وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلوم الإعلام والاتصال

قسم علوم الإعلام والاتصال

العولمة الإعلامية والاتصالية والقيم الديمقراطية في الجزائر: دراسة استشرافية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال

إعداد الطالبة:

ليلى فيلالي

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الله بوجلال

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. عزت عجان	رئسا	(جامعة الجزائر3)
أ.د. عبد □ بولال	مفررا	(جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة)
أ.د. سعيد بومعيزة	عضوا	(جامعة الجزائر3)
أ.د. محمد لعقاب	عضوا	(جامعة الجزائر3)
أ.د زبير لعروس	عضوا	(جامعة الجزائر2)
أ.د. أحمد عظيمي	عضوا	(ام عة الزالر3)

السنة الجامعية: 2012 ـ 2013

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى:

﴿اقرأ باسمِ ربِّكَ الَّذي خلَق(1)خلَقَ الإنسانَ من علَق(2)اقرأ وربُّكَ الأكرم(3) الَّذي علَّمَ بالقلَم(4) علَّم الإنسانَ ما لم يعلم(5)﴾

صدق الله العظيم

سورة العلق

الآيات: (1) -(5)

الإهداء

♦إلى من منحني الثقة والقدرة على التفكير وأكسبني قوة الإرادة و المضي قدما نحو الأمام أمي الحبيبة و أبي الكريم "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ارحمهما كما ربياني صغيرا"،

♦إلى زوجي سفيان عرفانا على دعمه وصبره و إلى أولادي الأحباء جواد تاج الدين، حاتم أحمد، لجين و إلى أخوي العزيزين لمين وهلال.

♦إلى من علمني البحث عن الحقيقة و من أكسبني أصول العلم والمعرفة أساتذتي الكرام في كل الأطوار التعليمية.

♦إلى كل من أحبهم ويحبونني بإخلاص.

أهدي ثمرة مسعاي

ليلى فيلالي

كلمة شكر

أحمد الله وأشكره على إعانتي توفيقي لإنجاز هذا البحث المتواضع، وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم عليه توكلت وإليه أنيب، كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ المشرف على الأطروحة أ.د.عبد الله بوجلال الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة و توجيهاته العلمية و تشجيعاته التي فاقت كل وصف، شكرا أستاذي الفاضل على الروح العلمية و الصبر.

ولا يفوتني أن أتقدم بجميل الشكر بتشكراتي إلى الأستاذات الفاضلات د.نبيلة بن يوسف و د.زكية منزل غرابة وأ.أمينة علواش على عونهن الثمين لي،وأشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إثراء هذه الأطروحة شكلا ومضمونا.

﴿ خطة البحث ﴾

﴿ مقدمة ﴾

تعد العولمة – بمختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية– من أهم المواضيع التي طغت على الخطاب العالمي، وبخاصة لما ساعد التطور التكنولوجي بدوره الفعال في امتدادها. وساهمت الديمقراطية من جهة أخرى في اتساع وشمول الظاهرة. حيث شهد العالم نهاية العقد التاسع وبداية العقد العاشر من القرن العشرين عددا متزايدا من التحولات الديمقراطية، خصوصا عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الشرقية وتراجع النظم السلطوية، وكان تصاعد موجات الديمقراطية مصاحبا لموجات من الدعوة للاقتصاد الحر، بحيث سارت الدعوات للإصلاح الاقتصادي جنبا إلى جنب مع الدعوات للإصلاح السياسي وتكريس القيم الديمقراطية.

وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد وأساسي في العالم، ولكن سرعان ما تغيرت موازين القوى بظهور معالم جديدة للنظام العالمي الذي صار متعدد الأقطاب بظهور منافسين جدد. وأصبحت -رغم ذلك- أطروحتها الإيديولوجية حول تحرير الاقتصاد والديمقراطية في ظل نظام ليبرالي ورأسمالي الأكثر شيوعا على الصعيد العالمي، حتى وإن تغيرت الأساليب والأطراف، لكن الأهداف ظلت واحدة.

و تم تأكيد الاتجاه الأحادي من قبل "فرانسيس فوكوياما"(Francis FUKUYAMA) في اطروحته نهاية التاريخ التي حدد فيها المسيرة النهائية للتاريخ ،حيث اعتبر ان الشطر الاعظم من البشرية يتجه صوب الديمقراطية الليبرالية التي تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية والشكل النهائي لكل نظام حكم بشري. ودعا" صامويل هانتنجتون" (Samul P.HUNTINGTON)عملية انتشار الديمقراطية التي يشهدها العالم بأسره بالموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين.

وأصبحت بذلك قضية الديمقراطية في مقدمة قضايا الدول النامية ومحور أزمة التطور السياسي في المنطقة العربية خصوصا، لأن الديمقراطية الليبرالية وبُعدها الاقتصادي المتمثل في المنظومة الرأسمالية وبُعدها الإعلامي والاتصالي والمتمثل في مجتمع المعلومات، كلها أبعاد تمثل التوجه المستقبلي لكثير من دول العالم ومنها العالم العربي والجزائر - على وجه التحديد- التي غدت خاضعة لمتطلبات التحول الديمقراطي، وأصبحت الديمقراطية حينها تمثل لوحدها قيمة هامة في منظومة القيم السياسية والإعلامية زمن العولمة الإعلامية والاتصالية.

نعلم أن معدل سرعة التغير التكنولوجي والتقني لوسائل الإعلام والاتصال الذي حدث لا سيما خلال العقدين الأخيرين ويحدث خلال العقود القادمة، يجعل المعرفة البشرية تتضاعف مما يزيد من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفضي بدورها إلى تزايد التعقيد وتسارع التغير القيمي الذي يثير أنواعا من الخلاف بالنظر إلى البنية السالفة للنسق القيمي في الجزائر. والإشكالية لا تتعلق بطبيعة الاستمرار او التغير في حد ذاتهما ،لان التغير منبثق من طبيعة الاشياء التي تخضع لعملية تغير وتحور مستمرين ولكن إشكالية القيم الديمقراطية تكمن في مدى رسوخها وفاعلية الممارسة والشرعية القانونية لها التي تضمن استمراريتها وتطورها واتساع نطاقها في المستقبل.

ولندرس التغير والثبات في القيم الديمقراطية في الجزائر مستقبلا -من خلال مظاهرها وواقعها في السياق العولمي- اقترحنا خطة تتوخى استجلاء حيثيات الموضوع في بابين أجيب فيهما عن إشكالية البحث والتساؤلات المتفرعة عنها. ويتضمن الباب الأول أربعة فصول ويحوي الباب الثاني فصلين.

يمثل الباب الأول إطارا منهجيا ومعرفيا للبحث ويتشكل من أربعة فصول، جعلنا الفصل الأول مدخلا منهجيا يوضح مقاصدنا الإيبستيمولوجية في إنجاز الدراسة بداية من جزئه الأول الذي قمنا في مستهله بطرح الإشكالية وتساؤلاتها التي تسهم في ضبط نمط وحدود موضوع البحث لاتساع مجالاته و تقاطعها. وقد أبرزنا أهمية الدراسة لتبيان دوافعنا لاختيار هذا الموضوع بالذات، ثم حددنا المقاصد المبتغاة من إنجازه. وعرّفنا في جزئه الثاني جملة المفاهيم الواردة في البحث التي تمثل اللبنة الأساسية في بلوغ وضوحه، وأشرنا إلى أهم الصعوبات التي اعترضت مسار بحثنا، أما الجزء الثالث منه فقد خصصناه لعرض المقاربات المنهجية الموظفة (التحليل الاستشرافي، المقاربة المتعددة، التحليل النسقي) و التي اعتمدنا التكامل بينها للتمكن من تغطية الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها وضبط الأفكار وتنظيمها.

وأفردنا في الفصل الثاني الدراسات السابقة والمشابهة، وارتأينا اعتماد معياري الموضوع والمنهج أو المقاربة كمعيارين في انتقاء هذه الدراسات التي تمتاز بالتشابه النسبي في مواضيعها ومناهجها أو مقاربتها مع موضوع الدراسة. ورغم تنوع الإشكاليات بالاختلاف حينا والاتفاق حينا آخر، إلا أن الدراسات المنتقاة اهتمت جلها ببعض الرهانات الحديثة للعولمة وانعكاساتها على الديمقراطية بأسلوب يتوخى استشراف المستقبل وفقا للتغيرات الحادثة بفعل التطور التكنولوجي الذي يؤسس لمعالم المجتمع المعلوماتي .

سعينا في **الفصل الثالث** إلى عرض **خصائص العولمة الإعلامية والاتصالية، وجعلنا الجزء الأول** منه للتأصيل التاريخي بإعطاء خلفية فكرية وفلسفية عن القيم الديمقراطية ، ثم قمنا بتفسير الإشكالية الإيبستيمولوجية لظاهرة مجتمع المعلومات العالمي. و عمدنا في ثاني جزء **تقصي شواهد هذا العصر وفهم روحه، برصد تجليات العولمة الإعلامية والاتصالية وتحليلها بعمق للتعرف على الخصائص الظاهرة لمجتمع** المعلومات العالمي.كما أبرزنا في جزئه الثالث تداعيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على القيم الديمقراطية ،ومنها التركيز على **أهم ميزات النسق القيمي الجديد.**

واهتم الفصل الرابع بعرض الوقائع بعدما تم إبراز التجليات في الفصل السابق، حيث لا يتحقق فهم العولمة الإعلامية والاتصالية بالتركيز على الوقائع دون **تحليلها، ولاعزل للتجليات عن** الوقائع، لأن التحليل الظاهراتي **يساعدنا** -عن طريق الرؤية والتدقيق والانتباه الشديد للأشياء- **على فهم** كنه الظواهر المدروسة، وفتح المجال لمناقشة نقدية للتناقضات التي جرتها هذه الظاهرة الراهنة وذلك عبر **النقاشات المتعددة للدوائر العلمية لتشريح سياسات العولمة الإعلامية والاتصالية.**

فأشرنا في **الجزء الأول من هذا الفصل** إلى انعكاسات الرأسمالية والليبرالية على القيم الديمقراطية بطغيان البعد الاقتصادي (الفكر الاحادي) في المجتمع الإنساني المعاصر، واثرنا إشكالية الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة في عصر مجتمع المعلومات العالمي، **على اعتبار أن العولمة تعد مرحلة لاحقة** بالنسبة للحداثة وليست مرحلة تطويرية لها. وخصصنا الجزء الثاني للكشف عن حقيقة القيم الديمقراطية في ظل المتغيرات الدولية التي عكست مدى تفعيل دراما الاتصال التي ارتبطت **بالتحالف بين القوى الاقتصادية (المال) والقوى الرمزية (الإعلام) و أدت** إلى إنشاء إمبراطوريات إعلامية **- ثقافية** معبرّة عن مصالح سياسية **تعكس مدى التسلط الذي تتعرض له وسائل الإعلام زمن العولمة**. أما في جزئه الثالث فقد سلطنا الضوء على الأزمة التي تتعرض لها القيم الديمقراطية في مجتمع المعلومات العالمي.

و خصصنا الباب الثاني لإبراز رؤية واقعية ومستقبلية للقيم الديمقراطية في الجزائر ،حيث عني **الفصل الخامس منه بالتحول الديمقراطي وانعكاساته على** النظام الإعلامي في الجزائر، فتناولنا في الجزء الأول بواعث التحول الديمقراطي في الجزائر،**وحددنا ماهيته مع** التركيز على التجربة الديمقراطية في الجزائر

وهل يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية أم خطوة تدريجية نحو الديمقراطية أم هناك عملية تراجع ارتدادي؟ و توخينا في الجزء الثاني الكشف عن واقع القيم الديمقراطية في الجزائر بين التعددية والأحادية موضحين إشكالية إعلام الدولة وإعلام السلطة وقمنا بتوصيف النظام الإعلامي الجزائري وفقا لنظريات الإعلام. و أفردنا في الجزء الثالث الضمانات التشريعية للقيم الديمقراطية في عصر تكنولوجيا المعلومات فعرضنا وضعية القيم الديمقراطية في التشريع الإعلامي الجزائري منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر(من مرحلة ما قبل التعددية الإعلامية إلى مرحلة التعددية الإعلامية).

وخلصنا في **الفصل السادس** والأخير **من الباب الثاني** إلى رسم مستقبل القيم الديمقراطية في الجزائر الذي نختصره في شكل سيناريوهين استشرافيين بتحليل نسقي استخدم لإبراز التأثير المتبادل بين النسق الداخلي للقيم الديمقراطية في الجزائر والنسق القيمي الخارجي العالمي، تمثل فيه المدخلات (input)أهم التحديات المؤثرة في مستقبل القيم الديمقراطية بالجزائر – و يقصد ا الظروف و العوامل الماضية و الحاضرة التي تواجه هذه الدولة والتي يمكن تقسيمها إلى تحديات داخلية و تحديات خارجية – وتكون المخرجات (output) إما في شكل سيناريو استمراري مرجعي أو في هيئة سيناريو إصلاحي تجديدي.

فعرضنا في الجزء الأول السيناريو الاستمراري المرجعي الذي يعكس حالة التجربة الديمقراطية الجزائرية مستقبلا ووصولها إلى حالة من الضعف بفعل ضغوط وعوامل شديدة الحدة كانت ولا زالت تشكل عوائق تحول دون التحول الديمقراطي وإحداث أي نوع من أنواع التغيير في النظام السياسي الذي ينعكس بقيمه على النظام الإعلامي في الجزائر ، واعتمدت كمؤشرات و مرتكزات لهذا السيناريو الذي يعد امتدادا منطقيا للوضع الحالي لسلم القيم الديمقراطية في الجزائر حسب النظامين السياسي والإعلامي القائمين، وهناك من يطلق عليه السيناريو الامتدادي، وذلك لاعتبار أن الوضع القائم مستمر في خطوطه العامة.

وأوردنا السيناريو الإصلاحي التجديدي في الجزء الثاني من الفصل الأخير، إذ بينا فيه أن إصلاح أحوال وسائل الإعلام يرتبط بالإصلاح السياسي كما هو مرتبط بثورة الاتصال الحديثة، وما لها من تأثيرات إعلامية وسياسية متداخلة، ولا يمكن الحكم على أن إصلاحا سياسيا ما قد حدث في أي

من المجتمعات دون أن تطلق الحريات، وخاصة حرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام، باعتبارها واحدة من أهم آليات الممارسة الديمقراطية، جنبا إلى جنب مع باقي الحريات. وكان لزاما علينا أن نقدم المؤشرات الأساسية للسيناريو الإصلاحي التجديدي بالإشارة إلى احتمال الانتقال من المركزية إلى اللامركزية، بمعنى الابتعاد عن تركيز سلطات مطلقة في يد الدولة. أما المرتكزات الأساسية للعمل داخل هذا السيناريو فتقوم على اعتبار الديمقراطية حجر الأساس للتنمية بتعميق وتوسيع مجال القيم الديمقراطية الذي يتضمن أبعادا ومؤشرات عديدة تتعلق بالاستقرار السياسي وإجراءات تشريعية وعمليات المشاركة السياسية وموقع الأغلبية والأقليات وأهمية اختيارات الرأي العام وحرية الإعلام.

فتوصلنا بعدها إلى استنباط بعض **الاستنتاجات الاستشرافية** المتعلقة برسم السيناريوهات التي علقنا عليها و حددنا خلالها (أي السيناريوهين) الأقرب احتمالا للتجسد بالاستدلال و الإشارة إلى ما يؤدي إلى تحققهما و ما يمكن أن يحول دون ذلك.

و أينا الدراسة **بخاتمة** قدمنا فيها خلاصة الجهد الفكري والمنهجي الذي توخيناه لبلوغ مقاصدنا العلمية في استجلاء آليات و وقائع ماضي وحاضر القيم الديمقراطية و استشراف مستقبلها آخذين في الاعتبار السياق الداخلي (في الجزائر) وعلاقته بالسياق الخارجي(العولمة الإعلامية والاتصالية) .

الفصل الأول:
إطار البحث ومنهجيته

أولا : موضوع البحث وإشكاليته

1)-إشكالية البحث
2)- تساؤلات البحث
3)- حدود موضوع البحث
4)- أهمية البحث
5)- أهداف البحث

ثانيا: تحديد مفاهيم البحث وصعوباته

1)- تحديد مفاهيم البحث
2)- صعوبات البحث

ثالثا: المقاربات المنهجية المستخدمة في البحث

1)- التحليل الاستشرافي
2)- التحليل النسقي
3)- المقاربة المتعددة

أبرزت التطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم المعاصر في مجال الإعلام والاتصال إشكاليات جديدة وتحديات غير مسبوقة تتعلق بمنظومة القيم المنبثقة عن هذا السياق، وهي تتعلق بالوعي الديمقراطي والقيم الإنسانية في إطارها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي الشديد التباين في معدلات النمو بين مجتمعات الشمال، التي تمتلك أدوات التقدم العلمي والتكنولوجي، ومجتمعات الجنوب كالجزائر التي مازالت تعاني من مخلفات المرحلة الاستعمارية وامتداداتها الراهنة في صور واشكال جديدة من الهيمنة تدخل في إطار المحاولات الدؤوبة لعولمة الإعلام و السياسة والاقتصاد والثقافة.

و لا شك أن الحقائق المسجلة اليوم تشير إلى أن توجهات القيم تختلف من مجتمع إلى آخر تبعا لدرجة تحضره وسرعة تطوره الاقتصادي. وتؤكد الشواهد الواقعية أن القيم تتسم بالطبيعة الطبقية والديناميكية النسبية فضلا عن ارتباط النسق القيمي في كل مرحلة ارتباطا بنائيا ووظيفيا بالأنساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي، كما تتباين قيم المجتمع الواحد، بتباين الظروف المحددة لمسار المجتمع سياسية كانت ام اجتماعية ام ثقافية. [1]

وفي هذا السياق تهتم الدراسة موضوع البحث باستشراف مستقبل القيم الديمقراطية في الجزائر في ظل ظاهرة العولمة الإعلامية والاتصالية وأهم المتغيرات الدولية والتكنولوجية التي صاحبتها وفق إطار منهجي علمي وأكاد□ي، يستجيب □تطلبات البحوث العلمية □عاصرة .وقد تناولنا في الفصل الأول منها أهم □طوات و□قاربات التي تقوم عليها منهجية البحث قائم□ بإبراز إشكالية الدراسة وأهم التساؤلات المصاحبة لها، ثم عينا حدود الموضوع المعالج المكانية والزمانية. و كان لزاما علينا أن نبين أهمية البحث وغاياته، ونحدد أهم المفاهيم التي تشكلت منها متغيرات البحث لننتهي باستجلاء الصعوبات التي اعترضت مسيرة الدراسة.

---

[1]-حميد حروف، " **العولمة والنسق القيمي**" ،في فضيل دليو وآخرون ،**الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري- قسنطينة**، 2001، ص196-197.

أولا: موضوع البحث وإشكاليته

1)- إشكالية البحث:

يلاحظ أن التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات و الإعلام الاتصال وبروز أشكال جديدة للتكنولوجيا كالوسائط الإعلامية المتعددة (Multi Media) ووسائل الاتصال التفاعلية والطرق السريعة للمعلومات قد ساهمت في تغيير مسار بحوث الاتصال، التي اتجهت بدورها نحو عولمة الاتصال وبروز التفوق الاتصالية لعناصر العملية الاتصالية (المبلغ والمستقبل) . وأسفر كل ذلك عن ظهور قيم جديدة واتجاهات متبادلة التأثير والتأثر بين العملية الاتصالية. خاصة وأن القيم الديمقراطية هي محور الأزمة الإعلامية والسياسية في الجزائر التي شهدت تراجعا للنظام السلطوي ذي الحزب الواحد من خلال إصلاحات دستورية انعكست على نظامها الإعلامي الذي أفضى إلى تعددية إعلامية في وسائل الإعلام المكتوبة، اعتبرت كخطوة هامة في مسار التحول الديمقراطي. وهذا ما يثبت امتداد وتغلغل المفاهيم الليبرالية إلى الأنظمة السياسية التي انعكست بدورها على الأنظمة الإعلامية في ظل عدم وجود إيديولوجيات بديلة و منافسة.

تخطو الجزائر -على غرار كثير من الدول العربية والدول النامية- خطوات حثيثة نحو مزيد من اكتساب للقيم الديمقراطية في إطار ما أسماه البعض" بالثورة الديمقراطية العالمية"، حيث أن الاتجاه نحو الديمقراطية في العالم العربي يجد حافزه الأول في الاعتقاد المتزايد بأن التنافس السلمي وخلق فرص للتعبير والحوار وفتح فضاء للحق في الاتصال، هو السبيل الوحيد للتمكن من ولوج مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة بكل صرامة وإيجابية. فيكون لب وجوهر إشكالية الأخلاقيات والقيم التي تشغل الابحاث الخاصة بالاتصال الجماهيري هي كيفية جعل المجتمع اكثر اتصالا. وهذا ما تجلى من خلال ما عرف بالربيع العربي الذي شهد استخداما واسعا لتكنولوجيا الاتصال لتمرير الرسائل والمعلومات والآراء والمواقف. وعليه دعت الحاجة إلى بحث آفاق جديدة لبحوث الاتصال تتجاوز الموضوعات التقليدية المتكررة معالجتها في الماضي، والعناية بصفة خاصة بالمفاهيم والقضايا الجديدة التي تطرحها الساحة العالمية للنقاش ودراسة مواطن الثبات والتغير والتبدل والتعديل التي تعتري القيم الديمقراطية من خلال الاستبصار الاعمق للقضايا التي افرزتها العولمة الإعلامية والاتصالية. وعليه فقد صيغت إشكالية البحث في تساؤل مركزي مركب هو الآتي:

هل تدعّم العولمة الإعلامية والاتصالية القيم الديمقراطية الحقة المنبثقة عن الإيديولوجيا الليبيرالية، ام انها فضاء جديد لماهية هذه القيم وفقا لإيديولوجية مغايرة ؟ وهل بإمكان الجزائر في إطار ذلك أن تتمتع بالقيم الديمقراطية الحقة في نظامها الإعلامي وهي في مسار التحول الديمقراطي، بالمعنى الذي يجعلها مجتمعا أمميا منفتحا على الحرية دون تمييز بين الذين ينتمون إلى "مجتمع المعلومات الكوكبي" والذين لازالوا خارجه؟

2)- تساؤلات البحث:

* ما هي أهم خصائص العولمة الإعلامية والاتصالية ومختلف تجلياتها ؟

*هل العولمة الإعلامية والاتصالية دعوة لديمقراطية مستحدثة بنسق قيمي مغاير خلال العقدين الثاني والثالث من القرن الواحد والعشرين ؟

* كيف يتم تفاعل المجتمعات مع القيم الديمقراطية التي افرزها تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ؟

* ما هي دعائم القيم الديمقراطية في النظام الإعلامي في الجزائر الذي يعيش موجة التحول الديمقراطي؟

*كيف هو واقع القيم الديمقراطية في الجزائر والعوامل المساعدة على التحول والتدعيم الديمقراطي وأهم العراقيل المعيقة له ؟

*ما هي السيناريوهات المحتملة للقيم الديمقراطية في الجزائر خلال العقدين الثاني والثالث من القرن الواحد والعشرين؟

3)- حدود موضوع البحث:

بدأ حقل الدراسات الإعلامية - على عتبة القرن الواحد والعشرين- يسترشد ببرامج عمل منسق يحدد المشاكل البحثية بتصميم المناهج والنماذج المناسبة لمعالجتها واستكشاف البدائل المتاحة لطرح سياسات بحثية صالحة للتنفيذ. وكما هو معروف، فإن « وتيرة التحول في نظام الإعلام مرتفعة إلى حد كبير، والتبدلات الثقافية تحمل إلى المسرح وسائل اتصال جديدة»،[1] أدت إلى تحولات في نماذج استعمال واستهلاك التقنيات الاتصالية، الأمر الذي

---

[1]- فريال مهنا، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، دار الفكر، دمشق، 2002، ص367.

يدعو إلى إعادة تحديد نظرة جديدة للأبحاث الإعلامية حول مشكلات معينة يمكن أن يفضي إلى معالجات أكثر ترابطا وأكثر شمولا للموضوع الإعلامي.

وقد حثت الباحثة عواطف عبد الرحمان في احد مؤلفاتها على ضرورة الاهتمام بإرساء بنية بحثية مستقلة تحظى بالاعتراف والاحترام اللائق من جانب فروع المعرفة العلمية الأخرى في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إرساء نظام متكامل ومتسق يضم مجموعة من الفرضيات والأفكار والمناهج وأدوات التحليل وأدوات البرهنة التي ترتبط بصورة جدلية بالظواهر الإعلامية في سياقها المجتمعي والتاريخي. وهذا عن طريق جملة من السبل من أهمها تعددية المداخل المنهجية وتنوع الأدوات البحثية وتجاوز الأسئلة الخمسة التقليدية لهارولد لاسويل (Harold LASSWELL)، وعدم الاقتصار في الأبحاث على تحليل المضمون، بل يجب الاستعانة بأساليب التحليل الكيفية. [1]

وتتجلى إحدى هذه التغيرات في الاتجاهات الحديثة لبحوث الإعلام والاتصال التي أفرزا عو□ة التدفقات الاتصالية، ومنها الاتصال الدولي الذي يعنى بنقل القيم والاتجاهات والآراء والمعلومات إلى الأفراد والجماعات والحكومات ، بالإضافة إلى التكنولوجيا.[*]

وتجدر الإشارة إلى نمط الدراسة موضوع البحث والذي ينتمي إلى زمرة الأبحاث النوعية حيث يعرف عمر عبد الجبار محمد أحمد[*] البحث النوعي بأنه « منهج واسع ومعقد ويحتاج إلى عدد من الكتب لتغطيته».[2]

ويضيف عزو عفانة[*] إلى هذا التعريف فيقول عن البحث النوعي:« بأنه الدراسة التي □كن القيام ا أو إجراءها في السياق أو الموقف الطبيعي، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات،

---

[1]- عواطف عبد الرحمان، **النظرية النقدية في بحوث الاتصال**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 153.

[*] لتوضيح اكثر بمجال الاتصال الدولي كحقل بحث جديد، اطلع على ليلى فيلالي،"**الاتصال الدولي والتجانس الثقافي**"، رسالة ماجستير ، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر (غير منشورة) ،1999-2000.

[*]- الأستاذ □ساعد في علم الاجتماع بقسم الدراسات الاجتماعية- جامعة □لك سعود.

[2]- عمر عبد الجبار محمد أحمد، "**البحث النوعي**"،http://omar.socialindex.net/mnahej4.html ، تاريخ الزيارة،2011/11/02.

[*]- أستاذ التعليم العالي بالجامعة الإسلامية- غزة.

أو الكلمات أو الصور، ثم يحللها بطريقة استقرائية مع التركيز على المعاني التي يذكرها المشاركون، وتصف العملية بلغة مقنعة ومعبرة». [1]

ويرى جون كريسويل(John W.CRESWELL)- في نفس السياق- أن البحث النوعي ما هو إلا « عملية تحقيق الفهم، مستندة على التقاليد المميزة لمنهج البحث العلمي التي تقوم بالكشف عن مشكلة اجتماعية أو إنسانية، ويقوم الباحث ببناء صورة معقدة وشمولية ويحلل الكلمات، ويضع تقريرا يفصل فيه وجهات نظر المرشدين ثم يقوم بإجراء الدراسة في الموقف الطبيعي». [2]

ومن الصعب تحديد جميع المجالات التي يمكن ان يتناولها البحث النوعي، حيث تحتاج الأبحاث النوعية إلى أساليب منهجية تلائم طبيعة المشكلة التي تضع تغيير الصياغات النظرية والعملية في البحث الإعلامي على المحك، وتدعو إلى ضرورة التعامل مع المرجعية الجديدة للبعد الزمني وتجميع المعطيات لتشكيل خطوة نحو مسارات مستقبلية. وبالتالي فإن هذا البحث ينتمي إلى الدراسات المستقبلية، لأنه يبحث في المسار الذي تتخذه القيم الديمقراطية في الجزائر في ظل التحولات الديناميكية للطابع السيروري للإعلام والاتصال زمن العولمة الإعلامية والاتصالية، وهو يدل على المضمون المحدد في هذه الدراسة.

يمكن التخلص من معظم عيوب البحث الكمي عبر استخدام البحث النوعي، علما أن البحث الكمي من وجهة أخرى يتجاوز عيوب البحث النوعي، وهذا بالطبع يدل دلالة واضحة على أن النوعين مكملان لبعضهما، فلا يعني اقتصار دور البحث النوعي على بعض ما يرى الباحثون الكميون من حصر استخدامه في عمليات التعرف على تفاصيل بعض المشكلات الجديدة غير المطروقة بحثيا، أو في الإفادة في تفسير النتائج الرقمية للبحوث الكمية .. ولكن أقصد بالتكامل أننا نحتاج لإجراء دراسات عملية باستخدام هذين النوعين بناء على طبيعة المشكلة وماهية الإشكالية. [3]

---

[1]- عزو عفانة،" البحث النوعي"، http://site.iugaza.edu.ps/eafana/files/2011/10/Copy-of ، تاريخ الزيارة، 2012/10/15.

[2]- John W.CRESWELL, **Qualitative inquiry research design: choosing among five approaches**, SAGE publications, London, 1998, P15.

[3]-عبد اللطيف دبيان العوفي، **"ملخص كتاب: البحوث النوعية في الدراسات الإعلامية: اتجاهات منهجية جديدة"** faculty.ksu.edu.sa/…/، 2012/07/15.

وسيتم - بصفة أدق- التركيز على ظاهرة العولمة كمؤسس لمجتمع المعلومات الكوكبي (la société de l'information) الذي شكلت تكنولوجيا الإعلام والاتصال بنيته، وكيف ساهمت العولمة السياسية بدورها الفعال في امتداد القيم الديمقراطية واتساعها. ولهذا كان لزاما على الباحثة أن تعين خلال هذه الدراسة نقطة ارتكاز تمكنها من استقصاء المعاني الحقيقية والظاهرية للقيم الديمقراطية (حرية التعبير، حرية الصحافة، الحق في الاتصال، الحق في الإعلام، حق الوصول...إلخ) في ظل هذا المجتمع العالمي(الكوكبي) الجديد والمتنامي، مع تخصيص حيز إجرائي لاستظهار هذه القيم في الجزائر عن طريق منهج استشرافي يرصد التغير الحادث على مستوى القيم الديمقراطية التي أصبحت تحكمها المقومات التكنولوجية والتقنية.

ومن أهم ما يشار إليه أيضا في مجال الدراسات الاستشرافية هي الفترات المستقبلية التي من الممكن بحث تطور الظاهرة في مدى كل منها، ولعل أشهر التصنيفات التي يتم الاعتماد عليها في مجالات البحث المستقبلي هو تصنيف مينسوتا(MINNESOUTA) الذي وضعه مجموعة من العلماء بجمعية المستقبليات الدولية بولاية مينسوتا الأمريكية والذي يقسم فترات المستقبل كالآتي:[1]

1- المستقبل المباشر ومداه الزمني من عام إلى عامين.
2- المستقبل القريب ومداه من عام إلى خمسة أعوام.
3- المستقبل المتوسط ومداه الزمني من خمسة أعوام إلى عشرين عاما.
4- المستقبل البعيد ومداه الزمني من عشرين عاما إلى خمسين عاما.
5- المستقبل غير المنظور ومداه الزمني يصل ما بعد خمسين عاما أو أكثر.

ولقد تم اختيار الفترة التي تعرف بالمستقبل المتوسط لرسم سيناريوهات تهدف إلى التعرف على مستقبل القيم الديمقراطية في الجزائر في ظل التقدم التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال الذي ستفرزه العولمة خلال العقدين القادمين(الثاني والثالث). حيث أن دراسة المستقبل المتوسط تُيسّر إمكانية الكشف ورصد المستقبل وصياغته في الماضي والحاضر، لأن طبيعة القيم تتطور وتتغير وتتحول ببطء مقارنة بالعناصر المادية لعولمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال. لهذا فإننا لو اخترنا فترة المستقبل المباشر أو المستقبل القريب فإن النتائج لن تكون دقيقة وقريبة، ذلك أن

---

(1) - نرمين نبيل عبد العزيز، **"التشريعات الخاصة بملكية الصحف في مصر: دراسة مستقبلية خلال العقدين القادمين"**، رسالة ماجستير، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة (غير منشورة) ، 2002، ص 29 .

الاستشراف لن يكون مجديا، فلن نسجل تغيرات بائنة في النسق القيمي لأن فترة الدراسة ستكون قصيرة جدا وبهذا يكون الحاضر شديد القرب من المستقبل المنظور. فلا بد من اختيار الفترة المناسبة للبحث في النسق القيمي الديمقراطي الذي يحتاج لزمن أطول لرصد جزء من التغير.

كما لا يمكن أن تكون الدراسة في المستقبل البعيد أو غير المنظور لأن الفترة ستكون بعيدة عن واقع ظروفنا واوضاعنا المجتمعية الحالية وبالتالي يصعب رسم سيناريوهات تعرفنا على مستقبل القيم الديمقراطية في الجزائر للتغير المستمر في أبعاد الظاهرة وسياقها، وقد أكد الباحث روجرز (ROGERS) وزملاؤه على أن « قدرة الدراسات المستقبلية تزداد على استشراف المظاهر القريبة من الحاضر ويستعصي عليها التنبؤ بالنتائج البعيدة المدى».[1] وبالتالي فإن دراسة المستقبل المتوسط يؤدي إلى إثراء الدراسة وتقريبها من الصبغة العلمية، لأن المستقبل يتصل بالماضي والحاضر مشكلا خطوة منطقية لاحقة لهما ومحصلة لهما معا.

4)- أهمية البحث:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى مجموعة من الاعتبارات أهمها:

1- أن موضوع القيم الديمقراطية والتحول الديمقراطي الذي تشهده الدول العربية وباقي بلدان العالم أصبح يحتل أهمية كبرى في ضوء الاهتمام الشديد بالعولمة وبكل ما جاءت به من أفكار وقيم سياسية (الديمقراطية) واقتصادية (الرأسمالية) وثقافية (الثقافة العالمية) واجتماعية (السلوك النمطي).

2- أن هذه الدارسة لا تقف عند حد رصد وتوصيف الظاهرة بل وتفسيرها أيضا وكذلك تمتد بمستويات التوصيف والتفسير لفترات مستقبلية، إذ تسعى لرسم ملامح سيناريوهات مستقبلية لتطورات القيم الديمقراطية.

3- تعد الدراسة إسهاما يضاف إلى الإسهامات العربية في هذا الحقل من الدراسات بتطبيقها لمنهج وأدوات دراسة المستقبل لهذه الظاهرة المدروسة وتحليلها وربطها بكافة مجالات التاثير ذات الصلة بها وفقا للمدخل المتعدد والذي يحلل القيم الديمقراطية ويصلها بابعادها

---

(1) - Everett M . ROGERS & others, **Research methods and the new media**, THE FREE PRESS, (new York, London) , 1988, P37.

المختلفة وبخاصة البعد السياسي الذي يعد أكثر التصاقا بطبيعة الموضوع على اعتبار أن النظام الإعلامي انعكاس للنظام السياسي القائم في أي بلد.

4- يزيد الدراسة اهمية كونها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل تطور القيم الديمقراطية في الجزائر ساعية لوضع صيغة مستقبلية لهذه القيم في ظل المجتمع المعلوماتي الذي افرزته العولمة الإعلامية والاتصالية.

5- يوضح البحث- باستخدامه للتحليل النسقي- أهم القيم الديمقراطية التي تؤطر المرسل والمستقبل في شكل نسق قيمي مترابط لا غنى فيه لقيمة عن الأخرى مبينين فيه تزايد الترابط فيما بينها بحيث أن كل قيمة تؤثر وتتأثر بالقيمة الأخرى.

6- يحاول البحث رصد التغيرات الإعلامية الحديثة المتوقعة والمحتملة والمنعكسة على طبيعة القيم الديمقراطية خلال العشرين سنة القادمة في الجزائر، وبذا تكون الدراسة مبادرة لسد بعض الفراغ الذي تشهده المجالات البحثية الإعلامية والاتصالية في ميدان الاستشراف في الجزائر في مقابل الأساليب ومناهج البحث الإعلامي الكثيرة الاستخدام كالدراسات المسحية.

5)– أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في رصد وتوصيف وتفسير الملامح المستقبلية والوصول من خلالها إلى استبصارات جديدة لمواطن التغير في القيم الديمقراطية التي تصاحب ظهور " المجتمع الإعلامي الكوكبي". ورسم سيناريوهات للقيم الديمقراطية في الجزائر كدولة فتية تجتاحها موجة التحول الديمقراطي التي افرزتها تداعيات العولمة والتيار الليبرالي الجارف وهذا خلال العقدين القادمين. ومن ثم فإن هذا النوع من الدراسات يحقق مايلي: الفهم(Awarness)، التفسير(Explanation)، التنبؤ بتطور الظاهرة في المستقبل(Prediction). [1]

أما الأهداف الفرعية للدراسة فنوجزها فيما يلي:

1- التعرف على ظاهرة العولمة الإعلامية والاتصالية وعلاقتها بأنساق القيم وتكوين صورة موضوعية تكون أقرب إلى التكامل عن نسق القيم الديمقراطية والتأثيرات المعاصرة والمستقبلية.

---

[1]- خالد صلاح الدين حسن ،" **نحو استراتيجية إعلامية لنقل التراث إلى الأجيال**" ، مجلة الفن الإذاعي، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، القاهرة، العدد 173، جانفي 2004، ص 99-100.

2- الكشف عن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه عملية التحول إلى الديمقراطية في العالم عامة و الجزائر خاصة لأن قضية الديمقراطية وقيمها أصبحت تحتل مقدمة قضايا دول العالم الثالث ومحور أزمة التطور السياسي والإعلامي بالمنطقة.

3- السعي إلى معرفة التطورات التي ستتجسد في استكمال مشروع إعلامي واتصالي ببلد لا يزال خارج" المجتمع الإعلامي الكوكبي" وتقدير نسبة التقدم لولوجه من خلال نسق القيم الذي ينبني عليها نظامه السياسي والإعلامي عن طريق صياغة افتراضات استشرافية.

4- إيضاح الكثير من المفاهيم التي ينتابها الغموض كالديمقراطية، والقيم الديمقراطية ذ اا.

5- الوصول إلى استنتاجات وإجابات محددة وصادقة وغير متحيزة قدر الإمكان عن التساؤلات التي تحكم عناصر ومتغيرات البحث باستخدام المقاربات والمناهج العلمية التي تهدف إلى التعرف على أهم المتغيرات المؤثرة في القيم الديمقراطية بالجزائر زمن العولمة الإعلامية والاتصالية.

ثانيا: تحديد مفاهيم البحث وصعوباته

1) تحديد مفاهيم البحث :

القيم :

يمثل مفهوم القيم وضعا مركزيا و قاسما مشتركا داخل المنظومة المعرفية للعلوم الإنسانية على اختلافها، ذلك أن الإنسان كائن قيمي بطبعه، لأن الرؤيا التي يبني عليها سلوكه - مهما كان بسيطا - تتشكل وفق نظام القيم والمعايير التي يحتكم إليها في تجسيد أفعاله، حيث أن التراكم التاريخي لما ينتجه الإنسان من وسائل مادية و مفاهيم حياته وتصورات مختلفة، و هذه العقلانية التاريخية جعلت القيم تأخذ أشكالا عدة و تلعب السلطة الاجتماعية و السياسية أو غيرها من السلطات في كل مرحلة من مراحل حركة التاريخ دورا هاما في عمليات التأسيس و التقديس و التدنيس للقيم و المفاهيم .

فنستهل القول بأن القيم تعرف حسب ر.ك. وايت (R.K.WHITE) بأنها « هدف أو معيار حكم يكون بالنسبة إلى ثقافة معينة ، شيئا مرغوبا فيه أو غير مرغوب فيه».[1]

تصبح القيم -طبقا لهذا التعريف-إما هدفا يسعى الفرد الوصول إليه، وإما معيارا، أي قاعدة أو مقياسا يتم الحكم بموجبه على الأشياء المفضلة وغير المفضلة. وتعد القيمة -بصفة عامة- في اللغة الفلسفية « المعيار الذي يقاس به فعل إنساني معين في مجال من مجالات سلوك الإنسان (الأخلاقية، أو السياسية أو المنطقية، أو الجمالية... إلخ)، و لكون القيمة معيارا فإنها قد تحدد بعوامل موضوعية بحتة. و قد تتأثر بوجهة النظر الشخصية لمن يستخدمها كمعيار للحكم. و للقيمة معان فلسفية أخرى أهمها الخواص و المزايا التي توجد في شيء، وتجعله محل تقدير وتجعله مرغوبا فيه، أو تجعله قادرا على تحقيق هدف أو غاية معينة».[2]

يقترب –بذلك- هذا التعريف من التعريف السابق، إذ يؤكد، أن الغاية من القيم هي كونها معيارا للحكم، وفي الوقت ذاته تنطوي على الرغبة وعدمها بشيء ما. و يضيف تعريفا ثالثا بأنها« المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم

---

[1] - محمود شمال حسن، "**النسق القيمي و خطاب الأزمة الاقتصادية** "، مجلة المستقبل العربي، العدد 298 ، ديسمبر 2003، ص27.

[2] - عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسية، ج 4**، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، بيروت ،1981، ص 836.

وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم وخياراتهم وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم و المكان و الزمان و تصوغ مواقعهم و تحدد هويتهم و معنى وجودهم ».[1]

و يبدو من خلال هذه التعاريف الاهمية التي يحظى بها مفهوم القيم و القيمة التي هي لفظ يشيع استعماله في اللغة العادية و اللغة العلمية على السواء و يستخدم في معان عديدة. وقد كان أول استخدام فني له في علم الاقتصاد السياسي ثم انتقل منه إلى اللغة الفلسفية الحديثة. و لعل دراسة القيم ليست بالشيء الجديد في ميدان المعرفة الإنسانية بل قد تكون أول ما أثار هذا الكائن في احتكاكه بالبيئة. حيث انها لقيت عناية كبيرة و اهتماما عظيما من طرف الكثير من رواد الفكر الفلسفي و أقطاب الدراسات الأخلاقية القدماء و المعاصرين. فقد ورد في الموسوعة البريطانية « أن أفلاطون تحدث عن الخير أو القيمة (Good or value) على أنا تتويج لعالم المثل و المبدأ الأساسي الذي تنتظم حوله كل أوضاع العالم و قوانينه». [2]

تعتبر كلمة القيمة - كمفهوم معرفي فلسفي- دخيلة على اللغة العربية بيد أننا سنتعرض للكلمة و استعمالاتها اللغوية في العربية اولا. ومن باب التوضيح والتدقيق العلمي نحاول من جهة ثانية تحديدها في اللغة اللاتينية و اللغات الأجنبية التي أصلتها. حيث أن كلمة القيمة تدل على « اسم النوع من الفعل " قام " بمعنى وقف و اعتدل وانتصب وبلغ واستوى». [3] وقد وردت الكلمة في القرآن الكريم« فيها كتب قيمة»[4]، و أيضا« و ذلك دين القيمة». [5] كما يدل اللفظ مجازا على« ما اتفق عليه أهل السوق و قدروه و روجوه في معاملتهم بكونه عوضا للمبيع ».[6]

---

[1] - حليم بركات ، **المجتمع العربي المعاصر : بحث استطلاعي اجتماعي** ، ط5 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 324.

[2] - محمد حسين أبو العلا محمد ، " **اتجاهات المثقفين نحو العولمة و علاقتها بأنساق القيم و البيئة في المجتمع المصري**"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة والعلوم البيئية ، جامعة عين شمس، مصر، 2003،(غير منشورة) ، ص52.

[3] - محمد مرتضى الزبيدي ، **تاج العروس**، مجلد 9 ، دار الصادر ، لبنان، 1966 ، ص 35 .

[4] - القرآن الكريم ، سورة البينة ، الآية 3 .

[5] – المصدر نفسه ، سورة البينة ، الآية 5.

[6] - محمد علي التهانوي ، **كشاف اصطلاحات الفنون** ، ج 1 ، بيروت ، د.ت ، ص 178 .

ولكن الأصل اللغوي لكلمة" قيمة" فهو لاتيني(Valeo) ويعني القوة والصحة الجيدة، وفي اللغة الفرنسية(valeur) أي « بسالة- شجاعة وشأن ذو قيمة وثمن وسهم». [1] وبالإنجليزية (Worth) بمعنى « مستحق قيمة، ذو قيمة، مالك ذو ممتلكات، ذو أحقية، ذو ميزة ». [2]

و يبدو أن أول من استخدم لفظ " القيمة "(wert) بالمعنى الفلسفي باللغة الألمانية وعمل على نشره هو لوتز (LOTZE) و اللاهاوتي ريتشل (RITSCHL) وعلماء الاقتصاد النمساويون- بوجه خاص- أمثال مانجر (MENGER) و فون وايزر (VONWIESSER) وفون بوم بافرك (VONBÖHM-BAVERK)، كما نجم عن نجاح فلسفة نيتشه(NIETZSHE) أن ذاع استعمال كلمة " القيمة " بين جمهور المثقفين. [3]

يقول عادل العوا[*] في تقديمه لكتاب نظرية القيم « إنما ينشأ غموض معنى القيمة عن لا مديتها، فالقيمة شرط كل وجود، و لكنها ليست بذاتها وجودا إنها تبدو لنا في ثوب نرغب فيه أو هدف نبتغي نواله أو توازن نسعى إلى تحقيقه لذلك اختلف المفكرون في معنى القيم و نظرم إليها بحكم غموضها، لانها تتعلق مباشرة بحياة الإنسان الخاصة ضمن إطار اجتماعي معقد، إنها عملية البحث المتواصل عن المعنى، معنى الأشياء التي نتعامل معها وفقها باستمرار». [4]

اقتصرت دراسة القيم على الفلسفة فقط حتى أواخر القرن الثامن عشر أين بدأت تغزو فروعا علمية أخرى، و لعل أكبر علم أعطى لمفهوم القيمة بعدا جوهريا هو علم الاقتصاد حتى سمي بعلم القيمة عند كل من ماركس و ريكاردو. و منذ أواخر 1912 بدأ كولي (COOLLEY) سلسلة من المقالات أبرز فيها أهمية القيم في ميدان دراسة الظواهر الاجتماعية. و قد كتب جاندي (E.C.JANDY) يقول: « كان علماء الاجتماع حتى عهد قريب يعتقدون بأن دراسة موضوع القيم من شأن الفلاسفة وحدهم، لذلك لم يعيروها أي اهتمام

---

[1] - المنجد الفرنسي- العربي ، دار المشرق، بيروت ،ط 4 ، 1975 ، ص 993 .

[2] - جروان السابق،الكنز : قاموس أنجليزي – عربي ، دار السابق للنشر ، بيروت ، 1992 ، ص 932 .

[3] - فوزية دياب، القيم و العادات الاجتماعية : مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان ، 1980، ص 15 .

[*] رئيس دائرة الفلسفة، كلية دمشق، 1979.

[4] - ربيع ميمون، مرجع سابق، المقدمة.

وتركوها للفلاسفة، ومن الواضح أن علماء الاجتماع مصابون بفوبيا اجتماعية من ناحية القيم سببها الأساسي اعتقادهم أن دراسة القيم لا يمكن أن تكون علمية بمعنى الكلمة ».[1]

ونشأ هذا الاعتقاد من اتساع مجال القيم، لذا يؤكد دافيد أبرال (David ABERELE) بقوله « إننا مهما قصدنا بكلمة قيمة، فإن ميدان القيم-على ما يبدو عليه-عصي الإلمام والإحاطة به من جميع الجوانب».[2] ومن جهة أخرى لاحظ ميلتون روكيتش (Milton ROCKEACH) « بأن دراسة القيم مازالت في مرحلة ما قبل التطور».[3]

تبحث نظرية القيم (AXIOLOGIE) – كعلم- فيما ينبغي أن تكون عليه شخصية الإنسان من حيث القيم والعادات و السلوكات، وهدفها مراجعة سلم القيم و بناء الإنسان من جديد، و التربية هي أحد وسائلها الأساسية ضمن لحظة الوعي. لذلك يقول كورنال فالي (Cornell-VALI) أن« مفهوم القيم أصبح نقطة تقابل مختلف العلوم الاجتماعية المحدودة التخصص و مفتاحا لمفهوم التكامل في الدراسات الإنسانية».[4]، أي أن مفهوم القيم -حسب جماعة " كورنال" لدراسة القيم- « يربط دراسة علم النفس التجريبي لعملية الإدراك بدراسة تحليل الإيديولوجية السياسية، كما يربط دراسات الميزانية في الاقتصاد بالنظرية الجمالية وفلسفة اللغة، وكذلك يربط أدب اللغة بثورات الشعوب ».[5]

و من هذا المنطلق لا تقف أهمية القيم– في حقيقتها –عند نطاق الفكر الفلسفي الميتافيزيقي وحده بل تتعداه إلى مجالات معرفية أخرى، فهي من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة البشرية الاقتصادية والثقافية وترتبط بابسط سلوك إنساني بحكم كونها ضرورة اجتماعية، لانها معايير و اهداف لابد ان نجدها في كل مجتمع بشري سواء كان متقدما حضاريا او متاخرا، حديثا أو قديما. فلا تنحصر دراسة القيم في مجال معرفي واحد، بل تتعداه إلى فروع معرفية مختلفة تولد رؤى مختلفة لمدلولات مفهوم القيم.

---

(1) - فوزية ذياب، مرجع سابق، ص 17.

(2) - المرجع نفسه ، ص 98.

(3) - السعيد بومعيزة، "أثر وسائل الإعلام على القيم و السلوكات لدى الشباب :دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة"، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005-2006، (pdf)، (غير منشورة)، ص 142.

(4) - فوزية ذياب ، مرجع سابق ، ص 19 .

(5) – المرجع نفسه، ص 19.

ولاحظ روكيتش (ROCKEACH) أن هناك ضعف يعود إلى غياب الاتفاق بين الباحثين والذي يظهر على عدة مستويات ويتعلق المستوى الأول بعدم القدرة على تحديد مصدر القيمة. هل هو العالم الأمبيريقي أم العالم الروحي؟ أما المستوى الآخر فيتعلق بالتوكيد المفرط على النظرة إلى القيم كمعيار.[1]

و يستعمل أهل الاختصاصات المختلفة كلمة القيمة كل حسب تخصصه، فأهل اللغة يدلون بها على المعنى الصحيح للالفاظ حسب الاستعمال المالوف والمعجمي. ومنهم من يعتبر ان القيم هي الافكار الاعتقادية المتعلقة بفائدة كل شيء في المجتمع، وقد تكون الفائدة صحة جسمية أو ذكاء أو نشوة أو لذة أو رزقا أو حسن سمعة أو غيرها من المنافع الشخصية والجماعية .

و تتنوع و تتعدد المفاهيم والتصورات تجاه القيمة على مستوى المعرفة فمنهم من يعتبرها مرادفا تاما لكلمة " نافع " (useful) أو لائق (Expedient). ومن العلماء من يعرف القيمة بانها الخير او الشر مثل ببر (PEPPER)، وينكر مور(MOORE) أن تعني كلمة قيمة دائما الخير، بل هي ترادف و تطابق اللذة و السرور و هذا كذلك حصر غير مبرر بتاتا لمفهوم القيمة كما نتصورها و كما نمارسها ، فاللذة و السرور صفتان عابرتان ظرفيتان، أما القيمة فهي مستقلة تماما و لا يمكن تحقيقها عمليا إلا في إطارها النسبي. و يرى بيري (PERRY) أن القيمة هي الاهتمام (Interest) لأن أي شيء يحظى بالاهتمام تكون قيمة. كما يعرفها توررنديك(THORNDIKE) على أنا التفضيلات (preferences). وهذا التعريف يكتسي أهمية كبرى حيث يؤكد عليه كلايد كلاكهون(KLUCKHOHN) فيقول" أن الإنسان حيوان مقوم " أي له القدرة على التقويم باتجاه على الدوام إلى القيم التي يهتدي بها في سلوكه .[2]

إن كلمة القيمة تتسع باستمرار لتشمل الأشياء المادية و المعنى و الأشياء الوجودية ككل فجزئيا، فإن القيمي يتضمن المدلول في البنيوية و الماهية في الظاهرية و المعاني في التفاعلات «

---

[1] - السعيد بومعيزة، "أثر وسائل الإعلام على القيم و السلوكات لدى الشباب :دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة"، مرجع سابق، ص 142.

[2] - فوزية ذياب ، مرجع سابق، ص 22 .

الرمزية، والحق و الحقيقة و الحسن (truth, truthfulness, rightness) في التأويلية النقدية ».[1]

لا يعتبر الاستعمال المرن للفظ" القيمة "- المرتبطة بالفضاء المعرفي بكل علم - نقصا بقدر ما هو ثراء و غنى لهذا المفهوم، ولعل القيم في حد ذاتها تستمد وجودها و اهميتها من هذا التعدد و التنوع في معاني المفهوم و تصوراته المختلفة. لذلك يقول لالاند (LALANDE) « تدل القيمة – غالبا – على تصور متحرك، على مرور من الواقع إلى الحق، و من المرغوب فيه إلى القابل للرغبة فيه». [2] أي هي العبور من الواقع المتحصل عليه حيث العقل السائد إلى ما يمكن تحقيقه حيث العقل الممكن، وهذا اجتياز للتوتر الدافع أي العقل الناقد .

مهما حاول المفكرون والفلاسفة والعلماء تعريف القيمة تعريفا سكونيا (statique)، فإن عملية التقويم في حركية مستمرة وانتقال متواصل من وضع لآخر، الأمر الذي يجعل القيم لا تدرك بدقة إلا لحظات السكون والتوقف التي اعتمدها الفكر العلمي والمعرفي في إبراز معانيها. و لهذا فقد حاولنا في بحثنا هذا أن نتبنى التعريف الديناميكي(dynamique) للقيمة.

إن ارتباط القيم بالثقافة وبالعادات والتقاليد وبالتالي المعايير الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية يجعلها تختلف من مجتمع لآخر، بل و قد تختلف داخل المجتمع ذاته من مكان لآخر ومن بيئة لأخرى، وهذا بحكم أن القيم تتعلق بنظرة الإنسان للحياة الفردية والجماعية، وهذه النظرة تخضع لعدة عوامل متباينة منها على الخصوص الظروف الخارجية الطبيعية وكيفية تعامل الإنسان مع هذه الظروف(صراع، حوار، ليونة، قساوة) وعبر التاريخ تتراكم وتتكون المنظومة القيمية المحلية .

فمن الضروري الاتساق مع القيم المرجعية للارتقاء بالسلوك في كافة الاتجاهات الفردية والاجتماعية « فمن الواجب دراسة الموقف كاملا ضمن إطاره الزماني والمكاني لمواجهة الصراع القيمي، باحثا عن إجابات معقولة على النحو التالي: [3]

---

[1] - عبد الرحمان عزي، "**الإعلام و البعد الثقافي : من القيمي إلى المرئي** "، مجلة التجديد العلمية ، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، العدد 1 ، جانفي 1997 ، ص 130.

[2] - LALANDE ,**Vocabulaire technique de la langue philosophique** , P.U.F , paris ,1968, P184.

[3] –سعاد جبر سعيد، **القيم العالمية وأثرها في السلوك الإنساني**، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب، الأردن، 2008، ص48.



♦ ماهي القيم المتصارعة؟

♦ ما ترتيب القيم المتصارعة من حيث الأهمية؟

♦ ما الحلول التي يمكن ان تتقدم بها كفرد او مؤسسة او بجمع ما لحل الصراع؟

ويمكن تحديد الاستراتيجيات الآتية، في حل الصراع القيمي، والتي يمكن تزويد الأفراد أو المؤسسات بها وهي: [1]



♦ نشر المعرفة الصحيحة: من المهم تزويد من لديهم صراع قيمي بالمعلومات الصحيحة.

♦ اقتراح بدائل جديدة: أثناء الصراع القيمي لابد من توفر البدائل الممكنة والمقنعة.

♦ إعادة ترتيب القيم من حيث الأولوية: يحل صراع القيم من خلال مساعدة الأفراد على إعادة ترتيب الأولويات.

تختلف المنظومة القيمية الممارسة في المجتمع الواحد من عصر لاخر ومن زمن لاخر، وهذا ما يعبر عن النسبية الزمانية للقيم وهذا بحكم طبيعة التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحاصل. و يقول ابن خلدون « إن أحوال العالم و الأمم وعوائدهم و نحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة، ومنهاج واحد مستقر إنما هو اختلاف الأيام والأزمنة ». [2] كما يؤكد ذلك كروبر(KROEBER) على أنه« من المستطاع أن نتصور ما ستكون عليه قيم خلفائنا بعد ألف سنة ... لا شك انها ستكون مختلفة عن قيمنا بمجرد تلك الحقيقة التي لا مفر منها وهي تأثرها بعمليات التغير الثقافي المستمر». [3]

ولذا سنتعامل مع القيم الديمقراطية وفق تصورين :

1 – التصور الغائي: أي ارتباط القيم بأهدافنا على اعتبار أن القيم هدف يسعى الإنسان للوصول إليه والمحافظة على استمراره. فالقيم تلعب دورا كبيرا في حركة الإنسان والمجتمع، فالقيم هي كما يؤكد علماء الاجتماع مكمن الدوافع، وراء كل سلوك هادف وغرضي يتجه نحو هدف خاص له جاذبيته النفسية أو الاجتماعية، و هي الشرط المسبق الذي يحدد سلوك البشر و ينظم مقومات الفعل الإنساني، والعلة وراء كل سلوك هادف، وهي تعبير عما يجب أن يكون اجتماعيا و ثقافيا، وليس تعبيرا عما هو قائم ، فالقيم هي حافز عمل ومبدأ إدراك ومنطلق فهم، وهي

---

(1) – المرجع نفسه، ص49.

(2) - فوزية دياب ، مرجع سابق ، ص 63 .

(3) - المرجع نفسه ، ص 63 .

تضفي على ظواهر السلوك الإنساني معناه ومبناه، والسلوك الذي تفرضه القيم هو سلوك يصدر أصلا لتحقيق قيمة اجتماعية معينة بالذات، حين يمارس الإنسان سلوكه بالتحامه بقيم جمالية و دينية. [1]

2- التصور التقويمي: لأن القيم ليست أشياء ولا معاني مكتملة وتامة بل هي تفاعل مستمر وترتبط ديناميا بعملية التقويم التي هي هدف في حد ذاتها، حيث تتم وفق قيم دينامية متفاعلة بمنهج براغماتي إنساني حقيقي و واع و بمقاربات علمية في حدود المكان. و انطلاقا من هذا الطرح فإن القيمة تتجلى بأنها مرتبطة بالفعل الذي يقوم به الفرد، والذي يتبع - عادة - بإصدار حكم عليه و بالتالي إعطاؤه تقديرا معينا. [2]

نجد صعوبة تعريف القيم -التي تعترض الباحث أيضا- في موضوع الخصائص والميزات الأساسية و الثانوية للقيم، وقد حاول كثير من المفكرين و الفلاسفة وضع خصائص معينة وبطرق مختلفة للقيم. و لعل هاته الخصائص التي سنعرضها تزيدنا معرفة بمفاهيم القيم المختلفة. كما أن تعاملنا سيتم مع القيم كمعطى واقعي حقيقي، نحاول توظيفه داخل مجال الدراسات العلمية الموضوعية بغض النظر عن التباين التأسيسي في المفاهيم الإيديولوجية الكبرى.

فإذا نظرنا إلى القيم من وجهة ظاهرتية (Phénoménologique) بدت لنا ذات خواص نقف عندها : [3]

1) فهي تبدو مثالية (Idéale) لانها ليست شيئا باي حال وإن كانت الاشياء هي التي تحملها، فالقيم موجودة في عالم المثاليات و ليس في عالم الأشياء المادية الملموسة أو في عالم الأحداث، فبالرغم من أن الأحداث يمكن لها أن تمثل أو تعبر عن قيم معينة و تستلهم منها، و لكن ذلك لا يكون إلا بالرجوع إلى نسق أخلاقي جمالي أو ثقافي معين، وبوصفها مثلا عليا فإن القيم تتضمن بالضرورة فكر ونوعية الوجود أو الحركة والتي تكون أعلى من تلك التي يصبو إليها الإنسان أو يستلهم منها. و هكذا فإن القيم ليست أقل وجودا من الأشياء والسلوكيات التي تتجسد فيها و تعبر بواسطتها.

---

(1) - عبد الرزاق عيد و محمد عبد الجبار، **الديمقراطية بين العلمانية و الإسلام** ، سلسلة حوارات لقرن جديد ، دار الفكر المعاصر، دمشق – بيروت ، 2000 ، ص 127 .

(2) - المرجع نفسه، ص 127 .

(3) - المرجع نفسه، ص 30 .

2) القيمة **تجربة** (Epreuve) فوجودها لا يكون إلا بشخص يجربها لان الحكم لا يمكن أن يكون إلا بتجربة حادثة أو ممكنة الحدوث.

3) **القيم قابلة للتعرف وإن كانت تفرض نفسها على الإنسان فهي ليست عملا من** أعماله (مجتمع – **دين** – ضمير جمعي ...) أي سابقة له.

4) **يناظر القيم نظام** مهما كان نوعها، و ذلك لأن كل قيمة تعين مجالا ما توجد بين بناه علاقات محدودة و مفهومة .

5) **القيمة هي المنظور على المطلق مهما كانت لأنه لا ￼كن القبض عليها أو وضعها ضمن شروط جدية وجودية معينة.**

6) **￼مل القيم الإنسان على الاندفاع** فهي بمثابة الدافع و المحرك للعمل و للتغيير بغض النظر عن النتائج المتحصل عليها ، فهي ليست مضمونة الإيجاب .

ومن أهم الخصائص التي نعرضها للقيم والمرتبطة بعملية التقويم في الفضاء السياسي **والإعلامي هي :**

1) النسبية المكانية للقيم: إن ارتباط القيم بالثقافة وبالعادات والتقاليد و￼عايير الاجتماعية والسياسية يجعلها تختلف من ثقافة لأخرى ومن مجتمع لآخر بل تختلف من مكان لآخر ومن بيئة لأخرى .

2) النسبية الزمانية للقيم : تختلف المنظومة القيمية الممارسة في المجتمعات الإنسانية، ونماذجها الثقافية و الدينية و السياسية من عصر لآخر ومن زمن لآخر وهذا بحكم التغير الحاصل في المجتمع .

تعتبر القيم- إذن- ظاهرة ديناميكية متطورة، والمذهب التطوري في السلوك الذي يمثله **هربرت سبنسر** (Herbert SPENCER) يقرر أن الخير والشر يجري عليهما التطور. [1] إذن فقولنا أن القيم نسبية يعني أن معناها لا يتحدد ولا يتضح في النظر إليها و الحكم عليها في حد ذاتها مجردة من كل شيء، بل لا بد من النظر إليها خلال الوسط الذي تنشا فيه، والحكم عليها لا حكما مطلقا بل حكما ظرفيا وموقفيا، وذلك بنسبيتها إلى المعايير التي يخضعها **اتمع ا￼ع￼**

---

[1] - فوزية ذياب، مرجع سابق، ص 63 .

في الزمن المعين . ويؤكد المهدي المنجرة « أن القيم تتحرك على سلم زمني مختلف تماما عما نعيشه في حياتنا اليومية». [1]

ويزداد مفهوم نسبية القيم عند التعرض لصلاحية هاته القيم أو فسادها لدرجة قدرها على إشباع الحاجات الأساسية البيولوجية والاجتماعية والسياسية للافراد في المجتمع الواحد، وفي هذا الإطار فإن هناك فريقين من العلماء يحكمون على صلاحية القيم من وجهة نظر مختلفة حيث أن الفريق الأول يؤمن بالنسبية المطلقة للقيم حيث أنه « لا يهمهم شكل السلوك ومحتواه و ما يتفرع إليه من نظم و عادات و تقاليد و نماذج مختلفة، بقدر ما يهمهم قدرة هذا السلوك على إشباع الحاجيات البيولوجية والاجتماعية والثقافية للناس في حدود معاييرها و أطر مراجعها». [2]

و الحكم على صلاحية قيم-إذا- لا يكون بالنظر إلى قيم المجتمعات الاخرى بل بالنسبة إلى المجتمع الذي تنبثق عنه وبالنسبة لصلاتها و علاقتها بعناصر ومركبات هذا المجتمع الخاص الذي يتميز بالتفرد في أنماطه ونظمه وأشكال السلوك الخاصة به. و يقول ج. ديوي(J.DEWEY) عن القيم« كلية و بكل تأكيد اجتماعية ثقافية ». [3]

يجد الفريق الآخر في هذا الرأي تطرفا ومبالغة ويرى أن نسبية القيم ليست مطلقة، فهناك بعض القيم التي تشترك فيها المجتمعات كلها حيث يقول " ثيودور برامالـد" (Théodore BRAMELD) أن وجودها« عام وكلي فهي كلية الوجود (Ubiquitaires) مثلها في ذلك مثل الجنس البشري نفسه». [4]

تسمو هاته القيم التي اصطلح على تسميتها بالقيم العالمية (Universal value) ذات المصدر الإنساني على الاختلافات المجتمعية، وهذه القيم هي التي نسعى إلى إبرازها في ظل عالم اصبح يتجاوز القرية الإلكترونية الصغيرة، إذن فلا بد من وجود قيم ثابتة ومشتركة تتعلق بهذا المصير المشترك الذي تتلاقى فيه قيم المجتمعات على اختلافها مع هذه القيم العالمية، كما يمكننا أن نتوقع في ان واحد تشابها نوعيا في القيم و ايضا درجة عالية من الاختلافات في قيم

---

[1]- المهدي المنجرة ، قيمة القيم، المركز الثقافي العربي ، ط4 ، الدار البيضاء- بيروت، 2008 ، ص14.

[2]- فوزية ذياب ، مرجع سابق ، ص 66 .

[3]- المرجع نفسه ، ص 69 .

[4]- المرجع نفسه ، ص 70 .

اتمعات، لأن القيم الدقراطية يتعامل معها كقيم عالية من جهة وكقيم تعكسها البنية الاجتماعية أيضا .

ونرى أن مهمة الفكر الاجتماعي والسياسي المعاصر والفكر الفلسفي أيضا هي الاعتماد على أدوات بحثية غير تقليدية في تناول المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري بالتحليل والتفسير، ذلك بمحاولة إعلاء قيم جديدة وترسيخ وتأصيل قيم حقيقية ممثلة للطابع الوطني، ولها اتساق منطقي مع التحولات اتمعية الحالية نحو تأسيس نسق عام لقيم عالمية مشتركة في ظل العولمة المتنامية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ولهذا يؤكد ب.ريكور (P.RICOEUR) على أن « مناقشة القيم على مستوى عالي التجريد و فلسفي كبير يعتبر خطرا، لأن التفكير في القيم يتطلب تجربة قيمية في جماعة معينة». [1]

وتكمن إحدى الصعوبات في أنه لا يوجد جرد عام خاص بالقيم، كما أن الجرد الذي قام به الرواد في ميدان دراسة القيم وجعله معيارا عالميا يعتمد عليه جل الباحثين تقريبا قد لا يكون ملائما لتطبيقه في سياقات غير السياق الذي ظهر فيه، لأن القيم وليدة سياقات حضارية وثقافية وسياسية وتاريخية معينة، لكن هذا لا ينفي عالمية بعض القيم. إضافة إلى صعوبة غياب الاتفاق فيما بين الباحثين حول مدلول القيم وكذلك الغموض الذي مازال يلف هذا المفهوم. [2]

ومن العسير تصنيف القيم تصنيفا شاملا وهذا لطبيعة القيم ذاتها، والتي تمتاز بالتعدد والتنوع والنسبية، وأكد ذلك سورلي (SORLEY) بقوله :« من المستحيل أن تكون هناك قاعدة يمكن على أساسها تحديد كل أنواع القيم » . [3] ورغم ذلك فسنحاول وضع التصنيف النسبي الذي يعيننا على بحث موضوع القيم، و تصنف القيم بالتالي إلى ما يلي:

1) بعد المحتوى : وهذا من حيث وظيفتها ومادتها المعرفية، كالقيم الجمالية والقيم الدينية والقيم الاقتصادية والقيم السياسية والقيم الاجتماعية .

---

(1) – Daniel . CORNU , **journalisme et vérité** :**pour une éthique de l'information** , série LE CHAMP ETHIQUE N°27 , LABOR ET FIDES , Genève (suisse) , 1994, p138 .

(2) .- السعيد بومعيزة ، "أثر وسائل الإعلام على القيم و السلوكات لدى الشباب :دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة"، مرجع سابق، ص140.

(3) - فوزية ذياب ، مرجع سابق ، ص 73 .

2) <u>بعد المقصد</u>: أي القصد والغاية من هاته القيم، كالقيم الهدفية أو الغائية وتعرف بالقيم النهائية ويقول كلاكهون « ومن الواضح أن العلاقة بين القيم الوسائلية والقيم الغائية هي علاقة تداخل و تشابك وترابط تام وليس مجرد علاقة تتابع وتسلسل بمعنى أن القيمة الغائية ليست نتيجة للقيمة الوسائلية أي لا يصح أن نفصل بين القيم الوسائلية والقيم الغائية، فهما متلازمتان ».[1]

فهل القيم الديمقراطية كقيم سياسية وإعلامية بحد ذاتها مجرد قيم وسائلية ام قيم غائية ؟ فنلاحظ أن هناك تداخلا بين وسائلية الديمقراطية و غائيتها. حيث شرح ليدوينج فون برتالانفاي (Ludwig VON BERTALANFY) -منذ عدة سنوات في كتابه "حول النظام" (On system) 1942- أن ليس هناك نظام إن لم تكن له غاية، فالقيم هي في آن واحد مصدر ونتاج تلك المقاصد.[2]

3) <u>بعد الشدة</u> : تتفاوت القيم من حيث الشدة وهذا يتوقف على درجة الالتزام التي تفرضها و بنوع الجزاء المقرر، فهناك ثلاثة أنواع من القيم من حيث درجة الالتزام :

أ) ما ينبغي أن يكون: وهي القيم الملزمة أو الآمرة الناهية.

ب) ما يفضل أن يكون: وهي القيم التفضيلية أي المتواجدة في رتبة أعلى في سلم القيم.

ج) ما يرجى أن يكون: و هي القيم المثالية أو الطوباوية و التي تعمل باستمرار كدافع محرك لسلوكنا قصد إنزالها إلى الواقع المعيش.

تشمل القيم الديمقراطية الأنواع الثلاثة منها ما هو ملزم ومقنن ومنها ما هو تفضيلي وأقل درجة، بحيث يحث عليها من غير إلزام قسري والقيم المثالية يحس الناس استحالة تحقيقها بصورة كاملة مع مالها من تاثير كبير على توجيه سلوك المرسل والمستقبل داخل المجتمع الجزائري جزئيا و المجتمع الإعلامي كليا.

4) <u>بعد العمومية</u> : وهذا يتحدد من حيث الانتشار والشيوع للقيم في الأوساط المختلفة فهناك القيم العامة المنتشرة وهناك القيم الخاصة وهي قيم المناسبات.

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 75 .

[2] - المهدي المنجرة ، قيمة القيم ، مرجع سابق، ص11.

5) بعد الوضوح: و يتحدد من حيث درجة وضوح القيمة أو غموضها ويتضمن نوعين:

أ) قيم ظاهرة صريحة(Explicite) ذات الخطاب المباشر و الواضح.

ب) قيم ضمنية (Implicite) أي تحمل معناها تلميحا دون تصريح مع بعض الغموض.

بمنظور ظاهراتي فالقيم يعبر عنها كلاما، والضمنية عادة ما يعبر عنها بالتكرار السلوكي، وفاعلية القيم تكمن في السلوك الذي يعكس ماهيتها وليس القول ويرى لا بير (LAPIRE) « ان القيم الضمنية في الغالب هي القيم الحقيقية لانها تكون مندمجة مع السلوك الإنساني». [1]

6) بعد الدوام : وهي القيم التي تحدد وفق زمن تواجدها وتأثيرها، فهناك نوعين من القيم الزمنية :

أ) القيم العابرة (Transient) وهي قيم ظرفية مرتبطة بطبيعة الموضوعات.

ب) القيم الدائمة (Permanent): والتي تستقر في أذهان الأفراد مدة زمنية طويلة ولها طابع الجمود وتتعلق مباشرة بالطبيعة الإنسانية مثل القيم العالمية والإنسانية. و اعتبر المفكرون القيم العابرة قيما مادية والقيم الدائمة بالقيم الروحية، كالحق والجمال والخير والمتعلقة بالدين خصوصا. و بهذا المعنى يمكن تصنيف القيم الديمقراطية في زمرة القيم العابرة لانها قيم وضعية تستجيب لطبيعة البيئة السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على الفكر والسلوك البشري.

وعلى مستوى التحليل السياسي والإعلامي للمناخ العالمي الذي يتفق وطبيعة البحث الراهن فإن مفهوم القيم وطبقا للظرف التاريخي الآني في ظل العولمة الإعلامية والاتصالية يثير تساؤلات محورية أهمها :

1- هل التغير الكلي الحادث في المناخ السياسي والإعلامي والثقافي يستدعي تغييرا كليا ام نسبيا في انساق القيم داخل المجتمع الجزائري، بخاصة النسق القيمي الديمقراطي ؟

2- وهل تمثل وجود منظومة القيم العالمية (universal values) ضرورة معاصرة في إطار التغيرات المتلاحقة على مستوى المجالات المختلفة ؟

3- وهل يؤثر تغير النسق القيمي العالمي على بنية النسق القيمي للجزائر ؟

4- وكيف يكون سلم القيم في الجزائر خصوصا على اعتبار أن القيم تخضع للاختيار والتفضيل والتقديم والتأخير؟

---

[1] - فوزية ذياب ، مرجع سابق ، ص 76 .

الديمقراطية :

تعد قضية ضبط المصطلحات أو تحديد المفاهيم ضرورة لا غنى عنها، خاصة فيما تعلق بالديمقراطية كمفهوم أثار جدلا واسعا على مر التاريخ بما عاناه من تعدد و تشعب في التعاريف. وقد انطلقت غالبيتها من بيئات فكرية متباينة، وأحيانا متناقضة، تدعو لديمقراطية عقائدية معينة تنتمي إما للتيار اليميني أو اليساري للفكر السياسي أو تحتل موقع وسط بينهما .

يمثل هذا الضغط السيمنطيقي (sémantique)- في نظر الفلاسفة- ظاهرة مرضية برزت مع العلوم السياسية، لا تتناسب مع فكرة الديمقراطية ومعناها. ذلك أن الديمقراطية - في الواقع - ليست حالة تظهر عليها المؤسسات ولكنها أكثر من ذلك فهي ضرورة أخلاقية ومضمونا ليس تجريديا بل هو وضعية حاضرة وصورة مستقبلية للنظام السياسي– الاجتماعي الأفضل. (1)

ويدعو المضمون المعقد إلى مغامرة ديمقراطية ديناميكية منفتحة على المستقبل تمكن من اختيار واعتماد تفكير عميق في المصاعب التي تعترض بالتأكيد عملية توضيح مفاهيمي دقيق يستجيب لمتغيرات المكان والزمان والأصول المذهبية والفكرية.

فليست الديمقراطية مجموعة من الهياكل السياسية، كما انها ليست اسلوبا لتسيير وتنظيم الروابط الاجتماعية، فهي قيمة تشكل وحدة عميقة لما ندعوه بالمعاني المتعددة للديمقراطية. (2) وبهذا فهي ليست مخططا مجردا قادرا على إعطاء وصفات للتنظيم السياسي الاجتماعي تكون ناجحة و صالحة للتطبيق في كل بقاع العالم.

وقد عمل يورجن هابرماس (JURGEN HABERMAS) على تطوير التناغم الداخلي للأنساق المفاهيمية (Les systèmes conceptuels) مع نظرية معاصرة للديمقراطية. ذلك أن موضوع الديمقراطية يحتل لب التفكير"الهابرماسي" من مؤلفه "الفضاء العام" (l'espace publique) حتى كتابه الأخير الرائد" الحق والديمقراطية"(droit et démocratie) اللذين

---

(1) - ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS (C.D) , " **La démocratie comme exigence**" 2000.articl 1/50.

(2) -Ibid.

عكفا فيهما الكاتب على المزاوجة بين التحليل الكائن وما يجب أن يكون في شكل نموذج معياري (normatif) للديمقراطية و دراسة سوسيو - تاريخية لديناميكيتها. [1]

تعود أصول كلمة الديمقراطية إلى اللفظ الإغريقي (dêmokratia)، استخدمت في أثينا (Athènes) في القرن الخامس قبل الميلاد. وتتكون الكلمة في مدلولها اللغوي من لفظين ديموس (dêmos) وتعني الشعب، وكراتوس(kratein أو kratos) وتعني حكم . [2]

نشأت- إذن- كلمة الديمقراطية من اجتماع مصدرين يونانيين يصفان حالة مجتمع سياسي يحكمه نظام كامل،« والكلمة منذ أن تلفظ بها هيرودوت(Hérodote)(484ق.م-420ق.م) قاصدا معناها الاصطلاحي هي محور كل جدل طرفاه حاكم ومحكوم، وشعار كل نظام سياسي يطرح نفسه على الناس، والمثل الأعلى الذي تتطلع له كل الشعوب» . [3]

وقد صاغ الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن(LINCOLN Abraham) مفهوم الديمقراطية في عبارة مشهورة في تحديد معنى الكلمة حتى وقتنا الحاضر، وهي« حكم الشعب بواسطة الشعب ولصالح الشعب» (gouvernement du peuple, par le peuple et pour le peuple).[4] وهذا حسب النظرية الفلسفية السياسية الموروثة عن اليونان القديم بهدف تمييز هذا النوع من الحكم القائم على حكم الأغلبية عن الأنظمة الأخرى، كالحكم الفردي الاحتكاري وأنظمة حكم الأقلية كالأليغارشية (Oligarchie) والأرستقراطية (Aristocratie).

توجد فئات سياسية واتجاهات عقائدية واجتماعية متباينة ومتصاعدة، تدّعي كل منها تمتعها والتزامها بالصفة الديمقراطية وتنكرها في نفس الوقت لخصومها. وبالتالي فإن تعريف الديمقراطية بحاجة إلى دراسة أوفى لتوضيح مختلف الجوانب وتبيين الفوارق بين المدارس المختلفة مع

---

(1) - Yves .SINTOMER ,**La démocratie impossible ? politique et modernité chez weber et Habermas**, LA DECOUVERTE ET SYROS , Paris , 1999 , PP14-15.

(2) - ENCARTA ,encyclopédie (C.D) , "**Démocratie** ",coll. .Microsoft corporation, 2003.

(3) - عمرو عبد السميع ، **الديمقراطية : أحاديث الحرب و السلام و الديمقراطية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 1998 ، ص27 .

(4) - Yves . LECLERC ,**La démocratie cult. – de – sac**, Media –plus , Algérie, 1994 , P19.

الأخذ بعين الاعتبار بأن الديمقراطية في التطبيق تقترب بشكل نسبي وحسب من ا□ثال الديمقراطي نفسه. كما ان تشعب مقومات المعنى العام للديمقراطية وتعدد النظريات بشانها، علاوة على تميز انواعها وتعدد انظمتها والاختلاف حول غاياتها ومحاولة تطبيقها في مجتمعات ذات قيم وتكوينات اجتماعية وتاريخية مختلفة يجعل مسألة تحديد نمط ديمقراطي دقيق و ثابت مسألة غير واردة عمليا. [1]

تباينت التعريفات التي تناولت الديمقراطية ومبادئها خاصة بعد تشعب الحياة المعاصرة وما شهدته من تطور صناعي وتكنولوجي وتقني وتكاثر للسكان الأمر الذي أدى إلى رفع درجة التعقيد المحيطة بالممارسة الديمقراطية. ولهذا « فإن ا□فكرين الليبراليين قد ذهبوا إلى استحالة تطبيق ديمقراطية أثينا المباشرة ودعوة إلى تبنى الديمقراطية النيابية غير المباشرة، وكذا تبني مصلحة الفرد التي تؤدي بالضرورة إلى مصلحة الشعب». [2]

تنقسم الديمقراطية بمعناها السياسي إلى نوعين يصاغ شكل الحكم حسبها وهي: [3]

أ– الديمقراطية المباشرة التي ينفرد الشعب فيها بممارسة السلطة السياسية دون نيابة. وساد هذا النوع من الديمقراطية في عهد الإغريق حيث كان المواطنون يجتمعون في شكل جمعية شعبية لاتخاذ القرارات المتعلقة بسن القوانين وتنفيذها.

ب- الديمقراطية التمثيلية أو النيابية كنظام تستند فيه السلطة السياسية لنواب الشعب في شكل برلمان منتخب لمدة معينة يباشر فيها سلطة فعلية حقيقية في شؤون الحكم.

□كن أن يضاف نوع ثالث للد□قراطية وهو **الديمقراطية شبه المباشرة** « حيث ينتخب الشعب نوابا □ناقشة القضايا والقوان□ العامة وليع□ السلطة التنفيذية ويحاسبها على أعمالها ولكن على شرط احتفاظ المواطنين بحق تقرير المسائل الرئيسية فيقرها الشعب بنفسه عن طريق الاستفتاء». [4]

□د أن الد□قراطية شبه ا□باشرة تشبه الد□قراطية التمثيلية ولكن بزيادة درجة تأهيل الشعب في ممارسة الحكم إلى جانب النواب. بمعنى أن الشعب باختيار □ثليه □مارسة جزء من

---

(1) - عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة ، ج 2**، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، بيروت،1981 ، ص 51.

(2) - أكرم بدر الدين ، **في الديمقراطية الحديثة و نماذجها التطبيقية** ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ،1991 ، ص17 .

(3) - ENCARTA encyclopédie (C.D) , op. cit.

(4) - عبد الوهاب الكيالي ، ج2 ، **مرجع سابق** ، ص 752 .

السلطة يحتفظ لنفسه بحق ممارسة الجزء الآخر منها عن طريق سبل قانونية "كالاستفتاء الشعبي، الاقتراع الشعبي، الاعتراض الشعبي والحل الشعبي ".[1]

وفي تتبع مبسط لتعريف الديمقراطية في الدراسات والأدبيات الغربية نجد أن **مونتسكيو** (MONTESQUIEU)(1689-1755) **يعرفها على أنا « نظام سياسي- اجتماعي يقيم** العلاقة بين افراد المجتمع والدولة وفق مبدا المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة».[2] أما أساس هذه النظرة فيعود إلى المبدأ القائل بأن **الشعب** هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية، وبالتالي فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين لحقهم في مراقبة تنفيذ هذه القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية.

ويرى بعض الباحثين أن البداية التاريخية لما يمكن أن يسمى بالديمقراطية المعاصرة بدأت في عصر الأنوار في أوروبا، وبسبب هذه النشأة نجد أن بعض الباحثين يعتبرون أن الديمقراطية عبارة عن مذهب سياسي، فيما يعتقد اخرون انها شان إجرائي، لكن التطورات التي حصلت للديمقراطية في العقود الأخيرة ترجح - بدرجة كبيرة - الرأي الذي يعتبر الديمقراطية شأنا إجرائيا.[3]

وكانت بداية هذا التطور في عام 1942حين أصدر جوزيف شومبيتر (Joseph SCHUMPETER) (1883-1950) كتابة الشهير" الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، الذي أعلن فيه عن رفضه للتعريف الكلاسيكي للديمقراطية الذي كان سائدا في القرن الثامن عشر والذي يقول :«إن الأسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من خلاله التوصل إلى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرارات من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب ».[4]

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989 الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 89 – 18 المؤرخ في 28 فبراير 1989**، الجريدة الرسمية، العدد9، المؤرخة في 23 رجب1409 ه الموافق ل 01 مارس 1989، المواد 163،165،166.

[2] - عبد الوهاب الكيالي ، ج2، مرجع سابق ، ص 751.

[3] - عبد الرزاق عيد و محمد عبد الجبار، مرجع سابق ، ص 136.

[4] - المرجع نفسه ، ص 136 – 137.

وفي مقابل هذا التعريف طرح شومبيتر(SCHUMPETER) مفهوما جديدا للديمقراطية فيقول:« إنها ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يهدف إلى الوصول إلى قرارات سياسية، والذي يمكن الأفراد من خلال اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس». [1]

نستخلص- حسب هذا التعريف- أن الديمقراطية مقصورة على ضرورة وجود انتخابات تنافسية، ذلك أن الشعب ينتخب ممثليه للقيام بتشريع وسن القوانين و الحكم بموجبها، كما أنها طريقة لمنح الأفراد صلاحية الحكم ويتحول الفرد العادي إلى فرد مخول بالحكم واتخاذ القرار.

وكان هذا الفهم الذي بشر به شومبيتر (SCHUMPETER) بداية التغير النوعي في مسيرة الديمقراطية، تلك المسيرة التي وصلت في الربع الأخير من القرن العشرين إلى منعطف حاسم، جعل الديمقراطية آليات تنظيمية بالأساس، و من ثم فك ارتباطها التاريخي بالحضارة الغربية الحديثة و بالنظام الرأسمالي بدرجة أو بأخرى. [2]

و صار ينظر للديمقراطية باعتبارها مجموعة وسائل لإقامة السلطة ووضعها تحت طائلة المسؤولية. و هكذا « فإن الدولة المعاصرة هي ديمقراطية بقدر ما يتم اختيار صناع القرار فيها من خلال انتخابات حرة ونزيهة وعادلة يستطيع فيها المرشحون أن يتنافسوا بحرية ويتمتع فيها كل البالغين بحق التصويت. ومن هذا المفهوم تتفرع الخصائص الأخرى للديمقراطية؛ مثل حرية التعبير والتجمع والصحافة والنقد بلا خوف حسب منظور هنتينجتون(HUNTINGTON) ». [3]

وجدد فوكو ياما (FUKUYAMA) هذا الفهم للديمقراطية والذي طرحه شومبيتر بقوله أن الديمقراطية «عبارة عن الحق الشمولي في الاشتراك في السلطة السياسية، أي الحق الذي يملكه كل المواطنين في الانتخاب، وفي المشاركة في الحياة السياسية، والبلد الديمقراطي هو الذي يمنح

---

[1] - Samuel P.HUNTINGTON , **The third ware : democratization in the late twentieth century** , Norman university of OKLAHOMA PRESS , USA, 1991PP 6-7.

[2] - وحيد عبد المجيد، " **الديمقراطية في الوطن العربي** "، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد 138، آب 1990، ص 80-84 .

[3] - عبد الرزاق عيد و محمد عبد الجبار ، مرجع سابق ، ص 140 .

الشعب حق اختيار حكومته بوساطة انتخابات دورية على أساس التعددية الحزبية وبالاقتراع السري، وذلك على اساس الاقتراع العام والمساواة في ذلك بين جميع افراد المجتمع ».[1]

فواجه المنظرون المعاصرون ما يدعوه المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية الذي يعرفها على « أنها متكونة من مواطنين عقلانيين ونشطين يسعون لتحقيق هدف معروف على العموم، ألا وهو الرفاهية وتحقيق الخدمة العامة عبر المبادرة والحوار والمشاركة في القرار الجماعي في كل ما يتعلق بالشؤون العامة التي يديرها موظفون منتخبون من قبل السلطة ويعملون على تطبيق القرارات الكبرى المتبناة من قبل الشعب عن طريق الانتخاب بالأغلبية»[2]، ويعد والتر ليبمان (Walter LIPPMANN)من أوائل المفكرين اللامعين الذين قدموا نموذجا واقعيا للديمقراطية آخذا في عين الاعتبار دور وسائل الإعلام في تحسين العملية الديمقراطية بتوفير المعلومات للشعب الفاعل .

لقد أنتجت التجربة الديمقراطية- في إطار النموذج الغربي- آليات محددة أخذت تترسخ حتى كادت تكتسب استقلالية عن الأساس الفلسفي والاجتماعي لهذا النموذج المرتبطة بالنظرية الليبرالية: العقد الاجتماعي والملكية الفردية وقوانين السوق، وهذه الآليات هي:[3]

1- التعدد التنظيمي المفتوح، أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، وهذه هي الآلية المتعلقة بالنظام الحزبي.

2- تداول السلطة السياسية من خلال انتخابات حرة تنافسية تتيح إمكانية انتقال السلطة وفقا لنتائجها، وهذه هي الآلية المتعلقة بالنظام السياسي .

3- منظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح توافرها مقياسا لاحترام حقوق الإنسان، وهذه هي الآلية المتعلقة بالنظام القانوني.

---

(1) - Francis . FUKUYAMA , **la fin de l'histoire et le dernier homme** , traduit de l'anglais par Denis –Armand . CANAL, FLAMMARION, paris, 1992, P43.

(2) – Michael .SCHUDSON , **Le pouvoir des medias** : **Journalisme et démocratie** ,Traduit par Monique BERRY, NOUVEAUX HORIZONS ,Paris, 1995,PP 252-253.

(3) - وحيد عبد ايد ، مرجع سابق ، ص 82 – 83 .

هذا ما يقودنا إلى مفهومين للديمقراطية: مفهوم ليبرالي وآخر اشتراكي يحددان الخطاب السياسي والفلسفي الذي تطور داخل المفهوم. فهذان المفهومان يجعلان العالم يعيش شكلا□ متناقضين للديمقراطية، وكل مفهوم يرتكز على أحد العناصر. فالديمقراطية التقليدية (الليبرالية) ترتكز على مبدأ الحرية بينما تعتمد الديمقراطية الاشتراكية على مبدأ المساواة، **حيث«** أن"الديمقراطية غير الليبرالية"((non-liberal democracy) **تقوم على الطبقة العاملة،** وبمعنى ادق فهي القواعد التي تحمي مصالح الطبقة المحرومة واهتماماتها**».** (1)

لا ينكر الاتجاه الماركسي الحرية ولكنه يصر على أن الحرية الحقة لا تنال إلا إذا أقرت المساواة، فلا تتنكر الديمقراطية للمساواة ولكنها تهتم بالمساواة في الحقوق، ويرى اندري **هوريو**(Endré HAURIOU) « أن الهدف الأمثل عند الديمقراطيات الماركسية هو البحث عن التوافق الكامل عن الإجماع. **ففي اتمع الذي يتفق فيه الأفراد كلهم على كل شيء تتحقق فيه** جميع الأماني التي يقتضيها التصور المثالي للحرية، فالأفراد يتمتعون جميعا بحرية مطلقة وبذات **الوقت يؤيد ا□مبع السلطة تأييدا مطلقا».** (2)

يضيف أندري هوريو أن ممارسة الحرية تؤدي إلى خلق عدم المساواة والعمل على إقرار **ا□ساواة يؤدي** بصورة حتمية إلى الحد من الحرية، **فيقود** التركيز على الحرية **أو على ا□ساواة** إلى الديمقراطية الليبرالية **أو** إلى الديمقراطية التسلطية الماركسية. كما أن البلدان الغربية التي تسود فيها **ا□رية، □قق الد□قراطية السياسية -على الأقل- شكلا مقبولا منها، مقا بل ذ لك فإنّها تم بالد□قراطية الاقتصادية والاجتماعية. و □اول البلدان ا□اركسية** -التي يهمها البحث عن المساواة في الواقع، أي عن المساواة في الظروف المادية بين الناس**- أن □قق الد□قراطية الاقتصادية و الاجتماعية، ولكنها قلما تم بالد□قراطية السياسية. فهناك ا□زب الواحد و الانتخابات** غير تنافسية وغياب رقابة برلمانية فعلية على الحكام، وقلة احترام الحريات الفردية. (3)

ا□لاحظ □ا سبق أن مفهوم الديمقراطية هذا قد نشأ تاريخيا في ارتباط وثيق بالمفاهيم الليبرالية والمتعلقة بالفرد والحرية. وقد أكد كل من هانز كلسن (Hans KELSEN) **وروبرت**

---

(1) - C.B. MACPHERSON , **The real world of democracy** , OXFORD university press , new York and OXFORD , 1966 , P2 .

(2) – Endré .HAURIO ,**Droit constitutionnel et institutions politiques** ,6éme édition, MONTCHRESTIEN, Paris, 1975 ,PP321-322 .

(3) – Ibid , PP321 – 322.

ميشلز (Robert MICHELS) على « أن ما نسميه ديمقراطية هو في الحقيقة نظام ليبرالي نخبوي (électif) ذو البعد الأوليغارشي (oligarchique)، بمعنى أنه نظام قائم على مفهوم الحرية الفردية مستخدما ميكانزما انتخابيا للحيازة على السلطة من قبل " طبقة سياسية " ضيقة متكونة بالأساس من بورجوازية راقية ».[1]

تركز المدارس الليبرالية على حقوق الفرد كأساس لتأمين المساواة و المشاركة في الحياة العامة، منها حرية التعبير و الاعتقاد و حق التجمع و حق الاقتراع و حق الترشيح للمناصب العامة، و لئن تركز الديمقراطية الليبرالية على حرية الفرد و استقلالية سلوكه الخاص بوجود المؤسسات الديمقراطية ابتداء من الدستور والمجالس التمثيلية والقضاء المستقل والإدارة الحكومية النزيهة و الصحافة الحرة و النقابات الغيورة على مصالح أعضائها، كما يعد فصل السلطات و حقوق الفرد الثابت بموجب الدستور من العوامل القوية التي أكد عليها أليكسيس دوتوكفيل (Alexis de .TOCQUEVILLE) وهذا من خلال كتابه "عن الديمقراطية في أمريكا" (De la démocratie en Amérique) (1835-1840)، والذي عبر فيه عن انبهاره بالديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأجل تدعيم الثورة الديمقراطية التي تعيشها فرنسا في هذه الحقبة الزمنية. و أشار في مؤلفه إلى الأخطار التي تواجه الحرية الفردية كطغيان الأكثرية (La tyrannie de la majorité) و ديكتاتورية الرأي العام و تمركز السلطة.[2]

تعتبر الديمقراطية - في علاقتها بالليبرالية- الحرية فيها العنصر الأساسي باعتبارها مصدر المساواة و التأكيد على حقوق الأفراد، و يرى أندري هوريو (Endré .HAURIO)[3] أن الديمقراطية تبدو ليبرالية، فالأكثرية تحترم الأقلية عن طريق تنظيم الانتخابات الحرة. ومهما بلغت قوة الأكثرية المؤيدة للدولة فإن الحقوق هي التي تحفظ للأفراد استقلالهم الذاتي.

تشكل الأجواء الديمقراطية المناخ المناسب لبناء علاقات تفاعلية بين الفرد والمجتمع، و لأن الديمقراطية أكثر من نظام سياسي« فهي التعميم المستمر لحلقة معقدة و متفاعلة بحيث أن المواطنين (les citoyens) ينتجون الديمقراطية التي تنتج بدورها المواطنين».[4]

---

[1] – Yves . LECLERC , op . cit , P 20 .

[2] – ENCARTA Encyclopédie (C.D) , op .cit .

[3] – Endré . HAURIOU , op .cit , P319.

[4] – Edgar. MORIN , **les sept savoirs nécessaires à l'éducation du futur** , 2ème édition , SEUIL, Paris, 2000,P 121.

و هذا ما يدل على أن مفهوم الديمقراطية قد اقترن **بمفهوم المواطنة الذي يقر بقبول حق** المشاركة الحرة للأفراد المتساوين بشكل جزئي أو كلي، و ارتبطت المواطنة بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي و التمتع بثمراته، كما ارتبطت بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية، و أخيرا حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية إلى أن وصل في دلالاته إلى معانيه المعاصرة .

«يكون الفرد في الديمقراطية مواطنا وفاعلا مستقبلا و شخصا معبرا عن مطامحه **واهتماماته من جهة و مسؤولا و متضامنا مع وطنه** (Sa cité) **من جهة أخرى».**[1] **و يضيف إدقار موران** (Edgar MORIN) « أن الديمقراطية مثلما تحتاج دوما إلى إجماع أغلبية المواطنين و احترام القواعد الديمقراطية ومثلما تحتاج للإجماع فإنها بحاجة ايضا إلى التعددية **و المواجهية »** [2]، و يتجلى ذلك في فعاليات الحوار و المناقشة و الحق في الاعتراض و إبداء **الرأي المخالف** و توجيه النقد الإيجابي. و بالتالي« **لا يمكن للديمقراطية أن تقوم على أسا** ديكتاتورية الأغلبية على الأقلية فلا بد أن تحمي حقوق الأقلية و المعارضين بالتواجد و التعبير عن **الأفكار المخالفة و المناوئة ».**[3]

ليست الديمقراطية تصورا فكريا محضا و لا شعارا سياسيا **فارغ المحتوى، بل هي مفهوم** حضاري ذو محتوى سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي ، حتى يكاد ينعقد الإجماع على انها نسق للحياة و السياسة يقضي بالتنظيم النهائي للمنفعة المشتركة بحيث لا تتذرع الاقلية بهذه المنفعة في دفاعها عن منافعها الخاصة. و قد حث يورجن هابرماس **على « أن الحقوق الذاتية** و الحقوق الموضوعية في حركة مزدوجة لانهما متاصلين معا (Co-originaires) **فلاانفصام بينهما، ولا استقلالية خاصة دون استقلالية عامة**، و هذا ما يجعل حقوق الإنسان **و السيادة الشعبية شديدا** الترابط ».[4]

يتم فصل المجتمع - حسب وجهة نظر الهيئة السياسية**- من ثلاثة أجزاء، سواء كان** ذلك بجلاء **أو** بشكل ضمني : **فالجزء الأول** هو ما أسماه الإغريقيون (OÏKOS) بمعنى **" المنزل"، أي العائلة و الحياة الخاصة. و الجزء الثاني فهو** (L'agora) **الذي يدل على المكان**

---

[1] – Ibid , P121.

[2] .2– Ibid , P 12

[3] – Ibid , P 122.

[4] – Claudine .LELEUX, La **démocratie moderne** : **Les grandes théories**, CERF, paris, 1997, P 57.

العام - الخاص اين يلتقي فيه الافراد للتحادث و التحاور و يشكلون فيه جمعياتهم و ، مؤسساتهم، و يعرضون فيه مسرحياتهم خاصة او مدعمة. و هو ما سمي منذ القرن الثامن عشر بالمجتمع المدني (la société civile)، أما عن الجزء الثالث و هو (L'ecclesia) و هو الفضاء العام – العام، و هو السلطة الممثلة للمكان الذي تمارس فيه الحكم و يتواجد و يستقر به النظام السياسي. كما أنه يجب ألا تكون العلاقة بين الفضاءات الثلاثة جامدة و صارمة ،بل لابد أن يميزها التمفصل السلس إضافة إلى ضرورة و وجوب تلازمها، فلا يجب أن تنفصل عن بعضها البعض. [1]

كان الحضور الخلاق للعقل دائما و أبدا مرهونا بالحضور الفاعل للحرية لخلق بيئة خصبة للممارسة الديمقراطية و مباشرة الحرية السياسية، ذلك أن الحرية و الديمقراطية توأمان لا ينفصلان وفقا للحدود الفلسفية. و تأتي قضية الديمقراطية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال مواد أساسية ثلاث تنص على حق الإنسان في التمتع بحرية الرأي و التعبير و حرية الاشتراك و الاجتماعات و مراقبتهم و حق المواطن في المشاركة و إدارة الشؤون العامة.

للديمقراطية ميزات نذكر منها: [2]

1- تمنع الديمقراطية الدولة من السقوط في شرك الأوتوقراطية.

2- تضمن الديمقراطية للمواطن عددا لا بأس به من الحقوق الأساسية التي يمنحها نظام لاديمقراطي آخر.

3- تضمن الديمقراطية للمواطنين مساحة أوسع للحرية الفردية التي لا يوفرها أي نظام آخر.

4- تسمح الديمقراطية للمواطنين بالحفاظ على مصالحهم الأساسية.

5- وحدة النظام الديمقراطي الذي يستطيع أن يمنح للفرد الإمكانيات الواسعة لممارسة حرياته التي يثبت من خلالها ذاته، بمعنى أنه يعيش في ظل القوانين التي اختارها هو ذاته.

---

(1) – Cornélius . CASTORIADIS , " **l'individu privatisée** ", le Monde diplomatique , collection Manière de voir, Dossier « **Révolution dans la communication** » , paris, N°46 juillet- août 1999 , P 77.

(2) – Robert . DAHL, **De la démocratie**, traduit de l'Américain par Monique. BERRY, NOUVEAUX HORIZONS - Yale University (USA), 1998, P59.

6- الديمقراطية توفر التنمية البشرية باتساع أكثر من أي نظام ممكن.

7-إن الحكم الديمقراطي وحده يستطيع أن يضمن مستوى عال من العدالة السياسية.

أصبح من المعروف أن الديمقراطية نظام متكامل يبدأ بالاعتراف بأن الأمة هي مصدر السلطات و يتكامل بإشاعة الحريات و أهمها حرية الفرد في إبداء رأيه و التعبير عنه و حريته في التعلم و الحصول على المعلومات التي تساعده على المشاركة الفعالة في القيام بمهامه كفرد في الأمة و حريته في الانتظام مع غيره في مؤسسات اجتماعية و سياسية .

يقول ألان توران (Alain TOURAINE)« نحن اليوم نواجه مشاكل تشابه تلك الصراعات التي كانت عند ميلاد الديمقراطية، فنحن لا نسعى فقط الى تحقيق ديمقراطية اجتماعية و سياسية بل نريد أيضا ديمقراطية ثقافية . لأن التحدي اليوم يكمن في منح كل فرد الحق في أن يكون له نصيب في المجتمع ...» [1]

تعتبر الديمقراطية بصفة عامة واحدة من أهم سمات الحضارة الغربية بصرف النظر عن اختلاف تياراتها بين ليبراليين و اشتراكيين فهم جميعهم ينطلقون من اجتهاداتهم في تاطير الديمقراطية سواء كانت ديمقراطية ليبرالية تعددية أو ديمقراطية الحزب الواحد .

إن الذي ذكرناه سابقا كان مجرد عينة من تعريفات مبسطة للديمقراطية سواء في المذهب الليبرالي أو الماركسي. و عند الحديث عن مفهوم الديمقراطية في العالم الثالث نجد أنه مفهوم انتقائي، بمعنى أنه يأخذ من المذهبين الليبرالي و الماركسي بعض خصائصهما، و يرفض البعض الآخر بما يتفق مع ظروف و مشكلات كل حالة، كما أنه يتسم بالتغير و عدم الاستمرار. حتى أن الأدبيات الحديثة تفرق بين أنواع من الديمقراطيات في عصرنا وهي: [2] الديمقراطية الراديكالية (و ترتكز على حقوق و مصالح الأفراد)، الديمقراطية الموجهـــة (و تركز على المصلحة العامة)، الديمقراطية الاشتراكية (و هدفها تحقيق العدالة الاجتماعية) الديمقراطية الاتفاقية (وتهدف إلى

---

(1) – Nadia .KHOURI-DAGHER ," **Equal and different** ", review sources, N°119 , January , 2000, P 13 .

(2) – Nonneman .GERD, "**patterns of political liberalization** : **Explanations and modalities**" in BOULDER (edited by) ,**Perspective** , LYNNE RIENNER publishers , London , 1999 , P46.

□ثيل و إرضاء ا□ماعات ا□ختلفة) و الد□قراطية الليبرالية (و هدفها تمثيل و حماية مصالح الأفراد و ا□ماعات معا).

اصبحت الديمقراطية الليبرالية تمثل البديل العالمي بعد انهيار الابنية السياسية و الأيديولوجية ذات الطابع الماركسي و الاشتراكي، و تعتبر وسيلة في أيدي القوى العظمى.

و بعبارة أخرى فقد أصبح توخي الد□قراطية، ورفع شعارها هو الذي □نح هذا النظام السياسي أو ذاك الشرعية. و لهذا فإن روني ريمون (René RÉMON) قد أكد على « أن هذا القرن يقوم على انتصار الد□قراطية كفلسفة و كنظام سياسي ... فهي تعد ا□بدأ الوحيد للشرعية ... لأنه لا مرجع آخر لشرعية النظام السياسي سوى توجيهه من قبل الشعب ذي السيادة ».[1]

كما يضيف وانستون تشرشل (Winston CHURCHILL) فيقول «أن الد□قراطية هي نظام سيئ، و لكنه النظام الوحيد الذي يمكنني من أن أعيش ».[2]

و الملاحظ أن الديمقراطية قد فرضت مكانتها في العالم بأسره حتى لو وجهت بمجموعة من التيارات الفكرية و السياسية و الدينية مما جعلها رهانا للحوار السياسي الحالي. وبالرغم من أن كثيرين ممن يعتقدون أن الديمقراطية هي بنية غربية صممت على أساس الظروف التاريخية الخاصة التي شكلتها، وآخرون يجادلون في عدم صلاحية تبني الشعوب الأخرى ا□رية والد□قراطية لأن ذلك يستجيب لتراثها السياسي والثقافي و الاجتماعي، إلا أن هناك من ينادي بتعميم □ارسة الد□قراطية.

وبشأن رؤية البعض للتعارض بين الإسلام والديمقراطية، فإن الإسلام عبر دائما عن الأهمية القصوى للعدل، وهو مفهوم تقريبي لمعنى الحرية في التعريف الغربي. الحرية تقتضي الحكم وفقا □ا □ليه القانون الإسلامي الذي يؤكد على التشاور ويشجب ا□كم ا□طلق والطغيان. و يب□ القاضي الكبير الشاطبي (المتوفي عام 790م) بأن المقاصد الشرعية تكرس أهمية كبرى للمحافظة على الدين وا□ياة والفكر والعائلة والثروة، وهذه كلها أهداف تحمل سمات مشتركة بشكل يبعث على الدهشة مع أفكار لوك التي تم طرحها بعد ذلك بعدة قرون.[3]

---

[1] René . RÉMOND – **Regard sur le siècle**, collection La bibliothèque du citoyen , PRESSES DE SCIENCES POLITIQUES , Paris, 2000, P 84 .

[2] Yves . LECLERC, op. cit , P13 .

[3] سعاد جبر سعيد، مرجع سابق، ص177.

وقد أوضح مفكرون عديدون بأنه يجب إعادة تنقيح القوانيين التي تتعارض مع المقاصد أو تعديلها لتتطابق مع الأهداف العليا ،وليس هناك من شك في أن عناصر أساسية عديدة في الديمقراطية الدستورية والمجتمع المدني هي ايضا مكونات اخلاقية اساسية في الإسلام (حرية الضمير، حرية التعبير، وقدسية الحياة الملكية) كما تظهر بوضوح تام في القرآن إضافة للأحاديث النبوية، وربما بشكل خاص بصورة أكثر إحكاما وبلاغة في خطبة الوداع. [1]

وفي سياق نزع المضمون العقائدي والإيديولوجي عن الديمقراطية سعى الرئيس السابق لحركة مجتمع السلم (حمس) محفوظ نحناح لفك الإشكالات الفكرية و السياسية التي يثيرها مفهوم الديمقراطية وبخاصة المرتبطة بالعلاقة بين الديمقراطية والإسلام من جهة، وبالعلاقة بين الديمقراطية وعقائد الغرب (اللائكية والليبرالية والحداثة).

وقد طرح رئيس الحركة في هذا السياق مفهوم "الشورى-قراطية" كمحاولة لمزج بين ما ورد في الإسلام من اخوة وعدل، وبين ما ينطوي عليه مفهوم الديمقراطية، وكذا تعبيرا عن نهج الاعتدال و الوسطية والحوار المتبع من قبل حركة مجتمع السلم. [2]

لقد أصبحت "الليبرالية" و "حقوق الإنسان" و" المجتمع المدني" كلمات السر الثلاثة تنفتح بها البوابات امام اي نظام يريد ان يوصف بانه "ديمقراطي" شريطة ان تستعمل هذه الكلمات الثلاثة وفق المنطوق والتفسير الغربي لها...كما أصبح لها مفتشوها المنتشرون في كل ساحات الوطن السياسية، والفكرية و الاقتصادية ، يرصدون كل شاردة وواردة تصدر من السلطة الوطنية أو من الأحزاب السياسية، أو من التجمعات الفكرية المختلفة الدرجة و المستوى، ليحددوا ما إذا كانت تمثل انحرافا على الالتزام بالكلمات الثلاثة - المطروحة كمطلق حتمي - أم لا، و بخاصة ان الالتزام بها التزام واجب النفاذ لسعة طرحه. [3]

و قد شهدت نهاية القرن العشرين انهيار الاتحاد السوفياتي و انعكست اياته عمليا في اتساع نطاق التحول نحو الديمقراطية في عالم اليوم، و اقتحام تيار الفكر الليبرالي حصون الجمود و الانغلاق و داهمت رياح الديمقراطية بنية المجتمع الدولي المعاصر، و هذا ما دفع فرانسيس

---

(1) – المرجع نفسه، ص177.

(2) – قيرة اسماعيل وآخرون، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر،** مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص308.

(3) – عمرو عبد السميع، مرجع سابق ، ص 28 .

فوكوياما إلى إعلان مقولته الشهيرة «إن الديمقراطية الليبرالية تشكل خاتمة مطاف التطور الإيديولوجي للإنسانية، و الصيغة الاخيرة لنظام الحكم البشري المنشود، و بالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ ».[1]

لا يمكن أن يعمل ثراء مفهوم الديمقراطية على إضعاف المبدأ الأول و العميق لها و هو سيادة الشعب و حكمه، ومهما اختلفت معانيها و أداءها بين التيارات السياسية و الفكري و الاجتماعية المختلفة فإن حقيقتها تكمن في الأسلوب المستخدم من قبل الحكام في تجسيدهم لها، فهي ليست إبداعا فكريا و نظريا بل هي قيمة تستجيب لتداعيات الواقع بتحولات و تغيرات المجتمع .

نشير إلى أن فكرة الديمقراطية نابعة من التغير أكثر من الاستمرار، و التاريخ خير دليل على أن الديمقراطية المحققة لم تكن إلا زمنا للحركة الديمقراطية التي لا تتوقف على الدوام بالنسبة للاشخاص الذين يثيرونها.

و عن تطور فكرة الديمقراطية فنلاحظ ظاهريا أنها مرت بثلاث مراحل:[2]

1- اعتبرت الديمقراطية في بدايتها كوسيلة للحرية و ادخلت في المؤسسات السياسية بشكل سياسي متفرد .

2- ثم استغلت كأداة للعدالة مما جعل المفهوم يمتد ليمثل العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية.

3- و جاءت المرحلة الاخيرة التي دخلتها كل المجتمعات العالية التطور والتي اصبحت فيها الديمقراطية تعمل على ضمان مراقبة الجماعات في تحقيقها للنمو الاقتصادي و السير نحو الازدهار.

تعد الديمقراطية واقعة اجتماعية... وعملية سياسية وتاريخية ذات أبعاد ثلاثة أساسية متمايزة، يمثل كل منها مجالا نوعيا متفردا...، لكنه غير مستقل او منبت الصلة عن المجالين الآخرين، ومن ثم فهو ليس بمعزل عن التأثر بغيره أو مباشرة التأثير فيما عداه، وبالتالي يتفاعل كل منها مع الآخر لتشكل في مجموعها بنية النسق الديمقراطي (Democratic System) ، وفعالية

---

[1] – فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ و خاتم البشر** ، ترجمة حسين أمين ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة، 1993، ص 8.

[2] – ENCYCLOPEDIA . UNIVERSALIS (CD) , op . cit .

أدائه في ديناميات العمل العام جملة، وتتعين هذه الأبعاد في الآتي: [1]

أولا: الد□قراطية نسق للقيم مثل ا□رية، العدالة، ا□ساواة، التسامح، حقوق الإنسان، سيادة القانون، الاعتراف بالآخر، قبول التعددية والاختلاف الأيديولوجي، التداول السلمي للسلطة، ا□شاركة الشعبية، الاحتكام إلى الشعب والإذعان لإرادة المواطنين...الخ.

ثانيا: ا لد□قو لطية لط □مارسة ا لسلطة وتنظيم ا لعلاقة ب□ جهاز ا لدولة و اتمع، وهذا ما يتحقق عمليا من خلال منظومة القواعد القانونية، والبنى المؤسساتية، والإجراءات التنظيمية التي □دد أساليب ا□مارسة السياسية، وتنظيم العلاقة ب□ سلطات الدولة، وتكريس مستلزمات النظام الحزبي، وضوابط السلوك الانتخابي، ومحددات البناء البرلماني...الخ.

ثالثا: الديمقراطية أسلوب حياة للمجتمع، وهو ما تتجلى معالمه على نحو محسوس في سياد ة قيم ا لد□قو لطية ، ولستغراقها اتمع برمته ، وكهانة التزام توجها ا□بدئية ومواجهتها السلوكية خلال فعاليات الحياة اليومية في الأسرة، المدرسة، الجامعة، الحزب، النقابة، النادي وشتى منظمات المجتمع المدني.

فتعبرّ الديمقراطية عن تقاطع الواقع (Le faits) والقاعدة (La norme) وتتعلق بديناميكية اجتماعية وتاريخية حقيقية وليست تعبيرا عن مثالية، حيث تسعى الديمقراطية لتحقيق اتصال متحرر من الهيمنة يتجسد في توافر الإمكانية السياسية الديمقراطية، وبصفة متبادلة تعمل هذه الأخيرة على ضمان تطبيق هذه القواعد. [2]

أخيرا يمكن القول بأن الديمقراطية كلمة ليست مجردة تُغني عن الممارسة، أو هي مؤسسة تمثل مجلسا منتخبا فحسب، إنها الحياة اليومية المباشرة في مجراها العام، ولعل ابرز ما في هذه الحياة هو اطمئنان الفرد على حقه في القول و التعبير دون خوف من عقاب أو لوم ، طالما صاحب الرأي الآخر لا يخسر بسبب رأيه المعارض بل يبقى في خدمة الوطن ورفعته. [3]

---

[1] – السيد الزيات، "الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي"، مجلة المستقبل العربي، العدد311، جانفي 2005، ص101.

[2] – Yves. SINTOMER , op. cit, P203.

[3] - عدنان عويد ، الديمقراطية بين الفكر و الممارسة ، مطبعة دار العلم ، عمان ، 1994 ، ص 9.

فتكون الديمقراطية بمفهومها الحديث، بعيدة عن مفهومها الأصلي عند اليونان الذين أوجدوا هذا التعبير، ومارسوها بشكل مباشر من قبل قلة من "المواطنين" في مدن قليلة السكان. حيث تغير هذا المدلول وتوسع نطاقه، فتعدى معنى الديمقراطية كونها نظام حكم فحسب إلى اعتبارها منهجا للحياة، فصارت الديمقراطية فكرا وسلوكا، ثقافتا وتنظيما سياسيا واجتماعيا، تتطور تبعا لمفهوم الأفراد عنها وتبعا لسلوكهم الجماعي مع بعضهم البعض، فهي عملية متواصلة تحتاج إلى وعي من المواطنين يتجسد في العمل على تأصيلها في قيم وسلوك الأجيال الناشئة للتمكن من الحفاظ والدفاع عنها وتطويرها.

القيم الديمقراطية :

يدعونا سياق الحديث عن القيم إلى تناول النسق القيمي الذي تتأسس عليه القيم الديمقراطية، و بالتالي لا بد من تعريف هذا المفهوم. حيث يعرض قاموس علم الاجتماع لمفهوم النسق القيمي على « أنه نموذج منظم للقيم في مجتمع أو جماعة ما، و تتميز القيم الفردية فيه بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تدعم بعضها بعضا و تكون كلا متكاملا. و يحدد النسق القيمي إطارا لتحليل المعايير و المثل و المعتقدات و السلوك الاجتماعي».[1]

ويرى محمد علي محمد- في نفس الاتجاه- « أن نسق القيم هو مجموعة من القيم المكتسبة التي تؤلف نسقا متماسكا للقيم حيث تحتل كل قيمة -في هذا النسق- أولوية خاصة بالقياس إلى القيم الأخرى، و هذا الترتيب للقيم يمكننا من دراسة آليات الثبات و التغير التي تطرأ على أنساق القيمة ، فهذه الانساق لها درجة من الثقافة و الشخصية كما انها خاضعة للتغيير بقدر ما يشهده المجتمع و الثقافة من تغيرات حاسمة » .[2]

و على ذلك يمكن تعريف مفهوم نسق القيم الديمقراطية على أنه مجموعة من القيم المركزية المترابطة المدعمة لسلوكات المرسل و المستقبل خلال العملية الإعلامية و الاتصالية في مختلف مراحلها ، و قد يكون هذا النسق مؤثرا في الانساق القيمية الاخرى او متاثرا بها او في حالة صراع معها طبقا لدرجة التحولات المجتمعية الإقليمية او العالمية و مدى استجابته لها .

---

(1) - محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 1979 ، ص 72 .

(2) -محمد علي محمد و آخرون ،**المجتمع و الثقافة الشخصية**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1985، ص 348 .

هذا ما يقودنا للإشارة إلى سلم القيم، لأن النسق القيمي لا يشتمل على قيمة واحدة و حسب، بل يشمل مجموعة من القيم تترتب وفقا لأهميتها لدى الفرد حسب طبيعة النظام الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي. حيث أن طبيعة التغير التي تعتري هذه المستويات تؤثر تأثيرا بيّنا في ترتيب القيم لدى الأفراد .

لكن بول ريكور (P. RICOEUR) يرى« أن أخلاقيات (la déontologie) العمل الإعلامي تضع هذه القيم محل مواجهة في قالب غير منتظم، بحيث تكون هذه المواجهة أحد مظاهر التعدد الديمقراطي، و هذا بالمعنى الأكثر إيجابي، و لكنها رمز للتصفية البشرية أيضا عندما يصبح الصراع صعب المعالجة و خال من الحوار، بحيث يجسد تراجيديا الأسطورة اليونانية لأنتيغون (Antigone) ».[1]

و تتموضع القيم الديمقراطية –بالتالي- وفق سلم قيمي يمكن أن نورد أهم خصائصه :

1) لا ترتب القيم وفق سلم واحد و ثابت غير متغير ، بل إن لهذه القيم أكثر من سلم للقيم و هذا حسب الظروف الزمانية و المكانية . إذن « فهي مجموعة من الوحدات المرتبة ترتيبا مخصوصا و المتصل بعضها ببعض اتصالا به تنسيق كلي يؤدي إلى غرض معين أو لكي يقوم بوظيفة خاصة ».[2]

2) لا تتخذ القيم في سلم القيم المتعامل معه في المكان و الزمان المحدد مرتبة واحدة جامدة لا تتغير، بل ترتفع و تنخفض و تتبادل المراتب و الدرجات فيما بينها تبعا لظروف الفرد (المرسل أو المستقبل) و أحواله و رغباته و اهتماماته من حيث قوتها أو إلحاحها و سهولة أو صعوبة تحقيقها .

كما تتعدد أبعاد القيم فلا يمكن النظر للقيم على أنها ذات بعد واحد، أضف إلى ذلك «فإن القيم المختلفة بتبادل النفاذ(*) بل إن بعضها يحتوي بعضا. و هذا الاحتواء يجري على أنحاء مختلفة، لا يجري بدون إهمال بعضها و بدون تغيير التسلسل في هذا الاحتواء ذاته. و يعترف

---

(1) - Daniel .CORNU , op.cit , P140.

(2) - ابراهيم مذكور و آخرون ، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 307 .

(*) النفاذ يقابل إغناء أية قيمة بالقيم الأخرى . أما الاحتواء فإنه إبقاء على القيم الدنيا ، و لو كانت القيم العليا متميزة .

رويه في كتابه " عالم القيم " بأن الأبعاد القيمية قيما ذات تسلسل ، و لكن على نحو أنْ **لا** تزيل القيمة العليا القيمة الدنيا، و هذه القيم من الأعلى إلى الأدنى ». [1]

تتلخص جملة القيم الديمقراطية في مجموعة من المفاهيم تعد عناصر تأسيسية و قاعدية لترسيخ الديمقراطية الإعلامية و تشمل القيم المتعلقة بالمرسل و المستقبل و الرسالة، و سنكتفي بذكر أهمها كحرية التعبير و حرية الصحافة الحق في الإعلام و الحق في الاتصال. و **يصبح ضروريا التعريف بد□قراطية** الإعلام و الاتصال التي يتم التركيز عليها و ليس الديمقراطية السياسية في ذ ا.

1) بين الحق والحرية:

لعل من أصعب الكلمات التي يمكن التعرض لتعريفها وتحديد مدلولها كلمتي: الحق والحرية، فهما من المفاهيم التي تبدو واضحة جلية للوهلة الأولى، بل ومن أغنى ا□فاهيم عن التعريف، ولكن ما إن يحاول الباحث وضع تعريف جامع مانع لكل منهما حتى تظهر له حالة من الغموض والإبهام، ولعل مرد ذلك إلى انهما من المفاهيم المتطورة مع الزمن، فيختلف الناس في □د يد لالتيهما حسب زمانهم ومذاهبهم العقائدية والسياسية. ومهما يكن من أمر فإننا سنهتدي في توضيح هذين المفهومين بما وضعه لهما المفكرون والدساتير والوثائق الدولية المعاصرة من تعريف.

وللحرية مدلولات لغوية وفلسفية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفنية أسهبت فيها المعاجم والقواميس. وقد لخص بعض المؤلفين نظريات الفلاسفة المختلفين في ا□رية فردوها إلى أربعة مفاهيم هي: [2]

1- حرية الاختيار القائمة على الإرادة ا□طلقة، أو حرية استواء الطرف□.
2- الحرية الأخلاقية، أو حرية الاستقلال الذاتي.
3- حرية ا□كيم أو حرية الكمال.
4- ا□رية السيكولوجية أو النفسية.

---

[1] - **بول ميزاري ، القيمة** ، ترجمة عادل العوا ، سلسلة زدني علما ، منشورات عويدات، بيروت ، باريس،1983، ص69 .

[2] - **زكريا إبراهيم، مشكلة الحرية، مكتبة مصر، القاهرة، 1963، ص 18** في رجاء علي العزبي،"**حرية الإعلام في القرن العشرين"، أطروحة** دكتوراه في الآداب ، قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 1970 ،(غير منشورة) ، ص33.

لكن مفهوم الحرية اجتماعي في أطره وأبعاده الديناميكية، فيذهب بعيدا عن الفلسفة وتجريداتها بحيث ياخذ المفهوم صيغا اكثر وضوحا. ويخضع حينها مفهوم الحرية فكريا-داخل المجتمع- للصراع بين المثالية والواقعية.

ويعتقد المثاليون أمثال جون لوك (John LOCKE) في مؤلفه الحرية والحضارة (Freedom and civilization) أن الحرية حق طبيعي للإنسان الذي ولد وله حق في الحرية وفي التمتع بلا قيود بجميع حقوق ومزايا قانون الطبيعة. [1]

و في رأي آخر ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (Jean- Jacques ROUSSEAU) يقول فيه : «لا تعتمد الحرية على أن يفعل الفرد ما يريد بإرادته الخاصة، بقدر ما تعتمد أكثر على ألا يخضع لإرادة شخص آخر، وهي تعتمد أكثر على عدم خضوع الآخرين لإرادتي الخاصة، ففي الحرية العامة ليس لأحد الحق في أن يفعل ما تحرمه عليه حرية الآخرين، إن الحرية الحقة لا تدمر نفسها فقط. [2]

ويميز الفيلسوف الرياضي روني ديكارت (René DESCARTE) بين نوعين من الحرية : [3]

1- حرية تقوم على: تحدد الإرادة، وتلك هي الحرية المعقولة.

2- حرية تقوم على:لا تحدد الإرادة، وتلك هي حرية استواء الطرفين، والحرية الأولى عنده حرية عليا ولاحقة، في حين الحرية الثانية حرية دنيا تكون سابقة.

أما الواقعيون فيعتقدون بأن الحرية حق أساسي للإنسان ضمن تشكيلات المجتمعات الحديثة. وترتبط دائما بالعقل وتطوره ووعيه بالقوانين الطبيعية والاجتماعية، حيث يذهب ماركس إلى اعتبار الحرية الاجتماعية الواقعية هي «حرية النشاط، أي العمل، أي في ذلك الحافز الداخلي الواعي غير المفروض من الخارج نحو النشاط المفيد.» [4]

---

[1] - حازم عبد الحميد غائب، "حرية الصحافة في لبنان: دراسة تقيمية لطبيعة هذه الحرية" ، أطروحة دكتوراه في الإعلام ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، 1987،(غير منشورة) ، ص3.

[2] -الخزرجي نضير ، "الحرية عند فلاسفة الغرب...إضاءات في مدياتها وأشراطها"، شبكة النبأ 19-03-2006، http://w w w. annabaa.org /nbanews/55/108/htm، تاريخ الزيارة 2006/03/23.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - حازم عبد الحميد غائب، مرجع سابق، ص4.

وتبقى الحرية لدى الاشتراكيين حرية اجتماعية - اقتصادية تُبنى عليها الحريات العامة والشخصية، لانهم يدعون إلى ذوبان حرية الفرد في حرية الاخرين رغم ان ذلك يعد ديدا لذاتية وخصوصيات الأفراد.

يقول هارولد لاسكي (Harold LASKI) : « أنا أعني بالحرية انعدام أي قيود على وجود الظروف الاجتماعية التي تمثل في المدينة الحديثة الضمانات الضرورية للسعادة الفردية».[1]

ويؤيد هذا الاتجاه حسن حنفي باعتقاده أن الحرية تعني « القدرة على التفكير الباطني دون أثر للقوالب الذهنية المفروضة من المجتمع والقدرة على التحرر من الخوف الداخلي حتى يصبح الإنسان هو ذاته لا غيره، وأن يكون مظهره حقيقته، وأن تتوحد شخصيته قاضيا على الازدواجية التي نعاني منها في حياتنا المعاصرة» .[2]

يبقى مفهوم الحرية في المجتمع الحديث لدى الليبراليين متطابقا مع الحرية السياسية والاقتصادية للفرد في صراعه مع المجتمع للحصول على فرص ذاتية ملائمة. أي هي مقدار مدى الفرص التي يتيحها المجتمع للفرد لاجل التطور(المبادرة الذاتية) بشكل لا ينفصل عن المجتمع وبتفكير سليم وذهنية متحررة، واعتقاد بعيد عن تدخل السلطة وانتهاكها لمعتقداته.[3] أو كما يلخصها قاموس روبرت الصغير (LE PETIT ROBERT) بأنا القدرة على التصرف وسط مجتمع منظم، وحسب محدداته الخاصة، وضمن الحدود والعادات المعروفة. والحرية حسب مقولة الزعيم الهندي غاندي(GANDHI) لم " تكن أبدا هبة بل هي تنتزع" «la liberté n'est jamais un don mais une conquête».[4]

ليست الحرية- إذن- مشكلة حديثة، بل هي قضية مثارة وبإلحاح شديد منذ أن اصطدمت إرادة الإنسان كفرد بإرادة غيره من بنى جنسه او بظروف المجتمع الذي يعيش فيه، وأصبحت تتضمن في عرف أهل القانون والسياسة: حرية الشخص في التصرف بكل ما يتعلق

---

[1]- المرجع نفسه، ص4.

[2]- حسن حنفي، "**الجذور التاريخية لأزمة الحرية في وجداننا المعاصر**"، مجلة المستقبل العربي، العدد5، جانفي 1979، ص131.

[3]- حازم عبد الحميد غائب، ، مرجع سابق ، ص5.

[4] - Jean-yves .OLIVER, **Démocratie mondiale** : **une logique au service de la paix**, coll. Synthèse, Edition CHRONIQUE SOCIALE, Lyon, 1994, P81.

بشؤونه الخاصة ضمن دائرة القانون، كما تتضمن حريته في اعتقاد ما يراه صوابا، وفي إبداء رأيه في كل ما يتعلق بالمجتمع الذي يعيش فيه، وفي كل ما يصدر عن السلطة الحاكمة في المجتمع من تصرفات، وقد عبر بعض أهل القانون ومنهم عبد الله محمد حسين عن مضامين الكلمة واعتبر أن الحريات العامة ما هي إلا مكانات يتمتع بها الفرد بسبب طبيعته البشرية، أو نظرا لعضويته بالمجتمع، يحقق بها الفرد صالحه الخاص ويسهم بها في تحقيق الصالح المشترك للبلاد، ويمتنع على السلطة أن تحد منها إلا إذا أضرَت بمصالح الآخرين. [1]

ثمة ما يميز الحق عن الحرية في المفهوم ، حيث يرى فتحي الدريني أن هناك فرق بين المفهومين ينعكس على مدى التصرف في كل منهما، فجوهر الحق عنده: اختصاص ،أي انفراد واستئثار بموضوع الحق ومحله، بحيث يكون لصاحب الحق سلطة التصرف بما اختص به ضمن الحدود التي رسمها له الشرع، وهذا يستلزم إباحة الأفعال الملائمة لذلك الاستعمال والتصرف المشروع. و أما الحرية فهي: المكنة العامة التي قررها الشرع للأفراد على السواء، تمكينا لهم من التصرف على خيرة من أمرهم، دون الإضرار بالآخرين، فالتصرف موضوع الحرية ومحلها مأذون فيه شرعا. [2]

إذن فالحرية لا تستلزم وجود استئثار بموضوعها، فكل الأفراد يتمتعون بها على قدر مشترك. «لأن الحق هو ما ثبت ووجب وصار معينا ومحددا وقابلا للتعيين والتحديد، بينما الحرية هي إتاحة عامة وإباحة عامة، وهي مكفولة للشخص بنص مواثيق حقوق الإنسان، ولكنها في استخدام المرء لها إنما يتعين ألا يخل استخدامها "الحر"، "بحقوق" الآخرين، فحريتي تقف عند أعتاب حق غيري، وحريتي في الحركة والتنقل تقف عند حدود ملك غيري، أرضا كان و سكنا». [3]

ولذلك كانت حرية التعبير وما يتعين أن يتمتع به الإنسان من حرية التعبير والتفكير والرأي، اعتناقا وتلقيا وإذاعة- حسب ما تنص عليه المادة 18من بيان حقوق الإنسان (10 ديسمبر1948)- هذه الحرية إنما يضبطها ويحدها ما أوردته الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية

---

[1] - هاني سليمان الطعيمات، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ،2003، ص 30.

[2] - المرجع نفسه، ص30.

[3] - طارق البشري ،"**حول الأوضاع الدستورية و السياسية في الوطن العربي: المؤتمر القومي–الإسلامي الخامس (ملف)**" ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد311، جانفي 2005، ص94-95.

والسياسية الصادرة عن الأمم المتحدة في 1976،عندما نصت في المادة 18 على عدم جواز التدخل التعسفي في خصوصيات أحد أو المساس بشرفه وسمعته، وعندما نصت في المادة 20على منع أية دعوة الكراهية أو العنصرية أو الدينية. [1]

من هنا يظهر الضابط الواجب الالتزام به في ممارسة حرية التعبير وهو ألا يساء إلى ذوي الأديان والعقائد، وذلك أن الحريات والإباحة والرخص تقف عند حدود الحقوق وما يحيطها من حرمات. و هذا ما يطرح إشكالية الصراع بين الحق الموضوعي والحق الذاتي والذي من شأنه أن يطرح تعقد العلاقة بين الحق والحرية. لأن الحقوق الموضوعية تعنى بالمصلحة العامة التي يستفيد منها الجميع دون تمييز كحرية التفكير والرأي والحق في الحياة، أما الحقوق الذاتية فتعنى بالمصلحة الخاصة، فبعض حقوق الإنسان وحرياته تتعلق بمصالح شخصية مادية ومعنوية، وذلك كحرية التملك ، والعمل وحرمة المسكن وحرية الإقامة والتنقل.

لقد وردت هذه المعاني والدلالات في كل إعلانات حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية، والمقرر المعترف به أنه إذا تعارض حق الفرد مع حق الجماعة، وجب بذل الجهود للتوفيق بينهما، فإن لم يكن التوفيق، يجب تقديم حق الجماعة، ويصير حق الجماعة أولى بالمراعاة من حقوق الفرد، حيث أخضعت الفقرة 3 من المادة 18 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية 1976حرية الفرد في التعبير عن ديانته ومعتقداته" للقيود العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية"، وكذلك ضبطت المادة 19 من الاتفاقية ذاتها حرية التعبير باحترام حقوق الاخرين وسمعتهم وحماية الامن الوطني والنظام العام والصحة العامة والأخلاق. [2]

تكون الحرية- بذلك- ظاهرة نسبية مرتبطة بإدراك القوانين، وبشرط أن الفرد داخل المجتمع وحقه يقف عند حدود الجماعة، وحق الجماعة المحدودة يقف عند حدود حق الجماعة الأشمل لأن الحق مرتبط بحدود الحرية ،أي لا بد من توفر حد من الحرية في الحق.

---

(1) - المرجع نفسه ، ص95.

(2) - المرجع نفسه ، ص 95.

إذن فالحرية لها صفة الحق، لان القانون قد اعترف بها وقررها، فهي فردية من جانب لانها تخص الأفراد، و هي عامة من جانب اخر لانها تشمل جميع افراد المجتمع دون استثناء. [1]

لا يتم التفريق فيها بين الحق والحرية العامة من جانب فكري سياسي ، فكل حرية هي حق، فحرية الرأي، وحرية العقيدة لغير المسلم، وحرية الاجتماع، هي حقوق **لا يكون الاختصاص فيها لأحد، فكل الأفراد يتمتعون بها على السواء، وعطف الحرية على الحق هو من** قبيل عطف الخاص على العام، ذلك أن مصطلح الحرية أصبح يعني في عرف أهل القانون: الحقوق التي يتمتع بها الافراد تجاه بعضهم بعضا، وتجاه الدولة وسلطتها. [2]

وهذا تعريف يصدق على كل الحقوق المراد في دراستنا موضوع البحث « فكل منها يعني ثبوت شيء معين، أو قيمة لشخص قد يكون فردا (شخص طبيعي) أو جماعة (شخص معنوي) **ويقتضى هذا الثبوت يكون للشخص صاحب الحق سلطة على موضوع الحق تمكنه من التصرف** لتحقيق المصلحة التي شرع الحق لأجلها، **أو يكون مقتضى هذا الثبوت تكليف من يثبت الحق** قبله(من عليه الحق) بأداء ما في عهدته وما وجب عليه تجاه صاحب الحق». [3]

وتنقسم الحقوق والحريات المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان **بصورة** مبسطة إلى: [4]

أولا: حقوق الحرية السياسية

ثانيا: الحقوق العامة للأفراد (حق المساواة وحق الحرية المدنية)

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية

وتتألف ***حقوق الحرية السياسية*** من تلك الحقوق التي يكتسبها الفرد باعتباره عضوا في **هيئة سياسية كحق** الحكم، وحق الانتخاب وحق الترشيح، وحق تولي الوظائف العامة في الدولة ...إلخ .

---

[1] - سعيد محمد أحمد باناجة، **دراسة مقارنة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصوص الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وموقف التشريع الإسلامي منها**، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985، ص5.

[2] - هاني سليمان الطعيمات ، مرجع سابق ، ص31-32.

[3] - **المرجع نفسه ، ص 32.**

[4] - سعيد محمد أحمد باناجة، مرجع سابق، ص21.

أما عن ***الحقوق العامة للأفراد*** فتتمثل في تلك الحقوق اللازمة لأي إنسان باعتباره فردا في المجتمع، ولا يمكنه الاستغناء عنها، بل هي مقررة لحمايته في نفسه وحريته وماله، ويقسم القانونيون هذه الحقوق إلى قسمين كبيرين: [1] ***حق المساواة:*** **حيث** تتنوع المساواة كحق إلى أنواع منها المساواة أمام القانون، المساواة أمام القضاء.

1- حق الحرية المدنية: وتتنوع حقوق الحرية المدنية من حيث هي لازمة باعتباره فردا في المجتمع يجب ان يتمتع بها، ومنها حق الحرية الشخصية، وحق الحياة، وحق التملك وحق حرية الرأي والتعبير عنه، وحق حرية الضمير والمعتقد، وحق تكوين الأسرة، وغيرها من الحقوق.

وقد صدرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان رقم(14) والقرار رقم 1421 (46) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة بتاريخ 1969/05/13، والاتفاقية الدولية في شأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة عن الهيئة العامة للأمم المتحدة في 1966/12/16، وعموما يوجد ثلاثة حقوق أساسية تدخل في مفهوم هذه الحقوق كما نصت عليها المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهي : [2]

1- حق العمل وهو أساس الحقوق الاقتصادية.
2- حق التأمين الاجتماعي وهو أساس الحقوق الاجتماعية.
3- حق التعلم وأساس للحقوق الثقافية.

تدعو الضرورة لأن تكون هذه الحقوق والحريات في حالة تكاملية مع بعضها البعض، فكل حرية منها تستلزم حريات أخرى. ولا تتوفر الحرية ولا تتواجد إذا ما خصت امتيازات بقصرها الحقوق على جزء فقط من المجتمع.

وقد أكدت صحيفة نيويورك تايمز في أكتوبر 1941 على أن الحرية لا تتجزأ فمن المحال منح حرية العبادة بدون منح حرية القول والرأي وحرية الصحافة والاجتماع ، ولا يمكن أن يكون للحرية الدينية وجود بدون الحرية المدنية والعكس بالعكس. [3]

---

(1) - المرجع نفسه، ص 36.

(2) - المرجع نفسه، ص 36.

(3) - رجاء علي العزبي ، مرجع سابق، ص 37.

2) الحريات والحقوق في مجال الإعلام و الاتصال:

ترتكز الحريات والحقوق في مجال الإعلام والاتصال على توفير الظروف لممارسة هذه الحريات والحقوق دون عوائق، لأن هذا المجال لصيق بالحرية كفعل وكبناء عضوي ينتفي فيه القسر الخارجي وعوامل القهر والمقاومة حينا وعوامل الحد من تدفقها وتنظيمها حينا آخر. لأن الإعلام والاتصال يستند إلى حريات الأفراد وحقوقهم المتفاعلة ذات الذيوع والانتشار، وقد تأثرت هذه الحريات والحقوق بالمفاهيم الفكرية والفلسفات الاقتصادية والسياسية السائدة في كل زمن، فعالمنا المعاصر طغى عليه فكر وفلسفة النظام الديمقراطي القائم في العالم الغربي الرأسمالي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتلاشي الفلسفة الاشتراكية وقيام نظام عالمي جديد أحادي الطرف يقوم على أساس تركز القوة السياسية والاقتصادية بيد الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن العسير أن نبدأ حديثا حول الحريات والحقوق وأهميتها لأن الكل سيؤيدها من حيث المبدأ ومع ذلك فعند البدء في تطبيق مبدأ الحرية على قضايا محددة، فإن الإجماع ينتفي ويتباين دعاة الحرية إلى جماعتين متعارضتين، تؤكد إحداهما على الحرية السياسية والأخرى على الحرية الاجتماعية.

لعل أهم ما يتعلق بقضية الحريات، هو إدراك الارتباط التام بين جانبيها الاجتماعي والسياسي، باعتبار أن التحقيق الأمثل لها لن يكون بوجود أحدهما بغير الآخر، ولن يضمن وجود أحد الجانبين وجودا فعالا منتجا مع ضمور الآخر. [1]

إن الحريات الأساسية مقررة في النظام الاشتراكي كما هي مقررة في النظام الديمقراطي الليبرالي، « إلا أن النظام الليبرالي يولي اهتماما خاصا بالحرية السياسية، بينما يعنى النظام الاشتراكي وبدرجة كبيرة بالحريات الاجتماعية التي تكفل للمواطنين حق العمل والتعليم والتأمين الاجتماعي... ».[2]

وقد عمدنا في بحثنا إلى انتقاء وتنظيم الحريات والحقوق في مجال الإعلام والاتصال في هيئة نسق قيمي ذو سلم أو مصفوفة ترصد في تدرجها الطابع التاريخي لهذه الحقوق بداية بحرية الفكر ثم التعبير ثم الإعلام ثم الاتصال، كما يضاف إلى هذا المعيار في تصنيف القيم الديمقراطية

---

(1) - طارق البشري، **دراسات في الديمقراطية المصرية** ، دار الشروق، القاهرة،1987، ص 165.

(2) - أحمد بدر وعبده غريب، **الاتصال بالجماهير: بين الإعلام والتطويع والتنمية**، دار قباء للنشر و الطباعة و التوزيع، القاهرة، 1998 ، ص 194.

التطور التقني والتكنولوجي والتنوع الكبير لمصادر المعلومات الذي وفر سبل الانتقال من حقوق وحريات قديمة إلى أخرى حديثة تتلاءم والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصاحبة لظاهرة العولمة الإعلامية والاتصالية، بالانتقال من حرية التعبير والصحافة إلى الحق في الاتصال وحق المعلوماتية.

أ- حرية الفكر:

إن حرية الفكر تعد من أهم القيم والحريات الاساسية التي يجب ان يتمتع بها الإنسان لانها تطلق العنان للعقل ويسعى المجتمع الدولي جاهدا لترسيخها والترويج لها، فقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته(18):« أن لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين...» [(1)]، وجاء في المادة (19) منه:« لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة». [(2)]

ولقد حث القرآن الكريم بادئ ذي بدء من الناس أن يُعملوا عقولهم ويفكروا، أي طلب اولا القيام بالعملية الفكرية بحد ذاتها، في قوله تعالى:{قال إنما اعظمكم بواحدة، ان تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا...} [(3)] ولم يترك أسلوبا نفسيا أو واقعيا إلا واتبعه لحث الإنسان على التفكير واستعمال عقله، وأفرد مكانة خاصة للذين يفكرون ويتعمقون في التفكير ويصبح تفكيرهم علما نافعا في هذه الحياة، وميزهم عن غيرهم، وما ذلك إلا مرحلة أخرى متقدمة من كيفية طلب التفكير وضرورته واحترام العقل الإنساني ودفعه نحو أرقى مراحل العلم. وقال سبحانه وتعالى:{يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات}. [(4)]

كما نبه القرآن الكريم إلى العوائق الواقعية التي تعطل التفكير، وطلب إزالتها حتى لا تقف بوجه العقل الإنساني والتفكير الصحيح، فرفض التبعية الفكرية والإيحاء الفكري المتوارث عائليا واجتماعيا، فأكد بذلك شخصية كل فرد واستقلاليته الفكرية وهو ما ورد في الآية 170 من سورة البقرة[(5)] في قوله سبحانه وتعالى:{وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا، أو لوكان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون}.

---

(1) -Arabic Network For Human Rights Information, http : // www. hrinfo.net / rights / opinion /. تاريخ الزيارة2006/10/22

(2) -Ibid.

(3) - القرآن الكريم ، سورة سبأ، جزء من الآية 46.

(4) – المصدر نفسه ، سوة المادلة، جزء من الآية 11.

(5) - هاني سليمان الطعيمات ، مرجع سابق، ص 155.

وتزداد فاعلية الفكر أو الاعتقاد حينما تبرز إلى العالم الخارجي وتتجاوز مرحلة الفكرة التي يؤمن بها الإنسان إلى مرحلة إشراك الاخرين في هذه الفكرة او العقيدة بعرضها عليهم. ويرى جمال العطيفي أن « حرية الفكر هي حركة داخل الإنسان يتولد عنها الاعتقاد بفكرة معينة. وممارسة هذه الحرية، أي حرية التعبير عنها هي التي تعرف بحرية الرأي. وحرية الإعلام إحدى تطبيقاتها، لان الراي قد يبدى في كتاب كما قد يبدى في جريدة. وقد يعرض مطبوعا كما قد يعرض مصورا أو مذاعا، بل قد يبدى في خطاب أو حديث أو في نشيد أو تمثيلية». [(1)]

نستخلص من كل ما سبق أن حرية الفكر تشترط القدرة على التفكير الذاتي وترتيب الأفكار والآراء في موضوعات مطورة للمعرفة وقابلة للمناقشة والتطبيق، وتعد بذلك حرية إبداء الرأي بمثابة العمود الفقري للحريات الفكرية، التي تجعل للإنسان الحق في أن يفكر فيما يكتنفه من شؤون وما يقع تحت إدراكه من ظواهر، وأن يأخذ بما يهديه إليه فكره بصورة مستقلة وداخلية ويبقى حقه هذا ناقصا إذا لم يتمكن من التعبير عن أفكاره وآرائه ومعتقداته بنقلها من مرحلتها الداخلية إلى حيز الوجود الخارجي قولا وكتابة وتصويرا وغير ذلك من أساليب النشر المختلفة.

ب- حرية الرأي والتعبير:

هناك حرية تتعلق بذات الفرد وفكره وشعوره ويفترض انها جزء من سيادة الفرد على ذاته. وليس لأحد أن يتحكم في هذه الحرية أو يسلبها منه لأن مصطلح حرية التعبير يتعلق بهذا الجزء من سلوك الفرد الذي يتصل بالآخرين.

كما أن نظرية " سوق الأفكار" تبرر حرية الكلام كوسيلة لغاية. غير أن حرية الكلام نفسها تعتبر غاية في حد ذاتها، وهي غاية ترتبط ارتباطا وثيقا مع الاستقلال الذاتي للإنسان وكرامته. لذلك فإن حرية التعبير تعتبر ذات قيمة خاصة لأسباب لا علاقة لها بالبحث الجماعي عن الحقيقة، ولا عن عمليات الحكم الذاتي ولا عن أي مفهوم آخر عن الصالح العام. إن حرية التعبير تعني حق الكلام عما يدور في ذهن الشخص. ولكن المرء لا يحتاج أن يتبنى وجهة النظر التحررية هذه بالكامل لكي يقوض الموقف الذي يقول إن تحقيق الذات الذي يأتي عن طريق

---

(1)- عوني عز الدين أحمد، " **ظروف مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرها على حرية الصحافة بين 1945-1952**" ،أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، 1976 (غير منشورة) ، ص 22.

حرية التعبير هو مجرد إطلاق العنان لإشباع الذات، ولهذا يجب أن يخضع لأية قيود "معقولة" قد توافق عليها الأغلبية. (1)

وتعني حرية الرأي أو التعبير سقوط العوائق التي تحول دون أن يعبر المرء بفطرته الطبيعية عن ذاته وعن مجتمعه تحقيقا لغيره وسعادته. وحتى تقوم حرية الرأي على الوجه الأمثل فإنه من الضروري توافر العناصر التالية. (2)

أولا: الإيمان الراسخ بالعقل الذي يؤلف المناقشة والحوار و الجدل.

ثانيا: انحسار الحصانة عن اي فرد في المجتمع، بمعنى الا يكون لاحد في المجتمع مهما كانت صفته حصانة أو عصمة، وليس الصواب أو الخطأ حكرا على فرد دون غيره، أو جماعة دون غيرها، وهي نتيجة منطقية للإيمان بالعقل الذي يصيب وقد يخطئ.

ثالثا: وجود بيئة تتسم بالتسامح تسود فيه حرية الراي والتعبير، بمعنى ان يكون في المجتمع التسليم بحق الاعتراض والمخالفة في الرأي.

هناك من يرى أن حرية الرأي هي قدرة الفرد على إبداء الرأي الذي يراه في أي مجال من المجالات العامة او الخاصة دون قيود او حدود تمس هذه القدرة، وهي اهم انواع الحريات وأساسها، وتترتب عليها كافة أنواع التفكير الأخرى، فلا يتصور وجود حرية التعبير أو حرية الإعلام بدون وجود حرية الإعلام بدون وجود حرية الرأي، فالقضاء على حرية الرأي أو تقييدها هو قضاء على كافة الحريات، فحرية الرأي هي عصب حريات الفكر كلها. (3)

لا يمكن تصور وقبول أن المفكر يجب أن يحتفظ بأفكاره لنفسه، لأن الوازع الإنساني الذي يدفع الإنسان للتفكير يتضمن وازعا لكي يفكر بصوت عال ومسموع. « فالفكر والكلام يكملان بعضهما ويدعمان الحريات، وهي حريات تقتطع على الفور من النواحي الخاصة والاجتماعية للشخصية. إن الروح الإنسانية يغذيها كل من الفكر و الكلام مثلما يغذي الطعام والماء جسم الإنسان ». (4)

---

(1)- رودني أ. سموللد ، **حرية التعبير في مجتمع مفتوح**، ترجمة كمال عبد الرءوف، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1995 ، ص20-21.

(2)- محمود يوسف، "**أخلاقيات ممارسة حرية الرأي عبر وسائل الإعلام من منظور إسلامي**"، المؤتمر العلمي السنوي السابع "**الإعلام وحقوق الإنسان العربي**"، مطبعة كلية الإعلام، جامعة القاهرة،2001 ، ص351.

(3)- المرجع نفسه، ص351-352.

(4)- رودني أ. سموللد، مرجع سابق، ص23 .

فهناك اتفاق على أن حرية الرأي والتعبير مظهر من مظاهر حرية الفكر أو الاعتقاد ومرتكز أساسي لكثير من الحقوق والحريات الأساسية كالحق في الانتخاب الذي يبدي عبره المواطن رأيه في من ينوب عنه في المشاركة بإدارة شؤون الدولة، والمواطن عندما يختار مرشحا بمحض إرادته وحريته يكون قد مارس حقا أصيلا له في مجال حرية الرأي.

قالت ريغوبيرتا مانشو (Rigoberta MENCHU) [*] « إننا لا يمكن أن نستغني عن حرية التعبير إذا أردنا أن نقيم الديمقراطية ونحصي العلاقات التأسيسية بين السلطة و اتمع ...» [1] لأن النظام الديمقراطي يقوم بطبيعته على مبدأ " *حكم الشعب بواسطة الشعب لصالح الشعب"* ويفترض بداهة حرية الشعب في التعبير عن آرائه وأفكاره. كما أن حرية الفكر وحرية التعبير عنها تعد من المبادئ الأساسية لوجود ديمقراطية تستمد شرعيتها منها.

لقد نص" الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الصادر في 10 ديسمبر 1948 عن هيئة الأمم المتحدة في مادته (19) على اعتبار حرية الرأي والتعبير كحق من حقوق الإنسان التي لا يجب المساس بها. وتنص هذه المادة على ان« لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل والبحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية». [2]

ونصّ قبل ذلك " ميثاق حقوق الإنسان والمواطن" الذي أفرزته الثورة الفرنسية كمهد للحريات والحقوق والديمقراطية عام 1789 في المادة (11) على أن « حرية الاتصال والأفكار والآراء هي من الحقوق القيمة للإنسان. فكل مواطن بإمكانه الكلام والكتابة والنشر بكل حرية من دون الإفراط في استخدام هذه الحرية في الحالات التي حددها القانون». [3]

(*) فائزة بجائزة نوبل (le prix NOBEL).

(1) Nia. DOORNAERT, "- **la liberté de la presse**, **un droits de l'homme** : "**le droit à l'opinion**, revue Deutschland , Allemagne ,N°1 février/mars 2000, P46.

(2) - http : //www .fco. gov.uk /servlet /front ? pagenam = open Market. تاريخ الزيارة 2007 /10/10

(3) - http: //www.fr. Wikipedia. Org /wiki / libert % c3%19- d'expression . تاريخ الزيارة 08/ 2008/01

يتجلى لنا من خلال هذا الإعلان الأخير أن العلاقة بين حرية التعبير وحرية الصحافة كلا متكاملا بحديث تنتمي الأولى إلى زمرة الحريات التي تسمح لكل فرد الإفصاح عما يجيش بداخله بصفتها حق من حقوق الإنسان التي يعتبرها هذا الميثاق سابقة على نشاة المجتمع الذي لا يحق له التدخل في حريات الفرد. وتدعم بذلك الثانية حقوق المواطن التي هي النتيجة الطبيعية لحقوق الإنسان، ولا يمكن تصور وجودها إلا بعد قيام المجتمعات السياسية الديمقراطية، لأن الصحافة كانت ولازالت من أهم الوسائل في الإفصاح عن الآراء.

ج- حرية الصحافة:

إن مصطلح حرية الصحافة مرتبط بالقيم الأخرى لأنها تعد إحدى صور حرية الرأي والتعبير، وهذه بدورها واحدة من الحريات العامة كحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات وحق الانتخاب...إلخ ومن الخطأ الاعتقاد أنه يمكن حل مشكلات حرية الصحافة بمعزل عن هذه الحريات، فبدون حرية التعبير والصحافة- يكتب كاتو(CATO)- « لن يكون هناك حرية ولا خصوصية ودين صحيح، وفنون وعلوم وتعلم أو معرفة».[1]

وقد ورد هذا التأكيد في إعلان صودق عليه من قبل كوفي عنان (kofi ANNAN) وفيدريكو مايور (Federico MAYOR) والمندوبة السامية للأمم المتحدة لأجل حقوق الإنسان ماري روبنسون (Mary ROBINSON) بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في 03 ماي 1999: « إن حرية الصحافة مفتاح مركزي لحقوق الإنسان والتي تضمن الحريات الأخرى فهي تدعم في الوقت نفسه الشفافية والسياسة العادلة، وتسهر على أن يستفيد المجتمع حقا من دولة القانون ونظام بسيط من القوانين».[2]

و كما اختلف الفلاسفة فيما بينهم في التعريف بالحرية، كذلك اختلف الباحثون في مجال الإعلام والاتصال ورجال القانون والصحفيون وعامة الناس في وضع تعريف جامع مانع لها. فحرية الصحافة ليست ذات قيمة ثابتة قائمة بذاتها. رغم انه من المعروف ان حرية الصحافة تمثل

---

(1) -Judith. LICHTENBERG , **Democracy and the mass media** , Cambridge University press, United states of America, 1990 , P70.

(2) - Mia. DOORNAERT , "**le droit à l'opinion** : **la liberté de la presse**, **un droits de l'homme**", op .cit , P47.

إحدى أوجه حرية الفكر والتعبير عن الرأي إلا أن الاختلاف يكمن في تعدد المشارب الفكرية وتباينها بين المفكرين والباحثين، كما يرجع أيضا إلى اختلاف الأزمنة والأمكنة لممارسة حرية الصحافة والتي ترتبط وتخضع لطبيعة المجتمع وما يعتريه من تحولات. لأن حرية الصحافة - مثلا- في الأوقات الاستثنائية كالحروب والأزمات تختلف عن تلك التي تسود في أوقات السلم والأمن. كما تختلف باختلاف ثقافة المجتمع واعتقاداته واتجاهها. « فالنقد الذي لا يمثل خطرا على النظام القائم في دولة غربية قد يشكل خطرا كبيرا على دولة نامية لم تستقر فيها الأوضاع السياسية ولم تتطور اجتماعيا بالقدر الذي تتقبل معه النقد».[1]

رغم الاهتمام بالجانب الواقعي في التعريف بحرية الصحافة « إلا أن كثيرا من دارسي هذا المفهوم يبدؤون من افتراض وجود صيغة مثالية (ideal version) لهذه الحرية، ثم يقومون بتقييم الحرية الصحفية الفعلية على ضوء الصيغة المثالية التي وضعوها».[2]

بدأت المفاهيم والتعريفات الخاصة بحرية الصحافة في البروز منذ اتضاح أهمية الصحافة وتاثيراتها في العالم، وتلمس دورها في المجتمع، والوظائف المتعددة التي تقوم بها. وجرى التعرض للمفهوم مع تطور النهضة الأوروبية وصعود مفاهيم الليبرالية وبخاصة بعد طرح موضوعات حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة. وقد أشار المفكر البريطاني جون ميلتون (john MILTON) إلى « أن حرية النشر بأي واسطة، ومن قبل أي شخص مهما كان اتجاهه الفكري، هو حق من الحقوق الطبيعية لجميع البشر ولا نستطيع أن نقلل من حرية النشر بأي شكل، وتحت أي عذر».[3]

وقال ميرابو(MIRABEAU) (أحد أبطال الثورة الفرنسية) أمام برلمان باريس عن حرية الصحافة « أن قوانينكم يجب أن تركز إلى الأبد على حرية الصحافة المطلقة المقدسة، اللامتناهية وغير المحددة...» [4] وقد أيده في فاتحة القرن الماضي روابيه كولار (Roier

---

[1] - جيهان المكاوي، **حرية الفرد وحرية الصحافة: دراسة مقارنة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981، ص60، في سعيد عبده السيد نجيده ، مرجع سابق، ص5 .

[2] - أحمد بدر وعبده غريب، مرجع سابق، ص 195.

[3] - حازم عبد الحميد غائب، مرجع سابق ، ص 57.

[4] - المرجع نفسه، ص 57.

(COLLARD الذي قال عن قوان ضبط حرية الصحافة «خير قانون ألا يكون هناك قانون».[1]

و نلاحظ هنا ارتكاز الآراء السالفة في التعريف بحرية الصحافة على وجهة النظر الليبرالية في بداياتها الاولى والتي نعتد بمجهودات مفكريها في إخراج الصحافة من غياهب السلطوية إلى التحرر لأن اعتقادهم يتأسس على اعتبار حرية الصحافة حقا طبيعيا للإنسان لذلك يجب أن تتحرر من كل قيد. ولكن مع تطور المجتمعات وبروز سلبيات النظرية الليبرالية خاصة بعد تدفق الاحتكارات إلى اعتبار حرية الصحافة ليست حقا طبيعيا مطلقا بل هي حق أساسي مكتسب اجتماعيا يختلف باختلاف طبيعة اتمعات وأنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تضبطها القوانين المختلفة. وعليه فقد ركزت التعاريف المعاصرة لحرية الصحافة على ضرورة ضبطها بالقوانين التي تخدم الافراد والمجتمع على السواء.

وتكثر محاولات إعطاء تعاريف محددة لحرية الصحافة والتي قد تشترك في نواح وتختلف في أخرى، فيعرف دوجي حرية الصحافة بأنها« بصورة عامة حق الفرد في التعبير عن آرائه وعقائده بواسطة المطبوعات، دون أن تخضع هذه المطبوعات للإجازة أو الرقابة السابقة، مع مسؤولية مؤلفيها مدنيا وجنائيا ».[2]

تعرف موسوعة لاروس الكبير(Grand LAROUSSE) حرية الصحافة بأنها « قدرة أي شخص في التعبير عن آرائه بواسطة الكتابة، وبدون طلب الموافقة من السلطة مقدما. ويتضمن ذلك القدرة على النشر والطباعة والبيع و الإعلان ».[3]

يقول عنها احمد زكي بدوي بانها « حرية الجهر بالآراء والأفكار من حقوق الإنسان المقدسة، حيث لا يحرم شخص من الإفاضة بما يدور في خلده من الآراء، والصحافة حرة في نشر

---

[1] - رجاء علي العزبي، مرجع سابق، ص 42.

[2] - عبد الله إسماعيل البستاني،" **حرية الصحافة: دراسة مقارنة بين فرنسا–إنجلترا– العراق**" ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليا) (غير منشورة)، 1950 ، ص 88-89.

[3]-- GRAND LAROUSSE ENCYCLOPEDIQUE ,6 éme Tome , Librairie LAROUSSE , Paris, 1962 , P34 .

هذه الآراء في حدود القانون، ومن تم فالرقابة محظورة إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي» . [1]

لقد بين هيربت مالر(Herbert MAHLER) عام 1960 في كتابه" قضايا الحرية" بان الحرية في المجتمع يمكن تصنيفها إلى صنفين: [2]

الأول الحرية السالبة: وهي غياب قيود أو كوابح.

الثاني الحرية الموجبة: وتفضي إلى توفير الوسائل والإمكانيات للوصول إلى الهدف المحدد.

يؤكد خليل صابات ويقر بأنه « مهما يكن نظام الصحافة حرا، فإنه لا يمكن أن يصبو إلى حرية مطلقة. إن حرية الصحافة كسواها من الحقوق الشخصية والفردية لا يمكن أن تطبق بدون قيد أو شرط. فعندما تدرك الصحافة مسؤوليتها، وعندما تفهم أنه لا توجد حقوق بدون واجبات، تصبح جديرة بالحرية التي كفلت لها تحت شروط معينة ».[3]

و يلاحظ أن جل التعريفات المعاصرة لحرية الصحافة تؤكد على أنها ليست مطلقة، مع التسليم بأهمية العنصر البشري في قيام الصحافة بمهمتها لأن الصحافة لا يمكن أن تظل بلا قيود.

تذهب الأغلبية العظمى من رجال القانون وجوب فرض القيود القانونية على حرية الصحافة، وحجتها في ذلك أن بعض ما ينشر في الصحف يؤدي إلى الإضرار بحقوق الأفراد أو المجتمع وعليه فإنه من الواجب أن تحمى هذه الحقوق من الاعتداء عليها، والقول بخلاف ذلك يؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد من ناحية كما يضع أمن الدولة وسلامتها في خطر من ناحية ثانية، لهذا يجب مقاومة تصرف الصحافة بفرض العقوبات على إساءة استعمال الحرية الممنوحة لها، وهذا الرأي هو المعمول به في جميع التشريعات الوضعية. [4]

تعد عملية التوفيق بين حرية الفرد وحقه في التعبير عن رأيه وحقوق الجماعة من أصعب مشاكل التشريع في العصر الحديث بخاصة عندما يكون للفرد متسع من الحرية قد يلحق خلالها

---

[1]- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات الإعلام (إنجليزي، عربي، فرنسي)**، ط2، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت، 1994، ص125.

[2]- سليمان جازع الشمري، **الصحافة والقانون في العالم العربي والولايات المتحدة**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر 1993 ، ص67.

[3] - خليل صابات، **الصحافة: رسالة استعداد وفن وعلم**، ط2، دار المعارف المصرية، القاهرة، 1967، ص 278.

[4] - رجاء علي الغربي، مرجع سابق ، ص 239.

الاذى لباقي افراد المجتمع إذا لم تكن هناك موازنة بين ما يريد الصحفي أن ينشره وبين حدود ما يجب أن ينشر.

يلاحظ جمال العطيفي أن الدساتير تكتفي عادة بتقرير مبدأ حرية الصحافة ثم تدع للقانون أمر تنظيم هذه الحرية. وحتى الدساتير التي تنص على عدم جواز فرض رقابة على الصحف او تعطيلها او مصادرتها او إلغائها، تحيل إلى القانون في تحديد نطاق هذا التنظيم.[1]

ولحرية الصحافة حدودها النظرية والعملية، لأن لكل حق أو حرية يتمتع بها الفرد أو الجماعات حدودا حيث تبدأ حقوق وحريات الجماعات الأخرى أو المجتمع عموما. لأن هلامية معنى المفاهيم سواء ما تعلق بالصحافة وممارستها لحرية التعبير أو ما ارتبط بالسلطات الحاكمة في تكريس المسؤولية المترتبة على خرق هذا الحد ضمن قوانين تكون عادلة ومشروعة ديمقراطيا.

وإذا كان هناك اتفاق على نطاق الحرية وحدودها النظرية، فكيف نستطيع أن نحققها في واقع أحوالنا وعصرنا التكنولوجي؟

وقد انتقل معنى حرية الصحافة حسب جمال الدين العطيفي من المفهوم التقليدي الموروث عن بلاكستون الشارح الإنجليزي ، والذي كان مقصورا على حريتها في عدم الخضوع للرقابة السابقة على النشر. و لكن هذه الحرية لا تحول دون تكون مسئولية عما تنشره إذا تضمن هذا النشر جريمة...ومع سلامة هذا الرأي من حيث المبدا إلا ان تحديد المجال الذي يجوز للمشرع أن يتدخل فيه للحد من هذه الحرية هو الذي يحدد الإطار الصحيح لحرية الصحافة، فلو اقتصر معنى حرية الصحافة على حريتها من القيود السابقة على النشر لأصبحت هذه الحرية سرابا خادعا، فبينما يكون لأي شخص الحق في أن يعبر عما يراه إذ به يجد نفسه معرضا للعقاب عما ينشره ولو لم يكن في نشره ضرر فالخطر على حرية الصحافة لا يكمن فقط في إخضاعها لرقابة سابقة بل إنه قد يكون في أي تشريع يحرم النشر، ويحول بذلك بين الصحافة وحرية مناقشة المسائل العامة.[2]

---

[1]- سعيد عبده السيد نجيدة ،"**حرية الصحافة في مصر في النظرية والتطبيق منذ صدور دستور 1923حتى مارس1954**"، أطروحة دكتوراه في الإعلام، كلية الإعلام ، قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 1991، ص 7.

[2]- عوني عز الدين أحمد ، **مرجع سابق** ، ص 18.

لقد تغير مفهوم حرية **الصحافة**، فلم تعد هذه الحرية تدل على مجرد حرية التعبير عن رأي أو فكرة معينة، وإنما أصبحت الحرية تعني كذلك «حق الصحفي في الحصول على المعلومات وتحليلها ونشرها بتفويض من المجتمع. وقد تم هذا التغيير مع تحول معظم الصحف من صحافة الرأي إلى صحافة الخبر والصورة ثم إلى صحافة التحليل، كما أصبحت حرية الصحافة تعني كفاءة الصحفي. وتفوقه في مجال تخصصه في المقام الأول حتى يفسر الصحفي الأخبار لقرائه بخبرته **وعلمه وثقافته»**. [1]

د – حرية الإعلام:

عندما نبحث في مدلول حرية الصحافة فإنما نعني حرية الإعلام بمفهومها الشمولي بعد **أن أصبح تع**بير الصحافة لا يقتصر في وقتنا المعاصر على الصحافة المكتوبة فحسب بل يشمل الصحافة بأبعادها ووسائلها المقروءة والمسموعة والمرئية. واعتبر تعريف لجنة ماكبرايد (اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام في المجتمع الحديث) المشكلة في الامم المتحدة والذي يرى ان **تعريف** مفهوم حرية الإعلام يثير مشكلات كثيرة خاصة من الناحية الإيديولوجية والسياسية والقانونية بل واللغوية أيضا...نظرا لأن حدود هذا التعبير ليست واضحة وضوحا كافيا، وهذا ما جعل البحث عن تعريف مقبول عالميا لم يكلل بعد بالنجاح...

الواقع أن كلمة (حرية) كانت موضوعا لكثير من التفسيرات واستعملت مرارا كصفة أو هدف أو ستار لجميع الأنظمة السياسية، الأمر الذي يدل على أن المبادئ التي تنطوي عليها هي في حد ذاتها محفوفة بالتعقيد والالتباس.

إن حرية الإعلام إذا ما أخذت بشكل مبسط وعام تتضمن: حرية البحث عن المعلومات وعن الأفكار وحرية التعبير عن الآراء ونشر المعلومات بمختلف الوسائل. وحرية الحصول على المعلومات، وما دامت الآراء الشخصية لا يمكن للغير الاطلاع عليها إلا إذا عبر عنها صاحبها، فإن حرية التعبير تقترن في هذه الحالة بحرية الرأي، وتلتقي مع حرية الإعلام. وما دام التعبير عن

[1]- أحمد بدر وعبده غريب، مرجع سابق، ص 196.

الذات معناه نشر ما يرى المرء لزاما عليه أن يقوله، فإن حرية التعبير تلتقي مع حرية النشر، أي التداول الحر للمعرفة والأفكار. [1]

إذا كانت حرية الفكر والرأي حقوقا فردية فإن حرية الإعلام كامتداد طبيعي لهذه الحرية تعتبر في الوقت نفسه حرية فردية وجماعية، ويزداد طابعها المركب هذا بازدياد تنوع تقنيات، النشر الكبرى وتطورها.

وبإمكاننا تحديد عناصر حرية الإعلام انطلاقا من بعض ما توصل إليه الباحث حازم عبد الحميد[2] في رصده لخصائص حرية الصحافة التي هي جزء من حرية الإعلام لا محالة والتي تقوم على ما يلي:

1- حق الأفراد والجماعات في امتلاك وسائل الإعلام المختلفة دون الخضوع للرخصة المسبقة وبشكل يؤدي لتوفر التعددية الإعلامية التي تعتبر أبرز ضمانات حرية الإعلام.

2- حق الأفراد والجماعات في الأفراد والجماعات في الإعلان عن آرائهم في الصحف والمطبوعات الدورية والإذاعية والتلفزيون دون الخضوع للرقابة المسبقة، من أي جهة كانت.

3- حق الأفراد والجماعات في تلقي ومعرفة ونقل ونشر الأنباء والأحداث المهمة، والحصول على تعليق عليها ومعلومات عن خلفياتها وتحليل لها بشكل منفصل عن الخبر، وذلك بواسطة الصحافة والوسائل السمعية- البصرية، وبموضوعية عالية، تنورهم بالأنباء والآراء والاتجاهات المختلفة الدائرة في بلدهم وفي العالم بأسره.

4- تقوم حرية الإعلام على عدم خضوع وسائل الإعلام ورجالها للتأثيرات والتدخلات والتوجيهات والضغوط، العلنية والخفية المباشرة وغير المباشرة السياسية منها والاقتصادية. وقد أشار هارولد لاسكي(Harold LASKI) إلى « أن حرية الإعلام هي حرية عملية تطبيقية يقصد بها عدم وجود عوائق تعوق وصول الانباء إلى الجماهير او تعوق الجماهير انفسهم عن تلقي هذه الأنباء أو عن أن يكونوا صالحين.» [3]ومن هذه العقبات والمعوقات لحرية الإعلام ضغوط ظاهرة وعراقيل مادية وتدابير إدارية كالتدخلات الحكومية الضارة بالرسالة الإعلامية

---

[1]- سجاد الغازي،" حرية الرأي والصحافة في الوطن العربي" ، مجلة الدراسات الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، العدد 58، جانفي- مارس 1990، ص 12 .

[2] - حازم عبد الحميد غائب، مرجع سابق، ص 64-65.

[3] - رجاء علي العزبي، مرجع سابق، ص 48.

وصلاحيات إدارتها في معاقبة الوسائل الإعلامية والقائمين بالاتصال باستخدام القوانين والمراسيم والقرارات التشريعية والإدارية المجحفة كتشريعات بجريم الراي والمناقشة وما إليه بالإضافة إلى احتكارات أباحها القانون. إضافة إلى عراقيل غير ظاهرة « من ضغوط اقتصادية واجتماعية، تدخل الاحتكارات الكبيرة أو جماعات الضغط، الضرورات السياسية والمالية والتقنية والعقبات النا□ة عن عدم تكافؤ العلاقات ب□ الناشرين والصحفي□.. وبصورة عامة فإن كل احتكار خاص أو عام سياسي أو اقتصادي يؤثر على تداول الإعلام □كن أن يشكل تهديدا محتملا إن لم يكن فعليا على حرية الإعلام ».[1]

5- وقد أكد تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال أنه إذا كان قد أتيح للناس مزيد من إمكانيات تلقي ا□علومات، فإن ذلك لا يصدق بالنسبة لسائر ا□كونات الرئيسية □رية الإعلام. وذلك لأن اثنين من هذه العناصر الرئيسية وهما الحق في السعي للحصول على المعلومات ولنقلها إلى الغير قد تم تجاهلهما بصورة واسعة ومتكررة. إن المبالغة في التأكيد على الحق في استقبال المعلومات ونقلها مرجعها بصفة اساسية طبيعة كل مجتمع من المجتمعات الراهنة، والتي تنعكس على بنى وسائل الإعلام. وقد أدى هذا المنهج الضيق إلى تشويه القضايا، وفي حالات كثيرة قلصت مشكلة تدفق المعلومات إلى مجرد حماية وسائل الإعلام من القيود الرسمية.[2] لأن حرية الرجوع إلى مصادر الأخبار والمعلومات ونشرها عنصران هامان في حرية الإعلام.

رغم اختلاف التعاريف في تحديد معنى حرية الصحافة وحرية الإعلام من حيث الصياغة فإنها تتفق في وضع ثلاثة أركان □رية الإعلام. و□كن أن تعرف حرية الإعلام كما يلي:[3]

1- هي حرية شرعية يحددها القانون.

2- وتقوم على حرية الفرد في إصدار جريدة أو مؤسسة إعلامية يسيرها القانون.

3- لا يمكن للدولة أن تتدخل مباشرة إلا في الحالات التي تضمن حق الوجود للضعفاء.

---

[1]- سجاد الغازي، مرجع سابق، ص13.

[2]- شون ماكبرايد وآخرون، **أصوات متعددة و عالم واحد : تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال** ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، (اليونسكو) ، ا□زائر ، 1981، ص 294.

[3] Abdesselam . BENZAOUI - " **la liberté de la presse en Algérie** : **mythes et réalités**" , Revue algérienne de communication , Université d'Alger, N° 6 et 7 , printemps – Automne 1991, P9.

بالطبع فإن حرية الإعلام تقوم على حرية الفرد في نشر ما يشاء من الأفكار والأخبار بواسطة وسائل الإعلام التي من حقه امتلاكها. لكن هذه الحرية المعترف بها للفرد ليست مطلقة وإنما تجد حدودها في القوانين القائمة في كل مجتمع مع التأكيد الدائم على امتناع السلطة الحاكمة من تقييد هذه الحرية قبل النشر أو البث « ونكون حينها أمام حق النشر بدلا عن الحق في الإعلام». [1] لان حرية الإعلام لا تضمن حق الجمهور في الإعلام في المجتمعات الحديثة ولهذا برز إلى الوجود احتياج جديد لمتطلبات جديدة هو الحق في الإعلام.

ذ- الحق في الإعلام:

لقد حل الحق في الإعلام محل حرية الإعلام رغم الغموض والالتباس الذي يكتنف هذا المفهوم، لأنه يشترك ويرتبط في بعض معالمه مع مفاهيم أخرى كحرية الفكر وحرية الرأي وحرية الصحافة وحرية الإعلام.« ذلك أن بعض المعالجات المؤسسية والأكاديمية التي خصت مفهوم الحق في الإعلام والاتصال لا تتعرض إلى الفضاء النظري والفلسفي وحتى السياسي الذي يتأسس عليه مثل هذا المفهوم. ويتضح أيضا أن هناك عدة فروع معرفية تشترك في محاولة تحديد مجالات هذا المفهوم وانعكاساته، ذلك مثل علوم الاتصال والعلوم السياسية والعلوم القانونية، إلخ. و نجد أن بعض هذه الصعوبة تمتد إلى هذه التخصصات لأن بعض القواعد القانونية الخاصة بالمفهوم، وفي حقل القانون تدخل في إطار القانون العام كالقانون الدستوري والحريات العامة، القانون الإداري، وقانون العقوبات، والبعض الآخر يدخل ضمن القانون التجاري، وقانون الملكية الأدبية. و يمكن أن تدخل هذه القواعد أيضا في مجال القانون الدولي». [2]

---

[1] - Ibid. P8.

[2] - محفوظ الأعشب، " **الحق في الإعلام والإعلام الاقتصادي**"، نشرة مركز التوثيق والبحوث الإدارية، المدرسة الوطنية للإدارة، 1990، ص 4، في عبد الرحمان عزي،" **الحق في الإعلام والاتصال وإيبيستيمولوجية حرية التفكير وحرية التعبير**"، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية**، المنظمة، تونس،1994، ص 118.

وفي محاولتنا للتمييز بين الحق في الإعلام والحق في الاتصال **واجهتنا** مصاعب جمة لأن عددا من الأدبيات وخاصة القانونية والسياسية تتضمن تعاريف عن حق الإعلام والاتصال بحيث لا تعرف المفهومين كل على حدى بل تعمد إلى وضع تعاريف قد تتماثل تارة وتتداخل تارة أخرى وقد تتناقص في بعض الحالات.« **وذلك يعود** إلى بعض الغموض الناتج عن عدم الدقة في توظيف الألفاظ من جهة وغياب الأطر المرجعية النظرية التي تستند إليها مثل هذه التعاريف من جهة أخرى. وعامة فإن جل التعاريف لا تحدث الفصل بين الحق في الإعلام والحق في الاتصال، اي انها بجعل المفهومين مترادفين رغم ما يميز بينهما من اختلاف في المعنى والانعكاسات». [1]

يقع الالتباس بين المفهومين(الحق في الإعلام والحق في الاتصال) من حيث عملية تدفق المعلومات التي لا تبرز معالمهما باستجلاء الاختلاف الوارد عند معنى الإعلام الذي يفترض تدفق الرسالة باتجاه واحد، **بينما الاتصال فإن الرسالة** تتدفق فيه باتجاهين. ولهذا يتم وصل المفهومين ببعضهما البعض للدلالة على المعنى الواحد القاضي بعملية التبادل المعلوماتي بين المرسل والمستقبل وفق قيم ومعايير تحددها القوانين والمجتمعات.

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا ينص على« **أن حرية تداول المعلومات من** حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايتها، وتتطلب حرية الإعلام بالضرورة ممن يتمتعون بمزايا تتوافر لديهم الإرادة والقدرة على عدم إساءة استعمالها، فالالتزام الأدبي بتقضي الحقائق دون انحياز، **وبث المعلومات دون قصد سيء، يشكل إحدى القواعد الأساسية لحرية الإعلام**». [2]

تتضمن تعاريف الحق في الإعلام مجموعة من المرتكزات حول تنظيم إرسال المعلومات **وتلقيها، لذلك فهو يعرف على أن** « مجموعة من القواعد والأنظمة التي تنظم علاقة خروج **الإنسان عن ذاته ودخوله** في دائرة الآخرين بناء على إرسال معرفة أو حصول عليها وذلك **حسب مظاهر ووسائل معينة**». [3]

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 140.

[2] - هبة جمال الدين عابدين، **"حق الاتصال في المجتمعات النامية: دراسة في تطور المفهوم"**، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية، مرجع سابق، ص 43.**

[3]- عبد الرحمان عزي،" **الحق في الإعلام والاتصال وإبستيمولوجية حرية التفكير**.... " ، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،**حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية، المرجع السابق ، ص 140.**

ويرى البعض الآخر« أن ذلك (أي الحق في الإعلام) يعني التركيز على الجمهور وحقوقه». ويتضمن مدلول ذلك « نداء إلى الدولة أو إلى تدخل الدولة»، كي يكون الإعلامي المقدم « أكثر غنى (plus riche) ودقة (précise) وكامل(complète) ونزيه (honnête) ومفيد (utile) ومستوعب (compréhensive) وتفسيري (explicative)» .[1]

يعني الحق في الإعلام « مجموع القواعد القانونية المطبقة على الإعلام... أي بث الخبر وتلقيه من طرف مستقبليه، هذه القواعد منها ما يدخل في إطار القانون العام، والقانون الدستوري، الحريات العامة، القانون الإداري وقانون العقوبات، ومنها ما يدخل ضمن القانون الخاص كالقانون التجاري وقانون الملكية الأدبية».[2] كما أنه « حق إيجابي يتمثل في أن يقوم المجتمع بإعلام الفرد».[3]

يشمل الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات والسعي إلى الموضوعية و الحقيقة، والحق في إعلام محايد وأمين ومخلص ومتوازن وديمقراطي يتمتع بمساعدة الدولة مع بقائه مستقلا إزاء سلطة الدولة والمال».[4]

كما عرّف الحق في الإعلام في إحدى المواثيق الفرنسية لضمان هذا الحق والمصادق عليه سنة 1973 بأنه ذلك الحق الذي يمر عبر حرية البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها وإيصالها وطبعها ونشرها وفقا لبعض المبادئ التي نص عليها هذا الميثاق:[5]

1- حرية الوصول إلى مصادر المعلومة .

2- لا وجود لرقابة مباشرة أو غير مباشرة على المعلومات الواجب على السلطات العمومية إيداعها على أوسع نطاق.

3- اعتراف القانون للصحفي بحقه في المحافظة على سرية مصادر المعلومات.

---

(1) - Pierre . ALBERT, **lexique de la presse écrite** , DALLOS , paris , 1989, PP 67-68.

(2) - عبد الرحمان عزي،" **الحق في الإعلام والاتصال وإبستيمولوجية حرية التفكير**.... " ، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية، مرجع سابق ، ص 141.

(3) - المرجع نفسه، ص 141.

(4) - المرجع نفسه، ص 141.

(5) "**Le droit à l' information**"- Charte du droit à l' information , Revue après demain , France , N °159, décembre 1973 , P22 .

4- ضمان الوصول لاستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية من قبل كل المنظمات الممثلة للتيارات الفكرية المختلفة وتوسيع حق الرد.

وما يلاحظ على هذه التعاريف للحق في الإعلام -بغض النظر عن بعض الاهتمامات التي تحملها والتوجهات المذهبية والفكرية التي تتبناها- فإنها لم تحدد بدقة كافية ماهية هذا الحق، إضافة إلى استخدام ألفاظ "الموضوعية"،" النزيه"،" الحق الإيجابي"،" الدقة"،" الإعلام الكامل"، التي تحمل في طياتها معاني ومدلولات قد تختلف عن ما تعبر عنه فعلا. ويبدو انها الفاظ غير محايدة، كما نلمس بعض التناقض ما بين التعاريف التي يعود البعض منها إلى ضرورة تدخل الدولة لضمان الحق في الإعلام للمرسل والمتلقي سواء، بينما تشير تعاريف أخرى استقلال العملية الإعلامية عن أي سلطات عمومية.

لا يمكننا أن نتجاهل أن الحق في الإعلام يختلف في مفهومه بين الفلسفات والبناءات الحضارية المتباينة لهذا « فإن بعض التعاريف تندرج في إطار الفكر الليبرالي الذي نجد امتداداته في فلسفات لوك وميل و ملتون وغيرهم وإما في إطار الفكر الليبرالي المعاصر الذي يمكن إعادة مرجعيته إلى ما أتت به لجنة هتشينز من نقد للنظرية الليبرالية في ميدان الإعلام وذلك في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بأمريكا. كما يمكن أن تنطلق بعض هذه التعاريف من إطار غير واضح ومن تم تبقى غير معتبرة علميا وفي تحليل دلالة الاشكال الخاصة بهذا الحق». [1]

إذا أردنا مقاربة دقيقة لمفهوم الحق في الإعلام كمفهوم متميز فعلينا أن نستجلي بواعث هذا التميز عن المفاهيم التي لها علاقة وطيدة بها كحرية التفكير وحرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام. ورغم التناقض الذي يكتنفه في التعبير عن الظاهرة الإعلامية بين المرسل والمستقبل بتركيزه حينا على حق الجمهور في المعلومات وتأكيده حينا آخر على حق القائم بالاتصال في الوصول إلى مصادر المعلومات وما يلحقها من توابع. حيث أن الجمهور في جميع أنحاء العالم يتطلع إلى وسائل الإعلام المختلفة لتغطية احتياجاته في الحصول على المزيد من المعلومات التي تساعده في التطلع إلى حياة أفضل. « والبعض يعتقد أن العلاقة الواصلة بين وسائل الإعلام الجماهيرية والجمهور الواسع تكمن في الضمان الذي يمكن تحققه وسائل الإعلام وهو حق

---

[1]- عبد الرحمان عزي ،" **الحق في الإعلام والاتصال وإبستيمولوجية حرية التفكير**.... " في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 142.**

الجماهير في أن تعلم (right to know) وتشرح الخيارات السياسية كما تدعم المشاركة الفعالة في الشؤون المدنية». [(1)]

وعليه فإن الحق في الإعلام قد انتقل فيه الاهتمام إلى التأكيد على حق الجمهور في الحصول على المعلومات التي من شانها ان تنظم حياته اليومية وتجعله على صلة بكل ما يحدث على مستوى الجهاز السياسي خاصة بعد الاستفحال الهائل للمد التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال التي يسرت عليه اتخاذ القرارات.

يعني الحق في الإعلام كقيمة - أيضا- حق الصحفي في الحصول على المعلومات من مصادرها في شكل حقائق ووثائق وتحليلها ونشرها بتفويض من المجتمع وإزاحة السرية عن هذه المصادر وبخاصة السياسية منها ، ذلك أن التعريفات السابقة عن حرية الإعلام وحرية التعبير وحرية الصحافة لم تتعرض من قريب أو بعيد لحق الصحفي في استقاء الأنباء والمعلومات. ويرى بذلك جمال الدين العطيفي أن « حرية الرجوع إلى مصادر الأخبار عنصر هام من عناصر هذه الحرية». [(2)] ويقصد بها حرية الصحافة. وجاء مفهوم الحق في الإعلام ليكمل هذا النقص الوارد في المفاهيم السالفة.

ولا يجب أن ننسى أن الحق في الإعلام كغيره من القيم الأخرى يتحدد في إطار النظام السياسي والمصالح الاقتصادية والسياسية والدينية والأخلاقيات المتعارف عليها في مكان و زمان معينين.

تكاد تجمع الدراسات على أن من بين المفاهيم المرتبطة بالحق في الإعلام والتي أثيرت حوله نقاشات سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مفهوم التدفق الحر للمعلومات (Free flow of information) الذي حدد في الأربعينيات بعد الحرب العالمية الثانية ونادت به الأمم المتحدة في مؤتمرها عام 1948 .

ويتسق مفهوم التدفق الحر للمعلومات مع مفاهيم الليبرالية والحرية الفردية. وكما يقول أولفر وندل هولمز (Oliver Wendell HOLMES) (1809-1894) « إن أفضل اختيار للحقيقة هو قوة الفكرة على أن يتم قبولها وسط منافسة السوق» . [(3)]

---

(1) - Judith . LICHTENBERG, op.cit ,P269.

(2) - سعيد عبده السيد نجيده ، مرجع سابق، ص 13.

(3) - رودني أ. سموللا ، مرجع سابق ، ص15.

وهنا تأكيد واضح على سطوة التوجه الإيديولوجي لحرية السوق (Free Market) المستمد من مبدأ آدم سميث(Adam SMITH)(1723-1790) " دعه يعمل دعه يمر". حيث « أن " سوق الأفكار" عبارة عن سوق، ومثل جميع الأسواق قد يتعرض لدورات إيجابية ودورات سلبية. فالأساس المبني عليه فكرة أو صورة السوق هنا مستوحى من النظرية الاقتصادية التي تنادي بعدم تدخل الحكومة في حرية التجارة ». [1] كما أن « " سوق الأفكار" هو ربما أقوى استعارة في تقاليد الكلام الحر ».[2]

فمفهوم التدفق الحر للمعلومات بعدا عالميا، بحيث تم عرضه على المستوى الدولي من قبل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤكد على لسان أحد المخططين للحرب الباردة الأمريكيين وسكرتير الدولة جون فوستر دولز (Johan Foster Dulles) على دور المعلومات في السياسة الخارجية الأمريكية حيث يقول: « إذا خيرت بين مبادئ السياسة الخارجية بكاملها، لاخترت مبدأ واحدا هو التدفق الحر للمعلومات». [3]

ويرى عبد الرحمان عزي أن التدفق الحر للمعلومات حين يتم عرضه على المستوى الدولي فإنه عادة ما يتخذ أشكالا أخرى غير التي كان يدل عليها في الأصل . فيصبح في بعض الأحيان يعني فيما يعنيه جعل ميدان المجتمعات المتخلفة ومنها العربية سوقا حرا للافكار والقيم والسلوكات التي ينتجها الغالب، إ ذ ومن البديهي أن المغلوب ليس بإمكانه إنتاج وتسويق ما لديه على مستواه ناهيك على مستوى آخر. كما يعني في أحيانا أخرى حق المراسلين الأجانب في الوصول إلى مصادر الخبر لا يستدعي ذلك جهدا في استكشاف دلالة ذلك على مستوى البلدان التي يتواجد فيها هؤلاء. [4]

كان التفكير الدولي في السبعينيات والثمانينيات مرتكزا حول وجوب عدم وضع عوائق تحول دون التدفق الحر للمعلومات بين الدول وبما يحول دون ممارسة حرية الرأي والتعبير والحق المتساوي في الوصول لوسائل الإعلام ، وضمان تدفق المعلومات عبر الحدود القومية دون عوائق

---

[1]- المرجع نفسه ، ص15.

[2]- المرجع نفسه ، ص15.

[3] - Herbert I . SCHILLER , **Communication and cultural domination** , ME Sharpe , WHITE PLAINS ,New York (USA) , 1979, P29.

[4]- عبد الرحمان عزي ،" **الحق في الإعلام والاتصال وإبستيمولوجية حرية التفكير**.... " في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 142.

وهو تعبير عن المعنى الحقيقي لمفهوم التدفق الحر للمعلومات، ولكن ممارسته تنأى عن هذا المدلول، واتضح أن حرية تدفق المعلومات ليست سوى حرية القوي في السيطرة وحرية الضعيف في التلقي.

لايزال الحق في الإعلام يعبر عن طريقة الحديث المنفرد في اتجاه واحد من القمة نحو القاعدة أو من الذين يمتلكون المعلومة إلى الذين لا يعلمون، ولهذا انصرف الاهتمام إلى البحث عن كيفية تحول الحديث المنفرد إلى حوار متعدد الأطراف يتيح إقامة تبادل من القاعدة الجماهيرية نحو القمة وتنمية الاتجاه نحو اتصال أفقي. ولذا دفعت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال العديد من الباحثين إلى إعادة التفكير في صياغة مفاهيم أكثر تمثيلا لتجليات الظاهرة الإعلامية والاتصالية وأهمها الحق في الاتصال.

ر – الحق في الاتصال :

يعد الحق في الاتصال والحصول على المعلومات وتداولها أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، ومضمونه يقوم على المعلومات سواء أكان الفرد يتكلم إلى الآخرين أم يستمع إليهم، وسواء أكان يتعامل مع أفراد أو جماعات أو منظمات أو الدولة أوالعالم على اتساعه، وهو حق كل فرد في ان يكون طرفا فاعلا، في كل مكونات العملية الاتصالية، بكل اشكالها ومستوياتها، ويستهدف تمكين كل فرد وكل مجتمع من امتلاك المعلومات، وهو ما جعل البعض ينظرون إلى هذا الحق على انه يمثل الجانب الثالث للديمقراطية في المجتمع المعاصر، بالإضافة إلى جانبيها السياسي و الاقتصادي. (1)

إن تطور الفكر الليبرالي لم يتوقف عند مسألة التحول من ضرورة تحلل السوق الإعلامية من القيود في حقبة الإعلام الإلكتروني، بل تجاوزه ليطرح مفاهيم جديدة لا تقتصر على الحريات الفردية والعامة، وإنما ترتبط بالحقوق الاجتماعية و الثقافية للجمهور العريض، ولعل من أهم التغيرات يتمثل في الانتقال من مفهوم "حق الإنسان في الوصول إلى المعلومات" إلى مفهوم "حق الإنسان في الاتصال". (2)

---

(1) - السيد بخيت محمد، **ثورة المعلومات والأبعاد الجديدة لمفهوم الحق في الاتصال: مع إشارة خاصة للحالة الإفريقية**، سلسلة دراسات مصرية إفريقية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2002، ص2 .

(2) - فريال مهنا ، مرجع سابق ، ص80.

طرحت مقولة "حق الإنسان في الوصول إلى المعلومات " لأول مرة في نشرة السلام على الأرض التي أصدرها الفاتيكان عام 1963، وفيها يتم التشديد على أي إنسان في الحصول على إعلام موضوعي، وقد عاد البابا بولس السادس ليؤكد هذا المفهوم عام 1984 في قوله: «إن الإنسان المعاصر له الحق في أن يصل إلى المعلومات، وإن هذا الحق له صفة شمولية، وهو غير قابل للخرق وغير قابل للتحريف، لأنه ُمتجذّر في طبيعة هذا الإنسان».[1] وأوضح بولس السادس أن هذا الحق جانب موجب وآخر سالب: الأول يتمثل في حق البحث عن المعلومات وثانيهما يتجسد في تمكين الجميع من تلقي هذه المعلومات.

ويُنظر إلى الحق في الاتصال على أنه حق من حقوق الإنسان ويفسر على أنه عملية تبادلية بين الأفراد والجماعات في شكل حوار متوازن بين المرسل والمستقبل. فيضيف هذا المفهوم عناصر جديدة إلى المفهوم الأساسي للحرية على اعتبار من أن « حرية التعبير وحرية الصحافة لا يتمتع بها إلا قلة قليلة، ودعت الضرورة إلى التوجه نحو الحق في الاتصال (Right to communicate) المكرس للجميع...لأن هذا الحق من الاحتياجات الأساسية للبشرية ويدعو إلى حقوق الأفراد والجماعات والأمم لتبادل الرسائل بأي وسيلة أو قناة كانت، لذلك وجب على الجماعة (community) توفير وسائل التبادل، فبدون مدرسة يتلاشى معنى الحق في التعلم ولا معنى للحق في الانتخاب إذا لم يكن هناك انتخابات». [2]

يعد من المنطق العمل على الانتقال من الحرية السلبية (Negative freedom) إلى الحرية الإيجابية (positive freedom) والتي استغرقت قرونا من الصراع لبلوغها، رغم أنا إلى حد الساعة لم تمتد إلى العالم كله وهناك أربعة مسببات لهدا التحول: [3]

أولا: التطور التكنولوجي الذي اجتاح العالم في السنوات الأخيرة وبخاصة ما أفرزته شبكة الأنترنت التي جعلت الاتصال العالمي ممكنا وسهلا وليس مكلفا وساهمت في إخراج الأفراد من المحيط الضيق لوسائل الإعلام الجماهيري التي تخضع للاحتكار المفرط الذي يولد الاتجاه الأحادي

---

[1] -Francis .BALLE , **Medias et société**, 3éme édition, MONTCHRESTIEN, Paris,1984, P205.

[2] - Claude - Jean .BERTRAND , **Media ethics and accountability systems** , TRANSACTION publishers, New Brunswick, New Jersey (USA), 2000,PP 32- 33.

[3] -Ibid, PP 33-34.

لسريان الاتصال (one way communication) وكذا التخلص من الرقابة المغلقة للدولة، فنحن الآن ندخل العصر السيبرنتيقي (cyberage) .

ثانيا: المجتمع الجماهيري قد تغيرت ملامحه حيث ان البشر يحسون بالسلبية في "المجموعة المنفردة" (lonely crowd) ... واكثر مما سبق فإنهم يشعرون بالحاجة إلى الاندماج في المجموعة مع ا لمس هي ل لجف لظ ء لى حيام الخاصة.... وأكثر من قبل، أيضا فالأشخاص يشعرون الآن بانتمائهم إلى باقي العالم. ولعدة اسباب فإنهم يحتاجون إلى ان يُعلِموا وان يُعلموا (to inform and be informed) .

ثالثا: نشوء وعي جديد بأن المعلومة أصبحت تعد ثروة طبيعية جد هامة. هو وعي بأن حرية ووفرة تدفق المعلومات تنبئ باستقلالية الفرد وتحقق التطور الاقتصادي وتعرض الحلول للمشاكل الاجتماعية .

رابعا: الشعور بالتضامن الذي انتشر ببطء في أرجاء الكوكب رغم الفوارق الثقافية الشاسعة والاختلال الاقتصادي، ذلك أن الزيادة في تبادل المنتجات والثقافة وبخاصة الإعلام يعد إحدى سبل تفادي كوارث اقتصادية وبيئية ونووية.

يطرح الفرنسي جان دراسي (Jean D'ARCY) لأول مرة عام1969 مقولة أكثر تطورا تتمثل في **حق الإنسان في الاتصال، وهي** مقولة لا تهدف إلى ان تحل مفهوما محل اخر، وإنما ترمي إلى أن يعي الإنسان حركة التيار الذي يحمله، ذلك أن التقدم المستمر للإنسانية، والسيطرة المتعاظمة على البيئة المحيطة، والانتصارات المتتالية على الزمان والمكان، تستطيع في كل مرة – أن تولد حريات متزايدة، وحقوق وواجبات جديدة. [1]

ويعتقد دارسي أن أحد التطورات الجديدة التي طرأت على وسائل الإعلام في الحسبان، تتطلب تجاوز حقبة طويلة من الاتصال العمودي والأحادي الاتجاه، والانطلاق نحو عصر التقنيات الجديدة التي تضمن اتصالا تبادليا وأفقيا .. ينعش أملا جديدا في بناء مجتمعات أقل انغلاقا وأقل اغترابا. [2]

يتضح ذلك أيضا فيما ذكره المدير العام لليونسكو في تقديره لعام 1970/1969 على أن « الإعلام بمظهريه - التوثيق وهو الذاكرة - والاتصال وهو تبادل جميع أشكال التعبير... ولا

---

(1)- فريال مهنا، مرجع سابق، ص 81.

(2)- المرجع نفسه، ص81.

بد من قياس تقدم اليونسكو الحقيقي قبل كل شيء بما يمكن أن تفعله لتوفر للفرد وللجميع ذخيرة من المعرفة ونظاما للاتصال كلاهما عالمي ».[1]

منذ ذلك الحين توالت الدراسات لبحث موضوع حق الاتصال وسعى علماء الاتصال والقانون، للتوصل إلى صيغة تحدد الأطر الفلسفية والقانونية والعلمية للحق في الاتصال في القرن الماضي، بيد أنه برز بينهم خلاف حول ثلاثة إشكاليات تتعلق إحداهما بتحديد من له هذا الحق؟ أهذا الحق و للفرد ام الجماعة المتمثلة في المجتمع او المنطقة او الدولة التي ينتمي إليها هذا الفرد. « وقد قدمت اجتهادات عديدة في ذلك إلا انها جميعا اتفقت على وجوب ذلك حق للأفراد وا نسحابه أ يضا ع لى اتمعات وركزت على أن النص على حق الاتصال هو تأكيد المساواة لجميع الأطراف في عملية الاتصال، وأن ينطوي على تدفق إعلامي متعدد الثقافات والاتجاهات، وأن يتضمن حقا سلبيا وحقا إيجابيا في الاتصال، على نحو يسمح بأقصى قدر ممكن من التبادل والمشاركة وفرص الانتفاع ».[2]

ولا ريب أن تجعل هذه الإشكالية الأولى الحق في الاتصال يتضمن معنيين مختلفين في أبعادها ونتائجها. *أولهما* يرتبط بعملية إلزام الدولة في أن تقدم معلومات لكل من يطلب إليها ذلك، وثانيهما أن هذه المعلومات يجب أن تجعل الناس مواطنينلا مجر د رعية. ضمن هذا الإطار يتحقق المفهوم الحقيقي لحق الإنسان في الإعلام ، وتنتفي الاسباب التي تتذرع بها الدولة لتبرر وصايتها على وسائل الإعلام، لأن جوهر مفهوم تدخل الدولة في الإعلام لا يعني تكريس الإعلام العمودي وحيد الاتجاه، بل يعني أن تسعى الدولة لخلق الشروط الضرورية من أجل ضمان تجول الأفكار والأعمال بحرية، بسيولة وبغزارة ، عبر الوسيلة الإعلامية ، مهما كانت أشكال هذا التجول ومهما كانت مضامين هذه الأفكار. [3]

تطرح الإشكالية الثانية تصاعد الجدل حول مدلولات حق الاتصال في كونه يحمل مدلولا وطنيا أم دوليا ! **حيث** أن قول جان دارسي يدعم دول العالم الثالث في تحقيق تدفق حر للمعلومات يكون متوازنا.

---

[1] - هبة جمال الدين عابدين، **"حق الاتصال في المجتمعات النامية: دراسة في تطور المفهوم"**، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية ، مرجع سابق**، ص45.

[2] - المرجع نفسه ، ص45.

[3] - فريال مهنا، مرجع سابق، ص82.

لهذا فهو يدعو إلى الصعيد العالمي ويطالب بضرورة تجاوز النقاش العقيم المجرد حول" تدفق الحر للمعلومات " الذي يلحظ الصحافة المطبوعة فقط، ويقترح على المجتمع الدولي ان يعطي وسائل الاتصال الإلكترونية مهمات تضاف إلى تلك التي تؤديها الآن، وهي مهمات تستبدل الإعلام التنسيقي والتعاوني بين الأمم والشعوب، بالإعلام العمودي ووحيد الاتجاه، حيث يؤدي إسهام كل طرف إلى تقدم جميع الأطراف، عبر مسارات نمو مشترك للجميع،لأن النمو الإنساني لم يكن أبدا سطريا وأحادي التوجه ".[1]

لكن قراءة حق الاتصال"- الذي انتعش بشكل واضح داخل المفاهيم الليبرالية- في أدبياتنا على أنه "حق التعرض". فمع انتشار الإنترنيت أصبح الاتصال بالخارج والداخل ظاهرة تداهمنا في كل لحظة، وبدأت البيانات والمقالات التي تشتم "بغض النظر عن الطرف المشتوم" تقتحم سكونية الصورة المسبقة للمعلومة أو لتقاليد الاتصال.. والسؤال الذي ينسحب اليوم أمامنا هل الاتصال يقتصر على طاقة النشر الهائلة التي يوفرها الأنترنت أو حتى الفضائيات! [2]

يعد الحق في الاتصال قيمة عالمية رغم اختلاف شكلها وجوهرها وتأويلها من مجتمع إلى آخر ويتعلق الأمر بالدول في علاقتها مع الدول الأخرى وفي علاقتها مع الجماعات والأفراد وفي علاقات وسائل الإعلام مع الحكومة ، لأن مرجع عناصر حق الاتصال إلى المواقف الاجتماعية والثقافية والدينية، وإلى دساتير الدول وإلى النظم السياسة والقوانين وتنظيمات الحكومات وأنشطتها على مختلف المستويات، وينطوي هذا الحق على واجبات ومسؤوليات مماثلة .

ويتم التاكيد على ان مثل هذه القيم يقوم على القيم العالمية، ذلك انها تتناسق مع معظم الإيديولوجيات : اليهودية ،البوذية والكونفوشيوسية والمسيحية بشقيها الكاثوليكي والبروتوستانتي والإسلام المعصرن والديمقراطية الاشتراكية، ولكنها لا تتفق مع التطرف (extremism) والديكتاتورية (totalitarianism) والأصولية (fundamentalism). [3]

لكننا نرى أن حق الاتصال ينبغي أن يرتكز على المستويات الثلاث:

المستوى الأول: (micro level) وهو الفرد في اتجاه حقوق الإنسان .

---

[1] - المرجع نفسه ، ص81 .

[2] - بلال مازن ،" أزمة اتصال "، شبكة فولتير: 2006-06-27، http://www.voltairenet.org/article141368.html، تاريخ الزيارة 2006/10/15 .

[3] - Claude- Jean. BERTRAND, op. cit , P36.

المستوى الثاني : (mid range) ويتعلق بالجماعة لأن الاتصالات تندرج في إطار اجتماعي .

المستوى الثالث : (macro level) وهو الأمة في اتجاه العلاقات مع الأمم الأخرى والفضاء العالمي عن طريق ما يسمى بالاتصال الكلي (la communication globale).

فترتبط المستويات الثلاثة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، ورغم عدم الاتفاق حول هذا المفهوم، فإنه قد سجل عدد من المساعي التي ترمي إلى وضع مفهوم جديد للحق في الاتصال وفقا لقواعد سلوك وأخلاق ومواثيق شرف في مجال الاتصالات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ولما حملت اليونسكو على عاتقها مهمة البحث في موضوع حق الاتصال، قررت له سلسلة من الاجتماعات تسعى للبحث عن تعريف محدد يصلح كمبدإ قانوني معترف به. وفي اجتماع أوتاوا 1980 وضعت الصياغة التالية لتوصيف حق الاتصال« لكل إنسان الحق في الاتصال ، والاتصال عملية اجتماعية أساسية تتيح للأفراد والمجتمعات فرصة تبادل المعلومات والآراء .وهو حاجة إنسانية أساسية ،وأساس لكل تنظيم اجتماعي، ويثبت الحق في الاتصال للأفراد، كما يثبت للمجتمعات التي تتكون منهم ».[1]

و يرى فريق العمل القائم بدراسة الجوانب القانونية والاقتصادية لحق الاتصال أن الحاجة ماسة لوضع تعريف ملائم يشتمل على العناصر التالية: [2]

إنه حق فردي كما أنه حق اجتماعي ، لازم للتنمية المتجانسة للكائن البشري ولروح الجماعة ، وهو إذن حق إنساني أساسي، وينبغي إدماجه في نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهو ينطبق على المستوى الوطني والدولي وهو ينطوي على واجبات والتزامات بالنسبة للأفراد والجماعات والأمم. وهو يفترض تخصيص الموارد الملائمة على جميع المستويات. وتتمتع الدول بمالها من حق السيادة بحق الاتصال الذي يعني عملية ثنائية في علاقاتها الدولية.

وتتعلق الإشكالية الثالثة في تحديد مفهوم الحق في الاتصال بمضمون هذا الحق حيث يرى البعض أن يتضمن تعريف الحق في الاتصال كل الحقوق والحريات المرتبطة به ، إلى جانب القيود المفروضة على ممارسة هذه الحريات ، باعتبار أن القاعدة في معالجة الحق في الاتصال هي

---

[1] - هبة جمال الدين عابدين،**"حق الاتصال في المجتمعات النامية: دراسة في تطور المفهوم"**، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية، مرجع سابق** ، ص 46.

[2] - المرجع نفسه ، ص 47- 46 .

الإطلاق أو التوسع مع مراعاة مسؤولية الفرد تجاه الاخرين، وتجاه المجتمع، وبحيث يحتوي هذا الحق على كل الحريات اللازمة للتفاعل الاجتماعي السوي للفرد، وللمشاركة الإيجابية في العمليات السياسية والثقافية والاجتماعية .

وقد أصدرت اليونسكو عام 1978 "إعلان الحق في الاتصال " الذي تضمن مجموعة من المبادئ المتعلقة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدوليين، ونصت مادته الثانية: على « ضرورة ممارسة حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام، كجزء من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر ووسائل الإعلام المهيأة له ، ليتاح لكل فرد التأكد من صحة الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية من الأحداث، ومنح الصحفيين حرية العمل والتسهيلات للحصول على البيانات، وتوفير أفضل الظروف لممارسة عملهم ».[1]

وقد نقلت لجنة ماكبرايد (McBride report) - في شكل تقرير للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال- صيغة للحق في الاتصال توضح تنوع عناصره وتعطي صورة لمقاصده: « إن لكل شخص الحق في الاتصال، وتتمثل المكونات الرئيسية لهذا الحق الإنساني الشامل في الحقوق التالية دون أن تقتصر على غيرها : (أ) حق الاجتماع والحق في المناقشة والحق في المشاركة، وما يتصل بذلك من حقوق تكوين الجمعيات ،(ب) الحق في الاستفسار والحق في الحصول على معلومات والحق في إبلاغ الآخرين بالمعلومات وما يتصل بذلك من حقوق الإعلام، (ج) الحق في الثقافة والحق في الاختيار ، والحق في الحياة الخاصة، وما يتصل بذلك من حقوق التنمية الإنسانية المتصلة بذلك. ويقتضى بلوغ الحق في الاتصال توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال البشري ». [2]

وأعتبرت اللجنة أن هذا النهج يبشر بإحراز تقدم في تحقيق ديمقراطية الاتصال على كافة المستويات الدولية والوطنية والمحلية والفردية.

---

(1) - المرجع نفسه ، ص 45.

(2) - شون ماكبرايد ، مرجع السابق ، ص365.

كما أكدت هذه اللجنة على أن الحق في الاتصال يتجاوز الحق في تلقي الرسائل الإعلامية أو الحصول على معلومات، أي أنه عملية ثنائية الاتجاه يجري فيها الشركاء فرادى أو جماعات حوارا ديمقراطيا متوازنا.[1]

وقد عرف في ندوة حول " حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي " على أنه « يشمل حقوقا فرعية منبثقة عن الاجتماع والمناقشة والمشاركة وتكوين الأحزاب والجمعيات والمنتديات والحصول على المعلومات وإبلاغ الاخرين بها والحق في الثقافة والاختيار في المشاركة في تكوين الرأي العام.[2]

بينما يرى آخرون أن عناصر الحق في الاتصال لا يمكن أن تكون مطاطة بحيثتستوعب كل الحريات المتعلقة بالاتصال كالحق في حرية التعبير والرأي والإعلام، باعتبار أن كل هذه العناصر ليست على نفس المستوى ، والبعض منها أساسي أكثر من البعض الآخر ، وبعضها يسمح بقيود واستثناءات لا تنطبق على البعض الآخر. كما أن طبيعة النسق القيمي تدعو إلى ضرورة استقلالية القيم للحفاظ على معايير كل قيمة، رغم أن ذلك لا يعني الانفصام بينهما ولكن لابد أن تكون متناسقة ومتراصة في سلمها القيمي الذي يجعل قيمة في أعلاه والأخرى في أدناه.

وقد ركز البعض على عناصر محددة باعتبارها مكونات حق الاتصال فعلى سبيل المثال يورد هانري هندلي (henry HINDLEY) العناصر التالية :[3]

1- حق الكلام
2- حق الإنسان في أن يُستمع إليه
3- الحق في الحصول على رد
4- حق الرد
5- حق الاستماع

---

(1) - المرجع نفسه ، ص364.

(2) - عبد الرحمان عزي ، "**الحق في الإعلام والاتصال وابيستيمولوجية حرية التفكير** ... "، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية مرجع سابق** ، ص 141.

(3) - هبة جمال الدين عابدين ،"**حق الاتصال في المجتمعات النامية: دراسة في تطور المفهوم**"، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية** ، مرجع سابق ، ص45- 46 .

وأضاف إليها ألدو أرموندو كوكا (Aldo Armando COCCA)

6- حق الإنسان في أن يرى

7- حق الإنسان في أن ينظر إليه

8- الحق في التعبير عن النفس كتابة أو الطباعة

9- الحق في الخيار (يفضل كوكا هذه العبارة عن "حق الامتناع عن الاتصال")

وفي محاولة لكوكا لتبويب هذه المفاهيم قام بتضمينها ثلاثة مراحل تصور تطلعات البشر من أجل التوصل إلى التفاهم فيما بينهم .[1]

(أ) الحق في الاتصال بوصفه الحق في حرية الرأي والتعبير.

(ب) الحق في الاتصال موسعا ليشمل حرية الفرد في إعلام الآخرين وحريته هو نفسه في استقاء المعلومات وذلك بفضل الوسائل التي تتيحها وسائل إعلام الجماهير بنوع خاص.

(ج) الحق في الاتصال كوسيلة للتفاعل والحوار وتيسير فرص الانتفاع والمشاركة بما ينطوي عليه ذلك من التزامات ومسؤوليات.

كما لخص تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي مفهوم حق الاتصال وعناصره في الشقين الأساسيين: أولهما (الانتفاع) أي إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع في الانتفاع بوسائل الاتصال والمعلومات، ولا تكون تلك الوسائل احتكارا للصفوة دون غيرها كما لا تكون وقفا على المدن دون الريف او المناطق المعزولة ، ولا يختص بها المتعلمون دون غيرهم من الاميين واشباههم ، ولا تقتصر في التعبير عن فئة اجتماعية متميزة و تهمل الفئات الأخرى سواء كان مصدر هذا التمييز الجنس أو العنصر أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي. والشق الثاني وهو (المشاركة) ويقصد منها تحقيق أكبر قدر من المشاركة في العملية الاتصالية، بحيث لا يقتصر دور الأفراد أو الفئات الاجتماعية المختلفة على مجرد التلقي السلبي للرسائل الإعلامية، بل يمتد التحول إلى المشاركة الإيجابية في التخطيط والتنفيذ أيضا.[2]

كما أشار الخبير الإعلامي العربي مصطفى المصمودي إلى أن حق الاتصال يقوم على أربعة ركائز أساسية :[3]

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 46.

[2] - المرجع نفسه ، ص 48 .

[3] - المرجع نفسه ، ص 48 .

أولها : الحرية في التفكير والتعبير والإعلام والانتفاع بالإعلام واستخدام حق الرد وحرية الحياة الخاصة وصون التكتم ووقاية الذاتية الثقافية وحتى حرية رفض الاتصال.

ثانيا : المسؤولية التي تعني الاعتراف بالواجبات إزاء الغير على مستويات الأفراد والجماعات والأمم إلى جانب مبدأ التنوع الثقافي والسياسي .

ثالثا : ضمان مبادئ التعاون والتبادل وتوافر الموارد على أساس عادل حتى يمكن ممارسة هذا الحق، وإلا يكون لفائدة المحظوظين على حساب غيرهم وبالتالي على حساب الديمقراطية والحرية الحقة .

رابعا: يفترض وجوب إيجاد التشريع الدولي الملائم، وقواعد سلوك وأخلاق تحظى بالاحترام على الصعيد الدولي، كما يفترض وجود هيئة دولية لضمان احترام هذه القواعد.

نلاحظ -من هذا- أن المصمودي قد حاول صياغة تعريف شامل للحق في الاتصال ومستوياته الثلاث (الفرد ،الجماعة ، الأمة) ولكنه أثناء مقاربة هذا المفهوم قد نحى منحى المفكرين الغربيين ونصوص المواثيق الدولية لأن هذا الحق لا يمكن ضمانه بسن قوانين ولوائح أخلاقية على المستوى الدولي أو العالمي .

ويرى عبد الرحمان عزي ان العائق الذي يحول دون تمكين الفرد من هذا الحق في المجتمع كالأمية والنظام السياسي ليس هو العائق الذي يقف في وجه ذلك على المستوى الخارجي ، أي النظام الدولي القائم على اللاتكافؤ في الميدان الاقتصادي والإعلامي وغيره .

وقد حاول المفكر الإعلامي الجزائري عبد الرحمان عزي أن يعرف الحق في الإعلام والاتصال من زاوية حضارية متميزة فيورده فيما يلي :« يرمز الحق في الإعلام والاتصال في المجتمع كحق جزئي إلى الحق في الثروة المعرفية المتعلقة بالحاجيات الفردية والمجتمعية والتفاعلات التي تحدث على المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع وخارجه، انطلاقا من المشروع الاجتماعي والبعد الحضاري المرتبط بالمجتمع، ويتضمن ذلك على المستوى الخارجي الحق في المشاركة في تشكيل الأفكار والصور الذي يحملها الإنسان في مجتمع معين عن الآخر في مجتمعات أخرى لما فيه خدمة الإنسانية بمفهومها الواسع ». [1]

---

[1]-عبد الرحمان عزي ، "**الحق في الإعلام والاتصال وإيبستيمولوجية حرية التفكير** ... "، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 144.**

لم يبلغ- في الحقيقة - بعد مفهوم الحق في الاتصال شكله النهائي ومضمونه الكامل، وعلى خلاف ما قد يرى البعض من أنه مبدأ راسخ بالفعل يمكن على أساسه استخلاص آثار منطقية بين حين وآخر، فإنه مازال في مرحلة تجري فيها دراسته بكل ما ينطوي عليه من مضامين ويتم إثراؤه تدريجيا. فترى لجنة ماكبريد « انه يتعين على المجتمع الدولي ان يقرر ما هي القيمة الذاتية لهذا المفهوم، وعندما تستكشف إمكانيات تطبيقية، سواء في اليونسكو أم في المنظمات غير الحكومية الكثيرة. وسوف تكون هناك حاجة إلى الاعتراف أو عدم الاعتراف بوجود حق جديد للإنسان، يضاف إلى الحقوق التي تم إعلانها بالفعل ولا يحل محلها ».[1]

كما لم يستقر الرأي حتى الآن حول مفهوم الحق في الاتصال سواء قبل ثورة المعلومات، ام في غضونها ، فبينما لايزال يقصره البعض على حرية الاعتقاد و الراي والتعبير بما فيها حرية الصحافة، و حرية تداول المعلومات، والحق في الخصوصية ، فإن البعض الآخر ينتقد هذه الرؤية ويرى أنها قديمة وتقليدية لأن الحق في الاتصال أصبح الآن يتضمن الحق في الوصول إلى الشبكات العالمية والحقوق اللغوية والثقافية، وحقوق الملكية الفكرية، وأنه مع زيادة الخطاب الإعلامي المتعلق بثورة المعلومات، وانتشار البنية التحتية المعلوماتية العالمية، يجب أن يتأسس مفهوم جديد للحق في الاتصال على المستوى الدولي وبشكل عاجل.[2]

كما ينبغي توسيع هذا المفهوم ليشمل حق الوصول العالمي(universal access)[3] لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وللشبكات العالمية ، أو ما يعرف بحق الوصـــول (right to access) وحق المشاركة في وسائل الاتصال ، وفي صناعة القرار الاتصالي ، وحق الملكية الفكرية الرقمية (Digital intellectual property) والحق في الخصوصية، وحرية التعبير الإلكتروني.[4]

وفي ضوء تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات خاصة ما أحدثته من تغيرات جذرية على طبيعة وسائل الإعلام التقليدية، وما أفرزته من وسائل اتصالية جديدة ، كالأنترنت، وما تقوم به من دور مهم في نقل الأفكار والآراء والأنباء، وترويج القيم الثقافية والرسائل الإعلامية، بلا

---

[1]- شون ماكبرايد ، مرجع سابق ، ص365 .

[2]- السيد بخيت محمد ، مرجع سابق ، ص 6.

[3] - Erik P . BUCY , **Living in the information age : a new media reader**, WADSWORTH- THOMSON LEARNING, Australia- united states, 2002, op. cit, P 247.

[4] - السيد بخيت محمد ، مرجع سابق ، ص 6.

حدود ولا قيود يصبح من الضروري إعادة قراءة وتحليل مفهوم الحق في الاتصال، للكشف عن معالمه الجديدة وتأثير هذه الوسائل الاتصالية عليه، وطبيعة التحديات التي تواجهه والتي سيتم تفصيلها في الفصول اللاحقة من البحث موضوع الدراسة .

ربما تعبرّ أزمة الاتصال التي نلمسها بجوهرها عن مدى **معرفتنا بـ"حق الاتصال" .. فهو** مسألة يترتب عليها أيضا احترام حق الآخر في هذا **الاتصال..** وليس الاستمتاع في "الإغراق" في **المعلومة و الرأي. "**حق الاتصال" بذاته يملك شكلا إبداعيا في قدرتنا على **فهم الآخر برغباته** واحتياجاته، وفهم أنفسنا أيضا حتى **نستطيع إنشاء قناة التواصل .** والمسألة ليست تنظيرا بل هي محاولة لفهم المطالب المستقبلية المطروحة اليوم مثل حرية الإعلام وغيرها .. فإذا بقي "حق الاتصال" ضمن وضعية معرفية تعود إلى التراث **ومسألة امتلاك المعرفة، فإننا سنخلق منابر إضافية تمارس اضطهادا فعليا ضد عملية الاتصال ذاتها..** عندها نكون انهينا هذا المصطلح وقتلناه كما فعلنا بغيره من **مصطلحات ومفاهيم الحداثة.** [1]

ويرتبط مفهوم الحق في الاتصال ومجموع الحريات والحقوق التي يتضمنها بمدى توفر بيئة الديمقراطية، إذ هو في الواقع يتجسد من خلال الاعتماد على الرأي العام الذي يعبر عن الحق الكامل للفرد والجماعة في إدارة النسق الديمقراطي أو هو حق الفرد في الحصول على المعلومات، وحقه في التعبير وإيصال الحقيقة للاخرين والاتصال بهم ومناقشتهم، والتاثير في الشعب والحكومة، وهو يشمل في الوقت نفسه الحق في الاجتماع والمناقشة والحوار، لذلك **فإن الحق** في الاتصال علاقة وطيدة بقيم الحرية والديمقراطية وتكريسه يتعلق بالإطار الواقعي لمبادئ النظام السياسي والاجتماعي المتعارف عليها في زمان ومكان معين.

ز- ديمقراطية الإعلام و الاتصال:

إن ديمقراطية الإعلام و الاتصال ارتبطت بالعملية السياسية حيث أن النقاد و العلماء- في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين**-قد أطلقوا عليها اسم " ديمقراطية وسائل الإعلام" ومن مميزاتها أولا:** أن تولت وسائل الإعلام تأدية الوظائف الحيوية للأحزاب السياسية و تحركت إلى

[1]- **مازن بلال،" أزمة اتصال " ، مرجع سابق.**

بؤرة النظام السياسي و ثانيا: تكيف المؤسسات و الممارسات السياسية، و الحكومة، مع الدور المركزي لوسائل الإعلام الجماهيرية و خاصة التلفزيون.[(1)]

و يعني هذا ان ديمقراطية الإعلام تحدد العلاقة بين الحاكمين و المحكومين و تهتم بكيفية تحويل الحديث المنفرد ذي الاتجاه الواحد من القمة إلى القاعدة إلى حوار متعدد الأطراف يتضمن استجابة ارتدادية من القاعدة الجماهيرية نحو القمة، و يتيح ذلك تحقيق تبادل أفقي في كل مستوى . و أي خلل و قصور في النظام الديمقراطي السياسي كان مرده تزايد الخلل و القصور في النظام الإعلامي ... و من ثم يدخل الاثنان في دائرة مفرغة و لا ندرك أيهما المسئول عن تدهور الآخر.

و مؤيدا لهذا الرأي فإن محمد عبد القادر حاتم يحدد هدفين لما يسمى بديمقراطية الإعلام و الاتصال:[(2)]

1- الإعلام سوف يصبح إعلام الجماهير، ومن الجماهير إلى الجماهير.

2- سوف تتحق أيضا الديمقراطية السياسية ، حيث يمكن تحقيق مفهوم حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب .

ويؤكد " توماس ماير (Thomas MEYER)- من جهته- على « أن اصطلاح الديمقراطية الإعلامية (media democracy) يعني في مقامه الأول الطرق التي من خلالها تقوم وسائل الإعلام بدور حازم خلال العملية السياسية، و بخاصة في عملية تشكيل الرأي العام و صناعة القرار في السياسة ».[(3)] و هذا عن طريق جعل المواطن عضوا إيجابيا و مشاركا نشطا في العملية السياسية من جهة و العملية الإعلامية و الاتصالية من جهة أخرى، بإنشاء علاقات منتظمة بين رجال الإعلام و الجمهور قائمة على إمكانية الحصول على المعلومات و توسيع دائرة الحوار، عن طريق ما يعرف بالتغذية المرتدة .

---

(1)- بربارا بفتش،" **إدارة أخبار الحكومة** " ، في دوريس جرابر و آخرون ، **سياسة الأخبار و أخبار السياسة** ، ترجمة زين نجاتي ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2004 ، ص 101.

(2)- محمد عبد القادر حاتم، **ديمقراطية الإعلام و الاتصال**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص 23.

(3) - Thomas. MEYER & Lew. HINCHMAN , **Media democracy** : **how the media colonize politics** (POLITY press- black well publishing LTD) United kingdom , USA , 2002 , P XV.

تعد ديمقراطية الإعلام والاتصال الجزء الحيوي المكمل للديمقراطية السياسية والاجتماعية و تمثل بدورها نسقا قيميا لحريات و حقوق كل من المرسل و المتلقي و الرسالة أثناء أداء العملية الإعلامية أو الاتصالية .فقد أصبحت وسائل الاتصال جزءا أساسيا يعتمد عليه الحكام لكسب تأييد ودعم الشعوب، حيث تساهم في تكوين الرأي العام وتكون دعامة قوية للمفهوم الحديث للديمقراطية.

العولمة:

تطرح الظواهر الجديدة إشكاليات في تحديد المفاهيم التي تعكس بدقة معانيها وبخاصة عند تعددها في التعبير عن الواقع ذاته. وتمثل العولمة مفهومها جدليا له تواجد أكاديمي في المجالات المعرفية المتعددة، وتكيفا خاصا مع سياقاتها النظرية حتى انه صار من المفاهيم المركزية المرتبطة بالإشكاليات الخاصة وبالقضايا الداخلية في إطار هذه المجالات. مما يستلزم أن يكون التأصيل المنهجي أهم الصياغات كونه مفهوما محوريا، وذلك نظرا لشيوع مفاهيم مختلفة أطلقت على معناها مثل العالمية أو الكونية (universalité) والكوكبية أو الجلوبالية أو الشوملة (globalisation) والعولمة (mondialisation).

« وتعني المقاربة الكوكبية أو الشمولية (globale) في دراسة ظاهرة ما، البحث عن كل العناصر المتعلقة بهذه الظاهرة في كلياتها بحيث لا يجب فصل عنصر عن باقي العناصر». [1]

ويستخدم عندها مفهوم الكوكبية (globalisation) لدى كل الشعوب الأنجلو سكسونية (Anglo-saxons) والذين يستخدمون اللغة الإنجليزية كلغة للتخاطب والاتصال.

---

(1) - Daniel. MAQUART et Mgr. DELAPORTE, **Maîtriser la mondialisation**, série Justice et paix – France, FAYARD, Centurion, France, 1999, P 75.

وقد أشار أرمون ماتلار(Armand MATTELART) إلى تفشي بعض الألفاظ كالفضاء الكوكبي (espace global) والتسيير الشامل (gestion totale) أو (gestion holiste) والتي تمثل في مجملها ألفاظ نادرة في اللغة الفرنسية، إذ انها ظهرت في القواميس والمعاجم الفلسفية، وكثر استعمالها في اللغة الإنجليزية ». (1)

من هذا المنطلق فإن *الكوكبية(**Globalisation**)* تعني عملية إيجاد الترابط بين عناصر مختلفة تسمح بانتشار التكنولوجيا والعولمة، وتزيد من أهمية السوق. فهي تقرب الزمان بينما تقرب العولمة (mondialisation) المكان. حيث أن القضايا الهامة المطروحة على الساحة الدولية تصبح مترابطة وفي اعتماد متبادل. (2)

لذا جاء مفهوم الكوكبية(globalisation)(*) تعبيرا عن كل العلاقات والروابط الإنسانية التي فرضت على الدول توسيع نظرتها إلى خارج حدودها، نتيجة تشعب افق المشاكل التي اصبح من العسير حصرها فقط على مستوى الأمة الواحدة. وتصير بذلك "الكوكبية" خلفية ممهدة لإجراءات "العولمة".

تمثل" **العولمة** "(mondialisation) - عموما- بعدا فضائيا (une dimension spaciale) للكوكبية (Globalisation)، حيث انها تتميز بامتداد واتساع مجال التبادلات في الكوكب تحت ضغط السوق. و كان مشروع العولمة متقدما عن طريق إقامة مبدأ التبادل – الحر عبر المعمورة (le libre-échange planétaire) الذي لا يجعل لها فعالية إلا إذا كانت معبرة فعلا عن خضوع عالمي قادر على مساندة المناطق المحرومة. (3)

---

(1) - Armand. MATTELART , **La Communication – Monde** : **Histoire des idées et des stratégies** ,série Histoire contemporaine , LA DECOUVERTE, Paris ,1992 , P 258.

(2) - Jacques .ATTALI , **Dictionnaire du XXIè siècle** *,* FAYARD, paris,1998, P 154.

(*) لتفصيل أكثر في مفهوم الكوكبية (globalisation) وما تفرع عنها من مفاهيم تربط المحلي بالكوكبي نرجع إلى : ليلى فيلالي "**الاتصال الدولي والتجانس الثقافي**" ، رسالة ماجستير ، قسم علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر (غير منشورة) 1999-2000،، ص 109 - 115 .

(3) - Jacques. ATTALI , op. cit, p 220.

يوحي مفهوم العولمة - بالتالي- إلى امتداد عبر العالم في الاقتصاد في معناه الضيق، أما في متسعه فيدل على امتداد كل ما من شأنه أن يتدفق عبر العالم باسره من المجالات المختلفة. ذلك « أن مصطلح "عالم" (monde) لا يدل فقط على الكرة الأرضية كفضاء مكاني وإنما يشير أيضا إلى معنى آخر يبرز جليا في عبارات مثل "العالم الإغريقي" أو "العالم الصيني" أو "العالم العربي" أو "العالم المسيحي"، والمعبر عن مجموعة الخصائص الثقافية والإيديولوجية والدينية، و السلوكات والمؤسسات الاجتماعية التي تعيش حالة من التمفصل والترابط مع بعضها البعض في شكل متناسق ومميز لحضارة أو رقعة بعينها ».[1]

وقد أثرى هذا المصطلح الثاني مفهوم العولمة الذي يتجه إلى تكوين عالم جديد يشمل المعمورة كلها في وحدة اقتصادية واجتماعية وثقافية متمفصلة في شكل حضارة كونية.

ومنه نستنتج أم مفهوم "الكوكبية"(globalisation) ومفهوم "العولمة" متلازمان، لأن أحدهما استمرارية للآخر، فقد مهدت ظاهرة "الكوكبية" لظاهرة "العولمة" (mondialisation) وساهمت في إرساء دعائمها التي بدت جلية في نهاية القرن العشرين، كما انها تعد تعبيرا لها في كثير من المواقف والأفكار ولهذا فإن جل المؤلفات تستخدم مفهوم "الكوكبية" تعبيرا عن العولمة. وتعذر علينا الأمر في بحثنا الفصل بين المفهومين من جهة وصعب علينا تحديد الألفاظ المقابلة لكل مفهوم في اللغة العربية، لأن أصل هذه المفاهيم أجنبي. ولهذا فقد حذونا حذو كثير من المؤلفين والباحثين الذين يوظفون كل مفهوم حسب السياق اللغوي والمعنوي المتواجد به. فإذا كان المحتوى يدل على صفة فنستعمل مفهوم "الكوكبية"، وإذا كان يشير إلى الظاهرة فنستخدم مفهوم "العولمة" وفي كثير من الأحيان نجمع بين المفهومين ونختصر التعبير في مفهوم واحد هو (globalisation) الذي يعني ظاهرة العولمة.

قام الكثير من المفكرين والباحثين بمساع لإبراز حقيقة معاني المصطلحات والمفاهيم المثارة على الساحة العالمية. ومن بينهم ساموبل هانتجتون (samuel. P.HUNTINGTON) الذي أثار الإشكال والمفارقة الحادثة بين المدافعين عن التعددية الثقافية والمؤيدين للعالمية أو الكونية الثقافية (l' universalisme).[2]

---

[1] - Daniel . MAQUART & Mgr . DELAPORTE ,op. cit , P 74.

[2] - Samuel. P. HUNTINGTON , **le choc des civilisations** , op.cit, PP 352 – 353.

إن هانتجتون يقيم *"العالمية "* التي يرى انها قد افرغت من محتواها، فهي حقيقة تعبر عن طبيعة المجتمع الإنساني لانها نابعة من الظروف البشرية المشتركة. لذا "فالاستعدادات العالمية " متواجدة في كل الثقافات حسب تعبير ميخائيل والزر (Michael WALZER). [1] والمقصود أن توفر بعض القواعد والمفاهيم الأخلاقية للعدالة والحقيقة تكون موحدة في كل الأخلاقيات ذات الدعوة العالمية .

كما تعني" العولمة" لدى محمد عابد الجابري إرادة الهيمنة، أي في قمع وإقصاء للخصوصي والذاتي معا. أما " العالمية" فهي طموح إلى الارتقاء والارتفاع بالخصوصي إلى مستوى عالمي .العولمة احتواء للعالم ، والعالمية تفتح على ما هو كوني وعالمي. و "العالمية" في المجال الثقافي، كما في غيره من المجالات، طموح مشروع ورغبة في الاخذ والعطاء، وفي التعارف والحوار والتلاقح، إنا طريق "الأنا" للتعامل مع الآخر. [2]

نستخلص من ذلك أن المعنى الجوهري " للعالمية" يشرع التعددية والخصوصية على مستوى بنيتها الفكرية، لكن ممارستها سارت في الاتجاه المعاكس، والذي ينأى بكثير عن المعنى الحقيقي لها. وينحى بذلك منحى الفكر الأحادي الذي لا يرضى بالتنوع، بل يسعى لفرض نمط واحد للتفكير والسلوك ويصور الحضارة للعالم على انها كونية .

إن إشكالية "العالمية" - إذن- تتجلى في جدلية لا يمكن تلافيها بين التعددية (la pluralité) والوحدة (l'unité) وهما اللذان يفصلان بين العولمة والعالمية. فنحن في عهد الانتقال من عالم للحضارات المنعزلة القائمة في أماكن وأزمنة مختلفة إلى عالم واحد يميزه فضاء واحد (السوق العالمي) وزمن واحد (متابعة الأحداث في زمن واحد) ونشوء اتصال وجماعة عالميتين. [3]

إن الملاحظ هو وجود اتفاق على المعنى واختلاف على المسمى رغم أن المفاهيم الثلاثة تختلف في دلالاتها. ومن الصعب بما كان إيجاد مفهوم خاص للظاهرة يتمتع بالقبول الجماهيري وشائع الاستخدام والاستعمال، وبالتالي فإن النظرة الذاتية لهذا المفهوم المراوغ لا يجب أن تقتصر

---

(1) - Ibid , P 353.

(2) - ميهوب غالب أحمد ،"**العرب والعولمة : مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل**"، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد 256، جوان 2000 ، ص 61-62 .

(3) - Gérard .LECLERC, **la mondialisation culturelle : les civilisations à l'épreuve**, collection Sociologie d'aujourd'hui, PUF, paris, 2000, p8.

على كينونة المصطلح واعتبارها كينونة ذاتية مغلقة. بل يجب أن نتجه إلى طبيعة المصطلح وانفتاحه، أي ينطلق انفتاحه على الاتجاهات الأخرى.

ويرى عز الدين إسماعيل -في إطار الدلالات المفاهيمية للعولمة- « أن العولمة نفسها يمكن أن تستخدم بوصفها صيغة مصدرية أي دالة على الممارسة والفعل فتقابل عندئذ في الإنجليزية (Globalization)، وهي تستخدم كذلك بوصفها صيغة فتدل عندئذ على الظاهرة وتقابل في الإنجليزية كلمة(Globalisme) ». [1]

يفرق محسن الخضيري بين العولمة (Globalization) كحالة وبين التعولم (Globalability) كعملية وعلى القابلية للتعولم (Globalility) كانبعاث ذاتي للقدرة على الوصول إلى العولمة. [2]

ويطرح صلاح سالم زرنوقة ثلاثة تصورات للمصطلح هي: [3]

(أ) العولمة كإيديولوجيا (Globalism) وتعني أن العولمة طرح مذهبي يقوم على فكرة انتصار الحضارة الغربية التي تؤسس لحضارة إنسانية جديدة أو حضارة تكنولوجية تقود العالم.

(ب) العولمة كظاهرة:(Globalization) وهي تشير إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات والسياسات الصادرة عن القوى الكبرى في العالم وردود الأفعال التي تصاحبها.

(ج) العولمة كعملية (Globality) وهي تشير إلى انها مرحلة تاريخية او هي بمثابة تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، من ثم فهي محصلة تطور تاريخي تراكمي له جذوره.

و بات ينبغي الرجوع إلى الإطار المعرفي و النظري الذي ينطلق من خلاله كل باحث في تعريفه للعولمة لأن مفهوم العولمة يعتبر مفهوما متفردا من حيث الكم غير المسبوق من الإسهامات الفكرية حول تعريفه. وعليه فقد رأى بعضهم أن العولمة تشير في جوهرها وحقيقة أمرها إلى أمركة العالم في حين يرى بعض اخر انها تشير إلى الاهمية المتزايدة للسوق العالمي، بيد ان عددا غير قليل من الباحثين يضفي على المفهوم طابعا إيديولوجيا صريحا حينما يصفها بانها تجسيد لواقع

---

[1]- عز الدين إسماعيل ، **العولمة وأزمة المصطلح** ، **مجلة العربي** ، وزارة الإعلام ، الكويت ، العدد 498 ، ماي 2000، ص167 .

[2]- محسن أحمد الخضيري ، **العولمة الاجتياحية** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ،2001 ، ص30.

[3]- محمد حسين أبو العلا محمد، مرجع سابق، ص44.

ثقافي وإيديولوجي معين ألا و هو انتصار قيم السوق والليبرالية السياسية (الديمقراطية+ السوق). [1]

يحدد ريكاردو بتريلا(Ricardo PETRELLA) العولمة في كونها مجموعة المسلسلات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك سلع وخدمات :

- من أجل أسواق عالمية منظمة (أو ستنظم) بمعايير ومقاييس عالمية.
- من طرف منظمات ولدت أو تعمل على أساس قواعد عالمية وتخضع لاستراتيجية عالمية من الصعوبة تحديد مرجعية واحدة لها (قانونية اقتصادية أو تكنولوجية). [2]

ويشترك تعريف ريكاردو بتريلا مع ما يؤكده نورمان جيرفان(Norman GIRVAN) عن واقع ظاهرة العولمة بأنا « تشير إلى مجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية ويوجد عند أساسها الاقتصادي تدويل التمويل والإنتاج والتجارة والاتصالات التي تقوده أنشطة الشركات عابرة الأوطان واندماج أسواق رأس المال والنقود وتضافر تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية». [3]

ويرى أنتوني جيدنز (Anthony GIDDENS) أن العولمة تتمثل في مجموعة معقدة من العمليات التي يحركها مزيج من التأثيرات السياسية و الاقتصادية. إنا تغير الحياة اليومية خاصة في الدول النامية من خلال ما تخلقه من نظم وقوة عبر قومية. [4]

وينظر جون جراي (John GRAY) –كذلك- إليها على انها تعني الانتشار العالمي للتكنولوجيات الحديثة في الإنتاج الصناعي والاتصالات من كل الأنواع عبر الحدود في التجارة، ورؤوس الأموال، والإنتاج، و المعلومات. [5]

---

[1]- حمدي عبد الرحمن حسن، "**العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي : رؤية عربية**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد258، أوت 2000، ص4.

[2]- يحي اليحياوي ، **العولمة : أية عولمة؟** دار إفريقيا الشرق ، المغرب - بيروت،1999، ص20.

[3]- نورمان جيرفان ، "**مجتمعات في خطر ...التعامل مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية في منطقة الكرايبي**" ، ،ترجمة لطيف فرج، مجلد صراع الحضارات أم حوار الثقافات، تحرير فخري لبيب، منظمة تضامن الشعوب الأفروآسياوية ، القاهرة،1997، ص 262.

[4]- أنتوني جيدنز، **الطريق الثالث...تجديد الديمقراطية الاجتماعية** ، ترجمة، أحمد زايد ومحمد محي الدين، مراجعة محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، 1999، ص67.

[5]- جون جراي ، **الفجر الكاذب : أوهام الرأسمالية العالمية** ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة، مكتبة الشروق، القاهرة، 2000 ، ص 81.

أما جون توملينسون (John TOMLINSON) فيرى« أن العولمة (Globalization) تتعلق بعملية تطوير متسارعة للعلاقات المعقدة والمتشابكة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد في عالم شديد الاتساع. فهي عملية اجتماعية تمكن من تقليص الزمن والمكان، فهي تتعدى المسافات عبر اختصار دراما تيكي للزمن بجعل العالم يظهر صغيرا، بمعنى أدق هي تقريب البشر من بعضهم بعضا». (1)

وقد سجلت على المستوى العربي محاولات ساعية نحو تأصيل مفهوم العولمة في تنوعاته المتعددة، وكشفت رؤية محمود أمين العالم عن « أن العولمة هي ظاهرة موضوعية تاريخية، وخطوة – برغم كل مظاهرها السلبية بل والبشعة– متقدمة في التاريخ الإنساني ولكنها معركة ضد الهيمنة لمصلحة عدد محدود من الدول الكبرى والشركات الجشعة المتعدية القومية من أجل تحويل هذه العولمة العدوانية الشرسة إلى عولمة إنسانية تسودها المشروعية الدولية والتضامن العالمي والديمقراطية واحترام حقوق الدول جميعا في تنوع خصوصياتها الثقافية وهويتها القومية واختيار طرقها الخاصة للتنمية». (2)

بينما اعتبر علي حرب العولمة « معبرة عن مشروع حضاري إنساني على اساس انها تمثل جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء والأشخاص بصورة لا سابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة، إنها قفزة حضارية تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو يجعل العالم واحدا من حيث كونه سوقا للتبادل أو مجالا للتداول أو أفقا للتواصل». (3)

وعلى العكس من ذلك فقد اعتبرها صادق العظم حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. (4)

---

(1) - John. STREET, **Mass media politics and democracy**, PALGRAVE, New York, 2001, P 170.

(2)- محمود أمين العالم، **من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل : مساهمة في بناء المشروع النهضوي العربي** ، دار المستقبل العربي، القاهرة ،2000، ص445.

(3)- علي حرب ، **حديث النهايات : فتوحات العولمة أو مأزق الهوية** ، المركز الثقافي العربي، المغرب ،2000، ص29.

(4)- حسن حنفي و صادق جلال العظم ، **ما العولمة** ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ،1999 ، ص125.

اما السيد ياسين فقد صورها على انها ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال. [1]

ويعتبر برهان غليون العولمة كديناميكية اجتماعية مزدوجة تنجم عن تفاعل بين عوامل بعضها موضوعي من دون أدنى شك، لا ينبع من فعل الإدارة والوعي، وعوامل ذاتية تابعة للإدارة والوعي، سواء تعلق ذلك بوعي الجماعات أو الأفراد. فهي ثمرة التقاء التطور الموضوعي لحقل التقنية والعلوم الذي يتم بصرف النظر عن رأي أي واحد منا، وأي واحد من المراكز والمؤسسات التي تساهم في تطويره، وإدارة المجتمعات او الجماعات والنخب التي تسيطر عليها في توظيف هذا التطور الموضوعي لضمان سيطرتها أو [illegible] مواقعها أو تكريس هيمنتها وسيادتها. [2]

نرى أن إشكالية التعامل مع مفهوم العولمة يرتبط ببعض المحددات والثوابت من أجل التمكن من تقييم التعاريف السابقة الغربية منها والعربية.

1- تعدد الرؤى والأفكار - على اختلاف منطلقاتها وأطرها الإيبستمولوجية - يعكس مدى التناقص بينها لاختلاف المسلمات النظرية وطبيعة التوجه الإيديولوجي للمفكرين والباحثين وكذا المصالح الحيوية القومية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي، وطبقا أيضا لدرجة الوعي ومعطيات الواقع التاريخي ،إضافة إلى العوامل الذاتية.

2- تمثل التغيرات المطردة في سياسة آليات ظاهرة العولمة سببا موضوعيا نحو عدم وجود مفهوم ثابت وجامع وقاطع للعولمة.

3- يتحدد الموقف المجتمعي من ظاهرة العولمة إيجابيا وسلبيا طبقا للمصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية وللوضعية الحضارية للدول المتقدمة والنامية على السواء ،مما ينعكس على نسبية المفهوم .

4- أقرت التعاريف التي تبنت خصائص العولمة وتوصيفها بأنها واقع فعلي يمارس له آلياته وميكانزماته وليس بمجرد تعريفات تقوم على التنظير الإيديولوجي.

---

[1]- السيد ياسين ، **الزمن العربي والمستقبل العالمي** ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،1998 ، ص53.

[2]- برهان غليون وسمير أمين ، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة** ، سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر- دار الفكر المعاصر، دمشق - بيروت ،1999 ، ص24.

5- تطرح بعض التعريفات على اختلافها وبطريقة عمدية جانبا من التركيز على أحد جوانب ظاهرة العولمة، بالرغم من وجود بعض التعاريف التي أكدت على الوصف الكلي للظاهرة، لأن الوصف الجزئي قد يؤدي إلى التشويه وعدم القدرة على الفهم الصحيح الذي يسمح بتحقيق الضبط الاصطلاحي للمفهوم ويظهر-عندها- الاقتصار في رؤية العولمة على أحد مظاهرها الجزء من الظاهرة وكأنه الظاهرة. وينتج عن ذلك ضعف المصداقية العلمية للمفهوم.

تتصف العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها بأنها ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي، لذلك ينظر إليها كمفهوم متطور لم يبلغ بعد نمطا استاتيكيا مستقرا يكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، لذلك تتعدد المحاولات الجادة من جانب المفكرين في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والإعلام والثقافة لتفسير كثير من التحولات والظواهر في المجتمعات الغربية الصناعية والمجتمعات الانتقالية أو النامية على السواء.

لقد نوه الباحثون إلى اتساع مضمار العولمة في انها « تشمل كل أنشطة الإنسان وممارسته الاجتماعية: اقتصادية كانت أو سياسية، تجارية كانت أم ثقافية ...فهي تشمل عولمة المعاملات المالية والتجارية والأزياء وموضات قص الشعر ورياضة الجري ووجبات الطعام، بل عولمة الأجساد أيضا، حيث تسعى صناعة الرشاقة وأدوية التخسيس إلى أن تجعل من مقاييس جسد المرأة الكاليفورنية نمطا معولما تحلم به الفتيات والنساء. وحتى عالم الشر لم يحرم، هو الآخر، نصيبه من العولمة من جرائم المافيا والاختلاس وغسيل الأموال واغتصاب النساء وفساد الحكومات والمؤسسات».[1]

إضافة إلى ذلك فقد كتب المؤلفون حول عولمة الصراع والعنف والتي لها نصيب إلى جانب عولمة الاقتصاد والمبادلات التجارية والمالية وهذا يعني عملية التأثر بينهما، ومثال ذلك الحصار الذي فرض على مبيعات البترول للعراق والمستخدم كوسيلة للضغط على هذا البلد لوقف إطلاق النار عام 1991. وراحت التحاليل الأمريكية تتحدث عن مصطلح جديد في القاموس

---

[1]- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، سلسلة عالم المعرفة رقم 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، جانفي 2001، ص39-40.

اللغوي السياسي هو الصراعات (العالم-محلية)(globcal) والذي يعبر عن صراعات عالمية (global) ومحلية (local) في الوقت ذاته لتحقيق التوازن في ميزان القوى. [1]

يرى سيرج لاتوش (serge LATOUCHE) أن مفهوم العولمة أصبح مفهوما على الموضة، لأن كل المشاكل والقضايا المعاصرة صارت معولمة كالمال والتبادل الاقتصادي والبيئة وتقنيات الاتصالات، والإشهار والثقافة وحتى السياسة(كقضية تصدير الديمقراطية إلى الخليج)...وعدنا نتحدث عن التليفزيون العالمي وعولمة الفضاء العام (la globalisation de l'espace publique) والمجتمع المدني العالمي (la société civile globale) وعولمة الفضاء السياسي (la globalisation de l'espace politique) والحكم العالمي (la gouvernance globale) والتكنوعولمة (technoglobalisime)...إلخ ويمكن اختصار انواع مجالاتها وزواياها فيما يلي:

1- ***العولمة الاقتصادية:*** إن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق، وفق قواعد وآليات ومناهج الانفراد بقيادة السوق العالمي « فميزتي العالمية (Mondialité) والفضاء- العالمي (Espace -monde) صفات للبناء الاجتماعي والاقتصادي العالمي، حيث دعاها غاتاري (GUATTARI) عام 1987 بمركبات "الرأسمالية العالمية المندمجة"». [2]

تشير العولمة الاقتصادية إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد عمقا من خلال تحرير التجارة الدولية وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال وانتشار استخدام التكنولوجيا وشبكات المعلومات . ويرى الاقتصاديون « أن الشركات المتعددة الجنسية قد لعبت الدور الحاسم في تفعيل التجليات الاقتصادية والمعلوماتية للعولمة، حيث أدى تعمق العولمة إلى التوسع في أنشطتها في الاستثمار والإنتاج والنقل والتوزيع وتشغيل العمالة والمضاربة في مختلف أنواع وأشكال الثروة والبحث العلمي والتأثير السياسي والمعلوماتي والثقافي». [3]

---

(1)- Yves. MICHAUD, **la violence apprivoisée**, collection Question de société (savoir- enjeux- Débats), HACHETTE, France, 1996, PP 30-31.

(2)- Armand et Michèle. MATTELART, **Histoire des théories de la communication**, collection REPÈRES, LA DECOUVERTE, paris, 1995, P 98.

(3)- عواطف عبد الرحمن، **الإعلام العربي وقضايا العولمة** ، دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2003 ، ص 12-13.

وقد حدد رود لوبرز(Ruud LUBBERS) رئيس وزراء هولندا الأسبق. حيث أوجز بعرضه محركين أوليين لظاهرة العولمة: [1]

(أ) **المحرك الأول**: الابتكار التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسا.

(ب) **المحرك الثاني**: سيطرة الليبرالية الجديدة ويقصد بها انتصار ايديولوجية اقتصاد السوق الحر والنمط الاستهلاكي وإعلام الترفيه والخصخصة وما إلى ذلك. وتقدم الديمقراطية في هذا الإطار كتوأم لاقتصاد السوق الحر واللذان يكونان معا استراتيجية النموذج الغربي للرأسمالية في صياغته الامريكية، وهو النموذج الذي حظي بدفعة قوية على إثر الانهيار المدوي للمعسكر الاشتراكي، و يؤكد مؤيدا العولمة بانها ستعود بالخير على الجميع، سواء من حيث النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، أو إشاعة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان.

تتضح لنا العلاقة الواصلة بين الديمقراطية كمجموعة من القيم وظاهرة العولمة التي حولت العالم إلى نظام من الاتصالات الكوكبية و المعولمة التي جندت من أجل توحيد العالم عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت عبارة عن مؤسسات عالمية حيث أن « الشبكات العالمية للإعلام المشكلة للقاعدة الهيكلية للنموذج الجديد عملت على تحول هذه الشركات العالمية إلى مؤسسات- شبكات (entreprises - réseaux) أو مؤسسات مندمجة». [2]

2- العولمة السياسية: إن وجود اتجاه متزايد نحو بروز عالم بلا حدود اقتصادية قد قطع شوطا بارزا ومن ثم وجود عالم بلا حدود سياسية وهو جوهر العولمة السياسية.

ارتبطت العولمة السياسية ببروز مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة التي تتطلب استجابات دولية وجماعية على صعيد كل دولة، فقضايا التسعينات لم تعد قضايا محلية وانكماش العالم وتقارب المجتمعات والارتقاء من المحلية إلى العالمية. [3]

---

[1]- نبيل علي ، مرجع سابق ، ص41.

[2]-ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS (CD), op. cit.

[3]-عبد الخالق عبد الله، **العولمة .. جذورها و فروعها وكيفية التعامل معها**، مجلد الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر1999، ص85.

جعلت هذه السيرورات الوطنية والعالمية عن طريق تكنولوجيا الاتصال العالم أصغر فأصغر، الأمر الذي زاد من أهمية التفاعل بين الأنظمة الوطنية (القومية) والفضاء العالمي، والذي أصبح يشكل لب الدراسات الحديثة.

يغدو الأمر سيئا إذا تم الإخلال بالنظام عبر التحليل المنفرد لكل نوع من هذه المستويات. فالضرورة تقتضي استخدام نظرية تقوم على دراسة ديناميكية الفواعل بين الأنظمة القومية والدولية، والتي تسجل مختلف التحولات في المستوى الأول وتحددها في المستوى الثاني. هذه تفاصيل واردة في نظرية مفترق طرق- الأنظمة (a cross- systems theory).[1] وترجع بنا هذه الفكرة إلى نظرية الترابط الدولي (linkage) لجامس روزنو(James ROSENAU).

فتعني العولمة- في المنظور السياسي- أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي، ويؤكد محمد عابد الجابري على أن العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وبالتالي فإنه يعمل على التفتيت والتشتيت وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفة والجهة والتعصب بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن.[2]

ويدمج في الجانب السياسي للعولمة الحرية و الديمقراطية ذلك « أنه قائم على الحرية ..حرية الفكر والعقيدة، حرية الاختيار، حرية التمثيل والانتخاب، حرية إتاحة المعلومات والبيانات، حرية وحرمة الحياة الخاصة، حرية التوافق مع الارتقاء بآدمية الإنسان ...قيم تعلو بالإنسان وترفع ذاته، وتحرك فيه نوازع الخير الطبيعية ونوازع حب الحياة ، نوازع الجمال والتجميل الارتقائي المستمر».[3]

---

(1) **Theorizing across systems**: **linkage politics** "-James N. ROSENAU, in Jonathan. WILKENFELD (edited by) , **conflict behavior and** "**revisited linkage politics** ,David Mc Kay company , INC, great Britain,1973, PP 26-31.

(2) - السيد أحمد مصطفى عمر، "**إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك**" ، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، مرجع سابق ، ص73.

(3) - محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق ، ص21-22.

إن هذا التعريف شديد التفاؤل لأنه لا يرى في إشاعة الديمقراطية عبر العولمة -كظاهرة كونية- إلا حتمية فرضية من حتميات الحياة الحرة الكريمة ولا يشير إلى أن الديمقراطية التي تروجها الظاهرة لا تزال مجرد شعارات زائفة في حالة إرجاء لتطبيقها .

3– العولمة الثقافية: ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التجانس الثقافي (l'homogenèitè culturelle) والتنميط (uniformalisation) اللذين يمثلان حلقة وصل بين مفاهيم كثيرة تخدم كلها فكرة توحيد الثقافة بين المجتمعات المختلفة، وذلك تحت لواء الثقافة الأقوى في العالم، وحسب هربرت شيللر(Herbert SCHILLER) فإن التجانس الثقافي يحدث « عندما تصبح الثقافة الوطنية تابعة لدينامية النظام الرأسمالي». [1]

قد يقترب مفهوم التجانس الثقافي - من جهة أخرى - من مفهوم الهيمنة الثقافية الذي يعبر عن هيمنة الثقافة المسيطرة على الثقافات التابعة، تلك الثقافة التي تنتمي إلى المجتمعات المعقدة.

يستعمل المفكر الإيطالي غرامشي (GRAMSCI) لفظ هيمنة (hegemony) للتعبير عن « التواصل والممارسة السهلة للقوة الطبقية والاندماج الكلي للطبقات التابعة في ثقافة الطبقة المهيمنة». [2] بمعنى أن الثقافة المهيمن عليها تنتج ثقافة خاصة تندمج وتتعايش بسلام مع ثقافة الطبقة المهيمنة. لكن غرامشي يطرح مبدأ " التوازن المتحرك"(moving equilibrium) الذي يشير إلى تغير الهيمنة من مرحلة تاريخية لأخرى، وهذا نتيجة تغير الطبقة المهيمنة التي تحل محلها طبقة أخرى، وبالتالي تتغير معها علاقات الهيمنة.

رغم حداثة مفهوم التجانس الثقافي لارتباطه بتطور وسائل الاتصال الجماهيري وتجذر مفهوم المثاقفة وبروز المذهب الثقافي الأمريكي (le culturalisme)، فإن العلاقة وطيدة بينهما، حيث أن حالة التجانس الثقافي تنشأ من عملية الاحتكاك الثقافي الذي يسمح بانتقال العناصر

---

(1) -Herbert I .SCHILLER , op.cit, P 17.

(2) -Kenneth. THOMPSON ,**Beliefs and ideology** , key Idea series ,ELLIS HORWOOD LIMITED and TAVISTOCK PUBLICATIONS LIMITED , London (England) , 1986 ,P 123.

والسمات الثقافية عن طريق ما يسمى بالتثاقف، التي اعتبرها مارسال موس (Marcel MAUSS) «ظاهرة اجتماعية شاملة».[1]

يدل المفهوم الثقافي للعولمة في مختلف معالمه وتعاريفه، ومؤشراته على النزعة الإثنومركزية والاعتداد بالثقافة الغربية، وبالأخص الثقافة الأمريكية التي تعمل على توحيد الفكر البشري، وجعل كل إنسان يحلم حلما أمريكيا خالصا عن طريق وسائل الاتصال المختلفة.

تنوعت- بذلك- الرؤى في تحديد المفهوم الثقافي للعولمة والتي تأرجحت بين المعارضين لثقافة العولمة على اعتبار انها تسعى إلى طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية المتعددة، مما يشكل خطرا على خصوصيتها وأولئك الذين ينظرون إلى القضية من زاوية التفاعل بين الثقافات، ذلك أن التفاعل الإيجابي يرسخ قيما ثقافية رئيسية مشتركة تجمع بين الثقافات في بوثقة واحدة، بحيث تكون الثقافات الوطنية مزيجا من ثقافة دولية تحترم المعاصرة، وثقافة محلية تحافظ على الأصول والمنابع. واتجاه اخر يرى ان اتجاهات العولمة لا تهدف بالضرورة إلى محو الهويات الثقافية المتعددة، لأنه من المستحيل محو التعددية والخصوصية الثقافية وتميز الثقافات. [2]

أما عن *العولمة الإعلامية والاتصالية*، فإن الباحثة ستعرفها كعنصر مستقل من مفاهيم الدراسة. وترى أن العولمة ظاهرة رأسمالية معاصرة ذات امتدادات في التاريخ ولها تجليات متعددة وانماط تهدف إلى إعادة تشكيل المجتمع الدولي سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإعلاميا باستخدام آليات جديدة تستند إلى التكنولوجيا العالية والفاعلة ومؤسسات تقنن وجودها على مستوى الإجراءات والممارسة في سيرورتها التاريخية.

العولمة الإعلامية والاتصالية:

لا بد من التمييز بين مفهومين متلاصقين ولكنهما مختلفان ضمنيا وهما مفهومي "العولمة الإعلامية" و" العولمة الاتصالية" وهذا تبعا لمفهومي "إعلام" و"اتصال". فالمفهوم الثاني أوسع من المفهوم الأول، لأن "العولمة الإعلامية" تعتمد فقط على توظيف وسائل الإعلام كالصحافة

---

[1] -Denys. CUCHE , **La notion de culture dans les sciences sociales** ,LA DECOUVERTE ,Paris , 1996 , P60.

[2] - السيد أحمد مصطفى عمر، " **إعلام العولمة وتأثيره في مستهلك** " ، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، **مرجع سابق** ، ص 75.

المكتوبة والراديو والتلفزيون والسينما، أما "العولمة الاتصالية" فتتعداه إلى الوسائل التكنولوجية الأخرى والاستراتيجيات المختلفة، وهذا لاتساع مفهوم "الاتصال". كما يكمن الفرق ب المفهومين أيضا من جانب العملية التي يتضمنها كل مفهوم "فالعولمة الإعلامية" توحي بالأحادية في توجيه الرسالة، أما مفهوم "العولمة الاتصالية" فيدل على التبادل بين الطرفين في العملية. ولهذا يكون مفهوم "العولمة الاتصالية" أكثر ديناميكية وشمولية وحركية من المفهوم الأول.

كثيرا ما تعبر ظاهرة العولمة الإعلامية والاتصالية عن معنى واحد يتجسد في التزاوج بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتواصل بينهما متجاوزين الحدود التقليدية ومؤديان إلى ظهور ما يعرف حاليا بالاتصال المتعدد الوسائط (Multi -Midia) الذي يركز على تطور الحاسبات في جيلها الخامس.

لقد تبلورت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال والمعلومات في بنى عالمية عملاقة تنتشر كأنها نسيج عنكبوتي وتتجسد فيما يعرف بالثلاثي التكنولوجي التي يتقاسم مع مجلس إدارة اقتصاد العالم السلطة المطلقة في تسيير شئون العولمة والتحكم في مساراتها. والذي يعنى أقمار البث المباشر وشبكات المعلومات الدولية والاتصالات اللاسلكية. (1)

لعبت شبكة الأنترنت الاتصال المتعدد الوسائط (multimédia) دورا هاما في عملية نقل المعلومات وتسهيل الاتصال وطنيا وعالميا كما تعد مؤشرا للدخول في عهد جديد يختلف في ملامحه عن العصور السالفة، باعتبارها عنصرا مكملا لكل تجهيزات الاتصال المتواجدة حاليا. فحسب رأي الكاتب ميشال صالوف – كوست(Michel SALOFF- COSTE) في إحدى مؤلفاته والمعنون ب" إدارة الألفية الثالثة" والقائل: « قبل دخول أي عصر جديد، يوجد هناك دائما مؤشرات لأحداث ومواقف تنبئ بحلوله، وتدعى ببذور المستقبل... إذ أن شبكة الأنترنت تعد بذرة مستقبل للعصر الجديد إبداع / اتصال». (2)

عندما طرح الكندي مارشال ماكلوهان (Marshall MC LUHAN) في كتابه "مجرة غوتنبرغ" (The Gutenberg galaxy)، مسألة أن تطور العمليات العليا للإنسان و لميا

---

(1) - عواطف عبد الرحمان، **الإعلام العربي وقضايا العولمة، مرجع سابق ، ص 28.**

(2) - Henri. JOUSSELIN, " **à la découverte de l'Internet** " Revue le guide, d'Internet et du multimédia, édité par continental one, MEUDON (France) ,Hors – série, juillet-Août , 1996 , P33.

تخضع للأدوات والتقنيات الثقافية التي تنتجها في كل حقبة (**الوسيلة هي الرسالة**)، [1] **تعرّض** لهجوم شديد من قبل العديد من مفكري الستينات والسبعينات الذين وجدوا في أطروحته تركيزا على التأثيرات التي يمكن أن تمارسها وسائل ثقافية على طرائق التفكير الإنساني وعلى الوعي، **معزل عن المضمون.**

و نوه إغناسيو راموني (Ignacio RAMONET) في إحدى مقالاته بضرورة التنبه إلى طبيعة الثورة التكنولوجية في الإعلام والاتصال واعتبر أن مجموعة الاتصالات الجماهيرية مثارة بفضل ظاهرتين وهما أولا : الثورات التكنولوجية للإعلام الآلي المخترق لكل قطاعات النشاط والطرق السريعة للمعلومات والتحولات الرقمية. وثانيا العمليات الكبرى للاندماج والتمركز التي **مست كل الصناعات ذات الصلة بالاتصال. كما** اكد على الاهمية الكبرى التي تمتاز بها **المضامين (المعلومة، المعرفة العلم ،التعليم، الإبداع** في الصناعات الاتصالية». [2]

لا ريب أن يكون عالم الاتصال والإعلام قد تأثر بظهور وانتشار أجيال جديدة من التقنيات الاتصالية التي طورت خصائص العمل التطبيقي التقني أو في مجال بناء الإشارات والرموز التي تتعلق بالقيم والجوانب الثقافية.« وتم تحويل شكل الإشارة من النموذج التشابهي التقليدي (analogie)إلى النموذج الرقمي (digital)، **كما** تم الاستغناء عن التغيرات المتشابهة للاحجام المتفاوتة، واعتماد القياس الكمي الرقمي، ما أتاح، من جهة، إلى حمل إشارات أكثر بكثير من السابق، بصورة آنية، وعلى ذات القناة، وإمكانية نقل إشارات غير متجانسة فيما بينها أيضا **على ذات القناة، وهي بإشارات ط بحت مشابهة**وقابلة للتعايش فيما بينها بفضل تحويلها إلى **كيانات رقمية».** [3]

تعد الثورة الإعلامية والاتصالية أهم ملامح " الثورة الصناعية الثالثة "

---

(1) - فريال مهنا ، مرجع سابق ، ص 503.

(2) - Ignacio. RAMONET "**Internet ou mourir**" Le Monde Diplomatique, coll. Manière de voir, Dossier « **Révolution dans la communication** », N°46, Juillet – Août 1999 , P6.

(3) - G.Bettetini et F. Colomba , "**le nuove tecnologie della communicazione**" Ed. Bompiani ,1998, P14. في فريال مهنا ، مرجع سابق ، ص397

وتعد هذه الأخيرة محرك العولمة السارية والتي (troisième révolution industrielle) تشغل فيها تكنولوجيات الاتصال والمعلومات موقعا مركزيا في شبكة الإنتاج الصناعي وفاعلا هاما في استراتيجية ولوج القرن الواحد والعشرين.

وقد اعتبر ألفين توفلر (alvin TOFFLER) أن عالم التكنولوجيا العالية (la high - tech) أدى إلى عولمة الشؤون المالية والاقتصادية المشكلة لانطلاقة الموجة الثالثة التي قلبت رأسا على عقب كل النظريات الخاصة بالموجة الثانية. حيث أن التقدم المعرفي قد أنشأ أجهزة جديدة كليا وضاعف من سرعة العمليات في شكل نشاط اقتصادي مباشر اختصر الزمن والمكان مثل الدور الذي تقوم به وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث يرى فيتوريو مرلوني (Vittorio MERLONI) أن التقدم الاقتصادي للبلدان يعود في الواقع إلى أننا استطعنا القيام بالشيء نفسه بأقل رأس مال. (1)

وأصبحت تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية بديلا نهائيا والمصدر الأساسي للاقتصاديات المتقدمة التي قلصت الاحتياجات للمواد الأولية للعمل والزمن والمكان والمال. وقد بحث كثير من المحللين لظاهرة العولمة وتنبؤوا بزوال الحدود الأرضية « ومنهم ب. بادي(B.BADIE) الذي يعتقد بأنه تم بالفعل تجاوز الدولة- الأمة (l'Etat- nation) وعوضت بذلك المرجعية المالية أو الأرضية بالشبكات الفوق وطنية (supranationaux) والتحت وطنية (Infranationaux). وهذه التجليات لا تعمل من دون هدف تحقيق مصالح وأرباح لأن طبيعة الخطاب ليست اقتصادية محضة بل هي سياسية وإيديولوجية أيضا». (2)

وإذا كان الإعلام في ماضيه القريب مرتبطا بالأرض فإن العولمة الإعلامية والاتصالية جعلت للإعلام والاتصال فضاء لا محدودا يمثل وطنا جديدا تبنيه شبكات الاتصال الإلكتروني وتنسجه الألياف البصرية وتنقله الموجات الكهرو مغناطيسية.

وتلازم ظاهرة تقليص المكان ظاهرة تقليص الزمن حيث أن « التكنولوجيات الحديثة - كما يرى فديريكو مايور(FEDERICO MAYOR) - استطاعت لوحدها أن تساهم في

---

(1) - Alvin et Heidi . TOFFLER , **Créer une nouvelle civilisation :la politique de la troisième vague**, traduit par P.E DAUZAT& autre FAYARD, Paris ,1995, PP43-52.

(2) - ENCARTA encyclopédie (C.D), "**Mondialisation** " op. cit.,

تسارع "الزمن العالمي"(temps mondial) وانتصار منطق المدى القصير».[1] واستطاعت وسائل الإعلام والاتصال أن تعيد تشكيل العالم وفق تاريخ عالمي في صورة محسوسة بعد أن تمكنت من تقليص الثنائية (مكان - زمان) (Espace - temps) وصار بإمكان أي حدث يقع في أي رقعة من العالم أن يتابع من قبل البشرية جمعا في الوقت ذاته وحين حدوثه، « ليكتشف الإنسان أن العالم المترامي الأطراف يمكن أن يختصر فيه المسافات والفوارق الزمنية ليصير كرة معلوماتية بعد أن كان في مرحلة سابقة قرية إلكترونية صغيرة ».[2]

ترتبط تحليلات مفهوم عولمة الإعلام والاتصال باتجاهين أساسيين أولهما يتفاءل بهذا النمط من العولمة باعتباره يوفر للجمهور فرصا غير محدودة لحرية الاختيار بين وسائل الإعلام والمعلومات التي تتدفق عبر قنوات وشبكات معلوماتية تسهم في تكوين مجتمع إعلامي ومعرفي عالمي ، تتزايد فيهما عملية تبادل الرموز .

لقد أصبحت وسائل الإعلام الجماهرية ومواد الإعلام المتعدد(multimédia) والطرق السريعة للمعلومات تُعد سلطات جديدة ذات نفوذ على الجماهير الحاشدة في الكون. ويبدي الفيلسوف والطبيب الفرنسي فيليكس غاتاري (Felix GUATTARI) تفاؤله في مؤلفه المعنون (chaosmose) المنشور عام 1992، حيث يقول:« لعل التطورات التكنولوجية في هذه الميادين الحديثة وممارستها لخبرات اجتماعية، ستخرجنا من مرحلة الضيق الحالي وستدخلنا عصر ما بعد الإعلام (post média) ...» [3]

كما أشار المهدي المنجرة إلى « ان المجتمع المعرفي هو الذي يشكل لب الحضارة الجديدة التي تسمى مجتمع ما بعد الصناعة فهو مبني على المعرفة والإعلام... بمعنى أن المواد البشرية أصبحت هي الأساس... ورأس المال له دور مهم، إلا أن المعلومات والمعرفة أصبحت هي الأساس... فإذا توافرت الطاقة البشرية والمعرفة فإن القيمة المضافة للمال سوف تصبح أكبر...»

---

[1] - Federico. MAYOR &. Jérôme. BINDÉ, **Un monde nouveau**, UNESCO, Paris, 1999, P301.

[2] - السيد أحمد مصطفى عمر،" **إعلام العولمة وتأثيره في مستهلك** " ، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، **مرجع سابق ،** ص 78.

[3] -Armand . MATTELART , **L' invention de la communication** , Série Histoire Contemporaine, LADECOUVERTE , paris ,1994 , P 344.

[1] وتتصف بعض المؤلفات الصادرة في النصف الثاني من القرن العشرين بالتفاؤل تجاه مظاهر العولمة والتقدم التكنولوجي الذي نشط أساليبها. ومن بين المؤلفين في هذا الشأن نذكر كنيشي أوماوو(Kinichi OHMAE) وجورج غليدر (George GILDER) وبن واتربارغ (Ben WATTENBERG) الذين يتوقعون ازدهارا مستمرا للبشرية. [2]

يبدو أن المتفائلين بمظاهر العولمة الإعلامية والاتصالية متحمسون لهذا التحول التكنولوجي، بينما يكون المتشائمون ممثلين لاتجاه مضاد يرون في هذا النوع من العولمة نفيا للتعددية الثقافية وتسييدا لقيم الربح والخسارة وآليات السوق في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات فضلا عن الاعتداء على حرية وسائل الإعلام والحق في الاتصال وتفويض سلطة الدولة - الأمة لصالح الشركات الاحتكارية.

قد تجسد هذا التوجه في رؤية هربرت شيللر(Herbert SCHILLER) الذي عرف عولمة الإعلام على « أنا تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية التي تستخدم هذه الوسائل كحافز للاستهلاك عبر إدخال قيم أجنبية تطمس الهويات القومية أو الوطنية ».[3]

ولا تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن وضع ثقلها كله في إنتاج التكنولوجيا الاتصالية ودعم الشركات الرائدة في المعلوماتية والاتصال وهذا لأجل تحطيم الحواجز ليتم فتح حدود أكبر عدد من البلدان كأسواق لتصريف إنتاجها المادي والمعنوي، ووفقا لمبدأ "التدفق الحر للمعلومات".

أكد باترسون (PATERSON)- في نفس الاتجاه- أن انتماء وكالات الأنباء الرئيسية في مجال الصحافة أو التلفزيون للثقافة الأنجلو أمريكية إضافة إلى نوعية الأخبار التي تروجها تتسم بالتجانس في الموضوعات والتوجهات، وبالتالي تسعى هذه الوكالات نحو ترويج ثقافة عالمية واحدة، وكذلك تقوم هذه المصادر الدولية المحدودة بترتيب أولويات الجمهور في مختلف أنحاء

---

[1]- المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل، شركة الشهاب، الجزائر،1991، ص36.

[2] -Paul. KENNYDY, **Préparer le XXIè siècle** , ODILE JACOB, paris, février 1994, P392.

[3]- محمد حسين أبو العلا محمد، مرجع سابق ، ص 187.

العالم نحو القضايا الدولية من خلال انتقاء الصور والأصوات والأحداث وصناعة الحروب وإدارة الأزمات. [1]

نتفق مع هربرت شيللر حينما يرى أن إعادة تشكيل (Reform) الحياة الاجتماعية للشعوب على نمط الحياة الغربية وحثها على المشاركة فيها على نحو نشط يحقق على المدى قولبة الإنسان بحسب النموذج الاجتماعي الغربي، بزرع مفاهيم الاختيار الشخصي، والنزعة الفردية، وتغييب الصراع الاجتماعي، والتركيز على أسطورة التعددية الإعلامية. [2]

وعليه فإن إشكالية مفهوم العولمة الإعلامية والاتصالية في بحثنا تدور حول سلطة تكنولوجيا اتصالية ومعلوماتية تتنوع وسائلها وتتوحد لتصنع مضمونا يتسم بالعالمية، ورَسْمُها لأهم القيم الديمقراطية الممارسة في التدفقات الإعلامية في ظل الوجود الفعلي لمجتمع المعلومات المتجسد عبر مختلف الشبكات الإلكترونية ووسائل الاتصال التكنولوجية. واستنادا إلى ذلك تثار تساؤلات حول مصير الدولة- الأمة في التحكم في هذا السيل الجارف من المعلومات بإمكانية تحقيق التوازن في الاتصال بين المواطنين في ظل عالم تتسع فيه الفجوات وتنتظم فيه التدفقات الإعلامية في اتجاه أحادي.

2)- صعوبات البحث:

أ)- الصعوبات العلمية:

تعاني البحوث الإعلامية في دول الجنوب من أزمة استيراد نماذج ومناهج البحوث الغربية التي تتسم بعدم تلاؤمها مع السياق الثقافي والحضاري لدول الجنوب غير أن المشكل الحقيقي لا يكمن عند هذا الإطار فحسب بل يكمن في إجراء البحوث الإعلامية خارج إطارها النظري بالتركيز على الدراسات الأمبيريقية إضافة إلى« تجاهل دراسة بعض أطراف العملية الاتصالية مثل الجمهور والقائمين بالاتصال والتركيز على دراسة المضمون والوسيلة والآثار المباشرة للاتصال». [3]

---

[1]- ليلى حسين محمد، **عولمة مصادر الإعلام وانعكاساتها على تدفق الأخبار الأجنبية في الولايات المتحدة ومصر،** المؤتمر العلمي الأول حول الإعلام العربي وتحديات العولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، أفريل 1999، ص 13

[2]- هربرت أ. شيللر، **المتلاعبون بالعقول،** ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة 243، ط2، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص17-38 .

[3]-عواطف عبد الرحمن، **النظرية النقدية في بحوث الاتصال،** مرجع سابق ، ص152.

وترى عواطف عبد الرحمن بأن البحوث في العالم الثالث لم تتجاوز الأسئلة التقليدية رغم أن التصنيفات الحديثة لدنيس ماكويل(Denis MC OUAIL) وغيره تشير إلى: ضرورة دراسة المستويات المختلفة للاتصال في إطار تفاعلي يشمل التساؤلات الأربعة التالية: (1)

أ- من يتواصل مع من؟ وتشمل المصدر والمتلقي.

ب- لماذا يتم الاتصال؟ ويتضمن الوظيفة والهدف من الاتصال.

ت- كيف يتم الاتصال؟ وتشمل القناة واللغة والرمز.

ث- ما هي النتائج المترتبة في الاتصال.

لذلك فقد اعترضت هذا البحث صعوبات كثيرة من أهمها إشكالية قلة الدراسات السابقة والنابعة عن ندرة الاهتمام بالدراسات المستقبلية التي تعد فرعا مهما من فروع المعرفة العلمية في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، ورغم ذلك فقد حاولنا قدر المستطاع انتقاء البعض منها المتعلقة ببعض عناصر البحث موضوع الدراسة.

هذا ما انجر عنه صعوبة كبيرة في الوصول إلى الوثائق والمراجع اللازمة لإجراء البحث رغم سرعة تطور وسائل الاتصال والمعلوماتية كشبكة الأنترنت التي لم نحصل منها إلا بعضا من المعلومات الهامة، إلا أن جل الوثائق كانت عبارة إما عن مقالات عامة أو مجرد رؤى ذاتية تخلو من أي بناء عملي ونظري في مجال الدراسات الاستشرافية .

كما أن المراجع الموظفة في البحث والتي تقترب من بحثنا جلها مكتوب باللغتين الأجنبيتين (الفرنسية أو الإنجليزية) مما يجعلنا نقوم بوظيفتين في نفس الوقت وهما الترجمة ثم تحرير الأفكار باللغة العربية، إضافة إلى كثير من الصعوبات في الترجمة وبخاصة لما يكون المرجع مكتوبا بلغة أجنبية يستخدم فيها الكاتب لغة صعبة تجعلنا في حيرة لعسر فهم المغزى ،وفي كثير من الأحيان تصادفنا مفاهيم ومصطلحات حديثة تضطرنا للاجتهاد في إعطاء معانيها بلغة البحث في غياب قواميس تجُاري التحول والتطور المستمر والمتجدد لمفاهيم الإعلام والاتصال التي تعكس التغيرات التي تطرأ على الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية.

يمكن أن نشير أيضا إلى الصعوبات التي تواجه الباحثين في دراسة الديمقراطية بالمنطقة العربية والجزائر خصوصا من حيث عدم توافر المعلومات و ندرة الدراسات التي تبحث في مسألة القيم الديمقراطية والديمقراطية وحتى وإن وجدت فإن أغلب المصادر والمراجع المتاحة لا تتناول

---

(1)- المرجع نفسه، ص 152.

منطقة الدراسة بالتفصيل مما لا يسمح بتفصيل القضية والإسهاب في كشف ملامحها الحقيقية وأبعادها المستقبلية لجدة القضية من جهة وللحساسية تجاه المفهوم من جهة أخرى من قبل المفكرين والكتاب. إضافة لذلك فإن بعض الكتابات الصحفية في الجرائد لا يمكن الاخذ بها كثيرا لانها موجهة إيديولوجيا ولا تعالج المواضيع بأسلوب علمي **ممنهج وكل ذلك ساهم بعمق** في عرقلة كثير من مراحل إعداد البحث موضوع الدراسة .

ب)- الصعوبات المنهجية:

إن الدراسة المنهجية لصور المستقبل المحتملة عن طريق استخدام أساليب البحث الاستشرافي توقع الباحث في كثير من المزالق والعراقيل التي تتخلل عملية البحث والتنبؤ ، **ذلك** أن الباحث لا يضع ملامح صورة مستقبلية واحدة وفريدة للظاهرة المدروسة بل يحلل أحداثا مستقبلية غير يقينية من أجل أن يفهم آثار ظرف محدد من طائفة من الظروف.

من الصعوبات التي قد يتعذر تذليلها هي مرحلة بناء السيناريوهات التي ينكب فيها **الباحث على فحص الإشكالية** عبر الزمن إذ يسعى إلى ترجيح ما يحدث في المستقبل على فرض استمرار الاتجاهات الحالية. وعليه فإن باحثا بمفرده لا يستطيع الاضطلاع بهذا الجهد، لان الدراسات الاستشرافية عادة ما تقوم بها مؤسسات أو تكون موضوعا لفرق البحث العلمي.

ثالثا: المقاربات المنهجية المستخدمة في البحث

تعددت في السنوات الأخيرة محاولات إعادة الاعتبار للدراسات الكيفية في أوساط الأبحاث الأكاديمية الغربية و البلدان التابعة لها ، بعدما حققت الدراسات الكمية انتشارا واسعا لا زال حتى اليوم يسيطر على أغلب بحوث الإعلام و **الاتصال و** «التي كانت تعتبر حتى مطلع الثمانينات دراسات غير علمية ».[1]

و أصبح الاتجاه الكيفي مهما على المستوى المنهجي في الدراسات الإعلامية بوجود مقاربات نوعية متميزة، و لكن غير متعارضة، مع تلك الكمية. و عند مراجعة المسيرة التاريخية لمناهج البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية تتجلى الصعوبة والمرحلية التي واجهت عملية تكييف و استخدام المناهج الكيفية في الدراسات الإعلامية. ولكنها استطاعت تجاوز هذه العراقيل بابتكار أطر تحليلية أكثر عمقا و موضوعية، الأمر الذي أكسبها ز **خما علميا** ملحوظا في دراسة الظواهر الإعلامية و استكمالا نسبيا للأساليب المنهجية بالتوازي مع تنامي المتغيرات التي **ؤ**خذ في الحسبان .

هكذا تصبح المقاربة النوعية أداة لا غنى عنها من أجل بناء أكثر غنى و تشبعا للصيرورة التي يتحول فيها الإعلام إلى أساليب و أدوات و مصادر، تشكل جزءا لا يتجزأ من ا**ياة** اليومية، ومن افاقها المعرفية ومن بجاربها التي يكسبها الإعلام بالمعنى.[2]

لقد عكس التطور التاريخي - **أيضا**- المرجعية الفكرية المشتركة للعلوم الطبيعية والاجتماعية في جدلية افرزتها ضرورة البحث عن اطر منهجية تقنن خصوصية العلوم الاجتماعية لخدمة الحقيقة المبتغاة في البحث العلمي بواسطة تفردها بمناهج و أدوات إجرائية مثلما برز فيها

---

(1) - Klaus Bruhn . JENSEN , **A hand book of media and communication research** : **Qualitative and Quantitative methodologies**, ROUTLEDGE, London – New York, 2002, P 40.

(2) - فريال مهنا، مرجع سابق، ص 361.

علم الاتصال و فروعه. ورغم ذلك فقد استمرت الدوائر المنفصلة أحيانا والمتداخلة للأبعاد الاجتماعية و الإنسانية في الدراسات الإعلامية التي لا زالت تلتزم بالتبعية للحاجة المعرفية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و النفسية واللغوية والتاريخية. «بمعنى أن طبيعة التناول البحثي ذاتها و هدفها و اتجاهاتها هي التي تعكس منحى الاهتمام سواء كان الاجتماع بظواهره أو التاريخ بأحداثه أو الجوانب النفسية و السلوكية أو الاقتصادية أو البنى الأساسية السياسية أو الادوات اللغوية و مفرداتها ظلت هي الخلفية المعرفية لظاهرة اتصالية تدرس في بعدها الموضوعي و الذاتي، أو سواء كان البعد الاتصالي هو الجزئية التي تتناولها الظواهر الاجتماعية الأخرى». [1]

أفرز هذا التداخل بـ الدراسات الإعلامية و العلوم الاجتماعية و الإنسانية عدة أساليب جديدة هدفها توسيع أفق البحث الإعلامي و العلمي و منها أساليب التحليل الدلالي ومسار البرهنة و تحليل القوى الفاعلة و الأطر المرجعية و ما يعرف بترتيب الأولويات (Agenda setting) و المدخل التعددي و الاستشرافي و اخرى لا يسعنا المجال لذكرها كلها.

و بالتالي فإن موضوع البحث يستند في تحليله للإشكالية على ثلاث مقاربات (des approches) من هذه المداخل الحديثة في البحث العلمي الإعلامي. و لا بد من الإشارة دوما إلى أهمية المقاربات في الأبحاث النوعية إذ تمنحها نوعا من الحرية في ترتيب الأفكار و الأولويات، لان المقاربة بمعناها المجازي تدل على ارتباطها بطريقة فكرية اقل صرامة في بنائها من المنهج، أي انها تتميز بالليونة في انتقاء التقنيات مع الالتزام بالحذر، بمعنى ان «المقاربة عبارة عن منهج و تقنية منفتحة يمكن استخدامها أو الاستغناء عنها - بدرجات متفاوتة - في دراسة المواضيع الحساسة ذات ردود الأفعال غير المتوقعة ، فهي غير محدودة في شكل كتلة واحدة و مغلقة من التقنيات » . [2]

تذهب مادلين غرافيتز (Madeleine GRAWITZ) بهذا الشان إلى تقديم تعريف شامل للفظ منهج (la Méthode) باعتباره « مجموعة من العمليات الفكرية التي يتبعها أي

---

(1)- عواطف عبد الرحمان ، **النظرية النقدية في بحوث الاتصال، مرجع سابق ، ص 44 .**

(2)- Madeleine .GRAWITZ , **Méthodes des sciences sociales** ,3ème édition , DALLOZ , Paris , 1976 , P 334.

تخصص علمي للوصول إلى الحقائق و الأدلة و الإثباتات المبتغاة ».[1] فالهدف من اتباع المنهج هو اكتشاف الحقيقة و توضيحها بالاستعانة بمجموعة من الخطوات و التقنيات المحددة و الثابتة التي لا بد على الباحث أن يحافظ على تتابعها بكل صرامة .

تم خلال هذا البحث اعتماد "التحليل الاستشرافي" و"المقاربة النسقية" و" المقاربة المتعددة " بالإضافة إلى توظيف الأسلوب الاستقرائي و التحليل الظاهراتي في إطار مقاربتي التحليل النسقي والاستشرافي، وقد استخدمنا كذلك المستويات المختلفة في البحث، كالوصف و التحليل و التركيب و المقارنة و التأويل و الاستنتاج التي تعتبر أساليب وعمليات فكرية لا غنى عنها في إجراء دراسة علمية في مجال الأبحاث الإعلامية خصوصا و الدراسات الاجتماعية و الإنسانية عموما .

1) التحليل الاستشرافي:

تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالدراسات والبحوث المستقبلية اهتمام قديم يمتد بجذوره إلى مراحل مبكرة من تاريخ الفكر الإنساني وربما كان ذلك في مقدمة هذه الدراسات كتاب "مدينة الله" للقديس أوغستين(Saint Augustine)، الذي يعرض فيه أفكاره عن تلك المدينة التي تقوم على أساس العدل و المساواة .كما ظهر أيضا هذا الاهتمام بشكل واضح في كتاب ابن خلدون "المقدمة " الذي نشر في القرن الرابع ميلادي. وقد ظهر في نهاية القرن السادس عشر الميلادي كتاب الفيلسوف الانجليزي فرانسيس بيكون (Francis BACON) المعروف باسم "أطلنطا الجديدة" وهو يطرح رؤية مستقبلية للعالم من خلال تصوره لمجتمع جديد يعتمد عل العلم كوسيلة سياسية لتغيير العالم والسيطرة على الطبيعة وتحقيق مستويات معيشية أفضل للبشرية. [2]

لقد رافق البعد المستقبلي مذاهب الفلاسفة وأصحاب الرؤى منذ فجر التاريخ وتعددت ظواهر استشراف الإنسان لآفاق الزمن بداية بنظرات الحكام إلى المستقبل من قبيل الطوباويات أو المدن الفاضلة ومرورا بأحلام اليقظة التي يصوغها الفلاسفة وحتى رؤى الأديان للمستقبل النهائي، وقد بدأت إرهاصات دراسة المستقبل في شكل علمي منظم في أواخر القرن الخامس

---

[1] - Ibid , PP 331- 332

[2]– محمد ابراهيم رمضان أحمد، **البحث العلمي** :**أسس وتحليل وتطبيقات**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص37.

عشر في مؤلفات توماس مور (Thomas MORE) (1478-1525) والفيلسوف البريطاني فرنسيس بيكون(Francis BACON) (1561-1626)والأديب الفرنسي برنار دي فونتنال (Bernard DE FANTANELLE)(1657-1757) والكاتب الفرنسي سباستيان ميرسيه (Sébastien MERCIER)(1770-1903) في سلسلة مؤلفاته التي تنبأت بعدد من الاكتشافات الحديثة ولا يضارعه في هذا المضمار إلا الكاتب البريطاني المخضرم جورج ويلز (1866-1949). (1)

وقد نجد البعض الآخر يعتقد أن أول محاولة لاستطلاع مستقبل الجنس البشري على أسس علمية ترد إلى القرن التاسع عشر، وهي خاصة بمستقبل سكان العالم وذلك للإنجليزي توماس مالتوس(Thomas MALTHUS) (1766-1834)، الذي عرض في دراسته الشهيرة (نمو السكان).و شهدت الأربعينيات من القرن الماضي إقبالا ملحوظا على البحوث والدراسات المستقبلية خصوصا في أوروبا والبلدان الصناعية وتمثل هذا الاقبال في تزايد عدد العلماء والمشتغلين بالدراسات المستقبلية من جانب، وفي إنشاء العديد من مراكز البحوث المستقبلية، ثم في صدور الكثير من المؤلفات المهتمة بهذا المجال من جانب اخر. واخذت الدراسات المستقبلية تحظى بالاهتمام الأكبر والانتشار الأوسع وتتجه إلى النظرة الشمولية في تصورها للمستقبل، ثم توالت بعد ذلك موجات متتابعة من الأعمال المتخصصة في ميدان الدراسات المستقبلية. (2)

نستطيع القول بأن التحولات والتغيرات الجذرية الكثيرة التي أصابت الحياة والإنسان و المجتمعات الغربية، وخصوصا تلك التي أثرت عليها بشكل مباشر قد غيرت من نماذج التفكير الإنساني بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأميركية ، ويعود إليها السبب الرئيسي والمباشر لتوجه عالمي غربي نحو أساليب التفكير والتخطيط الاستراتيجي، ومنها الى وضع مناهج علمية وأكاديمية للدراسات المستقبلية والاستشراف خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين ، بهدف مواجهة تلك المتغيرات والأزمات التي استجدت وسبل مواجهتها بالإمكانيات المتاحة أو من خلال خلق إمكانيات جديدة.

---

(1) – شيم عبد الحميد قطب، " **العوامل المؤثرة على مستقبل الصحافة الحزبية في مصر**" أطروحة دكتوراه في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005، (غير منشورة)، ص2-3.

(2) – محمد ابراهيم رمضان أحمد ،مرجع سابق، ص37-38.

وشهدت المجتمعات الامريكية والاوروبية منذ الاربعينات طفرة كبيرة في اعداد المؤلفات المنتمية لهذا الميدان فظهر مؤلف هيرمان كاهان(Herman KAHAN) "عام 2000"، ومؤلف دانيال بال(Daniel BELL) (1919-2011) "في الطريق إلى عام 2000" ومؤلف تشارلز جالتون داروين(Charles Galton DARWIN) (1887-1962) "المليون سنة التالية" وكتاب جورج سول(George SOUL) "صورة الغد" وكتاب جورج راسل(George RUSSEL) "ماذا يكون الإنسان بعد ذلك".[1]

ومن الكتاب والعلماء الذين أسهموا في وضع أسس المستقبلية كعلم برتراند دي جوفينيل (Bertrand DE JOAVENEL)، ومن أشهر كتبه "فن التوقع المستقبلي" (The art of conjecture) الذي نشر عام 1945، ودانيل بل (Daniel BELL) وكتابة "اية الأيديولوجيا" الذي نشر عام 1960، ودرايته المنشورة عام 1967 بعنوان "نحو العام 2000".[2] و كان هيرمان (Herman KAHAN) يمثل التيار التفاؤلي بين علماء المستقبل من خلال أهم دراساته المستقبلية منها "العام 2000:إطار للتفكير حول الثلاث والثلاثين سنة القادمة"، وكتاب "المئاتي سنة القادمة سيناريو لأمريكا والعالم" وفيه يعبر عن وجهة نظره التفاؤلية في الحقب الزمنية المقبلة، ثم الكاتب ألفن توفلر(Alvin TOFFLER) الذي نشر عام 1980 وترجم إلى عشرين لغة وبيعت منه 6ملاين نسخة ثم أشرف على نشر كتابين "المدرسة وسط المدينة ،التعلم من أجل الغد"، وله كتاب بعنوان" الموجة الثالثة"، عام 1980 وقد خصصه تمع مابعد الصناعة. [3]

إلا أن عالم الاجتماع س.س.جليفان هو أول من طرح أُسسا للدراسات المستقبلية بمعناها الاصطلاحي المعاصر عندما اقترح عام 1907 أن يسمى هذا الحقل من الدراسة (ميلو نتولوجي) (Miloontologie) وهو إسم مشتق من الاصطلاح الإغريقي الذي يطلق على أحداث المستقبل وقد حظي هذا التعبير بقبول متواضع في ذلك الحين ثم صار في طي النسيان. [4]

و طرح أوسيب فلشتاين(Ossip FLEICHTCHIEN) -العالم الألماني الاجتماعي- خلال عام 1943 في أبحاثه اصطلاح علم المستقبل(Futurology)(مشتق من اللاتينية

---

[1] – شيم عبد الحميد قطب، مرجع سابق، ص3.

[2] – المرجع نفسه ، ص3.

[3] – جورج طعمة و سعد حافظ، مرجع سابق، ص30-35.

[4] – شيم عبد الحميد قطب، مرجع سابق، ص3.

(Futurms) بمعنى مستقبل ، وكتب عن ظهور جديد و زعم أنه أخذ بالتبلور وفي طريقه لأن يصبح علما قائما بذاته. [1]

بينما ينسب إلى العالم جاستون برجر (Gaston Berger) استخدام كلمة "استشراف " (Prospective) في سياق الدلالة عن التطلعات نحو المستقبل والتخطيط له بطريقة أو بأخرى ، أيضا تشير بعض الدراسات إلى أن العالم الفرنسي برتراند دي جوفينيل (Bertrand DE JOAVENEL) استعمل مصطلح (Futuribles)ليقصد به المستقبلات الممكنة ، وذلك بالنظر إلى انها تتكون من شقين: الاول(Futures) ويعني المستقبلات والثاني (Possibles) ويعني الممكنة. [2]

نستنتج أن الدراسات المستقبلية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية لم تتعدى إطارها الفلسفي والنظري إلى إطارها العلمي والأكاديمي" الممنهج "حتى تأسست مجموعة الرواد من المستقبليين الجدد في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك بصدور مجموعة مؤلفات رسمت معالم هذا الحقل العلمي كما سبق وأشرنا، فكانت البدايات العلمية الحقيقية لهذا العلم قد ظهرت في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، ومن هذا الإطار يمكن التأكيد على أن مناهج الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها العلمية الراهنة كانت غربية ،لأن الغرب كانوا الأوائل في التأصيل المنهجي، بينما يعود الأصل التاريخي للدراسات المستقبلية والاستشراف إلى علماء المسلمين بوجه عام والعرب منهم على وجه الخصوص، مع عدم إهمال دور الفلاسفة والفلسفة الإغريقية في هذا الجانب.

وفي نفس السياق فإن مصطلح علم المستقبل (Futurology) يعني مزيجا من تنبؤات اجتماعية معينة تتعلق بالمجتمع الإنساني ومصير الإنسان فيه ويعد ايضا علما متناميا تتدرج فيه

---

[1] – **جورج طعمة و سعد حافظ، الدراسات المستقبلية وتحديات العصر**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر والمعهد العربي للتخطيط، دمشق-سوريا، 1988، ص26.

[2] – محمد بن سعيد الفطيسي،" **الغرب وتأسيس مناهج الدراسات المستقبلية في العصر الحديث"، موقع الخليج في الإعلام** : 19-07-2010

http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=opinions&id=1198680&lim=135&lang=ar&tblpost=2010_07&PHPSESSID ، تاريخ الزيارة: 2011/07/20.

القوانين والمفاهيم ووسائل التنبؤ وقد كانت التطورات التي حدثت في نظرياته و مفاهيمه استجابة لتزايد التشابك والتعقد والتنافس ومعدلات التغيير في البيئة المحيطة بالإنسان. [1]

كما تعرف الدراسات المستقبلية بانها مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية والعمل على إيجاد حلول علمية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي والتي يمكن أن يكون لها تأثير واضح على مسار الأحداث في المستقبل. [2] وتعرف ايضا بانها مجموعة من الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تحديد اتجاهات الاحداث وتحليل مختلف المتغيرات التي يمكن ان تؤثر في إيجاد هذه الاتجاهات او حركة مسارها، او انها مجموعة الدراسات والبحوث التي تكشف عن المشكلات أو التي بات من المحتمل أن تظهر في المستقبل، وتتناسب بالأولويات التي يمكن أن □دها كحلول □واجهة □شكلات والتحديات. [3]

يُعنى استشراف □ستقبل–إذن- بالتعرف على اليات الحركة و محدداتها و سبل ربط هذه الآليات ببعضها البعض، عن طريق القدرة في التحكم في المستقبل من خلال الاستعداد بمجموعة من المبادرات و الخطط المتراتبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة، ومن ثم فالعمل المستقبلي يستهدف إحداث نقلة نوعية متمايزة ب□ □اضر و □ستقبل.

إن الماضي يلعب دوره أيضا في رسم صورة المستقبل و استشرافه بمد خطوط التواصل معه « فإذا كان الحاضر يتزود من الماضي و الماضي يتزود بدوره من الحاضر، و الاثن□ □نحاننا بعض الآليات التي تبين الاتجاه نحو المستقبل. ولكن هذا المستقبل تتمخض عنه عواقب لا ندركها من قبل، مما يدفعنا إلى أن نكون مستعدين بصرامة و على الدوام لاستيعابها في حركة متفاعلة (retro-action) مستمرة، بحيث يكون للحاضر طاقات للتطور بفعل ذخيرة الماضي ». [4]

---

[1] -Makridakis,spyros ,C,Wheel weight Steven Forecasting methods and applications,John Wiley & Sons Inc, United States,1978, P4 في شيم عبد □ميد قطب، مرجع سابق، ص4.

[2] – طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية، دار البازوري، عمان-الأردن، 2008 ، ص19-20.

[3] – □رجع نفسه ، ص19.

[4] - Charles . MACCIO , **Maîtriser les mutations techniques** : **l'humanité face aux changements** , Éditions CHRONIQUE SOCIALE ET VIE OUVRIÈRE , collection SUNTHESE (Lyon , Bruxelles) , 1990, P 96 .

و بالتالي تكون علاقتنا مع الماضي ليست علاقة تأريخية و إنما مبدأ نعلل به تسلسل الوقائع و التحولات في ما بعد، لأن ذلك يجعلنا ندرك أن المستقبل ينحدر من الماضي و يجد عمقه فيه ، و قد يتجاوزه و يضيف عليه كمشروع و إمكانية جديدة. و من الحاضر أيضا نشخص وقائع الماضي و حقبه و آفاق المستقبل و مراحله. فباسم الحاضر نميز بين ماض قريب أو بعيد، و مستقبل منظور. و يجب عندها أن يلتفت إلى ماض ما ينفك يمضي، و حاضر ما فتئ يحضر، ذلك أن الزمان الحقيقي، ليس انسياب الزمان، و لا حركة صيرورة، وإنما إقامة حاضر يمتد بعيدا نحو الماضي، و لا يكون تذكرا له فحسب، و إنما تنبؤا واستقبالا في هذا الزمان يتعاصر الكل و يتساوق و لا يتعاقب و يتلو بعضه بعضا. [1]

تقوم الدراسات المستقبلية على تصور خاص و منهجية متميزة في رسم ملامح مستقبل الظاهرة المدروسة، و يسمى هذا المجال ميدان استشراف المستقبل (Futurologie) فهو ليس تكنها اعتباطيا و لكنه مسلك مشروع يعمد إلى استخلاص عناصر التوقع و اقتراح البدائل و الاستراتيجيات المستقبلية .

وتعتمد مثل هذه المشروعات على العمل الجماعي أو ما يسمى بغرف البحث المتكاملة على اساس احتواء اكبر قدر ممكن من فكر الخبراء في المجالات المختلفة. ولذا فإن استشراف المستقبل ما هو إلا جهدا جماعيا علميا منظما يستفيد إلى حد كبير من المعارف العلمية والمنهجية في شتى الميادين وينظر إلى الزمن القادم والواقع المستقبلي المتطور عبر فترة زمنية لا تزيد في العادة على عشرين عاما، ويقوم على فهم الماضي والحاضر والعوامل المختلفة التي أدت إليه بنظرة ثاقبة، وتعتمد بحوث المستقبل على توافر البحوث وإعداد قاعدة المعلومات والبيانات المكانية(كمية ونوعية) التي تتطلبها عن الحاضر والماضي. [2]

وعليه فإن الدراسات الاستشرافية تعد صنفا من الدراسات الاستكشافية التي تعتمد على أسلوبين رئيسيين ،الأول منها يتعلق باستقراء الواقع (Induction) من خلال رصد دقيق لواقع الظاهرة وتاريخ ظهورها والعوامل التي تؤثر فيها وعلاقاتها بالظواهر الاخرى في المجتمع. ويتعلق الأسلوب الثاني بالاستدلال والاستنتاج (Déduction) أي رسم تصورات وتوقعات

---

[1]- عبد السلام بنعبد الله ، " **تحرير المستقبل من الماضي ؟ تحرير الماضي من المستقبل ؟**"، مجلة أبواب ، دار الساقي، بيروت، العدد25 ، صيف 2000 ، ص 21 – 22 .

[2]– محمد ابراهيم رمضان أحمد، مرجع سابق، ص38-39.

لتطور الظاهرة مستقبلا ، وكلما كان الاستقراء دقيقا كان الاستدلال صادقا ويتسم بالثبات والمصداقية ، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الاستشرافية تزدهر في فترات التحولات والتغيرات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، كما يطلق عليها أيضا مصطلح دراسات التخطيط لاهتمامها البالغ بوضع أبعاد وخطوط عامة للتخطيط المستقبلي لظاهرة ما من الظواهر في المجتمع خلال فترة او فترات زمنية معينة. (1)

لهذا ارتأينا أن نطبق أساليب البحث المستقبلي في مجال العولمة الإعلامية و الاتصالية كظاهرة متنامية و متدفقة ، محاولين استشراف مصير القيم الديمقراطية في ظلها و بخاصة مصيرها و صورها في الجزائر .

إن الفرنسيين يسمون الدراسة العلمية للمستقبل باسم" استشراف " (Prospective). بينما الألمان يسموا " التنبؤ" (prognosis) و يفضل كورنيش (CORNISH) - كمستقبلي بارز- استخدام مصطلح " الريادات المستقبلية "(Futuristics) بدلا من مصطلح "المستقبلية " حيث يعرفها بأنها « ميدان نشاط يعمل على تحديد التغيرات المستقبلية المحتملة ». (2)

ويعرف إدوارد كورنيش الاستشراف بأنه :«مصطلح عريض جدا يمكن استخدامه في الكلام ذي التوجه المستقبلي والقضايا الخاصة وفي الأعمال. ومازال هذا المصطلح أقل انتشارا حاليا في الأوساط الأكاديمية من مصطلح الدراسات المستقبلية مما يعطي انطباعا خاطئا في الأوساط غير الأكاديمية، ومن المصطلحات المستخدمة أيضا البحوث المستقبلية، علم الاستشرافية وغيرها من المصطلحات. (3)

تخضع المستقبلية لأسلوب علمي و منهجي يحاول استكشاف المستقبل على المدى القصير أو الطويل. « و تستند المستقبلية إلى الوقائع و الأحداث و التحاليل الموضوعية لتحديد مختلف الاحتمالات التي يمكن أن تحدث في مستقبل قريب أو بعيد. و تحاول هذه الدراسات -

---

(1)- خالد صلاح الدين حسن ،" نحو استراتيجية إعلامية لنقل التراث إلى الأجيال" ، مرجع سابق، ص 100.

(2)- محسن خضر،" **كيف تستشرف المستقبل العربي ؟** "، مجلة العربي، الكويت، العدد 489 ،أوت 1999، ص 132.

(3) – إدوارد كورنيش، **الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل**، ترجمة حسن يوسف، الدار العربية ناشرون، بيروت،2007، ص351.

بـالانطلاق مـن البـنى و الاتجاهـات السـائدة في النظـام الـدولي المعاصـر - **وضـع تصـور للمستقبل». [1]**

يقوم التحليل المستقبلي - بالتالي **- على نوعين من المستقبل الحتمي و المستقبل المراد** صنعه. فالمنهج الأول علم وضعي و الثاني معياري. وفي دراستنا اعتمدنا على النوع الأول لأننا نراه أكثر وظيفية من النوع الثاني في بحثنا، لأن المستقبل الحتمي يصور السيناريوهات المحتمل حدوثها مما ينم عن تجسد أكثر للواقعية، أما المستقبل المراد صنعه فيعبر عن توجه معياري في البحث نراه ليس وظيفيا في هذا المجال. فنحن نود ان نقترب من الحقيقة ونحدد المسارات المحتملة فعلا ولا نود أن ننحو تجاه المثاليات في تصور إيجابي لما نتمنى أن تكون عليه القيم الديمقراطية في **الجزائر مستقبلا.**

و تعتمد المستقبلية بسعيها في نطاق المركز إلى اكتشاف المستقبل لمعطيات الحاضر التي تهتم بفئتين من الاحداث، و تمثل ***الفئة الأولى*** « **الاتجاهات الثقيلة** (les tendances lourdes) التي تتكون من جملة التحولات المتراكمة عبر الزمن و التي تنتهي بإحداث تغيرات هامة ». [2] بمعنى انها اتجاهات كبرى تتكون من مجموعة المعطيات التي تبدو محتملة ومتوقعة للتطورات **المستقبلية ، أما *الفئة الثانية* و تدعى بالوقائع الحاملة للمستقبل** (Les faits porteurs d'avenir)، **و يعرفها هانري غليوم** (Guillaume Henri) **بأنها** « الاستحداثات التي لا يعبر وزنها الإحصائي عن دورها و لكن سرعان ما تكون قادرة على إحداث تغيرات على الاتجاهات **المهيمنة و السائدة على مدى يكون على الأقل بعيدا».**[3] اي انها تتشكل من الواقع الجنيني الذي لم يدرك بعد و الذي ستتأكد أهميته في المستقبل **بانعكاساته البعيدة المدى.**

يمكن أن نميز بين ثلاثة مستويات للاستشراف : ***مستوى التخمين*** (Conjecture) **أو التأمل المنظم عقليا ، *ومستوى فاعلية التنبؤ*** (Forecast) الذي يأخذ في الحسبان **الاحتمالات الخاصة بتواتر وقوع حادثة معينة لتحقيق درجة من استشراف المستقبل، *ومستوى***

---

[1]- عبد العزيز جراد ، العلاقات الدولية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1992 ، ص 103 .

[2] - Philippe . BRETON et Serge. PROULX, **l'explosion de la communication : la naissance d'une nouvelle idéologie**, collection Sciences et société, LA DECOUVERTE et BOREAL, Paris - Montréal, 1998, P 256.

[3] - Ibid, P 262 .

القدرة على التنبؤ (prediction)بحيث يتعرض إلى تشخيص المتغيرات التي تطرأ على القيم الديمقراطية و التوصل إلى نتائج محدودة قبل أن تستنفذ الحالة الجديدة سياقها. [1]

تعتمد الدراسات المستقبلية في التعريف بالاتجاهات المحتملة لظاهرة مختارة على مجموعة من التقنيات هدفها الأساسي إثبات قوة هذا النوع من الدراسات باعتمادها على الاعتبارات الممكنة لنتائج السياسات الجارية و تكشف عن الادّعاءات التي هي وراء التنبؤات.

وتتمثل هذه الأساليب المنهجية و التقنيات المتبعة في البحث في تحليل المحتوى لوسائل الإعلام الجماهيرية، وتحليل امتداد السوق، و تقنية المسح لدالفي (Delphi surveys) و أسلوب السيناريو(Scenario Writing) . [2]

اختير أسلوب السيناريو في الدراسة موضوع البحث لقيامه على تقدير و ترجيح الاحتمالات حول سلوك المتغيرات و الاحتمالات في المستقبل من خلال الاعتماد على المقولات الاحتمالية والتقديرات الذاتية الموضوعية لحالات الظاهرة المدروسة و إعطاء مسارا المستقبلية المتوقعة .

يقصد بالسيناريو وصف رؤية مستقبلية محتملة الحدوث لظاهرة معينة مع وصف التسلسل او التتابع الزمني المحتمل لها ومحاور اتجاهاتها المامولة، و ذلك في ضوء المعطيات الحالية للظاهرة و انطلاقا من وضع افتراضي قابل للحدوث و ذلك لتحقيق الأهداف المرجوة للرؤية المرغوب فيها. وينبغي على الباحث وضع عدد من السيناريوهات مع مراعاة أن يكون بينها قدر كاف من التباين نظرا لعدم التأكد من الصعوبات التي قد تحدث مستقبلا و تؤثر بالسلب أو الإيجاب على التتابع الزمني و محاور اتجاهات الظاهرة قيد البحث. و مما لا شك فيه أن نجاح السيناريو يتوقف على مدى واقعيته و بعده عن الخيال البحت وسهولة فهمه و قدرته على رصد و تحليل اتجاهات الظاهرة، ناهيك عن فائدته في صناعة القرارات و عمليات التخطيط على المستويين المحلي و القومي. [3]

إن أسلوب السيناريوهات- إذا- يمكّن من دراسة العديد من بدائل المستقبَل و يوسع آفاق الأحداث المدروسة و بالتالي يزيد من احتمال تحديد التطورات التي قد تؤثر في التنظيم

---

[1] - فاروق أبو زيد ، **مدخل إلى علم الصحافة ، ط 2** ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1993، ص 28 .

[2] - Everett M . ROGERS and others , op .cit , PP 37-38 .

[3] - محمد ابراهيم رمضان أحمد، مرجع سابق، ص40.

القائم بالتخطيط و تفرض عليه اتخاذ تدابير استراتيجية ، ويتضمن هذا الأسلوب عادة الخطوات التالية : [1]

1- تعيين مجموعة من الأشخاص المؤيدين لمواقف معينة إزاء مشكلة ما و إقرار ما سيكون لها اوله تاثير في عدد كبير من الافراد او المجموعات.

2- إعداد وصف مكتوب للنتائج التي تتوقعها كل مجموعة من القرار الذي يؤيده مع تحليل منطقي للخطوات التي ينبئ بها القرار في ذلك المستقبل المنتظر .

3- تحليل جميع" السيناريوهات" على أيدي فريق مختار من المشاركين و المستشارين لتعيين الأبعاد الحاسمة لكل سيناريو.

4- الاتفاق بين المجموعات كلها على إعادة كتابة السيناريوهات في صيغة مشتركة تُنظم، بحيث تراعي فيها الأبعاد الوصفية الهامة و توحيد المستوى اللغوي و البلاغي .

5- الاتفاق بين المجموعات على الابعاد القيمية التي ينبغي ان تكون اساس القرارات عند الاختيار بين البدائل و إقرار أولوياتها النسبية .

تعتمد الكثير من الدراسات المعنية بالتنظيم- في بعض الأحيان -على الخبراء في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تعتمد على الأساليب الكيفية، مثل الحكم الشخصي، الحقائق، الآراء، التجربة، و يبدو أن أهمية الأساليب الكيفية تتمحور حول اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد الوسائل المتبعة لتحقيق الأهداف. [2]

و يستند مدخل السيناريو المتبع في البحث إلى جملة معارف الباحثة وتصوراتها الخاصة والعلمية عن الموضوع كأساس يحدد بدائل المستقبل الممكنة و استشراف المسارات التي تسلكها القيم الديمقراطية في ظل المشاكل و الانحدارات والتحديات التي تنطوي عليها العولمة الإعلامية و الاتصالية ، في شكل سيناريوهات مبنية على أسس و آليات هذه القيم في واقع الجزائر و بخاصة ديمقراطية الإعلام و الاتصال، والاستعانة في ذلك بآراء الباحثين و الكتاب و رؤيتهم للتطورات المستقبلية من خلال أبحاثهم.

---

[1] - جون ميدلتون ، **نهوج في تخطيط الاتصال** ، ترجمة اليونسكو ، سلسلة دراسات في تخطيط الاتصال ، اليونسكو ، فرنسا ، 1985 ، ص 106 ، 159.

[2] -اسماعيل قيرة ، **"الاستخدامات الحديثة لتقنية ديلفي في الدراسات الاجتماعية"**، في فضيل دليو وعلي غربي، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** ، سلسلة العلوم الاجتماعية (المنهجية 3) ، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص 263 .

□ر بناء و □ليل السيناريوهات بعدد من ا□راحل هي: [1]

ا□رحلة الأولى: وصف الوضع الراهن و الا□اهات العامة للظاهرة ا□دروسة اعتمادا على قاعدة ا□علومات ا□كانية و الكمية.

ا□رحلة الثانية: فهم ديناميكية النسق و القوى ا□ركة له اعتمادا على □ديد العوامل ا□ؤثرة في ظاهرة الدراسة.

ا□رحلة الثالثة: □ديد البدائل ا□مكنة اعتمادا على مرحلتي الوصف و الفهم للنظام ا□كون للظاهرة.

ا□رحلة الرابعة: اختيار عدد محدود من البدائل بعد فرز السيناريوهات التي تم إعدادها بشرط أن يكون هناك تباين واضح ب□ البدائل ا□ختارة.

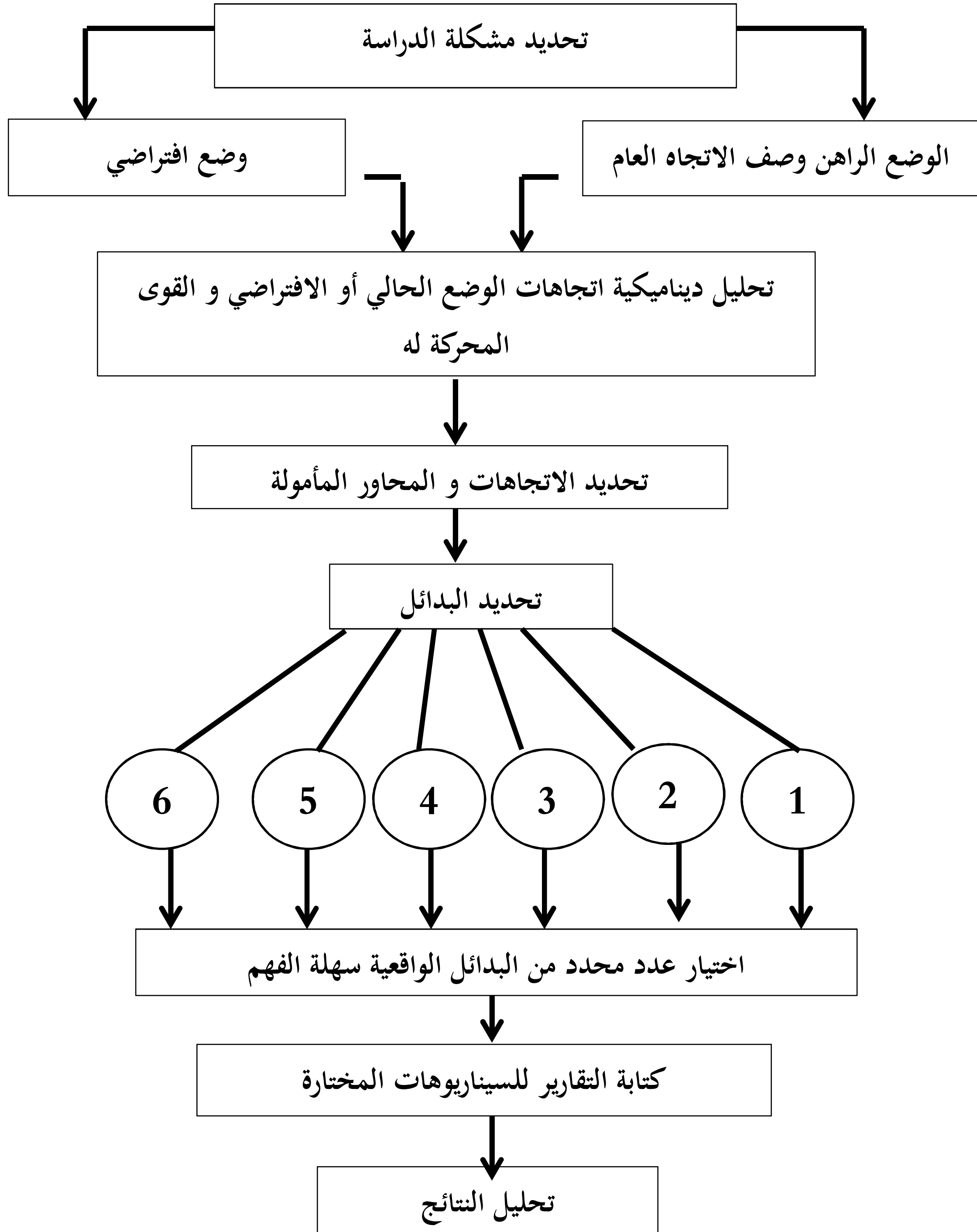
ا□رحلة ا□امسة: كتابة السيناريوهات و □ليل نتائجها.

راجع الشكل الآتي: خطوات بناء السيناريوهات [2]

---

[1] – محمد ابراهيم رمضان أحمد، مرجع سابق ، ص40-41.

[2] – ا□رجع نفسه، ص42.



2) التحليل النسقي :(L'analyse systémique):

إن التحولات الجارية و المتعددة في كل القطاعات دعت إلى ضرورة توفير أداة للتحليل تسمح بتنظيم المعارف و إدراك أبعادها و كل هذه المعطيات تسمح بتأسيس « **وحدة فكرية**

تشمل كل العناصر المدروسة داخل النسق الذي يأخذ بعين الاعتبار تعقد علاقات التفاعل والتكامل بين تلك العناصر.» [1]

لعل عجز المنهج التحليلي عن فهم الظواهر المعقدة، و تنامي و تطور المعرفة المادية المعبرة عن ميكانزمات الحياة دفع الباحثين إلى تغيير نظرتهم لمناهج التفكير التي لا تتماشى مع المعطيات الجديدة التي تعرضت لتطورات عميقة ، و جعلهم يؤسسون أداة مفهمية جديدة لدراسة و بحث الظواهر الاكثر تعقيدا. وظهرت إثرها المقاربة النسقية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من اندماج النظرية العامة للأنساق التي أسسها عالم الأحياء فون برتلانفي (Ludwing VONBERTALANFFY) والسيبرنيتيقا التي أبدعها نوبرت فينر (Norbert WIENER).

وكتب برتلانفي في النظرية العامة للأنساق، وذلك عام 1930 «أن هناك قواعد ومبادئ عامة تنطبق على كل النظم بغض النظر عن طبيعتها او مكوناتها او العلاقات التي ترتبط بين مكوناتها، ويرى ان وظيفة النظرية العامة للانساق هي الوقوف على المبادئ العامة التي يمكن ان تنطبق على الأنساق كافة » . [2]

لقد نادى العلماء -في شتى فروع المعرفة، وعقب الحرب العالمية الثانية- بالحاجة إلى توحيد العلوم، وهو المفهوم الأساسي الذي قامت عليه نظرية الأنساق العامة، اعتراضا على التجزئة القائمة بين العلوم المختلفة.

وعلى الرغم من ارتباط النظرية في نشأتها بالعلوم الطبيعية، إلا أنها تطورت، مرتبطة بالأنثروبولوجيا، ثم انتقلت إلى علم الاجتماع، فعلم النفس، وأخيرا ارتبطت بالعلوم السياسية، ومع منتصف الستينيات أصبحت النظرية العامة للأنساق أفضل المداخل المتاحة لتطوير المعرفة، ومن أبرز رواد النظرية ديفيد إيستون(David EASTON) و غابريل ألموند (Gabriel

---

[1] - Charles .MACCIO , **Les sciences humaines en mouvement** : **l'humanité face aux changements aux changements (la personne change , Éditions , la société change , le monde change)**, collection SUNTHESE CHRONIQUE SOCIALE , Lyon (France) , 1993, P 86 .

[2] - بسيوني إبراهيم حمادة، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي،** سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص30.

(ALMOND، وذلك في مجال السياسة القومية وكابلن (KAPLAN) **وماكليلاند** (MACLELLAND) في مجال العلاقات الدولية.[1]

المفاهيم الأساسية للنظرية العامة للأنساق:

استقر دعاة النظرية العامة للأنساق على اعتبار النسق (System) وحدة التحليل الأساسية، وعرّفوا النسق بأنّه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة، وعليه فإن أي ظاهرة يمكن معالجتها كنظام، أي ككل مركب من عدة أجزاء يرتبط كل منها بغيره يؤثر فيه ويتأثر به. [2]

ويحدد تريمر (TRIMMER) أبعادا ثلاثة لدراسة وتحليل النظم هي: المدخلات والنظام والاستجابة، ذلك أن المنوال المعتاد لتفكيرنا في عدد كبير من العلوم هو أننا ندرك شيئا "أ" يحدث لشيء "ب" ويؤدي هذا بـ(ب) إلى إحداث شيء جديد هو "ج" ولكل فرع من فروع المعرفة لغته الخاصة في وصف هذه العملية. [3]



مدخلات النسق استجابة

وعلى أساس الهدف من الدراسة، يكون مدى تفريقنا ما بين النظام والبيئة المحيطة به، فالنظام هو ما نرغب في دراسته ككيان مستقل. وفي العلوم الاجتماعية فإن النسق يمثل مجمل القيم التي ينبني عليها النسق، أما البيئة فهي كل ما هو خارج عن مثل هذا النسق ويحيط به، وقد نركز انتباهنا على العلاقات في ما بين النظام وبيئته على أساس أن بعض أجزاء البيئة هي التي تكون المدخلات، ويكون على النظام أن يستجيب بدوره في شكل عملية ترجيع **وترديد صدى تلك المدخلات.**

ويمكن دراسة التفاعل بين نظامين أو أكثر، حيث يتسع الرسم البياني " لتريمر"، بحيث يستوعب مفهوم مثل هذا التفاعل. وهنا يمكننا اعتبار استجابات نظام مدخلات نظام آخر وبالعكس، وبهذا يكون البعد قد تغير من تركيز الاهتمام في دراسة نسق معين إلى دراسة عدة

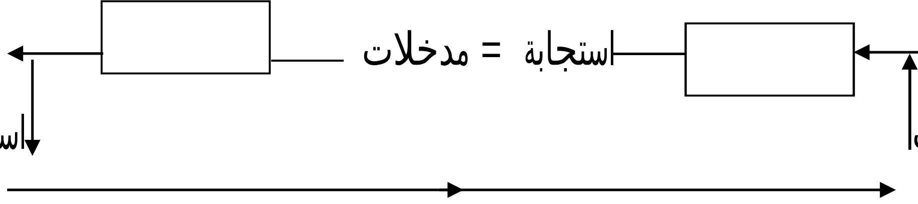
---

[1] - المرجع نفسه، ص30.

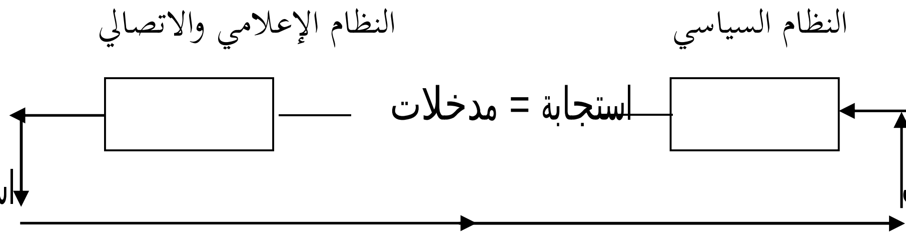
[2] - المرجع نفسه، ص30.

[3] - المرجع نفسه، ص31.

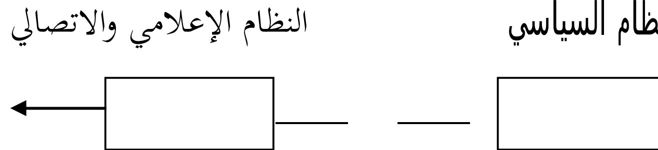
أنساق، وما قد يكون بينهما من تفاعلات، والشكل التالي يوضح هذا التفاعل:[1]



وقد استعنا – في هذا الإطار- بهذا الاتجاه في ربط النظام الإعلامي و الاتصالي بالنظام السياسي على أساس أن الأول انعكاس للثاني، بحيث تؤدي مدخلات النظام السياسي إلى استجابة النظام الإعلامي و الاتصالي والعكس وهذا بالطبع يتجسد في الأنظمة المفتوحة والتي تتجسد فيها القيم الديمقراطية ونسقط ذلك على الشكل السابق:



أما في الأنظمة المغلقة التي لاتتجسد فيها القيم الديمقراطية فتؤدي مدخلات النظام السياسي إلى استجابة النظام الإعلامي والاتصالي في اتجاه خطي دون أن تكون العملية العكسية وفقا للشكل الآتي:



وبصفة عامة، يمكن تقسيم المفاهيم الخاصة بالنظرية العامة للأنساق إلى ثلاث مجموعات هي:[2]

1-مفاهيم ذات طبيعة وصفية وتميز بين النظم المفتوحة والمغلقة، والنظم العضوية وغير

---

[1]- المرجع نفسه، ص32.

[2]- المرجع نفسه، ص32.

العضوية، والتنظيم الداخلي للنظام مثل التكامل(Integration) والتمييز (Differentiation)،
كما تشمل هذه المفاهيم تلك المتعلقة بتفاعل النظام مع البيئة مثل الحدود (Boundary)
والمدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs).

2-مفاهيم تركز على العوامل المسؤولة عن ضبط النظام والمحافظة على بقائه مثل الاستقرار (Stability)، والتوازن (Equilibriun).

3-المفاهيم الخاصة بدينامية النسق، والتغيرات التي تطرأ عليه مثل التغذية الاسترجاعية (Feedback)، والتكيف (Adaptation)، والتعلم (Learning)، والنمو (Growth)، والأزمة (Crisis)، والضغوط والتوتر (Stress and Strain)، والحمل المتزايد (Overload) والتآكل (Decay).

ويتكون نموذج دافيد إيستون (David EASTON) من العناصر الآتية:

1–المدخلات: وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى النشاط والحركة وتنبع من البيئة ومن النظام نفسه.

وللنسق آليات الضبط الخاصة به التي يقوم من خلالها بمواجهة الضغوط الخارجية المتمثلة في المطالب التي تزيد على طاقة النظام ومن هذه الآليات: (1)

أ- ظاهرة حراسة البوابة (Gate keeping)التي يضعها النسق عند تخُومه لضبط تدفق الحاجات التي تدخله والتي تتحول إلى مطالب بارزة، فبعض المطالب قد يتم استيعابها أو تجاهلها.

ب- هناك آليات ثقافية واجتماعية تمثل عوامل مؤثرة تواجه المطالب السياسية البارزة.

ج- يمتلك النسق عدد من عمليات الاختزال يمكن أن يوجه من خلالها المطالب بعيدا عن القضايا الأساسية، أو يجعلها غير قادرة على أن تغذي عمليات التحويل بشكل مناسب.

ومع ذلك، فإن النسق لا يحافظ على بقائه عن طريق آليات داخلية فقط، ولكن هناك المساندات التي تواجه المطالب كمدخلات للنظام والتي من دونها لا يستطيع ان يبقى، وقد تكون المساندات ظاهرة في شكل افعال واضحة او غير ظاهرة مثل الاتجاهات والمشاعر العامة، وبهذا

---

1)- المرجع نفسه، ص33.

فإن النظام السياسي يحافظ على بقائه جزئيا عن طريق آليات من صنعه، وجزئيا عن طريق المساندات التي تدخله من المجتمع، وهذا ما استندنا عليه في رسم السيناريوهات.

2–عملية التحويل (**Conversion process**): وهي تشير إلى استيعاب المطالب في بنى النظام قبل أن تظهر في شكل مخرجات.

3–المخرجات: وهي تمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية أو المتوقعة. وهي بعبارة اخرى السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد، اي انها نتائج عملية التحويل التي تتم داخل النظام بفعل المدخلات.

ويرى إيستون ان هذه القرارات لا تؤثر فقط في المجتمع، ولكنها تحدد شكل المدخلات اللاحقة التي تدخل النظام، وهذه المخرجات قد تكون: [1]

أ-إيجابية (positive) حينما تحاول السلطة تعديل البيئة أو النظام السياسي عن طريق الوفاء بالمطالب.

ب-رمزية (Symbolic) مثل الوعود والعروض العسكرية وإثارة مشاعر الخوف من وجود تهديد خارجي أو انقسام داخلي.

ج-سلبية (Negative) وذلك حينما تلجأ السلطة إلى الإرهاب كي تضمن الحفاظ على النظام السياسي.

4–التغذية الاسترجاعية: وهي تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج افعاله، (اي عن الاثار التي احدثتها قراراته وسياسته)، وهي بهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة: المخرجات فيها بمثابة ردّ فعل للمدخلات، وهذه بدورها تتأثر بالمخرجات.

وهذه العملية الدائرية، تشمل إنتاج المخرجات أو اتخاذ القرارات وللاستجابة أعضاء المجتمع لهذه القرارات ونقل المعلومات عن هذه الاستجابة لصانعي القرارات وما يتبعها من قرارات تالية، وصفها إيستون بالنموذج المتدفق للنظام السياسي وفيه نجد العملية السياسية كتدفق مستمر

---

(1) - المرجع نفسه، ص34.

ومتداخل للسلوك.

وعليه سيتم توظيف مقاربة التحليل النسقي لدراسة التفاعل بين النظام الاتصالي والنظام السياسي بهدف الكشف عن تنبؤات بخصوص القيم الديمقراطية ومصيرها في المستقبل في ظل العولمة الإعلامية والاتصالية في الجزائر. و في هذا المنحى، فإن نسق القيم الديمقراطية تمثل مدخلاته ماضي وحاضر النسق القيمي الجزائري وتمثل مخرجاته متغيرا مستقلا تسعى الدراسة إلى تشخيص هذه الأخيرة في إطار أو داخل وحدات النظام السياسي والنظام الإعلامي في البلد المدروس، مع إبراز العلاقة مع العولمة الإعلامية والاتصالية كبيئة محيطة بالنسق القيمي.

يطرح ماكليلاند في كتابه " مجتمع الإنجاز -عن الدور المزدوج للنسق القيمي- " فكرة «أن القيم من أبرز العوامل التي تلعب دورا مهما في إحداث التحول و التغير السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، وذلك لأن القيم من الظواهر الاجتماعية التي قد تعوق التغير أو تساعد في حدوثه ». [1] لأن النسق القيمي يتأثر و يؤثر في محيطه، و على ذلك تتساءل الباحثة عن طبيعة وخصائص النسق القيمي الديمقراطي الجزائري وعن طبيعة التحولات و التغيرات التي انتابته و تنتابه مستقبلا في ظل ظرف فرض حاجيات متغيرة و جديدة.

هناك من يجزم بأن المنهج البنيوي الوظيفي المطبق من طرف الأمريكي تالكوث بارسونز (Talcott PARSONS) يعبر عن مرحلة أولى لظهور التحليل النسقي، حيث أنه قدم تصورا للنسق و النظام ودافع التوازن داخل النسق في مواجهة المؤثرات الخارجية النابعة من البيئة المحيطة، و التي تقترب من فكرة " إعادة التوازن " (Homostasis) في الكائن البيولوجي. « إذ يقوم النسق بتقليل احتمالات اختلال التوازن داخله عن طريق ميكانزمات الضبط و تأكيد التماثل بين الأفراد و استقرار المعتقدات. و إذا لم تعمل ميكانزمات الضبط بفاعلية فإن النسق يصبح مهددا بالانهيار. وتصبح هذه العملية اكثر تعقيدا إذا كان النسق المغلق يحمل بداخله عوامل التغيير. فتصبح هنا عملية تحقيق التوازن أمرا من أصعب الأمور ». [2] و يفرق بين التغير على المدى القصير و الذي يعمل خلاله النسق على التكيف مع التغيرات التي تطرأ عليه من أجل

---

[1] - دافيد ماكليلاند ، مجتمع الانجاز : الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية ، ترجمة عبد الهادي الجوهري و محمد سعيد فرج ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1980 ، ص 12 .

[2] - محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (مصر)، 1990، ص 123-124.

تحقيق توازنه. و التغير على المدى الطويل الذي يطرح احتمال تغير النسق خلال عمره.

تتسم الانساق القيمية بنسبية الثبات و التغير على مستوى المجتمع الواحد طبقا للعديد من العوامل و الدوافع و الاعتبارات الموضوعية، و يفرض الظرف التاريخي المعاصر نسقا من القيم الكونية الممثلة لوضعية القيم الديمقراطية السائدة أو المسيطرة في أهدافها و غاياتها باعتبارها إطارا مرجعيا و نموذجا إرشاديا أو رؤية للعالم. و لقد طرحت القيم الديمقراطية آلية التغير على القيم في المجتمعات المحلية اكثر مما اكدت على الية الثبات . وهذا ما ورد في السيناريو الثاني المقترح من طرف الباحثة والتي وظفت خلاله العديد من مفاهيم التحليل النسقي كالتوازن والتكيف. ناهيك عن السيناريو الأول الذي اعتمدنا فيه على مفهوم النسق المغلق و الاستقرار.

يرى عاطف غيث « أن إمكانية التغير بالنسبة للنسق القيمي قليلة الاحتمال، بل أنه يتغير تحت ضغط عوامل متعددة مثل اندفاعات النمو لتكنولوجيات جديدة ، و تأتي فرص تغير النسق القيمي من الخارج أكثر مما تأتي من الداخل إذا ظل الداخل محتفظا بتوازنه التكنولوجي ». [1]

على ذلك فإن الأنساق القيمية للمجتمعات المعاصرة تتعرض بشكل أكبر لتيارات التغير القيمي في إطار التفعيل المستمر لآليات العولمة الإعلامية و الاتصالية استدلالا بوجود محاولات عديدة نحو الوعي الديمقراطي باعتباره قائما على قيم عالمية يتم إسقاطها على المجتمعات المختلفة .

يؤكد" رونالد أنجلهارت "(R.INGLEHART)[*] خلال عمليات مسح القيم عالميا، والتي أجريت على 43 مجتمعا في عام 1990 أنه يحدث بالفعل تحولا عاما نحو قيم ما بعد التحديث، و تعكس المؤشرات البحثية الدالة صورة هذا التحول من القيم التقليدية إلى القيم الحديثة و التحول من القيم الحديثة إلى قيم ما بعد التحديث. [2]

---

[1] - محمد عاطف غيث ، **المدخل إلى علم الاجتماع** ، ط4 ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1988،ص 236-239 .

[*]- الأستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة ميتشجان الأمريكية، عالم الاجتماع والمفكر الأمريكي، وغالبا ما تكون أبحاثة مقارنة تركز على التغير الثقافي ونتائجه.

[2] - رونالد أنجلهارت ،" **القيم المتغيرة و التنمية الاقتصادية و التغير السياسي**" ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، العدد 145 ، 1995 ، ص 30-38.

طرحت العولمة - حسب سمير أمين- نفسها كإيديولوجية في محاولة لنشر حضارة الغرب و قيم الليبرالية، فانطلقت من تحطيم المسلمات و المفاهيم القائمة وإحلالها بمجموعة من المفاهيم و القيم و المسلمات الجديدة ... و سادت مجموعة من المفاهيم و القيم المرتبطة بالديمقراطية و حقوق الإنسان و الاقتصاد الحر و الثقافة الغربية. [1]

ويمثل التحليل النسقي مقاربة عملية مناسبة لدراسة وفهم التفاعل بين النظامين الاتصالي والسياسي، كما انها تسمح بدراسة هذا التفاعل بالنظر إلى تاثيرات النظم الاخرى. فهي مقاربة ساعدتنا على التحليل الشامل لمتغيرات الدراسة (Macro analysis) ، كما أنها زودت الباحثة باستراتيجية عمل تتضمن طريقة للتفكير العلمي، تبحث عن الحل الكلي الذي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار التفاعلات والعلاقات بين مختلف المشكلات الفرعية، وبالتالي فهي تمثل أسلوبا مغايرا يقوم على تقسيم المشكلات إلى عدة مشكلات فرعية، يكون مجموع حلها حل المشكلة الأساسية. [2]

إن الفكرة الأساسية لمقاربة تحليل النظم هي "النظم المفتوحة" التي تنظر إلى ظواهر الكون على انها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها.

تقترح المقاربة النسقية - إذن - مقاربة كلية (Globale) و ديناميكية، إذ أنها تقوم على فكرة النسق (Système) في علاقته مع محيطه ، ذلك النسق الذي اعتبره " نيكلاس لومان"(Niklas LUHMANN) « قادرا على التعرف بذاته والتعرف كذا هويته و حدوده مع كل ما هو دخيل عليه » . [3]

لقد حاولنا توظيف التحليل النسقي في وصف عمليات التغيير التي اعترت القيم الديمقراطية في ظل العولمة الإعلامية و الاتصالية عموما، و في الجزائر خصوصا، على اعتبار أن النسق القيمي مجموعة من التصورات و المفاهيم الديناميكية الصريحة تعكس نموذجا منظما و متكاملا يؤثر و يتأثر بالأنساق الأخرى المشكلة لبيئته. فهو يتشكل و يتطور تاريخيا خلال

---

(1) - سمير أمين ، **"تحديات العولمة "** ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ، بيروت ، العدد 81 ،1998 ، ص 51-62 .

(2) - المرجع نفسه، ص44.

(3) - Daniel .CORNU , op.cit , PP 260- 261.

عمليات التغير السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، و هي الأبعاد التي تفسرها المقاربة المتعددة في البحث موضوع الدراسة .

ونظرا لحداثة الاعتماد على مقاربة التحليل النسقي في الدراسات الاستشرافية، أو بعبارة اخرى نظرا لعدم وجود اي دراسات سابقة في هذا المجال، تبّنينا مقاربة التحليل النسقي، وكان من الضروري علينا أن نوليها اهتماما كبيرا خاصة ما ارتبط بالعملية والمفاهيم الأساسية لها بشكل ييسر استخدامها وفق أسلوب صحيح يحقق مرامي هذه الدراسة.

3) – المقاربة المتعددة:

إن المقاربة المتعددة تستند إلى تفسير التحول في الظواهر الاجتماعية و السياسية و الإعلامية و الاتصالية من جوانب متعددة تساهم في تفعيل الظاهرة المدروسة و تصنع سياقها، و تسمى أيضا المدخل التعددي . حيث أن الدراسة موضوع البحث تعتمد على العوامل الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية و الاستراتيجية في تحليل و وصف القيم الديمقراطية في الجزائر و في تحديد مساراتها المستقبلية في ظل العولمة الإعلامية و الاتصالية. لان الثقافة و المجتمع المدني او غيرها من العوامل الواحدية الجانب هي المؤثرة وحدها بمعزل عن غيرها في عملية ثبات القيم الديمقراطية أو إصلاحها و تبدلها كليا .

يقترح جيمس هالوران (James HALLORAN)[*] الأخذ بالمدخل التكاملي في بحوث الاتصال الجماهيري، إذ يرى أنه لا يجب إغفال حقيقة مهمة و هي أن الظواهر الإعلامية باعتبارها جزءا من الكلية المجتمعية تتسم بالتعقيد و التداخل. و إذا كان الوصول إلى نظرية واحدة تستطيع تفسير كل شيء في العلوم الطبيعية أمرا مستحيلا فإنه ليس من المحتمل - يقينا - أن نصل إلى ذلك في العلوم الاجتماعية ، إذ كلما كان موضوع البحث معقدا تعاظم عدد العناصر التي تتطلب الدراسة، و عندئذ تكون الحاجة ملحة للأخذ بالمدخل التكاملي و ذلك للأسباب التالية : [1]

1- المدخل التعددي يساعدنا على صياغة تساؤلات البحث الكثيرة التي يتطلبها الموقف البحثي المعقد .

---

[*] من أبرز علماء الاتصال البريطانيين من جامعة ليستر البريطانية .

[1] - عواطف عبد الرحمان ، **النظرية النقدية في بحوث الاتصال ، مرجع سابق ، ص 105 .**

2- أن المنظور الأحادي لا يمكن أن يعكس أكثر من الصور الجزئية للحقيقة الاجتماعية والتي تسمح بها وجهة نظر معينة و إطار فكري ذو حدود معينة.

3- ان الظواهر المختلفة و المواقف و المجتمعات المختلفة ربما تفهم -بصورة أفضل- باستخدام وجهات نظر مختلفة.

إن قيمة البحث تتجسد في التصورات و التوصيات و الملاحظات والتوصيفات والتحليلات العلمية المنظمة للأوضاع السابقة و الحالية للوصول إلى رسم صورة مستقبل القيم الديمقراطية في الجزائر في ظل التحولات السياسية و التكنولوجية التي تشهدها الممارسة الإعلامية و التشريعية في الجزائر. و بالتالي « فإن الظواهر الإنسانية تؤخذ في أبعادها الاقتصادية و السياسية و الإيديولوجية و غيرها، فالمستقبل إذن لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار مجموع الظواهر دون الالتزام فقط بالمظهر المهيمن لإحداها » . [1]

علاوة على ذلك فإن المدخل التعددي صالح للتطبيق حتى بالنسبة لنفس الظاهرة في اوقات مختلفة ، كما انه يصلح لدراسة نفس المجتمع في مراحل مختلفة من تطوره . و من الامثلة الجيدة للمشاكل و القضايا التي تمت مواجهتها بتطبيق المدخل التعددي التكاملي ما قامت به لجنة ماك برايد في تقرير حرصت من خلاله على استعراض كافة المشكلات الإعلامية في المجتمع الحديث. « لم تكن هذه الوثيقة مجرد تقرير عن جمع الأنباء و نشرها أو عن وسائل الإعلام الجماهيرية فحسب، بل خاض التقرير مجالا تاريخيا و سياسيا و سوسيولوجيا أرحب، وكما لزم توسيع نطاق التركيز على الإعلام لكي يشمل جميع جوانب الاتصال منظورا إليها في سياق اجتماعي اقتصادي و ثقافي و سياسي شامل على الصعيد المحلي الوطني و الدولي ». [2]

وكان- بالتالي- هدف التقرير الأساسي صياغة سياسة بحثية دولية و برامج للدراسات الإعلامية مبني على التقييم و التحليل ورسم ملامح مستقبل الإعلام و الاتصال في العالم بأسره.

يشير هالوران كذلك إلى للتطورات الاساسية التي مرت بها بحوث الاتصال خلال العقدين الماضيين، حيث تم الانتقال - مثلا- إلى مداخل أكثر تعددية و شمولا و ارتباطا

---

(1)- Charles .MACCIO , **Maîtriser les mutations techniques : l'humanité face aux changements**, op. cit , P 96.

(2) - شون ماكبرايد و آخرون ، مرجع سابق ، ص 18 .

بالمجتمع، و تم التخلص من قيود و محددات التقاليد البحثية السابقة ، و من ثم فإن المدخل التعددي يساعدنا على إنجاز ما يلي : [1]

1- تقييم أنشطة وسائل الإعلام على أساس الأداء الفعلي .

2- إرساء الأشكال البديلة لتنظيم العمل البحثي دون الوقوع في فخ الإيديولوجيا بالنظر إلى الاتصال كعملية اجتماعية تتحكم فيها العوامل التاريخية و الاقتصادية و التكنولوجية والسياسية و المهنية.

3- ضرورة تغيير المفاهيم التقليدية المختلفة لبحوث الاتصال و التي أصبحت تقع مسؤولية استخدامها على ممارسيها لتحقيق أهداف اجتماعية مخططة تأخذ في اعتبارها التعقد الواضح المطرد للظواهر الإعلامية.

فيقول هالوران: « و في ضوء الإيجابيات العديدة التي يتيحها لنا المدخل التعددي في بحوث الإعلام نرى أنه لا يساعدنا على التعامل بكفاءة مع ما نعتقده مهما وذا أولوية فحسب و لكنه سيساعدنا أيضا- على المدى البعيد - في تطوير توجهاتنا النظرية ». [2]

ونوافق هالوران عندما يشير إلى مشكلة غياب التنظير للمدخل التعددي الذي تم به عموما أبحاث الاتصال، و هو لا ينكر في إطار ذلك الحاجة إلى التطورات النظرية التي تدرس القضايا التي تحدد أولوياتنا .

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المقاربات ،لأن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، وخاصة في هذا الموضوع الذي يتميز بترابط معرفي وشمول لا يمكن إغفاله، ونعتقد أن هذه الطريقة كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي، ومن ثم إلى دراسة موضوعية للإشكالية المطروحة والوصول إلى الحقيقة، فتبحث المنهجية العلمية في السبل التي يستخدمها الباحثون لدراسة وحل المشكلات المختلفة للظواهر، وقد خصصنا الفصل الأول لإبراز مقاصدنا العلمية وفقا للمنهجية المذكورة سابقا .

---

[1] - عواطف عبد الرحمان ، **النظرية النقدية في بحوث الاتصال ، مرجع سابق ، ص** 106 -107.

[2] - المرجع نفسه ، ص 108 .

الفصل الثاني:
الدراسات السابقة و المشابهة لموضوع البحث

أولا : التصنيف حسب معيار الموضوع

1)- الدراسات المهتمة بتقديم رؤية مستقبلية للديمقراطية
2)- الدراسات التي تناولت القيم الديمقراطية في ظل العولمة

ثانيا: التصنيف حسب معيار المنهج أو المقاربة المستخدمة

1)- الدراسات المشتركة في أصول تطبيق التحليل الاستشرافي (السيناريوهات، المقاربة المتعددة)

لا يستطيع الباحث إبراز أهمية وقيمة بحثه إلا إذا عرض الدراسات السابقة كمرحلة منهجية أساسية تنم عن التواصل مع التراكم المعرفي المنجز في إطار موضوع البحث وهذا الأمر يعين الباحث على تحديد مشكلة البحث وتعيين أهدافها ومقاصدها بالاطلاع على أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة مع الموضوع المختار ، ورغم تنوع الإشكاليات بالاختلاف حينا والاتفاق حينا آخر، إلا أن الدراسات المنتقاة اهتمت كلها بالرهانات الحديثة للعولمة وانعكاساتها على الديمقراطية بأسلوب يتوخى استشراف المستقبل ويتقصى التغيرات الحادثة بفعل التطور التكنولوجي الذي صاغ معالم المجتمع المعلوماتي المتشكل .

ووجدنا قلة الاهتمام بمستقبل الظواهر الإعلامية والاتصالية في الجامعة الجزائرية والجامعات العربية منها ككلية الإعلام بجامعة القاهرة، فوقع اختيارنا على مجموعة من الكتب والمقالات المتخصصة لأبحاث أسهبت لحد ما في تحديد مستقبل الديمقراطية في ظل تيار العولمة الجارف والتي اعتمدت على بعض الأساليب المنهجية الاستشرافية في دراسة مواضيع قد تنأى عن موضوع بحثنا. ولم يسعنا المجال لإيجاد رسائل الماجستير والدكتوراه تتلاقى في مضمونها مع محتوى بحثنا إلا رسالة دكتوراه أشرنا إليها في القسم الثالث من الدراسات المنتقاة.

وقد تعددت معايير تصنيف الدراسات المشابهة تبعا لتنوع مضامينها مما اعاق عملية التصنيف الموضوعي الخالي من أي تداخل بين التصنيفات، ويرجع ذلك إلى الطابع المشترك في طرحها للموضوع بحيث نجد في كثير من الأحيان أجزاء من إحدى الدراسات ترد في دراسات اخرى تنتمي لصنف اخر، ولكننا حاولنا اختيار معيارين يبدو لنا انهما وظيفيين في التصنيف واستثنينا المعايير الاخرى لعدم وظيفتها في تقسيم هذه الدراسات المشابهة المختارة، ومنها معيار الزمن والتوجه ،وارتأينا إثرها اعتماد معياري الموضوع والمنهج كأهم المعايير في انتقاء هذه الدراسات التي تمتاز بالتقارب والتشابه النسبي بين مواضيعها وموضوع الدراسة المنجزة وبين المناهج والمقاربات الفكرية المتبناة في كل منها والمناهج و المقاربات المتبعة في البحث. ويمكننا أن نقسم الدراسات السابقة و المشابهة المعروضة إلى ثلاثة اقسام، حيث يضم الجزء الأول الخاص بتصنيفها حسب الموضوع قسمين ويشمل الجزء الثاني المتعلق بتصنيفها حسب المنهج المتبع قسما واحدا.

أولا : التصنيف حسب معيار الموضو ع

1) الدراسات المهتمة بتقديم رؤية مستقبلية للديمقراطية:

يضم القسم الأول مؤلفات ثلاث اهتمت جلها بتقديم رؤية مستقبلية للديمقراطية مع إبراز هاجس الحيرة والحذر من متغيرات التطور التكنولوجي المتنامي الذي أصبح يحدد دور السلطة والدولة وفق مسارات جديدة تفرضها العولمة وبخاصة الشبكات الكوكبية الاقتصادية والمالية الكبرى، وبالتالي ظهور فكر أحادي البعد ينبئ بقمع مفرط على الحقوق والحريات الفردية، مما يفقدها معناها وحيويتها التي استمدتها من اصول الديمقراطية الحقة.

*** تلخيص معرفي للقسم الأول من الدراسات السابقة و المشابهة :**

1)- الدراسة الرائدة ***لهربرت ماركيوز*** (***Herbert MARCUSE***) المجسدة في مؤلفه "***الإنسان ذو البعد الواحد***" [1] الذي تدور إشكاليته حول ما إذا كان المجتمع الراسمالي محصنا ضد كل التغيرات نتيجة لقمعه المفرط للأفراد وتكون مجتمع وفكر ذي البعد الواحد. وقدم ماركيوز المجتمع المصنع بوصفه مجتمعا مغلقا محاولا إثبات التناقضات المتواجدة في المجتمع الراسمالي، والتي يرى انها تفاقمت مع التطور التكنولوجي والتقني .

ويتلخص المؤلف في ثلاثة أجزاء ، خصص فيه ***الجزء الأول*** لتحديد اتمع ذي البعد الواحد وميزاته التي أدت إلى بروز الأشكال الحديثة للسيطرة. فالرفاهية والفعالية والفكر وقلة الحرية في المجال الديمقراطي هي ميزات الحضارة الصناعية المتقدمة ورمز التقدم التقني. إذ أن الحقوق والحريات التي كانت عاملا هاما في المراحل الأولى للمجتمع المصنع قد فقدت حيويتها وأفرغت من محتواها القديم ، وتم على إثرها إلغاء الفردانية بإدماج المؤسسات الصغيرة في وحدة عوض فتح اال للمنافسة، إذ أن العقلانية (la rationalité) التكنولوجية تكشف عن ميزا السياسية إلى جانب كونها المحرك الكبير للهيمنة الكاملة عن طريق تاسيس فضاء شمولي، يكون فيه المجتمع والطبيعة والفكر والجسم محجوزين في إطار حالة من الحركية الدائمة في مواجهة هذا الفضاء.

---

[1] .- Herbert MARCUSE, **L'homme unidimensionnel** : **Essai sur l'idéologie de la société industriel avancée** , traduit par Monique. WITTIG, collection « ARGUMENTS », Editions DE MINUIT ,Paris ,1968 .

« يتميز المجتمع المصنع المتقدم بالعقلانية (la rationalité) من جهة والتي تتجلى في ميله إلى تحسين التكنولوجيا وإتقانها ،ومن جهة أخرى يوصف باللاعقلانية (L’irrationalité) في نزوعه إلى حصر هذا التوجه لتحسين التكنولوجيا في الداخل وفي المؤسسات التي يمتلكها وهنا يكمن التناقض الواحد في هذه الحضارة .» [1] بمعنى ان عقلانية المجتمع المصنع تبرز في محاولته امتلاك التكنولوجيا والعلم لأجل الهيمنة بفعالية على الإنسان والطبيعة، ويصبح لا عقلانيا عندما تنجح مؤسساته في فتح أبعاد جديدة للإنسان، لأن المؤسسات التي يتم استخدامها للصراع من أجل البقاء لا يمكن استخدامها في الحفاظ على الوجود السلمي، فالاستعداد للحرب يختلف بكثير عن الاستعداد للسلم. لأن فكرة الحياة كهدف تختلف في نوعيتها عن فكرة الحياة كوسيلة.

كما يرى ماركيوز (MARCUSE) أن الانصهار الثقافي بين الثقافة العليا والثقافة الجماهيرية سابق لأوانه تاريخيا لأن المساواة الثقافية لا تتم و في وقت تواجد الهيمنة، لأن المجتمع أصبح يسعى للقضاء على امتيازات الثقافة الإقطاعية والأرستقراطية. وغدا المجتمع ذو البعد الواحد يهيمن على الثقافة العليا. وصار بذلك العالم يسير وفق العقلانية أو المنطق التكنولوجي (rationalité technologique) الذي يدل على البعد الواحد للمجتمع.

ويعنى *الجزء الثاني* –من أطروحة الكاتب- بأهم ميزة في الفكر الأحادي البعد (la pensée unidimensionnelle) إ ذ يعتمد على الهيمنة و الخداع و الكذب لأنه يمزج الماهية الحقيقية مع المظهر مكونا وعيا زائفا لدى الفرد يلتبس فيه بين الافتراضي (virtuel) والواقعي (réel).

ورغم كل التغيرات، فهيمنة الإنسان على الإنسان لا زالت مستمرة في سيرورة تاريخية لذلك غير المجتمع المبادئ القاعدية للهيمنة نتيجة استبدال المنطق ما قبل – التكنولوجي (Raison pré-technologique) بالمنطق التكنولوجي (Raison technologique) والذي أدى إلى تغير علاقات التبعية بين الأشخاص شيئا فشيئا، إذ أصبحت تمارس وفق " نظام من الأشياء الموضوعية" (un ordre de chose objectif) والمتمثل في القوانين الاقتصادية، السوق...إلخ [2]

---

[1] - Ibid ,P 42.

[2] - Ibid , P 167.

و يحمل هذا النظام في ذاته قاعدة للهيمنة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية والفكرية وتقسيم الفوائد النابعة عنها على مستوى عالي من الاستغلال حيث يرى التيار النقدي ضرورة تغير نمط الحياة بالمجتمع المصنع الذي يعمل تبعا لوعي زائف، بالتوجه إلى الوعي الحقيقي الناتج عن التمييز بين المصلحة الآنية (L'intérêt immédiat) والمصلحة الواقعية (intérêt réel).

أما ***الجزء الثالث*** والأخير فقد قدم فيه ماركيوز رؤى مختلفة حول تصوره للتغير التاريخي مع مختلف تنبؤاته في هذا المجال ، فالعلم والتكنولوجيا ساهمتا في تحويل القيم إلى وظيفة تقنية تندمج في العملية التكنولوجية وتشيء القيم بها (matérialiser les valeurs)، بمعنى أن القيم تحولت إلى حاجيات والمقاصد إلى إمكانيات تقنية تبني مستوى جديدا للقوى الضاغطة .

فتبعا لرأي ماركيوز فإن الثقافة لا يمكن أن تكون ديمقراطية إلا إذا تم إلغاء الديمقراطية الجماهيرية (la démocratie de masse). بمعنى انه عندما يقوم المجتمع بإنعاش وتقوية الامتيازات الخاصة بالأفراد والعمل على محافظة كل واحد في الحصول عليها ،فهو يرفض الحرية حتى ولو كانت في شكل ضرورة خصوصا بعد التدفق الواسع للحريات الذي عزز وكثف عملية القمع.

إن الإنسان ذا البعد الواحد يهتز بين افتراضين متناقضين :

1- إما ان يكون المجتمع المصنع المتقدم قادرا على منع اي تغيير نوعي للمجتمع خلال المستقبل القريب.

2- وإما تفجير المجتمع لتواجد قوى وتوجهات قادرة على تخطي الوضع القائم وتجاوزه.

حيث يجزم ماركيوز على عدم الإمكانية في الحصول على إجابة واضحة وصريحة، لأن الفرضيتين الإثنتين قائمتين جنبا إلى جنب ، لكن التوجه الأول هو المهيمن .

ويختم الكاتب مؤلفه بمجموعة من الاقتراحات لاجل تجاوز قمع المجتمع المصنع، حيث يرى ضرورة وجود ضبط اجتماعي على توزيع المنتوج الاجتماعي داخل المجتمع و يسمح للأفراد بلوغ نوع من إثبات الذات بشكل متساوي .

إن المجتمع العقلاني والحر هو المجتمع المنظم، المتجدد عن طريق بروز فاعل تاريخي جديد، والمجتمعات المصنعة تتجاهل هذا الالتزام. فلا يدرك النظام المادي والثقافي هذه الضرورة، لأن هناك عدة عوامل تمنع بروز ذلك الفاعل الجديد، فالسلطة هي المهيمنة على النظام، وكل هذا لأجل سيادة السلم خلال عملية الصراع من أجل البقاء.

كما أن استغلال الإنسان للإنسان عملية مستمرة وفي تقدم، وهذا ما يفقد الإنسان حريته التي هي العنصر والمركب الهام لتحرره، **ذلك فإن المستوى الأعلى للهيمنة يمارس من خلال** القطاعات الأكثر تطورا في مجال الاستهلاك الجماهيري.

إن الصراع الذي يمكن أن يجيء بالحل لا يمكن أن يكون بالاعتماد على الأشكال التقليدية في المجتمع المصنع، لان المجتمع ذو البعد الواحد الشمولي يحتفظ بهذه الاشكال التقليدية التي لم تعد فاعلة بل هي خطيرة لانها تحافظ على وهم سيادة الشعب. ويرى ماركيوز ان الامل يكمن في قوى التحول الجديدة والتي تشمل الفئات الهامشية التي لم يستوعبها النظام، مثل **الطلاب والزنوج والفقراء المعدمين والمثقفين الراديكاليين**، مؤكدا المأثورة الشهيرة للفيلسوف والتر **بنجامين** (Walter BENDJAMIN) « بأن الأمل لم يكتب لنا إلا بفضل أولئك الذين هم **بدون أمل »**.[1]

2) – دراسة في شكل مؤلف للكاتب ***مارسوفيلدن*** (***Marceau FELDEN***) **عنوانها: الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين : بعض الرؤى للغد .** [2]

تتلخص إشكاليتها في بعض التساؤلات أهمها : ما هو دور التكنولوجيا اليوم في تجسيد الحوار السياسي ؟ وما هو الدور الفعلي للسلطة السياسية في تطوير التكنولوجيات الحديثة بعدما أصبحت هذه التكنولوجيات تحدد وزن كل الدول على المستوى العالمي ؟

ويتكون الكتاب من أربعة محاور اهتمت بالإجابة على هذه التساؤلات، **فسعى المؤلف** في ***محوره الأول*** إلى إثبات مكانة التطور التكنولوجي في أنه أصبح العامل المحدد لقوة الدول **ومرتبتها العالمية وصنفها، وليس نظامها السياسي. لذلك فإن حكومات الأمم الأكثر تقدما هي** التي تقرر مصير شعوبها بعرض ابحاث وبرامج للتنمية، لانها تمتلك لوحدها الإمكانيات التي تخولها هذه الوظيفة. ويرى الكاتب أنه رغم أهمية المشكل **إلا** أن الأمر غير مؤكد على أن النظام السياسي قد تفطن لهذه الرهانات التكنولوجية التي كان يلحقها دائما بالتقنيين والمهندسين

---

[1] - Ibid , P 281.

[2] - Marceau .FELDEN , **La démocratie du XXIème siècle** :**Quelques perspectives pour demain**, coll. Bibliothèque du futur, Editions JEAN – CLAUDE LATTES, Paris , 1996 .

وغيرهم متبنيا توجها معاكسا جعله في التباس بالتكنولوجيا والنشاط الصناعي ، وهذا ما أدى إلى ظهور بعض الشركات عبر الوطنية (transnationales) القوية التي ظهرت في الستينات وتطورت مكونة سلطة تكنولوجية ومالية تفوق إمكانياتها ثروات دول متوسطة بكاملها .

وقد قدم الكاتب مثالا عن التنافس المحتدم بين هذه القوى عبر الوطنية في مجال "الطرق السريعة للمعلومات (autoroutes de l'informations)" خاصة وانها تعتبر فضاء حيويا لممارسة نشاطاتها وبعض التجاوزات المتعلقة بتشويه المعلومات والتلاعب بها ومراقبتها لذلك يرى المؤلف ضرورة تكون ما أسماه "بالسلطة التكنولوجية" (Le pouvoir technologique) التي تعني مجموعة من الهياكل وظيفتها الأساسية قيادة وتسيير الوطن مهما كان نظامه السياسي بهدف تمكين النظام السياسي من مواجهة هذه الإشكالات .

ونتيجة للعلاقة المعقدة التي تربط الإمكانيات التكنولوجية بالمؤسسات السياسية سعى الكاتب في ***المحور الثاني*** إلى تحليلها ومعرفة أسباب الانحرافات والتأثيرات الناجمة عن التطور التقني واقترح ميكانزمات قدم من خلالها تصورا عن الوسائل المناسبة لتلافي مثل هذه الأضرار وغيرها التي تنتاب النظام السياسي. كما اقترح لذلك مفاهيم قاعدية أهمها التكنوسياسية (La techno politique) وعرفه كما يلي: « إنه تأسيس وتوطيد للعلاقات بين الهياكل المختلفة للسلطة السياسية والتكنولوجيا على أعلى مستوى ، بحيث تكون هذه الأخيرة مبنية على التلاقح والتبادل والتطور المتناسق والمترابط .كما يعتبر (المفهوم) وسيلة لتحديد وتطوير التقنيات الأكثر تلاؤما مع الاحتياجات الحالية والمرتقبة. وهو في النهاية أيضا استراتيجية لتلقين مناهج جديدة للتحليل ومعالجة المشاكل بهدف تشجيع ظهور حالة من الروح والفكر الاكثر إبداعا والتوجه بها نحو المستقبل ». [1]

واعتبر المؤلف أن التحكم في الإعلام وإتقان (le savoir - faire) استخدام التقنيات هو الذي يحكم سير المجتمعات المتقدمة ويحدث انقلابا في الطرق القديمة للتسيير. وبخاصة الأسس الديمقراطية التي تطرح عندها الكثير من الإشكاليات، وأساسا عندما يتعلق الأمر بالطرق والوسائل التي تعمل على تجديد السياسة. وبالتالي فإن التكنوسياسة ليست ثورة اجتماعية ولا اقتصادية ولا حتى ثقافية، كما انها ليست نظاما جديدا، فهي منهج اخر للتفكير- تبعا

---

(1) - Ibid, P 53.

للمعطيات الحالية التي يفرزها التقدم بالمجتمعات التكنولوجية – تمنح رؤية أخرى على المؤسسات السياسية ويجدد مفهوم الديمقراطية .

أما ***المحور الثالث*** من المؤلف فقد اهتم بإبراز مكانة التكنولوجيا في حياة البشرية وبخاصة في تقرير مصير الدول في المستقبل، ودعا إلى ضرورة اعتماد "سياسة للعلم" (une politique de la science) في البلدان المتقدمة لترشيد البرامج التكنولوجية. فالتكنولوجيا أصبحت اليوم شكلا جديدا من أشكال التعبير عن القوة وإنشاء روابط حديثة بين وكلاء السلطة السياسية ومسئولي القطاع الاجتماعي - الاقتصادي (socio- économique) والمواطنين الذين يتحلون بمقدرة على التعريف بمطامحهم بفضل تكنولوجيات الإعلام الآلي التفاعلي (interactive) .

وقد أدى تعدد وظائف الشبكات المعلوماتية وتدفق المعلومات في الاتجاهين إلى مشاكل أخرى منها تسيير المعلومات وأقلمتها مع العصر التكنولوجي الجديد، خاصة بعدما أصبحنا نتحدث عما يسمى بـ الفضاء الإعلامي(médiaspace) والفضاء السيبرنيتيقي (cyberespace) أين يتم فيه انتقال المعلومة بين الجماعات والأفراد المشتتين عبر المعمورة بواسطة الوسائل التقنية السمعية البصرية والإعلاميات التفاعلية ،إننا نعيش عهد تشكل بنية جديدة لجماعة بشرية بالمعنى الاجتماعي ولكن من جهة اخرى فإنها طريقة جديدة في العيش عن طريق الثقافة السيبرنيتيقية (La cyberculture) المنبثقة عن العالم الرقمي (digit world).

فقد جددت التكنولوجيا الجديدة للمعلوماتية –بالتالي- الطرق القديمة لعمل النظام السياسي وبخاصة الديمقراطية. وخصص المؤلف بذلك ***المحور الرابع*** لعرض ظروف نشأة هذه الديمقراطية الجديدة واعتبر الكاتب أن الاقتراع الشعبي الذي كان قاعدة لها قد تغير معناه اليوم، حيث أن نتائج الانتخاب أصبحت تقدم مسبقا عن طريق سبر الآراء الذي يتم في الفضاء السيبرنيتيقي التفاعلي. وتكون نسبة النتائج المقترحة مطابقة بأعلى نسبة لنتائج الانتخاب الفعلي، ولما يكون الاقتراع الشعبي محل تلاعب فإن مفهوم الديمقراطية عينه يفقد مدلوله ومصداقيته، وتصير هذه القضية وقضايا أخرى في حاجة لقواعد تنظيمية جديدة تتعامل مع الديمقراطية كبنية دائمة ومستقرة وليس كقيمة أخلاقية. بمعنى أنه إذا كان مبدأ الديمقراطية من أكثر المبادئ غزوا للبشرية فإن التخلي عن جزء من الحرية يدفع المجتمع إلى تطويره خاصة إذا كانت السلطة تستمد من الشعب فإنها تعكس حالة المجتمع ولا تكون مفهوما مجردا ومنفصلا .

وهذا ما تفعله التكنوسياسة كنسق فكري يطرح الأسئلة الملائمة ويعرض تقنيات جديدة يمكن تطبيقها على أي نظام ، واستمد الكاتب شروط تجديد الديمقراطية من سؤال طرحه سان سيمون(Saint - Simon) حول الحداثة ويتناسب مع ظرف زمننا الحالي هو كالتالي : كيف يمكن أن ننظم هياكل الحكم بطريقة تتلاءم لحل المشاكل غير المتوقعة – أحيانا – والناجمة عن تطور الدول المتقدمة، وبالأخص الإمكانيات التي يوفرها التقدم التكنولوجي وما يعقبه من إشكالات وانتقادات وضرر لا مفر منه ؟ [1]

3)- دراسة تمثلت في كتاب للمؤلف ***جون ماري غيهينو Jean – marie GEHENNO)*** بعنون ***بمستقبل الحرية : الديمقراطية في ظل العولمة***[2] حاول الكاتب من خلاله الإجابة على تساؤل **مركزي** هو الآتي : **ما طبيعة الصراع الديمقراطي الفعلي الواقع اليوم ؟ وقد** طرح إشكالية الديمقراطية في مؤلف سابق تحت عنوان " نهاية الديمقراطية" (la fin de la démocratie) الذي اعتبر **من** خلاله أن الديمقراطية ليست بالضرورة الحالة الطبيعية التي تتجه نحوها كل المجتمعات البشرية :" فمن أين جاء الاعتقاد المؤكد على أننا سنصبح جميعا **-من الآن فصاعدا -** ديمقراطيين كما كنا رأسماليين ؟ "[3]

وسعى الكاتب إلى شرح وتحليل الظروف الجديدة للديمقراطية في ظل عولمة متنامية **من خلال** ثلاثة محاور اهتم في ***محوره الأول*** بتحليل المسارات الجديدة التي انتهجتها السلطة في عهد الشبكات الكوكبية بحيث تغيرت الجماعات السياسية والدول الأمم (Etats – nations) **وكذا الديمقراطية.**

والواقع ان العولمة جعلت الافراد يتامى لانها لم تورثهم شيئا .ذلك انهم منذ ولادتهم كانوا ينتمون إلى جماعة(une communauté) أما في عهد العولمة فلا جماعة لهم ، فعليهم أن يشكلوا بأنفسهم هذه الجماعة حتى يتمكنوا من معايشة الوضع الجديد، لكن الانتقال من جماعة الذاكرة

---

(1) - Ibid , P 159.

(2) - Jean - marie GUEHENNO ,**L 'avenir de la liberté** : **la démocratie dans la mondialisation**, série ESSAIS , éditions FLAMMARION , Paris , 1999 .

(3) - Ibid , P 7.

(communauté de mémoire) إلى عالم الجماعة الاختيارية (communauté de choix) حرية ثقيلة الحمل لأمم لازالوا غير مستعدين بشكل كاف للتخلص من " الجماعتية" (la communautarisme) والاستبداد (la tyrannie) ونزعة معاداة كل ما هو أجنبي (la xénophobie).

وقد تغيرت كذلك الشروط التقنية لممارسة الديمقراطية منذ أن أصبحت الجماعات البشرية لا تعرف تبعا لانتمائها وتواجدها بارض معينة ، فإنها جماعات مشتتة في كل بقاع المعمورة، وبالتالي فإن طرق ممارسة السلطة ومجال تطبيقها وسبل المراقبة لا يمكن أن تبقى على حالها لأن حرية الحداثيين (la liberté des modernes) التي ينظر إليها على انها مجموع القواعد والإجراءات التي تضمن حرية الأفراد ، لا بد أن يعاد النظر فيها . وفي الوقت ذاته تدعو الضرورة إلى إعادة تعريف حرية القدماء (la liberté des anciens) التي تعرف على انها الفضاء العمومي(l'espace publique) الذي يضم المواطنين (les citoyens).

ولتحقيق المطمح الديمقراطي يرى الكاتب أنه يجب أن يتم تحليل والتعريف بالسوق لأنه يعتبر نموذجا لجماعات المستقبل ، إضافة إلى دراسة التأثيرات الملموسة "اللاوساطة السياسية " (la désintermédiation politique) على المؤسسات العمومية ،ويتساءل الكاتب عما إذا تَكَوّن سوق عالمي، فهل ستتكون جماعة عالمية (une communauté - monde) ؟

وهل سيعتبر كل فرد مواطنا داخل هذه الجماعات المؤقتة أم مستهلكا نتاج عملية اللاوساطة (la désintermédiation) السياسية ؟

وما يتجلى لدى المؤلف بعيد عن هذا المعنى لأنه يرى أن السياسية لم تنته بعد ، فحقلها هو الذي تغير فحسب، لأن اللاوساطة السياسية لم تمح الحدود بين الدول - الأمم (les états - nation) فقط ولكن تم ذلك على مستوى الدولة ذاتها حيث ان الفصل بين المصالح العمومية والمصالح الخاصة قد فقد الكثير من معناه وسداده، لأن الكثير من القطاعات العمومية الجديدة تحررت من التسيير الوطني وأصبحت تتواجد في إطار عولمة مجردة .

و لم تبق الدولة تمثل النقطة المركزية التي تنتظم حولها المجموعة السياسية في ظل العولمة، لكنها ستظل فاعلا مهما ولكن عليها ان تحافظ على تواجدها وثباتها إلى جانب الفاعلات (les acteurs) الأخرى التي تنافسها في أداء وظيفتها .

كما أشار المؤلف أيضا إلى أن الديمقراطية النيابية (la démocratie représentative) تظهر للبعض على انها ظاهرة انتقالية في طريقها إلى الزوال .لذلك فهو يتساءل فيقول هل يكون ظهور اللاوساطة السياسية هو الديمقراطية المباشرة (la démocratie directe) « فالتكنولوجيات الجديدة للإعلام لم تسمح - إذا- بالوصول إلى تحقيق الديمقراطية المباشرة في مستواها الجديد لانها زادت من تعدد إمكانيات التلاعب بمضاعفة الاختلال بين اصحاب القرار والجماعة السياسية، وبالتالي يصبح من الممكن تشكيل نماذج وهمية للجماعة السياسية عن طريق الحوار وسبر الآراء وهذا ما يمكن القرار من الحصول على شرعيته من هؤلاء الأعضاء ». [(1)] وكشف الكاتب عن الصفة المزيفة للديمقراطية المباشرة الافتراضية للعولمة بمواجهتها بتجارب الديمقراطية المباشرة الحقيقية .

وقد حرص المؤلف في ***المحور الثاني*** بعرض الأطر الجديدة لممارسة السلطة وأهم البنيات الحديثة لها في عصر العولمة وتساءل عن كيفية إقامة وإنشاء جماعات سياسية انطلاقا من هذه المجالات العمومية الجديدة بتحقيق الوفاق بين حرية الحداثيين التي هي حرية المواطنين - المستهلكين للعولمة- مع حرية القدماء وحرية الجماعة السياسية. بمعنى كيف يمكن تكوين مواطنين للعولمة ؟ وللإجابة على هذا السؤال بدا ضروريا للمؤلف الإشارة بمقارنة التجربتين الأمريكية والأوروبية في مجال الديمقراطيات الحديثة لأن الأولى تعتمد على الجماعة الاختيارية (communautés de choix) و الثانية تقر بأهمية الجماعات الموروثة (communautés héritées).

وكان الانترنت محاولة لتوحيد اللغة وجعل اللغة الإنجليزية لغة عالمية بهدف تشكيل جماعة عالمية (une communauté universel) لكن التجزئة والتفكك اللغوي الذي يشهده العالم قد يحول دون ذلك .إلى جانب أن كل جماعة افتراضية (une communauté virtuelle) لا يمكن أن تكون جماعة دائمة في فضاء مشترك بين مجموعات افتراضية أخرى ، لأن الاختيار الذي يقوم به جمهور الأنترنت (internautes) هو زيارة مواقع متعددة، لذلك لا يمكن أن يعتبر الزائر لموقع ما مواطنا (un citoyen) .

[(1)] - Ibid , P71.

وبالتالي « فإن هذه الجماعات الاختيارية التي ينشئها الأنترنت تعطي – بالفعل – بعدا جديدا للحرية الحداثية لكنها لا تحقق الوفاق بين حرية هؤلاء وحرية القدماء ».[1]

وخلص الكاتب في هذا الجزء إلى أن الخط المشترك الذي يربط العالم " ما قبل ديمقراطي" (prèdèmocratique) والعالم " الما بعد ديمقراطي " (post - démocratique) هو مجرد سوق عالمي كوكبي لا يمكنه أن يصنع جماعة كوكبية (une communauté globale) .

أما في *المحور الثالث* فقد قام المؤلف بتبيان التحديات الحقيقية للعولمة بين المثالية الأمريكية (l'utopie américaine) والانغلاق على الذات من قبل الجماعات الموروثة عبر التاريخ وتسعى أوروبا في ظل هذه المقتضيات الجديدة أن تؤسس لمواطنين لا ينتمون إلى هذه المثالية الكوكبية الشمولية (totalitaire) ولكن إلى جماعات خاصة ، جزء منها موروث والآخر مؤسس ، بحيث يعترف كل جزء منهما بالآخر.

إن ما يتنبأ به الكاتب لا يقر بانتهاء حرية القدماء بصفة مطلقة و لكن يرى أنها ستتحول، لأن الإنسان لن يفرط أبدا في انتمائه إلى الجماعة البشرية، وبالتالي يكون الانتقال من الجماعات الموروثة إلى الجماعات الاختيارية مجرد تجديد للتجربة السياسية دون أن يؤدي إلى زوال السياسية في حد ذاتها .

وقد أشار المؤلف إلى السلطتين اللتين يمتلكهما كل مستبد :سلطة التهديم عن طريق الذرة وسلطة المعرفة بواسطة ثورة تقنيات الإعلام والتي ينتج عنها عواقب مختلفة. فهي من جهة تسهل عملية توزيع السلطة (la diffusion du pouvoir) وتعمل من جهة أخرى على تمركز السلطة وحصرها (la concentration). بمعنى أن هذه الثورة الإعلامية تساعد على توزيع السلطة بتوفيرها لإمكانيات هائلة في سرعة نقل المعلومة الأمر الذي يسمح بسهولة معالجتها وتحويلها إلى معرفة تدعم لا مركزية السلطة. كما انها تضاعف وتقوى في الوقت نفسه الضغط والقمع الممارس من قبل السلطة المستبدة (pouvoir tyrannique)، وعليه فإن محرك العولمة هو تعايش المنطقين جنبا إلى جنب (توزيع السلطة وتمركزها) و هو ما يجعل أحدهما فعالا يؤدي إلى شل فاعلية الثاني.

ويؤكد الكاتب في نهاية مؤلفه على ان مصير الحرية لا تصنعه الحتمية التكنولوجية، لان هذه الأخيرة تعدل فقط ظروف ممارسة السلطة وأشكال الحوار السياسي. ويستشرف المؤلف

---

[1] - Ibid , P 41.

طبيعة الجماعات الديمقراطية في المستقبل ويرى بانها ستكون جماعات عقلانية (في اختياراتها) وجماعات الذاكرة في نفس الوقت.

***التعليق علي القسم الأول من الدراسات السابقة و المشابهة:**

لقد ارتكز عمل ماركيوز (MARCUSE) في هذا المؤلف حول نقد توجهات المجتمعات الأكثر تقدما، فوصف التفاقم الهائل لسلطة الآلة ودورها في إنتاج نمط من العلاقات بين الفرد والمؤسسات التي تتحكم في وجوده الاجتماعي وحياته اليومية الاستهلاكية و توجه وعيه إلى الهدف الذي تتوخاه الدولة ومؤسساتها لتكريس هيمنتها الدائمة.

واقتصر طرح ماركيوز على رصد واستقصاء وسائل السيطرة والهيمنة التكنولوجية على الفرد داخل المجتمعات الراسمالية المصنعة من حيث الاستهلاك ولم يتوسع في تاثيرات التكنولوجيا على القيم السياسية والإعلامية والثقافية عدا تعرضه المقتضب لنقد الثقافة الجماهيرية والجانب السياسي الذي أصبح لا يفرز معارضة للسلطة، وصار الصراع يتخذ أشكالا من التصالح داخل المجتمع المصنع الراسمالي اساسا .

ولا يمكن بأي حال من الأحوال الحكم بالجزم أو بالنفي على الافتراضات التي قدمها ماركيوز لأنها تعكس وجهات نظر مستمدة من التوجه الإيديولوجي والفكري للكاتب والمتمثل في انتمائه لمدرسة فرنكفورت النقدية وتيار الماركسية الجديدة (New marxisme) وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى أفكار ماركيوز إلا أن إسهاماته الفلسفية في النظرية النقدية وعلم النفس الاجتماعي، والفلسفة السياسية كان لها تأثير عميق على الفكر السياسي المعاصر «إذ أصبحت كتاباته في حقبة الستينات برنامجا ثوريا للحركات الطلابية والراديكالية المستقلة عن الأحزاب الاشتراكية الملحقة بمؤسسات الدولة الرأسمالية فقد طرحت نظريته النقدية حلما بالتغيير، وتميزت برومانسية ثورية مفتقدة في ظل الواقع السياسي والاجتماعي الراهن، فقد استطاع أن يفتت الشرعية الزائفة للمؤسسات القائمة كما نجح في تعرية وسائل احتوائها للوعي الفردي ».[1]

وقد بدا مؤلف مارسوفيلدن (Marceau FELDEN) أكثر حيادية من مؤلف ماركيوز حيث التمسنا ذلك من خلال إجابته على الأسئلة المطروحة في مستهله. كما أنه اقترح مصطلحا جديدا يعبر عن فكرة محدثة تصل التكنولوجيا بالسياسة وهي التكنوسياسة، وبالتالي فإن تحليله

---

[1] - عواطف عبد الرحمان ، **النظرية النقدية في بحوث الاتصال** ، مرجع سابق ، ص 28.

كان مبنيا على استراتيجية منهجية في الفلسفة السياسية ، أما المؤلف الأول فكان بعده نقديا وفق فلسفة فكرية اجتماعية وسياسية .

ولكن ما يعاب على فيلدن (FELDEN) تركيزه على التطور التكنولوجي وتأثيراته على الانظمة السياسية في المجتمعات المتقدمة، وإهماله لانعكاساته على المجتمعات الانتقالية التي هي أكثر عرضة لعواقب هذا المد الجارف، رغم أنه قد أشار إلى هذه القضية بشكل مقتضب مؤكدا على أن التكنوسياسة منهجا عاما يمكن إسقاطه وتطبيقه على مختلف الأنظمة السياسية في العالم لتمكينها من تحديد مفاهيمها المتنوعة كالديمقراطية التي تتخذ صورا جديدة في مطلع القرن الواحد والعشرين .

ويعترف المؤلف على أن التكنوسياسة لا تمثل وصفة سحرية ولكنها منظور جديد يدير مجموعة من المقاربات التي تدرس عمليات معقدة تطبع نشاط المجتمعات المعاصرة .

وعلى غرار هذين الكتاب□ فإن جيهينو (GUEHENNO) قد حذا حذوهما من حيث تركيز اهتمامه على مستقبل الديمقراطية والحرية في المجتمعات المتقدمة ويشترك مع مؤلف ماركيوز في فكره النقدي، ولكن يختلف معه فقط في الفترة التي صدر فيها ، حيث أن ماركيوز ينقد المجتمع المصنع في فترة الستينات اما جيهينو فينقد المجتمع ما بعد الصناعي (post - industrielle) في عهد العولمة، ولهذا فإننا نعتبر أن المؤلفين متكاملان.

ويتميز الكتاب بحماس فياض بدعوته إلى الابتعاد عن المنطق أثناء تحليل العولمة في علاقتها مع الديمقراطية لأن ذلك يضمن لنا عدم الوقوع في وهم الحتمية الاقتصادية والتكنولوجية التي تدعي مقدرتها على تقديم حلول للديمقراطية المتازمة ،وذلك في شكل علم للمجتمع (une science de la société) يوجه ا□سارات ا□ستقبلية للد□قراطية وا□رية.

ومن خلال هذا الطرح □كننا أن نستنتج التضاد الوارد ب□ مؤلف جيهنو (GUEHENNO) ومؤلف فيلدن (FELDEN) من حيث أن الثاني يقترح مقاربة علمية هي التكنوسياسة يتم بمقتضاها تحديد مستقبل الديمقراطية وفق مجموعة من القواعد ا□سطرة مسبقا من جهة، ويؤكد الحتمية التكنولوجية كعامل أساسي في تغير مبدأ الديمقراطية دون العوامل الأخرى التي قد يكون لها تأثير على التوجهات الحديثة في رسم ملامح ديمقراطية جديدة تتلاءم مع الوضع ا□ديد من جهة ثانية .

كما يعاب على هذه الزمرة من الدراسات المشابهة انها لا توضح بالتدقيق القيم الديمقراطية ولكنها تتناولها في عموميتها وتركز على معناها في السياسة من دون أن تقترب من مدلوليها الإعلامي والاتصالي .

* وبعد استعراض كل هذه الملاحظات الخاصة بالصنف الأول من الدراسات السابقة و المشابهة، لا بد من إبراز اهميتها بالنسبة للبحث موضوع الدراسة باستجلاء مواطن الاستفادة من المؤلفات الثلاثة التي نجملها فيما يلي:

1- التزود بخليفة فكرية واضحة عن واقع وطبيعة الأزمة التي تعيشها الديمقراطية في عصر العولمة عموما والتطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال خصوصا، الأمر الذي ساعدنا في تحديد إشكالية الدراسة وصياغتها وضبط التساؤلات المتفرعة عنها .

2- توسيع أفق المعرفة باكتساب ثروة مفاهيمية متنوعة وجديدة وإدراك معاني بعض المفاهيم السياسية الأخرى المرتبطة بالديمقراطية من خلال اجتهاد المؤلفين في إبداعها من أجل التعبير عن أوضاع هذا المفهوم (الديمقراطية) في القرن الواحد والعشرين.

3- تكوين نظرة عامة على التغيرات التي انتابت الديمقراطية في المجتمعات المتقدمة والتي تعتبر موطنها الاصلي، ومحاولة إسقاطها (التغيرات) على المجتمعات العربية عموما والجزائر بصفة أخص.

4- الاستفادة من الأسلوب التحليلي للكتاب وتعدد الآراء المتفقة حينا والمتضاربة حينا آخر ساعدنا في توسيع أفق معارفنا حول معاني الديمقراطية وأسس تواجدها وعلاقتها بعولمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

5- إثراء البحث بالاستفادة من تنبؤات الكتاب في رسم مستقبل الديمقراطية من خلال الأدلة الفكرية والعقلية والواقعية وتقديم الأمثلة التي عمقت سبل المحاججة ووسعت مجال الاقتناع المعرفي ببعض التفاصيل التي لا يمكن إنكارها .

2) الدراسات التي تناولت القيم الديمقراطية في ظل العولمة:

يضم *القسم الثاني* من الدراسات السابقة و المشابهة مجموعة من المقالات التي ارتاينا تمييزها عن الصنف الأول من الدراسات المقدمة لاختلاف نسبي في موضوع ارتكازها، لأن هذا القسم يعنى بتحليل ودراسة حرية التعبير كقيمة للديمقراطية في ظل العولمة ويقترب شيئا فشيئا من

موضوع البحث المنجز بخصوصيته. في حين أن الطرف الأول من الدراسات المشابهة اهتم بتحديد مآل الديمقراطية في ظل العولمة بعمومية فجهز الأرضية لولوج البحث موضوع الدراسة .

*** تلخيص معرفي للقسم الثاني من الأدبيات المشابهة:**

1)- مقال للباحثة ***عواطف عبد الرحمان***[1] حول حرية الإعلام في ظل العولمة والذي تعرضت فيه لمفهوم العولمة من خلال رؤية أدبيات متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية معاصرة، وقد تحدثت الباحثة عن آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك من خلال عدة نقاط يمكن إيجازها فيما يلي :

- بروز ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية.
- حدوث تغيرات جذرية في أنماط ومستويات الخدمة الإخبارية، التي تقدمها وسائل الاتصال المرئية، والمسموعة، و المقروءة.
- ظهور ما يعرف بديبلوماسية الأقمار الصناعية والإعلام والإلكتروني.
- تصاعد ثقافة الصورة ،وبروز نجم المثقف التليفزيوني .
- تزايد التليفزيون والكمبيوتر في استطلاعات الرأي، وإدارة الانتخابات.

وفي نهاية البحث حددت الباحثة عدة ادوار ووظائف للإعلام العولمي على النحو التالي:

1- تصاعد الدور التربوي للإعلام السمعي البصري، حيث يقوم بتلقين النشء والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخي والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية.

2- قيام الإعلام بدور أساسي في الترويج للسلع، والخدمات التي تقدمها السوق العالمية.

3- قيام وسائل الإعلام السمعية والبصرية من خلال البث المباشر بدور مركزي في اختراق منظومة القيم الثقافية لدول الجنوب.

4- قيام الوسائل الإعلامية باستقطاب النخب المثقفة للترويج لفكر العولمة.

5- تزايد اهمية الادوار التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية في الانشطة الإعلامية والثقافية.

---

[1] - عواطف عبد الرحمان " **حرية الإعلام المعاصر وتحديات العولمة** "، مجلة الدراسات الإعلامية ، القاهرة، العدد 93، أكتوبر / ديسمبر 1998.

6- عدم صحة ما تروج له وسائل إعلام العولمة حول ما يسمى بالقرية الاتصالية العالمية ، فالعالم اتسع وتعددت ثقافاته، وتناقضت مصالحه وتنوعت صراعاته.

7- استفادت العولمة من استمرار النظام الإعلامي الراهن الذي يتسم بالخلل، فقد لوحظ أن التدفق الإعلامي من الشمال إلى الجنوب زاد مائة مرة ، بينما لا يزيد بين دول الجنوب على 10 %.

2)- مقال ***لإدواردو غاليانو (Eduardo GALEANO)*** [1] نشر بسلسلة (Manière de voir) الصادرة عن دورية (Le Monde Diplomatique) تحت عنوان "**نحو مجتمع لا اتصالي**" والذي استهله *بمقدمة* مطولة تعرض فيها للتطور التكنولوجي لوسائل الاتصال وما وصل إليه من تقدم تقني لم يعهده من قبل ، ولكن رغم ذلك فإن عالمنا يشبه- يوما بعد يوم- مملكة للخرس . حيث أن ملكية وسائل الإعلام تتمركز أكثر فأكثر في يد أقلية مهيمنة تسيطر عليها بفضل ما تتمتع به من سلطة في التوجه إلى عدد كبير من المواطنين المشتتين عبر العالم .

ذلك أن عدد الذين لهم الحق في الاستماع والمشاهدة يتزايد بينما يتضاءل- بشكل ملفت للانتباه - عدد الذين لهم امتيازات إعلامية للتعبير والإبداع .

و تكون- بالتالي- ديكتاتورية الكلمة الأحادية (la parole unique) والصورة الأحادية (l' image unique) أكثر احتياجا من الحزب الواحد، إذ تفرض نمطا معيشيا واحدا ويمنح لقب المواطن المثالي للمستهلك المذعن والمتفرج السلبي على المستوى الكوكبي تأسيا بالنموذج المفروض والمقترح عبر التلفزيون التجاري. ويرى الكاتب أن وسائل الإعلام تصور هذا العالم المفرغ روحيا على أنه العالم الوحيد الممكن، أين عوضت الشعوب بالأسواق، والمواطنين بالمستهلكين والأمم بالشركات والمدن بالتكتلات والعلاقات الإنسانية بالمنافسة التجارية.

كما بين الكاتب في ***الجزء الأول*** من المقال المفارقة المزدوجة المطروحة في العالم في نهاية القرن العشرين، فالاقتصاد العالمي في حاجة إلى سوق دائم الامتداد حتى لا تنخفض نسبة الربح،

---

(1) Eduardo . GALEANO , " **vers une société de l' incommunication**" , le ?, Monde Diplomatique, collection Manière de voir , dossier "**Penser le XXI ème siècle**" , N°52 , Juillet – Août 2000.

وفي نفس الوقت هو حاجة- **لذات الأسباب**- إلى يد عاملة رخيصة في دول الجنوب ودول الشرق. أما المفارقة الثانية فهي تلازم المفارقة الأولى ولا تنفك عنها ، حيث أن دول الشمال تفرض بأسلوب سلطوي أوامر على هذه الدول لتدفعها - **أكثر**- للاستيراد والاستهلاك**،** وبالتالي **فإن المجتمعات الجديدة** (néo-sociétés) **الاستهلكة ترسل رسائل لا روح فيها، فهي رسائل للأموات.**

ويعمل التلفزيون على تحويل المطالب المصطنعة للغرب إلى حاجات حقيقية لشعوب كل المعمورة. وهذا ما توسع فيه الكاتب في ***الجزء الثاني*** من المقال مشيرا إلى دور التلفزيون في **تأ**سيس مدارس للجريمة وبث العنف في أوساط المراهقين في شكل برامج يومية سمعية **- بصرية** تكمل أدوارها ألعاب الفيديو، وتنشر بذلك ولعا استهلاكيا في أوساط هذه الشريحة من الأفراد.

ويزداد النظام الذي يحكم العالم **– والمسمى حاليا باقتصاد السوق – قوة وحصانة** ويجعل وسائل الإعلام المهيمنة تظهر الواقع على أنه عرض عابر وغير حقيقي و تزيد من عمق فجوة الفرو قات و اللاعدالة ببث قناعة أن العنف مثل الفقر، وكثيرا ما يتم إظهاره على أنه ثمرة للقيادة الفاسدة ، لما يسمى العالم الثالث المحكوم عليه دوما بالعنف النابع من طبيعته، باعتباره **مجتمعا دونيا** (sous-monde) وليس ثمرة ونتيجة اللاعدالة .

أما *الجزء الثالث* من المقال فعني بالتحدي الثقافي المطروح في عصر أسياد الإعلام في زمن الإعلام الآلي الذين يدعون عملية الحوار الذاتي للسلطة (le monologue du pouvoir) **بالاتصال، على اعتبار منهم أن عالمية** حرية التعبير تقوم على جعل محيط العالم يذعن للأوامر الصادرة عن المركز دون أن يكون لهذه الأخيرة الحق في رفض القيم التي تفرض من قبله . لذلك فإن هذه الهجمة القاتلة للاتصال تستدعي إبداء أهمية أكبر و تقدير أكثر للتحدي الثقافي **الواجب مواجهته أكثر من قبل عندما تسعى** وسائل الإعلام إلى دعوتنا للاستغناء عن آمالنا ومطامحنا مثل التخلي عن حصان منهك القو**ى.**

3) مقال نشر في سلسلة (Manière devoir) الصادرة عن دورية (Le monde diplomatique) للكاتب إغناسيو راموني (Ignacio RAMONET) [1] والمعنون ب: "السلطة الخامسة" والذي عالج فيه الموضوع عبر خمسة أقسام . فقد وصف في جزئه الأول الوضعية التي آلت إليها "السلطة الرابعة " في ظل العولمة بعدما كانت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى تؤدي واجبا عظيما هو المراقبة والإعلان عن أي تعدي على الحقوق الموثقة من قبل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية). فبفضل المدلول المدني لوسائل الإعلام وشجاعة الصحفيين كانت " السلطة الرابعة" تمثل فضاء يسمح للجمهور من انتقاد ومعارضة القرارات اللاشرعية والجائرة وحتى الإجرامية في حق الأشخاص الأبرياء بأسلوب ديمقراطي. فكانت هي صوت من لا صوت لهم كما كنا نصرح ا دائما .

ولكن منذ خمسة عشر عاما أثناء تصاعد تيار العولمة الليبيرالية فإن هذه "السلطة الرابعة " فقدت شيئا فشيئا وظيفتها الأساسية في ظل انطلاقة رأسمالية جديدة ليست صناعية ولكنها مالية بالأخص مما جعلنا نعيش- خلال هذه المرحلة من العولمة - حالة من ا الة بين السوق والدولة، الفرد و اتمع ، الخصوصية والعام، الأنانية والتضامن.

لذا ستكون السلطة الحقيقية- من الآن فصاعدا - في يد كتلة من المجموعات الاقتصادية والشركات التي أصبح دورها أعظم من دور الحكومات والدول ، فهم " أسياد العالم الجدد" (les nouveaux maîtres du monde) الذين يصنعون سياسات الثالوث العولمي (La trinité globalisatrice) : الرأسمال الدولي، البنك العالمي ، المنظمة العالمية للتجارة .

وأوضح الكاتب في الجزء *الثاني* من المقال أن الإطار الجيو - اقتصادي (géo-économique) سيحدث تحولا حاسما في حقل وسائل الإعلام والاتصال (الإذاعات الصحافة المكتوبة والتلفزيون والأنترنت) بفعل تكتل مجموعات إعلامية (des groupes médiatiques) ذات صيت عالمي مثل نيوز كور (news corps) وفيا كوم (via com) و أ. و.ل تايم وارنر (AOL Time warner) ومايكروسوفت (Microsoft) وبر تلسمان (Bertelsmann) ...إلخ.

---

[1] Ignacio. RAMONET - "**le cinquième pouvoir**" le Monde Diplomatique , Dossier "**Combats pour les médias**", collection Manière de voir, N° 80 , Avril – mai 2005.

فقد حطمت "الثورة الرقمية" الحدود بين الأشكال التقليدية الثلاث للاتصال:الصوت ، المكتوب ، الصورة وأطلقت العنان للأنترنت الذي يعد طريقة جديدة للتعبير والإعلام والترفيه .وتم دمج قطاعات الثقافة الجماهيرية والاتصال والإعلام شيئا فشيئا حتى غدت وحدة ضخمة لا يمكن التمييز فيها بين وظائف هذه القطاعات الثلاث والتي كانت - منذ أمد ليس بالبعيد- مستقلة (autonomes) عن بعضها البعض.

وقدم الكاتب أمثلة من التاريخ قصد تبيان حجم الاحتكارات وامتلاك سلطات فائقة الاتساع (archi -pouvoirs) من قبل المجموعات الإعلامية الكبرى (mégagroupes) في وقتنا الحاضر ومقارنتها بالسلطات الخارقة (super-pouvoirs) لسيتيزن كان (Citizen Kane) الذي كان يمتلك مجموعة فقط من الصحف في البلد ذاته خلال القرن العشرين.

وأصبحت هذه الشركات العظمى في القرن الواحد والعشرين تسيطر على القطاعات الإعلامية المختلفة في كل القارات عن طريق ميكانزمات التمركز (la concentration). وبفضل وزنها الاقتصادي واهميتها الإيديولوجية قد صارت تعتبر فاعلات (acteurs) مركزية في العولمة الليبيرالية . واكتسبت بذلك قوة للضغط على الحكومات لأجل إيقاف فاعلية القوانين التي تحد من عملية التمركز ومنع تشكيل منوبولات أحادية (monopoles) أو ثنائية (duopoles) .

ويرى الكاتب أنه لا بد من تأسيس " سلطة خامسة " تمكننا من مواجهة تكتلات المهيمنين تكون وظيفتها التنديد بالسلطة المفرطة التي تتمتع بها وسائل الإعلام التي هي ملك للمجموعات الإعلامية الكبرى المروجة للكوكبة الليبيرالية (la globalisation libérale) .

أما ***الجزء الثالث*** فعرض فيه الكاتب امثلة عن ما تمارسه المجموعات الإعلامية من عنف ضد الشعوب في عدة بلدان من أمريكا اللاتينية مبينا الوظيفة الجديدة التي تبنتها ككلاب للحراسة (de chiens garde) للنظام الاقتصادي وكسلطة مضادة(contre- pouvoir) للشعوب . ومنها " الحرب الإعلامية القذرة " الناشبة في فنزويلا (Venezuela) ضد الرئيس هوغو شافيز (Hugo CHAVEZ) والحملة التي قادتها يومية ال ماركوريو(EL Mercurio) ضد الحكم الديمقراطي للرئيس سالفادور آلاند (Salvador ALLENDE) في الشيلي من عام 1970 حتى عام 1972 .

وفي ظل هذه الحرب الإيديولوجية التي تفرضها العولمة فإن وسائل الإعلام أصبحت تستخدم كسلاح للصراع والنزال بواسطة الانفجار والتدفق العارم للمعلومات المسمومة حرفيا

بكل أنواع الأكاذيب وملوثة بالإشاعات والتحريفات والتلاعبات .وهذا ما طرحه راموني (RAMONET) في *القسم الرابع* من المقال ودعا إلى إقامة ما أسماه " بإيكولوجية الإعلام " (une écologie de l’information) هدفها تنقية المعلومة من الأكاذيب التي برزت بجلاء خلال غزو العراق .ومثلما يحتاج الفرد إلى أغذية طبيعية (bio) فإنه في حاجة أيضا لمعلومة طبيعية(information"bio") ،لأن احترام الحقيقة من قبل وسائل الإعلام وحده يؤسس لشرعية الإعلام .ولضمان ذلك فقد تم اقتراح إنشاء مرصد عالمي لوسائل الإعلام (media watch global) كسلاح مدني مسالم يمكن للمواطنين استخدامه لمواجهة السلطات العظمى (super pouvoir) لوسائل الإعلام الجماهيرية الكبرى .وهذا المرصد ما هو إلا تعبير عن حركة اجتماعية عالمية مجتمعة ببورتو آلجر (porto ALÈGRE) بالبرازيل.

إن وسائل الإعلام تخلط بين حريتها وحرية المؤسسات، فحرية المؤسسة لا تكون على حساب الحق في الحصول على معلومة جادة ومراقبة، لأن حرية الإعلام ما هي إلا امتداد لحرية التعبير الجماعية المؤسسة للديمقراطية والتي تفرض أيضا مسؤولية اجتماعية.

وقد خصص *القسم الخامس* لتوضيح مسعى المرصد الذي يهدف لتطبيق مسؤولية جماعية (collective) باسم حق المواطن في الحصول على إعلام جيد لمجابهة المجموعات الإعلامية الكبرى التي تفرض منطقا واحد مسيرا للمعلومة هو منطق السوق وإيديولوجية واحدة هي الفكر الليبيرالي الجديد (la pensée néolibérale).

ويضم المرصد هذا ثلاثة أنواع من الأعضاء:1)- صحفيون محترفون أو ذووا أقدمية، عاملين أو متقاعدين من جميع وسائل الإعلام . 2)- جامعيون وباحثون من كل التخصصات وبخاصة المتخصصون في وسائل الإعلام. 3)- مستخدمو وسائل الإعلام من مواطنين عاديين وشخصيات معروفة بمكانتها الأخلاقية. كلهم اجتمعوا داخل هذه الحركة العالمية ليشكلوا سلطة – مضادة تحارب عملية احتكار حق التعبير.

***التعليق علي القسم الثاني من الأدبيات المشابهة:**

ركزت معظم دراسات هذا الصنف على الدور المتزايد لسلطة وسائل الإعلام المختلفة في ظل التطورات المتسارعة لتكنولوجيات الاتصال بفعل عامل الاحتكار من قبل قوى عظمى عالمية تحرك وتيرة العولمة بمجالاتها المختلفة. واتفقت كلها على وجود اختلال في تدفق المعلومات على المستوى العالمي مما سينعكس- لا محالة- على حرية التعبير والاتصال ومصيرهما في المستقبل. كما

أن جلها نظر إلى الواقع الإعلامي العالمي ككل ولم يراع بعض الخصوصيات المتواجدة بهذا الواقع مما جعلها دراسات عامة و شاملة.

لكن المعالجة الشمولية في موضوع العولمة الإعلامية لا يعد شرا صرفا ولا خيرا صرفا وإنما يشمل الاثنين ، وهذا ما نلمسه في دراسة عواطف عبد الرحمان التي عمدت فيها إلى إبراز العولمة كمفهوم ذي أبعاد مختلفة ، موضحة حقيقتها في عملية التخطي الإعلامي واللاتوازن في تدفق المعلومات بين دول الشمال ودول الجنوب وبين دول الجنوب ذاتها .

سار إدواردو غاليانو(Eduardo GALEANO) -من جهته- على نفس الدرب الفكري لعواطف عبد الرحمان من حيث توصيفه للديكتاتورية التي تمارسها وسائل الإعلام على المجتمعات المعاصرة والتحولات التي افرزتها في تغيير بعض الوظائف وبعض المفاهيم القاعدية ودمجها كلها في مجال يدعى بالسوق العالمي .ولكن رغم كل المزايا التي طبعت المقال من رصانة ودقة وتركيز في عرض الأفكار إلا أن ما يمكن أن يؤخذ عليه هو البروز الجلي للوجهة التآمرية التي يحمل من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية كل المآسي التي تعانيها دول الجنوب بفعل التلفزيون الأمريكي .

ونتلمس هاجس الخوف لدى إغناسيو رامونې[(*)](Ignacio RAMONET)تجاه مستقبل " السلطة الرابعة " في ظل المد العارم للمجموعات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات معتبرا إياها "أسيادا جددا للعالم" يحددون مصير الكوكب بكامله . وقدم على إثرها بعض الاقتراحات والبدائل اللازمة لتجاوز الأزمة التي تعيشها وسائل الإعلام والاتصال في عصرنا في إطار ما يسمى " بالسلطة الخامسة " من أجل تشكيل بيئة إعلامية نقية خالية من شوائب المجموعات الإعلامية الكبرى (les groupe médiatiques).

وبمقارنة هذا المقال بسابقيه يتراءى لنا أنه أكثر قربا من موضوع البحث المنجز وإشكاليته ، لأنه يقدم رؤية خاصة وجديدة لواقع العولمة الإعلامية والاتصالية والمالية بإشارته لبعض التغيرات التي انتابت وسائل الإعلام وآدائها لوظيفتها التقليدية وتجسيدها لحرية التعبير والرأي .كما أنه زودنا ببعض المؤشرات التي كانت بمثابة موجه لمسعى البحث نحو القضايا المركزية التي تحكم مستقبل الدول ووسائل الإعلام في ظل المد التكنولوجي للعولمة .

[(*)] - رئيس تحرير جريدة (le Monde Diplomatique)

* وبإمكاننا إيجاز بعض **مناحي الاستفادة من الدراسات السابقة و المشابهة للقسم الثاني فيما يلي:**

1- اكتساب مرجعية فكرية قاعدية للدراسة وموجه فعال لمسيرة البحث وفقا للأهداف المسطرة مسبقا .

2- التمكن من استخلاص وحدة التحليل للكشف وإيضاح الرهانات القائمة في فضاء العولمة التكنولوجية.

3- تخطي بعض التجاوزات والأخطاء التي كان **من** الممكن الوقوع فيها كالمبالغة في تقدير الأمور والتضخيم في وصفها وعدم إبرازها بالأمانة والموضوعية المطلوبة.

4- الاستفادة من خلفية نقدية صاغها الكتاب في شكل أفكار وآراء تندد بشدة عملية احتكار وسائل الإعلام والهيمنة عليها من قبل تكتلات اقتصادية تشجب حرية التعبير .

5- إدراك المسائل من الزاوية العالمية في التعريف بواقع التدفق المعلوماتي ومن الزاوية الخاصة بإبراز موقع الجزائر كدولة من دول العالم الثالث من هذا الزخم الإعلامي المعولم.

ثانيا: التصنيف حسب معيار المنهج أو المقاربة المستخدمة

1) الدراسات المشتركة في أصول تطبيق المنهج الاستشرافي (السيناريوهات، المقاربة المتعددة) :

يضم *القسم الثالث* من الدراسات السابقة و المشابهة الابحاث التي تشترك في بعض أصول تطبيق المنهج الاستشرافي كمنهج عام يسعى إلى رصد التحولات المختلفة في العالم وبخاصة التحول الديمقراطي في العالم الغربي والعالم العربي ، فمعيار المنهج جعلنا ندمجها في زمرة واحدة لتقاطعها في عدة نقاط مشتركة في التحليل والشرح ورصد الحقائق وتصوير السيناريوهات المستقبلية، لكن ميزنا في إطارها بين الدراسات من حيث طريقة استخدامها للاستشراف، فمنها ما تبنى أسلوب السيناريو(scenario writing) الذي يتصور عبره الباحث المعطيات والظروف التي تطبع الظاهرة المدروسة في المستقبل المنظور، ومنها ما اتبع منهج "المقاربة المتعددة" الذي يدرس الظاهرة موضوع البحث في علاقتها وتواصلها مع السياق العام وما يشمله من أبعاد مختلفة يكون لها الأثر الفعال في صنعها أو تغييرها أو تعديلها أو إبقائها على حالها.

***تلخيص معرفي للقسم الثالث من الدراسات السابقة و المشابهة:**

1)- دراسة أنجزها المفكر المغربي ***المهدي المنجرة*** تحت عنوان :"***الحرب الحضارية الأولى : مستقبل الماضي وماضي المستقبل***" [1] ويقوم هذا المؤلف بتحليل معطيات الماضي والواقع واتجاهات الأحداث نحو المستقبل ***بمنهج استشرافي*** علمي يسلط الأضواء على ما جرى ويجري داخل منطقة الخليج والعالم العربي الإسلامي والعالم الثالث استنادا إلى الأبعاد الأربعة : العسكرية والحضارية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية لحرب الخليج الثانية .وعليه نجد أن المؤلف في هذا الكتاب يعالج الموضوع في أربعة فصول كبرى تأتي تباعا وملاحق.

ينطلق *الفصل الأول* من 2 أوت 1990 إلى حدود 17 يناير 1991، وهو تاريخ اندلاع العدوان على العراق ، وهي المرحلة التي يسميها المؤلف بمرحلة " عهد ما بعد الاستعمار " ويتضمن مقالات وحوارات أنجزها المؤلف خلال مرحلة ما قبل الحرب، يحلل فيها أبعاد الأزمة وآثارها وأسبابها ويتنبأ فيها منذ 12 أكتوبر 1990 بحتمية التطور إلى النزاع المسلح، وعنون ***هذا***

---

[1] - المهدي المنجرة ، **الحرب الحضارية الأولى : مستقبل الماضي وماضي المستقبل** ، شركة الشهاب ، الجزائر ، 1991.

الفصل بـ " مستقبل الماضي " لأنه تناول خلاله بؤر التوتر كالحوار العربي الأوروبي الذي يخص الانتفاضة الفلسطينية ، وأسهب في استجلاء أبعاد أزمة حرب الخليج كبداية لعهد ما بعد الاستعمار. وقبل الذهاب بعيدا في محاولة فهم هذه الحرب فإن المؤلف يعود إلى الإشكالية القائمة في علاقات الشمال – الجنوب المتمثلة في أزمة التواصل الثقافي بسبب نزعة (الانغلاق الإثني) (ethnocentrisme) التي تميز الشمال ، وكذا فشل أنماط التنمية في بلدان العالم الثالث المستندة إلى التقليد الأعمى وقلة اهتمام حكومات بلدان الجنوب بالمشاركة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والطاقات الإنسانية، دون إهمال التواطؤ الواعي واللاواعي لقسم كبير من أنتلجنسيا العالم الثالث التي انضوت تحت لواء السلطات الوطنية في بلادها أو السلطات المتعددة الجنسيات.

وقد دعا الكاتب إلى ضرورة الاهتمام بالدراسات المستقبلية في العالم الثالث التي تشهد ضعفا صارخا في إطار صناعة القرار بالمنطقة العربية على وجه التحديد ، لأن مستقبلنا ليس بأيدينا وماضينا ليس بأيدينا أيضا، « فنحن يلزمنا حسب التقديرات ستون سنة لدراسة ماضينا، في هذا الوقت الغرب لا ينتظرنا، فقد درس مستقبلنا ولديه توقعات حولنا ويتصرف على هذا الأساس .فنحن بدون ماضي وبدون حاضر ومستقبلنا مرهون ، وهذه قضية خطرة للغاية .» [1] واستنتج أن أزمة العالم الثالث هي أزمة غياب الذاكرة الجماعية نتيجة لغياب الرؤية التي لا تعرف كيف تنطلق من الصفر، لذا فإن النضال من أجل الحرية وبناء المستقبل يمر باسترداد الماضي.

و أكد المؤلف على موضوع العالم الإسلامي والمستقبل مستحضرا قوام أزمة اليوم الناتجة عن عدم اهتمامنا بالمستقبل في السنوات الماضية. فالعناية بالمستقبل ليست أمرا جديدا لأن الرسول صلى الله عليه وسلم كثيرا ما استعمل كلمة "الاستبصار" التي تحمل نفس معنى الاستشراف .وبتعبير بسيط يرى المهدى المنجرة أن أزمتنا في العالم الإسلامي اليوم سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أخلاقية هي بالأساس أزمة استبصار .

ويرى الكاتب أن الانقلاب الكبير الحادث في القرن الواحد والعشرين يتمثل في الانتقال من مجتمع مبني على الإنتاجية والصناعية والمواد الخام والرأسمال ،إلى مجتمع المعرفة وهو الذي يعيش فيه اليابان وجزء من الولايات المتحدة وإلى حد ما أوروبا الغربية .ويظن أن أكبر تحول سيكون على مستوى الأذهان .

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 15 .

وختم المهدي المنجرة خلال ندوة أجريت بتاريخ الخميس 25 أكتوبر1990 بعنوان : "الخليج الأزمة الأولى بعد الحرب الباردة"، وهي من تنظيم مجلة "نوفال أوبسير فاتور" (Nouvel observateur) قائلا: « هناك نوع من التعالي والازدراء لم يسبق لهما مثيل في تاريخ الإنسانية، إن ثقافتهم المسيحية اصابها العياء ودخلت في مرحلة الخوف ، إنكم تخافون ثلاثة اشياء، من الديموغرافية ومن الإسلام ومن اليابان» . [1]

واقترح الكاتب ثلاثة سيناريوهات ممكنة خلال العقود المقبلة : ***السيناريو الأول*** هو سيناريو الاستمرار والاستقرار الذي يعمل الغرب على حمايته بدول الجنوب .ويرى المهدي المنجرة أنه من غير الممكن تحقق هذا السيناريو ، لأن التغيير أمر طبيعي في الحضارة الإنسانية ولا يمكن تجميد حركة مجتمع بشري أيا كان .

السيناريو الثاني: ويسمى عادة بالسيناريو الإصلاحي، أي أنه سيناريو يحافظ على الاستقرار مع بعض الاصلاحات والتغييرات التدريجية، فقياسا للأول الذي لا يعطيه المهدي المنجرة أكثر من 5% كنسبة لإمكانية تحققه خلال السنوات الخمس المقبلة، فإن سيناريو الإصلاح يمكنه أن ينجح بنسبة تقدر بـ 30% شريطة أن تكون الإصلاحات سريعة وبوعي بالمشاكل الكبرى في الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان والمسامحة ومحاربة الأمية كأولوية ثانية.

السيناريو الثالث: هو سيناريو التغيير الجذري أو التحولات الكبرى والعميقة ، ويظن الكاتب أن هناك تكاملا بين السيناريوهات الثلاثة، فسنعيش الأربع أو الثلاث سنوات القادمة في العالم الثالث (ابتداء من عام 1991) بسيناريو الاستقرار والاستمرار، وسنرى بعض الدول تتحرر الواحدة تلو الأخرى لتخرج من وضع الاستقرار مع رؤية بعض الإصلاحات كنوع من التغيير التدريجي وهو ما يتعلق بسيناريو الإصلاح. إذ يقول المهدي المنجرة « أنه لا يمكننا الدخول إلى القرن الواحد والعشرين بدون سيناريو التغيير الجذري ». [2]

ويرى الكاتب أن الأحداث التي نعيشها اليوم تعتبر تطورات ضمن التوقعات التي كان يركز عليها دائما خاصة فيما يتعلق بالأزمة الروحية والخلقية ، لذا يظن أنه بإمكاننا اليوم الحديث عن دراسة ماضي المستقبل .

---

[1] - المرجع نفسه، ص52.

[2] - المرجع نفسه، ص 68.

أما ***الفصل الثاني*** فيحمل عنوان ***" 17 يناير 1991 بداية لأول حرب عالمية حضارية "*** مؤرخا لانطلاق أول حرب حقيقية ، وكبداية لأول صراع حضاري واضح بين الشمال والجنوب .إذ يحلل المهدي المنجرة خلال هذا الفصل تطورات الحرب وما انكشف خلالها من ازدواجية لدى الغرب " المصنع المتوحش" تنم عن عطش استبدادي وهيمني. ويخصص خلال هذا الفصل جزءا هاما من تحليله لكشف تناقضات الغرب بين ما كان يحمله من شعارات وبين ما عبر عنه خلال الحرب ، حيث أن حرب الخليج قد أسقطت أقنعة الديمقراطية وكشفت عن الوجه البشع للنظام العالمي الجديد .كما يركز هذا الفصل على تحليل أبعاد الحرب باعتبارها بداية لصراع دائم ستحتد درجته ما بين الشمال والجنوب إعلانا عن بداية لأول حرب عالمية حضارية ذات أبعاد أخرى علمية وتكنولوجية تصيغ ملامح سيناريو الكابوس وسيناريو السلام في العالم واللذان يصوران آفاق الحرب خلال المستقبل القريب والمتوسط على العالم الثالث عامة والعالم العربي والإسلامي خاصة ،سواء في علاقته مع نفسه أو مع دول الشمال .

وكان ***الفصل الثالث*** عبارة عن مجموعة من الدراسات التي كتبت خلال فترات متباينة، في الفترة ما بين 1957 و 1991، وعنون هذا الفصل بـ ***"ماضي المستقبل"*** في قراءة مستقبلية حول تحديات الواقع وضرورات المستقبل الآتي بعد حرب الخليج . ويعتبر المؤلف أن للتنبؤ دور رئيسي وطريقة وقائية في عالم لا يتوصل فيه التكييف السوسيو- ثقافي إلى مجاراة إيقاع التطورات العلمية والتكنولوجية . حيث أن وزن العالم الثالث فيما يخص الدراسات المستقبلية مازال أضعف من وزنه في ميدان البحث العلمي (4 % من المجهود العالمي).[1]

وترجع صعوبة الاستشراف في العالم الثالث إلى التغيرات السوسيو- ثقافية التي تسير بوتيرة لم يستشرف آفاقها أي سيناريو من سيناريوهات المستقبل المتداخل باستثناء "سيناريو القطيعة شمال– جنوب "لأن الأمر يتعلق بقطائع وموجات تتجاوز المظاهر السياسية والاقتصادية.

يقسم الكاتب الدراسات المستقبلية إلى " مستقبلية تفاعلية " تقاوم الحاضر بتبرير الماضي عوضا عن ابتكار المستقبل، وإلى "مستقبلية تخديرية" قريبة من الديماغوجية في بعض الأحيان، وإلى" مستقبلية الانتهاز "على المستوى الوطني أو" مستقبلية الاحتكار" على المستوى الدولي. لذا يدعو الكاتب إلى إقامة هدنة تهتم باستخدام الدراسات المستقبلية كمنهج عملي يعطي الأسبقية

---

(1) - المرجع نفسه، ص 182.

لاختيارات الشعوب فيما يتعلق بنموذج الحياة في المستقبل، فالأمر إذن لا يعني سوى نداء لصالح دمقرطة الدراسات المستقبلية داخل الدول وفيما بينها .

كما أوضح المهدي المنجرة أهم مظاهر الواقع العالمي كسرعة حركة التاريخ، تضايق الزمان والمكان بفعل الانفجار المعرفي في مجال المواصلات والاتصالات، الدور المتنامي للثقافة، النمو الديموغرافي، الدور الفاعل للتكنولوجيا المتقدمة، الاندماج الاقتصادي وانبثاق التكتلات الكبرى، بطلان المعادلة المدعية أن الحداثة يرادفها التغريب وتجربة اليابان خير دليل على هذا البطلان، لا مادية المادة ومادية اللامادية ... إلخ .ويكمن المشكل العميق في منظور الكاتب في قضية التواصل الثقافي الذي ينتفي فيه التعالي، ويتميز بتسامح النظم القيمية مع الآخر، والدفاع عن التعدد الثقافي كمصدر للإغناء .

وانتهى هذا المؤلف بفصل خاص بالملحقات، ملحق خاص بالتاريخ العلمي للكاتب معززا ببعض الانشطة التي قام بها المهدي المنجرة، وكذا الرسائل المفتوحة التي بعثها .

2)- دراسة في شكل مقال علمي متخصص ***لمحمود خليل وهشام عطية عبد المقصود*** معنونة بـ " ***مستقبل النظام الصحفي المصري : دراسة لعناصر وآليات تطور الصحافة المصرية (1982 – 2000) وسيناريوهات التطور المستقبلي (2000 – 2020)*** [1]، استهل خلالها الكاتبان بحثهما ***بمقدمة*** تضمنت الإشارة إلى أهمية دراسة مستقبل الظاهرة الصحفية في مصر من خلال النظام الصحفي المتواجد بها والذي يضم بيئتين، البيئة الأولى وتتضمن العناصر الداخلية في منظومة الصحافة المصرية، أما البيئة الثانية فتتطرق إلى السياقات العامة المحيطة بعناصر المنظومة الصحفية والمؤثرة في تحديد طبيعة أوضاعها وأدوارها. ودف الدراسة - بذلك - إلى رصد وتحديد مسارات النمو المستقبلي المنظورة للنظام الصحفي المصري عبر دراسة محددات نموه وتطوره وكيف تأثرت بالسياقات والعوامل الخارجية.

واتساقا مع الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها اعتمد الباحثان ***منهجية*** تقوم على تعدد وتكامل الأدوات البحثية، بشكل تسعى كل أداة إلى رصد وتحليل جانب من جوانب

---

[1] - محمود خليل وهشام عطية عبد المقصود ، " **مستقبل النظام الصحفي المصري : دراسة لعناصر وآليات تطور الصحافة المصرية (1982 – 2000) وسيناريوهات التطور المستقبلي (2000– 2020)** " ، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام ، جامعة القاهرة ، المجلد الثاني، العدد الثالث، جويلية - سبتمبر 2001 .

النظام الصحفي المصري متعدد الروافد والعناصر، التي تمكن من استخلاص المحددات الرئيسية لرسم ملامح سيناريوهات المستقبل لهذا النظام. وهكذا تعتمد الدراسة عدة مستويات تحليلية تتمثل في : ***التحليل الوثائقي*** لمجموعة الوثائق المتعلقة بالممارسة الصحفية في مصر والصادرة عن مؤسسات صحفية وغير صحفية ونقدها .

وقد تم إخضاع مجموعة من الدراسات الأكاديمية (أساتذة الإعلام والصحافة بالجامعة المصرية والعامليين بالمؤسسات الصحفية في مصر) ***لتحليل المستوى الثاني*** (Meta analysis) من الدراسة ، أما ***المستوى الثالث*** فهو ***تطبيق أداة المقابلة المقننة*** .

وقد حدد ***الإطار الزمني للدراسة*** باتساق مع أهدافها على مستويين: المستوى الأول من 1982 إلى 2000 والمستوى الثاني من 2000 إلى 2020.

وقدم الباحثان بعد ذلك ***إطارا نظريا*** لتحليل عناصر وتفاعلات النظام الصحفي المصري مبرزان موقع ودور المؤسسة الصحفية داخل أي مجتمع طبقا للظروف الخاصة التي تحكمه، وأساس هذه العلاقة دائما هو الصراع وتتبلور أنماط الصراع في شكل أيديولوجيات معينة تشتبك معها أجهزة الإعلام كأداة أساسية لنشر وترويج الأفكار.

كما بينا أن النظام السياسي يحدد شكل العلاقة بين الصحف والسلطة الحاكمة لأن النظام الصحفي انعكاس مباشر لطبيعة النظام السياسي. لذلك فقد أشارا إلى عاملين أساسيين يمكن في ضوئهما التمييز بين الأنظمة المختلفة أولهما: العامل المتعلق بنمط سيطرة النظام الحاكم على الصحف الذي هو بدوره نتاج للعامل الثاني وهو نظام الملكية. وكلا العاملين لهما تفسيرهما في ثلاث نظريات أساسية اهتمت بشرح وتفسير هذه العلاقة ، وتتمثل في النظرية السلطوية والنظرية الليبيرالية ونظرية المسؤولة الاجتماعية .

كما حدد الكاتبان التحولات المعاصرة في الصحافة كالنمو الكمي في أعداد الصحف وبروز ظاهرة الصحافة المتخصصة وزيادة تكلفة الاستهلاك الصحفي وضرورة مراجعة المفهوم التقليدي للحق في الاتصال.

وخصصا ***المبحث الأول*** لعرض تطورات وتفاعلات عناصر النظام الصحفي المصري 1982 –2000 من حيث :

أولا : التنظيم القانوني لعلاقة الدولة بالصحافة في مصر .

ثانيا: عناصر التطور في مضمون الصحافة المصرية (رصد وتحليل مضمون الرسالة الإعلامية وديد مؤشرات إنتاج الضمون بالصحف الصرية وتفاعل المهور الصري مع هذا الضمون) .

ثالثا : عناصر التطور الكمي والنوعي للصحافة الصرية 1982- 2000. وقد حدد الكاتبان خلالها الخريطة الماضية والحالية للصحافة صر.

رابعا : عناصر التطور في تكنولوجيا الاتصال وتطبيقاته بالصحف المصرية 1982- 2000 خاصة بعد ان اصبحت الحاسبات اليوم تلعب دورا اساسيا في المجالات المختلفة لإنتاج الصحيفة (التحرير والإخراج) بفضل تكنولوجيا البرامج (software) وهذا على الستوى الاص ، أما على الستوى العام فقد نتج عن ظهور وتطور تكنولوجيا الاسبات تعرض وسائل الإعلام التقليدية لتهديدات متعددة من جانب الوسائل الجديدة التي بدأت في التشكل حول أنظمة الاسبات الرتبطة فيما بينها بشكل شبكي .

وعني ***المبحث الثاني*** بعرض سيناريوهات مستقبل النظام الصحفي الصري 2000 - 2020 وفقا للتطورات الحادثة في البناء الاجتماعي الشامل بسياقاته المختلفة وذلك عبر سيناريوه إثن :

أولا : السيناريو المرجعي لمستقبل النظام الصحفي في مصر : ويعد امتدادا منطقيا للوضع الحالي في مجال صناعة القرار وإدارة شؤون المجتمع بالاعتماد على تحديد منطلقات اساسية لهذا السيناريو والتحولات الناتجة عن تطورات وتفاعلات الصحافة القومية والحزبية والخاصة والإقليمية مع النظام الصحفي الصري النبثق عن بدء تشغيل هذا السيناريو.

ثم عرضت المرتكزات الأساسية للعمل في إطار هذا السيناريو من حيث نمط علاقة السلطة بالصحافة وطبيعة مضمون وأهداف السياسات التحريرية وشكلها في مواجهة المنافسة الإعلامية الخارجية. إضافة إلى تصور أدوار للجماهير في عملية وضع السياسات التحريرية للصحف التي استفادت من التطور في تكنولوجيا الاتصال في تطوير مضمونها حسب نوعية ملكيتها.

ثانيا : سيناريو مستقبل النظام الصحفي المصري في إطار التحولات الرأسمالية الشاملة الذي من خلاله تم رصد المنطلقات الأساسية له وأهمها امتداد الرأسمالية الجديدة التي دفعت المجتمع نحو النمو وإتاحة المشاركة لمختلف جماعات المجتمع المدني والتاكيد على حرية

وسائل الإعلام التي تفسح مجالا واسعا لممارسة الديمقراطية كأساس لإطلاق طاقات التجديد والإبداع، والبحث عن صيغة قانونية بجعل التحول عن رؤية السلطة لوسائل الإعلام على انها مرفق من مرافق الدولة أمرا ممكنا ، إضافة إلى التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للصحف التي ستنتج عن ربط قضية الحرية والتعددية الإعلامية بقضية المسؤولية الاجتماعية .

ثم تطرق الباحثان إلى التحولات الناتجة عن بدء تشغيل هذا السيناريو لأن الصحافة في مصر ستشهد صعودا كبيرا في أهميتها مقارنة بالنموذج المرجعي السالف. وتنمو أولوية وسائل الإعلام الإلكترونية (الإذاعة والتلفزيون) على وسائل الإعلام المطبوع، إضافة إلى زيادة إنشاء المزيد منها مع استمرار الاتجاه نحو إنشاء المزيد من الصحف الحزبية والمملوكة من قبل شركات وزيادة الاتجاه نحو إصدار صحف إلكترونية تعتمد على بث خدماتها عبر شبكات المعلومات المحلية والدولية .

كما رسم هذا السيناريو المرتكزات الأساسية للعمل الصحفي في إطار العلاقة الواصلة بين السلطة والمؤسسات الإعلامية. فالنظام السياسي في ظل هذا السيناريو يفسح حيزا للخيارات الديمقراطية المتاحة لفئات وقطاعات المجتمع المختلفة والتي ستنعكس على مضمون وأهداف السياسات الإعلامية بغياب ما يمكن تسميته سياسة صحفية مركزية، بحيث تتعدد المراكز الإعلامية وتتنوع عناصر التشكيلة الاجتماعية والإيديولوجية الموجهة لهذه السياسة على المستوى المحلي كما على المستوى العالمي . وفي ظل تنوع المراكز الإعلامية سيكون الاهتمام مركزا على الجمهور وكيفية الاستفادة من معطيات تكنولوجيا الاتصال لخدمة عملية الإنتاج الصحفي وتطوير مضمون الصحف .

وانتهت الدراسة ***بخاتمة*** اهتم فيها الكاتبان بتلخيص محاور هذه الدراسة في شكل عناصر مقتضبة وضحت مستقبل النظام الصحفي المصري بمختلف عناصره وظواهره وتفاعلاته تبعا للمحورين السابق ذكرهما في محاولة رسم سيناريوهات مستقبل هذا النظام ومقارنتها ببعضها البعض.

3)- مقال للمفكر ***برهان غليون*** بعنوان ***" منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية : مقدمة نظرية "*** [1] حاول خلاله بلورة منهج ناجح لدراسة المسألة الديمقراطية في المنطقة العربية من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات الأساسية وفي مقدمتها تحديد الدافع لدراسة الديمقراطية بهذه المنطقة ، والاغراض التي تتوخاها مثل هذه الدراسة ، والتعريف الإجرائي المعتمد للديمقراطية في البحث .

و يتلخص ***الدافع إلى البحث في الديمقراطية*** في الوطن العربي بالإجابة عن سؤال: ما هي شرعية الحديث عن الديمقراطية اليوم في الأقطار العربية ؟ و يرى الكاتب أن هذه الشرعية لا تقوم على اي اعتقاد بان مبدا الحرية وقيمتها اصبحت مطالب الاغلبية في هذه المجتمعات. فالديمقراطية التي تتحدث عنها المؤسسات الدولية هي جزء من استراتيجية الهيمنة والاحتواء العا□ية .ولا يمكن إدراك مشروعية الحديث عن الديمقراطية في العمل من أجلها إلا من منظور كسر ا□لقة ا□فرغة وا□روج من دوامة الاستبداد والاستبداد ا□ضاد وبناء أساس جديد للعلاقات الوطنية.

أما عن ***أغراض الدراسة*** فمن الو اضح أنا ليست دراسة من النوع النظري ، لذلك فهي تبحث عن اسباب تعثر الديمقراطية في المجتمعات العربية وتحديد العوامل المادية والمعنوية التي يمكن أن تساهم في تكوين وعي علمي أي واقعي وعملي وصحيح يساهم في تحول النظم السياسية العربية الراهنة نحو الد□قراطية .

وقدم الكاتب ***مفهوما نقديا للديمقراطية*** معتبرا ان الديمقراطية التي تبدو انها في متناول اليد بالنسبة للمجتمعات البشرية الراهنة كافة ، كانت بالتأكيد ثمرة ثورة أخلاقية في مستوى القيم الاجتماعية ، وثورة سياسية تمس رؤية المجتمعات لمبررات اجتماعها ووجودها المشترك ، والمفهوم ا□ي ، ا□عيش على مستوى النخب والجمهور العام من كلمة ديمقراطية وما يمكن لهذه الكلمة أن توحي لهابه، هو الذي يتحكم بوعي المجتمعات السياسي وسلوكها افرادا وجماعات إزاء ما نسميه ا□سار الد□قراطي والعمل الد□قراطي والنظام الد□قراطي .

إن غياب مفهوم جامع أي مشترك للديمقراطية يرجع إلى بنائه الحي وطبيعته كأداة متغيرة بتغير الواقع الذي يسعى العقل إلى حل رموزه وتحويله، الأمر الذي يمكننا من التمييز داخل النظم

---

[1] - **برهان غليون ، " منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية : مقدمة نظرية،** مجلة المستقبل العربي ،بيروت، العدد 213 ، نوفمبر 1996 .

الديمقراطية بين درجات مختلفة من التحول الديمقراطي. وينظر الكاتب إلى الديمقراطية في الأقطار العربية من حيث هي قاعدة ممارسة للسلطة السياسية بحسب مبادئ ثلاث: مبدأ الحرية التنظيمية والفكرية ومبدأ التداول السلمي للسلطة ومبدأ المساواة الذي تجسده الدولة القانونية.

واقترح برهان غليون لدراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية ***منهجا*** أسماه ب ***"المقاربة المتعددة"*** و الذي يعتمد في تحليله على العوامل الاجتماعية كافة ويأخذ بالعوامل السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية و الجيوسياسية في الاعتبار عند رصد وتحليل وتوصيف الظواهر ذات العلاقة بعملية التحول الديمقراطي وليس الثقافة او المجتمع المدني فقط أو غيرها من العوامل الأحادية الجانب هي المؤثرة وحدها بمعزل عن غيرها في عملية التحول الديمقراطي :

1)-البنية السياسية: ويتم خلالها دراسة بنية الدولة في كل قطر من حيث كونها كيانا قانونيا وإداريا وسياسيا ومن حيث طبيعة السلطة وبنيتها وطرق ممارستها ، وعناصر استمرارها والبني والهياكل التي تقوم عليها ، والاهداف التي تخدمها ومدى قربها من مؤشرات الديمقراطية الرئيسية أو بعدها عنها .

2)- البنية الثقافية: وتشمل دراسة الثقافة السياسية لإجلاء المعاني المختلفة التي ينطوي عليها اليوم استخدام مصطلح الديمقراطية في الفضاء الثقافي العربي عموما وبالمقارنة بين أقطاره أيضا ومعالجة الفرضية القائلة أن حظوظ التحول الديمقراطي تزداد داخل مجتمع ما بازدياد درجة اندماجه الثقافي أي بوجود ثقافة وطنية تتجاوز العوالم الجزئية الخاصة وتساعد على التواصل الحي بين السكان. واعتبر أن الوعي الديمقراطي في الوطن العربي لا ينم عن نضج حقيقي وإنما يعكس الرغبة في استخدام القناع الديمقراطي بديلا عن القناع القومي والاشتراكي السابق الذي تنهل أصوله من المصادر الغربية في التعريف بالديمقراطية.

3)- البنية الاقتصادية: وتدرس خلالها طبيعة النظام الاقتصادي من حيث الهياكل والقطاعات الأساسية ونظام الملكية ونمط العلاقات الاجتماعية في الوحدات الإنتاجية، والعمالة وحجم البطالة وغيرها. وتتعلق الفرضية الاقتصادية باحتمالات التحول الديمقراطي التي تزداد بازدياد وسيطرة القطاعات المنتجة على القطاعات الطفيلية، لكن النمط الاقتصادي الذي يفرضه التوسع الرأسمالي على الاقتصاديات الوطنية يميل نحو العالمية بترسيخه لنموذج واحد للإنتاج والاستهلاك الحديث.

4)- البنية الاجتماعية: وتدرس درجة الاندماج الوطني أي طبيعة توزيع الدخل وظرف ا□ياة الاجتماعية على العموم. و تقول الفرضية ا□عتمدة هنا أن التحول نحو الديمقراطية يكون اسهل في المجتمعات التي تنجح في الوصول إلى حد ادنى من التوازن للتوزيع الاجتماعي للثروة الذي يسمح بوجود تواصل بين جميع الطبقات الاجتماعية. ولو رسمنا الهرم الاجتماعي في الأقطار العربية لحصلنا على ثلاثة مجتمعات متوازنة لا علاقة لدخل أحدها بالآخر : ***الأول*** مجتمع النخبة ونسبته 5% من السكان ***والثاني*** وهو مجتمع الطبقة الوسطى والذي يشكل من10% إلى 20% من السكان ***والثالث*** وهو مجتمع الأغلبية الذي يحتل القسم الباقي من الهرم .

5)- البنية الجيوستراتيجية: وتدرس خلالها درجة اندماج القطر في النظام العا□ي ومشاركته في صنع القرارات التي تمس الحياة الدولية .والفرضية هنا هي أن احتمالات التحول الد□قراطي تزداد بازدياد هامش استقلال الدولة وسيادتها الوطنية. ولكن لا سيادة بشكل مطلق اليوم ذلك أن الدول يختلف بعضها البعض من حيث امتلاكها للإمكانيات الأساسية لبلورة سياسة خاصة ومستقلة.

أما ***البحث التطبيقي*** فتتم من خلاله دراسة التحول الديمقراطي في كل قطر من الأقطار العربية .وتنقسم الدراسة إلى قسمين يهتم فيها الأول بالبحث في التحول السياسي في كل قطر على حدة والثاني عام يسعى إلى التوصل إلى نتائج وخلا صات عامة ويتضمن كل قسم الأبواب التالية: التجربة التاريخية، الواقع الراهن، آفاق التطور الديمقراطي واحتمالاته، ثم الخلاصات والتوصيات .

وتأتي ***الدراسة المقارنة*** في شكل تحليل عام مطبق على المنطقة العربية استنادا إلى الدراسات القطرية، وتعتمد المنهج المقارن لتبيين عوامل التشابه والتباين في مسارات التحول السياسي.

وتنتهي الدراسة ***بخاتمة*** أكد فيها الكاتب على أنه من غير الممكن في ميدان الدراسات الاجتماعية فصل □ط ا□قارنة النظرية عن طبيعة الأهداف المنشودة وبالتالي عن الممارسة العملية أولا وثانيا أن الد□قراطية ليست الناتج الطبيعي لتحقق بعض الشروط ا□وضوعية الأساسية بل هي معرفة فكرية سياسية .

4)- كتاب *لمجموعة من الباحثين الجزائريين* معنون بـ *"مستقبل الديمقراطية في الجزائر"* [1] ياتي في سياق دراسة شاملة يقوم بها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. الذي يتخذ من أكسفورد مقرا له في عدد من الدول العربية التي بدأت الانفتاح السياسي، وأصبح من الممكن داخلها طرح قضية الانتقال إلى الديمقراطية وشروط بدأ عملية التحول الديمقراطي ومناقشتها بشكل علني من قبل القوى والتيارات جميعها التي تنشد التغيير داخل البلد نفسه.

لقد سعت هذه الدراسة لتكوين رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في الجزائر، وذلك من خلال معالجة تاريخ التجربة السياسية الجزائرية المعاصرة ومحصلتها وتحليل البنى السياسة والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وتحديد انعكاساتها على التحول الديمقراطي.

وحرصت الدراسة أن تركز على موضوعين أساسيين، تحاول من خلالها فهم **إشكالية الديمقراطية**، وهما: تحري عقبات وإمكانات التحول الديمقراطي من جهة، ومحاولة استشراف مستقبل الديمقراطية في المجتمع الجزائري من جهة ثانية. ومن الطبيعي ان يعكس هذان الهدفان الاتجاه المنهجي الذي سلكته الدراسة، والذي يتجاوز الاستخدامات المحدودة والصارمة للمدخلين الثقافوي و المؤسساتي، هذا الاخير الذي ينطلق من دراسة المجتمع المدني وطبيعة المؤسسات التي تنظم حياة هذا المجتمع ليصل إلى تحديد معالم مسالة الديمقراطية. وغني عن القول أن كليهما ينظر إلى الديمقراطية ليس كبذرة جاهزة موجودة في الثقافة الوطنية، وإنما هي تعبير عن حركة سياسية واجتماعية وعملية بناء متواصلة، نابعة من هوية وخصوصية المجتمع المعني. إنها بمثابة حاصل تظافر عوامل متعددة داخلية وخارجية، مادية وذاتية، تحدث إلى إحداث طفرة في النظام السياسي، بحيث تؤدي في النهاية إلى ثورة مجتمعية تذيب العام بالخاص، وتحول الثقافة الديمقراطية إلى جزء من الثقافة الوطنية ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية كقاعدة لممارسة السلطة السياسية[2] دون محتوى اجتماعي وثقافي مرتبط بالواقع وخصوصياته. [3]

---

[1] - اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر**، مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

[2] - المرجع نفسه، ص 299.

[3] - المرجع نفسه، ص 300.

وقد تمت الاستعانة أساسا بالمقاربة المتعددة الأبعاد تبعا للتجربة الجزائرية في محاولة لاختبار الصدقية و الواقعية للفرضيات ومعالجة الأبنية المختلفة المشكلة للواقع الجزائري، وتم التركيز أكثر على تلك الأبنية ذات التأثير المباشر في المسيرة الديمقراطية في الجزائر.

إن محاولة توصيف التحول الديمقراطي في دولة مثل الجزائر تتطلب إلماما كاملا بالأبعاد والمتغيرات المتعددة وبالآليات التي تساهم في تدعيم وترسيخ الممارسة الديمقراطية وانتشارها بين مختلف الفئات الاجتماعية والقوى السياسية، وتقبلها كمكمن رئيسي لثقافة سياسة تمثل أداة ووسيلة للتنمية الشاملة المنشودة من الجميع، وخلال قراءة سريعة للتاريخ الجزائري الحديث تبدو أمامنا تلك التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة.

شكل يوضح علاقة التحول الديمقراطي بمختلف البنى ومحصلتها كما شخصته بنية الدراسة:[1]

(سلم التحول الديمقراطي)

مستوى النصوص

مستوى الممارسات

البنية الثقافية

البنية الاجتماعية

البنية السياسية

البنية الاقتصادية

البنية الجيواستراتيجية

حراس البوابة
Gate Keeper

المحيط الخارجي
وسائل الاتصال

---

[1] - المرجع نفسه، ص 150.

أما في الجانب التطبيقي فحاولوا رصد التجربة من خلال استمارتين: إحداهما موجهة لمنظري بعض الأحزاب، وأخرى لأعلام جزائريين يعتقد الباحثون أن لهم باعا في مجال الديمقراطية. ويتم دعم ما يجمع عن طريق الاستمارتين وفق تقنية "دلفي". ويعتبر الباحثون أن ذلك غير كافي لإعطاء صورة معبرة عن التجربة التاريخية والوضع الراهن، وكذا آفاق التطور الديمقراطي.

وطرح الباحثون جملة **من الاستنتاجات** لعل أهمها: [1]

أ- ان الشواهد الواقعية تؤكد تضمنها لعوامل ترسيخها وتأكيدها منها مهمة توزيع السلطات والاتجاه نحو مشاركة شعبية أوسع.

ب- تعيش الجزائر مخاضا ديمقراطيا عسيرا، تبتدئ بعض مؤشراته في الانفتاح النسبي لوسائل الاعلام المكتوبة على معظم الخطابات السياسية، والانتخابات التعددية، وأسلوب القيادة الجماعية... إلخ.

ج- نضج القوى السياسية على مستوى التنظيم وعلى مستوى الوعي معا.

د- وجود بعض المعوقات القانونية والمؤسسية والتطبيقية المعطلة للمسار الديمقراطي.

لقد تعرضت الدراسة للإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي بناء على الوضع الراهن للمسار الديمقراطي في الجزائر والذي يمكن توصيفه في تنامي الممارسة النظرية و العملية لآليات الديمقراطية وتحولها إلى مطلب واع لتغير خريطة النظام القائم، إلى جانب بروز ثقافة سياسية جديدة والشروع في تحديث قنوات التعامل داخليا وخارجيا.

وهكذا يتضح أن هناك عوامل ذاتية وموضوعية تتبلور تدريجيا وتضع الأسس الأولى والمتينة لتزيد فرص النمو الديمقراطي في ظل الواقع التاريخي لمجتمعنا بما يتضمنه من تطور في مختلف أبنيته.

ويخلص الباحثون إلى أنه على الرغم من أن التجربة الديمقراطية في الجزائر تتعثر أحيانا، وتمتزج بالعنف والنكسات السياسية أحيانا أخرى إلا أن الشواهد الواقعية تؤكد تضمنها لعوامل ترسيخها وتأكيدها من ذلك: نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية رغم ما يشوبها من غموض وتناقض في بعض الممارسات، إضافة إلى عدم شخصنة السلطة ووجود قيادة جماعية للمؤسسة العسكرية و الاتجاه نحو مشاركة شعبية واسعة وكذا الاتجاه المتنامي نحو تعيين حدود مجال عمل الدولة و تدخلها بحيث بدأت مؤسسات

---

[1] - المرجع نفسه، ص 307.

اتمع المدني تتمتع بحرية الحركة، كما لا يمكن تناسي الانفتاح النسبي لوسائل الاعلام خاصة المكتوبة منها بدعم الانتشار الواسع للصحافة الخاصة وتنظيم انتخابات تعددية ونقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي لتأطير الصراع السياسي بين مختلف القوى حول سلطة صنع القرار، وأيضا التوجه التدريجي لانتشار وتعميق الثقافة المدنية والتعددية السياسية والفكرية التي تقوم على إقرار الائتلاف الحكومي واقتسام السلطة التنفيذية بين القوى السياسية وتكريس مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون.

و انتهت الدراسة بعبارة تنم عن الهدف الأساسي من إجرائها، حيث يرى الباحثون «أن الإبحار في مياه الأزمة لا يحتاج إلى المتشائمين الذين يشتكون من ريحها، و لا إلى المتفائلين الذين ينتظرون تغيرها، بل إلى العمليين الذين يضبطون أشرعتها ثم يتوكلون».[1]

5)- دراسة *لفدريكو مايور* (*Federico MAYOR*) بالتعاون مع *جيروم باندي* (*Jérôme BINDÉ*) رئيس مصلحة التحليل والتنبؤ باليونسكو(UNESCO) بعنوان *"عالم جديد"* [2] وحاول الكاتبان من خلالها توضيح الرهانات الكبرى في المستقبل القادم مقترحين " منطلقا جديدا " للاستشراف قائم على أربعة عقود : عقد اجتماعي وطبيعي وثقافي وأخلاقي .وأكدا على أننا لا ننتظر شيئا من القرن الواحد والعشرين بل هذا القرن هو الذي ينتظر الكثير منا حسب تعبير لغارسيا ماركيز (Gabriel Garcia MARQUES).[3]

ويرى الكاتبان أن القرن العشرين قدم على دوي حرب عالمية أولى أما القرن الواحد والعشرين فبدا مع انهيار حائط برلين واندلاع ثورتين كبيرتين دفعتنا إلى العالم وهما : الثورة العلمية والثورة الصناعية الثالثة التي صاحبت عهد الإعلام والانطلاقة المتسارعة للتكنولوجيات الحديثة في كل مجالات الحياة البشرية التي تعمل على تغيير العالم وصنع عالم عالمي (un monde mondial) . هذا العالم الذي يحتل فيه المعولِمُون (les globalisateurs) خمس(1/5) سكان

---

[1] - المرجع نفسه، ص322.

[2] - Federico .MAYOR et Jérôme. BINDÉ, **un monde nouveau**, Editions ODILE JACOB / UNESCO, Paris, 1999.

[3] – Ibid, P 36.

العالم ويهيمنون على المعولَمِين (les globalisés) الذين تبلغ نسبتهم أربعة أخماس (4/5) البشرية .

ووصف الكاتبان الحالة العامة للعالم من خلال الإشارة إلى مختلف القضايا التي تطرح عند هذا المستوى كخطر النمو الديمغرافي الذي اعتبراه قنبلة موقوتة تنعكس على تحديد مستقبل الغذاء في العالم وتفشي الفقر والمجاعات .وكانت لهما ايضا نظرة سوسيو ثقافية بينا خلالها حالة التردي التي انتابت العلاقات الاجتماعية والأسواق الوطنية والمدرسة التي جردت من وظيفتها الأساسية في تلقين المعرفة والتربية ، ونشوء ما أسمياه بالأبارتيد (l'apartheid) أو العنصرية الحضرية المعممة، التي جعلت فكرة الفضاء العمومي (l'espace public) محل ريب وتساؤل في ا□□ الذي □ثل فيه أساسا لبناء الد□قراطية والعقد الاجتماعي. فالتدفق الهائل للملكية الخاصة للوسائل التكنولوجية والإعلام الآلي بدأت تزيح الطرق القديمة لممارسة الرقابة الاجتماعية، وتفرض على ا□واطن□ بنيات تكنولوجية(de techno- structures) خاصة تعوض ا□نتخب□ والسيادة الد□قراطية.

ولتجاوز البشرية لمستقبل مظلم تنبأ به الكثير من المفكرين فإن هذا الكتاب يعرض أربعة تحديات كبرى تعد مركز الإشكالية المطروحة فيه وهذا لتقديم مسارات في انها للبشرية كي تستطيع أن تتعايش مع القرن الواحد والعشرين .

التحدي الأول: هو السلام الذي يمثل لا محالة الحلول لكل التحديات الأخرى كما أشار إلى ذلك بطرس بطرس غالي (Boutrous Boutrous- GHALI) خلال نقاشات حول القرن الواحد والعشرين المنظمة من قبل اليونسكو خاصة وأن العالم اليوم يشهد حالة "سلام ساخن" يختلف عن حالة " الحرب الباردة " التي شهدها القرن العشرين .

التحدي الثاني: وطرحاه في شكل تساؤلات حول التخوف من تنامي الفقر والعنصرية الاجتماعية وتزايد الفروقات والفجوات بين الأفراد والجماعات والدول وقضية التهميش التي تؤثر سلبا على المجال العمومي المرتبط بالممارسة الديمقراطية ، وقدما لذلك معطيات مختلفة حول الاقتصاد والمجاعة...إلخ .

التحدي الثالث: هو التنمية الدائمة والتسيير النزيه للبيئة الكوكبية باتباع طرق جديدة للتنمية الاقتصادية وتلقي معرفة إيكولوجية، بعبارة مبسطة □صها الفيلسوف ميشال سرس

(Michel SERRES) أنه لابد من " التحكم في التحكم" (la maîtrise de la maîtrise).[1]

التحدي الرابع: هي" أعراض السفينة الهائمة " بعبارة استخدمها الكاتب سيناك (Sénèque)، فهل يمكننا تثبيت اتجاهنا نحو المستقبل؟ وهل سطرنا لذلك منحنى و مشروعا على المدى الطويل؟ وهل نملك الإمكانيات والتجهيزات اللازمة للإبحار و المحافظة على اتجاهنا؟ إن ذلك لفيه ريب كبير خاصة مع واقع العولمة الذي أفرز تطورات جعلتنا نفقد كل إمكانيات السيطرة على الامور بعدما اصبح مصير التاريخ بيد من يدعون "الاسياد المجهولين" (maîtres anonymes).[2]

و حث الكاتبان على ضرورة استشراف المستقبل وأبعاده المختلفة والتي تزرع بذوره في الحاضر من أجل الاستعداد بحذر لمختلف التطورات التي تصاحبه ومنها ما لا بد من إبعاده. ويقول تيوسيديد (Thucydide) (470-395 ق.م)« لا يجب أن يكون للسياسيين أيدي نظيفة فقط بل يجب أيضا أن يكون لهم أعين نظيفة ».[3]

ولم يعتمد الكاتبان بالضبط على منهج كتابة السيناريوهات بل استخدما بعض أوجهه فقط. لانهما ابرزا بعض الصور الممكنة في المستقبل وكذلك ما يجب ان يكون عليه هذا المستقبل بأسلوب استشرافي يعكس وجهات نظرهما في عرض المخاطر والحظوظ التي تتوافر في فضاء يعمه الغموض والريب. و يكون ذلك بهدف الكشف عما تتكون منه الأبعاد المختلفة والمنصهرة ورصد المبادئ والقيم التي تقلل من حجم الضرر والخطر أثناء ولوج القرن الواحد والعشرين.

وفي ظل عولمة الإعلام الآلي، والأسواق والاتصالات السلكية واللاسلكية (télé communication) تدعو الضرورة إلى انطلاق مفهوم مستقبَلي للديمقراطية واقترح لذلك الكاتبان أربعة عقود (Quatre contrats) تمثل أربعة قواعد لديمقراطية دولية جديدة في عالم جديد يدعو إلى اكتشاف ووضع بعض السبل الواقعية التي لا يدعي الكاتبان خلال عرضها بانها وافية وشاملة ومستفيضة .

---

[1] - Ibid , P 20.

[2] - Ibid , P 21.

[3] - Ibid , P 24.

وافترض الكاتبان ***عقدا اجتماعيا جديدا*** (le contrat social) كأساس أول لبناء عالم جديد للقرن الحادي والعشرين يتضمن تنبؤات حول النمو الديمغرافي وتصاعد حالة التفاوت والفجوات بين الأمم والأفراد والجماعات ، وقدما خلاله مجموعة من السبل الواجب اتباعها لتفادي تداعيات العولمة في الجانبين السياسي والاجتماعي .

أما ***العقد الثاني*** المقترح من قبلهما في هذا العالم الجديد هو ***العقد الطبيعي*** (le contrat naturel) الذي يجب أن يقوم على إحداث رابط بين العلم والتنمية والحفاظ على المحيط. وهذا بالطبع يضمن تحقيق العقد الاجتماعي والتطور الدائم وفق أخلاقيات مستقبلة تورث للأجيال القادمة.

ويتصل ***العقد الثقافي*** (le contrat culturel) مع العقدين السالف ذكرهما، ويجعل من التربية(l'éducation) محورا أساسيا من محاوره.

كما يعد اعظم مشروع في القرن الواحد والعشرين بالنسبة للحكومات وكذلك المجتمع ككل، إنه فعلا يمثل رهانا ديمقراطيا يدعو إلى إزاحة العنصرية بالمدرسة والجامعة وتشكيل مواطن مدني يتمتع بالمساواة عن طريق تبني مشروع تربوي حقيقي على المستوى البعيد.

وتعتبر التكنولوجيات الحديثة رهانا أساسيا ومحددا حقيقيا في قلب العقد الثقافي لأنه يطرح إشكالية الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة وضرورة اكتساب المؤسسات التعليمية طرقا جديدة تتناسب مع معطيات المستقبل وإفرازاته لتحقيق عدالة في الحصول على المعرفة, وبخاصة في مجتمعات الجنوب التي لا تتوفر على بنيات تحتية تؤهلها للانتماء إلى ما يسمى" مجتمع المعرفة " (la société de la connaissance). ويشكل الحوار الثقافي والتدفق الحر للمعلومات والمعارف لب هذا العقد الثالث .

أما ***العقد الرابع*** فهو ***العقد الأخلاقي*** (le contrat éthique) الذي يجب أن يطبع القرن الواحد والعشرين ويقوم على ثلاثة قواعد ، فهو يحث على ثقافة السلم (culture de paix) والتنمية الذكية (un développement intelligent) القائم على المعرفة ونبذ العنف ودعم حقوق الإنسان والترويج الفعال للتعددية والحوار بين اعضاء المجتمع، وهذا ***كقاعدة أولى***، أما ***الثانية*** فهي تشيد ***بتعميق الديمقراطية*** (l'approfondissement de la démocratie) في الزمن، وهذا بتثبيت جذورها في قلب مؤسسات المجتمع وكذا يجب تعميقها أيضا في المكان وهذا

بعرض أشكال لتبني الديمقراطية الدولية التي غيرت معنى الديمقراطية الذي ارتبط دوما بالحدود الوطنية ، وجعلته مثل السوق ، فأصبح بدون حدود جغرافية تحكمه.

ويرى الكاتبان أن هذا العقد الأخلاقي لن يتحقق إلا بتظافر الجهود والتضامن والتوزيع العادل لفوائد العولمة. وترتبط ***القاعدة الثالثة*** لهذا العقد بتحديد ***أخلاق المستقبل*** (l'éthique du futur) وهذا برسم سياسات مناسبة تلقن للأجيال القادمة للاهتمام بأخلاقيات الحاضر وتأسيس أخلاقيات المستقبل بواسطتها.

و أنهى المؤلفان كتابهما ***بخاتمة*** حاولا خلالها الإجابة على كل الأسئلة المطروحة حول الرهانات و العقود التي تم استشرافها من قبلهما في شكل ملامح للعالم الجديد المرسوم في المستقبل المنظور.

6) رسالة ماجستير في الصحافة ***لنرمين نبيل عبد العزيز أحمد الأزرق***، **معنونة** بـ"***التشريعات الخاصة بملكية الصحف في مصر دراسة مستقبلية خلال العقدين القادمين***"(1)

واستهلت الباحثة بحثها بمقدمة عامة، ثم قسمته إلى ثلاثة أبواب، اختص **الباب الأول** بعرض الإطار النظري والمنهجي، وتبلورت إشكالية البحث في تساؤل رئيسي وهو: ما هو مستقبل التشريعات الخاصة بإصدار وملكية الصحف المصرية خلال العقدين القادمين، وما هو تأثير ذلك على التعددية والتنوع في الصحافة المصرية ؟ وقامت الدراسة بالإجابة على التساؤلات التالية حتى تتمكن من التوصل لنتائج التساؤل الرئيسي ومنها :

*كيف تطورت التشريعات الخاصة بإصدار وملكية الصحف في مصر حتى وصلت لما هي عليه الآن ؟ و لماذا ؟

*ما هي أشكال ملكية الصحافة في مصر ؟

*ما تأثير التطورات السياسية والاقتصادية والإعلامية على مستقبل التشريعات الخاصة بإصدار وملكية الصحف المصرية خلال العقدين القادمين ؟

*ما هو مستقبل الصحف الحزبية خلال العقدين القادمين خاصة فيما يتعلق بدورها تجاه تحقيق التعددية والتنوع بالصحافة المصرية ؟

---

(1) - نرمين نبيل عبد العزيز أحمد الأزرق ،"**التشريعات الخاصة بملكية الصحف في مصر : دراسة مستقبلية خلال العقدين القادمين** "، رسالة ماجستير ، قسم الصحافة ،كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2002 (غير منشورة) .

*ما هي الآليات التي تستهدف تطوير أوضاع ملكية الصحف وإجراءات إصدارها خلال العقدين القادمين بما يحقق التعددية والتنوع في الصحافة المصرية ؟

وتعود أهمية الدراسة باعتبارها من أوائل الدراسات في مجال الصحافة التي تعنى بمجال البحث المستقبلي باستخدام الأساليب العلمية، وكذا تسد فراغا في البحث في التشريعات الصحفية وربطها بملكية وإصدار الصحف. كما لا تقف الدراسة عند توصيف الظاهرة بل تفسيرها لفترات مستقبلية تسعى لوضع سينار يوهات مستقبلية لتطور الظاهرة المدروسة في إطار عدد من المتغيرات الهامة والملحة التي تشهدها الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإعلامية. والأهم في نظر الباحثة هو رصد تأثير كل هذه الأبعاد وغيرها على حرية الصحافة وإشكالية الملكية بحكم كون الصحافة نظام من انظمة المجتمع يؤثر ويتأثر أيضا .

واتجهت الباحثة إلى عرض **الدراسات السابقة** التي اهتمت ببحث إشكالية حرية الصحافة وتشريعاتها من ناحية والدراسات التي اهتمت ببحث مستقبل تطورات بعض القضايا والإشكاليات الصحفية من ناحية أخرى وصنفت الدراسات إلى نوعين :

أولا: دراسات خاصة بإشكالية حرية الصحافة وملكية الصحف في مصر ومن أهمها :

*- دراسة ليلى عبد المجيد، "السياسة الإعلامية في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو سنة 1952 وحتى 15 مايو سنة 1971 وأثرها على الفن الصحفي في الفترة نفسها مع تطور لأسس سياسة إعلامية مستقبلية ".

*- دراسة محمد سعد إبراهيم، "حرية الصحافة: دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي ".

*- دراسة عوفي عزالدين،" ظروف مصر السياسة والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية وأثرها على حرية الصحافة بـ 1945 – 1952 ".

*- دراسة حماد إبراهيم ،" الصحافة والسلطة السياسية في الوطن العربي ".

***ثانيا:* دراسات عنيت ببحث التطورات الصحفية والإعلامية المستقبلية:**

1- دراسات عربية:

*- دراسات إبراهيم العيسوي وآخرون،(أوراق مصر 2020 في مشروع مصر 2020)

*- دراسة ليلى عبد المجيد، تشريعات الصحافة في الوطن العربي ...الواقع وافاق المستقبل.

*- دراسة محمد شومان ، العولمة ومستقبل الإعلام العربي .

2- دراسات أجنبية:

*- دراسة إيريك دريكسلر (k.Eric DERXLER)،"حرية الصحافة لصحافة المستقبل ".

*- دراسة جان سيرفيس (Jan SERVAES)، " التركيز في ملكية الصحافة اليومية في بلجيكا ".

*-دراسة ر.م أنتمان (Rm .ENTMAN) ،" المتغيرات التي تدعم الديمقراطية الأمريكية من خلال الصحافة" .

*- دراسة مايكل سالوين(Michael SALWE) و بروس جاريسون (Bruce GARISON)"إدراك محرري الصحف الأمريكية لإشكاليات الصحافة العالمية : قائمة أولويات للبحث المستقبلي ".

وتنتمي الدراسة موضوع البحث إلى **زمرة الدراسات المستقبلية** لذلك ارتكز الهدف الرئيسي للبحث على الاتجاه نحو صياغة نمط مستقبلي ووضع سيناريوهات تصف وتفسر الملامح المستقبلية للتشريعات الخاصة بإصدار وملكية الصحف بمصر وذلك في ضوء علاقاتها بكافة المتغيرات المجتمعية الحالية والمستقبلية والتي تؤثر على المشكلة البحثية وتوضيح اثر ذلك على التعددية والتنوع في الصحافة المصرية .

واعتمدت الباحثة على **مناهج متعددة** ، منها المنهج المقارن للمقارنة بين تطورات أوضاع الملكية في مصرو التشريعات الخاصة بها في ظل اختلاف السلطات الحاكمة على مصر، وخلال **فترة الدراسة** المحددة بالعقدين القادمين .كما استخدمت منهج المسح في قيامها بمسح كافة التشريعات الخاصة وإجراءات إصدار الصحف منذ بدايتها .واستعانت بأسلوب ديلفي الذي يعتمد على استمارة تستخدم وتوزع على الخبراء والمتخصصين ممثلة في مجتمع البحث المكون من عينة تضم أربعين خبيرا من الممارسين في مجال الصحافة والإعلام والأكاديميين من أساتذة الإعلام والقانون. وقد استخدمت أيضا أسلوب السيناريوهات الذي يعتمد على وصف التطورات المتوقعة والمرغوبة للظاهرة المدروسة محاولة منها إبراز كافة اتجاهات التطور واسبابها وإمكانياتها بالاستفادة

من آراء المتخصصين وذوي الخبرة الذين يتبنون رؤى مستقبلية محددة نتيجة لأسباب وعوامل محددة.

واهتم الباحثة في **الباب الثاني** بعرض وتحليل وتفسير ومقارنة **التشريعات الخاصة بملكية** الصحف وإصدارها في مصر منذ نشأة الصحافة المصرية وحتى الوضع الراهن (2000) .**وأما الباب الثالث** فقد عني بمستقبل هذه التشريعات خلال العقدين القادمين (2000- 2020) من **خلال** تحديد المتغيرات المجتمعة **و** الفاعلة في صياغة السيناريوهات المستقبلية **الخاصة بملكية** الصحف وإجراءات إصدارها وتأثيرها على التعددية الصحفية، إضافة إلى وضع آليات تحقيق النمط المستقبلي المستهدف لتحقيق التعددية والتنوع بالصحافة المصرية.

وانتهت الدراسة موضوع البحث بخلاصة رصدت فيها الباحثة أربعة سيناريوهات للتنبؤ بالمشكلة المطروحة، يشير فيها ***السيناريو الأول*** إلى بقاء الأوضاع على حالها وبقاء سيطرة الدولة وهيمنتها على الصحف القومية. بينما يدل ***السيناريو الثاني*** على تغير الأمور في الاتجاه الأسوأ أي زيادة هيمنة الدولة على الصحف القومية مقابل مزيد من الرقابة وهذا ما يؤدي لا محالة إلى انتكاسة مستقبلية في التطور نحو مزيد من الديمقراطية .ويطرح ***السناريو الثالث*** احتمالات الاتجاه نحو مزيد من الديمقراطية والحرية بحيث تتخلى الدولة عن سيطرتها على ملكية كل الصحف القومية .أما ***السيناريو الرابع*** فهناك احتمال إمكانية التوجه خلال العقدين القادمين إلى مزيد من الحرية في نظم ملكية الصحف وإصدارها ولكن دون ان تتخلى الدولة عن مواقعها وسلطاتها تماما.

***التعليق علي القسم الثالث من الدراسات السابقة و المشابهة:**

اهتمت معظم دراسات القسم الثالث باستشراف المستقبل باستخدام أسلوب السيناريوهات (les scénarios)، وأهمها دراسة المهدي المنجرة التي تعد إسهاما علميا ومرجعا نظريا وتطبيقيا للدراسات المستقبلية العلمية مستندا إلى أدق مناهج وآليات البحث الاستشرافي. فامتاز بتنوع الزوايا في تحليله ورصد مستقبل العالم الثالث بعد تداعيات حرب الخليج الثانية، بشكل شامل يتقصى فيه الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية مجتمعة لهذه الحرب.

ويؤكد المنجرة على أن«الحاضر ليس في واقع الأمر غير مستقبل لماضي معطى مسبقا ويحمل معه كل ما كلفه هذا الأخير، وبالقدر نفسه نجد للماضي مستقبله كما نجد للمستقبل ماضيه ».[1]

وما يعاب على مؤلف المنجرة كثرة الفوضى في عرض الأفكار وتسلسلها وهذا يرجع إلى البنية العامة للكتاب ، والتي جاءت على شكل مجموعة من المقالات الصادرة للكاتب في العديد من المجالات والجرائد الأجنبية والعربية، حيث ولد هذا الانفصال الكثير من التكرارات التي وقع فيها الكاتب، والتي كان من الأولى أن يوردها تحت عنوان واحد. و قد صعب ذلك كثيرا من مهمتنا في تقصي الحقائق والاستفادة منها. كما يمكننا أن نضيف الارتكاز المفرط للمؤلف على حرب الخليج كمحور أساسي تدور حوله الأحداث.

أما عن المجال العلمي المتخصص محمود خليل وهشام عطية عبد المقصود حول مستقبل النظام الصحفي المصري فكان من أكثر الدراسات اقترابا من إشكالية البحث وموضوعه لأنه يعد جهدا بحثيا هاما عني بالاستطلاع والرصد والتحليل للجوانب المعرفية للنظام الصحفي في مصر. وتوصلت الدراسة إلى تصور سيناريوهين أساسيين يمكن أن يكون عليهما هذا النظام خلال الفترة 2000 –2020. ويعتبر هذا البحث أيضا خطوة هامة لدراسة مستقبل الأنظمة الإعلامية في العالم العربي خاصة في ظل التحولات التكنولوجية المتنامية، وفق منهجية استشرافية بأسلوب علمي وموضوعي إلى حد كبير .

ولكن رغم ميزات هذه الدراسة إلا انها لم تخلو من السلبيات، ذلك انها لم تتطرق للقيم التي تحكم النظام الصحفي المصري بقدر ما ركزت على عرض بنيات هذا النظام، رغم أن الإثنين لا غنى عنهما في تحليل وتفسير وتحديد مسارات النمو المستقبلي المنظور للنظام الإعلامي على العموم في أي بلد كان .

وتشترك كل من دراسة برهان غليون ودراسة اسماعيل قيرة و الباحثين الجزائريين و دراسة فديريكو مايور (Federico MAYOR) وجيروم باندي(Jérôme BINDE) في محاولتهم بلورة منهج لدراسة المستقبل المرتقب بالاعتماد في التحليل على عوامل متعددة تأخذ بالعوامل السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية في الاعتبار خاصة في مقال برهان غليون وإسماعيل قيرة والباحثين الجزائريين أثناء توصيفهم للظواهر ذات العلاقة بعملية التحول الديمقراطي. لكن مؤلف "عالم جديد" فقد كانت دراسته أشمل لأنه تعرض إلى التغيرات المتنوعة

---

[1]- المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى : مستقبل الماضي وماضي المستقبل، مرجع سابق ، ص 10 .

التي طرأت وتطرأ على العالم خلال العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين مضيفا في استشرافه العوامل البيئية والتكنولوجية والأخلاقية كأبعاد أخرى، إضافة إلى العوامل السالف ذكرها في مقال برهان غليون. و تم هذا كله من خلال مقاربة متعددة النواحي تعكس المستوي المعرفي ومدى الاهتمام بمستقبل العالم عموما ومستقبل قضية الديمقراطية ومشكلات التحول الديمقراطي خصوصا في الوطن العربي من قبل الباحثين. وسارت دراسة إسماعيل قيرة وزملائه في نفس الاتجاه، حيث عمد الباحثون إلى تحليل تاريخ التجربة السياسية في الجزائرية المعاصرة ومحصلتها، وتحليل للبنى السياسية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وتحديد انعكاساتها على التحول الد�وقراطي. لكن الدراسة لم تلتزم بالإطار المنهجي المتبع، فلم نتلمس تطبيق تقنية دلفي التي تم الإشارة إليها في مستهل البحث و كان الاستشراف نابع من توجه الباحث� أنفسهم و تصورهم لمستقبل الديمقراطية في الجزائر، كما لم يتم التعمق في الجانب الإعلامي رغم أنه يمثل مشهدا أساسيا في التحول الديمقراطي.

وعلى رغم صعوبة المبادرة في إنجاز بحث في الدراسات المستقبلية نجد أن الباحثة نرمين نبيل عبد العزيز احمد الازرق قد اخترقت هذا المجال بكل جراة علمية محاولة الاقتراب والدنو- قدر ا�ستطاع - من أساسيات تطبيق الأساليب والمناهج العلمية في مجال علوم الإعلام والاتصال وبخاصة المنهج الاستشرافي الذي تفتقر إليه الأبحاث الأكاديمية بالجامعات العربية عموما.

وما يمكن أن نوجهه من نقد للدراسات الأخيرة هو عموميتها في تطبيق المنهج الاستشرافي وعدم التدقيق في توضيح خطواته وآلياته كما هو موجود في دراستي المهدي المنجرة ومحمود خليل وهشام عطية عبد المقصود . وقد اكد ذلك فدريكو مايور وشريكيه على انهما لم يقوما برسم سيناريوهات بعينها بل تم الاقتراب منها في شكل صور للمستقبل المحتمل وكذا المستقبل الذي نرجوه، ولكن ذلك لم يخرج عن إطار الأبحاث المستقبلية التي تشرف عليها هيئة التحليل والتنبؤ باليونسكو.

كما أن تطبيق الأساليب الخاصة بالاستشراف لم يتم بصفة مدققة وعلمية إلى حد ما في دراسة نرمين نبيل عبد العزيز أحمد الأزرق ، ذلك أن الباحثة لم تتمكن بشكل دقيق من تطبيق تقنية "ديلفي"(Delphi Technique) ، حيث أنا قامت بتحويل أهداف الدراسة ا�ستقبلية وتساؤلاتها إلى مجموعة من المحاور المتكاملة ثم تحويلها إلى أسئلة مناسبة لاستمارة "دلفي" وقامت بتوزيعها على مجموعة من الاساتذة المحكمين للاسترشاد بارائهم، تم صاغت الاستمارة في صورتها

النهائية، ووزعت بعدها على عينة البحث المنتقاة والمتكونة من أربعين خبيرا ومتخصصا. وهذا ما لا يتوافق مع الاستمارة التي تدعم تقنية دلفي التي« تم بدراسة الظواهر الاجتماعية عن طريق التفاعل غير المباشر لعينة البحث والمبني على أساس التكرار المراقب والاستخدام المنظم للاستمارات» .[1]

* وبإمكاننا إيجاز أهم **مواطن الاستفادة من الدراسات السابقة و المشابهة للقسم الثالث فيما يلي:**

1- رغم شمولية الدراسات إلا أننا استفدنا منها بشكل مستفيض من حيث المنهج الاستشرافي المستخدم فيها.

2- زودتنا بمبادئ قاعدية كانت أساسا موضوعيا لانتقائنا البحث موضوع الدراسة.

3- اكتساب بعض أطر المنهجية الاستشرافية وفق أسلوب علمي موضوعي إلى حد ما.

4- الأخذ في الاعتبار تعدد العوامل المرتبطة بالقيم الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي، كالعوامل السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على مقاربة متعددة.

---

(1)- اسماعيل قيرة ، "**الاسخدمات الحديثة لتقنية دلفاي في الدراسات الاجتماعية** " ، في فضيل دليو وعلي غربي **، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص258.**

الفصل الثالث:
خصائص العولمة الإعلامية والاتصالية

أولا: تأريخ القيم الديمقراطية و الإشكالية الإيبستيمولوجية لمجتمع المعلومات

1)- خلفية فكرية وفلسفية عن القيم الديمقراطية
2)- الإشكالية التاريخية والإيبستيمولوجية لمجتمع المعلومات

ثانيا: الخصائص الظاهرة لمجتمع المعلومات العالمي

لثا: ميزات النسق القيمي الجديد

1)- التحول من القيم المؤطرة للمرسل إلى القيم المؤطرة للمستقبل (من حق الإعلام إلى حق الاتصال)
2)- الديمقراطية الرقمية

تتطلب ظاهرة مجتمع المعلومات العالمي البارزة في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين علما ومنهجا خاصا بدراستها يقوم على تقنين الظاهرة ووضعها في إطارها السياقي وتفسير إشكاليتها وتحديد علاقاتها بالمفاهيم الاخرى كمجتمع المعرفة ومجتمع الاتصال وتحليل مفرداتها والتوجهات الإيديولوجية المحركة لوجودها في شكل تأصيل تاريخي للمفهوم .

وقد عمدنا إلى تقصي شواهد هذا العصر وفهم روحه، وفق تحليل ظاهراتي (phenomenology) يهتم بتمثيل « الحياة اليومية وعالم الحياة المعطى، كما يتجسد من خلال تركيبات من المعرفة التي يتم تكوينها ونقلها اجتماعيا وكلها مادة للتحليل الفينومينولوجي»[1]بحيث تكشف الظاهرتية النقاب عن«النمط الأساسي أو الجوهر لوعي هذا المعطى الذي هو القصدية». [2]

بمعنى أن الظاهراتية تمكن من معرفة ماهية كل واقع، حيث أن لكل شيء طبيعي ماهية، ولكن تواجده في الحياة لا يحتوي على ماهية كاملة، مثل الإشكالية التي يثيرها مفهوم "مجتمع المعلومات" حول مدى توفر الظروف الملائمة لتكريس هذا المفهوم واقعا وممارسة ، وسنحاول التوقف عند التوصيف الممارس على أرض الواقع وفق هذا المنظور الذي يكشف عن حدود الملامسة السطحية أو العميقة للمسالة النظرية التي يوحي بها مفهوم مجتمع المعلومات.

لذلك تكون العولمة الإعلامية والاتصالية- كمظهر للعالم - حقيقية جزئية لأن ماهيتها الشكلية تختلف من حيث انها تستطيع ان تكون غير ما هي عليه من حيث ماهيتها المضمرة. ولاستيعاب مقام القيم الديمقراطية في ظلها لابد من الأخذ بعين الاعتبار حالة التمفصل والتناغم المستمر بين الوقائع (الحقيقية) وبين التجليات (مايظهر)(entre faits et représentations) في محاولة دائبة لتشخيص هذا الواقع المفعم بالتقنيات المعلوماتية الجديدة وفق آليات مناهج التعاطي الفكري وأشكال الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة.

إن الأحداث والوقائع ليست مستقلة أبدا عن النظرة التي نحملها تجاهها، فالعولمة قبل كل شيء عبارة عن ظاهراتية (une phenomènologie du monde)، لهذا لابد الأخذ بعين الاعتبار حالة التمفصل الواجب بين التجليات وما نكونه حولها من تصورات. وكتب بهذا الشان

---

[1] – صالح بن بوزة، "مناهج بحوث الإعلام، التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الخلافية " ، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر، العدد11و12 ربيع وصيف 1995، ص 48.

[2] – جان فرانسوا ليوتار، الظاهراتية ، ترجمة خليل الجر، سلسلة ماذا أعرف 43، PUF ، فرنسا، د. ت، ص7.

فانسون ديكونبس (Vincent DECONBES) يقول :« لكي نستوعب الظاهراتية لا بد من أن نفهم أن الرحلة نحو مكان قضاء العطلة جزء من العطلة نفسها».[1]

بمعنى أن الفكرة التي نشكلها حول الحقيقة أو ظاهرة ما يكون- **بصورة بديهية- جزء من** الظاهرة ذاتها. كما يؤكد وجهة النظر هذه باحث ظاهرتي اخرجان توسان ديسانتي (jean-Toussaint DESANTI) الذي أشار إلى ضرورة **تناغم** الأحداث مثلما هو متواجد في ظاهرة العولمة المتكونة من سلسلة من الوقائع ذات التأثير المتبادل والتي تفرز معنى معين.[2]

و لا يتحقق فهم العولمة –إذن- بالتركيز على الوقائع دون **التجليات، و لاعزل للتجليات عن** الوقائع، بل هي ظاهرة تترجم التمفصل الدائم و القائم بين الوقائع **والتجليات**، لأن التحليل الظاهراتي يساعدنا عن طريق الرؤية والتدقيق والانتباه الشديد **للأشياء لفهم الظواهر المدروسة.**

لكن تظهر الإشكالية -التي تتجلى من خلال التحليل الظاهراتي الذي **يعرض آليات ووقائع العولمة الإعلامية أيضا-** في الخلافات المتعددة بين الباحثين في توصيف الثورة المعلوماتية ذاتها، فيثار تساؤل حول ماذا إذاكان مجتمع المعلومات صيغة نظرية أم هو مجرد إيديولوجيا يروج لها عدد من **الباحثين.**

ومن ثم فهناك ضرورة ما نحو وجود العديد من المعالجات الأكاديمية التي تنطلق من رؤية نقدية لمجتمع المعلومات مفهوما وإطارا مرجعيا لتنظير المفهوم وممارسة امبيريقية لاستكشاف ابعاد الظاهرة **وماهيتها. وتطرح إثرها إشكاليات تتعلق بالتدفق الحر للمعلومات كأسلوب تعتمد عليه وسائل الاتصال** والإعلام في عصر مجتمع المعلومات بعد أن تزاوجت وسائله مع الحاسبات الإلكترونية والأقمار الصناعية، وبعد أن تحول إنتاج المعلومات إلى صناعة تخضع لقوانين السوق من عرض وطلب كغيرها من السلع الاستراتيجية الأخرى.

---

[1] – Zaki .LAÏDI, " **La mondialisation comme phénoménologie du monde**" ,Revue "PROJET",Dossier "**Un seul monde…un monde pour tous**",Paris, N°262, Été 2000, P43.

[2] – Ibid, P43.

أولا: تأريخ القيم الديمقراطية و الإشكالية الإيبستيمولوجية لمجتمع المعلومات

1) خلفية فكرية وفلسفية عن القيم الديمقراطية:

يعد التاريخ حلقات موصولة يكمل بعضها بعضا، فالماضي وسيلة لفهم الحاضر كما أن الحاضر يعيش في الماضي، وكلاهما يعين تصور ملامح المستقبل، وموضوع القيم الديمقراطية باعتباره من حقوق الإنسان فإنه ليس وليد العصر الحاضر، و إنما هو قديم قدم الإنسانية نفسها، و يشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخها الذي تنعكس عليه **تداعيات الزمان و المكان.**

لعل ارتباط القيم الديمقراطية في مجال الإعلام و الاتصال بالديمقراطية يدعونا إلى الرجوع و لو باقتضاب إلى تاريخ الحضارة اليونانية الزاخرة بالفكر الفلسفي و السياسي، فقد كثر فيها علماء الفلسفة و القانون الذين شكلوا بواكر المذاهب و النظريات التي يفتخر بها الغرب **المعاصر.**

و تعد التجربة القديمة للنظم السياسية في بلاد الإغريق، خاصة مدينة أثينا من أهم التجارب التي **حاكتها النظم السياسية الحديثة و المعاصرة رغم أنه** لم يحدث قط في هذه الديمقراطية العريقة أن حكم الشعب نفسه طبقا للمنطوق، لأن غالبية سكان المدينة كانت محرومة من ممارسة مظاهر هذه الديمقراطية و على ما يقول **موريس ديفرجيه** (Maurice DUVERGER) فإن العالم الغربي لم يختبر هذه التجربة قط، و هو يحكم عادة بواسطة نخبة سياسية (Political elite) محدودة العدد، و إن كانت هذه النخبة منبثقة من صفوف الشعب.[1]

فكانت أثينا القديمة أول مجتمع يمارس قدرا من إشراك المواطنين في الحكم و التي تعد تجربة أولى في الحكم "الجمهوري" أو "الديمقراطي". فأزيح في العام 510 ق.م هيبياس(HIPPIAS) ابن بيزيستراتوس (PEISISTRATUS)عن السلطة في أثينا و حل محله كليسثينيز (CLEISTHENES)، وأقنع الأخير المواطنين الأثينيين بفكرة الديمقراطية التي تعني حكم الشعب ،و في ظل الديمقراطية، عرفت أثينا ازدهارا ليس له حدود، و دانت لها القيادة على المدن - الدول اليونانية الأخرى حتى العام 431 ق.م ، عندما جرها بيركليس (PÉRICLÈS)

---

[1] - السيد الزيات، " **الديمقراطية و جدل الإصلاح السياسي** " ، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،العدد04، خريف2001، ص 105.

(495-429ق.م) إلى الحرب البلوبونيزية[*] لتلقى هزيمتها على يد إسبرطة، و كانت إسبرطة مدينة – دولة استبدادية عسكرت المجتمع و جعلت المواطن ملكا للدولة، و الحقيقة أنه بعد الانتصار لهذين النموذجين(أثينا و إسبرطة، الديمقراطية و الدكتاتورية، التعددية و الاستبداد) تراوحت مواقف المفكرين و رجال السياسة على امتداد التاريخ و حتى عصرنا الراهن.[1]

تناولت الفلسفة اليونانية بنوع من الإسهاب العقلاني و الاستقرائي ما يرتبط بحرية الرأي وقيمته و من له الحق في ذلك و يرجع الفضل للحكيم اليوناني القديم سقراط (SOCRATES) (470 – 399 ق.م) لتأسيس علم الأخلاق، فهو يعتبر« أن فلسفة الأخلاق تسعى إلى فهم المبادئ الاخلاقية الاولى التي تظل ثابتة مهما تغيرت الظروف و تباينت المجتمعات، و هي تسعى إلى الوصول إلى المبادئ المطلقة التي يقيم عليها أي مجتمع بشري أخلاقياته ».[2]

وجاء بعده أفلاطون (PLATON) (428-348 ق.م) وهو تلميذ سقراط و أستاذ أرسطو، ذلك أن فكرة إدارة الحكمة في محاورة "الجمهورية" (Republic) من خلال الشعب و حرية الكلام التي صاحبتها لم تمُت، بل إن كتابات أفلاطون صنعت الميلاد لفكرة الحرية على مر السنين، و هي أنه « يمكن الوصول إلى الحقيقة من خلال المناقشة الحرة "».[3]

و بعد ذلك جاء الفيلسوف أرسطو (ARISTOTLE) (384-322 ق.م) الذي يسمى المعلم الأول، فهو معلم الإسكندر الأكبر و أعظم فلاسفة اليونان و أشدهم أثرا في الفكر البشري طوال العصور الوسطى و حتى مطلع العصر الحديث . يرى أرسطو أن لكل سلوك بشري غاية و يعتبر أن الغايات هي "الخير المطلق" و هو "السعادة" و هذه الأخيرة هي أقصى خير يطمح إليه الإنسان. و الملاحظ أن أفكار أرسطو ليست غريبة عن الإعلاميين اليوم الذين

---

[*]– هي حرب نشبت بين أثينا وإسبرطة نتيجة إقدام بركليس على بناء أسوار أثينا الطويلة (long walls) وهو أمر أثار حفيظة إسبرطة.

[1] - علي الكواري ، **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية : اعتراضات و تحفظات على الديمقراطية في العالم العربي ،** دار الساقي، بيروت ،2004. ، ص129-130.

[2] - حسن عماد مكاوي ، **أخلاقيات العمل الإعلامي : دراسة مقارنة** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1994 ، ص 35.

[3] - المرجع نفسه ، ص 36.

يستشعرون الحس المهني عند أداء رسالتهم في نقل الواقع بدقة و أمانة و القيام بدور التنوير لصالح المجتمع.[1]

لقد اقتضى الأمر بنا تبيان الأساس الفكري الأول لبروز القيم الديمقراطية من حقوق و حريات بهدف التنويه إلى ان الإنسانية على اختلاف عصورها قد سعت جاهدة للوصول إلى تحرير الإنسان من أي ضغط أو إكراه حتى يستطيع التعبير عن ذاته والاستفادة من ملكاته في سائر قطاعات حياته. و منذ أكثر من2500 سنة ظل الناس والمفكرون يكافحون لأجل الحصول على حرية التعبير و النقد للقضايا الاجتماعية و الدينية و السياسية و الاقتصادية، و قد واجهوا - في معظم الأوقات – مخاطر التعرض لعقوبات تصل حد القتل بسبب رغبتهم في التعبير عن آرائهم و من ثم تمكين الأفراد من حق الكلام و المناقشة اللتين تتيحان لهم الاشتراك مع بني جنسهم في حرية إبداء الراي و إبرازها للعالم الخارجي بكونهم طرفا فاعلا في مكونات العملية الاتصالية ، بكل اشكالها و مستوياتها، و يستهدف الامر بذلك إشراك الفرد و المجتمع في هذه العملية. « و هو ما جعل البعض ينظرون إلى هذا الحق مع أنه يمثل الجانب الثالث للديمقراطية في المجتمع المعاصر، بالإضافة إلى جانبيها السياسي و الاقتصادي ».[2]

كما أن مقتضيات الدراسة موضوع البحث لا تستدعي استعراض كل الجذور الفكرية والفلسفية بإسهاب و تفصيل لحقوق الإنسان على اعتبار من أن القيم الديمقراطية أحد عناصرها فالحديث عن تاريخ حقوق الإنسان مر بثلاثة مراحل منها مرحلة الحضارات و المجتمعات القديمة و مرحلة العصور الوسطى و مرحلة العصر الحديث. ولكن لابد من الإشارة إلى أن التطور التاريخي للقيم الديمقراطية المنتقاة في بحثنا قد مر من خلال ست نظريات.

القيم الديمقراطية عبر نظريات الإعلام:

يشكل الإعلام و الاتصال - منذ فجر التاريخ- مرتعا لطروحات تتعلق بكل أنواع الحريات في مجال الفكر. و بعد نشوء الصحافة المكتوبة و انتشار الإعلام السمعي البصري غدا هذا النظام الإعلامي برمته انعكاسا للأنظمة السياسية، لأن وسائل الإعلام و الاتصال تؤدي مهامها و وظائفها في إطار نظام إعلامي معين يكون بدوره وثيق الصلة بالنظام الاجتماعي و السياسي الذي يتواجد فيه.

---

(1)- المرجع نفسه ، ص 36.

(2)- السيد بخيت محمد ، مرجع سابق ، ص 2.

وقد نشأ شبه إجماع بين أساتذة الاتصال -سواء هؤلاء الذين ينتمون إلى المدرسة الغربية بمختلف تياراتها التقليدية و الراديكالية مثل (شرامSCHRAMM و شيلرSCHILLER و هالورانHALLORAN و غربنرGERBNER)، أو الذين يتزعمون المدرسة الاشتراكية مثل(سازوسكيSAZOSKI و نورند سترنغSTRONG NORD وماشلياتMACHILIAT) وأولئك الذين برزوا في العالم الثالث مثل (حميد مولانا و فرانك أوباجا Frank OBAJA وغيرهم) -على أنه ليس هناك إيديولوجيا للدولة و أخرى لوسائل الاتصال ، بل هناك إيديولوجيا واحدة تحدد النمط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، كما تحدد موقف الدولة من الاتصال و أدواره ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة مستهدفة تحقيق التوازن الذي يؤدي إلى دعم وحماية قيم و مصالح و أهداف القوى المسيطرة على وسائل الإنتاج الاساسية في المجتمع و تتحكم بالتالي في أدوات التغيير السياسي و النظام التعليمي و الثقافي و الاجتماعي ... إلخ.[1]

عرفت القيم الديمقراطية منذ بدايات تاريخ وسائل الإعلام و الاتصال حتى الانفجار الحديث لثورات الاتصال، و بداية حرية الفكر مراحل متتابعة، تتفرد كل مرحلة منها بسياق معين يحدد طرائق و كيفيات ممارسة تلك الحريات و الحقوق بما يتلاءم مع المبادئ و المثل التي يحتضنها هذا السياق بالنسبة لمنظوره اتجاه هذه القيم. و يقتضي البحث التعرف على النظم أو نظريات وسائل الإعلام المختلفة بإبراز معتقداتها وافتراضاتها الرئيسية التي تحكم عملها، وكذلك نظرتها الفلسفية إلى طبيعة الفرد و المجتمع، و علاقة الفرد بالمجتمع و بالسلطة و طبيعة المعرفة و الحقيقة.

تمت بلورة نظريات فكرية و سياسية للإعلام لأول مرة عام 1956 عندما بادر ثلاثة باحثين إعلاميين بالولايات المتحدة الأمريكية ف.سيبرت (F.SIEBERT) و ج. بيترسون (J.PETERSON) وولبرشرام (W.SCHRAMM) في كتابهم المعنون النظريات الاربع للصحافة (Four theories of the press) إلى صياغة عدد من النظريات التي سادت خلال حقبات متتابعة من تاريخ الإنسانية ، مارس الإعلام فيها نشاطا ينسجم في جوهره ، مع تلك البنيات، كما بادروا إلى تقديم نظرية جديدة و طالبوا بضرورة تطبيقها، نتيجة اقتران جملة من المستجدات في أعقاب الحرب العالمية الثانية يرتبط بعضها بالتمركز الهائل الذي عرفه الإعلام

---

[1]- بسيوني إبراهيم حمادة ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص157.**

الجماهيري، و بفعاليته المعلوماتية الكبيرة و بتعاظم وظيفتها الإعلانية، إذ أصبح الإعلان يحتل الموقع الأول في الصحف و في الإذاعة. [1]

و تصف النظريات الإعلامية الأربع الأنظمة الإعلامية التي سادت في أوروبا ابتداء من القرن السادس عشر مع اهتمامها أيضا بالنظام الإعلامي السائد في البلدان الاشتراكية، ويعد هذا التصنيف مرجعا أساسيا لفهم مختلف النظريات التي تسود عدة مناطق من العالم. ورغم ذلك فقد سجلت بعض المحاولات التي استهدفت إبداع تصنيف جديد يكون أقدر على توصيف النظم الإعلامية الموجودة في دول العالم و تفسيرها.

و أبرز رالف لونشتاين- في هذا الإطار- عدم اقتناعه بالخصائص التي استخدمها مؤلفوا " النظريات الأربع " في تحديد نوعية النظم الإعلامية و كذلك عدم اهتمامهم بالقدر الكافي بعنصر ملكية وسائل الإعلام ، كما أنه حاول أن يضع تصنيفا أكثر ملائمة عام 1970. إلا أن سيبيرت و زملاؤه قد ارتبط تصنيفهم بالفلسفة الثنائية الأساسية للصحافة و تعني انقسام نظرية الصحافة إلى ليبرالية و أخرى سلطوية، و يتشابه بذلك التصنيفين لأن كليهما ينطوي على مفاهيم ديناميكية تشرح الكيفية التي ينشا بها نظام صحفي و كلاهما يؤكد ان اتجاه التغيير (في الدول غير الشيوعية و غير السلطوية) يمضي نحو تحرير نظام الحرية أو النظام الليبرالي من نقاط ضعفه و تأكيد الروح العملية للفلسفة الليبرالية. [2]

و يعد ما اقترحه دونيس ماكويل (Denis MC QUAIL) في كتابه المعنـون "نظرية الاتصال الجماهيري" (Mass communication) الصادر عام 1978 من أهم المساعي -أيضا- لتجديد الرؤى في تصنيف نظريات الإعلام، والذي أراد من خلاله إضافة نظريتين على تصنيف سيبيرت(SIEBERT) . و تهتم النظرية الخامسة بالنظام الإعلامي بالمجتمعات النامية، وتتجه النظرية السادسة إلى دراسة المجتمعات في ظل التطور التكنولوجي والاحتكار المتصاعد في وسائل الإعلام و الاتصال .ولكن يبقى أساس هذا التصنيف "النظريات الأربع" التي لازالت حد الساعة تحكم- إلى حد كبير- البحوث الإعلامية منذ صياغتها .

---

[1] -F.SIEBERT & others, **Four theories of the press**, Urbana University of Illinois press, 1963, P 153 . في فريال مهنا ، مرجع سابق ، ص72

[2]- جون ميرل و رالف لونشتاين، **الإعلام وسيلة و رسالة**، تعريب ساعد خضر العربي الحارثي، دار المريخ، السعودية، 1989، ص 245.

وقد ذكر ماكويل في مؤلفه تصنيف ألتشول (ALTSCHULL) المقترح عام 1984 وأسماه بالأشكال القاعدية لنظم الصحافة وأسندها للعوالم الثلاثة، **حيث ينسب نظام "السوق" (Market)** للعالم الأول (الليبرالي- الرأس مالي) والنظام " الماركسي"(Marxist) للعالم الثاني **والنظام التقدمي** (Advancing) للعالم الثالث(التنمية). ويمزج النظام الأول بين نظرية حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية والنظام الثاني يعكس النموذج السوفياتي والثالث يتعلق بالنظرية **التنموية.** [1]

وقد قسمنا النظريات تبعا للتصنيف المرجعي لسييبرت إعطاء للخلفية التاريخية الأصلية لنظريات الإعلام، وسترد التجديدات في هذا التصنيف عندما نحاول توصيف الأنظمة الإعلامية السائدة في البلدان النامية وبخاصة **النظام الإعلامي ا**زائري الذي تستمد القيم الديمقراطية أصولها منه وتجسده.

ويمكن تقسيم هذه النظريات على النحو الآتي:

1) النظرية السلطوية :(the authoritarian theory)

يرى ماكويل أن مصطلح السلطوية كما نص عليه سييبرت مازال هو المصطلح المناسب، وهو يشير إلى وضع الصحافة خلال مرحلة نشاتها، و تستخدم الصحافة في هذه النظرية لزيادة سيطرة الدولة وللدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة، كما يشير المصطلح إلى أوضاع للصحافة **مازالت** موجودة في الوقت الراهن حيث تكون الصحافة مؤيدة بشكل كامل للسلطة، وتستخدم **لزيادة سيطرة وقوة الدولة.** [2]

ارتبط ظهور النظام السلطوي في الإعلام بالنشاة الاولى للصحف في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر في أوروبا الغربية ، وهو يعتبر أقدم الأنظمة الإعلامية من الناحية التاريخية وظل هذا النظام يسيطر على الصحافة في أوروبا طوال قرنين كاملين وحتى قيام **الثورة الفرنسية عام 1789 و لا كن فهم طبيعة النظام السلطوي للصحافة بدون التعرف على طبيعة**

---

[1] - Denis. MC QUAIL, **Mass communication theory: An introduction**, SAGE publication, LONDON _NEWDELHI ,1987, P124.

[2]- سليمان سالم صالح ، " **مفهوم حرية الصحافة : دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية و المملكة المتحدة في فترة من 1945–1985** " أطروحة دكتوراه ،جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، قسم الصحافة، 1991 (غير منشورة) ،ص1.

النظام السياسي الذي كان قائما في ذلك الوقت ، فقد عرفت أوروبا الغربية في هذه الفترة لونا من الحكم كان مزيجا من الحكم الاستبدادي و الحكم المطلق.

وتبقى الدولة -في النظرية السلطوية- تحدد الغايات وتعين الوسائل وفق عملية لا تخضع إلى التحليل الإنساني، لأنها تارة تركز على التوجيه الإلهي، وتارة أخرى تعتمد على العقل الأسمى للقادة وكذا خصائصهم.

و تقوم القاعدة الفلسفية للنظرية السلطوية على أفكار أفلاطون، أول وأعظم مناصر لـ"القانون والنظام " بل والمدافع عن طبقة الارستقراطية في الحكم. وهذا في الأساس اتجاه نخبوي يعكس الشك في الجماهير، كما يمكن اعتباره بالمفهوم الغربي موقف غير ديمقراطي، فالناس غير قادرين عقليا وغير مهيئين نفسيا وليسوا أكفاء لاتخاذ القرارات بأنفسهم وعندما يمتلكون السلطة فإنهم يشكلون خطرا لكل المجتمع....وعليه يجب ان يتولى الحكم مجموعة خاصة من الناس لها اهتمامات معينة، وكفاءة خاصة لتجميع السلطة وتدبيرها. [1]

وهي بهذا تكون معرفة تهدف إلى مقاومة التغيير، وتجعله وضعا مرفوضا، و تعمل -كذلك- على تدعيم الاستقرار وجعله فضيلة في ذاته. إن الحقيقة في إطار هذه النظرية -حسب سيبيرت - ليست نتاج جماهير عريضة من المجتمع لكن نتاج اقلية من الحكماء الذين هم في وضعية قيادة وتوجيه مواطنيهم. فالحقيقة متمركزة بالقرب من سلطة القرار والحاكم في هذه الحالة يستخدم الصحافة لإعلان الجمهور بما يريده لهم من معرفة و كذا السياسات التي يراها تتطلب المساندة من طرفهم. وتتبع الصحافة العامة في ملكيتها ومراقبتها الدولة التي توجه محتوى هذه الوسائل وفق السياسة التي تنتهجها وتمنع بالتالي عن طريق المراقبة والحجز والمنع وحتى السجن لكل من يحيد عن هذا التوجه، على اعتبار أن الحاكم (أو الملك في تلك الفترة) يمتلك السلطة المطلقة (بما في ذلك سلطة الله في الارض) في إدارة شؤون المجتمع. [2]

وقد شارك الكثير من الكتاب والمفكرين منذ أفلاطون(PLATON)(423/424-348/347ق.م)في تطوير الفلسفة السياسية النخبوية الشمولية منهم ميكيافيللي (MACHIAVELLI)(1469-1527)، هوبز(HOBBES)(1588-1579)،

[1] - جون ميرل و رالف لونشتاين ، مرجع سابق ، ص231-232.

[2] - عبد الرحمان عزي : "**الحق في الإعلام والاتصال وإيبستيمولوجية حرية التفكير** ... "، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية ، مرجع سابق ، ص** 137.

هيجل(HEGEL)(1770-1831)، نيتشه(NIETZSCHE)(1844-1900). وفي هذا الاتجاه فإن الصفوة هي التي تحتوي وسائل الإعلام و تراقبها...و في الحقيقة كما أوضح فريدرك هايك(Friedrich HAYEK) في" الطريق إلى العبودية " (1944) ليس هناك فارق حقيقي في الفلسفة الأساسية لليمينيين و اليساريين فكلاهما يدافع عن نظام الدولة و السيطرة.[1]

و يلخص ماكويل (Mc QUAIL) المبادئ الأساسية لهذه النظرية فيما يلي:[2]

1- إن وسائل الإعلام يجب ألا تنشر ما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف سلطة الدولة أو إزعاج النظام.

2- إن وسائل الإعلام يجب أن تؤيد بشكل دائم السلطة القائمة.

3- إن وسائل الإعلام يجب أن تتجنب أية إساءة إلى الأغلبية أو الطبقة المسيطرة أو القيم السياسية و الأخلاقية.

4- الرقابة مبررة لتدعيم هذه المبادئ.

5- يعتبر فعلا جنائيا كل هجوم على السلطة أو السياسة الرسمية أو القيم الأخلاقية.

6- الصحفيون لا يتمتعون بأي استقلال داخل المنظمات الإعلامية.

و لا زالت الأفكار الفلسفية لهذه النظرية مجسدة في بعض الدول العاملة وفقها في دول أمريكا اللاتينية و إفريقيا و الشرق الأوسط و آسيا ، و تمثل تجربة هتلر و فرانكو تجربة أوروبية معاصرة في ظل هذه النظرية و قد عبر هتلر عن رؤيته الأساسية للصحافة بقوله : " إنه ليس من عمل الصحافة أن تنشر على الناس اختلاف الآراء بين أعضاء الحكومة ، لقد تخلصنا من مفهوم الحرية السياسية الذي يذهب إلى القول بأن لكل فرد الحق في أن يقول ما يشاء " .[3]

و بالرغم من أن هذه النظرية من اكثر نظريات الإعلام تخلفا ورجعية، إلا انها ما زالت موجودة في كثير من النظم السياسية في أنحاء العالم، ومع رفض هذه النظم لتوصيف نظمها الإعلامية طبقا لهذه النظرية إلا أن سمات هذه النظرية تبرز واضحة عند التعمق في دراسة معظم نظم الإعلام في العالم المعاصر.

---

(1) - جون ميرل و رالف لونشتاين ، مرجع سابق ، ص 232.

(2) -Denis .MC QUAIL, **Mass communication theory**: **An introduction**, op. cit, P112

(3)- حمدي حسن ، **مقدمة في دراسة وسائل و أساليب الاتصال** ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1987، ص 164-165.

2) نظرية حرية الصحافة (Free press theory) :

تسمى هذه النظرية عند سيبيرت بالنظرية الليبرالية(Libertarian Theory) حيث تمثل تطورا لمبادئ فلسفية تضع الأسس لبناء سياسي واجتماعي تعمل في إطاره الصحافة ، وهي تهدف إلى تحرير الإنسان من اية قيود خارجية باعتباره عقلانيا مفكرا وقادرا على تنظيم الحياة من حوله باتخاذ القرارات الرشيدة.

وقد ظهرت النظرية الليبرالية على أنقاض النظرية السلطوية التي بدأت تفقد مع الزمن مبررات قيامها بفعل عدة عوامل ثقافية، سياسية واقتصادية...إلخ وتعود بالأساس إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر في كل من بريطانيا وأمريكا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القران الثامن عشر وذلك في ظل نداءات فلاسفة التنوير أمثال جون ميلتون (John MILTON) (1674-1608) و جون لوك (John LOCKE)(1632-1704) و جون ستيوارت ميل (John Stuart MILL)(1806-1873) في بريطانيا وتوماس جفيرسون(Thomas JEFFERSON) (1743-1826) في أمريكا. و استهدف هؤلاء تقليل القيود التي تفرضها الدولة على الفرد إلى أقصى حد، لأن المبرر الوحيد لوجود السلطة في المجتمع الليبرالي هو حماية الفرد ومنع الضرر عنه.

و تتجذر أصول الفكر التنويري في دعم الحقوق الطبيعية للإنسان وتكمن أحد هذه الحقوق في حق البحث عن الحقيقة وكبح كل ما يعيق تحقيق ذلك من طرف الملك أو الحكومة أو غيرها. « ففي الاتجاه الليبرالي هناك علاقة وثيقة بين الحاكم والمحكوم ، وهناك ثقة في الجماهير، وهناك اعتقاد بأن الأغلبية يمكن أن تصل إلى الحقيقة وتتخذ القرارات، إن هذه الثقة في الجماهير ترتبط بوسائل الإعلام لكونها الوسيلة التي يجب ان تعلم الناس كي يعرفوا وينتخبوا ممثليهم ويقوموا بتوجيههم وتغييرهم عند الضرورة، ونظريا فإن الأمة الليبرالية هي التي يضع الناس فيها ضوابط للقيادة وليس العكس، كما هو الحال في النظام السلطوي» .[1]

وتعد المقالة النقدية الشهيرة (Areopagitica) التي كتبها الشاعر جون ميلتون حتى اليوم من أهم كتابة حول الدفاع عن حرية التعبير و حرية الكلمة و توضيح معانيها و هذا عام 1644 و انتقد فيها الرقابة الدينية و بخاصة تسلط الديانة الارثوذوكسية و يقول بهذا الصدد: « أن قتل

[1]- جون ميرل و رالف لونشتاين، مرجع سابق، ص 233.

إنسان يؤدي إلى القضاء على كائن مفكر لكن حجز كتاب جيد يؤدي إلى تحطيم الفكر ذاته».[1]

تقوم الفلسفة اللبرالية للصحـــافة على مفهوم " السـوق الحـرة للأفكــار " (Open Market place of ideas) الذي وضعه ميلتون على اعتبار من أن يكون لدى جميع الأفراد الحرية في التعبير عن أفكارهم، و كان متيقنا أن عملية طرح كل الأفكار سوف تؤدي إلى ظهور الحقيقة التي تمحو كل زيف و باطل لهذا يقول : « و إذا تركنا الحقيقة و الأكذوبة تتصارعان فمن هو ذاك الذي يستطيع أن يقول إن الحقيقة كانت في وضع أسوأ في أي لقاء حر و مفتوح ؟».[2]

أما عن جون لوك(John LOCKE) فقد نشر كتاب" المعاهدات" (Treatisies) الذي دعا فيه إلى نقل سلطة الملك الذي يستخدم الحق الإلهي إلى البرلمان الذي يمثل الشعب. " و يعتقد أن العقد الاجتماعي لا يتضمن صلاحيات مطلقة للحاكم، و بالتالي فإن سلطة الحاكم تكون مقيدة ".[3] و على السلطة الحاكمة الالتزام بتسخير سلطاتها في تحقيق الصالح العام، و احترام الحقوق الطبيعية للافراد، لانها ثابتة لهم قبل دخولهم في الجماعة السياسية المنظمة، و إخلالها بهذا الالتزام يخول للافراد حق فسخ العقد و الثورة عليها.

لقد حاول توماس جيفرسون (Thomas JEFFERSON) أن يجسد أفكاره على أرض الواقع ، و على الرغم من إيمانه باحتمال تعرض الفرد للخطأ في ممارساته الفكرية ، إلا أنه يعتقد أن الأغلبية سوف تصل حتما إلى القرارات الصائبة ، و حتى يتحقق ذلك يجب أن يكون الأفراد متعلمين و على دراية بما يحدث حولهم ، و من هنا كان إيمان جيفرسون بحرية الصحافة باعتبارها المصدر الأساسي للمعلومات، فهي تعلم الفرد و تراقب الحكومة حتى لا تنحرف بعيدا عن أهدافها.[4]

ولم تعد الحقيقة في الفلسفة الليبرالية ملك للسلطة و لكن حق البحث عنها من الحقوق الطبيعية للإنسان التي لا يمكن إنكارها و يكون دور الصحافة - بذلك – كمشارك في عملية البحث عن الحقيقة و مراقبة نشاطات الحكومة، و من ثم سميت بالسلطة الرابعة إضافة إلى

---

[1] – Gernot . ROTTER , " **La liberté d'expression et civilisation : un dialogue des cultures** ", Revue Deutschland, N°1, Février - Mars 2000, P54.

[2] - رودني أسمولا، مرجع سابق ، ص 11.

[3] - هاني سليمان الطعيمات ، مرجع سابق ، ص 85.

[4] - بسيوني إبراهيم حمادة ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص 164.**

السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية كسلطة مستقلة في عملية السعي إلى إظهار الحقيقة في تسيير شؤون الحكم و المجتمع.

يحدد جفرسون -في هذا السياق- وظيفة الصحافة في المجتمع انطلاقا من تصوره للإنسان و الدولة، حيث يرى أن دور الصحافة يتمثل في تربية و إعلام و توجيه الجمهور، و أن تقوم بدور الحارس اليقظ (Watchdog) لمراقبة تصرفات الحكومة، و للقيام بمثل هذا الدور ينبغي أن تكون الصحافة حرة تمام الحرية من رقابة الحكومة.

و كان يعتقد أيضا أن الحكومة التي لا تستطيع أن تواجه انتقادات مواطنيها تستحق السقوط، و يعبر ببلاغة رائعة حول هذه النقطة بقوله :« لما كان أساس الحكومات هو رأي الناس فينبغي أن يكون الهدف الأول هو المحافظة على ذلك الحق ، و إذا خيرت بين حكومة بلا صحافة و صحافة بلا حكومة ، فلن أتردد لحظة في إختيار الثاني». [1]

وقد توسع سياق الفكر الليبرالي خــلال القرن التــاسع عشر مع جون ستيــوارت ميل(John Stuart MILL) الفيلسوف الإنجليزي الذي يعد أحد أعلام المذهب النفعي (Utilitarianism) الذي " يفسر المنفعة بانها تعني التصرف الاخلاقي، و ينبغي ان تهدف إلى الخير العام و تحقيق السعادة لأكبر عدد من الناس، و قد أوجب ميل على الفرد أن يسعى لتحقيق مصلحة المجموع بنفس الروح التي يسعى بها لتحقيق منفعته الشخصية ". [2]

و كتب ميل في مؤلفه " عن الحرية " (On liberty) عن الطريقة التي يصور بها حياة الناس تحت أعين العدو و تعسف الرقابة ، و كذا منظوره إلى الضغط الذي قد يمارسه فرد واحد.

و هو يعتقد أن كسر هذا الضغط لا يتأتى إلا في ظل حركة لمختلف الأفكار العاكسة لاهتمامات كل الناس، و الصحافة الحرة مهمة جدا لتحقيق اللامركزية (Eccentricity) و ليس قمعها. [3]

---

[1] -سعيد بومعيزة ، " **مدخل إلى الإعلام و الاتصال** " مطبوعة محاضرات لطلبة السنة الأولى، معهد علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1991-1992 (غير منشورة)، ص 6.

[2] - حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص 51.

[3] - John . STREET , op .cit, P254.

لقد زادت اهمية الصحافة و مكانتها في المجتمع خلال القرن التاسع عشر، حيث ساهمت الفلسفة الليبرالية في زيادة قدرة الناس على اتخاذ القرارات المنطقية للوصول إلى الحقيقة بتوفير المعلومات من خلال صحافة تنعم بالحرية.

كما يفترض فلاسفة الليبرالية أن حق كل فرد ليس الحصول على المعلومة من مصادرها فحسب، بل حقه في توصيل آرائه إلى الآخرين إيمانا بأن النظام الليبرالي يوفر سوقا للأفكار. ومن هنا كان اعتراض النظرية على احتكار الحكومة ملكية وسائل الإعلام. فكل فرد يمكنه أن يمتلك صحيفة و سوف يتوقف نجاحه أو فشله على قدرته في تحقيق الربح، و هذا الأخير يعتمد على قدرته على إرضاء الجماهير التي يخدمها. و يعد النظام القضائي صاحب الكلمة النهائية في الفصل في تعديات الحكومة على الصحافة.

ويحدد ماكويل العناصر الأساسية لهذه النظرية في : (1)

1- أن النشر يجب أن يكون حرا من أية رقابة مسبقة.

2- أن مجال النشر والتوزيع يجب أن يكون مفتوحا لأي شخص أو جماعة بدون الحصول على رخصة.

3- أن النقد الموجه إلى أية حكومة أو حزب سياسي أو مسئول رسمي يجب ألا يكون محلا للعقاب حتى بعد النشر.

4- ألا يكون هناك أي نوع من الإكراه أو الإلزام بالنسبة للصحف.

5- أن نشر الخطأ يجب حمايته بشكل مساو لنشر الحقيقة في مسائل الرأي والعقيدة.

6- عدم وجود أية قيود على جمع المعلومات بالوسائل القانونية.

7- ألا يكون هناك أي قيد على استيراد أو تصدير أو إرسال أو استقبال الرسائل عبر الحدود القومية.

8- يجب ان يتمتع الصحفيون بالاستقلال المهني داخل منظماتهم.

وجرى تطبيق النظرية الليبرالية في بريطانيا إثر متغيرات عام 1688، حيث تحولت الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية إثر انهيار النظام الإقطاعي، و طبقت أيضا في الولايات المتحدة

---

(1) - Denis .MC QUAIL, **Mass communication theory**: **An introduction**, op. cit, PP 115-116.

الأمريكية، مع بداية صعود الرأسمالية المركانتيلية ثم الصناعية في الدول المتقدمة. وقد مارست هذه النظرية نفوذا كبيرا وهي مطبقة في أمكنة عديدة من العالم. [1]

تفاقمت التحديات في خضم التجربة الليبرالية الإعلامية على أرض الواقع بعد أن اصبحت الظاهرة الإعلامية في المجتمعات الغربية عاملا محركا اساسيا في التطور الاجتماعي و الاقتصادي، حيث تعرضت النظرية الليبرالية للنقد بشكل حاد منذ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية من جانب الماركسيين الذين وضعوا عقيدة الليبرالية موضع نقاش من خلال مفهومي الحرية و الديمقراطية.

و لم يقتصر نقد النظرية الليبرالية على الاتجاه الماركسي فقط، بل جرت حوارات متعددة الأشكال داخل الفكر الليبرالي نفسه و كافة الاتجاهات السياسية نجم عنها تفسيرات جديدة للحرية تتناقض مع المفاهيم الليبرالية الكلاسيكية." فالحرية في رأي العديد من مفكري البورجوازية ليست معطى موجودا مسبقا ، بصورة تلقائية ، تجب حمايته ، بل هو إمكانية يجب العمل للفوز بها ، و بذلك تم الانتقال من مفهوم الحريات الفردية التي تقاوم السلطة ، إلى مفهوم جديد لدور الدولة التي تصبح ، على العكس ، الضامن الأخير لهذه الحريات ". [2]

سقطت- هكذا- مقولة بنيامين كونستان (Benjamin CONSTANT) الشهيرة: " الحريات هي عبارة عن مقاومات" لتحل محلها مقولة لاكوردير (LA CORDAIRE) : "بين الغني و الفقير، بين الضعيف و القوي، الحرية هي التي تضطر، و القانون هو الذي يحرر ". [3]

وذهب الكثير من علماء الإعلام والاتجاهات السياسية -من ناحية أخرى- إلى أن هذه النظرية قد جعلت الإعلام يعرف تمركزا متناميا، وفتحت مجالات واسعة للاحتكار بحيث أصبحت الصحافة اداة للسيطرة الراسمالية على المجتمع من خلال مؤسسات ضخمة وبمجموعات مالية و اقتصادية و ليس اداة لنقل المناقشة الحرة في المجتمع الديمقراطي، وعلى إثرها تآكلت إثرها المنافسة الحرة في رحاب اقتصاد سوق مفتوح. ذلك أن سوق الصحافة غدا سوقا مغلقا في نطاق تكتلات لشركات كبرى تحتكر الكلمة و الوسيلة الإعلامية على السواء. و بذلك وُجهت ضربة قاسية لمفهوم الحرية الليبرالي.

---

[1] - فريال مهنا، مرجع سابق، ص 74.

[2] - المرجع نفسه ، ص 76.

[3] - Francis . BALLE , op.cit, P 203.

أما عن المشكلة الرئيسية التي تواجه حرية الصحافة في النظم الليبرالية فهي تتعلق بحدود هذه الحرية ، لأن الحرية لا يمكن أن تكون مطلقة لهذا يرى سيبيرت (SIEBERT) بأن السؤال الذي يواجه فلاسفة النظرية هذه هو : ما هي حدود الحرية في ظل مجتمع ديمقراطي يرفض انتهاك الأفكار و المبادئ الليبرالية ؟ [1]

بعبارة أخرى، إن السؤال هو كيف يحافظ الغرب على المبدأين الأساسيين لمفهوم حرية الصحافة ايا كان شكله، و في الوقت نفسه المحافظة على حماية المجتمع من هذه الحرية، والثاني هو أن يكون القضاء هو صاحب السلطة في رقابة الصحافة دون أن يسمح القانون بانتقاص الحرية الممنوحة للصحافة. [2]

3) نظرية المسؤولية الاجتماعية (The Social responsibility theory):

تبنى الصحفيون في المجتمعات الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين معيار " الموضوعية " عند تغطية الأخبار و التقارير التي تعني بالبحث الموضوعي عن الحقائق، بغض النظر عن المشاعر و المعتقدات، و كان الاعتراض على تقديم التقارير الموضوعية يعد مخالفة للحقوق الدستورية، و باسم التقارير الموضوعية قدمت الصحافة الأمريكية و الغربية كل شيء و أي شيء، و قد أدى ذلك إلى ظهور تساؤلات عن الحد الفاصل بين الحرية و المسؤولية عند تغطية الموضوعات الصحفية، و من الذي يحق له أن يرسم هذا الخط؟ [3]

إن الامتداد العارم للإحساس بالحرية في الأنظمة الليبرالية للإعلام قد شمل التحرر من أية مسؤولية تجاه عامة الناس و انطوت على المغالاة في تقديم مواد الجريمة و الجنس و العنف و اقتحام الحياة الخاصة للشخصيات العامة ، و نشر الإشاعات و الأكاذيب عن فساد المسؤولين الحكوميين ... إلخ.

و تضافرت عوامل متعددة أدت إلى ميلاد نظرية المسؤولية الاجتماعية من بينها : [4]

---

[1]- بسيوني إبراهيم حمادة ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص** 165.

[2]- المرجع نفسه ، ص 165.

[3]- حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص68-69.

[4]- أحمد بدر و عبده غريب، مرجع سابق، ص 223.

أ- الثورة التكنولوجية و الصناعية و هذه الثورة لم تغير وجه الحياة في الولايات المتحدة – مهد النظرية – فقط و لكن هذه الثورة اثرت على طبيعة الصحافة ذاتها.

ب- النقد المرير الموجه للصحافة و لوسائل الإعلام بالنسبة لنمو حجمها و زيادة احتكاراتها و اهميتها مما جعلها عامل ضغط حتى على الحكومة نفسها و ربما يؤدي إلى عرقلة إجراءا.

ج- النمو الفكري الجديد ... الذي عبر فيه بعض المفكرين عن شكهم في الفروض الأساسية التي تقوم عليها نظرية الحرية بجوانبها المطلقة.

د- إرساء قواعد المهنة الصحفية خصوصا بعد اشتغال كثير من المفكرين و المتعلمين على مستويات عالية بهذه المهنة.

وقد تم الإعلان عن هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل" لجنة حرية الصحافة "(Commission of freedom of the press) المتشكلة عام 1942 من أشخاص لامعين من خارج المجال الإعلامي ،وتاجلت في البروز لعام 1947 وكان يترأسها رئيس جامعة وذلك للكشف عن البيئة والظروف التي تعيشها الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد مدى نجاحها أو إفلاسها و البحث فيما إذا كانت حرية الصحافة غير محددة في ظل ما تتعرض إليه من ضغط رقابة المعلنين أو القراء أو المالكين أو المشرفين على تسييرها .

و وضعت هذه اللجنة تقريـــرا في عام 1947 بعنوان " صحـافة حرة و مســؤولة " (A free and responsible press). [1]

و أشارت هذه اللجنة التي سميت فيما بعد بـ" لجنة هاتشينز "[*] في تقريرها الذي أشرف عليه وليام هوكينغ (William. E. HOCKING). [2] إلى العلاقة الواصلة بين الصحافة و المجتمع و ركزت على الحاجة إلى صحافة مسؤولة اجتماعيا. لان الصحافة باعتبارها تنعم بوضع متميز. في ظل المجتمع الديمقراطي ، ملزمة بان تكون مسؤولة إزاء المجتمع بتحقيق وظائف معينة

---

[1] - Claude – Jean .BERTRAND, op.cit, P13.

[*] – نسبة إلى من يترأسها روبرت .م هاتشينز (Robert .M HUTCHINS) رئيس جامعة شيكاغو.

[2] - أستاذ الفلسفة بجامعة هارفارد.

تلبي حاجياته في النظام الليبرالي. لهذا وضعت لجنة " حرية الصحافة " [1] بعض ا□تطلبات □كن عن طريقها قياس مدى قيام الصحافة □سؤوليتها : [2]

المتطلب الأول : أن تقدم الصحافة عرضا حقيقيا و شاملا و مستنيرا للأحداث الجارية في سياق يعطي لها معنى، و يعني هذا أن تفرق الصحافة بين الرأي و الخبر.

المتطلب الثاني : أن تعمل الصحافة كمنتجة لتبادل الآراء، و هذا يعني أن تعمل الصحافة كناقل و معبر عن المناقشات العامة و وجهات النظر المتعارضة.

المتطلب الثالث : ان تمثل الصحافة الجماعات التي تكون المجتمع كافة و ان تعكس القوى السائدة فيه.

المتطلب الرابع : أن تكون الصحافة مسؤولة عن □ثيل و توضيح أهداف و قيم اتمع.

و جاء في تقرير لجنة هاتشينز : " أن هناك تناقضا بين الفكرة التقليدية لحرية الصحافة و بين المقابل الضروري لها ألا وهو المسؤولية، فا□سؤولية -كاحترام القوانين - ليست في حد ذاتها معرقلة للحرية ، بل على العكس ، □كنها أن تكون التعبير الأصيل عن حرية إيجابية.

و □تج ا□سؤولية على حرية اللامبالاة ،حيث يحدث كثيرا اليوم أن تكون حرية الصحافة ليست سوى تعبيرا عن اللامسؤولية الاجتماعية. يجب على الصحافة أن تدرك أن اندفاعها الانفعالي و أخطاؤها لم تعد تخص الحقل الخاص بل أصبحت تمثل أخطارا عامة. وإذا انخدعت الصحافة، فهذا معناه انها بدورها قد خدعت الراي العام.

لم يعد من الممكن أن نعطي الصحافة حق ارتكاب الخطأ.. و نحن □د أنفسنا أمام معضلة حقيقية : "الصحافة يجب أن تبقى نشاطا حرا و خاصا، أي إنسانيا و قابلا للخطأ، و في الوقت نفسه، لم يعد لها الحق في ان تخطئ لانها تقدم خدمة عامة ".[3]

و أضافت اللجنة أن وسائل الإعلام ربما تكون القوة الوحيدة المؤثرة ، في عالم اليوم في تشكيل الثقافة الأمريكية و قيادة الرأي العام، و أن مسؤولية الصحافة تقتضي مراعاة الدقة، خدمة لكل فئات المجتمع ،وتقديم صورة صادقة عن مختلف جماعاته وانشطته، و إتاحة الأخبار

---

(1) - فريال مهنا ، مرجع سابق ، ص 78.

(2) - بسيوني إبراهيم حمادة ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق** ، ص 167.

(3) - ا□رجع نفسه ، ص 167.

و الآراء على نطاق واسع لكل الناس، وأضاف تقرير اللجنة انه إذا كانت الملكية الخاصة لوسائل الإعلام لا تمارس عملها بمسؤولية، فان اللجنة تقترح أن تقوم الحكومة الأمريكية بتنظيم عمل وسائل الإعلام. [1]

وكتب سيبيرت –كذلك- عن دور الحكومة في نظرية المسؤولية الاجتماعية حيث يقول: « تتأسس هذه النظرية على الحكومة التي لا يجب أن تقيد الحرية، بل لابد أن تحميها لأن دور الحكومة يجب أن يكرس لحماية حرية مواطنيها لأن أفعالها مضبوطة بقوانين تمنعها من التجاوزات ». [2]

ويتضح اختلاف علاقة الصحافة بالحكومة في ظل المسؤولية الاجتماعية مقارنة بوضعها في ظل النظرية الليبرالية التي تطورت في ظروف كانت الدولة فيها بمثابة العدو الرئيسي للحرية، ومن ثم كان مفهوم الحرية لدى جون ستيوارت ميل هو التحرر من قبضة الحكومة. أما نظرية المسؤولية الاجتماعية، فترى أن الحكومة باعتبارها أقوى قوة حقيقية تحتكر القوى المادية في المجتمع المعاصر هي الجهة الوحيدة التي يمكن ان تضمن عمل وممارسة الحرية بكفاءة داخل المجتمع. ومعنى هذا أن تدخل الحكومة لحماية حرية الصحافة مطلوب على أن يكون ذلك بحذر، ذلك أن أي مؤسسة قادرة على تشجيع الحرية هي كذلك قادرة على تحطيمها. وتكون بذلك الصحافة في ظل المسؤولية الاجتماعية متحررة من كل عناصر الإكراه (free from compulsion) على الرغم من أنها ليست متحررة من كل الضغوط (Pressures) ، كما أنها حرة في تحقيق الاهداف المنوطة بها، وهي حاجات المجتمع. ولتحقيق غاياتها يجب ان يكون لديها التسهيلات الفنية والقوى المادية و القدرة على الوصول إلى المعلومات. [3]

ويلخص ماكويل (D.MC QUAIL) المبادئ الرئيسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية كما يلي: [4]

1- هناك التزامات معينة للمجتمع يجب أن تقبلها وسائل الإعلام.

---

(1) - حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص 71.

(2) - Denis .MC QUAIL, **MC Quail's Mass communication theory**, op. cit ,p171.

(3) - حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص 167.

(4) - محمد عبد الحميد ، **نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير**، عالم الكتب ، القاهرة ، 1997 ، ص 343-344.

2- إن تنفيذ هذه الالتزامات يجب أن يكون من خلال المعايير المهنية الراقية لنقل المعلومات مثل الدقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.

3- قبول هذه الالتزامات وتنفيذها يتطلب التنظيم المهني الذاتي لوسائل الإعلام في إطار القوانين و المؤسسات القائمة.

4- يجب أن تتجنب وسائل الإعلام بأي حال – في النشر والإذاعة – ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى ويثير الاقليات في المجتمع.

5- تعدد الوسائل الإعلامية يعكس تنوع الاراء في المجتمع، وحق الافراد في الرد والتعليق في مختلف وجهات النظر.

6- الالتزام بالمعايير السابقة يجعل الجمهور والمجتمع يتوقع إنجازا راقيا، وبالتالي فإن تدخله في هده الحالة يستهدف تحقيق النفع العام.

يجب الا تقل مسؤولية الصحفيين او المهنيين في وسائل الإعلام امام المجتمع عن مسؤوليتهم أمام الملاك وأسواق الصحف في التوزيع و الإعلان.

قد جاءت نظرية المسؤولية الاجتماعية كمجموعة افكار تهدف من خلالها إلى إصلاح اوضاع الصحافة في حينها و الإعلام بصفة عامة في المجتمعات الغربية و من داخل النظام الليبرالي ذاته. كما أن مجمل ما طرحته من أفكار لم تتح له فرصة التنفيذ إلا قليلا أو إن لم نقل بشكل كامل، فقد نظر الصحفيون الأمريكيون إلى هذه الأفكار على انها تمثل اتجاها نحو الاشتراكية.

و اثار تقرير لجنة هاتشينز جدلا واسعا في الدول الغربية باعتباره ينطوي على تهديد الاتصال الحر المفتوح، و على الرغم من أن العديد من الصحفيين الغربيين يدافعون عن المسؤولية الاجتماعية للصحافة باعتبارها أمرا تقليديا لا سبيل إلى مناقشته ، إلا انهم يرون دور الحكومة في إجبار الصحف على ذلك اتجاها ينطوي على خطر يهدد في النهاية حرية الصحافة.[1]

و تتفق الباحثة مع محمد عبد الحميد عندما يقول : « إن هذه المبادئ لا تشكل إطارا نظريا ذا حدود و خصائص متميزة عن غيره من الأطر النظرية و لكنه في الحقيقة تقييد لمبدأ الحرية المطلقة بما لا يجعلها تصطدم مع الحاجات و المتطلبات الاجتماعية للمجتمع ككل،

---

(1) - حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص 169.

او بمعنى اصح إدخال المشروع الفردي تحت مظلة المشروع المجتمعي دون ان تتعارض أو تتصارع مصالح الفرد مع المجتمع او العكس، لذا نجد ان مبادئ المسؤولية الاجتماعية للإعلام شعار لكل النظم و المجتمعات بصرف النظر عن الفكر السياسي الذي تنتمي إليه مهما كان مستوى التباين بين الشعارات و التطبيق في هذه النظم و المجتمعات ». [1]

4) النظرية السوفياتية للإعلام (**Soviet media theory**):

وتدعى في تصنيف سيبيرت بالنظرية الشيوعية (Communist theory) التي جرى تطبيقها في الاتحاد السوفيتي في بدايات القرن العشرين و امتدت إلى أوروبا الشرقية بعد عام 1949. كما امتدت إلى جزء كبير من دول العالم الثالث في الستينات. [2]

و اشتقت هذه النظرية إيديولوجياتها من أفكار ماركس و إنجليز ، و أحكام التطبيق التي وضعها لينين و ستالين بحيث تسيطر الدولة على وسائل الإعلام باسم الشعب عن طريق التحكم في مصادرها و مواردها الطبيعية و المادية .. ومن ثم لم يعد هناك وسائل إعلام يملكها الأفراد لأنها تعكس الإيديولوجية السوفياتية الرسمية.

و قام الباحث ويلبرشرام (Wilber SCHRAMM) بتحليل النظرية السوفياتية للإعلام، وهو يقول بان السوفييت لا ينظرون إلى وسائل الإعلام الجماهيري على انها سلطة رابعة تراقب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تنشر أخبار هذه السلطات وتنقد أعمالها كما تفعل أجهزة الإعلام في الغرب، ولكن وسائل الإعلام الجماهيري تعتبر- ومنذ الثورة البلشفية سنة 1917- أداة جماعية للدعاية والترويج للإيديولوجية الشيوعية... [3]

و تعتبر وسائل الإعلام السوفياتية مسؤولة وحرة كذلك و لكن مفهومها و استخدامها لمفهومي المسؤولية و الحرية يختلف عن منظور الاتجاه الإعلامي الغربي الذي يعتبر وسائل الإعلام السوفياتية أدوات في يد الدولة و تكون بالتالي بعيدة عن استمتاعها بالحرية غير أن الموقف الرسمي السوفياتي يؤكد أن الإعلام السوفيتي هو أكثر ألوان الإعلام حرية في العالم و ينظر إلى وسائل الإعلام الغربية على انها ادوات في يد الطبقة الراسمالية.

---

[1] - محمد عبد الحميد ، **نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير ، ط 1، مرجع سابق، ص 343-344.**

[2] - Claude - Jean .BERTRAND , op.cit, P12.

[3] - أحمد بدر وعبده غريب، مرجع سابق، ص 288.

و توالى إصدار القوانين التي ترسخ حق الدولة في احتكار وسائل الإعلام و منها قانون شباط 1918 الذي يقضي باحتكار الدولة لكل المطابع و المنشورات و الراديو. و تم تأسيس القيادة العامة للأدب و النشر مهمتها الإشراف على الرقابة المسبقة على المنشورات الأجنبية. [1]

و يرى ستالين أن الحرية الفعلية لا تتحقق إلا إذا تم القضاء على الاستغلال و انتهى ظلم فريق من الناس لفريق آخر، إن الحرية الحقيقية توجد إذا اختفت البطالة و انعدم التوسل و اطمأن الأفراد على أرزاقهم في يومهم و غدهم. [2]

و يتجلى موقف ستالين بتركيزه على القاعدة المادية للحرية أما لينين فكان يرى أن الحرية المطلقة مستحيلة...فالدولة هي التي تسمح بممارسة حرية الصحافة و التعبير من أجل تدعيم الاشتراكية، و لكنها تنكر هذه الحرية على أعداء الاشتراكية.

و يحدد ماكويل الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية فيما يلي : [3]

1- إن وسائل الإعلام يجب أن تخدم مصالح الطبقة العاملة، و تكون تحت سيطرة هذه الطبقة.

2- لا للملكية الخاصة لوسائل الإعلام.

3- إن وسائل الإعلام يجب أن تخدم وظائف إيجابية للمجتمع، عن طريق التنشئة الاجتماعية، و التعليم و الإعلام و التعبئة.

4- إن وسائل الإعلام يجب أن تستجيب لرغبات و احتياجات جمهورها و لكن في إطار المهمة الاساسية لها في المجتمع.

5- من حق المجتمع فرض الرقابة، و الإجراءات و القيود القانونية الأخرى لمنع نشر أية أفكار أو العقاب على النشر ضد الاشتراكية.

6- أن وسائل الإعلام يجب أن تعكس وجهة نظر كاملة و موضوعية و للمجتمع و العالم طبقا للمبادئ الماركسية اللينينية.

---

(1) - المرجع نفسه، ص 86.

(2) - المرجع نفسه ، ص 86.

(3) - Denis. MC QUAIL, **Mass communication theory**: **An introduction**, op. cit, P 119.

7- الصحفيون هم مهنيون مسؤولون تتماشى أهدافهم و مثلهم مع المصالح الأساسية للمجتمع.

و قد استمرت الأنظمة الشيوعية و تلك التي تخضع لنفوذها، في اعتماد هذه النظرية الإعلامية. و لم تتعرض النظرية للتبديل او التعديل في ضوء التجربة الطويلة و تداعياتها و نتائجها إلا بتفكك الاتحاد السوفياتي الذي لم يعد يخدم هدفا محدد هو سيطرة الطبقة العاملة على مستوى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة و على مستوى العالم.

يعني الارتباط الوثيق بين هوية النظام الاتصالي و النظام السياسي الاجتماعي أن إحداث أي تغيير جوهري في أي من النظامين الاتصاليين اللذين كانا سائدين على المستوى الدولي، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حدث تغيير في طبيعة النظام السياسي و الاجتماعي في أي من المعسكرين الغربي و الشرقي. فالخطورة الاساسية في انهيار الاتحاد السوفياتي هي ضعف و تقهقر جهازه الاتصالي و الإعلامي أمام انفجار الثورة التكنولوجية بالغرب التي مست كافة نواحي ا□ياة، يضاف إليها قدرات و إمكانيات إنتاجية للرأسمالية الغربية.

وقد بد أ ايار النظرية الشيوعية عقب بروسترويكا جورباتشيف كمحاولة بناء أسس جديدة سياسية و اقتصادية واجتماعية وثقافية للمجتمع السوفياتي. واتخذ جورباتشوف(GORBACHEV)" ا□لاسنوست" العلنية أو ا□كاشفة أو ا□صارحة و هدفها خلق قوة دفع للجماهير السوفياتية للمساعدة في مواجهة و إضعاف القوى المعارضة للبروسترويكا و مشاركتها في عملية البناء الجديد. حيث أن وسائل العلنية (ا□لاسنوست) هي بالضرورة وسائل الإعلام بمختلف أنواعها. [1]

و قد أكد كثير من الباحثين تفوق المعسكر الغربي في ميدان تكنولوجيا الاتصال على ا□عسكر الشرقي و منهم بريــزنســكي (M.BREZEZINSKI) في مؤلفه « اتمع التكنيتــروني " (La société technétronique) قائلا: « أن تراجيديا الاشتراكية كمفهوم عالمي قد تجلى مبكرا جدا و متأخرا كثيرا في الوقت ذاته ».[2] فهو مبكر جدا على أن يصبح مرجعا أو مصدرا لتدويل حقيقي، و ذلك لضعف الترسانة التكنولوجية لوسائل الاتصال و التي لم تكن كافية لإرساء مفهوم عالمي للعالم. و لقد أتت الاشتراكية متأخرة جدا عن الغرب المصنع ، لأن

---

[1] - فاروق أبوزيد ، انهيار النظام الإعلامي الدولي، مطابع الأخبار ، جامعة القاهرة ، 1991 ، ص 181.

[2] - Armand . MATTElART, **La communication – monde**, op.cit, P174.

استيقاظ البشرية كان فقط بنمو الوعي القومي و مفاهيم الليبرالية المصلحة للدولة التي قد **سبقت** ظهور الاشتراكية و توصلت إلى تحقيق الإصلاح بفضل الدولة-**الأمة** (Etat-nation).

يعتبر المشهد الجديد للعالم تعبيرا صادقا و حقيقيا عن مصدر النظرية السوفياتية للإعلام التي ضعفت أو اختفت في ظل عالم يستجيب لمقتضيات و قواعد العولمة و يتجه نحو الليبرالية و الرأسمالية.

5) النظرية التنموية للإعلام (**Development media theory**):

يعترف ماكويل بصعوبة وضع بيان عام أو توصيف وضع وسائل الإعلام في الدول النامية بسبب الاختلاف الكبير في الأوضاع الاقتصادية و السياسية أو مع ذلك فإنه من الضروري أن نقوم بمحاولة بسبب عدم قدرة النظريات الأربع السابقة على توصيف أوضاع الإعلام في العالم الثالث وعدم انطباقها على هذه المجتمعات . ويرى ماكويل ان المصدر الاساسي الذي **كن منه استقاء** الأفكار حول أوضاع الإعلام في **الدول النامية** هو تقرير اللجنة الدولية للإعلام (لجنة ماكبرايد1980).

يطلق محمد سيد محمد على هذه النظرية (النظرية المختلطة) ، حيث يرى أن نظم الإعلام في الدول النامية تشكل خليطا من النظريتين الليبرالية و الشمولية (السلطوية و الشيوعية) و هذا النظام هو ثمرة التجارب المريرة للبلدان في البحث عن طريق ديمقراطي جديد بين ظروف محلية و دولية بالغة التعقيد. [1]

وأهم مبادئ هذه النظرية حددها ماكويل كالآتي: [2]

1- أن وسائل الإعلام يجب أن تقبل و **تقوم** بدورا إيجابي في إنجاز أهداف التنمية طبقا للمسار الذي تحدده السياسة القومية.

2- إن حرية وسائل الإعلام يمكن أن تتعرض لفرض القيود عليها طبقا للأولويات الاقتصادية والاحتياجات التنموية للمجتمع.

3-يجب ان تعطي وسائل الإعلام الاولوية في مضمونها للغة والثقافة القومية.

---

(1)-فضيل دليو ، وسائل الاتصال و تكنولوجياته ، منشورات جامعة منتوري - قسنطينة ، الجزائر ، د.ت ، ص 46 -47.

(2) - Denis. MC QUAIL, **Mass communication theory** : **An introduction**, op. cit , p121 .

4- يجب أن تعطي وسائل الإعلام الأولوية للأخبار والمعلومات للارتباط مع الدول النامية الأخرى المنغلقة جغرافيا و ثقافيا وسياسيا.

5-إن الصحافيين والعاملين الآخرين في وسائل الإعلام عليهم مسؤوليات مثلما لهم حريات في جمع المعلومات ونشرها.

6- تحقيقا لأهداف التنمية يكون للدولة الحق في التدخل وتقييد نشاط وسائل الإعلام وفرض الرقابة عليها، و تقديم الإعانات لها، والسيطرة المباشرة عليها.

إن المشهد الأساسي الذي يحكم النظم الإعلامية في الدول النامية هو التبعية، التبعية للسلطة، و التبعية للنظام الإعلامي العالمي الذي يسيطر عليه المعسكر الغربي و لابد أن تستهدف أية نظرية جديدة مستقلة للإعلام في هذه الدول كسر هذين النوعين من التبعية بفتح النقاش المتعمق والجاد للتوصل إلى بناء نظرية فعلية، لأن نظرية الإعلام التنموي قد تتيح للسلطات الحاكمة التحكم في وسائل الإعلام. وهذا هو التحدي الحقيقي ونقطة الارتكاز في سبيل البحث عن نظرية جديدة للإعلام في البلدان النامية خاصة وهي في غرة القرن الواحد والعشرين.

6) نظرية المشاركة الديمقراطية للإعلام

(Democratic participant media theory: [1]

وتعتبر هذه النظرية أحدث إضافة لنظريات وسائل الإعلام، ومعظم أفكارها موجودة في النظريات الاخرى، كما ان استقلالها كنظرية مازال محل تساؤل، و مع ذلك فإنها تمثل تحديا للنظريات الأخرى، ومثل معظم النظريات فقد نشأت كرد فعل ضد نظرية أخرى وهي توجد بشكل اساسي في المجتمعات الليبرالية المتقدمة لكنها تضم بعض العناصر الموجودة في نظرية الإعلام التنموي، و المنبه الأساسي لهذه النظرية جاء كرد فعل للطابع التجاري، و الاتجاه إلى الاحتكار في وسائل الإعلام الخاضعة للملكية الفردية ، وبيروقراطية المؤسسات الإذاعية التي أقيمت على أساس نمط المسؤولية الاجتماعية .

ويعبر مصطلح "المشاركة الديمقراطية" (Democratic-participant)عن معنى التحرر من وهم الاحزاب والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية والذي اصبح مسيطرا على

[1] - Ibid, PP 122-123.

الساحة ومتجاهلا الاقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات. وتنطوي هذه النظرية على أفكار معادية لنظرية المجتمع الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذي فشل في توفير فرص عاجلة للافراد والاقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها.

وترى هذه النظرية أن نظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) فاشلة بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها، وترى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة ، ومن منظور نظرية المشاركة الديمقراطية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى في المجتمع، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام.

تكمن - هكذا- النقطة الأساسية في هذه النظرية في الاحتياجات والمصالح والآمال للجمهور الذي يستقبل وسائل الإعلام، وتركز النظرية على اختيار وتقدم المعلومات المناسبة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل و المشاركة على نطاق صغير في منطقته ومجتمعه، وترفض هذه النظرية المركزية أو سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام ولكنها تشجع التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل والاتصال الأفقي الذي يأخذ في الحسبان كل المسؤوليات بجاه المجتمع ووسائل الإعلام التي تقوم في ظل هذه النظرية سوف تهتم اكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من جمهورها، وتقدم فرصا للمشاركة على أسس يحددها الجمهور بدلا من المسيطرين عليها.

ويلخص ماكويل (Mc QAIL) عناصر هذه النظرية فيما يلي :[1]

1- أن المواطنين الأفراد وجماعات الأقلية لهم الحق في الاتصال عبر وسائل الإعلام و الحق في أن تقوم وسائل الإعلام بخدماتها طبقا لتحديد المواطن و جماعات الاقلية لاحتيا جا ا.

2- إن تنظيم ومضمون وسائل الإعلام يجب ألا يخضع لسيطرة مركزية سياسية أو مراقبة بيروقراطية من جانب الدولة.

- Ibid , p123 . [1]

3- إن وسائل الإعلام يجب أن تتواجد بشكل أساسي من أجل جماهيرها، وليس من أجل منظمات وسائل للإعلام أو المهنيين أو زبائن الوسائل الإعلامية.

4- إن الجماعات و المنظمات، والمجتمعات المحلية يجب ان يكون لها وسائل إعلامها الخاصة.

5- إن أفضل أشكال الإعلام هي وسائل الإعلام الصغيرة التي يمكن من خلالها تحقيق التفاعل أو المشاركة السياسية.

6- هناك احتياجات اجتماعية معينة تتعلق بوسائل الاتصال لا يتم التعبير عنها بشكل كاف من خلال مطالب المستهلك الفرد، ولا من خلال الدولة أو مؤسساتها الرئيسية.

7- إن الاتصال مهم جدا لدرجة لا يمكننا معها تركه للمهنيين وحدهم.

2) الإشكالية التأريخية و الإيبستيمولوجية لمجتمع المعلومات :

يثير الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والمعرفي العالمي كما من القضايا والتساؤلات الفلسفية المتشابكة في تواصل ديناميكي مستقبلي يشير إلى تصاعد مستوى الوعي الكوني. كما عرفت الفضاءات العالمية المتقدمة صناعيا، ابتداء من منتصف التسعينات من القرن الماضي تسارعا في وتيرة الاهتمام بالاقتصاد المعلوماتي أو "مجتمع المعلومات".

وقد صاغت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993 مشروعا أطلقت عليه "أجندة عمل لجنة البنى التحتية المعلوماتية"، تلتها المجموعة الاوربية التي صاغت رؤيتها حول نفس الموضوع سنة 1993 في تقرير بنجمان: "رؤية حول النمو، والتنافسية والتوظيف"، لتلحق بها اليابان سنة 1994 عندما أصدرت وزارة البريد والاتصالات تقريرها الذي حمل عنوان "نحو إصلاحات تهدف إلى تاسيس المجتمع الإبداعي المصرفي للقرن الواحد والعشرين".

ولا بد من التنويه بالمجهودات الفريدة التي قام بها المؤتمرون في القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة في ديسمبر 2003 بجنيف (سويسرا) والثانية المنعقدة في 18-16 نوفمبر 2005 بتونس التي تم فيهما التأكيد على الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتآزرها بما فيها الحق في التنمية وفقا لما جسده إعلان فيينا، والتأكيد من جديد على الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في إعلان تونس. (1)

وتعكس هذه المشاريع والرؤى وعيا اقتصاديا وسياسيا بطبيعة الرهانات التي تمثلها التكنولوجيات الاتصالية الحديثة في عملية التنمية، باعتبارها تمثل الرافعة المحورية في سيرورة التحول الاجتماعي والاقتصادي ضمن أفق "الاقتصاد الجديد".

تمثل كثرة المصطلحات المستخدمة في إبراز الظاهرة وخصائصها أولى تجليات هذا الغموض: مجتمع المعلومات، مجتمع المعرفة، المجتمع المعرفي، المجتمع الشبكي، المجتمع ما بعد الصناعي، المجتمع ما بعد الحداثي، الاقتصاد المعلوماتي، اقتصاد الشبكة الجديدة، الاقتصاد الشبكي...

وقد اختلف الباحثون في إطار دياليكتيكي حول القراءة التاريخية لمجتمع المعلومات، كما

---

(1)– القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، http://www.virtualactivism .net /hokookelettesal/ histhory.htm، تاريخ الزيارة 10 ديسمبر 2005.

توجد العديد من التصورات والنظريات المختلفة التي تحاول ربط التغيرات التكنولوجية بالتغيرات في المجتمع، في إطار الخطابات التمجيدية لما تمارسه التكنولوجيا الحديثة للاتصال التي جعلت المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا تعيش فترة تحولات كبرى من النمط الصناعي إلى النمط المعلوماتي القائم على ركيزتي المعلومات والمعرفة، حتى ذهبت أكثر الاجتهادات المعرفية إلى دراسة التطور التاريخي للمجتمعات بناء على التطور الصناعي والتكنولوجي.

وخلال قرن و نصف القرن من الثورة الصناعية كنا دائما ننظر بتفاؤل تجاه مستقبل الموجات ، في رأي تكنو**- طوباوي** (techno- utopique) مؤمن بمقدرة التطورات التكنولوجية الحديثة على إحداث التقدم الكلي للمجتمع . متجاهلين بذلك التأثيرات الأخرى لها .[1]

وبحد ان ابن خلدون في عصر بداية انهيار الحضارة العربية الإسلامية او اواخر القرون **الوسطى بالنسبة للغرب، قد ربط العامل** المحرك في التحول التاريخي بالمجتمع والمتمثل في ظاهرة العصبية، هذه الأخيرة تنشأ بفعل الروابط القبلية والدموية التي سريعا ما تندمج مع المشاعر الاجتماعية والسياسية والجغرافية وتنصهر في إطار المشاعر الجماعية التي تدفع المجتمع إلى التحول من حالة تاريخية معينة (عصبية البدو) إلى حالة تاريخية أخرى (عصبية الحضر)... ومن ثم فإن مسالة التغيير الاجتماعي تبدو انها اصبحت حالة تاريخية تحدث عندما تبلغ العصبية في نموها درجة التحول إلى قوة غالبة... [2] فيخضع التطور التاريخي للمجتمعات حسب ابن خلدون بالضرورة إلى نمط الحياة المعيشة، ويكون بذلك المجتمع كحالة متغيرة ومتغايرة.

وقد حاول أوجيست كونت (Auguste COMTE) (1798-1857) **الإجابة عن** سؤال طرح حول طبيعة المجتمع الناشئ، **حيث أنه فكر فيما عرف "بالديناميكية الاجتماعية"** (La dynamique Sociale) والتحول نحو المجتمع المصنع الذي يقوم على تقييم العمل.. بحيث **أن المفهوم الصناعي للمجتمع يمدنا بإطار مرجعي للحديث عن المجتمع المصنع.** [3] **كما صنف**

---

[1]- Jerry. MANDER, "**Les technologies au service de la mondialisation**", dans Edward. GOLDSMITH & Jerry. MANDER, **Le procès de la mondialisation**, Traduit de l'anglais par THIERRY. PIÉLAT , FAYARD, Paris, 2001, p102.

[2]- عبد الرحمن عزي، "**الحق في الإعلام والاتصال وإيبيستمولوجية حرية التفكير وحرية التعبير**" ، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية، مرجع سابق، ص**124.

[3]- Armand . MATTELART , **La communication- Monde...**, op.cit , P41.

إميل دوركا (Emile Durkheim) (1858-1917) عالم الاجتماع الفرنسي المجتمعات إلى مجتمع ما قبل التصنيع ومجتمع ما بعد التصنيع. « وتوصيفاته الوظيفية والوضعية للمجتمع الصناعي اعتمادا على مفاهيم التضامن العضوي والآلي هو الضمير الجمعي، والطقوسية إلخ. وتأويلات ماكس فيبر (Max WEBER) لتطور الحضارة الحديثة كسيرورة كونية معقلنة ». [1]

ولا يمكن تجاهل الفكر الماركسي السائد خلال القرن التاسع عشر، وأطروحته حول التطور الاجتماعي من مرحلة لأخرى، حيث أن كارل ماركس(Karl MARX) (1818-1883) قدم المادية التاريخية كنموذج خطي مستقيم يبرز فيه العامل الاقتصادي (المادي) دور الريادة والمحرك. بحيث يتم الانتقال من المرحلة البدائية إلى الإقطاعية، فالرأسمالية فالاشتراكية ثم الشيوعية كمرحلة نهائية لتطور البشرية. «ومن أهم تحليلاته الجديرة بالذكر الآثار الثورية لسوق العمل الرأسمالي، وتحويل العلم والمعرفة إلى قوة إنتاجية حقيقية». [2]

وقد تأسس الفكر السوسيولوجي الحالي - في جزء كبير منه- على التقاليد التي أرستها النظرية الاجتماعية الكلاسيكية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد عرفت هذه الفترة كثافة بحثية ركزت على استقصاء بحليات التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الصناعية. ولكن لا يعني هذا شمولية واكتمال وفاعلية النظرية السوسيولوجية الكلاسيكية في المطلق « إذ تبقى انها كغيرها من المجهودات التاويلية، محكومة بتاريخانيتها، إنها اليات قرائية ارتبطت بظهور المجتمع الصناعي الحديث. ولهذا فإن التحولات الكبرى من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي (مجتمع المعلومات) تقع خارج إطارها وعدتها التاويلية». [3]

ويبدو أن النقاش الأول الذي يجعل التقنية في المقام الأول لمستقبل الحضارات كان من قبل الروسي بيوتر كروبوتكن(Piotr KROPOTKINE) (1842-1921) (باحث في الجغرافيا) الذي اعتبر أن المصادر الأولى للطاقة - منها الكهرباء - كانطلاقة نحو عصر جديد. [4]

---

[1]– الصادق رابح، "مجتمع المعلومات: في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم"، أشغال الملتقى الدولي، تونس، 7و8 أفريل 2005. ص34.

[2]– المرجع نفسه، ص34 .

[3]– المرجع نفسه، ص34.

[4]– Armand. MATTELART, **L'invention de la communication**, op.cit , P170.

كما يمثل تفكير باتريك غيداس (Patrick GEDDES) (1854-1932) (عالم بيولوجي) حلقة هامة لفهم التداخل بين بعض مذاهب النصف الثاني من القرن العشرين حول الاتصال والافكار التي تولدت في نهاية القرن التاسع عشر، فقد ل عن البناء الفكري لكروبوتك (KROPOTKINE)، مما تجلى في أطروحته حول عصر التصنيع (L'ère de l'industrialisation) الذي ينشأ عبر مرحلتين: مرحلة (la paléotechnique) التي شهدت ازدهارا في ميدان البخار والميكانيك، أما المرحلة الثانية فهي (La néotechnique) التي تنسب إلى عصر الكهرباء.[1]

اقتبس الكثير من المهندسين والمفكرين في الولايات المتحدة الأمريكية - في بداية الثلاثينيات - م ن الم رن ا ط ي ض و ام الفكرية عن كروبوتك وغيداس أمثال لويس منفورد (Leuis MUNFORD) (1895-1990) الذي أكد في مؤلفه "التقنيات والحضارة" (Technics and civilization) الصادر سنة 1934، على أهمية التطور التقني في ازدهار الحضارة، وأوضح عدم قدرتنا على فصل التقنية عن الإطار الاجتماعي قائلا: «مهما اعتمدت التكنولوجيا على اساليب الموضوعية للعلوم، فإنها لم تشكل نظاما مستقلا، مثل الكون، لانها توجد كعنصر في حضارة الإنسان».[2]

وتعود المجهودات الاولى لتوسيع دائرة التنظير السوسيولوجي ليشمل المراحل اللاحقة للمجتمع الصناعي إلى عشريتي الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي، وقد تنبأ نوربرت فينر (Norbert Wienner) من قبل هذا التحول بأهمية القطاعات المدعمة للقوة، حيث قدّر أبو السيبرنيتيقا (Cybernétique) منذ ظهور مؤلفه المعنون: "السيبرنيتيقا أو المراقبة والاتصال لدى الحيوان والآلة" (Cybernetics or control and communication in the animal and machine) الصادر عام 1948، قائلا « بأننا دخلنا فجر المعلوماتية (l'informatique) وأن مجتمع المستقبل سينتظم حول "الإعلام"».[3]

وقد درس الاقتصادي الأمريكي كولن كلارك - مثلا - البنية الصناعية للمجتمعات

---

(1)– Ibid , P174.

(2)– زكي الجابر، "الإعلام العربي والتكنولوجيا الحديثة لتواصل أبعاد التحدي وإشكاليات المواجهة" في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية، مرجع سابق**، ص195.

(3)– Armand. MATTELART, **La communication– monde**, op.cit , P161.

المعاصرة ووجد أن النشاطات الاقتصادية ستتوجه تدريجيا للتمركز حول الخدمات. [1]

أما عن الاقتصادي الكندي هارولد إنيس (Harold INNIS) وهو من علماء الإعلام ومن اهتم بمختلف التغيرات في ميدان الاتصال فقد أصبح مؤسسا لنظريات وتصورات تقوم على أن تكنولوجيا الاتصال تعتبر قطب الرحى بالنسبة لأي تكنولوجيا أخرى. وقد أشار جيمس كاري، الأستاذ بجامعة إلينوى إلى ذلك بقوله: «...يذهب إنيس إلى أن مراحل متنوعة من الحضارة الغربية يمكن تمييزها بانتشار وسيلة معينة من وسائل الإعلام». [2]

إن التحول المجتمعاتي الذي شهده الغرب ابتداء من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الانتقال من مجتمع مصنع قائم على الإنتاج إلى مجتمع "ما بعد الراسمالية" او "المجتمع الإعلامي" او "المجتمع الجماهيري" الذي قدمت بحقه وجهات نظر من قبل فرديناد تونيز (Ferdinand TŐNNIS) والتنظـ.ة بعلـ.ة البـ..الرب ا تهـ. لك الديثـ ةو اتمعـات التقليديـة (Gemeinschhaft et Gesellschaft) وأهم الاختلافات بينهما، حيث أن الأول ثله " اتمع" (Société) والثاني تمثله الجماعة (Communauté). [3]

وكان هذا التحول دافعا لكثير من الباحثين لتقصي حيثياته، أمثال مارشال ماكلوهان (Marshall MCLUHAN) (1911-1980) الذي تبنى رؤى كل من مانفورد (MUNFORD) وإينيس (INNIS) وطورها وفقا لمنظوره حول وسائل الاتصال الجماهيري التي أدخلتنا عصرا جديدا يحمل بعض ميزات العهود القديمة التي تعتمد على الاتصال الشفهي، وهو عهد الوسائل السمعية البصرية. حيث يرى ماك لوهان أننا نعود إلى الفترة القبلية ولكن مع اختلاف في الوسائل (الرأسمال). فالقبلية الحالية لا تجمع بعض الأشخاص فقط، ولكن الكون بأسره عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية التي حولت العالم إلى" قرية عالمية" (Un village global) تجمع أشخاصا يشاركون في الحياة، وخاصة عبر التليفزيون... فالإنسانية حسب

---

[1]– الصادق رابح، **"مجتمع المعلومات في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم"**، أشغال الملتقى الدولي، مرجع سابق، ص34.

[2]- وليام م.ل ريفرز وآخرون، **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، ترجمة إبراهيم إمام ،دار الفكر العربي ، القاهرة، 1975، ص47.

[3]-Armand MATTELART, **La communication– Monde**…op.cit, PP 44-45.

ماكلوهان في طريقها للتغير والاستعداد إلى مستقبل جديد بفضل وسائل الاتصال.[1]

وفي حدود الستينيات تم البدء ببناء الأبحاث الأولى أكاديميا حول الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتحولات المختلفة لتكنولوجيا الاتصال، ومن بين الرواد في هذا المجال المفكر السياسي زبينيو برزنسكي (Zbigniew BRZEZINSKI) الذي يدير إحدى معاهد البحث بجامعة كولومبيا (Columbia)، حيث انشا هذا الاخير مفهوم "المجتمع التكنيتروني" (La société technétronique) واصفا به المجتمع الامريكي، ويتحدث في مؤلفه "بين العصرين: دور امريكا في المجال التكنيتروني". (Between Two ages: America's role in the technetronic era) عن المكانة التي ستحتلها الولايات المتحدة الأمريكية في العقدين القادمين بعد صدور المؤلف... ويرى برزنسكي أنه من الأفضل الإشارة بلفظ جديد لمجتمع جديد، مثلما سمي المجتمع الذي تلى المجتمع الزراعي "بالمجتمع المصنع" (Société Industrielle) ولم يسمى "بالمجتمع المابعد-زراعي (Société post-agricole)، لهذا فهو تبنى مفهوم "المجتمع التكنيتروني" كتسمية خاصة للمجتمع الذي جاء عقب "المجتمع المصنع"، ويعرّف هذا المجتمع الجديد على أنّه: «المجتمع ذو الشكل المحدد على المستوى الثقافي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي بفعل التأثير التكنولوجي والالكتروني وبخاصة مجال أجهزة الحاسوب والاتصالات».[2] أما القراءات السوسيولوجية الاكثر شمولية لبروز المجتمع ما بعد الصناعي، فقد تزامنت مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، خاصة في كتابات دانيال بال (Daniel BELL) وآلان توران (Alain TOURAINE) فقد عاينا التزايد المطرد لمركزية المعرفة، كقوة اقتصادية دافعة، في تنمية وتطوير اقتصاديات المجتمعات ما بعد الصناعية.

ويعد دانيال بال من أهم علماء التنبؤ بمستقبل المجتمع الناتج عن الثورة الصناعية في مؤلفه "المجتمع المابعد-صناعي" (La société post-industrielle) المنشور عام 1973، لكن المفهوم (Post industriel) -في حقيقته- ليس من إبداع بال (BELL)، بل إنّه يعود إلى عشرينيات القرن العشرين ومبدعه عالم الاجتماع البريطاني أرثر.ج. بنتي (Arthur J.PENTY) الذي أصدر مؤلفه الأول بعنوان: (Old worlds for New: a study of the post-

---

[1]-Louis. PORCHER, **Vers La dictature des média?** Collection profil, Série Actualité, HATIER, Paris, 1985, PP32-33.

[2]-Armand . MATTELART, **La communication– Monde**, …op.cit, P159.

(industrial state، والثاني بعنوان (Post industrialism). [1]

وظـ ـد بـ. ـل بسلـ. تخدامه ◻ـهـوم" اتمع ما بعد الصناعي" للدلالة على التحـول الـذي انتاب المجتمع، وتكوّن مجتمع جديد يتاسس على تكنولوجيا الذكاء، والصناعات الإعلامية والمعلوماتية كمادة أولية لبناء المستقبل.

وتزامنا مع ذلك، ظهرت خلال السبعينات رؤى تفسيرية، سعت إلى تقصي التحولات الجارية ضمن البنى الصناعية والوظائفية للدول المتقدمة صناعيا، ضمن وضعيات جغرافية محددة، فقد لاحظ الاقتصادي الأمريكي مارك بورا – مثلا- أن أسرع القطاعات الاقتصادية نموا، في النشاط الأمريكي الاقتصادي عموما، ليس قطاع الخدمات، لكن الأنشطة التي تركز أساسا على استثمار المعلومات (الإنتاج، البحث، الاسترجاع، المعالجة، التوصيل، الخ). [2]

أما عن التنظيرات الأولى لاستخدام عبارة "مجتمع المعلومات" فيعود تاريخها إلى الأدبيات الاجتماعية العلمية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وقد تزامن ذلك مع جدالات ونقاشات حيوية حول رهان تكنولوجي استراتيجي، وهو الثورة الميكروإلكترونية، وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على الدول المتقدمة صناعيا.

وقد أثرى الكثير من الكتاب الغربيين النقاشات الدائرة حول تنمية التكنولوجيا الجديدة وقـ ـدر اا التحويلية، وأشهرهم المفكر الأمريكي ألفن توفلر(Alvin TOFFLER) (1980) الذي ذهب إلى أن التغيرات الاقتصادية والاستراتيجية العميقة قد أدت إلى انقسام العالم إلى ثلاثة حضارات متمايزة ومختلفة ذات استعدادات متصارعة، وهي تترجم مراحل تطور المجتمع بناء على التقنيات المكتسبة في كل مرحلة، حيث كانت وتبقى حضارة الموجة الأولى مرتبطة بالأرض لأنا نتاج الثورة الزراعية فكان ولا يزال رمزها المعول، في حين تعود جذور الموجة الثانية إلى عصر النهضة بظهور آلات البخار والمصانع الأولى، ورمزها عدة البناء، أما الموجة الثالثة فقد نتجت عن الثورة التكنولوجية التي اجتاحت العالم فكان الحاسوب رمزا لها . [3]

وانتظم جهد الكتابة والتحليل حول التيمة التكنولوجية من خلال "التليماتيك" لنورا

---

[1]-Ibid, pp152-153.

[2] - الصادق رابح، "مجتمع المعلومات: في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم"، أشغال الملتقى الدولي، مرجع سابق، ص35.

[3] - Alvin et Heidi. TOFFLER , op.cit , P38-39.

(Nora) ومينك (MINC) (1978) والمجتمع المترابط سلكيا لمارتن (MARTIN) (1978) وتنظيرات جون نايسبيت (NAISBITT) (1984) حول "التوجهات الكبرى" المؤثرة في التنمية المستقبلية للمجتمعات المتقدمة صناعيا.[1]

وقد أبرز عالم المستقبليات الياباني يونج ماسودا (Y. MASUDA) من خلال كتابه الأساسي-"مجتمع الإعلام كمجتمع بعد العصر الصناعي" (The information society as a post-industrial society) الدور الفاعل لإحدى الوزارات اليابانية القوية (التجارة والصناعة) من خلال مشاريعها وبحاربها الطموحة في الفضاء الياباني لتجريب الإمكانيات الاستخدامية والأدائية للتكنولوجيات الجديدة.[2]

وعليه فقد قيل أن مفهوم "مجتمع المعلومات" (Yahoko Shakai) في اللغة اليابانية هو من المصطلحات اليابانية القليلة التي يتبناها الفضاء الاجتماعي العلمي لفترة ما بعد الحرب.[3]

لكن ماذا يعني نعت "مجتمع المعلومات" أو "مجتمع الإعلام" (La société de l'information)؟ خاصة وأنه يتم استعمال اللفظة في الوقت الحاضر من قبل أصحاب القرار والمختصين في علوم المادة والحياة، إضافة إلى المهندسين، وكل هذا دون أن يكون لها محتوى ومعنى واضحا له مقدرة تفسيرية وتعيينية لمحدداته تكون مقبولة فكريا وواقعيا.

ورغم المعاني والدلالات التي أبرزها المفكرون -السابق ذكرهم- إلا أنّ فكرة "مجتمع المعلومات" لازالت محل شك وريبة وضبابية لدى المهتمين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، خاصة وأن الرؤى السابقة غلب عليها الطابع التأملي التنظيري، واختلط فيها النقد بالتمجيد.

ولقد تبنى الكثير من أوائل منظري "مجتمع المعلومات" على غرار دانيال بال، تصورا يقوم على دمج هذا المفهوم ضمن عدتهم التنظيرية الاشمل وهو ما جعل تاثيرات التيار التنظيري الاول على النقاشات والإشكاليات السوسيولوجية الكبرى تتسم -عموما- بالمحدودية. وقد تم تصنيف هذه الرؤى فكريا، على أنها تتسم بالعمومية وعدم الدقة، وعليه تركزت معظم المجهودات البحثية

---

(1) -الصادق رابح، **"مجتمع المعلومات: في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم"،"**، أشغال الملتقى الدولي، مرجع سابق، ص36.

(2) - الصادق رابح، **"تساؤلات حول علوم الإعلام والاتصال"**، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد103/102، جانفي- جوان2001، ص100.

(3) - الصادق رابح، **"مجتمع المعلومات: في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم"**، أشغال الملتقى الدولي، مرجع سابق، ص36.

على تيمات مثل إعادة تنظيم الإنتاج ما بعد الفوردي (نسبة إلى فورد) والأبعاد المختلفة "لما بعد الحداثة" ومستقبل دولة الرفاه.

وقد أتت الأزمة المالية 1987 وما تبعها من تراجعات وإعادة نظر في التنبؤات الأكثر تفاؤلا حول الآفاق التنويرية المرتبطة بتطور "مجتمع المعلومات" لتفقد الرؤى السابقة، على الأقل الكثير من مصداقيتها. (1)

ونلاحظ أن الجدل قائم حول دور التكنولوجيا في التغيير الاجتماعي وتأثيرها على وظائف الاتصال والإعلام في مجتمع المعلومات، ذلك أن التيار السابق ذكره من المفكرين يرى أن التقدم التكنولوجي يصنع بصورة شبه مطلقة حركية تطور المجتمعات التي بجسدها إيديولوجية مادية هي الحتمية التكنولوجية، مع إبراز للثقل المتزايد للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وآخر يركز على التطور الكبير للنشاطات الاتصالية لجعل الإعلام المصدر الأساسي في إنتاج القيم. « وهذا تصديقا لرؤية الاقتصادي الأمريكي مارك بورا الذي يرى سيطرة النشاطات الإعلامية على نشاطات القطاعات "الثانوية" أو حتى القطاع "الثالث"». (2)

وقد وجهت الكثير من الانتقادات الحادة إلى نظرية ظهور"مجتمع المعلومات"من طرف الكثير من المنشغلين بعلوم الإعلام والاتصال وغيرهم، وقد عدد جون لوجكين في كتاب له أهم الانتقادات نذكر منها: (3)

1- إن نظرية القطاعات الثلاثة (الاول/ الثاني/ الثالث) تبدو متحجرة وتشوبها الكثير من النقائص، وذلك نظرا لانها لا تاخذ في عين الاعتبار التداخل والتشابك الموجود بين النشاطات الصناعية والنشاطات الابتكارية البحثية المتميزة بعدم ماديتها.

2- إن قطاع الخدمات لا يتطور بمعزل عن النشاطات الصناعية.

3- إن التوجهات الحديثة الخاصة بالهيكلة الاجتماعية لا تتناسب والنكهات التي تم الإعلان عنها منذ عشرين أو ثلاثين سنة، حيث أن التفرقة بين المنشغلين في ميدان الخدمات، والعاملين في القطاع الصناعي، ما زالت قائمة.

---

(1) - المرجع نفسه، ص37.

(2) - الصادق رابح، **"تساؤلات حول علوم الإعلام والاتصال"**، مرجع سابق، ص99.

(3) - الصادق رابح، **"مجتمع المعلومات: في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم"**، أشغال الملتقى الدولي، مرجع سابق، ص37.

و تنشأ التكنولوجيا المختلفة - عموما- ضمن سياقات اجتماعية، لذلك فهي ليست مجرد الة، بل محتوى وبيئة داخلية، إنها معرفة (ثقافة، إيديولوجيا، اسطورة، رموز اجتماعية)، وهي الاقتصاد (نظام اقتصادي وإنتاجي، علاقات، سوق)، وهي بيئة اجتماعية (تحدد الطبقة والمنزلة وغيرها من الفوارق الاجتماعية)، وهي أيضا سياسية (نظام، أداة، بناء، وسائل...) حتى أن الفرد -حسب بال (BELL)- أصبح جزءا لا يتجزأ من عنصر التكنولوجيا، حيث يذوب في الوظائف التقنية، ويتخذ الوجود طابع القناع.[1]

ولهذا فإن علاقة الإنسان ككائن اجتماعي بوسائل الاتصال يطرح بدون شك إشكالية العلاقة بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات مع طبيعة المجتمعات خاصة في ظل ديكتاتورية وسائل لا تضل ب فضل قدر اا الواسعة والمتطورة التي تتمتع بها.

ولقد ورد في كتاب لبيار شيفر (Pierre SCHAEFFER) المعنون بـ"آلات للاتصال" (Machines a communiquer) الصادر عام 1970 ان وسائل الاتصال بميزتها التقنية تخفي مظهرها الإنساني الخالص، الأمر الذي يجعلنا نتناسى طبيعتها الميكانيكية ولا نعتبرها أبدا كآلات بسيطة الاستعمال.[2]

وأبدت النظرية المادية تجاهلا في تفسيرها بالإجابة على سؤالين كيف ولماذا جاءت هذه التغيرات ومظاهرها ولماذا سيطرت تكنولوجيا الإعلام والاتصال بهذه الكيفية التي جعلت هذه النظرية ترى الحتمية التكنولوجيا كامر واقع فقط، فالتحول في العلاقات الاجتماعية وسياقاتها وعلاقات الإنتاج لا يرتبط بالضرورة بالتطورات التكنولوجية، لأن التغيير الكيفي للمجتمعات لا يحدث إلا ببطء في المسيرة التاريخية الطويلة بينما يتواصل التقدم التكنولوجي دون انقطاع.

وقد تجلى هذا التوجه في أفكار دومينيك وولتن (Dominique WOLTON) الذي يرفض استخدام عبارة "مجتمع المعلومات" (Société de l'information) باعتبارها تعكس نظرة صناعية (Industriels) عبر عنها بانها نزعة تقنوية (Techniciste) ، لأنا تفسر وترسم مستقبلنا انطلاقا من التحولات التقنية وليس انطلاقا من مشروع سياسي. وي .ي أن اتمعات كانت منذ الأزل البعيد مجتمعات معلومات واتصال منذ أن تواجد إنسانان مع بعضهما على

---

[1] -عبد الرحمن عزي، "وسائل الاتصال والعالم الدرامي: من الفلكلور إلى العرض الواحد"، ، جامعة الجزائر، 1995 (مطبوعة منشورة) ، ص10.

[2] - Louis. PORCHER, op.cit , P8.

البسيطة فإنهما كانا يتبادلان الطيبات في شكل طيبات مادية وطيبات رمزية كالمعلومة.

ورغم أن المعلومة أصبحت ذات أهمية كبرى منذ 150 عاما في المجتمعات التي غدت اكثر انفتاحا وتعقيدا وتظهر التقنيات فيها بجلاء، إلا أن هذا لا يكفي للإعلان بأننا دخلنا "مجتمعا للمعلومات" مقولبا وأن التقنية وحدها ستساهم في صنع السلام الاجتماعي. [1]

وقد بين ولتن (WOLTON) أن المجتمع الصناعي (La société industrielle) -وانطلاقا من نفس النظام التقني- ساهم في نشأة نموذجين سياسيين: النموذج الرأسمالي والنموذج الاشتراكي والشيوعي واللذان تواجها طيلة أكثر من مئة عام، وهذا ما يدل على أن البنية التقنية ليست هي التي تحدد ماهية مجتمع ما، ولكن هو الاسلوب الذي يتمفصل به المجتمع مع نسق قيمي معين. [2]

وفي إطار التحليل النقدي لمصطلح "مجتمع المعلومات" الذي تربط الدعاية المعلنة عنه بالمعلومات والتكنولوجيا، يتجلى نفس منظور دومينيك ولتن الرافض لاستخدام هذا المصطلح بهذه الصياغة غير العاكسة لمعناه لدى دلاس سميث(Dallas SMITH) الذي يرى أن مصطلح المعلومات لا يتشابه مع مصطلح التكنولوجيا، فالمعلومة تبدو مرتبطة بالواقع إذا نظرنا إليها بمنظور نقدي. ويشير إلى ما يقوله رئيس تحرير الأنترميديا حول المعلومات « لقد أصبح من المعتاد منذ زمن بعيد انه عندما تتحدث الانترميديا عن المعلومات والإعلام فإنها لا تحدد ما نتحدث عنه، إذ تعتبر أخبار العملة والاعتماد والقروض والسندات وجزء من المعلومات التجارية الأشكال الواضحة للمعلومات بصفة عامة إلى جانب أنواع أخرى من المعلومات». [3]

ورغم هذا الانتقاد إلا أنه دوما يتم التعبير عن مجتمع المعلومات في إطار المزاوجة بين التكنولوجيا والمعلومة حتى أن جل التعاريف تنحى هذا المنحى. وهناك تعريفات عدة لهذا المصطلح- المفهوم سنلخصها فيما يلي:

مجتمع المعلومات هو مجتمع يستند في تقدمه بالأساس على تطوير المعلومات والمعارف

---

(1) - Dominique. WOLTON & Oliver. JAY, **Internet: Petit Manuel de survie**, FLAMMARION, Paris, 2000, pp 83-84.

(2) - Ibid, P84.

(3) -عواطف عبد الرحمن، **النظرية النقدية في بحوث الاتصال، مرجع سابق**، ص71.

وتبادلها باعتبارها موارد أولية. [1]

وبعد الماركسي فريديريك جيمسون (Frederic JAMESON)من أبرز مفكري التيار المتبني لفكرة عدم جوهرية وأساسية التقانية في تطور الثقافة، إذ يعرب عن عدم استعداده للاعتراف بدور التقنيات، وخاصة تلك المعلوماتية، في عمليات التغيير الاجتماعي والثقافي، ويرى أن تحليل تأثيرات العامل التقني على الثقافة يولد بشكل حتمي تحديدية تقانية، وأنه ليس أبعد عن الماركسية من اعتبار أن المكتشفات والتقانية السبب الأول للتغيير التاريخي. [2]

غير أن جيمسون يفضل مسألة أن الماركسية نفسها تدخل نماذج وصفت -فيما مضى- بانها ميكانيكية وميكانيكاوية في اليات التغيير الاجتماعي، فإنه يعود ليقبل، بحذر تلك النماذج، إذ يقول إن فئة الفعالية الميكانيكية تحتفظ بسريان مفعولها الدائم في التحليل الثقافي، وإنه ليس من المفيد التنكر لفئات تقع خارج تفكيرنا، عندما تستمر هذه الفئات في ممارسة تاثيراتها على الواقع الموضوعي الذي يجري حوله تنظيم تأملاتنا. [3]

وفي المقابل يعد لاندو (LANDOW) الذي حقق أول تجسيد ملموس للنصية المنهلة في الحاسوب، من أكثر الباحثين انبهارا بتداعيات الثورة المتسللة التي أخذت تفجرها التقنيات المعلوماتية الجديدة في حياة الأفراد والجماعات، ومن أكثر الضليعين في معالجة تأثيرات تلك التقنيات على الأنظمة الاجتماعية الراهنة.

وفي معرض نقده للأطروحات الماركسية المعاصرة، يقول لاندو إن الاستراتيجية التي يتبعها ماركسيون كجيمسون (JAMESON)في إنكار التاثيرات المجتمعية لهذه البيئة الرقمية التي تشكل تطورا جديدا في مسيرة التقانية المعلومية، والتي عبرت عن أفكار تؤدي إلى تحويل التقانية آليا إلى ضرب من الغول الفكري والمحرمات التي لا يمكن الحديث عنها علنا، كما تنبع من حاجاتهم في إقصاء التقانية وتاريخها من التحليلات الماركسية. [4]

وينوه لاندو بان الاعتراض على تاريخ التقانية وطبيعة تاثيراتها المجتمعية، لا يقتصر على التيار الماركسي المعاصر، فثمة تردد وتوجّس واضح لدى الإنسانيّين أيضا أمام احتمال أن تتمكن

---

[1] - المنصف العياري ومحمد لمين عواسة، " **مفهوم مجتمع المعلومات: النشأة والتطور والتحديات**"، أشغال الملتقى الدولي، مرجع سابق، ص71.

[2] - فريال مهنا، مرجع سابق، ص544.

[3] - المرجع نفسه، ص544.

[4] - المرجع نفسه، ص545.

التقانية من الاصطلاع بأي دور حاسم في بعض جوانب الثقافة، وأمام إمكانية إعطاء أية أهمية للتقنية في مجال التأثير على الفكر.

ويرى لاندو أن الجدل القائم، في هذه المرحلة، حول سياسة النص الإلكتروني الممنهل، يضع العديد من المفكرين، ومنهم الماركسيون في حالة من الحرج والارتباك، لأن هذا الجدل يثير مسائل إشكاليات تتعلق بالسلطة والمكانة والتغيرات المؤسسية التي تقع كلها في سياقات سياسية، والتي تفضي إلى عواقب سياسية. (1)

غالبا ما نميل إلى القول - في سياق التحولات المجتمعية المعاصرة- أننا نتوجه صوب "مجتمع المعلومات"، ويتضمن ذلك افتراضا مفاده أن الرافعة المحورية في هذا التطور الحالي تكمن في الثورة التكنولوجية الجديدة، المؤسسة على الثورة الرقمية وما أحدثته من تجديدات، ولكن هناك تأكيد من قبل الباحث على أننا نعيش ثلاثة ثورات متداخلة، تكنولوجية واقتصادية واجتماعية، بخصوصية ديناميكية وتشابك مكوناتها إلى حد التعقيد.

وبدأ التحول التدريجي نحو علاقة إيجابية بمصطلح "مجتمع المعلومات" ابتداء من النصف الثاني من التسعينات من القرن الماضي، وارتبط ذلك باجتهادات ورؤى السوسيولوجي الكاليفورني الإقامة والإسباني المولد مانوال كستلز (Manuel CASTELS) التي نشرها في ثلاثيته حول عصر المعلومة (Information age trilogy) ولم يتردد جيدنز (GIDDENS)في الإشادة بهذا المؤلف باعتباره يمثل أول جهد علمي مؤسس وجاد يسعى إلى تلمس وتحليل الأسس التي تقوم عليها التحولات التي نعيشها حاليا. (2)

وتمثلت ثلاثية عصر المعلومة لكاستلز في ثلاثة اجزاء هي: " المجتمع الشبكي" (La société en réseaux) و"سلطة الهوية"(Le pouvoir de l'identité) و" نهاية القرن" (Fin de millénaire) وقد قام فيها بوصل العوامل التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية المساهمة في التحول المعلوماتي الذي افرزه المجتمع الشبكي خلال العشريات الاخيرة. (3)

---

(1) - المرجع نفسه، ص545.

(2) - الصادق رابح، "**مجتمع المعلومات: في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم**"، أشغال الملتقى الدولي، مرجع سابق، ص40-41.

(3) - Jacques. ROBIN, " **La société de l'information**",dans Jeremy . RIFKIN , " **Voici venu le temps des réseaux** ", Le Monde diplomatique, Collection Manière de voir, Dossier " **L'empire des medias**",N° 63,Mai- Juin 2002 , P15.

ولتقصي الدقة، فإن كستلس (CASTELS) لم يكتب هذه الثلاثية كعمل مرجعي معياري حول "مجتمع المعلومات"، ذلك أن كستلس نفسه يسعى إلى تحاشي استعمال هذا المصطلح بسبب تضميناته السلبية التي حملها "التحرر" في التنظير، وتجاوز المعيارية العلمية، فما يسعى إليه صاحب الثلاثية في تحليله هو النمط "المعلوماتي" (Informational) للتنمية والتطور في المجتمعات الصناعية المعاصرة، وقد اكد الكاتب لاحقا، هذا التوجه في تحاشي مفهوم "مجتمع المعلومات" بالقول: « إن ما يشكل خاصية محورية في المجتمع الشبكي ليس الدور المركزي للمعرفة والمعلومات، ذلك أن المعرفة والمعلومات كانتا دائما حاضرتين وأساسيتين في أي مجتمع. وعليه، يجب أن نتخلى عن فكرة "مجتمع المعلومات" التي استخدمتها أنا نفسي، لبعض الوقت، باعتبارها غير دقيقة ومضللة. إن ما يمثل الجدة في عصرنا، يكمن في مجموع التكنولوجيات المعلوماتية». [1]

وتفصح هذه العبارات إلى أن كستلس قد يجنح أحيانا من خلال مقاربة مفهوم "مجتمع المعلومات" إلى قراءات تنتمي إلى الحتمية التقنية التي تمارس علاقة افتتان بالتقني، وقد تجلى ذلك واضحا في "النظرية الاستكشافية للمجتمع الشبكي" والتي يلاحظ القارئ خلالها حضورا قويا للكثير من مكونات الرؤية المتمركزة حول التقنية، أو ما نسميه الاختزالية التكنولوجية (Technological reductionism)، وهو ما يتعارض مع القراءات التدليلية التي اخذ بها وتبناها كستلس في ما كتبه لاحقا. [2]

ويلخص كستلس اجتهاداته القرائية الجديدة بالقول: « أي من هذه التحولات لا يمكن ليحدث لولا التكنولوجيات الاتصالية والمعلوماتية الجديدة، وعليه فبالرغم من أن التكنولوجيا ليست السبب في التحول، إلا انها تبقى العامل المحوري الذي لا يمكن تجاوزه، وهي ما يشكل - في الحقيقة- الجدّة التاريخية في هذا التحول متعدد الأبعاد ». [3]

ويدعو الباحثون المعاصرون إلى طرح نظرية نقدية في الإعلام بدل استخدام النظرية التقليدية المتأثرة بالفلسفة الوضعية التي تعنى بالبحث وتوصيف الظواهر دون تقصي الأسباب ومعرفة السياقات ذات الصلة بالظواهر الاجتماعية والإنسانية، لذا فقد اتجه الباحثون صوب

---

[1] -الصادق رابح، "**مجتمع المعلومات: في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم**"، أشغال الملتقى الدولي، مرجع سابق،ص41.

[2] - المرجع نفسه، ص62.

[3] - المرجع نفسه، الهامش ص62.

المنظور النقدي الجدلي والذي تجسد في البحث عن كنه مجتمع المعلومات بإزالة التشويش في الاقتراب الحقيقي من هذا المصطلح.

وينصح دلاس سميث (Dallas SMITH)[*] الباحث النقدي في مجال الاتصال بضرورة التصدي للخرافات من خلال بعض التوجيهات التي اخذنا بها في معالجتنا النقدية لمصطلح "مجتمع المعلومات" وهي: [1]

1- الإصرار على تحديد ووصف المصطلحات العلمية الجديدة كمصطلح "مجتمع المعلومات" بصورة وافية وواضحة ومفهومة، ويعني أنه لم نجد أثناء التحليل تعريفا علميا ملائما وعلينا أن نتوقف عن استخدام هذا المصطلح ونستخدم بدلا منه مصطلحا أكثر علمية.

2- يجب أن تبدأ البحوث بفحص نقدي للدراسات والمقالات المتخصصة ذات المصداقية التي تدور حول مصطلح التكنولوجيا والمعلومات ومجتمع المعلومات، وذلك بحثا عن تعريف اشمل وادق واكثر حيوية مثلما فعل كستلس باقتراحه لمفهوم "المجتمع الشبكي"، وعندئذ سوف نلاحظ أن معظم الكتاب لا يسعون إلى إعادة تعريف ما سبق على الإطلاق، مما يساعد على نمو وانتشار هذه الخرافة على حد قول دلاس سميث الذي يرى أن محاولة بعض المتخصصين للتعريف بمصطلح التكنولوجيا قد دفع بهم إلى مسارات عمقت اغترابهم عن مجتمعاتهم وضاعت الإجابة في علم اللاهوت.

هذا وقد لاحظ دلاس سميث إلى جانب النظرية المادية التي تم عرضها آنفا والتي تقوم على قاعدة مادية ظاهريا في تحليلهم لما هو قائم في المجتمع مثل ماك لوهان، هارولد إينيس...، إلخ، وجود نظرية جبرية متضمنة في التحليل والدراسة الموجودة حول التكنولوجيا وهي ضرورة التسليم بحتمية النظام الجديد، وهكذا يساعد هؤلاء المتخصصون على تضخيم أسطورة التكنولوجيا. تلك كانت الرؤية أو النظرية المثالية لظاهرة التكنولوجيا . [2]

و تجلت هذه الرؤية – مثلا- من خلال أشهر مؤلفين اعتبرا بمثابة أساطير مخيفة تنبئ بخطورة القوة المسيطرة مستقبلا على الإنسان. فالكتاب الأول بعنوان "أفضل العوالم" (Le meilleur des Mondes) لألدوس هوكسلاي (Aldous HUXLEY) والثاني لجورج أوروال

---

[*] -عالم الاقتصاد والاتصال الكندي.

[1] -عواطف عبد الرحمن، **النظرية النقدية في بحوث الاتصال، مرجع سابق، ص69.**

[2] - **المرجع نفسه، ص69.**

(George ORWELL) عام 1984. [1]

ويبدو أن فكرة "مجتمع المعلومات" تفرض نفسها اليوم أكثر مما كانت عليه بالأمس وقد تجلى ذلك بتتبعنا المسار التاريخي لظهور هذا المفهوم مع مختلف القراءات التي استعرضناها تباعا، والتي لا يمكن إنكار ما مارسته من عمل تاسيسي، وإن كانت تتباين اطروحاتها بخصوص إشكالية "مجتمع المعلومات" الدلالية، والتي تعبر عن هشاشة الأسس التي يقوم عليها ما يطلق عليه "مجتمع المعلومات" أو"مجتمع الإعلام"، **لذلك فمازالت الانتقادات** التي وجهت إليه قديما تملك مشروعيتها ولم تساهم التطورات الجديدة إلا في جعل الإشكالية المطروحة للنقاش أكثر تعقيدا. ولعلّ كثافة المصطلحات في وسم الظاهرة خير دليل على التشويش الذي يحيط بهذا **المفهوم-** المصطلح. ولتجاوز هذا الالتباس والتشويش في المصطلحات يجب **ربطها بالسياقات** التاريخية والاجتماعية التي افرزتها وإن لم نفعل فإننا سندخل في متاهة المفاضلة الحدسية البعيدة عن التبين المعرفي.

ويرى الصادق رابح ان مصطلح المجتمع الشبكي الذي اقترحه كستلس ربما يكون الاقرب إلى فكرة التفاعل الشبكي الذي أصبح يسم العالم، على الرغم من أنه قد ينطبق على البيئات ذات البنية التكنولوجية القوية أكثر من غيرها. وإذا كنا نسلّم بضرورة الانتباه إلى انعكاسات الثورة التكنولوجية على المستوى الماكروا اجتماعي أكثر من التقنيات نفسها، إلاّ أننا لا نميل إلى **القول أن مسألة المصطلح لا تعدو أن تكون** مسألة دلالية بحتة. [2]

ومن الطبيعي أن يفضي هذا المخاض الحضاري الجديد في تاريخ الإنسانية إلى تبلور مفاهيم فكرية مختلفة ومتناقضة يستند بعضها إلى نظريات ومدارس تسعى **- بدرجات متفاوتة-** نحو التفاعل والتكيف والاندماج مع الوقائع التقانية الجديدة، محاولة الإسهام في **تهيه سه.را اا،** ويرتكز بعضها الآخر في فكر رافض يتخوف من الآثار التي يمكن أن تترتب على انتشار مثل تلك التقنيات، ولا تخلو الساحة الفكرية من مواقف توفيقية متباينة هي الأخرى، تحاول جسر الهوة العميقة القائمة بين إيديولوجيات خاضت في مراحل تاريخية ممتدة، صراعات **قرنية عنيفة.**

---

[1] - Louis. PORCHER, op.cit , P8.

[2] - الصادق رابح، **"مجتمع المعلومات: في بحث عن فاعلية معرفية للمفهوم"**، أشغال الملتقى الدولي، مرجع سابق، 63.

ثانيا: الخصائص الظاهرة لمجتمع المعلومات العالمي

يتساءل عالم الاجتماع جان لوجكين (Jean LOJKINE) في كتابه "الثورة المعلوماتية" (La révolution informationnelle)-الصادر باللغة الفرنسية -عن كيف يمكن توصيف هذه الثورة ؟ فهل هي"ثورة صناعة ثانية" كما يتردد في بعض الكتابات أم ثورة علمية وتكتيكية" أم "ثورة معلوماتية". [1]

وهو يقرر أن الوصف الصحيح أنها ثورة معلوماتية، وذلك بناء على تحليله المتعمق للثورة الصناعية، ومقارنتها بصورة منهجية حقيقية مع الثورة التكنولوجية الراهنة.

وفي وصف علي حرب فإن مجتمع المعلومات هو « ثمرة العصر الكوكبي وحصيلة ثورة مركبة تقنية وعددية أتاحت النقل الفوري للمعطيات، بقدر ما حولت كل شيء إلى بنية رقمية بصورة تضاعف معها الواقع الفعلي باختلاق واقع آخر، أثيري أو اصطناعي عبر الحواسيب والأدمغة الإلكترونية التي تتيح تشكيل ما لا يتناهى من العوالم المتخيلة عبر تركيب النصوص العديدة، ومن ثم فالعولمة هي حدث كوني تتغير معه خريطة العالم بقدر ما تتغير العلاقة بالواقع نفسه، وذلك من بنية الثقافة إلى ممارسة السلطة، ومن أشكال الهوية إلى منظومات التواصل ومن أنماط النمو إلى أشكال الصراعات والحروب». [2]

والملاحظ ان اهم ما يميز العولمة الإعلامية والاتصالية كاحد الانماط الاساسية لها هو انها حققت الوجود الفعلي للمجتمع المعلوماتي عبر الشبكات الإلكترونية اتساقا مع أبعاد ومفهوم القرية الكونية التي تعتبر شبكة الأنترنت أحد أهم الآليات المعرفية لهذه التجليات كنتيجة منطقية للنمو المطرد في المسار التكنولوجي والمعلوماتي.

وعن الدور الفاعل لشبكات الأنترنت « فإنها تمارس دورا رئيسيا في توحيد العالم وزيادة ترابطه واتصاله، وفي تحقيق عناصر الفورية والجاهزية والحضور والإتاحة، وهي تطور الطرق والوسائل التي يتوصل بها الناس و يتعاملون ا مع المعرفة وتبادل السلع والخدمات. ولقد ساعدت شبكات الأنترنت على جعل العولمة ظاهرة مادية ملموسة تمد خبراء التسويق والإعلان والإعلام

([1])- Zaki . LAÏDI ,"**La mondialisation comme phénoménologie du monde**", op.cit, P195.

[2] – علي حرب ، مرجع سابق ، ص 43.

والبيع الإلكتروني بمزيد من الأفكار الإبداعية ، كما ساعدت هذه الشبكات على تسريع اللحظة الحاضرة وزيادة إحساس الفرد بأنه جزء من هذا العالم وعنصر فعال فيه ». [1]

لقد جعلت كل التغيرات التكنولوجية الحاصلة الفيلسوف والطبيب النفسي فليكس غاتاري (Felix GUATTARI) يبدي تفاؤله فيه :« لعل التطورات التكنولوجية في هذه الميادين الحديثة وممارستها لخبرات اجتماعية ستخرجنا من مرحلة الضيق الحالي وستدخلنا عصر ما بعد الإعلام (post media) ». [2]

وتعد شبكة الأنترنت مؤشرا للدخول في عهد جديد يختلف في ملامحه عن العصور السابقة، باعتبارها عنصرا مكملا لكل تجهيزات الاتصال المتواجدة حاليا. وحسب رأي الكاتب ميشال صالوف-كوست (Michel Saloff-Coste) في إحدى مؤلفاته والمعنون بـ"إدارة الألفية الثالثة" (le management du troisième millénaire) والقائل: « قبل دخول أي عصر جديد، يوجد هنالك دائما مؤشرات لأحداث أو مواقف تنبئ بحلوله، وتُدعى بذور المستقبل (des germes du future) ...إذ أن شبكة الأنترنت تعد بذرة مستقبل للعصر الجديد إبداع /اتصال (création/communication)» . [3]

ولعل شبكة الأنترنت تعتبر مظهرا بعديا لطرق المعلومات والطرق السريعة للمعلومات وذلك لقدرتها على توزيع المعلومات والمعطيات في اقل وقت ممكن وإيصالها إلى كل الاماكن في العالم، إضافة إلى تزودها بالتقنيات المختلفة للإعلام المتعدد الوسائط الناتج عن التزاوج بين كل من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التسعينات من القرن الماضي.

إن هذا التطور الهائل في توزيع واستقبال المعلومات عن طريق وسائل الاتصال التكنولوجية في الإعلام الآلي دفع نائب الرئيس ألبرت غور (Albert GORE) إلى الإعلان عن دور الطرق السريعة للمعلومات وضرورة اعتبارهما كأولوية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لتشكيل شبكة قارية من نوع الإعلام المتعدد تشمل الإعلام الآلي، التلفزيون والنظام

---

[1] – محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 81-83.

[2] – Armand. MATTELART, **L'invention de la communication**, op.cit, P344.

[3] – Henri .JOUSSELIN ,"**Internet, naissance et croissance d'une galaxie**", Revue Le guide d'Internet et du multimédia, édité par CONTINENTAL ONE ,MEUDON, Hors série,France,Juillet - Août 1996, P33.

الهاتفي وتشارك بها اكبر شركات الإعلام الالي والاتصالات السلكية واللاسلكية والسمعية البصرية. [1]

وتم تسويق فكرة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون(Bill CLINTON) ونائبه ألبرت غور(Albert GORE) حول مجتمع المعلومات العالمي (société de l'information globale) أمام كبار المسؤولين السياسين في العالم وفق منطق مؤداه ان هذا المجتمع يقوم على تطوير وامتداد تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بمعنى توفر "بنية تحتية للإعلام العالمي (une infrastructure de l'information globale) تمتد على المستوى العالمي كشبكة عنكبوت، معتمدة على التقنيات الحديثة في الرقمنة (numérisation) ومحققة للترابط بين كل الخدمات ذات الصلة بالاتصال والإعلام. [2]

وقد عبر الكثير من المفكرين عن تغير حال المجتمعات بفعل وسائل الاتصال الحديثة وإفرازها لنمط مجتمعي جديد يقوم على المعلومة التي يتبادلها الأشخاص لأغراض مختلفة كالتفاعل والعمل والتعلم...الخ، ومن أهمهم البرفيسور جاك لسورن (Jacques LESOURNE) في مؤلفه " التفكير في مجتمع المعلومات" (penser la société de l'information) 1997 الذي شرح فيه تشكل مجتمع جديد نشأ بفعل التزاوج بين تقنيات الإعلام الآلي والثورة الرقمية إذا يقول « لا يتعرض الجسم البشري فقط لعملية استبدال للأعضاء التالفة (une prothèse) ولكن لكن استبدال فكره (néo-cortex) بمعنى ذكاءه ،لان المخططين بإمكانهم تشكيل وإبداع كائنات افتراضية مزودة بكفاءات عالية عكس الآلات بالأمس...حيث تم نقل خصوصية الذكاء البشري(néo-cortex) إلى الحاسوب، مما مكن الآلة من إصدار قرارات كانت خاصة بالأفراد ». [3]

وهذا ما انبثق عنه قلق وانشغال من قبل البشرية بحاه انجازاتها وبحاه الصفة التي يكون عليها العالم غدا، خاصة بعد اقتحامنا لعصر المعلوماتية والسيبرنيتية (la cybernétique) والتليماتيك (la télématique).

---

[1] – Asdrad .TORÈS, "**L'utopie des autoroutes de l'information**", collection Manière de voir N° 27,op.cit, P44.

[2] – Ignacio. RAMONET, **La tyrannie de la communication**, GALILÉE, Paris, 1999, P172.

[3] – Ibid , PP 172-173 .

واعتبرت الثورة التكنولوجية أعظم ثورة سمحت للغرب للمرور من ثقافة تقليدية إلى ثقافة تقنية (culture technicienne) حيث يقول برنارد فالاد (Bernard VALADE) - في هذا الصدد- أن الثقافة وعد بالحرية، لكنها اليوم أصبحت تابعة للاستحداثات التكنولوجية.[1]

ويؤكد هذا المنحى دومينيك وولتون (Dominique WOLTON) بقوله: « إننا لا نقيم اية علاقة بين مجتمع المعلومات ومجتمع بلا طبيعة رغم ان البارز المتجلى في هذا المجتمع المعلوماتي هو نموذج المجتمع التقني، الاصطناعي، الحضري الحديث (moderne) ».[2]

إن العالم يتجه نحو مثالية مطلقة هي المثالية التكنولوجية (l'idealisme technologique)، و هذا حسب منظور الكاتب الكبير ريجس دبراي (Régis DEBRAY)، ويضيف مؤكدا على أننا متوجهون إلى عالم جديد على هيئة نيويورك أو طوكيو ذات الإضاءة الليلية الخلابة والتي تدعو إلى منظر آخر و"رتم" جديد للمشاهدة.[3]

واضطلعت تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأدوار مركزية في ظل مجتمع المعلومات أهمها تنمية معظم القطاعات الحيوية الأخرى معتمدة على المعلومات وسرعة تداولها والقدرة على الوصول إليها قبل ذلك. وقد يسّر التطور التكنولوجي إنتاج المعلومات في شكل صناعة تنتج سلعا ،فجعل من المعرفة والمعلومات موارد اقتصادية تخضع لمقاييس العرض والطلب كباقي السلع الأخرى. كما أدى تحسن طرق معالجة المعلومات من حيث السرعة والامكانيات لبثها وتبادلها إلى اقتصاد جديد.

ويقوم هذا الاقتصاد الجديد (New economy) على أساس التأثير المباشر للمعلومات على كل مراحل الدورة الاقتصادية انطلاقا من تنظيم المؤسسة إلى طرق الاتصال المعقدة مرورا بالمنتوج وترويجه. وهو منتوج فكري معرفي في أغلب مكوناته، كما كان الاقتصاد

---

(1)– Jean .BILLAUD, **L'homme et la culture**: **Racines et perspectives**, Collection Comprendre la société (l'essentiel), CHRONIQUE SOCIALE, Lyon (France) Février1996, PP 79-80.

(2)- Dominique .WOLTON, **War game** : **L'information et la guerre**, FLAMMARION, Paris, 1991, P154.

(3)- Régis .DEBRAY, **Vie et mort de l'image** : **une histoire du regard en occident**, GALLIMARD (Bibliothèque des idées), France, 1992, P26.

الجديد ثمرة تقدم تكنولوجي متواصل منذ الستينات هذا ما أدى إلى اعتبار مفهوم مجتمع المعلومات وليد هذا المفهوم.[1]

قد ساهمت شبكة الأنترنت في تجسيد هذا الاقتصاد الجديد في إطار العولمة حيث طورت إدراك الأفراد بضرورة الحصول على المعلومة وغيرت- بصفة تامة- آليات العالم ، وتشكل في الحاضر ما يدعى "بالعالم الفائق"(hyper monde) [*] اللصيق بالسوق، وكذا "المعلومة الفائقة" (hyper information) التي تقع في نظام معقد يستجيب لقوانينه التطورية وأهدافه المتوخاة.[2]

وقد عرف مصطلح "العالم الفائق" (hypermonde) في أحد القواميس الحديثة على أنه « مجموع النشاطات الاقتصادية السياسية، الاجتماعية والثقافية التي تجري في عالم افتراضي مكمل أو كمظهر مصطلح للواقع ».[3]

وعوّض هذا المصطلح ما سمي بـ" الفضاء السيبرنيتي" (cyberespace) وصفا لعالم مبهر ومشبّع بالتكنولوجيا، وقد أبدعه الكاتب الأمريكي المتخصص في علم الخيال وليام غيبسن (William GIBSON) الوارد في مؤلفه (new romancer) المنشور عام 1984، ويقترح الكاتب دومنيك نورا (Dominique NORA) مصطلح "العالم السيبرنيتي" (cybermonde) في مؤلفه الصادر سنة 1995 بعنوان "المتنافسين في "العالم السيبرنيتي".[4]

وكلها مصطلحات ظهرت لأجل التعبير عن الحقيقة العالمية وتسارع حاجيات العملية الاتصالية بعد استفحال تكنولوجيا الاتصال التي ساهمت بقدر كبير في تغيير الأفكار والذهنيات تجاه الحقائق المتوفرة في العالم المعاصر في إطار ما يدعى بحضارة المعلومات المجسدة لمستقبل الإعلام المتعدد(le multimedia) والطرق السريعة للمعلومات(L'inforoutes).

---

[1] – المنصف العياري و محمد لمين عواسة ، " **مفهوم مجتمع المعلومات: النشأة والتطور والتحديات**" ، أشغال الملتقى الدولي، مرجع سابق ، ص71.

[*]- جرى استخدام بعض المصطلحات لكلمة (hyper monde) و (hypertexte) و (hyper information) باللغة العربية منها مثلا تعبير(hyper monde) بأنه العالم المفرّع ،المتشعب ،التعددي ،الفائق، إلا أننا فضلنا استخدام "الفائق" وفريال مهنا تستخدم عبارة المنهل.

[2]- http://fr.wikipedia .org/ wiki/ Information et communication. 2008/ 05/04/05 تاريخ الزيارة

[3]- Jacques .ATTALI, op.cit, P164.

[4]- Dominique .NORA, **Les conquérants du cybermonde**, CALMANN-LEVY, Paris, 1995, P101.

يتميز مجتمع المعلومات بإبراز قيمة المعلومات، فالمعلومة أصبحت مثلها مثل أية سلعة استهلاكية قابلة للتبادل، وأصبحت المعلومة من أهم مقاييس درجة تقدم الشعوب كما هو الشأن بالنسبة إلى أي قطاع اقتصادي، وقد اثبتت تكنولوجيا المعلومات جدارتها في كل الميادين التي عُدّت قاسما مشتركا بين جميع التكنولوجيات دون استثناء.

وتظهر تكنولوجيا المعلومات كمحور للمنظومة التكنولوجية الشاملة لتكنولوجيا الزراعة وتكنولوجيا الصناعة، وتكنولوجيا الطب والدواء، وتكنولوجيا التعليم، وتكنولوجيا الإعلام وتكنولوجيا النقل والمواصلات، ويتنامى-حاليا- دور تكنولوجيا المعلومات في مجالي الفنون والترفيه.[1]

يأتي مجتمع المعلومات العالمي بعد مراحل من التاريخ الإنساني، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا التي تتفق معها، حيث شهدت البشرية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة وبعدها تكنولوجيا الصناعة، وصولا إلى تكنولوجيا المعلومات.

ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها والتي يمكن إجمالها في ثلاث:[2]

أولاها: ان المعلومات غير قابلة للاستهلاك او التحول او التفتت لانها تراكمية بحسب التعريف، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها، تقوم على أساس المشاركة في عملية التجميع، والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المواطنين.

والثانية: ان عملية المعلومات هي استبعاد عدم التأكّد وتنمية قدرة الإنسان على اختيار أكثر القرارات فعالية.

وثالثها: أن سر الوقع الاجتماعي (social impact) العميق لتكنولوجيا المعلومات أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني(من خلال إيداع المعرفة، وحل المشكلات وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان)، والتجديد في صياغة وتطوير النسق الاجتماعي.

---

[1] – نبيل علي ، مرجع سابق، ص 47.

[2] – السيد ياسين، "**التشكيلات الاجتماعية في عصر المعلومات**"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 04، خريف 2001، ص 192.

يطرح كاستلز(CASTELS) السؤال: ما هي السمات التي تمثل جوهر نموذج تكنولوجيا المعلومات والتي حين ينظر إليها مجتمعة تكون في الواقع الاساس المادي لمجتمع المعلومات؟ و يجمل كاستلز هذه السمات في خمس أساسية. [1]

السمة الأولى: للنموذج الجديد أن المعلومات هي مادته الخام.

السمة الثانية: هي الطابع الانتشاري لآثار التكنولوجيات الجديدة، ونظرا لأن المعلومات جزء أساسي في كل الأنشطة الإنسانية، فإن كل العمليات المتعلقة بوجودنا الفردي والجماعي تتشكل مباشرة بواسطتها.

السمة الثالثة: تشير إلى المنطق الشبكي (net working logic) لأي نظام أو مجموعة من العلاقات تستخدم تكنولوجيات المعلومات الجديدة.

السمة الرابعة: النموذج الجديد يقوم على المرونة (flexibility).

السمة الخامسة والأخيرة لهذه الثورة التكنولوجية هي ذلك الميل المتزايد لتحول تكنولوجيات محددة لكي تندرج في إطار نظام متكامل بصورة كبيرة.

---

[1] – المرجع نفسه، ص196.

ثالثا: مميزات النسق القيمي الجديد

1)- التحول من القيم المؤطرة للمرسل إلى القيم المؤطرة للمستقبل (من الإعلام إلى الاتصال)

لم يعرف التقدم الإنساني هدنة، فقد استمرت عملية تراكم التكنولوجيات ،و دخلنا منذ فترة وجيزة عصر التكنو معلوماتية التي اخذت تقنياتها تحدث تغييرات عميقة في مجال الاتصال الجماهيري و أدت إلى تطور النسق القيمي الذي يحكم عملية التواصل بين المرسل والمستقبل، فبعدما كان التواصل البشري في نشأته يتم شفاهة عن طريق التخاطب في المكان نفسه وفي الزمن نفسه، فقد تم الآن كسر هذين الحاجزين وأصبحنا نشهد مرحلة الانتقال من التلقي السلبي في الاتصال الجماهيري من خلال الجريدة و الإذاعة والتلفزيون إلى مرحلة الاتصال التبادلي التفاعلي الإيجابي من خلال الكمبيوتر.

لقد أورد الكاتب نبيل علي أطوار التواصل الإنساني ماضيا وحاضرا ومستقبلا بصورة رمزية، أنه بعدما كان الإعلام يرتكز أساسا على مهمة توجيه الرسائل من المرسل إلى المستقبل، فقد آن لهذا التوجه- الذي طال عليه الأمد كما ذكر علي محمد شمو – أن يتغير في ظل تكنولوجيا المعلومات ليصبح تواصلا، أي حوارا ذا اتجاهين، لا مجرد إعلام أحادي الاتجاه يصب "جام" رسائله على "مستقبله" أو "مستسلمه" إن جاز التعبير، إنه التواصل بمعناه الواسع، الذي لا يقتصر على إبلاغ الرسائل، بل يتجاوز ذلك إلى مهام التعليم والتعلّم والترفيه واسترجاع المعلومات ويشمل أيضا –التراسل عبر البريد الإلكتروني والتحاور والتسامر من خلال حلقات النقاش وعقد المؤتمرات عن بعد. [1]

فلكي يكون للاشخاص على اختلافاتهم الجنسية والسنية والصحية والعرقية ظروفا اتصالية أحسن لا بد من المرور بمجموعة من الحقوق التي يجب احترامها وحمايتها هي:الحق في الإعلام والحق في التكوين والحق في التعبير. وهذا للتعامل مع الوسائل الاتصالية الحديثة.

وقد تم تغيير بنية الشبكة الهرمية والتدرّجية لانتقال المعلومات بعدما كانت روابط المتعاملين موصولة بمركز إنتاج المعلومة بفضل قنوات إنتاج وتوزيع المعلومات نحو الأسفل في شكل اتصال ذي الاتجاه الواحد(La communication unidirectionnelle).وانتقلنا مع الوسائط

---

(1)-نبيل علي، مرجع سابق، ص364.

الاتصالية الحديثة إلى الاتصال التفاعلي (La communication interactive) الذي يتكون من شبكات متصلة وخلوية (cellulaire) بحيث يمكننا من الانتقال من نقطة إلى أخرى بتوفر تعدد الأصوات المتفاعلة والذهاب والإياب مسموحين في أي وقت نشاء... الأمر الذي يدعم عملية المشاركة في الحوار حول القضايا التي تعنينا.[1]

ويستدعي القول أن أهمية وسيلة الاتصال التفاعلية قد تؤثر بشكل كبير على الصورة الحالية للمشاركة السياسية، وحدود حرية الرأي وضوابطها، مما دفع البعض - قبل ازدهار مفهوم الاتصال التفاعلي عبر الأنترنت- إلى افتراض أن اكتساب التلفزيون لخاصية التفاعلية " التلفزيون التفاعلي" (Interactive TV) قد يقفز إلى ما يمكن أن يسمى "العصر الثاني للتلفزيون" مما سيكون له أبلغ الأثر على مستقبل الديمقراطية. وقد ذهب البعض إلى ما هو أكثر من ذلك عندما أطلقوا مصطلحات جديدة مثل "الديمقراطية التلفزة" و"ديمقراطية الفيديو".[2]

ومن الواضح ان كل الخصائص التي تتفرد بها وسائل الاتصال التكنولوجية تثير مسائل سياسية وقضايا سلطة وامتيازات وتبدلات مؤسساتية تنجم عنها عواقب وسياقات سياسية وأشكال جديدة من الروابط الاجتماعية جعلت تيارا من المتفائلين يرون في فعل الجلوس أمام الحاسوب الموصول بشبكة الأنترنت زيادة في التبادل والحوار و التقارب بين أشخاص يتواجدون في مواقع مختلفة من العالم، وبهذا المقياس يتم الحكم على وسائل الاتصال التكنولوجية بأنها فضاء يحقق التقارب بين مناطق العالم.

فيخلق النص الإلكتروني في الشبكة قراء يتمتعون بسلطات أكبر، لأن منطق تقنيات المعلومات الذي ينجح هو بعثره المعرفة و يفضي إلى تعاظم الديمقراطية وإلى لا مركزية السلطة، كما يؤدي إلى مزيد من الحرية ومن سلطة الفرد.[3]

وقد تناول نيكولاس غوثري(Nicola GUTHRIE)[*]جانبا مهمّا بلغته الثورة التقنية في مجال الاتصال، حيث قال أن الأشياء تتغير في عالم الإعلام وأن هناك ثورة قائمة والشبكة

---

[1] - Charles. MACCIO, **Maîtriser les mutations techniques**, op.cit, PP 216-217.

[2] - عصام نصر سليم، "حدود حرية الرأي في ساحات الحوار العربي عبر الأنترنت (دراسة تحليلية)" ، المؤتمر العلمي السنوي السابع "الإعلام وحقوق الإنسان العربي"، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء2، ماي2001، ص440.

[3] -فريال مهنا، مرجع سابق، ص556.

[*] -هو مستشار إعلامي في ال"بي بي سي" بلندن.

الإلكترونية تظهر لك مدى سرعة و تيرة هذه التغيرات، وأضاف أن كل ابتكار في لعبة الاتصالات قد غيّر الطريقة التي نتلقى بها نحن البشر المعلومات والمعارف وكذلك الطريقة التي نحكم بها... وأشار إلى أن مستخدمي الأنترنت سيصل وفق توقعات كل من نيكولاس نيغروبونت (Nicholas NEGROPONTE)[**] وآندري ليبمان(André LIPPMANN) إلى مليار فرد بحلول عام 2015 وهي تقديرات تبدو في نظر غوثري (GUTHRIE) أقل من الحقيقة. فهو يرى بأن هذه التقنيات الجديدة تحوّل توزيع الذكاء من المرسل إلى المستقبل. [1]

عمّق ظهور وانتشار تقنيات الاتصال الفضائي عبر الأقمار الصناعية وعبر الأنترنت التباين بين وسائل اتصالية تفتقد التبادلية واخرى يكمن احد عناصر ثوريتها في قدرتها على تحقيق تفاعل اتصالي تبادلي الطابع، مع كل ما ينجم عن ذلك من تأثيرات في مجالات اتجاه التدفق المعلوماتي ومواقع طرفي العملية الاتصالية (المرسل والمتلقي) وادوارهما وطبيعة تفاعلاتهما... فالاتصال عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة هو اتصال تفاعلي (Interactive) متعدد الأطراف يخلق توازنا ذا مغزى بين المرسل والمتلقي لأن هذا الأخير يتحول- خلال الزمن الواقعي للاتصال- من متلق إلى مرسل متفاعل وديناميكي في حين أن الإعلام الجماهيري –في أغلبيته- هو اتصال أحادي الاتجاه، من المرسل إلى المتلقي الذي لا يستطيع أن يغيرّ منحى التدفق آنيا لكي يعبر عن أفعاله أو ردود أفعاله بصورة فورية أو متزامنة. ما يعطي الإعلام الجماهيري خصائص مغايرة لتلك التي تتمتع بها تقنيات المعلومات الجديدة، القائمة، بشكل جوهري، على عملية التبادلية والتفاعلية في إطار تعددي على صعيد كوكبي. [2]

فقد عانى المتلقي كثيرا من سطوة القابض على زر الإرسال الإعلامي، ويأمل الجميع أن تحرّر تكنولوجيا معلومات المتلقي من قبضة مرسله، حيث تسعى نظم الاتصال إلى إضفاء الطابع الشخصي على عملية التّلقي، بحيث يكون للمتلقي الخيار في اختيار رسالته الإعلامية، سواء من حيث المحتوى أو الشكل أو وقت استقباله لها.

إن صناعة الإعلام ستتحول تدريجيا من نمط الدفع بالمعلومات(push) التي يريد المرسل

[**]-مدير المختبرات الإعلامية في ماساشوسيتس.

[1]- جمال المجايدة ، " **قمع الحريات الصحفية بعد 11 ديسمبر أخطر تحديات الإعلام العربي: الرقابة والتكنولوجيا الحديثة**"، ندوة الإعلام والتكنولوجيا، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية والسكان والتنمية والبيئة ، القاهرة، العدد109، أكتوبر-ديسمبر2002، ص126-127.

[2]- فريال مهنا، ص27-28.

ان يبثها، او يدفع بها، إلى مستقبِله فارضا عليه توقيتات استقباله إياها، إلى نمط السحب (Pull) الذي يعطي المتلقي حرية انتقائه أو سحب، المعلومات التي يريدها وفي الوقت الذي يريد.[1]

ويكمن هنا سرّ ما توليه الدراسات الإعلامية حاليا من اهتمام شديد بعنصر "المتلقي" في منظومة الإعلام الحديث. عسى ألا يكون ذلك مجرد وهم بديمقراطية زائفة كفرع متقدم من وهم الديمقراطية السياسية الزائف، حيث نخشى أن يقف توجه إعطاء الخيار **للمتلقي عند حدود الالتزام التسويقي بمبدأ "المستهلك أولا".**

فقد صارت المعلومة- وفقا لما تقدم- حقا أساسيا من حقوق الإنسان التي لا غنى عنها، بل تجاوزت ذلك إلى حقه في الاتصال. لأن الحق في الإعلام من الحقوق الجوهرية التي تعزز كرامة الإنسان، وتحترم خياراته ورغبته في المعرفة، وتهيئ له ظروفا افضل للحياة على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، بعدم تقييد حرية وسائل الإعلام والاتصال حتى **تكون قادرة على إشباع الحاجة والرغبة للمعرفة.**

وقد وقع النقاش في سنوات الستينات، وأُخذ على النظرية الرياضية **للإعلام لكلود شانون**(Claude CHANNON)(1916-2001) إقصاؤها للسياقات والمعاني الاجتماعية، وقد اعتبر معظم المهتمين بعلوم الإعلام والاتصال آنذاك أن نظرية الاتصال أكثر غنى، باعتبار أن رجع الصدى يسمح لها بالأخذ بعين الاعتبار ردود أفعال القراء المستمعين لوسائل الإعلام والاتصال. وقد ألح روبرت **إسكاربيت** (Robert ESSCARPIT) (1918-2000) **على العلاقة العضوية بين الإعلام والاتصال: « إن كل عملية اتصالية تحتوي على إنتاج ونقل ومعالجة** المعلومة، بمعنى الإنتاج الأصلي للفكر البشري الفرداني **مهما كانت طبيعة هذا الإنتاج (علمي،** تقني، فني، حدثي، إلخ) **.**[2]

ونعود إلى ريجيس دبري (Régis DEBRAY) الذي يشاطره الكثير من الكتاب والمهنيين آراءه: **« إن قطب الاتصال عادة ما يتغلب على قطب الإعلام، مثل الوسائل السمعية** البصرية التي تجذب أكثر، والوسائل المكتوبة التي تترك هامشا كبيرا **للحرية. أثناء حرب الخليج،** ونحن ملتفون حول جهاز التليفزيون، هنالك الكثير من "شاركوا" لكنهم لم يعرفوا شيئا، والسبب

---

[1]- المرجع نفسه، ص367.

[2]- الصادق رابح ، "تساؤلات حول علوم الإعلام والاتصال"، مرجع سابق ، ص96.

في ذلك، أن الاتصال يطمئن، بينما الإعلام يقلق ويزعج. [1]

وهناك الكثير من الكتاب الذين ألحوا على هذا التمفصل البنيوي بين المفهومين وفي هذا الصدد كتب جون ميريا(Jean MYRIAT)(1929-2010): فلنقل إن كل عملية اتصالية لها محتوى معرفي، تتفاوت درجة أهميته من عملية إلى أخرى، وهو الإعلام، وهذا يستدعي القول أن ليس هناك إعلام بدون اتصال. إن المعلومة ليست شيئا ثابتا أو مبنيا مسبقا. لكنها تخضع للتغيير، بالإضافة أو التحويل، للحالة المعرفية للفرد الذي يتلقاها. [2] وهذا يعني أن الاتصال سيرورة يعتبر الإعلام محتواها، ولا يمكن فهم الأولى بدون فهم الثانية، ودراستهما تشكل شيئا واحدا.

إن الإعلام لا يمكن فهمه إلا في بعده الاتصالي التواصلي... حيث أن التعارض بين المفهومين مبني عادة على اعتبارات تقنية، يُعتقد أن تقنيات الاتصال تتسبب دائما في إحداث تغييرات سلبية... إلا أن الإعلام والاتصال مرتبطان ارتباطا وثيقا منذ الأزل، وإذا كانت التغييرات المستحدثة في وسائل وتقنيات الاتصال قد أدت إلى تحولات محسوسة أو رئيسية في محتوى وشكل المعلومة المنتجة ثم الموزعة، فإن التغييرات الحديثة لا يمكن أن تختصر في أ ا انتقال من عصر تقني إلى آخر، كما يقول بذلك مجموعة من الكتاب، وعلى رأسهم بيار ليفي (Pierre LEVY) . [3]

وتتعدد أوجه القيم الد قراطية بالنسبة للمتلقي حيث تشمل: [4]

أ- الحق في أن تزوده وسائل الإعلام بالأخبار والمعلومات والأفكار، وتفاصيل الأحداث عن كل ما يهمه وما يرغب فيه، كما أنه يشمل كذلك حق التعرض لوسائل الإعلام دون مضايقة أو مراقبة أو مصادرة لتلك الوسائل من أي طرف.

ب- الحق في المشاركة الإيجابية في وضع السياسات الإعلامية والتخطيط لها، ومراقبة تنفيذ تلك السياسات بحيث لا يقتصر دور الجمهور المتلقي على استقبال المعلومات فقط بشكل سلبي، بل يمتد إلى المساهمة في رسم السياسات وذلك كله بهدف زيادة درجة حجم المشاركة

---

[1] – Régis . DEBRAY, op.cit , P373.

[2] - الصادق رابح، "تساؤلات حول علوم الإعلام والاتصال"، مرجع سابق ، ص98 .

[3] - المرجع نفسه، ص98.

[4] - مسعود حسن التائب ، "حق الإنسان في الإعلام وأثره على الممارسة الديمقراطية"، مجلة البحوث الإعلامية، مركز البحوث والتوثيق الإعلامي، ليبيا، العدد33، 2006 ، ص9-10.

الشعبية الجماهيرية في صنع وتنفيذ العملية الإعلامية.

ج- الحق في الانتفاع بموارد الاتصال بحيث تكون وسائل الاتصال متاحة لكل الشرائح على اختلافها فلا ينبغي ان تركز على فئات معينة وتهمل فئات اخرى، بسبب اختلاف الجنس أو الدين واللغة والانتماء العقائدي أو السياسي.

د- الحق في التعبير: فمن حق المتلقي أن يقدم صورة حقيقية عن نفسه، وأن يضمن وصول تلك الصورة للآخرين، فحق المعرفة يقابله أيضا حق التعريف، ولا يكون هذا الحق ممكنا إلا إذا سارت العملية الإعلامية في اتجاهين بحيث يكون من حق المتلقي أيضا أن يعرّف الآخرين بنفسه وبقضاياه بهدف ان يكوّن الاخرون صورة إيجابية عنه تسهم في التفاعل والتفاهم معهم.

وفي ضوء ثورة المعلومات وما أحدثته من تغيرات جذرية على طبيعة وسائل الإعلام التقليدية، وما أفرزته من وسائل اتصالية جديدة، كالأنترنت، وما تقوم به من دور مهم في نقل الأفكار والآراء والأنباء، وترويج القيم الثقافية والرسائل الإعلامية، بلا حدود أو قيود، يصبح من الضرورة إعادة قراءة وتحليل مفهوم الحق في الاتصال كقيمة ديمقراطية للكشف عن معالمه الجديدة، وحدوده وتأثير هذه الوسائل الاتصالية الجديدة عليه، وطبيعة الاتصال برمتها، فبينما يرى البعض أن المضامين الاجتماعية والمعرفية والمعلوماتية والثقافية والاقتصادية لثورة المعلومات، سوف تخلق عالما مغايرا عما سلفه، سواء في منظومة العالم العامة، أم في طبيعة اتصالاته، أم آلياته، وأنه سيصبح أكثر عدالة ومساواة. [1]

فإن البعض الآخر يتبنى رؤية سلبية وتشاؤمية « تشير إلى إفراز هذه الثورة المعلوماتية لمشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة، وأصحاب الرؤية الأولى يؤمنون بالحتمية التكنولوجية وبالدور المركزي لها»[2] ، وبقدرتها على إعادة صياغة المجتمع الإنساني من جديد، ويرصدون إيجابيات ثورة المعلومات، ويعددونها في عولمة الاتصالات، وزيادة حركة التدفق المعلوماتي والمعرفي، وزيادة الترابط الإعلامي بين مختلف أنحاء العالم، وظهور أشكال جديدة من التواصل الإعلامي وظهور ما يسمى ديمقراطية الإعلام المرئي والمسموع.

وقد تزايد الاهتمام باستكشاف واقع وطبيعة الحق في الاتصال مع وسائل الاتصال

---

[1]- السيد بخيت محمد، ، مرجع سابق، ص8.

[2]- المرجع نفسه، ص8.

الجديدة والأنترنت، وهو أمر يستحق مع تحول اهتمامات بحوث الاتصال من فترة زمنية إلى أخرى، ففي بداية العشرينيات ركزت على الصحافة، ثم الفيلم والراديو في الثلاثينيات، وفي الخمسينات تركزت حول التليفزيون وفي السبعينيات والثمانينات بدات تهتم اكثر بتكنولوجيا الاتصال والوسائل الجديدة، ومنذ بداية التسعينيات زاد الاهتمام باستكشاف طبيعة الحق في الاتصال على الأنترنت وشبكات المعلومات الدولية والمحلية. [1]

وحتى الآن ينظر -نظريا- للعلاقة الإعلامية على أنها ثلاثية الشكل، متكونة من ثلاثة أقطاب: الحدث، الصحفي والمواطن، فالحدث كان ينقله الصحافي الذي يفحصه وينقيه ويحلله قبل أن يرسله للمواطن. أما الآن فإن هذا المثلث قد تحول إلى محور، من جهته الأولى يتموقع الحدث والجهة الثانية يوجد المواطن بطريقة جعلت الصحفي يختفي في هذا النموذج ووضعت المواطن في علاقة مباشرة مع الحدث. [2]

تفرض الثورة الاتصالية والمعلوماتية على وسائل الاتصال الجماهيري -كالصحافة والإذاعة والتلفزيون- ضرورة المراجعة الشاملة للكثير من المفاهيم التي استخدمت طوال القرن العشرين، وأن تبحث لها عن أدوار ووظائف جديدة وأساليب جديدة في توفير المعرفة للجمهور وهو ما يمكنها من الصمود ويوفر لها إمكانية للحياة ولمنافسة الوسائل الاتصالية الحديثة.

القائم بالاتصال والتحولات القيمية الجديدة:

إن الوسائل الاتصالية الحديثة خاصة الأنترنت يمكن أن توفّر المعلومات بشكل أفضل وأسرع... لكن الإنسان لا يحتاج إلى المعلومات فقط، إنه يحتاج إلى تحليل هذه المعلومات وتفسيرها والاراء المختلفة والمناقشة الحرة لكل قضايا المجتمع والشؤون الدولية. [3]

ونتيجة للتطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، برزت إشكاليات جديدة تتعلق بتحديد مفهوم القائم بالاتصال (Communicator) وموقعه في العملية الاتصالية، ومهاراته، وقيمه ووظائفه وأدواره.

---

[1]- المرجع نفسه، ص9.

[2]- Ignacio. RAMONET, **La tyrannie de la communication**, op.cit, P85.

[3]- سليمان صالح، "**إشكالية الموضوعية في وسائل الإعلام: دراسة نقدية**"، المجلة الجزائرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثاني، العدد 03، جويلية - سبتمبر 2001، ص137.

وإذا كانت دراسات القائم بالاتصال في وسائل الإعلام التقليدية قد تمحورت حول مفاهيم المصدر (Source) وحارس البوابة (Gatekeeper) والوسيط (Mediator) فإن بحوث القائم بالاتصال في وسائل الإعلام الجديدة (New media) التي ظهرت في منتصف التسعينات تطرح مفاهيم جديدة تستهدف إعادة فحص وتحديد دور القائم بالاتصال، تحت تأثير فيض المعلومات المتدفقة عبر شبكة الأنترنت، وفي إطار ظهور أنظمة وسائل اتصالية جديدة، ومن بين هذه المفاهيم الجديدة القائم بالاتصال في شبكة الأنترنت (The web communication) والصحفي الإلكتروني (Online journalist) والمحرر المتكامل (Integrated reporter) وحارس البوابة الإلكتروني (Online gatekeeper). (1)

تمثل وسائل الإعلام والاتصال القناة التي تمد المواطن بالمعلومات وعليه فإن الصحفي او الإعلامي القائم بالاتصال يصبح ممثلا لضمير المجتمع ومسؤولا عن تيسير حق الحصول على المعلومات والحقائق من خلال الصحافة أو الإذاعتين المرئية والمسموعة بالإضافة إلى تيسير حقه في البحث عن المعلومات المتصلة بشؤونه الحياتية وبتعاملاته مع اجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

وفي ضوء هذا الفهم ينبغي حماية حق الإعلامي في الحصول على المعلومات وتوفير حرية في البحث عنها والوصول إلى مصادرها والتواجد في مواقع الأحداث دون أية قيود أو معوقات. فضلا عن كونه حقا لجميع المواطنين دون استثناء، مما جعل بلدان كثيرة تسعى إلى الالتزام بالوفاء بحق مواطنيها في الحصول على المعلومات من مصادرها الصحيحة، وتعطي لهم فرصة النفاذ إلى المعلومات والوثائق العامة المتعلقة بالقضايا الاساسية التي تهم صالح المواطنين استنادا إلى ان حرية الحصول على المعلومات تشجع المواطنين على المشاركة في الحياة العامة ،كما تشكل أداة قوية في الحروب على الفساد فضلا عن استخدام المواطن لحقه في المعلومات يؤدي إلى تحسين أداء الدولة والحكومة في مجالات الحياة العامة. وقد كانت السويد في طليعة الدول التي عظمت هذا الحق واحترمته حيث نظم القانون فيها حرية إطلاع المواطنين على الوثائق عدا ما يمس الأمن القومي

---

(1)- محمد سعد أحمد ابراهيم، **"الاتجاهات الحديثة في دراسات القائم بالاتصال"**، مجلة الرأي العام ، كلية الإعلام ،جامعة القاهرة ، العدد4 ،أكتوبر/ ديسمبر2000، ص35.

والسياسة الخارجية للدولة والتحقيقات الجنائية والحياة الخاصة للمواطنين ويعطي القانون الحق للمواطن بإقامة الدعوى أمام المحاكم للنظر في مدى ضرورة حجب أي من هذه الوثائق. [1]

وتطبق الهند وجنوب إفريقيا ومالي الآن تشريعات جديدة تكفل حرية تدفق المعلومات وتنظيم حق المواطنين في الوصول إليها بما يعطي كل أفرع النشاط الحكومي مع فرض عقوبات على من يمتنعون عن تطبيق القانون وترتيب آلية سريعة تضمن وصول المعلومات إلى طالبيها. [2]

وقد تم تدعيم الحق في المعرفة برعاية الأمم المتحدة من خلال عقد اجتماع لخبراء القانون الدولي والأمن القومي وحقوق الإنسان في مدينة جوهانسبرج في أكتوبر عام 1995 وأصدروا بيانا رسميا بمبادئ جوهانسبرج الخاصة بالأمن القومي وحرية التعبير وحق الحصول على المعلومات. وأكد البيان أن بعضا من أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية يتم تبريرها على اساس ضرورتها لحماية الامن القومي واخذا في الاعتبار انه من المحتم حتى يتمكن الشعب من مراقبة سلوك حكومته والمشاركة بشكل كامل في مجتمع ديمقراطي أن يكون لهم حق الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة. [3]

إذ لا يمكن الحديث عن حق كامل للجمهور في الإعلام دون إتاحة هذا الحق أولا للقائم بالاتصال في وسائل الإعلام على اختلاف وتنوع اتجاهاتها وتخصصاتها، ويشتمل هذا الحق بدوره على شقين اثنين: [4]

أولهما: حق القائم بالاتصال في الاطلاع على الوثائق، والوصول إلى المصادر المباشرة وغير المباشرة للمعلومات والبيانات بدون أية عراقيل وحصوله على إجابات كاملة عن كل التساؤلات المتعلقة بحدث معين، والاستفسار عن القضايا المختلفة، وحقه كذلك في التنقل بمنطلق الحرية، ومقابلة المسؤولين، والتحدث إليهم بدون قيود، والحصول منهم على إجابات شافية ووافية بغرض الإحاطة الكاملة بمجريات الأمور وتكوين صورة حقيقية وموضوعية عما يجري بدون تشويه، ذلك أن فتح مصادر الأنباء وإتاحة الفرصة للصحفيين للحصول على المعلومات يسهم بشكل كبير في زيادة قدرة الصحافة على الوفاء بحق الجماهير في المعرفة.

---

[1]- لطفي عبد القادر، **"حق المعرفة المفترى عليه"**، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية والسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد 124-125، جويلية- ديسمبر 2006، ص77.

[2]- المرجع نفسه، ص77.

[3]- المرجع نفسه، ص76.

[4]- مسعود حسين التائب ،**"حق الإنسان في الإعلام و أثره على الممارسة الديمقراطية"**، مرجع سابق ، ص9 .

وثانيهما: حق القائم بالاتصال في بث وإذاعة ونشر المعلومات والأنباء والآراء وتفاصيل الأحداث للجمهور من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية دون تدخل من أية جهة كانتودون أن يعرضه ذلك للتهديد أو للتخويف أو الفصل، أو الحبس أو إيقاف مرتبه، سواء كان ذلك بشكل صريح أو بالهمز والإيحاء.

وبالتالي فإن حق القائم بالاتصال لا يتوقف عند الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول على الأنباء والأخبار والاطلاع على الوثائق والمستندات والاستفسار عن أي نقص أو غموض يحيط بها، للحصول على المزيد من التفاصيل حولها، بل يمتد بالإضافة إلى كل ذلك إلى الحق في نقل وإيصال تلك الأحداث للجمهور، وإذا لم يتح ذلك يفقد حق الإعلام أحد أركانه الهامة التي يقوم عليها.

لذا لا بد أن تتكامل كل من حرية الحصول على المعلومات والأفكار وتلقيها من ناحية وحرية نقلها وإذاعتها ونشرها من ناحية أخرى حتى تتاح الفرصة أمام الجمهور لتكوين آرائه ومواقفه بطريقة إنسانية دون ضغوط لتبني مواقف معينة، أو منع وصول آراء وأفكار بديلة.

بدأ منذ بداية التسعينات ومنذ تلك الفترة يظهر وبشكل جريء وبطيء أسلوب جديد في ممارسة مهنة الصحافة في أكثر من مؤسسة صحفية كما يذهب إلى ذلك جان شايفر(Jean SHAVER) المدير التنفيذي لمركز "بيو" "للصحافة المواطنية". ويطلق على هذا الأسلوب "الصحافة العامة"(civique journalism) أو صحافة المواطن (journalism citizen) وترجمتها في كل من فرنسا وكندا هي (journalism citoyen). ويذهب البعض الآخر إلى تسميتها بـ "الصحافة البديلة"، "أي المناهضة للصحافة التقليدية (Alterjournalisme) أو "الصحافة التشاركية" (Journalisme participatif) أو صحافة الجمهور. [1]

وقد قامت فكرة الصحافة المدنية أو صحافة المواطن بعد أن وسّع الإعلام التقليدي الفجوة بين المواطن والحكومة من جهة، وبين المواطن والمؤسسات الإعلامية من جهة أخرى، مما أدى إلى انخفاض مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية، و أضعف من حس المواطنة الفعالة. فجاءت هذه الصحافة كحركة إعلامية بديلة لتلك الصحافة المرتبطة بالنخب وبالمصالح

---

[1]- جمال الزرن، "**البيئة الجديدة للاتصال أو الإيكوميديا عن طريق صحافة المواطن**"، مجلة الباحث الإعلامي ،**جامعة** بغداد، العدد 17، 2012،ص22، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65911 ، تاريخ الزيارة 02/01/ 2013.

الاقتصادية والسياسية وبالقيم المعروفة كالموضوعية والحياد و الحرية. وكبديل لصحافة التسطيح والتهميش والاستهلاك والاغتراب.

وأكد سليمان صالح[*] في الندوة التي عقدتها لجنة الحريات بنقابة الصحفيين في18ديسمبر 2010 بعنوان "دور المواطن الصحفي في تغطية انتخابات 2010" على أن دور المواطن الصحفي يتزايد لنقل الواقع الحقيقي، الذي تحاول السلطات الرسمية إخفاءه، بعد أن صار أحد دعائم الصحافة المحترفة. حيث أن الحضارة التي تريد أن تنهض لا بد لها من المواطن صاحب الدور الاتصالي الذي تتأكد من خلاله مفاهيم الحريات العامة، ومحاربة الاستعمار، ولا يمكن أن يغفل دور المواطن الصحفي في عصر ثورة الاتصال، والدولة التي لا تستطيع الاستفادة من هذه الثورة فسوف تتخلف عن ركب الحضارة والتقدم، ومن مظاهر التخلف في الدول الاستبدادية تقييد حرية الإعلام. وأشار إلى أن تجربة المواطن الصحفي تسهم في إنتاج الأفكار وتجويد المضمون وإنتاج المعرفة، وتؤدي إلى توسيع مساحة المعلومة الذي يؤدي إلى توسيع مساحة الديمقراطية. كما دعا إلى توسيع دائرة المواطنين الصحفيين، وعمل ورش تدريب للكثير منهم؛ لأن المواطن الصحفي سوف يرغم الحكومة على حرية الصحافة والإعلام بوجه عام، وهما من الروافد والمصادر المهمة للصحفيين المحترفين. [1]

ويرى انصار صحافة المجتمع المدني انها صحافة جادة مسؤولة وملتزمة، وطريقة جديدة تهدف إلى تحديد القضايا والمشكلات الرئيسية التي تهم الراي العام والسواد الأعظم من الشعب. فصحافة المجتمع المدني هي مقاربة جديدة لمفهوم جديد للصحف والصحفيين باعتبارهم فاعلين وليس متفرجين على ما يحدث في المجتمع، وهم بذلك مساهمون في الحياة العامة وفي المجتمع المدني من اجل تغيير مجريات الامور في المجتمع وليس تقديمها للقراء والانسحاب بعد ذلك. وهذا يعني من جهة أخرى، إدماج وإشراك المواطنين في العملية الإعلامية من خلال اختيار المواضيع وطرحها والمشاركة في مناقشتها واقتراح الحلول الناجعة لمعالجتها. الجميع مسؤول في الصحافة المدنية والجميع مطالب بالقيام بدور إيجابي وفعال يقوم على المشاركة والنقاش والحوار

---

[*] - أستاذ الإعلام الدولي بجامعة القاهرة.

[1]- حمدي عبد العال، "خبراء الإعلام: المواطن الصحفي هزم قيود الحكومة"، مركز صحفيون متحدون: **19-12-2010**،

http://www.ujcenter.net/index.php?option=com_content&view=article&id=13536 ، تاريخ الزيارة 2012/02/25.

وتشخيص الأسباب واقتراح الحلول سواء تعلق الأمر بالصحافي أو بالمؤسسة الإعلامية أو بالمواطن .[1]

وترتكز الصحافة المدنية –إذن- على أساس أن ممارسات الصحافة يجب أن لا تقتصر على نقل الأحداث والمشاكل فحسب، بل على مبدأ الوصول للمواطنين والاستماع إليهم وإعطائهم الفرصة للاستماع والتحدث لبعضهم البعض ولمناقشة همومهم ومشكلاتهم وطرح الحلول والبدائل، فهي تعمل على إشراك المواطنين في التغطية الإعلامية للحياة السياسية والاجتماعية، واعتبارهم مشاركين فاعلين في نقل الأحداث ومناقشتها وتحليلها، أكثر من اعتبارهم مجرد متلقين سلبيين لكل ما تعرضه عليهم الوسائل الإعلامية.

تتحدد ادوار القائمين بالاتصال في صحافة المجتمع المدني حسب منظري هذا النوع الجديد من الصحافة على النحو التالي: الدور الملتزم شخصيًا بصحافة المجتمع المدني وينبني هذا الدور على الواجب والالتزام الشخصي من قبل الصحافيين بحل مشكلات المجتمع المحلية . و يعني الدور القائم على الثقة بالمجتمع المحلي إيمان الصحافيين بقدرة المجتمع المحلي على حل مشكلاته بنفسه والدور القائم على الالتزام المؤسسي هو دور قائم على الإيمان بضرورة قيام الصحافة بمسؤولياتها إزاء حل مشكلات المجتمع المحلي.[2]

فمع تطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام وفعل العولمة يوجد إذن صحفي جديد في طور التشكيل يمكنه أن يساهم وصحافة المواطن في رسم مميزات صحفي المستقبل. وفي هذا الإطار سيكون للقارئ/المواطن قديما دور كبير ومتعاظم في عملية النشر عامة وفي تحديد خصائص صحافة وصحفي الغد خاصة. وذلك من خلال تحوله التدريجي والمؤثر إلى مواطن/صحفي.[3]

ومحاولة للتفاعل مع هذه الخصائص سنذكر أدبيات أحد المواقع الفرنسية التي تعلن عن نفسها بكونها صوت أو فضاء لإعلام المواطن مثل(AgoraVox.fr) ونذكر كذلك (place-publique.fr) و (BlogNews.fr) وأخيرا(MédiaCitoyen.fr) وهي كلها مواقع تتخذ لنفسها سياسة تحرير تعتمد على مرجعية صحافة المواطن وفلسفتها. حيث تمثل موقع (

---

[1]- محمد قيراط،" **العرب والحاجة للصحافة المدنية**"،2010، http://thearabhc.maktoobblog/com، تاريخ الزيارة 2011/10/23.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- جمال الزرن، "**البيئة الجديدة للاتصال أو الإيكوميديا عن طريق صحافة المواطن"، مرجع سابق.**

AgoraVox) أول مبادرة أوروبية في صحافة المواطن، وذلك على مستوى جماهيري ومجاني واسع. فهو موقع على هيئة قاعدة بيانات متعددة الوسائط، متوفر لكل المواطنين الراغبين في نشر أخبار ومعلومات حصرية والمؤسس على ثلاثة قواعد مرجعية هي: [1]

1- كل مواطن هو باحث عن المعلومة : كل شخص بإمكانه أن يتحول إلى مصدر للأخبار والمعلومات : المدونون ومتصفحي الأنترنت والمواطنين والصحفيين والجمعيات الأهلية. إن فلسفة موقع(AgoraVox.fr)بسيطة وتقوم على قاعدة ما توفره تكنلوجيات الاتصال الحديثة وشبكة الأنترنت من ديمقراطية، حيث أصبح بإمكان كل مواطن جمع المعلومة والحصول عليها، وأن يتحول بالتالي إلى مراسل قادر على تمييز واقتراح المعلومة ذات القيمة المضافة بهدف نشرها.

2- التحول من وسائل الإعلام الجماهيرية إلى وسائل إعلام الجماهير: تقوم وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية على قاعدة نشر المعلومة من الفرد إلى المجموعة (from one to many)ويقوم موقع(AgoraVox)بقلب المعادلة والاعتماد على نشر المعلومة من الكل إلى الكل (from many to many) وذلك بالاعتماد على مواطنين صحفيين، وهي النظرية التي يشير لها أحد أهم مؤسسي هذا الموقع جويل دي روسني(Joël DE ROSNAY)صاحب كتاب "ثورة بروليتاريا الأنترنت".

3- سياسة تحرير مختلفة : يعتمد موقع(AgoraVox)على سياسة تحرير خاصة به، فالأخبار التي تنشر يجب أن تكون دقيقة ولها صلة بالأحداث الموضوعية وأن تتميز بأقصى قدر من السبق. واعتبارا لإمكانية خضوع المعلومة والخبر لتضليل المؤسسة فإن هذا الموقع يعتمد على هيئة تحرير تقوم بدور الغربلة، فيقع إخضاع كل معلومة إلى المراجعة وذلك مخافة أي توظيف سياسوي أو إيديولوجي. وبالإضافة إلى قاعدة التدقيق فإن موقع(AgoraVox)يعتمد بشكل مكثف على تعليقات وردود القراء والتي تمثل-حسب فلسفة هذا الموقع-مرجعية رئيسية يطلق عليها بـ "آليات الذكاء الجماعي"، وهي التهذيب الجماعي للمعلومة لنشرها بصفة مشتركة في الشبكة. هكذا يمكن لصاحب المقال أو الخبر- بالاشتراك مع هيئة تحرير الموقع- أن يتفاعل مع

---

[1]- جمال الزرن ، "**صحافة المواطن :المتلقي عندما يصبح مرسلا**"، المجلة التونسية لعلوم الاتصال، العدد 51-52 السنة 2009، http://jamelzran.arabblogs.com/archive/2009/12/978946.html، تاريخ الزيارة 2013/01/03.

الزائرين والعاملين لها بهدف تطوير المقال، في هذا السياق يرى رئيس مركز "إعلام المواطن" بأن "القراء بإمكانهم ان يكونوا اكثر اطلاعا مني".

وقامت قناة الجزيرة الإخبارية بتدشين مشروع "شارك" على موقع sharek@aljazeera.net كخطوة جديدة في مسيرة القناة باستخدام الإعلام الجديد ومشاركة المشاهدين بما يسمى بالصحفي المواطن، فكل مواطن أصبح قادراً على أن يوثق ما حوله ويسبق حتى وسائل الإعلام التقليدية بلقطات صورها بجهاز الموبايل أو بكاميرا فيديو أو فوتوغرافية وبإمكانيات بسيطة لتكون محتوى إعلامي يلقى كل الاهتمام ويعرض على شاشات التلفزيون.[1]

لقد كانت المدونة -في بداية ظهورها- عبارة عن صحيفة تتميز بالذاتية والتصاقها بالخصوصية(الحياة الخاصة)، لكن مع تبلور وشيوع الوسائط المتعددة (الصورة، الفيديو، الصوت) تحول اهتمام المدونة إلى نقل الوقائع وبروز البعد الإعلامي الصحفي في مخرجاتها وهو ما ادى إلى بروز المدونات الإخبارية. إن إمكانية تحيين أية مدونة من أي جهاز كومبيوتر ومن أي بقعة في العالم ونشر أي مضمون وفر فرصة التفاعل لمتصفحي الأنترنت في حلهم وترحالهم. وقد عبر عن هذه الحالة دي روسني (DE ROSNAY) بقوله "كل مواطن هو بالضرورة صحفي صاعد، يتحكم في زمن الأحداث ووقعها، فلا تستطيع أية وكالات أنباء أن تنشر صحفيين في كل الشوارع، فظهور الصحفي المواطن أصبح ظاهرة غير قابلة للتجاهل، فقد أظهرت أحداث التسونامي في جنوب شرق آسيا وتفجيرات لندن وإعصار كاترينا في الولايات المتحدة حقيقة قوة وفاعلية هذه الظاهرة".[2]

وقد لعب المواطن الصحفي دورا بارزا ومميزا في الثورات العربية مطلع عام 2011، بعد أن أصبح مصدرا رئيسا تركز عليه وسائل الإعلام، في نقل صورة الحدث لها، ولوحظ إجماع إعلامي بين الإعلاميين و الأكاديميين على أن المواطن الصحفي أصبح جزءا لا يتجزأ من المشهد الإعلامي الجديد، وأنه حتى لو افتقر المواطن الصحفي إلى صفة المهنية، إلا أنه لا يفتقر إلى المصداقية، التي هي عمود الرسالة الإعلامية. فما أحدثه المواطن العربي بشكل عام تمثل في قلب

---

[1]- موقع المواطن الصحفي، http://www.aljazeera.net/citizenjournalist ، تاريخ الزيارة 2012/12/29.

[2]- جمال الزرن ، "**صحافة المواطن :المتلقي عندما يصبح مرسلا**"، **مرجع سابق.**

موازين وسائل الإعلام التقليدية، التي كانت تجعل من المواطن متلقيا سلبيا ليصبح اليوم صانعا للخبر.

جدلية العلاقة بين الإعلام و الديمقراطية:

إن العلاقة جدلية بين الإعلام و الديمقراطية حيث اختلف الباحثون المتخصصون في تحديد هذه العلاقة والإجابة على سؤال: هل الإعلام الحرّ يؤدي إلى الديمقراطية أم أن الديمقراطية هي التي تنتج لنا في نهاية المطاف إعلاما حرا ؟

ويرى البعض أن حرية الإعلام شرط أساسي لقيام الديمقراطية وأن الأولى –أي حرية الإعلام- هي التي تحقق الثانية "الديمقراطية، وأن الإعلام هو أحد الأدوات التي تسهم في تدعيم الاوضاع الديمقراطية في المجتمع، وذهب هؤلاء إلى حد اعتبار حرية الإعلام مظهرا من مظاهر الديمقراطية وأن إحدى معايير قياس الديمقراطية في أي مجتمع هو مدى ما تتمتع به وسائل الإعلام من حرية، وهو ما يتحدد وفقا للتشريعات الإعلامية القائمة التي تنظم العلاقة بين الإعلاميين ووسائلهم والجمهور المتلقي والنظام السياسي، وما يترتب على تلك العلاقة من حدود لمضمون الخطاب الإعلامي المنتج.

لقد ارتبط ظهور الديمقراطية و تطورها بتطور وسائل الإعلام، بل إن بداية التطور الديمقراطي يرجع بالأساس إلى اختراع الطباعة التي أتاحت تنقل و تبادل الأفكار بين مختلف المفكرين. و لا يمكن تحقيق انتشار عالمي للديمقراطية، دون إنتاج مكثف لتقنيات و أدوات الاتصال، التي أضحت من التطور إلى الحد الذي أصبح معه من الصعب إن لم نقل من المستحيل، على الأنظمة التسلطية و الديكتاتورية مراقبتها (راديو، تلفزيون، فاكس، أنترنيت، أقمار صناعية...). [1]

كما أن الإعلام وسيلة للديمقراطية، و في هذه الحالة يلعب دور المساعد و الحاث و المشجع و المعبئ للنقاش و التواصل، فإنه بالمقابل يمكن أن يكون الإعلام موجها للدعاية لنظام ديكتاتوري شمولي يبثه كل ما من شأنه إشاعة الأفكار الشمولية المدعمة لركائز النظام القائم . و مع ذلك فإن وسائل الإعلام تظل ضرورية بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية أو التي تسعى أن

---

[1]- سعيد خمري ،"**الإعلام والديمقراطية المحلية بالمغرب**"، الحوار المتمدن: العدد 1824 ، 12-02-2007، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88483، تاريخ الزيارة 2008/03/14.

تكون كذلك، لما يمثله الخبر و المعلومة و الحق في الوصول إليهما من أهمية بالغة في تأسيس عنصر الثقة بـ□ ا□اكم□ و ا□كوم□ .

فالإعلام ا□ر هو جزء لا يتجزأ من العملية الد□قراطية، وضمانة أساسية لقيام وحيوية النهج الديمقراطي واستمراره في المجتمع. كما انه ليس بالإمكان ميلاد إعلام حر وقيامه بدور مشارك وفاعل في المجتمع دون توفر اجواء فكرية حرة وممارسات ديمقراطية، واستعداد المجتمع لتقبل الديمقراطية كطريقة في التفكير وقيمة اجتماعية تحدد الموقف من الآخر وأسلوب العمل السياسي. [1]

و بالنظر لدور الإعلام في الإخبار و ا□ساهمة في تكوين الرأي العام، فهو يشكل جزءا لا يتجزأ من التعريف ا□ديث للد□قراطية خصوصا مع تعاظم دور وسائل الإعلام و مسؤولياتها في محيط أضحى يتسم بتراجع الإيديولوجيات، و بتلاشي الانتماء الحزبي و الاهتمام بالسياسة و للتذكير فإن العلاقة بين الخبر، و الرأي العام، و نظام الحكم، فطن إليها المفكرون حتى قبل ظهور المفاهيم الحديثة للديمقراطية . فأرسطو مثلا كثيرا ما أشار إلى دور الرأي العام كعنصر أساسي لدعم السلطة السياسية. لكن الجديد هو أن هذه العلاقة تم التأكيد عليها بعد تطور الديمقراطية، و اختراع الاقتراع العام، و ظهور صحافة الجماهير. حيث أن حكم الشعب يفترض مراقبة دائمة □مارسة السلطة عن طريق الرأي العام، الذي تشكل وسائل الإعلام الأداة الأكثر فاعلية لتكوينه، باعتبارها أفضل واسطة بـ□ ا□اكم□ و ا□كوم□. [2]

ويذهب هؤلاء إلى أبعد من ذلك حيث يعتقد هؤلاء أن الإعلام ا□ر هو الوسيلة الأكثر فاعلية لمراقبة تجاوزات السلطة، وأنه بالتالي بقدر ما يتاح له من حرية تزداد قدرته على ضبط المخالفات والتجاوزات، والمساهمة في منعها، ولذلك أطلق هؤلاء على الصحافة لقب السلطة الرابعة التي تراقب السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وفي رأي أولئك فإن الإعلام هو أحد الضمانات الأساسية التي تكفل سلامة العملية الديمقراطية، وعدم تجاوز كل سلطة لصلاحيتها الممنوحة لها، وعدم تزوير الانتخابات والتي يتم

---

[1]- محمد عبد العزيز ربيع، "علاقة الإعلام بالحزبية و الديمقراطية"، ا□رصد الإعلامي ا□ر:العدد51، 07-05-2005، http://www.freemediawatch.org/51-070505/3.htm، تاريخ الزيارة 2008/08/20.

[2]- سعيد خمري ،"الإعلام والديمقراطية المحلية بالمغرب"، مرجع سابق.

من خلالها أيضا إيصال صوت المحكومين إلى الحكام، فهي بذلك تمثل قنوات اتصال بين النخبة والجماهير... وتسهم بالتالي – وفق هذه الرؤية- في عملية المشاركة السياسية. [1]

ولا يرى هؤلاء أن الإعلام باعتباره سلطة رابعة هو الذي يراقب سير السلطات الثلاثة الأخرى، فإذا كانت كل سلطة من تلك السلطات تختص فقط بمجال واحد، فإن الإعلام يرتبط بها جميعا، ويمتد نفوذه بالتالي إلى باقي السلطات وانطلاقا من هذا المبدأ ينظر هؤلاء إلى الإعلام على أنه حلقة مهمة من حلقات العملية الديمقراطية، وأنه يشكل الأداة التي تعزز المشاركة السياسية.

إن وجهة النظر هذه قد تحمل في طياتها شيئا من الصحة عندما يتعلق الامر بالانظمة السياسية النيابية التقليدية التي يغيب فيها الشعب تماما عن الممارسة الحقيقية للسلطة، حيث لا يتجاوز دور الشعب هنا مرحلة التعبير عما يجول في خاطره سواء من خلال وسائل الإعلام، أو التظاهر أو ما إلى ذلك من وسائل، دون أن تكون آراؤه ملزمة التنفيذ للنخبة الحاكمة.. لذا كان من الطبيعي أن يتجه هؤلاء إلى التعبير عن آرائهم والاكتفاء بذلك واعتباره نوعا من المشاركة السياسية طالما ليس بمقدورهم الممارسة الفعلية للعملية السياسية.

وفي المقابل يذهب فريق آخر منحى مختلفا، حيث ينظر إلى المشكلة من الناحية السياسية، حيث أن مشكلة الإعلام من وجهة النظر هذه لا يمكن النظر إليها بمعزل عن مشكلة أداة الحكم فهي ترتبط ارتباطا كليا بمسألة الديمقراطية، وتخضع لها، ولا يمكن بالتالي حل المشكل الإعلامي لا من حيث المضمون ولا الملكية إلا إذا حلت مشكلة الديمقراطية أولا ومن جذورها، وهكذا فإن المجهود ينبغي أن تصب في البحث عن حل لمشكلة الحكم، التي سيستتبعها بالضرورة حل مشكلة الديمقراطية أو حرية الإعلام، « فمشكلة الصحافة التي لم ينته حولها النزاع في العالم هي وليدة مشكلة الديمقراطية عموما، ولا يمكن حلها ما لم تحل ازمة الديمقراطية برُمّتها في المجتمع كله » وهذا حسب ما قاله القذافي في الكتاب الأخضر. [2]

وهذا يعني أن حل المشكلة الديمقراطية يترتب عليه حل المشكلة الإعلامية، فمفهوم تعبير الحرية الذي يمثل أساس الديمقراطية لا يلغي حرية التعبير بل يحتويها، ذلك أنه إذا تحققت الديمقراطية بمفهومها الشامل على أرض الواقع فإن حرية التعبير تصير أمرا مفروغا منه، أي تحصيل

---

[1]- مسعود حسين التائب ،"حق الإنسان في الإعلام و أثره على الممارسة الديمقراطية" ، ص24.

[2]- المرجع نفسه، ص24.

حاصل، بل أن هذا الواقع الديمقراطي الجديد هو أكبر ضمان لحرية التعبير التي تزداد حظوظ ممارستها في ظل ممارسة ديمقراطية حقيقية وليس مجرد مشاركة في العملية السياسية.

ويتحول الإعلام- في ظل هذا الواقع الجديد- إلى رافد من روافد إنتاج الديمقراطية، فهو الذي يغذي الحاكم- الذي هو الشعب- بأكمله بالمعلومات الكاملة والوافية عن كل ما يدور حوله، بما يمكّنه من اتخاذ القرارات الصائبة، فهو بمثابة الجسد الذي تنتقل عبره المعلومات أفقيا بكل حرية وبدون أية عوائق لما يسمح بممارسة العملية في ابهى صورها بعيدا عن اي تشويه.[1]

كما تسهم وسائل الإعلام أيضا في ظل هذه الممارسة الديمقراطية في الكشف عن الانحرافات التي قد تقع داخل المجتمع، وترفع من وعي الجماهير تجاه الممارسة السياسية، وتجاه منظومة الحقوق الاساسية التي ينبغي ان يتمتع بها، إذ كلما ازداد وعي الإنسان بدوره وبحقوقه ازداد حجم تمسكه بها، ومقاومته لكل ما يعيق تمتعه بها، بما يضمن عدم انتكاس الديمقراطية، فالإعلام الحر في المجتمع الديمقراطي هو وحده القادر على فضح وتعرية وكشف اية انتهاكات ضد حقوق الإنسان، وهو أحد الأدوات الهامة والأساسية التي تساعد على إشاعة الوعي بالحقوق وأهميتها بما تقدمه أولا من دعم **معنوي** يتمثل في شحن الهمم باتجاه تعزيز تلك الحقوق والحرص على التمسك بها، **ومعرفي** ثانيا يتمثل في نقل صورة واقعية عن المجتمعات التي خطت فيها حقوق الإنسان خطوات متقدمة بما يحفز على اللحاق بها.[2]

ولا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بين الإعلام والديمقراطية لأن ما يسود عالم اليوم من تطورات متسارعة، جعل من المتعذر جدا ممارسة الديمقراطية وترسيخ جذورها في المجتمع دون إعلام حر وواعٍ ،فالإعلام يعد رافدا مهما من روافد تحقيق الديمقراطية في أي مجتمع، فهو بالإضافة إلى كونه يعكس مساحة الحرية المتاحة في المجتمع، فإنه يعزز من ناحية اخرى الممارسة الديمقراطية لكل أفراد الشعب، لذا من الأصعب سيادة الديمقراطية دون إعلام حر نشط و في غياب الديمقراطية كقيمة اجتماعية وعنصر ثقافي أساسي يصعب ضمان حرية واستقلال العملية الإعلامية، وقيام مجتمع حر لان الإعلام الحر لا يوجد إلا في المجتمع الحر، فحرية المجتمع والوطن هي من حرية المواطن.

---

(1)- المرجع نفسه، ص25.

(2)- المرجع نفسه، ص25.

و لتوضيح العلاقة بين الإعلام و الديمقراطية يمكن الوقوف على ستة أدوار لوسائل الإعلام تؤثر من خلالها على الحياة السياسية و الديمقراطية بشكل عام: [1]

1. **الدور الأول**: يمكن أن نسميه بشخصنة السلطة (La personnalisation du pouvoir) عبر وسائل الإعلام و بالخصوص التلفزة : إذ من خلال تقديمها للصورة، فهي تعطي حمولة خاصة للظاهرة، من جهة من خلال تلخيصها للنقاش السياسي الدائر، و من جهة ثانية بتبسيطها لصراع الأفكار و القوى انطلاقا من الشخصيات المتواجهة، حيث أن التلفزة تقدم الحياة السياسية و الانتخابية وكأنها مواجهة بين الزعماء، فإن التلفزة تدفع بقوة إلى تطوير الشخصانية السياسية .و على سبيل المثال فقد لعبت التلفزة دورا مهما في تقديم صورة إيجابية عن " جون كينيدي " و " الجنرال دوغول " لدى الجماهير . كما انها بقدر ما يمكن ان تبرز زعماء مغمورين يمكن أن تنزل من شعبية آخرين مشهورين.

2. **الدور الثاني**: الذي تؤثر من خلاله وسائل الإعلام على السير العادي للأنظمة الديمقراطية يتمثل في وضع " جدولة " للمشاكل و الرهانات المطروحة الساخنة في الساحة السياسية، أو ما يسميه علماء الاجتماع الأنجلوساكسونيون" الأجندة سيتين" (Agenda Setting) ، فوسائل الإعلام تلعب دور المصفاة (un filtre) لهذه الحلول و ترتيبها حسب الأولويات و الأهمية قبل تقديمها للمستهلك / المشاهد أو المستمع .

3. **الدور الثالث**: يتمثل في توفق وسائل الإعلام في تغيير أماكن السياسة، حيث أمست وسائل الإعلام (ومنها التلفزة بالخصوص)، المكان الرئيسي للسياسة . و باتت البرامج الكبرى، و النقاشات الكبرى المتلفزة، تشكل الأوقات الساخنة للحياة السياسية و للحملات الانتخابية، و حيث أن الأحداث السياسية تدور تحت أنظار الكاميرات التلفزية، و في الاستوديوهات . من هنا بدأت الهيئات الوسيطة البرلمانية و الحزبية تفقد جزءا من أدوارها لصالح التلفزة،... حيث بدت التلفزة، و أيضا الصحف، و موجات الإذاعة كفضاءات رئيسية تدور فيها النقاشات السياسية أكثر من البرلمانات و الهيئات الحزبية .

5- **الدور الرابع**:الذي تمارسه وسائل الإعلام في علاقتها بالحياة السياسية يتمثل في كونها تمكن المواطن من معرفة أهم الأحداث خصوصا منها السياسية، و هنا تكمن خطورة هذا الدور، حيث يطرح مسألة مصداقية و أخلاقية هذه الوسائل، باعتبار أن المواطن يتلقى المعلومات

---

[1]- سعيد خمري، **"الإعلام والديمقراطية المحلية بالمغرب"، مرجع سابق.**

منها وكأنها حقائق، لكن مع ذلك تبقى له إمكانية انتقاء و تأويل الرسالة الإعلامية حسب اعتقاده و فكره و انتمائه.

5. **الدور الخامس**: أو التأثير الخامس يمكن أن نسميه بمسرحة السياسة أو احتفالية السياسة (La spectacularisation) و يتعلق الأمر بالتكييف التدريجي للخطابات السياسية شكلا و مضمونا مع القانون الإعلامي ، إذ بمجرد تقرير تروجه عبر التلفزة، فإن الخطاب السياسي يكون ملزما بمراعاة القواعد الخاصة بالتلفزة، و هنا تأتي " الفرجة "كخاصية أساسية لفعالية التلفزة .

6. الدور السادس: الذي تؤثر من خلاله وسائل الإعلام على الحياة السياسية و الديمقراطية، حيث يتجسد في ما للرسالة الإعلامية من تأثير على السلوك السياسي و بالخصوص السلوك الانتخابي للمواطنين. و تفيد الأبحاث السوسيولوجية في هذا الصدد بأن للإعلام دور أساسي في تثبيت القناعات و الآراء الموجودة سلفا لدى المواطنين. و بأن هذا الدور يكون أكثر فاعلية لتثبيت الآراء المتذبذبة، و أحيانا قليلة قد تنجح في تحويل أصوات الناخبين من هذا المعسكر إلى ذاك خصوصا في حالة تقارب الأصوات، بحيث نكون كما لو أننا بصدد ميزان انتخابي كل كفة فيه تحتوي على 50 % من الأصوات، في هذه الحالة يكون ترجيح أصوات المترددين من الناخبين لهذا الاتجاه أو الآخر جد مؤثر، بل إنه موضوع الحملة الانتخابية و التي يلعب فيها الإعلام دورا كبيرا خصوصا و أن المصدر الرئيسي للإخبار عن العالم السياسي.

يقودنا هذا السياق إلى ضرورة فهم المقصود بحق الإعلام وتوضيح أبعاده ومدى ارتباطه بالتالي بعدد من الحقوق الأخرى التي يصعب ممارستها في غيابه والتي يؤدي تراجعها في المجتمع إلى عرقلة مسيرة التنمية، وتخلف المجتمع. فإذا كان الإعلام كما يعرفه الدكتور سمير محمد حسين « هو كافة أوجه الأنشطة الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية وبدون تحريف، بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة عن هذه القضايا والموضوعات وبما يساهم في تكوين الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الوقائع والموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة». [1]

---

[1]- مسعود حسين التائب، "حق الإنسان في الإعلام و أثره على الممارسة الديمقراطية"، مرجع سابق، ص7.

و إن ذلك يؤكد أن حق الإعلام هو من الحقوق الأصلية التي يؤدي التنازل عنها إلى فقدان المجتمع لاهم مقومات بنائه وتطوره، والإعلام بهذا المفهوم الشامل هو حق تتوقف على وجوده مجموعة من الحقوق الأخرى كما أن غيابه أو الانتقاص منه تترتب عليه جملة من النتائج التي تؤثر سلبا على حقوق الأفراد والجماعات في أوجه متعددة، فعمليات التعتيم والتشويه للحقائق وتراجع الرأي العام المستنير، الجهل بما يجري، والاستنتاجات الخاطئة، وتأليه الحاكم وتقديسه، هي كلها من أبرز مظاهر غياب الوعي بحق الإعلام حيث يترتب على هذا الوضع سيادة حالة من الجهل كنتيجة منطقية لعملية قلب الحقائق، وتحريفها وإخفائها.

وبالتالي عندما نتعرض للحق في الإعلام فإننا نقصد بذلك حق الفرد والجماعة في تلقي المعلومات الصحيحة والكافية حول الموضوعات و القضايا والأحداث الجارية محليا وإقليميا ودوليا وفي مختلف مناحي ومجالات الحياة، وهو ما يعني ضرورة توفر عنصري الصدق في المعلومة المقدمة، والكفاية بمعنى الاكتمال والتنوع والدقة، دون حذف أو تشويه أو إضافة، أو إيحاء بقصد إحداث ضغط نفسي باتجاه تبني مواقف معينة و رفض أخرى. (1)

كما أن الديمقراطية تنمو وتزدهر في ظل المعلومات الصحيحة غير المبتورة أو المغلوطة التي تمكن الفرد من المشاركة التامة في نشاطات الدولة يثريها ويطورها بما يسمح له التعبير عن آرائه بحرية مطلقة دون خوف من الحجر على رأيه. وقد عظّمت الدول الديمقراطية هذا الحق فمجتمعاتها تنهض على اساس مفهوم سيادة الشعب الذي يحدد إرادته العامة راي عام مطلع وليس معنى ذلك أن حق المعرفة بلغ في هذه الدول شكله النهائي ومضمونه الكامل.

فقد أثرى التقدم في التكنولوجيا الاتصال والمعلومات بحيث أصبح الحصول على المعلومات متاحا من مصادر متعددة وأتاح أيضا تجميع المعلومات وتخزينها وسهولة استرجاعها وتدفقها وضاعف سعة نطاقات عبورها، كما تمّ رصد الأحداث من مواقعها في وقت حدوثها وبثها بين جميع البشر بوسائط صوتية قادرة على ترجمتها الفورية بلغات وطنية.

كما أصبح الحصول على ردود الأفعال بشأن الأحداث من السهولة بمكان مهما كانت متباينة ومن كل المواقع الاتصالية. كما أتاح التقدم التكنولوجي أيضا القفز فوق المعوّقات والتقييد الإعلامي الذي تفرضه بعض الحكومات على مواطنيها ومجتمعاتها عن طريق فرض الرقابة وحجب المعلومات وإذاعة ما تريد إذاعته من المعلومات التي تصب في خانة مصلحتها حيث الفضاء

(1)- المرجع نفسه، ص8.

مفتوح للأقمار الصناعية، كما هيّأ التقدم التكنولوجي تنسيق حصول المواطن على المواد الإعلامية وزيادة الطلب عليها والتاثر بها واصبح من الممكن للمواطن ان يحصل على المعلومات ومجريات الأحداث عبر الهواتف المحمولة.

ولكن إعادة توصيف أبعاد الحق في الاتصال، كما وردت في تقرير "لجنة ماكبرايد" "عالم واحد وأصوات متعددة" في ضوء الواقع الجديد الذي تفرزه ثورة المعلومات والأنترنت كالتالي: [1]

1-الحق في المعرفة:

تتيح الأنترنت وسائل غير مسبوقة للمعرفة والحصول على المعلومات بكم غزير، ومن مصادر متعددة ومتنوعة، كما بحتهد مواقعها في تخصيص مضمونها المعرفي بما يتوافق مع اختيارات واحتياجات المستخدمين، بيد أن هذا الحق يواجه عدة تحديات منها كثافة الكم المعلوماتي والمعرفي بصورة قد تربك المستخدمين، وتداخل الكم المعرفي المفيد مع الضار.

2)-الحق في التعبير:

إذ تثير الأنترنت بوسائل متعددة، سُبل التعبير عن اهتمام مستخدميها، وبصورة متنوعة، بيد ان عدم توافر القدرات الاتصالية لدى العديدين يمنعهم من التمتع بهذا الحق، كما تحول الإمكانيات الاقتصادية والتعليمية بينهم وبين استخدام الإنترنت، فضلا عن وجود بعض القيود القانونية والسياسية التي قد تبطش ببعض المستخدمين، إذا ما عبرّوا عن أنفسهم بطرق لا ترضي عن السلطات الحاكمة في دولهم.

3-الحق في المناقشة، تتيح الأنترنت سبلا للمناقشة والحوار بين مستخدميها، سواء بين طرف وآخر، أو طرف وعدة أطراف، أو بين عدة أطراف، مع عدة أطراف أخرى، وبتفاعلية وحوارية غير مسبوقة، وغير مألوفة في وسائل الاتصال التقليدية، بيد أن بعض الدول تفرض قيودا على بعض وسائل الحوار على الشبكة.

و بدأت قيمة حرية التعبير تكتسب ملامح جديدة مع صعود نجم ثورة المعلومات، في ظل تغير طبيعة المؤثرات التي كانت تتحكم فيه، وظهر مفهوم جديد هو حرية التعبير الإليكتروني، في مقابل الرقابة الإليكترونية، كما بدأت تتغير طبيعة علاقته بمفهوم الحق في الاتصال، حيث أزيلت أبرز العقبات التي كانت تقف حجر عثرة أمام ممارسته في ظل النظام القديم مثل القيود السياسية، وقيود الوقت والمساحة، والخوف من الرقابة، وقهر حراس البوابة التقليدي. وأصبح

(1)- شون ماكبرايد وآخرون، مرجع سابق، ص153.

السؤال إلى أي مدى يستفيد الأفراد من الآفاق الجديدة لحرية التعبير الإليكتروني؟ وإلى أي مدى يمكنهم الوصول إلى هذه الشبكات الرقمية الجديدة للتعبير عن أنفسهم بحرية؟ وهل يتمتعون بنفس الحق في الاتصال في هذا العالم الافتراضي؟ وهل ثمة إمكانية لوضع قواعد منظمة لهذه الظاهرة الجديدة؟ وما الذي سيحدّد هذه القواعد؟ وما هي مسؤوليات الأفراد والمؤسسات في حالة تمتعهم بهذا الحق؟

لقد اصبح بمقدور اي إنسان او اية مجموعة لها معتقداتها الدينية والسياسية والاجتماعية أن تبث ما تعتقده عبرها بغض النظر عن الحدود، ووضع ما تريده من معلومات أو بيانات عنها، وأصبح بمقدور كل منهم، صناعة وسيلته الاتصالية الخاصة، ومنبره التعبيري الحر، عن آرائه ومعتقداته وأفكاره، بدون تدخل يذكر حتى الآن على الأقل، كما أخذت حقوقهم الاتصالية، تتشكل بأثواب جديدة في ظل هذا الفضاء الإلكتروني الرحب حيث أصبح بمقدورهم بث وإرسال وتلقي واستقبال المعلومات بحرية، وبدون قيود أو ضغوط، والإسهام في النقاش والحوار على ساحة أرض دولية، وبأشكال جديدة من التعبير لم يعهدها البشر من قبل.

ومن ناحية أخرى فقد تغيرت هياكل ووظائف وآليات عمل وسائل الاتصال في ظل ثورة المعلومات، وأصبح من العسير الحديث عن تأثير وسيلة واحدة على الحق في الاتصال، في ظل اندماج وسائل الاتصال وتكامل وتداخل وظائفها، وتغير خصائصها، حيث تجمع الوسائل الجديدة، بـ[illegible] خصائص الوسائل الصحفية والإذاعية والتليفزيونية، وتتميز بالتفاعل الاتصالي بين القائم بالاتصال والمتلقي بدرجة تسمح للأخير أن يمارس دورا أكبر على أهداف ومضمون وشكل ووقت الاتصال، كما تسمح بتقديم خدمات متخصصة لعدد كبير من الجماهير صغيرة الحجم، كما أصبح الحديث يدور حول كيفية إزالة الحواجز والحدود التي كانت قائمة بين مختلف النصوص التشريعية الخاصة بكل وسيلة على حدة، إذ لم يبق مجال للفصل بين تأثير قانون الصحافة وقانون الأجهزة السمعية والمرئية، وقوانين الاتصالات السلكية واللاسلكية، والقوانين المختلفة المتصلة بالمعلوماتية وحماية الملكية الفكرية والإبداع الفني. [1]

---

[1]- المرجع نفسه، ص9.

2) الديمقراطية الرقمية:

يعد أبرز ملامح العلاقة المعلوماتية-السياسية ما يتعلق بالديمقراطية مفهوما وممارسة، حيث يزعم الكثير أن الوسائل التكنولوجية للاتصال وبخاصة الأنترنت ستفضي إلى بروز مفهوم جديد للممارسة الديمقراطية يشابه ديمقراطية أثينا من حيث المباشرة، وقد يبدو أن شبكة الأنترنت قد وفرت ساحة جديدة للرأي العام تسمح بظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية، سواء في عمليات اتخاذ القرارات او متابعة تبعاتها.

وظهر مفهوم الديمقراطية الرقمية من خلال اندماج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العمل السياسي كأدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة الديمقراطية، حيث يعني مفهوم "الديمقراطية الرقمية" بأنه محاولة لممارسة الديمقراطية بتجاوز حدود المكان والزمان والظروف المادية الأخرى عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وتبقي الديمقراطية الرقمية محاولة لتغيير الطرق التقليدية في العمل السياسي حيث تسعي المؤسسات العامة أو السياسية لإيجاد طرق جديدة لإدارة الشؤون الحكومية والإدارة العامة.

يقصد بالديمقراطية الرقمية-إذن- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، بما في ذلك أجهزة الحاسب الآلي وشبكة الأنترنت –وكذلك التكنولوجيا وشبكات الإذاعة والتليفزيون التفاعلية وما في شاكلتها- لدعم مشاركة المواطنين وتحقيق الديمقراطية.

وتكشف الديمقراطية الرقمية عن عملية التزاوج ما بين الديمقراطية كمفهوم سياسي والتكنولوجيا كآلية ووسيلة لتعزيزها من خلال المساهمة في توفير الأسس النظرية التي تقوم على الديمقراطية من حرية الرأي والتعبير وغيرها من خلال إتاحة أدوات لتوليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية بشكل تكون فيه مجرد وسائل جديدة لممارسة الديمقراطية وما يمكن أن ينعكس على مفهومها أيضا. [1]

وقد ورد في موقع (electronicgov.net)أن الديمقراطية الرقمية هي ما يدور حول كيفية تفاعل المواطن مع الحكومة أو التأثير على السلطة التشريعية أو تسيير القطاع العام. كما أن ما تعنيه هو الديمقراطية القائمة على المشاركة بدلا من الديمقراطية التمثيلية المنتشرة الآن في كل

---

[1] - عادل عبد الصادق، "الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية"، مجلة الديمقراطية :01-04-2009، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96351&eid=501،تاريخ الزيارة 2010/05/24.

الحكومات الديمقراطية المنتخبة في جميع أنحاء العالم. وأيضا هي كيفية تمكن المواطنين من التفاعل مع بعضهم البعض باستخدام الأنترنت وغيرها من التكنولوجيات الجديدة بوصفها أدوات تنظيمية للوصول إلى تحقيق أهدافهم من التغيير الطموح. [1]

وتتعدد التسميات التي يطلقها الباحثون على هذا النوع من الديمقراطية منها (Tele democracy) ، (Electronic democracy)، (Cyber democracy)، (Virtual democracy) ، (Digital democracy)، وتقوم هذه الأنماط على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة أو الاتصالات عبر أجهزة الحاسب الآلي. [2]

كما ترتبط الديمقراطية الرقمية بمفهوم الحكومة الإلكترونية (E- Government) الذي يتعلق دائما بوجود بنية أساسية من تكنولوجيا المعلومات وتمكن وصول كل وأغلب المواطنين إليها للحصول على خدمة حكومية...و التي هي نموذج أعمال جديد تماما يجمع بين الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وإعادة اكتشاف الحكومة معا. [3]

أ- الديمقراطية الرقمية في عالم متّصل:

شرعت أنظمة النص الإليكتروني المنهل، كما الكتب المطبوعة في حقبات زمنية أخرى، في تغيير أدوار عديدة وتحويل سلطات من فئات إلى أخرى، والتسبب -بشكل مباشر أو غير مباشر- في انزياح تدريجي للسلطة والنفوذ والقوة نحو مواقع جديدة في المجتمع، وفي زعزعة اركان التمركز وتعميم اللامركزية بجميع أنواعها وأشكالها.

ويقرن العديد من باحثي ومحققي النص الإلكتروني بشكل دائم، بينه وبين الحرية وازدياد سلطة الفرد، إذ يقولون إن جوهر النص هذا يكمن في كون المتلقين أحرارا تماما في متابعة الترابطات التي يريدون داخل الشبكة. [4]

كما انتجت الطباعة في نهاية القرن السابع عشر الميلادي العديد من التغيرات الاجتماعية والسياسية، فالنظام القديم للتمركز تمت إزاحته وحل محله نظام كتابي ديمقراطي قائم

---

[1]- عبد الحميد بسيوني، **تنمية وبناء الدولة : الديمقراطية الإلكترونية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص209-210.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، ، مكتبة الآداب ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004 ، ص261.

[3]- أبو بكر محمود الهوش ، **الحكومة الإلكترونية : الواقع والآفاق**، مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،2006، ص 22-23.

[4]- فريال مهنا، مرجع سابق، ص556.

على الطباعة ومُركّز على السوق. وفي السياق نفسه يقول بولتر (BOLTER): « إذا كانت حضارة الطباعة قد شكلت- خلال القرون الماضية- قوة توحيدية وطنية وثقافية ولغوية، كما يقول إيزنشتاين(EISENSTEIN) ، فإن الكتابة الإلكترونية تحدث الأثر العكسي تماما، إذ أنا تعارض التوحيد القياسي والتوحيد بصورة عامة والتراتبية، معطية نموذجا نصّيا يتغير بالاتفاق مع القارئ، بدلا من أن يفرض على القارئ التكيف مع مقاييسه الموحدة. ويرى أن الانتقال من الطباعة إلى الحاسوب في العصر الراهن، يرافقه انتقال من نظام تراتبي إلى نظام ثقافة شبكية حيث أخذت تتفكك جميع أشكال التراتبية، في الوقت الذي بدأ فيه الفرد يكتسب حرية عمل متعاظمة. ويعتقد بولتر أن جزءا كبيرا من عملية التفكّك هذه تسير باتجاه أهداف الديمقراطية الليبرالية». [1]

أعلن توماس فريدمان (Thomas FRIEDMAN) [*] في إحدى مؤلفاته[**] ذات الباع الكبير أنه لا يودّ وصف العولمة ولكنه يسعى لجعلنا نفهمها، حيث يرتكز المؤلف على محاولة إقناعنا بأن انتصار الرأسمالية عبر العالم سيؤدي إلى انتشار الحرية لدى شعوب العالم لكه، حيث يتحدث عن "دمقرطة التكنولوجيات" (la démocratisation des technologies) التي تجعلنا كلنا نمتلك هواتف وحواسيب والتي نمت مع "دمقرطة رأس المال" (la démocratisation de la finance) التي مكنتنا هي الأخرى من الاستثمار في مجالات شتى وأظهرت معجزة "دمقرطة الإعلام" (La démocratisation de l'information) - وبخاصة تضاعف عدد القنوات التليفزيونية- بروز هذه القوى التي عملت على إزالة التدرّج الهرمي مما جعل الانترنت المجال الاكثر ديمقراطية في العالم "ونموذجا للمنافسة الكاملة". [2]

تُيسّر التكنولوجيا الحديثة للاتصالات، وبالتحديد في مجالات الأنترنت والكمبيوتر

---

[1]- المرجع نفسه، ص559.

[*]- أحد أكبر محرري الافتتاحيات حول السياسة الخارجية في جريدة نيويورك تايمز (New York times) .

[**] - Thomas. FRIEDMAN, **The luxs and the olive tree : understanding globalization**, FARRAR STRAUSS and GIROUX, New York, 1999.

[2] - Thomas. C FRANK ,"**Le New York Times imagine notre avenir**", Manière de voir N°63, op.cit, P70.

والفضائيات، تحقيق العديد من الأهداف، لعل من أهمها: [1]

1- زيادة سرعة وتوزيع انتشار المعلومات المقدمة، ومن شأن ذلك زيادة أعداد أفراد المجتمع العالمي بالمزيد من المعلومات.

2- جعل المشاركة السياسية أكثر سهولة، وتقليل حجم وتأثير العقبات التي تحول دون سهولة وتيسير المشاركة، ابتداء من اللامبالاة أو العجز أو الخجل أو ضيق الوقت والموارد المخصصة للمشاركة كالانتقالات والوقوف في صفوف طويلة وغيرها.

3- إمكانية خلق طرق ومسارات جديدة لتنظيم وبناء جماعات جديدة حول هدف أو غرض محدد للمناقشات، يصبح الاتصال بينها مفتوحا، ومتاحا بأقل جهد أو تكلفة، وبلا تدخل أو رقابة خارجية قد تهدد استقلال أو حرية الجماعة.

4- تسمح الأنترنت بتكون تلك الجماعات عبر الحدود والمسافات، وبعيدا عن تدخل الدولة أو السلطة.

5- مع تزايد هذا النوع من الاتصالات الحديثة، فإن النظم السياسية ذات الطابع الهيرارشي أو الرأسي ستجد نفسها تتجه نحو الطابع الأفقي.

6- من المتوقع على نحو متزايد أن يتعزز أهمية صوت المواطنين وفاعلية تأثيرهم عند بناء أجندة الحكومات وتحديد أولوياتها.

7- تعزيز الطابع المباشر للمعلومات التي يتلقاها المواطنين، فيتجنب هؤلاء، أكثر فأكثر، التشويه الذي يقوم به الوسطاء على اختلافهم، من صحفيين ونواب وأحزاب سياسية.

8- من المتوقع أن يُيَسّر ذلك المزيد من قدرة الحكومة، والعملية السياسية، على أن تستجيب مباشرة لتفضيلات واهتمامات المواطنين.

9- التغلب على مشكلات الديمقراطية النيابية، بتقديم حلول المشكلات من قبيل اتساع إقليم الدولة، وصعوبة الوصول إلى المناطق النائية للدوائر الانتخابية وقواعدها.

ورغم وجود تيارات فكرية مشككة في قدرة التقنيات الجديدة على توفير مزيد من الحرية والاستقلالية والديمقراطية للشعوب والأفراد، فإن العديد من المفكرين المنتمين إلى تيارات مفاهيمية متعارضة، يؤكدون بدرجات متفاوتة من اليقين، أن تاريخ هذه التقنيات، بدءا من الكتابة وانتهاء بالأنترنت يكشف عن تصاعد مستمر في العملية الديمقراطية أو انسياح السلطة.

---

[1]-عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مرجع سابق ، ص262-263.**

هكذا أدركت الحكومات في دول الشمال الصناعي المتقدم أهمية الأدوار الجديدة التي يمكن أن تقوم بها وسائل الإعلام والاتصال كبديل للممارسة الديمقراطية خصوصا بعد أن احتل الإعلام المساحة المخصصة لممارسة الفعل الديمقراطي إذ اصبحت هذه المساحة في ذاتها المخصصة للإعلام، « ولذلك لم يعد الإعلام يمثل السلطة الرابعة أو الخامسة بل أصبح يشغل المجال الشفاف بين الفعل السياسي والثقافي ورد الفعل الجماهيري، ومن هنا أصبح ينظر إلى الإعلام باعتباره المعيار الذي يقاس به كفاءة الأداء السياسي والاقتصادي للنظم المعاصرة». [1]

يقول مدير جريدة (Wired) كيفن كيلي (Kevin KELLY) « إن الرمز الحق لهذه الفترة المعاصرة ليس الذّرة ولكنه الشبكة ». حيث عُوّضت المركزية السياسية ببنية جديدة "ثورية" مؤسسة على الحاسوب والإعلاميات وتمّ الخروج بوجهة نظر جديدة غير معهودة لعالم لا مركزي (Décentralisé) يفضي إلى "تعاظم سلطة اللاعب الصغير" ويدعم التنوع (L'hétérogénéité). وهذا ما يؤدي إلى شكل جديد للديمقراطية الخاصة وتجلي روحانية- تكنولوجية (Techno- spiritualisme). [2]

كما يرى كيلي (Kelly) ان الفكرة السيدة التي يعمل بها المركز السياسي قد تم الخلاص منها بانتهاج السياسة الجديدة عبر الشبكة، والتي هي أمّ الديمقراطية مستخدمة تقنيات الإعلام الآلي في شكل "أغوارا سيبرنيتية"(Un cyber-agora) . [3]

ويعتقد يحي اليحياوي في مؤلفه "التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية" أنه من المثير حقا أن يتم ربط الديمقراطية بالتقنية أو تذييلها بمستجد تكنولوجي من قبيل المعلومات أو الاتصالات أو الوسائل السمعية البصرية أو الشبكة. [4]

و لا يرى المدافعون عن هذا الطرح في التكنولوجيا فقط أداة اتصال وتواصل بل ووسيلة حقيقية يضعون على محكها أطروحة الحق في التعبير وحرية الاتصال والحق في الإعلام، كما يرون فيها أداة من أدوات تكريس الديمقراطية، إن لم تكن الديمقراطية المكتملة فعلى الأقل المواطنة باعتبارها مَكْمَنُ واجبات الأفراد والضامن الإسمي لحقوقه. فالديمقراطية الإلكترونية –على الأقل

---

[1]- عواطف عبد الرحمن: **الإعلام العربي وقضايا العولمة، مرجع سابق ، ص39.**

[2]-Edward GOLDSMITH & Jerry. MANDER , op. cit , P111.

[3]- Ibid , P111.

[4]- مجلة الدراسات الإعلامية، **"أحداث ثقافية"**، مجلة تصدر عن المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد118، جانفي- مارس 2005، ص304-305.

في ذهن المعتقدين بها- إنما تقدم هنا لا في كونها نقلا لفضاء الانتخاب من الصندوق إلى الشبكة، بل على الأقل سبيلا يتيح للمواطنين بلوغ ممثليهم ومساءلتهم دون حاجة تُذْكَر إلى البحث عنهم بين أروقة البرلمانات أو متاهات المكاتب وقاعات الاجتماعات.

وتبدو الشبكة الإلكترونية وسيلة لدفع العازفين عن المشاركة في العمل السياسي للمساهمة في تحديد حال ومآل الشأن العام، فإن تعذرت سبل التغيير المباشر لا يوازيها في المحصلة إلا إمكانية بلوغ من بيدهم الحل والعقد.

وقدغيرّ ت الإلكترونيات والاتصالات اللاسلكية للتراتبية القديمة حيث مكنت كل واحد من إمكانياتٍ للتعبير لا مثيل لها، كما أدت إلى نشوء المواطن السيبرنيتي (Cybercitoyen). [1]

يعتقد ميللر (MiLLER) « أن السياسة تعد وجها مهما من التقنيات الجديدة للتعبير، ذلك أن تلك التقنيات ديمقراطية وعبر وطنية في جوهرها الداخلي، وهي تساعد على خلق أشكال جديدة وغير مُتخيَّلَة حتى الآن للديمقراطية والتورط والالتزام والسلطة السياسية». [2]

كما يتحدث رايان (RAYAN) عن العواقب السياسية للنص المعروض عبر شبكة الأنترنت، منطلقا من فرضية « أن هناك علاقة ضرورية بين الأجهزة المفهومية والمؤسسات السياسية، ويستند إلى تفكيكية جاك ديريدا (Jacques DERRIDA) في شرح تلك العواقب، إذن يقول ان الحقيقة المطلقة التي تعرف بانها تكيف اللغة مع النية الواعية، دون اية اثار باقية أو تأثيرات جانبية، ليست قاعدة مبررة لنظرية أو لممارسة سياسة، لذلك من المفترض أن يتم التخلي عنها لصالح استراتيجيات متباينة مناسبة للسياق وخاضعة للوساطة بشكل معقد». [3]

والواقع أن الضرب المعلوماتي من الشبكات التحتية يتكاثر بتسارع كبير مؤديا إلى تشكل مجموعات ثقافية ذات امتداد كوكبي، ويعتقد سيرج بوت لاجوس « أن الأنترنت مسكونة بأفراد ومؤسسات هي نفسها التي نعرفها والتي كانت موجودة قبل الشبكة، ولكن داخل هذا المكان المسكون، تَبزغ أشكال جديدة من العيش الاجتماعي، تُولّد جماعات تتمتع بخاصية أساسية هي انها جماعات لا مكانية (Délocalisées)، أي جماعات يبعد أعضاؤها عن بعضهم البعض

---

[1] -Gilbert .CHARLES & autres," **soyer high-tech** !",Revue L'EXPRESS, INTERNATIONAL , Paris, N°2527, 9 au 15 décembre 1999, P70.

[2] - فريال مهنا، مرجع سابق، ص563.

[3] - المرجع نفسه، ص563.

جغرافيا لمسافات شاسعة، وهو أمر ليس بجديد، وإنما الجديد أنه، بفضل الأنترنت، تستطيع تلك الجماعات أن تتألف وأن تنمو وتستقر أو تختفي وتتلاشى بسرعة وسهولة كبيرتين». [1]

لا يرى لاجوس(LAGOS) -خلافا عن كثير من الباحثين- في الأنترنت مكتبة عملاقة تستطيع أن تحتوي كل معارف العالم، لأنه من الصعب الموافقة بشكل جدي على هذه الصورة، ولو ان الشبكة كانت مكتبة، فإنها تعد، حسب لاجوس، من اسوء مكتبات الارض لانها سيئة الترتيب والتصنيف، ومن غير الممكن التمييز داخلها بين الدقيقة وعكسها وبين الغث والثمين، لذلك فإن اعتبار الأنترنت مكتبة يعد- حسب لاجوس- خطيئة، فالتشبيه غير صحيح ومخادع.

ويقترح لاجوس تشبيهين أفضل، أولهما تشبيه الأنترنت بالطريق، فالشبكة هي طريق حرة ومفتوحة للجميع، حيث يقدم أفراد ومؤسسات للمارة وثائق صنعوها، وكمَا كُلّ طريق، فإن التّنزّه على طريق الشبكة يؤدي إلى مواجهة مخاطر، فقد يحظى الإنسان بلقاءات سيئة، وقد لا يجد، أحيانا طريقه الصحيح، ومن أجل أن يجد المشترَك طريقه الصحيح، يجب ألاّ يستدعي- كما يظن البعض- خدمات محركات البحث، بل أن يتجاوز مع سكان الشبكة، الأفراد والمنظمين داخل جماعات لا مكانية، ذلك لأن الشبكة تبقى بعمق ، مشبعة بثقافة تبادلية هي ثقافة مُؤسّسيها. [2]

ويقول لاجوس « إن التشبيه الثاني هو اعتبار الأنترنت مختبرا ضخما، فالشبكة ليست مكتبة يجري فيها ترتيب وتصنيف المعارف المُشيَّدة، ولكنها مطبخ خلفي، يتم فيه- في خضم اطـجـ ج واطـ .خـو الاماك الشديد وشيء من الفوضى- إعداد معارف جديدة، وهذا هو السبب الرئيسي في جاذبية الإنترنت بالنسبة للمتعاملين معها، لانهم هم ايضا، يجدون انفسهم في وضع من الغليان المعرفي والإبداعي». [3]

قارن ألفين توفلر (Alvin TOFFLER) بين مبادئ الموجة الثانية والموجة الثالثة، وطرح في جوهره المبادئ القاعدية لارتكاز الموجة الثالثة. فالمصنع رمز مركزي للمجتمع المصنع وهو نموذج معظم مؤسسات الموجة الثانية التي جسدت مَثَل التنميط (La standardisation) المركزية (La centralisation) والتمركز(La concentration) والبيروقراطية ونزعة الحد الأقصى (La

---

[1] - المرجع نفسه، ص565.

[2] - المرجع نفسه، ص566.

[3] - المرجع نفسه، ص566.

maximisation) . لكن منتوج الموجة الثالثة يعد منتوجا ما بعد- مصنعي (Post- usinière)،
أي أنه لا يصنع داخل الوحدة الأساسية (المصنع) للموجة الثانية. حيث يتبنى رواد الموجة الثالثة المبدأ القائل بوضع البيضات في عدة قفات بدل وضعها في قفة واحدة، بمعنى أن مؤسسات الموجة الثالثة وهيئتها منفتحة على المحيط وتنقل له كل القرارات رافضة بذلك مركزية القرار التي هي إحدى مبادئ الموجة الثانية.[1]

وقد وصف كل من شارلز هاندي (Charles HANDY) وأوليفر وليامسن (Oliver WILLIAMSON) الشكل الحديث "للتنظيم الافتراضي" (L'organisation virtuelle) الذي مكن من استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال للموجة الثالثة. وإذ عبرّ أليفير وليامسن عن المؤسسة الحديثة بصفة أنها باتت "كعقدة اتصال" (Un nœud de contacts). وكل ذلك توضيح لمعايير تفرق السياسات المتجذرة في ماضي الموجة الثانية عن معايير التحضير لمستقبل الموجة الثالثة. حيث حاول توفلر توضيح مستقبل الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين. ذلك أن السلطة فيه ستكون في يد الأقليات، لأن الموجة الثالثة تكرس التجزئة (Démassification) والحكم فيها ليس للأغلبية وإنما لملايين الأقليات. ولم تعد قاعدة الأغلبية معيارا للشرعية المناسبة وإنما الانفتاح والتنوع الذي لم يعرفه الماضي.

ويرى توفلر أن غياب مؤسسات سياسية تنظم حالة التنوع والاختلاف بين الأقليات كان سببا في ظهور حركات العنف الناشئ عن تسلط أقليات على أقليات أخرى. لذا فنحن بحاجة إلى مقاربة جديدة مكيفة حسب ديمقراطية الاقليات وتقنيات تهدف إلى الكشف عن الاختلافات بدلا من سحقها باسم الأغلبية. وإيجاد تقنيات جديدة للاقتراع العام وسبر الآراء، لأن نظام رجع الصدى (Le feed -back) المنسوب لعهد الموجة الثانية (العصر الصناعي) اصبح غير مناسب للمجتمع المجزا (Démassifiée) المنتمي لعهد الموجة الثالثة.

إن البنية الثانية التي تقوم عليها الهيكلة السياسية للغد يمثلها مبدأ " الديمقراطية شبه المباشرة" (La démocratie semi -directe) بدلا عن "الديمقراطية المباشرة" التي أكدها ثوار

---

[1] - Alvin and Heidi . TOFFLER, op. cit, P124.

الموجة الثانية. وقد تم الإعلان عن "شبه الديمقراطية" عبر استخدام الحاسوب والقمر الصناعي والهاتف والتليفون في الهيكلة الانتخابية وعملية سبر الآراء.[1]

واتساقا مع هذه الفكرة فقد انشغل الفكر ما بعد الحداثي بعنصر الاستهلاك، أو كيفية تلقي رسالة الإعلام، مركزا – في الوقت ذاته- على قضايا الإعلام المتعلقة بالتمييز العنصري، ووضع المرأة بالنسبة للرجل، وقضايا الأقليات وما شابه ذلك. حيث يحلم منظّروا إعلام ما بعد الحداثة بأَنْ تخَلُق "الميديا" الجديدة "هيتروطيبيا" من تباين الآراء وتعددها، حيث ستسمح تكنولوجيا المعلومات، والأنترنت على وجه الخصوص، لكل الفئات الاجتماعية بأن تعلن عن آرائها، وأن تدافع عن مواقفها.[2]

وتبرز علاقة حداثة هابرماس (HABERMAS) مع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات في نظرته الجديدة تجاه وسائل الاتصال الحديثة من حيث إمكانية تحقيق درجة أعلى من شفافية الوسط سواء داخل المجتمع الواحد، أو بينه وبين المجتمعات الأخرى، ففي مؤلفه الفضاء العام قام هابرماس بإجراء تعديلات على تحاليله التي قام بها حول الصحافة ووسائل الإعلام.

فقد بين هابرماس في "الفضاء العام" أن الوسائل الحديثة للاتصال اعتبرت عاملا للتدهور من حيث منطقها التجاري المتنامي، ولكن هابرماس يرى كذلك في وسائل الإعلام الحديثة طبيعة حوارية (Langagière) أي اتصالية. « ذلك أن الهيمنة موجودة نتيجة للطابع التّدريجي للاتصال الذي تمارسه وسائل الإعلام، ولكن تبقى هذه الطاقة التسلطية محدودة لأن بنيات الاتصال تحوي طاقة تحرّرية. فتحد وسائل الإعلام الحديثة من امكانيات التبادل وتزيد من التفاعلات الحوارية ضمن اتصالية متباعدة المكان والزمان».[3]

تسمح وسائل الاعلام الحديثة بامتداد الحوار الديمقراطي على المستوى الكمي والجغرافي الذي لم يكن ممكنا في المدينة القديمة (La cité antique) والجماعات البرجوازية الأولى. فالوسائل الحديثة –حسب هابرماس- هي مثال لما يسميه (les formes généralisées de la communication) "الأشكال المعممة للاتصال" التي هَدف من خلالها تبْيَان فكرة أن لا

---

[1]- ليلى فيلالي،" **بناء حضارة جديدة: سياسة الموجة الثالثة**"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية والإنسانية ، قسنطينة، العدد13، فيفري 2003، ص245.

[2]- نبيل علي، مرجع سابق، ص376.

[3]- Yves. SINTOMER, op. cit, P231.

سلطوية السلطة عملية ممكنة، (Conception non autoritaire de l'autorité est possible) لأن هذه السلطة الاتصالية تريح الاتصال بصفة ملموسة.[1]

وتتأسس قناعة هابرماس على أن تكنولوجيا المعلومات قادرة على أن تصنع مجالا جديدا للرأي العام يمكن أن تتوافر فيه هذه الدرجة من الشفافية الاتصالية، وذلك من خلال **سرعة سيل المعلومات، وهي تقطع المجتمع طولا وعرضا حاملة معها رجع الصدى الذي يعكس واقع** المجتمع الحقيقي، ويظهر النتائج المترتبة عمّا يُتخذ من قرارات ومبادرات وممارسات، إن هذه **الشفافية المعلوماتية من خلال رجع صداها الفوري المتجدد، لكفيلة** – في رأي هابرماس- **بأن** تكسب المجتمع الحديث القدرة على تصويب اخطائه ذاتيا، والتكيّف ديناميا مع المتغيرات **الاجتماعية.**

و بزغ فضاء اجتماعي جديد -تحت تأثير الثورة الاتصالية الكبرى وفى قلبها شبكة الأنترنت – **تمارس فيه الكتاب والمثقفون حريتهم** في معارضة النظم السياسية التي ينتمون إليها، وهو الذى أطلقنا عليه الفضاء المعلوماتي (Cyber Space)**. وبرزت المدونات باعتبارها إحدى** صور الممارسات الفكرية المستحدثة، والتي خلقت فضاء اجتماعياً جديداً يتسم بالحرية المطلقة، ويخلو من القيود والحدود التي تضعها النظم ا **لسياسية والحكومات. والواقع أن هذا "المجال العام"** الجديد يتميز بأنه بتأثير الثورة الاتصالية أصبح مجالاً للمعلومات والمناقشة والمعارضة والصراع السياسي. وهذه الوظائف المتعددة خلقتها الميديا المتعددة الجديدة وتكنولوجيات الكمبيوتر، ومن شانها ان تعيد صياغة المجال العام بعد أن اتسعت آفاقه إلى **ما لانهاية.**

وهنا يقترب فكر كارل بوبر (Karl POPER) **من فكر ها**برماس في هذا الشأن، حيث **يعتقد بوبر أن الحضارة الغربية على الرغم من رصيد أخطائها هي الأكثر تحرّرا، وهي الأفضل من** غيرها، لكونها الاكثر قدرة على تصويب نفسها بنفسها.[2]

ويقوم الافتراض الضمني على أن وجود "**فضاء** عام" للمجتمع يمكن أن يقوم فيه جميع الأشخاص رمزيّا، بالاجتماع وتبادل الآراء والمعلومات في ظل توفر المعلومات الكافية وحافز كافي للمشاركة في السياسة تدعمه وسائل الإعلام والاتصال التي تتيح الاختيار المنطقي للمواطنين.

فقد أضافت شبكة الأنترنت طابعا ثوريا **–وفق بعض الآراء-** على عملية التعبير عن

---

[1] - Ibid , PP 231-232.

[2] - نبيل علي، مرجع سابق، ص173.

الراي العام، من خلال استخداماتهم للشبكة من خلال علاقات تفاعلية غير مسبوقة بين النظام السياسي والمواطنين بفتح قنوات للاتصال والتفاعل المتعلق بالشؤون والمصالح العامة.

ويسمى ناتج عملية الاتصال بشأن القضايا العامة بالصوت العام (Public voice) أو صوت الشعب. وتشكله أصوات عديدة متنوعة، بل ومتنافسة في إطار تداول حر للأفكار، والرأي العام يفرض وجود هذا الصوت العام، وتعزيزه، من خلال توافر المعلومات والمعرفة فضلا عن القيم ومعايير الثقافة السياسية الملائمة، والوعي وفاعلية المشاركة في اتجاه النقاش العام وخلق نوع من الاتفاق والإقناع بين الجماعات والعناصر الاساسية في المجتمع. (1)

إن حرية المعلومات وحرية وسائل الاتصال الجماهيري فضلا عن شروط الديمقراطية الأخرى، تعد الأساس الأول لتبلور وقوة ذلك "الصوت العام" إنها الممارسة الديمقراطية، والمناخ الديمقراطي وقيم الحياة الديمقراطية، التي بدونها لا يتحقق ذلك الصوت العام، ولا تتوافر الإمكانية الحقيقية لرأي فعال ومؤثر.

وأعدّ كل من "جيمس إكس دمبسي (James X. DEMPSEY) ودانيال جي. ويزنر (Daniel J. WEITZNER) دراسة عن حق الإنسان بالنسبة لحرية التعبير على شبكة الأنترنت العالمية، أشارت إلى حقيقة مفادها أن الأنترنت ربما كانت الوسيلة الأعظم التي تساعد على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان الدولية مقارنة بأجهزة الإعلام التقليدية نظرا لتميزها بالعالمية واللامركزية والتفاعلية، ويتمثل دور الأنترنت في تعليم حقوق الإنسان من خلال قدرتها على السماح للمواطنين بالاتصال بحكومتهم وطرح المسائل أمام ممثليهم المنتخبين وتقديم التعليقات بشأن القضايا المثارة، وتستشهد الدراسة بأعضاء الكونجرس الأمريكي، حيث يوجد اتصال دائم بينهم وبين مواطنيهم عبر البريد الإلكتروني. أيضا استفادت "هنغاريا" من الأنترنت في الترويج للديمقراطية من خلال تنظيم مناقشات بين السياسيين عبر الأنترنت. (2)

وصدر عن مركز "كار" (CARR) لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة ورقة بحثية عن حقوق الإنسان والأنترنت، ركّزت على أهمية استخدام شبكة الانترنت في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تبدو اهميتها في المجال السياسي من خلال السماح لمشتركيها

---

(1)- عبد القادر رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، مرجع سابق، ص190.

(2)- طه عبد العاطي ومصطفى نجم، "**دراسات الإعلام وحقوق الإنسان**"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد15، أفريل- جوان2003، ص308.

بالتغلب على الرقابة الصحفية التقليدية، والسماح بالشفافية في تبادل المعلومات، ويستطيع أن يجد المتصل بالأنترنت وسائل الحماية في سرية معلوماته، وقد استفاد نشطاء حقوق الإنسان من هذه الميزات. [1]

وفي مجال التنمية الاقتصادية ساعدت الأنترنت على دمقرطة البلدان القمعية وتحقيق مكاسب اقتصادية عززت المجتمع المدني، فقد ادى انتشار الحريات السياسية إلى تاثيرات إيجابية على الحريات الاقتصادية واستطاعت بعض البلدان الدخول في تجارة المعلومات الإلكترونية، وفي مجال التنمية الاجتماعية ساعدت الأنترنت على رفع أولويات الحكومات تجاه التحديات الرئيسية الأخرى.

وأشير في دراسة لمركز الديمقراطية والتكنولوجيا بالولايات المتحدة 2002 عن الأنترنت وحقوق الإنسان إلى أن استخدام الأنترنت يعد بمثابة أحد الحقوق السياسية العالمية، الأمر الذي يشكل تهديدا جديا للأنظمة القمعية. [2]

وجاءت دراسة هيلين داربشير 1999 (Helen DAR BISHIRE) تبرز حق الاقليات في حرية التعبير وإبداء الاراء والافكار والقدرة التي يتم التعبير بها، حيث برز الاهتمام بهذه الحقوق على المستوى الدولي في احد تقارير الامم المتحدة عام 1993، الذي يحث الحكومات على منع التمييز وحماية الأقليات، ويضع بعض الالتزامات تجاههم، مثل ضرورة تمتع الأقليات بحق المشاركة في الحياة الثقافية، وحماية تراثهم الثقافي، وحقهم أيضا في الاستفادة من أجهزة الإعلام المملوكة للدولة أو التي تسيطر عليها بشكل عام. واعترف الدستور الأوروبي بلغات الأقليات، وأكد وجودها في أجهزة الإعلام الإلكترونية، وأجبر الحكومات على تعريف الأقليات بوسائل الوصول إلى هذه الأجهزة. [3]

ولما كانت أجهزة الإعلام تمثل عاملا أساسيا لحماية حقوق الأقليات برزت بعض الدراسات في هذا الصدد، وفي المملكة المتحدة (2000) مثلا جاءت دراسة "شارلز هاسبند" (Charles HUSBAND) وآخرون تناقش الدور الرئيسي لاجهزة إعلام الاقليات في المجتمعات المتعددة العرقيات. وكذا جاءت دراسة جينيت ديميني (Jeannette DEMMENIE) في هولندا

---

[1]- المرجع نفسه ، ص309.

[2]- المرجع نفسه، ص309.

[3]- المرجع نفسه ، ص301-302.

عام 2000 لتشير إلى دور الإعلام المطبوع للأقليات العرقية هناك، وقد هدف الباحث في دراسته إلى إيجاد مناقشة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام المطبوعة للأقليات العرقية في البلدان الأوروبية. [1]

ولم يقتصر الاهتمام بحقوق الأقليات على أجهزة الإعلام التقليدية، فقد برزت في السنوات الاخيرة بعض الدراسات التي تشير إلى دور تكنولوجيا الإعلام الحديثة في هذا المجال. وعلى سبيل المثال أظهرت دراسة "ميتشيل هيجينر(Michiel HEGENER) العلاقة بـ الأنترنت والأقمار الصناعية وحقوق الإنسان، وتشير الدراسة إلى أن تدفق المعلومات يمكن أن يساعد في تحسين حقوق الإنسان وتستدل الباحثة ببعض النماذج التطبيقية لدور الأقمار الصناعية في حماية حقوق الأقليات. [2]

وسيؤدى تطور التكنولوجيات الحديثة للاتصال إلى بزوغ نوع جديد من أنواع الديمقراطية هي ديمقراطية الفضاء المعلوماتي (Cyber Space) حيث سيتم تعليم الناس كيف يستخدمون شبكة الأنترنت، وكيف يحصلون على المعلومات، وكيف يكونون آراءهم المستقلة، بدلاً من أن يكونوا ضحايا هيمنة الميديا بكل أنواعها كالجرائد والإذاعة والتليفزيون التي تسيطر عليها الحكومات. وهذه الديمقراطية الجديدة ستقوم على أساس تعدد الأصوات الفكرية وعدم هيمنة التفكير الأحادي على عقول الناس.

وتطرح ديمقراطية الفضاء المعلوماتي - باعتبارها شكلاً مستحدثاً من أشكال الديمقراطية - على المفكرين والباحثين عديداً من الأسئلة. ومن أهمها من - في المستقبل سيسيطر على الميديا، وعن قدرة الجمهور على النفاذ إلى شبكة الأنترنت لدينا هنا مشكلة الفجوة الرقمية (Digital gap). بمعنى من يملك ومن لا يملك جهاز كمبيوتر يتيح له الاطلاع الدائم على الشبكة، وبالإضافة إلى ذلك هناك أسئلة خاصة بمسؤولية الميديا وطرق محاسبتها، وكيفية تمويلها وتنظيمها. و من ناحية أخرى هناك موضوعات بالغة الأهمية من بينها ما هو نوع الثقافة التي من شانها ان تنمى الحرية الفردية والديمقراطية وتمنح السعادة للناس، وتساعدهم على تحسين نوعية

---

[1] - المرجع نفسه، ص302.

[2] - المرجع نفسه، ص303.

حيام. [1]

ب- الطابع الرقمي للمواطن و الأمة و الرأي العام:

يصف بعض الكتاب المواطن بالرقمي في عصر الاتصالات الحديثة، حيث تزيد الأهمية والسيطرة للادوات الرقمية، واهمها الانترنت، وتحوّل وسائل الاتصال الجماهيري ذاتها إلى وسائل رقمية، وتزايد معدلات استخدام هذه الأدوات والوسائل الرقمية من قبل المواطن في مجتمع القرن الحادي والعشرين.

وثمة من يصف الأمة التي انتشرت فيها مثل هذه الأدوات والوسائل بالأمة الرقمية (Digital nation) وينبثق في مثل هذا السياق ليس فقط ديمقراطية، بل وأيضا رأي عام رقمي تسهم في تكوينه وتبلوره، كما في تأثيره وفاعليته، هذه الوسائل والأدوات الرقمية.

إن المواطنين هم الذين يخلقون الأمة الرقمية الجديدة، ويكوّنون الرأي العام الرقمي، ويصيغون في ممارستهم الديمقراطية الرقمية، وهؤلاء المواطنون لديهم بالضرورة القدرة على استخدام تطبيقات وأدوات الاتصال الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة. [2]

ويرى جون كاتز (John KATZ) نشوء نوع جديد هو "الأمة الرقمية" (Degital nation) وظهور فلسفة "ما بعد سياسية" (Postpolitical philosophy)... وبمساعدة لجون كاتز من قبل جون هيلومان (John HEILEMANN) حول مدى تأثير الواب في العملية السياسية وتعلقت دراستهما حول استخدام الواب في الحملة الانتخابية لأول مرة عام 1996 وأطلق على الأشخاص المستقبلين للجملة بـ (The netizens) (مواطنو الشبكة) . [3]

لكن الدولة الرقمية أنشأت طبقة اجتماعية جديدة مواطنوها شباب رقمي (Digital young) مثقف. غير أن علاقات المواطنة (Citizenship) في ظل العالم الرقمي لا تعبرّ عن تلك المواطنة في الدولة –الأمة لأنه من الصعب اعتبار هذا العالم الرقمي كوحدة سياسية (Political entity). ولكن العالم الرقمي هذا يتميز بزيادة في التحرر في المجالين الاقتصادي والسياسي وبخاصة حرية التعبير للأشخاص ابتداء من الأطفال و وصولا إلى زوال رقابة الثقافات

---

[1]- السيد يسين، **"النقد الثقافي العربي في الفضاء المعلوماتي (المدونات المصرية نموذجاً)"**، ندوة مجلة العربي/ **الثقافة العربية في ظل وسائط الاتصال الحديثة، مرجع سابق.**

[2]-عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مرجع سابق،** ص265.

[3] - Erik p. BUCY, op.cit, 2002, P230.

الشعبية. [1]حيث يُعدّ العالم فوق الخط (The online world) بالعالم الأكثر حرية في أمريكا.

وجاءت الثورة التكنولوجية لتكسر تلك الحواجز لتصبح ديمقراطية مباشرة يستطيع المواطن أن يمارسها بدون الحاجة إلي وسطاء في العملية السياسية، وظهرت الحكومات الإلكترونية والتي تركز علي تعامل مباشر مع المواطن للاستفادة من خدماتها الحكومية، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في ممارسة الضغط علي الحكومة والتأثير علي الرأي العام وصانعي القرار، وأصبح هناك علاقة ندية بين الفرد والنخبة السياسية والتي تغير دورها بعد أن كانت الوحيدة المعبئة للرأي العام والمحتكرة لصناعه القرار السياسي.

فجاءت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وارتباطها بالسياسة والإدارة العامة لتدشن علاقة متبادلة بين الإنسان والتكنولوجيا والمؤسسات السياسية والتغير الاجتماعي فيما يمكن أن يطلق علية "نظام ممارسة الديمقراطية تكنولوجيا". [2]

فقد أثرت الأنترنت على أنماط الديمقراطية والمواطنة، حيث أتاحت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات للمواطنين الفرصة للمشاركة في صنع القرار السياسي فيما يتعلق بقضايا محددة، مما يجعل هناك إلزاما للقادة السياسيين لتبني هذه القرارات.

وقد استطاعت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبشكل خاص الأنترنت على تقديم مساعدات وأطر جديدة لتفعيل الديمقراطية المباشرة بعدما نجحت في تخطي حواجز ومعوقات تطبيق الديمقراطية المباشرة التي تمثلت في ضخامة عدد المواطنين وتشابك وتعقيد التركيبة الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمعات الحديثة وفتح الطريق لظهور آليات جديدة تعزز المشاركة كالبريد الإلكتروني واستطلاعات الرأي والمنتديات والتصويت الإلكتروني عبر الأنترنت بما أتاح الفرصة أمام المواطنين للمشاركة بفاعلية في العملية الديمقراطية. فتخدم الأنماط الجديدة فكرة الديمقراطية المباشرة(Direct Democracy) والتي تعني بالمشاركة المباشرة لجميع المواطنين في عملية صنع القرار السياسي والحكم بواسطة الشعب وهي: [3]

1- ديمقراطية الزبون (Customer Democracy) :

فبدلا من العلاقة التقليدية الشائعة حول الطاعة من المحكومين للحاكم نجد أن الفكر

---

[1] - Ibid, PP 231-233.

[2] - عادل عبد الصادق، "الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية"، مرجع سابق.

[3] – المرجع نفسه.

الديمقراطي الحديث قد تطور إلى علاقة بدت مختلفة ومعكوسة بين الحاكم والمحكوم، حيث أصبح الحكام هم خدام الشعب والمحكومون مواطنين لا رعايا وشركاء بما يرسخ من سيادة الشعب، وهذا النمط متأثر بالأفكار الرئيسية في عالم التجارة والبيع والشراء إلي عالم السياسة والديمقراطية والحكم وهي فكرة الزبون، حيث يسود مستوي إحساس المواطن بالرضا عن الحكام، وقد قدمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات طرق جيدة في إدارة العلاقات مع العملاء وجعل العلاقة مع العملاء تتم من خلال الآليات والبرمجيات بدلا من البشر، وكذلك تحليل والرصد الدقيق للأوضاع القائمة واختبار سلوكيات المواطنين وتحديد خصائص كل فئة، وتصميم برامج وسياسات تنفذها الحكومة لخدمة المواطنين وترتيب الفرص حسب الأولويات والتفاعل مع المواطنين عبر تنفيذ وإدارة الاستراتيجيات والقيام والتحليل والتقويم الفوري لما يجري تنفيذه من خطط وبرامج ويأتي أفضل مثال علي ذلك نموذج الحكومة الإلكترونية ومد خدمات الأنترنت.

2- الديمقراطية الصاعدة (Emergent democracy):

توصي بأنها قدرة الشعب أو عدة شعوب على تمثيل نفسه في اتحادات وتكتلات تعمل علي تغيير طبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية لحماية المصالح المشتركة لجمهور متحد على نطاق عالمي وليس محليا، حيث إن تلك الديمقراطية لم تعد مقرونة بصناديق الاقتراع والتمثيل النيابي ولكنها حركة مدنية ديمقراطية عريضة النطاق وعابرة للحدود تتقدم في اتجاه معاكس لحركة الشركات عابرة الحدود مما يشبه القوة العظمي الثانية أو الرأي العام العالمي. وقدم الأنترنت فرصة هامة للإعلام الجماهيري وقدم فرصة توحيد جهود الحركات السياسية حول العالم تجاه قضايا معينة وظهرت محركات البحث العالمية والقدرة علىتشكيل مجموعات افتراضية تضم ممثلين من كافة إنحاء العالم، وأصبح الأنترنت وسيلة تنظيمية أساسية وتبادل المعلومات والأفكار والأخبار حول الأحداث العالمية كالتغييرات العالمية في المناخ وقضايا اللاجئين أو غيرها.

3- الديمقراطية غير الحزبية (Non Partisan Democracy) :

وهو نظام يتوجه مباشرة إلى المواطن الفرد سواء كان ناخبا أو مرشحا ولا يعتمد علي الكتل السياسية ممثلة في الأحزاب التي تفرز المرشحين ورجال السياسة أو الكتل التصويتية ممثلة في أعضاء هذه الأحزاب التي تتحرك وسط الجماهير وتحدث الانتخابات العامة والدورية بالاقتراع السري دون الإشارة إلي الأحزاب السياسية أو حتى الخطب أو الحملات الدعائية حيث يتم إلغاء العديد من دور المؤسسات الوسيطة في العملية الديمقراطية وإلغاء الخطاب الجمعي والانتقال إلي

الفردي حيث يتيح الأنترنت للافراد التعبير عن هوياتهم وتفضيلاتهم الفردية.

4- ديمقراطية الوصول المباشر(Access Democracy Direct) :

إنها عبارة عن نظام ديمقراطي نيابي لكنه لا يكتفي بتكوين برلمان به أعضاء منتخبون يمثلون دوائر انتخابية بل نظام يري أن النائب في البرلمان لا يتعين أن يقوم بالتصويت على قرار دون الرجوع مباشرة إلى الجماهير التي انتخبته ممثلا لها، بمعني أن على كل نائب أن يعود لجمهوره ويعرض كل القضايا المطروحة في البرلمان للمناقشة أو التصويت ويطلب من الجماهير التصويت على القضية أو الرد، وحينما يصل إلى قرار يقوم بالتعبير عنه والتصويت عليه داخل البرلمان بالطريقة التي اقرتها جماهيره في دائرته الانتخابية، وتساهم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في دعم الاتصال المتسع والحاسم بين النائب والجماهير، كما أن سهولة الاتصال وسرعة الانتشار لوسائل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تمكن كافة الأفراد من القدرة علي الاتصال من خلالها حيث يمكن إنشاء قوائم بريدية والتعبير عن القضايا والتصويت عليها بكافة الوسائل من خلال الدخول علي الأنترنت أو الهاتف المحمول.

5- الديمقراطية التداولية (Deliberative Democracy) :

يتكون هذا النمط علي أن أي قرار يكتسب شرعيته من التداول العام له بين المواطنين قاطبة ليصبحوا مشاركين فاعلين في التفكير فيه والتخطيط له وصياغته وإصداره, وهذا ما يشكل بيئة مثالية للحياد والعقلانية والمعرفة الجيدة بالحقائق المرتبطة بالقرار وكلما زادت احتمالية الوصول لقرارات مناسبة أخلاقية وبذلك تعد الديمقراطية التداولية قيمة معرفية, ولتنفيذ هذه الأفكار فان تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تتيح عددا من الآليات التي توفر تداول المعلومات وتدويرها طوال الوقت فيما بين السلطات والحكام والجماهير.

6- الديمقراطية الاستباقية (Anticipatory Democracy) :

حيث يتم الاعتماد علي توقع الأحداث المستقبلية التي لها مصداقية لدي الجمهور والتنبؤ بما يتوافق مع رغبات الجمهور ومستوي التوقعات عن طريق مشاركة مسبقة وواسعة من الرأي العام والحوار والنقاش من قبل الجماهير فيما يجري من فعاليات وقضايا وقرارات كما تنبني علي عملية الرصد والتحليل المستمر لتوجهات وسلوكيات الجماهير السابقة والآنية لاستخدامه في عملية التنبؤ، ويمكن إن يتم ذلك من خلال أدوات الرأي والتعبير التي إتاحتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كغرف الدردشة واستطلاعات الرأي الإلكترونية والتي تتيح إمكانية مشاركة الآلاف

فيها وبطريقة سهلة ويمكن تناول كافة القضايا بدون أي معوقات مادية أو اتصالية حيث يتم التوصل إلي مؤشرات عامه ونبتة معلوماتية وقاعدة بيانات لأي قرار يمكن إن يتم اتخاذه. وفي الديمقراطية التمثيلية تعمل الأحزاب السياسية علي تجميع مطالب المواطنين وتحويلها إلي برنامج سياسي وتقوم بتوعية المرشحين للمؤسسة التشريعية واستعمال الدعم الانتخابي حيث يقوم المواطن بدور الناخب.

كما تنهض ديمقراطية المعلومات على أساس أربعة مقومات: [1]

أولا: حماية خصوصية الافراد ونعني بها الحق الإنساني للفرد لكي يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين.

ثانيا: الحق في المعرفة، ونعني به حق المواطنين في معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية التي قد تؤثر على مصائر الناس تأثيرا جسيما.

ثالثا: حق استخدام المعلومات، ونعني بذلك حق كل مواطن في أن يستخدم شبكة المعلومات المتاحة وبنوك البيانات بسعر رخيص وفي كل مكان وفي أي وقت.

رابعا: وهي ذروة مستويات ديمقراطية الإعلام ونعني به حق المواطن في الاشتراك المباشر في إدارة البيئة التحتية للإعلام العالمي، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات العلمية والحكومية والعالمية.

تؤدي ظاهرة العولمة الإعلامية والاتصالية- في إطار النظام الرأسمالي الحر والديمقراطيات الغربية وتراجع دور الدولة القومية، من الناحية السياسية- إلى إفساح المجال امام التعددية السياسية وحرية التعبير والإعلام، في إطار مبدأ السوق الحرة للأفكار، وفي هذا الصدد تمثل تكنولوجيا المعلومات تحولا كبيرا حيث تعزز قدرة الأفراد والجماعات، بينما تقلص من السلطات التقليدية للدولة وهو ما يساعد على مزيد من الحرية الممنوحة للأفراد في تداول المعلومات والآراء فيما بينهم.

---

[1]- السيد ياسين، "التشكيلات الاجتماعية في عصر المعلومات"، مرجع سابق، ص193.

الفصل الرابع:

مجتمع المعلومات العالمي بين تجليات القيم الديمقراطية وقوة الفكر الأحادي

أولا: تداعيات الرأسمالية والليبرالية

1) طغيان البعد الاقتصادي (الفكر الأحادي)
2) سيادة المنطق الاحتكاري
3) من الحداثة إلى ما بعد الحداثة في مجتمع **المعلومات العالمي**

ثانيا: حقيقة القيم الديمقراطية في ظل المتغيرات الدولية

1) تفعيل دراما الاتصال في التعبير عن الرأي العام
2) تعرض وسائل الإعلام للتسلط في عصر العولمة

لثا: أزمة القيم الديمقراطية في مجتمع المعلومات **العالمي**

1) تناقضات الديمقراطية
2) الفجوة الرقمية و **المعرفة**

تندمج ظاهرة العولمة الإعلامية والاتصالية مع الابعاد الاخرى لظاهرة العولمة بالياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، فثمة تداخل وترابط بين كل هذه الأبعاد، كما أن للظروف والمتغيرات الدولية تأثير على تغير القيم و نوعية السياسات التي يمكن اتخاذها، رغم ذلك فمن الواضح أن هناك ماهية مميزة لها وهي البعد الاقتصادي الذي تجسده عبارة الفكر الأحادي.

ولكن رغم كل ما يسوقه معظم رواد وباحثي تكنولوجيا الاتصال حول قدرة التقنيات المعلوماتية الجديدة بكل تمثلاتها، على دفع المجتمعات الإنسانية المعاصرة نحو مزيد من الحريات الفردية والعامة ونحو تعاظم غير مسبوق للحياة المدعمة بالقيم الديمقراطية، فإن العديد منهم يعود لينبه إلى أن العلاقة القائمة بين انتشار تلك التقنيات وتفعيل عمليات تعميق القيم الديمقراطية واللامركزية ليست الية حتمية وإنما تخضع لمقومات وشروط معقدة ومتداخلة من شانها أن تغير طبيعة عناصر المعادلة وأن تفضي إلى نتائج مغايرة تماما.

أولا: تداعيات الرأسمالية والليبرالية

1) طغيان البعد الاقتصادي (الفكر الاحادي):

وتعد عبارة "الفكر الأحادي" (Pensée unique) استعارة تقريبية لصيغة أطلقت من قِبَل جان فرانسوا كاهن (Jean-François KAHN) التي تعني انتشارا دون اشتراك في مفهوم العالم المؤسس على الليبرالية الاقتصادية لا غير...وفي وقت ليس ببعيد تحدثنا عن "العالم الأحادي" لأن "التفكير ليس ذاته أحاديا وإنما الحقيقة هي التي كذلك" في عبارة معلنة من قبل التكنوقراطي الليبيرالي ألان مينك (Alain MINC). لأن الفكر الأحادي في حقيقته متجسد في فكر العالم الأحادي (La pensée d'un monde unique) المقدم للإنسانية دون عرض لأبعاد أخرى سوى بُعد السوق.. وقد ظهرت هذه الأصولية الاقتصادية(Fondamentalisme économique) من قبل لدى آدم سميث (Adam SMITH) وهي تسكن الآن الإنسان ذي البعد الواحد. [1]

حيث يعتبر ماكس فيبر(Max WEBER) المجتمع الحديث مرادفا للمجتمع الغربي بتميزه بالعلم خاصة... إذ تكون السلطة والمكانة فيه للذين يمتلكون المعرفة المتخصصة، الذين لهم سلطة الخبرة والممارسة، فالمجتمع الغربي الحديث هو الذي انشا الدولة الدستورية وسلطة القانون وبعبارة أخرى هي الديمقراطية، لأن العلم والديمقراطية عالميان مهما اختلف التعامل معهما في الثقافات المختلفة. [2]

وأثير إشكال في تساؤل: هل أصبح النظام الرأسمالي "السوق العالمي" الذي تحدث عنه ماركس (Marx) في 1850 كسوق لا يدع أي شيء خارجه ولا يسمح بأي انفتاح نحو احتمالات أخرى، ويمنع كل البدائل؟ فهل هو شكل من اشكال "نهاية التاريخ" التي ترعب الافكار الحرة؟ [3]

فهل تدل الأزمة الاقتصادية التي عايشها ويعيشها النظام الرأسمالي عن فناء الإيديولوجيا التي تمنح الشرعية للنظام" كالليبرالية الاقتصادية الحقيقية والليبرالية السياسية والثقافية والديمقراطية والفردانية ذات الصلة بمرجعية حقوق الإنسان؟

أعلن المفكر هايدغر(HEIDEGGER) عام 1938 -في إحدى محاضراته

---

(1)-Edward . GOLSMITH & Jerry. MANDER , op.cit, P17.

(2)- Gérard . LECLERC, op.cit , PP 329-330.

(3)- Ibid , P330.

الشهيرة المترجمة للغة الفرنسية و المعنونة بـ "عصر مفاهيم العالم" (l'ère des conception du monde) - بأنه سينشأ صراع عالمي يكون بين القوى الفاشية الحاملة لإيديولوجيا اللاعدالة. كما أكد أحد تلاميذ هايدغر كوستاس أكسلوس (Kostas AXELOS) في سنوات 1950-1960 عن نشوء " فكر كوكبي" (Pensée Planétaire)، فكيف يكون هذا الفكر؟ فهل هي عتبة ما أسماه البعض الفكر الأحادي Pensée unique) ؟ (1)

ويتناقض هذا الفكر- بطبيعته - مع الليبرالية الاقتصادية و السياسية اللتان تقومان على حرية الفكر واللتان تسمحان نظريًا بتواجد أفكار وآراء بعدد أشخاص الأرض. فهل يكون ذلك دلالة على سيادة عالم واحد أين يتمتع فيه الأشخاص بإبداء آرائهم ولكنهم مجبرون على العيش معا ودائما ويكونون حاملين لقناعات مختلفة؟ إنها تلك الارض التي ذكرها ويليام شكسبير(William SHAKESPEARE) في "العالم الجديد الشجاع" (Le brave new world).(2)

وتبرز مؤلفات تتسم بتبني منهج علمي اجتماعي شامل يستفيد من تعدد المداخل العلمية، ومن أبرزها كتاب الباحث الفرنسي فيليب أنجلهارت (Philippe INGLEHART) "الإنسان العالمي" الصادر في باريس عام 1996، الذي يحمل عنوانا فرعيا دالا هو "هل يمكن للمجتمعات الإنسانية أن تواصل البقاء؟ "، واهتمّ فيه بعرض التغيرات الكبرى التي حدثت في العقود الأخيرة، حيث يدرس في قسمه الأول انتصار الأبعاد الاقتصادية والمالية في المجتمع الإنساني المعاصر والتي أدت إلى هبوط الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية التي تمثل في الواقع أزمة في مجال الحداثة الغربية.(3)

وإذا كانت العولمة الإعلامية والاتصالية تتطلع إلى خلق الإنسان العالمي المبرمج ذي البعد الواحد ،المؤمن بإيديولوجية السوق والمتوحّد مع مصالحها ورموزها وشعاراتها فإن ذلك لم يكن ليتحقق إلا بفضل استخدامات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الصاعدة والتي تعمل في تناغم وتكامل غير مسبوق. ويضم حسب ترتيب الأهمية كل من وسائل الإعلام السمعية- البصرية وشبكات المعلومات والطرق السريعة للمعلومات والاتصال. وأصبحت السيطرة الكاملة على صناعة الاتصال والمعلومات والاتصالات اللاسلكية شرطا رئيسيا لضمان التحكم الكامل للشركات العملاقة في السوق

---

(1)-Ibid, PP 312-313.

(2)-Ibid, PP313-314.

(3)- السيد ياسين، "التشكيلات الاجتماعية في عصر المعلومات"، مجلة الديمقراطية، العدد04، مرجع سابق، ص192.

العالمية.

وتعني إيديولوجية العولمة خصخصة السلطة... حيث تسود الرأسمالية الفائقة (hyper capitalisme) التي تغذيها وترفض أي عودة للتاريخ بحيث تتدعم بالتدفق المتواصل للمعلومات، الإشاعات، الإعلان باستخدام وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتلفزيون وجرائد وشبكة الأنترنت، كما أنا تنبذ أي فكرة لا تقوم على الدعامة الاقتصادية، ولهذا فقد عوضت وفقا لهذه الاستراتيجية البنيات الاقتصادية الناصية السياسية. ومن ثمّ يمكننا التمييز بين السلطة الشكلية والسلطة الحقيقية...وغدا ذلك شكلا للعولمة الاجتماعية-الثقافية تطبق وتدعو إلى تأسيس نظام عالمي جديد هو مجتمع الفكر الواحد (La société de pensée unique.[1]

ويبدو أن عمق هذا التحليل مرتكز على الشعارات الصاخبة التي يشهدها القرن الحالي حول حرية السوق وحرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال وضرورة الخصخصة في غياب الحقيقة البديلة للشكل الليبرالي الجديد الذي يعكس منظورا أحادي البعد للعالم وللأشياء.

وقد اهتمت بعض البحوث المتعلقة بتشريح "بنية الرأسمالية الجديدة" الصاعدة والتي تقع في قلب ظاهرة العولمة، بتبيان مفاهيمها والياتها التي تختلف عن الراسمالية الدولية السابقة. ومن ابرز المراجع في هذا الموضوع كتاب الباحثين الفرنسيين لوك بولتانسكي (Luc BOLTANSKI) وإيف شيابللو(Eve CHIAPELLO) "الروح الجديدة للرأسمالية" الصادر في باريس عام 1999 والذي يتضمن تحليلا متعمقا ونادرا لظاهرة الرأسمالية الجديدة.[2]

وأدى تركز تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في دول الشمال إلى تحول دول الجنوب إلى سوق للاستهلاك الإعلامي والإعلاني والذي ترتب عنه تدفق المضامين المركزية والمعلومات بلا ضوابط في إطار تنافسي بحت.

صارت المعلومات متوفرة بل أكثر العناصر وجودا على ظهر الكوكب، وبات ثمنها ينخفض تباعا بعد أن كانت نادرة وباهظة التكاليف. وإذا كان لتقنيات الاتصال منذ اختراع الكتابة والطباعة فضل في نشر المعرفة والاستنارة وتحرير العقول من الخرافات والأوهام على اختلاف أنواعها، فإن فرض هذا الفيض من المعلومات على الناس حول ظواهر الحياة الاجتماعية والسياسية

---

(1)-Luis Eugenio. DIMARCO, "**La globalisation vue du sud**", Revue PROJET, N°262, op.cit, PP 54-55.

(2)- السيد ياسين، "**التشكيلات الاجتماعية في عصر المعلومات**"، مجلة الديمقراطية، العدد04، مرجع سابق، ص195.

والاقتصادية والثقافية لابد أن يقف عائقا على سبيل تكوين معرفة حقيقية خصوصا إن كانت علاقات السوق في المجتمع الراسمالي تكيّف استخدام المعلوماتية لصالح المتحكمين في السوق وأباطرة العولمة.

ولا يمكن بذلك تلافي العولمة وما أفرزته من فكر أحادي سواء كان ترجمة للفظ إيديولوجي أو تعبيرا عن الامتداد العالمي لمصالح مجموعة من القوى الاقتصادية وبخاصة مصالح الرأسمال الدولي. ويستمد الفكر الأحادي أصوله من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الشراكة والتنمية الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة وهذا عن طريق تمويلهم الذي يخوّلهم فرض توجهاتهم على العالم باسره.

قام الكاتب أمبرتو إيكو(Umberto ECO) في مقال معنون "بالفاشية المؤبدة" باقتراح مفاتيح لإدراك ان الفاشية لازالت موجودة ولكن خفية، مُبيّنا انها شكل من اشكال السلطوية لحالة تاريخية جديدة متفرّدة تعكس سلطوية جديدة إقناعية موحّدة للأشخاص الذين أصبحوا يُعدون زبائن ومستهلكين لنظام وسوق وضغط مركز.[1]

فساهمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في ظهور ما يسمى المواطن العالمي (Le citoyen universel) الناتج عن عصر ما بعد الدولة والتي تستخدم كقنوات للمنتوجات الإعلامية المختلفة والإعلان سعيا إلى تنمية الروح الاستهلاكية بخلق نمط استهلاكي عالمي واحد.

ويتجلى هذا الوضع في ظل التناقض الواصل بين وسائل الإعلام والديمقراطية (The media-democracy paradox) الذي عالجه روبرت أنتمان (Robert ENTMAN) في مؤلفه المعنون بـ "ديمقراطية بدون مواطنين" (Democracy without citizens)، حيث وصف فيه حالة تصاعد المصلحة- الموجهة والإشهار كدعامة للنظام الإعلامي بفعل تنامي النزعة التسويقية الفائقة (Hyper commercialism)، في مقابل تراجع للعمل الصحفي والسعي لتحقيق المصلحة العامة، واعتبر هذا الواقع كسم قاتل للديمقراطية... ونجم عن التمركز الشديد لعالم الاتصال ومَأسَسَة وسائل الإعلام، وكذا النزعة التسويقية الفائقة رؤية جديدة تجاه الجمهور (Public)، حيث أصبح لا ينظر إليه كعنصر في السياسة الديمقراطية بل وببساطة يُرى على أنه كتلة

---

[1]-Léon . GOLUB , "**Notre nouveau mot d'ordre : Oxymoron ! La droite intellectuelle et le fascisme libéral**", Le Monde diplomatique, N°557, Août 2000, P15.

من المستهلكين تباع لمسيرّي المؤسسات والشركات الإعلانية. [1]

و يتم التأكيد - خلافا للتجليات- على أن الواقع الأخلاقي "حقوق الأنسنة" (Droit-de l'hommisme) يستخدم كغطاء يخفي الامتداد اللامتناهي "لعقلانية السوق" (La rationalité marchande) لان العولمة في ذاتها تجارية قائمة على الإشهار والنزعة الميركانتيلية المعمّمة وهوما يمكن تسميته بـ"استراتيجية بنتون" (La stratégie Benetton).ولا يوجد أدنى شك في أن خيال الاستهلاك يدعّم-لا محالة-التطلع إلى الوصول المباشر والسريع لمنتوج أو لمعرفة ما.[2]

وقد تنبأ الاقتصادي النمساوي فريدريك حايك (Friedrich HAYEK) في ثلاثينيات القرن الماضي بالرهانات التي تطرحها العولمة والتي حددها في افتراضين، يقوم الافتراض الأول على أن هذا الوضع سيجعلنا نعيش في "مجتمعات لاقتصاد السوق". ويُؤَسَّس الافتراض الثاني على أننا نتجه صوب "مجتمع السوق". [3]

ويعني الافتراض الأول أن تشكُّل تلك المجتمعات يتطلب ألا يكون مجال أو مكان للفضاءات غير السوقية، أما الافتراض الثاني فيعني أنه مجتمع يكون الرابط الاجتماعي فيه قائما على السوق.

وكان لقاء الأسياد الجدد للعالم في القمة الاقتصادية بدايفوس (Davos) عام 1996 قبلة لليبرالية الفائقة (Hyper libéralisme) وعاصمة للعولمة والمقر المركزي للفكر الأحادي. ولم تتردد الجريدة الأسبوعية الأمريكية (News week) في 26 فيفري 1996 في الإعلان عن الرأسمالية القاتلة (Le killer capitalisme) . [4]

وقد تنبأ هربرت ماركيوز (Herbert MARCUSE) - بدروه- في مقال نشر

---

[1]- Robert . MC CHESNEY," **Rich Media**, **poor democracy**", in Ralph. NEGRINE & JAMES. STANYER, (Edited by), **The political communication reader**, ROUTLEDGE, London-New York,2007,PP14-6.

[2]- Jean Claude. GILLEBAUD , **La refondation du monde** ,Edition du SEUIL, Paris,1999,
, P192 .

[3]- Zaki . LAÏDI, **Malaise dans la mondialisation**, Collection Conversation pour demain, ,Editions TEXTUEL ,Paris ,1997, P47.

[4]- Ignacio. RAMONET, **Géopolitique du chaos**, collection l'Espace critique, Edition GALILÉE, Paris, 1997, P57.

عام 1976 بتطور نظام سلطوي جديد عرف شكله الأول بالولايات المتحدة الأمريكية. وهذا النظام هو الذي ندعوه الآن "بالعولمة" وهو نظام ذو مقدرة على استخدام كل الأشكال التقليدية للضغط السياسي الممارس من قبل قوى النظام، مثل العنف والعقوبات الاقتصادية والتمييز عن طريق جهاز التلقين التقني أو الإيديولوجي كوسائل الإعلام و المدرسة... وهي أشكال للمراقبة الاجتماعية يعتبرها الفيلسوف الألماني نماذج من العالم ذي البعد الواحد (du monde unidimensionnel) لما بعد الحرب العالمية الثانية. كما يَعتبر أن النظام الليبرالي الجديد(néolibéral) قد استعد لاكتساب قوة أكبر.[1]

وتم توصيف النازية من قبل ماكس هوركماير (Max HORKHEIMER) وفريدريك بولوك (Friedrich POLLOK) بأنها شبيهة بـ "رأسمالية الدولة" (Capitalisme d'état).[2] إن السلطوية والرأسمالية -بالنسبة لرواد المدرسة النقدية وبخاصة هربرت ماركيوز- ليسا بالمصطلحين المتضادين، لأن الرأسمالية نظام يسير وفق سلطوية العلاقات الاجتماعية. وعليه فهو يرى أن « مصطلحات السلطوية (Totalitaire) والاحتكارية (Monopoliste) ،وفيما بعد "البعد الأحادي" (Unidimensionnel) كلها تقريبا مرادفات تمثل وجهين لنفس الظاهرة ».[3]

وتبرز عندها الأزمة القيمية في مجالي الإعلام والاتصال وبخاصة القيم الديمقراطية التي عكسها استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، خاصة وأن هذه الأخيرة أصبحت لا تشغل موقعا مركزيا في شبكة الإنتاج الصناعي – فحسب- بل بدأت تشغل موقع القلب في استراتيجية إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين وبين الخبراء والممارسين منذ نهاية السبعينات.

واحتدمت المناقشات حول ديمقراطية الإعلام في مجتمع المعلومات خاصة وأن دور الإعلام والاتصال أصبح يشغل موقعا مركزيا في الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى إعادة بناء المجتمعات المعاصرة سواء في الشمال او الجنوب، وقد يكون ذلك اكثر وضوحا في المجتمعات الصناعية المتقدمة حيث يبرز دوره في إعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية والقوى

---

(1)- Raffael . LAUDANI, "**Au Cœur du débat sur le totalitarisme**", Le Monde diplomatique, N°557, op.cit , P26.

(2)- Ibid, P27.

(3)- Ibid, P27.

المضادة داخل هذه المجتمعات.

وقد برز مفهوم "ديمقراطية السوق" تعبيرا عن التلازم بين الديمقراطية والسوق رغم ما يظهر من عدم الانسجام والتعايش بين المصطلحين. فقد تآكلت الديمقراطية بفعل السوق في كافة الديمقراطيات القديمة والجديدة وانعكس ذلك في تعريف الديمقراطية الذي أصبح يأخذ معيار السوق، فأصبحنا نتحدث عن الطلب السياسي ونستحضر السوق السياسي الذي هو سوق تكون فيه الأفكار عبارة عن سلع تخضع لحكم المستهلكين. (1)

ولكن بعيدا عن هذا التناظر بين الديمقراطية والسوق هناك حقيقة تشغل مفادها التضاد المتنامي الذي يفصل بين المنطق الاستهلاكي ومنطق المواطنة أي بين المستهلك والمواطن. حيث أن ممارسة المواطنة على المستوى العالمي مقابل ممارسة الديمقراطية على المستوى الوطني يؤدي في هذه الحال إلى اختيار ديمقراطية المشاركة (Démocratie participative) بدلا عن الديمقراطية النيابية (Démocratie représentative). (2)

ويعني ذلك حسب زكي لعيدي (Zaki LAÏDI) بأن العولمة تعمل على تغريب المستهلكين عن مواطنتهم وجعل الفرد المواطن مقابلا للفرد المستهلك.« وتؤدي هذه الديناميكية إلى مجابهة المستهلك القوي المتملق للمواطن الضعيف الذي يشعر بتهميشه». (3)

إنها الإيديولوجية المؤسّسة على التمفصل الحالي بين الديمقراطية والسوق، والتعريف التشبيهي للديمقراطية بالسوق وغياب البدائل التي دعتها مارغريت تاتشر (Marguerite TATCHER) بـ (There Is No Alternative)(TINA) وفرنسا تسميها بالفكر الأحادي (La pensée unique). (4)

وقد نوه هانس- بيترمارتين(**Hans–Peter MARTIN**) وهارلد شومان (Harald SCHUMANN) بخطر مرحلة تطور الراسمالية المصحوبة بهيمنة ما اسمياه "بالرأسمالية النفاثة" (Turbo-kapitalismus). (5) التي تبدو كما لوكان انتصارها على المستوى العالمي قد صار أمرا حتما، إنما هي في طريقها لهدم الأساس الذي يضمن وجودها: أعني الدولة

---

(1)- Zaki LAÏDI, **Malaise dans la mondialisation**, op.cit, P25..

(2)- Ibid, P27.

(3)- Ibid, P26.

(4)- Ibid, P24.

(5)- هانس بيتر مارتين وهارلد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 268، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، أكتوبر 1998، ص35.

المتماسكة والاستقرار الديمقراطي.

و هكذا تتآكل باستمرار سلطة وقابلية الحكومات والسياسيين على إحداث التغييرات المطلوبة، فسواء تعلق الأمر بتحقيق العدالة الاجتماعية أو بحماية البيئة أو بالحد من سلطة وسائل الإعلام المتحيزة أو مكافحة الجريمة العابرة للحدود، فصارت الدولة مرهقة مثقلة الكاهل... وإذا ما ظلت الحكومات تتحجج في كل المسائل المستقبلية الجوهرية بما يمليه عليها الاقتصاد المعولم من موقف لا قدرة لها على التحكم بها، فعندئذ تصبح السياسة برمتها مسرحا يضم حشدا من رجال مسلوبي الإرادة، وتفقد الدولة الديمقراطية شرعيتها، وتصبح العولمة مصيدة للديمقراطية.[1]

لقد أبطل المنطق الاقتصادي في يوم من الأيام السياسة برمتها، ففي عام 1930، أي بعد عام واحد من انهيار البورصات علقت مجلة (The Economist) الاقتصادية (المعروفة بتبنيها الدائم لمصالح رأس المال) قائلة: « إن المعضلة العظمى التي تواجه جيلنا تكمن في أن نجاحاتنا في المجال الاقتصادي تتفوق على نجاحنا في المجال السياسي، على نحو جعل الاقتصاد والسياسة لا يسيران بخطى موحدة. فأصبح العالم اقتصاديا يتحرك كما لو كان وحدة واحدة شاملة، أما سياسيا فإنه ظل مقسما ومجزأ. ولقد تسببت التوترات الناجمة عن هذا التطور غير المتكافئ في عدد لا يحصى من الهزات والانهيارات في تعايش المجتمع الإنساني».[2]

إن موقع الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي ليس مطلقا على مستوى مناعة موقعها العسكري، بعبارة أخرى، إذا كان من الصحيح أن إطار الأمن السياسي الدولي ذو قطب واحد، فإن الاقتصاد العالمي متعدّد الأقطاب. وصار مجمل اقتصاد الاتحاد الأوروبي أضخم من الاقتصاد الأمريكي، وكذلك اقتصاد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بوجه عام. كما أن الاقتصاد الامريكي ما زال يواجه مشاكل جذية قد تهدد نموه في المستقبل.

تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من مشاكل العجز في الميزان التجاري، وعلى الأخص مع شرق آسيا البالغ قرابة 160 مليار دولار في السنة، وديون دولية متراكمة تربوا على الألف مليار دولار سنة 2000. وثمة عامل آخر يهدّد قدرة أمريكا على تمويل النمو، هو المستوى المتدني للادخار فيها مقارنة ببلدان أخرى متطورة، ونظرا إلى التشديد على الاستهلاك والاقتراض وإرضاء رغبات المستهلك بسرعة نرى أن نسبة الادخار الأمريكي تعادل نصف نسبته في اليابان

---

(1)- المرجع نفسه، ص35-36.

(2)- المرجع نفسه، ص38.

ولا تتجاوز ثلثيها في ألمانيا.[1]

يصبح احتمال اقتران عالم ما بعد الحرب الباردة بهيكلية سياسية قوامها تعدد الاقطاب مرجحا، بيد أن تبلور هذا الاحتمال يتطلب ذهاب الدول المرشحة لأن تكون أكثر تأثيرا في العالم الجديد إلى تحقيق التكامل بين عناصر قدرتها وعلى مستويين اساسيين، هما المستوى الاستراتيجي والمستوى الاقتصادي-السياسي. وحتى يتحقق ذلك، نرى أن عالم بداية القرن الحادي والعشرين سيقترن بهيكلية سياسية مركبة: احادية ومتعددة الاقطاب. فمن ناحية ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية متمتعة بقدرة عسكرية لا ترقى إلى مستواها قدرات الدول الأخرى أعضاء النادي النووي، الأمر الذي سيساعدها على أداء الهيمنة العسكرية وممارسة دور سياسي دولي مؤثر نسبيا. على أن الكلفة الباهظة لهذه الممارسة متفاعلة مع عدم القدرة على تحملها سيجعلها تتراجع تدريجيا مما قد يدفع بها إلى قبول مشاركة الدول الاخرى في إدارة التفاعلات الدولية، هذا من ناحية، أما من الناحية الثانية فمن المرجح بقاء العالم اقتصاديا متعدد الأقطاب.[2]

إن المظهر الأساسي للتجمعات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة يستعمل بمصطلح الإقليمية في الأدبيات الاقتصادية الدولية ليبين على المستوى الاقتصادي ظاهرة تصاعد التبادلات الدولية في المناطق الاقتصادية الثلاثة الكبرى في العالم، والتي تظهر في شكل ثلاثية قطبية، تشمل على ثلاثة أقطاب مهيمنة هي: الولايات المتحدة الأمريكية بامتدادها إلى المكسيك وكندا، في إطار اتفاقية التبادل الحرّ لشمال أمريكا(NAFTA)، واليابان في شرق آسيا، نظرا للامتداد الطبيعي لمجالها الاقتصادي إلى السوق الاسيوية، بهيمنتها على النمور الاقتصادية الاربعة (تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية)، والاتحاد الأوروبي بعد توسع أوروبا الغربية وامتدادها إلى أوروبا الشرقية وتجسيد مرحلة الاتحاد.[3]

ولم يسلم النظام الاقتصادي من الهزات حيث يصنف بعض الخبراء والباحثين الاقتصاديين الازمة المالية التي يشهدها العالم في نهاية العشرية الاولى من القرن الواحد والعشرين والتي تعصف بمعظم اقتصاديات دول العالم كثاني أخطر أزمة يتعرض لها النظام الاقتصادي العالمي بعد أزمة سنة

---

[1]- بول سالم، **الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين: العرب والعولمة**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، أبريل 2000، ص218.

[2]- عدي صدام حسن، **عالم ما بعد الحرب الباردة** (دراسة مستقبلية)، دار المنصور، بغداد، 2003، ص313.

[3]- عبد الحميد الإبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص382.

1929، ولئن اختلفت دوافع وظروف نشاة كلا الازمتين إلا انهما تتشابهان في مكان ظهورهما وسرعة انتشارهما بين مختلف دول العالم.

و تختلف آراء المفكرين الاقتصاديين- في هذا المجال- حول تفسير تداعيات الأزمة المالية باختلاف مدراس ومذاهب هؤلاء المفكرين ،حيث يعتبر الفريق المدافع عن أفكار ومبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي حدوث أزمات اقتصادية أمر طبيعي بل وضروري في النظام الرأسمالي الذي يتعرض لأزمات دورية اقتصادية تؤدي إلى تصحيح تلقائي للاختلالات التي تميزه. بينما يؤكد الفريق الآخر على أن حدوث أزمات اقتصادية لها تداعيات سلبية وخطيرة على معظم دول العالم هو نتاج تطبيق نظام اقتصادي يتميز بتعدد الاختلالات بالنظر لاعتماده على مجموعة من المبادئ التي تخالف الفطرة الإنسانية ، ومن هذا المنطلق يطرح الباحثون الاقتصاد الإسلامي كنظام بديل عن النظام الرأسمالي من خلال إبراز دور التمويل الإسلامي في الحد من الأزمات- على غرار الأزمة المالية العالمية- التي تنشا نتيجة استخدام التمويل الكلاسيكي في المعاملات المالية المحلية والعالمية. [1]

تسببت الأزمة المالية في إفلاس العديد من المؤسسات العاملة في حقل المالية والائتمان في نفس السنة 2007، منها(New century financial corporation) ، في أفريل 2007 في الوقت الذي بلغت فيه رسملة هذه المؤسسة المالية في البورصة 1.7 مليار دولار، ومؤسسة (Aegis mortgage)، (Home Bank)،(First magnus financial)، (American Home Mortgage) ووصلت معدلات البطالة إلى 6.1% في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2008 وهو المعدل الأعلى خلال خمس سنوات. [2]

فكان الظن خلال عام 2009 أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أدركت نهايتها، وأن العالم على وشك أن يخرج من الأزمة المالية العالمية و كان المؤشر الذى استند إليه أصحاب هذا الراي هو عدم نشوب ازمة اجتماعية خطيرة في الولايات المتحدة تهدد النظام الراسمالي او الإدارة القائمة رغم أرقام البطالة. وفى عام 2010 استمرت البطالة في أمريكا وامتدت الأزمة تخنق

---

[1]- نبيل بوفليح و عبد الله الحرتسي حميد، "**التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية**"، الملتقى الاقتصادي الدولي الأول ، "**أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية**"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المنعقد يومي 05-06 ماي2009 ،ص529.

[2] - ضياء بوعروج، "**الأزمة المالية الحالية دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث و التداعيات على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد العربي**"، الملتقى الاقتصادي الدولي الأول ، "**أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية**"، مرجع سابق، ص 370 .371.

اقتصادات أوروبا دولة بعد أخرى. ولم يكتمل عام 2010 إلا وكانت أغلب دول الاتحاد الأوروبي تحاول فرض درجة أو أخرى من درجات التقشف للإمساك بالتدهور المتلاحق في نسب العجز في موازناتها.

بدات مشكلة تعثر الولايات المتحدة عن سداد ديونها تثير القلق في الاوساط الاقتصادية العالمية خاصة مع اقترابها من الحد الاقصى المسموح به للاقتراض 14 تريليون دولار وقرب الموعد النهائي للتوصل الى اتفاق بشأن زيادة حجم المديونية ، حيث تعتقد بعض الأوساط الاقتصادية بان إمكانية تعثر الولايات المتحدة عن سداد ديونها يعد امرا غير مستبعد. ووصف مراقبون هذا التعثر عن سداد الدين بـ "الأزمة" في حال عجزت وزارة الخزانة الأمريكية عن حلها، و تعثرها عن سداد السندات المستحقة، مما سيشكل أزمة أيضا للدولار الأمريكي بوصفه عملة الاحتياط في العالم، وسيصبح مهددا مع تحويل المستثمرين أموالهم لعملات أخرى، مما سيشكل ضغطا إضافيا على الدول المرتبطة عملتها بالدولار. [1]

وعن أسباب تفاقم مشكل المديونية الأمريكية، أشار الخبير الدولي في مجال المالية الدكتور كاميل ساري إلى أن « هناك تباين بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، فهؤلاء يؤكدون على ضرورة انسحاب الدولة من الدائرة الاقتصادية وعدم فرض ضرائب جديدة على المؤسسات، بينما يتفادى الديمقراطيون دفع المواطنين رسوما جديدة وضرائب أكبر والمساس بالمزايا الخاصة بالخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية ودعم التعليم. وحاليا يريد الجمهوريون اتفاقا مؤقتا قصير الأجل لا يتجاوز ستة أشهر ينتهي مع 2012، بينما يريد الديمقراطيون اتفاقا إلى 2013 للسماح للرئيس أوباما بمواصلة سياسة الدعم الاجتماعي وتجاوز عقبة الانتخابات المقبلة. ولكن الطرفين مجبران على إيجاد صيغة اتفاق قبل 2 أوت 2012، للتخفيف من أعباء المديونية التي بلغت 14 ألف مليار دولار». [2]

أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليونات دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليونات دولار في عام

---

(1) - فيصل العبد الكريم، " تعثرها عن السداد سيكون شبيهاً بتساقط «قطع الدومينو: مخاوف من تحول الديون الأمريكية الى أزمة مالية عالمية جديدة"، يومية الرياض http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647376.html، تاريخ الزيارة 10 /2011/08.

(2) - حفيظ صواليلي، " الخبير الدولي الدكتور كاميل ساري لـ"الخبر" "إفلاس الولايات المتحدة مستبعد ولا خطر على الأموال الجزائرية"، يومية الخبر:01-08-2011، http://www.elkhabar.com/ar/economie/260757.html، تاريخ الزيارة 2011/08/12.

2003 وإلى 8.9 تريليونات دولار في عام 2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة. فيعادل حجم هذه الديون عشرة اضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية. [1]

و توقّع كاميل ساري أن يتم التوصل إلى اتفاق حول المديونية الأمريكية، مستبعدا حدوث أي إفلاس أو تعثر في الدفع. و أوضح الخبير المالي: « بأنه سيكون هناك توافق وتسوية بخصوص المديونية الأمريكية، إذ يجب أن نعلم أنه تم تأجيل التسديد 65 مرة منذ سنة 1962، كما تم رفع السقف المسموح به 10 مرات منذ 2001 ،وما تغير اليوم هو الرهانات السياسية والانتخابية، خاصة أن تركيبة الكونغرس الأمريكي لا تضمن الأغلبية للرئيس الديمقراطي. وبالتالي، فإن التصعيد ناتج عن هذه الاعتبارات ولكن مسألة الإفلاس مستبعدة والاتفاق قائم من خلال تنازلات من الطرفين». [2]

إن أزمة الدين الأمريكي الحالية التي تلخصت في عدم قدرة أمريكا على تقديم خدمات الديون لسندات خزينتها المنتشرة في العالم مما اضطرها لأن ترفع سقف الدين الأمريكي ليصل إلى 16.7 تريليون دولار وتخفيض النفقات في حل ترقيعي مؤقت، مما أدى إلى تخفيض درجة الائتمانية للسندات الأمريكية لدى مؤسسات عالمية عريقة كمؤسسة ستاندرد أند بورز(standard and poor's). [3]

وقد دافع الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن وضع بلاده الائتماني في أول تصريحات علنية يدلي بها حول قرار وكالة ستاندرد اند بورز(standard and poor's) تخفيض تصنيف الولايات المتحدة الائتماني، مؤكدا أن مشاكل الاقتصاد الأمريكي قابلة للحل ولكن يلزمها الإرادة

---

[1] – صباح نعوش، **"خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي"** ، موقع قناة الجزيرة: **07-02-2008** ، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm، تاريخ الزيارة 2010/03/28.

[2] - **حفيظ صواليلي،" الخبير الدولي الدكتور كاميل ساري لـ"الخبر" "إفلاس الولايات المتحدة مستبعد ولا خطر على الأموال الجزائرية"، مرجع سابق.**

[3]-علاء أبو صالح، **"أزمة الديون الأمريكية والانعتاق من الدولار"**، القدس العربي، http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\11qpt698.htm%20&%20arc=data\2011\08\08-11\11qpt698.htmتاريخ الزيارة تاريخ الزيارة 2011/08/12.

السياسية فقال:« ستعرف الأسواق ارتفاعا و انخفاضا ولكن هذه هي الولايات المتحدة الأمريكية، وبغض النظر عما قد تقوله بعض الوكالات، حافظنا و سنحافظ على التصنيف ايه ايه ايه (AAA)، والحقيقة أننا لم نكن في حاجة إلى وكالة تصنيف لكي تقول إننا بحاجة إلى انتهاج التوازن على المدى الطويل لخفض العجز، كما لا نحتاج إلى وكالة التصنيف، كي تخبرنا أن الأزمة في واشنطن خلال الأشهر القليلة الماضية لم تكن بناءة، فمشاكلنا قابلة للحل الفوري، ونحن نعلم ما الذي يجب أن نفعله لحلها». [1]

وتوحي أحداث الشغب التي عرفها عدد من مدن إنجلترا في شهر أوت 2011، بأن الرأسمالية العالمية بلغت ذروة أزمتها، حيث ضرب الفقر والتهميش أكبر الدول ديمقراطية في العالم، فلم يعد الربيع الديمقراطي ميزة عربية، من منطلق أن ظاهرة الغضب الشعبي مست بريطانيا، بعد إسبانيا واليونان. فإذا كانت الشعوب العربية تطالب بالديمقراطية وبالقضاء على الدولة الأمنية المتسلطة ، فإن نظيراتها في الغرب تطالب بمستوى معيشي محترم.

كان يروق لمنظري الغرب الربط بين الرأسمالية والديمقراطية، واتضح بأن لدى من يؤمنون بأن حكومتهم "حكومة الشعب ومن الشعب ولأجل الشعب"، فإن الواقع أكثر تعقيدا من ذلك، فهي تبدو "حكومة الشعب من جماعات المصالح ولأجل مصالح هذه الجماعات". وقد أشار الرئيس أوباما نفسه إلى هذا الفساد الذي يجتاح النظام السياسي الأمريكي في كتابه "جرأة الأمل" في عام 2006. [2]

و يكمن التأثير الرئيس لهذا الفساد في أن المؤسسات الحكومية الأمريكية تعمل من أجل حماية المصالح الخاصة بدلا من مصالح الجمهور. كما كشفت الأزمة المالية بصورة صريحة عن ذلك. فتسيطر الرأسمالية العالمية التي تتحكم فيها المؤسسات المالية الكبرى على حياة البشر مثل أي نظام سياسي شمولي متسلط في العالم النامي. فالنظام الرأسمالي يقوم على ديمقراطية افتراضية،

---

[1] - **euronews** ، "أ وباما : لا نحتاج الى وكالة تصنيف مالي لخفض العجز الأمريكي"، http://arabic.euronews.net/2011/08/08/america-still-a-triple-a-economy-insists-obama/ تاريخ الزيارة2011/08/12.

[2] - عمر نجيب ، "عجز الميزانية الأمريكية مقامرة تهدد العالم بكارثة أزمة اقتصادية جديدة"، شبكة البصرة، http://www.albasrah.net/ar_articles_2010/0310/najib_280210.htm، تاريخ الزيارة 2011/08/11.

ولا يخدم سوى مصالح فئة صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال، تماما مثلما لا تخدم الأنظمة العربية المتسلطة سوى مصالح أقلية مرتبطة بأصحاب القرار.

وعليه لا يمكن النظر إلى أحداث لندن كأحداث شغب فقط، بل كأحداث لها أبعاد سياسية، ولا يمكن فهمها بدون النظر في خلفياتها فالعالم برمته مرشح للانفجار بفعل ازمة الرأسمالية التي لا تقبل ببروز نظام عادل يستفيد منه الجميع، ويقضي على الفروق الاجتماعية وعلى العنصرية التي تعاني منها الاقليات في الغرب، والتي تسعى لفرض ذاتها. وإذا كان مطلب المواطن العربي هو إسقاط النظام، فإن المواطن الأسود أو الهندي في ضواحي لندن وباريس، هو إسقاط النظام الرأسمالي. إن الربيع الديمقراطي لن يكون عربيا فقط، سيكون كونيا نتيجة جشع الرأسمالية، و انحسار دور الدولة الأمة في العالم العربي، والدولة الاجتماعية الديمقراطية في الغرب.[1]

وعقد الاتحاد الأوروبي قمة في شهر ديسمبر2011 بهدف التخلص من مصيدة الديون التي وقعت فيها الدول الأوروبية على إثر أقوى أزمة يتعرض لها الاتحاد الأوروبي منذ نشأته متخذة شكل معاهدة ملزمة. وقررت قمة انقاذ اليورو تشريع قوانين لضبط الاقتراض يحق للمحكمة الاوروبية التاكد من الالتزام الصحيح بهذه القوانين. كما يمكن للاتحاد الاوروبي في المستقبل ان يقوم تلقائيا بفرض عقوبات في حال عجز الموازنة. ويتوجب على الدول التي تعاني عجزا في الموازنة عقد اتفاقات تفصيلية ملزمة قانونيا مع المفوضية الأوروبية ،تلتزم خلالها بتنفيذ إصلاحات.[2]

وأصبح -من الواضح- الترابط المشترك بين أوروبا وأمريكا من خلال امتداد أزمة القطاع المالي التي اندلعت عام 2008 في أمريكا، حيث تفاقمت المديونية لبعض الدول الواقعة على أطراف منطقة اليورو، وجعلت كامل النظام المصرفي في مركز هذه المنطقة عرضة للتدهور، وقادت بالتالي إلى تهديد كامل للقطاع المالي في الاقتصاد. فواجه إثرها قادة الدول و الحكومات في الاتحاد الأوروبي صعوبة في اتخاذ القرارات المناسبة لأن المهل الممنوحة قصيرة والمبالغ اللازمة لتسديد المديونية أكبر من المتوقع.

---

[1] - حميد عبد القادر، "**العالم يريد إسقاط النظام الرأسمالي**"، يومية الخبر:11-08-2011، http://www.elkhabar.com/ar/autres/un_avis/261794.html، تاريخ الزيارة2011/08/12.

[2] - يوزف يانينغ، "**مزيد من أوروبا، مزيد من الاستقرار؟**"، مجلة Deutschland ، ألمانيا، العدد4، 2011،ص6،7 .

2) سيادة المنطق الاحتكاري:

أظهر الاتصال -على مدى عصور التاريخ- قابلية شديدة للاحتكار بدءا من احتكار كهنة الفراعنة لنقوشهم المقدسة (الكتابة الهيروغليفية) إلى الاحتكار الذي تفشى اليوم في جميع أرجاء منظومة الإعلام الرسمي وغير الرسمي وشبه الرسمي، مرئيا كان أم مطبوعا أم مسموعا.

و□د أن تطور تقنيات الاتصال قد منح فرصا ووسائل تقنية لعو□ة السوق، وولد هذا الوضع منافسة حادة بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تتوسط عملية ترويج وسائل الاتصال التكنولوجية بمختلف أنواعها في بقاع متنوعة من العالم.

لقد ادخلت النتائج المسجلة على مستوى السوق العالمي العالم في بناء جديد، يمثل أ□وذجا جديدا للشمولية العضوية (Totalité organique) الذي هو ا□ؤسسة.[1] تلك ا□ؤسسة أعطت بعدا جديدا للعالم بحق، إذ أصبحت على مستوى أرفع وأشمل تعتبر نسقا بحد ذاتها ل ش ع ش ط اا ومواقعها.

يعد فضاء العو□ة هيئة ماكروسكوبية (un macro-organisme) و يجعل من الشركة العالمية نسقا سيبرنيتيقيا (cybernétique) ذو ضبط ذاتي ،(autorégulé) الأمر الذي يدل على تميزها بحرية التعبير الاقتصادية والإيديولوجية الليبرالية الجديدة (Néo-Libérale) للاتصال، رغم النقاشات التي تجري حول ذلك بعد خصخصة المجال العمومي في نهاية القرن العشرين[2]، حيث أن الشركات العا□ية كما يسميها الكاتب الفرنسي أرمون ماتلار (Armand MATTELART) تخضع وتدين بالنظام الليبرالي الذي يخولها كل الحرية لممارسة نشاطاتها وفقا لمبدأ آدم سميت "دعه يعمل دعه يمر".

تتدافع الشركات ا□تعددة ا□نسيات لاستغلال التقنيات الحديثة في مجال الاتصال من أجل تكثيف توسعها وأرباحها عبر العالم واستغلال مضامين وسائل الاتصال أفضل استغلال. ونورد هنا بعض الأمثلة تأكيدا لهذه النزعة الاحتكارية المترسخة.[3]

*وكالات أنباء عا□ية □تكر 80% من فيض ا□علومات.

---

(1) - Armand . MATTELART, **L'invention de la communication**, op.cit , P342.

(2) - Ibid, PP 343-344.

(3) - نبيل علي، مرجع سابق، ص554.

*مجموعات إعلام رئيسية تتحكم في 90% من الصحف البريطانية.

*احتكار عدد قليل من شركات الإعلام المتعدية الجنسية للإرسال الجماهيري المرئي والسمعي والإنتاج السينمائي والتلفزيوني وقد تبعه في نهجه الاحتكاري تلفزيون الكابل.

*10% من شركات الإعلام الأمريكي تسيطر على 80% من إجمالي الإنفاق الإعلاني في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يصل إلى 25 مليار دولار سنويا.

ويمكن القول أن الأرباح المغرية التي يُؤمّنها قطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي قد جذبت العديد من الشركات العملاقة متعددة الجنسية إلى توجيه استثماراتها في هذا القطاع ، ومن جانب آخر فإن تكنولوجيا البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية قد شجعت الكثير من شركات الاتصال المعلوماتي الترفيهي للعمل عبر الحدود الوطنية، وتنويع أنشطتها، فضلا عن الاندماج وتكوين كيانات اقتصادية أكبر.

وقد أفضت حركة التركيز في الملكية إلى ظهور أباطرة في الإعلام والاتصال، وما من دولة كبرى إلا ولها شركاتها العملاقة من امثال روبرت موردوخ (Rupert MURDOCH) فيب ريطانيا وسيلفيو برلسكوني (Silvio BERLUSCONI) في إيطاليا وبرتلسمان (BERTELSMAN) [*] الأ□انية وتا□ وارنر (Time Warner) في الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

ومن الصعب رصد حركة الاندماج ب□ الشركات متعددة ا□نسية، أو مشروعات ملوك الإعلام والاتصال والترفيه، فكل يوم يتضمن أخبارا عن اندماج جديد أو قيام تحالف أو مشروع جديد.

لقد شهدت سنوات التسعينيات اندماج ا و لسع ا ل لشرك لت أ و اموعات الصناعية الأمريكية الكبرى، إذ سجل أول اندماج عام 1989 ب□ تا□ (Time) ووارنر (Warner)، وعرف عام 1995 انطلاقة متسارعة لعملية الاندماج بين الشركات، وتم التزاوج بين (ABC) وديزني(Disney) وب□ (time-Warner) و(CNN)،وشوهدت أيضا مشاركة لـ (MCI) داخل

---

[*]- إا شركة ذات جنسية ألمانية لكنها أكبر شركة نشر في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- لمزيد من التفصيل عن هذه الشركات العالمية وأخرى انظر: ليلى فيلالي، **الاتصال الدولي والتجانس الثقافي، رسالة** ماجستير، مرجع سابق، ص189-191.

(News Corps) واستيراد (CBS) من طرف وستنجهاوس (Westinghouse).[1]

وفي إطار حركة الاندماج والشراكة بين أسياد الاتصال سجلت في عام 2000 عملية اندماج بين باقات التلفزيون المدفوع المملوكة لجان ماري ماسيي (Jean- Marie MESSIER) وموردوك (MURDOCH).[2]

وقدمت دراسة حالة لإمبراطورية روبرت ميردوك(Rupert MURDOCH) الصحفية والإعلامية التي تشمل خمس صحف قومية يومية وأسبوعية تبلغ نسبة توزيعها 35% من مجموع توزيع الصحف القومية في بريطانيا، بالإضافة إلى سلسلة كبيرة من الصحف الإقليمية والدوريات، ودراسة حالة أخرى لإمبراطورية أيان روبرت ماكسويل (Ian Robert MAXWELL) الصحفية التي تسيطر على 27% من مجموع توزيع الصحف الإقليمية اليومية والأسبوعية والتي تحتل المرتبة الثانية بعد إمبراطورية موردوك(MURDOCH).[3]

إن النقلات المعمقة في عالم الاتصال وبروز الإعلام المتعدد الوسائط (Le multimédia) وشبكة الأنترنت التي لا طالما تميزت بحرية تبادل المعلومات ومجانية الحصول عليها، ها هي الاخرى تقع في ربقة الاحتكار لانها تشكل منحدرا جديدا لمسيرة دعائم الاتصال والإعلام، الأمر الذي دفع الكثير من الشركات والشبكات الخاصة إلى إقامة جسور مع الأنترنت لتكثيف قدرا على التوزيع والإرسال لتحقيق ربح كبير عن طريق الاقتصاد والإشهار الإلكتروني (En ligne).

وتعد شركة أ.ب.م (IBM) من بين الرواد في هذا المجال عن طريق شركة (IBM Global Work) التي استفادت من شهرة (IBM) وتمكنت من كسب 10% من المستهلكين المشتركين في شبكة الأنترنت، كذلك فإن شبكة(America on Line) التي تنتمي إلى مجموعة

---

[1] - Serge . GUÈRIN, **La cyberpresse**: **la presse et l'écrit off line**,**on line**, HERMÈS, Paris, 1996, P143.

[2] - Serge . HALIMI, "**La presse**, **censures de l'argent**", Le Monde diplomatique, N° 569, Août 2001, P13.

[3] - حسن نصر، "أزمة حرية الصحافة في النظم الرأسمالية: عرض وتقديم كتاب سليمان صالح"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد2، أبريل- جويلية 1997، ص204.

(AOL) والتي أصبحت تستحوذ على أكثر من 4,5 مليون مشترك عام 1995. [1]

كما تشير الإحصائيات إلى أن مائة موقع فقط على الأنترنت تستولي على 80% من إجمالي زوار مواقعها، تاركة الخمس فقط لتنافس عليه ملايين المواقع الأخرى. كما تلوح في الأفق بوادر صراع عالمي لاحتكار الإلكترونيات الاستهلاكية وذوات شاشات الجيب الصغيرة، من الهاتف النقال إلى كمبيوتر راحة اليد والكتب الإلكترونية. [2]

وقد شوهدت محاولات لاقتحام الساحة العالمية لتطوير الخدمات المقدمة إلكترونيا (En ligne) مثل شركة (AT&T) التي اقترحت عروضا لمعالجة النصول الفائقة (Hypertextes) وكذا محاولة لمجموعة (MCI)لاقتحام سوق الخدمات الإلكترونية من خلال إقبالها على الاتصال بشبكة الأنترنت بواسطة شبكة (Market place MCI) كما أن مجموعة (News corp) حاضرة ايضا بخدماتها الإلكترونية بواسطة البنوك الإلكترونية للمعلومات دلفي (Delphi) . [3]

وبالإمكان ذكر أعظم الاحتكارات في مجال الإعلام الآلي وبخاصة البرامج المعلوماتية من طرف شركة مايكروسوفت (Microsoft) التي وسعت خدماتها الإلكترونية باستغلالها لنظام الويندوز(Windows) وعُدّت شركة مايكروسوفت من أهم المتورطين في ظاهرة الاحتكار، وذلك باستغلال وجودها ومكانتها في سوق الإعلام الآلي.

واستطاعت مايكروسوفت(Microsoft) تحقيق كل النجاحات والمطامح معتمدة على ما يمكن تسميته "بالطريق الذي يؤدي إلى مقاومة أقل" من قبل بيل غايتس (Bill Gates)، وذلك بمراقبة المحتوى والسيطرة عليه بكل صرامة من خلال أنظمة الويندوز (Windows). [4]

تعيش الساحة العالمية سباقا حادا نحو الاستثمار في شبكة الأنترنت للحصول على عدد أكبر من الزبائن من قبل الشركات المتعددة الجنسيات والشبكات الخاصة التي سعت من خلال حلقة للصناعة الاتصالية خوض غمار المعركة بكل حزم وتواصل. هذه الديناميكية المتصاعدة

---

[1] -Armand. MATTELART, **L'invention de la communication**, op.cit, PP 17-18.

[2] - نبيل علي، مرجع سابق، ص555.

[3] - Armand. MATTELART, **L'invention de la communication**, op.cit, PP 19-20.

[4] - Andrew L . SHAPIRO," **TV Internet** : **La guerre de l'info**" ,Revue Courrier international, Paris, N°407, du 20 au 26 Août 1998, P28.

تتعلق بأحد مؤلفات فرنو برودال (Fernand. BRAUDEL) المعنون بـ" ديناميكية الرأسمالية" (La dynamique du capitalisme).[1]

ويتجلى لنا من خلال كل تلك المعطيات والمعلومات القدرات الهائلة التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات في إثراء ميادين الإعلام والاتصال واختراقها لجل الميادين، حتى انها تظهر بشكل مجموعات كبرى لوسائل الاتصال التكنولوجية.

فيرى روجي بينتو (Roger Pinto) أن التطور الملحوظ في البنيات الاقتصادية لتطور وسائل الاتصال الجماهيرية- عن طريق تسارع عملية التمركز (Concentration) العمودية والأفقية- عكس بعدا عالميا لوسائل الاتصال مع القوة المتصاعدة للشركات عبر الوطنية.[2]

وقد تم تسجيل مرحلتين هامتين مرت بهما الهيكلة الصناعية والمالية في البلدان الصناعية، إذ تمتد المرحلة الأولى من سنة 1950 إلى سنة 1980، والتي اتسمت بحركة دائبة لتحقيق نمو مالي خارجي عملا بالحكمة القائلة:« كلما كان الفاعل هاما كلما شكل فريسة صعبة المنال». [3] وذلك تبعا لمسيرة تمركز وسائل الاتصال الجماهيرية والمؤسسات المنتجة لها، أما المرحلة الثانية فتمتد من عام 1980 إلى وقتنا الحاضر وفق استراتيجية مطبقة من طرف المجموعات التي استفادت من محيط مؤسساتي وتكنولوجي ملائم لمواصلة خطتها في الاندماج والترابط العمودي لتشكيل التروستات (Trusts) . [4]

لهذا يؤكد جون بول شامو (J.P CHAMAUX) على أن التكنولوجيا الحديثة للاتصال تساهم في تسارع حركة المعلومات وتمركز سلطة المعلومات فيقول: « إن التكنولوجيا تحول وتبدل البنيات الاقتصادية». [5]

ويبدو أن الاحتكار قد جر وراءه الاندماج الرأسي أو التكامل الرأسي في سباق التنافس

---

[1]-Armand. MATTELART, **L'invention de la communication**, op.cit, P137.

[2]-Roger. PINTO, **La liberté d'information et d'opinion en droit international**, Collection études juridiques comparatives et international, ECONOMICA, Paris, 1984, P22.

[3]-Serge. GUÉRIN, op.cit, P141.

[4]-Ibid, P143.

[5]-Roger. PINTO, op. cit, P21.

المحموم بين شركات الإعلام و الترفيه و الاتصالات، خاصة مع ظهور الأنترنت، حيث أدركت القوى الرأسمالية المغزى الاقتصادي للمعلومات واندفعت بقوة لتكثيف موجة الاندماج وتركيز رأس المال بهدف إحكام السيطرة على صناعة المعلومات بعناصرها الثلاثة: محتوى المعلومات ومعالجتها وتوزيعها.

يعني التكامل الرأسي في أبسط معانيه الملكية المتعددة لوسائل إعلامية وأنشطة اتصالية ومعلوماتية وإعلامية متعددة، فبدأت الشركات تعمل في مجال الصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، ومحطات التليفزيون واستوديوهات الإنتاج، وقد برزت الحاجة للتكامل الرأسي من أجل الوصول إلى منافذ توزيع جديدة، مع دعم فاعلية المضمون المقدم والترويج عبر أكثر من وسيلة إعلامية. [1]

ويواجه ميدان الإعلام و الاتصال تحديا آخر هو التكامل الأفقي الذي يعني مشاركة وامتلاك الأسهم لمؤسسات متخصصة في ميدان الاتصال من طرف شركات احتكارية يرتكز نشاطها الأساسي خارج نطاق الإعلام والاتصال، كشركات البترول والاتحادات المختلفة التي تساهم في صناعات الإعلام والترفيه. «كوكالة الأنباء رويتر التي توسع نشاطها ليشمل خدمات الفندقة والنقل السياحي والنشر التعليمي». [2]

وتشير دلائل عدة إلى أن التطورات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات قد ساعدت على تنامي النزعة الاحتكارية، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة رئيسية هي: [3]

*ضعف الارتباط العضوي بين محتوى المعلومات والوسيط الذي يتم تبادلها من خلاله، وخير شاهد على ذلك السهولة التي تنقل بها حاليا المواد الإعلانية من التلفزيون والصحافة والإذاعة إلى شبكة الأنترنت. إنه المحتوى الطليق، ذي السيولة العالية، الذي شبّهه البعض بنبيذ بلا قوارير.

*سهولة السيطرة على الكم الهائل من الرسائل الإعلانية، وذلك بفضل وسائل التحكم والرقابة المتوافرة لشبكات الاتصال.

*عامل اقتصاد الحجم الذي يعمل لمصلحة الكيانات الإعلامية الضخمة، فوكالات

---

[1]-محمد شومان، **العولمة ومستقبل الإعلام العربي**، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 2000 ، ص37.

[2]- نبيل علي، مرجع سابق، ص356.

[3]- المرجع نفسه، ص355.

الأنباء الكبرى هي وحدها القادرة على إنشاء شبكة كبيرة من المكاتب الخارجية، ولا تستطيع إلا محطات التليفزيون العملاقة شراء حقوق نقل الأحداث المهمة، كحفلات الأوسكار وافتتاح دورات الألعاب الأولمبية وما شابه.

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها وسائل الإعلام في إشاعة المعرفة والمعلومات وتداولها وتطور الرأي العام، إلا أن السيطرة على كتلة هذه الحركة وتدويرها باتجاه خدمة المصالح الخاصة وضعت الإعلام أمام مفارقة صعبة ومعقدة، وألقت الشكوك حول مدى ما يمكن أن تحققه وسائل الإعلام من منفعة للبشرية ومن إنجازات في دعم القيم الديمقراطية من حرية للتعبير وتعدد في الآراء وحق في الإعلام والاتصال، خاصة بعد أن أصبحت موظفة لغايات ذاتية لا تمثل العمل الإعلامي وتكبح حراس البوابة عن حماية الحقيقة والدفاع عن المصالح العامة والحفاظ على مكانة السلطة الرابعة.

3) من الحداثة إلى ما بعد الحداثة في عصر مجتمع المعلومات العالمي:

يؤكد جيدنز (GIDDENS) أن الحداثة هي الفكرة الأساسية التي تقوم عليها التأملات الخاصة بالعولمة في علم الاجتماع، والعولمة في العديد من المفاهيم الشائعة ملازمة للحداثة. [1]

يقول محمود أمين العالم -في اتجاه مغاير تماما لهذه الرؤية- « أن الغريب و المتناقض لكل أدبيات الفكر السياسي و الفلسفي الحديث هو جعل العولمة مرادفة للحداثة ولهذا يُضْفون على العولمة كل القيم الجليلة للحداثة مثل الديمقراطية، التقدمية، والاستنارة العقلانية والعلمانية التي صاحبت النشاة الاولى للراسمالية والتي اخذت تهمّش وتغيب مع هذه المرحلة الاحتكارية من الرأسمالية المعولمة، وتسود فيها قيمة أخرى متوافقة معها ومعبرة إيديولوجيا هي ما بعد الحداثة». [2]

وبالطبع فإن العولمة ليست الحداثة و ليس العكس كذلك، فالحداثة كمفهوم فلسفي وسوسيولوجي له ظروفه التاريخية والمجتمعية. وكذا فهي تيار فكري له عمقه الإيديولوجي فهي وريثة النهضة وحفيدة التنوير، وقد وُرثت عن فلسفة الإغريق احتفاءها الزائد بالعقل والعقلانية ونزعتها إلى رؤية الإنسان وعالمه في الأرض، فالحداثة قد جعلت من الإنسان أسمى كائنات الأرض ومحورا للفلسفة ووسيلته في تحرير العقل من جميع العوائق سوى الحرية.

وتعد الحداثة مشروعا يقوم على عدة أسس هي الفردية والعقلانية والوضعية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا، وتبني نظرة خطية في التاريخ الإنساني مبناها أنه يتطور من مرحلة إلى أخرى. والحداثة كمشروع له تجليات مختلفة، أولها الحداثة الفكرية التي أعلت من شأن العقل، وكان شعارها أن "العقل هو محك الحكم على الأشياء". بعبارة أخرى أهدرت الحداثة الفكرية سلطان وسطوة النص الديني الذى كانت تحتكر تفسيره وتأويله صفوة رجال الدين، الذين كانوا ينطلقون من رؤى للعالم تتسم بالانغلاق وبالرجعية، مما ادى إلى جمود المجتمعات لاوروبية وسيادة الاستبداد السياسي، لأن رجال الدين المحافظين والرجعيين، وضعوا أنفسهم في خدمة الطغاة من الحكام الذين مارسوا قهر شعوبهم. [3]

---

[1]- محمد حسين أبو العلاء محمد، مرجع سابق، ص 119.

[2]- المرجع نفسه، ص 119.

[3]- السيد يسين، **"النقد الثقافي العربي في الفضاء المعلوماتي (المدونات المصرية نموذجاً)"**، ندوة مجلة العربي/ **الثقافة العربية في ظل وسائط الاتصال الحديثة"، مرجع سابق.**

ولكن من جراء تلك العقلانية المفرطة وتحول شعار "المعرفة من أجل المعرفة" تدريجيا إلى " المعرفة من أجل التكنولوجيا" حتى وصل بنا الحال إلى ما يمكن تسميته " التكنولوجيا من أجل التكنولوجيا" ووسط هذه الفوضى التي تراكمت وتواكبت عبر القرون، تخرج إلى الوجود تكنولوجيا المعلومات، لتهزأ بعلاقات الإنتاج الصناعي، وتخلخل الركائز الأساسية للمنظومة الاقتصادية، وتكشف عن مدى الخلل في نظمه السياسية، في الوقت نفسه الذي وفرت فيه التكنولوجيا المعلوماتية وسائل عملية للتعامل مع تعقد ظواهر الواقع.

وقد عبرت نظرية التحديث الغربية عن النظرة الغربية للحداثة لهذا ذهبت كل توقعاتها في مهب الريح، وأخفقت كل الأنماط السياسية والاقتصادية المستوحاة من عملية تحديث- تنمية. وجعل هذا الإخفاق كثيرا من الأنثروبولوجيين يتساءلون حول مصير العلاقة بين التدفق المعلوماتي والمشروع التنموي العالمي بما فيه العالم الثالث ومصيره في ظل مجتمع المعلومات.

و ظن فكر الحداثة -في غمرة اندفاعه- أنه قادر على احتواء تعقد تلك الظواهر بصورة تامة، ولكنه في - غالب الأمر- كان يقتص من تعقدها حتى تدين لأدواته الذهنية والعملية، وكان لا بد من مخرج إما "حداثة جديدة " تمد في عمر سابقتها وإما "ما بعد حداثة" تقتلع تلك الحداثة من جذورها .[1]

و تعد العولمة –بذلك- مرحلة لاحقة بالنسبة للحداثة وليست مرحلة تطويرية لها، لكن السؤال المحوري الذي يرتبط بالمرحلة التالية للحداثة هو: هل تعد مرحلة ما بعد الحداثة أكثر حداثة من الحداثة ذاتها؟ وهل هي مناقضة ام تعد استكمالا منطقيا لها؟

ويشير تيار ما بعد الحداثة إلى رفضه الصريح لكل ما ساهم في نشأة فكر الحداثة وتطوره، إن "ما بعد الحداثة" ترفض النظرة الميكانيكية للعالم وترفض المفاهيم السائدة عن الحرية والديمقراطية والموضوعية والهوية وما شابه، وترفض الصروح الفلسفية التي أقامها ديكارت وكانط وماركس وهيجل كما ترفض مثالية أفلاطون بل ومنطق أرسطو.

كما أن غاية ما بعد الحداثة هو البناء من الصفر، لا يقصد بـ" ما بعد" أن ما بعد الحداثة تتبع الحداثة من حيث الزمن، حيث لا يقر الفكر ما بعد الحداثي بهذه الخطية الزمنية، ولا

---

[1] – نبيل علي، مرجع سابق، ص 169-170.

بغيرها من أنواع الخطية،.. إن فكر ما بعد الحداثة يقوم- في الأساس-على مفهوم الاختلاف والتباين لا الائتلاف والتطابق.(1)

وقد برز مصطلح" ما بعد الحداثة" (post modernisme) في النصف الثاني من سنوات الثمانينات، وقد أسس من قبل المفكر الإنجليزي شارلز جونك (Charles JENCK) مطلقا إياه على الأشكال المعمارية الحديثة، و ترجم إلى اللغة الفرنسية على يد الفيلسوف الفرنسي جون فرانسوا ليوتار(Jean- François LYOTARD) بأنه نهاية" للخطابات التي تمنح الشرعية "للحداثة ".(2)

ويشير تيار ما بعد الحداثة (post modernisme) الذي يمثله جان فرانسوا ليوتار في أدبيات الفكر الغربي على إطلاقه إلى العديد من الرؤى والاتجاهات التي - رغما -تتفق إلى حد كبير على أنه يمثل حركة فكرية وثقافية نقدية وإنسانية عامة تحاول تجاوز مرحلة الصرامة العلمية وترفض اليقين المطلق والحتمية التاريخية وتدعو إلى قراءة الواقع من منظور أخلاقي، بل وتعتمد في تحليلاتها لقضايا هذا الواقع ومتغيراته على مصادر متعددة.

وعند التركيز على صلة ما بعد الحداثة بالمعلوماتية، وهي الصلة التي تتجلى، في أوضح صورها، لدى جان بودريار(Jean BAUDRILLARD) الذي يزخر خطابه الفكري بمفاهيم الكود والشفرة والحوسبة والرقمنة وما شابه.

وأهم من ذلك فقد خلص ميشال فوكو(Michel FOUCAULT) إلى أن هذا التطور الاجتماعي الجديد يتطلب مراجعة شاملة لعلاقة المعرفة بالقوى الاجتماعية المختلفة. فلم يعد مصدر القوى الموارد المادية بل الموارد الرمزية من إعلام وتربية وقيم وأفكار وخلافه.(3)

وكان لابد أن تثير ما بعد الحداثة موجه عارمة من النقد، فهناك من لا يرى فيها جديدا، وهناك من يراها مجرد رد فعل مؤقت، ولكن أخطر نقادها قاطبة، وأكثرهم تأثيرا، وهو يورجين هابرماس ممثلا للحداثة الجديدة كما تطرحها مدرسة فرانكفورت،« ويمثل السجال الفكري بين

---

(1) – المرجع نفسه ، ص 170-171.

(1) -Philippe .FOREST ," **Du modernisme au post modernisme**" , Cahier Français , Revue spécialisée, Dossier "**culture et société**", La documentation Française, N°260 Mars-Avril, 1993, P10.

(3) – علي نبيل، مرجع سابق، ص 172.

هابرماس وفرانسوا ليوتار رائد تنظير ما بعد الحداثة، واحدا من أبرز ملامح المشهد الثقافي العالمي». [1]

يري هابرماس(HABERMAS) أن الحداثة لا ترتبط بمرحلة تاريخية معينة ولكنها تتجدد دوما كلما تجددت العلاقات بالقديم والوعي بخصائص ما هو قادم، ذلك أن الحداثة لدى هابرماس هي الوعي بالمرحلة التاريخية التي تقيم علاقة مع الماضي وهي - أي الحداثة- لا نية لها ولا تعلن عن نمط نهائي فهي، في تطور مستمر منفتح على المجهول. [2]

وتبرز علاقة حداثة هيبرماس مع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات في جوهر الحل الذي يتصوره لأزمة الحداثة الراهنة، فهو يؤمن بأن حل أزمة الحداثة هو مزيد من الحداثة، ويقصد بذلك مزيدا من الاحتكام إلى العقل، وتحقيق درجة اعلى من شفافية التواصل، سواء داخل المجتمع الواحد، أو بينه وبين المجتمعات الأخرى.

فتوجهت الحداثة السياسية لتأسيس مجتمعات ديموقراطية تقوم على أساس تداول السلطة والانتخابات الدورية النزيهة، وحرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم. وفى قلب الحداثة السياسية ولدت فكرة " الفضاء العام" (Public Sphere). [3]

وكغيره من المصطلحات و النظريات حظي مصطلح " ما بعد الحداثة" بمعارضة ومنها معارضة آلان فانكيلكرو (Alain FINKIELKRAUT)، فيعتقد أن ما بعد الحداثة ماهي إلا خطابا إيديولوجيا يخفي "انكسار الفكر". كما حظي بمساندة وتأييد من قبل الذين يجمعون على أن ما بعد الحداثة تتلخص- في الواقع- في إرادة التخلص من مخلفات الحداثة كالحروب، الثورات، الجرائم ...الخ[4]

يتجسد موقف الفكر العربي المعاصر من تيار ما بعد الحداثة باعتباره الغطاء الفكري للعولمة من خلال السيد ياسين الذي يؤكد أن أهم سمات النموذج الحضاري الجديد أو نموذج ما بعد الحداثة هي سقوط الأنساق الفكرية المغلقة وأمثلتها البارزة مثل الماركسية الجامدة أو الرأسمالية

---

(1) – المرجع نفسه ، ص 172.

(2) – المرجع نفسه ، ص 172-173.

(3) – السيد ياسين، "النقد الثقافي العربي في الفضاء المعلوماتي (المدونات المصرية نموذجاً)"، ندوة مجلة العربي/ الثقافة العربية في ظل وسائط الاتصال الحديثة، مرجع سابق.

(4)- Philippe .FOREST, op.cit, P10 .

المتعصبة لحرية السوق وتبني فكرة الأنساق المفتوحة في الفكر ذلك بالقضاء على الثنائيات الشهيرة التي تقوم على فكرة إما هذا وإما ذاك. [1]

ويرى عبد الوهاب المسيري أن " ما بعد الحداثة" هي الإطار المعرفي الكامن للنظام العالمي الجديد، فهي رؤية تنكر المركز والمرجعية وترفض أن يعطى للتاريخ أي معنى للإنسان أي قيمة أو مركزية وتسقط كل الأيديولوجيات (عصر ما بعد الأيديولوجيات) وتنكر التاريخ (عصر نهاية التاريخ) وتنكر الإنسان (عصر ما بعد الإنسان) فالعالم حسب هذه الرؤية يفتقر إلى المركز فكل الأمور مادية وكل الأمور متساوية وكل الأمور نسبية فهو عالم في حالة سيولة كاملة. [2]

وعلى ذلك لازالت الحداثة وما بعد الحداثة من أهم التيارات الفكرية المتصارعة عالميا في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين رغم اختلاف أسباب النشأة أو ارتباط كلا منهما بأرضية المجتمعات الأوروبية الغربية في تحولاتها التاريخية بصفة عامة وبأزمة الإنسان الغربي وثيقة الصلة بالتقدم والمشروع التحريري بصفة خاصة.

إلا أن الفكر العربي ليست لديه اتجاهات غالبة نحو الحداثة وما بعد الحداثة ولكن تتعدد الاتجاهات في إطار الإيجاب والسلب والتوفيقية، وهي نفس الاتجاهات التي حكمت موقفه من العولمة ، إذا كانت العولمة تتطلب نمطا خاصا من التفكير الإجرائي العملي الباحث عن أساليب ووسائل وتقنيات تجعله داخل المنظومة العولمية وليس المنحصر في حدود القطرية. فإن إيديولوجية مجتمع المعلومات . وبطبيعة الحال - تقوم على اقتحام مسار حداثة جديدة قد تختلف مظاهرها عن الحداثة الأولى إلا أن مراميها واحدة.

وقد أكد هذا المنحى سمير أمين مبيّنا أن « الحداثة في واقع الامر لم تصل بعد إلى نهاية مسيرتها ولن تكون نهاية لهذه المسيرة، فالحداثة هي انقلاب إيديولوجي وفكري جوهري، حدث عندما اعتبر المجتمع نفسه مسؤولا عن مصيره». [3]

ولابد في ذلك من الإشارة إلى مصطلح التحديث الذي يتميز عن مفهومي الحداثة وما بعد الحداثة لكنه ينفصل عنهما مفاهيميا ويتصل بهما واقعيا، فهناك موقف كرونولوجي ينظر إلى

---

[1] – محمد السيد أبو العلاء محمد، مرجع سابق، ص 121.

[2] – المرجع نفسه، ص 121.

[3] – برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، مرجع سابق، ص101.

الحداثة كحقبة تاريخية تبلورت في نقطة بعينها ومكان بنفسه، ثم موقف آخر يسمى بالموقف الاستراتيجي.

بينما يتسم الموقف الأول ببرودته الوضعية وسمته الوصفية التي تنظر إلى الحداثة كمجموعة من المميزات التي طبعت حقبة تاريخية معينة فإن هذا الثاني يعتبر الحداثة عصرا وليس مجرد حقبة، أي أنه ينظر إليها من حيث أنها شكل من أشكال العلاقة المتوترة مع غيرها. وهذا يفترض أن الحداثة ما تنفك تدخل في صراع مع ما ليس إياها، وإنها حركة انفصال دؤوبة ،هي بالضبط ما نقصده بالتحديث وهذا باختبار للمظهر الحركي للحداثة. [1]

فالحداثة ليست لحظة في زمان ولا نقطة في مكان، إنها بالاولى وعي بالحركة المتقطعة للزمن.« إن المعرفة العربية لا يمكنها أن تتنصّل من" ذهنيتها" إلا بفضل قطعية لن تكون كذلك ما لم تعمل فكرها أيضا في "الخارج "الذي يؤسسها "لتقابل المنظومة المعرفية الغربية بخارجها اللامفكر فيه». [2]

وهذا يعني أن الحداثة وما بعد الحداثة والتحديث مفاهيم قد تختلف في حد لولا اللفظية لارتباط ظهورها وسريانها بفترة زمنية ما، لكن بحلياتها في الواقع واحدة ،حيث تؤكد انها ليست بمرحلة تاريخية مر عليها الفكر الغربي وانتهت بفعل المؤثرات والتحولات المختلفة التي شهدها العالم وإنما هي فعل استمراري قيمي في الزمن ينم عن توجه استراتيجي يجمع بين تلك المفاهيم كلها.

---

[1] – عبد السلام بنعبد العالي، "**الفكر الغربي والتحديث**"، مجلة أبواب ، دار الساقي، بيروت، العدد 26،خريف 2000، ص25.

[2] – المرجع نفسه، ص33.

ثانيا: حقيقة القيم الديمقراطية في ظل المتغيرات الدولية

1) تفعيل دراما الاتصال في التعبير عن الرأي العام:

نحن ندرك اليوم أن الإعلام في عصر مجتمع المعلومات قد أصبح قوة لا يستهان ا وسلطة قائمة بذاتها، خاصة بعد أن تخللتها المبادئ الاقتصادية كمعياري الربح والخسارة، نتيجة لاحتكار واندماج الشركات المتعددة الجنسية التي اصبحت تهيمن على صناعة وتوزيع التكنولوجيا المتقدمة بشقيها الاتصالي والمعلوماتي.

كما يعتبر الاقتصاد الرأسمالي -في نظر ماركس- ذو ميل طبيعي للتوسع الجغرافي، وهو ما أطلق عليه نزعة التوسع المكاني(Spacilfix)، وقد وجد هذا الاقتصاد في تكنولوجيا المعلومات اليد الطولى المثلى لإرضاء نزعته تلك، فقد سمحت هذه التكنولوجيا لاستثماراته ومعاملاته أن تطوف العالم وتطويه طيا. (1)

ويمكن أن ننوه بما توصل إليه نبيل علي في مؤلفه " الثقافة العربية وعصر المعلومات" في إبراز تغير محاور التحالف بين القوى الاجتماعية عبر الزمن في المجتمعات الغربية مع محاولته لتفهم العلاقة التي تربط بين القوى الرمزية والقوى السياسية والاقتصادية والأمنية، وقد تم باقتراحه لشكل مبسط وضح خلاله التغير في لعبة القوى الاجتماعية بفعل المتغير المعلوماتي.

فبين ان محور التحالف في المجتمع الزراعي الإقطاعي بين القوة السياسية الحاكمة والقوة العسكرية التي تسانده من أجل إخضاع سخرة الزراعة بما يتفق ومصالح القوى الاجتماعية المسيطرة. وفي المجتمع الراسمالي تحالفت القوة السياسية مع القوة الاقتصادية وانتقل دور القوة العسكرية من مهمة فرض النظام داخليا إلى حسم الصراع مع القوة الخارجية، وانزوت القوة الرمزية المتمثلة في سلطة الكنيسة لتفسح الطريق أمام الرأسمالية الصناعية ومطالب تمويلها وإنتاجها. (2)

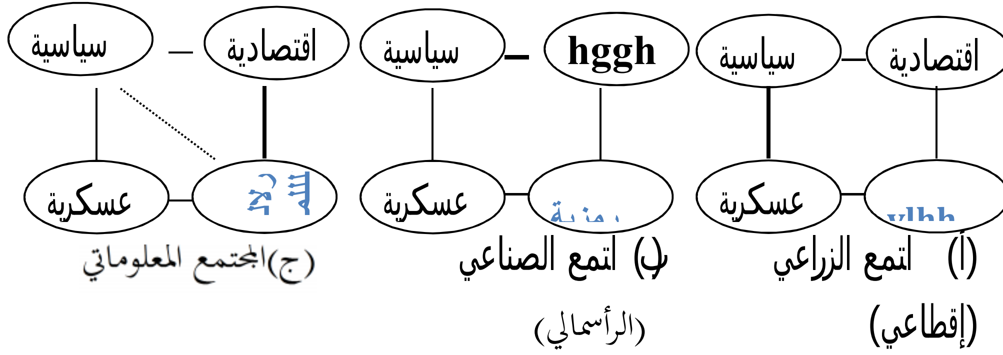
وتشير عدة دلائل إلى محور التحالف في مجتمع المعلومات الذي سيكون بين القوى الاقتصادية والقوى الرمزية على حساب سلطة القوة السياسية، التي ستعمل على خدمة الاقتصاد أساسا، وكما انزوت سلطة الكنيسة بفعل المتغير الصناعي وستتوارى القوى العسكرية كمجرد أداة للردع الصامت ترهب ولا تمارس، وفي ظل هذا التحالف الجديد بين القوى الاقتصادية والرمزية تاهت الحدود الفاصلة بين عولمة الاقتصاد وعولمة الإعلام، وصارتا تتبادلان موقعي التأثير والتأثر،

---

(1)- نبيل علي، مرجع سابق، ص43.

(2)- المرجع نفسه، ص348.

بصورة مباشرة وغير مباشرة سافرة وغير سافرة.[1]



إن القيم الرئيسية للرأسمالية في سعيها للسيطرة والهيمنة تبدأ من تعظيم الربحية والتوسع المتصل بالأسواق وعولمة الاستثمارات والدورات المالية باتجاه تحقيق التراكم النفعي، ولهذا فقد توثق الحلف بين قوة المال وطموحه من جهة، وقوة الإعلام وتأثيره وسعة انتشاره من جهة أخرى، خاصة بترابطاتهما الاستراتيجية ومدى تمكنهما من مستويات عليا في السياسة.

وفي ذلك يقول ألفن توفلر (Alvin TOFFLER)، في تحليله لنمط السلطة والقوة في المقبل من الأيام: « ثمة ثورة تحتاج عالم ما بعد بيكون الحالي، وما كان بوسع أي عبقري في السابق (لا سن تسو ولا ميكيا فيلي ولا بيكون نفسه) أن يتخيل ما تشهده هذه الأيام من منحى عميق في تحوّل السلطة، اي هذه الدرجة المذهلة التي اصبحت بها القوّة والثروة تعتمدان على المعرفة حاليا... إن المعرفة نفسها ليست المصدر الوحيد للسلطة فحسب، بل إنما أيضا أهم مقومات القوة والثروة...وهو يوضح لماذا أخذت المعركة الدائرة من أجل التحكم في المعرفة ووسائل الاتصال، تشتدّ الآن وتحتدم في جميع أنحاء العالم».[2]

ونتفق مع ألفين توفلر عندما يجمع بين القوة والثروة والمعرفة ،لأن المعرفة وحدها لا تمكن من ممارسة السلطة ، لذا فالتحالف سيكون بين القوى الاقتصادية والرمزية ولكن مع فاعلية القوة العسكرية التي نرى بانها اصبحت ترهب وتمارس منذ بداية العقد الاول من القرن الواحد والعشرين في كثير من بقاع العالم.

كما أدى التحالف بين المال والإعلام إلى إعادة تدوير الإنتاج الكمي والنوعي

---

(1)- المرجع نفسه، ص348-349.

(2)- توفلر ألفن ، **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين**، ترجمة، لبنى الريدي، سلسلة الألف كتاب الثاني، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص33-34.

لوسائل التأثير في السياسة، وإلى إنشاء إمبراطوريات إعلامية - ثقيلة معبرّة عن مصالح سياسية، ونرى ذلك واضحا في النموذج الأمريكي الذي قدم نماذج كثيرة عن التحالفات السياسية- الإعلامية، مثل ما نراه في إيطاليا من توافق مافيا المال والإعلام في صناعة كرسي لرئاسة الوزارة تستند قوائمه إلى تأثيرات المصالح المستمرة بين الرأسمالية والدعاية لها، والمصالح الداخلية والإقليمية المعبرّة عن تلك المصالح. وليست إيطاليا النموذج الوحيد، فالولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، وحتى جنوب شرق آسيا، تحمل نماذج عديدة متنوعة الأشكال عن إدراك القوى السياسية للدور الذي يمكن أن يلعبه تحالف المال والإعلام والثقافة في صناعة الأفكار وضمان السيادة الإعلامية. [1]

وإلى جانب احتكارات الأموال والشركات المتعددة الجنسيات، تكاثرت احتكارات المؤسسات الإعلامية القابضة على أنشطة العمل الثقافي والدعائي والإعلاني، وأصبحت أنشطتها مثار تساؤلات المنظمات السياسية وجمعيات حقوق الإنسان، ونقابات اتحاد الصحفيين في العالم كله، ونذكر من أمثلة ذلك سلفيو برلسكوني (Silvio BERLUSCONI) الذي أسس حزبه فورزا إيطاليا (Forza Italia) واستخدم وسائل الإعلام الثقيلة وكذا الصحافة المكتوبة لدعم حملته الانتخابية لحيازة منصب الوزير الأول، والتي عملت على تقوية سيطرته التي بلغت 45% في التلفزيون الوطني، وهذا لدعم تسويق ذاته في الحملة الانتخابية لعام 1994 وكذا مرة أخرى في 2001. [2]

فخرج نصف مليون إيطالي في الرابع من سبتمبر 2002 إلى الشوارع، وكان هدفهم رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني، ونددّوا بالعدوان على حرية الرأي من قبل الحكومة، وضد احتكار برلسكوني لوسائل الإعلام، ولا سيما بعد انتخابه لرئاسة الوزراء وتوظيفه ثلاثة محطات تلفزيونية حكومية، أضحت جميعها تدافع عن فساد الحكومة وتحمي الفاسدين، وتمارس الابتزاز ضد من ينادي بالإصلاح وبالتصدي للمافيا الاقتصادية والإعلامية، ومواجهة دورها في الحياة السياسية. [3]

---

[1] - صباح ياسين، **الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة**، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص69-70.

[2] - G.Edwin. BAKER , **Media concentration and democracy** : **Why ownership Matters**, series communication society and politics, Cambridge University Press, London, 2007, P18.

[3] - المرجع نفسه، ص73.

فما زال الفساد يضرب أطنابه في المؤسسات الإعلامية على الرغم مما صدر من مواثيق للعمل الإعلامي والصحفي، سواء التي صدرت عن منظمات حقوق الإنسان أو اتحادات الصحفيين، فقد سقطت هذه المؤسسات تحت ضغط التحالف بين متطلبات التكتيك السياسي والمصالح المالية، لتتحول وسائل الإعلام بأسرها إلى سوق مضاربة سياسية وقيمية على حساب الدور المبدئي الوطني، وعلى حساب المواثيق التي تنص على حرية التعبير والمصداقية والحيادية والمقدرة على ممارسة النقد، وملاحقة الأخطاء وتقويمها.

وقد أشارت منظمة مراسلين بلا حدود عن حرية الصحافة الملائمة للكبار في مجال الاتصال، ويتساءل مديرها م. روبرت مينار (M.Robert MÉNARD): « كيف للصحافة أن تنظم مجالس للتحاور حول تمركز المؤسسات الصحفية وتطلب من شركة هافاس (HAVAS) أو هاشت (HACHETTE) أن تكون راعية لأحد الأحداث، ووجب لذلك سندا قانونيا للمهنة في ظل التعددية التي يتميز بها تفكير مهنة الصحافي». [1]

إن الجاذبية التي يمارسها الإشهار على وسائل الإعلام ومؤسساتها يجعلها تسقط تحت احتكار التبعية للمعلن والانقياد لأوامره. وتتعطل حينها كل المنظومات الداعمة والحامية للقيم الديمقراطية لصالح قوى اقتصادية مهيمنة.

ومن أخطر نتائج إخضاع وسائل الإعلام لسلطة سياسية فردية وغير ديمقراطية، أو لمركز مالي مؤثر، عدم حيادية تلك الوسائل، وبالتالي تطرفها في التعبئة السلبية والكراهية وشحذ الرأي العام لاتخاذ موقف على غير أسسه الحقيقية. وبذلك يتحول فساد الوسيلة إلى فساد المجتمع، ولعلّ أسوأ ما يواجه الرأي العام هو سيطرة مطلقة على مصادر الإعلام تلغي الرأي العام وتقف بين الرأي والرأي الآخر، وتقطع الطريق أمام اكتمال دائرة التداول والمشاركة وصناعة القرار، ويبقى هناك مصدر واحد متسلط، وغير قابل للنقاش والرد، يلعب في ساحة مفتوحة لتشكيل المواقف والقناعات. [2]

وينشأ حينها إدراك سلبي يطغى عليه التوجه الأحادي لدى الفرد « وينقله من "ديمقراطية الرأي(Démocratie d'opinion) إلى ما يمكن تسميته "ديبلوماسية الرأي" (La

---

(1) Serge. HALIMI, "**La presse, censures de l'argent**"- , op. cit , P13.

(2)- صباح ياسين، مرجع سابق، ص71.

(diplomatie d'opinion التي تنمّ عن ركود عالمي ». [1]

وقد عزز ولتر ليبمان (Walter LIPPMAN) [*2] نظرية مفصلة حول ديمقراطية المشاهدين التي تعكس الديمقراطية التقدمية إذ قال « يوجد في الديمقراطية التي تقوم بوظيفتها بصورة مناسبة طبقات من المواطنين، فهناك أولا طبقة المواطنين الذين عليهم القيام بدور نشيط في إدارة الشؤون العامة، إنهم ممن يحللون وينفذون ويتخذون قرارات ويديرون الأمور بأنظمة سياسية واقتصادية وأيديولوجية، وتشكل تلك الطبقة نسبة مئوية ضئيلة من السكان، وتتمثل جماعة المفكرين (النخبة) التي تستطيع وحدها فهم المصالح العامة والتي كان أتباع جون ديوي يتحدثون عنها، واولئك الاخرون، خارج نطاق المجموعة الصغيرة، الذين يشكلون الأغلبية العظمى من السكان ويسميهم ولتر ليبمان " بالرعاع"». [3]

وتتضمن الديمقراطية بذلك وظيفتين: الوظيفة التنفيذية التي يقوم بها مسؤولون من طبقة متخصصة اي انهم يفكرون ويخططون ويفهمون المصالح العامة، ووظيفة الرعاع، وهي مشاهدة ما يجري دون المشاركة فيه، بيد أن لهم وظيفة أكثر من ذلك بفضل وجودهم في إطار ديمقراطي، إذ يتاح لهم بين الفينة والأخرى أن يلقوا بثقلهم إلى جانب عضو أو آخر من أعضاء الطبقة المتخصصة، وبعبارة أخرى يتاح لهم القول:« نريدك زعيما لنا»، لأن الدولة التي يعيشون فيها ديمقراطية وليست شمولية فاشية، ذلك هو ما يعرف بالانتخاب، ولكن ما إن انتهوا من مهمة إلقاء ثقلهم إلى جانب هذا العضو أو ذاك من الطبقة المتخصصة حتى يعودوا إلى وضعهم الطبيعي كمشاهدين لما يجري، وليسوا مشاركين فيه، تلك هي الديمقراطية العاملة بصورة مناسبة. [4]

لذا يقول نعوم تشومسكي(Noam CHOMSKY) بأننا بحاجة إلى وسيلة لترويض هؤلاء الرعاع، تلك الوسيلة هي الثورة الجديدة في فن الديمقراطية، صناع القبول، لا بد من تقسيم وسائل الإعلام والمدرسة والثقافة الشعبية، حيث تقوم الطبقة السياسية وصناع القرار

---

(1)-Jean Claude. GILLEBEAU, op. cit, P191.

(*)- ولتر ليبمان (Walter LIPPMAN) كان عميدا للصحفيين الأمريكيين وناقدا كبيرا للسياسة الخارجية والداخلية ومنظرا كبيرا للديمقراطية الليبرالية.

(3)- **نعوم تشومسكي، هيمنة الإعلام: الانجازات المذهلة للدعاية**، ترجمة، إبراهيم يحيى الشهابي، دار الفكر، دمشق، 2003، ص14-16.

(4)- المرجع نفسه، ص16-17.

بتزويد الرعاع بإحساس ما بالواقع، لكن تحمّله، على الرغم من أنه لا بد من غرس المعتقدات الملائمة في عقولهم، وهذا ما أقره هارولد لاسويل (Harold LASSWELL) في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين إذ قال: « ينبغي ألا نستسلم للحتمية الديمقراطية بشأن من هم خير من يقيمون مصالحهم ويحكمون عليها لانهم- في واقع الأمر- ليسوا كذلك، إذ نحن الذين هم خير من يقيم المصالح العامة ويحكم عليها، ولهذا علينا -بدافع من الأخلاقية العادية- ألا نتيح لهم التصرف على أساس سوء أحكامهم». [1]

يحدث المساس بالقيم الديمقراطية إذا كانت اغلبية الاراء مقتنعة بانها لا يمكن ان تحيد عن سياسة السلطة، وهو تحطيم للممارسة السياسية من قبل القمة يؤدي إلى انعدام الممارسة السياسية في الأسفل ويصبح حينها المواطن ضعيفا ويتخلى إثرها عن مواطنته التي يترتب عنها تنازله عن حقوقه وواجباته.

و كتب جان بودريار(Jean BAUDRILLARD) - في نقد المجتمع الاستهلاكي- يؤكّد على أن الأسلوب الذي يعتمده الخطاب الإعلامي المدعم للمشهد (Spectacle) الإعلامي يدعو لقبول نظام الهيمنة المفروضة بطريقة سلبية. [2]

إذ أن عملية تسليع (Marchandisation) العالم تقضي على الدولة –الأمـــة (Etat- Nation) وتعمل على إفراغ السياسي (Le politique) من جوهره، لأن العولمة تُفقد الممارسة السياسية استقلاليتها وتُلحقها بالاقتصاد، وغدا التسابق والمنافسة كقانون للسوق قانونا أيضا للممارسة السياسية« فهل نستطيع الحديث عن ديمقراطية عندما لا يمكن للأغلبية من المواطنين تمييز افتراضات المعارضة عن افتراضات السلطة؟ عبارة صاغها كلود جوليان (Claude JULIEN) عام 1972 في كتابه المعنون "انتحار الديمقراطيات" (Le suicide des démocraties) . [3]

وقد تأكد هذا المنحى من قبْلُ لدى ماكس فيبر (Max WEBER) (1864-1920) في كتاباته التي كانت مسألة الديمقراطية كإضاءة جانبية في فكره، والتي مكنته من إلقاء الضوء على بعض المواضيع كالهيمنة والعقلانية أو الريادية(La charisme) تعبيرا منه عن

---

[1] -المرجع نفسه، ص17-20.

[2]- Philippe . BRETON & Serge. PROUIX, op.cit , P182.

[3]- Edward. GOLDSMITH & Jerry. MANDER, op.cit, P22.

سياسة القوة الممارسة من قبل الدولة الألمانية ومتسائلا عن المصير المحتوم للمجتمع الغربي في ظل واقعه، فكانت جل الرؤى المقدمة من قبله مصدر الكثير من نظريات النخبة في القرن الحالي لأمثال كارل شميث(Carl SCHMITT) حتى جوزيف شامبيتر (Joseph SCHUMPETER).[1]

يرى ماكس فيبر ان المجتمعات الغربية الحديثة موجهة نحو عقلانية (Rationalisation) تحول السياسة إلى فضاء لا شخصي(Impersonnel) **أين تكاد** البيروقراطية(La bureaucratie) تهيمن دون نزاع. وبصفة عامة فإن العالم مسير **-أكثر فأكثر-** وفق منطق يخرج عن إطار فعل المواطنين وهو الاقتصاد السلعي في المقام الأول، فبالنسبة لرائد علم الاجتماع الألماني فإن هذا التوجه محتوم ولا مفر منه لأن قواعده **اللاشخصية والميكانيكية تمثل أسلوب** التسيير الأكثر عقلانية للأشياء والأشخاص، وما يحدها **سوى فعل القادة الكارزماتيين** (Chefs Charismatiques) **الذين يقومون على متطلبات** هذه الميكانزمات الموجهة.[2]

لا يمكن للشعب -حسب ماكس فيبر- أن يمارس حكم نفسه بنفسه في الدول الكبرى الحديثة، فاجتماعيا هؤلاء مهيمن عليهم من قبل نخبة ضيقة العدد بحيث تمارس هيمنتها باسم الشعب، لذا فإنه يرى بأن الديمقراطية مستحيلة اجتماعيا، وكذلك تاريخيا نتيجة للعملية البيروقراطية التي تميز العالم الحديث.

والمسألة المثارة لدى ماكس فيبر هي معرفة ما إذا كانت الديمقراطية الحديثة **- فعلا-** مجبرة على الربط بين الهيمنة البيروقراطية والهيمنة الانتخابية، حيث يتوصل إلى أنه لا يمكن أن تتأسس الديمقراطية بعيدا عن الهيمنة، خاصة وأن فكر ماكس فيبر يرتكز على فكرتين **مفتاحيتين** هما السلطة (Macht) والهيمنة (Herrschaft) **.**[3]

بعدما حوّم شبح البيروقراطية على الخطاب الاجتماعي والسياسي الحديث، كما يشهد **على ذلك أليكسيس دوتوكفيل** (**Alexis DE TOCQUEVILLE**) **وكارل ماركس** (Karl MARKS)وماكس فيبر(Max WEBER) ظهرت إمكانية أخرى لهذا التركيز المفرط للسلطة،

---

[1]- Yves SINTOMER, op.cit, P11..

[2]- Ibid, P11.

[3]- Ibid, PP 19, 25.

والتي تتصل بأحد الأعصاب المركزية للعملية الديمقراطية هي إنتاج وتوزيع المعلومات، وإمكانية الوصول إليها، وازدياد الصبغة المهنية و"إضفاء طابع تكنوقراطي" على المعرفة والمعلومات المتصلة بالعملية السياسية، و قد تؤدي إلى الفتور السياسي والانسحاب من المشاركة السياسية، وقد يدعم تزايد قوة وسائل الإعلام هذه الاتجاهات. قد تضعف هذه التطورات أيضا التوازن داخل المجلبة السياسية نفسها، خاصة التوازن القائم بين الفروع المختلفة للحكومة. [1]

وكانت مدرسة فرانكفورت أهم الروافد الناقدة لقضايا الإعلام الجماهيري بهدف الوصول إلى نظرية اجتماعية تأخذ في اعتبارها الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية لنظم الإعلام الحديث، إلى حد اعتبار ثقافة "الميديا، هي الجريمة الكاملة التي تدفع جماهير مشاهديها إلى جحافل التجنيس والتهميش، وقد هاجم هابرماس (HABERMAS)التلفزيون، متهما إياه بإفساد ساحة الرأي العام إلى حد القول إنه يرتد بالمجتمع إلى نظام الإقطاع (Refendalization) وهو ما يتفق مع رأي كارل بوبر (Karl POPPER) الذي خلص إلى أن الإعلام يضر بالديمقراطية ولا يعمل على نشرها وتعميقها« وقد خص بوبر (POPPER) التلفزيون بهذه الميزة على اساس السلطة الفائقة التي حظي بها، فأصبح يعتبر أهم من كل شيء وكأنه "عوّض صوت الله"، ونكون مجبرين حينها على تحمل إفراطه، و تمكن من احتلال سلطة واسعة في قلب الديمقراطية ولا يمكن لأي ديمقراطية من العيش إذا لم يتم وضع حدّ لهذه القوة». [2]

وينظر كارل بوبر للتلفزيون بانه يمثل عائقا كبيرا في الطريق الذي يؤدي بالمجتمع المفتوح إلى عالم أفضل، فهو ليس وليدا للتطور التقني فحسب، وإنما هو وليد أيضا للحرية، فنحن بحاجة للحرية وللتفكير المليّ في تناقضات الديمقراطية، فيقول: « فلمنْع الدولة من الإفراط في سلطتها فإننا في حاجة إلى الدولة لمنع الإفراط في الحرية»[3]، ويرى بوبر بأنه مشكل لا يمكن أن يحُل على المستوى التجريدي والنظري للقوانين، فلابد من محكمة دستورية وبالأساس توفر الإرادة الفعلية، فيردف قائلا:« لا يجب أن ينسينا حبنا للحرية المشاكل الصادرة عن الإفراط

---

[1]- س.ن. أيزنشتات، **تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرار والتغير**، ترجمة، مها بكير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002، ص90.

[2]- Karl. POPPER, et John CONDRY, **La télévision : Un danger pour la démocratie**, ANATOLIA, 1994, P36.

[3]-Ibid, P10

في استخدامها». [1]

ويعني هذا أن شركات وسائل الإعلام الكبرى -باتساع حريتها- فهي تسعى لخدمة المصالح الذاتية لمن يملكها، وعندما تُضرب هذه المصالح لا يمكن لهذه الشركات أن تبقى حريصة على مصالح المجتمع، فعلى المجتمع من خلال الحكومة، ان يحمي نفسه من أنواع الاضرار التي يسببها تركيز وسائل الإعلام وتوجهاتها التجارية.

وقد وصف الصحفي الفرنسي فرانسوا هنري دي فيريو (François Henri DEVIRIEU) في مؤلفه (La médiacratie) حال وسائل الإعلام التي لم تعد مجرد واصل أو مصفي أو ناقل للمعلومات بل أصبحت - بفضل إمكانياتها- أساسا لتنظيم الحياة الاجتماعية، فهي حقيقة اجتماعية تقوّي السلْطات وتجعلها تستمر، وبالتالي فهي تعطي وزنا لا يستهان به للفاعل المحدد. [2]

وقد أوضح توماس ماير (Tomas MEYER) أن فكرة "Mediacracy" تذهب بعيدا عن ديمقراطية وسائل الإعلام "Media Democracy" حيث تتجلى عندما تعمل وسائل الإعلام كوسيط محوّل لاختيارات الشعب وميولاتهم، فهي حينها تحدد اهتمامهم وحاجياتهم للمعلومات في إطار القانون الاساسي المسيطر على كافة ابعاد الاتصال الجماهيري. [3]

وتتجلى نظرية هابرماس النقدية في كتابه الأساسي (الفضاء العام) الذي طبق فيه رؤيته النقدية على أداة هامة من أدوات استلاب الوعي وهي الإعلام والدعاية كوسيلة فعالة ومباشرة من وسائل هيمنة الدولة، ومؤسساتها البيروقراطية التي تستخدمها لخلق راي عام يساند توجهاتها ومشروعها العام في السيطرة.

ويتناول هابرماس في هذا الكتاب التطور التاريخي لعملية الوعي الجماعي المتجسد كراي عام في المجتمعات الاوربية، وبصورة متوازنة يرصد عملية اتساع هيمنة المؤسسات في الميدان العام وتطور السيطرة الرسمية على الرأي العام. والكتاب يجسد بكثافة توثيقية وعمق منهجي الهيمنة التامة لوسائل الإعلام ومدى تحكمها ومحاصرتها للوعي العام منذ نشاتها وحتى

[1]- Ibid, P10.

[2]- Daniel. CORNU, op.cit, P14.

[3]- Tomas. MEYER& Lew. HINCHMAN, op.cit, Preface PXVI.

الوقت الراهن[1].

ذلك أن نظرية الفضاء العام (L'espace public) لهابرماس[*] تستند إلى فكرة المدافعة على ضرورة استقلالية المجالات العامة كشكل اساسي للديمقراطية في العالم المعاصر، خاصة وأنه أبرز في مؤلفه نشأة فكرة الميدان العام والرأي العام كفكرتين جديدتين أفرزهما عصر التنوير خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

ولا تتجسد الدمقراطية - حسب هابرماس- إلا حينما يتمتع المواطنون بحق المشاركة في الحوار العام تعبيرا عن انشغالاتهم ومطامحهم لتحقيق المصلحة العامة و مبتغى الحصول على مواطنتهم. [2]

وتعرف موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية الفضاء العام بأنه « منطقة في الحياة الاجتماعية حيث يتجمع الناس معا ويناقشون بحرية المشكلات المجتمعية بعد ان يحددوها، و من خلال مناقشاتهم يؤثرون على الفعل السياسي. و هو فضاء خطابي (من مفهوم الخطاب) (discursive) يجتمع فيه الأفراد والجماعات ليناقشوا الأمور ذات الأهمية بالنسبة لهم، وللوصول – إذا كان ذلك ممكنا – إلى حكم عام».[3]

ويرى بعض الباحثين ان "الفضاء العام" اشبه ما يكون بمسرح ينصب في المجتمعات الحديثة، يتم فيه تفعيل المشاركة السياسية من خلال الكلام. ويمكن القول أن "الفضاء العام" يتوسط "الفضاء الخاص" و"فضاء السلطة العامة". و يتضمن الفضاء الخاص المجتمع المدني في معناه الضيق، ونعنى عالم التبادل السلعي والعمل الاجتماعي. في حين أن مجال السلطة العامة يتعلق بالدولة، أو مجال الشرطة، والطبقة الحاكمة. أما عن الجماهير فتعتبر "الفضاء العام" مؤسسة تنظيمية ضد سلطة الدولة. ومن هنا فإن دراسة الفضاء العام لابد لها أن تركز على

---

[1]- عواطف عبد الرحمن، **النظرية النقدية في بحوث الاتصال، مرجع سابق، ص31.**

[*]-"هابرماس" المفكر و الفيلسوف الألماني الشهير الذى وضع أسس نظرية الفضاء العام في كتابه المعروف "التحول البنيوي للمجال العام" الذى صدر عام 1962 وكان في الواقع أطروحته للحصول على درجة الأستاذية في علم الاجتماع. ومازال هذا الكتاب هو المرجع الأساسي في الموضوع حتى الآن بالرغم من أن "هابرماس" طور من أفكاره من بعد، وخصوصا في نظريته الاتصالية.

[2]-Yves. SINTOMER, op.cit, P187.

[3]- السيد يسين، **"النقد الثقافي العربي فى الفضاء المعلوماتي (المدونات المصرية نموذجاً)"**، ندوة مجلة العربي/ **الثقافة العربية في ظل وسائط الاتصال الحديثة، مرجع سابق.**

"الديموقراطية التشاركية" وكيف يتحول الرأي العام لكي يصبح فعلاً سياسياً. [1]

إن مفتاح فكرة الديمقراطية هو منطق التحرر المؤسس على النقد وتبادل الحجج في الميدان العام بعودتنا لـ "الأغورا الإغريقية" (Agora Grecque)، حيث تتميز الديمقراطية بواقع الحوار، لأن لكل شخص الحق في الكلمة، وخلال هذه العملية الحوارية فقط يتكون الرأي العام، ومثلما قال روسو(ROUSSEAU) ودوركايم (DURKHEIM) فإن هابرماس أكد على أن الإرادة الديمقراطية العامة لا تترجم بكم المصالح الخاصة أو الاتفاق بين اثنين. [2]

لكن الفضاء العام (Public Sphere) الذي تهمين فيه وسائل الإعلام يختلف في مبادئه عن نموذج الأغورا (Agora) أين يتلاقى المواطنون ليناقشوا ويصدروا قرارات بشأن المسائل العامة. [3]

وتبرز حينها تناقضات بين منطق السوق الحر (Market- Place) الذي تدعو إليه الجماعة الديمقراطية وهيمنة وسائل الإعلام على "الفضاء العام"، من خلال عملية تركيب (Stage) الأحداث وبخاصة ما يقوم به التلفزيون من انتقاء معقد وعال بفضل الإنتاج المسبق (Pre- producing) أو التركيب القبلي (Pre- Staging) للأحداث. [4]

إن عملية تشكيل الرأي العام ليست مضمونة بالقدر الكافي لأن الجمهور ليس متجانسا، بحيث يحظى كل فرد بحرية يتساوى فيها مع الآخرين سواء على المستوى القانوني أو الاقتصادي، لذلك يقترح هابر ماس مفهوم "حرية عامة للرأي" (Une Liberté Publique d'Opinion) التي تمكن المواطنين من المشاركة في العملية الاتصالية الجماهيرية وتمنح فيها الفرص بعدالة، إنها مقاربة بالفعل تعطي لحرية الإعلام مضمونا جديدا وتشرح المواجهة التي تنص عليها الديمقراطية والمجتمع الليبرالي. [5]

وتتم بذلك صياغة قوانين أو أعراف للتضييق على مفهوم حرية الفرد الشخصية و□ت متطلب حماية تلك الحرية أيضا، ولتظهر علانية أشكال متعددة من وسائل تقييد مساحة الرأي وقدرات التواصل، والأكثر خطورة من ذلك هو تزييف الوعي الجمعي عبر خلق عناصر

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- Ibid, P186.

[3]- Tomas. Meyer & Lew. HINCHMAN, op.cit, P90.

[4]- Ibid, P99.

[5]- Daniel. CORNU, op.cit, P235.

الثقافة المزعومة، المشتركة والمقننة (Standardization) التي تسهل تحكم الدولة المركزية، أو اجهزتها الضبطية، وتتسع في المقابل ثقافة الرعب والاغتراب، والثقافة السالبة لحرية الفرد، وكل هذه العملية تتسق من اجل ان تؤدي إلى تفتيت اللحمة والنسيج الاجتماعي وتحويل المجتمع إلى ذرات متناثرة، وتوليد الخوف الجماعي، **بدل الأمن الجماعي.** [1]

إنها خاصية من خصائص المجتمع المعقد (المجتمع الغربي المعاصر) القائم على التنظيم البيروقراطي الشديد المتجه صوب نظام تسلسل السلطة واحتكار إصدار القرارات« **حيث** يسود المجتمع ما اسماه هابرماس بالمنطق الاستعمالي، فالمنطق - على حدّ تعبير ماركيوز- **فقد** سلطته الفلسفية وشرعيته العلمية في تحديد وتبيان أفكار وأنماط من الوجود (Being) **هي** أبعد وضد الحقيقة السائدة التي يتم تأسيسها ». [2]

إن منطق هذا العالم (Logo) **هو التقانة**، ومن ثم يتبع الأهداف الخارجية، وفي الحال هذه يدخل اللامنطق إلى العلم. إن المنطق، في نظر ماكس هوركايمر (Max **HORKHEIMER**)، هو المفهوم الأساسي في فكر الإنسان وعلاقته بالآخرين، وهو مصدر كل مجتمع أو مؤسسة أو نظام، ومنه تشتق مبررات الحرية والعدالة والمساواة، وهذا المنطق تم إفراغه من محتواه، بحيث لم يعد يرتكز على مضمون، أيّا كان، والمنطق **هذا- بتحطيمه لثوابته المفاهيمية- يكون قد دمّر أساسه نتيجة ذلك.** [3]

وتمتد خصائص هذا المجتمع إلى وسائل الاتصال التي تتصف بالاحتكار ونشر دراما اتصالية في واقع شاسع مع القطائع والتشتت في مجال الاتصال و« يعمل ذلك على إنتاج نمط من الإنسان الذي يؤدي دوره في المجتمع بصفة ساكنة، كما يؤدي إلى إنتاج مجتمع استهلاكي بترويج بضاعة مرتبطة بالإنتاج الاحتكاري المربح... ». [4]

ويتضح -من هنا- ان المجتمع المعقد يعمل على إقامة الحواجز البنيوية والثقافية التي تحول دون قيام الاتصال المتبادل، خصوصا فيما يتعلق بصيرورة التأثير في **مسار الأحداث** الاجتماعية بالشكل الذي يحقق اهداف المجتمع ومصالحه، ويتم تدعيم بل تثبيت الاتصال،

---

[1] - صباح ياسين، مرجع سابق، ص28.

[2] - عبد الرحمن عزي، **دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر إعلامي متميز**، سلسلة كتب المستقبل العربي (28)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص83.

[3] - المرجع نفسه، ص83.

[4] - المرجع نفسه، ص84.

باللجوء إلى الدراما في قالب بضائع ثقافية إعلامية تعمل على إنشاء وبناء حقائق مسرحية وهمية تحجب واقع المشاهدين من الجمهور في الوقت الذي تقدم على انها الحقيقة ذاتها. [1]

يتم الاتجاه لتفتيت الاتصال الجماهيري من أجل تنويع الخدمة الإعلامية، ويعزز ذلك ما تتميز به التكنولوجيا الاتصالية الجديدة من سمات اللاجماهيرية واللاتزامنية والتفاعلية والحركية والشيوع والانتشار... إلا أن « العلاقة أصبحت أحادية بين مرسل الرسالة الإعلامية ومستقبلها وأصبح مؤشر التقدم في هذه العلاقة هو سعة بث المعلومات حتى ولو تم ذلك على حساب اعتبارات المعرفة». [2]

وقال نيكولاس غوثري(Nicolas GOTHRY) [*] « أنّه من الخطأ الفادح أن نعتقد أن التكنولوجيا لا علاقة لها بالديمقراطية، بل يكون الخطأ أكثر فداحة أن نعتقد أن إتاحة الفرصة لكل إنسان أن يقول ما يريد هو ما تعنيه الديمقراطية، وأكد أن الأساس ليس أن يتكلم كل إنسان ولكن أن نسمع أو نقرأ إلا ما يستحق أن يقال أو يسمع، وهي ما عبرّ عنها بالميزة الكبرى للعالم الجديد أي عالم الاتصالات الإلكترونية. [3]

وقد تناول دومينيك وولتون (Dominique WOLTON) بفكره النقدي- هذه القضية التي طرحها نيكولاس غوثري ،حيث يرى أن لا النقل ولا التفاعلية ولا حتى التعبير تعد مرادفات للاتصال، كما لا يعتبر الأنترنت فضاء للاتصال وإنما هو فضاء أكثر للتعبير، بل هو سوق إعلامي، وتلك هي مفارقة الأنترنت، إذ يؤكد وولتون على أنه يستحيل أن تكون شبكة الأنترنت أكبر شبكة تجارية على المستوى الدولي، وتكون - في الوقت ذاته- عنصرا من عناصر نظام الاتصال السياسي والتعبير الشخصي بالنسبة للجماعة الدولية، لانهما تصوران متناقضان، ونكون كاذبين إذا ما حاولنا إقناع ذواتنا بأن الأنترنت يمكن أن يحل المشاكل. [4]

وناقش فليب بروتون(Philippe. BRETON) حالة انهيار الكلام في المجتمعات المعاصرة محاولا الرجوع إلى هذا التقهقر الذي ورد على لسان كثير من الفلاسفة أمثال تاسيت

---

[1] - المرجع نفسه، ص84-85.

[2] - عواطف عبد الرحمن، **الإعلام العربي وقضايا العولمة، مرجع سابق، ص36.**

[*] - هو مستشار إعلامي في ال"بي بي سي" بلندن.

[3] - جمال المجايدة، "**قمع الحريات الصحفية بعد 11 سبتمبر: أخطر تحديات الإعلام العربي، الرقابة والتكنولوجيا الحديثة**"، **ندوة الإعلام والتكنولوجيا، مرجع سابق ، ص124.**

[4] - Dominique. WOLTON, "**Sortir de la communication médiatisée**", Manière de voir N°46, op.cit, P90.

(TACITE)(56-117م) (المؤرخ الروماني) الذي تساءل في نص كتبه في حدود ثمانين ميلادية، أي بعد خمسة جمهوريات تشكّل عبرها الفكر الديمقراطي الأثيني (Athénien) عن الكلام الذي هو في طريقه للزوال، فقال: « إن ثقافة الخطابة التي دعمت الجمهورية لا جدوى منها اليوم، فالإمبراطورية بتمتعها بالديمقراطية تتعرض لتلاشي الكلام». [1]

وتمتد هذا الوضع إلى العالم الذي تدعمه وسائل الاتصال ومنه إلى القيم في عالم الحياة المعطى والتي بدورها تنتج وتعيد إنتاج قيم درامية أخرى وتتقمص أدوارا مسرحية لما هو متوقع لتحقيق اغراض المسرحية في المجال الامبيريقي.

وتتخذ هذه القيم الديمقراطية صفات دراما الاتصال المتمثلة في الأحادية، من حيث أن الاتصال في اتجاه واحد من دون مشاركة الجمهور « ويعني ذلك أن الدراما المعيشية تتملص من التبادل وتكون العلاقات بين الأفراد "قصيرة ظرفية ولا تاريخية"». [2]

تعمل دراما الاتصال في المجتمع المعقد -عموما- على مراقبة الصيرورة التي تُؤسّس ا الحقيقة الاجتماعية، ويتضح في نظر يونغ (Yong) أن الدراما عامل التسلط في ممارسة المراقبة الاجتماعية في المجتمع الليبرالي.[3] وهذا الواقع جعل كوفمان (GOFFMAN) يعتبر البعد الدرامي البعد الخامس في دراسة المجتمع الإنساني. فاسّس مذهبا دراميا كبعد خامس في الحياة الاجتماعية إضافة إلى التقني والسياسي والبنياتي والثقافي.

ويرى كوفمان أن البعد الدرامي والبعد السياسي متداخلان من حيث القدرة على توجيه سلوك الآخرين وقيمهم، بمعنى أن ممارسة الدراما من قبل وسائل الاتصال تستدعي تبَنّيها من قبل جهة بغض النظر عن موقعها السلطوي، حيث تستطيع التبليغ بفاعلية عن ما تريد تحقيقه، أي أن القوة والنفوذ ليستا شرطا في نجاح عملية الإرسال، ولكن النجاح يكون تبعا لنمط الدراما وشكلها، فالسلطة من أي نوع لا بد أن تلبس بوسائل ذات مفعول لعرضها وستكون لها تأثيرات مختلفة بناء على الكيفية التي تقدم ا الدراما. [4]

يستتبع ذلك أنه إذا حدث وأن أصبح النظام الرمزي محل توظيف واستغلال تجاري أو

---

[1]- Philippe. BRETON, "**Déclin de la parole**", Manière de voir N° 46, op.cit, P95.

[2]-عبد الرحمن عزي، **دراسات في نظرية الاتصال...، مرجع سابق، ص86.**

[3]-**المرجع نفسه، ص87.**

[4]-عبد الرحمن عزي، **الفكر الاجتماعي المعاصر والظاهرة الإعلامية والاتصالية: بعض الأبعاد الحضارية ، دار الأمة، الجزائر، 1995 ، ص50.**

تسلطي، فإن النظام الاجتماعي يهتز وفقا لذلك. إن عدم القدرة على الاتصال من حيث بعض المبادئ المتعالية والاجتماعية والذاتية هو الذي يؤدي مع الزمن إلى إحداث التشقق في النظام العام، وليس مرد ذلك، إلا انقطاع الاتصال الهادف أو تمزقه.

وفي الواقع ان الاتصال الدرامي، بغض النظر عن مستوياته في هذا المجتمع او ذاك، يحافظ على النظام القائم ويمُتنه ويدعّمه ولكن بصفة المصانعة والتظاهر والإيهام، ويعمل بالتالي على إحداث اللاتواصل و اللاستمرارية في الاتصال الواعي الذي يمكن أن ينبثق خارج دراما الاتصال، ويعني ذلك منع تأسس وعي قيمي اجتماعي ذاتي يطرح نفسه على النقيض من الاتصال الدرامي بشكليه الاستعمالي (في المجتمع المعقد) والتسلطي في (المجتمع الانتقالي). [1]

ويمكن القول - فيما يتعلق بظاهرة دراما الاتصال في المجتمع المعقد- أن هذه الأخيرة ارتبطت بعملية التحول التاريخي الذي شهده الغرب ابتداء من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من مجتمع مصنع قائم على الإنتاج إلى مجتمع "ما بعد التصنيع" أو "ما بعد الرأسمالية" أو " المجتمع الإعلامي" القائم أساسا على الاستهلاك. فمن جانب دراما الاتصال يصف بال مجتمع ما بعد التصنيع، بالمقارنة بالمجتمع المصنع على انه المجتمع المنتج للخدمات لا السلع، وان القوة الدافعة في حركة المجتمع هي سلطة المعلومات وليس سلطة الالة، وفي هذا المجتمع تتطلب الادوار ان يكون هناك اتصال بين الأفراد بعضهم بالبعض الآخر بدل التعامل مع الآلة. [2]

و يعتبر آلان توران (Alain TOURAINE) -من جهته- أن أداة السيطرة في المجتمع المعقد ليست الملكية فحسب، ولكن التحكم في آليات تصميم التغيير أساسا ، أي وسائل السيطرة الثقافية والإيديولوجية. [3]

نستخلص -مما سبق- أن العولمة الإعلامية والاتصالية جعلت الإعلام يتحول من وسيلة إنسانية وحضارية للتواصل والمعرفة، إلى لعبة تستخدم لأغراض محددة مسبقا، ويختزل فيها مفهوم حق الاتصال من حق الفرد في الإعلام والاتصال، إلى حق ممارسة ضبط حرية الفرد ومصادرة رأيه، حيث تكيف قيمة حرية الإعلام وما شابهه من قيم في تصميم خاص يمرر عبر و فوق حدود القانون من أجل فرض صياغات وقيم على المجتمع والفرد والعالم، تحت شعار المصلحة العامة أو صلاحية السلطة و مسؤوليتها الواسعة .

---

(1) -عبد الرحمن عزي، **دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر إعلامي متميز، مرجع سابق، ص8-99.**

(2) - المرجع نفسه، ص87.

(3) - المرجع نفسه، ص88.

2) تعرض وسائل الإعلام للتسلط في عصر العولمة:

يرى صباح ياسين في مُؤَلّفِه "الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة" أنه في التصدي لقضية الحرية والعدالة ياخذ تناول المفاهيم المجردة مدخلا ضروريا لاستقراء تطورها وصولا إلى استخدامها الراهن، وليس من منطق الأشياء، أن نحكم على مستوى تناول موضوع الحرية في وسائل الإعلام من دون أن نملك الشجاعة في الحديث حول معدل إيمان تلك الوسائل برسالتها الأخلاقية والحضارية، كما يجب ألا نلقي اللوم على مصادر التحكم والتمويل فقط، بل إن نمطا من الاستبداد يسود مكونات وآليات المسؤوليات المهنية، إذ إن الشكل التقليدي للتسلط في النشاط الاتصالي لا يقف عند حدود مصدر الرسالة الاتصالية، بل يتجاوز ذلك إلى الأسلوب والوسيلة أيضا، وهذه الإشكالية تفرض علينا إعادة التساؤل ثانية عن المصدر الأساسي المولد لفكرة الهيمنة والمصادرة والتحريف في صياغة الواقع... يكفي أن نعترف بأنه ليس أمامنا سوى أن نفتح جهاز التلفاز، أو أن نتطلع إلى الصفحة الأولى من صحيفتنا لنتسلم منها الأوامر في ما يجب أن نعلمه ذلك اليوم.[1]

واستخدم صباح ياسين عبارة "افتراس المتلقين" تعبيرا عن سطوة وسائل الإعلام التي أصبحت تخلق مناخا يسوده حالة من التسليم والطاعة والاستكانة إلى ما يقدم لنا من اقتناعات من دون أن نشغل أنفسنا بالحكم على ما يقدم لنا و« هكذا لا يتم ترويض المتلقي على التسليم والاستجابة العفوية، بل إن الوسيلة ذاتها- يوما بعد آخر- تنتهي إلى مجرد تقنية غبية مُستَعبَدة ومُستَعبِدة ،هي صياغة جديدة لزبونية محسنة تخلق هامشا من الفراغ في الوعي يتقبل بالتالي التخلي عن قدرة النقد، ومن ثم التكيف مع منطق أن يبقى المتلقي للرسائل الاتصالية صامتا، فاقدا القدرة على الاحتفاظ بموقفه، أو شاهدا سلبيا غير قادر على الإدلاء بشهادته، أو حتى خائفا من النطق بالحقيقة».[2]

فقد يسود مجتمعاتنا اليوم جانبا سلبيا آخر من جراء الإدمان على الإعلام، والخوف منه، وهي تشكل ظاهرة عدم المغايرة، أو الانصياع والتسليم المطلق بما يقدم لنا، ولذلك حين يطلب منّا الإعلام أن نصمت، فإننا نبرّر ذلك الصمت باعتباره توافقا مع رأي الأغلبية، وحين يطلب منا أن نعارض، فإنه يبرمج ضمن محراب قدسية المطالبة بالحقوق وممارسة

---

(1) - صباح ياسين، مرجع سابق، ص120-121.

(2) - المرجع نفسه، ص121.

الديمقراطية والتصدي للفساد والانحراف والظلم، إنها فعلا توترات نابعة عن حالة استبدادية تراكمية و استيلابية، تقود إلى خلق ارتباك معرفي عميق يعرقل حالة التوافق مع الذات البشرية، وهي الحالة التي ترعى الشعور بالاطمئنان وتدعم التعامل الإيجابي مع الواقع ومعطياته. [1]

يجب أن تكون القيم الديمقراطية وأسطورة وسائل الإعلام الموضوعية في وضع كهذا-محل تساؤل وتقصّ، لأن التعددية والموضوعية يُكوّنان معا نوعا من الإعلام المضلّل، الذي يعمل على إعتام المراكز الحقيقية للقوة بدلا من توضيحها، وتقع حينها وسائل الإعلام في بوثقة التلاعب الحقيقي، وتكون نوعية المعلومات التي يقدمها اللاعبون السياسيون وتقدمها أخبار وسائل الإعلام مجرّد مظهر كاذب في الحقيقة، إذ تجرّد كثير من هذه المعلومات من محتواها الجوهري.

إن محتويات وسائل الاتصال ليست الواقع في حد ذاته بل تشكل تعبيرا عن الواقع، ويحدث التأثير السلبي عندما يتم المزج بين العاملين فيصبح الرمزي هو الواقع عند المتلقي، ودلت الدراسات أن الكبار الذين يتابعون الأخبار بكثرة يشعرون أن العالم أقل أمنا مما هو عليه في الحقيقة، وقد عبر جورج غربنر(George GERBNER) عن ذلك بقوله : إن بعض هذه المحتويات تحدث "محيطا من الخوف"، أي أن هذه الوسائل تُنشِئ بفعل هذه المحتويات حقيقة عنيفة. [2]

إن الارتباط بين الحدث وتجلياته تام، وهذا يعني ما أعلنه جان بودريار (Jean BAUDRILLARD) بأنه لا يوجد إلا مظهر خداع، فالحقيقة قد تم اجتياحها نهائيا، ولكن من الصعب بمكان فصل العلاقة بين الواقع ذاته و تجلي الواقع. [3]

ويقول إغناسيو رامونى (Ignacio RAMONET) بهذا الشأن: أن الحقيقة اليوم ما هي إلا الحقيقة التي تروجها وسائل الإعلام حتى ولو كان ما تقوله كذبا، خاصة إذا أجمعت عليها وسائل الإعلام كافة. و لمعرفة ما إذا كان الحدث حقيقيا أم لا، يبقى أمام المواطن سوى مواجهة خطابات وسائل الإعلام المختلفة، وفي حال ما أعلنت جميعها على نفس الأمر فما

---

(1) - المرجع نفسه، ص121.

(2) - عبد الرحمن عزي، **دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر إعلامي متميز ، مرجع سابق ، ص120.**

(3)- Yves. MICHAUD, op.cit, P41.

يتبقى لديه سوى قبول ذلك الخطاب الوحيد(Ce discours Unique).[1]

وقد حاول كثير من الباحثين صياغة افتراضات توخّوا من خلالها استجلاء السلطة التي تتمتع بها وسائل الإعلام، ومن اهم الكتاب الذين بادروا إلى ذلك سارج تشاخوتين (Serge TCHAKHOTINE) في مؤلفه المشهور المعنون بـ "اغتصاب الجماعات بواسطة الدعاية السياسية" «Le viol des foules par la propagande politique» والذي صدر عام 1939 في فرنسا ومنع توزيعه في ألمانيا النازية.[2]

إن المعايير الإنسانية والأخلاقية هي السياج الذي يحمي الرسالة الإعلامية من التضليل، وعندما تتلاشى أو تنهار تلك المعايير بفعل الاحتكارات، فإن المخادعة تُحل تدريجيا محل المصداقية والموضوعية، حيث تنشر الوهم وتقدمه كتغطية واقعية حقيقية غير متحيزة، حيث تقوم- أثناءها- بحذف الحقائق والتفسيرات التي تشكل تحديا للوضع القائم والتقليل من شرعية أية حركات تسعى إلى تغيير الوضع القائم أو إصلاحه.

وليس هنالك من خط وهمي يمكن رسمه بين قدرة الوسيلة الإعلامية على الدقة والمصداقية، والتخلي عن الاستقلالية والحيادية، ولذلك فإن الصرخة المدوية التي أطلقها علماء لا ضل و الإعلام حول ايار الإعلام كرسالة أخلاقية تستند على ما قد توفر مصادر صنع القرار السياسي من إمكانات مادية ومعلوماتية على درجة عالية من التفاعل، والإحكام التي أدت إلى سلب المؤسسة الإعلامية استقلاليتها وحياديتها، وبالتالي جرى إخضاعها كليا للقرار السياسي.[3]

لهذا فقد أدى تزايد ظاهرة الاحتكار والتركيز في ملكية وسائل الإعلام إلى إنتاج نوعية معينة من المضمون يركز على التسلية في مقابل الأخبار الجادة والتغطية الاستقصائية والوثائقية والمناقشات حول القضايا التي تهم المجتمع، و تزايد معها تاثير المعلنين على مضمون وسائل الإعلام وأدائها ومعاييرها، مما يؤدي إلى إضعاف وسائل الإعلام العامة وتقوية وسائل الإعلام التجارية.

فتبرز التغيرات في السياسة وفي وسائل الإعلام كالتالي: السياسيون يتغيرون لأنّه يجب

---

[1]- Ignacio. RAMONET, **La tyrannie de la Communication**, op.cit, P64.

[2]- Daniel. CORNU, op.cit, P15.

[3]- صباح ياسين، مرجع سابق، ص147-148.

عليهم ان يواجهوا التطورات في المجتمع وفي الثقافة السياسية، ووسائل الإعلام ايضا تواجه تغيرا اجتماعيا، ويجب عليها ان تتكيف مع الاوضاع الجديدة التي انشاتها ثورة التقدم في تكنولوجيا المعلومات. كثفت التقنية تنافُس وسائل الإعلام، وهزّت كيانات وعلاقات وسائل الإعلام الراسخة، فاضطرب التوازن بين الدور العام التقليدي لوسائل الإعلام في مجتمع د�و اطي و �ب ضرو اا التجارية الخاصة، لم تعد وسائل الإعلام الآن- إن كانت في أي وقت سابق- مؤسسات للحياة العامة، بل أصبحت مراكز ربح أو خسارة لشركات كبرى. [1]

ويوجهنا هذا التغير إلى المفارقة التي تولدت في عصر عولمة الإعلام والاتصال في المجتمعات الغربية التي كان من الاولى ان تكون فيها المضام� الإعلامية أكثر تنوعا وأكثر ملاءمة لاحتياجات ومصالح الجمهور الذي تخدمه، لانها مجتمعات مفتوحة واكثر وفرة معلوماتيا وتسعى فيها المعلومات بقوة نحو الاستقلال عن السلطة السياسية، وتحافظ على ابتعادها عن أن يكون لها رأيها وفهمها للأحداث في سبيل إكساب الإعلام مصداقية باقتناعه بموضوعية تقاريره وبأمانة المهنة.

وخلافا للإعلام في أنظمة ما قبل الحداثة، وفي الأنظمة غير الديمقراطية، فالموضوعية يكون لها معنى مختلفا عما يعنيه هذا التعبير عند مواطن المجتمعات الديمقراطية، فإن معلومات (الأخبار) ما قبل الد�قراطية تتكون بصفة رئيسية من المعلومات التي يريد المسؤولون أن يعرفها "رعاياهم"، فهي دائما نادرة، وكثيرا ما تكون مشوهة، وغير كاملة، أو غير مناسبة، وبالرغم من سمتها غير الوافية وغير الجديرة بالثقة، هذه الأخبار ضرورة لا غنى عنها لممارسة القوة، وتصب صبّا على ا�شاهدين الراغب� في معرفة ما يحدث في واقعهم. [2]

ورغم كلاسيكية دراسة مايكل شودسون (Michael SCHUDSON) عن تطور صناعة الاخبار الامريكية إلا انها دراسة جادة، اوضح من خلالها الباحث ان الموضوعية المثالية للسلطة الرابعة تكمن جذورها في اقتصاديات تنافس الصحف مع نهاية القرن العشرين، لكنها كظاهرة مبنية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا قد تستجيب لاحتياجات وحوافز جديدة. [3]

---

(1) - دينيس ماكويل وآخرون، **"تحديات السياسة العامة"** ، في دور يس جرابر وآخرون ، مرجع سابق، ص313-314.

(2) - ا�رجع نفسه، ص312.

(3) - دبليو- رسل نو�ان، **"التأثير العالمي للتقنيات الجديدة"** ، في دوريس جرابر وآخرون، مرجع سابق، ص309.

ومن هنا تطرح إشكالية السلطة الرابعة في الصدام بين التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال، وقيم وسائل الإعلام المستقلة التي اكتسبت بمشقة في عصور مضت « ففيضان الكتب الجديدة عن حالة السلطة الرابعة يقر بأمرين: أولهما: الاحتفاء بالعصر الذهبي للصحافة الغربية التي بلغ ذروته في الماضي القريب، وثانيها: الشجب القوي للانحدار الحالي الواضح-المفترض- للصحافة الحادة». [1]

فلا تَسَاوي بين البناء وهجران القيم الرئيسية أو بيعها والمبادئ المحترمة الموجودة الآن لاستقلال السلطة الرابعة، والتي صنع الرأسماليون أغلبها، فالخطر الأعظم على استقلال الصحافة هو قبضة الاحتكار أو مصالح الأقليات. [2]

وقد اهتم كُتاب جريدة "Le Monde Diplomatique" بتتبع حال السلطة الرابعة ومآلها، ومن بينهم إغناسيو راموني (Ignacio RAMONET) الذي كرس ذلك الالتباس بين وسائل الإعلام المهيمنة والنظام السياسي، الأمر الذي جعل المواطن يشك في بقاء المهمة النقدية التي كانت منوطة بالسلطة الرابعة، وللحديث عن تواجد "سلطة رابعة" لا بد من تواجد السلطات الأخرى وبالترتيب الذي اقترحه مونتسكيو (Montesquieu) وأن تكون ذات فاعلية ايضا، وفي حقيقة الامر ان السلطة الاولى اليوم متجلية للعيان فيضطلع بها الاقتصاد. و تعد السلطة الثانية بالأساس إعلامية كأداة للتأثير والفعل واتخاذ القرارات بلا منازع، وذاك ما جعل السلطة السياسية تعتلي المرتبة الثالثة. [3]

فهل يمكن للقائمين على الاتصال أن يعملوا بموضوعية في بيئة إعلامية تقوم على احتكار عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات لوسائل الإعلام والاتصال وإلى أي مدى يتمتعون بالحرية في تغطية الاحداث وبثها في هذا المجتمع المدعو بمجتمع المعلومات؟

من الصعب أن تصل إلى الجمهور اية قصة خبرية في شكلها الاصلي الذي كتبه بها الصحفي الذي قام بالتغطية، ولكن تمر هذه القصة من منتجها إلى الجمهور على عدد من حراس البوابات، الذين يقومون بعمليات الحذف والإضافة والتشكيل النهائي للقصة، وكان

---

(1) - المرجع نفسه، ص304.

(2) - المرجع نفسه، ص306.

(3) - Ignacio. RAMONET, **La tyrannie de la communication**, op. cit, PP56-57.

أول من أشار إلى عملية حراسة البوابات ولبر شرام (Wilbur SCHRAMM) في الستينيات.

يبدو ان وسائل الإعلام في عصر مجتمع المعلومات تزعم بانها تقوم بدور المراقب أو "كلاب الحراسة" (Watch Dog) لممارسات الحكومة، حيث أن الصحافة -اليوم- ليست مهددة بالرقابة الحكومية فقط، ولكن مونوبولات وسائل الإعلام العمومية والخاصة تمارس رقابة أخطر عن طريق حبس الصحفيين واغتيالهم وتصفية مؤسسات وسائل الإعلام في البلدان الغربية، وهذا ما أدى إلى بروز "حراس بوابة للديمقراطية" (Les chien de garde de la démocratie).[1]

وقد ورد في كتاب لسارج حاليمي (Serge Halimi) عنوانه "كلاب الحراسة الجدد" (Les nouveaux Chiens de garde) أن هذه الوضعية أدت إلى ظهور هؤلاء، ووضّح خلاله حال الصحافة والوسائل السمعية البصرية التي أصبحت تخضع لممارسة مهنة صحافة التبجيل والتمجيد (Un Journalisme de Révérence) لمجموعات صناعية ومالية تعكس منطق السوق عن طريق شبكات متواطئة تخدم مصالح أسياد العالم.[2]

وتقع القيمة الخبرية للحدث، وكيفية تغطيته والمساحة والوقت الذي يستغرقه وغير ذلك رهينة قرارات كلاب الحراسة الجدد، وتكون حينها منظومة المعايير التي يطلق عليها القيم الإخبارية جزءا من الإيديولوجية الغربية لوسائل الإعلام، التي يتم تبريرها بشكل واسع اعتمادا على الصيغة التجارية لوسائل الإعلام وانها تهدف إلى إعطاء الجمهور ما يريده، غير ان المؤكد ان هذه المنظومة المعيارية تهدف إلى تحقيق اغراض سياسية وثقافية.

إنه تراجع تاريخي في دور وسائل الإعلام والقائمين بالاتصال عما أشار إليه الكاتب الإنجليزي توماس ماكيولاري (MACAULARY) في عام 1828« إن الصحافة هي السلطة الرابعة، وإن حرية الصحافة في أنجلترا جعلت الصحافة قوية مثل مجلس اللوردات، ومجلس العموم والكنيسة»[3]. وما كتبه الأمريكي دوجلاس كاتر (CATER) في أواخر

---

[1]-Wolfgang R. LANGENBUCHER, "**Liberté de la presse : Le 4ème pouvoir**", Revue DEUTSCHLAND, N°3 Juin- Juillet 2004, P64.

[2]-Ignacio. RAMONET, **La tyrannie de la communication**, op.cit , P57-58.

[3]-حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص166.

الخمسينيات يصف صحافة واشنطن باعتبارها "الرافد الرابع للحكومة" (Fouth Bran of Goverment) كرافد قوي ومهم مثل السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. ورغم أن الصحافة ليست سلطة حكومية، وإنما هي صناعة ذات طبيعة خاصة، فإن السلطات الحكومية الثلاثة لا تستطيع كسب تأييد الجماهير لسياستها بدون التعاون مع وسائل الاتصال الجماهرية. (1)

إن الاستقلال التحريري قد تناقص -بشكل كبير- نتيجة لتزايد الاتجاه نحو الاحتكار والتركيز في ملكية وسائل الإعلام في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها عصر العولمة الإعلامية والاتصالية، وحسب ماك نير (Mc NAIR) فإن رؤساء التحرير أصبحوا مجرد عمال يستطيع الملاك طردهم في أي لحظة، وغدوا يدركون أن عليهم أن يعبرّوا عن تحيزات المالك واتجاهاته لكي يستطيعوا أن يعيشوا ويترقوا في عملهم المهني، وإذا كان هذا ينطبق على رؤساء التحرير، فإنه يمكن أن ينطبق بشكل أكبر على الصحفيين، ذلك أن هؤلاء هم الجانب الأضعف، ويمكن طردهم في أي وقت، كما يتم التحكم في وصول إنتاجهم الإعلامي إلى الجمهور. (2)

لذلك تؤكد مجموعة تحليل وسائل الإعلام أنه قد أصبح هناك تطابق إيديولوجي بين كثير من الصحفيين العاملين في الوسائل الإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، وملاك هذه الوسائل، وأن الرقابة الذاتية أصبحت حقيقة لا يمكن إنكارها، وفي إطار الاتفاق الإيديولوجي فإن الكثير من الآراء التي تتعارض مع هذا الاتفاق يتم حجبها حتى لا تصل إلى الجماهير وأن الر قابة الذاتية يمارسها الصحفيون ورؤساء التحرير والمنتجون للرسائل الإعلامية في التلفزيون، وبالرغم من انهم لا يعترفون بذلك وقد يكونون غير واعيين به. (3)

ففي الدول الديمقراطية المعاصرة ينظر الناس إلى الصحفيين، باعتبارهم حراس الأبواب الرئيسيين الذين يعطون معنى للمعلومات السياسية في إطار مهنة تلتزم الحياد والاستقلال «وبرز إثرها مشكلوا الأخبار كقوة ثالثة في علاقة الأخبار بالسياسة والنتيجة أن "الأخبار" السياسية أصبحت غير ما يعتقده الجمهور ولا تتوافق أيضا حتى مع ما يعتقده الصحفيون

---

(1) -المرجع نفسه، ص166.

(2) - سليمان صالح، "**إشكالية الموضوعية في وسائل الإعلام: دراسة نقدية**"، مرجع سابق، ص124.

(3) - المرجع نفسه، ص124.

أنفسهم». [1]

ومعنى ذلك أن فكرة الصحفي المحايد والموضوعي والمراقب والناقد للممارسات السياسية ليست السمة الأكثر بروزا في عصر مجتمع المعلومات، لغياب الموضوعية التي تدعو إلى نقل الأحداث للجمهور كما تبدو عليه، « وعند هذه النقطة فإن الأخبار المفترض حدوثها بشكل طبيعي هي أقرب ما تكون إلى قلب الأسطور ة الصحفية، لأن الحقيقة الوحيدة التي يمكن أن توجد في ظل أسطورة الموضوعية، هي أن الحقيقة الوحيدة هي الحقيقة التي يمكن ملاحظتها». [2] ونتج عن قيام القوة الثالثة بتشكيل الأخبار الفجوة بين الأسطورة وبين حقيقة الأخبار، فأصبح الآن كافيا لأن يشكل تحديدا حقيقيا لحيوية الصحافة كما أصبحنا نعرف ذلك الآن.

ففي مشهد يتكرر على شاشة التلفاز تمتد يد بشكل مفاجئ وحازم لتسد عدسة الكاميرا من تصوير واقعة ما، وقد تتحول البداية إلى عمل قسري لتحطيم الكاميرا و منعها من الحضور في الزمان والمكان، وفي أغلب الأحوال فإن حضور الصحفي ليس مُرحّبا به دوما، فالحضور السريع، والنقل الفوري للأحداث الذي تقوم به وسائل الإعلام عبر تقنيات البث المباشر بواسطة شبكات الأقمار الصناعية الواسعة الانتشار أضحى يشكل إحراجا، وبشكل خاص حين تفضح الكاميرا ذلك الذي يجب أن يبقى مكتوما، وبعيدا عن الرأي العام.

ويرى راسم محمد الجمال أن هذا الوضع يمثل تحديا كبيرا مزدوجا: **الأول هو حق** الآخر في المعرفة والوصول إلى موقع الحدث، و**الثاني هو مسؤولية وسائل الإعلام عن نقل** الحقيقة ورصد الواقع، وتسجيل الأحداث كما تقع. و حتى الاتصال هنا لا يتحدد في إطار حقوق الإنسان المعبرّ عنها في حرية التعبير، والحق في أن يَعلم ويُعلم، وحقه في حماية خصوصيته وحركته، وحقه في الاجتماع والانتفاع بموارد المعلومات. [3] وإنما يتعدى إلى حق الإعلام في الانتفاع بموارد المعلومات وحرية التعبير، وحقها في النشر وحرية الحركة، وكتمان سر المهنة، ولكن هذه الحرية اليوم تتعرض لقمع ومصادرة من نوع مختلف عن السابق، فقد كانت

---

(1)- جارول. بي. ماكهايم، "**من يشكلون الأخبار: الاتصال الاستراتيجي كقوة ثالثة في صنع الأخبار**"، في دوريس جرابر وآخرون ، مرجع سابق، ص141.

(2)- المرجع نفسه، ص127.

(3)- صباح ياسين، مرجع سابق، ص109.

أجهزة الرقابة الحكومية تمارس سلطتها عبر احتكارها وسائل الإعلام، أو من خلال دور "مقص الرقيب" وهو دور ربما يحضر في إطار المطبوعات أكثر مما هو في الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والإذاعي.[1]

ورغم هذا التطور الإعلامي فإن الإعلاميين في بلدان كثيرة ما يزالون غير أحرار في قول الحقيقة على الرغم من المبادئ الطنانة التي تكرسها القوانين والدساتير وما زال العديد من الإعلاميين يتعرضون للمضايقات والتهديد بل الإيذاء في عديد من البلدان، كما يواجه الإعلاميون خطرا جسمانيا في الحروب المعلنة وغير المعلنة وفي الحروب الأهلية بل وعندما ينظمون الاجتماعات العامة والمظاهرات العامة التي تقمعها قوات القائمين على السلطة، كما يتعرض المراسلون العاملون في بلاد أجنبية لخطر الإجراءات الانتقامية إذا ما هاجموا الحكومات القمعية بالإضافة إلى تعرضهم لأن يتخلى عنهم رؤساء التحرير أو رؤساء الشبكات الإذاعية والقنوات التليفزيونية او اصحابها المتلهفون على الانباء من مراسليهم في تلك البلاد.

لقد انتقلت الرقابة إلى ملاحقة أجهزة الإعلام والتلفزيون بخاصة، في ميدان تغطية الأحداث، وأضحى الإعلاميون بعامة، والعرب بخاصة، يواجهون - وبدرجات مختلفة- صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها والاطلاع على الوثائق والبيانات، والرجوع إلى مصادر الأخبار الرسمية وغير الرسمية على السواء، حيث تتذرع السلطات غالبا بأمور غامضة، مثل "الأسرار الرسمية" أو "معلومات تمس أمن الدولة" إلى جانب قائمة طويلة من الممنوعات تشمل نشاطات رئيس الدولة، ومناقشات الهيئات القيادية في الحكومة، وكذلك في ما يتعلق بمجريات المحاكمات تحت ذريعة المحافظة على نزاهة القضاء.[2]

و أضحت هذه المسألة تشكل تحديا كبيرا لموضوعية حرية الرأي والتعبير، وما تحقق من تطور تقني، وتعاظم إمكانيات التغطية الفورية الشاملة لمواقع الأحداث، وكل ذلك صار مهددا بالقمع والإلغاء. ما يجعنا نتساءل عن قيمة وجود المراسلين الإعلاميين في مواقع النزاعات والصراعات من أجل تلبية الحاجة لمعرفة الحقيقة، وعن قيمة أن يكون العالم قرية كوكبية، شديدة التواصل والتفاعل، إذا كان الهدف هو حجب التواصل، وإخفاء الحقائق وقمع الشهود، والتكتم على الجرائم والفضائح.

---

[1] - المرجع نفسه، ص110.

[2] -المرجع نفسه، ص110.

وقد أثبتت الحرب الأولى على العراق في بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي دور الإعلام ك"سلاح حرب" شديد البطش، وقدّمت تغطية "عاصفة الصحراء" من طرف قناة ال (CNN)مثالا حيا لإعلامٍ موجَّه، في خدمة البنتاغون، كُلِّف بالدعاية لمصطلح "الحرب النظيفة". كما أكدت الحرب على أفغانستان 2001 والحرب الثانية على العراق 2003 هذا الدور، بل وعززته بظهور "الصحفي المُدخَل" (journalist embedded) أي الصحفي المسلِّم لإرادة البنتاغون، المعتمَد من طرفه، المنخرط في منظومته العسكرية. [1]

أشار تقرير منظمة مراسلون بلا حدود إلى الظاهرة المثيرة للقلق المتمثلة في الديمقراطيات الغربية التي كثيرا ما كانت تقدم على انها مثال يقتدى به في مجال حرية الصحافة عرفت تقهقرا في ترتيب عام 2006، وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان.

وقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا بتسع رتب عن ترتيب 2005 كي تستقر في المرتبة 53 عام 2006. وإذا ما عدنا إلى ترتيب عام 2002 الذي كان أول سنة ينشر فيها هذا الترتيب فإنها كانت تحتل المرتبة 17. والسبب في هذا التراجع الكبير للولايات المتحدة حسب التقرير، يعود إلى" تدهور العلاقة بين إدارة الرئيس جورج بوش والصحافة منذ أن شرع في اعتبار أن أي صحفي يشكك في حربه ضد الإرهاب هو صحفي مشكوك فيه". [2]

و أشار تقرير منظمة مراسلون بلا حدود إلى عدد من القضايا التي بالغ فيها القضاء لإنزال عقوبات ضد صحفيين رفضوا الإفصاح عن مصادر معلوماتهم. ومن التهم التي يوجهها التقرير للولايات المتحدة هي "اعتقالها بدون محاكمة منذ 13 يونيو 2002 لمصور الجزيرة السوداني سامي الحاج المعتقل في معسكر غوانتانامو"(Guantanamo). وحتى فرنسا مهد

---

[1] - عباس عروة، " قناة الجزيرة بين مواجهة إعلام الحرب ومجابهة الحرب على الإعلام"، مؤسسة قرطبة بجنيف، 05-07-2008

Khttp://www.cordoue.ch/index.php?option=com_content&task=view&id=40& Itemid=21 ، تاريخ الزيارة 2010/03/10.

[2] -محمد شريف ، سويس إنفو - جنيف ،24-10-2006، " حرية الصحافة: تقدم في.. الجنوب وتراجع في.. الشمال!"، ttp://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=5519978،تاريخ الزيارة 2007/06/15.

حقوق الإنسان، عرفت أيضا تراجعا بخمس رتب عن العام الماضي لكي تستقر في المرتبة 53، وهو ما يجعلها تفقد 23 مرتبة مقارنة بترتيب عام 2002. وفي اليابان الذي احتل المرتبة 51، حيث بلغت التهديدات الموجهة إلى وسائل الإعلام حد الاعتداء بالمتفجرات على مقر صحيفة نيهون كايزا (Nihon Keizai).[1]

وفي إطار الممارسات المنظمة ضد الشهود تتم ملاحقة الإعلاميين الذين يمارسون في إطار عملهم، تغطية الأحداث موقعيا، ويحتفظون بعلاقات شخصية، أو الذين أتيحت لهم الفرصة لمقابلة شخصيات ذات أهمية سياسية في إطار عملهم الإعلامي، وهم بذلك يتعرضون للمضايقات التي تصل إلى تعرضهم للمحاكمات والسجن، حيث نفذت الغرفة الجزائية الرابعة في المحكمة الوطنية الإسبانية طلب القاضي بالتسار غارثون(Baltasar GARZÓN) اعتقال مراسل قناة "الجزيرة" تيسير علوني، وأودع السجن في 2005 على خلفية عمله الإعلامي في أفغانستان، وعلى رغم الحملة التي نظمت من قبل المنظمات الصحافية وجمعيات حقوق الإنسان الدولية والعربية، بعد أن عدّ اعتقاله اعتداء على حرية التعبير، إلا أن المحكمة الإسبانية، وتحت ضغوط امريكية اصرّت على المحاكمة بهدف تغييب احد الشهود الذين تابعوا وسجلوا حوادث الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2002 .[2]

ويحفل سجل الولايات المتحدة في ميدان تهديد وضرب المؤسسات الإعلامية بالكثير من الوقائع، فقد سبق أن قصفت بالطائرات والصواريخ الموجهة عن بعد مراكز إعلامية في العراق عام 1991، واستمرت في قصف محطات الإرسال طوال الفترة من عام 1991 حتى 2003، وفي الوقت الذي كانت تصريحات المسؤولين الأمريكيين الصريحة والمتوارية تعلن عن "عدم الرضا" من التغطيات الإعلامية التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام، وبشكل خاص القنوات الفضائية الموجودة في العراق بعد الغزو، وكانت تنقل الأخبار عن صمود الشعب، وكذلك فضائح القوات الأمريكية، وفضائح التعذيب في معتقلات سجن "بوكا" و سجن "أبو غريب" والمداهمات العنيفة والمخالفات لأبسط حقوق الإنسان ضد مساكن المواطنين وأماكن العبادة.[3]

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - صباح ياسين، مرجع سابق، ص111.

[3] - المرجع نفسه، ص112.

وفي سياق الحرب المعلَنة على الإعلام الحر، المستقل عن الإدارة الأمريكية، يتعينّ إدراج عملية توقيف الصحفي سامي الحاج نهاية 2001 في مدينة بيشاور الباكستانية أين كان يقوم بمهمته الإعلامية، واعتقاله في بغرام ثم تحويله إلى محتشد خليج غوانتنامو سيء السمعة، الذي دفعت ظروف الاعتقال فيه عددا من السجناء إلى الجنون. مكث سامي الحاج ست سنوات ونصف في هذه البقعة من العالم الخارجة عن إطار القانون والتي يتم فيها تجريد البشر من إنسانيتهم، سنوات طويلة قضاها في عزلة خانقة داخل زنزانة ضيقة، تتخللها حصص لا حصر لها من التعذيب، ومواعيد متكررة مع أنواع الإهانة التي وصلت إلى انتهاك المقدَّس، وإضرابات متتالية عن الطعام، إلى أن أُطلق سراحه في غرة مايو 2008 من غير إدانة، بل بدون أدنى محاكمة.[1]

والملاحظ أن المنابر الإعلامية كانت متابعة و مستهدفة من طرف الغرب و على رأسه الإدارة الأمريكية، خاصة تلك المنابر التي تكشف أكاذيب و افتراءات و أخطاء الغرب، و لعل قناة الجزيرة كانت أكثر استقصادا من غيرها من وسائل الإعلام.

أظهرت الحربان الأولاتان في القرن الحادي والعشرين، اللتان تقودهما الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، أيضا أنّ قناتي الـ (CNN) و الـ(Fox News) لم تعودا تحتكران عملية الإخبار أثناء النزاعات المسلحة، فقد نشأت وسائل إعلام جديدة أثبتت قدرتها على تقد "منظور آخر" للرأي العام، ومن هذه الوسائل تحتل قناة الجزيرة موقع الصدارة لما تميزت به من مهنية أثناء حربي أفغانستان والعراق. وكما أشار إليه خبير دراسات السلم البروفيسور النرويجي يوهان جاتونغ (Johan Jatong) في كتابه الأخير "تغطية النزاعات"، ففي حين كانت الـ (CNN) تقدّم تقارير عن كيفية إرسال القنابل والصواريخ، كانت تقارير الجزيرة تشرح كيف كانت هذه القذائف تصل إلى الأرض وتصف المعاناة الجسيمة التي كانت تتسبب فيها الهجمات التي لم تكن بالدقة "الجراحية" التي ما فتئت تروّج لها المؤسسة العسكرية الأمريكية.[2]

نجحت قناة الجزيرة بتغطيتها للحرب على أفغانستان في أن تحتل مرتبة المنتج الحصري للخبر والصورة، مهمشة بذلك -لأول مرة- ليس وكالات الأنباء الغربية التي كانت لها حصة الأسد في الإعلام عن العرب، بل وكذلك قنوات عريقة كانت الملاذ الوحيد للمشاهد أو المستمع

---

[1]- عباس عروة ، " قناة الجزيرة بين مواجهة إعلام الحرب ومجابهة الحرب على الإعلام"، مرجع سابق.

[2]- المرجع نفسه.

العربي النافر من الإعلام الرسمي : (France 2) و (RAI)بالمغرب العربي و(CNN) وإذاعة (BBC) في المشرق. كانت تغطية القناة للحرب على أفغانستان أول نزاع يفقد فيه الجيش الأمريكي السيطرة على التمثيل الإعلامي لصالح وسيلة إعلامية عربية موجودة على نفس الأرض التي يستهدفها بصواريخه. خلال هذه الحرب أبت قناة الجزيرة إلا أن تتيح حق الظهور الإعلامي للعدو الأول آنذاك للإدارة الأمريكية ، أسامة بن لادن. وكان تاريخ 7 أكتوبر2001 المناسبة الرمز لوقوف الجزيرة خارج سرب الإعلام المتواطئ مع الحرب الأمريكية، حين أقدمت القناة بعد أقل من شهر على أحداث 11 سبتمبر، وبعد ساعات فقط على بداية الحرب، على بث تسجيل لزعيم تنظيم القاعدة يتوعد فيه الجيوش الغربية المشاركة في الاعتداء على أفغانستان. [1]

فجعلت حرب أفغانستان ومن بعدها العراق إدارة بوش معنية مباشرة بكبح جماح القناة. فتعددت من حينها وسائل وأشكال الضغط ومحاصرة الجزيرة، وكانت علامتها الدامية قصف مكتب الجزيرة في كابول في 13 نوفمبر 2001 ، ومكتبها في بغداد في 8 أبريل 2003 الذي ذهب ضحيته طارق أيوب ،أحد مراسليها في العاصمة العراقية ، وكذلك المتابعات القضائية في حق تيسير علوني ، المراسل السابق للجزيرة في كابول. وقد ترافقت هذه الضغوطات مع حملة إعلامية واسعة ضد الجزيرة شاركت فيها وسائل إعلامية غربية وعربية عديدة للتشهير بها والتنديد- حسب زعمهم- بعدم حياديتها ووقوفها إلى جانب الإرهاب. [2]

وكان من المتوقع الا ترحّب الإدارة الامريكية بهذه المنافسة الإعلامية غير المرتقبة، وان تنزعج من صوَر تُقدِّم وصفا مغايرا للواقع الميداني لحروب أُضرمت نارها باسم "مناهضة الإرهاب"، ومن مشاهد تخدش صورة جيش أمريكي "محرِّر" لشعبي أفغانستان والعراق. فلا يُستغرب إذن أن تستجلب قناة الجزيرة غضب واشنطن إلى حد قصف مكتبها في كابل أثناء حرب أفغانستان وقصف مكتبها في بغداد أثناء احتلال العراق.

وبرزت –هناك- لغة واضحة من التهديد المباشر (التأديب) لوسائل الإعلام، ومَنْعِها من مواصلة عرضها الفضائح المتوالية في العراق، حتى تفجرت فضيحة الوثيقة السرية التي نشرتها

---

[1]- ألفة لملوم، "الجزيرة ومنافساتها: استراتيجيات التأثير على الرأي العام العربي"،4-11-2010، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4677112C-886B-45F6-BB2B-BFCDAC8180CF.htm، تاريخ الزيارة2011/09/22.

[2]- المرجع نفسه.

صحيفة الديلي ميرور(Daily Mirror) البريطانية والتي تحمل عبارة "سري للغاية"، والمتضمنة ما ذكره بوش بأنه قد يصدر أوامر بشن غارة جوية على مبنى مكاتب واستديوهات قناة "الجزيرة" في قطر، وقد أشارت صحيفة الديلي ميرور إلى أن قناة "الجزيرة" قد أثارت غضب الإدارة الأمريكية بإذاعتها رسائل وأشرطة لتنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بلادن، علاوة على بث أشرطة تلفزيونية تصوّر الجنود الأمريكيين والمدنيين العراقيين الذين لقوا حتفهم في العراق، وبشكل خاص المشاهد التي صاحبت الهجوم الأمريكي "الفاشل" على مدينة الفلوجة منتصف عام 2004، والذي أدى إلى مقتل حوالي 30 من جنود المارينز. [1]

وقد أثار تسريب الوثيقة ردود أفعال عنيفة، ليس من منظمات ونقابات الصحافة في العالم بل من منظمات حقوق الإنسان أيضا، وقد أوضحت الصحف الثلاثة، وهي: الديلي ميرور والتايمز والغارديان، أن الحكومة حصلت على قرارات من المحكمة ضدها في مرات سابقة، إلا أنّه لم يسبق أن هددت رؤساء التحرير بالملاحقة القانونية إذا نشروا محتويات وثائق سرية، ومن جانبها قررت الديلي ميرور الامتثال لرغبة الحكومة، ووصفت الغارديان قانون السرية بأنّه "لجم قانوني" فيما أشار التايمز إلى تعرضها للتهديد. [2]

وقد عبرّ نائب وزير الدفاع آنذاك بول وولفوفيتش(Paul Wolfowitz) (صاحب النفوذ القوي وأحد المنظرين لحرب العراق) عن غضبه الشديد لعدم تمكّنه من السيطرة على تدفّق الصوَر القادمة من العراق في حديث مع قناة الـ (Fox News) في يوليو 2003 قائلا: «إنّ قناة الجزيرة تُعرِّض الجنود الأمريكان للخطر». [3] وكما كشفت عنه اليومية البريطانية دايلي ميرور (Daily Mirror) في عددها المؤرخ في 22 نوفمبر 2005، فإنّ تضايق الإدارة الأمريكية من قناة الجزيرة وصل إلى حد تفكير بوش جِدّيا في قصف مقرّ القناة في الدوحة كما رشح من لقاء جمعه بنظيره توني بلير(Tony BLAIR) في شهر أفريل 2004. [4].

ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عملية التشويش على وسائل الإعلام الفضائية، لعدم بث مشاهد انتصار المقاومة العراقية، وعملت على تحطيم عدد من المواقع الإلكترونية

---

[1] - صباح ياسين، مرجع سابق، ص123-124.

[2] - المرجع نفسه، ص124.

[3] - عباس عروة ، " قناة الجزيرة بين مواجهة إعلام الحرب ومجابهة الحرب على الإعلام"، مرجع سابق.

[4] - المرجع نفسه.

او تعطيل بعضها بحجة انها مواقع محرضة على الإرهاب و عطلت قناة الجزيرة الناطقة باللغة الإنجليزية طيلة فترة هذه الحرب. وسربت الإدارتان العسكرية والسياسية الأمريكية أخبارا و معلومات كاذبة للمراسلين الصحفيين اللذين كانوا في بغداد.

تقول وسائل الإعلام الأمريكي أنه خلال عامي 2003و2004 خففت الولايات المتحدة من تغطيتها لأخبار أفغانستان بصورة كبيرة، ووفقا "لأميركان جورناليزم رفيو"(American Journalism Review) ، فإن لدى ثلاث مؤسسات إخبارية فقط هي نيوزويك (News week) وأسوشيتدبرس (Associated presse) وواشنطن بوست (Washington post) مراسلين صحفيين متفرغين يقيمون في كابول! و القليل مما تنشره هذه المؤسسات الصحفية الثلاثة الموجودة بالفعل على الأرض لا يتعدى حدود القصص الصحفية الموجهة التي تعطي انطباعا بتبدل الأحوال في أفغانستان بعد مجيء "المحرر" الأمريكي ورحيل نظام طالبان. وتختفي تماما كل التغطيات الموضوعية المهنية حول الوجود العسكري الأمريكي هناك أو حول خسائره. على سبيل المثال، في 18 مارس، أورد مراسل النيويورك تايمز (New York Times) جول برنكلي(Gul BRINKLEY) و كاردو تاغال (Cardo TAGAL) خبر زيارة كوندوليزا رايس(Condoleeza RICE) لأفغانستان وادعاءها بأنه "ليس هناك قصة أفضل من التطور الديمقراطي في أفغانستان لتغطيتها صحفيا"، ويبدو أن برنكلي (BRINKLEY) و تاغال(TAGAL) وافقا على ما قالته رايس(RICE) ، خلت تغطيام الصحفية من أية جوانب باستثناء الحديث عن نتائج الديمقراطية الأمريكية للأفغان. [1]

لقد كانت التغطية الإعلامية الأمريكية للأوضاع في أفغانستان _سابقا ولاحقا_ تتميز بدرجات من تعمد التعتيم، والدليل على ذلك هو تراجع الاهتمام الإعلامي الأمريكي بالوضع في أفغانستان خلال التسعينات، بل في أواخرها تحديدا، وهي الفترة التي شهدت العصر الذهبي لنظام طالبان، وخلال ذلك الوقت انخفضت التغطية الإعلامية بصورة كبيرة. اليوم ثمة تعتيم إعلامي لكل ما يدور في هذه الجبهة الإعلامية التي كانت ساخنة يوما ما، فلم يعد أحد يتحدث عن طالبان أو أمراء الحرب أو الجيش الأمريكي، وكأن الأمور هناك في أفضل حال.

---

[1]- طارق ديلواني، "**التعتيم الإعلامي الأمريكي على ما يدور في أفغانستان..لماذا؟!**"، مجلة العصر:10-04-2005، http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentid=6534، تاريخ الزيارة2005/06/23.

وفتح حادث مقتل 18 جنديا أمريكيا في تحطم طائرة عسكرية في أفغانستان ملف التعتيم الأمريكي الكامل على ما يدور في هذا البلد منذ سقوط نظام طالبان. كانت الحادثة الأخيرة الأكبر والأكثر قسوة في تاريخ وجود الجيش الأمريكي على الأراضي الأفغانية، وهي أكبر خسارة عسكرية يمكن رصدها في الأعوام الأخيرة للجيش الأمريكي. غير أن حجمها ساهم إلى حد ما في نشرها كمعلومة خلافا للكثير من المعلومات العسكرية الأخرى التي يجري التعتيم عليها هناك. [1]

فرغم أن تسريب السجلات السرية التي توثق يوميات الحرب الميدانية في أفغانستان، إلا أن الأخطر هو أن وسائل الإعلام ساعدت الإدارة الأمريكية في احتواء الأزمة. و بددت بعض وسائل الإعلام فظائع الحرب التي تكشفها تلك الوثائق، من خلال التركيز على تفاصيل ثانوية مثل كيف تم تسريب الوثائق، ودوافع التسريب وموثوقية أنظمة المعلومات التقنية وضوابط منع التسريب وكل التفاصيل الثانوية الأخرى التي تشتت أهمية تلك الوثائق بحد ذاتها.

واختفت صدمة الكشف عن حوادث قتل مئات المدنيين الأفغان وأغلبهم من النساء والأطفال، وإخفاء عمليات قتلهم، وعبثية تلك الحرب وصعوبة حسمها عسكريا. لا صدمة تذكر أيضا مع الكشف عن 300 مليار أنفقت في عشرة سنوات من الحرب ولا صدمة مع كشف الفساد المريع لنظام كرازي وحاشيته وعمليات الاغتصاب وقطع الطرق التي يمارسها جنود السلطة. فيما أصبحت طالبان أقوى بكثير من أي وقت مضى. فمن جانب الإعلام كان التواطؤ بنوعين: الأول ناتج عن بلادة وجهل والثاني تعمد التحيز لتقليص خسائر البنتاغون المعنوية. [2]

يشير الصحفي إيريك جونسون (**Eric JOHNSON**) في صحيفة "هفنجتون بوست"(Le journal Huffington Post) إلى أن التغطية الإعلامية لوثائق حرب أفغانستان السرية كشفت التحيز الإعلامي لدى صحيفة نيويورك تايمز(New York Times) من خلال تحليل تعاطيها مع الوثائق التي وصلت إليها بالتزامن مع صحيفتي الغارديان(Guardian) ودير شبيغل(Der spiegel)، ومنحت هذه جميعا نفس الموعد لنشر تغطيتها وتقديم كل منها للموضوع. ويكشف جونسون(**JOHNSON**) أن تركيز نيويورك تايمز كان على الاستخبارات

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]-سامر باطر ، "فضيحة الوثائق السرية لحرب أفغانستان"، أريبيان بزنس: 28 -07- 2010 http://www.arabianbusiness.com/arabic/593678 تاريخ الزيارة 2011/08/30.

الباكستانية اكثر من الضحايا المدنيين مما يشير إلى حرصها على علاقاتها المستقبلية مع المسؤولين الأمريكيين العسكريين والسياسيين وتجنب ما يمكن أن يثير حفيظتهم. **لكن الغارديان قطعت** شوطا بعيدا في كشف أهمية الوثائق حين التقت مع دانييل ألا**زبرج**(Daniel ELLSBERG)، وهو محلل استخباراتي سابق ساهمت تسريباته عام **1971 □ا يعرف باسم أو ق البنتاغون بـ إاء حرب فيتنام.** [1] **حيث أظهرت تلك الوثائق مدى التضليل الذي تعرض له ا□مهور الأمريكي** في تلك الحرب. ويقول ألازبرج (ELLSBERG) **لصحيفة الغارديان**(Guardian) « **إن كشف** هذه الوثائق يماثل ما كشفته **وثائق البنتاغون عن حرب فيتنام».** [2]

ونشرت مجلة الديمقراطية (Democracy Journal) **دراسة** تحت عنوان "مهمة غير **مكتملة**" (Mission Unaccomplished) "**لـ " ليسلى جيلب** (Leslie H. GELB) **وهو** الرئيس الشرفي لمجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations) وصحافي **سابق** بجريدة نيويورك تايمز(New York Times) **وجـ□ بالوما زيلماتى** (Jeanne-Paloma ZELMATI) (الباحثة بمجلس العلاقات الخارجية) تناولت التغطية الإعلامية **للحرب** الأمريكية في العراق. وتم التركيز فيها على الإعلام المكتوب من خلال أهم خمس صحف في **الولايات ا□تحدة، ثلاث صحف يومية: الواشنطن بوست** (Washington Post)، **نيويورك تا□ز** (New York Times)، ووال ستريت جورنال (Wall Street Journal) **واثنتان من الصحف الأسبوعية: تا□ز**(Times) **ونيوزويك** (Newsweek) تهدف الدراسة إلى تقييم تغطية الصحف الأمريكية الكبرى للحرب الأمريكية في العراق خاصة خلال السنوات الأولى من **ا□رب.** [3]

لم تتطرق التغطية الإعلامية للصحف الكبرى للحرب العراقية، من وجهة نظر الدراسة، إلى المستوى المرغوب من تحليل ونقد للمقولات والتصريحات الصادرة عن الإدارة **وأخفقت، مع استثناءات قليلة، فبدأت الصحف تتساءل عما إذا كانت القوات الأمريكية قد** حققت نصرًا حقيقيًا في العراق نتيجة تزايد التغطية من داخل العراق إلا انها لم تقم بمهاجمة

---

(1) - **ا□رجع نفسه.**

(2) - **ا□رجع نفسه.**

(3) - **عز** الدين بن حسين القوطالي ،" **لماذا أخفقت صحافة أمريكا في تغطية حرب العراق؟**"، منتديات المعهد العربي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية: 16-07-2009،

http://www.airssforum.com/f308/t52960.html تاريخ الزيارة 2011/02/28.

الإدارة بصورة مباشرة كما بقيت كثير من التساؤلات الهامة غائبة مثل مدى صحة المعلومات الاستخباراتية التي وظفتها الإدارة لشن حربا على العراق وارتفاع عدد الضحايا المدنيين من قبل الهجمات الأمريكية وتزايد نفوذ القاعدة في العراق بعد الغزو.[1]

تُرجِع الدراسة أسباب انقياد الصحف الكبرى وراء الإدارة الأمريكية وإخفاقها في تقديم تغطية متوازنة ما بين نقل الرؤى والسياسات الحكومية وبين تقييمها والبحث عن الدلائل والبراهين التي تؤكد أو تفند تصريحات الإدارة إلى عدة أسباب، يكمن أولها في أداء الصحف لوظيفتها الأساسية وهي تغطية كل ما هو جديد وبالتالي يجب عليها تقديم عرض دقيق لتصريحات الحكومة وسياساتها. و لكن لابد ان يقترن هذا النوع من التغطية لقرارات وسياسات الإدارة بتقديم تساؤلات حول مدى دقة وصحة المعلومات والسياسات التي تتبناها الإدارة، ونشر مقالات تحليلية تنتقد سياسات الحكومة وتشكك في صحتها وليس فقط عرض آراء بعض المحللين من المؤيدين أو المعارضين .[2]

ورغم التعتيم الإعلامي الممارس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الكثير من الصحف عملت على نشر الحقائق، حيث كتبت سوزان غولدينبيرغ (Suzanne GOLDENBERG) في صحيفة الغارديان (The Guardian) تحت عنوان:" أكثر من 80 ألف سجين في قبضة الأمريكيين منذ هجمات 11 سبتمبر" عن تنامي القلق من معاملة السجناء، وعن الغضب في اوربا حيال ما قيل عن رحلات سرية اقلت من يشتبه في انهم إرهابيون على يد السي إي إي(CIA) . نقلت الكاتبة إقرارا للبنتاغون تقول فيه:« أن الولايات المتحدة اعتقلت –أمس- أكثر من 80 ألف شخص في سجون تمتد من أفغانستان شرقا حتى كوبا غربا منذ هجمات أيلول. وتقول الكاتبة إن هذا الإعلان يأتي في وقت يتنامى فيه القلق بين الأوربيين حيال معاملة الولايات المتحدة لسجناء" الحرب على الإرهاب وللمساعدة التي تقدمها أوربا لممارسات جهاز المخابرات الأمريكي سي آي إي في هذا الإطار دون علم منها.[3]

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- توفيق محمد السهلي، "غلطة حرب العراق الكبيرة" بي بي سي -لندن: الجمعة 18 -11-2005، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/press/newsid_4448000/4448014.stm، تاريخ الزيارة 2007/12/30.

لم تراع الإدارة الأمريكية حقوق الإنسان في البلدين لما كشفت فظائعها في معاملتها للمساجين في العراق وأفغانستان غير مكترثة باتفاقيات جنيف، و متجاوزة كل الاتفاقيات الدولية التي تنص ع لى معاملة أسرى ب. فلقد ت ب أا كانت تعتقل الآلاف من دون محاكمة، بل دون وجود أي دليل إدانة ضدهم، يساقون بكل وحشية إلى السجون الأفغانية، و هناك من يتم ترحيلهم إلى سجن غوانتنامو. (*)

وفي مقابل هذا الضغط الذي يتنامى في معسكر رافضي السياسة الأمريكية في العراق بواشنطن، انبرى الرئيس الأمريكي جورج بوش(George W.BUSH) ونائبه ديك تشيني (Dick CHENEY) للرد بقسوة على منتقديهم. حيث فتحت عنوان :"تشيني: منتقدو الحرب خائروا القوى"تبرز صحيفة "الغارديان" بقلم مراسلها في واشنطن جوليان بورغر (Julien BORGER)كيف اتهم تشيني الد قراطي ب" قلة الأمانة والغش وخوار العز ة" ردا على اتهامات منتقدي الإدارة الامريكية وتلميحاتهم بانها ضللت الامريكيين بخصوص المعلومات الاستخباراتية التي بررت شن الحرب على العراق. (1)

كما فضحت وسائل الإعلام العراقية جنود مرتزقة تستغلهم قوات التحالف للقيام باعمال تفجيرية و تخريبية في العراق، و تعرض على انها صراع بين السنة و الشيعة في العراق. محاولة استغلال كل الصراعات العرقية و الدينية. وقد صورت تورطهم في بعض العمليات الإرهابية. كما فضحت التواجد الإسرائيلي في شمال العراق عن طريق شركات أمريكية لاسيما شركات الهواتف النقالة.

واصلت الفصائل الجهادية المقاومة المسلحة إلى جانبها رفعت لواء الدعاية السياسية عاليا عن طريق نشر بياناتها على الشبكة العنكبوتية، و كونت مواقع إلكترونية خاصة بها لمواجهة حملات التضليل و التزوير و للإعلان عن عملياتها العسكرية. و قد سربت عدد من الصور و فيديو بلوتوت لعمليات الإعدام المنافية للأعراف الإنسانية، ناهيك عن صور التعذيب

(*)- يقع بالقرب من الجزيرة الكوبية، أنشا كقاعدة عسكرية أمريكية منذ 1903 بموجب اتفاقية بين الولايات المتحدة و كوبا، أجرت هذه الأخيرة القاعدة لمدة غير محدودة زمنيا، يقبع في هذا السجن حوالي 660 معتقل أكثرهم من الأفغان إلى غاية 2007.

(1)- **توفيـــق محمـــد الســـهلي، مرجع سابق .**

الجسدي والروحي. وساهمت قناة الجزيرة تحديدا في إبراز تلك التجاوزات، لذلك اتهمت من طرف وزارة الدفاع الامريكية بمساعدتها للإرهابيين، و اغلقت مكاتبها في بغداد. [1]

فأدرجت "الدبلوماسية العمومية" الأمريكية في وثيقة "الاستراتيجية القومية الأمنية" لعام 2002 البعد الإعلامي في فعلها، وتمت صياغة خطة تنص على وضع حجر الأساس لجهاز إعلامي أمريكي ناطق باللغة العربية، وأوكل إنجازها إلى مجلس أمناء الإذاعات الدولية، وهي الوكالة الفيدرالية المشرفة على مجمل وسائل الإعلام الدولية الأمريكية، بما فيها صوت أمريكا وإذاعة الحرية أوروبا. [2]

و تم تدشين قناة الحرة في فبراير 2004 التي قدمت نفسها على انها " قناة تلفزيونية غير تجارية ناطقة باللغة العربية و مكرسة بصفة رئيسية لتقديم الأخبار والمعلومات وتغطية الأحداث في الشرق الأوسط والعالم" عبر برامج منوعة تشمل الحوارات والمواضيع الحياتية والصحة واللياقة البدنية والمنوعات والرياضة والموضة والعلوم والتكنولوجيا. إذا كانت الحرة العنوان الأبرز للاستراتيجية الأمريكية الإعلامية المستحدثة- في خضم الحرب على العراق- في مواجهة الجزيرة، فإن قناة العربية الإخبارية مثلت العنوان العربي الرئيس للرد على القناة القطرية. وهكذا رأت العربية النور في فبراير/شباط 2003 عشية بدأ الهجوم على العراق بحجم تمويل إجمالي يضاهي300 مليون دولار كقناة تابعة لمجموعة(MBC)، والتي يملكها ويترأسها الشيخ السعودي وليد الإبراهيم. وقد ساهم في تمويلها عند التأسيس كل من مجموعة الحريري إلى جانب رؤوس أموال كويتية أردنية وخليجية. [3]

ويتجلى أن القائمين على العربية لم يخفوا- منذ النشأة- عزمهم على منافسة قناة الجزيرة وتحجيم تأثيرها وكذلك سعيهم أيضا إلى اجتناب المشاكل مع الدول العربية وقول(الحقيقة بدون إثارة) في إشارة واضحة لخيار العربية العزوف عن انتقاد الأنظمة العربية وإثارة المسائل الجدلية الحساسة مثل مسألة الحريات العامة والحقوق السياسية في المنطقة العربية، والانتقاد الصريح للسياسات الأمريكية، وهو ذات النهج الذي سارت عليه القناة منذ تأسيسها إلى حد اليوم.

---

[1]- عبد الإله بلقزيز وآخرون، **الاحتلال الأمريكي للعراق صوره و مصائره**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2005، ص210.

[2]-**ألفة لملوم، "الجزيرة ومنافساتها: استراتيجيات التأثير على الرأي العام العربي"، مرجع سابق.**

[3]- المرجع نفسه.

لقد تطور إعلام حزب الله –**أيضا**- قياسا إلى المتغيرات الطارئة منذ نشأته حيث سلطت أميركا الضوء عليه، بالإشارة الى الدور الذي لعبته قناة المنار منذ افتتاحها في مطلع التسعينات وحتى حرب تموز 2006.

وتُظهر الدراسة-التي تحمل عنوان "استخدام حزب الله للإعلام"- **أن تلفزيون المنار كان** يحتل المرتبة الثالثة والثمانين قبل أسابيع من الحرب بناء على استطلاع أمريكي، لكنه قفز إلى المرتبة الثامنة في منتصف شهر تموز من العام 2006. **وتتابع الدراسة أن** -خلال حرب تموز 2006- **أنتج الإعلام العالمي** البث الحقيقي الأول لحرب في التاريخ. بالرغم من أن الإعلام الأمريكي بث تقارير أثناء حرب الخليج الأولى عام1991 ومن ثم غزو العراق عام 2003، **فإن** شبكات التلفزيون في حرب تموز نقلت صورا حية من ساحات المعارك، بما في ذلك تقدم وتراجع **القوات الإسرائيلية، قصف المنازل،** غارات الطائرات وصواريخ حزب الله أثناء إطلاقها. [1]

يقول أووداح بن دافيد (awaudh BEN DAVID) (**المعلق العسكري للقناة التلفزيونية** الإسرائيلية العاشرة) في معرض توصيفه **للحرب الإعلامية بين المقاومة اللبنانية وإسرائيل خلال** حرب تموز 2006: «**كانت تلك** حرباً غير ناجحة وأقول أن إعلامنا عكس حرباً لم تكن جيدة .. إسرائيل واجهت في الحرب خصماً إعلامياً ذكياً ومتطوراً ذا قدرات إعلامية وبنية تحتية إعلامية لم تعرف إسرائيل مثيلاً لها في تاريخها ، حزب الله كان خصماً أشد ذكاء من جميع الخصوم، لقد كانت الحرب الأشد في الناحية الإعلامية من أي حرب سابقة في تاريخ إسرائيل ».[2]

ركزت قناة المنار على إبراز تعاطف الشارع اللبناني مع المقاومة خلال الحرب. لقد أتقن حزب الله استخدام إعلامه في الحرب. فعند استهداف مبنى المنار، نقل المراسلون صورة الدمار

---

[1]- **علي شهاب،" إعلام حزب الله"، عرب تايمز**،11 -08-2008
http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=no&ArticleID=12853
تاريخ الزيارة2010/10/10.

[2]-**عثمان الخلف، "عدوان تموز و الحرب الإعلامية: "مراقبون إسرائيليون : إسرائيل واجهت في الحرب خصماً اعلامياً ذكياً ومتطوراً"**، يومية الفرات: 20-07-2008،
http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=24893974220080720003550، تاريخ الزيارة 2010/06/30.

الذي لحق بالمبنى، وتم تصوير المشهد على أنه استهداف اسرائيلي لصحفيين أثناء أدائهم عملهم. ولاحقا تحولت القضية إلى تحد لقدرة المنار على مواصلة البث.

كما كان دور قناة المنار مؤثرا في استخدام إعلام العدو في خدمة أهداف حزب الله، وذلك من خلال بث شهادات لإسرائيليين يعربون فيها عن شكوكهم في إمكانية الحسم العسكري. ركز بث المنار -كذلك- على أن الحزب لم يكن هو من بدأ الحرب، وأن الحملة الإسرائيلية كانت مقررة في شهر أيلول من العام نفسه. بلغت دعاية المنار -تجاه الداخل اللبناني- ذروتها من خلال التركيز على مشاهد الضحايا وترسيخ صور الوحدة الوطنية.[1]

فهناك دعوة لعالم تسوده مبادئ الديمقراطية والأمن الشامل في العراق بعد رحيل رموز النظام الظالم، و من المعروف أن الجماهير الساخطة على نظم حكمها و حكامها تستجيب لأية دعاية و دعوة يمكن لها أن تحقق لها التغيير الإيجابي، ما جعل وسائل الإعلام الغربية -لاسيما الأمريكية- تركز على تبيان مظاهر الفقر والحرمان و القهر السياسي معتمدة على أسلوب التكرار في تبيان عيوب النظام العراقي.

وكانت مسألة التأييد الدولي ضرورة لدى الإدارة الأمريكية، فهي تفضل أن تكون هذه الحرب تحت غطاء أممي. و إن كانت تحاول جاهدة على إقناع شعبها أولا، و لذلك أول ما وجهت له الدعاية السياسية كان الرأي العام الأمريكي، من خلال ما حضرت له مراكز التفكير، و قد أظهر استطلاع للرأي أجراه مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية في أوت 2002 أن عشرين بالمائة من الأمريكيين فقط يؤيدون حربا أمريكية منفردة على العراق. كما أظهر الاستطلاع أن ثلاثة بالمائة فقط من الامريكيين يجيبون بعفوية إن سئلوا عن الاخطار التي تهدد الولايات المتحدة: العراق أو صدام حسين هما أكبر المخاطر.[2]

استغلت المعارضة العراقية المقيمة بالخارج تحت إشراف بريطانيا و أمريكا في الدعاية السياسية قبل الحرب بكتابة و توزيع مناشير في العراق و خارجها تذكر الواقع [illegible] طيلة

---

[1]-علي شهاب، "إعلام حزب الله"، مرجع سابق.

[2]- نبيلة بن يوسف، "الأساليب العنيفة لانتقال السلطة السياسية في الدول الإسلامية 1945 –2005 " ، أطروحة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 2008 (غير منشورة)، ص287.

حكم صدام حسين من تعذيب في السجون دون محاكمة، تقتيل فردي و جماعي خاصة بالنسبة لشيعة و اكراد العراق. و بحاوزت الدعاية العراقيين ذاتهم و امتدت لتذكير الكويتيين بايام الغزو العراقي وتذكيرهم بعمليات التعذيب التي استهدفتهم و التقتيل الشنيع، و مفقوديهم و سجناءهم، بل و امتد نشاط المعارضة لتذكير الإيرانيين أيضا بسنوات الحرب العراقية- الإيرانية و سجناءهم و مفقوديهم أيضا، و ما الغرض من ذلك النشاط المعادي للنظام العراقي إلا الرضا و القبول بالتحرير الأمريكي و مساعدته. و قد مهدت بإحداث تصدعات داخل السلطة العراقية ذاتها كخطوة لإحداث التغيير، لكن لم تنجح تلك الخطة، لأن كلّ من كان يعارض النظام يكشف أمره فيغتال أو ينفى، و كأحسن مثال ما حدث لصهري صدام حسين و هما؛ "حسين كامل" و "صدام كامل". فكان اغتيال الرئيس العراقي-أي تغيير الحاكم بطريقة عنيفة- أهم بالنسبة للولايات المتحدة من تأمين نزع أسلحة العراق. [1]

و تكون الغاية من عمليات التضليل و التشويش، هي تضليل الحقيقة و إخفاءها و منع تسربها حتى لا تظهر مشاهد الالم للاشلاء المتطايرة للمدنيين، و فشل قوات التحالف و هروب كثير من أفراد جيشها من مواقع القتال، و محاولة إظهار صور و مشاهد التفوّق و الانتصار، و في الوقت ذاته تبدي إنسانية قواتها، لذلك استهدف القصف الامريكي قناة العراق الفضائية.

وقد رافق أسلوب التشويش والتهديد والقوة الموّجه للإعلاميين، فلم يسلم حتى بعض الصحفيين الأمريكيين من التسريح من العمل لما استنكروا الحرب في مقالاتهم الصحفية، و هو ما حدث لمراسل شبكة فوكس نيوز(Fox News) الأمريكية جيرالدو ريفيرا (Geraldo REVIRA) التي تعود ملكيتها إلى روبارت مردوخ (Rupert MURDOCH) اليهودي الأصل.كما طرد مراسل صحيفة كريستيان ساينس(Christian Science Monitor) من جنوب العراق، و قائمة الصحفيين المطرودين من العراق و من مناصب عملهم طويلة. و قد طرد عدد من المصورين و المراسلين – حتى الغربيين- من مواقع الحرب لعدم تصوير المقاومة العراقية و هي صامدة و التي كان يدعي الحلفاء قمعها و استسلامها بسهولة، و منعت عملية التصوير أيضا كي لا تكشف استعمالها لأسلحة فتاكة و ممنوعة، و حضرت وزارة الدفاع الأمريكية مركزا صحفيا بكلفة مليون و نصف دولار أمريكي، لتقديم أخبار سير العمليات العسكرية في الدوحة

---

[1]- المرجع نفسه، ص287-288.

عاصمة قطر. فاستعملت الدعاية السياسة الأمريكية صورا قديمة للإنزال في صحاري خالية لتبين سهولة الإنزال و لا وجود للمقاومة و هي صور تعود لحرب الخليج الثانية، و هو أسلوب الافتراء و الكذب. (1)

إن ما تصنعه وسائل الإعلام ذات الاهداف المضللة تهدف إلى غاية ما بشان الموقف من الآخرين هو إحداث التشويش والتداخل بين جملة من المصطلحات المرتبطة بمفهوم "الإرهاب" وحشره في مضمون مصطلحي "الحرب" و"المقاومة". حيث أطلقت السياسة الأمريكية وسوقت نعوتا مختلفة ومفردات عديدة أسهمت في إشاعة التشويش حول حقيقة مفهوم "الإرهاب" ودوافعه ونتائجه، بل مارست أجهزة الإعلام الأمريكي إرهابا فعليا ضد مصادر الأخبار التي تحاول أن تحافظ على حياديتها في تناول الأحداث السياسية في الدول النامية. (2)

و لا يتوقف انتهاك حرية الصحافة وحقوق الرأي والتعبير على الدول النامية كما كان يسود الاعتقاد حتى وقت قريب فحسب، بل إن الأمر يحدث حتى في تلك الدول التي توصف بأنها "ديمقراطية" وإن بشكل استثنائي وأقل عنفا. وهذا ما تؤكده الوقائع والممارسات، لاسيما بعد أحداث الحادي من سبتمبر 2001 وفي ظل ما يسمى بـ"الحرب على الإرهاب"، حيث كانت حرية الصحافة وحقوق الرأي والتعبير أولى ضحايا هذه الحرب.

يشير -في هذا السياق- تقرير معهد الصحافة الدولي إلى ما أسماه جريمة "تمجيد الإرهاب"، في بريطانيا مثلا عقب تفجيرات لندن، وكذلك النقاش الدائر في الدول الأوروبية حول دور الإعلام في جعل الإرهاب "أكثر راديكالية"، معتبرا ذلك مؤشرين رئيسيين على اختلال التوازن بين "الأمن" و "حرية الصحافة". كما لا تزال حماية سرية المصادر تشكل موضع نقاشات حادة في أوروبا والولايات المتحدة ومختلف مناطق العالم، لاسيما أمام اعتماد الرقابة على الأنترنت التي أصبحت ظاهرة عالمية وتحد جديد للرقابة على تدفق المعلومات. (3)

---

(1)- نبيلة بن يوسف، **"الدعاية السياسية أثناء الحروب دراسة حالة الدعاية السياسية في الحرب على العراق2003"**.مجلة دفاتر السياسة والقانون ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد4، 2011، ص14-15.

(2)- المرجع نفسه، ص64.

(3)-عبده جميل المخلافي ،**"اليوم العالمي لحرية الصحافة: الانتهاكات والقيود مازالت قائمة"**، مؤسسة دويتشه فيله (DEUTSCHE WELLE)، 03.05.2006، http://www.dw-world.de/dw/article/0,1990944,00.html، تاريخ الزيارة2010/05/03.

و سارعت الولايات المتحدة الأمريكية -عقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر- إلى إصدار قانون مكافحة الإرهاب الذي عرف بقانون "باتريوت" الذي قيد بشكل مباشر أو غير مباشر من الحريات الديمقراطية والصحفية و حدث في ظاهرة لم تكن معروفة من قبل أن خضع في العام 2005 صحفيان للمحاكمة بسبب عدم كشفهما مصادر معلوماتهما.[1]

وكي تتمتع البيئة الإعلامية بتجسُّد القيم الديمقراطية لا بد أن تكون عادلة بحيث تُوفر لكل الأصوات فرصا متساوية للوصول إلى الجماهير، وأن تحصل الجماهير على المعرفة الشاملة التي توفر إمكانية لفهم الأحداث العالمية والمحلية، في الوقت نفسه توفر للجماهير إمكانية المشاركة الفعالة.

ولكن ذلك لم يحصل بفعل التحول الأساسي الذي حدث بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ بدأت أمريكا بالعمل على فرض الهيمنة الكاملة والاحتكارية على تدفق المعلومات في البلدان الصديقة والعدوة على حد سواء. لذلك طرح واضعوا استراتيجيات السياسة الامريكية في هذا المجال مسالة الهيمنة الإعلامية - المعلوماتية (Information-Domination) باعتبارها أحد العناصر الأساسية لما تدعوه "الهيمنة الطيفية" (Full Spectrum Dominance) التي تشكل كل ألوان الطيف أو النشاط الدعائي.[2]

لقد حدث تحول في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر يتمثل في الانتقال إلى مفهوم العمل الوقائي الاستباقي لمنع وقوع أي هجوم ضدها، كبديل عن سياسة مبادئ الردع والاحتواء التي لم تعد تتلاءم مع طبيعة التهديدات الجديدة في عالم اليوم مع اتساع نطاق التهديدات الإرهابية وتزايد عدد الدول المالكة أو التي تريد امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما تلك التي تطلق عليها اسم الدول المارقة أو دول محور الشر التي كان من بينها العراق .(Rogues states)[3]

فرضت هذه الأحداث ضغطا كبيرا عل الإدارة الأمريكية التي كانت مجبرة على القيام بخطوات ملموسة للرد على هذه الاعتداءات واستعادة ثقة الرأي العام الأمريكي، لذا لم تفكر

---

(1)- المرجع نفسه.

(2)- صباح ياسين، مرجع سابق، ص113-114.

(3)-محمود خليل،" **مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد11سبتمبر2001**"،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، العدد149 ،جويلية،2002 ، ص242-244.

هذه الإدارة كثيرا لأن العدو كان جاهزا ألا وهو نظام طالبان بعد أن كان الرأي العام الأمريكي والعا□ي مستعدا لتقبل فرضية تورط تنظيم القاعدة في هذه الهجمات. لذلك كانت أفغانستان أول محطة للحرب الأمريكية على" الإرهاب". و رغم أن هذه □رب لم تدم سوى بضعة أشهر، إلا أنها مثلت أحد أهم □ؤشرات على السياسة الأمريكية تجاه القيم الد□قراطية بعد أحداث □ادي عشر سبتمبر.

وقال الرئيس بوش في خطاب وجهه إلى الشعب الأمريكي والعالم من البيت الأبيض بعد ظهر السابع من أكتوبر2001: «أنه، وتنفيذا لأوامري بدأت القوات العسكرية الأمريكية هجماتها ضد معسكرات "القاعدة" الإرهابية للتدريب، وضد المنشات والقدرات العسكرية لنظام طالبان في أفغانستان».[1]

وقد أعلن البيت الأبيض يوم □معة 20 سبتمبر 2002 عن تبني استراتيجية أمنية جديدة باتت تعرف بمبدأ بوش أو مذهب بوش، وتمثل هذه الوثيقة اهمية خاصة، إذ انها تعلن بداية تغيير استراتيجي في المذهب أو العقيدة الأمنية العسكرية السياسية الجديدة للولايات المتحدة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وبالفعل فإن الوثيقة تكاد تعلن انتهاء الحرب الباردة رسميا، وتضع استراتيجية جديدة تتمثل في الحرب على الإرهاب والانتقال من سياسات الردع والاحتواء التي ميزت الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة، إلى سياسات "الحروب الوقائية" التي تستهدف أول ما تستهدف "الإرهاب" و"الدول المارقة". وتؤكد الوثيقة على أن الولايات □تحدة الأمريكية عازمة على □ضي قدما في هذه السياسة حتى في حال رفض الحلفاء المشاركة في أي حرب وقائية. وتكاد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تتطابق في هذا الجانب مع الاستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل منذ قيامها وحتى الآن.[2]

---

[1]- محمد صادق عواصم ، الوكالات، "**بوش يبدأ الحرب على الإرهاب بقصف أفغانستان وقندهار**"، جريدة الشرق الاوسط:08-10-2001

http://www.aawsat.com/details.asp?section=1&article=60585&issueno=8350، تاريخ الزيارة 2002/01/30.

[2]- □رر، "**استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية: مذهب بوش**"، جريدة الشروق اليومي، العدد 579، الأربعاء 25 سبتمبر 2002 ،ص8.

تتمحور الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب على العموم حول ثلاثة ركائز أساسية هي: [1]

1-ملاحقة التنظيمات الإرهابية بمختلف الوسائل الملائمة.

2-القضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة أو إسقاط الأنظمة التي تنتجه عند الضرورة.

3-نشر القيم الديمقراطية لمواجهة خطر الإرهاب والتطرف .

وقد صرح الرئيس بوش « أن الحرب على الإرهاب ستكون دفاعا عن الحرية وقيم الديمقراطية الغربية»[2]، إنه الخطاب الأمريكي الذي لا يخلو من التناقضات باستعادة بعض الأحداث التاريخية التي برهنت على أن كل دعوة لحماية الحرية قد تحتوي في نفس الوقت دعوة لقتلها ووأدها تماما، مثلما عبر أحد كبار فلاسفة القانون الأمريكيين بقوله: «لم تخترع بعد البندقية التي تقتل الذئب الذي يهدّد الحمل ولا تكون قادرة في الوقت نفسه على قتل الحمل ذاته». [3]

إن الدعوة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والقيم الإنسانية ولو بالقوة أمر هام بالنسبة للمصلحة القومية الأمريكية، والتحدي الأساسي لها كما يقول زبينيو برززينسكي (Zbigniew BRZEZINSKI) «هو تحويل قوا إلى إجماع أخلاقي ونشر قيمها لا عن طريق فرضها وإنما بجعلها مقبولة».[4]

ومن ثم لا غرابة في أن نجد " المنطق الأمريكي"- في تشجيع الديمقراطية في العالم العربي الإسلامي بعد 11 سبتمبر2001 - يقوم على قاعدة" مصلحتنا ومصلحة الغير" حسب ريتشارد هاس (**Richard** N. HAASS)[*]، ولم يحن الوقت لخروج هذه الدول من

---

[1]-ولد السيد أباه، **اتجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة** ،المركز الثقافي العربي، المغرب 2001. ص80.

[2]- سعيد عكاشة، **"بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن: تهديد الحريات باسم الدفاع عنها!!"**، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 04، خريف 2001 ، ص135.

[3]- المرجع نفسه ،ص135.

[4]-سمير مرقس، **الإمبراطورية الأمريكية** (**ثلاثية الثروة الدين القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد سبتمبر11**)،مكتبة الشروق، القاهرة ،د.ت، ص71.

[*]-هو رئيس أحد أهم مراكز الأبحاث الأمريكية، وهو مجلس العلاقات الخارجية الذي يصدر عنه مجلة الشئون الخارجية (Foreign Affairs)، ويٌعد ريشارد هاس أحد أبرز المفكرين السياسيين الأمريكيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

"الاستثناء الديمقراطي" إلا بعد أن أصبحت المصالح الأمريكية مهددة نتيجة الاستبداد والتخلف وانتشار العنف والإرهاب. [1]

اقترح هونري كسينجر(**Henry KISSINGER**)(وزير الخارجية للولايات المتحدة الأسبق) وفي مقال نشرته الشرق الأوسط اللندنية في 16 سبتمبر2001،وُضِع نظام صارم يقضي بتحذير جميع الدول من تشجيع الإرهاب من جانب وسائل الإعلام المدعومة حكوميا، وأفرد كيسنجر يقول بأن اقتراف مثل هذه الأفعال هو عمل عدائي... رغم أنه لم يعطينا تصورا عن إمكانية التمييز بين الكتابات والأعمال التحريضية، وبين الآراء النقدية للسياسة الامريكية وهذا قد يعطي المبرر لقمع حرية التعبير في الدول المختلفة بحجة تهديدها للأمن القومي وتعريض البلاد لأعمال عدائية خارجية. [2]

و جعل هذا الأمر الطرح الأمريكي للديمقراطية يشهد ازدواجية واضحة بين الخطاب والواقع ويثير شكوكا في مدى صدقية توجهاتها بهذا الخصوص، بدءا من موقع الديمقراطية في أولويات سياستها الخارجية تجاه الوطن العربي في مرحلة ما قبل الحادي عشر من سبتمبر، ودعم النظم التسلطية طالما تتفق مع مصالحها ، وانتهاء بمدى استعدادها للتعامل مع نظم ديمقراطية حقيقية في الوقت الذي تتجه فيه نحو وضع مزيد من القيود على الحرية داخل الولايات المتحدة وخارجها، بدعوى مكافحة الإرهاب. وتتوقف مساندتها للحكومات كما يقول هاس (HAASS).على مدى معاملتها لشعوبها وكيف تتصرف على المسرح الدولي بالنسبة لقضايا تبدأ من الإرهاب مرورا بالتجارة ودعم انتشار المخدرات. [3]

خلفت أحداث 11 سبتمبر2001 كثيراً من المبالغة الإعلامية، ولكن المفهوم القائل إنها تمثل عهدا جديدا او منعطفا تاريخيا هو دعاية ليس إلا. فقد قوّى الهجوم الإرهابي مكانة إدارة بوش على الصعيدين الداخلي والدولي، حيث حصلت على دعم هيئة الأمم المتحدة ومساندة روسيا والصين لها، ووسعت دائرة تأثيرها في الغرب وآسيا الوسطى، فوحّدت هذه الأحداث بالتأكيد الشعب الأمريكي، ولكن بدل أن يفهموا منها أن تلك الأساليب الحربية

---

[1] -سمير مرقس ، مرجع سابق، ص71.

[2] - سعيد عكاشة، مرجع سابق ، ص139.

[3] -أحلام السعدي فرهود، "الواقع العربي: هل يستجيب لدعاوى الإصلاح"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، العدد13،جانفي 2004، ص52-54.

ليست ناجعة لكن الأمريكيون مستعدين لتأييد القصف الثأري لأيّ بلد وأيّ هدف في أيّ مكان من العالم.

ولكن هل كان هناك تحول أساسي و حقيقي في اتجاه السياسة الدولية بعد 11 سبتمبر2001 ؟ إن التعديلات التي عرفتها السياسة الأمريكية خلقت مزيداً من عدم الاستقرار في أرجاء من العالم دون أن تفعل إلى اليوم أي شيء لمعالجة مصدر مُسبّبات المشكل. إن استعراض ردّ فعل الولايات المتحدة الأمريكية على أحداث الحادي عشر من سبتمبر لا يكشف عن أشياء جديدة تذكر. فشنت الولايات المتحدةالأمريكية الحربَ على أفغانستان وأزاحت الطالبان من الحكم وفرضت حكومة من اختيارها، تُرى ما الجديد في هذا؟ لقد سبق للجنرال باطلر(BATLER) أن نوَّرنا عن نسبة وقوع ذلك ولفائدة مَن في أمريكا اللاتينية طوال القرنين التاسع عشر والعشرين للميلاد. [1]

يتساءل الكاتب اليميني دانيال بايبس (Daniel PIPES) عن هدف الحرب على العراق، ويقول أن الحكومة الأميركية أوضحت هذا الأمر قائلة: "الهدف هو عراق حرّ ومسالم"، وهو ما "يعتبر ضرورياً لأمن الشعب الأميركي ."ولعل العراق الذي تطمح واشنطن الى تحقيقه هو على صورة أميركا: ديمقراطي وليبرالي ورأسمالي يسود فيه حكم القانون. ورغم أنه متعاطف مع هذه الرؤية التي قد يطمح إليها الجميع، لكنه يخشى أن يقول أن العراقيين لا يرحبون بالتوجيهات والإرشادات الأميركية ما يجعل هذه الطموحات في العراق غير واقعية.إن أفكاره هذه وقلقه يشرحها البروفسور في هارفارد صموئيل هانتجتون في كتابه "من نحن: التحديات التي تواجهها هوية أميركا القومية" (Who Are We: The Challenges to America's National Identity) معتبرا أن الآلة العسكرية الأميركية ليست مؤسسة للقيام بالأعمال الاجتماعية والخيرية، كما انها ليست الة هدفها إعادة تشكيل العالم. إنها مبدئيا وسيلة لحماية الاميركيين من التهديدات الداخلية والخارجية. إن الهدف الأميركي لا يمكن أن يكون عراقاً حرّاً، بل عراقا لا يهدّد أمن الأميركيين. [2]

---

[1] - إسماعيل العثماني، "أحداث 11 شتنبر عرفت الكثير من المبالغات في الإعلام الأمريكي"، جريدة المساء: 17-03- 2011 http://almassae.ma/node/18882011 ، تاريخ الزيارة 2011/03/20.

[2]- دانيال بايبس، "هدف الحرب على العراق"، نيويورك صن،(New York Sun): 27-04-2004، http://ar.danielpipes.org/article/1808، تاريخ الزيارة 2005/04/16.

فكانت دعاية سياسية قوية □ّا ارتبط هدف ا□رب بوجود علاقة متينة ب□ القاعدة و النظام العراقي و أحداث 11 سبتمبر، فكلما توفرت الظرف و التوقيت المناسبين، كلما ارتفع نجاح العملية الدعائية وارتفع سهم التقدير و الإعجاب بالزعيم أو الرئيس. و كانت أحداث 11 سبتمبر الفرصة السانحة لبداية حملة دعائية كبرى ضد الإرهاب.

غير أن أحداث سبتمبر 2001، ونعنى الهجمات الإرهابية ضد مراكز القوة والنفوذ في أمريكا وما أدت إليه من إعلان الرئيس جورج بوش لحربه ضد الإرهاب وغزوه العسكري لأفغانستان والعراق، أدت به إلى أن يصدر "قانون الوطنية" الذى ينص على عقاب كل من يوجه نقدا للحرب ضد الإرهاب، بل إن هذا القانون الذى يخرق حقوق الإنسان الأمريكي يعطى الحق للسلطات الأمنية في استراق السمع على المكالمات التليفونية، بل والقبض على كل من يشتبه في علاقته بالإرهاب. ومعنى ذلك بكل بساطة إعدام "الفضاء العام" الأمريكي. وفى ذلك مصداق لتوصيف الفيلسوف الشهير ماركيوز(MARCUSE)للمجتمع الأمريكي بأنه يقوم على "التسامح القمعي" (répressive tolérance) أو بعبارة عالم السياسة الأمريكي بيتر جروس(Peter GROSS) أنه نظام يقوم على "الفاشية الودودة"! [1]

لم تعد شعوب العالم تثق في نية الولايات المتحدة في عملية نشر الديمقراطية و إرساء مبادئها، بعدما لاحظت الدمار الذي حلّ بالدولت□ اللت□ أرادت أمريكا جعلهما مثالا للديمقراطية التي ظلّ الرئيس "بوش" يدعو لها إلى غاية 2008 ،أي بعد ما يقارب سبعة سنوات من ا□رب على أفغانستان، ففي بداية ولايته الرئاسية الثانية صرّح يوم 20جانفي2004 : «إن سياسة الولايات المتحدة هي السعي إلى دعم و مساندة كل الحركات و المؤسسات الديمقراطية في كل ا لدول و اتمعات بهدف إنهاء الطغيان في العالم». [2]

فلم تهتم الإدارة السياسية الامريكية بتحقيق ما وعدت به، إنما الاهداف غير المعلنة التي طالما غطت عليها كشفت أمام الملأ، كرغبتها في الاستعمار و الاستغلال، و إن كانت هذه الطريقة مستعملة لدى الدول الاستعمارية الكبرى في القر ن التاسع عشر بشتى الأسماء كالوصاية و الانتداب.

---

[1]-السيد يس□، "النقد الثقافي العربي في الفضاء المعلوماتي (المدونات المصرية نموذجاً)"، مرجع سابق.

[2]-نبيلة بن يوسف، "الأساليب العنيفة لانتقال السلطة السياسية في الدول الإسلامية1945–2005 "، مرجع سابق، ص312.

فكانت حتى الوسائل الإعلامية الأمريكية و الغربية -والمعروف عنها شدة التحكم بالمعلومة و حسن تسويقها-خائبة في كثير من الأحيان مثلما خابت وقت التنفيذ ، فبعد أيام من تنفيذ الولايات المتحدة تهديدها بتوجيه ضربة عسكرية لأفغانستان، اختلف المسؤولون في تحديدهم لمدة الحرب، فوزير الدفاع دونالد هانري رامسفيلد (Donald Henry RUMSFELD) أكد أن الحرب ستطول، و رئيس الوزراء البريطاني توني بلير (Tony BLAIR) اكد انها ستدوم اسابيع. فتواصل تناقض التصريحات الرسمية و غير الرسمية على القنوات الإعلامية العالمية، فلما طرح سؤال على هنري كيسنجر لماذا لا تعملون على نشر الديمقراطية في البلدان العربية؟ فرد بسخرية... :« هل نحن أغبياء إلى هذه الدرجة؟ لماذا ننشر الديمقراطية في البلدان العربية الغنية بالنفط؟. من خلال انقلابات عسكرية نحن قادرون على تنصيب الحكام العرب الذين يسيطرون على شعبوهم بقبضة حديدية و ينفذون أوامرنا و مطالبنا بحذافيرها».[1] أما كولن باول(Colin POWELL) فقد صرح في نفس الفترة أن الولايات المتحدة رصدت 29 مليون دولار لدعم الديمقراطية في العالم العربي.[2]

وعموما يبرز السبب الظاهري لغزو العراق واحتلاله في الرغبة الجامحة لشل نظام يملك أسلحة دمار شامل ضخمة، ويملك الإرادة لاستخدامها، وهو نظام دُعم بنشاط إرهاب القاعدة، وعندما لم يعثر على أسلحة الدمار الشامل وأثيرت شكوك بخصوص علاقة الرئيس الراحل صدام حسين بتنظيم القاعدة.

تراجعت -كما يقول فرانسيس فوكوياما (Francis FUKUYAMA)- إدارة بوش الإبن إلى ما تبقى من حقوق الإنسان وحجة الديمقراطية بوصفها التبرير الرئيس للحرب التي تمتد جذورها الأولى -بحسب المفكر خير الدين حسيب- إلى ما قبل حرب الخليج الثانية، وبالتحديد

---

[1]-عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد: بين الفوضى و البناءة و توازن الرعب، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2008، ص 19-20.

[2]-نبيلة بن يوسف، "الأساليب العنيفة لانتقال السلطة السياسية في الدول الإسلامية1945–2005 "، مرجع سابق، ص313.

عند خروج العراق من الحرب العراقية-الإيرانية بجيش قوامه مليون جندي وقدرات عسكرية قد تشكل خطرا على أمن إسرائيل والاستراتيجية الأمريكية في المنطقة .[1]

بالرغم من المعارضة الدولية، سواء الرسمية –من جانب الدول- أو غير الرسمية –المعارضة الشعبية- لشن الحرب، والتي امتدت لداخل الولايات المتحدة نفسها، إلا أن واشنطن كان لديها إصرار على احتلال العراق، وهذا كله متماشيا مع تطور مفهوم التدخل العسكري، من خلال وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، فكان الدفاع الشرعي الوقائي، أو العمل العسكري الاستباقي، أحد المحاور الرئيسية في هذه الاستراتيجية.[2] وكانت الأهداف المعلنة لشن الحرب هي: [3]

- الإطاحة بالنظام العراقي بحجة أنه يمثل خطرا على السلم والأمن الدوليين.

- محاربة الإرهاب الدولي، وقطع الصلة بين النظام العراقي والتنظيمات الإرهابية.

- وقف انتهاكات حقوق الإنسان في العراق.

- إدخال إصلاحات ديمقراطية وسياسية في النظام العراقي، مما يساعد على نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، لأنه في غياب الإدارة السياسية الفعالة، لن يعمل الاقتصاد بكفاءة ولن يستقر النظام الاجتماعي.

---

[1]- نبيل كربيش، **"دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية و إدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2007-2008، (غير منشورة) ص82.

[2]- صلاح الدين عامر، **"القانون الدولي في عالم مضطرب"**، مجلة السياسة الدولية،(UNDP) نيويورك- القاهرة ، العدد 153، جويلية 2003، ص87.

[3]-أحمد فاروق عبد العظيم، **"النموذج الأمريكي للديمقراطية: قراءة في فلسفة الخطاب"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، المرجع السابق، ص158.

اضطرت واشنطن في النهاية إلى عدم اللجوء لمجلس الامن، وسحبت مشروع القرار الذي كانت قد أعدته ومعها بريطانيا ، بعد حالة الشدّ والجذب بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى المعارضة لها، وأمام الإصرار الروسي والفرنسي على استخدام الفيتو، واعتبرت أن القرار 1441 يتيح لها شرعية شن الحرب، وبذلك فشل مجلس الأمن في أداء دوره المنوط به بإعلان الحرب في 19 مارس 2003.[1]

فوضعت الولايات المتحدة الأمريكية- منذ تفجيرات11سبتمبر2011- زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن على قائمة المطلوبين لديها، وكثفت عملياتها العسكرية والاستخباراتية للقبض عليه أو قتله. ورغم إرسال الجيش الأمريكي قواته إلى أفغانستان للقضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان التي تأويه، فإنه لم يتمكن طوال عقد من الزمن من تحقيق الهدف المركزي وهو العثور على المسؤول الأول - حسب واشنطن- عن التفجيرات التي قتلت وأصابت آلاف الأمريكيين.« وقد خصصت واشنطن مبلغ 25 مليون دولار مكافأة لمن يدلي بمعلومات تقود إلى القبض على بن لادن».[2]

ويتواصل التعتيم الإعلامي الأمريكي في تغطية عملية مقتل زعيم تنظيم القاعدة ليلة الأحد01 ماي2011، فقد أعلن هذا الخبر الرئيس الأمريكي باراك أوباما حيث صرح بأن قوات أمريكية خاصة تمكنت من القضاء على أسامة بن لادن قرب العاصمة الباكستانية إسلام باد.[3]

تتعزز الشكوك حول مقتل بن لادن في مؤشر جديد، حيث اعترفت قنوات تلفزيونية باكستانية "بفبركة" الصورة التي عرضتها يوم 2ماي2011 ،باعتبارها لأسامة بن لادن في أعقاب

---

[1]-عياد محمد سمير، "**مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة)،2003-2004(غير منشورة)، ص148.

[2]- أمين.ش، وكلات، "**الخبر أعلنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما: المارينز يقضي على أسامة بن لادن**" ،جريدة النهار، العدد1083، 03 ماي 2011، ص7.

[3]- المرجع نفسه، ص7.

إعلان باراك أوباما مقتله ، مؤكدة أن الصورة ليست صحيحة وسحبتها. وصرح رانا جواد (رئيس مكتب تليفزيون جيوGeo tv في إسلام آباد) لوكالة فرانس برس(France presse)أن الصورة كانت في الواقع خاطئة، وقد سبق عرضها على الأنترنت في2009.كما بثت نفس القناة خبرا قالت فيه أن حركة "طالبان باكستان"، نفت التقارير عن مقتل بن لادن. [1]

هكذا يزوّر الإعلام الواقع ويتم التلاعب بالأحداث في ظل رقابة ضبابية وتحت ذرائع مختلفة، فهي حالة تكبيل لحرية الكلمة، وتعطيل لفعلها الإيجابي شهدها أسلوب العمل الإعلامي الأمريكي خلال الحرب العدواني الأول على العراق عام 1991 وحرب الاحتلال الثانية في عام 2003، حيث وظف الإعلام الأمريكي امكانياته لإجبار الوسائل الإعلامية الأخرى التي كانت تسعى لاقتناص فرصة التغطية الإعلامية في ميدان المعركة على قبول شروطه الرقابية. و يتواصل التلاعب بالأحداث عبر وسائل الإعلام خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

والأخطر من ذلك "تعي□" ا□كلف□ □راقبة الحقيقة وتخويلهم صلاحيات لصياغة نمط آخر من أشكال فرض السيطرة المسبقة، والتلاعب عن قصد بالحقائق وإبدال الواقع وتغييره، حيث أوكل تطبيق هذه السياسة إلى "المراقبين الإعلاميين"(Minders) وهم رجال يعملون في مجال العلاقات العامة ويلبسون زيّا رسميا، ويعتبر هؤلاء جنودا مكلفين بمهمات إعلامية في الظاهر، أما مهمتهم فهي مراقبة أداء الصحفي□، والوقوف عند □رات "وسائل الاتصال الإلكترونية" للاستماع إلى الرسائل التي يبعثها المراسلون الحربيون في ميدان المعرفة، أو بشكل أدق من على ظهر السفن المرافقة للحملة العسكرية. ولن يتردد هؤلاء ا□راقبون من إبلاغ الصحفيين بانهم على اهبة الاستعداد لـ"قطع التيار الكهربائي" في حالة اي حركة غير محسوبة ل لصحفيين يصورون ألا تنتهك الضوابط الأمنية والتعليمات الرقابية. [2]

وأثار صباح ياس□ -في ورقة بعنوان" أثر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في عملية التغيير"- موقع الموضوعية في تعامل الإعلام العربي مع أحداث الربيع العربي، والتنويه إلى أهمية دراسة بنية الإعلام العربي والتوصيفات التي أطلقت عليه، كمصدر رئيس للمعلومات وتشكيل الرأي العام. وب□ّ الباحث أن المتغير الواضح في مهمة الإعلام بوسائله المختلفة خلال

---

[1]- وكالات، "صور مفبركة حول مقتل بن لادن تثير الشكوك حول وفاته"، جريدة النهار،العدد1083،مرجع سابق، ص7.

[2]- صباح ياس□، مرجع سابق ، ص64.

مرحلة الربيع العربي لم تكن في تغيير الثوابت في إطار المسؤولية المهنية، وإنما في وسائل التعبير وقوة ووضوح ذلك التعبير، وبين أن وسائل الإعلام العربي لم ترتبط بشكل كامل بالوعي الجماهيري. لذلك، فإن مصلحة الإعلام تكمن في قدرته التبشيرية بالحرية والتطور بمختلف أبعاده والدفاع عن المصالح الأساسية على حد سواء. (1)

فقد عبر الباحث عن وضعية حالة الإعلام العربي محاولا طرق أبواب التغيير والتعبئة المتواصلة لإبراز أثر التكنولوجيا على الأطر التقليدية العاملة في الإعلام العربي ومعايير المرجعية الإعلامية. واهتمت المداخلات الأخرى بما قامت به الفضائيات العربية في زمن الربيع العربي، من خلال حالات محددة، في تونس ومصر وسوريا.

وعقب لقاء مكي –خلال هذه المداخلة- عن مدى امكانية الوصول إلى الموضوعية في الإعلام، مبينا أن الصحفي والإعلامي يكون مدفوعا باللاوعي باتجاه ميوله التي تحكمه، وأشار إلى أن الحماسة السياسية والعواطف غير مقبولة في التعاطي مع الأخبار، واعتبر مكي أن الموضوعية تظل في باب الفريضة الغائبة، وأشار إلى تأثر تغطيات الصحفيين العرب للثورات العربية بالميول والاجتهادات الشخصية ،كما نفى أن يكون هناك توجيه محكم للصحفيين في بعض القنوات الفضائية، مثل الجزيرة والعربية، ونفى مقولة تأثر الإعلام العربي بأجندات إقليمية، وأضاف أن الإعلام العربي لم يكن مستعدا بشكل جيد للتعاطي مع الثورة التونسية، كما أن الحدث المؤسس وهو إحراق البوعزيزي لم ينل اهتماما مميزا وعومل معاملة خبر تقليدي بسيط، ولكن توالي الأحداث المحلية في سيدي بوزيد والقصرين أظهر أن الأمر مختلف. واختلف الأمر بالنسبة لمصر فعوضت الجزيرة في مصر ما لم تحققه في تونس. (2)

إن المفهوم البديل الذي يمكن أن يقوم عليه مستقبل جديد للصحافة هو مفهوم العدالة بمعناها الشامل، وليس مفهوم الموضوعية... وذلك أن مفهوم الموضوعية يقوم على عدم قيام الصحفيين بافعال معينة وفصل الصحفيين عن المجتمع وتحويلهم إلى الات، وبالتالي فهو مفهوم سلبي، اما العدالة فإنه مفهوم إيجابي يوجه الصحفيين إلى القيام بافعال معينة لصالح المجتمع، وبالتالي يبني مسئوليتهم بجاه المجتمع والجمهور. (3)

---

(1) - أعمال ندوة، "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق"(2012/02/06) ، مركز دراسات الوحدة العربية، http://www.caus.org.lb/Home/latest_news.php?id=79 ، تاريخ الزيارة2012/02/08.

(2) - المرجع نفسه.

(3) - سليمان صالح، "إشكالية الموضوعية في وسائل الإعلام..."، مرجع سابق، ص139.

إن الإنسان يمكن أن يكون عادلا لكنه لا يمكن أن يكون موضوعيا، ذلك أن الموضوعية تتطلب ان ينفي الصحفي ذاتيته وانتماءاته وعواطفه ومشاعره وتحيزاته، اما العدالة فإنها لا تتطلب ذلك... بل تتطلب القيام بفعل إيجابي يتمثل في السعي لتحقيق العدالة كقيمة أساسية في الحياة.

إن الموضوعية تتطلب أيضا من الصحفي أن يتخلى عن آرائه وينفصل عن المجتمع.. وهذا ظلم للصحفي يتنافى مع العدالة التي تتطلب أن يعبرّ الصحفي عن آرائه... وفي الوقت نفسه يدرك أن اقتناعه بصحة رأيه لا ينفي احتمال صحة آراء الآخرين... وأن من حق الآخرين أن يعبرّوا عن آرائهم كما يعبر هو عن رأيه... ومن واجبه أن يمُكّنهم من ذلك حتى وهو يختلف معهم. ويفرض مفهوم العدالة من الصحفي أن يتأكد من صحة المعلومات التي ينشرها ودقتها، وأن يعتمد على استقاء معلوماته من مصادر متعددة ومتنوعة وليس فقط عن المصادر الرسمية. [1]

إذ تعيش البيئة الإعلامية على المستوى العالمي سيطرة أمريكية لا توفر مجالا للتعددية والموضوعية بمواصفات يحددها اللاعبون الأساسيون في الاقتصاديات الرأسمالية العالمية، وقد تستخدم كمجرد أداة للتضليل الإعلامي، وإخفاء ممارسات الشركات متعددة الجنسية في التحكم في المعلومات وإنتاجها وتمريرها وتوزيعها والسيطرة عليها.

وتشير الكثير من الدراسات إلى ان هذه الشركات متعددة الجنسيات لها اجندتها السياسية الخاصة التي تتطابق في أغلب الأحيان مع الأجندة السياسية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ويضرب ماك نير (Mc NAIR. B)- مثلا- عن ما يسميهم اللاعبون الأساسيون ويقول: « إن السيرة الذاتية التي كتبها ليم شاوكروس (William SHAWCROSS) عن روبرت ميردوك يبين - بشكل لا يدع مجالا للشك- أن ميردوك هو عضو قيادي في نخبة سرية عالية (عابرة للثقافات) مكونة من أكبر رجال الأعمال والسياسيين تدير حركة العالم، وتسعى هذه النخبة منذ الحرب العالمية الثانية لجعل العالم آمنا». [2]

وفي واقع الأمر هي قراءة تستشهد ببعض ما جادت به النظرة الواقعية والمثالية للسياسة الامريكية التي جعلت من الديمقراطية وما يرتبط بها من مبادئ حقوق الإنسان هدفا ضروريا للسياسة الخارجية من جهة، والتزامها بالواقعية السياسية (Realpolitics) التي تسعى لتحقيق المصلحة المادية من جهة أخرى.

وكرست هذه الأفكار التداخل بين النزعتين الواقعية والمثالية، التي تقوم لدى الأمريكيين

---

[1] - المرجع نفسه، ص140.

[2] - المرجع نفسه، ص122.

على المزج بين كلتا النزعتين، وإن كانت تميل من الناحية الفعلية إلى تغليب النزعة "الواقعية " وإخضاع النزعة "المثالية" لها، ويظهر ذلك بالتحديات على مستوى الممارسة السياسية... وأدى الأمر إلى تواري قيم الحرية وحق تقرير المصير للشعوب وتحول الاهتمام بالديمقراطية إلى أداة لخدمة المصالح الأمريكية، ورأى أن الميل إلى سياسة القوة يؤدي إلى تغليب مصالح قصيرة المدى تتعلق بالحفاظ على النظام والاستقرار على المصالح الطويلة الأمد التي تحقق من خلالها تعزيز قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. (1)

وقد ورد في مجلة دوتش لاند الألمانية (Deutschland) أن ثلثي البشر يعيشون الآن في بلدان لا تعرف حرية للصحافة ولا حرية للتعبير، وفي ظل وضع كهذا يتم اغتصاب حقوق أخرى من حقوق الإنسان. (2)

وعلى رغم دق نواقيس الخطر حول مخاطر الاستبداد بجانبيه، سواء ما كان عبر السيطرة على وسائل الإعلام وتكميمها، أو عبر انفلات رسالة الإعلام وتجاوزها لأهدافها الموضوعية، فإن كل القوانين والمواتيق والاتفاقيات توضع جانبا ليترك المجال للإعلام كي يواصل عملية السيطرة والجبروت، ويطرح حينها السؤال القديم: هل تدرك وسائل الإعلام مسؤوليتها؟ وهل يدرك المواطن مسؤوليته تجاه وسائل الإعلام هذه؟ وهل يمكن للإثنين أن يتفقا على التصالح في القضايا المشتركة؟ « وهل نعود إلى الفيلسوف نيتشه الذي يتحدث عن حرب الجميع ...حرب "كل إنسان ضد كل إنسان"، تلك الحرب الدامية التي تستعر من اجل الحقيقة الصادقة المجردة...ام اننا نقبل بنوع من التراخي مع الذات...والتراخي مع الإعلام تحت وهم شعار القبول بأقل الخسائر». (3)

وبذلك يحل مفهوم التلوث بدل التكييف الإيكولوجي، وتتراجع المبادئ والقيم التي أسس عليها علم الاتصال والإعلام، وبشكل خاص عند تحويل الوسائل التقنية التي أسهمت في سرعة انتشار ودقة وصول الرسائل الإعلامية إلى المستهلكين، إلى قوة للسيطرة على المتلقي ومحاصرته في كل ميدان، ويتحول الإعلام إلى مصدر "تلوث" للسلوك الإنساني بقوة إلى زرع الاغتراب داخل الفرد ودفعه إلى الاكتفاء والوحدانية بدلا من سيادة روح الجماعة الإيجابية. وخلافا للتلوث في الحياة والطبيعة يتوالد عن مصدرين هما المحلي والخارجي، فإن التلوث في السلوك الاتصالي يتوزع على مصادر عدة. وقد أضحى نموذج الزحف الصحراوي على البيئة الخضراء مطابقا لزحف قيم السوق

---

(1)- هالة مصطفى، "السياسة الأمريكية بين المثالية والواقعية"، مجلة الديمقراطية، العدد4، مرجع سابق، ص8.

(2)-Wolfgang R . LANGEN BUCHEUR , "**La Liberté de la presse** : **Le 4ème Pouvoir** ", op.cit, P64.

(3)- صباح ياسين، مرجع سابق، ص121-122.

ومصالح التوسع والهيمنة على قيم ومبادئ حق الاتصال، وثوابت العمل من أجل استمرار توافق نظام التواصل الإنساني مع حاجات التنمية والتطور، وتحول حق الاتصال من حق الانتفاع إلى حق المصادرة، وبتعبير آخر من الحق في حرية التواصل إلى حق تكييف حرية التواصل وفق أحقيات محددة ومبرمجة في إطار مصالح وغايات الإنسانية، قمعية أو استبدادية أو استعمارية وامبريالية...الخ. (1)

ويرى صباح ياسين أن المشكلة تحديدا تكمن في إعادة تعريف مسألة حرية الإعلام مجددا، وتجاوز كل الإرث الإنساني الذي نضج وتطور مع تسارع واتساع دور وسائل الإعلام في الحياة الإنسانية خلال القرن العشرين ومطلع القرن الحالي، إذ لا بد من صياغة حماية قانونية ومادية لوسيلة الإعلام، وحماية حياة العاملين فيها الذين يزداد عددهم كل يوم من خطر إبادة جديدة مباشرة وفورية.

وإزاء هذه السلبيات والمخاطر التي يتعرض لها الإعلامي فإن الإعلاميين في حاجة إلى ضمانات خاصة وحماية خاصة تكفل لهم القدرة على القيام بعملهم. (2)

ويكون التحدي الأكبر هو مدى قدرة المواثيق الإقليمية والوطنية التي تطورت خلال القرن العشرين بشأن إشاعة المعرفة وحق الاتصال وحرية الإعلام من أن تبقى ثابتة على التزاماتها ومضامينها، لكي تواجه الخروقات الفاضحة التي تتعدى حدود المشكلات التقليدية التي تنشأ في الإطار المحلي، إلى أزمة دولية جديدة تتداخل مع قضية السيادة واستقلالية الدول، وماذا سيحدث لو أقدمت قوة دولية على ممارسة ما تعتقده من استحقاقاتها وهيمنتها وتفرّدها في تدمير كل المنابر الإعلامية التي تناهض سياساتها. (3)

فتثار الآن في العالم بأسره المسائل التي تتصل بموضوع حرية الإعلام وحق المعرفة، خاصة بعدما تحققت مكاسب حقيقية في ميدان النشاط الإعلامي في العالم مع توسع استخدام تقنيات الاتصال الحديثة التي توفر إمكانيات الفورية والمباشرة في نقل الأحداث، وهي تعرض مسألة حرية التعبير عبر وسائل الإعلام مجددا على أكثر من صعيد، ومدى الحق الذي يمكن أن تملكه القوى المسيطرة على وسائل الإعلام من تدمير كل ما يحقق على هذا الصعيد، ويمثل إثرها إشكالا مباشرا للمنظمات المعنية بالدفاع عن القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

---

(1) - المرجع نفسه، ص29.

(2) - لطفي عبد القادر، "حق المعرفة المفترى عليه"، مرجع سابق، ص79.

(3) - المرجع نفسه، ص126.

ثالثا: أزمة القيم الديمقراطية في مجتمع المعلومات العالمي

1) تناقضات الديمقراطية:

رغم كل الإنجازات العظيمة التي حققها الإعلام والاتصال **بفضل التكنولوجيات من** إشاعة المعرفة وتداولها وتطور الرأي العام وتدعيم سبيل القيم الديمقراطية، إلا أن السيطرة واحتكار سوق الإعلام والاتصال من قبل قلة قليلة جعل الوضعية أمام مفارقة صعبة ومعقدة، وألقيت الشكوك حول مدى ما يمكن أن يحققه تكنولوجيا الإعلام والاتصال من منفعة للبشرية ومن إنجازات اجتماعية ودفاع عن الحقيقة والقضايا الداعمة للمصلحة العامة.

وصار الاستعمال المتزايد للإعلاميات يدعو إلى التساؤل عن مخاطر ظهور نوع جديد من الأنظمة تتحكم فيه سلطة تكنوقراطية تسلب المواطن إمكانية مراقبة الشؤون الوطنية أو المساهمة في تقرير المصير، وبالتالي تجعل الانظمة الوطنية نفسها مضطرة للتخلي عن نفوذها الشرعي إلى الشركات عابرة القومية، ويترتب على ذلك وضع تنظيم الاتصال العالمي في نهاية المطاف تحت هيمنة بعض الشركات الخاصة التي تستحوذ بمفردها على مسالك المعرفة وتحدد المجموعة البشرية حاجاتها وتفرض عليها اختياراتها الإيديولوجية وانماطها الثقافية. [1]

ويتأمل نقاد وسائل الإعلام الجديدة ثلاثة موضوعات رئيسية: الاستقلال، والشكل والتمويل، يدور **الموضوع الأول** حول الحاجة إلى حرية وأمانة المراسلين والمحررين وهم يوثقون القضايا والأحداث التي تجري حول إمبراطوريات الشركات، لأن ضخامة الشركات تؤدي حتما إلى تحدي تقليد استقلال الصحافة. أما **الموضوع الثاني** فيتعلق بأشكال الأخبار التي أصبحت تركز على الأخبار الرقيقة، والشخصيات المشهورة مما أضعف من تقليد الصحافة الجادة العنيفة في مقابل منافسة برامج الترفيه من الكابلات ومن الأقمار الصناعية. بينما يرتبط **الموضوع الثالث** بقيود التمويل والضغط على عمليات الأخبار المطبوعة والمذاعة بغلق هذه المكاتب الأجنبية وفرض ضغوط جديدة على كفاءة التغطية الصحفية، مع تأييد أقل للتحقيقات الصحفية الطويلة الأمد والباهظة التكاليف، يمكن أن يصنف الإنسان العصر الذهبي للصحافة الجادة على أنه - بصفة أساسية- عصر ذهبي للأرباح تقرّب من الاحتكار. [2]

---

[1]- عبد القادر السعدني، **"مفهوم جديد لحرية الصحافة وحق الإعلام والاتصال"**، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد 118، جانفي– مارس، 2005، ص241.

[2]- دبليو- رسل نومان، **"التأثير العالمي للتقنيات الجديدة"**، في دوريس جرابر وآخرون، مرجع سابق، ص304-305.

يرتبط محور التحدي هنا إلى إثارة إشكال كيف يجب الاستجابة للصدام بين تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية كتقنية جديدة وبين قيم الصحافة المستقلة التي اكتسبت بمشقة، والأهم هنا ألا نساوي بين تغيير البناء وهجران القيم الرئيسية أو بيعها والمبادئ المحترمة الموجودة الآن لاستقلال السلطة الرابعة والتي صنع الرأسماليون أغلبها، لأن الخطر الأعظم على استقلال الصحافة هو قبضة الاحتكار أو مصالح الأقليات.

ويقول سارج حاليمي (Serge HALIMI) بأنه « لا يجب أن ننسى بأن الرأسمالية قد ازدهرت مع "حرية الصحافة" مثلما هو حال "المعلومة" في الاقتصاد الليبرالي التي تستخدم للبيع وتباع أيضا للقراء والمعلنين ورجال الأعمال». (1)

و تقع المشكلة –هنا- في إحكام القبضة على الإعلام والاتصال من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل ببسط نفوذها على العالم باستخدام كفاءة عالية في وسائط الاتصال والإعلام تحديدا، بحيث تؤدي إلى تعطيل الإدراك وتغيير الوعي، وتعمل على إبهار المتلقي بمحتويات جذابة بخيالها وخلوها من المضمون السياسي والاجتماعي، مجهزة وفقا لغايات ربحية بحتة ومدعومة بتدفق هائل لا يعطي فرصة للتوقف والتأمل، كما يتم في الوقت ذاته تجاهل كل المواثيق التي نصت على حرية الإعلام وديمقراطيته والحق في الاتصال أمام بلوغ المصالح الخاصة والغايات.

تعد هذه الإمبراطورية الإعلامية المشكلة من عناصر متباينة -في كل الأحوال- تضييقا على حرية التعبير والتفكير، وتهديدا لمبادئ الشفافية والسريان الحر للمعلومة والخبر الذي هو جوهر الديمقراطية وإحدى وسائلها الثابتة، وهي لا تحتكم في اشتغالها وفلسفتها لرهانات إعلامية واضحة بل تبقى في الغالب -الأعم- محكومة بالاعتبارات المالية والاقتصادية، وقد حصلت هذه المؤسسات العملاقة أو الإمبراطوريات الإعلامية على مزايا وتسهيلات حكومية وعقودا احتكارية تحولت معها -بحكم القانون- إلى مؤسسات محصنة وخارجة عن القانون والأعراف، وفي مأمن من التنافس والتشويش أيضا. (2)

وتؤكد معظم نظريات وسائل الإعلام على أن الحوارات الديمقراطية في وسائل الإعلام

---

(1)-Serge. HALIMI, "**La presse censures de l'argent**", op.cit, P13.

(2)- يحي اليحياوي، "**ملخص كتاب: التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية**"، مجلة الدراسات الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد118، يناير – مارس، 2005، ص207.

تنحصر في حوار ممركز بين الدولة والسوق أو بين البيروقراطيين ورجال الإعلام، فكُلا من الطرفين الدولة والسوق يشكلان في هذا الحوار أعداء لحرية التعبير والديمقراطية الشعبية. [1] **وقد أسهمت مدرسة فرانكفورت بروادها الآخرين** - إلى جانب هابرماس- بنقد المجتمع الراسمالي الذي اصبح يفقد شيئا فشيئا مبادئ الليبرالية التي أسس عليها حيث يجمع كل من هوركايمر (Horkheimer) **وأدورنو** (Adorno) **وبولوك** (Pollock) **على أن التنافس الساري بين** المونوبولات الرأسمالية (Monopoly capitalism) **كان سببا مباشرا لقيام الدولة -الشمولية** (Authoritarian-state) التي قللت من فاعلية المبادئ الديمقراطية وكرست المبادئ الشمولية، العائدة إلى ما أسماه أدونو بـ "الرأسمالية الما بعد تنافسية" (Post- competitive society) أو "مجتمع ما بعد السوق" (Post-market society) . [2]

تلبس البلدان الرأسمالية **-إذن-** قناعا مغايرا لواقع الترديات التي مست قيمها ومبادئها الداعية إليها في كل المحافل الدولية، غير أن الواقع يكذب الخيال، حيث بينّ ذلك هوركايمر في مختلف أطروحاته الفكرية التي أثرت الجانب النقدي للمدرسة، فهو يرى التباين الشديد بين **المفهوم والشيء** (Concept and objet) **وبين الألفاظ والأشياء، لأن مفهوم الديمقراطية كقيمة** ليبرالية أصبح مفرغا من محتواه، ويؤكد هوركايمر على التناقضات التي هي بين أفكار النظام البرجوازي والواقع، وبين عباراته وسولوكاته، ذلك النظام الاجتماعي الذي يدعو إلى القيم المثالية **العالمية: كالعدالة والمساواة** والحرية كأسس لسياسته، لاوجود لها في ساحة التطبيق. [3]

ويبدي هابرماس (HABERMAS) **تعجبه من التقاء مفهومين يتناقضان تناقضا** صارخا، لأن الاحتكار لا يجتمع مع الديمقراطية، حيث يرى في احتكار وسائل الإعلام من قبل فئة اجتماعية صغيرة يمثل مجموعة من المصالح فحسب، إذ يرى في نظريته "رد الفعل الاتصالي" (L'agir communicationnel) **أن هناك تضاد بين الفضاء الناتج عن الحوار**(Langage) والنظام المسير من قبل المال أو السلطة. ولا يمكن للديمقراطية أن تتواجد إلا في الفضاء الأول،

---

(1)- Colin . SPARKS, "**Media theory after fall of European communism** : **Why the old models from East and West won't do anymore**", In Ralph. NEGRINE & James .STANYER (Edited by), op.cit, P26.

(2)- David. HELD, **Introduction to critical theory**: **HORKHEIMER to HABERMAS**, HUTCHINSON, London, 1980, P52.

(3)- Ibid, P183.

فبين الرأسمالية والديمقراطية علاقة مشحونة ومتصاعدة على الدوام، فهما حقيقتان، وهما في الواقع ايضا مبدان متضادان لا يمكن انصهارهما اجتماعيا لانهما في تنافس من الدرجة الاولى.[1]

لذا يعتبر هابرماس التمركز والاحتكار خطرا يداهم الحياة الديمقراطية في المجتمعات الغربية المتقدمة، لأنه كلما زاد الاحتكار والتمركز كلما تقلصت درجة الحرية والديمقراطية، فالعلاقة بينهما عكسية وخاصة إذا ما تعلق الأمر بوسائل الاتصال الكبرى الواسعة الانتشار التي تعد العصب المحرك والمدعم للآراء والمصالح.

كما رصد سمير امين الخلط الوارد بين اقتصاديات السوق التي تفرض في حد ذاتها المنافسة وبين اقتصاديات رأس المال التي هي واقع قائم على الاحتكار(أي عكس المنافسة). وأشار إلى ذلك التلازم بين سلطة الدولة والرأسمالية مثبتا أن الرأسمالية لا تنحصر في المنافسة بين المحتكرين، إذ تتطلب فعالية النظام وجود فعل جماعي وكيان يقوم به مثل المصالح المهيمنة وجملتها، لذا فهو يؤكد أن الفصل بين الدولة والرأسمالية هو دائما فصل اصطناعي.[2]

وتكمن التناقضات في المصطلح الليبرالي للديمقراطية في تأكيده على مبدأ، دعه يعمل دعه يمر الذي يفضي إلى تفشي حرية السيطرة المادية، الأمر الذي يتنافى مع مبادئ الديمقراطية الحقة.[3]

ويتجلى حينها المظهر الأكثر خطورة في تنامي الأسواق ذات القطاعات الخاصة والتي تجعل من الأسواق الوطنية تندمج في الاقتصاد العالمي، مما ينتج عنه تراخ في مستوى السلطات العمومية المحلية، هذا ما أكده ريكاردو بيترلا(Riccardo PETRELLA) في إشارته لما نجنيه من العولمة: أهمها ذلك الخطر المداهم للديمقراطية السياسية في ظل تحرير الأسواق وخصخصة الاقتصاد، لأن القرارات البرلمانية لم تعد تعبيرا عن التمثيل السياسي للمواطنين كما هو في النظام الديمقراطي، فخيارات الدول أصبحت تحدد من قبل الفاعلين الخواص الذين يمثلون الأسواق المالية، ففي قيادة المجتمعات الاوروبية نحو مجتمع المعلومات العالمي ليس الدولة لوحدها التي تهمش ولكن المواطن أيضا أنيط به دور ثانوي يكون فيه تابعا فقط بالنسبة للسوق وللشركات

---

[1]- Yves. SINTOMER, op.cit, PP 203-204.

[2]-برهان غليون وسمير أمين، **عولمة الثقافة وثقافة العولمة، مرجع سابق، ص**71.

[3]-C.B. Mac. PHERSON, op.cit, P56.

الخاصة.[1]

فلا زال انتصار الديمقراطية الليبرالية -في عصر العولمة- يدق بإيقاع رتيب، لأن أماكن شتى من العالم تشهد الانفصام التدريجي بين الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق عبر انتشار الشركات عبر الوطنية وتوسع نفوذها كفاعلين خارجيين وغير منتخبين وغير مرئيين غالبا يمكن أن يؤثروا في مجريات الأحداث داخل الحدود الوطنية.

و يقول أحد كتاب جريدة(Le monde diplomatique) جوزي سماراغو (José SAMARAGO)[*] بعبارات جد واضحة وصريحة: «إن الشعوب لم تنتخب حكّامها "ليمنحها" هؤلاء للسوق، ولكن السوق يشترط على الحكام كي يمنحوه شعوبهم، فباسم العولمة الليبرالية فإن السوق وآليات الحكم الأحادي (L'unique pouvoir) تسود، حيث أن السلطة الاقتصادية والمالية ليست ديمقراطية لانها ليست منتخبة من قبل الشعب وليست مسيرة من قبله ايضا وبخاصة وانها لا تسعى لتحقيق سعادة الشعوب».[2]

ترى النظرة المحافظة تجاه التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال والإعلام بأن هذا التطور يحدث نهاية للحرية وبحسدت هذه الرؤية في مواقف كثير من المفكرين. إذ يتفق كل من هابرماس وماركيوز مع رأي أرنولد غهلن (Arnold GEHLEN) حول الضغط المستمر والخيارات المختلفة للإنسان مع الآلة الذي يحد من حرية الفرد يوما بعد يوم بصفة موضوعية.[3]

ويتساءل يوجن هابرماس (Yürgen HABERMAS) في هذا الإطار عن علاقة التطور التكنولوجي للاتصال -الذي أسفر عن تطبيقات جديدة تشير إلى إمكانية الحصول على

---

[1]- Riccardo. PETERELLA, **Écueils de la mondialisation** : **urgence d'un nouveau contrat social**, Collection Les grand conférences, Éditions FIDES, Montréal- Québec, 1994, PP 24-25.

[*]- كاتب برتغالي حائز على جائزة نوبل للآداب عام 1998، وله مؤلفات، العديد منها:

de la caverne, SEUIL, Paris, 2002, و **de l'autre comme moi**, Seuil, Paris, 2005.

[2]- José. SAMARAGO, "**S'attaquer au tabou de la démocratie**", Le Monde diplomatique, Collection Manière de voir 83 ,dossier " **pour changer le monde**" Octobre- Novembre 2005, P20.

[3]- Jürgen. HABERMAS, **La technique et la science comme "idéologie"**, Traduit Par : LADMIRAL, Edition GALLIMARD, Paris, 1975, Préface XVII.

كم هائل من المعلومات- والديمقراطية. « فهل هناك إمكانية إخضاع السيطرة التكنولوجية لمبادئ التعامل و التفاهم والاتفاق والإجماع بين المواطنين؟ ».[1]

لقد سقط الإنسان المعاصر صريع عقله، كما سقطت حريته ضحية تفكيره وتقدمه، وأدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى حصار الحريات الفردية وحقوق الإنسان التي لم تكن وحدها ضحية لهذه المسيرة. فقد تعرضت قيم ومبادئ كثيرة للقهر بواسطة سيادة العصر التكنولوجي.« وتم التحول من مقولة "الإنسان سيد الآلة" إلى مقولة أخرى جعلت من التكنولوجيا سيدا للإنسان».[2]

ورغم أن في التقنيات الجديدة قوة تحريرية، فإن نيلسون (NILSON)[3] نفسه يشدد على أن لشبكات الاتصال النّصية المنهلة عواقب سياسية هائلة، وعلى أن ثمة حروبا عديدة قد تظهر في الأفق، فهناك مصالح كثيرة يمكن أن تسفر عن عدائية تجاه الحرية، وهناك آفاق معينة تحتضن مستقبل الإنسانية، بالإضافة إلى مستقبل الماضي ومستقبل المستقبل، أي بالإضافة إلى نماذج المستقبل التي تصبح ممكنة أو محرمة.

ومع ازدياد تغلغل التقنيات في نسيج المجتمعات المتقدمة، خلال العقد الاخير من القرن الماضي والعشرية الأولى من القرن الحالي، أصبح الجدل القائم بين الباحثين والمفكرين الغربيين، حول طبيعة ومنحى التأثيرات التي يمكن أن تمارسها التقنيات الاتصالية الفردية، أكثر احتداما وتشعبا وملموسية، ولعل من أكثر الاتجاهات الفكرية تحفظا على تداعيات التقنيات المعلوماتية والإلكترونية تتمثل في المخاوف التي يعبر عنها فيليب بروتون[4] تجاه عواقب الانتشار الكوكبي لشبكة الأنترنت، حيث تتطلب الديمقراطية سماع أصوات جميع المواطنين، بما في ذلك أصوات الجماعات الأكثر هشاشة وضعفا، كالمرأة والأقليات والجماعات العرقية، وليس سيطرة الجماعات أو العناصر الأكثر قوة وسطوة في مجتمعه، وبينما تتشكل الديمقراطية من خلال تعددية الأصوات، فإن الصوت العام يتم التعبير عنه من خلال وسائل الاتصال والصحافة الحرة.

ويجب أن يكون الفرد العادي على علم بالشؤون العامة، فيعرف المسائل المثارة ومسيرة

---

[1]- يورجن هابرماس، "التقدم التكنولوجي وعالم الحياة الاجتماعية"، مجلة فكر وفن، ألمانيا، العدد34، 1980، ص8.

[2]- صلاح الدين حافظ، " تكنولوجيا الاتصال وحرية الصحافة والفكر"، المنظمة العربية للثقافة ، الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية، مرجع سابق، ص81.

[3]- فريال مهنا، مرجع سابق، ص561.

[4]- المرجع نفسه، ص562.

تطورها والحقائق المرتبطة بها والبدائل المطروحة على بساط المناقشة، ومع ذلك فإن الجماهير في المجتمعات الديمقراطية قد يصيبها الاغتراب واللامبالاة، وكما يقول راينولد برايس (**Reynolds Price**) « فإن مجرد التمتع بالسلطات قد يكون غير كاف لكي تمارس تلك الجماهير دورها»[1]، وإسهام الجماهير يتوقف على اهتمامها ووعيها وثقافتها، وصلاحيتها للمناقشة، وتوافر المعلومات والأنباء لديها، وتمتعها بالعناصر القيادية وبتقاليد تؤكد على المشاركة، ويؤكد ليبست(LIPSIT) أن هذه الظروف او الشروط لا تتوافر في كثير من المجتمعات الديمقراطية وخصوصا بالنسبة لابناء الطبقات الدنيا، حيث اهتمامهم ومشاركتهم محدودة، وقراءتهم قليلة، علاقاتهم الاجتماعية ومداها الجغرافي ضيق.[2]

ولعل هذا يشير إلى أهمية توافر حد أدنى من المساواة بين الطبقات الاجتماعية (عدالة التوزيع) و يؤكد علاقة الديمقراطية بمفهوم المساواة، فالديمقراطية - بمعنى حكم الشعب لمصلحة الشعب- تصبح مجرد شعار بلا معنى وبلا مدلول حقيقي إذا لم تتوافر الظروف الاجتماعية والاقتصادية المعبرة عن حد أدنى من المساواة.

وبالرغم من ذلك فإن البعض مازال ينظر بحذر وخوف إلى هذا التنامي المتزايد لاستخدام التكنولوجيا وتأثير ذلك على الحريات، فيتساءل جليك (GLEICK) عما إذا كانت التكنولوجيا على وشك أن تحررنا أم تغرقنا؟ "محذرا من هذا الانفجار الذي تحدثه التكنولوجيا الحديثة للمعلومات.[3]

ويحذر البعض من الأبعاد التكنولوجية المستقبلية التي تمثل تحديا ينتظر الديمقراطية، ويشبهون ما حدث حتى الآن بأنه يماثل تطوير المكونات المادية لأجهزة الكمبيوتر، التي تمكن من اقتحام التكنولوجيا، ولكنها مفرغة من معناها لانها تفتقد إلى البرمجيات التي تساعد على الاستفادة منها وتكون الديمقراطية هنا بمثابة "القواعد والمعرفة والقيم والأخلاقيات والأحاسيس والمشاعر التي تحكم تفاعلهم بعضهم ببعض"، والديمقراطية بذلك قد تفقد إيمان الناس بها ما لم تطور من نفسها لمواكبة الاختراعات المتتالية للتكنولوجيا الحديثة والتي تمكنهم من الاستفادة منها

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مرجع سابق** ، ص158 .

[2]- المرجع نفسه، ص158- 159.

[3]- عصام نصر سليم، "**حدود حرية الرأي في ساحات الحوار العربي عبر الأنترنت (دراسة تحليلية)** " ، المؤتمر العلمي السنوي السابع "الإعلام وحقوق الإنسان العربي"، مرجع سابق، ص440.

دون فقداهم للمفاهيم التي يجب ان تكون عليها الديمقراطية. [1]

و تزعم الوسائل التكنولوجية للاتصال انها تقدم نموذجا جديدا للكيفية التي يستطيع بها القائمون بالاتصال أن يسهموا به في الديمقراطية. ويعد **جاي روزين**(**Jay ROSEN**) **من أكثر** المدافعين عن هذه الحركة بلاغة حيث جادل على أن « الصحافة التقليدية تفترض أن الديمقراطية هي ما لدينا وأن المعلومات هي ما نحتاج إليه. في صحافة الجمهور، نحن نعتقد أن العكس هو **الصحيح غالبا:**

المعلومات هي ما لدينا، فنحن نعيش في بحر من **المعلومات - بينما الديمقراطية هي ما** نحتاج إليها». [2]

و ينوه روزين(**ROSEN**) إلى أن الصحافة لا يمكن لها بعد ذلك ان تهدف فقط إلى **إعلام الجمهور-** لأن الجمهور قد لا يكون هناك. فافتراض الصحافة التقليدية **بأن الجمهور موجود فعلا، فيه تساهل لإرضاء النفس « فالصحافة** يجب أن تعمل على "تكوين" جمهور بقدر **ما تعمل على "إعلامه"».** [3]

يشهد واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال نماذج صارخة لاقتحام حياة الناس وكشف اسرارهم بغير مبرر، مثلما عمدت الصحافة الصفراء في المجتمعات الغربية إلى اقتحام حياة المشاهير والأغنياء والعمل على ابتزازهم **عن طريق نشر أسرار حياتهم وفضائحهم الأخلاقية. «و** إعادة طرح المفاهيم الأساسية للديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحماية **الخصوصية الفردية، من** وجهة نظر أخرى، فقد أصبحت القوانين وحدها، بفعل المتغير المعلوماتي لا تكفي لفرض **الالتزام».** [4]

فلكل إنسان كامل الحق أن يعيش حياته الخاصة كما يشاء، ولا يجوز أن يعرف عنه أحد اسرار حياته، طالما ان حياته هذه ليس فيها ما يهدد الصالح العام لافراد المجتمع او يتعارض مع القانون، وهو ما يعرف بحق الخصوصية، وهو يعني مقاومة كل محاولة لاختراق حقوق الآخرين الذين يجب أن يُؤمّنوا ضد وسائل الإعلام لخصوصياتهم، إلا إذا كان لهذا العمل ما يبرره القانون،

---

[1] - المرجع نفسه، ص440-441.

[2] - مايكل شودسون، **"حركة صحافة الجمهور وإشكالاتها"**، في دوريس جرابر وآخرون ، مرجع سابق، ص175.

[3] - المرجع نفسه، ص175.

[4] - نبيل علي، مرجع سابق، ص141.

ولا ينبغي لوسائل الإعلام لكي تحصل على الأخبار أو التصريحات أو الصور أو تتغاضى عن هذا الحق.

وبرى "جرونج وهانت (GRUNING & HUNT) أن الفرد له الحق في أن يعيش حياته التي يختارها في مأمن من أن يقتحمها عليه مقتحم أو يتطفل عليه متطفل فيفضحه او يكشف حقائق خاصة به دون ان يوجد تبرير لذلك تقتضيه حياة المجتمع في ظل القانون.[1]

وترى ليلى عبد المجيد أن هناك أخلاقيات خاصة بتعامل الإعلاميين مع المواطنين، ويأتي في مقدمتها عدم اختراق الخصوصية، وترى أن هناك عدة عناصر تمثل اقتحاما للخصوصية منها: [2]

أ- التطفل على الشؤون الخاصة للآخرين.

ب- الكشف عن الأسرار الخاصة ونشرها أو عرضها بشكل علني.

ج- تسليط أضواء زائفة على شخصيات عادية بشكل يسبب لهم متاعب.

د- استغلال اسم شخص أو صورته لتحقيق مزايا لشخص آخر دون تصريح منه.

وتجسدت القرية العالمية بمارشال ماك لوهان (MC LUHAN)على الواب (Web) و المجتمع تحت المراقبة (La société sous surveillance) الموصوف من قبل (George Orwell)، والذي يتجسد مع تزايد و تضاعف الكاميرات المثبتة في الشوارع و (Webcams) في المكاتب والشقق[3] ، ويقولون « لقد جلب مجتمع المعلومات مفاهيم جديدة قائمة على الانفتاح والحرية والوفرة المعلوماتية والتجانس، ولكنه في الآن ذاته جلب أيضا تعدد وتنوع آليات الرقابة الإلكترونية واختراق الخصوصية، ومخاطر حماية المعلومات وجرائم الشبكة، كما تزايد الاتجاه نحو تحويل الثقافة والمعلومات إلى سلعة تجارية تطبق عليها آليات السوق». [4]

ولعل هربت ماركيوز اوضح بروز الاشكال الحديثة للسيطرة في المجتمع المعقد خلال عرضه للمجتمع ذي البعد الواحد. إذ لاحظ إفلاسا للحقوق والحريات التي كانت عاملا هاما في المراحل الأولى للمجتمع المصنع. حيث فقدت حيويتها وأفرغت من محتواها القديم.

---

[1]- محمود يوسف، "أخلاقيات ممارسة حرية الرأي عبر وسائل الإعلام من منظور إسلامي"، المؤتمر العلمي السنوي السابع "الإعلام وحقوق الإنسان العربي"، مرجع سابق، ص379-380.

[2]- المرجع نفسه، ص380.

[3]- Gilbert .CHARLES et autre ,"**soyer high –tech** !", op.cit , P69.

[4]- السيد بخيت محمد، مرجع سابق، ص8.

يقول ماركيوز هذا الشأن: « إن طريقة تنظيم القاعدة التكنولوجية من طرف المجتمع المصنع الحديث تتوجه نحو أطر الشمولية (Totalitarisme) التي لا تمثل نوعا من الحكم أو التحزب لكنها تنجر عن نظام خاص من الإنتاج والتوزيع المتوافق تماما مع التعددية الحزبية والإعلامية والفصل بين السلطات...إلخ ».[1]

ويعني هذا أن هذه الشمولية لا تدل على عملية قولبة سياسية إرهابية، ولكنها قولبة (تنميط) اقتصادية وتقنية غير إرهابية تعمل على التلاعب بالحاجيات تحت ستار المصلحة العامة. لذا فالتعددية على العموم لم تكن دائما هي التي تقود الايديولوجية السياسية، لانها ليست هي الإطار التفسيري الوحيد المتاح اليوم، بل إنها قد تقدم لنا توضيحا غير كاف - أو مضللا- للنظام السياسي في البلدان الغربية الليبرالية.

يقوم أساس التعددية على عقيدة راسخة: من خلال تفاعل المصالح الذاتية الواضحة لجماعات عديدة في المجتمع، تتخذ قرارات تخدم نوعا ما الصالح العام الجماعي، حيث يعتقد التعدديون أن هذا التفاعل مهم، وملائم وحاسم...فالتفاعل العام للمشاركين في المؤسسات والعمليات الديمقراطية التعددية تحدد الأخبار،وتعطي لها شرعية.تعمل أسطورة الصحافة السياسية الإعلامية و الموضوعية، ويكون لها معنى، لانها موجودة في نسيج الديمقراطية التعددية.[2]

كما يثير يحي اليحياوي أيضا إشكالية مفادها: هل وجود إعلام حر هو دليل الديمقراطية؟ فهو يرى أنه توجد ثلاثة اعتبارات تجعل من وجود إعلام حر ليس دائما دليلا حاسما على وجود مناخ ديمقراطي، إذ أن الحياة السياسية لا تتحدد فقط بمدى قدرة الجماهير على بلوغ الخبر أو تمكينها منه عبر صحافة مكتوبة أو مسموعة أو غيرها، بل تتحدد أساسا وقبل ذلك بمدى تمثل الجماهير لدور الأحزاب ولنظم حراكها بغرض تأطيرها، أو في سبيل تبوء السلطة وأيضا بتوافر آليات تجعل التداول على تدبير الشأن العام أمرا واردا بل وضروريا.[3]

فرغم الإجماع على أن الحضارة التكنولوجية ستنتظم من اليوم فصاعدا حول حركة المعلومات وسريانها في العالم، « إلا أن القيم المختلفة التي تتعلق بتحطيم النموذج العمودي

---

[1]- Herbert. MARCUSE, op.cit, P29.

[2]- جارول بي. ماتهايم، "**من يشكلون الأخبار: الاتصال الإستراتيجي كقوة ثالثة في صنع الأخبار**"، في دوريس جرابر وآخرون ، مرجع سابق، ص130.

[3]- يحي اليحياوي، "**التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية**"، مرجع سابق ، ص306.

للاتصال، كالحوار الثنائي الاتجاه والتفاعلية (Interactivité) والأشكال الجديدة للتآلف مع وسائل الاتصال الحديثة، كلها تعمل على تشكيل مجتمع قائم على المظهر (L'apparence)، مجتمع يقضي ويقصي الصرامة الفكرية والعقل الملل... وينشأ عندها ما يعرف بتبعية الأفراد (نحن) ».[1]

وقد جادل كثير من المفكرين حول فكرة أزمة الديمقراطية التي تواجهها مناطق ثلاث من العالم أوربا وأمريكا الشمالية واليابان، وكانت منطلق ميشال جي (MICHEL JEE)، كروزييه (CROUZIER) وصمويل بي. هنتنجتون (Samuel.P .HUNTINGTON)، جورجي(GEORGY) و ثانوكي (THANOKI) رؤية انتشرت انتشارا واسعا إبّان الستينات والسبعينات تقول بأن مستقبلا قاتما ينتظر الحكم الديمقراطي، وترسم صورة تفكك النظام المدني وانهيار الانضباط الاجتماعي وعجز القادة واغتراب المواطنين... ويرون القول بان الديمقراطية ذاتها ليست في خطر يختلف اختلافا كبيرا عن القول بأن كل شيء على ما يرام في ديمقراطيات المناطق الثلاث، ذلك أن ثقة الرأي العام بأداء المؤسسات التمثيلية قد تراجعت، مما ينّم عن متاعب في غالبية هذه الديمقراطيات.[2]

وقد ظهرت علامات ضعف ارتباط المواطنين بالأحزاب السياسية في ديمقراطيات متعددة في المناطق الثلاثة المذكورة أعلاه، ويؤكد العلماء أن تراجع هذه الارتباطات في كل الديمقراطيات الصناعية المتطورة تقريبا يُقدّم دليلا قويا على ابتعاد الرأي العام عن الحياة السياسية وفك ارتباطه بها.

إن ثقة الرأي العام - حقيقة- تراجعت ويمكن ان ينظر إليها على انها تعني ان أداء الحكومة أقل مدعاة للرضا مما كان عليه في السابق. واعتبار تناقص ثقة المواطنين بالحكومة ينصب تحديدا على المؤسسات السياسية وأن له من حيث الأساس جذورا سياسية، متمثلة في تناقص قدرة الهيئات السياسية على العمل بالنيابة عن مصالح المواطنين ورغباتهم. وكذا غياب الوفاء في

---

[1]-Dominique. MONET, **Le multimédia** : **un exposé pour comprendre**, **un essai pour réfléchir**, Collection DOMINOS , Edition FLAMMARION, Paris ,1995, P106.

[2]- س.فار وآخرون، "**متاعب في الديمقراطيات المتطورة**، مجلة أبواب، دار الساقي، بيروت، العدد25، 2000، ص77-82.

تلبية هاته الحاجيات. [1]

وقد تجلى تراجع ثقة الرأي العام في الموقف الغربي المتذبذب لأوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثورات العربية في 2011، حيث يقول برتران بادي (Bertrand BADIE) [*]: « في الوقت الذي كانت ميشيل أليو ماري (Michèle Alliot-Marie) تقدم إلى بن علي عروضا بالتعاون لقمع الثورة، كانت الولايات المتحدة تناقش رحيله»، [2]إذن، لماذا شجعت الولايات المتحدة حركات التحرر العفوية والثورية هذه؟ هل يتعلق هذا حقا برغبتها في إقامة انظمة ديمقراطية دائمة حيث تمثل فيها السلطات شعوبها وتحترم فيها حقوق الإنسان بشكل حقيقي وفعلي؟

لقد كان رد فعل الولايات المتحدة مختلفا بحسب الدول وفقا لرأي برتران بادي(Bertrand BADIE) ، ولكن ليس لها في الحقيقة أي تعاطف مع ما يجري في تلك البلدان. ففي تونس، لم يكن لدى أوباما أي رأي مؤيد مع الحركة، لدرجة أن هيلاري كلينتون أعلنت بأن هذا الأمر يتعلق بالشأن الداخلي. ولكن عندما أدركت الولايات المتحدة بأن تلك الحركة حتمية لا مفر منها، غيرت موقفها وأدلت بتصاريح إيجابية. أما فيما يتعلق بمصر، فالأمر كان مختلفا. لقد أدرك أوباما بسرعة أن مصر ستكون البلد الثاني لقيام الثورة. عندما رأى الذي كان يحدث، لم يعد يؤيد الفريق الحاكم، بل أدلى بتصريحات لمصلحة الحركة. إذا وبشكل غير مباشر، دعا ألا يطلق الجيش النيران على المتظاهرين وعلى ترك مبارك للسلطة. حيث تعد مصر بلدا مركزيا بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة، وخصوصا فيما يتعلق ب"إسرائيل"، فاضطر أوباما إلى تعديل خطابه بما يتكيف مع هذا الوضع. [3]

« لقد غيرت الدبلوماسية الامريكية خطابها، ولكنها لم تصبح ثورية!» ، [4] هذا ما يقوله الأستاذ ي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (Cairo Institut For

---

[1]- المرجع نفسه، ص98.

[*]- الأستاذ في العلوم السياسية بباريس.

[2]- فابيان بيرييه-مجلة الاومانيتيه، **"استراتيجية الولايات المتحدة أمام الثورات العربية"**، ترجمة: ميس ضوماط،، 2011/03/19 ، http://www.assabeel.net/تحليلات/35759-إستراتيجية-الولايات-المتحدة-أمام-الثورات-العربية.html، تاريخ الزيارة 2011/03/20 .

[3]- المرجع نفسه.

[4]-المرجع نفسه.

(Human Rights Studies، المنظمة العضو في الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان في **مصر.**

نرى بأن هناك ضبابية كبيرة في الموقف السياسي للدول الغربية التي تعد مهد الديمقراطية الحديثة تجاه العالم العربي، بشكل يجعل من الصعب على الرأي العام العالمي استيعاب موقف **الولايات المتحدة من الثورات الشعبية الحالية والتنبؤ بالمستقبل واتجاهاته، ويوقع الديمقراطية الغربية** في مفارقة جديدة.

وأثيرت تساؤلات جمة حول ما إذا كانت الديمقراطية المتحدث عنها مجرد ديمقراطية افتراضية (Une Démocratie Virtuelle) ،ويبدو في الواقع أن الإعلام الآلي الأداة الأكثر فعالية التي لم تكن متوفرة من قبل قد عملت على تسارع مركزية السلطة (La centralisation du Pouvoir) « **ففي حين نكون بصدد نشر مطبوعاتنا وإرسال** بريدنا الإلكتروني ونعبرّ عن حريتنا الإلكترونية (Notre Cyberliberté)، **فإن الشركات** عبر الوطنية تستخدم شبكاتها العالمية بوسائل جد هامة تحصل من خلاها على نتائج ملموسة تجسدها بنية تحتية ضخمة في وحدة رمزية تدعمها التكنولوجيا والتطور الاقتصادي المتسارع... هذا ما يطبع الظهور السخيف لسلطتنا الإلكترونية (Notre Cyberpouvoir) التي تمكنّا منها مؤخرا على هيئة "تفاقم لسلطة اللاعب الصغير". [1]

ولعلّ الكثير من المفكرين أدركوا حقيقة القيم الديمقراطية في ظل العولمة الإعلامية والاتصالية التي تعبر عن واقع مفترض معبر عن أسلوب جديد لممارسة الهيمنة، فهي إذن أزمة العولمة وما ينجر عنها، فهي تعبير عن عملية مفترضة لأن الزمن وحده تم عولمته عن طريق الآنية في بث المعلومات ومختلف المضامين في ميدان الاتصال، وأصبح بذلك الفضاء السيبرنيتيقي (Le Cyberspace) يعاني من ظهور ديمقراطية افتراضية (Virtual Democracy) **تحدث عنها** بعض القواد الأمريكيين أمثال روس بيرو (MM. Ross PERROT) **و نيوتن جينجريش** (Newton GINGRICH). [2]

---

[1]-Edward GOLDSMITH & Jerry MANDER, Op.cit, P112..

[2]-Paul. VIRILIO, " **alerte dans le cyberspace**", Le Monde diplomatique, Collection Manière de voir 27, Dossier «**Média et contrôle des Esprits**», Paris, Août 1995, P93.

فلا يجب أن نبالغ في تقدير دور تكنولوجيا الاتصال في تحقيق الديمقراطية، فالانتخاب مثلا لا يرتبط فقط ذا الدور وإنما بشروط أخرى اجتماعية واقتصادية. ورأينا فيما سبق أن الديمقراطية تعاني من ديكتاتورية مالكي تكنولوجيات الاتصال و هيمنة القوى العظمى على قرارات المنظمات العالمية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية التابعة لها، الأمر الذي يجعل الديمقراطية يشوبها عيب السلطة المنحازة التي لا تتحكم فيها غالبية الشعوب، وتكون بذلك شعارا رأسماليا يغيب عنه احترام الحريات الأساسية مثل حرية التعبير وحرية الإعلام.

2) الفجوة الرقمية و المعرفية:

تكاد تجمع الدراسات على أن الحرية في تداول الأفكار والمعلومات قد أدرجت في التشريعات الأولى لمنظمة حقوق الإنسان بإفراد نص صريح من خلال تصريح حقوق الإنسان الذي أعلنته الثورة الفرنسية عام، 1789 بالنص على« التداول ا□ر للأفكار والآراء هو أحد حقوق الإنسان ا□همة، فيجوز لكل مواطن أن يتكلم ويكتب ويطبع بصورة حرة مع مسؤولياته عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات التي يحددها القانون ». [1]

ثم سارت المنظمة الدولية للأمم ا□تحدة على درب ذلك النص فتبنت ا□معية العامة للأمم ا□تحدة عام 1946 قرارا ينص على أن « حرية تداول ا□علومات من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها □مايتها...» . [2]

وغمر منذ ذلك ا□□ مبدأ "التدفق ا□ر للمعلومات"كل حديث عن الإعلام والاتصال في مستواه العالمي، لأنه المبدأ الذي يقوم عليه تدفق المعلومات المستوحى من مبدأ التبادل الاقتصادي الحر البريطاني الذي طبق في مجال الإنتاج اللامادي، وهذا يعني أنه مبدأ ينص على اندماج الدول في النظام الر أسمالي العالمي.

وترى دول العالم الثالث أن مبدأ " التدفق الحر للمعلومات"يعني "التوازن بن الاتجاهين"، ولكن تستدل هذه الدول على اللاتوازن في تدفق الأخبار والمعلومات بالاحتكار الغربي لبنوك المعلومات والوكالات العالمية للأنباء ومختلف الشبكات المعلوماتية بمساعدة منظمة اليونسكو التي تعد منبرا لدول العالم الثالث، وتحول الحديث من "التدفق الحر للمعلومات" إلى "التدفق المتوازن" و"السيادة الثقافية" ومكافحة التبادل غير المتكافئ ما بين المجتمعات في العالم و بخاصة دول العالم الثالث. [3]

---

(1) – هبة جمال الدين عابدين، **"حق الاتصال في المجتمعات النامية، دراسة في تطور المفهوم"**، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية**، مرجع سابق، ص 43.

(2) – ا□رجع نفسه، ص 43.

(3) – Y.EUDES, **La colonización de las conciencias** : **Las centrales USA de exportación cultural**, GG Mass Media, Etutiones G ,GILISA ,México, 1984, PP 91-92.

لذا يثير رواج مفهوم مجتمع المعلومات على أرض الواقع توجها تجاه من يتحكم في تكنولوجيا المعلومات، لذلك وجبت معالجة القضية بطريقة جذرية تجعل مجتمع المعلومات تتويجا □رحلة التدريب على التعامل مع الوسائل التكنولوجية □تقدمة لتحقيق ما □كن أن يسمى العدالة □علوماتية أو عدالة الانتفاع بثمار التقدم العلمي والمعرفي، وعندها فحسب يصبح مفهوم مجتمع المعلومات متجسدا حقا في الواقع وقابل للتطبيق متجاوزا التجليات ليصبح حقيقة.

ولا يمكن تكريس مفهوم مجتمع المعلومات على أرض الواقع وبأسلوب فعلي فعال، ما لم يتم العمل على تمكين غالبية الأشخاص في كل بقاع المعمورة من الاستفادة □مة من الثورة المعلوماتية وتمكينهم فرادى وجماعات من المشاركة الفاعلة والكاملة في هذا المجتمع الجديد المتشكل والقائم على □علومات و□عرفة.

ويفترض الاندماج في هذا المجتمع على جميع بلدان العالم - سيما الدول النامية منها- اللحاق بالتحولات التشريعية واكتساب المعرفة ونشرها وتيسير التفاعل الاجتماعي، ولا يمكن أن يتم ذلك دون تعاون متوازن بين البلدان المتقدمة والنامية بهدف تكريس هذا المفهوم وبناء مجتمع المعلومات على مبادئ مشتركة، ومن التحديات لتحقيق ذلك تأمين قنوات مفتوحة تسمح بالنفاذ الدائم و□تواصل إلى المعلومات وتوفير قاعدة آمنة ومتينة يتحرك الأفراد على أساسها بشكل شامل وحر. [1]

وتعتبر وسائل الإعلام من أهم آليات نشر المعرفة، ولكن ما زال الإعلام العربي ووسائط النفاذ إليه وبنيته التحتية ومضمونه يعاني الكثير بشكل عام، مما يجعله دون مستوى تحدي بناء مجتمع □عرفة، حيث ينخفض عدد الصحف في البلدان العربية إلى أقل من 53 لكل 1000 شخص، مقارنة مع 385 صحيفة لكل 1000 شخص في الدول المتقدمة، والصحافة في البلدان العربية محكومة ببيئة تتسم بالتقييذ الشديد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي.

أما بالنسبة لوسائط الاتصال □ديثة، فقد قطعت بعض الدول العربية شوطا لا بأس به في تطوير بنيتها التحتية في هذا المجال. ولكن تظل السمة العامة محصورة في المؤشرات الادنى على المستوى العالمي ، فلا يصل عدد خطوط الهاتف في الدول العربية إلى خمس نظيره في الدول □تقدمة، ووجود أقل من 18 حاسوبا لكل 1000شخص في المنطقة مع المتوسط العالمي وهو

---

[1] – □نصف العياري و محمد لمين عواسة،" **مفهوم مجتمع المعلومات: النشأة والتطور والتحديات**"، أشغال □لتقى الدولي، مرجع سابق، ص 78-79.

78.3 حاسوبا لكل 1000شخص، واقتصار عدد مستخدمي الأنترنت على 1.6 % فقط من سكان الوطن العربي بالكاد يعتبر نقطة انطلاق لاستخدام المعلوماتية كأداة لنشر المعرفة وتشكل ما يعرف " مجتمع المعرفة". و ارتفاع عدد نوادي الأنترنت من 100 نادي في سنة 2000إلى 7000 في2005 كما قدر عدد مواقع الويب(SITES WEB) ب 20 موقعا في سنة 2000 ليرتفع إلى 2500 سنة 2005. [1]

وأفادت وكالة رويترز للأنباء أنه بالرغم من كون الغالبية العظمى من الشباب العربي يستخدمون شبكة الانترنت يوميا، إلا انها لا تتمتع بثقة كبيرة كمصدر موثوق للاخبار، ووفقا لنتائج استطلاع أجرته شركة (بين شوين آند بيرلاند أسوشييتس) بتكليف من شركة (أصداء بيرسون مارستيلر)، فإن 11% فقط من الشباب العربي ينظرون إلى الشبكة العنكبوتية باعتبارها مصدراً للأخبار يمكن الاعتماد عليه، في حين يتمتع التليفزيون بنسبة تأييد بلغت 60% وكذلك الصحف و المجلات بنسبة 19%، وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة من ديسمبر 2010 إلى يناير 2011 تم استطلاع آراء 2000 من الشباب العربي الذين تتراوح أعمارهم من 18 إلى 24 عاماً. [2]

ووفقاً لنتائج هذا الاستطلاع، فإن 80% من الشباب يعتمدون على التليفزيون كمصدر للأخبار، تليه الصحف بنسبة 64%، أما الشباب الذين يقرأون الأخبار من شبكة الأنترنت فلا تتعدى نسبتهم 46%، في حين يعتمد17% من الشباب بشكل أساسي على الأهل والأصدقاء كمصدر للحصول على الأخبار، وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفع معدل استخدام الأنترنت بشدة خلال العامين الماضيين، حيث أوضح 80% من الشباب العربي حاليا انهم يدخلون إلى الشبكة العنكبوتية يومياً، في حين كانت نسبتهم 56% في عام 2009، وجاء الشباب القطري في المقدمة، حيث أعلن 91% من الشباب الذين تم استطلاع آراؤهم في قطر

---

[1] – الاتحاد الدولي للاتصالات ، المكتب الإقليمي العربي ، الجزائر:

http : //www.iturabic.org/ arab- country – report – asp? (05-02-2002)، تاريخ الزيارة 2002/06/18

[2] – شبكة النبأ، "المواقع الاجتماعية... بوابات رقمية تقود لتغيير العالم"، http://www.annabaa.org/nbanews/2011/04/280.htm، تاريخ الزيارة 2012/05/12.

انهم يدخلون إلى شبكة الانترنت يوميا، وفي المراكز التالية جاء الشباب في لبنان وعُمان بنسبة 86% و 83% على الترتيب، وتقاسم المركز الرابع كلاً من الأردن والبحرين. [1]

أما عن الجزائر فأدخلت خدمة الأنترنت أول مرة إليها عام 1993 عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية (م ب م ع ت سيريست Cerist)، وهو مركز للأبحاث تابع للدّولة .و في عام 1998صدر المرسوم الوزاري رقم 265 لعام 1998 الذي بموجبه ألغى احتكار الدولة لخدمة الأنترنت وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بيد أن هذا المرسوم اشترط على الذين يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائريي الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات. وفي عام 1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد الشركات التي تزود الزبائن إلى 18 شركة بحلول شهر مارس عام 2000. ورغم تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الأنترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وتشير الإحصائيات أن مجموع مستخدمي الأنترنت في الجزائر بلغ 1.9 مليون شخص حتى نهاية عام 2005. من أبرز شركات التزويد بالأنترنت شركة (إيباد Eepad). لكن في ماي 2008 بقرار من وزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال والإعلام خُفّض سعر الاشتراك إلي النصف لدى أكبر شركات التزويد بالنت التابعة للدولة وهي اتصالات الجزائر وعرف عدد المشتركين ارتفاعا ملحوظا. [2]

رغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي- خاصة بالنسبة لشبكة الأنترنت- لا يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، و تكشف إحدى الإحصائيات من خلال دراسة متخصصة نشرت في سنة2007 أكدت أن الجزائر تحتل المرتبة العاشرة في القارة الإفريقية من حيث انتشار وسائل الاتصال الحديثة ،وأن نسبة السكان المتصلين بشبكة الأنترنت لا تتجاوز 2,4%، كما أفادت دراسة للأمم المتحدة أنه في عام 2004 كان عدد المشتركين في خدمات الأنترنت لا يتجاوز 5000 مشترك، حيث أرجعت أسباب هذا التأخر إلى غياب ثقافة نشر التكنولوجيا إلا في حالة الضرورة الحتمية. [3]

---

(1) – المرجع نفسه.

(2) – موسوعة ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8، تاريخ الزيارة 2011/01/30.

(3) – عبد المالك حداد، "واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر"، موقع الشهاب للإعلام: 07-06-2005 ، http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article& sid=923 تاريخ الزيارة 2008/01/27.

وفي المقابل أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية في تقرير لها نشرته في شهر أكتوبر من سنة 2006 أن سوق الاتصالات الجزائرية شهدت طفرة غير مسبوقة خلال سنة واحدة مقارنة بالأرقام السابقة المتاحة، وأن عدد مستخدمي شبكة الأنترنت قد بلغ03 ملايين مستخدم في شهر جويلية 2006 ، في حين بلغ عدد مستخدمي الأنترنت عالي السرعة (ADSL)70 ألف شخص . [1]

وبعد تعميم الأنترنت منخفض التدفق بفضل ظهور العديد من موردي الخدمات(ISP) الذين بلغ عددهم 80 موردا سنة 2007 و الانتشار السريع لمقاهي الأنترنت البالغ عددها 7000مقهى على المستوى الوطني، عرف الأنترنت عالي التدفق هو الآخر نموا ملحوظا ، سواء في مجال طاقة الدخول أو عدد المشتركين في نهاية سبتمبر 2007 ، حيث بلغ عدد المشتركين في الأنترنت ذو التدفق العالي (ADSL)120000 مشترك ،فيما انتقل عدد متصفحي الأنترنت من 10 آلاف سنة 2000 إلى أربعة ملايين متصفحا نهاية شهر سبتمبر 2007 ، وهو ما يعادل 12% من مجمل عدد السكان. [2]

فصرح رئيس المنتدى العالمي للنسخة السادسة من بروتوكول الأنترنت البروفيسور عبد اللطيف لديد في 31 مارس2010 « بأن استعمال الأنترنت في الجزائر "لا يخضع لأية رقابة"، مشيرا إلى أن عدد مستخدميه في الجزائر في نمو مستمر، كما أن مستعملي الأنترنت في الجزائر أوفي فرنسا يملكون نفس أدوات الاستعمال وله الحرية المطلقة في استخدامها في الجزائر». [3]

وأضاف عبد اللطيف لديد أنه « يجب الافتخار بهذه الجالية الجزائرية التي تطور الانترنت وتستعملها للاطلاع واكتساب المعرفة، مشيرا إلى أنه بالنظر إلى الإحصائيات المتداولة في العالم

---

[1] –، وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ،"إصلاح و تطوير قطاع الاتصالات في الجزائر" ، http://www.itv.org/documents/algerienne. doc>(26/02/2008).،تاريخ الزيارة 2008/06/15.

[2] – Tahar. MOHAMED AL ANOUAR, "**Internet : le grand bond en avant**" , ELMOUDJAHID , N° 13081, 20/09/2007 ,.PP 06- 07 .

[3] – وكالة أنباء شينخوا، 01-04-2010، "تطور مجال استعمال الأنترنت في الجزائر"، com.cn/31659/6937529.html. الزيارة 2011/02/15.

فإن عدد رواد الأنترنت في الجزائر يتطور بسرعة فائقة».[1]وقال « أن الجزائر تسجل 4 ملايين مستعمل للأنترنت بنسبة دخول تقدرب 12 % من مجموع 67 مليون مستعمل للأنترنت في إفريقيا، أي بنسبة دخول بلغت 6.8% واصفا هذه النسبة بالحسنة».[2]

أكد خبراء في مجال الأنترنت أن نسبة مستخدمي الشبكة العنكبوتية المقدرة بـ 16.3% تبقى بعيدة عن تلك المسجلة في البلدان المتطورة. وأوضح نفس الخبراء، صبيحة 2010/12/06، خلال ندوة حول استخدامات الانترنت بمنتدى المجاهد ان عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر ارتفع من 50 ألف سنة 2000 إلى 6 ملايين حاليا ،غير أن هذه النسبة تبقى غير كافية. و أوضحت مديرة العلاقات العامة بمؤسسة "اتصالات الجزائر" - بهذا الصدد- فاطمة الزهراء جوادي، أن ضعف هذه النسبة في الجزائر يفسر بنقص كثافة الهاتف القار وكذا بضعف تغلغل الإعلام الآلي الذي تبلغ نسبته 2%.[3]

وكشفت مديرة التقارير واللوحات القيادية باتصالات الجزائر رشيدة بوحدة أن عدد متصفحي مواقع الأنترنت في الجزائر قد بلغ 6 ملايين متصفح عام2010، والعدد مرشح للارتفاع، كما اكدت في ندوة احتضنها مقر يومية "المجاهد حول سبل استعمال الانترنت وتاثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، أن شبكة الأنترنت ساهمت في تنمية القدرات لدى مختلف الشرائح الاجتماعية من عمال وأساتذة وأطفال وإعلاميين وذلك في حديثها عن الدور الذي لعبته هذه التقنية في المجتمع. [4]

وطالب أحمد قسوم (الرئيس المدير العام للشهادة الدولية لقيادة الكمبيوتر بالجزائر) -في موضوع ذي صلة بعالم المعلوماتية- بتكوين إطارات جزائرية ذات كفاءة في مجال المعلوماتية

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – راضية .ت، وأج ، "**خبراء يؤكدون أن نسبة مستخدمي الأنترنت في الجزائر غير كافية رغم أن العدد ارتفع من 50 ألف عام 2005 إلى 6 ملايين حاليا**" جريدة الفجر: 07 - 12 – 2010، -http://www.al fadjr.com/ar/index.php?news=168089%3Fprint، تاريخ الزيارة 2011/11/19.

[4] – العرب أون لاين: 06-12-2010، "**6ملايين متصفح لشبكة الانترنت في الجزائر**"، http://www.alarabonline.org/algeriatoday/display.asp?fname=2010%، تاريخ الزيارة2011/11/18.

بهدف تحسين مستوى استعمال الانترنت بالمؤسسات العمومية والذي لا يتجاوز 20%، ومواكبة لتحديات العولمة التي باتت تفرضها ثورة تكنولوجية الإعلام و الاتصال، إذ تسعى الجزائر إلى إرساء أرضية تسمح بإجراء مستويات أعلى في التكوين، حيث تعمل المؤسسة الإيرلاندية على التكوين في هذا المجال وتمنح للمكونين شهادة دولية لقيادة الحاسوب. [1]

و ركز علي كحلان (رئيس الجمعية الجزائرية لممولي خدمات الأنترنت) على ضرورة المضي نحو تنسيق أكثر بين أكبر الناشرين الجزائريين للمضامين الرقمية، بغية تطوير محتوى شبكة الانترنت المحلية والسماح للمستعملين بإثراء خبراتهم، مشيرا إلى ان اسماء مواقع الانترنت التي تنتهي بـ"دي زاد" (DZ) لا تتجاوز 2000 موقعا، ومعلنا أن الجزائر تحتل المركز الرابع على المستوى العربي في مجال الاستفادة من الأنترنت وأن 1.5 مليون جزائري فقط أعضاء في الشبكة الاجتماعية "فايسبوك" (facebook). [2]

إنها محاولات من قبل السلطات لترقية محتوى شبكة الانترنت الوطنية من خلال تثمين وزيادة حركة المواقع المحلية و تحسين مضمونها بهدف زيادة نسبة الاستفادة من خدمات الشبكة.

وبلغ عدد مستخدمي الأنترنت 4,7 مليون حسب إحصائيات 31 ديسمبر 2011، [*] أي بنسبة 13,4% من عدد السكان البالغ 34,994,937 ،أي ما يقارب 35 مليون نسمة، مقارنة بعدد المستخدمين في ديسمبر 2000 الذي كان 50 ألف مستخدم. حيث تحتل الجزائر المرتبة السابعة بنسبة 3,4% من عدد مستخدمي الأنترنت في أفريقيا. كما بلغ عدد مستخدمي الفايسبوك (facebook) (في الجزائر) 3,328,800 حتى 31 مارس 2012. [3]

نلاحظ أن هناك تطورا ملموسا في استخدام تكنولوجيا الاتصال في الجزائر، حيث تشهد الشبكة العنكبوتية تقدما في عدد مستخدميها من سنة لأخرى حسب الإحصائيات المحلية والدولية .

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – راضية .ت، وأج ،"خبراء يؤكدون أن نسبة مستخدمي الأنترنت في الجزائر غير كافية رغم أن العدد ارتفع من 50 ألف عام 2005 إلى 6 ملايين حاليا"، مرجع سابق.

[*]- حسب إحصائيات internetworldstats .

[3]– Internetworldstats,''INTERNET USERS, POPULATION AND FACEBOOK STATISTICS FOR AFRICA'', 2012 , http://www.internetworldstats.com/stats1.htm, تاريخ الزيارة 2012/04/25.

وتطرق علي كحلان من جانب آخر إلى الاختلالات المسجلة في تسعيرة الأنترنت، معتبرا أن قرار تقليص سعر الاستفادة من هذه الخدمات بـ 50 بالمئة قد اتخذ على عجالة. أما مدير الاتصال للمتعامل التاريخي اتصالات الجزائر، السيد حكيم مزياني، فقد ذكّر بالجهود التي بذلتها مؤسسة "اتصالات الجزائر" من أجل تحسين نسبة الاستفادة ونوعية خدمة الأنترنت ذات السرعة الفائقة. (1)

وقد أكد مدير الاتصال بـ"اتصالات الجزائر" أن مؤسسته تطمح إلى بلوغ 6 ملايين مشترك في شبكة الأنترنت في آفاق سنة 2013. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشتركين في الخط المشترك الرقمي بسرعة فائقة قد بلغ 602 ألف إلى غاية ديسمبر 2009، بطاقة حوالي 1.1 مليون خط، أي بزيادة تقارب 50 بالمئة مقارنة بسنة 2008. (2)

وكان قد قدم تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ2003 رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية أورد فيها أن من أحد أركانه الأساسية إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح ،لان هذه الحريات هي المفتاح الضامنة لجميع اصناف الحرية، وهي العتبات المؤدية إلى سبل إنتاج المعرفة، والمفتاح لأبواب الإبداع والابتكار، ويتطلب هذا تنقية الدساتير والقوانين والإجراءات الإدارية من كل حَجْر على الحريات. (3)

وتم تصميم البرنامج الخاص بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العالم العربي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليدعم الدول العربية المشاركة في مجال استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق أهداف التنمية البشرية.

كما أوضح تقرير التنمية الإنسانية أن المعرفة هي حجر الزاوية في التنمية الإنسانية وكذلك فإن المعرفة بحقوق الإنسان هي أساس حماية هذه الحقوق واحترامها، وقد آمن القائمون على المشروع بهذه الحقيقة منذ ايامه الاولى فجاء كواحدة من المبادرات الجديدة على مستوى الفكر والممارسة في مجال رفع الوعي بحقوق الإنسان.

---

(1) – راضية .ت، وأج ، "خبراء يؤكدون أن نسبة مستخدمي الأنترنت في الجزائر غير كافية رغم أن العدد ارتفع من 50 ألف عام 2005 إلى 6 ملايين حاليا"، مرجع سابق.

(2) – المرجع نفسه.

(3) – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وجهات نظر حول تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003،(UNDP)- مجلة السياسة الدولية، نيويورك-القاهرة ، 2003، ص 17-18.

و يتوجه البرنامج لفئات محددة من اجل دعم قدراتها ومعارفها في مجال حقوق الإنسان لمساعدة أفرادها على أداء أعمالهم في هذا المجال الحساس بكفاءة، كما ان المشروع يعكس في بنيته الرغبة في مسايرة الاتجاهات العالمية الرامية لتجذير ثقافة مدنية تثمن حقوق الإنسان وتؤمن بالديمقراطية وتحترم التنوع والاختلاف .[1]

إن المعرفة كعامل داعم للقيم الديمقراطية وكذا تنامي حرية التعبير والقيم الأخرى ضروري لبناء مجتمع المعرفة، لأن ذلك يساهم في رفع وعي الجماهير ويشجع الحوار الهام حول القضايا المختلفة، وأهمها قضايا مثل: الديمقراطية وحق الحصول على المعلومات وقضايا حقوق الإنسان، وهذا ما يفضي إلى بناء القدرات لتحقيق اللامركزية ودعم المشاركة الشعبية.

ويُعرّف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 مجتمع المعرفة بأنه « ذ لك اتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجا لات ال نش اط اتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية وإقامة التنمية الإنسانية ا قة».[2]

كما أشار المهدي المنجرة إلى أن « المجتمع المعرفي هو الذي يشكل لب الحضارة الجديدة التي تسمى مجتمع ما بعد الصناعة فهو مبني على المعرفة والإعلام...بمعنى أن المواد البشرية هي الأساس...و رأس ال ال له دور مهم، إلا أن ا علومات وا عرفة أصبحت هي الأساس...فإذا ت وا ف رت ا ل طاقة ال بشرية وا عرفة ف إن ا ل قيمة ا ضافة ل ل م ا ل ف ق ط، فل ي س من ا مكن تمع ما أن يصنع بهما شيئا في عالم اليوم...» .[3]

ويرتبط مفهوم مجتمع المعرفة بمفهوم د قراطية ا عرفة، إذ أنه في غياب تعميم المعرفة على افراد المجتمع، فإن مجتمع المعرفة سيعيش حالة اختلال في توزيع المعرفة بطريقة غير عادلة يكرس وجود مجتمع بسرعتين بين أغنياء المعرفة و فقرائها. ذلك أن تقدم المعرفة يرتكز على مجموع المعارف التي يمتلكها الأفراد وقيمتها، ويقتضي هذ ا اتمع إرساء نظم ذات فاعلية تؤمن باستمرار التربية والتعليم والتكوين وتبادل المعارف والتجارب.

---

[1] – أحمد حجاج، "**المعرفة هي سبيل لحماية حقوق الأفراد والجماعات**"، برنامج الأمم ا تحدة الإ ائي (UNDP)- مجلة السياسة الدولية، **2003**، ا رجع السابق، ص 38-39.

[2] - ا رجع نفسه ، ص 37

[3] – ا هدي ا نجرة، **الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل** ، مرجع سابق، ص 36.

ويمكن اعتبار مفهوم مجتمع المعرفة في تواصل أو مواصلة لمفهوم مجتمع المعلومات باعتبار ان المرور بمرحلة هذا المجتمع ضرورية واساسية لإرساء قواعد مجتمع المعرفة. [1]

فتميز بعض المنظمات والمتخصصين بين "مجتمع المعلومات" و" مجتمع المعرفة"، ولهذا وجب علينا عدم الخلط بين "المعلومة" و"المعرفة"، فنحن الآن نعيش في مجتمع عالمي للإعلام أين سهلت التكنولوجيا تدفق كم هائل من المعلومات بسرعة فائقة، لكن إذا لم يتم تلقي هذه المعلومات بفكر نقدي تحليلي نستطيع من خلاله انتقاء العناصر المهمة بناء على القاعدة المعرفية التي يمتلكها فإن هذه المعلومة تبقى كتلة من المعطيات غير المميزة تصبح متحكمة فينا أكثر مما نتحكم فيها . [2]

أظهرت نظرية الفروق المعرفية أن مستويات الاستفادة الإعلامية (المعرفية والمعلوماتية) تختلف من شريحة إلى أخرى، فالأكثر "معرفة" أكثر استفادة إعلاميا من الأقل معرفة. ويتبين أن وسائل الاتصال قد تفيد الأكثر معرفة أكثر من غيرهم على المدى المتوسط والبعيد، ويعني ذلك أن وسائل الاتصال تزيد في تعميق الهوة بين الأكثر معرفة والأقل معرفة . [3]

شاع تداول استعارة "القرية الكونية" التي ابتدعها مارشال ماكلوهان، حتى بدت "المدينة الفاضلة الإلكترونية" وكانها امر واقع حل بنا بالفعل، او في طريقه إلى ذلك، وهل هناك ما هو أروع من هذا المشهد الإعلامي الرومانتيكي لعالمنا، وقد توثقت عراه في هيئة قرية صغيرة يسودها الوئام، بجمع بين اهلها الفة الاسرة الواحدة وعلاقاتها الحميمية. ولسنا في حاجة إلى ان نطيل القول عن مدى سذاجة هذا التصور، والذي اعتبره البعض وهما آخر من صنع ألعاب اللغة بهدف خدمة عولمة الإعلام والاقتصاد. ولنسمع ما يقوله عنها صاحب هذه الاستعارة الشهيرة نفسه، يقول مارشال ماكلوهان عن قريته الكونية إنها لن تكون مثالا للوفاق والمساواة، بل على العكس، فإن إسقاط حاجزي المكان والزمان سيزيد من التنوع ومظاهر الانقسام والفرقة.

---

[1] – المنصف العياري، ومحمد لمين عواسة، **"مفهوم مجتمع المعلومات: النشأة والتطور"**، أشغال الملتقى الدولي **، مرجع سابق**، ص 80.

[2] - Federico .MAYOR & Jerome .BINDÉ, op.cit , P287.

[3] – عبد الرحمن عزي، **دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر إعلامي متميز، مرجع سابق ،** ص 120-121.

كما يشار إلى تناقض مفهوم القرية العالمية لأن العولمة في الحقيقة لا تؤدي إلى قرية ولكن إلى سوق مُعولْم (globalisateur) يحتل كل المقام في هذه القرية وهذا هو البعد الأساسي للعولمة. [1]

يعد التمثيل العادل الذي تتصف به "القرية العالمية"- من حيث أنها تمنح مشاركة عادلة لكل أعضائها تحت رمز وشعار التحديث- رؤية بعيدة كل البعد عن الواقع الذي يميز مجتمع المعلومات العالمي، لتواجد اختلاف إمكانيات عناصر المجتمع الدولي في الاستفادة والمشاركة.

لذلك فإن عملية الاندماج الكلي التي تدعو إليها دواعي العولمة قد انتجت عالما يسميه ريكاردو باترلا(Ricardo PETTRELLA) "مرحلة العصور الوسطى الجديدة للاقتصاد العالمي" الذي دعاه أيضا " بالأبارتايد- التكنولوجي" أو "العنصرية التكنولوجية" العالمية. [2]

وقد طرحت مسألة العولمة للنقاش والتداول بين الكثير من الباحثين الذين تساءلوا: أهي تعبير عن قرية كونية أم إمبريالية إعلامية ، و خلصوا إلى عدم المساواة والاختلال الحادث بين اعضاء المجتمع الدولي الذي اصبح مجتمعا عالميا.

وتمثل نظرية "الأمبريالية الإعلامية" التي أسسها هربرت شيللر (**Herbert SCHILLER**)، والفكر المناهض لها، أحد المحاور الأساسية للخطاب الإعلامي الحديث، فيقصد بمصطلح " الأمبرالية الإعلامية " استخدام قوة الميديا من أجل فرض القيم والعادات والنزعات الاستهلاكية، كثقافة أجنبية وافدة على حساب الثقافة المحلية، وقد تفرع خطاب الأمبريالية الإعلامية كما أوضح جون توملينسون(John TOMLINSON) إلى أربعة فروع رئيسية نذكر منها فرعين مناسبين للدراسة موضوع البحث وهما: [3]

- خطاب مدرسة فرانكفورت الذي يرى الميديا - كما ذكرناه آنفا- وسيلة للسيطرة وتجديد دماء الرأسمالية من أجل مزيد من الاستغلال والاستقطاب الاجتماعي.

- خطاب يرى إمبريالية الإعلام كأحد مظاهر الحداثة التي يجب النظر إليها بصفتها مصدر الداء الرئيسي.

---

(1) – Jacques B . GÉLINAS , **La globalisation du monde**: **Laisser faire ou faire?**, Editions ÉCOSOCIÉTÉ , Montréal(CANADA) ,2000 , P45.

(2)-Armand . MATTELART, **L'invention de la communication**, op.cit, P341.

(3)- نبيل علي، مرجع سابق، ص376.

ويضيف المنظر الياباني كينيشي أوماوي (Kenichi OHMAE) « أن الاختلال في توزيع المعلومات يين الأطراف المختلفة من العالم يعد استمرارية لمبدأ "التدفق الحر للمعلومات" ولكن باستخدام وسائل أخرى فقط. إضافة إلى هذا المبدأ يتضح من خلال فكرة "الانتظام الذاتي" (auto-organisation) التي تتوافق مع فكرة "الضبط الذاتي" (auto-régulation)، وهي فكرة تجلت خلال سنوات الثمانينات والتي أصبحت الآن عنصرا مكملا لمشروع الاختلال». [1]

ويدل ذلك على المعنى الفعلي "لمبدأ التدفق الحر للمعلومات"، لكن ظاهره يختلف عن معناه الضمني والحقيقي، لذا فإن أوماوي (OHMAE) يقر باستمرار فاعلية هذا المبدأ في ظل معطيات العولمة، ولهذا يقول أرمون ماتلار (Armand MATTELART) « إن القرية العالمية تكاد تصبح كوكبا افتراضيا (Virtuel) يتعايش بالموازاة مع "القرية العالمية الحقيقية، لأن "القرية العالمية" تعد مجالات "لحركة فيروسية للرموز والبرامج"، وهذا حسب مصطلحات ومفاهيم المختص في العوالم الافتراضية فليب جييو (Philippe GUÉAN). [2]

وتبقى معه الحقيقة مؤلمة، وهو ذلك التوجه الجاري حاليا لزيادة سعة قنوات المعلومات، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من الاختلال في ميزان "التبادل المعلوماتي" أو معدل تدقيق المعلومات، ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وتعنى الإشكالية الأساسية للفصل الرابع على العموم بالتصور العالمي للعولمة الإعلامية والاتصالية المتمثل في إيديولوجية السوق ورسملة العالم «التي تتناول عمليات وآليات عولمة الإعلام والاتصالات بوصفها قطاعا متناميا في الاقتصاد المُعَوْلم أو من وسائل قوى السوق والشركات متعدية الجنسية وفي دمج الأسواق والترويج للاستهلاك ». [3]

و أصبح الإعلام في ظل هذا الوضع وقفا على بعض الكيانات التي تسعى تحت شعار مبدأ "حرية الصحافة" إلى احتكار وسائل الإعلام الكبرى المؤثرة والمهيمنة على نسبة مرتفعة من تداول المعلومات. ولم يعد الطوفان المعلوماتي معبرا عن حالة السلطة الرابعة في عصرها الذهبي

---

[1]-Armand . MATTELART, **La communication– monde…**, op.cit, P267.

[2]- Armand . MATTELART, **L'invention de la communication**, op.cit, P341.

[3]- محمد شومان، **العولمة ومستقبل الإعلام العربي، مرجع سابق** ، ص27.

الماضي القريب ولا التزاما من قبل الكيانات الاقتصادية-الإعلامية ولو ببعض المبادئ التي أسس عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخاصة المادة 19 والمتعلقة بحق الإعلام.

فرغم أن المعلومات صارت متوفرة بكثرة لكن تسيّر وفقا لعلاقات السوق في المجتمع الرأسمالي و يكيّف استخدامها لصالح المتحكمين في السوق وأباطرة العولمة ،هذا المفهوم الذي استمد أصوله من الحداثة وتولدت عنه ما بعد الحداثة كأفكار أساسية تقوم عليها التأملات الخاصة بتجليات العولمة.

الباب الثاني:
رؤية واقعية و مستقبلية للقيم الديمقراطية في الجزائر

الفصل ا□امس: التحول الديمقراطي وانعكاساته على **النظام** الإعلامي في الجزائر

الفصل السادس: مستقبل القيم الديمقراطية في الجزائر

الفصل الخامس:
التحول الديمقراطي وانعكاساته على النظام الإعلامي في الجزائر

أولا: بواعث التحول الديمقراطي في الجزائر

1) ماهية التحول الديمقراطي
2) عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر

ثانيا: واقع القيم الديمقراطية في الجزائر بين التعددية والأحادية

1) القيم الديمقراطية في الجزائر بين إعلام الدولة وإعلام السلطة
2) توصيف النظام الإعلامي الجزائري وفقا لنظريات الإعلام

ثالثا: الضمانات التشريعية للقيم الديمقراطية في عصر تكنولوجيا المعلومات

1) القيم الديمقراطية بين تشريع القوانين وتطبيقها
2) تجليات القيم الديمقراطية في التشريع الجزائري
3) الأشكال الجديدة للرقابة

اهتمت الدراسات الخاصة بالدول النامية -في العقدين الأخيرين- بموضوع الديمقراطية والتحول الديمقراطي، و يعد هذا أحد دوافع هذا البحث لتقديم رؤية خاصة تصف من خلالها القيم الديمقراطية في إطار عملية التحول الديمقراطي وآلياته في الجزائر. فهل يمكن اعتبار التجربة الديمقراطية في الجزائر مرحلة انتقالية أم خطوة تدريجية نحو الديمقراطية أم هي عملية تراجع ارتدادي؟ وهل حقق النظام السياسي الجزائري خطوات في مسار التحول الديمقراطي أم أنه توصل فقط إلى ما سمي بديمقراطية الواجهة أو حالة شبه ديمقراطية انعكست على نظامه الإعلامي؟

وبناء عليه يحاول هذا البحث إبراز العوامل الداخلية التي ساهمت في التحول الديمقراطي والاتجاه نحو التعددية السياسية و الإعلامية، نذكر أهمها حسب ما حصره الباحثون و ما تعلق بواقع التجربة الديمقراطية الجزائرية كانهيار شرعية النظام السياسي ودور القيادة السياسية والمجتمع المدني و الوضع الاقتصادي للبلاد. كما اجتمعت جملة من العوامل الخارجية تمثلت في مجموعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية التي تنبع من المجتمع الدولي و تدفعه في اتجاه التحول الديمقراطي كاندلاع الثورات في البلدان العربية مثلا. ولا يمكن إغفال دور التطور السريع لوسائل الإعلام والاتصال في تحول صورة الثورة الديمقراطية في أذهان القادة والسياسيين و المثقفين في معظم دول العالم.

و لمعرفة أزمة القيم الديمقراطية في النظام الإعلامي الجزائري و خلفياته لابد من إدراك التباين بين إعلام الدولة و إعلام السلطة ،بالإضافة إلى تحديد الملامح الحقيقية لنظرية الإعلام في الدول العربية بالرغم من الصعوبات التي تعترض وصف طبيعة الأنظمة الإعلامية السائدة في هذه البلدان ومنها الجزائر.

عرفت القيم الديمقراطية عبر الدساتير والقوانين في الجزائر تغيرات حثيثة، خاصة وأن الجزائر عاشت محطات إعلامية مهمة بعد الاستقلال، وقد اجتهد الباحثون في تصنيف هذه المحطات، حيث تميزت وضعية التشريع الإعلامي في الجزائر بتفاوت تطبيق القوانين و تفسيرها في شكل دساتير تمنح الحقوق و قوانين أخرى تصادرها، خاصة أثناء تجربة التعددية الإعلامية، مما يدل على عدم تناسق تلك التشريعات مع تداعيات العولمة الإعلامية والاتصالية كمبادئ تداول المعلومات والأفكار والآراء في السوق الإعلامية.

وعليه فقد اتخذت تلك القيم في عصر العولمة الإعلامية والاتصالية ملامح جديدة في الدول العربية كافة والجزائر خاصة بتغير طبيعة المؤثرات التي كانت تتحكم في وسائل الإعلام و مضامينها وظهور أشكال جديدة لممارسة الرقابة على هذه الوسائل.

أولا: بواعث التحول الديمقراطي في الجزائر

1) ماهية التحول الديمقراطي:

تعرف الجزائر تغيرات وتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية منذ بداية التسعينيات كغيرها من كثير من دول العالم التي تشهد ظاهرة العولمة في اتساعها وعرض اطروحاتها الإيديولوجية للولايات المتحدة الأمريكية كالتحرر الاقتصادي والتحول الديمقراطي والليبرالي، وتراجعت بذلك الديمقراطية الاشتراكية التي كانت تدعو إلى دكتاتورية البروليتاريا التي محورها العدالة و المساواة.

ولعل كثرة ما شهده العالم خلال فترة أواخر الثمانينات وحتى الآن من تحول نحو الديمقراطية دفع البعض إلى إطلاق مصطلح الموجة على ذلك الفيض من حركات التحول، ويقصد ا جيلينو أودونيل (Guilleno O'DONNELL) وفيليب شميتر (Philippe C. SCHMITTER) بأا التحول من السلطوية (authoritarianism) إلى تأسيس الديمقراطية ممثلا في تغير طبيعة الصراع حول من يحكم و كيف يحكم. (1)

فقد وصف بعض الباحثين -من جهة أخرى- هذا الانتقال أنه بمثابة مسلسل يتم فيه العبور من نظام سياسي مغلق، لا يسمح فيه بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين و تداول السلطة. وفي ضوء هذا الفهم عرف بعض الباحثين الدولة المتحولة إلى الديمقراطية، بانها تلك الدولة التي تعمل على تغيير النظام السياسي بالاتجاه الديمقراطي، اي التحول من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي أو من النظام المختلط، الذي يجمع بين السمات الديمقراطية و السمات التسلطية، إلى النظام الديمقراطي، وهناك من يرى أن التحول الديمقراطي هو عملية التخلص من النظم الأوتوقراطية و الانتقال للعيش تحت ظروف ديمقراطية، تسمح بتأسيس نظم يمكن من خلالها إقامة علاقة بين الحاكم و المحكوم على أسس من الحرية. (2)

إن اتخاذ الأسلوب الديمقراطي هو الترتيب المؤسسي الذي يحصل بمقتضاه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار من خلال انتخابات عادلة ونزيهة و دورية يتنافس فيه المرشحون على أصوات الناخبين، وبناء على ذلك فإن الديمقراطية تشمل بعدين هما التنافس والمشاركة، كما انها تتضمن احترام الحريات المدنية والسياسية الأساسية كحرية التعبير والنشر والاجتماع والتنظيم، حيث يمكن

---

(1) - Andrew . KUPER & Jocelyn. KUPER , " **Serving a new democracy** : **must the media speak softly ? Learning from south Africa**", International journal of public opinion research , Oxford university world association for public opinion research , Vol 13, N°4, winter 2001, P 356.

(2) - **علي سعيد صميخ المري ، "التحول الديمقراطي في دولة قطر" ، أطروحة** دكتوراه في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2006 (غير منشورة) ، ص 29.

تقسيم معايير التطور الديمقراطي إلى فئتين أساسيتين تنقسمان بدورهما إلى فئات فرعية، و تتعلق الأولى بتحقيق المساواة بين المواطنين و تتعلق الثانية بتوفير الحريات السياسية لهم دون تمييز.[1]

إن الجسد السياسي والاجتماعي ينتابه قدر من التغيير خلال عملية التحول الديمقراطي، فقيم الطاعة والوحدة التي تسود نظم الحزب الواحد أو النظم السلطوية يحل محلها قيم التغيير و التنوع والتنافس، وأ□اط السلطة ذات الطابع الهيراركي (hirearchy) يحل محلها أنماط أكثر تعقيدا أو ذات أبعاد متعددة تتضمن بناء التحالفات و الوصول إلى حلول وسط.[2]

ويكون حق تولي المناصب العامة والوصول إلى السلطة وبلوغ حرية التعبير عبر انتخابات حرة نزيهة، وبتوافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونيا و استقلالية مؤسسية.[3]

و من هنا يتجلى أن التحول الد□قراطي هو:

1- عملية انتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي.

2- عملية تدريجية و مرحلية و ليست طفرة أو فجائية.

3- ليس هو الديمقراطية، وإنما هو شرط للوصول إليها وقد أخذ بعض ملامحها كالتعددية ا□زبية، وحرية الصحافة و حقوق الإنسان.

و يقع الخلاف حول التحديد المرحلي الحالي للتجربة الديمقراطية في الجزائر وهل يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية أم خطوة تدريجية نحو الديمقراطية أم هناك عملية تراجع ارتدادي؟

وفي إطار التمييز بين الانتقال أو التحول أو التغير أو التقدم أو التطور الديمقراطي لابد من الحذر الشديد في استخدام المصطلحات والتعابير التي يمكن أن تؤدي إلى منزلقات نظرية ومنهجية حرص علماء الاجتماع على □ديد مضامينها واستعمالاتها رغم أ□ا مفاهيم شديدة التقارب.

فالتقدم هو عملية تحول تتضمن السير إلى الأمام مثلما تفعله الاكتشافات العلمية في تقدمها المستمر نحو هدف معين ، في حين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم والسير نحو الأمام، فقد يتضمن معنى التقهقر، أما التحول سواء كان إلى الأحسن أو إلى الأسوء يبقى ذلك ظاهرة

---

[1] - مصطفى كامل السيد، "تحول ديمقراطي بطيء"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 02، ربيع 2001، ص 146.

[2] -علي الدين هلال ، تطور النظام السياسي في مصر (1803–1997) ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،1997 ، ص 285. .

[3] - علي سعيد صميخ □ري، مرجع سابق، ص 29.

طبيعية تخضع لها جميع ظواهر الكون و شؤون الحياة عموما، مثل التغير الذي اعتبره هيراقليطس (Héraclius)(475-540 ق.م) قانون الوجود وأن الاستمرار موت و عدم، وقد مثل فكرة التغير بجريان الماء فقال : « أنت لا تترك النهر الواحد مرتين فإن مياها جديدة تجري من حولك ».[1]

ونستخلص من ذلك القيمة التنبئية التي يحظى بها بحوث التغير الاجتماعي و السياسي وبخاصة التحول الديمقراطي، « ولهذا شدّد علي الكواري على التمييز بين الانتقال والتحول مؤكدا على أهمية الانتقال الديمقراطي كمرحلة سابقة للتحول نحو الديمقراطية».[2]

أكد كثير من الباحثين أن تبني آليات التحديث والتجديد وقيمها كالديمقراطية وتحرير الأسواق وحقوق الإنسان...إلخ يدعو إلى تأصيلها بمرجعيتها ومقومات وقيم سياقها السوسيوحضاري والتاريخي و قيم سياقها الكوني العام، ويعد « من غير الموضوعي والعلمي محاكمة وضع موسوم بكونه "انتقاليا" بمفاهيم ونماذج ومدلولات "مثالية" نقية، مطلقة، جاهزة... للديمقراطية ». [3]

وانطلاقا مما سبق يرى برهان غليون ضرورة تجاوز المنظور الاختزالي الضيق للديمقراطية، و الحديث عنها لا كنظام نمطي كوني واحد ووحيد، وإنما كمجموعة تجارب تختلف درجة تقاربها و تباينها باختلاف السياقات السوسيوثقافية والحضارة المتعددة، مما ينسجم مع مضمون الديمقراطية ذاتها كسند مكرس لحق التنوع و لشرعية التعدد و الاختلاف، على صعيد المجتمع الواحد، و على الصعيد الكوني بشكل عام. [4]

ويلاحظ في تجارب التحول التي شهدتها الانظمة السلطوية وجود تحول ليبرالي يسبق ويمهد للتحول الديمقراطي، ولذا لابد من التمييز بين التحول الليبرالي (Liberalization) والتحول الديمقراطي (Democratization) حيث « ينطوي التحول الليبرالي على وجود ضمانات لحرية الفرد والجماعة بينما يلغي التحول الديمقراطي عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات

---

(1) - المرجع نفسه ، ص 19.

(2) - ياسر أبو دية، "الخليج العربي و الديمقراطية : نحو رؤية مستقبليه لتعزيز المساعي الديمقراطية: كتب و قراءات لعلي خليفة الكواري"، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 288 ، فبراير 2003 ، ص 146.

(3) - مصطفى محسن، "التربية و مهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : مصاعب الحاضر و مطالب المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 294، أوت 2003، ص 49.

(4) - المرجع نفسه ، ص 40.

لم تطبق بها من قبل او امتداد هذه القواعد لتشمل افراد او موضوعات لم تشملهم من قبل بما يشمله ذلك من حرية الانتخاب والمحاسبة السياسية». [1]

وإذا كان التحول الليبرالي يدعو إلى توسيع مجال الحريات المسموح بها للافراد والجماعات داخل النظام السلطوي، فإن التحول الديمقراطي يتجاوز هذا النطاق ليشمل نظام سياسي شعبي يختار حكومته عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة لتحل محل الحكومة السلطوية.

إن التحول الديمقراطي وعلى خلاف التحول الليبرالي عملية تاريخية معقدة تكتمل بتحقيق التماسك الديمقراطي للنظام، وتتضمن إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم و المحكوم ، بحيث يكون بمقدورهم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية وعلى فترات منتظمة من خلال انتخابات دورية تنافسية. [2]

ولا يبدأ التحول الديمقراطي إلا عندما يصبح الحكام غير قادرين على السيطرة على تطور الأوضاع الداخلية و يكون عليهم التخلي عن السلطة السياسية، ولكن لا يوجد ما يضمن أن تؤدي هذه التغيرات إلى هدم النظام السلطوي وإنما تزيد من تكلفة العودة للنظام السلطوي من جديد. ويقف وراء قرار التحول من جانب الحكام السلطويين هدفين أحدهما الحد من الضغوط الشعبية على النظام (نتيجة أزمة داخلية معينة) و التي تطالب بالتحول الديمقراطي و الثاني زيادة شرعية النظام دون إحداث تغير جذري في هياكل السلطة. [3]

وفي ضوء هذا المعنى فإن التحول الليبرالي يتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة لكن مع الإبقاء على السمات الرئيسية للنظام السلطوي على حالها سيما و أن الإبقاء على النخبة الحاكمة دون خضوعها للتغير عبر آلية الانتخابات يمثل أحد سمات النظام السلطوي.

يتميز التحول الليبرالي حسب زبينيو برز يزينسكي (Zbigniew BRZEZINSKI) بأنه عملية تخفيف قبضة الحكومة على المجتمع و إضفاء قدر من المرونة بزيادة مساحة الحرية، و لكن

---

[1] - حمدي عبد الرحمان، **"عقبات التحول الديمقراطي في مصر"** ، مجلة قضايا برلمانية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد35، فبراير 2000، ص 18.

[2] - أميرة إبراهيم حسن دياب، **"التحول الديمقراطي في المغرب و دور المؤسسة الملكية (1992 – 1998)"، رسالة** ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002 (غير منشورة)، ص 24.

[3] - هالة جمال ثابت ، **"ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا (1986 – 1996)):دراسة في الأسباب والنتائج"** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،1999 (غير منشورة) ،ص 3.

الفئة الحاكمة ما تزال هي نفسها و تستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحته و تعيد القبضة من جديد. [1]

ولا تتضمن تلك التغيرات في القيم حرية اختيار القيادة السياسية وهو جوهر التحول الديمقراطي من خلال انتخابات دورية تشهد بديلا ما بين مواقع الحكومة والمعارضة، وهكذا فإن عملية التحول الديمقراطي لا تعتبر مرادفا لعملية التحول الليبرالي على الرغم مما قد يوجد بينهما من ارتباط، فبدون ما تتيحه الليبرالية من حماية واحترام لحقوق الأفراد والجماعات فإن الديمقراطية ستتعرض لمخاطر الارتداد إلى ديمقراطية شكلية. يقول محمد حربي في هذا: « أن الدولة الجزائرية أعطت صورة عن التعددية السياسية بتشجيعها على تشكيل" الجمعيات ذات الطابع السياسي": و لكن بإقامة تعددية خيالية مغلقة، مما جعل الديمقراطية المؤسسة إلا إجاءة لديمقراطية غائبة، وساهم ذلك بشكل اخطر في فقدان الاعتبار لفكرة الديمقراطية ذاتها بالشكل الكاريكاتوري الذي ظهرت عليه ». [2]

أما جيف هاينز (Jeff HAYNES) فيعتقد بوجود ثلاث أنماط للديمقراطية في دول الجنوب وهي: ديمقراطية الواجهة، والديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الكاملة، وهو تصنيف يقترب إلى حد بعيد من تصنيف دياموند(DIAMOND) الذي ميز بين النظم شبه الديمقراطية، ونظم الديمقراطية الانتخابية، ونظم الديمقراطية الليبرالية. [3]

توجد في ديمقراطية الواجهة (Facade democracy) التي تقترب من مفهوم النظم شبه الديمقراطية (Pseudo democracy) لدى أخوند بعض مظاهر الخداع والتمويه، بحيث يعطي الانطباع للمراقب الخارجي بوجود حياة ديمقراطية، كالانتخابات والبرلمانات وإعلان للحقوق والحريات، وقد يتم الإعلان عن حرية الصحافة واستقلال القضاء، بل وأحيانا إعلان الاستجابة لمطالب الرأي العام، والإرادة الشعبية، لكن تظل هذه المظاهر بدون مضمون ديمقراطي في الواقع الحقيقي. وعادة ما ترتبط ديمقراطية الواجهة بدور مركزي للمؤسسة العسكرية واستمرارية رموز الحكم لفترات زمنية ممتدة قد تصل إلى عقود. [4]

---

[1] - أميرة إبراهيم حسن دياب ،مرجع سابق ، ص 25.

[2] - François. FORCADELL & autre (Reporters sans frontière) , **Le drame algérien** : **Un peuple en otage**, LA DECOUVERTE , Paris , 1994 , P 140.

[3] - عبد الغفار رشاد القصبي، **الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي**، مكتبة الآداب، جامعة القاهرة، 2008، ص58.

[4] - المرجع نفسه ، ص58.

ويرى جلال مالتي (Djallal MALTI) أنه على الرغم من تنظيم السلطة الجزائرية لعدة انتخابات منذ عام 1995 إلى 1997 بعد انتخابات 1991 من رئاسية و تشريعية و محلية و إصلاح تشريعي لمخلفات دستور 1989 في نوفمبر 1996، إلا أن الجيش يضع واجهة ديمقراطية، يخفي وراءها بقاء ملامح النظام ذي الحزب الواحد ... إنها ديمقراطية على المقاس تضمن واقعية النظام في حين لا وجود في الواقع لحرية الصحافة خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى حين استقالة ليامين زروال (Liamine ZEROUAL) في سبتمبر1998.[1]

قد يسمح النظام السلطوي بالمزيد من الحقوق و الحريات ليزيد من شرعيته و ليخفف ضغوط المعارضة بدون تغيير هياكل السلطة و الخضوع للمساءلة أمام الشعب، أو الخضوع للانتخابات، ومتى بدأ التحول الديمقراطي فقد يستمر الحكام في فرض القيود القديمة بل وقد يفرضوا قيودا جديدة على الحريات. ويتوقف النجاح في إرغام السلطة لتحقيق التحول الديمقراطي على قوة المجتمع المدني و شدة مطالبه في مواجهة قوة النظام.[2]

برهن النظام السياسي الحاكم على مواصلة كبت المشاركة السياسية الشعبية، فحتى و إن

كان يحاول إظهار مساعيه في التغيير في عدة مناسبات، و بعدة أشكال، لا سيما عن طريق

الانتخابات التشريعية التعددية الثانية التي عرفتها الجزائر بتاريخ 30 ماي 2002، واتضح ذلك

من خلال تصريحات بعض الشخصيات الحزبية المعروفة، و التي دلت على وجود تجاوزات كثيرة

خلال العملية الانتخابية، و قدمت في ذلك طعونا لدى وزارة الداخلية حتى في انتخابات أفريل

2004.

ولكن رغم ذلك هناك الكثير ممن يثني على التجربة الجزائرية الديمقراطية و ينظر إلى القضية من زاوية مخالفة بحيث يعتبر أنه من الخطأ الفادح التشكيك في الديمقراطية حينما تجيء

---

(1) - Djallal . MALTI, **La nouvelle guerre d'Algérie : dix clés pour comprendre**, Editions LADECOUVERTE, Paris, 1999, PP 30 – 31.

(2) - هبة جمال ثابت، مرجع سابق، ص 4 – 5.

بحزب لا نرضى عنه، فالقيمة هي احترام تصويت الأغلبية بالتخلي تماما عن مقولة "..لا ديمقراطية لأعداء الديمقراطية .." [1]

يعد إقبال الشعب الجزائري على ممارسة حقه الدستوري تعبيرا عن إدراك المواطنين لضرورة أن يقولوا كلمتهم و أن يفهموا مدعاة الشرعية في الحكم ، و لقنوا الرأي العام العالمي درسا في الحكمة و قدرات الشعوب على ممارسة الديمقراطية رغم عدم تعودها على ممارستها منذ تخلصها من الاستعمار.

ويمكن أن نستخلص أنه بدون تحمل الحكومة المسؤولية إزاء الجماهير وحماية الحريات العامة و الحقوق الاساسية لها فإن الليبرالية التي تتجه إليها الجزائر يمكن التلاعب بها والارتداد بها مرة أخرى إلى السلطوية.

[1] - إسماعيل صبري عبد الله، **ألفاظ ومعان (الديمقراطية)**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 224.

يؤكد العديد من الباحث□ و ا□تتبع□ للأزمة ا□زائرية و من بينهم أحمد طالب الإبراهيمي، الذي يعتبر أن من الأسباب القوية لظهور الأزمة هي الانحراف عن القيم الروحية و اتباع العادات و الأفكار الغربية، ناهيك عن التجاوزات الأخلاقية و التي تمس بكرامة الإنسانية كانتهاك حقوق الإنسان. فقد عانت فئات من الشباب من ويلات السجون و مرارة ا□تشدات وأشكال التعذيب والتنكيل والاغتيال، وبقاء العديد منهم في السجون و ا□تشدات □دة طويلة بدون محاكمة قضائية. والعديد منهم لم يرتكب أي ذنب، لكن انتماءه لحزب إسلامي - خاصة للحزب المحل - يعتبر من الذنوب الكبرى التي يعاقب عليها القانون، وهذا ما دفع بالعديد منهم للالتحاق بالجماعات المسلحة. حيث صرح طالب الإبراهيمي - في حوار صحفي لجريدة الشرق الأوسط بتاريخ 20 أوت 1992. فقال: « أرفض سياسة تكميم الأفواه، و فتح ا□تشدات وتسليط القمع على شريحة معينة من الشعب ذنبها أن آرائها تختلف عن آراء غيرها. [1]

و تقول -في ذلك- السيدة لويزة حنون رئيسة حزب العمال: « إن ا□ماعات ا□سلحة حقيقة، وهم نتائج حل ا□بهة الإسلامية للإنقاذ، و نتائج القمع و التعذيب.» [2]

أما الرئيس محمد بوضياف لم يستعمل سياسة الل□، فبمجرّد اعتلاء هرم السلطة ا□ماعية ا□سماة بـ." الس الأعلى للدولة"[*] أمر بفتح ا□تشدات بالصحراء ا□زائرية و ا□اكم ا□اصة، وكان عدد ا□جوزين فيها يتضاعف ب□ عشية و ضحاها مباشرة بعد إعلان حالة الطوارئ، بل كان يفكر في فتح محتشدات أخرى جديدة تضم كل الخارجين عن القانون وا□هددين لسلامة الدولة ا□زائرية، و صرّح أنه على استعداد لفتح محتشدات أخرى و إرسال 10 آلاف جزائري إلى الصحراء، إذا رأى أن توفير الأمن و الاستقرار للبلاد يكون بتلك الطريقة،

---

(1) - أحمد طالب الإبراهيمي، **المعضلة الجزائرية: الأزمة والحل**، ط2، دار الأمة، ا□زائر ، 1996،ص107.

(2)- نبيلة بن يوسف، " **إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر(1992. 2002)**"، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة ا□زائر، 2003 (غير منشورة)، ص 179.

(*)- المجلس الاعلى للدولة كان تحت رئاسة محمد بوضياف و عضوية كل من خالد نزار، و علي كافي(1928من مواليد الحروش بولاية سكيكدة)، و المحامي علي هارون، و تيجاني هدام(1921-2001).

و العدد الحقيقي للمعتقلين لم يكن بعيدا عن العدد السابق، أي قرابة 8600 شاب معتقل إلى غاية جوان 1992، تضاءل العدد إلى حوالي النصف لما أفرج عن عدد منهم.[1]

وعارضت منظمة العفو الدولية تلك المراكز غير القانونية، و غيرها من مراكز الأمن العسكري و المراكز السرية التي لاقى فيها المعتقلين مختلف أشكال التعذيب و التنكيل، و هذا ما أشارت إليه مذكرة قدمتها المنظمة ، بعد زيارة وفد لها لبعض المراكز في أفريل 1992، تصف فيها انتهاكات حقوق الإنسان في تلك المراكز (كالتعذيب، و سوء المعاملة، وجود أكثر من ستة آلاف شخص دون محاكمة).[2]

وأنشىء المجلس الاستشاري الوطني(C.C.N) بتاريخ 22 أفريل1992 و ترأسه السيد رضا مالك، حيث جمع شخصيات وطنية، و إطارات، و جامعيين، ينتمي جلهم إلى التيار الديمقراطي-اللائكي الاستئصالي، دون إشراك رؤساء الأحزاب.[3]

و كان أول ما لجأ إليه الرئيس محمد بوضياف إصدار مرسوم رئاسي تحت رقم92-44 بتاريخ 09 فيفري1992 من طرف المجلس الاعلى للدولة يفرض فيه حالة الطوارئ مدة سنة. ثم حل جميع المجالس البلدية و الولائية الخاضعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 29 فيفري1992 و ذلك بعد إلغاء الدور الثاني للانتخابات التشريعية التي كان من المؤكد أن الجبهة ستفوز فيها بنسب هائلة بعدما حققت فوزا ساحقا في الدور الأول، بل و فوزا واضحا في الانتخابات المحلية. و تعرضت جبهة الإنقاذ للحل لما أعلنت الغرفة الإدارية عن ذلك يوم 04مارس1992، وحلت كل الجمعيات التابعة لجبهة الإنقاذ، كالنقابات العمالية و رابطة الأدب الإسلامي و الرابطة الطلابية. و لم تسلم حتى جبهة التحرير من نقد الرئيس الجديد، بل أراد استئصالها، و فتح عدد من الملفات القديمة لكبار أعضائها بغرض تطهير أجهزة الدولة من الفساد والمفسدين. انتهت فترة

---

(1)- نبيلة بن يوسف، "الأساليب العنيفة للانتقال للسلطة السياسية في الدول الإسلامية(**2005_1945**)"، مرجع سابق، ص 121.

(2)- Amnesty International ,**Algérie** : **Le livre noir** ,La DECOUVERTE, Paris ,1998, pp70-71.

(3)- نبيلة بن يوسف، "الأساليب العنيفة للانتقال للسلطة السياسية في الدول الإسلامية(**2005_1945**)"، مرجع سابق، ص121.

رئاسته للمجلس الأعلى بعد مدة وجيزة جدا، ولم تكن صورة اغتياله واردة في خيال المواطن الجزائري.[1]

ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان متواصلة، فلقد ارتكبت قوات الأمن والضبطية الإدارية و القضائية عدة تجاوزات في حق المحتجزين، و لقد قدمت منظمات حقوق الإنسان الوطنية و الدولية، الحكومية و غير الحكومية، تقارير عديدة حول آلاف حالات الاختفاء التي حدثت في أواسط التسعينات. ففي عام1994، ذكرت منظمة العفو الدولية أن أكثر من4000 شخص اختفوا بعد أن احتجزوا من قبل قوات الأمن، و صرحت أن البعض منهم مات تحت التعذيب، أو نفذ فيه حكم الإعدام. و قدرت حالات الإعدام ما بين فيفري 1993 و جوان 1994 بـ1127 حالة.[2]

وطبقا لتصور لاري دياموند(Larry DIAMOND) فإن عملية التحول الديمقراطي هذا التصور لا تعتبر عملية خطية (Unilinear) أو تصاعدية (Ascending) كما يتصورها البعض، فبعض الديمقراطيات قد تجهض بمجرد ظهورها و البعض الآخر قد لا يصل إلى مرحلة التماسك و النضج.[3] و قد أثبتت العديد من تجارب التحول الديمقراطي بأنها تبدأ بحدوث انفراجة ليبرالية و ليس بالضرورة ان تكون البداية هي انهيار النظام السلطوي حسب ما عناه دياموند.

يعد التحول الديمقراطي مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي حينما يبلغ درجة عالية من القوة تزيد فرص احتمال التحول الديمقراطي، « ذلك أن الحكام السلطويون قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن انفتاح النظام أو وجود مساحات لتحرك الأفراد بحرية من شأنه أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدل في هيكل السلطة، و لكن مع الحقوق و الحريات التي يمنعها النظام للأفراد بحرية من شأنه أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدل في هيكل السلطة ، ولكن مع الحقوق و الحريات التي يمنحها النظام للأفراد يعد من الصعب تبرير احتكار السلطة مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي».[4]

---

(1) – المرجع نفسه، ص208-209.

(2) – التقرير السنوي للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الجزائر2001، الجزء 02 ، 2002/03/20، ص5.

(3) - علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق ، ص 21.

(4) - أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق ، ص 25 – 26.

بهذا المعنى فإن التحول الليبرالي يعد مرحلة لمزيد من الضغوط في اتجاه تحقيق تحول ديمقراطي يكفل المشاركة الشعبية الحقيقية في عملية صنع القرار وتحقيق تبادل معلوماتي في عصر الانفتاح الذي تدعو إليه العولمة.

ولا توجد شروط ضرورية او كافية بذاتها لقيام عملية التحول الديمقراطي ، فكل دولة لها ظروفها وواقعها الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي الخاص وهذا ما يفرض قدرا من الاختلاف في أسباب التحول الديمقراطي، ولكن الأدبيات ركزت على مجموعة من العوامل داخلية وخارجية ساهمت في الاتجاه نحو الديمقراطية و التعددية السياسية و الإعلامية وهو ما سنفصل الحديث فيه انطلاقا من واقع التجربة الديمقراطية الجزائرية .

2) عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر :

أ) العوامل الداخلية :

1)– انهيار شرعية النظام القائم:

تعد الشرعية أهم مرتكزات استمرار النظام السياسي فإذا فقد شرعيته فلا مبرر لبقائه، و مما لاشك فيه ان احد العوامل المسؤولة في انهيار النظم السلطوية هو استنفاذ هذه النظم للغرض الذي قامت من اجله ، بمعنى انها بحثت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة "أزمة اقتصادية" ،استقطاب اجتماعي، عنف سياسي أو على العكس تكون قد أخفقت في تحقيق ما سعت إليه ،كما قد يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية، إذ يصبح المجتمع اقل تسامحا مع النظام السلطوي ذلك ان شرعية النظام السياسي تتضمن قدرته على إيجاد الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأنسب للمجتمع و المحافظة عليه. (1)

و يحدد ألموند (G.ALMOND) مجموعة من العناصر و القدرات الأساسية الواجب توافرها في أي نظام لضمان استمراريته و بقائه مشيرا لاختلاف قوة كل عنصر فيها من نظام إلى آخر و هذه العناصر هي كالآتي : (2)

1- القدرة الاستخراجية : وهو مدى قدرة النظام على تعبئة الموارد البشرية و المادية و المعنوية بهدف تحقيق أهداف النظام.

---

(1) - أميرة إبراهيم حسن دياب ، مرجع سابق ، ص 33.

(2) - علي سعيد صميخ المري ،مرجع سابق ، ص 32 – 33.

2- القدرة التنظيمية: مدى قدرة النظام على ضبط سلوك الافراد داخل المجتمع، و التأثير في المحيط الإقليمي والدولي.

3- القدرة التوزيعية : مدى قدرة النظام وكفاءته في توزيع وتخصيص الموارد و ا□دمات بـ□ لأؤادو ا□ماعـات د اخل اتمع. ومدى الاتساق و التناسب بـ□ ا□تطلبات، و احتياجات الأفراد و ما يتم إشباعه منها.

4- القدرة الرمزية: و هي قدرة النظام على الاستخدام الفعال للرموز، أي استخدامها بشكل يضمن له ا□صول على تأييد ا□واطن□.

5- القدرة الاستجابية : و هي تشير إلى مدى كون المخرجات (السياسات و القرارات) انعكاسا للمطالب ، بمعنى آخر مدى كون الأنشطة الاستخراجية و التوزيعية و التنظيمية استجابة □طا لب أؤاد اتمع.

و هنا يرى ألموند أن شرعية النظام و قدرته على الاستمرار و البقاء متوقفة على هذه القدرات التي تحدث عنها ، فكلما كانت هذه القدرات قوية زادت فرص استمرار و بقاء النظام، و بالعكس كلما ضعفت هذه القدرات زادت احتمالات حدوث التغيير.

نستنتج □ا سبق أن شرعية النظام وقدرته على الاستمرار والبقاء متوقف على تلك القدرات التي تحدث عنها ألموند، فكلما كانت هذه القدرات قوية زادت فرص استمرار وبقاء النظام وبالعكس كلما ضعفت هذه القدرات زادت احتمالات حدوث التغيير.

قياسا على ذلك فإن النظام السياسي ا□زائري خلال أواخر الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة قائم على القدرة الاستخراجية للنظام في محاولة لتعبئة الموارد البشرية و المادية و ا□عنوية، وكذا القدرة التنظيمية لضبط سلوك الأفراد والتأثير على المحيط الإقليمي والدولي وتنامي متواضع للقدرة الاستجابية في مقابل ضعف القدرات التوزيعية و الرمزية.

وقد شهدت ا□زائر انفتاحا على الد□قراطية بعد ستة وعشرين عاما من نظام ا□زب الواحد وهيمنة الإيديولوجية الاشتراكية على معظم مجالات الحياة منذ استقلالها عام 1962. فجاءت أحداث أكتوبر1988 الدامية لتدشن مرحلة جديدة في مسيرة الديمقراطية الجزائرية ومنعطفا هاما في تاريخ الجزائر الحديث من أجل البحث عن شرعية النظام السياسي ا□زائري.

فنزل الشعب إلى الشوارع بكثافة يوم ا□امس من أكتوبر 1988، حيث خرج الآلاف من ا□زائري□ - معظمهم من الشباب- في مظاهرات و مسيرات احتجاج للتعبير عن تذمرهم من

إهمال النظام و فساده و الوضع الذي آلت إليه البلاد خاصة في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي.
و راح ضحية عنف ا□يش 159 قتيلا- حسب ما صرح به- ولكن العدد يفوق 500 شخص. و حاول الرئيس الشاذلي بن جديد تهدئة الاوضاع بتقديم وعد بالإصلاحات الاقتصادية و دمقرطة ا□ياة السياسية. فاستطاع الشعب -و لأول مرة منذ الاستقلال- إسماع صوته للقيادي□ و افتكاك التحرر السياسي. ونتج عن هذه الأحداث تعديل الدستور في 23 فبراير من سنة 1989 و إقرار التعددية الحزبية ثم جاء قانون الأحزاب السياسية في 5 يوليو 1989.

« وبالتالي فقد تزود البلد بدستور ديمقراطي منح حرية الصحافة وسمح بإنشاء الجمعيات "ذات الطابع السياسي" التي انفتحت معها الحياة السياسية وكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأول حزب سياسي معارض». [1]

ولعل أهم ا□كاسب التي جاء ا دستور 1989 هي حرية التعبير من جهة والتعددية السياسية من جهة ثانية. فبمقتضى التعديل الدستوري وا□ادة 40 اتضحت معالم ا□قل السياسي ا□زائري ببروز التيار الإسلامي والتيار الد□قراطي ، وا□لفت للانتباه أن الأحزاب التي ظهرت خلال هذه ا□رحلة منها من يميل إلى التيار الإسلامي ومنها من ينحاز للتيار الد□قراطي و منها من اتخذ مركز الوسط ، فيشكل حزب الوسط نوعا من الاعتدال ب□ اليسار واليم□ حسب التفسير الديفرجي [*] . [2]

فعرفت الساحة السياسية الجزائرية بموجب قانون الأحزاب السياسية– 5يوليو 1989 وفي مرحلة وجيزة أكثر من 60 حزبا سياسيا. [3] وهي تمثل توجهات سياسية مختلفة ومتنوعة تعكس ما يوجد من تيارات سياسية وأيديولوجية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فهناك أحزاب تمثل الاتجاه الإسلامي و أخرى تؤمن بالاتجاه الاشتراكي وهناك من يدعي اليمين

-Djallal .MALTI, op .cit , P 24.[1]

[*]– نسبة إلى موريس ديفرجي (Maurice DUVERGER).

[2]-توازي خالد، "الظاهرة الحزبية في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة ا□زائر (بن يوسف بن خدة)،2005_2006 (غير منشورة)،ص106.

[3]-محمد قيراط، "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق، العدد03-04، 2003، ص132.

الديمقراطي و فيه أحزاب سياسية قامت على العرق والدين والمنطقة أو الجهة. وهكذا أصبح الفضاء السياسي الجزائري يزخر بتشكيلات سياسية متنوعة .

و يمكن القول أن الفعل السياسي كان يتجه إلى توطيد مسار الديمقراطية في الجزائر، وهذا بتهيئة الأرضية لإجراء انتخابات تعددية تتماشى والمقاييس الدولية القائمة في الغرب واستجابة لمطالب المعارضة بضرورة التعجيل بانتخابات تعددية تجسد من خلالها الإرادة الفعلية للتغيير. وعلى هذا الأساس قررت السلطة القائمة، إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة.

وبناء عليه تقرر وفقا للتدرج في الإصلاح الهيكلي في مسار الديمقراطية، إجراء الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 كبداية لوضع قواعد ديمقراطية تعددية تمثيلية، وبدا واضحا أن هذه الانتخابات كانت فرصة مناسبة للأحزاب السياسية لقياس صدى الديمقراطية الذي تبنته الدولة بداية من أحداث أكتوبر 1988، والواضح أيضا عن الحقل السياسي الذي أفرزه هذا الإصلاح، هو التنوع، والتعدد الشيء الذي يضع المواطن أمام خيارات متعددة تتناسب وأفكاره من جهة، وتطلعاته من جهة ثانية ،وعلى هذا الأساس فتحت حملة انتخابية ودخلت الأحزاب السياسية هذه المنافسة الانتخابية التعددية الأولى، حيث قدرت الأحزاب المشاركة فيها بـ 11حزبا من بين 25 حزب معتمد، إضافة إلى المرشحين الأحرار أو المستقلين بغرض التنافس على 1541 مجلس بلدي و 48 مجلس ولائي. (1)

تجلت محاولات الجزائر للإصلاح في المجال السياسي- أساسا- في فتح باب أوسع للمشاركة السياسية و إضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة، لذلك أول ما قام به النظام الحاكم هو تنظيم مجموعة من الانتخابات الرئاسية و التشريعية، والمحلية.

وفي انتظار عهد جديد، عهد العودة إلى الشرعية، يأت الظروف لتلك العودة عن طريق أول انتخابات رئاسية تعددية تم الإعلان عنها في جوان 1995 في حين حدد تاريخها يوم 16 نوفمبر 1995 ، على أن يكون الدور الثاني منها بعد 15 يوما في حالة عدم حصول المرشح على الأغلبية المطلقة. وقد انطلقت الحملة الانتخابية، لتضع معالم انتخابات رئاسية تعددية، كرست مشاركة قدرت بـ 12087281 ناخب أي 75,09% من بين 15969904

---

(1) - فرنسوا بورجا ، الإسلام السياسي: صوت الجنوب قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا ، ترجمة لورين زكري ، دار العالم الثالث، المغرب،1994، ص282 .

مسجل وأعطت الأغلبية للمرشح اليمين زروال بـ 2971974صوتا أمام السعيد سعدي بـ 1115796صوتا فمحفوظ نحناح بـ 7088618صوتا، ونور الدين بوكروح بـ443144 صوتا. [1]

و تلتها الانتخابات التشريعية في05 جوان 1997، فالانتخابات المحلية في 23 أكتوبر من نفس العام الهادفة إلى تحقيق مشروع التقويم الوطني، والتي فاز فيها التجمع الوطني الديمقراطي (R.N.D)[**] . [2]

وبصرف النظر عن نتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها السيد اليمين زروال ، فإن ما ينبغي استنتاجه، هو أن الشرعية المفقودة بتوقيف المسار الانتخابي عادت إلى الواجهة بعد انتخابات 16 نوفمبر 1995، وبعيدا عن ما قيل عنها وعن غياب البعض وعن مدى نزاهتها، فإنها كانت خطوة لبداية إصلاحات عميقة في النظام، وخطوة نحو تفعيل الحوار على أسس تأخذ بعين الاعتبار كل الأطراف الفاعلة.

شهدت الحياة السياسية بداية عام 1999 تحركا بعد إعلان حكومة إبراهيم حمداني عن القيام بعملية تحضير الانتخابات الرئاسية في وقت بدأت تشهد فيه الأحزاب السياسية أزمات خانقة، وقد ترشح لهذه الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية سبعة شخصيات، إثنين منهم زعماء أحزاب والباقي مرشحين أحرار لكن مدعمين بأحزاب سياسية، في حين رفضت ملفات أربع مرشحين لعدم مطابقتها للقانون الانتخابي الجديد، ويتعلق الأمر بالسيدة لويزة حنون زعيمة حزب العمال، محفوظ نحناح، نور الدين بوكروح، وأحمد غزالي، و أفرزت ميزت الحملة بصراع لم يكن فحواه البرامج بقدر ما كان صراع أشخاص، والملاحظة التي تفرض نفسها في هذه الترشيحات أن 06 من بين 07 مرشحين، كانوا ينتمون إلى حزب جبهة التحرير الوطني، أي باستثناء عبد الله جاب الله. [3]

---

[1] Abdenour ALIYAHIA, **Algérie raison et déraison d'une guerre**, édition l'Harmattan, paris, 1996, P 99 .

[**]- أنشئ حزب التجمع الديمقراطي (R.N.D) بتاريخ 1997/02/11، و ترأسه السيد أحمد أويحي، و أطلق عليه «حزب الرئيس» أو حزب «حزب السلطة».

[2]- نبيلة بن يوسف، " **إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر(1992. 2002)**"، مرجع سابق، ص174.

[3] – رياض الصيداوي، "**الانتخابات والديمقراطية و العنف في الجزائر**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد 245 ، جويلية 1999 ، ص40 .

وعرفت الحملة الانتخابية تغطية إعلامية سمحت بتوضيح الرؤى، لكن ما أعيب عليها من طرف المرشحين لهذه الانتخابات، أنا انحازت لشخص المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة، وهذا ما دفعهم للانسحاب عشية إجراء الانتخابات، ورغم ذلك أجريت الانتخابات، وتحصل فيها عبد العزيز بوتفليقة على الأغلبية، ليصبح رئيسا شرعيا للجمهورية الجزائرية، وبهذا تكون الحياة السياسية قد شهدت بداية عهد جديد وسياسات جديدة اتجهت إلى تكريس الوئام المدني من طرف رئاسة الجمهورية ومختلف القوى السياسية الفاعلة. وبهذا أيضا تكون الأطر القانونية الجديدة قد ساهمت في تجديد الحياة السياسية و الممارسة الحزبية.

2)– دور القيادة السياسية:

ترى العديد من الدراسات التي تناولت التحول الديمقراطي، أن هناك دورا مهما للقيادة السياسة في تحفيز عملية التحول الديمقراطي فعندما تكون هناك قيادة سياسية راغبة، مؤمنة بالتغيير و قادرة على مواجهة القوى المحافظة، زادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي.

يرى ألموند و باول (G.ALMOND and POWELL) أن الأحداث التي تؤدي إلى التطور السياسي للنظام تنبع من ثلاث مصادر : بيئة دولية ، بيئة داخلية، بيئة سياسية من داخل النظام السياسي نفسه، حيث تصعد إلى قمة النظام السياسي قيادة سياسية جديدة حاملة معها رؤية سياسية تؤكد على المشاركة في عملية صنع القرار و توزيع الموارد الاقتصادية، و بالتالي تطرح القيادة شعار الديمقراطية. [1]

لذا جاءت أحداث أكتوبر 1988 تعبيرا عن أزمة مشاركة عميقة تبلورت منذ فترة طويلة ، وضعف المشاركة السياسية راجع إلى عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع ، و في المقابل سيطرت المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى المشاركة. [2]

ونلاحظ أن النظام السلطوي في الجزائر قد وجد معارضة قوية تمارس ضغوطا متعددة من أجل المسعى الديمقراطي مما جعل القيادة تبادر إلى أن تبدأ عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن

---

[1] - علي سعيد صميخ المري ، مرجع سابق ، ص 33.

[2] - بدر حسن شافعي، "الديمقراطية في المغرب العربي" ، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،العدد04، خريف2001، ص 244.

تضطر إلى ذلك مجبرة ،على أن المبادرات عادة ما تحدث في دول تتميز بوجود مصالح جماعية متبلورة للنخب و الفئات الاجتماعية الرئيسية الفاعلة أو النشطة. واندفعت القيادة بفعل الضغوط الشعبية إلى المبادرة بالتحول و تولي قيادة التغيير وحركة الإصلاح بمنح مجال للمشاركة السياسية عن طريق إعلان التعددية السياسية من خلال دستور 23 فيفري 1989 الذي يسمح بتشكيل جمعيات سياسية و يقر بحرية التعبير و النشر.

يبدو أن تجربة الانتخابات التعددية الناهضة في الجزائر، كان لها من العواقب على الحياة السياسية و المجتمعية، ما جعل الديمقراطية التعددية مهددة بسبب غياب ثقافة التداول على السلطة، فالأحداث التي رافقت توقيف المسار الانتخابي أثبتت للجميع أن الديمقراطية في الجزائر، لا تزال في مرحلتها الاولى، وانها لم تتجدر بعد لتصبح ثقافة في ذهنية السلطة و المجتمع ،كما أثبتت للمعارضة خاصة أن الصفة التسلطية للنظام لا تزال قائمة، وأن عملية التنازل على السلطة عبر انتخابات تعددية لم تأخذ مكانها في عقول من يقررون في الجزائر، كما أكدت في الوقت ذاته أن العنف ظاهرة متجذرة في المجتمعات المتخلفة، و أنها مرافقة لعملية التطور السياسي فيها.

وهكذا شهد الوضع السياسي الذي أفرزه توقيف المسار الانتخابي تنامي تدريجي لظاهرة العنف من طرف الجماعات المسلحة المنبثقة عن الجبهة الإسلامية والتيار الراديكالي فيها هذا من جهة، كما شهد هذا العنف تصعيدا حتى في قرارات المجلس الأعلى للدولة، وسياسته المتشددة إزاء المعارضة عموما والحزب المحل خصوصا، ويتجلى ذلك أكثر من خلال التصريح الذي أدلى به محمد بوضياف قائلا أن: « الأزمة السياسية في الجزائر لا تحل بفتح الحوار مع الأحزاب لأنها تشكيلات تسعى فقط لاقتسام السلطة ».[1] رغم هذا فقد حدد الإطار الذي ينبغي أن يتم فيه إشراك هذه الأحزاب، وأبدى رغبة في إنشاء التجمع الديمقراطي القومي كتشكيلة تضم مختلف القوى السياسية الوطنية الفعالة. [2]

إن الانزلاق نحو العنف السياسي بداية تأزم الحياة السياسية، و من ثم تضييق العمل السياسي عموما، وبهذا تكون هذه المرحلة بداية لصراعات سياسية بين سلطة فاقدة للشرعية وتبحث عن الاستقرار، وبين قوى سياسية تنادي بضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية، فقام

---

(1) - Abed . CHAREF, **Algérie : le Grand dérapage**, édition de L'AUBE, Paris ,1994, P 40.

(2) - Ibid, P 40.

علي كافي بمحاولات لإدارة أزمة العنف منذ مجيئه للسلطة، كانت في البداية محاولات بعيدة عن أساليب القوة عندما اتجه لسياسة الحوار، على أن تشارك في الحوار إلاّ الأحزاب السياسية المندّدة بالعنف و الإجرام ضد الدولة و اعوانها و رموزها و مؤسساتها. و في عهده عدل قانون الطوارئ بتاريخ 07فيفري1993 ليمدد لمدة غير محدودة.

يرى بنجامان ستورا (Benjamin STORA) أن حالة الطوارئ المعلنة في 09 فيفري 1992، تعمل على حماية الأمن العمومي وأمن الأشخاص والممتلكات الدولة، وكذلك السير الحسن والعادي للمصالح العمومية، الذي تدعم بمرسوم آخر في 30 سبتمبر 1992 المكلف بمكافحة التخريب والإرهاب وهذا من طرف حكومة بلعيد عبد السلام، لأن الدولة وصلت إلى مرحلة الانهيار و إلى نقطة خطيرة في تاريخ ظهورها، حيث بلغ العنف والتخريب ذروته، فبعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقرار أصدرته المحكمة العليا واتخذ الصراع السياسي شكلا آخر وهو العنف المسلح.

ويتضمن هذا المرسوم التشريعي رقم 92 /03 الذي أمضاه السيد علي كافي على 43 مادة موزعة على 04 أبواب: (1)

1- المخالفات ذات الطابع الإرهابي.

2- المحاكم المختصة.

3_ القواعد الجزائية.

4_الإجراءات الانتقالية:

وبعد انتهاء المدة الانتقالية، عيّن ليامين زروال في جانفي 1994، إذ تم اختياره كرئيس جديد للدولة لفترة انتقالية أثناء المؤتمر الوطني 25-26 ديسمبر1994، و حددت بثلاثة سنوات. في ندوة الوفاق الوطني التي عقدت بحضور جمع غفير من القوى السياسية و الاقتصادية واعضاء من المجتمع المدني، ولكن لم تحضر التشكيلات السياسية المعارضة لاسيما الأحزاب الوطنية المعروفة، و بالتالي لم تشمل الندوة كل ممثلي الشعب، و ما كانت إلاّ طريقة لتمديد الفترة الانتقالية لثلاثة سنوات أخرى، و اختيار شخصية عسكرية بعد تجربة الشخصيتين المدنيتين.

---

(1) Benjamin. STORA, **Du terrorisme : autopsie de la tragédie algérienne aujourd'hui**, ROCHER NOIR, Paris, 1995,P 24.

و تجب الإشارة إلى أن تعيينه كرئيس دولة قد يكون مخططا له منذ أن عمدت القيادة العليا في البلاد على تنصيبه وزيرا للدفاع الوطني بتاريخ 10جويلية 1993، و أعلن في خطاب له بتاريخ 24 أكتوبر1993،أن الجيش يدعم سياسة الحوار، و رفع شعار "الحوار دون إقصاء"، و أنشأ لذلك الغرض لجنة تحضيرية يترأسها العقيد "يوسف الخطيب" و بدأت الاتصالات مع قادة الحزب المحل، لغرض اختيار ممثلين عنهم للمشاركة في الحوار الوطني. إلاّ أن هذه اللجنة المكونة من 5 مدنيين و من 03 عسكريين لم تتوصل إلى حل ناجح، كما طرحت قيادة الحزب المحل بالخارج على لسان ناطقها الرسمي "رابح كبير" في 17ديسمبر1993، خمسة شروط هي إطلاق سراح السجناء السياسيين و إلغاء قانون 1992 حول الإرهاب و التخريب و خلق لجنة حرّة و مستقلة تجمع القوى الأساسية في البلاد، محاكمة المسئولين عن الأحداث الدامية، فتح حوار للتفاوض في بلد محايد. (1)

حاول الرئيس اليامين زروال أو كما لقب مرشح الجيش (وهو شخصية غير معروفة لدى عامة الشعب الجزائري) أن يواصل رحلة البحث عن الشرعية عبر بث الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي في البلاد من خلال إعلانه الحوار مع كافة القوى السياسية الجزائرية. كما قام بسلسلة من الحوارات مع زعماء جبهة الإنقاذ الوطني في السجن رغم أنه كان يتعرض لضغوطات من العلمانيين غير الموافقين على إجراء تلك الاتصالات و كان الحل الوحيد بالنسبة لهم هو استئصال كل من ينتمي للجبهة المحظورة أو غيرها من التنظيمات الإسلامية الإرهابية- الأصولية. وفعلا قطع مسلسل الحوار بسبب دعوة بلحاج للعنف والتحريض عليه.

و من الواضح أن الدستور لم يمس مبدأ الديمقراطية وتطبيقها، وإنما جاء ليأخذ بعين الاعتبار الدروس التي أفرزها العمل بدستور 23 فيفري 1989 سيما الفراغ الدستوري، وعمل الأحزاب السياسية، فقام اليامين زروال بتعديل الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي في28 نوفمبر1996 الذي تحدث صراحة عن الأحزاب السياسية، كمفهوم بديل عن الجمعيات ذات

---

(1)-Jaclyne CESARI, **Algérie- chronique intérieure**, Paris,1993,p 411. http://aan.mmsh.univ-aix.fr/volumes/1993/Documents/chro-Algerie.pdf, تاريخ الزيارة 2010/05/14.

الطابع السياسي المستعمل في دستور 1989، ونظام الأحزاب محدد في خطوطه العريضة بشروط يضعها الدستور: (1)

- احترام الطابع الجمهوري للدولة.
- احترام القيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية.

أعطت هذه التعديلات - في الحقيقة - للسلطة فرصة القيام بمهامها في ظروف بدأت تتضح فيها- أكثر فأكثر- معالم انفراج سياسي. لذا فإن عجلة الإصلاحات التي دخلها النظام تحت رئاسة اليمين زروال لم تقف عند المبادرة بالحوار، والسعي إلى القضاء على الجماعات المسلحة، وإنما تعدت ذلك إلى العمل على وضع الأطر التي تسير عليها الديمقراطية، والدستور، الذي تم تجاوزه في العديد من المرات خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي.

و بعد إصدار قوانين الانتخابات، جرى الإعداد للانتخابات التشريعية في وقت عرف فيه الوضع الأمني تدهورا، وتصعيدا في العنف من طرف الجماعات المسلحة بهدف عرقلة العملية الانتخابية وبتاريخ 05 جوان1997 جرت الانتخابات التشريعية و حقق فيها التجمع الوطني الديمقراطي- الذي لا يتجاوز عمره السياسي06 أشهر- فوزا ساحقا بحصوله على 156 مقعدا، أمام حركة مجتمع السلم بـ 69 مقعدا، وجبهة التحرير بـ 62 مقعدا. (2)

إن النجاح المحقق من طرف حزب التجمع الوطني الديمقراطي- في الحقيقة- يعد انتصارا للرئيس اليمين زروال ومشروعه الرئاسي لمكافحة الإرهاب. وقد تمكنت السلطة في ظرف قصير من إعادة بناء مؤسسات شرعية منتخبة ومكرسة للخيار الديمقراطي، و انتهت المشاورات بين الأحزاب المشكلة للمجلس الشعبي الوطني إلى تحالف حكومي بين" التجمع الوطني الديمقراطي " و"حركة مجتمع السلم "و" جبهة التحرير الوطني"، وعلى هذا الأساس باشرت الحكومة الجديدة عملها، وسعيا منها إلى بناء المؤسسات القاعدية، ثم تنظيم انتخابات محلية في23أكتوبر

---

(1) -Mohamed Abdelwahab. BEKHECHI,¨ **remarque sur l'évolution du droit constitutionnel algérien**, **de l'indépendance à la révision constitutionnelle de 1996**¨, http://www cedroma.usj.edu.lb/pres/collo/colla.htm تاريخ الزيارة 2004/07/14.

(2) -Rachid .BENYOUB, **L'annuaire politique de l'Algérie 2000**, 3éme édition, ANEP, Alger , 2000,PP 122-123.

1997صل حزب "التجمع الوطني الدقراطي فيها على أغلبية االس، وسط احتجاج كبير ختلف التشكيلات السياسية التي شاركت في الانتخابات. (1)

لم يكمل رئيس الجمهورية ليامين زروال عهدته الرئاسية، و أعلن عن انتخابات رئاسية مسبقة، لغرض قيل أنه جاء لتحقيق مبدأ التداول على السلطة، اكرس للدقراطية واشاركة السياسية الشعبية. لكن هل التصريح الرسمي بانتخابات مسبقة جاء فعلا لتكريس مبدأ المشاركة الشعبية، و التداول على السلطة خاصة بعد فضيحة التزوير الانتخابي عام 1997؟

استعمل النظام الحاكم في الجزائر سياسة المكافأة التي تمثلت في إصدار قوانين تسمح لكل من التحق بالجماعات المسلحة الإرهابية بالاندماج في المجتمع من جديد، او التخفيف من الأحكام و العقوبات، و ذلك وفقا للشروط والحالات التي حددها المشرع الجزائري. وتعتبر هذه السياسة طريقة لمراقبة الاوضاع و التحكم في الازمة مع محاولة التقليل من خطورتها باقل ما كن، إلا أن هناك من يصفها بأسلوب التنازل، الذي يضع السلطة الرسمية في موضع المستسلم، اضع للاوامر و توجهات القائم بالفعل الإرهابي، و هو ما ينقص من هيبة الدولة و سيادتها في تحقيق السلم و الأمن واطنيها.

يقول طالب الإبراهيمي :« أن ازائر من واجبها إيجاد حلول كفيلة عاة الأزمة في اوار واصاة وذلك بطرح اشاكل من الناحية السياسية التي تعتبرها خطوة ايجابية أزت منذ بداية الاستقلال، ونضيف أن ازائر مثلها مثل بقية الدول كرست مبادئ وإجراءات مارسة ارة والتخريب». (2)

واعتمدت هذه السياسة من طرف رئيس الدولة ليامين زروال في عام 1995، ثم من طرف رئيس امهورية عبد العزيز بوتفليقة في سنة 1999. و إن سبق لرئيس اكومة السابق بلعيد عبد السلام في المجلس الاعلى للدولة، ان وضع اجال للمتورطين في قضايا العنف، أطلق عليه مصطلح "قانون التوبة".

ومن هذا انطق، وبعد إلغاء المرسوم التشريعي المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، لعمومية نصه وغموضه. صدرت ثلاثة أوامر هي: الأمر رقم 95-10، و الأمر95-11، ثم

-Ibid,P49 .(1)

-Ahmed .TALEB IBRAHIMI, **le drame algérien** : **la voie de la réconciliation**, ROCHERNOIR. Paris, 1998 ,P163.(2)

الأمر رقم 95- 12المتضمن لتدابير "الرحمة" (Clémence)، المؤرخ في 25 فبراير 1995. حيث يحدد تدابير الرحمة وكذا القواعد والشروط والكيفيات المطبقة على الأشخاص التابعين بجرائم الإرهاب أو التخريب والذين يسلموا أنفسهم تلقائيا للسلطات المختصة وأشعروها بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي ،وميز الأمر المشار إليه بين نوعين من الأشخاص المرتكبين للأعمال الإرهابية، وغير المرتكبين لها وحدد لكل ما يناسبه.[1]

كما اعتبر رئيس الجمهورية عبد العبد العزيز بوتفليقة الملف الأمني من الملفات المهمة والتي يجب ان تحظى بالاولوية لتجاوز الازمة و لتعزيز فكرة المصالحة الوطنية التي نادى بها منذ فترة الحملة الانتخابية عام 1999. واعتبر الوئام المدني المشروع الأول للخروج من هذه الأزمة، وعلى أنه بوابة للمصالحة الوطنية من جهة، وبمثابة مكافأة يتضمن تدابير تحفيزية من جهة أخرى.

وعرض المشروع على غرفتي البرلمان، ثم للاستفتاء الشعبي في 16 سبتمبر 1999، وحسب النتائج الرسمية فان المشاركة سجلت 85,06%، و نسبة 96,8% صوتت لصالح قانون الوئام. و هناك من اعتبر أن فكرة الوئام المدني مستوحاة من تجربة جنوب أفريقيا التي نصبت عام 1995لجنة الحقيقة و المصالحة، المكلفة بإحصاء انتهاكات حقوق الإنسان ما بين(1960-1999)، و تعويض الضحايا، حتى وإن كانت كذلك فلا مانع مادامت المصلحة واحدة و هي السلم و المصالحة.[2]

وتم توظيف الرئيس لوسائل الإعلام المختلفة لإقناع الشعب، و تبين ذلك من خلال الحملة التحسيسية و التعبوية التي قادها قبل عرض القانون للاستفتاء الشعبي. و إن كان يكفي حسب بعض المحللين السياسيين والقانونيين مصادقة المجالس الاتية: مجلس الحكومة، و مجلس الوزراء، و مجلس الامة، و المجلس الشعبي الوطني. إلا ان رئيس الجمهورية اصر على الاستفتاء الشعبي لاعتباره ضمان اوسع للاشخاص الراغبين في العودة إلى المجتمع، و بالتالي التخلي نهائيا عن أعمال العنف.

---

[1]– سليم قرحلي، "مفهوم الإرهاب الدولي"، مذكرة ماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو، 2000 (غير منشورة) ،ص111.

[2]–نبيلة بن يوسف، "الأساليب العنيفة للانتقال للسلطة السياسية في الدول الإسلامية (1945_2005)"،مرجع سابق، ص170.

يتشكل قانون الوئام المدني من (42) مادة، موزعة على ستة فصول كاملة. و تصنف تدابير هذا القانون وفقا لما ورد في المادة (02) : [1]

1- الإعفاء من المتابعة.

2- الوضع رهن الإرجاء أو الاختيار.

3- تخفيف العقوبات.

و لم يسلم قانون الوئام المدني من الانتقاد إذ اعتبر البعض عملية الاستفتاء الشعبي طريقة لنيل الشرعية السياسية الناقصة التي شككت فيها العديد من الأحزاب الوطنية أثناء الانتخابات الرئاسية في حين اعتبرها البعض الاخر بانها انتخابات رئاسية مكررة. كما انتقد قانون الرحمة من طرف محللين سياسيين وقانونيين والذين أشادوا بالحوار الذي اعتبروه الطريقة السليمة و الوحيدة للخروج من الأزمة.

و لكن مقابل ذلك هناك من يشيد بقانون الوئام المدني كوسيلة للوصول إلى المصالحة الوطنية، بشرط أن تلتزم الدولة بمطالب الشعب من جهة، وعدم مصادرة رأيه في مختلف الاستحقاقات الوطنية من جهة ثانية، و الإلتزام بدولة القانون من جهة ثالثة. حسب سبر الآراء الذي قام به معهد عباسة، أن نسبة92,7%، أجابوا بأن قانون الوئام المدني جاء لتحسين الحالة الأمنية للبلاد و العباد. [2]

يضاف إليهما قانون المصالحة الوطنية الذي يحاول تطويق ظاهرة الإرهاب خلال العشرية السوداء مستخدما في ذلك الترغيب والترهيب أحيانا فلقد أعقبهما مرسوم رئاسي مؤرخ في 14 أوت 2005 متعلق بالمصالحة الوطنية يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية ليوم الخميس 29 سبتمبر 2005. [3]

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 99–08 المؤرخ في13جويلية 1999يتعلق باستعادة الوئام المدني**، الجريدة الرسمية، العدد46، المؤرخة في 29 ربيع الأول 1420ه الموافق لـ 13 جويلية 1999،ص3.

[2] – نبيلة بن يوسف،"**الأساليب العنيفة للانتقال للسلطة السياسية في الدول الإسلامية(1945_2005)**"، مرجع سابق، ص250.

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم05_ 278 مؤرخ في تاريخ 09 رجب 1426 الموافق لـ 14 أوت 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد 55، المؤرخة في 10رجب1420 الموافق لـ 15 أوت2005، ص3.

ويتضمن هذا المرسوم الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلم والمصالحة الوطنية والتي يعمل من خلالها إلى القضاء على بذور البغضاء و دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي وتتحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص في سياق المأساة الوطنية وستتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع ولهم الحق في التعويض .كما يؤكد المرسوم على تعزيز التماسك الوطني.

وعليه يمكن القول أن الاستفتاء على مشروع المصالحة الوطنية في29 سبتمبر2005 جاء في وقت تحددت فيه ملامح الخريطة السياسية والإعلامية في الجزائرية واتجهت نحو الاستقرار. و بالتالي بات من السهل تحديد معالم الرأي العام في الجزائر واتجاهاته من خلال تعرضه إلى وسائل الإعلام المتاحة وخاصة الصحافة المكتوبة .

وهكذا انخرطت الصحافة الجزائرية على عكس الأزمة الأمنية في تزكية المشروع من خلال الشرح والتفسير لمختلف مراحل إعداده والتغطية المكثفة لعملية الاستفتاء والمتابعة اليومية لأطوار تنفيذ المشروع في الميدان رغم بعض الأصوات المعارضة والخافتة، لكن المجتمع الجزائري والرأي العام الوطني قد جعل المأساة ذكرى من الماضي عشية التصويت الجماعي والتزكية الجماعية لمشروع المصالحة الوطنية بنسبة فاقت 97% . [1]

وتتفق الأطروحات - رغم هذه الاصلاحات- التي قدمت لتحليل طبيعة نظام الحكم في الجزائر تبعا لطبيعة القيادة السياسية على أنها طبيعة عسكرية، و بالاعتماد عليها، يمكن وصف النظام الجزائري – كما وصفه ناير (NAIR) – « بأنه من النوع العسكري البيروقراطي، فعلى الرغم من المحاولات التي بذلت منذ عام 1989 لتوسيع دائرة الحكم و السلطة و الاتجاه إلى التعددية ، إلا أن المؤسسة العسكرية بقيت في النهاية المسيطرة على جهاز الحكم على رغم التحالفات التي تقيمها مع فئات أخرى (أهمها البيروقراطيون و التكنوقراط)، على رغم ظاهرة التجانس التي ظهرت عليها هذه المؤسسة من حين إلى آخر». [2]

---

[1]- محمد شطاح، "**الصحافة الجزائرية: من الأزمة الأمنية الى المصالحة الوطنية**"،الجزائر، المشرق الإعلامي :03 -08-2006

http://www.cdfj.org/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=2474&NrIssue=1&NrSection=3تاريخ الزيارة2006/08/20 .

[2] - أيمن إبراهيم الدسوقي ، "**المجتمع المدني في الجزائر** (**الحجرة – الحصار – الفتنة**) "،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد 259 ، سبتمبر 2000، ص 74 .

لقد تواصل احتكار السلطة العسكرية لدواليب الحكم ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و هذا منذ الاستقلال إلى الانتخابات الرئاسية التي انسحب فيها المترشحين الستة **و هم** السادة آيت أحمد الحسين، و يوسف الخطيب، و أحمد طالب الإبراهيمي، و ميلود حمروش، و جاب الله عبد الله، و مقداد سيفي إلى جانب **"مرشح الجيش"** –كما كان يشاع في الأوساط **الشعبية** – عبد العزيز بوتفليقة. و هذا ما نفاه عبد العزيز بوتفليقة في عدة حوارات صحفية، مرددا العبارات التالية: "أنا رئيس جميع الجزائريين، **و أولا أنا الرئيس الأعلى للجيش".**[1]

نددت الاحزاب المعارضة بهيمنة السلطة العسكرية وتدخلها في السياسية، بل و حتى **المنظمات العالمية كمنظمة** أنترناسيونال كرايزس غروب (international crisis group)[*] في إطار اهتمامها بتطورات الأزمة الجزائرية و التفاعلات الدولية التي أعقبت تفجيرات11سبتمبر2001 **، حيث حضر** وفد تابع لها في زيارة عمل للجزائر، و قدم جملة من التوصيات. دعا في إحداها السلطات العسكرية الجزائرية إلى ضرورة احترام استقلالية السلطتين **التشريعية و التنفيذية.**[2]

و بدأ الجيش-مع تحسن الأوضاع الأمنية- يدرك بأنه يتوجب عليه الانسحاب من موقعه السياسي المسيطر، وإعطاء الجناح المدني في النظام حيزاً أكبر، وهو تطور مرحب به، وإن كان ما يزال في بدايته. **و**يكمن الخطر في أن تتخذ أنباء **الارتباطات بين الجماعات الإسلامية المسلحة الباقية** على الساحة وبين القاعدة، وفي إطار دعم "الحرب ضد الإرهاب" كذريعة لإبطاء **عملية الانسحاب الكلي من الساحة السياسية .**

---

(1) - Gilbert Grand .GUILLAUME, "**Abdelaziz premier pas d'un président**" ,Revue Monde Arabe Machrek- Maghreb, n° 166, Oct - déc.1999,P118.

(*)- وهي منظمة عالمية خاصة، تهدف إلى تحسين الإجابة الدولية حول الازمات السياسية والإنسانية التي تشهدها بعض دول العالم.

(2)- **منظمة** أنترناسيونال كرايزس غروب(international crisis group) ، **تقرير**2002، http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/North%20Africa/Algeria.aspx ، تاريخ الزيارة 2010/04/15 .

وترى **منظمة** أنترناسيونال كرايزس غروب **مع أنه من الضروري** اتخاذ بعض التدابير **العسكرية، فيجب تشجيع الحكومة على انتهاج أدوات سياسية أخرى، لوضع حد للجماعات** المسلحة. وبالإضافة إلى الإجراءات البوليسية، (بما في ذلك تعاون أوثق مع شركائها الإقليميين والمتوسطيين) يتوجب اتخاذ إجراءات صارمة لإعادة تنظيم المراقبة على التجارة، من أجل تخفيض التهريب الذي يشكل شريان الحياة لكثير من الحركات المسلحة. [1]

3)- دور المجتمع المدني :

يقصد بالمجتمع المدني تلك المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و النقابية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة ، لتحقيق أغراض متعددة منها ما هو سياسي كالمشاركة في صنع القرار ، ومثال ذلك الأحزاب السياسية و ما هو نقابي كالدفاع عن مصالح **أعضائها** ومنها ما هو ثقافي ، كما في اتحادات الكتاب و المثقفين و المجتمعات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة. [2]

اصبح دور المجتمع المدني **-بفعل ثورة تكنولوجيا الاتصال** و المعلوماتية التي يشهدها العالم في وقتنا المعاصر- قوة لا يستهان بها في تدعيم و ترسيخ القيم الديمقراطية و تهيئة بيئة ملائمة لتوعية المجتمع بحقوقه **و واجباته** التي تساهم في نشوء ثقافة ديمقراطية تساعد الانتقال إلى **الديمقراطية و استدامتها على المستوى المحلي و** القومي على السواء. بل أصبح دوره أيضا على المستوى الإقليمي و العالمي و ذلك من خلال مواجهته للقضايا ذات الطابع الدولي، و تعد التحالفات المناهضة للعولمة خير دليل على ذلك.

كان هذا من حيث النطاق المكاني، أما من حيث التنوع في القضايا التي تتبناها قوى **المجتمع المدني** فيمكن الإشارة إلى أن الاهتمامات لا تقتصر فقط على القضايا ذات الطابع الاقتصادي او البيئي فحسب بل انها تعنى بصورة عامة بالحقوق الاساسية للافراد.

---

[1]- **منظمة** أنترناسيونال كرايزس غروب(international crisis group) ، تقرير شمال إفريقيا رقم29، 2004، http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/North%20Africa/Algeria/029-islamism-violence-and-reform-in-algeria-turning-the-page.aspx، تاريخ الزيارة 2010/4/15

[2] - سعيد بن سعيد العلوي و آخرون ، **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، مركز** دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1992 ، ص 37.

و تعود اهمية المجتمع المدني في الجزائر إلى بروز هذا الاخير في المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد ، فثمة دليل إمبيريقي استخلص من تجربة شرقي اوروبا بعد انهيار النظم الاشتراكية و الشيوعية فيها ، يوضح ان المجتمع المدني هو الحافز او المثير لعملية التحول الديمقراطي، فضلا عن ذلك ، فإن وجود مثل هذا المجتمع يعد ضمانا اساسيا لاستمرار و تماسك الديمقراطية في رحلة التالية، و تكون الوظيفة الأساسية للمجتمع المدني ممارسة الضغوط و بلورة قواعد معينة للحد من سلطة الدولة.

واللفت للنظر تبلور طبقة وسطى عريضة كانت غير ممثلة في السُّلم السياسي والإداري، وهذا بدوره يرجع أيضا إلى عملية التعبئة السياسية التي قادها حزب جبهة التحرير الوطني مستندا إلى معايير الولاء السياسي التي تكرس الوضع القائم و تدعم هيمنة المؤسسة التنفيذية. و يرى هانتنجتون أن الطبقة الوسطى والمتمثلة في الطلاب والعمال و الفلاحين و رجال الدين و الجيش، قد تكون مصدر معارضة في الانظمة السلطوية، إلا انها تمثل عاملا مساعدا نحو التحول الديمقراطي في هذه النظم. (1)

تتجلى نقطتان بارزتان في التجربة الجزائرية و بخاصة منذ الاتجاه إلى التعددية و هما: (2)

الأولى تتعلق بحيوية المجتمع المدني، بالرغم من مناخ الازمة المتعددة الابعاد" دستورية و اقتصادية و ثقافية " سواء قيست هذه الحيوية بتعدد تنظيماته أو بكثافة أنشطتها أو انخراط اعضائه في مشكلات المجتمع و قضاياه.

الثانية : تشير إلى انه فيما يبدو المجتمع المدني ليبراليا و متفتحا، كمؤسسات وافراد و تقاليد وانماط تفكير و سلوكيات يبدو المجتمع السياسي متناقضا في قيمه و سلوكياته و معبرا عن ازدواجية ، شأن الثقافة الجزائرية ، فهو يظهر في قيمه الليبرالية و في سلوكياته المحافظة و التسلطية.

وقد تطور المجتمع المدني في الجزائر عبر ثلاث مراحل: مرحلة النشاة الاولى اثناء الاحتلال الفرنسيو مرحلة توقف التطور في فترة ما بعد الاستقلال و حتى فترة أواخر الثمانينات ثم مرحلة الانبعاث و التجدد منذ أواخر الثمانينات حتى وقتنا الحاضر. و تميزت العلاقة بين السلطة

---

(1) - علي سعيد صميخ ري، مرجع سابق ، ص 35.

(2) - أن إبراهيم الدسوقي ،"**المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة – الحصار – الفتنة)** " ،مجلة المستقبل العربي، العدد 259 ، مرجع سابق ، ص 63.

و المجتمع المدني عبر المراحل الثلاث بطابع عدائي و عنيف، **كامن أو ظاهر يرجع** لأسباب تختلف **من مرحلة** إلى أخرى و كانت أحداث أكتوبر تجسيدا لهذا الطابع العدائي العنيف.

و لعبت منظمات المجتمع المدني دورا فاعلا خلال الازمة الجزائرية و المطالبة بإصلاحات سياسية جذرية و إصلاح للوضع الاقتصادي المتردي ...و قد انعكس هذا الدور لمنظمات المجتمع المدني سريعا في بيان رئاسة الجمهورية الصادر في شهر أكتوبر **1988 حيث أكد على** ضرورة تحرير النقابات من سطوة الحزب الواحد و التأكيد على استقلاليتها بشكل يضمن لها ديناميكية و دورا فعالا في مراقبة الحكومة و انتقاد التسيير. [1]

و لما كانت حرية الرأي و التعبير والتسامح مع الآخر تعد أهم القيم التي يستند إليها مجتمع مدني فاعل فإنه من الضروري الإشارة لتعاطي تنظيمات المجتمع المدني مع انتهاكات حرية الرأي و التعبير والحريات العامة في ظل مناخ يعج بالعنف السياسي المتزايد في البلاد، **حيث برزت** في الساحة السياسية جمعيات حقوق الإنسان التي تتكون من محامين وجامعيين **و أطباء** و صحفيين و بعض عناصر اليسار التي تطالب بحقها في التعبير حتى قبل الاعتراف بالتعددية السياسية و الإعلامية و التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، و كذلك أعضاء من الحركة الثقافية البربرية.

لقد برزت الكثير من الحركات إلى جانب الحركة الثقافية البربرية كحركات حقوق الإنسان والحركات الإسلامية و الحركات النسوية التي ثارت ضد قانون الأسرة ، فجعلت كل هذه الحركات **الجزائر تعيش حالة من الغليان.** [2]

ومن أهم الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان في الجزائر نذكر **ما يلي :** [3]

الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان و المرصد الجزائري لحقوق الإنسان و الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي عارضت التجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث أكتوبر **1988.**

و كان دور منظمات المجتمع المدني مزدوجا و معبرا عن انقسامها في الانتخابات التشريعية التي جرت جولتها الأولى في **11 ديسمبر 1991 وكان ينتظر أن تجري الجولة الثانية**

---

(1) - المرجع نفسه ، ص 75.

(2) - François .FORCADELL et autre (Reporters sans frontière) , op, cit, P 139.

(3) - أيمن إبراهيم الدسوقي، **"المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة – الحصار – الفتنة) "**، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، مرجع سابق، ص 63.

في جانفي 1992، و التي حصلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعدا. ما أدى إلى تحرك بعض تنظيمات المجتمع المدني ضد الاحتمالات المؤكدة بفوز الجبهة (Fis) بالأغلبية البرلمانية في الدور الثاني للانتخابات و تساءلت صحف كثيرة عن فرصة الذهاب إلى الجولة الثانية للاقتراع عن خوفها من نهاية الديمقراطية في حال استمرار المسار الانتخابي. فكتبت (ElWatan) يوم 31 ديسمبر 1991 "لا للدور الثاني" و نشرت صحيفة (L'hebdo libéré) متسائلة حول جدوى هذه الانتخابات و كذا الأمر بالنسبة لصحيفة (Le matin) التي كتبت "لماذا نذهب إذا" في عددها الصادر يوم 2 جانفي 1992، و دعمت كل هذه العناوين تشكيل " اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر" (CNSA) الممثلة للمجتمع المدني. و تم إثرها إيقاف الانتخابات من قبل الجيش لاجل حماية الشعب و الديمقراطية لانهما دعامتا الدولة. (1)

وساهمت هذه التفاعلات في رفع حدة الصراع السياسي، و استخدمت لتبرير إيقاف المسار الانتخابي من قبل الجيش و من ثم المسار الديمقراطي ذاته و حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ (Fis) الأمر الذي زاد من التهاب الأزمة السياسية.

و قد صرح الجنرال "خالد نزار" في مذكراته فكتب: «...كان وقف المسار الانتخابي في نظرنا قرار أخلاق سياسية !»(2)و من خلال تصريح المحامي علي هارون ليومية الصباح الناطقة باللغة الفرنسية (Le Matin) والذي أراد أن يبين أن عملية توقيف المسار الانتخابي حل دستوري ! « لم نكن نتوقع ذلك النجاح الساحق الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذي بإمكانه أن يساعدها على إحداث التغييرات التي كانت تصبو لها، كتغيير الدستور، وإقامة دولة إسلامية، فكان من الضروري وجود حل دستوري يمنع الوقوع في التيوقراطية، والتخريبية، والوصول لحالة أفغانستان وإيران أو السودان». (3)

لقد عاشت منظمات المجتمع المدني حالة من الحصار الامني بسبب ظروف الازمة السياسية، و محاصرة اقتصاديا بسبب إفرازات الوضع الاقتصادي المتأزم، و محاصرة أيضا معلوماتيا بسبب الرقابة الحكومية الصارمة على حرية تدفق المعلومات و مناخ التهديد و الرعب السائد في

---

(1) Djallal .MALTI, op .cit, P 36. –

(2) –خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الخبر، دار النشر الشهاب، باتنة /الجزائر ، 2002، ص 108.

(3) Yousef .REZZOUG, – "**Ce n' est pas un coup d'état**", Le Matin, Algérie, N°3005 , 10/01/2002 , P 09.

البلاد...حيث تقلص النشاط الخدمي لهذه المنظمات بسبب كثرة حوادث الاغتيال في صفوفها من ناحية و تقلص الدعم الحكومي لها من ناحية أخرى. و تكرر نشاط معظم النقابات ولاسيما الصحفيين في متابعة انعكاسات الأزمة لاسيما العنف الموجه ضد أعضائها و تقييد حرية الصحافة. [1]

تواصلت عملية اختراق مبدا المشاركة السياسية الشعبية وعرقلة منظمات المجتمع المدني في الجزائر، رغم الوعود المتتالية و المتكررة بفتح المجال السياسي، و تحقيق حرية التعبير والتجمع، و الحق في إنشاء الجمعيات السياسية.

فقد قامت السلطات ـ بعد صدور قانون الأحزاب في مارس 1998ـ بحل 30 حزبا آخر. و بعد الانتخابات المحلية في 17أكتوبر2002 حاولت السلطة حل الأحزاب التي تحصلت على أقل من 5% من الأصوات، حيث تصادف الأحزاب السياسية ـ و لا سيما المعارضة منها ـ صعوبات شتى، خاصة عندما تتعامل مع المسؤولين المحليين، الذين يعيقون جهودها التنظيمية. كما تراقب الحكومة اتصالاتهم الهاتفية الخاصة، و تقطع الخدمات الهاتفية احيانا عن المعارضين السياسيين لفترات ممتدة. [2]

ويبرز عندها الدور الهام الذي تلعبه وسائل الإعلام في رفع معدلات النمو الثقافي للمجتمع بخلق بيئة ملائمة لرفع فاعلية المجتمع المدني و توعية منظماته بماله من حقوق وما عليها من واجبات بهدف زيادة قدرتها وقوتها في دعم القيم الديمقراطية في مجتمعنا، فضلا عن كونها تعد من القنوات الهامة للاحتكاك مع العالم الخارجي مما يدعم دورها على المستوى المحلي و العالمي على السواء لأننا نعيش في عالم مترابط و متشابك المسالك.

وتعكس الحركة النقابية الصحفية في أي بلد درجة وعي الصحافيين بمسؤوليتهم و درجة تنظيمهم و قدرتهم على تشكيل سلطة مضادة للدفاع عن حرية الصحافة و عن المهنة و عن أنفسهم بالدرجة الأولى. نلاحظ أن أول تجمع نقابي للصحافيين في الجزائر كان في إطار الحزب

---

(1) - أيمن إبراهيم الدسوقي ،"المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة – الحصار – الفتنة) "، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، مرجع سابق، ص 37.

(2) - التقرير السنوي للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الجزائر2001، الجزء،2002/03/4،23، ص5.

الواحد و تحت مظلته و لم يكن التجمع يخص الصحافيين فقط و إنما كان يضم الكتاب و المترجمين كذلك، الأمر الذي يعني أن هذا الاتحاد هو امتداد للسلطة للسيطرة على مخرجات وسائل الإعلام و التحكم فيها بالطريقة التي تخدمها. و لذلك لم يقدم هذا الاتحاد ما كان منتظرا منه و إنما كان جهازا وفيا لتعليمات حزب جبهة التحرير الوطني و السلطة. هذا ليس غريبا حيث أنه في هذه الفترة بالذات فترة الرئيس الراحل هواري بومدين 1965-1979 غلب الطابع الوظيفي على المؤسسات الإعلامية الجزائرية (La fonctionnarisation de la presse) ولم يكن الصحافي في هذه المرحلة سوى موظف أو سكرتير السلطة و لم يكن يشكل قوة مضادة تراقب و تستقصي و تكشف عن أمراض الدولة و الحزب. [1]

ادت نهاية الثمانينات في الجزائر إلى تغيرات جوهرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي أفرز في العمل النقابي الصحافي حركة الصحافيين الجزائريين (9 ماي 1988- 1991) و التي على عكس الاتحاد السابق كشفت عن نيتها في العمل على الدفاع عن حرية الصحافة و محاربة الرقابة و الرقابة الذاتية و تبعية العمل الإعلامي للسلطة. [2]

فلم تعمّر حركة الصحافيين الجزائريين طويلا لانها لم تستطع ان بجمع كل الصحافيين و المهنيين في القطاع الإعلامي و هذا يرجع لعدة أسباب منها اللغة و الأيديولوجية و الانتماء السياسي إلى غير ذلك. هذه الظاهرة تعكس ضعف الوعي في أوساط المهنيين و ضعف القدرة على التنظيم و العمل النقابي و هذا بطبيعة الحال لا يخدم المهنة واصحابها و لا يخدم بالدرجة الأولى حرية الصحافة. و رغم ان هذه الجمعية جاءت في العصر الذهبي للصحافة الجزائرية إلا انها لم تستطع أن تفرض وجودها في الميدان. [3]

و جاءت بعدها بفترة وجيزة جمعية الصحافيين الجزائريين 13 جانفي 1992-1996 في ظروف صعبة تكاد تكون الأصعب في حياة الصحافة الجزائرية التي كانت تعاني من جبروت الإرهاب من جهة و ضغوط السلطة من جهة أخرى. وفشلت الجمعية في لم شمل الصحافيين الجزائريين ووقعت في نفس الاخطاء التي جابهتها حركة الصحافيين الجزائريين، إضافة إلى الظروف

---

[1] - محمد قيراط، **"حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، مرجع سابق، ص132.**

[2] – **المرجع نفسه، ص132-133.**

[3] - **المرجع نفسه، ص133.**

الصعبة والمشاكل التي كان يتعرض لها القائمون بالاتصال في الجزائر – اغتيال العشرات و محاكمة العديد منهم- إلى جانب رحيل الكثير منهم إلى أوروبا و دول عديدة في العالم. [1]

و هكذا تبّخرت أحلام الصحافيين في هيكلة وتنظيم أنفسهم و غابت عن الوجود جمعية الصحافيين الجزائريين في سنة 1996. أما بالنسبة للنقابة الوطنية للصحافيين والرابطة الوطنية للصحافيين الجزائريين فقد أجهضتا قبل الولادة و هذا نظرا للظروف الصعبة التي كان يعيشها الصحافي الجزائري حيث كان شغله الشاغل في المقام الأول هو ضمان أمنه و حياته قبل كل شيء لأنه كان مرشح للاغتيال في أي لحظة. لقد اغتيل أكثر من 100 صحافي و عامل في القطاع الإعلامي في الفترة ما بين 1993 و 1997. من جهة أخرى نلاحظ أن السلطة استعملت كل إمكانياتها وقواتها لتكميم الصحافة سواء عن طريق السجن أو المحاكمة أو إيقاف الصحف و إغلاقها أو طرق أخرى للضغط كالتحكم في الإعلانات و المطابع. هذه العوامل كلها كانت تعمل ضد هيكلة الصحافيين والعمل النقابي. [2]

تمثلت آخر هيكلة للصحافيين الجزائريين في النقابة الوطنية للصحافيين 4 جوان 1998- و التي جاءت في ظروف احسن بكثير من سابقاتها. حسب مؤسسيها، وتمثل هذه النقابة كل الصحافيين الجزائريين من مختلف جهات الوطن، تناضل من أجل حماية حرية التعبير والصحافة و الدفاع عن المصالح المادية للصحافيين...و من الإنجازات التي حققتها نقابة الصحافيين إعادة ظهور أربع جرائد يومية بعد إيقافها عن الصدور بتاريخ 17 أكتوبر 1998، و كذلك تحضير ميثاق الشرف الإعلامي الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمر ضمّ أكثر من 300 صحافي في 13 من أبريل 2000. [3]

يتضح- مما سبق- اهمية المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي كأفضل وسيلة لتعبئة الأفراد من أجل تحقيق الأهداف السامية التي ينشدها مجتمع الحرية أو تغيير مسار التاريخ الإنساني على نحو يجعله أكثر انسجاما مع متطلبات الإنسان الحر، وهو ما يطلق عليه جورج

---

[1] - المرجع نفسه، ص133.

[2] - المرجع نفسه، ص133-134.

[3] - المرجع نفسه، ص134.

سوريل (George SOREL) أسطورة العمل الجماعي[1] لما تنطوي عليه الأهداف المنشودة على صعوبة شديدة و ما تتصف به من مثالية يصعب تحقيقها على أرض الواقع.

4) – الوضع الاقتصادي الداخلي (النمو أو التدهور الاقتصادي):

ساد الاعتقاد في أواخر الثمانينات أن الديمقراطية شرط ضروري (و إن كان غير كاف) للتنمية (باعتبار أن كل الدول الديمقراطية غنية و كل الدول الغنية ديمقراطية) و أخذ على ذلك البنك الدولي عام 1989 و الذي افترض أن أزمة الاقتصاديات الإفريقية كانت بسبب غياب "الحكم الجيد"، اللامركزية، المحاسبية، و تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. وفي المقابل تتسبب الأزمات الاقتصادية في إضعاف النظم السلطوية. [2]

فقد أشار هانتنجتون - من منطلق العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي – إلى أسبقية التطور الاقتصادي لإمكانية تحقيق الديمقراطية ، بينما اشترط بارينجتون مور (Barrington MOOR) وجود طبقة برجوازية لوجود الديمقراطية، [3] إلا أن فرانسيس فوكوياما يرى أن الديمقراطية هي عملية سياسية و غير مرتبطة بالاقتصاد، مستندا في ذلك إلى تجربة النمور الآسيوية و التي حققت معدلات تنمية اقتصادية عالية في حين انها لم تشهد إصلاحات ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقة و متأخرة لعملية التنمية الاقتصادية. [4]

وهذا يعني أن النمو الاقتصادي غير كاف لوحده في تفسير التحول الديمقراطي، فقد تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى دفع المواطنين للمطالبة بالتحول الديمقراطي كما حدث في الجزائر في نهاية الثمانينات اين شهد الاقتصاد تدهورا تحت عبء ارتفاع الاسعار و البطالة والمديونية الخارجية و نمو البيروقراطية أدى إلى انتشار الفساد و إهدار المال العام والهبوط في الاستثمار و نقص في العملة الصعبة و توالي سلسلة من الانهيارات الاقتصادية و ظهور موجة عنف معارضة خلال أحداث أكتوبر 1988 من قبل الشعب ضد السلطة الحاكمة. و قد تخلق عملية

---

(1) - أحمد جمال عبد العظيم ، **"التحول الديمقراطي في الصين"** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003 ،(غير منشورة)، ص 27.

(2) - هالة جمال ثابت، مرجع سابق ، ص 22.

(3) - إكرام بدر الدين ، " **اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا** " ، في محمد السيد سليم و السيد صدقي عابدين ، **التحولات الديمقراطية في آسيا** ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1999، ص 07.

(4) - أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص 25.

الإصلاح الاقتصادي عندما تحقق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، الظروف التي يصبح فيها التحول الديمقراطي ممكنا ، فعمليات التنمية تقود إلى اقتصاد جديد أكثر تنوعا و تعقيدا يصعب - معه على النظم السلطوية - فرض سيطرتها ، كما تخلق التنمية مصادر جديدة للثروة و القوة و تحدث تغيرات في الهيكل الاجتماعي و القيمي و التعليمي للمواطنين ، و كلها عوامل تؤدي لعدم الرضا عن النظام القائم و تشجع التحولات الد□قراطية. كذلك تزيد التنمية من انخراط الدولة في الاقتصاد الدولي، وبالتالي تؤدي لانفتاح المجتمع على الافكار الديمقراطية التي تسود العالم الصناعي. (1)

ساعد ضعف النظام ال□زائري اقتصاديا على انتقال الأزمة إلى الشارع، □ا أكد عدم قدرته على تفعيل ال□ياة الاقتصادية، و□اوز الأزمة التي عرقلت عمل النظام السياسي الأحادي، فالأزمة التي حاول النظام أن يخفيها عن العامة لفترة طويلة، بدأت تطرح نفسها في الشارع، أين ندرة ال□وارد الضرورية في حياة ال□واطن باتت مطروحة بحدة ،وهو وضع سعى النظام من خلاله، لتحرير ال□ياة الاقتصادية.

ففي حوار أجرته جريدة الشرق الأوسط مع الرئيس الشاذلي في أكتوبر 1989 يقول عن الإصلاحات« قررنا استقلالية ال□ؤسسات كقاعدة لبداية إصلاحات اقتصادية عميقة، ترافقها إصلاحات سياسية، أو ما □كن أن نسميه ال□مارسة الفعلية للد□قراطية، أي □ك□ الشعب من مراقبة سير ال□ياة السياسية بواسطة □ثليه ال□نتخب□ من أحزاب سياسية أو جمعيات». (2)

□كن أن نفهم- من خلال هذا التصريح- بأن الإصلاحات التي رافقت تلك الفترة جاءت استجابة لوضع اقتصادي فرض نفسه ، و□رير ال□ياة الاقتصادية كان يتماشى مع ضرورة □رير ال□ياة السياسية، قصد إعطاء دفع للجمود الذي آلت إليه ال□ياة عموما في ال□زائر، والمشاكل التي أصبحت من يوميات ال□واطن ال□زائري.

مهدت هذه الظروف الطريق لتكهرب الوضع السياسي، خاصة بعد الإشاعات التي روجت في صيف 1988 حول اختلاس الأموال وحول الأزمة التي كان يعيشها حزب جبهة

---

(1) - Samuel P. HUNTINGTON, **The third wave: democratization in the late twentieth century**, op.cit, PP 96 – 98.

(2) Jean Jaques.- LAVENUE, **Algérie : la démocratie interdite**, édition L'HARMATTAN, Paris , 1993 ,PP 15-16.

التحرير الوطني وصراع العصب داخل السلطة ويعتبر خطاب 19 سبتمبر 1988 في نظر المتتبعين بداية لإشعال نار الأزمة التي انتهت بأحداث أكتوبر1988. [1]

عبرت هذه الأحداث عن قطيعة فعلية مع النظام، وبغض النظر عن الأسباب التي قادت إلى ذلك، وعن مختلف الأقاويل التي قيلت بأن هذه الأحداث كانت مفتعلة من طرف النظام نفسه لتغيير التوجه السياسي، وتبني التفتح السياسي الذي يتماشى مع سياسة الانفتاح الاقتصادي خاصة بعد انهيار أسعار البترول التي كان يقوم عليها الاقتصاد الوطني ، فإن الواقع الذي فرضته أحداث أكتوبر يؤكد أن النظام أثبت فشله في تحقيق ما كان يصبو إليه بتبنيه سياسة الحزب الواحد، والاقتصاد الموجه وأن هذه السياسات التي أفرزت بدورها بيروقراطية، أصبحت تحرك النظام في الخفاء كما أكدت هذه الأحداث عن رغبة المعارضة في لعب الدور الأساسي في الحياة السياسية الجديدة لما بعد أحداث أكتوبر1988.

و من هنا فإن العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التحول الديمقراطي قضية خلافية نتيجة لتعقد العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية فبينما يرى البعض أنْ ليس هناك علاقة بينهما وأن العلاقة في اتجاه التنمية الاقتصادية تمثل بداية لمد نطاق المشاركة السياسية تدريجيا. « فإن البعض الآخر يرى وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية و التنمية، وأن هذه العلاقة تسير في اتجاه أن التنمية الاقتصادية ترتبط بمدى وجود ركيزة ديمقراطية لدعم عملية التنمية الاقتصادية و تهيئة المناخ الاستثماري و تشجيع روح الابتكار. وهو ما خلصت إليه الدراسات الغربية و التي قام بها دانيال ليرنر (Daniel LERNER) و فيليبس كتريت (Philips CUTRIGHT) و ليون هيرفتز (Léon HURWITZ) في شأن تفسير العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التحول الديمقراطي ». [2]

يرى الباحثون أن احتمالات فشل الإصلاح تزيد أو تكون أكبر إذا بدأت الدولة عمليتي الإصلاح السياسي و الاقتصادي بشكل متزامن لأن المشاكل التي تواجهها تكون أكبر، كذلك تزيد احتمالات الفشل إذا بدأت الدولة التحرر السياسي و الاقتصادي حيث يصعب عليها

-Abed Charef, op.cit, pp 62-63.[1]

[2] - أحمد جمال عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 25.

عندئذ الحفاظ على الاستقرار السياسي كما حدث في الجزائر، أما الدول التي تبدأ بالإصلاح الاقتصادي على فترات ممتدة قبل التحرر السياسي فتكون فرصها في النجاح أكبر. [1]

كما لا يوجد مستوى معين من التنمية ضروري أو كافي للتحول الديمقراطي، والديمقراطية لا تعني حتما وجود رخاء اقتصادي لأن الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تعتبر أكبر دولة مدينة على مستوى العالم رغم ما تمثله من قيم ديمقراطية و نظام حر. [2]

ولكن من الخطأ اعتبار سيطرة الدولة مركزيا على الاقتصاد أمرا محددا للتحول الديمقراطي لأن دور الدولة في الاقتصاد القومي مهما، خاصة و أن النظم الغربية تسعى لإبراز دور الدولة في ليبرالية جديدة لا تسعى إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و إنما إعادة تنظيم هذا الدور ليصبح أكثر كفاءة و استقرارا.

ظلت المشكلات الاقتصادية تتزايد في ظل أزمة العنف السياسي، رغم علم السلطات الجزائرية بانها كانت من الدوافع القوية لبروز ظاهرة العنف السياسي بشدة، إلا ان ذلك الوضع الاقتصادي المرير استمر و استفحل، و لقد تبين في تقرير للمنظمة الخاصة بالأزمات العالمية أنترناشيونال كرايزس غروب(international crisis group) عن تطورات الأزمة الجزائرية والمعنون باسم " الاقتصاد الجزائري" وجاء في النص ما يلي: «الاقتصاد الجزائري :الحلقة المفرغة للبترول و العنف، فعن الكيفية التي استعمل بها القطاع العام والخاص و النقائص الموجودة، نجد سيطرة ثقافة الرشوة و الزبائنية، من أجل ضرب مسار الخصخصة و منع بروز اقتصاد سوق حقيقي». [3]

و رغم المجهودات المتواصلة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني، و جلب الاستثمار الخاص، إلا ان ذلك لم يحقق اي تحسن اجتماعي. فبالنسبة لعملية الخصخصة، فإنها احرزت تقدما ضئيلا في مجال المؤسسات المالية و البنوك، و لا يزال فيه ارتباط شبه كلي بقطاع المحروقات، حيث أن ناتج قطاع النفط تقريبا يشكل ربع الدخل الوطني، وأكثر من 96% من مداخل الصادرات لسنة 2001.

---

[1] - هالة جمال ثابت ، مرجع سابق ، ص 24.

[2] - المرجع نفسه ، ص 24.

[3] - منظمة أنترناسيونال كرايزس غروب(international crisis group) ، تقرير افريقيا، رقم31،2001، مرجع سابق.

إن مظاهر التمادي في سوء التسيير الاقتصادي وقلة الاستثمار الأجنبي و الوطني، والاعتماد المستمر على الريع النفطي، لا شك أنه ساهم و يساهم في تدني المستوى المعيشي للشعب الجزائري، و بالتالي فالنظام الحاكم لم يقض على الأسباب الحقيقية وخاصة منها النواحي الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهمت في خلق ظاهرة العنف السياسي في الجزائر.

لقد انتقدت مجموعة أنترناسيونال كرايزس غروب(international crisis group) طريقة إدارة الأزمة المستخدمة من طرف السلطات الجزائرية وكتبت تقول: « السلطات الجزائرية لم ترد على الضغط الشعبي المطالب بالانفتاح السياسي و الاقتصادي، و هو ما يصفه جورج جوفي(George JOFFE) -أحد مستشاري المنظمة- بالاحتقار و التهاون الذي تتعامل من خلاله السلطة الجزائرية مع الشعب الجزائري...ويضيف.. و هو التهاون و التسيير الذي من الممكن أن يغذي العنف عبر احتمال ارتفاع عدد الشباب الذين سينخرطون في الجماعات الإسلامية المسلحة ».[1]

تعتقد هذه المنظمة ان حالتي الركود الاقتصادي و الجمود السياسي من شانهما ان يغذيا عنف الجماعات الإسلامية، لكنها لم تدعو أبدا للنظر في المطالب الحقيقية للشعب الجزائري.

ولم يختلف الجانب الاقتصادي كثيرا عن الجانب السياسي، حيث تبدي الحكومات المتعاقبة اهتماما كبيرا و خاصا بالجانب الاقتصادي و تعد بتحسين الأوضاع المعيشة للمواطنين. فبعض الحكومات كانت ترى أن الخصخصة هي حلا للمشاكل الاقتصادية، ومن ثم جزء من الحل الإيجابي لأزمة العنف السياسي. إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك تماما، حيث توالت تصفيات المؤسسات والخدمات العمومية، و تسريح ضخم للعمال، و التقهقر الاجتماعي من جراء مخطط التصريح الهيكلي، و غياب الرقي الاجتماعي الحقيقي و استمرار الفساد و الرشوة[*] مما أدى إلى زرع اليأس و القنوط الذين يغذيان العنف.

كل هذا أدى إلى تضاعف الانتفاضات و المظاهرات العنيفة التي عرفتها الجزائر لا سيما في ولايات الشرق الجزائري. فمنذ أفريل 2001 زادت خطورة المأساة الجزائرية. و من بـ

---

[1]– ب.أ. غريب، جريدة اليوم، ص 1-3، في نبيلة بن يوسف ،"**إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر(1992-2002)**"، مرجع سابق، ص181.

[*]- شدد الرئيس بوتفليقة على ضرورة تبني معاهدة دولية لمكافحة الرشوة و الفساد فيها المسؤولية الراشي و المرتشي، خلال الندوة الوزارية لترقية تصديق الاتفاقية الأمم المتحدة ضد الإجرام المنظم العابر للأوطان يوم 2002/10/30.

المناطق التي عرفت سلسلة من الهزات على الصعيد الاجتماعي، و تميزت بخروج مئات المواطن إلى الشوارع للتعبير بأشكال عنيفة عن أوضاع معيشة تزداد تأزما من يوم لآخر، نذكر منطقة القبائل ولاية أم بواقي عام 2002. [1]

فركزت الحكومات المتعاقبة اهتمامها على جانب دون الآخر، فمثلا الحكومات التي تراسها السادة، عبد السلام بلعيد، ومقداد سيفي، و احمد بن بيتور، كانت اهتماماتهم تنصب بصفة خاصة جدا على الجانب الاقتصادي، ربما بحكم تعليمهم و تكوينهم في هذا المجال، اما السادة ميلود حمروش، و السيد أحمد غزالي، و رضا مالك، و أحمد أويحي، وعلي بن فليس، كان اهتمامهم منصب على الجانب السياسي بصفة خاصة. [2]

نتج عن ذلك ضغط شعبي كبير على السلطة، ولكن ليس بهدف الانفتاح السلبي على العالم الغربي، و إنما بهدف ترشيد الإدارة و تحقيق العدالة الاجتماعية و الحرية.

لقد أفرزت العولمة في العشرية الأولى من الألفية الثالثة إعصارا ماليا عصف بالسوق الأمريكية وامتد أثره إلى باقي الأسواق العالمية، ويعتقد كثيرون بامتداد أثره فترة طويلة من الزمن، ويقف العالم مندهشا أمام هذه الأزمة المالية التي تتحول إلى العالمية وتتطور إلى أزمة اقتصادية، فأكبر اقتصاد في العالم وهو الولايات المتحدة الأمريكية مهدد بالكساد وإفلاس العديد من أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا والعالم وقد أعلنت عدة دول أن اقتصادها دخل فعلا مرحلة الكساد، ويخشى من تحول الكساد إلى انهيار عالمي.

وتسبب هذه الأزمة تباطء و انخفاض حجم و وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي ومنه خفض الطلب على النفط الأمر الذي من شأنه تخفيض سعر برميل النفط مما يكون له الأثر السلبي على حجم مداخيل الدول النفطية أما الدول غير النفطي فهذا لا محالة سيخفض من تكاليف المدخلات الإنتاجية لديها وأيضا حجم وكلفة الاستيراد من الطاقة . [3]

لقد انعكست الأزمة المالية الأمريكية في 2007-2008 على معظم اقتصاديات دول العالم حتى انها اصبحت تلقب بالازمة المالية العالمية. ومما لاشك فيه ان اعباء وخسائر هذه

---

[1] –نبيلة بن يوسف، "إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر(1992، 2002) "، مرجع سابق، ص182.

[2] – المرجع نفسه، ص183.

[3] - ضياء بوعروج، "الأزمة المالية الحالية دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث و التداعيات على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد العربي"، الملتقى الاقتصادي الدولي الأول،"أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية" ،مرجع سابق، ص373.

الأزمة ونتائجها السلبية تنتقل إلى الدول النامية من خلال الارتباطات الكثيرة كالعلاقات الاقتصادية والمصرفية الدولية التي وفرتها القنوات والاساليب المختلفة وهى مؤسسات العولمة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية التي تساهم في تبنى السياسات المالية والنقدية الأمريكية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي . أو لنقل تابعة له . فإنها سوف تتاثر سلبا بهذه الازمة، بل في واقع الامر قد تاثرت فعلا؛ فالاسواق المالية العربية بشكل عام ليست محصنة من الازمة وتداعياتها، حيث ان العولمة الاقتصادية جعلت الاسواق في العالم سريعة التأثر بما يحدث؛ وبالتالي لا يمكن القول بوجود حدود جغرافية معينة لهذه الأزمة. غير أن مدى تأثر الدول العربية يرتبط بالدرجة الأولى بحجم العلاقات الاقتصادية المالية والتجارية بين الدول العربية والعالم الخارجي.

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، و إن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى و ذلك للأسباب الآتية: [1]

*عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

*عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها .

*انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات و ذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

*اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

وبما أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول فقد ساهم هذا الأخير في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة بـ 4,9% مقابل 3,1% سنة2007. وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات بـ6 %، وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة

---

[1] - فريد كورتل، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"،2008/12/22، http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/1/kourtel.pdf، تاريخ الزيارة 2010/10/10.

بالبنى التحتية والهياكل القاعدية. كما أشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة 2007 ب 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر.[1]

وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي فإن الجزائر تبدو معزولة عن الأزمة المالية العالمية نوعاً ما، وذلك بسبب سيطرة القطاع العام على النظام المالي والإدارة الحريصة في تسييرها لاحتياطيات الصرف للبلاد. غير أنه مع توقع تراجع الصادرات النفطية وانخفاض عائداتها بسبب الأوضاع مع تراجع أسعار النفط والأزمة المالية العالمية، لا بد من العمل السريع على إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل وخلق وظائف، وقد حذر التقرير من احتمال تأثر البلاد بالركود العالمي إذا ما تفاقم الركود لدى شركائها في القطاع التجاري.[2]

بالرغم من الأصوات التي ترتفع في كثير من المحافل بأن الجزائر غير معنية بالأزمة المالية؛ فإنها تطلق عن جهالة او لمجرد الاستهلاك السياسي المضلل؛ حيث يخطئ من يقول بان الجزائر هي في منأى عن تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية خصوصا وانها ملتزمة اقتصاديا بالنظام العالمي الذي تحكمه آليات السوق كما تقدمه الليبرالية الجديدة. حيث يسود ارتباطها بالدولار، وفي ذلك حذر خبراء في الجزائر، من كارثة اقتصادية قد تطال الأخيرة إذا ما واصلت التعامل بالدولار في مختلف تعاملاتها التجارية الخارجية، وجزم هؤلاء ان المخطط الإنمائي الذي اعتمدته الجزائر منذ ثلاث سنوات ورصدت له مخصصات زادت عن المائتي مليار دولار، مهدد بالاحتباس.[3]

فقد راجعت الوكالة الدولية للطاقة توقعاتها، حيث اشارت إلى توقع تراجع الطلب العالمي بما قد يصل إلى حدود 1.5 مليون برميل يوميا خلال سنة 2009. وأمام هذا الوضع فإن الكثير من الدول ومن بينها الجزائر سوف تواجه صعوبات في التكيف مع هذا الوضع الاقتصادي

---

(1) - حفيظ صواليلي، "البترول ساهم في ارتفاع مداخيل الجزائر"، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 5496 ، 10 ديسمبر 2008، ص5.

(2) - ضياء بوعروج، مرجع سابق، ص374.

(3) - فوزية غربي، "أسباب الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية والجزائر"، الملتقى الاقتصادي الدولي الأول، "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، مرجع سابق، ص217.

والاجتماعي المغاير، واتباع نمط استهلاك وإنفاق أدنى من ذلك الذي ساد غداة ارتفاع أسعار النفط، حيث أنه من الصعب العودة إلى الوراء.[1]

إن الأزمة المالية العالمية قد تركت علامات استفهام متزايدة حول مدى تأثر الاقتصاد في العديد من الدول النامية ومن بينها الجزائر، حيث تباينت الآراء بشأن مستوى الضرر الذي يمكن أن يصيب تلك البلدان. ففيما يخص الجزائر تكشف قراءات متخصصين للواقع المحلي أن الاقتصاد الجزائري ليس في مأمن عن التأثر سلبا بالأزمة المالية. وفي هذا الصدد وبينما يترقب الجزائريون إعصار الأزمة المالية العالمية، دعا المتخصصون في الملف الاقتصادي الجزائري إلى مصارحة الشعب بالحقائق، ومحاولة جذب رؤوس الاموال التي تهرب حاليا من امريكا و أوروبا.

حيث يذهب عبد الوهاب بوكروح إلى وصف الاقتصاد الجزائري بأنه "متخلف" بالمقارنة مع الاقتصاد العالمي، قائلا أن نظامه المالي لا يتماشى مع النظام العالمي، فهو برأيه نظام مغلق بمعنى أن علاقة الجزائر مع المنظومة المالية العالمية لا تتم إلا من خلال صادرات المحروقات. ولهذا السبب (أي الطبيعة المنغلقة للاقتصاد) يتوقع بوكروح عدم تأثر الاقتصاد المحلي بالأزمة بشكل مباشر وعاجل، أي على المدى المنظور، غير أن تخلف المنظومة المالية الجزائرية عن الإيقاع المالي العالمي يقوم فقط بإرجاء الأزمة وليس الوقاية منها أو تجنبها. وبما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، فإنها كما يتوقع بوكروح "معرضة للإصابة في مقتل" مع استمرار ايار أسعار النفط الذي يمثل المورد الاقتصادي الوحيد، ولهذا فإن الأزمة قادمة لامحالة. ومما يزيد من صعوبة الوضعية أن واردات الجزائر تتم بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) بينما التصدير يتم بالدولار الذي يفقد قيمته بوتيرة متسارعة. وغير خاف، أن هذا الفقد هو على حساب الاقتصاد الجزائري.[2]

ولعل من بين الآثار المباشرة والواضحة على الاقتصاد الجزائري أن الكثير من الاستثمارات تراجعت كما توقفت مشاريع أخرى ليست ذات إلحاح في مخططات التنمية... يمكن اعتبار أن الجزائر قد دخلت ما يعرف بالاقتصاد التقشفي، فقد تعثرت استثمارات مشروع "ميد غاز" كما توقفت الكثير من المشاريع الهامة التابعة لمؤسسة سوناطراك كما هو الحال بالنسبة لمجمع بني صاف، وفي نفس السياق تراجعت الكثير من الشركات الاجنبية عن استثماراتها بالجزائر كمصانع

---

[1] - المرجع نفسه، ص217.

[2] - المرجع نفسه، ص217. -218.

السيارات وكذلك مصنع الاسمنت ومركب الألومينيوم والكثير من شركات البناء والتعمير الأجنبية وبخاصة شركة تعمير الإماراتية التي قلصت كثيرا من حجم أعمالها...وكل هذه المؤشرات وغيرها من تداعيات هذه الأزمة العالمية قد ساعدت على توسيع خارطة الفقر في الجزائر بازدياد نسبة الفقراء بين الفئات الاجتماعية المختلفة، جراء انحسار فرص العمل وتسريح العمال وزيادة حجم البطالة إلخ... [(1)]

وبالرغم من ذلك فإن الجزائر تبقى محصنة نوعا ما مقارنة ببقية الدول غير النفطية الأخرى والمرتبطة أكثر بالسوق العالمية...فمن الناحية النقدية تعتبر الجزائر في راحة مالية في الوقت الحالي أو لنقل على المدى القصير، وهذا ما يجمع عليه أغلب المختصين.

ولكن سوف تكون عواقب الأزمة وخيمة -على المدى المتوسط والبعيد- إذا لم يتم تدارك تداعياتها، وذلك بتخفيض الاستيراد على حساب زيادة معدل الصادرات خارج المحروقات بفتح استثمارات جديدة في إطار التنمية المستدامة، والتركيز أكثر على الزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تحتاج إلى اعتمادات مالية كبيرة، والتي تبدأ في الإنتاج في مدة قصيرة وبوسائل تكنولوجية معقولة... وتفاديا لتردي الأوضاع يجب اتخاذ تدابير علاجية (وليس عَرَضية) تدخل ضمن استراتيجية متوسطة المدى وطويلة وليس سياسات ظرفية فقط...هذه الاستراتيجية تنطلق من استغلال الوفرة المالية الحالية في جزأرة الاقتصاد من حيث توفير المتطلبات الأساسية أو الاستراتيجية والبداية تكون بفك الارتباط مع النظام العالمي...بالاعتماد على التنوع في الاقتصاد الوطني والتحرر من التبعية للمحروقات المتذبذبة والمرتبطة بالسوق العالمية...وتحقيقا لذلك ينبغي على الجزائر أن تسارع إلى تدارك الوضع مادامت في راحة مالية تساعدها على دفع استثمارات نحو المشاريع الاستراتيجية. [(2)]

ويقدر مدير الاستشراف بوزارة المالية عبد المالك زبيدي أن احتياطي الصرف بلغ مع نهاية سنة 2010 155مليار دولار وأن صندوق ضبط الإيرادات قاربت موارده 65 مليار دولار، وكشف أن الاموال المتوفرة في الجزائر ستمكن من إتمام برامج الاستثمار العمومي، ما يعني أن احتياطي الصرف قد ارتفع بقيمة تتجاوز 7 مليار دولار مقارنة مع نهاية سنة 2009حيث

(1) - المرجع نفسه، ص219.

(2) - المرجع نفسه، ص219.

كان احتياطي الصرف في مستوى 147مليار دولار حسب المعطيات التي أعلن عنها بنك الجزائر.[1]

وقلل محجوب بدة من انعكاسات أزمة الديون الأمريكية على احتياطي الصرف الجزائري، معتبرا أن تراجع المديونية الخارجية العمومية إلى 600 مليون دولار مع بداية سنة 2011 وتنوع محافظ احتياطي الصرف، يجعل التأثير قليلا، حيث لا تتجاوز قيمة التوظيفات الجزائرية على شكل سندات الخزينة الأمريكية 60 مليار دولار. كما أكد الخبير على أن « من المبكر التأكيد على وجود تداعيات سلبية لأزمة الديون الأمريكية على الاقتصاد الجزائري، خاصة أن ما يحدث في واشنطن أزمة تدور بين قوى سياسية لها حسابات انتخابية. ولكن بالنهاية، فإن أيا من الطرفين لن يقبل بانهيار الاقتصاد الامريكي وسيتم التوصل إلى صيغة حول رفع سقف الديون الأمريكية، كما حدث مرارا منذ سنة2001،لأن أزمة الديون الأمريكية ليست حديثة، بل أضحت هيكلية وتنمو باستمرار دون أن تصل حد الإفلاس ».[2]

ب)– العوامل الخارجية :

مثلما هناك أسبابا للتحول الديمقراطي تنبع من داخل المجتمع ذاته ، هناك أيضا أسبابا خارجية تؤثر في اتجاه إيجابي نحو إجراء تحولات ديمقراطية في تلك الأنظمة التي لم تأخذ بعد بالديمقراطية و تختلف تلك الأسباب تبعا لشدة تأثيرها من حالة لأخرى، فالجزائر مثلا اجتمعت جملة من العوامل الخارجية متمثلة في مجموعة المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الإيديولوجية التي تنبع من المجتمع الدولي ، و تدفعه في اتجاه التحول الديمقراطي نذكرها فيما يلي :

1) النظام الدولي وموجة الديمقراطية من نهاية الحرب الباردة إلى بداية القرن الحادي والعشرين:

شهد النظام الدولي اتجاها صوب عولمة المجالات السياسية و الإعلامية و الاتصالية و الاقتصادية و فشل النظم الشمولية و نجاح النظم الديمقراطية و تزايد الاعتماد المتبادل بين

---

[1] - سليم بن عبد الرحمان، "**فيما قاربت موارد صندوق ضبط الإيرادات65مليار دولار: احتياطي الصرف 155مليار دولار**"، جريدة الخبر ،الجزائر، العدد6226، 5جانفي2011، ص6.

[2] - **حفيظ صواليلي ، "أستاذ الاقتصاد محجوب بدة للخبر: قلة المديونية الجزائرية وتنوع احتياطي الصرف يحدّان من تأثير أزمة الديون الأمريكية"**، يومية الخبر01-08-

http://www.elkhabar.com/ar/economie/260756.html، تاريخ الزيارة2011/08/12.

الدول بسقوط النظم الشيوعية و فتح الاتجاه نحو اقتصاديات السوق بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية و تدفق ما يعرف " بالموجة الثالثة للديمقراطية "، و يرى صموئيل هنتنجتون « أن الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة و دول أوروبا الغربية في توسيع نطاق الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفياتي السابق و باقي البلدان ذات الأنظمة الشمولية ، خير دليل على التأكيد على أهمية و فاعلية الدور الخارجي و بخاصة الأداة الاقتصادية المتمثلة في ربط المعونات و القروض و بين الأخذ بالديمقراطية كنظام للحكم بشكل مباشر، كذلك دعم و تنشيط القوى الداخلية في تلك الدولة للمطالبة بالمزيد من الإصلاحات و التحول نحو الديمقراطية ».[1]

يعود الاهتمام الأوربي بمجال المساعدات الاقتصادية إلى فترة الستينات من القرن العشرين، من خلال الدور الذي كانت تقوم به الجماعة الأوربية، أي في منح المساعدات المالية والتقنية للدول النامية والتي تشهد إصلاحات هيكلية في الجانب السياسي والاقتصادي للمساهمة في تنميتها. ويعتبر الاتحاد الأوربي المانح الأول للمساعدات الدولية، حيث شكل في نهاية التسعينات حوالي 60% من مجموع المساعدات العامة للتنمية في العالم.[2]

هذا ما يؤهل الاتحاد الأوربي للمساهمة بشكل فعال في الشؤون الدولية خاصة وأنه يعتبر قوة اقتصادية عالمية، ضف إلى هذا أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي تعتبر من الممثلين الفاعلين في صندوق النقد الدولي ومجموعة الثمانية (G8) والبنك العالمي. فالمساعدات الاقتصادية التي اعتمدها الاتحاد كوسيلة لتشجيع التحرر السياسي وتوطيد الديمقراطية في العديد من الدول وفي مناطق مختلفة من العالم خاصة لدول إفريقيا وجنوب المتوسط والشرق الأوسط، إضافة إلى دول شرق ووسط أوربا، وذلك عبر برامج مختلفة بهدف مرافقة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول الشريكة.

---

(1)– مجلة دوتشلاند (Deutschland) ، "الانطلاق نحو الديمقراطية"، مجلة (Deutschland)، العدد1، 2011، ص7.

(2) Barnier– Michel, **"La politique étrangère et de sécurité commune dans le traité d'Amsterdam"**.(1998-1999): http://www.senat.fr/rap/r98-167.htm , تاريخ الزيارة 2011/10/23.

كما يبدو أن مسار العمل الأوربي حسب البعض، ينطوي على الانطلاق من العالمي لتحديد المحلي، أي من العام إلى الخاص، هذا شكل آخر من أشكال النظر في نشر الديمقراطية عبر العالم، وهو الخيار البديل الواقعي الجديد اليوم لكي يخوض "الحرب على الإرهاب"، إضافة إلى أنه السبيل الوحيد لجعل الديمقراطية مشروعا عالميا يشمل العالم كله بالفعل.[1] وكان الهدف من هذه المبادرة تعزيز الديمقراطية وتوطيدها في جميع أنحاء العالم، خاصة في دول البلقان والدول المستقلة حديثا والبحر الأبيض المتوسط وجنوب آسيا، هذه المناطق التي تبدو للإتحاد الأوروبي بأنها تعاني اختلالا في نوعية الديمقراطية المتبناة والحكم المطبق.[2]

وإذا كانت هذه المبادرة تعكس الطابع العالمي للدور الأوربي، فإن هناك مبادرات أوربية إقليمية تشمل مجموعة من المشاريع الموجهة لمنطقة جنوب المتوسط، خاصة منطقة المغرب العربي والتي أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات الإتحاد الأوربي، من أجل تفعيل عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. ففي دراسة قام بها الباحث لويس مارتينيز (Luis MARTINEZ) أكد فيها على أن الديمقراطية أداة فعالة لمواجهة خطر الإرهاب، مشيرا في ذلك بأن الاستقرار يحتاج إلى تنفيذ إصلاحات ديمقراطية عميقة لإسناده، وحتى الإصلاحات الاقتصادية بدول المغرب العربي ستفشل إن لم يكن وراءها قادة شرعيون "يحظون بالمصداقية كونهم منتخبون ديمقراطيا".[3]

ويرجح مارتيناز الخيار الديمقراطي مع تأكيد الأهداف المعلنة من طرف الإتحاد الأوربي انطلاقا من المحاور التالية:[4]

- فعالية الديمقراطية، باعتبارها الإطار السياسي الأقدر لمواجهة التهديد الإرهابي.
- ضرورة الديمقراطية بوصفها ممرا إجباريا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب العربي من أجل مواجهة البطالة، خاصة في صفوف الشباب والاستفادة من التغيرات الديمغرافية.
- تفوق الديمقراطية بصفتها اللاّزمة خاصة في مجال مكافحة الجريمة.

---

[1]-آسيا لعمراني، **دور الإتحاد الأوربي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: دراسة في مدى فاعلية آلية "الدمقرطة"**، مجلة المعيار، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 26، جوان 2011، ص374.

[2]- المرجع نفسه، ص373

[3]- المرجع نفسه، ص374.

[4]- المرجع نفسه، ص374.

- دور الديمقراطية في ترقية التعاون والتكامل الإقليمي الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة.

وتعتبر عملية الديمقراطية من أهم العمليات الإصلاحية التي تعطي للمرجعية الأصلية دورها الفاعل في حياة المجتمع، وتوفر للتنمية جوّ الامن لتحقيق الاقتصاد التنموي الاجتماعي، ولما كانت الأهمية مادة تتعلق بعملية الدمقراطية أو بمفهوم الديمقراطية، فقد أصبحت أكثر من مجرد سياسة باعتبارها مطلبا حضاريا ثابتا يكاد يتحول إلى حتمية تاريخية عالمية مع بداية القرن الحادي والعشرين.

إن التطلع الأمريكي لقيادة العالم والهيمنة عليه نزعة قديمة قدم المحاولة الأمريكية في إعادة بناء قوتها الذاتية واعتمادها مبدأ التوسع من الداخل إلى الخارج .فبعد نزعتها الانعزالية التي دامت فترة من الزمن جاء قرارها بالتدخل العسكري في الحربين العالميتين ثم ركزت في فترة الحرب الباردة على إنشاء قوة عسكرية تضمن لها السيطرة العسكرية على العالم ومواجهة القوة السوفياتية .وقد خصصت لذلك في هذه الفترة على سبيل المثال مبالغ مالية ضخمة بلغت حوالي 16 تريليون دولار، واستفادت منها في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي والعسكري بين الأمم.[1]

أعلن أنتوني ليك (Anthony LAKE) (مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي) في سبتمبر 1993- وفي ظل عدم وضوح رؤية الاستراتيجية الأمريكية والرغبة الجامحة في الهيمنة على العالم غداة اختفاء التهديد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة-« أن الديمقراطية هي خير نظام وأن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ستعمل بعد أن نجحت في حصر الاتحاد السوفياتي -سابقا- على تقوية جماعة الدول الديمقراطية السياسية وتشجيع ديمقراطيات واقتصاديات سوق جديدة وتعزيزها خصوصا في الدول ذات الأهمية، ومساندة تحرير الدول المعادية للديمقراطية».[2]

و كان البحث عن العدو الاستراتيجي الجديد هاجسا أمريكيا بعد الحرب الباردة .ففي أعقاب حرب الخليج الثانية أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب مولد النظام العالمي الجديد الذي ترك جدلا واسعا حول موقع ودور الولايات المتحدة فيه انطلاقا من التداعيات

---

[1]- إسماعيل الشطي، "**تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر**، المستقبل العربي ،العدد283 ، سبتمبر2002 ، ص32.

[2]-أحمد الرشيدي وآخرون، **الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن :وجهة نظر عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1996،ص50.

المختلفة التي ترتبت عنها حرب الخليج الثانية.[1]

وبالرغم من الأزمات المختلفة التي يعيشها المجتمع الغربي وبخاصة الأمريكي على مستوى الديمقراطية و القيم وحقوق الإنسان ،[2] وبموازاة مع الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي- سابقا-، وتصاعد تيار الإسلاموفوبيا لدى العديد من الدوائر الفكرية والاستراتيجية في الغرب وبخاصة الإدارة الأمريكية، التي أصبحت تخفي قبضتها الحديدية في قفاز من حرير- كما يقول محمد نصر مهنا- بذريعة نشر الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان انطلاقا من عدد من المؤسسات التي تشرف عليها وترعاها في الداخل مثل: وكالة التنمية الدولية، والوكالة الإعلامية الأمريكية من خلال زيادة نسبة المساعدة لرفع إمكانيات آداء هذه المؤسسات، أو في الخارج بالنسبة للمساعدات التي تقدمها لحلفائها باعتبار ذلك عملية حيوية في تدعيم المنهج الديمقراطي الدولي.[3]

إن انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، وما بدا في تسعينيات القرن الماضي من ظواهر انحلال لروسيا في عهد يلتسين، وما راح يتوقعه الكثيرون بأن الصين مقبلة على تفسّخ مماثل، وما ساد من أوهام حول النظام العالمي أحادي القطبية أو الإمبراطورية الأمريكية، ساعد على تحرير ذلك التغيير في أولويات الاستراتيجية الأمريكية بإسقاط أولوية مواجهة الدول الكبرى مثلاً من خلال احتوائها وإضعافها وعدم السماح لها باستعادة القوّة أو النموّ الاقتصادي و تطوير قدراتها العسكرية، وأساساً، كما في الحال مع روسيا والصين.

وقد برزت إحدى عشرة قوة اقتصادية وسياسية جديدة (les Onze) وهي اليابان والصين والهند وروسيا وإندونيسيا وكوريا واستراليا وكندا وافريقيا الجنوبية والبرازيل والمكسيك، حيث ستصبح في العشرين سنة القادمة ديموقراطيات السوق(des démocraties de marché)، أو في الطريق لأن تصبح كذلك... وحسب السيناريو الخطي فإن الهند ستصير عام 2025 القوة الثالثة بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1]- نبيل كريبش،"دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، مرجع سابق، ص86.

[2]-المرجع نفسه، ص89.

[3]-محمد نصر مهنا، **قضايا سياسية معاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1997، ص204.

[4] - Jacques .ATTALI, **Une brève histoire de l’avenir**, FAYARD ,Paris, 2006 ,PP170 ,174 .

ويبدو عدم وجود نظام عالمي تتضح فيه أدوار الأقطاب الدولية أو انتظام علاقات بعضها. ولهذا يمكن القول أن ثمة عالماً متعدّد الأقطاب ولكن ليس نظاماً عالمياً متعدّد القطبية. لهذا هو أقرب إلى اللانظام تتخلله فراغات كثيرة، وتنتظر دوله الكبرى أن تتفاهم أو تتفق فيما بينها على كل حدث على حدة بعد شدّ وجذب وصولاً إلى مساومات وصفقات تظل في حدود ذلك الحدث المعني. وهذا ما تعكسه المواقف من إيران مثلاً، أو أي قرار يُطرح في مجلس الأمن الدولي. [1]

أما الظاهرة الأخرى الجديدة والمرتبطة بحالة اللانظام العالمي متعدّد القطبية فهي عدم انقسام الدول الكبرى إلى محاور متصارعة كما ساد الأوضاع العالمية خلال قرن ونصف في السابق. ففي التقليد العالمي السابق كان النظام العالمي يتحدّد بالدرجة الأولى من خلال صراع حاد ومحوري بين قطبين كبيرين أو أكثر. ويرجع السبب في هذه الظاهرة الجديدة إلى ترتيب الولايات المتحدة أولويتها الاستراتيجية على إعادة بناء الشرق الأوسط الكبير وليس مواجهة دولة كبرى أخرى أو منعها من الوصول إلى موقع الأولوية. وهذا بدوره بحاجة إلى تأويل وتفسير لأنه يخالف ترتيب المتناقضات التي تواجه أمريكا من حيث أهميتها. [2]

راح الخط البياني الأمريكي نتيجة هذه الأولويات يتجّه نحو الانحدار والضعف. وقد جاء انفجار الأزمة المالية ليعزز هذا الاتجاه الانحداري كما عززته سلسلة الإخفاقات العسكرية والسياسية في العراق وفلسطين ولبنان وأفغانستان وباكستان، كما عززه تعاظم قوّة الدول والقوى الممانعة لأمريكا وخصوصاً إيران وسورية وفنزويلا وبوليفيا والمقاومات في لبنان وفلسطين وأفغانستان والعراق.

ويرى جاك أتالي (Jacques ATTALI) أن« أمام إخفاق "الإمبراطورية الفائقة" (hyperempire) و"الصراع الفائق" (hyperconflit)، هناك قيم تؤدي إلى إعادة التوازن بين الديمقراطية والسوق على المستوى العالمي أي تقود إلى الديمقراطية الفائقة (hyperdémocratie) الكونية ، وبالتالي تعميم ديمقراطية السوق في العالم المتعدد الأقطاب». [3]

---

[1]- منير شفيق، "ظروف دولية وإقليمية مواتية لنجاح الثورات"، موقع الجزيرة: 16-02-2011 http://www.aljazeera.net ، تاريخ الزيارة 20011/02/22.

[2]- منير شفيق، "ظروف دولية وإقليمية مواتية لنجاح الثورات"، مرجع سابق.

[3]- Jacques .ATTALI, **Une brève histoire de l’avenir**, op.cit, P. 243.

صحيح أن كل تغيير داخلي أو تحوّل من وضع إلى آخر يحتاج إلى توفر الشرط الداخلي له ولكن هذا الشرط الداخلي لا يستطيع أن ينتقل من حالة الكمون إلى الفعل الناجح ما لم تتوفر له شروط إقليمية وموازين قوى دولية وإقليمية مواتية.

لا تعني المواتاة هنا التعاون مع قوّة دولية تدعمه وإنما في الغالب تتشكل المواتاة- لاسيما إذا كان التغيير شعبياً أو بالنسبة إلى دولة إقليمية ناهضة- من خلال اضطراب دولي نتيجة حدوث فراغ في موازين القوى أو حالة اختلال ناجمة عن مرحلة انتقالية تواجه تغييراً في داخلها. مثلاً ما حدث في خمسينيات القرن الماضي عندما راح النفوذ العالمي البريطاني والفرنسي يتراجع وأخذ النفوذ الأمريكي يحلّ مكانهما، وصعد الاتحاد السوفيتي ليحتلّ موقع القطب الثاني المقابل للقطب الأمريكي. هنا حدثت مرحلة انتقالية اتسّمت بحدوث فراغات وفجوات في ميزان القوى العالمي والإقليمي، سمحت لحركات التحرير بإحداث اختراق والتحول إلى منظمة دول عدم الانحياز، وسمحت لحركة التحرّر أن تحقق الانتصار على العدوان الثلاثي كما إنجاز وحدة مصر وسورية وإسقاط حلف بغداد. [1]

وهكذا فإن الوضع الدولي الراهن دخل في حالة انتقالية تتسّم بحدوث فراغات واختلالات في موازين القوى عالمية وإقليمية مما يمكن أن يفسّر توفر الشرط الخارجي المواتي لنهوض إيران وتركيا والبرازيل مثلاً أو اتسّاع نفوذ دول ممانعة مثل فنزويلا وسورية، بل حتى نجاح الثورة الشعبية في تونس ومصر. فضلاً عن نجاحات المقاومة في لبنان 2006 وفلسطين 2009/2008 وفي العراق 2003-2007، وفي أفغانستان في هذه المرحلة. من هنا يمكن القول أن العالم سيعيش مرحلة طويلة من الفراغات والاختلالات في موازين القوى ومن الاختراقات الناجحة على مستوى أقطاب إقليمية أو دول إقليمية متنفذة كما سيشهد تنامي قوى المقاومة والانتفاضات والثورات، وربما انتقالها إلى مراحل أعلى في القيادة والدور وحتى السلطة.

تحمل معادلات موازين القوى التي تبلورت مع بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين سمات مختلفة جوهرياً عن معادلات موازين القوى التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الحرب الباردة، بل حتى انتهاء القرن العشرين نفسه أي بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب الباردة.

2) رغبة النظام الجزائري في الاندماج في المجتمع الدولي :

---

[1]- منير شفيق، "ظروف دولية وإقليمية مواتية لنجاح الثورات"، مرجع سابق.

شهدت الجزائر بداية تحولها إلى الديمقراطية مع نهاية الحرب الباردة تاقلما مع المتغيرات التي أفرزا العولمة كظاهرة شاملة.

وقد لعبت القوى الدولية من منظمات مالية و اقتصادية و منظمات غير حكومية في التحفيز على التحول الديمقراطي من خلال خلق أدوات اتصال و منظمات تتمتع بالاستقلال، هذا بالإضافة إلى المنظمات الحكومية التي تقوم بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في البلدان المختلفة و لا تعتبر الأمم المتحدة الوحيدة في هذا المجال و إن كانت اهم منظمة في هذا المجال. [1]

و لا يقتصر دور الأطراف الخارجية عند حد المساعدة في التحول الديمقراطي، بل قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول، و منها الجزائر التي قامت فيها هذه المنظمات بمراقبة العمليات الانتخابية، و هذا بداية بالانتخابات المحلية في شهر جوان 1990 مرورا بحدث توقيف المسار الانتخابي خلال الانتخابات التشريعية في ديسمبر1991.

و إن لم توافق الولايات المتحدة على توقيف المسار الديمقراطي، فإنها غيرت موقفها فيما بعد، بل أثنت كثيرا على موقف السلطة الجديدة لما أوقفت المسار الانتخابي، حتى أن النيويورك تايمز تساءلت في افتتاحيتها ليوم 24جويلية 1992 تحت عنوان "الديمقراطية الممنوعة في الجزائر" و جاء فيها ما يلي: « عندما نفذ الجيش انقلابه في يناير لمنع فوز جبهة الإنقاذ بالانتخابات – الدور الثاني للانتخابات التشريعية- غضت واشنطن الطرف مثل غيرها من العواصم الغربية ». [2]

يعود السبب الحقيقي في السكوت عن وقف المسار الانتخابي الديمقراطي إلى تخوف الولايات المتحدة من تصاعد التيار الإسلامي الذي يعد خطرا على مصالحها بالمنطقة، و خوفا من تنامي بقية الحركات الإسلامية في الدول الإسلامية الأخرى ووصولها للسلطة. كما تخوفت من تضامن الحركة الإسلامية الجزائرية بعد اعتلاءها السلطة السياسية مع كل من النظامين السوداني و الإيراني فتصبح قوة و سدا منيعا أمام المصالح الحيوية للولايات المتحدة و حلفائها. كما شجعت الرئيس ليامين زروال و ساندته أثناء قيامه بسياسة التحاور مباشرة بعد تعيينه كرئيس جمهورية، ثم عند محاولاته الحثيثة في المضي قدما نحو الديمقراطية.

---

[1] – Johan . GALTUN, "**Alternative models for global democracy**", in **Global democracy** , ROUTLEDGE , London Barry .HOLDEN (edited by) , , 2000, P159.

[2] – محمد جلال كشك، **الحوار أو خراب الديار**، مكتبة التراث الإسلامي، مصر ، 1992،ص 75.

تكثفت هذه المراقبة الدولية مع إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية **حدد** تاريخها **ليوم** 16نوفمبر 1995 لاختيار رئيس البلاد منذ استقلالها و التي حصل فيها ليامين زروال على أعلى نسبة من الأصوات و كذا الانتخابات التي دعا إليها هذا الرئيس لأجل تعديل دستور 23 فيفري 1989من خلال استفتاء 28 نوفمبر 1996و الذي وافق عليه الشعب بنسبة 80 %. كما حظيت الانتخابات التشريعية لـ 5 جوان 1997 بأهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي لانها اول انتخابات تشريعية وتعددية تتم في البلاد بعد إلغاء انتخابات عام 1991و بعد غمرة موجة عنف و إرهاب بالغي القسوة و الوحشية التي عانت منها الجزائر طيلة خمس سنوات (1992- 1997). ولا بد من الإشارة إلى الانتخابات الرئاسية في16 أفريل 1999 التي فاز فيها الرئيس الحالي للبلاد عبد العزيز بوتفليقة بعد انسحاب ستة من المترشحين عشية الانتخابات. [1]

تستخدم الدول الغربية- إلى جانب المراقبة السياسية- سلاح المساعدات الاقتصادية و ربط المعونة الاقتصادية بعملية التحول الديمقراطي فبدأ ألفن توفلر« أن الدول المانحة تأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم الديمقراطي و سجل حقوق الإنسان للدولة الممنوحة لها المساعدات، و يرجع ذلك إلى هيمنة الولايات المتحدة و حلفائها في الوقت الحاضر على عملية اتخاذ القرار في تلك الهيئات و المنظمات إلى الحد الذي يمكن معه فرض عقوبات رسمية مع تلك الأنظمة و رفض طلبات إقراض هذا النظام و المقدمة للبنك الدولي و إحجام البنوك الخاصة عن مساعدة تلك الأنظمة و اتجاه المستثمرين الأجانب إلى مناطق أخرى، و الأسوأ من هذا أن الشركات و الدول التي ستوافق على التعامل مع تلك الأنظمة ستكون في وضع يسمح لها بإملاء شروطها و التي ستكون أكثر تشددا مما لو كانت في ظروف أخرى ».[2]

3) العدوى أو المحاكاة :

يتم التحول الديمقراطي في الجزائر وفقا لتأثر الجزائر بالكثير من تجارب الدول الإسلامية و العربية و الدول النامية التي سبقتها في فتح المجال امام التعددية الحزبية بتياراتها المختلفة و هذا وفقا لمبدأ المحاكاة و العدوى الديمقراطية. و أطلق صموئيل هنتنجتون على هذه الظاهرة "كرات

---

[1] - **بدر حسن شافعي ،"الديمقراطية في المغرب العربي"** ، مجلة الديمقراطية ، العدد 4 ، **مرجع سابق، ص 249-251.**

[2]-**توفلر ألفن ، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة في بداية القرن الواحد والعشرين** ، ترجمة لبنى الريدي، سلسلة الألف كتاب الثاني ،ج2، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ،1996 ، ص 136.

الثلج" التي تتزايد حجما من أعلى إلى أسفل ، فالتحول الديمقراطي الناجح في **دولة ما يشجع** على التحول الديمقراطي في دولة اخرى إما لانها جميعا تواجه مشاكل متماثلة او اعتبار التحول الديمقراطي دواء لكل مشكلاتها او لان الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعد مثالا سياسيا أو ثقافيا يحتذى به. (1)

شـهدت مخُتلـف أنحـاء الـوطن العـربيّ موجـة الاحتجاجـات في أواخـر 2010 ومطلع2011، و هي موجة عارمة من الاحتجاجات، و أطلقت الانتفاضة التونسية الشرارة الأولى لانـدلاع **الثـورات** في البلـدان العربيـة. مـن أسـباب هـذه الاحتجاجـات المفاجئـة الركـود **الاقتصاديّ و سوء** الأحـوال المَعيشية، إضـافة إلى التضـيق السياسـيّ وسـوء الأوضـاع عمومـاً في **البلاد العربية.** انتشـرت هـذه الاحتجاجـات بسرعة كبـيرة عـبر عـدة بلـدان عربيـة، وقـد تضـمنت نشـوب معـارك بـين قـوات الأمـن والمُتظـاهرين ووصـلت في بعـض الأحيـان إلى وقـوع قتلـى مـن المواطنين ورجال الأمن. (*)

---

(1)- **هنتنجتون صموئيل ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ، ترجمة علوب عبد الوهاب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية-دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993، ص 32.

(*) - انطلقت الاحتجاجات في أنحاء **الأردن مع مطلع عام 2011 متأثرة بالانتفاضة التونسية الشعبية. وكان من الأسباب** الرئيسية لهذه الاحتجاجات تردي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة. وقد بدأت هذه المسيرات يوم 14 يناير بعد صلاة الجُمعة واستمرت في الأسابيع التالية. وأدت المُظاهرة في آخر الأمر يوم 1 فبراير إلى إقالة حكومة سمير الرفاعي و البدء بتشكيل حكومة جديدة لإدارة البلاد.

تأثرا باندلاع الثورة الشعبية التونسية في نهاية عام 2010 والتي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي في 2011/1/14 **شهدت اليمن** حملة احتجاجات شعبية بدأت منذ منتصف شهر يناير/كانون الثاني عام 2011 على شكل احتجاجات متقطعة مناهضة لحكومة الرئيس علي عبد الله صالح الذي يحكم البلاد منذ 33 عاماً. ثم ازداد زخم هذه الاحتجاجات بعد نجاح ثورة 25 يناير في **مصر وسقوط** نظام حسني مبارك في 2011/2/11. وبدأت الاحتجاجات **بالبحرين** يوم الإثنين 2011/2/14 .

وتقود هذه الاحتجاجات المعارضة الشيعية التي تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية. واندلعت **بليبيا** حملة احتجاجات بدأت يوم الثلاثاء 2011/2/15 في مدينة **بنغازي**. ونشبت **الاحتجاجات العراقية** في مطلع شهر شباط/فبراير 2011 ويقود هذه الاحتجاجات شبان يطالبون بالقضاء على الفساد وإيجاد فرص عمل لأعداد كبيرة من العاطلين خاصة حملة الشهادات الجامعية، والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. فيما رصد المراقبون غيابا تاما للأحزاب والكتل السياسية والرموز الدينية التي استحوذت على الشارع العراقي بعد الغزو الأميركي للبلد عام 2003. الأمر الذي أوضح أن الصراع الطائفي والعرقي ليس بين ابناء الشعب بل بين الكيانات السياسية التي لا تمثل واقع المجتمع.

كما شهد المغرب حملة احتجاجات شعبية قامت يوم الأحد 2011/2/20 وقاد ا الجماهير الشعبية من الشبان الذين يطالبون بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية (دون الدعوة لإسقاط نظام الملكية). أما عن الاحتجاجات

فاندلعت أحداث الانتفاضة التونسية في 18 ديسمبر 2010 تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 ديسمبر 2010 تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي كان يبيع عليها سلعته (توفي يوم الثلاثاء 4 يناير 2011 نتيجة الحروق)، [1] أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 **وخروج آلاف التونسيين الرافضين لأوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم.** ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدنا عديدة في تونس عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت **الرئيس زين العابدين بن علي** على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014. [2]

وتخلى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي على الحكم وغادر البلاد **مساء يوم 14جانفي** 2011 لأن تنازلاته التي أعلنها غير كافية ، بالرغم من التنازل عن تجديد عهدة

الموريتانية فبدأت منذ مطلع شهر يناير/كانون الثاني عام 2011 **على شكل احتجاجات متقطعة للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وللتنديد بانتشار الفساد والبطالة والفقر. ومع أن موقع الفيسبوك** محجوب في **سوريا فقد** استطاع العديد من الشبان التنسيق والاتفاق على بدء المُظاهرات في 5 فبراير/شباط 2011. هذا وقد بلغت أعداد المُشتركين في بعض هذه المَجموعات التنظيمية 2,000 شخص. وفي يوم الخميس 17 فبراير/شباط 2011 **و**على غير المتوقع بدأت مُظاهرات لم يَكن مخططا لها مسبقا، فقد انهال رجال شرطة بالضرب على ابن لاحد ملاك المحلات في منطقة **الحريقة في دمشق**. وانطلقت التظاهرات في **الكويت** **مائة شخص يوم الجمعة** 2011/2/18 م في منطقة تيماء سرعان ما زاد العدد عن 1000 **شخص بدأوا** تظاهراتهم بشكل هادئ وسط حضور امني مكثف. جاءت الاحتجاجات في **السعودية يوم الجمعة28 يناير2011 بدلاً من يوم السبت المخطط له، وبلغ عدد المتظاهرين قرابة 100 شخص بدأوا** ببضعة نساء من **شارع التحلية** ثم انضم إليها رجال وطالبوا بتغيير النظام الحاكم للبلاد. سببت الثورة المصرية تأهباً و استنفاراً أمنياً بالمملكة. وفي يوم في يو**م** 6 فبراير تظاهرت أكثر من 40 امرأة أمام وزارة الداخلية في العاصمة **الرياض للمطالبة بالإفراج عن أزواجهن وأبنائهن المسجونين** بدون محاكمة على حد تعبيرهن، وانتهت المظاهرة بخروج مسؤول من الوزارة وعدهن بحل المشكلة. تظاهر في يوم 2/22/ 2011 **أكثر من** 300 شخص في مدينة **حفر الباطن** قبل عودة الملك من رحلته العلاجية، وفي يوم 24 /2011/2 **تظاهر** حوالي 100 شخص في قرية العوامية ذات الأغلبية الشيعية في شرق السعودية وهذه هي المرة الثانية التي يتظاهر فيها سكان هذه القرية وطالبوا بالأفراج عن سجناء سياسيين من قريتهم لكن هذه المرة استجابت الحكومة لطلبهم وأطلقت سراح **السجناء.**

[1]– ع.ل، **"محمد البوعزيزي البطال الذي أطاح بالجنرال"**، جريدة الخبر، الجزائر، العدد6236، 15جانفي 2011، ص3.

[2]– موسوعة ويكيبيديا، **"الاحتجاجات العربية 2010–2011"** ،http://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الزيارة2011/02/25.

أخرى للمكوث في الحكم في 2014 ووعوده بإدخال إصلاحات سياسية وإعلامية عميقة، فلم يهدأ الشارع وخرج المتظاهرون، ساعات بعد خطابه المرتبك الذي أعلن فيه عن تلك التنازلات، التي رحبت بها دبلوماسية الاتحاد الاوروبي والخارجية الفرنسية. [1]

كان للثورة التونسية الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي أثر كبير في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في كثير من الدول العربية التي شهدت موجة من الاحتجاجات، منها الجزائر واليمن والمغرب ومصر التي تنحّى رئيسها أيضاً والأردن التي شهدت احتجاجات مطالبة بإقالة الحكومة وحدثت أزمة سياسية واحتجاجات في لبنان بعد تعيين الرئيس الجديد نجيب ميقاتي، وبعض من بلدان الخليج العربي.

أما العاصمة المصرية القاهرة فقد اجتاحتها المظاهرات ظهر يوم الثلاثاء 25 جانفي2011 استجابة لدعوة القوى السياسية والنشطاء بالتظاهر في اليوم الذي يوافق عيد الشرطة. وتجمع نحو 5000 متظاهر في ميدان التحرير- أكبر ميادين العاصمة المصرية - وسط حصار أمني مكثف، ورددوا شعارات تطالب النظام المصري بالرحيل وتحمله مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وطالب المتظاهرون برحيل حكومة أحمد نظيف، وهاجموا قيادات الحزب الوطني، كما انتقدوا أيضا وزير الداخلية المصرية حبيب العدلي، ونددوا بالسياسات القمعية لوزارة الداخلية والأمن المصري وطالبوا بتعديل الدستور. [2]

أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011 واعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وانه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. وقال عمرو موسى بأن قرار تنحي مبارك لحظة تاريخية حاسمة تستوجب من الجميع النظر للأمام وتكون الخطوات القادمة قائمة على الديمقراطية والإصلاح. [3]

---

[1]– عبد القادر حريشان، "الشارع يطيح بالرئيس التونسي ويدفعه للفرار إلى الخارج :سقط بن علي ولم يسقط النظام"، يومية الخبر ، العدد6236، مرجع سابق، ص3.

[2]– مصطفى عمارة،" المتظاهرون حاصروا مقر الحزب الحاكم وقرروا المبيت في ميدان التحرير، آلاف المصريين يهتفون :يا جمال قول لأبوك كل الشعب بيكرهوك"، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد3185، 26جانفي 2011، ص12.

[3]– موسوعة ويكيبيديا، "الاحتجاجات العربية 2010–2011" ، مرجع سابق.

وشهدت الجزائر بعض الاحتجاجات منذ أوائل شهر جانفي، حيث سجلت شرارة الغضب الأولى يوم 04 جانفي2011 ببلدية القليعة حيث خرج الشباب إلى الشارع مرددين شعارات منددة بتدهور القدرة الشرائية وتراكم المشاكل الاجتماعية. [1]

وامتدت موجة الغضب الشعبي إلى مناطق متعددة بالجزائر العاصمة وبعض الولايات كتيبازة والبليدة والطارف ووهران يوم الأربعاء 5 جانفي2011، حيث قام المتظاهرون بغلق الطرقات بالحجارة والعجلات المطاطية المشتعلة وحدثت اشتباكات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن ما تسبب في بعض الإصابات لكلا الطرفين. [2]

فليس صدفة أن ينتفض الشباب في العاصمة ويخرجون في مظاهرات احتجاجية عبر 21 ولاية جزائرية في الأسبوع الأول من شهر جانفي2011 بحجة ارتفاع أسعار المواد الأكثر استهلاكا في الجزائر. [3]

وقد شجعت ألمانيا البناء الجديد في شمال إفريقيا بفعل الثورات الشعبية والاحتجاجات الجماهيرية في كل من تونس ومصر التي فتحت الأبواب نحو بناء أسس للديمقراطية في المنطقة. وتعتبر المانيا مع شركائها في الاتحاد الاوروبي ومع دول اخرى في المجتمع الدولي كشركاء في البناء الجديد، فعرضت الحكومة الألمانية الاتحادية مساعداتها ودعمها من أجل تجاوز مرحلة البناء السياسية الانتقالية المستدامة. وقد أكد وزير الخارجية الألماني فيسترفيلة (Guido Westerwelle) أن « من مصلحة المانيا واوروبا ان تتقدم هذه المنطقة المجاورة لنا نحو الديمقراطية، لهذا تقدمنا بعرضنا للمساعدة. ويدور الأمر بالتحديد حول "شراكة التحول" حيث تريد ألمانيا تقديم المساعدة لبناء الأحزاب الديمقراطية والحوار الديمقراطي حول دولة وسيادة القانون وتحديث النظام القضائي، ووضع اسس نظام انتخابي ديمقراطي عادل، وتقوية المجتمع المدني، ودعم الإعلام الحر المستقل». [4]

---

[1]– أحمد حمداني،" **شباب غاضبون أضرموا النيران وقطعوا الطرقات: انتفاضة في تيبازة والعاصمة ضد التهاب الأسعار"**، جريدة الخبر ، الجزائر، العدد6226، 5جانفي2011، ص6.

[2]– لمزيد من التفاصيل ارجع لجريدة الخبر، الجزائر، العدد6227، 06جانفي2011،ص3.

[3]– عبد العالي رزاقي، "**سيناريوهات التغيير في الجزائر**"، موقع الجزيرة: 20-03-2011 http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/7b85dd28-b69b-46c5-ba54-112357bae93c، تاريخ الزيارة 2011/04/02.

[4]- مجلة دوتشلاند،"**الانطلاق نحو الديمقراطية**"، مرجع سابق، ص7 .

كما دعم وزير الخارجية الألماني مطلب الشعوب العربية للحرية والتمتع بحقوق الإنسان "**بعولمة الإصلاح**"، **فقد** جعلت المجتمع الدولي يفكر في كيفية دعم مشروع نقل عملية التحول **والتطور الذي يؤمن لدول الشرق الأوسط الاستقرار والحرية.** [1]

و لا يمكن إغفال التطور السريع في مجال الإعلام و الاتصال و دوره البارز في عملية **العدوى و المحاكاة ليس فقط على الدول المجاورة و الإقليمية و إنما يتعدى الحدود الجغرافية** للمناطق و القارات و أشار إلى ذلك هنتنجتون مؤكدا على « أن الفضل يعود إلى تأثير الاتصالات العالمية في تحول صورة الثورة الديمقراطية العالمية في منتصف الثمانينات إلى واقع في أذهان القادة السياسيين و المثقفين في معظم دول العالم ». [2]

وينجم عن التقدم المتزايد لوسائل الإعلام و الاتصال تأثير متزايد للرسالة الإعلامية للدول الغربية التي تنتهج المسار الديمقراطي بوصفها تعبر عن **منظومة فكرية واحدة تقوم على إعلاء قيم التعددية و التسامح و** حق الانتخاب و غيرها من الأسس الديمقراطية، فالنظم السلطوية بأشكالها المختلفة كانت تعتمد على أجهزة الإعلام كلها لأجل التعبئة و الحشد و تكوين رأي عام متعصب ضد آراء الآخرين و هذا ما كان في نظام **الحزب الواحد بالجزائر، إلا** أن ثورة الاتصال و المعلومات جاءت لتكسر هذا الاحتكار و التعتيم الإعلامي و المعلوماتي لأن المواطن أصبح له القدرة المستقلة على المعرفة و الاستعلام بعيدا عن العراقيل التي تفرضها الدولة. **و هذا التوافر الحر للمعلومات و المعرفة يكفل للموا**طن القدرة على الاختيار بالإضافة إلى أن « ثورة الاتصالات الحديثة جعلت ظواهر القهر و انتهاكات حقوق الإنسان في أي دولة من دول العالم مسالة عالمية تمس المجتمع الدولي ككل مما يشكل قيدا على قدرة الدولة على التعسف **و استخدام القوة تحسبا لردود الفعل العالمية ».** [3]

لقد لعبت وسائط الاتصال الحديثة- خاصة المواقع والشبكات الاجتماعية مثل "فايسبوك" (Facebook) و"تويتر"**(twitter)- هذا الدور، أي التقريب بين الناس، الجمع بين** الأفكار والطموحات والرغبات المشتركة، دفع الناس إلى اقتراح طرق التعبير عن آرائهم في حرية تامة، **بعيدا عن الطابوهات وأشكال القمع الذاتية والجماعية وبعيدا عن الرقابة والمنع.**

---

[1]- بيتر هينتريدر،"**عولمة الإصلاح**"، مجلة دوتشلاند (Deutchland) ، العدد1،2011، ص3.

[2]- **صاموئيل هانتنجتون ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص** 33.

[3]- أميرة إبراهيم حسن دياب ، مرجع سابق ، ص 46.

و أصبحت هذه الشبكات الاجتماعية (Réseaux Sociaux) بمثابة "أغورا" (agora) إغريقية، أي ساحة مفتوحة لتبادل الآراء، فيها يعبر الأفراد عن رغبتهم العارمة في الحياة وفي التمتع بالحرية وممارستها. وقد ازداد دور هذه الفضاءات وتعاظم، خصوصا في المجتمعات التي يجد الناس أنفسَهم فيها -كأفراد أو كجماعة- محرومين من حرية التفكير والتعبير، مراقبين يوميا في أنماط التواصل بينهم، أي في مجتمعات تسلطية واستبدادية لا تعترف للمرء بحقه في المواطنة، وهو ما يحدث الآن في العديد من البلدان العربية خصوصا الخليجية منها، حيث صار "فايسبوك" (Facebook) و"تويتر"(Twitter)، على مدى سنوات، المتنفَّسَ الوحيد للناس. لعبت هذه الوسائط- إذن- دورا أساسا في مواكبة التحولات الحديثة التي تحدُث في أكثر من بقعة في العالم.

كما تعد المدونات أحد أهم وأبرز تطبيقات شبكة الأنترنت، ومن المصادر الهامة للحصول على المعلومات من ناحية، ووسيلة للتعبير والمشاركة في واقع المجتمعات من ناحية أخرى، ولهذا أصبحت المدونات الإلكترونية أحد مصادر المعلومات الأساسية التي يستمد منها الإنسان المعلومات، وتصبح من خلال النفاذ إليها والتفاعل معها سلبا أو إيجابا، بل ومتابعة الأخبار وقياس الآراء ولكن من وجهة نظر شخصية هي وجهة نظر كاتب أو محرر المدونة وهذا ما يعطيها قالبا خاصا تتميز وتنفرد به عما سبقها من مصادر للمعلومات. [1]

ونلاحظ أن تنامى أهمية وتأثير المدونات كان له دور في إحداث حالة حراك سياسي واجتماعي داخل واقع المجتمع العربي في الاونة الاخيرة، واستخدامها كوسيلة اتصالية هامة في تغيير الواقع، من خلال بناء شبكات اتصالية اجتماعية توفر قنوات لتبادل المعلومات والمعرفة والاراء المختلفة، كما انها اصبحت تمثل وسائل ضغط على مؤسسات صنع القرار في المجتمع العربي بأسره.

وقد بدأت المدونات في الظهور في العالم العربي مع بداية الحرب على العراق في مارس 2003؛ حيث تزامن ظهورها مع حالة الحراك السياسي والاجتماعي على المستوى الإقليمي والوطني في التعبير عن رفض الغزو الأمريكي (إدارة بوش الإبن)؛ الذي تمثل في التظاهرات والحركات السلمية الرافضة لاستخدام التدخل العسكري. وعلى الجانب الآخر يمثل ظهور وانتشار

---

[1]- أحمد الغمراوي، هاجر علي محمود وآخرون، "**المدونات نوافذ جديدة للمشاركة والتغيير: دراسة تحليلية لمضمون عينة من المدونات المصرية خلال عام 2009**"، http://anam3ahom.blogspot.com/2010/03/blog-post_27.html، تاريخ الزيارة 2010/10/23.

المدونات نافذة لتعبير الافراد والمجموعات المدنية النشطة في التعبير عن ارائها والمطالبة باحترام الحقوق والحريات في ظل استمرار السياسات السلطوية. [1]

و ظهرت في الجزائر من سنة 2005 العشرات من المدونات ذات الاهتمامات المتنوعة لشباب ينتمون إلى مستويات علمية واجتماعية مختلفة، ورغم مرور سنوات من التجربة إلا أن حضور التدوين الجزائري بقي بعيدا عن لفت الانتباه من حيث عدد المدونين، وقوة التأثير في الرأي العام مقارنة مع بلدان عربية كمصر وتونس، واللتين ساهم المدونون فيهما في تغيير معطيات كثيرة سياسيا وإعلاميا. [2]

ويركز المدون قادة الزاوي في مقاربة الأسباب الكامنة وراء فتور التدوين الجزائري على الجوانب التقنية، منها بطء انتشار الأنترنت في الجزائر، مما أثر في نسبة المستخدمين التي لا تتجاوز 13% فقط من السكان وفق إحصائيات 2010، معتبرا إياه رقما بسيطا مقارنة بدول عربية أخرى. ويُرجع توفيق التلمساني، وهو أحد أنشط المدونين الجزائريين، الأمر إلى عدم قيام وسائل الإعلام التقليدية في الدعاية للتدوين كما حصل في أغلب الدول العربية ، وإلى عدم انخراط مثقفين من الوزن الثقيل في تنشيط مدونات يتمكنون من خلالها من لعب دور القاطرة التي تجذب جمهور الشباب المهتم بمجال النشر الإلكتروني إلى هذا الميدان. [3]

وعن طبيعة هذه النسبة الضئيلة من المدونين الذين يتعاطون الهم السياسي، قال صاحب مدونة "داخل الال" للجزيرة نت « إنهم صحفيون وجدوا في الفضاء الافتراضي حرية لا يقيدها مزاج رئيس تحرير، أو سلطة عليا تملي عليهم رأيا». [4]

فقد ظهرت –إذن- آليات جديدة للتعبئة (كالفيسبوك والرسائل الهاتفية القصيرة، والمدونات)، التي أصبحت السلطة السياسية عاجزة عن مواجهتها والحد من تأثيرها كما هو الشأن بالنسبة لوسائل التعبئة الكلاسيكية. وفي انتظار أن تجد السلطة آليات للتعبئة المضادة،

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]-**عبد الرزاق بوكبة-الجزائر ،"التدوين في الجزائر وحالة الفتور"، الجزيرة.نت: 25-07-2011،**
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/781F486F-3A3F-4E9C-9B55-699F0753B203.htm، تاريخ الزيارة2011/11/14.

[3]- **المرجع نفسه.**

[4]- **المرجع نفسه.**

يتبين أن الآليات الجديدة للتعبئة فرضت واقعا جديدا يقضي بإطلاق وتحديث عملية الديمقراطية مع دعمها وتمتينها.

و لم تعد الدول في حاجة إلى وسائل تقنية متطورة أو موارد بشرية كبيرة للتجسس على دول أخرى ومعرفة ما يجري فيها، بل أصبح مجرد إجراء مكالمة هاتفية أو فتح قناة مباشرة كفيلا بتقديم صورة كاملة عما يجري في أبعد نقطة من الدولة موضوع التجسس. فالجميع صار متطوعا كشاهد عيان ليصف لك ما يجري في بلده سواء بواسطة الفيسبوك أو عبر وثائق ويكيليكس(wikileaks)، بل أصبحت هناك وكالات أنباء خاصة ينجزها أفراد عاديون ويصفون من خلالها ما يجري في احيائهم ومدنهم. [1]

اعتبر جوليان أسانج (Julian ASSANGE)، مؤسّس موقع ويكيليكس (wikileaks) [*][2] أنّ نشر بَرْقيّات دبلوماسية أمريكية أسْهَم بدورٍ كبيرٍ في تحفيز الانتفاضات في العالم العربي. حيث أثار غضب حكومة الولايات المتحدة لنشره آلاف البرقيات السرية، ذلك أنّ التسريبات ربما اقنعت بعض الانظمة السلطوية بانها لا يمكنها ان تعتمد على الدعم الامريكي إذا ما استخدمت القوة العسكرية ضدّ المحتجين. وأبْلَغ أسانج نحو800 طالب في كلمةٍ ألقاها في جامعة كامبردج، أنّ تلك البرقيات جعلت أيضًا من الصعب على الغرب أن يُواصِل دعمه لأنظمة طال بقاؤها في السلطة. [3]

---

(1)- محمد خياري، **"ثورات العالم العربي الحالية وتراجع الفكر السياسي الديني من بين الدروس المستخلصة من التحركات الشعبية الأخيرة"**، المساء : 12 - 03 – 2011، http://almassae.ma/node/18596، تاريخ الزيارة 2011/03/20.

(*)- ويكيليكس: هي منظمة دولية غير ربحية تنشر تقارير وسائل الإعلام الخاصة والسرية من مصادر صحفية وتسريبات إخبارية مجهولة. بدأ موقعها على الأنترنت سنة 2006 تحت مسمى منظمة سن شاين الصحفية. وادعت بوجود قاعدة بيانات لأكثر من 1.2 مليون وثيقة خلال سنة من ظهورها . و تعرف ويكيليكس مؤسسها بأنه مزيج من المنشقين الصينيين والصحفيين والرياضيين وتقنيون مبتدؤون لشركات عاملة في الولايات المتحدة وتايوان واوروبا واستراليا وجنوب أفريقيا .ومديرها جوليان أسانج وهو ناشط إنترنت الاسترالي[1] .أنطلق الموقع كويكي للتحرير، ولكنه انتقل تدريجيا نحو نموذج نشر أكثر تقليدية ولم يعد يقبل بتعليقات المستخدمين أو كتاباتهم .

(3)- المصريون، **"أسانج: ويكيليكس سبب تفجر ثورات العالم العربي"**،17-03-2011، http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=51839، تاريخ الزيارة 2011/03/20.

فيرى جيل كيبل(Gilles KEPEL)[*] أن نفس الأشخاص الذين مجّدوا هنتنجتون يصلبون –الآن- كتابه "صدام الحضارات" ويتهمونه بأنه ضللنا بأن زعم أن العرب والمسلمين "مختلفون" على نحو راديكالي؛ نعلم الان انهم مثلنا حقا: فهم يستعملون التويتر وهم يتصفحون الفيس بوك، وكانت الشخصية التي تمُثل الثورة المصرية لمدير منطقة الشرق الأوسط في غوغل. تخلص المجتمع العربي المدني من اللعنة التي جثمت عليه، فقد انتقل من "إما ابن علي وإما ابن لادن" إلى "لا ابن لادن ولا ابن علي". بلغت الثورات العربية مرحلة تجارب الميدان في تونس ومصر– عندما نحّت الطغاة –وصُبغ تجنيد الجماهير للعمل السياسي بخطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان. [1]

يكفي هنا التذكير بأن بلدانا، مثل تونس ومصر والمغرب، تعرف نسبة استعمال للأنترنت تتجاوز ما هو معروف في دول متقدمة، مثل الأرجنتين وتركيا والشيلي، وهو ما يترجم، إلى حد ما، مطلبا ظل صامتا وسريا لسنوات، في الخروج من الانغلاق الذي يعاش من طرف هذه الأجيال كبؤس وجودي وحياتي. هكذا صارت الشبكات الاجتماعية ومواقع الأنترنت والمدونات راسَ حربة المجتمعات المدنية العربية. يتعلق الامر بتحول جذري في اشكال التمرد والاحتجاج لم يعد معها ممكنا بقاءُ المطالب والحركات الاحتجاجية داخل فضاء محكم الإغلاق! [2]

لقد عوض "فايسبوك" و"تويتر"، إلى حد بعيد، الدور الذي كانت تلعبه الأحزاب والزعماء السياسيون في صياغة رؤى وأفكار نظرية من أجل التغيير وفي قيادته وتوجيهه، بل إن وسائط الاتصال الحديثة هذه غطت على إفلاس هذه الأحزاب والشخصيات السياسية. وهو ما يدل على أن أغلب هذه التحركات الجماهيرية الشبابية، التي هدفت إلى التغيير وحققته بالفعل، كانت متعددة المشارب والتوجهات.

---

[*]– مستشرق فرنسي وأستاذ في معهد العلوم السياسية في باريس،وخبير في شؤون العالم العربي و الإسلامي.

[1]-جيل كيبل،" **الثورات العربية تفنّد مزاعم هنتنغتون**"، يومية الأيام: 18-03-2011 http://www.al-ayyam.ps/znews/site/template/article.aspx?did=161953&date=3/18/2011، تاريخ الزيارة2011/03/19.

[2]-مصطفى المسناوي، "**دور وسائط التواصل الحديثة في التحولات العربية الراهنة: مواقع الأنترنت «تخلخل» المفاهيم العتيقة للثورة الجماهيرية**"، جريدة المساء: 12- 02 – 2011 ،http://almassae.ma/node/16771،تاريخ الزيارة 2011/03/20.

لقد أكد تقرير "نظرة على الإعلام العربي2008- 2012" الذي صدر مؤخرا عن نادي دبي للصحافة بالتعاون مع شركة "برايس ووتر هاوس كوبرز" (Price Water House Coopers)، أن مؤسسات الإعلام المطبوع في العالم العربي بدأت باتخاذ خطوات هامة نحو ترسيخ بيئة إعلامية أكثر شفافية، مع إعلان عدد من شركات الإعلام في المنطقة عن التزامها بتنفيذ إجراءات معتمدة ذات مصداقية عالمية في تدقيق أعداد التوزيع. [1]

إن «ثورة الياسمين» مثلا -وهو الاسم الذي أطلقته وسائل الإعلام الغربية على التحول السياسي الذي حدث في تونس-تحُيل على أحداث أخرى، مثل «الثورة المخملية» في تشيكوسلوفاكيا، بعد ايار جدار برا 1987، لكن التاريخ لا يكرر نفسه هنا، لأن تونس تمنحنا نمطا جديدا من التغيير السياسي يمكن أن نطلق عليه اسم "الثورات الناشئة أو الوليدة" (émergentes)، التي لم تستخلص دروسها إلى حد الآن، رغم أن الكثيرين- كما في بعض الجرائد الغربية- بدأوا يكتبون نفس مقال الرأي تحت عنوان متشابه "دروس أو درس ثورة تونس"، علما أن ثورة 1917 نفسَها لم يبدأ الباحثون في استخلاص دروسها إلا عقودا بعد حدوثها. إن الشباب من حملة الشهادات- بطارا ام الطبية- هم الذين ثاروا على ج بورقيبة وعلى ميدان التحرير، "مسلحين" بهواتفهم المحمولة وبصفحاتهم على "الفايسبوك"... إنها "ثورة النخب" المنسجمة مع العولمة، ثورة النخب الطامحة إلى ولادة سياسية مغايرة غير التي عاشوها لسنوات. [2]

لا يثبت التفاؤل الناجم عن الثورات الديمقراطية في أنحاء كثيرة من الشرق الأوسط والعالم العربي اننا نعيش في "نهاية التاريخ" كما اقترح فرانسيس فوكوياما عام 1992 في عمله "نهاية التاريخ وآخر إنسان"، فقد وصف فوكوياما منطق التاريخ العالمي، والاتجاهات التي تؤدي إلى الديمقراطية الليبرالية، وتوقع حركة تقدمية نحو ثورة ليبرالية في العالم. من ناحية، يبدو أن ربيع العرب يؤكد رؤية فوكوياما. ومن ناحية أخرى ، فإن الطبيعة غير المكتملة وغير الواثقة من الثورات الديمقراطية في الشرق الأوسط توحي بأن الحركة الليبراليةالعالمية الديمقراطية لم تأت أكلها تماما. وسواء كان هذا للأفضل أم للأسوأ، فإننا لا نزال نعيش تماما في منتصف التاريخ. [3]

---

[1]- الجزائر تايمز ، "بمناسبة عيد الصحافة: حرية الصحافة تؤخذ ولا تعطى"، http://www.algeriatimes.net/algerianews255.html ، تاريخ الزيارة 2009/05/20.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- راشيل كوفلد – ديبرا دلائيت،" آليات الديمقراطية في عصر عولمة الحكم"، مجلة الديمقراطية– مؤسسة الأهرام: 02-05-2012، http://ar.pukcc.org/ 862 تاريخ الزيارة2012/05/15.

لكن رغم ما للعوامل الخارجية من فعالية في تشجيع عملية التحول الديمقراطي إلا أنه لا بد من توافر عوامل محلية و بيئة ملائمة لترسيخ المبادئ و القيم الديمقراطية. « لأن ليس المطلوب إقامة ديمقراطية على الطريقة الأمريكية، و لا تقليد أي نموذج آخر للنظم السياسية، فهذا أصل كل إخفاق. و إنما المطلوب توسيع دائرة الحريات و الحقوق المواطنية العادية التي تسمح للرأي العام و الأفراد على اختلاف انتماءاتهم و مستوياتهم الثقافية والاجتماعية بالمشاركة في التفكير الجماعي الحر و المنظم في المستقبل. إن المطلوب هو بناء أطر تفكير عام و وطني اختفى تماما من الساحة العمومية والخاصة ».[1]

هذا ما يذهب إليه منظروا التبعية الذين يعتقدون أن عدم المساواة و تشويه الاقتصاديات و البنية الاجتماعية للعالم الثالث هو نتيجة مركزها التابع في النظام الاقتصادي للعالم الغربي و هو ما يجعل الديمقراطية صعبة التحقق، عكس ذلك فإن المعتاد بين منظري التحديث اعتبار تأثر العالم الثالث بالعوامل الخارجية و التأثير الخارجي مشجعا للديمقراطية.[2]

يمكننا عند هذا الحد إيضاح العلاقة بين النسق الداخلي للقيم الديمقراطية في الجزائر مع النسق الخارجي المتمثل في العوامل الخارجية و حسب التحليل النسقي للومان (LUMMAN) فإن الأنساق تقوم ببناء هياكل خاصة بها، و قد عبر المصطلح الجديد(autopoièse) عن ميزة الإنجاب الذاتي للهياكل و عناصر النظام ذاته. حيث يعتبر النسق ذاتي المرجعية (autoréférentiel) له القدرة على التعريف بذاته و هويته و حدوده مع ما ليس من صفاته.[3]

ويعني ذلك أن تغيّر النسق القيمي الديمقراطي داخلي و ليس خارجيا لأن النسق لا يقبل في طبيعته التغير النابع من بيئته الخارجية وبالتالي فإن مفعول العوامل الخارجية لا يمكن أن يتوصل إلى تغيير النسق تغييرا جذريا،و قد يكون لها دورا فقط في إسراع هذا التغيير أو الإبطاء فيه. لأن « المسببات الخارجية تحفز و تنشط المسببات الداخلية مما يدفع النسق نحو تحقيق التماسك ».[4]

---

[1]- برهان غليون،" الديمقراطية المفروضة و الديمقراطية المختارة : الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 289، مارس2003 ، ص 142.

[2]- أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق ، ص 41.

[3]- Daniel. CORNU, op,.cit, PP 260-261.

[4]- Denys. CUCHE, op.cit, , P 62 .

و لكل مجتمع أسلوبه الخاص في امتصاص التغير الخارجي تبعا لوظيفة منطقه الداخلي. **و قد** أكـد هنتنجتـون هـذا المنحـى قـائلا بـأن الثـورة الديمقراطيـة قـد تخلـق بيئـة خارجيـة تفضـي إلى التحـول الديمقراطي إلا أنها لا تستطيع أن توفر الشروط الضرورية لعملية التحول الديمقراطي.[1]

يذهب كثير من الباحثين إلى اعتبار أحداث أكتوبر نقطة تحول في مسار الديمقراطية للدولة الجزائرية، ذلك أنها شكلت حجر الأساس الذي أقيمت عليه التعددية الديمقراطية في الجزائر، وبعبارة أخرى شكلت هذه الأحداث منبرا لتعبير مختلف الأطراف السياسية عن رغبتها لتفعيل مسار الديمقراطية، فالمعارضة التي همشت لفترة طويلة، إما باحتوائها داخل الحزب الواحد وإما بنشاطها المخفي وجدت في هذه الأحداث فرصة لطرح نفسها كقوى فاعلة في الوضع الجديد.

وساهمت التعددية التي أفرزها إصلاح أكتوبر في خلق نوع من التوازن بين التعددية الثقافية المكبوتة لفترة طويلة، والتعددية السياسية التي تفتحها الديمقراطية التمثيلية، وبات واضحا أن المواطن الجزائري الذي ظل سجين الخيار الأحادي أصبح اليوم أمام خيارات عديدة يفرضها الزخم الحزبي الذي أفرزته الإصلاحات، التي أصبح معها التمثيل السياسي ذو قيمة جعلته رهان أساسي لتنمية الخطاب السياسي، وعبرت الديمقراطية عن نفسها من خلال الانتخابات ومن خلال الإضرابات التي عبرت في الغالب عن التغيير السلمي.

إن الملاحظ لهذه الفترة يدرك، أن الجزائر عرفت خلال فترة وجيزة تحولا سريعا من نمط سياسي أحادي إلى نمط سياسي تعددي، يدعو إلى تجسيد الديمقراطية على أرض الواقع ، من خلال انتخابات تعددية، تجسد المشاركة السياسية الفعلية ، وبدا واضحا أن المعارضة التي دخلت المعترك السياسي كانت تريد أن تتجاوز فكرة الديمقراطية المصنوعة بقرار، وسمحت لها القوانين الجديدة من أن تكون البديل الشرعي عن السلطة القائمة بواسطة انتخابات مست كل الأجهزة التي تقوم عليها الدولة بما فيها رئاسة الجمهورية، لكن واقع الممارسة السياسية لم يرق إلى ديمقراطية فعلية، بالنظر إلى ما نتج عن أول انتخابات تشريعية تعددية عاشتها الجزائر، حيث حرم حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من ممارسة حقه الديمقراطي، بناء على شكوك تهدد الحياة الديمقراطية، وأثبتت النتائج التي أفرزها توقيف المسار الانتخابي أن السلطة لا تزال محل صراع بين مختلف النخب أو العصب، وعبر طرق مختلفة شرعية وغير شرعية.

وكذا هو الحال بالنسبة للثورات العربية الأخيرة التي تحدث عنها وزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر في مقالته الأخيرة المنشورة في صحيفة "الغد" الاردنية وعنوانها "صحوة الشرق الاوسط"

---

[1]- صاموئيل هانتنجتون ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص 33-44.

فقال ما يلي:« الواقع أنه على الرغم من التشابه بين أحداث ميدان التحرير في القاهرة وأيار/مايو 1968 في باريس وسقوط سور برلين في العام 1989، فمن السابق لأوانه أن نعلن أن الحرية سادت. إن سيادة الحرية سوف تتوقف بدرجة كبيرة على الكيفية التي سيستجيب بها الغرب لهذه الأحداث الآن، لأن ما أصبح على المحك ليس مجرد إسقاط الطغاة، بل وأيضاً التحول العميق والحديث للمجتمع والاقتصاد بالكامل. وإنها لمهمة مهولة في واقع الامر. فضلا عن ذلك، فمقارنة بأوروبا الشرقية في العام 1989، فإن الشرق الأوسط في العام 2011 يفتقر إلى أي هياكل استقرار خارجية، مثل حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، قادرة على التأثير على الإصلاحات الداخلية من خلال إبراز إمكانية العضوية».[1]

يرى برهان غليون في هذا السياق أن الديمقراطية ليست مسألة نظرية و لكنها مسألة عملية، أي مسألة سياسية، و التقدم فيها لا يتوقف فقط على تطوير المفهوم و لكن على الممارسة العملية للديمقراطية أي على الجهد الحقيقي العملي المبذول أو على أسلوب العمل و استراتيجيته ... فهناك دعوة قوية للديمقراطية في البلاد العربية اليوم لكن ليست هناك حركة ديمقراطية حقيقية منظمة و واعية و فاعلة ... أي طرح برنامج التحويل السياسي و الاجتماعي والاقتصادي البديل و الناجح الذي يتوقف عليه مستقبلها و مستقبل دعاتها في الفكر و المجتمع العربيين.[2]

إن التأثر بالعوامل الخارجية لن يحقق التحول الديمقراطي إذا كان البلد تنقصه الظروف الداخلية المواتية، لأن التحول الديمقراطي يمر عبر آليات دستورية وسياسية على أن لا تكون الديمقراطية إجرائية بواسطة قوانين، وآليات مفرغة من محتواها، تهيمن من خلالها السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى الأمر الذي يخلق خللا في السير العادي للمؤسسات، وإنما تكون ديمقراطية حقيقية من حيث المحتوى، أي يكون الدستور والقانون فوق الجميع، و يكون المجتمع السياسي عاكسا للتعددية الموجودة في المجتمع، ومن ثم يتم تقنين ودسترة هذا الاختلاف، من أجل تفادي الصراعات السياسية، التي قد تقود في الكثير من الأحيان إلى العنف، كتعبير عن المطالبة بهذه الحقوق. وبهذا يتم تجاوز ما يمكن تسميته بديمقراطية الواجهة.

---

[1]-غسان المفلح ، "الثورات التحررية العربية والغرب"، جريدة الحوار المتمدن-العدد: 3307، 16-03-2011 ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=250789 ، تاريخ الزيارة 16 /2011/03.

[2]- علي الكواري ، أزمة الديمقراطية في الدول العربية ... ، مرجع سابق ، ص 227.

ثانيا: واقع القيم الديمقراطية في الجزائر بين التعددية و الأحادية

1) القيم الديمقراطية في الجزائر بين إعلام الدولة وإعلام السلطة:

حرصت الأغلبية الساحقة من الدول العربية بما فيها تلك التي اختارت طريق التطور الرأسمالي- و منذ اعتلاء القوى الوطنية سدة الحكم- على عدم اعتناق النظرية الليبرالية الإعلامية، حيث" تحتكر "الدولة" في البلدان العربية باستثناء لبنان(و قطر مؤخرا ، لكن بصورة مخبرية، غير معممة و غير مقوننة)، الإعلام الإذاعي و التلفزي، أما بالنسبة للإعلام المطبوع فقد سمحت دول عربية و إسلامية للقطاع الخاص بالاستثمار فيه، تاركة هوامش حرية تضيق و تتسع حسب شروط و ظروف قطرية ، موضوعية و ذاتية غير مستقرة و غير ملحوظة في القانون المدون، و لكن محتفظة بهيمنة قانونية و رقابية عليه ، ما يجعله تابعا و خاضعا، بصورة جوهرية، لمقومات الإعلام الرسمي السائد.(1)

وبما أن الإعلام يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والأيديولوجي السائد في أي بلد من البلدان، فمن البديهي وجود أيديولوجية واحدة تحدد الخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، كما تحدد موقف الدولة من الإعلام ودوره ووظائفه، التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة بهدف تحقيق وحماية مصالح وقيم واهداف الطبقة التي تحكم والتي تسيطر بالتالي على وسائل التعبير الإعلامي. (2)

و لمعرفة أزمة القيم الديمقراطية في النظام الإعلامي الجزائري و خلفياته لابد من إدراك التباين بين إعلام الدولة و إعلام السلطة ، ذلك « أن إعلام الدولة هو إعلام المجتمع بكل فئاته و تياراته السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الفكرية و القيمية، و إعلام الدولة هو المعبر عن وقائع المجتمع الكلي بتفاعلاته وإشكالياته، بإنجازاته و إخفاقاته، بتناغمه و تناقضاته، وإعلام الدولة هو المحتضن للحركة المجتمعية و المجسد لطبيعتها و المشارك في تحديد اتجاهاتها، وإعلام الدولة هو الذي يحتوي الرأي و الرأي الآخر، الموقف و الموقف المضاد، السلطة والمعارضة، الحاكم والمحكوم، وهذا الذي يبرز الإدارة العامة التي تؤدي دور الحكم بين "الأمير و الرعية "».(3)

---

(1) - فريال مهنا، مرجع سابق ، ص 96.

(2)- عبد الله بوجلال، " الإعلام والرأي العام في الأقطار النامية والعربية" ، المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، العددان 6 و7 ربيع وخريف 1992، ص61.

(3)- فريال مهنا، مرجع سابق، ص 97.

وإدراكا لأهمية الدولة في الأنظمة الإعلامية وما طرأ من تطور فكري على النظرية الليبرالية التقليدية و خاصة ما يرتبط بالإعلام الإذاعي و التلفزي و دفع العديد من الدول الرأسمالية المتطورة التي كانت تعيش مرحلة حضارة صناعية و بعد صناعية، و التي كانت أطلقت المبادرة الخاصة في الصحافة المطبوعة ، تماشيا مع الفكر الليبرالي التقليدي، إلى حصر الإعلام المسموع و التلفزي في نطاق الدولة عقودا من الزمن، إدراكا منها للتغيرات الجوهرية التي طرأت على تركيبة الجمهور الإعلامي، و خضوعا لضغوط قطاعات واسعة في المجتمع المدني، رات في الإذاعة و في التلفزة خ لهة ديدا للتماسك الاجتماعي و القيم الأخلاقية السائدة. [1]

يبدو أن أوضاع وسائل الإعلام العربية محاصرة بين مطرقة القمع الحكومي وسندان الصعوبات الاقتصادية، ففي مرحلة الاستقلال الوطني ظهرت مركزية الدولة في المجال الإعلامي، وهو وضع لا تزال الدول العربية تعاني من تبعاته وآثاره حتى اليوم، خاصة ما ارتبط بقوانين مقيدة لحرية الصحافة وممارسات حكومية اخرى من شانها وضع عراقيل مختلفة في طريق ممارسة المهنة وجعلها شبه مستحيلة خارج النطاق الحكومي.

فعلى صعيد المبادرات الإقليمية تبرز وثيقة "الاستقلال الثاني" الصادرة عن المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية الرابعة المنعقدة بتونس، والذي عقد بالعاصمة اللبنانية في مارس 2004 بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وشارك فيه ممثلو 52 منظمة في ثلاث عشرة دولة عربية .وحملت هذه الوثيقة بين أبرز مطالبها رفع الرقابة على جميع وسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئي، وإطلاق حرية إصدار الصحف وتملك وسائل الإعلام وتداول ونشر المعلومات، وإلزام المؤسسات الدينية حدود سلطاا وعدم السماح لها بممارسة الرقابة على النشاط السياسي والفكري والأدبي والفني، وإصلاح التشريعات العربية وبخاصة تلك التي تتعارض مع حريات الرأي والتعبير وتداول المعلومات والحق في المعرفة والعمل من أجل إاء سيطرة الدولة من جميع وسائل الإعلام. [2]

---

(1)– المرجع نفسه ، ص 97.

(2)– عبد الكريم العبدلاوي، "الإعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة : دراسات في البث الإعلامي في الأردن ومصر والمغرب"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان(سلسلة قضايا الإصلاح (15)، http://www.cihrs.org/Images/ArticleFiles/Original/96.pdf، تاريخ الزيارة2010/03/14.

وتحت تأثير الضغوط المزدوجة من الداخل والخارج شكلت مطالب إلغاء احتكار الدولة لوسائل الإعلام وإطلاق الحريات الإعلامية قاسما مشتركًا في المبادرات الداعية للإصلاح والديمقراطية سواء في المبادرات التي أطلقتها الثورات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، أو المبادرات الدولية أو حتى عبر المبادرات شبه الرسمية التي انبثقت عن عدد من المؤتمرات التي جرت تحت رعاية بعض الحكومات العربية.

لذا تتأثر وسائل الإعلام في الجزائر كباقي الدول النامية عموما و الدول العربية خصوصا بما يسمى " الميل السياسي "(Political Slant) [1] و الذي يقصد به ارتباط هذه الدول بإحدى الدول الكبرى ، و السعي إلى محاكاتها في نظمها السياسية و الاقتصادية.

فأطلق صمويل هنتجتون هذه العدوى أو المحاكاة كظاهرة ب "كرات الثلج " التي تتزايد حجما من أعلى إلى أسفل، فالتحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة اخرى، إما لانها جميعا تواجه مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية دواء مفيدا لكل مشكلاتها ، او لان الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة، او تعد مثالا سياسيا و ثقافيا يحتذى به. [2]

و تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الأنظمة الإعلامية العربية - على العموم- خلال هذه المحاكاة تحاول الاقتراب نظريا من الأنظمة الإعلامية و السياسية الغربية و تقترب أكثر من خلال الممارسة إلى صورة النظم الإعلامية السلطوية. « و بين السلطة المطلقة و الديمقراطية المشوهة نجد أنفسنا في موقف لا نحسد عليه، فلا تلك السلطة التي بدأت (ثورية) قدمت الحد الأدنى من التنمية، و لا الممارسات التي سميت ديمقراطية في المجتمع ككل او في الاحزاب قدمت الحد الادنى من الممارسة الديمقراطية. و الأمر المؤكد أن الأنظمة الديمقراطية أو الشبيهة بها أكثر الأنظمة سهولة في الاختراق، لقلب الديمقراطية المتعارف عليها إلى نقيضها». [3]

ومن الواضح أن الإعلام الوطني و في أغلبية البلدان العربية في ظل هذه الظروف لا يحمل خصائص إعلام الدولة ولا يتمتع بصفاته، لأن آليات تشكل النظام السياسي والاجتماعي

---

(1) - حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص 83.

(2) - Samuel . P. HUNTINGTON, **The third wave** : **Democratization in the late twentieth century**, op. cit, P35.

(3) - علي الكواري ، أزمة الديمقراطية في الدول العربية ... ، مرجع سابق ، ص 142.

العربي، تأثرت بالمسوغات التاريخية والفكرية والحقوقية التي استخدمت لضمان استمراريته، عبر عقود الاستقلال، و كذا راحل انتشار الإعلام الإلكتروني خاصة. فالظروف الإقليمية و الدولية وما م عنهما من احتلال و صراعات عربية - عربية حد الدموية أحيانا، و حروب أهلية وإخفاقات قومية - كل ذلك متضافرا و متفاعلا- قدم الذرائع الكافية لكي يتمكن أحد أطراف الدولة، أي السلطة، من استقطاب الإعلام الجماهيري برمته، و تعميق هذا الاستقطاب، عقدا بعد عقد، بحجة مواجهة " معطيات المرحلة الخطيرة "، حتى فقد إعلام الدولة أهم مقوماته وتحول إلى إعلام الطرف الوحيد في معظم الحالات، و جرى توظيفه للحفاظ على الحالة القائمة(Statuquo) ريثما يتم حل" عضلات القومية والإقليمية ".[1]

وهناك العديد من القيود التي تضعها حكومات الدول العربية و كذلك الجزائر على وسائل الإعلام و تشمل ما يلي :[2]

أ- ضغوط تشريعية : قوان دستورية و قوان الصحافة و قوان جزائية ، مثل القذف، و ثول أمام اكم و القوان انائية.

ب- ضغوط سياسية و اقتصادية : الرشاوي والمنح و الهدايا و السيطرة على طباعة الأخبار و الإعلانات الرسمية و التحكم في القروض البنكية.

ج- ضغوط السرية : ر الاقتراب من المعلومات الحكومية و عدم إدلاء المسؤولين الرسميين بالمعلومات و الأخبار.

د- ضغوط مباشرة ، مثل القيود المسبقة و الإجبار : الترخيص أو التسجيل و الرقابة الذاتية التي تعتمد على مبادئ فضفاضة " في ظل علاقات غير موضوعية و بيروقراطيات لا تمل سوى بروز عناصر لا تتمتع بكفاءة و بعيدة عن مقومات الأخلاقية هنية، و عناصر أرغمت على التهميش و الصمت لتحتفظ بمواقعها ، ما جعل آليات الرقابة الذاتية عاملا من عوامل تدهور النشاط الإعلامي المهني، و تحول الإعلام إلى مؤسسات بيروقراطية، تابعة كليا للمؤسسة السياسية، حيث يتم صنع منتج إعلامي رديء يجري اجتراره و إرغام المتلقي على إعادة استهلاكه ".[3]

---

[1]- فريال مهنا ، مرجع سابق ، ص 98.

[2]- حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص 85-87.

[3]- فريال مهنا ، مرجع سابق ، ص 99.

و يخضع النظام التلفزي والإذاعي لممثلي الحكومة الذين يحددون لرؤساء التحرير ما لا يجوز نشره. « و يقوم حراس البوابة الإعلامية باختيار الحقائق و الأفكار و تقييمها بما يتناسب مع سياسات تلك الدول، و يتم الاستعانة أثناء عملية اختيار الأخبار ببعض الإرشادات الحكومية التي تساعد على قياس القيمة الإخبارية للأحداث ».[1]

ويمكن أن تطبق نظرية لولب الصمت بشكل فعال في الجزائر حيث أن الإعلام التلفزي يؤدي دورا لا يستهان به لتكريس الأيديولوجية المسيطرة، مقدما إياها على أساس أنها أيديولوجية الأكثرية الساحقة من الشعب. وتبقى هذه النظرية صالحة للتعرف على مدى سطوة الإعلام التلفزي الداخلي في خلق وتكريس أفكار أحادية، وطرحها على الجمهور بتكرارية عالية على اعتبار أنها تجسد أفكار الأكثرية، وإدانة أو نقد أفكار أخرى على أساس أنها سلبية وهدامة.

وتعد نظرية لولب الصمت (Spiral of silence theory) من أكثر النظريات الحديثة في بحوث الرأي العام وارتبطت باسم باحثة الاجتماع الألمانية إليزابيث نويل نيومان (Elisabeth Noëlle-NEUMANN) في عام1974. و يقوم فحوى النظرية على أن وسائل الإعلام حينما تتبنى اتجاها ثابتا ومتسقا مع إحدى القضايا لبعض الوقت، فإن الرأي العام يتحرك في نفس اتجاه وسائل الإعلام. [2]

وتبدو- كذلك- اهمية نظرية وضع الاجندة في انها اصبحت احد مناهج دراسة الديمقراطية في المجتمعات الآن، حيث يرى علماء الاتصال الجماهيري أن وسائل الإعلام هي الالية التي تصل الحكومة بالراي العام كما انها تخلق علاقة مباشرة بين الراي العام والسياسة العامة. ومن هنا ظهر مفهوم ديمقراطية الإعلام.

إن الاتجاه الحديث في نظرية الأجندة هو الأقرب إلى الواقعية بحيث يتبنى وجهة النظر القائلة بديناميكية العلاقة بين نظام وسائل الإعلام ونظام الرأي العام ونظام السياسة العامة مع اختلاف التأثير المتبادل بينها في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية. ففي الدول غير الديمقراطية تؤثر أجندة السياسية العامة (Policy agenda-setting) في أجندة وسائل الإعلام (Media agenda-setting) وأجندة الرأي العام (Public agenda-setting)بأسلوب مباشر من خلال

---

[1] - حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص 84.

[2] - فريال مهنا، مرجع سابق، ص259.

السياسات والقرارات التي تقوم عليها، أو بأسلوب غير مباشر من خلال تأثيرها في أجندة وسائل الإعلام. [1]

لقد اقترح رئيس الحكومة مولود حمروش في نهاية ثمانينات القرن الماضي، على العاملين في حقل الإعلام الحكومي أخذ مستحقات أجور عامين مسبقا ودفعة واحدة في مقابل الاستقالة من مؤسسات الصحافة العمومية، وتاسيس مؤسسات خاصة تدعمها الدولة في خطواتها الاولى بالإشهار، وتعفيها من دفع الضرائب حتى تقف على أرجلها. وغادر مئات الصحافيين صحفا ذائعة الصيت آنذاك، بعضها ناطق بالعربية مثل "الشعب" و"ا□ساء" وأخرى ناطقة بالفرنسية مثل " ا□اهد" و"أوريزون". [2]

وفي مطلع التسعينات تأسست أولى مؤسسات الصحف الخاصة، أبرزها "لوسوار دالجيري" و"الوطن" و"لوماتان" و"الخبر". وسميت التجربة عند انطلاقها بـ"ا□غامرة الفكرية" وكانت إيذانا بتأسيس صحافة تعددية، يتساوق مع دستور 23 فبراير 1989 ا□ذي أنهى حكم ا□زب الواحد منذ الاستقلال عام 1962، وفتح الباب أمام تعددية حزبية تكرست في أول انتخابات تعددية جرت في صيف 1990، فاز بنتائجها ا□زب الإسلامي "ا□بهة الإسلامية للإنقاذ". [3]

و□ا تولى السيد رضا مالك رئاسة ا□كومة في جويلية 1993 عقب استقالة بلعيد عبد السلام، ونظرا لكون رضا مالك من الوجوه القد□ة في عالم الصحافة، وله علاقة مع الصحافي□، فقد انسجمت خطابات الصحف ا□اصة مع خطابات السلطة، إن لم نقل أنّ البعض منها أصبح منابر لها، أو لبعض الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية خاصة مع الاختفاء التدريجي للصحف ا□زبية مثل جريدة (l'opinion) □زب جبهة القوى الاشتراكية و (Alger républicaine) ا□دافعة عن أفكار ومبادئ حركة التحدي. [4]

---

[1]- بسيوني ابراهيم حمادة، " الاتجاهات الحديثة في بحوث وضع الأجندة" ، الة ا□صرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 4، ديسمبر 1998، ص341،346.

[2]- بوعلام غمراسة،"الإعلام الجزائري، يقيم تجربة عقدين من تحريره من قبضة الدولة : جدل حول مدى حرية الصحافة في عهد بوتفليقة ، جريدة الشرق الأوسط:05-04-2010،

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11451&article=563970

تاريخ الزيارة 2010/10/10.

[3]- ا□رجع نفسه.

[4]- إسماعيل معراف ، الإعلام حقائق وأبعاد، ديوان ا□طبوعات ا□امعية، ا□زائر، 1999، ص2.

و بناء عليه فإن الإعلام في ظل هذه القيود لا يتمتع بأي استقلالية و لا حرية حقيقية، فلا يحق له ممارسة دوره الرقابي و النقدي على الحكومة و السلطة بمختلف أشكالها و مظاهرها و تجلياتها، مما يعيق عملية المشاركة السياسية للجمهور المتلقي و بالتالي تراجع القيم الديمقراطية التي ترتكز على الفعل السياسي الإيجابي للجمهور. حيث أن الإعلام هنا لا يحق له إلا دعم اعمال السلطة و مساندتها و الترويج لها و التعتيم على ثغرات الحكم و نقل الاوامر و التعليمات بشكل خطي و عمودي من الأعلى إلى الأسفل و سد المسار المتجه من الأسفل إلى الأعلى، إلا فيما يتعلق ببعض المسائل الهامشية التي تكون بعيدة كل البعد عن المساس بمصالح السلطة و جوهرها.

لذا فإن غياب حرية التعبير في الإعلام العربي عموما و عدم تمتع هذا الأخير بأية استقلالية حقيقية في المجتمع ليس ناجما عن طغيان إعلام الدولة و انحسار الإعلام الخاص، بل عن طغيان إعلام السلطة و تقويض إعلام الدولة الذي هو قائم في مجتمعات أخرى بلغت أقصى مراحل التقدم، و التي يخوض فيها إعلام الدولة تنافسا مع الإعلام الخاص مما يسفر عن ارتفاع وتيرة التطور في العمل الإعلامي و لاسيما الفكري و المعلوماتي منه، و يؤدي إلى تساوق الإعلاميين العام و الخاص المستمر مع متطلبات الجمهور الإعلامي في عصر المعلوماتية.[1]

كما أن اعتقاد الأكثرية بأن الخلل يكمن في الملكية العامة لوسائل الإعلام و بأن الحل يكمن في تبني مفاهيم الليبرالية التقليدية في الإعلام التي بجاوزتها الدول الغربية نفسها إثر انتشار وسائل الإعلام و الاتصال التكنولوجية و اتجاهها نحو التمركز و الاحتكار من قبل أقطاب اقتصادية أصبحت إحدى الفاعلات في نظام الاتصال الكلي (العالمي) ، هو اعتقاد ينأى بكثير عن جوهر القضية و إن استمد مشروعيته من حقيقة أن جمهور وسائل الإعلام الجزائرية خضع لعقود طويلة لإعلام الطرف الأحادي و لم يتعرف أبدا على إعلام الدولة الذي يمثل حاجة ملحة لولوج المجتمع الإعلامي و المعرفي و وضع و تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة وعبره يستطيع المجتمع ان يخوض عملية التواصل و التفاعل المجدي مع الفضاء الخارجي لخلق حالة من التاقلم ب□ متطلبات ا□عاصرة داخل بوثقة الأصالة.

و لم يتعرف الجمهور الإعلامي في الجزائر على إعلام الدولة نتيجة للانفصام الذي حصل بين المفهوم التشريعي و الحقوقي لإعلام الدولة من جهة، و بين الممارسة العملية لهذا المفهوم من

---

[1]- فريال مهنا، مرجع سابق، ص 100.

جهة أخرى، و هو انفصام أدى إلى انتفاء معظم مقومات إعلام الدولة. كما أن تعميم رؤية السلطة و أطرافها، دون الأطراف الأخرى في المجتمع، عبر قبضتها على إعلام الدولة، من شانه أن يؤكد الإلتزامية و يعطيها أبعادها الحقيقية، وبذات المنطق جيرّت السلطة هذا المفهوم لتوجد تناقضا وهميا بين الإلتزامية و بين المهنية الإعلامية، بحيث تستبعد إحداهما الأخرى بصورة حتمية، وذلك لكي يتسنى لها التضحية بالثانية (المهنية) لصالح الأولى (الإلتزامية) ، فالأوضاع الاستثنائية دوما « التي تعيشها البلدان العربية داخليا و قوميا وإقليميا ، تجعل الإعلام "الالتزامي" توصيفا ذرائعيا و غير علمي و أرغمت الآخرين على تبنيه و تعميمه ، يجب أن يحتل أولوية مطلقة في كل الأحوال».[1]

و حقيقة الأمر أن التناقض الفعلي في الإعلام العربي الواقعي يقع بين أحادية الالتزامية و بين المهنية التي تتطلب ممارستها - قبل كل شيء- ، تفاعلا و تقابلا و تبادلا ضمن إطار تعددية انتمائية للإعلام الجماهيري ، بحسد المجتمع بكل تنوعه و تلونه و اتجاهاته، و لاشك أن هذا اللاتعايش الموضوعي بين وحدانية الانتماء في كل الإعلام و بين المهنية ينبثق من تناقض لا خلاف عليه بين الإيديولوجية و الاقناعية (Persuasion) في الإعلام العربي الرسمي.[2] وثمة فرق بين الإيديولوجية و الإقناعية، لذا يميز أومبرتو إيكو (U. ECO) في كتابه "نظرية السيميولوجيا" (A Theory of semiotics) بين الإيديولوجية والإقناعية فيصف الاخيرة بانها تعرض للقيم الاختلافية و تقرر أسس القيم ذات الأفضلية ، و لكنها يمارس عملية الإقناع انطلاقا من أن تلك القيم التفضيلية لا تتحرك في نطاق أفضليات تدريجية و نسبية مفتوحة الآفاق.[3]

وتطرح الإيديولوجية وجهة نظر وحيدة تكررها إلى ما لا نهاية، داعية إلى اعتناقها والإيمان بها كمسلمة، اما الإقناعية فهي تطرح وجهات نظر متعددة و تناقشها و تقارن فيما بينها ثم تدعو إلى اعتناق إحداها، بناء على اقتناع عقلي ناجم عن حوار و مفاضلة.

فيضع الإعلام الجزائري - في معظمه - منتجا إعلاميا يحتضن حقائق مطلقة يتجول فيها تفكير مغلق الدوائر يحول دون قيام الإعلام بوظائفه الفيزيولوجية كأداة لأحد أطراف العملية

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 100-101.

[2]- المرجع نفسه ، ص 101.

[3]- المرجع نفسه ، ص 102.

الاتصالية (المرسِل) ، و يحتوي هذا المنتج لغة مونولوجية إقصائية تنفي الآخر و تنبذ القيم الحوارية و المفاهيم الاحتمالية و ترفض كل ما يقع في إطار الظرفية و السياقية و النسبية.

ولا ريب أن اجتماع هذه الصفات في المنتج الإعلامي العربي- عموما- يمثل نموذجا مثاليا و مرتعا خصبا للغة المحظورات (Tabou)، التي تعطل تماما الوظائف الإنشائية للإعلام و التي تعد أحد مبررات وجود الإعلام في أي مجتمع راهن. [1]

كما تعكس هذه الحال عزلة الجماهير عن اتخاذ القرار الذي يتعلق بحقوقها و بتقرير مصيرها سواء كان القرار سياسيا أم اقتصاديا أم اجتماعيا ، و ينم عن إحساس الحكومات في الدول العربية بانعدام جدارة الجماهير بهذه المشاركة او قدراتها على إدراك مسؤولية القرار أو خشية من أن تكون مثل هذه المشاركة طريقا إلى الحد من سلطات هذه الحكومات و تعريض مركزها للاهتزاز، لاسيما أن التداول على السلطة يعد من المعاني و المبادئ الأساسية للمطمح الديمقراطي الذي تجسده المشاركة الفعالة للجمهور في اتخاذ القرار كمصدر للسلطات و أساس للشرعية.

وفي إطار المقاربة العلمية " التحليل النسقي" نجد أن المخرجات تعبر عن الإطار الفكري للنظام الإعلامي السائد في الجزائر و تعكس توجهاته التي هي مستمدة من طبيعة الأنظمة السياسية الهرمية الوظيفة.

ولا شك ان هذه البيروقراطيات الإعلامية، التي افرزتها انظمة سياسية تغيب عنها قيم الحرية و الديمقراطية و يغيب فيه المجتمع المدني النخبوي، تدرك ان الخطر الحقيقي الذي يتهددها يكمن في التطور اللامنقطع لتقنيات الاتصال الارضي الفضائي، و لذلك فإنها، و في محاولة منها لحماية امتيازاتها و تثبيت عوامل استمراريتها، تلجا إلى عقد اتفاقيات فوقية فيما بينها، بذريعة " التصدي لأخطار الغزو الخارجي الثقافي و القيمي "، و الحقيقة أن وجود هذه البيروقراطيات يعد العامل الاهم في تحقيق اهداف " الغزو الخارجي " و تمرير استراتيجياته ، لانها بحسد كل ما من شأنه أن يحدث قطيعة فكرية و وجدانية بين الجمهو ر العربي و إعلامه الوطني، و تدفعه بقوة لتلقف ما يأتيه عبر الفضاء، غثه و سمينه ، بعد أن جردته من أسلحته و منظوماته الدفاعية و في مقدماته الوعي الاجتماعي و الروح النقدية. [2]

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 102.

[2]- المرجع نفسه ، ص 106.

فهناك التباس جلي بين إعلام الدولة وإعلام السلطة، حيث تعمل الدولة على إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام، على اعتبار أن إعلام الدولة يشكل حتمية تفرضها مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والظروف السياسية و القومية و الاستراتيجية ... وقد تم تعميم رؤية السلطة و اطروحاتها ، عبر سيطرتها على إعلام الدولة، وهذا ما ادى بالفعل إلى إبعاد الافراد والجماعات عن الإعلام و انفراد الدولة بالمسؤولية الإعلامية جميعا، على اعتبار أن الشأن الإعلامي يقع في مجال عمل المجتمع و لا يجوز تركه للمبادرة الخاصة كغيره من الانشطة. فالجزائر عند دخولها مرحلة الاستقلال، وجدت نفسها حاملة لأثقال موروث الحقبات الاستعمارية التي كانت تسجل تراجعا حضاريا أعقبته سلسلة من الإخفاقات النهضوية الاستراتيجية في الأزمنة الحديثة والمعاصرة. وتطلبت هذه المرحلة التاريخية غير العادية إعلام مجتمع ينخرط في عمليات التنمية الشاملة و يسهم في تحقيق مقاصد الأمة.

2) توصيف النظام الإعلامي الجزائري وفقا لنظريات الإعلام:

توصلنا من خلال استعراض نظريات الإعلام الأربع السابقة إلى أن هذه النظريات انعكاس طبيعي للفلسفة الاجتماعية و السياسية و الثقافية السائدة في المجتمع، و يبرز حينها المدخل التعددي المُعتمَد في الدراسة موضوع البحث و الذي نهدف من خلاله إلى فهم واقعي و حقيقي لمدى تواجد القيم الديمقراطية في مجتمعنا في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم، و بخاصة تطور تكنولوجيا الاتصال و المعلوماتية التي أثارت إشكالية مدى إمكانية وجود نظرية إعلامية و اتصالية واحدة تسود العالم بعد أن سقطت الأنظمة الشمولية للمعسكر الشرقي التي كانت تقوم على احتكار الحزب الواحد للسلطة الحاكمة. ونحن نتساءل حول ما انتهى إليه السيد يسين في مقدمة التقرير الاستراتيجي العربي 1989 والذي رأى « أن صعود موجة الليبرالية والتعددية السياسية من خلال حركة الجماهير السليمة الإيجابية...تعني سقوط الأنساق السياسية المغلقة التي كانت تحتكر الحقيقة السياسية. و ظهور أنساق مفتوحة، تتعدد فيها الأصوات، و تبرز المعارضة و تتنافس الأحزاب والجماعات السياسية ».[1]

يتجلى حينها التحليل النسقي (La Systémique) كمقاربة في دراسة القيم الديمقراطية باعتبارها نسق فرعي للنسق الإعلامي و النسق السياسي. إذ نعتمد فيها على مقاربة شاملة و ديناميكية توضع الجزئيات فيها في إطار الكليات، لأن أهمية هذا المدخل تكمن في أن قراءة الاجزاء في ذاتها دون وضعها في السياق العام الذي يشملها لا يؤدي إلى رؤية جوانب الصورة مكتملة و هذا ما يفعله المنهج التحليلي الجامد الذي يتجه إلى عزل العناصر أو الأجزاء للتمكن من استيعاب أكثر للكل. و نجد أن هذا الأمر قد يقلل من موضوعية البحث و اقترابه من الواقع و الحقيقة كما يضعف من الوحدة العضوية للموضوع.

لقد أوضح عالم الأحياء لودويغ فان برتالونفاي (Ludwig Von BERTALANFFY) عام 1933 في مؤلفه المعنون" النظريات التطورية الحديثة"، و استخدام مصطلح "الوظيفة" و ربطه بالعملية الحيوية أو العضوية التي تعمل على حماية العضو أو الجهاز... ذلك أن مطمح النسقية هو تأسيس شكل للتفاعل بين العناصر بدلا عن العلاقات السببية بينها

---

[1]- بسيوني إبراهيم حمادة ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق** ، ص 172.

كما تسعى إلى إحكام قبضتها على الأنساق في تعقدها كمجموعة ديناميكية في علاقات متعددة و متغيرة. (1)

ولا يمكن أن تكون الأنظمة الإعلامية و الاتصالية جامدة في عالم متغير بل هي معرضة للتحوير و التعديل و التغيير، لأن التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية هي المعبرة عن فلسفة الإعلام في ظروف زمنية و مكانية معينة. لأن الافتراض الأساس الذي يقوم عليه التحليل النسقي هو أن النظام الإعلامي و الاتصالي يعمل ككل لا كأجزاء مستقلة، وأن أي تغير في أي جزء من النظام سوف يؤثر في النسق كله و منها القيم التي يقوم عليها النظام الإعلامي في تفاعله مع بيئته المتشكلة من الأنساق الأخرى السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بطريقة ديناميكية.

و لذا من الضروري توضيح فلسفة الإعلام التي كثيرا ما ينظر إليها على انها نظريات الإعلام بل هي أعم و أشمل من النظريات التي هي جزء منها. لذا فإن فلسفة الإعلام هي« بحث العلاقة الجدلية ...أي تحليل التفاعل بين أسس الإعلام كعلم و بين تطبيقاته في الواقع الاجتماعي، بكل عناصر هذا الواقع و مكوناته و حركته. أما نظريات الإعلام فهي جزء من البسط إذا كانت في العلم، و هي جزء من المقام إذا كانت تحليلا لوجهة نظر المجتمع او تطبيق الإعلام في اتمع ».(2)

تستمد نظريات الإعلام - إذن- من الفلسفة الإعلامية وبذلك فهي في مجملها انعكاسا للحديث عن إيديولوجيات اجتماعية واقتصادية في مجال الإعلام. و من جانب آخر فهي تصف منابع أطراف العملية الإعلامية من مرسل و مستقبل و رسالة و وسيلة و تأثير. كما « أا قراءة في الفكر الاجتماعي و الاقتصادي و تطوره التاريخي و الثقافي من جانب، ثم هو تقنين للتجارب و التطبيقات على عناصر النشاط الإعلامي (مرسل و مستقبل إلخ) أي تنظير الخبرة في الأنشطة الإعلامية و محاولة تعميمها و صياغتها صياغة شاملة ».(3)

---

(1) - Armand et Michel . MATTELART, **Histoire des théories de la communication**, op.cit, P34.

(2) - محمد سيد محمد ، **المسؤولية الإعلامية في الإسلام** ، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 235-236.

(3) - المرجع نفسه، ص 236.

و قد حاول كثير من الباحثين و المفكرين استجلاء الملامح الحقيقية لنظرية الإعلام التي تسود الدول العربية كبلدان من العالم النامي اعترافا منهم بالصعوبات الجمة التي تعترضهم في وصف طبيعة الأنظمة الإعلامية السائدة في هذه البلدان و منهم ماكويل (Mc Quail) الذي أرجع تلك الصعوبة إلى الاختلاف الكبير في الأوضاع الاقتصادية و السياسية و لكن رأى أنه من الضروري أن نقوم بمحاولة بسبب عدم قدرة النظريات الأربعة السابقة على توصيف أوضاع الإعلام في العالم النامي، و يرى ماكويل أن المصدر الأساسي الذي يمكن استقاء الأفكار منه حول أوضاع الإعلام في الدول النامية، هو تقرير اللجنة الدولية للإعلام (لجنة ماكبرايد). [1]

و نقطة البداية عند ماكويل في تحديد نظرية منفصلة يمكن أن يطلق عليها نظرية الإعلام التنموي هي حقيقة أن هناك بعض الظروف المشتركة للدول النامية التي تحد من القدرة على تطبيق أي من النظريات السابقة و من أهم هذه الظروف : [2]

1- غياب بعض الشروط الضرورية لنظام الإعلام التنموي مثل البنية الأساسية للإعلام و المهارات المهنية ، و مصادر الإنتاج ، و المصادر الثقافية.

2- التبعية للدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا، و المهارات المهنية (التدريب) و المنتجات الثقافية.

3- تكريس هذه الدول لجهودها من أجل التنمية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية كمهمة اساسية يجب ان تعنى بها المؤسسات.

4- تزايد معرفة الدول النامية بتشابه شخصياتها و مصالحها في السياسات الدولية.

و يصيغ ماكويل المبادئ الأساسية لهذه النظرية كما يلي : [3]

1- إن وسائل الإعلام يجب أن تقبل و أن تنفذ دورا إيجابيا في إنجاز أهداف التنمية طبقا للخطوط التي تحددها السياسة القومية.

2- إن حرية وسائل الإعلام يمكن أن تتعرض لفرض القيود عليها طبقا للأولويات والاحتياجات التنموية للمجتمع.

3- أن وسائل الإعلام يجب أن تعطي الأولوية في ضموا للغة و الثقافة القومية.

---

(1)- سليمان سالم صالح ، مرجع سابق ، ص 10.

(2)- المرجع نفسه ، ص 10-11.

(3)- المرجع نفسه ، ص11-12.

4- أن وسائل الإعلام يجب أن تعطي الأولوية للأخبار و المعلومات المتعلقة بالدول النامية الأخرى القريبة سياسيا أو ثقافيا أو جغرافيا.

5- إن الصحافيين و العاملين الآخرين في وسائل الإعلام عليهم مسؤوليات بالإضافة إلى حرياتهم في جمع المعلومات و نشرها.

6- أن الدولة لها الحق في التدخل و تقييد وسائل الإعلام، و فرض الرقابة عليها، و تقديم إعانات لها، و السيطرة عليها من أجل تحقيق أهداف التنمية.

و لكن لا يمكن في رأينا أن تشكل هذه الأسس أفكارا مستقلة لتوصيف النظام الإعلامي السائد في البلدان النامية الشديدة التباين.

و وصل رالف لونشتاين إلى الاقتناع بأن النظريات الأربع للصحافة تفتقر إلى المرونة اللازمة لوصف وتحليل كل أنظمة الصحافة الموجودة اليوم ولذلك رأى ضرورة تعديلها بالتركيز على ملكية الصحافة وفلسفات الصحافة.

و حدد ملكية الصحافة في ثلاث أصناف هي: (1)

1- خاصة: وتكون ملكيتها عن طريق الأفراد أو المؤسسات غير الحكومية ويدعمها أساسا الإعلان والتوزيع.

2- حزبية: والملكية فيها تكون عن طريق الأحزاب السياسية المتنافسة وهي تتولى دعمها، أو يدعمها أعضاء الحزب.

3- حكومية: و تكون الملكية للحكومة أو حزب الحكومة الحاكم و يتم تمويلها أساسا عن طريق أموال الحكومة، أو رسوم تراخيص تجمعها الحكومة (خاصة بالنسبة للراديو و التلفزيون).

أما عن فلسفات الصحافة فيحددها لونشتاين في الآتي : (2)

1- سلطوية: و في هذه السياسة تعطي الحكومة رخصة الإصدار و تقوم بمراقبة مضمونها، و من تم فإن وسائل الإعلام تدعم النخبة الحاكمة.

2- سلطوية اجتماعية: و تملكها الحكومة و الأحزاب تجعل الصحافة وسيلة لتحقيق الأهداف الفلسفية و الاقتصادية للدولة.

---

(1)- جون ميرل و رالف لونشتاين ، مرجع سابق ، ص 239.

(2)- المرجع نفسه، ص240.

3- الليبرالية: و هي تعمل في غياب رقابة الدولة مع استثناءات قليلة مثل الأعمال الفاضحة مؤكدة حرية الآراء.

4- الليبرالية الاجتماعية: و هي تعمل بحد أدنى من رقابة الدولة أو ملكية عامة لقنوات الاتصال محدودة الاتصال لتأكيد روح الفلسفة الليبرالية.

5- المركزية الاجتماعية: ملكية من قبل الدولة أو ملكية عامة لقنوات الاتصال محدودة الاتصال لتأكيد روح الفلسفة الليبرالية.

والملاحظ أن لونشتاين قد حافظ على مصطلحي السلطوية و الليبرالية كما استخدمتا في النظريات الأربع و استبدل الشيوعية السوفياتية بالسلطوية الاجتماعية لتستوعب كل دول الكتلة الشرقية بالإضافة إلى عدد كبير من الصحف الموجهة في الدول النامية. و استبعد لونشتـاين لفظ " المسؤولية الاجتماعية " واستخدم بدلا عنه الليبرالية الاجتماعية والمركزية الاجتماعية على اعتبار من ان المجتمع الحديث عن طريق تكنولوجيا الاتصال الجديدة قد نحى منحى الحد من النقاش الحر لذلك فإن التدخل الاجتماعي لازم لفتح قنوات الاتصال.

إن فلسفة " الليبرالية الاجتماعية " تنتفع بالقانون الموجود لتأكيد روح و فلسفة الليبرالية، لهذا فهي تنادي بالحاجة إلى وجود اللجنة الفيدرالية للاتصالات و مجلس الصحافة الوطني، أما " المركزية الاجتماعية " فإنها تذهب خطوة أبعد و تطلب بملكية عامة أو حكومية لقنوات الاتصال المحدودة لتأكيد الروح الفعلية للفلسفة الليبرالية. إن الفرق بين"المركزية الاجتماعية" و السلطوية الاجتماعية هو ان الاولى توفر اصواتا عديدة متنافسة على قنوات محدودة في حين ان الثانية تهتم فقط بتوفير الصوت الصحيح و هو صوت الحكومة. [1]

ولابد أن ندرك أنه يمكن أن تتبنى دولة بعينها معايير أنظمة إعلامية مختلفة بحيث تتنوع فيها ملكية وسائل الإعلام، و تبعا لما حدده لونشتاين من فلسفات و أنواع للملكية يمكن أن يجد أنواع الملكية الثلاثة في الصحف فقط أو أن يجد أنواعا للملكية في الصحافة المكتوبة و نوعا آخر في وسائل الإعلام السمعية - البصرية ، و على ذلك فإننا نلاحظ أن السلطة في الجزائر مازالت تنظر إلى وسائل الإعلام على انها اداة من ادوات التعبئة لفكر السلطة والحزب الحاكم، رغم اتجاهاتها نحو الديمقراطية و التعددية السياسية و الإعلامية. فلا زالت تجمع في نظم الملكية

---

[1]- المرجع نفسه، ص241.

بين الملكية الخاصة و الحكومية، حيث تجعل من الإذاعة و التلفزيون ملكا للحكومة و إن يلاحظ بسماحها بتعدد الصحف ذات الملكية الخاصة و الحزبية و الحكومية.

حتى و لو كانت هذه البلدان تنادي و تدعم التعددية الحزبية إلا انها لازالت تتصف بخصائص النظم الشمولية التي تجعل الحرية ملكا للحزب الحاكم وحده و تكون الصحف الحزبية هامشية في المجتمع. و تعتبر أساليب الدعم المادي المباشر أو غير المباشر، أدوات تستخدمها السلطة الحاكمة لاستمالة الصحف و الوسائل الإعلامية نحوها و نحو افكارها و اتجاهاتها و ذلك بديلا عن التشريعات أو التوجهات القانونية التي تظهر التوجيهات فيه عنصر الإكراه أو القهر، مع استخدام عناصر الضغط غير المباشر على باقي الصحف و الوسائل الإعلامية غير الموالية، مثل الضرائب و الرسوم و قيود الجمارك. [1]

و مع إلغاء الرقابة إلا أن السلطة تتدخل أيضا من خلال التشريعات المختلفة أو غيرها في اختيار المسئولين عن الصحف و الوسائل الإعلامية و القيام بدور الرقيب الحكومي و إن لم يكن موجودا على خريطة النظم الإعلامية. [2]

فقد قدم محمد سيد محمد نظريته- على مستوى الاجتهاد الفكري العربي- التي تحمل اسم" النظرية المختلطة للإعلام " و فيها يرى أن مواجهة إنسان البلدان النامية لقضية الحرية و المسؤولية في نفس الوقت رغم قدمها كقضية أصبحت بارزة مع بروز الدول النامية كقضية نظام حكم في ظروف اجتماعية و اقتصادية و حضارية و دولية متشابكة و معقدة، و كان لابد و أن ينعكس ذلك كله على الإعلام ، و على إطاره العام، و على أشكاله المختلفة و تطبيقاته المتباينة في البلدان النامية.

إن سعي الدول النامية لإيجاد نوع من التوازن بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع دفعه إلى تبني النظامين: الرأسمالي و الاشتراكي في نفس الوقت. و في الآن نفسه أرادت تجارب العالم الثالث ان تمنع القلة الراسمالية من السيطرة، كما ارادت في الوقت نفسه الا يطغى المجتمع ممثلا في السلطة على ذاتية الفرد و نوازعه في التملك و الحرية. و لكن التوازن بين الرأسمالية و الاشتراكية

---

[1]- حمدي حسن ، مرجع سابق ، ص 166.

[2]- المرجع نفسه ، ص 166.

لم يمض على وتيرة ثابتة في الدول النامية بل لقد أصبحت تجارب هذه الدول تحوي خليطا من النظم السياسية المعاصرة و من النظم التاريخية أيضا. (1)

و لا شك أن أطروحة محمد سيد محمد فيها كثير من الأدلة الصادقة، فقد قامت تجارب الدول النامية بعد الاستقلال على الخلط والتلفيق مع الارتكاز بشكل أساسي على تلك القوانين الموروثة من الحقبة الاستعمارية، ومعظمها مشتق من نظرية السلطة، و السمة الأساسية لهذه التجارب هي قيام السلطة بتقييد حرية وسائل الإعلام، وفرض وتكريس التبعية الإعلامية للسلطة، وفي إطار هذه العملية تزايدت بحدة تبعية وسائل الإعلام للنظام الإعلامي العالمي، وتكريس التدفق الرأسي للمعلومات بدلا عن تحقيق الاستقلال الحضاري والاقتصادي والثقافي عن دول العالم الأول .

ينبغي ألا يتبادر إلى الذهن تجارب الدول النامية من التنافر و التضاد والتشتت بحيث لا يمكن أن يجمعها إطار أو فلسفة أو نسق، بل إن هذه الدول تشترك في فلسفة الحكم وسند الحكم بغض النظر عن الميل شرقا أو الميل غربا. إن سند الحكم في هذه البلدان يرتكز على ثلاثة ركائز أساسية. **الركيزة الأولى** قوة عسكرية من الجيش و الشرطة والاعتماد عليها في قمع من يتصدى للنيل من نظام الحكم أو يحاول تغييره ، **الركيزة الثانية** "إديولوجية" مقبول جماهيريا ولو على الأقل من حيث الشكل. **الركيزة الثالثة** هي الاعتماد الكبير على الإعلام ومحاولة تقويته في إطار مساندته للسلطة ، وهذا الاعتماد على الإعلام يفسر لنا توجه الدبابة الأولى في معظم الانقلابات إلى الإذاعة لاحتلالها والسيطرة عليها ، ويفسر لنا أيضا كيف أن الملك أو رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء يصبح تقريبا هو رئيس التحرير الفعلي في عديد من صحف الدول النامية. (2)

و لقد كانت ممارسات الأنظمة الحاكمة في دول النامية و رغبتها في التحكم و السيطرة على الصحافة باسم التنمية تقييدا لدور وسائل الإعلام في خدمة التنمية، فلا يمكن أن تقوم تنمية حقيقية مع مصادرة حقوق الإنسان و إلغاء المشاركة السياسية، لا بل لا نبالغ إذا قلنا أن ممارسات هذه الأنظمة قد أعاقت عملية البحث عن نظرية جديدة و مستقلة للإعلام في هذه الدول خاصة في ظل التوجه نحو الفكر الاحادي الذي افرزته تداعيات العولمة بكل مجالاتها. ولا

(1)- محمد سيد محمد، مرجع سابق، ص 230.

(2)- المرجع نفسه، ص 231.

يمكن أن تصاغ نظرية مستقلة إلا من خلال بحوث جادة و حوار ديمقراطي ومناقشة حرة تستهدف تشخيص المشاكل التي تواجهها هذه البلدان، ثم طرح الحلول لها، وهو ما يمكن أن يشكل نظرية جديدة مستقلة تعكس قيم الديمقراطية و الحرية.

تسوق النظم السلطوية تبريرات شتى للإقناع بأهمية الضبط والسيطرة على النظام الإعلامي سواء لأغراض الحماية من التسلل الخارجي إلى المؤسسات الإعلامية ومحاولة توجيهها في الاتجاهات التي تتعارض مع الأهداف الوطنية، أو لتأكيد الوحدة الوطنية والإجماع الوطني حول هذه الأهداف، أو غيرها من الأهداف التي نلاحظ في ظاهرها الحفاظ على قيم الحرية و الممارسة الديمقراطية للوطن و المواطن، و في باطنها صور القيود و الضوابط المختلفة التي تؤكد مفهوم الهيمنة على وسائل الإعلام لصالح القوى السياسية أو الصفوة الحاكمة. [1]

ونجد أن مفهوم القيم الديمقراطية في النظم الإعلامية لبلدان العالم الثالث و العالم العربي بخاصة ذات طابع جدلي نتيجة للتفسيرات المختلفة لها، واختلاف السياقات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي تعمل في إطارها. و قد تاخذ تفسيرات مختلفة عن تطبيقاتها التي تتمثل في التعددية و التنوع، فلا تشير التعددية في كل الأحوال إلى الديمقراطية ولا يشير التنوع أيضا إلى الحرية.

تتعدد في كثير من الدول الإصدارات الصحفية، و تتسم بالتنوع و لكن يظل التساؤل حول ولائها وانتماءاتها في الداخل او الخارج بما يخرج بها عن مطالب الصدق او الموضوعية التي يجب ان تتسم بها هذه الإصدارات، ذلك ان هدف التعدد أو التنوع هو خدمة النظام السياسي و توجهاته أكثر من خدمة الجماهير و تلبية حـ جـ اا. [2]

و تتذبذب قوانين الإعلام في الدول النامية بين الحرية و بين تقييد هذه الحرية. و بين الملكية الخاصة و الملكية العامة، و هي بصفة عامة تحتاج إلى التقنين الدقيق و وضع الحدود الفاصلة، حتى يستطيع الإعلام في هذه المجتمعات تادية دوره. ذلك ان حدود الملكية و شكل و طبيعة الملكية هي حجر الزاوية في أي نظام اجتماعي، و في ضوء الملكية يتحدد شكل النظام

---

[1] - محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير، ط 3**، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص 440.

[2] - المرجع نفسه، ص 441.

السياسي للمجتمع، و هو أيضا ما ينطبق على ملكية وسائل الإعلام في النظرية المختلطة، و ما يعكس الأشكال العديدة للملكية في البلدان النامية. (1)

تمثل طبيعة الملكية في أي نظام إعلامي الصورة العملية له، و ذلك لارتباطها بالمفاهيم التي يحملها لطبيعة المعرفة و حرية التعبير وعلاقة الوسائل الإعلامية بالسلطة السياسية و طبيعة العلاقة المتبادلة بين الحكومة والفرد و المجتمع. (2). ومن هذا المنطلق، نلاحظ كيف أن طبيعة ملكية وسائل الإعلام هي التي تحدد مدى حرية الوسيلة الإعلامية في تقديم مضامين إعلامية.

كما تعتبر طبيعة الملكية من أهم القضايا التي تطرح على مستوى قضية حرية الإعلام، فكلما كانت طبيعة النظام الإعلامي تسمح بفتح نظام ملكية وسائل الإعلام، كلما أخرجنا هذه الوسائل الإعلامية من دائرة ضغط السلطة سياسيا عليها، و بالتالي تفقد السيطرة على تحديد مضمون الرسالة، باعتبار أن المالك من يحدد نوعية الرسالة، و لا تصبح أداة من أدوات السلطة و حصرها في خدمة السلطة و تغييب الحقيقة وهذا ما كانت تنصّ عليه النظرية السّلطوية .

و إضافة إلى النسق القيمي للمرسل و الرسالة و الجمهور كأبعاد تمكن من تحديد طبيعة النظم الإعلامية فإن بعدي الملكية (Ownership) و السيطرة (Control) يساعدان أيضا في ذلك.و بالاعتماد على هذين البعدين يمكن أن نحدد النظم الآتية : (3)

1- النموذج العام اللامركزي (Decentralized public model) :

ينطبق هذا النموذج على النظم الإذاعية في شمال و غرب أوروبا كفرنسا و الدانمارك. فالإذاعة مملوكة ملكية عامة و نظام السيطرة أو الرقابة لامركزي، فلا توجد هيئة أو جماعة سياسية تسيطر بمفردها على المضمون الإعلامي. و في حالة ترشيح النظام هيئة حكومية كالبرلمان و مجلس الوزراء للرقابة على وسائل الاتصال، فإنها لا تؤدي هذه الوظيفة بمفردها، و لكن يوجد معها هيئات أخرى في الوقت نفسه و النموذج لا يوجد في الواقع كما هو تماما، و لكنه يختلط بنظم أخرى.

(1)- محمد سيد محمد، مرجع سابق، ص 232.

(2)- محمد عبد الله الحرعان، ملكية وسائل الإعلام و علاقتها بالوظائف الإعلامية في ضوء الإسلام، دار عالم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع، الرياض، 1996 ، ص56 .

(3)- بسيوني إبراهيم حمادة ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 159.

2- النموذج العام المركزي (Centralized public model) :

و ينطبق هذا النموذج على الدول الشيوعية حيث تكون وسائل الاتصال مملوكة ملكية عامة للمجتمع ، كما يتم السيطرة عليها عن طريق الحزب السياسي المهيمن على جوانب الحياة في المجتمع ، و ينطبق ذلك على الاتحاد السوفياتي - سالفا – و الصين و أوروبا الشرقية.

3- النموذج الخاص اللامركزي (Decentralized private model) :

ينطبق هذا النموذج على نظم الاتصال في الولايات المتحدة و أوروبا الغربية بصفة عامة، فوسائل الاتصال مملوكة ملكية خاصة و لا تخضع لسيطرة مركزية.

4- النموذج الخاص المركزي (Centralized private model):

تنتمي وسائل الاتصال في أمريكا اللاتينية و تركيا و إسبانيا إلى هذا النموذج. فوسائل الاتصال في هذه الدول مملوكة ملكية خاصة و تخضع لسيطرة الحكومة المركزية، كما ينطبق النموذج على ألمانيا في العهد النازي.

و بتمعن هذه التصنيفات للملكية و السيطرة على وسائل الإعلام نلاحظ أن الأنظمة الإعلامية في الوطن العربي تندمج فيها الأنواع الثلاثة للملكية و هو النموذج العام المركزي و النموذج الخاص اللامركزي و النموذج الخاص المركزي. وفي الجزائر بخاصة يكون النموذج العام المركزي مجسدا في الوسائل السمعية البصرية و تخضع الصحافة المكتوبة للنموذج الخاص المركزي والنموذج العام المركزي على السواء.

وتسمى الصحافة الخاصة بالصحافة المستقلة نظرًا لأنه يبدو استقلالها سياسيا واقتصاديا عن السلطة السياسية، فهي صحافة يملكها أصحاب رؤوس الأموال، لكن- في الحقيقة- لا تبدو الصحافة الخاصة أنها مستقلة نظرًا لأن مصطلح الاستقلالية يدل على استقلالية الصحيفة سياسيًا وأيديولوجيًا واقتصاديا، وتكون الصحافة الجزائرية بذلك صحافة خاصة وليست صحافة مستقلة، لأنها مستقلة عن السلطة وليست مستقلة ماديًا. و بالتالي هناك فرق بين الصحافة المستقلة والصحافة الخاصة تحدده ملكية الصحيفة ونوعها. ومن الصحف الخاصة جريدة الخبر، (le matin)،(Le soir d'Algérie) ، الشروق اليومي، النهار، (El watan).

فيعرف فرانسيس بال(Francis BALLE) الصحافة الخاصة بأنها« نوع من أنواع الصحف التي تملك خصائص مميزة تختلف عن بعضها البعض في المضمون والنمط والاتجاه

السياسي، وتسودها الملكية الشخصية، سواء كانت هذه الملكية في يد شخص واحد أو جماعة حسب قانون كل بلد». [1]

وقد وضعت المادة 14 من قانون الإعلام 1990حداً لاحتكار الدولة للصحافة المكتوبة، حيث سمحت ببروز الصحافة الخاصة التي عكست ثورة حقيقية في تاريخ الصحافة المكتوبة الجزائرية. وهي تنص على أن « إصدار أية نشرية دورية حر، غير أنه يشترط لتسجيله ورقابة صحته ،تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن 30 يوما من صدور العدد الأول». [2] حيث يمكن لأي حزب سياسي أو جمعية أو أي شخص إيداع تصريح لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميًا قبل شهر من صدور العدد الأول للنشرية.

بدأت ملامح تجسيد التعددية الإعلامية في الجزائر انطلاقا من دستور 1989 وقانون الإعلام لعام 1990 وخاصة المادة 14 بإضافة نصوص تنظيمية تفسر الأحكام العامة التي جاء بها القانون، و نجد من بينها إقرار مرسوم تنفيذي يقضي بإعادة تنظيم المؤسسات الوطنية للإذاعة والتلفزيون والبث ووكالة الأنباء الوطنية، والوكالة الوطنية للأحداث المصورة على شكل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري طبقا للمادة 12 من قانون الإعلام 1990. [3]

فسعت الحكومة لوضع وسائل تنظيمية جديدة للتكفل بصلاحيات السلطة العمومية وضمان استقلالية الإعلام وتمثيل المهنة على مستوى وزارة الثقافة والاتصال و المجلس الأعلى للإعلام، و المجلس الوطني للسمعي البصري.

وبقيت السلطة تمارس ضغوطا اقتصادية على الجرائد باحتكار المطابع الأربع في الوطن والتي جعلتها عمومية تسمح لها بحجب كثير من العناوين لأسباب اقتصادية، وهذا بالرغم مما حققته الصحافة المكتوبة في الجزائر من مكاسب.

عانت الصحافة منذ نشأتها من صعوبات كبيرة نظرا لبروز عوائق مادية وتقنية تتعلق بطبع وسحب الجرائد، ليشكل عاملا الطبع والتوزيع مشكلا عويصا أمام الناشرين المستقلين، وازداد

---

[1] Francis . BALLE, – "**Mythes et réalités de la liberté de presse**" ,
http://www.universalis.fr/encyclopedie/presse-mythes-et-realites-de-la-liberte-de-la-presse/ressources/تاريخ الزيارة 2010/05/13.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام**1990**:رقم **90-07** مؤرخ في **08** رمضان**1410**هـ الموافق لـ **3**أفريل**1990**، الجريدة الرسمية ، العدد14، المؤرخة في 09 رمضان 1410 ه الموافق لـ 4 أفريل1990، ص460.

[3] – المرجع نفسه، ص460.

ضغط السلطة السياسية على الناشرين الذين لم يسددوا مستحقات المطابع، هذا ما جعل المطابع تتعامل مع الناشرين بصرامة في ظل أزمة اقتصادية خانقة تمر بها البلاد في بداية التسعينات.

فقد منعت جريدتي (LE MATIN) و (LIBERTÉ) منذ جويلية 1993 عن الصدور لعدة أسابيع لعدم تسوية ديون الطبع ومستحقاته. حيث توقفت جريدة (LIBERTÉ) عن الصدور مرتين نتيجة ديونها تجاه مؤسسة التوزيع (ENAMEP) والمقدرة بـ 30مليون دج، وبلغت ديون جريدة (LE MATIN) خلال النصف الأول من سنة 1994 بـ 1.6مليار سنتيم، كما بلغت ديون جريدة (L'HORIZON) سنة 1995 تجاه المطبعة 130مليون دج، وقدرت مديونية مطبعة المجاهد سنة 1992 بـ 100 مليون دينار جزائري.[1]

وهكذا بقيت المطابع في الجزائر تشكل أزمة قائمة بين الناشرين والسلطة التي بدا وكأنها قررت تمسكها بسلطتها على المطابع كورقة ضغط تستعمل لأغراض سياسية، وبسبب هذا تبلورت عدة مشاريع لدى الناشرين الخواص لاستيراد وسائل طباعة خاصة بهم.

اتفق مسؤولوا جريدتي الوطن و(le soir d'Algérie) في 1992 على تأسيس شركة طباعة خاصة، لكن هذا المشروع كان مصيره الفشل بسبب المشاكل التقنية والبيروقراطية والمالية التي واجهته. وفي سنة 2000 استطاعت كل من جريدتي الخبر والوطن- بالتفاوض مع مستثمرين أجانب- اقتناء مطبعة خاصة، وتم الحصول عليها، لكنها احتجزت في ميناء الجزائر في ديسمبر من نفس السنة، وبعد تدخل رئاسة الحكومة في 27 مارس 2001 بعد ثلاثة أشهر من الحجز في ميناء الجزائر، عرف المشروع النور بانتقال المطبعة إلى مدينة العاشور في 03 ماي2001 وهذا بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة.[2]

وصدر مرسوم في 19 أكتوبر 1971 يكرس احتكار الدولة لمجال الإشهار، وهذا حسب المادة الأولى من المرسوم التي تنص على أن الوكالة الوطنية للنشر والإشهار تمارس الاحتكار بالنسبة لأي منتوج أو مصلحة جزائرية أو أجنبية. إضافة إلى المادة الثانية التي تنص على أن الوكالة الوطنية للإشهار والنشر تمارس الاحتكار على كل المنتوجات الوطنية أو الأجنبية،

---

[1]– إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص272 .

[2]– مصطفى سحاري، "إشكالية التوزيع الصحفي في الجزائر الصحافة الخاصة نموذجا1990– 2006"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال،، كلية العلوم السياسة و الإعلام ،قسم علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 2006-2007 (غير منشورة) ، ص61-62.

كما تمارس احتكار الإنتاج ونشر الإشهار التجاري للمنتوجات والخدمات الجزائرية في الخارج».[1]

برزت المؤسسات الخاصة في مجال الإشهار بعد ولوج الجزائر عهد التعددية السياسية والإعلامية والانفتاح الاقتصادي، ورغم هذا الانفتاح بقي قطاع الإشهار يعاني من فراغ قانوني، رغم أن قانون الإعلام 1990 في مادته 100 نص على أنه « يستثني الإشهار من مجال تطبيق هذا القانون ويحال على قانون خاص».[2]

وبقي قطاع الإشهار بدون إطار قانوني يسيره وينظمه، مما أدى إلى فوضى في هذا المجال. وبازدياد طلبات المعلنين وتضخم متطلبات السوق الإعلامية أنشئت وكالات اشهارية خاصة. وصدرت عدة مراسيم تلزم المعلنين بعدم التعامل مباشرة مع وسائل الإعلام والوكالات الخاصة، وإيكال ميزانيها الإشهارية إلى الوكالة الوطنية للنشر والإشهار تحت ذريعة التوزيع العادل للمواد الإشهارية على المؤسسات الإعلامية، إلا أنها تعد صارخ لقواعد اقتصاد السوق.

وتبعا لذلك صدرت تعليمة حكومية في عهد حكومة مقداد سيفي تقضي بوجوب مرور كل الإشهارات والإعلانات المتعلقة بالمؤسسات والإدارات العمومية والجماعات المحلية عبر الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ودخلت هذه التعليمة حيز التطبيق ابتداء من شهر فيفري 1995. وطالبت جمعية الناشرين الجزائريين في جويلية 1995 بإلغاء هذا الاحتكار للإشهار عملا بقوانين المنافسة وقواعد اقتصاد السوق.[3]

وبقيت الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) تسيطر على 85% من السوق الجزائري حيث تقوم بتوزيع الإشهار من المؤسسات العمومية وإدارات الدولة على الصحافة.[4]

وذكّر أحمد بجاوي بالدور الذي كان منوطا بمجلس السمعي البصري في بداية التسعينات، حيث كان يدرس توزيع الذبذبات على الخواص ولكن سرعان ما توقف عن أداء

---

[1]– جميلة قادم، **"الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب 1990–2001: دراسة مسحية على عينة من الصحفيين الجزائريين"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة) ،2003 (غير منشورة)، ص 122.

[2]– المرجع نفسه،ص 123.

[3]– M'hamed .RABAH, **la presse Algérienne** : **journal d'un défi**, Editions CHIHAB, Alger, 2002. P104.

[4]– Djallal . MALTI ,op. cit, PP41- 42 .

هذه الوظيفة. وتأسف بجاوي عن تأخر فتح مجال السمعي البصري، ما جعل الجزائر من أواخر الدول لأنها تملك قناة تلفزيونية واحدة فقط. فصار الجزائريون بدوا رحلا تلفزيونيا في وجود 250 قناة فضائية ناطقة بالعربية، ولا يعرجون على قناتهم إلا نادرا.. التلفزيون تم تحطيمه وصار يقدم خدمة حكومية وليس خدمة عمومية، رغم أنه مموّل من قبل ضرائب المواطنين. فحذف الضريبة التلفزيونية من فاتورة الكهرباء، كان رسالة موجهة بأن السلطة هي الممول للتلفزيون و ليس المواطن. [1]

وقد تناولت وسائل الإعلام المحلية و الدولية التصريح الذي أدلى به الرئيس بوتفليقة أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات2004 عن فتح قطاع السمعي البصري أمام الخواص حيث قال: « هذا تلفزيون الدولة و من أراد أن يقول ما يشاء فعليه أن يمتلك تلفزيونا خاصا به». [2]

وبدا هذا التصريح غامضا وانقسمت الآراء إلى تيارين: تيار يرى أن في التصريح تأكيدا واضحا على احتكار التلفزيون من قبل السلطة ولا مجال للتوجهات المعارضة في استخدامه للتعبير عن آرائها ، وتيار أخر يرى أنه قد أسئ تأويل التصريح ، لأن الرئيس ينوي تنمية قطاع السمعي البصري منذ توليه السلطة عام 1999، وأن مقصده ليس الاحتكار وإنما تحقيق الخدمة العمومية التي لا توفرها إلا الدولة .

ورأى سعد بوعقبة «**أن** عدم فتح مجال السمعي البصري، مساس بالأمن الوطني، طالما أن الرأي العام المحلي تقوم ببلورته قنوات مثل "الجزيرة " و"تي.أف.1 (TF1)" و"فرانس 24"(France24)، ما يجعلنا نقول إن السلطات تخشى الراغبين في إنشاء قنوات خاصة وطنية أكثر مما تخشى القنوات الأجنبية». [3]

---

[1]– حميد. يس وآخرون، **ندوة الخبر تفتح النقاش مع مختصين حول قانون الإعلام الجديد"**، جريدة الخبر:26 -05-2011 ، http://www.elkhabar.com/ar/autres/nadwa/254461.htm، تاريخ الزيارة2011/05/27.

[2]– قوي بوحنية ، "**التلفزيون العمومي الجزائري في ظل غياب فتح القطاع وسيادة منطق الخدمة العمومية**"، مجلة الإذاعات العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس،العدد02-2011، ص48.

[3]––حميد. يس وآخرون، **ندوة الخبر تفتح النقاش مع مختصين حول قانون الإعلام الجديد"**، مرجع سابق.

فظل قطاع السمعي البصري في الجزائر بعيدا عن ساحة التنظير والصياغة القانونية للمشرع الجزائري الذي يعتبر أن خصخصة القطاع وفتحه أمام المستثمرين الخواص جزءا تابعا للدولة ومتلازمة من متلازمات الخدمة العمومية (Le service public).[1]

في الوقت الذي أخذت العولمة تدفع بالمد الإعلامي وتجعل العالم أصغر مما نتوقع من خلال آلاف القنوات الفضائية والإذاعات المحلية والدولية لم يحن للجزائر بعد أن تفتح اال السمعي البصري باعتماد مبررات عدم فتح هذا القطاع لظروف العشرية السوداء، وقلة لكفاءات الإعلامية والإطارات التقنية والعلمية في هذا المجال، وللفساد الذي سيعم القطاع إذا فتح للاستثمار الخاص.

وتعد كل هذه الممارسات إجراءات تقييدية للممارسة الإعلامية في الجزائر من خلال مؤشر الملكية سواء كان ذلك في مجال الصحافة المكتوبة أو الإشهار أو قطاع السمعي البصري.

---

[1]–قوي بوحنية،"التلفزيون العمومي الجزائري في ظل غياب فتح القطاع وسيادة منطق الخدمة العمومية"،" مرجع سابق، ص44.

ثالثا: الضمانات التشريعية للقيم الديمقراطية في عصر تكنولوجيا المعلومات

1) القيم الديمقراطية بين تشريع القوانين وتطبيقها:

يحكم القانون علاقات الأشخاص ببعضهم البعض كما يحكم علاقاتهم مع الدولة، لذلك فإن أي مجتمع يحتاج دائما إلى وضع قواعد يرتضيها. فلا مجتمع بلا قانون و لابد أن نذكر ان المجتمع لم يعرف الحياة الديمقراطية التي لم يكن فيها القانون المرجع و المحكم.

و أبرز مكونات المجتمع الديمقراطي هي :[1]

أ- مبدأ المواطنة: يمثل حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة، وهو المدخل إلى إرساء أسس نظام حكم ديمقراطي فيها. وقد مر هذا المبدأ عبر التاريخ بمحطات تاريخية تطور فيها مفهوم المواطنة، حتى وصل إلى دلالته المعاصرة التي تتمثل في حق المشاركة في الحياة الاجتماعية و إنجاز القرارات الجماعية و حق تولي المناصب العامة و المساواة أمام القانون.

ب- مبدأ المشاركة السياسية: بنشوء الدولة القومية أصبح الشعب يعتبر الدولة دولته و يطالب مع مرور الزمن بالاعتراف بحقوقه.

ج- مبدأ حكم القانون: و هو من المبادئ الرئيسية لإرساء أسس الدولة الحديثة و ركيزة لتعزيز مبدأ المواطنة المعاصرة التي كان يتجاهلها الفكر القومي العربي.

إن الأسئلة المثارة حول القيم الديمقراطية في ظل الدساتير و القوانين و تنظيمها تكاد لا تنتهي لأن معظم الدساتير في العالم، وفي الدول العربية تنص على ضمان الحريات والحقوق في عبارة واحدة مفادها أن" حرية التعبير مكفولة في حدود القانون ".

و لكن تفترض سيادة القانون أن تحترم الحكومة ما تصدره من قوانين و أول خطوة في هذا الاحترام هو الاهتمام بحسن صياغة القوانين و خلوها من التناقض و وضوح أحكامها حتى تكون مؤهلة للتطبيق المحكم و الالتزام الواضح دون حاجة إلى رجوع متكرر إلى لائحة تنفيذية أو تعديلات متكررة للقانون الواحد.[2]

---

[1]- عبد الله جناحي ، "**العقلية الريعية و تعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية**"، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 288، فيفري 2003، ص 63-64.

[2]- إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص 168.

غير أن ما يتجلى هو تفاوت تطبيق القوانين و تفسيرها من النقيض إلى النقيض في شكل دساتير تمنح الحقوق و قوانين أخرى تصادرها. « و غالبا ما ينجح التشريع العادي إلى تقييد الحق بل مصادرته أحيانا تحت ستار تنظيمه. و بهذا يفقد النص الدستوري كثيرا من جدواه ليتحول إلى مجرد واجهة دستورية تتفاخر بها الدولة امام المجتمع الدولي رغم كونها لافتة فارغة من اي مضمون حقيقي».[1]

قد اقرت الدساتير العربية حرية الراي و حرية الصحافة و الحريات المرتبطة بها كحرية التعبير و حرية الطبع و النشر و لكن الدول العربية كغيرها من دول العالم تختلف في مدى القيود التي تفرض على حرية الرأي و الصحافة من دولة إلى أخرى ، و من دستور إلى دستور، و هذا حسب الظروف السياسية و الاقتصادية و الثقافية و بخاصة طبيعة نظام الحكم السائد و سلطته التشريعية ، الأمر الذي يؤدي إلى بروز صياغات تشريعية مختلفة تجعل المبادئ المعلنة في النصوص الدستورية تختلف عن الممارسات العملية لحرية الرأي و التعبير و حرية وسائل الإعلام عموما.

و لهذا ينحى الصحفي التونسي سفيان بن حميدة في مؤلفه "حرية الرأي و التعبير: قراءة في المفهوم" فيقول: « أن هامش حرية التعبير يتوسع أو يضيق وفقا لتغير موازين القوى السياسية و الاجتماعية ، وفقا لتطور أنظمة الحكم و المجتمعات » .[2]

و تتجلى الهوة الواسعة بين النظرية و التطبيق في معظم دساتير الدول العربية رغم توقيعها العديد من الاتفاقيات و الإعلانات الدولية و الإقليمية و المحلية التي تقر حرية التعبير التي تعد من الأعمدة الأساسية للديمقراطية و إحدى مظاهرها الأكثر بروزا. و يضيف الصحفي التونسي « أن الدساتير و النصوص التشريعية الدولية و قوانينها تكتسب أهمية نسبية، ففي الدول التي تحترم فيها المؤسسات، و يتمتع فيها المواطن بضمانات دستورية حقيقية، فإن هذه النصوص، بجد بها صدى

---

(1)- صلاح الدين حافظ، " **موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004: نحو الحرية في الوطن العربي** "، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان و التنمية البيئية، القاهرة، العدد 119، أفريل – جوان 2005، ص 32.

(2)- عبد الحليم موسى يعقوب ، **حرية التعبير الصحفي : في ظل الأنظمة السياسية العربية : دراسة تحليلية مقارنة للصحف و القوانين السودانية والأردنية في الفترة من 1989–1999**، دار مجدلاوي ،عمان- الأردن، 2003، ص62.

حقيقيا في الواقع المعيشي، أما في الدول الأخرى، فإن هذه النصوص لا تكتسب إلا طابعا سياسيا رمزيا ».[1]

و يمكن الإشارة إلى عدد من النصوص الأساسية الدولية التي أقرت حرية التعبير بشكل واضح و التي استمدت الدساتير العربية والدستور الجزائري نصوصها منها، بدءا بإعلان حقوق الإنسان و المواطن في فرنسا الذي صدر في 26 أغسطس 1789 نصت المادة الحادية عشرة منه على الآتي:" الاتصال الحر للأفكار و الآراء هو من الحقوق الأساسية للإنسان، كل مواطن يمكنه التعبير و الكتابة و النشر بكل حرية، إلا في حالات الإسراف في هذه الحرية وفقا لما يحدده القانون ".[2] كما تنص المادة الرابعة من هذا الإعلان على أن الحرية هي إمكانية القيام بكل ما لا يضر بالغير ... ".[3]

و تتضمن بدورها حرية التعبير لانها تندرج في سياق الحرية العام، غير أن فرنسا كانت تمارس الرقابة المسبقة على الصحف الفرنسية، و استمر هذا الإجراء ردحا من الزمن ، حتى تم إلغاؤه بموجب قانون صدر في 29 جويلية 1881 الذي أقر بوضوح في فصله الأول و مادته الأولى على أن " الطباعة و النشر حرة "[4]، كما صدر بالولايات المتحدة الأمريكية دستور في 15 ديسمبر 1791 و الذي ينص في مادته الأولى على أنه "...لا يمكن إصدار قوانين تحد من حرية التعبير أو الصحافة ... "[5]

و صدرت بلندن الاتفاقية المؤسسة لليونسكو في 16 نوفمبر 1945، إذ نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى على ما يلي: " تستهدف المنظمة المساهمة في صون السلم والأمن، بالعمل عن طريق التربية و العلم و الثقافة على توثيق عرى التعاون بين الأمم ، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان ، والحريات الأساسية للناس كافة ". وجاء في الفقرة الثانية من نفس المادة ما يلي: " ولهذه الغايات، فإن المنظمة، تعزز التعارف والتفاهم بين الأمم، بمساندة

---

(1) - المرجع نفسه، ص 62.

(2) - Jaques. ROBERT & Henri OBERDOFF, **Libertés fondamentales et droits de l'homme** : **Textes français et internationaux**, 4ème Édition, MONTCHRESTIEN, Paris, 1999, P8.

(3) – Ibid , P7.

(4) – Ibid, P511.

(5) – عبد الحليم موسى يعقوب، مرجع سابق، ص 65.

اجهزة إعلام الجماهير، وتوصي بهذا الغرض، بعقد الاتفاقات الدولية، التي تراها مفيدة لتسهيل حرية تداول الأفكار، عن طريق الكلمة والصورة. [1]

وأقرت الأمم المتحدة (ONU) في العاشر من ديسمبر 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نتيجة للنقلة النوعية التي شاهدتها عملية صياغة القوانين والقيم وانتقالها من المحلية إلى العالمية، إضافة إلى تفاقم الصراع بين العظماء والمستضعفين إزاء العديد من قضايا الحريات والحقوق منها حرية الفكر والتعبير عن الرأي . ونصت المادة(19) من هذا الإعلان على أن « لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الآراء دون تدخل، و استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة دون تقيد بالحدود الجغرافية ». [2]

ويشير نظام عساف إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يأخذ صفة الاتفاقيات الدولية الملزمة، كما هو الحال مع ميثاق الأمم المتحدة، و بالتالي لا يعتبر هذا الإعلان ملزما للدول. [3] بالرغم من أن المادة (30) توحي بإلزامية الإعلان و جاء نصها كالآتي :" ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول دولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق و الحريات الواردة فيه ". [4]

أقرت الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية في عام 1966 بموجب القرار رقم (2200) ألف (د-12)، و قد بلغ عدد الدول التي وافقت على هذا العهد في ذلك العام (127) دولة منها 13 دولة عربية. و قد نصت المادة (19) في فقرتها الاولى على : " أن أي شخص ، لا يمكن أن يكون عرضة للضغوطات بسبب آرائه ". أما الفقرة الثانية فهي تقر بأن " لكل شخص الحق في حرية التعبير و أن هذا الحق، يشمل حرية البحث و التلقي، و نشر المعلومات، و الأفكار مهما كان نوعها، بدون اعتبار للحدود و عبر صيغ

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 65-66.

[2] – Jaques. Robert & Henri. OBERDOFF, op.cit, P164.

[3] – نظام عساف، **مدخل إلى حقوق الإنسان**: في الوثائق الدولية والإقليمية والأردنية ، دون ذكر الناشر ، عمان – الأردن، 1999 ، ص 112.

[4] – عبد الحليم موسى يعقوب ، مرجع سابق ، ص 67.

التداول شفاهي، أو عبر الكتابات، والنشرات، أو الأشكال الفنية، أو غيرها من الوسائل التي يختارها. [1] و تنص المادة (18) على حرية الفكر و الوجدان و الدين. [2]

و مع أن الميثاق أداة قانونية ملزمة للدول الموقعة عليه، إلا أنه يخلو من آلية قانونية لتنفيذ أحكامه، و كذلك عدم وجود جزاءات على الدول التي تقوم بخرقه، و بعض الدول تقوم بتعليق الميثاق خلال حالات الطوارئ. [3]

كما تضمنت اتفاقية حماية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان حرية التعبير و الفكر و الدين و المعتقد في المادة(9) إضافة إلى الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان و التي عقدت في سان خوسيه عاصمة كوستاريكا في 03 ديسمبر 1969، و نصت على العديد من الحريات و منها حرية التعبير التي تجلت في الإقرار بحرية الفكر و الإعلام و نشاطات الإذاعة و التلفزيون و السينما، إضافة إلى حرية تلقي المعلومات و الأفكار و نقلها و إذاعتها دون التقيد بالحدود. [4]

و صدر الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب عام 1981 و تنص المادة (09) على أن : [5]

1- من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات.

2- يحق لكل إنسان أن يعبر عن أفكاره و ينشرها في إطار القوانين و اللوائح.

و يعد الميثاق الإفريقي خطوة في سبيل إقرار الحريات في القارة الإفريقية التي تشهد الكثير من مشاهد الانتهاك لحقوق الإنسان من قتل و تدمير غمرت جميع وسائل الإعلام العالمية و الإقليمية كأحداث رواندا و قضية دالفور فضلا عن الأنظمة الديكتاتورية التي تتحكم في مصير القارة.

و لا يمكن تناسي التنويه إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان بيد أن المشروع ظل حبيس الأضابير، حتى قال عنه بعض خبراء حقوق الإنسان.

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 68.

[2] – نظام عساف ، مرجع سابق ، ص 125.

[3] – عبد الحليم موسى يعقوب ، مرجع سابق ، ص 68-69.

[4] – المرجع نفسه ، ص 68.

[5] – المرجع نفسه ، ص 69.

إنه ميثاق دخل في دائرة النسيان، بسبب عدم الإجماع عليه، و عدم الاهتمام بهذه المسألة، بالرغم من الجهود المضنية التي بذلت لإعداد مسودة المشروع الذي أصبح نسيا منسيا. [1] و بهذا لم تتفق الانظمة العربية على مشروع حقوق الإنسان.

بالرغم من القيمة التي أضفاها الغرب على قضية حقوق الإنسان و صياغتها في مواثيق عالمية، لكن تظل هناك مساحة ينبغي ان تراعى من تباين واختلاف الانماط المجتمعية، و ما تفرزه من قوانين و قيم تحكمها، و من الخطورة انتهاكها باسم عالمية حقوق الإنسان، و هذه الرؤية الواضحة تسمح بفرز هؤلاء الذين يتعللون بعدم انطوائهم في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، لاختلاف المنظومة المجتمعية في بلادهم مع تلك المجتمعات الغربية كالدول العربية.

وتختلف الدول في شكل التزامها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، فهناك دول تأخذ بمبدأ احادية القانون، ومن ثم تعتبر الاتفاقيات الدولية جزء من قانونها الوطني. وهناك دول تاخذ بمبدا القانون العام، وتنظر إلى القانون الدولي على انه مصدر عرضي لقانونها المحلي. اما الفئة الثالثة فتعتبر القانون الدولي مرجعا لتفسير القانون الوطني. [2] حيث النظام القانوني في الجزائر يسير على هدي نظرية أحادية القانون، فإن النصوص ذات الصلة، وخاصة المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،يعد جزءا لا يتجزا من قانونها الوطني.

ومن قبيل الانتهاكات التشريعية لحقوق الإنسان في البلاد العربية القوانين التي تقيد حرية الصحافة و تصادرها بدعوى التنظيم، إحدى عشرة دولة أو اللاحقة على الصحف أو تلك النصوص التي تفرض القيود على حق إصدار الصحف بحيث تجعل الترخيص بإصدار الصحيفة و سحب هذا الترخيص سلاحا في يد السلطة التنفيذية و لم يرد نص على حق الصحفي في الحصول على المعلومات و الأخبار في تشريعات خمس دول عربية هي مصر والسودان واليمن والأردن والجزائر. [3] فيُغلب المشروع العربي -في تنظيمه لحرية الرأي والتعبير والتنظيم القانوني للصحافة و وسائل الاتصال الجماهيري - ما يتصوره من اعتبارات للأمن و المصلحة العامة على قيم الحرية و التعددية و احترام حقوق الإنسان، و بهذا تمتلئ التشريعات العربية العقابية منها

---

[1]– المرجع نفسه ، ص 71-72.

[2]– محمد سعد ابراهيم ، **تشريعات الإعلام في إطار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات**، دار الكتب العلمية ، القاهرة، 2008، ص21.

[3]– صلاح الدين حافظ، " **موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004: نحو الحرية في الوطن العربي** "، مرجع سابق، ص 33.

و غير العقابية بعديد من النصوص التي تنظر إلى النشر الصحفي و البث المسموع و المرئي و ممارسة حرية التعبير عموما على انها أنشطة خطرة □در إحاطتها بسياجات قوية من ا□ظورات و القيود التي تفرض على هذه الأنشطة جزاءات رادعة. [1]

و تحمل بعض الدساتير العربية في صميم نصوصها تعارضا مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان عن طريق تبني صياغات ذات طبيعة إيديولوجية أو دينية تصادر الحقوق و الحريات العامة أو تسمح □صادرا.

و يعتبر من أخطر صور الانتهاكات التشريعية لحقوق الإنسان في العالم العربي سماح المشرع العربي للسلطة التنفيذية باللجوء إلى إعلان حالة الطوارئ بإ□ طا، لأحالة □رد ا□واطن كثيرا من حقوقه الدستورية مثل: حرمة المسكن، و الحرية الشخصية و التعبير و الصحافة و سرية المراسلات و الحق في الاجتماع. و هي تنزع قدرا من سلطة التشريع من يد البرلمان المنتخب و تضعها في يد السلطة التنفيذية أو الحاكم العسكري(سلطة الطوارئ). [2]

و لابد من الإشارة -على الصعيد العربي- لجهودات اتحاد الصحفيين العربي الذي اتخذ (حرية ...و مسؤولية) شعارا له لإيمانه بأن الصحافة من غير حرية تصبح قصاصات ورق لا قيمة لها. و الحرية من غير التزام بالمسؤولية اتجاه المجتمع فإن هذه الحرية من غير علم قد تصبح خللا لأهم قضايا الإنسان. كما أن ا□رية لا تقتصر على توفير التشريعات الضامنة لها ما لم يكن التطبيق محققا لمضمون هذه التشريعات. [3]

و قد عقد اتحاد الصحفيين العرب عدة مؤتمرات و أدار عدة ندواته أهمها ما جاء في بيان الجزائر عن الحريات الصحفية الصادر عن المؤتمر العام الخامس للصحفيين العرب المنعقد في الجزائر من 13-17 ديسمبر (كانون الأول) عام 1976 معبرا عن مواقف الاتحاد من حرية الصحافة و حقوق الصحفيين المهنية عبر كل مؤتمراته منذ المؤتمر الأول في الكويت عام 1965. [4] مرورا بعدة مؤتمرات تالية كالمؤتمر العام الثامن المنعقد بتاريخ 26-27 مارس 1996 و ا□ؤ□ر العام

[1] – ا□رجع نفسه، ص 33.

[2] – ا□رجع نفسه، ص 35.

[3] –سجاد الغازي، مرجع سابق، ص 26-27.

[4] – ا□رجع نفسه، ص 27.

التاسع المنعقد من 25 إلى 27 أكتوبر 2000 و مؤتمره العاشر الأخير المنعقد بالقاهرة من 02 إلى 05 أكتوبر (تشرين الأول) 2004.

و قد عبر البيان الختامي عن القرارات و التوصيات الصادرة عن المؤتمر العاشر لاتحاد الصحفيين العرب دفاعا عن الديمقراطية و حرية الصحافة. و لكن لم يحضره الوفد الجزائري بسبب تعليق عضويته طبقا لقرار المؤتمر العام التاسع إلى حين تحقيق التمثيل الحقيقي لصحف الجزائر في الاتحاد. و عبر المؤتمر هذا عن قلقه الشديد بسبب تدهور أوضاع حرية الصحافة في أكثر من دولة عربية و طالب بتعزيز الحريات الصحفية من خلال تعديل و إلغاء القوانين السالبة لحرية الصحافة و إلغاء عقوبة الحبس و التوفيق في قضايا المطبوعات و النشر و صيانة حق الصحافة و الصحافيين في نقل المعرفة و المعلومة إلى الرأي العام. [1]

كما يطالب المؤتمر الصحفيين بالدفاع عن حق المواطن في الاطلاع على الحقيقة، و تعزيز الحرية الصحفية و الالتزام بالمعايير و الاسس المهنية الاخلاقية التي حددتها المواثيق الدولية لأخلاقيات الصحافة. و يؤكد المؤتمر على رفضه للرقابة على الصحف و وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و الإلكترونية او مصادرتها و ذلك تطبيقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان و للعهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية. [2]

و يؤكد المؤتمر كذلك بأن حرية الصحافة جزء من الحريات العامة و الحقوق الديمقراطية، و لهذا فإن الاتحاد يدعو إلى ترسيخ مجتمع القانون و الثقافة القانونية في المجتمعات العربية، و رفع شعار مجتمع القانون و المؤسسات الدستورية الشرعية.

و قام المؤتمر أيضا بتكليف الأمانة العامة بوضع مشروع قانون نموذجي موحد للإعلام العربي المكتوب و المرئي و المسموع و تعميمه على الدول العربية للاسترشاد به على أن يتضمن تعريفا واضحا للصحفي و الوسيلة الصحفية استكمالا لمشروع القانون النموذجي للصحافة الذي سبق و أن أصدره الاتحاد. [3]

أصدر مركز حماية وحرية الصحفيين وبشراكة مع شبكة أنترنيوز الإعلامية في إطار جهوده لتطوير المناخ المنظم للحريات الإعلامية في الوطن العربي دراسة علمية حول التشريعات الإعلامية

---

(1) - http : //www.faj.org.eg/docs/confs/doc 10.doc, تاريخ الزيارة 2006/05/13 .

(2) - Ibid.

(3) - لمزيد من التفصيل ارجع إلى موقع الاتحاد العام للصحفيين العرب على الموقع الآتي : http : //www.faj.org/

العربية في خمس دول عربية هي المغرب والجزائر **وتونس ولبنان والبحرين**، صدرت في كتاب تحت عنوان "أصوات مخنوقة" أشرف عليها فريق بحث علمي ومجموعات بحث ميدانية في الدول الخمسة عام 2005.

ويقول نضال منصور رئيس مركز حماية وحرية الصحفيين في **التعريف بالكتاب الجديد** « حتى وقت قريب لم تكن التشريعات الإعلامية تثير جدلاً، ولم تكن أيضاً تستأثر باهتمام الإعلاميين، ولا يولونها اهمية كبيرة بالاطلاع عليها ومعرفتها، ودراسة تاثيراتها على عملهم **وحريتهم. والحقيقة أن الأمر** تغير وبدأ الإعلاميون يلتفتون إلى التأثير المتزايد للتشريعات على حرية الإعلام.. هذا التحول لم يأت مصادفة بل جاء نتيجة طبيعة للضغوط والقيود التي فرضتها **القوانين على سقف الحريات الصحفية.. ومن** تجربتي العملية فإن المواجهة بين الإعلاميين **والتشريعات تزايدت بعد أن لجأت الحكومات العربية لاستخدام القوانين لتكبيل حرية الصحافة ولإرهاب الإعلاميين ».**[1]

قال نجاد البرعي(وهو محام في محكمة النقض المصرية ورئيس جماعة تنمية الديمقراطية) في تقديمه للدراسة أن حرية التعبير هي **« الدليل الأول والأهم على وجود الديمقراطية ، وهي الضامن** لاستمرارها، وحرية وسائل الأعلام هي التي تقدم لنا الدليل على وجود حرية التعبير في أي مجتمع **من المجتمعات ». وأضاف :**« أن العلاقة بين الديمقراطية وحرية التعبير هي علاقة **جدلية فلا** يمكن ضمان حرية التعبير بالشكل المناسب إلا في إطار نظام سياسي تتوازن **فيه العلاقة بين** أطرافه.. ومن هنا تأتي أهمية تلك الدراسة التي تناقش أوضاع التشريعات الإعلامية في خمسة **بلدان عربية»** .[2]

وانتهت الدراسة بعد إنجازها إلى أن الأمر ليس مفاجئاً وغريباً أن تبدو التشريعات التي تفرض قيودا على حرية الإعلام في الوطن العربي متشابهة **ومتماثلة، وباعتقاد الباحثين فإن**

---

[1] – محمد الدعمة **وآخرون ، أصوات مخنوقة :دراسة في التشريعات الإعلامية العربية، المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، البحرين** ، مركز حماية وحرية الصحفيين، منظمة أنترنيوز، عمان_الأردن،2005، ص3.

[2]- محمد الدعمة، **"أصوات مخنوقة :دراسة في التشريعات الإعلامية العربية: المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، البحرين"**، مركز حماية وحرية الصحافيين بشراكة مع شبكة إنترنيوز، http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=310091،تاريخ الزيارة 2006/03/10.

المشكلة تكمن في أن السلطة وحتى المشرع العربي ينطلق في تعامله مع القوانين من فلسفة المنع والتقييد والعقاب وليس من منطلق الحرية والإباحة. [1]

يلاحظ المتصفح لقوانين النشر و المطبوعات في الوطن العربي أن الدول العربية أخذت مواد قوانينها و تشريعاتها الإعلامية من التشريعات المستمدة من المبادئ الاستبدادية و التي طبقت في غالبيتها في القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين في الدول الاستعمارية، مثل فرنسا و بريطانيا و إيطاليا. في كتابه" النظم الصحفية في الوطن العربي" استنتج الباحث فاروق أبو زيد أن النظام السلطوي يسيطر على الأنظمة الإعلامية العربية، و أن جميع الدول العربية تفرض الرقابة على الصحف بطريقة أو بأخرى. [2]

و في دراسة خليل عبد الله حول "تأثيرات قوانين وسائل الإعلام و الصحافة على حرية التعبير في الوطن العربي" (The Effects of Media and Press Laws in the Arab World on Freedom of Expression) ، انتهى الباحث إلى ما يلي: [3]

❖ انعدام النظام الليبرالي في الأنظمة الإعلامية العربية، و سيطرة النظام السلطوي.

❖ وجود قيود تشريعية على محتوى الرسالة الإعلامية سواء في قانون النشر و المطبوعات أو قانون العقوبات أو في القوانين الأخرى.

❖ معظم التشريعات العربية تقيّد حرية التعبير و تنفذ عقوبات قاسية ضد "المخالفين".

 أن التشريعات الإعلامية العربية تعكس الظروف السياسية والاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية الموجودة في العالم العربي.

و رغم التطورات التي شهدها الفضاء الإعلامي العربي خلال العقدين الأخيرين بفضل الطفرة التكنولوجية في عالم الاتصال و انتشار الفضائيات العربية و سيادة العولمة في المجال الثقافي و الإعلامي و الاتصالي إلا أن النظام الإعلامي العربي و إن تغير في الشكل بقي في المضمون على حاله في قبضة السلطة الحاكمة.

---

[1]- محمد الدعمة وآخرون ، أصوات مخنوقة : دراسة في التشريعات الإعلامية العربية...، مرجع سابق، ص271.

[2]- فاروق أبو زيد، النظم الصحفية في الوطن العربي. عالم الكتب، القاهرة، 1986 ،ص 26-67.

[3]- محمد قيراط، "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"،مرجع سابق ،ص116.

2) تجليات القيم الديمقراطية في التشريع الجزائري:

يلاحظ أن معظم الدساتير تكاد تضع عبارة واحدة في موادها مفادها أن حرية الصحافة والتعبير مكفولة في حدود القانون، ثم يتفاوت تطبيق هذا القانون وتفسيره من النقيض إلى النقيض.

وقد عرفت القيم عبر الدساتير والقوانين في الجزائر تغيرات حثيثة، خاصة وأن الجزائر عاشت محطات إعلامية مهمة بعد الاستقلال، ولكن وضعية التشريع الإعلامي في الجزائر لا تختلف كثيرا عن الأوضاع السائدة في أغلبية الدول الحديثة بتبني المبادئ الليبرالية « وإن كانت تتميز عنها بمحاولات جمع كل القواعد المتعلقة بالإعلام، كحق إنساني وكنشاط اجتماعي –ثقافي وتجاري، في هيكل يسمى "قانون الإعلام"، سواء تعلق الأمر بعهد الأحادية (قانون 1982)، أو مرحلة التجربة التعددية (قانون 1990)». [1]

وبصرف النظر عن تفاصيل التطور الذي شهده التشريع الإعلامي في الجزائر، إلاّ أنه يطرح إشكال عدم تناسقه مع تداعيات العولمة الإعلامية والاتصالية كمبادئ تداول المعلومات والأفكار والآراء في السوق الإعلامية، « فعند الحديث عن التشريع الإعلامي في علاقته بحرية تداول الإعلام، يتبادر إلى الذهن تلك القيود التي تعمل السلطات العمومية على إنشائها في شكل قوانين تضفي الشرعية على أعمال تقيد حرية الصحافة ووسائل الإعلام». [2]

أظهرت نتائج دراسة للدكتور محمد قيراط عن القائمين بالاتصال استياء الصحافيين الجزائريين من قانون الإعلام في الجزائر، حيث أن معظم المبحوثين (ثلثي) أجابوا بأن القانون جاء ليعاقب الصحافي و ليس لحمايته، كما أنه يقيّد حرية الصحافة وحرية التعبير، و أن القانون يحتوي على مصطلحات مطاطة يمكن تأويلها بطرق مختلفة. [3]

سنحاول فيما يلي عرض بعض مميزات القيم الديمقراطية في التشريع الإعلامي الجزائري لأن بناء السيناريوهات يعتمد على ماضي وحاضر الظواهر. وقد لاحظنا أن الباحثين قد اجتهدوا في تصنيف مراحل هذا التشريع، لكن يستدعي تقسيم الدراسة موضوع البحث إلى مرحلتين،

---

(1)- علي قسايسية، "التشريعات الإعلامية الحديثة في ظل مبادئ سوق الأفكار الحرة" ، المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، العدد14، جويلية- ديسمبر 1996، ص61.

(2)- المرجع نفسه، ص41.

(3)- محمد قيراط، "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، مرجع سابق، ص116-117.

مرحلة ما قبل التعددية الإعلامية وما بعدها والتي قسمت بدورها إلى مرحلتين :**مرحلة ما قبل إصدار قانون الطوارئ ومرحلة ما** بعد صدوره. و تركيزنا في هذه الجزئية سيكون على هذين المرحلتين لتجنب كثير من الالتباس في استقاء القيم التي تتضمنها القوانين والدساتير.

أ) مرحلة ما قبل التعددية الإعلامية:

وقسمت هذه المرحلة حسب الباحث إسماعيل معراف إلى ثلاثة مراحل: وامتدت **المرحلة الأولى من 1962 إلى 1965** « حيث كان الوضع القانوني للإعلام في الجزائر بعد الاستقلال ثابتا ولم يتغير، حيث لم تصدر الدولة الجزائرية في تلك الفترة قانونا تشريعيا خاصا بالإعلام». [(1)]

وتميزت هذه المرحلة بمحاولة الدولة استرجاع سيادتها على قطاع الإعلام، وهذا من خلال تأميم الصحافة الفرنسية، وعلى هذا الأساس بدأت الدولة بسط نفوذها على أجهزة الإعلام التي خلّفها الاستعمار الفرنسي، حيث بدأت الدولة بتأميم الصحف الاستعمارية وإنشاء صحف يومية وطنية، ولابد من الإشارة هنا إلى أن السلطة ومن خلال برنامج طرابلس سنة 1962 شدّدت الخناق على الحريات الفردية، وأقرت بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في المجال الإعلامي.

واتخذت الدولة مرحلة هيمنة السلطة على الإعلام، عملية تبرير لهذه السيطرة بدعوى أن الدولة المستقلة حديثا مكبلة بالمشاكل الداخلية والخارجية، التي تتطلب الوحدة والتكاثف ولا تتحمل أي اختلاف ذاتي بين أفراد الشعب و تحت ذريعة تحقيق التنمية الشاملة، لذا نجدها حصرت مهام الصحفي في النضال والتعبئة والتجنيد.

وبقيت القوانين على حالها فباشرت السلطة في توجيه الإعلام توجيها سياسيا وإيديولوجيا وقامت بإنشاء ثلاث يوميات وطنية عملت من خلالها على بث الأفكار التي كانت لا تخرج عن إطار تمجيد الثورة وأبطالها، وكان الوضع نفسه بالنسبة للوسائل الثقيلة للإذاعة والتلفزيون، فقد احكمت السلطة سيطرتها عليه، وفي هذه الفترة التاريخية حلت الحكومة وزارة الإعلام واستبدلت بمديرية عامة للإعلام، وبقي الأمر على حاله حتى جوان 1965 وهو تاريخ الانقلاب أو التصحيح الثوري، الذي عرفته الجزائر، فانتهت مرحلة عُرفت بالفوضى العملية والافتقار

---

(1)-عبد الرحمن عزي، **عالم الاتصال**، سلسلة دراسات إعلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص126.

القانوني الذي يضبط مهنة الإعلام.[1]

وأهم ما ميز قطاع الإعلام في هذه المرحلة أنّه ظل جامداً واعتمد في تسييره على قرارات سياسية محضة، إضافة إلى حالة الفوضى التي عمت القطاع في تلك الفترة، نظراً لغياب سياسة إعلامية بارزة ونصوص قانونية وتشريعية واضحة تحدد نمط تسيير قطاع الإعلام .

وتم التركيز على الإعلام السمعي البصري في **المرحلة الثانية بين 1965 و1978**، فبعد التصحيح الثوري الذي قامت به السلطة بزعامة العقيد هواري بومدين في جوان 1965، وإنشاء المجلس الثوري الذي غدا هو المتحكم في مقاليد الحكم بما فيها توجيه قطاع الإعلام، الذي كان يتميز بعدم الوضوح، الأمر الذي عجل بروز قطاعات أخرى على حساب قطاع الاتصال الذي اهمل كلية ليفسح المجال إلى الجانب الاقتصادي، والإعلام في هذه الفترة بالذات ع في تركيزا ملحوظا على الوسائل السمعية البصرية دونا من القنوات الإعلامية الأخرى.[2]

كما ميّز هذه الفترة صدور المرسوم رقم535 - 1968والمؤرخ في 09 سبتمبر 1968 وهو المرسوم المتعلق بالصحفي المحترف والشروط العامة لممارسة مهنة الصحافة، حيث أكدّ هذا المرسوم على أنّ الصحفي مجرد موظف لدى الحكومة والحزب وهو ما تنص عليه المادة الخامسة من المرسوم حيث تقول:« يجب على الصحفي المهني أن يمارس وظيفته في نطاق عمل نضالي».[3]

وتم إقرار مبدأ الحق في الإعلام - لأول مرة- من خلال الميثاق الوطني 1976 إلاّ أنّ هذا الحق لم يجسد على أرض الواقع لكثرة الثغرات القانونية في الميثاق، والتي استغلها المسؤولون لزيادة الرقابة على قطاع الإعلام وتكريس مبدأ الهيمنة بدلاً من مبدأ الحق في الإعلام، إذ تعرض كثير من مدراء المؤسسات الإعلامية إلى ضغوطات كبيرة من شخصيات سياسية ومن الوزارة الوصية.

وعليه فقد تميزت هذه الفترة بخاصية لا تختلف كثيرا عن سابقتها من حيث الرقابة والقيود والتوجيه الإيديولوجي السياسي لملف الإعلام، مما جعل من الإعلام وظيفة مثل بقية الوظائف التي تعتمد على الدولة في جميع النواحي، بالإضافة إلى نفي أي نيّة في السماح للقطاع الخاص

---

[1]- إسماعيل معراف ، مرجع سابق، ص42.

[2]- المرجع نفسه ، ص46.

[3]- جميلة قادم، مرجع سابق، ص 30.

بالاستثمار في مجال العمل الإعلامي، ومن ثم تكريس الملكية العامة لوسائل الإعلام، وخلق ثقافة سلطوية رسمية تتميز بالتبعية المطلقة للنظام السياسي.

أما المرحلة الثالثة فساد فيها الإعلام الحزبي الموجه **من 1979–1988، حيث** عرفت سنة 1979 تغير السلطة السياسية فكان لا بد من تغيير استراتيجية العمل وهذا التغيير مس العديد من القطاعات وأهمها قطاع الإعلام، حيث قامت الحكومة بإصدار أول لائحة في تاريخ الجزائر متعلقة أساس بالإعلام، وذلك خلال المؤتمر الاستثنائي للحزب باعتباره حزبا طلائعيا جماهيريا ينبغي أن يستولي على مهمة توجيه وتسيير الإعلام.

وقد تدعم الإطار القانوني والسياسي ببعض التمهيدات التي سبقت صدور قانون الإعلام (قانون تنظيم الصحافة) التي تمثل المحاور العامة التي انطلق منها هذا القانون في تحديد الأسس القانونية للممارسة الصحفية في الجزائر، ونجد من بين تلك الممهدات على وجه الخصوص: لائحة الإعلام الصادرة عن مؤتمر 1979، ولائحة السياسة العامة الصادرة عن المؤتمر الاستثنائي للحزب سنة 1980، واللائحة الصادرة عن الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب في مايو سنة 1980. [1]

إن صدور قانون الإعلام لسنة 1982 كان نتاج التمهيدات السابقة، ويكون بمثابة تطبيق لما ورد في الميثاق الوطني لسنة 1976، الذي كان قد أكد على ضرورة تحديد دور الصحافة والإذاعة والتلفزة، بواسطة القانون، والذي يكرس بدوره أيضا حق المواطن في الإعلام. وقد أكد ذلك في عنصر الدولة و المواطن « بأن الإشتراكية تضمن مجموع الحريات العمومية وبخاصة حريةالتعبير، والرأي والتفكير،...تضمن الدولة الإشتراكية لكل المواطنين الحق في إعلام كامل وموضوعي سواء بالنسبة للقضايا الوطنية أو الدولية». [2]

لقد تعددت نصوص الميثاق الوطني لعام 1976 بالآراء والاقتراحات المقدمة التي أولت قطاع الإعلام أهمية قصوى، وقد حددت هذه الوثيقة –بكل وضوح لأول مرة- دور الصحافة

---

[1]-صالح بن بوزة، "**السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979–1990)**" ، المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، العدد13، يناير (جانفي)- جوان 1996، ص19.

[2]- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 76–57 مؤرخ في 7رجب 1396 هـ الموافق لـ 5 يوليو1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني،** الجريدة الرسمية، العدد61، المؤرخة في 03 شعبان1396 ه الموافق لـ30 يوليو1976، ص912.

وجميع وسائل الإعلام الأخرى في نشر ثقافة كفيلة بالاستجابة للحاجات الإيديولوجية، كما ينص هذا الميثاق على أن الدولة تضمن حق المواطن في الإعلام، ولذلك يجب أن تتولى قيادة الحزب توجيه ومراقبة الخبر.

تتجه التشريعات الإعلامية، وخاصة بعد أفول مفهومي الإعلام الاشتراكي والإعلام الإنمائي، إلى رفع القيود القانونية والإدارية والمادية والتكنولوجية التي تحول دون تمكن الإنسان من ممارسته الحرة لحقه في الإعلام.

وحددت السلطة السياسية القائمة في الجزائر –خلال الفترة (1962-1988)- "سياسة إعلامية" تنطلق من إرث ماضيها الثوري، وطموحات مرحلة الاستقلال، وحققت بالفعل عدة إنجازات خاصة في مجال إنشاء البنى الإعلامية الجديدة وتحديث البعض الآخر منها. ولكنه لم يصاحبها وضع تصور واضح للسياسة الإعلامية قبل سنة 1982. [1] وتم ذلك بشكل تدريجي، بدأت في شكل تصريحات، وتشريعات مهنية وإدارية، ثم تدعيم البنية القاعدية وإنشاء مرافق إعلامية جديدة، وتُوّجت هذه العملية بإصدار قانون الإعلام، ثم ملف السياسة الإعلامية خلال سنة 1982، « غير أن مجموع المرافق الإعلامية قد أعيدت هيكلتها في إطار المخطط الخماسي الثاني للتنمية سنة (1985-1989)». [2]

ويمثل الدستور أحد الأهداف الكبرى المسطرة في الميثاق الوطني، فقد أكد دستور 1976 في بعض مواده على ما يلي: [3]

المادة (55): "حرية التعبير والاجتماع مضمونة، ولا يمكن التذرع بها لضرب اسس الثورة الاشتراكية".

المادة (53): "لا مساس بحرية المعتقد ولا بحرية الرأي المفروضة للصحافة، هذه القواعد اعتبرها رجال الإعلام أشد العوائق لحرية الصحافة، ومما ورد في هذا القانون نذكر المادة (1): "الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية".

---

[1]- صالح بن بوزة ،"**السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979–1990)**"، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد13، مرجع سابق، ص16.

[2]- المرجع نفسه ،ص47.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور **1976** : الصادر بأمر رقم **76 – 97** المؤرخ في **22** نوفمبر **1976**، الجريدة الرسمية، العدد 94، المؤرخة في02 ذو الحجة 1396 الموافق ل 24 نوفمبر 1976،وورد أيضا في إسماعيل معراف ، مرجع سابق، ص64.

وتنص المادة (03): "تمارس حق الإعلام بكل حرية، ضمن نطاق الاختيارات الإيديولوجية للبلاد، والقيم الأخلاقية للأمة، وتوجيهات القيادة السياسية المنبثقة من الميثاق الوطني، مع مراعاة الأحكام التي يتضمنها الدستور".

فعلى الرغم من إعطاء الصبغة الثقافية والحرية النسبية لمعظم وسائل الاتصال، إلاّ أنّ الإعلام ظل تابعا للسلطة الرسمية قلبا و قالبا، وأن هذا القانون لم يجد في يوم من الأيام طريقة إلى التطبيق، حيث أن العديد من نصوصه لم تطبق على أرض الميدان.

ويتبين من خلال النظرة إلى الصياغة اللغوية والقانونية لقانون الإعلام (6 فيفري 1982) أن معظم المواد الواردة في هذا القانون تغلب عليه صفة القاعدة القانونية الآمرة، ويبدو أن ذلك كان له الأثر الواضح في عدم النص على ضمانات كافية، كفيلة بتحقيق التوازن، في هذا القانون، بين حرية ممارسة مهنة الصحافة، وحق المواطن في الإعلام من جهة، والمبادئ التي يقوم عليها التنظيم السياسي من جهة ثانية، حيث بلغ عدد المواد التي نصت على الواجبات والممنوعات والعقوبات في حق الصحفي والمؤسسة الصحفية 68 مادة من بين 128 مادة يحتويها هذا القانون، وهناك 17 مادة فقط بالمقابل نصت على حقوق الصحفي والمواطن في الإعلام.[1]

والمتتبع لقانون 1982 يلاحظ أنه يضمن حرية الصحافة، ولكنه ينص كذلك على عوائق تحد من حريتها، فقد جاء بأحكام تنظيمية لبعض أعمال الإعلام، حيث اضطلع بتنظيم الصحافة من حيث هي مهنة بينما كان هدف القوانين الصادرة في الفترة قبله تنظيم المؤسسات المؤممة أو الجديدة والفرق واضح وكبير، كما يراه أيضا مصطفى مرعي، بين نص تشريعي يُسن بغرض تنظيم المؤسسات الصحفية، ونص تشريعي يهدف إلى تحديد أسس ممارسة الوظيفة الإعلامية نفسها».[2]

والملفت للنظر أن معظم هذه الحقوق ذات طابع اجتماعي ومهني، وقد سبق للقانون العام للعامل والقانون المهني للصحفيين المحترفين (1968)، أن حددها كل في إطاره الخاص، فالإضافة الجديدة الوحيدة التي وردت في باب ممارسة الصحافة في قانون الإعلام لسنة 1982،

---

[1]- صالح بن بوزة، "**السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979-1990)**"، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد13 مرجع سابق، ص22.

[2]- المرجع نفسه، ص23.

تتمثل في الإقرار بحق الصحفي في الوصول إلى مصادر الخبر وفقا لما ورد في لائحة الإعلام الصادرة عن الحزب لسنة 1979، فالمادة 45 أقرت بأن: «للصحفي المحترف الحق والحرية الكاملة في الوصول إلى مصادر الخبر، في إطار الصلاحيات المخولة له قانونا»، غير أنّ التأكيد على هذا الحق قد حمل في طياته موانع أفرغته من محتواه الحقيقي مع انعدام وجود مذكرات تفسيرية للجوانب التي قد يحدث بشأنها الخلاف عند تطبيق هذا القانون.[1]

كما تقتضي الممارسة الديمقراطية للحكم أن تتمتع الجماهير الشعبية بقدر واسع من الحرية والمعرفة التي تؤهلها للمشاركة السياسية والإحاطة على الأقل بأهم القضايا التي يعيشها المجتمع.

وبالنظر إلى هذا الارتباط الوثيق بين الصحافة والمواطن، يلاحظ أن المناقشات الجماهيرية الواسعة لمشروع الميثاق الوطني لسنة 1976، قد أكدت على مدى أهمية حق المواطن الجزائري في الإعلام، غير أنه يتبين أن قانون الإعلام لسنة 1982، قد اكتفى فقط بإعادة تأكيد هذا الحق، في مادته الثانية، الحق في الإعلام حق أساسي لجميع المواطنين».[2]

توفر الدولة الحق في الإعلام -بصورة موضوعية- وفقا لقانون الإعلام 1982 ، فقد جعله محدودا بخطوط عامة لممارسة النشاط الإعلامي لا تنفصل عن السياسة العامة للدولة المنصوص عليها في الدستور والميثاق ،حيث جاء في المادة (3):« يمارس حق الإعلام بكل حرية ضمن نطاق الاختيارات الإيديولوجية للبلاد والقيم الأخلاقية للأمة، وتوجيهات القيادة السياسية المنبثقة عن الميثاق الوطني مع مراعاة الأحكام التي يتضمنها الدستور خاصة في مادتيه (55) و(73)».[3]

ويبدو أن هذا القانون مجرد تدوين لممارسة سابقة في قطاع الإعلام، وهذا ما دفع ببعض الصحفيين لوصفه بقانون العقوبات، ولكن رغم ما تقدم يعتبر خطوة متقدمة وفريدة من نوعها منذ الاستقلال، وقد جاء مطابقا لأهداف النظام السياسي القائم.و لكن هذا القانون لم يكن ليوفر مناخا لتكريس القيم الديمقراطية ومنها حرية التعبير والحق في الإعلام.

---

(1)-المرجع نفسه، ص23-24.

(2)-Brahim. BRAHIMI, **Le pouvoir**, **La presse et les droits de l'homme en Algérie**, Editions MARINOOR, Algérie, 1997, P33.

(3)-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام 1982، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص3.

فخصص هذا القانون بابا كاملا (ما يعادل 40 مادة) للإجراءات العقابية، منها25 مادة للمخالفات الواقعة بواسطة الصحافة. كما كرس أيضا كغيره من النصوص التي سبقته تبعية قطاع الإعلام المكتوب للدولة من خلال احتكار إصدار الصحف والتوزيع، ولم يتعرض إلى الوسائل السمعية البصرية سوى ضمن إطار عام وفضفاض مما جعلت البعض ينفي عملية البحث عن حرية الصحافة والإعلام في هذا القانون. [1]

ذلك أن الحق في الإعلام حتى ولو ذكر في هذا القانون إلا أنّه صعب المنال في نظام سياسي يتسم بالأحادية الحزبية، حيث تنص المادة (03)على تحفظات في ممارسة الحق في الإعلام، بحيث يجب أن يمارس «في إطار التوجيهات الإيديولوجية للبلاد، ووفقا للقيم الأخلاقية للأمة وتوجيهات الإدارة السياسية»[2].

ومن هنا يمكن القول أن هذا القانون إنما جاء أيضا كمعالجة ولمواجهة معارضة سياسية وتذمر عام في وسط الصحفيين، فهدفه سياسي أكثر مما هو إعلامي، ويؤكد هذا الاستنتاج محتوى ملف السياسة الإعلامية، حيث يركز على قضية محورية وهي "التوجيه" بغرض إحكام تبعية الإعلام للنظام في كل جزئياته. [3]

2) مرحلة التعددية الإعلامية:

مرحلة التعددية الأولى 1989–1992 (ماقبل إصدار قانون الطوارئ):

دعيت هذه المرحلة بالعصر الذهبي للصحافة الجزائرية ، ونتج عن الإفرازات المتوالية لتطبيق السياسة الإعلامية ارتباط شديد بين وسائل الإعلام والسلطة السياسية خلال المرحلة السابق ذكرها، ونجمت عنه أزمة بين الطرفين، كما أن لأحداث أكتوبر وتبعاتها من تحولات سريعة أفضت إلى بروز إطار تشريعي جديد يتمثل في دستور 23 فيفري 1989، ولأول مرة نص الدستور الجديد على مبدأ التعددية الإعلامية وحقوق أخرى لم تنص عليها الدساتير السابقة، لاسيما المتعلقة منها بحرية التعبير وإنشاء الجمعيات، بالإضافة إلى مبدأ الفصل بين

---

[1]-حميد بوشوشة، **"حرية الصحافة في التشريعات والقوانين الجزائرية"**، مجلة المعيار، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد24، 2010، ص58-59.

[2] -Brahim. BRAHIMI, **Le pouvoir**, **La presse et les droits de l'homme en Algérie** ,op.cit, P34.

[3]-صالح بن بوزة ،**"السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979–1990)"**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد13، مرجع سابق، ص31.

السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية، القضائية. «حيث نص على ضرورة الانتقال إلى مرحلة من الحكم تتميز بالتعددية السياسية، وذلك في صيغة عامة ضمن المادة (40) على وجه الخصوص "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي"» وأحدثت هذه المادة نقلة من مرحلة الشرعية التاريخية إلى مرحلة الشرعية الديمقراطية. [1]

وتضمن دستور 1989 أيضا إعادة صياغة عدد من المفاهيم- الواردة في النصوص السياسية والقانونية السابقة – بشكل أكثر وضوحا، مثل: حقوق الإنسان، الحريات الأساسية والديمقراطية، حرية الرأي والمعتقد ، حيث نصت المادة (35) على "أن المساس بحرية المعتقد وحرية الرأي عمل غير لائق" ونصت المادة (36) على "أنه لا يجوز حجز مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة إعلامية إلا لمقتضى أمر قضائي"، وتقر المادة (39) بأن "حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن". [2]

وتبلورت لمقتضى دستور 1989 فكرة الحريات الفردية والجماعية في المبادرة والتنظيم السياسي المدني، وأصبحت حقوق الإنسان بمفهومها الليبرالي، الركيزة الفلسفية لإعادة التشكيل الاجتماعي، وطرحت الليبرالية كبديل جيد ليس فقط للحرية الاقتصادية، وإنما لحل إشكالات الأزمة المتعددة للنظام الاجتماعي والسياسي، ومنها بث القيم الديمقراطية، وانطلاقا من هذا القضاء الحتمي تحرك التشريع الجزائري لتكييف الإطار القانوني مع متطلبات إعادة البناء الاجتماعي.

ويرى أحمد وافي وأبو بكر إدريس أنّه: « إذا كان دستور 1976 يتصف بأنّه ينتمي لفئة دساتير البرامج لكونه يتناول ضرورة بناء الدولة الاشتراكية وأهمية بناء حزب طلائعي يقود التنمية، فإنّ دستور 1989 ينتمي إلى فئة دساتير القوانين، بعدما تمت المطالبة بنزع الطابع الإيديولوجي عن الدستور الجديد. [3]

---

[1] -Brahim. BRAHIMI, **Le pouvoir**, **La presse et les droits de l'homme en Algérie**, op.cit, P58.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**: الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 89 – 18 المؤرخ في 28 فبراير 1989، الجريدة الرسمية، العدد 9، المؤرخة في 23 رجب1409 ه الموافق لـ 01 مارس 1989.

[3] - إدريس أبو بكر وأحمد وافي، **النظرية العامة للدولة**، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1992، ص193.

وأوجب دستور 1989 صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون جديد للإعلام تحت رقم9-70 في 03 فيفري 1990 ، هذا القانون يلغي العمل بالقانون السابق وهو قانون الإعلام 1982 ، وأبرز ما في قانون الإعلام 1990 المادة (14) التي تنص على" أن إصدار أية نشرية دورية حر غير أنه يشترط لتسجيله ورقابة صحته تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن 30يوما من صدور العدد الأول". [(1)]

وضعت هذه المادة حداً لاحتكار الدولة للصحافة المكتوبة لمدة 25 سنة، حيث يكفي فقط لأي حزب سياسي أو جمعية أو أي شخص إيداع تصريح لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميًا قبل شهر من صدور العدد الأول للنشرية، هذه المادة تعتبر ثورة حقيقية في تاريخ الصحافة المكتوبة الجزائرية، إضافة إلى أنها مادة أساسية تفصل بين عهدين من الصحافة المكتوبة، عهد الصحافة العمومية وعهد الصحافة الخاصة.

وكان قانون الإعلام الذي صدر في 3 أفريل 1990 أول نص قانوني تطبيقي لمبدأ حرية التعبير والرأي الواردة في الدستور الجديد، متضمنا سلسلة من الأحكام التنظيمية والجزائية لجوانب النشر والتوزيع للمواد الإعلامية عن طريق الصحافة ووسائل الإعلام السمعية –البصرية.

فقد جاء قانون الإعلام لعام 1990 ليعدل سابقه أي قانون 1982، ويفتح نوعا ما مجال الممارسة التي كانت حكرا على المؤسسات العمومية فأصبحت تعني بالقطاع الخاص، الذي عُرف بما يسمى بالصحافة المستقلة، والتي غدت تجربة جديدة وجديرة بالاهتمام، غير أن هذا لا يعني أن الإعلام سوف يفتح على محيطه وتلغى القيود التي كانت تتحكم فيه من قبل.

وتنص المادة (2) على أن "الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية، على الوقائع والاراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35-36-39-40 من الدستور". وورد في المادة (3): "يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني". أما المادة (9): " للحكومة أن تبرمج أو تثبت أو تنشر في أي وقت التصريحات والبيانات المكتوبة أو المنطوقة أو المتلفزة التي ترى أنها ضرورية، على أن يعلن أنها صادرة عن الحكومة". [(2)]

---

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام **1990**، مرجع سابق، ص461 .

(2)- المرجع نفسه، ص460.

لم يعد يعرف الحق في الإعلام في الإطار الضيق للحزب الواحد من خلال قانون الإعلام لعام 1990، فخلافا عن المواد الأولى لقانون 1982 التي تؤكد على ممارسة هذا الحق في نطاق الاختيارات الأيديولوجية لحزب جبهة التحرير الوطني، فإنّ المادة الأولى من قانون الإعلام 1990 تنص على أن القانون الحالي هدفه تكريس قواعد ومبادئ ممارسة "الحق في الإعلام"، وكذا بالنسبة للمادة (2) للقانون الجديد فخلافا عن المادة (2) لقانون 1982 التي تنص على أن "الدولة تضمن معلومة كاملة وموضوعية" فإن القانون الجديد ينص على أنه يتعلق أيضا "بحق المساهمة في المعلومة عن طريق ممارسة الحريات الأساسية للفكر والرأي والتعبير..."، وتضيف المادة (4) توضيحات أكثر بخصوص الحق في الإعلام الذي تضمنه " مؤسسات وهياكل القطاع العام"، فيتعلق الأمر إذا بمقاربة جديدة للحق في الإعلام حتى ولو لم تشر السلطة بصفة تامة إلى مراقبة وسائل الإعلام. [1]

و على مستوى الممارسة هناك من يرى أن للنمو الكمي السريع الذي سجلته الصحافة في الجزائر في مطلع العشرية التسعينية، دور كبير في تزايد الاستعمال المفرط لهذا الحق، ليس كوسيلة قانونية ترمي اصلا إلى إعادة الاعتبار للفرد بصفته الإنسانية المجردة، ولكن كاداة ضغط سلطوي وكشعار دعائي تجاريا وإيديولوجيا.

وتستند السلطات العمومية على سبيل المثال، إلى هذه الأداة القانونية في حالة قبولها، بإضفاء الشرعية على أعمالها، تلجأ إلى تحريك الاستثناءات الواردة (في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1966 كما في قانون الإعلام، على ممارسة هذا الحق لإزالة أسباب وأشكال المضايقات التي قد تثيرها بعض الكتابات الصحافية، وتستعمل أطراف (إعلامية) نفس الأداة ليس هدف إعلام المواطن، ولكن لتمرير رسائل ثقافية وإيديولوجية، ولتحقيق أهداف تجارية وسياسية. [2]

مرحلة التعددية الثانية1992– 2011(ما بعد إصدار قانون الطوارئ):

شهد قطاع الإعلام عدة اضطرابات ومحاولات خنق الصحافة وضرب حرية التعبير التي أقرها دستور 1989 وضمنها قانون إعلام 1990مع اضطراب الوضع السياسي، وإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 وإعلان حالة الطوارئ. [*]

---

[1] -Brahim. BRAHIMI, **Le pouvoir**, **La presse et les droits de l'homme en Algérie**, op.cit, P62.

[2] - علي قسايسية، "ملابسات الحق في الإعلام في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد13، مرجع سابق، ص186.

[*] _ قانون الطوارئ هو القانون الذي يعمل به في حالات الفوضى وعدم الاستقرار السياسي من قبيل حالات التمرد والعصيان المدني والكوارث الطبيعية والنزاعات الداخلية.

لم تستطع السلطة الصمود أمام الامتيازات التي استفادت منها الصحافة المستقلة في الجزائر، فجاء هذا القانون ليسلب معظم المكاسب و الإنجازات التي حققتها الصحافة الخاصة في الجزائر حيث انعكس سلبا على العمل الإعلامي و البحث عن الحقيقة و أصبح الصحافي بموجبه بين مطرقة الإرهاب و سندان السلطة.

وكانت السلطات الجزائرية قد فرضت حالة الطوارئ في البلاد بصدور مرسوم رئاسي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 9 فبراير سنة 1992 في ظل ازمة سياسية شهدتها الجزائر غداة استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وتنصيب المجلس الاعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف الذي اغتيل بعد ذلك بستة أشهر.[1]

يتضمن المرسوم الرئاسي رقم 92 - 44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فيفري سنة 1992 إعلان حالة الطوارئ، حيث ورد في:[2]

المادة (1) : تعلن حالة الطوارئ مدة إثني عشر (12) شهرا على امتداد كامل التراب الوطني ابتداء من 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 ويمكن رفعها قبل هذا الميعاد.

المادة (2) : تهدف حالة الطوارئ إلى استتباب النظام العام وضمان افضل لامن الأشخاص والممتلكات, وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية.

وتم تمديد حالة الطوارئ إلى مدة غير محددة من قبل رئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي الذي أصدر مرسوما تشريعيا تنص مادته الأولى (01) على :"تمدد حالة الطوارئ المعلنة في المرسوم الرئاسي رقم92-44 المؤرخ في5 شعبان عام 1412 الموافق 9 لـ فبراير 1992."[3]

---

[1]- ضياء جودي /موقع الاذاعة الجزائرية، "رفع حالة الطوارىء.. خيار استراتيجي للجزائر"
http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=4854:2011-02-23-14-01-03&catid=162:2011-02-23-08-51-26&Itemid=27، تاريخ الزيارة 2011/02/23.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 92 – 44 مؤرخ في 5 شعبان 1412 هـ الموافق لـ 9 فبراير 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ**، الجريدة الرسمية، العدد10، المؤرخة في 5 شعبان 1412 ه الموافق لـ 9 فبراير1992.

[3]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التشريعي رقم 93 – 02 مؤرخ في 14 شعبان عام 1413 هـ الموافق لـ 6 فبراير 1993، يتضمن تمديد مدة حالة الطوارئ**، الجريدة الرسمية، العدد8، المؤرخة في 15 شعبان عام 1413 ه الموافق لـ 7 فبراير1993، ص5.

وتبعها اتخاذ إجراءات اعتبرها الصحفيون تعسفية وغير قانونية « كالإجراء المتعلق بإنشاء غرف قضائية تتكلف بفحص القضايا المتعلقة بالعمل الصحفي والتي ألغيت بعد تنديد أصحاب المهنة بهذا الإجراء الذي اعتبر أنه يعبر عن إرادة ورغبة النظام في تقييد حرية الصحافة وكذا الإجراء الخاص الذي يتعلق بالصحف الذي أثار سخط الصحفيين، حيث اعتبر شكل من أشكال العرقلة السياسية في ميدان الممارسة الصحفية وحرية التعبير».[1]

وجدت السلطة فرصة لتطويق الصحافة المكتوبة خاصة المستقلة، ومع إعلان حالة الطوارئ وإصدار قانون مكافحة الإرهاب، شهد قطاع الإعلام عدة مضايقات وعوائق لم تشهدها الساحة الإعلامية من قبل، حيث أكد مرسوم حالة الطوارئ إمكانية وقف نشاط أي مؤسسة، فالمادة الثالثة(3) منه تنص على:« يمكن اتخاذ التدابير لوقف نشاط كل شركة أو جهاز أو هيئة أو غلقها مهما كانت طبيعتها أو اختصاصها، عندما تعرض هذه النشاطات للنظام العام أو الأمن العمومي أو السير العادي للمؤسسات أو المصالح العليا للبلاد للخطر». [2]

ومع أن الحكومة الجزائرية أكدت على مراعاة الحريات العامة والعمل وفقا لما ينص عليه الدستور، فإننا لاحظنا تجاوزات بسبب حالة الحصار والطوارئ، فأصبحت الجرائد تتعرض للحجز والتعليق، خاصة تلك التي لا تتماشى وتوجهات السلطة، لتدخل الصحافة المستقلة بعد ذلك في مرحلة جديدة في تعاملها مع السلطة وهو ما سمح لها بتوجيه أي تهمة ضد أي صحفي أو أي عنوان إعلامي، سواء بمبررات مقنعة أو أسباب وهمية ، فكرست المتابعات القضائية والتوقيفات وتعليق الصحف، وهو الوضع الذي ضاع خلاله حق المواطن في إعلام نزيه وصادق وموضوعي.

وقد تأثر قطاع الصحافة سلبيا بكل هذه الأحداث خاصة إقرار حالة الطوارئ، ونتج عنه إعلان رئيس الحكومة" عبد سلام بلعيد "حل المجلس الأعلى للإعلام في أكتوبر 1992 والذي كان يعتبر بمثابة الحامي للصحافة، وفتح الباب واسعا على إثر هذا الإجراء أمام المضايقات التي طالت الصحافة. [3] حيث أصدر المجلس الاعلى للدولة مرسوما تشريعيا ورد في مادته

---

[1]- محمد شيري، "ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ1992_2004"،مذكرة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005_2006 (غير منشورة)،ص31.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 92 – 44 مؤرخ في 9 فيفري1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ، مرجع سابق، ص285.

[3]- رضوان بوجمعة،" هوية الصحفي من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية" ، المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي جوان 1998، ص 145 .

الأولى(01) :"تلغى الاحكام الخاصة بالمجلس الاعلى للإعلام التي يتضمنها القانون رقم90-07 المؤرخ في 3 أفريل سنة 1990 والمتعلق بالإعلام." [1]

هكذا أدى تجميد المجلس الأعلى للإعلام -وهو المنظم والضامن لاستقلالية مهنة الصحافة- إلى تراجع مستوى المهنة و تم تجريدها من كل حماية ، حتى باتت في الحال التي هي عليها اليوم، بحيث لا تحمل الصحافة من الاستقلالية إلا الاسم.

وبناءا عليه برزت مواجهات عدة بين السلطة السياسية والصحافة المستقلة بعد تدهور الوضع الأمني في الجزائر وبداية الأزمة وغياب استراتيجية واضحة لمعالجة الأخبار الأمنية .و اتهمت الصحافة المستقلة بأنها تقوم بتضخيم الأعمال الإرهابية وتقزم دور قوات الأمن المواجهة للقضاء على الإرهاب. رغم أن الصحافة العمومية لم تتناول بالقدر الكافي الأخبار الأمنية، وفي بعض الأحيان كتمتها حفاظا على مصداقية مؤسسات الدولة، من بينها المؤسسة العسكرية، وهو الشيء الذي أفقدها مصداقيتها عند الشعب الجزائري.

وتستمر سياسة الهيمنة على الصحافة الخاصة بعد تولي مقداد سيفي رئاسة الحكومة خلفا لرضا مالك المستقيل، ولعلى من أبرز القرارات التي اتخذتها السلطة السياسية وكان لها الأثر الكبير على الممارسة الإعلامية في هذه الفترة، القرار المؤرخ في 07جوان1994، حيث ينص هذا القرار على احتكار السلطة للأخبار الأمنية ومنه عدم نشر كل خبر أمني لا يأتي من مصادر رسمية، وهو ما يتنافى مع المبدأ القائل بحرّية الوصول إلى مصادر المعلومة بمقتضى المادة 35 من قانون الإعلام1990 . [2]

فمنذ أن أخذت الأخبار الأمنية حيزا معتبرا في صفحات الجرائد، أنشأت السلطة الجزائرية بتاريخ 07 جوان 1994 خلية للاتصال على مستوى وزارة الداخلية مكلفة بالعلاقات مع وسائل الاعلام .في مجال الاعلام، وإعداد ونشر هذه البيانات الرسمية المتعلقة بالوضع الأمني، ونشر هذه البيانات التي تعدها هذه الخلية من طرف وكالة الأنباء الجزائرية فقط، وهكذا فإن مجموع وسائل الاعلام ملزمة بنشر البيانات الرسمية والأنباء التي تقدم أنباء اللقاءات العلانية مع

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 93 –13 مؤرخ في 10 جمادى الأولى عام 1414 هـ الموافق لـ 26 أكتوبر1993المتعلق ببعض أحكام قانون الإعلام1990 رقم 90–07، الجريدة الرسمية، العدد69، المؤرخة في 11 جمادى الأولى عام 1414 ه الموافق لـ 27 أكتوبر1993، ص4.

[2]- مصطفى سحاري ،مرجع سابق، ص40.

الصحافة من طرف هذه الخلية المكلفة بمعالجة الأخبار ذات الطابع الأمني، ويقوم النص المشار إليه، إذن بمنع نشر أي خبر ذو طابع أمني غير مدرج في إطار إحدى البيانات الرسمية" [1]

و قامت السلطة -في نفس التاريخ 1994 - بتحديد" الخطوط الحمراء التي لا يمكن للصحافة تجاوزها، أي صنفت ضمن المعلومة الأمنية، ففي هذه الحالة تخضع مضامين الصحف لرقابة صارمة قبل الطبع، وهذا بداية من جانفي 1992 إلى غاية جانفي1997، أين أقرت السلطة 58 معيارًا للرقابة تمثل في الحجز وموانع الكتابة، لكن المتفحص للصحف الوطنية يتبين له أن هذه النصوص لم تعرف احتراما دقيقا في تطبيقها خاصة ما تعلق بالأنباء التي يمكن اعتبارها بأنها ذات طابع أمني. [2]

نرى أن قرار 07جوان 1994 قد تبع بجملة من التوصيات المتعلقة بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من طرف وسائل الإعلام، و كلها لأجل تضييق الخناق على الصحافة الخاصة وجعلها تتماشى مع خطاب السلطة. كما عاد خلال هذه المرحلة ما يسمى بالرقابة الذاتية داخل المؤسسات الإعلامية إضافة إلى الضغوطات المالية المتبوعة بإجراءات خطيرة ضد الصحفيين، من اعتقالات تعسفية ومضايقات، وحجز الصحف، والمراقبة الوقائية للمعلومات الأمنية، حيث تم تشكيل لجان القراءة على مستوى مؤسسات الطباعة، وهذه اللجان تابعة لوزارة الداخلية.

و كانت هناك - في الفترة الممتدة من جانفي1992 إلى أفريل 1993- حوالي 35 قضية خاصة بالصحافة حولت إلى المحكمة تتعلق بتعليق الصحف، فهناك صحف علقت لفترة محددة وعادت للصدور مثل يومية الخبر والوطن وهناك صحف علقت في عهد حكومة بلعيد عبد السلام ولم يسمح لها بالعودة حتى الآن مثل الجزائر اليوم، بريد الشروق، النور، أسبوعية (A l'une) كما عُلقت يومية الأمة وأسبوعية الوجه الآخر يوم 08 نوفمبر 1994 لمدة شهر (l'observateur).يوم 14 نوفمبر 1994 لمدة غير محددة، تليها (Le libre) بتهمة المساس بالأمن العام، ثم أسبوعية يومية الحوار لمدة 06 أشهر، ويومية الوطن لمدة 15 عشر يوما، وهذا في 16 نوفمبر 1994 وتم حجز عدد واحد من يومية الخبر. [3]

---

[1]- المرصد الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي (1994-1995) ، ص69 .

[2] - Benjamin STORA, **la guerre invisible** : **Algérie années 1990**, CHIHAB, Alger, 2001, p 24.

[3] - Brahim. BRAHIMI, **le pouvoir et les droit de l'homme en Algérie**, MARINOOR, Paris, 1996, p 131.

أما الفترة الممتدة من 1992 إلى 1995 فتعد من أكثر الفترات الصعبة فيما يخص الممارسات المتخذة ضد حرية الصحافة، خاصة بعد إعلان حالة الطوارئ، وبدأت حملة الاعتقالات ضد الصحفيين في 21 جانفي 1992 بعد أيام من إلغاء المسار الانتخابي، حيث كان هذا الإجراء في البداية يمس الصحافة المكتوبة الناطقة باللغة العربية، التي ضمنت أبواب صفحاتها لمناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، وأبدت تعاطفها مع قادة الحزب المنحل بعد توقيفهم منذ 30 جوان1990. (1)

« وإزاء هذه الإجراءات المتخذة ضد العديد من الصحف، اجتمعت جمعية ناشري الصحف بدار الصحافة طاهر جاووت للتنديد بعودة الإجراءات التعسفية والمتعلقة بإيقاف الكثير من العناوين عن الصدور، ووضع مكاتب للمراقبة على مستوى المطابع، الأمر الذي بات يهدد فعلا حرية الصحافة، و على الرغم من تأكيد رئيس الدولة اليامين زروال في لقاء مع رجال الاعلام يوم12 ديسمبر 1994، على الأهمية التي يوليها لقطاع الصحافة باعتبارها قطاعا استراتيجيا، إلا أن جملة التعليق استمرت بعد هذا اللقاء، حيث علقت يومية (L'opinion) يوم 18ديسمبر1994 من طرف وزارة الداخلية لمدة 40 يوما، كما تعرضت يومية (La tribune) للتعليق يوم 03 جويلية من نفس السنة لمدة 06 أشهر لتعود إلى الصدور في 11 فيفري1997». (2)

وبين إصرار السلطة على فرض هيبتها كممثل وحيد للصالح العام وسعي الصحافة إلى فرض صفتها كحارس أمين (Watchdogs) على الصالح العام، يبقى الحق في الإعلام مجرد مادة في قانون، تعكس مدى قابلية التقليد والتقمص والانبهار بحرفية النصوص وتجارب الآخرين، ومجرد شعار يرفع، لان الحق في الإعلام كقيمة ثقافية واردة ومستوردة شانها شان اغلبية القيم المؤسسة للنظام الاجتماعي/ السياسي. (3)

يبرز كثير من اللبس فيما يسمى بقانون الإعلام في الجزائر وخاصة ما تعلق بقيمة الحق في الإعلام ذلك أن الحق في الإعلام هو حق إنساني لا ينحصر في المعلومات والتحاليل والآراء التي

---

(1) Ibid, p110.

(2) Ibid, p 131.

(3)-علي قسايسية، "ملابسات الحق في الإعلام في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد13، مرجع سابق ، ص186.

تقدمها وسائل الإعلام، كما لا ينحصر في هامش حرية الاختيار الذي يوفره تعدد الآراء التي يدرجها القانون في مفهوم الإعلام، وكذلك جهل أو تجاهل تأثير العلاقة العضوية بين الملكية والرقابة وبين الرسائل التي تقدمها وسائل الإعلام العمومية (تحت رقابة الحكومة)، والخاصة (تحت رقابة الأوساط المالية)، والحزبية (تحت رقابة التيارات الإيديولوجية)، وهذه الوسائل لا تخلو محتويات رسائلها من الدعاية الحكومية والتجارية والإيديولوجية أسند لها المشرع الجزائري مهمة تمكين المواطن من ممارسة حقه في الإعلام في خلط واضح بين الدعاية والإعلام.[1]

والملاحظ أن التشريع الإعلامي في الجزائر يعكس تناقضات صارخة تعبر عن واقع يسعى إلى إضفاء مسحة من الحداثة على أفكار وسلوكات منبهرة إلى درجة (الإبداع) في التقليد الشكلي والانسياق وراء الدلالات الحرفية للمفاهيم المستوردة والواردة عبر قنوات الاتصال الكونية.[2]

وكما لاحظنا في الفصول السالفة فإن القيم الديمقراطية بمفاهيمها المختلفة لا زالت غامضة حتى في كتابات المجتمعات المنتجة للمعرفة والمفارقات التي تولدها الممارسة الميدانية، ومنها الحق في الاتصال (The right to communicate)، والحق في المعرفة (The right to know) وحق رفض الاتصال (The right to refuse) لمواجهة تدفق الإعلام الذي يناقض قيم الجمهور المتلقي.[3]

ثم جاء دستور 28 فيفري 1996 ليعدل بعض النقائص التي مست الناحية الاقتصادية والسياسية، أما الناحية الإعلامية فبقيت على حالها، لأنّه لم يصدر نص جديد وبقي العمل ساريا وفق قانون الإعلام لسنة 1990، وكغيره من الدساتير ينص على حرية التعبير بكل وضوح.

فقد حافظ دستور 1996 على نفس الأحكام التي جاءت في دستور 1989 التي تمنع حجز أي مطبوع أو وسيلة من وسائل الإعلام والتبليغ إلا بأمر قضائي، وأدرج موانع حرية التعبير ضمن موانع الحريات والمتمثلة أساسا في عدم استغلالها لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية واستقلال البلاد، وهي موانع عامة، يمكن أن تضيق على حرية التعبير إلى أبعد الحدود، كما

---

(1) - المرجع نفسه، ص193.

(2) - المرجع نفسه، ص194.

(3) - المرجع نفسه، ص194.

يمكنها أن تكون مبررا لجعلها أكثر اتساعا مع الإشارة إلى أن التعديلات التي شملت الدستور في 2001 و 2008 لم تتطرق تماما لهذا الموضوع. [1]

وعموما فإن مرحلة العشرية السوداء يمكن اعتبارها وحداثة التجربة وللانفجار المفاجئ للوضع الأمني، و لسوء فهم حرية العمل الصحفي مرحلة " الجنون الإعلامي"، ويمكن أيضا القول أن الصحفي الجزائري قد مارس حرية التفكير وليس حرية التعبير والفارق شاسع بين المفهومين و لم تقف السلطة أمام هذه " التجاوزات "موقف المتفرج، بل أصدرت عدة مراسيم قصد كبح جموح هذا " الانفلات الإعلامي" فصدر مرسوم وزاري بتاريخ 07 جوان 1997 تناول " الحدود الخاصة بقضايا الامن والصالح العام و ضرورة احترامها من طرف الصحافة. و بعد التوقيع على المرسوم شكلت لجان على مستوى المطابع مهمتها الاطلاع على مضامين ومحتويات الصحف، والنظر فيما إذا كانت قابلة لنشر أم لا. و شهدت عدة صحف عمليات التعليق مثل جريدة الوطن (EL WATAN) والحوار"، و ذلك بتاريخ 1994/11/16، حيث علقت الأولى لمدة ستة أشهر وخمسة عشرة يوما بسبب إفشائها لمعلومات تمس النظام العام وأخلاقيات المهنة . [2]

ففي الوقت الذي بدأت الحدود والضوابط المهنية، ترتسم في ساحة حرية الإعلام، وفي الوقت الذي بدأت فيه قواعد المهنة تشكل نسيجها وحدودها وفق مفهوم جديد فرضه التحول العام الداخلي والخارجي، وصنعته الخريطة الإعلامية الجديدة، التي بدأت سنة 1990 مع ظهور الصحافة الخاصة والمستقلة والحزبية. ولكن التشوهات والتناقضات التي طبعت قانون الإعلام 1990 دفعت إلى المطالبة بتعديل هذا القانون من قبل الصحفيين.

وقد سجلت عدة محاولات لتغيير هذا القانون أو تعديله، لكنها بقيت حبيسة رغبات الصحافيين، لأن المشاريع المقدمة لم تر النور حتى الآن فقد سجل مشروعا تمهيديا لسنة 1998، تمت مناقشته من قبل فئات مختلفة في قطاع الإعلام، وأكد في مادته الأولى على مبدأ تحرير قطاع الإعلام برمته، وحددت المادة الثانية مفهوم الاتصال السمعي البصري، بينما تحدثت المادة(28) منه على ضرورة فتح رأسمال المؤسسات العمومية للبث الإذاعي المسموع والمرئي أمام

---

[1]-حميد بوشوشة، "**حرية الصحافة في التشريعات والقوانين الجزائرية**"، **مرجع سابق، ص54.**

[2]- محمد شطاح، "**الصحافة الجزائرية: من الأزمة الأمنية الى المصالحة الوطنية**" ،**مرجع سابق.**

القطاع الخاص.[1]

كما أجل مشروع قانون الإعلام الذي كان مقررًا للمناقشة في دورة 1998 الخريفية، بسبب تقليص اليامين زروال لعهدته الرئاسية وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة في أفريل1999 وفاز فيها عبد العزيز بوتفليقة كرئيس للجمهورية، حيث جمد المشروع الذي كان من المقرر أن يرفع الاحتكار الممارس من طرف الدولة على السمعي البصري ليبقى قطاع الإعلام يسير وفقا لقانون الإعلام 1990، و عرفت الخريطة الإعلامية تغيرا ملحوظا ، ليشهد قطاع الإعلام تراجعا رهيبا في حرية الصحافة بسبب تشديد الخناق عليها من خلال العودة وبقوة للمتابعات القضائية للصحفيين، وامتثال مسؤولي الصحف الخاصة أما م المحاكم تحت ذريعة القذف والتشهير.

وتمت مناقشة مشروع تمهيدي آخر سنة 2002، الذي شدد على ضرورة تعديل قانون 1990 على مستوى الشكل والمضمون بما ينسجم والمحيط القانوني والمؤسساتي دون التفريط في المكاسب التي حققتها الصحافة الجزائرية خلال عشرية كاملة ودعمها، كما نص هذا المشروع على إنشاء مجلس سمعي بصري يكون بمثابة سلطة مستقلة للضبط والمراقبة و تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وذلك للحيلولة دون تمركز هذا النشاط الإعلامي تحت أي تأثير مالي او إيديولوجي، مع ضمان التعددية الإعلامية وحرية الصحافة في هذا المجال. كما حدد هذا المشروع جملة التدابير التي توفر الحماية للصحفي، وتخضعه في ذات الوقت للمبادئ العامة " العالمية" التي تحكم مهنة الصحافة.[2]

وككل مرة طمس هذا المشروع كغيره من المشاريع لعدم تواجد النية الصادقة من قبل السلطة في تعديل حقيقي يكرس القيم الديمقراطية، لأن التشريعات الإعلامية كانت منذ الاستقلال مرتبطة بالتوجه العام للدولة ومن ثم مجسدة للفكر الأحادي.

على الرغم من وجود قانون إعلام يتكفل بضبط حدود حرية التعبير في الصحافة الجزائرية بالتعريف بجرائم الصحافة وإقرار العقوبات المترتبة عنها ،إلا انها ادرجت في قانون العقوبات الذي لم يعدل منذ 1966 وهذا ضمن التعديلات التي أجريت على هذا القانون سنة 2001، والتي تعلقت في مجملها بالإهانة والقذف والسب والإساءة للغير في الصحافة.

فجرى تعديل قانون العقوبات الوطني و سنّ مجلس الحكومة مشروع قانون العقوبات

---

(1)-حميد بوشوشة، "حرية الصحافة في التشريعات والقوانين الجزائرية"، مرجع سابق، ص62.

(2)-المرجع نفسه، ص62.

الذي سرى العمل به في 26 جوان 2001، ومس التعديل الباب المخصص لمعاقبة مرتكبي جرائم "الإهانة والتعدي على الموظف ومؤسسات الدولة" وتحديدا المادتين (144) و(145)، وتجرّم هذه التعديلات الإهانة والقذف والسب لرئيس الجمهورية وتفرض عقوبة السجن لمدة تصل إلى عام، وغرامة مالية تصل إلى 250 ألف دينار، ويمكن أن يلاحق مرتكبها جنائيا وتتعدد صور هذه الجريمة (كتابة، رسم، تصريح، البث بأية وسيلة...الخ)، كما تعاقب بذات العقوبة كل من ارتكب جريمة الإهانة أو السب أو القذف ضد البرلمان بأي من هيئاته أو المحاكم أو مجالس القضاء أو الجيش الوطني الشعبي أو أية مؤسسة عامة أو أية هيئة نظامية أخرى، وتمنح هذه التعديلات القضاء سلطة تقديرية واسعة في إدانة المتهمين وتقدير عقوباتهم.[1]

جاء قانون العقوبات (مايو2001)-الذي أتى به وزير العدل الجزائري أحمد أويحي و الذي صادق عليه البرلمان و مجلس الأمة- ليحمي" الفئة الممتازة" في المجتمع و المتمثلة في رئيس الدولة و أعضاء البرلمان و مجلس الامة و اعضاء الحكومة والمجالس القضائية الجيش الوطني الشعبي و القادة و كبار الموظفين و إطارات الدولة و أعوان الأمن. بعبارة أخرى أن الصحافة الجزائرية ليس من حقها فتح الملفات الساخنة و المواضيع الحساسة ما دام أن التعامل مع السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و السلطة القضائية تكتنفه مشاكل عويصة و معقدة و قد ينجم عن هذا التعامل حكما بالسجن لمدة سنتين وأكثر وغرامة مالية قد تصل إلى مائة ألف دولار.[2]

أما المادة (144) المعدلة بالقانون2001-09 فتنص على أنه: "يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 1000 إلى 500000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أهان قاضيا أو موظفا أو ضابطا عموميا أو قائدا أو أحد رجال القوة العمومية بالقوة أو بالإشارة أو التهديد أو بإرسال أو تسليم أي شيء إليه أو بالكتابة أو الرسم غير العلنيين أثناء تأدية وظائفهم أو بمناسبة تأديتها وذلك بقصد المساس بشرفهم أو باعتبارهم أو بالاحترام الواجب لسلطتهم.

---

[1]- عصام سليمان الموسى، "إعلام الرقابة الذاتية: الإعلام الأردني ومستحقات المرحلة الانتقالية في الديمقراطية"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد108، جويلية-سبتمبر 2002، ص83-84.

[2]- محمد قيراط، "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 140.

وتكون العقوبة بالحبس من سنة إلى سنتين إذا كانت الإهانة الموجهة إلى قاض أو عضو محلف أو أكثر في جلسة محكمة أو مجلس قضائي..." [1]

تنص المادة (144) مكرر المضافة بالقانون2001- 09 على أنه :" يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهرا وبغرامة من 50000 دج إلى 2500000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة سبا أو قذفا سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلية لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة إلكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى.

وتتابع النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية تلقائيا. وفي حال العود تضاعف عقوبات الحبس والغرامة المنصوص عليها في هذه المادة"، [2]

وتنص المادة (144)مكرر1 (جديدة) المضافة بالقانون2001- 09 أنه: "عندما ترتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة (144)مكرر بواسطة نشرية يومية أو أسبوعية أو شهرية أو غيرها فإن المتابعة الجزائية تتخذ ضد مرتكب الإساءة وضد المسؤولين عن النشرية وعن تحريرها وكذلك ضد النشرية نفسها.

وفي هذه الحالة يعاقب مرتكبو الجريمة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهرا وبغرامة من 50000 دج إلى 250000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط وتعاقب النشرية بغرامة من 500000 دج إلى 2500000 دج." [3]

فبررت السلطة أحكام القانون المعدل بكون قانون العقوبات يعاني من ثغرة قانونية لا بد من سدّها، ذلك لأن القاضي له السلطة التقديرية لإصدار عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة أو العقوبتين معًا. كما يعاب على هذا القانون قابليته للتأويل المتعدد بخاصة ما جاء في مصطلح القذف الذي يولد إشكالا عند التطبيق، و يجعل من المادتين مطية لتعليق الصحف، مما يشابه قرارات التعليق تحت ستار حالة الطوارئ.

---

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون العقوبات**، الصادر عن الأمر رقم 66-56 المؤرخ في 18صفر1386 ه الموافق ل08 يونيو 1966 الذي يتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،2007(pdf) ،ص48.

(2)- المرجع نفسه، ص49.

(3)- المرجع نفسه، ص49.

وقد لقي هذا التعديل انتقادات حادة من جانب الصحفي ونقابتهم والعديد من الأحزاب المعارضة التي اعتبرته تقييدا لحرية الرأي والتعبير، كما أعلنت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان رفضها لهذه التعديلات، وانتقدها اتحاد الصحفيين العرب، ودعا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لوقفها. [1]

وقد كانت وسائل الإعلام تقوم بنشر مختلف الأخبار والتحقيقات التي تكشف الحقائق وتفضح المستور قبل تعديل قانون العقوبات في مادتيه (144)و (144)مكرر. ولكن التوجه الإعلامي لمختلف وسائل الإعلام الجزائرية قد تغير بعد تعديل قانون العقوبات الصادر في 2001 والذي ينص على معاقبة الصحافي والمؤسسة التي يعمل بها في قضايا القذف و إهانة رئيس الجمهورية أو أية هيئة رسمية وطنية...، وفرض عقوبة السجن على الصحافيين.إذ أصبحت كل الصحف ذات واجهة واحدة تدعم الرئيس و حكومته و كل المسؤول على حد سواء و أصبحت الصحف تتناول الأخبار العادية عكس ما كانت عليه.

لا يمكن لأي بلد في العالم أن يتمتع بحرية الإعلام إلا إذا قدمت حكومته ضمانات يؤكدها دستور البلاد و تمتد تلك الحرية لتشمل جمع الأخبار والعمليات المتعلقة بالحصول على المعلومات الخبرية بقصد النشر. و من صلاحية الحكومة تحديد ماهية المعلومات المتاحة للعامة وماهية المعلومات المحمية من النشر للعامة بالاستناد إلى تصنيفها من حساسة و سرية للغاية و سرية أو محمية من النشر بسبب تأثير المعلومات على أمن المواطنين و البلاد.

لكن تطبيق الصيغة الجديدة للأحكام الجزائية في قانون العقوبات 2001 حرمت الإعلام الجزائري من هامش الحرية التي تضمنها الدستور وقضت على أمل بناء دولة المؤسسات و دولة القانون، لأن القضاء على حرية الصحافة يقضي على كل الحريات الأخرى، و أرجعت البلاد في ظل هذا القانون إلى عهد الحزب الواحد و خلقت نوعا من الجدلية العقيمة بين السلطة والصحافة .

لم تكن تعديلات أحمد أويحي لقانون العقوبات سوى تطبيقا للتجاوزات التي كانت ترتكبها السلطة ضد الصحافة، فكان لابد من رفع الحرج عليها وإيجاد التغطية القانونية لذلك. فيمكن القول أنه، حتى ولو ارتكب الصحفيون بعض الأخطاء المهنية في ظل حالة الطوارئ

---

[1] -عصام سليمان الموسى، "إعلام الرقابة الذاتية: الإعلام الأردني ومستحقات المرحلة الانتقالية في الديمقراطية"، مرجع سابق، ص84.

والأزمة الأمنية، فإن السلطة استغلت الظرف الأمني لفرض سيطرتها و رقابتها على الصحافة، بتطبيق كل ما جاء في قانون العقوبات المعدل " فالصحافة الجزائرية لم تتمتع بالقوة اللازمة لمنع المصادقة عليه، ولم تتمكن من تجميده. الجرائد العمومية ليست معرضة لهذا القانون، لأنها تابعة لسياسة السلطة عكس الجرائد الخاصة، فهذه الأخيرة ليس لها إلا المداخيل الخاصة، وتطبيق قانون العقوبات عليها يرغمها على الانسحاب من الساحة الإعلامية، خاصة وأن قيمة المبالغ المالية المنصوص عليها في المواد التي جاء بها قانون العقوبات الجديد بعد تعديله جد مرتفعة.

وتبقى القيم الديمقراطية رهينة القوانين وهذا ما أشارت إليه ورشة "مشاكل الصحافة في الجزائر" يومي 7 و8ديسمبر2003 في ندوة جريدة "الخبر" الدولية بالتعاون مع المؤسسة غير الحكومية "فريدم هاوس"(Freedom House) الأمريكية، مركزين على أن «حرية التعبير لا بد لها من قوانين تحميها من قمع السلطة»، كما أشاروا إلى ضرورة رفع احتكار السلطة للوسائل الثقيلة، التلفزيون والراديو، وكذلك الإشهار من جهة ومن جهة ثانية طالب المشاركون الحكومة بفتح أبواب المؤسسات للحصول والوصول إلى المعلومات وهذا بحثا عن الاحترافية. (1)

إن الإعلام مدعو اليوم إلى المشاركة بشكل فعال في حدود أخلاقيات المهنة وضمن أطر المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام وضمن مبادئ الديمقراطية ودولة القانون واحترام الرأي والرأي الآخر، قصد إنجاح مشروع إقامة مجتمع جزائري يتطلع إلى مستقبل أفضل.

---

(1)- فتيحة زماموش، "**حرية التعبير رهينة القوانين**"، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد250، من 13 إلى 19 ديسمبر 2003، ص24.

3) الأشكال الجديدة للرقابة:

لم يكن العرب غائبين عن التطورات التي مرت بها حرية الفكر والتعبير مند بداية القرن العشرين، إذ شهدت بعض الأقطار العربية أشكالا متطورة من الحريات الإعلامية المقننة ذات التوجهات الليبرالية، خاصة في الأقطار التي شهدت أشكالا من الممارسات الليبرالية في أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وبخاصة مع ثورة المعلومات و تكنولوجيا الاتصال التي جعلت إخضاع وسائل التعبير عن الرأي كالصحف و المطبوعات ووسائل الإعلام الأخرى كالإذاعة و التلفزيون و السينما للرقابة من أجل الحيلولة دون انتشار وذيوع الأخبار والآراء، لم يعد إجراء مجديا في وقتنا المعاصر.

و اتخذت القيم الديمقراطية في عهد العولمة الإعلامية والاتصالية ملامح جديدة في الدول العربية كافة والجزائر خاصة بتغير طبيعة المؤثرات التي كانت تتحكم في وسائل الإعلام و مضامينها، فساهم البث الفضائي الأجنبي، و سرعة تتداول الأنباء و الأخبار عبر تكنولوجيا المعلومات و شبكاتها ، حيث ازيلت ابرز العقبات التي كانت تقف حجر عثرة امام ممارسته في ظل النظام القديم كالقيود السياسية، و قيود الوقت و المساحة، و التخوف من الرقابة، و قهر حراس البوابة التقليديين...إلخ.

تعتبر الصحافة في مختلف دول العالم من وسائل الإعلام الأكثر أهمية للتحكم في الأوضاع وتوجيهها لخدمة أغراض وأهداف وطنية أو لخدمة السلطة أو الجهة المالكة للصحافة، ومع التطور الهائل في تكنولوجيا وسائل الاتصال، من أقمار صناعية وشبكات عنكبوتية باتت تغطي جهات المعمورة الأربع وتصل إلى أقصى نقطة فيها، متيحة الفرصة للعاملين في مجال الأخبار لنقل أدق تفاصيل الخبر وآخر تطوراته لحظة بلحظة، والتعليق عليه وتحليله على الهواء مباشرة من موقع الحدث، بالتوازي مع أجهزة الهاتف الجوال التي أضحت ناقلا مهما للأخبار الطارئة التي تأتينا عبر الرسائل القصيرة، تمكنت الصحافة من الازدهار وأصبحت تستأثر باهتمامات مختلف الأوساط، وتمثل مجال استقطاب للعديد من مراكز اتخاذ القرارات ومجموعات المصالح .

غير أن هذا التطور المذهل في عالم الصحافة أدخل الجزائر منذ الانفتاح الديمقراطي الذي أقره دستور 23 فبراير1989 في طوفان إعلامي سببه قضية جوهرية، هو أن طبيعة النظام السياسي لا يقبل إلا بهامش يسير من الحرية على ضيقه... وعندما نتكلم عن هامش الحرية في

الجزائر اليوم، يقودنا الحديث عن حرية التعبير التي تتميز بها الصحافة الخاصة المكتوبة فقط، رغم أن معظمها ينتهج أسلوب اختلاق الخبر والانتقائية والكيل بمكيالين ..[1]

ففي ظل ثورة المعلومات تبدو الأنترنت وسيلة ترضي حقنا في حرية التعبير، و لم تسمح اي وسيلة إعلامية اخرى بتدفق المعلومات بكل حرية محدثة نهاية للحدود الوطنية والثقافية المتواجدة. و أعطت الأنترنيت نفسا جديدا المبادئ حرية التعبير و الرأي التي تغذي حقوق الصحافة في العالم الديمقراطي. و جسدت شبكة الأنترنت- بألف طريقة- أفكار المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتشكل ملتقى شعبيا ذي البعد العالمي. و بالتالي فهي تعد أداة سياسية قوية أثارت تناقضات بخاصة في الدول النامية. كما أن دلالة الأنترنت في المجتمعات الديمقراطية التي تحترم حرية التعبير للمواطنين تختلف عن ما أحدثته في البلدان التي تراقب وتُطبق الخناق على الوسائل الإعلامية الثقيلة حيث يتعرض المواطنون للمتابعة عند التعبير عن آرائهم التي تكون معادية للسلطة.[2]

لقد أصبح من الصعب تجاهل أهمية الأنترنت من قبل أي دولة كأحد أهم تكنولوجيا الاتصال، و لعل التزايد الكبير لمستخدميها على مستوى العالم و تسارع نموها دفع الكثير من الدول إلى وضع استراتيجيات تستكشف من خلالها هذا العالم الجديد من التكنولوجيا و محاولة ضبط عملية استخدامه في المستقبل.

و وفقا لبعض الإحصائيات الدالة على نمو شبكة الأنترنيت في العالم النامي و الدول العربية فقد سجل في السنوات الأخيرة تزايد مستمر لمستخدميها حيث تمثل الدول النامية نسبة 10% من العدد العام للمستخدمين عبر العالم. و لكن الأرقام تدل على التطور المستمر للأنترنت عبر الدول النامية التي انتقل فيها من 7 ملايين مستخدم عام 1997 إلى 20 مليون سنة 2000.[3] ونتوقع أن يصل عدد المستخدمين بهذا المقياس عام 2008 حوالي 35 مليون و على 87 مليون مستخدم عام 2020.

---

[1]- عبد المالك حداد، "الصحافة الجزائرية: الواقع و الآفاق" ، شبكة النبأ:29-11-2006، http://www.annabaa.org/nbanews/60/339.htmsid=1287، تاريخ الزيارة2006/12/05.

[2] - Paula .UIMONEN, " **Un réseau pour la démocratie** : **L'Internet et la liberté d'information**" , Revue Deutschland N°1, février/mars 2000, op.cit, P62.

[3] - Ibid, P 61.

و وفقا للمسح الإحصائي الذي أجرته (International visa & tejaricom) أظهرت الأبحاث أنه خلال مدة عام منذ منتصف مارس 2000 شهدت المنطقة العربية انضمام 1.5 مليون مستخدم عربي جديد إلى مجتمع الأنترنت. [1] و تبدي الدراسة الخاصة بواقع الأنترنت في المنطقة تفاؤلا كبيرا بزيادة عدد مستخدمي الشبكة العالمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

و بصفة عامة يوضح تقرير جامعة (D'osnabrick) الألمانية سنة 2000 نسبة مستخدمي من الأنترنت من إجمالي عدد السكان بمجموعة من المناطق العربية بحيث بلغ عدد مستخدمي الانترنيت 26.3 % بالولايات المتحدة الأمريكية و الدول العربية 0.2 % فقط من إجمالي عدد السكان. [2]

و قد حثت الطبيعة المتفردة للأنترنت كوسيلة اتصال جديدة و متطورة من حيث الاستخدام قادة العالم على تشكيل سياسة للتعامل مع هذه الشبكة، فقد عقدت الدول السبع الصنــاعية الكبرى " المؤتمر الوزاري لمجتمع المعلومات" عام 1996 الذي تمت الموافقة فيه على مجموعة من المبادئ، و من بينها تشجيع المنافسة و الاستثمار الخاص، تحديد إطار عمل تنظيمي ملائم، و إتاحة الوصول المفتوح للشبكات و ضمان الوصول العالمي للشبكة و دعم المساواة في الفرص و التعددية في المحتوى. [3]

ولا شك أن الأنترنت تعد بمثابة منتدى قوي و إيجابي لحرية التعبير، لانها فضاء يستطيع فيه كل فرد أن يوصل صوته إلى أي نقطة في العالم. أكثر من أي وسيلة أخرى. « و لكن مستخدمــي الأنترنت و الناشريــن المبــاشريــن (On line publishers) و الجماعات المكتبية و الأكاديمية و المنظمات والاتحادات الصحفية و العاملة في مجال حرية التعبير يجمع بينها اهتمام عام يعارض تبني أساليب و معايير قد تؤدي إلى الحد من انفتاح الأنترنت كوسيلة اتصالات، و في الواقع ، فإن تقنيات "ترشيح" المحتـــوى (filtering Content techniques) قد

---

(1) - عصام نصر سليم ، "حدود حرية الرأي في ساحات الحوار العربي عبر الإنترنت : دراسة تحليلية"، المؤتمر العلمي السنوي السابع ، مرجع سابق ، ص433.

(2) - Paula. UIMONEN, op.cit, P65.

(3) - شريف درويش اللبان ،" حرية التعبير و الرقابة في الوسائل الإعلامية الجديدة : دراسة تحليلية مقارنة للتشريعات المنظمة للإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية و الدول العربية " ، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، المجلد الثالث، العدد01 ، جانفي- مارس 2002 ، ص 131-132.

تنفيذها بأساليب لا تتلاءم مع مبادئ التعبير الحر، وبما يؤدي إلى إعاقة قدرة مستخدمي الأنترنت على نشر واستقبال أوجه التعبير المختلفة التي تلقى حماية دستورية ".[1]

وقد أغرى الانفجار الإخباري و المعلوماتي على شبكة الأنترنت العالمية الحكومات على اختلاف مواقفها وطبيعتها سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، الحرة سياسيا أو غير الحرة، بأن تقوم بوضع قيود على مضمون الأنترنت بشكل ممارسة للرقابة الإلكترونية.

وتنظم الرسائل الإعلامية المحلية في ثلثي دول العالم تقريبا بقوانين موروثة من الرقابة على الصحافة المطبوعة ، و تحديثها لتقييد الراديو و التلفزيون والأنترنت ، وتقدر إحدى المنظمات الفرنسية أن 45 دولة تقوم الآن بفرض قيود على الوصول للأنترنت بحجة حماية الجمهور من الأفكار الهدامة ، وبحجة انتهاك الأمن القومي ، وهي العبارات الفضفاضة التي استخدمتها الرقابة مند القرن السادس عشر.[2]

وجد مسح حرية الصحافة (press freedom survey 2000) في جانفي 2000 أجرته منظمة (freedom house) أن حوالي ثلثي الدول 63 % تفرض قيودا على الصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة و الإلكترونية. و ثمة 80 % من سكان العالم يعشون في دول تتمتع بصحافة أقل من أن تكون صحافة حرة. وتوجد 69 دولة مصنفة في قطاع الصحافة الحرة و تمثل القارات الخمس. كما تتمتع 51 دولة بوسائل إعلام حرة جزئيا، و 66 دولة أخرى لا تتمتع أنظمتها الطباعية والإذاعية بالتحرر من الهيمنة الحكومية.[3]

و من الملاحظ أن تتزايد الهيمنة الحكومية عبر العالم رغم اختلاف أشكال الحكومات و توجهاتها و التي اصبحت تبرر رقابتها على شبكة الانترنت بحماية الأطفال من التعرض للمواد الجنسية والعنف ،والافكار التي تنتهك حرمة الاداب العامة، وحماية المجتمع من المعلومات المزيفة و المضللة، والدفاع عن الأمن القومي أو التجاري، وحماية الحكومات و الشركات من كشف اسرار بحارتهم و حماية الخصوصية بتنظيم تبادل المعلومات الشخصية، ومنع توزيع معلومات الإرهابيين إلكترونيا، ومنع الاتصال بين المجرمين و فرض الرقابة على الصور والاخبار و البيانات التي تعد بمنظورها سرية وعملية إفشائها تعد ضربا من عملية المساس بالأمن القومي أو المصلحة

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 132.

[2] - المرجع نفسه ، ص 133.

[3] - المرجع نفسه ، ص 133.

العامة. كما تفرض بعضها الرقابة على الإنترنيت بهدف منع الوصول إلى المنظمات التي تدافع عن حرية التعبير، وتوجيه انتقاداته إليها .

و بالتالي فالمقترحات المتعلقة بمراقبة الأنترنت أيا كانت تعد خرقا لضمانات حرية التعبير المنصوص عليها في الدساتير الديمقراطية والقانون الدولي. وفي محاولة لتنفيذ هذه النصوص وتفعيلها ، فان المجتمعات المفتوحة سوف تكبح جماح هذه النصوص، في حين تجد المجتمعات المغلقة الفرصة سانحة لتجميد التعبير السياسي، " و لأن الأنترنت لا تعرف حدودا دولية، فإن قوانين الرقابة عليها (On-line censorship laws) بالإضافة إلى سحق حقوق حرية التعبير لمواطني الدولة ، يهدد بتجميد التعبير على مستوى العالم ، و يعمل على إعاقة تطور البنية التحتية المعلوماتية العالمية قبل أن تصبح ظاهرة عالمية حقيقية ". [1]

و تحاول بذلك الانظمة المغلقة و المفتوحة على السواء ان توفق بين استفادتها من جني المزايا الاقتصادية لاحتكار تقديم خدمة الوصول إلى الأنترنت و تحقيق قدر من التحكم في تدفق المعلومات داخل حدودها.

إذ حرمت أكثر من 20 دولة أشكال التعبير على الأنترنت، و سنت قوانين خاصة لحجب و منع الوصول للأنترنت، و من بينها القارة الأسيوية حيث أن بعض الحكومات اتخذت ذريعة للحفاظ على " القيم الأسيوية " لمراقبة وسائل الإعلام عامة و الأنترنت بخاصة ... و هذه المخاوف ليست ديمقراطية و ستكون عواقبها وخيمة في المستقبل. [2]

و تبذل الفيتنام جهودا لمراقبة المناقشات الداعمة للديمقراطية وفقا لما ذكره (Nghien YUAN TINH) نائب مدير الشركة الفيتنامية للاتصالات فإن "الأنترنت يجب أن يتم التحكم فيها، ليس لأسباب فنية أو أمنية فحسب، بل لاعتبارات ثقافية أيضا ". [3]

و قيدت كوريا الشمالية وصول الأفراد للأنترنت و اشترطت على مستخدمي الأنترنت و موردي خدمات الأنترنت ضرورة الحصول على ترخيص للوصول إلى الشبكة، و تسجيل أسمائهم عند السلطات الحكومية المعنية، و بعضهم قيد عدد بوابات الوصول للإنترنيت بواحدة فقط تخضع للسيطرة الحكومية أو تشرف عليها هيئة المواصلات السلكية و اللاسلكية التابعة

---

(1) - المرجع نفسه ، ص 134.

(2) - Paula . UIMONEN, op. cit , P 64.

(3) - شريف درويش اللبان ، مرجع سابق ، ص 135.

للدولة، والبعض الآخر فرض قيود مشددة على حرية التعبير الإلكتروني أكثر من تلك المفروضة على وسائل التعبير التقليدية، و تعاملت مع الأنترنت كوسيلة مشابهة لهذه الوسائل القديمة مثل سنغافورة و الصين و اللتان أصدرتا أنظمة للترخيص تتطلب من مستخدمي الأنترنت وموردي الخدمة ضرورة الموافقة على منع أو حجب أنواع معينة من التعبير أو حجب الوصول إليه، كما تشترط عليهم منع وصول الأفراد إلى المواقع الأجنبية او الجماعات الإخبارية التي ترى انها ضارة بأخلاقيات المجتمع...كما قامت بعض الحكومات باللجوء إلى طرق أخرى لتقييد حرية تدفق المعلومات عبر الشبكة، باستخدام برنامج وسيط (Proxy server) و هي برامج خاصة تعترض سبيل تدفق المعلومات ما بين المصدر و المستقبل لغربلتها و منع استقبال مواد معينة.[1]

كما تعمد هذه الدول و أخرى إلى اعتماد الاستخدام الإجباري لأدوات التصنيف والتصفية والترتيب، وهي تقنيات تمنع الأفراد من استخدام الأنترنت للوصول إلى الموضوعات الخلافية وغير المقبولة من قبل الجهات الحكومية ، وهو ما يعني تقييد التدفق الحر للمعلومات، وانتهاك حق الفرد في الاتصال ، ويتم ذلك إما باستخدام برامج للفلترة و التصفية و التنقية للموضوعات غير المرغوبة ،أو فرض نظام للترتيب والعنونة والتصنيف على محتوى الأنترنت، بهدف منع الوصول لمواقع معينة تتضمن محتويات معينة باستخدام مصطلحات محددة ، وقد رأت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 1998 أن هذه الأنظمة تعوق التدفق الحر للمعلومات، وتؤدي إلى تشويه التنوع الثقافي و تقود لسيطرة آراء معينة ، كما تؤدي إلى تشويه البنية التحتية للأنترنت بإجبارها على العمل وفق مقتضيات الترتيب والعنونة و الفهرسة التي تفرضها هذه الجهات.[2]

و تعددت التشريعات بهدف الرقابة على الانترنت في الولايات المتحدة الامريكية، و وصلت إلى ثلاثة قوانين هي: " قانون لياقة الاتصالات ". [Communication decency act (CDA)] و"قانون حماية الأطفال من الأنترنت". [Children's Internet protection act (CIPA)] و" قانون تقديم الوسائل المناسبة المطلوبة لاعتراض و إعاقة الإرهاب" (Provide appropriate tools required to intercept and obstruct terrorism (PATRIOT Act)

---

(1) - السيد بخيت محمد ، مرجع سابق ، ص 32.

(2) - المرجع نفسه ، ص32 – 33.

و تم تقديم مشروع هذا القانون في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001 على مدينتي نيويورك و واشنطن. [1]

و ثمة دول ديمقراطية أخرى تسير على النهج نفسه ، فشركة الهاتف الألمانية أعاقت الوصول إلى كل المواقع التي يستضيفها أحد مقدمي خدمة الأنترنت الأمريكيين في محاولة لمنع المواطنين الألمان من الوصول إلى الدعاية للنازية الجديدة في أحد المواقع التي يستضيفها، كما أن حكومتي فرنسا و استراليا اشارت ايضا إلى انهما قد يقران تشريعا للتحكم في مضمون الأنترنت. [2]

أما التشريعات المنظمة للأنترنت في المنطقة العربية فقد اتسمت بالندرة الشديدة، حيث اقتصرت على تشريع واحد هو "مرسوم الأنترنت" الصادر و المستمد من قانون الصحافة لديها لكي ينسحب على هذه التكنولوجيا الجديدة، و هو مصمم لدعم تقديم الأنترنت و إعداد تونس لعصر مجتمع المعلومات ... و تعكس رغم هذه التصريحات اتجاه الحكومة نحو تقييد حرية التعبير ...و الجزء الرئيسي من التشريع هذا عبارة عن مرسوم صدر في 22 مارس 1997 باسم "مرسوم الأنترنت" و تبعه بعد ثمانية أيام مرسوم آخر يغطى خدمات الاتصالات بشكل أكثر عمومية. [3]

و في أول سبتمبر 1997 بدأ تطبيق قانون الصحافة و المطبوعات في الأردن، و الذي يقيد حرية الصحافة بعدة طرق. و اللغة الفضفاضة لهذا القانون الجديد لاقت انتقادا من قبل الصحفيين و نشطاء حقوق الإنسان في الأردن و عبر العالم و المادة (2) التي تعرف "الإصدار"(Publication)،"أية وسيلة إعلامية و التي يتم التعبير فيها عن المعاني والكلمات و الأفكار بأية طريقة"، قد يتم تفسيره بسهولة لكي يتم تطبيقه على الإصدارات الإلكترونية الموجودة على الأنترنت، على الرغم من أن السلطات لم تصرح بذلك صراحة. [4]

و ترجع قلة التشريع لأجل تنظيم الأنترنت في الدول العربية حسب ما تجلى لنا من خلال عرض آليات واقعها في ظل التغيرات التكنولوجية الهامة إلى :

---

[1] - شريف درويش اللبان ، مرجع سابق ، ص 210.

[2] - المرجع نفسه، ص 134.

[3] - المرجع نفسه، ص 204.

[4] - المرجع نفسه، ص 209.

1- قد تعكس مدى التقدم في تكنولوجيا الاتصال و المعلومات، و بالتالي فإن تعدد التشريعات في البلدان المتقدمة -و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- يعكس تقدما في هذا المجال و تجذرا للوسيلة الجديدة في المجتمعات المتقدمة، مما استدعى سن هذه القوانين لمعالجة مشكلات بعينها، في حين أن البلدان العربية تعكس تراجعا و صدمة إعلامية تظهرها الأرقام من حيث عدد مستخدمي الأنترنت و عدد المواقع في هذه المنطقة والتي تعد الأقل تمثيلا بين مناطق العالم كافة.

2 – أن النظام الديمقراطي السائد في البلدان الغربية عامة و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة لم يكن ليسمح بأي تعامل من قبل الحكومة مع الوسيلة الإعلامية الجديدة إلا من خلال القوانين المنظمة لها من خلال قنوات و مؤسسات ديمقراطية تقرها أو تفرضها. أما النظم العربية و التي يغلب عليها الطابع السلطوي فهي لازالت تتعامل مع شبكة الأنترنت كأية وسيلة إعلامية أخرى تنسحب عليها التشريعات التي سنتها لكبح حرية التعبير والقيم الأخرى المصاحبة لها في الوسائل الإعلامية التقليدية ، بل قد تعتبرها وسيلة أكثر خطورة من الوسائل الأخرى.

وفي ظل غياب التشريعات المنظمة للانترنت و ندرتها في الدول العربية، مارست الحكومات العربية مجموعة من الميكانزمات الرقابية نجملها فيما يلي : [1]

1 -الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية المعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الأنترنت :

لعب القطاع العام دورا في بناء العمود الفقري لشبكات الاتصالات في معظم بلدان الغربية ذلك أن البنية الأساسية المعلوماتية و الخدمات الجماهيرية في المنطقة يتم تقديمها بشكل كبير عبر مؤسسات الدولة التي تحتكر الخطوط التلفونية و بالتالي تحتكر أيضا البنية الأساسية الاتصالية ، وينحصر دور القطاع الخاص بالنسبة للأنترنت في تقديم خدمات محدودة مثل الاستشارات الفنية أو تصميم صفحات الويب (web designing)، وتعد مصر والأردن والسعودية حالات استثنائية في هذا السبيل ، كما تعد كلفة الأنترنت و المكالمات التليفونية في المنطقة العربية أغلى بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- تَبنيّ الحكومات لوسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة : حيث تفرض الحكومات العربية الرقابة من خلال أجهزة كمبيوتر رئيسية تملكها الدولة وتمر عليها محتويات الويب (proxy servers) في كل من اليمن و الإمارات العربية و السعودية وهي وسائل يتم

[1] - المرجع نفسه ، ص 192 – 200.

وضعها بين المستخدم النهائي و الأنترنت من أجل ترشيح و إعاقة مضمون معين، و في عدد من الدول بما فيها الأردن، فإن الضرائب و سياسات الاتصالات تجعل الوصول للأنترنت مكلفا تماما، و بعيدا عن متناول عديد من الأفراد.

3- التذرع بحماية القيم الثقافية و الأخلاقية و الدينية لتبرير الرقابة :

كما هو الحال في البلدان الغربية و الآسيوية فإن الدول العربية تذهب إلى التصريح بضرورة تنظيم الأنترنت للحفاظ على القيم الدينية و حماية الثقافات المحلية، و حماية الأمن القومي و قليل من المسؤولين يصرحون بأن إعاقة المعلومات السياسية من بين أهدافهم في وضع أوجه السيطرة و التحكم في الأنترنت، و على سبيل المثال فإن مثل "شركة الاتصالات اليمنية"(Teleymen) المحتكرة لتقديم خدمة الأنترنت في اليمن، أخبر منظمة (Humain rights watch) أن الشركة تعمل وفقا "الالتزام عام" وهو" الحد من الوصول للمعلومات التي تعتبر غير مرغوبة" و تتسبب في هجوم ضد المعايير الاجتماعية و الدينية و الثقافية.

و وفقا للقانون الدولي فإنه يسمح للحكومات بالحد من التدفق الحر للمعلومات لحماية مصالح محددة وضيقة مثل الأمن القومي و الأخلاقيات العامة ، لكن الرقابة الممارسة في الدول العربية على الوسائل الإعلامية المختلفة لا توضح صراحة كيفية ممارستها حيث تبقي قراراتها بمعزل عن أي تقييم وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية ، إضافة إلى ضعف المنظمات غير الحكومية و اتحادات الحريات المدنية و الاتحادات المهنية و المجتمع المدني بالمنطقة العربية الذي ادى إلى غياب المعارضة للميكانزمات الرقابية و التشريعات المقيدة لحرية التعبير على الشبكة الإعلامية الجديدة و إسكانه البلدان العربية لعقود طويلة سبقت في مواجهة الممارسات والتشريعات المقيدة لحرية الرأي و التعبير.

و لكن المحاولات الحكومية لفرض الرقابة على الأنترنت تصطدم بالعديد من العقبات منها. (1)

1- نظرة الكثير من المستخدمين إلى فرض الرقابة على الأنترنت يحد من حريتهم في تبادل المعلومات، و يعيق انتشارها و استفادتهم منها، و يقضي على الكثير من المزايا التي تتمتع بها الأنترنت.

---

(1) - السيد بخيت محمد ، مرجع سابق ، ص 33.

2- أن التطور التكنولوجي يؤدي إلى تقليص قدرة أي برمجيات مع صعوبة مواكبة التنظيم الحكومي للأنترنت للتطور التكنولوجي و برمجياته.

3- تصطدم محاولة وضع برمجيات تمارس الرقابة على المضامين بصعوبة تحديد طبيعة الموضوعات الممنوعة و كيفية منع ظهورها ، حيث توجد مواضيع غير مدمجة ضمن القوانين الحكومية المتصلة بالرقابة في مجالات متعددة و متنوعة، فضلا عن اختلاف الشرائع و القوانين من دولة لأخرى، فبعض النشاطات، تعد قانونية في بعض البلدان، و محتملة في بلدان أخرى، و ممنوعة في غيرها، فكيف يمكن السماح بإظهارها في دولة و منعها أو الحد منها في دول أخرى.

4- و من بين المزايا التي توفرها ثورة المعلومات للحق في الاتصال إمكانية ممارسة حرية التعبير الإلكتروني بشكل مجهول، و بدون الكشف عن هوية الشخص، و هو أمر تكفله بعض المواثيق و القوانين الدولية، و لكن تتباين مواقف الحكومات منه.

5- برزت ظاهرة أخذت طريقها للتبلور في فترة زمنية وجيزة و هي امتلاك مزودات للخدمة تسمح بإنشاء مواقع من قبل منظمات او تنظيمات او جماعات عرقية بهدف بلورة فكر متفق عليه فيما بين أفراده، و دون ضوابط أو رقابة أو توجيه من أحد، مما سيكون له أبلغ الأثر على المستقبل ، فيما يمكن أن يخلق مجتمعات افتراضية (Virtual community) مما يستوجب النظر باهتمام لخطورة قيام بعض الحكومات العربية بإنشاء هذه المواقع بغرض أن يكون لها السبق في بناء ساحات قوية للحوار ذات قاعدة هائلة من المستخدمين تسمح لهذه الأنظمة بترويج توجهاا السياسية أو الدينية أو الاجتماعية ، دون أن نستبعد- و هذا واقع - قيام بعض الأنظمة غير العربية بإنشاء مواقع مماثلة تطرح من خلالها أفكار مغايرة لما اتفق عليه الضمير العربي، كتمهيد لصياغات سياسية تعد لها المنطقة كلها. [1]

6- التنظيم الذاتي للأنترنت في مقابل الرقابة الحكومية و الذي طرح بشدة فكرة الرقابة الذاتية التي تفشت بين مستخدمي الشبكة في المنطقة العربية لدرجة أن بعضهم يفضل الحديث شفاهة بدلا من كتابة أرائه بحرية خوفا من أن تحسب عليه ، حيث أظهرت الدراسة التحليلية لعصام نصر سليم حول ساحات الحوار العربي و حدود حرية الرأي عبر شبكة الأنترنت، [2] من خلال اتجاهات المتحاورين نحو القضايا حيث بلغت نسبة الحياد 70% من الآراء المعلنة حول

[1] - عصام نصر سليم ، مرجع سابق ، ص441.

[2] - المرجع نفسه ، ص 455.

القضايا الدينية و هذا ما ينم عن حقيقة ساحات الحوار العربي التي تبدي في ظاهرها صورة جديدة للحرية في المنطقة العربية، و تكشف من جهة أخرى عن سلبيات عديدة في أساليب الممارسة الديمقراطية، كما تكشف كذلك عن مقدار الفقر السياسي الذي تعانيه الشعوب العربية و غياب التعود على الممارسة السليمة لإبداء الرأي.

و في محاولة لتفعيل قدرات الأفراد على الاختيار من بين المحتوى الاتصالي المبثوث على الأنترنت فيما بينهم قامت مجموعة من الأفراد و المؤسسات بتنظيم محتوى الأنترنت بما يتوافق مع مصلحتهم، و بالرغم من وجاهة الفكرة ، بتخويلها الفرد الثقة في اختيار قرار التعرض لمواد معينة دون غيرها، فإن ما هو مطروح من أفكار حتى الآن يرتكز حول تخويل موردي الخدمات الاتصالية عبر الأنترنت سلطة حجب وصول الأفراد المشتركين لديهم لبعض المواقع، و مثل هذا النوع من الرقابة المتخصصة (Privatized censorship) يصعب تحديد أبعادها، كما تجعل هؤلاء الموردين بمثابة وكلاء رقابة حكوميين على اتصال الأفراد بالأنترنت، و قد يميلون إلى فرض رقابة أكثر على المواد التي قد تتسبب في حدوث إشكاليات لهم ، بغض النظر عن احترام حق التعبير و الالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية التي تحميها. [1]

بالتالي فحرية التعبير المباشر (On line freedom of expression) لا تتطلب اتخاذ إجراءات و سياسات عامة و موحدة تجاه شبكة معلومات الأنترنت ذلك لأن مراعاة البيئة التي تضمن حرية التعبير أو لا تضمنها تساهم في ضبط التعامل مع هذه التكنولوجيا الجديدة. « حيث أن المنظور اللوماني[2] النسقي يرى ان المجتمع المعاصر يتشكل من سياقات مختلفة (Polycontextuelle) و هذا يعني تواجد تعددية لا محدودة و احتمالات لرؤى مختلفة ». [3]

نلاحظ أن التعبير المباشر في الدول العربية مقيد بشكل أقل في التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالأنترنت، و لكنه مقيد بشكل أكبر من خلال قوانين الصحافة الموجودة سلفا ، لأن الحق في حرية التعبير يتضمن حق الوصول للاتصال المباشر (Access) الذي يعني حق البحث عن المعلومات على الشبكة و نقلها و استقبالها دون قيود متعددة و الحق في الاتصال بشكل شخصي دون تحديد هوية الشخص على الشبكة.

---

(1) - السيد بخيت محمد ، مرجع سابق ، ص 33.

(2) - نسبة إلى لومان (NIKLAS.LUHMAN)

(3) - Daniel. Cornu, op.cit, P267.

و يجب أن تحدد الاتفاقيات الإقليمية بوضوح، لأنه يجب تطبيق مبادئ حرية التعبير على الاتصال الإلكتروني. و يجب أن توضح هذه الاتفاقيات أن الأنترنت يختلف اختلافا ذا دلالة عن وسائل الإعلام الأخرى سواء المطبوعة أو المذاعة (الراديو و التليفزيون) في جوانب مثل مستوى الاختيار و التحكم الذي يتمتع به المستخدم. و بسبب مثل هذه الفروقات، فإنه من المهم ألا يكون الأنترنت هدفا للقيود نفسها التي غالبا ما توضع على وسائل الإعلام الأخرى.

و من المهم كذلك دعم التطبيق العالمي لمبدأين مهمين من مبادئ حرية التعبير لم يتم تضمينها بعد في القانون الدولي : [1]

المبدأ الأول : التحريم الصريح للرقابة المبدئية، بمعنى الحاجة إلى الموافقة الرسمية على الاتصال أن يتم جعله جماهيريا، فمثل هذه الممارسة قد يتم استخدامها من قبل الحكومات السلطوية ضد الصحافة، و قد يتم استحضارها لكي يتم تطبيقها على الاتصال الإلكتروني.

المبدأ الثاني : التحريم الصريح للقيود المفروضة على حرية التعبير بطرق غير مباشرة، مثل إساءة استخدام أوجه التحكم في المعدات أو ترددات البث الإذاعي و التلفزيوني المستخدمة في بث المعلومات و نقلها، أو بواسطة أي وسائل أخرى تميل إلى إعاقة الاتصال و تداول الأفكار و الآراء، فالتحكم في ورق الصحف طالما استخدم لإسكات المطبوعات التي تنتقد النظام الحاكم، وتعمل الحكومات على تحديث أساليبها لتتضمن أجهزة المودم والوصلات الدولية لشبكة الأنترنت.

و رغم الظاهرة الجديرة بالتسجيل في هذا السبيل، فإن معظم البلدان العربية التي أتاحت الوصول الجماهيري لشبكة الأنترنت قد تسامحت مع حرية التعبير على الشبكة بشكل أوسع نطاقا مما هو مسموح به في وسائل الإعلام المحلية ، فدول مثل الكويت، الجزائر، مصر، الأردن و لبنان قد سمحت كلها بحرية تعبير غير مقيدة نسبيا للآلاف من المستخدمين في كل دولة، بالرغم من أن هذه الدول تنفذ قوانين صارمة للصحافة ضد الدوريات والمطبوعات التي تنشر مواد معترض عليها.

و يمكن استعراض امثلة واقعية عن الانترنت و ما حققته من تمكين لمنظمات المجتمع المدني و المدنيين و القوى غير الحكومية من التخلص من أوجه الرقابة و السيطرة الحكومية المفروضة على تدفق المعلومات حيث استطاعت منظمات حقوق الإنسان في البلدان العربية نشر

---

[1] - شريف درويش ، مرجع سابق ، ص 214 – 215.

معلومات بشكل أكثر فعالية. « و قامت الجرائد الصادرة بالعربية و الإنجليزية و الفرنسية التي خضعت للرقابة و الإغلاق في مصر و الجزائر و الأردن بوضع قصصها الإخبارية المحظورة على الأنترنت ، حيث يمكن للقراء المحليين و عبر العالم الاطلاع عليها، و بذلك فإن المواد التي لا تستطيع الصحف نشرها نظرا للضغوط السياسية أو أية عوامل أخرى ، قامت بتوزيعها بشكل واسع على الأنترنت». [1]

كما تتيح الأنترنت إمكانات هائلة للإفلات من أوجه السيطرة و التحكم المختلفة في تدفق المعلومات، ففي الدول التي توجد بها شركة محلية لتقديم خدمة الانترنت يمكن للافراد – بأسعار المكالمات الدولية – أن يتصلوا بمقدمي الخدمة في دول أخرى ، وهو ما يحدث في سوريا على سبيل المثال ... و يستطيع المستخدمون المحليون أن يشاهدوا مواقع الواب المعاقة بالوصول إليها بالاستخدام المجاني لاجهزة كمبيوتر رئيسية لا تخضع للرقابة (Anti-censorship proxy(ACP) servers). [2]

كما أدت شبكة الواب العالمية بجرائدها المباشرة و البث الإذاعي و التلفزيوني المتاح عليها إلى التنوع في الأخبار المتاحة للمواطن العربي في المنطقة، و بالتالي أصبحت الأنترنت تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه أجهزة الإعلام العربية و الذي يستدعي استعدادا خاصا للتأقلم معه و رسم الخريطة الإعلامية الجديدة في ظل الثورة الضخمة في المعلومات والاتصال التي أحدثتها.

و أشار نيكولاس غوثري (Nicolas GUTHRIE) [3] على أنه بدون خدمات الاتصال اليوم فليس بإمكان أي كائن أن يصبح طرفا في عالم الاتصال الجماهيري الحديث، مبرزا أن الميزة الحقيقية لهذه الثورة هي أنه لم يعد هناك مكان يمكن الاختباء فيه. و أضاف أنه مع دخول الموجة العريضة للعصر الرقمي سيكون من غير الممكن مراقبة كل القنوات الفضائية الدولية و يكفي ان تكون لدينا صحافة حرة و حوار مفتوح، و تدفق للاراء و المجالات من كل شعوب

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 201.

[2] - المرجع نفسه ، ص 202 ، 203.

[3] - مستشار إعلامي في "بي بي سي" (BBC) بلندن.

العالم و ذلك كله بلمسة من زرار، مؤكدا على أن ثورة الاتصال تجعلنا معنيين بحرية الكلمة، و هو الأمر الذي ينطبق أيضا على الدقة و النوعية في طرح الأخبار. [1]

و استفادت القنوات الفضائية العربية - هي أيضا - بشكل كبير من التكنولوجيا الحديثة مثل البث الرقمي الذي جعلها تصل إلى أقصى نقطة في العالم و تشهد مرحلة من الازدهار حيث بدأت الحكومات العربية تتنافس فيما بينها لإنشاء محطات فضائية تعكس وجهات نظرها، **و تتمتع** أيضا بقدر واسع من الحرية الإخبارية و التعبيرية، و البرامج الحوارية.

و قد أحدثت قناة الجزيرة (Al-Jazira) انقلابا في حقل السمعي البصري المنغلق وفسحت المجال الذي حاولت الحكومات العربية ان تحيط به شعوبها. واهم هذه البرامج الحوارية ما يدعى "بالاتجاه المعاكس" كأكثر البرامج شعبية....وهي قناة تقدم معلومة لا رقابة عليها وأكثر **التعليقات** حرية لم يشهدها الجمهور قط في إعلامه العربي. [2]

وقد حاولت العديد من القنوات الأخرى الالتحاق بركب قناة الجزيرة خاصة و أن العالم العربي ينتهج بداية سياسة اتصالية جديدة ذات البعد الليبرالي. وأهمها أربعة دول عربية ارتكزت في **الكتل** المبادرة (starting- blacks)، ويتعلق الأمر بمصر و الأردن وإمارة دبي ولبنان و**انضمام** البحرين إلى دفة السباق ولكن في اتجاه مغاير، حيث أن القوات العربية الفضائية لها مراكز بالخارج في كل من بريطانيا وايطاليا وتتلقى الدعم المالي من الحكومات التي هي على أراضيها على أن تضمن لها حرية الفعل الكامل .ومن أهم الشبكات التلفزيونية العربية التي **امتدا صيتها شبكة أوربت** (orbit) التي كانت بروما ثم انتقلت إلى البحرين و باقة راديو وتلفزيون العرب (ART) **الذي بقي مركزها بروما. ولا ننسى أن** نشير إلى القناة الرائدة (MBC) التي فتحت نافذة

---

[1] - مجلة الدراسات الإعلامية، **ندوة الإعلام و التكنولوجيا** : **"قمع الحريات الصحفية بعد 11 سبتمبر أخطر تحديات الإعلام العربي** : **الرقابة و التكنولوجيا الحديثة"** ، ، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية ، القاهرة ، العدد 109، أكتوبر – ديسمبر ، 2002 ، ص 128.

[2] - David .HIRST, " **Al–Jazira**, **une chaîne libre au proche – orient** : **La télévision arabe qui dérange** " ,Le Monde diplomatique, N°557, Août 2000, P 8.

للإعلام العربي الفضائي عام 1991 وكانت أول قناة خاصة عربية ذات مقر بالخارج وهو بريطاني.[1]

و قد اهتم مؤتمر يوروميد لوسائل الإعلام بحرية وسائل الإعلام و تطورها و الفهم الذاتي الصحفي كمواضيع رئيسية دارت حولها أعمال المؤتمر المنعقد في 11 و12 جوان 2007 في وزارة الخارجية الألمانية في برلين و الذي حمل عنوان "وسائل الإعلام والتفاهم بين الثقافات: تحديات و اجوبة". و كان هذا المؤتمر استمرارا لسلسلة المؤتمرات التي بداها المفوضية الاوروبية عام 2005. و قد شاركت فيه أكثر من 100 شخصية محترفة في العمل الإعلامي من أوروبا البلدان الجنوبية المجاورة للبحر المتوسط. و صرح خلالها فرغال كين(CAN frugal) من محطة بي بي سي (BBC) " أن منذ ظهور محطتي الجزيرة و العربية حدث بعض التغيير، فقد بدأت الأمور تعرض من زوايا نظر أخرى أيضا ".[2]

و أعرب المشاركون في هذا المؤتمر في النقاش عن شكهم الشديد في أنه يكفي أن يشاهد المرء المحطات التلفزيونية الفضائية العربية ثم يعتقد أنه فهم بعض الشيء عن العالم العربي. و ما إذا كان من الممكن أن ينم ذلك أن المحطات الفضائية العربية تضر الحوار أكثر مما تفيده، فهذا أمر بقي دون حسم.[3]

و في نفس المنحنى ذهب أديب خضور في كتابه الصادر عام 2000 و المعنون بـ "الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي و العشرين: الصحافة العربية...قرن يأتي...و قرن يمضي" إلى أن السمات المميزة للإعلام العربي الراهن نقص المعلومات التي يقدمها للملتقي و كثرة المواد التي تعبر عن الرأي أو الموقف، و يترافق ذلك مع مزج المعلومة بالرأي، بحيث يتعذر في كثير من الأحيان على المتلقي أن يفصل بينهما، و من الواضح أن هذا يتناقض مع جوع المتلقي العربي إلى المعلومة في عصر المعلومات، بحيث تقدم له المعلومات الموثقة و الموضوعية التي تمكنه من فهم

---

[1] - Michel . BOUNAJEM ," **Les télévisions satellitaires arabes : retour aux sources** ", Revue Arabies, N° 161, Mai 2000, P 56.

[2] - مؤتمر يورميد لوسائل الإعلام ، "وسائل الإعلام و التفاهم بين الثقافات : **تحديات و أجوبة**" ، مجلة Deutschland، ألمانيا ، العدد 4 أوت- سبتمبر 2007 ، ص 32 – 33.

[3] - المرجع نفسه ، ص 33.

الأحداث معتمدا على ذاته ، على أن تعبر الوسيلة الإعلامية عن آرائها بشكل مستقل. فيريد أن يشعر بذاته و هو يتعامل مع المعلومة. [1]

و لكن ثمة تجربة إعلامية وحيدة في الوطن العربي خاضها لبنان عقب الاستقلال، حيث أدى اختياره للنظام الديمقراطي البرلماني الغربي إلى تبني تشريعات تعهد للقطاع الخاص بمعظم النشاط الإعلامي، ما أعطى الإعلام اللبناني المطبوع و المسموع و المتلفز هوامش واسعة أفسحت المجال لتطور إعلامي لم تشهده أي من الدول العربية.

و على هذا فقد عكس النظام السياسي اللبناني طبيعته على النظام الإعلامي مما أدى إلى وجود تعددية صحافية واضحة و مجال أوسع لحرية الصحافة و التي نتاج سمة التعددية التوازنية للطوائف المحددة لدور رئيس الجمهورية و غيره من السلطات، و أي اختلال فيها يؤدي إلى اضطراب في النظام السياسي كله. و تكون بذلك التعددية التوازنية هي المسؤولة عن وجود الحقوق و الحريات و السمات الليبرالية و الديمقراطية في النظام السياسي اللبناني. [2]

يمكن القول أن شبكة الأنترنت في الجزائر تتمتع بحرية كبيرة دون مضايقات على نطاق واسع من الدولة، خاصة إذا تمت المقارنة بينها وبين جارتها اللصيقة تونس في ممارسة هذا النوع من الرقابة. ومع ذلك يرصد بعض المواطنين من الداخل مواجهة حجب لبعض المواقع ذات الطبيعة الحساسة مثل المواقع السياسية و لكن هذه الشهادات لم يتم تدعيمها من أي تقارير من أطراف أخرى.

ورغم عدم وجود رقابة مركزية على تصفح شبكة الأنترنت في الجزائر إلا أن المسؤولية القانونية على المحتوى الذى يتم نشره تقع مباشرة على مزودي الخدمة، حيث تنص المادة 14 من مرسوم الاتصالات الصادر عام 1998 على مسؤولية مزودي خدمات الأنترنت عن المادة المنشورة والمواقع التي يقومون باستضافتها، وينص نفس المرسوم على ضرورة اتخاذهم كافة

---

[1] - محمد إبراهيم ، **"قراءة في كتاب : الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي و العشرين"**، مجلة الدراسات **الإعلامية** ، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية ، القاهرة ، العدد 101، أكتوبر – ديسمبر 2000 ، ص 128.

[2] - حازم عبد الحميد غائب ، مرجع سابق ، ص 582.

الإجراءات المطلوبة للتأكد من وجود رقابة دائمة على المحتوى لمنع الوصول إلى المواد التي "تتعارض مع الأخلاق أو ما يوافق الرأي العام".[1]

وعلى الرغم من أن تقارير منظمات حقوق الإنسان لم ترصد أي تفعيل لتطبيق هذه المادة على حالات داخل الجزائر، إلا أن نص المادة يبقى مسلطا على الرقاب ، رغم تجاوزه لكل النصوص التي تؤكد حرية التعبير ومنها الأنترنت.

إن المساحة تتقلص بين الإعلام التقليدي والوسائل غير التقليدية مثل النشر عبر شبكة الأنترنت، بالرغم من عدم وجود قوانين خاصة بالتعامل مع شبكة الأنترنت فيما يخص النشر، إلا التعديل البرلماني على القانون الجنائي والذى تم تمريره في مايو 2001 وأثار موجة اعتراضات بين الصحفيين، ونصت فيه المادة 144 (ب) على السجن لمدة تتراوح بين شهرين وعام، والغرامة بـ 750-3750 يورو في حالة الإساءة والإهانة أو القذف في حق رئيس الجمهورية عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح بأي وسيلة صوتية أو إلكترونية أو مرئية أو باستخدام الكمبيوتر [2]، ويمكن تحريك الدعوى في مثل هذه القضايا من الحكومة مباشرة دون انتظار تلقى الشكاوى، ومع تكرار النشر يتم مضاعفة العقوبة، وتسرى هذه القوانين بنفس النصوص على أي إهانة بالنشر للبرلمان أو القوات المسلحة أو أي هيئة عامة. [3]

وفى عام 2004 ومع إجراء الانتخابات الرئاسية الجزائرية زادت القيود على الإعلام التقليدي حيث قامت الحكومة بإصدار قرارات لمنع الصحفيين الجزائريين من العمل لأكثر من وسيلة إعلام أجنبية، وشهد نفس العام إيقاف ستة صحف جزائرية عن الصدور، وصدرت أحكام بالسجن مع إيقاف التنفيذ أو أحكام بالغرامة على عدد من الصحفيين بتهمة القذف في حق رئيس الجمهورية [4]، ورغم ذلك فقد احتفظت شبكة الأنترنت بحرية كاملة تقريبا واعتبرها

---

(1) - Reporters without Boarders, "**Internet Under Surveillance**, **Algeria**", http://www.rsf.org/article.php3?id_article=10730 تاريخ الزيارة 2006/08/13.

(2) - *سلام بارودي*، **"الجزائر تنجح في امتحان حقوق الإنسان حول الأنترنت"**، 2007-01-14 http://bilad-13.maktoobblog.com/184840/% تاريخ الزيارة /02/14/ 2007.

(3) - Reporters without Boarders, "**Internet Under Surveillance**, **Algeria**",op.cit.

(4) - *سلام بارودي*، **"الجزائر تنجح في امتحان حقوق الإنسان حول الأنترنت"، مرجع سابق.**

بعض العاملين في الوسائل الإعلامية بابا خلفيا للالتفاف حول القيود الحكومية في الإعلام [1]. وقد يرجع هذا الأمر إلى التراجع النسبي لعدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر حتى هذه الفترة، وهو ما يفسر هذه الحرية النسبية، لذا يطرأ تساؤل ، هل تستمر هذه الحرية بعد الازدياد المتوقع في عدد مستخدمي الأنترنت؟

ورغم هذه الحرية إلا أن هناك شكوكا تراود الصحفيين في أن رسائلهم الإلكترونية يتم اعتراضها ورقابتها [2]، ويقول البعض أن رسائلهم تتأخر في الوصول لمدة تصل إلى يومين كاملين الأمر الذى يرفع مستوى الشكوك حول نوع من الرقابة تفرضها الدولة على هذه الرسائل. [3]

وترصد تقارير غير رسمية الضعف الشديد للإعلام الإلكتروني الجزائري وقلة التواجد عبر الأنترنت حتى الآن على الرغم من مزايا الإعلام الإلكتروني، و كما أشرنا فهم يعيدون أسباب هذا الغياب لعدم امتلاك المؤسسات الإعلامية للإمكانيات اللازمة للدخول إلى هذا العصر، بالإضافة لعدم حصول الصحفيين على التدريبات الكافية لاستخدام هذه التكنولوجيا المتطورة، وبالتالي فإن مواقع الصحف الجزائرية عبارة عن نسخ إلكترونية تشبه ما يتم نشره في الصحف الورقية. [4]

ومع ذلك فهناك بعض التجارب القليلة التي تحاول الاستفادة من مساحة الحرية المتوفرة عبر شبكة الأنترنت وتقدم صحافة قادرة على اختراق المحظورات الرقابية التقليدية مثل موقع "algeria-interface.com" وهو عبارة عن صحيفة إلكترونية متخصصة في الشأن الجزائري، ويقول "جميل بن رمضان" أحد مسئولي هذا الموقع أن السبب الرئيسي في تجاوز الموقع للأطر التقليدية للإعلام الجزائري يعود بالأساس إلى عمل الموقع من خارج الجزائر وبالتالي عدم الخضوع

---

(1) - Reporters without Boarders, ,"**Internet Under Surveillance**, **Algeria**",op.cit.

(2) - Myriam BERBER," **Les tabous se brisent sur le Web algérien**, **rfi service pro**", http://www.rfi.fr/fichiers/mfi/CultureSociete/779.asp , تاريخ الزيارة 2007/04/18

(3) - Reporters without Boarders, , "**Internet Under Surveillance**, **Algeria**",op.cit.

(4) - *سلام بارودي*، **"الجزائر تنجح في امتحان حقوق الإنسان حول الأنترنت"، مرجع سابق.**

للضغوط الداخلية، ولكن هذا الأمر لا يعنى أن صحفيو الموقع لا يواجهون في الداخل نفس المشاكل التي تعاني منها وسائل الإعلام التقليدية. [1]

وهناك حالة واحدة على الأقل تعرضت فيها صحف لمحاكمة قضائية على خلفية النشر عبر الأنترنت وهى حالة الصحفي "أحمد فتاني" محرر الصحيفة اليومية (Expression) الذى تم القبض عليه في 13 أكتوبر عام 2003 واتهامه بنشر مقالات عبر شبكة الانترنت في الوقت الذى كانت فيه الصحيفة مغلقة بقرار رسمي في الفترة بين 13 و 16 سبتمبر عام 2003.[2]

وتعبرّ منظمة مراسلون بلا حدود عن بالغ قلقها إزاء حجب موقع الإذاعة الإخبارية المستقلة "راديو كلمة – الجزائر" (www.kalimadz.com)[*] وبثها عبر القمر الصناعي. في هذا الإطار، أعلنت المنظمة: «إننا نخشى أن يدشّن هذا الإجراء الرقابي عهد التحكّم بالأنترنت في البلاد. لذا، نطالب السلطات الجزائرية بالتقدّم بالتبريرات المناسبة والأمر برفع الحجب الاعتباطي عن الموقع على الفور. فلا يجوز للجزائر أن تنضم إلى لائحة الدول التي تفرض الرقابة على الشبكة وإلا عانى حق الجزائريين بحرية التعبير الأمرّين»[3]. وأضافت: « تطرح هذه القضية

---

(1) - Myriam. BERBER, op.cit.

(2) - Reporters without Boarders, "**Internet Under Surveillance**, **Algeria**",op.cit.

(*)- قامت مجموعة من الصحافيين المستقلين بإطلاق "راديو كلمة - الجزائر" في 25 كانون الثاني/يناير 2010. وهي الإذاعة الجزائرية الخاصة الوحيدة في حين ان الحكومة تفرض سيطرتها على كل وسائل الإعلام منذ نيل البلاد استقلالها في العام 1962. وتبث هذه الإذاعة الإخبارية المستقلة برامجها باللغات العربية والفرنسية والأمازيغية متطرّقة إلى مسائل ترتبط بالثقافة وحقوق الإنسان والحريات العامة ومتوجهة إلى مستمعين يوميين يتراوح عددهم بين 15000 و20000 فرد. سبق لإذاعة "راديو كلمة - الجزائر" أن عالجت مواضيع حساسة: فقد أعلنت اغتيال مدير الأمن العام بالتعارض مع النسخة الرسمية وفضحت أعمال فساد يتورّط فيها عناصر من الحكومة الجزائرية. وهي و طنيع للتعادا بعض وسائل الإعلام الجزائرية رغماً عن الحكومة. وقد أفاد مدير الإذاعة الأستاذ يحيى بونوّار بأنه يمكن تفسير الإجراءات المتخذة ضد مؤسسته الإعلامية بأن "السلطات الجزائرية تعجز عن تقبّل فكرة أن وسائل الإعلام هي في خدمة المواطنين وليست بجهاز دعاية لها .إنه تذكير بضرورة الانصياع للأوامر وإشارة موجهة إلى الجميع". ووضّح أنه لا يعتزم الاستسلام: "سنواصل المسيرة. نضع بمتناول متصفّحي الأنترنت خوادم بروكسي ليتمكنوا من التحايل على الرقابة والنفاذ إلى."www.kalimadz.com .

(3)- مراسلون بلا حدود، "حجب موقع إذاعة حرة: الجزائر على درب فرض الرقابة على الأنترنت؟"، http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=31697، الجزائر2010/03/19، تاريخ الزيارة2010/10/20.

مشكلة أخرى هي مشكلة احتكار القطاع المرئي والمسموع في البلاد. لذا، نناشد السلطات تحرير القطاع حرصاً على احترام التعددية الإعلامية». [1]

بات النفاذ مستحيلاً إلى موقع" راديو كلمة - الجزائر" تدريجاً -بتاريخ 16 مارس 2010- في مختلف مناطق البلاد قبل حجبه كلياً في 17 مارس تماماً كما حلّ بثه عبر موقع هوتبيرد الصناعي التابع ليوتلسات في 18 مارس. وقد توجهت مراسلون بلا حدود برسالة إلى الشركة الأوروبية التي يقع مقرها في باريس في 19 مارس لمطالبتها بتفسير هذا الإجراء. [2]

لقد وضعت إذاعة "راديو كلمة - الجزائر" حداً لاحتكار السلطة الجزائرية لقطاع المرئي والمسموع المطّبق منذ نيل الجزائر استقلالها في العام 1962. و يعني هذا القرار فرض الرقابة على أول إذاعة خاصة مستقلة في البلاد، مما يؤدي إلى القضاء على التعددية الإعلامية المكتسبة في الوطن.

وعمدت الجزائر في تموز/يوليو2009 إلى تبنيّ قانون يعنى بمكافحة الجرائم الإلكترونية ومنح السلطات الوسائل القانونية للأمر بحجب المواقع الإلكترونية. وبموجب المادة 12منه، تكون الشركات المزوّدة لخدمة الأنترنت ملزمة بالتدخل في أسرع وقت ممكن لسحب المحتويات التي تجيز النفاذ إليها في حال مخالفة القوانين وتخزينها وحجبها بمجرّد أن تطلع عليها بشكل مباشر أو غير مباشر . كما أنها ملزمة بإعداد أجهزة تقنية تسمح بالحد من نفاذ الأجهزة الموزّعة التي تحتوي على أخبار منافية للنظام العام والآداب العامة وإبلاغ المشتركين بالإجراءات. إن موقع المعارضة www.rachad.org محجوب أيضاً منذ بداية جانفي2010. [3]

كما قررت الجزائر اعتماد مشروع رقابة إلكترونية عبر الحدود الجنوبية للوطن لمنع أي تسلل للجماعات الإرهابية، ووضع حد لنشاطها، وهو النظام المعمول به في الحدود الباكستانية الأفغانية من قبل القوات المسلحة الأمريكية، وحسب ما أكدته مصادر مطلعة ل صحيفة "الجزائر

---

(1)- المرجع نفسه.

(2) - المرجع نفسه.

(3)- المرجع نفسه.

نيوز" فإن الجزائر بصدد إجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لاقتناء الأجهزة المستعملة في الرقابة الإلكترونية. [1]

يعتمد الكثير من المواطنين على مقاهي الأنترنت في الاتصال بالشبكة مع زيادة الاهتمام باستخدام الأنترنت في الجزائر، وقد شهد عام 2005 ارتفاعا ملحوظا في أعداد هذه المقاهي حتى وصلت إلى خمسة آلاف مقهى وفقا لتصريحات وزير الاتصال الجزائري بعد أن كان عددها لا يتجاوز 100 مقهى فقط في عام 2000 . [2]

وترصد بعض التقارير أنه في الفترة الأولى لاستخدام شبكة الأنترنت في الجزائر شهدت بعض المدن خاصة مدينة "بوفاريك" تشديدا على عمل مقاهي الأنترنت، وكانت الشرطة تطلب من مديري المقاهي الاحتفاظ بمعلومات كاملة عن الزوار بما فيها الاسم والعنوان وتاريخ الميلاد ورقم البطاقة الوطنية وتسليم القوائم يوميا لقسم الشرطة كما تفعل الفنادق، وكان الأمن أيضا يطلب من أصحاب المقاهي الإبلاغ عن أي نشاط مشتبه به يقوم به الزائر داخل المقهى، وهى الإجراءات التي اعتبرها البعض انتهاكا للحرية الشخصية وقال بعض اصحاب المقاهي انهم سيرفعون دعاوى قضائية ضد هذه الإجراءات [3]، ولكن بعد هذه الفترة لم يتم رصد تقارير خاصة بتضييق من هذا النوع على مقاهي الأنترنت.

ولا توجد قوانين خاصة بتحديد شكل استخدام الأنترنت من داخل المقاهي، ويرصد تقرير غير رسمي أن الأوقات المسائية هي أوقات الذروة لاستخدام هذه المقاهي، وأن بحثا في اهتمامات الرواد وجد أن مواقع المحادثة تحتل المركز الأول بين الاهتمامات، يليها المواقع الإباحية

---

[1] - الجزائر نيوز، "الجزائر تقرر إنجاز مشروع رقابة إلكترونية على الحدود الجنوبية لمواجهة القاعدة"، 22-12-2009 http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=7657، تاريخ الزيارة 2010/05/10.

[2] - بول بندرن ، "مقاهي الأنترنت تزدهر في الجزائر مع تراجع أعمال العنف "، http://www.masrawy.com/News/2005/Technology/Reuters/April/26/OEGIN-INTERNET-ALGERIA-MT31941625.aspx تاريخ الزيارة 2007/08/26.

[3] - Profburp , "**Après la chasse aux couples**, "**l'inquisition gagne Internet**, http://www.profburp.com/~bertrand/document/presse/cybercaf.htm تاريخ الزيارة 2007/04/06.

والبريد الإلكتروني والموسيقى والألعاب والبحث، كما أن العنصر النسائي حاضر وبقوة في ارتياد **المقاهي.** [1]

ورغم تشجيع الحكومة لاستخدام الأنترنت إلا أن رئيس الحكومة "أحمد أو يحي" أصدر مرسوما في **5 جوان 2005** حظر فيه أي نشاط لمقاهي الأنترنت بعد منتصف الليل وصدر هذا المرسوم دون أي تفسير أو أسباب رسمية معلنة، الأمر الذى اعتبره المواطنون تضييقا جديدا على حرية استخدام الأنترنت. [2]

ومن الغريب أن الحرية النسبية لاستخدام الأنترنت دون قيود داخل المقاهي الجزائرية دعت وزارة الأسرة وقضايا المرأة للمطالبة بسن تشريع قانونيي ينظم العمل في المقاهي لتفادى تاثيراتها السلبية على الاطفال، وطالبت بفرض رقابة امنية على هذه المقاهي وتحديد السن القانونية اللازمة لدخولها مع فرض **عقوبات صارمة على أصحاب المقاهي الذين لا يلتزمون بالقانون.** [3]

فرغم محاولات الجزائر كدولة عربية لوضع استراتيجية إعلامية و سياسية اتصالية جديدة **تضمن مناخا تعدديا للاتجاهات و الآراء و التيارات و توفر مناخا "ديمقراطيا" لحوار ثري و بناء و مبدع من خلال تجارب** محلية و فضائية، إلا أن الإعلام الجزائري في الألفية الثالثة لازال يفتقد إلى مشروع إعلامي واضح يعكس قيم الديمقراطية و الحرية الإعلامية و الاتصالية، **و من الصعب** التوقع ما إذا كانت هذه المبادرات ستشكل حالة ظرفية او انها ستصبح ظاهرة معممة بالمنطقة في **قطاعات الإعلام المكتوب و السمعي– البصري و الإعلام المتعدد الوسائط.**

---

[1] – عبد المالك حداد، **"واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر"، مرجع سابق.**

[2] – كامل الشيرازى، " **انعكاسات سلبية لمرسوم أويحيى...**"، جريدة البلاد:14-09-2006 ، http://www.el-bilad.com/article.php?codear=7103 ، تاريخ الزيارة 2006/09/15.

[3] – **ليلى .ك، "نحو رقابة شديدة على مقاهي الأنترنت"، جريدة البلاد،** http://www.el- bilad.com/article.php?codear=4010 تاريخ الزيارة 2006/10/07.

الفصل السادس:
مستقبل القيم الديمقراطية في الجزائر

يتحدد مستقبل القيم الديمقراطية حسب امتداد جذورها في عمق التاريخ الجزائري الحديث وواقعها الحاضر في الحين ذاته. لذا فإننا نرى أن هذا المستقبل يمكن أن نختصره في شكل سيناريوهين استشرافيين بتحليل نسقي عمدنا استخدامه لإبراز التأثير المتبادل بين النسق الداخلي للقيم الديمقراطية في الجزائر والنسق القيمي الخارجي العالمي.

فإذا كانت المدخلات (input) تمثل أهم التحديات المؤثرة في مستقبل القيم الديمقراطية بالجزائر(ويقصد بها الظروف و العوامل الماضية و الحاضرة التي تواجه هذه الدولة والتي يمكن تقسيمها إلى تحديات داخلية و تحديات خارجية) ما هي المخرجات(output) في المستقبل ؟ وقد حددنا لذلك مخرجات التحديات بنمطيها، إما في شكل سيناريو استمراري مرجعي أو في هيئة سيناريو إصلاحي تجديدي، ويعاني فيه الأول من أزمة حادة و الثاني ولد و هو في إطار النمو، ويسمى السيناريو الأول لدى تقرير التنمية الإنسانية العربية بـ"بديل الخراب الآتي" ووُصف السيناريو الثاني تحت اسم "بديل الازدهار الإنساني". [1]

يوفر أحد السيناريوهين إمكانية استشراف الاستمرار في البقاء والتشبث بالقيم السلطوية والثاني الاندفاع نحو أطر قيمية جديدة تؤسس للديمقراطية السياسية والإعلامية التي تعلنها العولمة الإعلامية والاتصالية، في محاولة جادة تصل بين معطيات النسق القيمي الداخلي والخارجي لاستجلاء آليات إعادة النظر فيما هو سالف لصنع ما هو جديد وبناء منطلقات جديدة تصل النسق القيمي التراثي بالحداثي، وترتقي إلى مستوى التحديات التي تواجهها قيم الحرية والعدالة والحقوق الأساسية وفي مقدمتها الحق في الاتصال.

و قضية رسم السيناريوهات جعلتنا نطرح بعض التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها ما استطعنا وبقدر وعينا بالإشكالية المطروحة وبقدر ما يسعفنا من وقت مخصص لإنجاز هذا البحث، راغبين في تصوير هذه السيناريوهات وفق دراسة أكاديمية بعيدة عن البحث الإيديولوجي الصرف ومستفيدين من حصيلة تفاعل مستمر بين الآراء و الأفكار للباحث ولكثير من الباحثين الآخرين. فكيف نتصور الإنجاز الديمقراطي في الجزائر ضمن معطيات الواقع؟ وما هي القوى التي نعول عليها للسير في مسار التحول الديمقراطي؟ وهل هي قوى موجودة؟ ام انها قوى افتراضية

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**: **الحراك السياسي وإدارة الصراع** ، الكتاب الثاني، ط2، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص119.

ينبغي لها أن توجد؟ ما هو موقفنا العملي من التحول الديمقراطي وهل نجد في تراثنا ما يكفي لربط الديمقراطية التي نتطلع إليها بسابقة أصيلة؟

يمثل انفتاح النظام إحدى الوحدات الرئيسية في تحليل النظرية العامة للأنساق، فالنظام المغلق (closed system)هو الذي يتسم بقدر محدود من التبادل و التفاعل مع بيئته، حيث كلما زاد انغلاق النظام زادت إمكانية التنبؤ بأوضاعه وهو ما يعبر عنه السيناريو الاستمراري المرجعي وكلما زاد تفاعل النظام مع البيئة زاد انفتاحه عليها وقلت القدرة أو صعبت عملية التنبؤ بأوضاعه .

ويمكن قياس انفتاح النظامين السياسي و الاتصالي بطرق عديدة منها نظام المستقبل ونظام الرسالة وبعدي الملكية و السيطرة في المجال الاتصالي، اما النظام السياسي يقاس انفتاحه أو انغلاقه حسب طبيعة السلطة الحاكمة ومساحة المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمصير الدولة–الأمة.

لابد-في إطار التنبؤ- من وصل بعدي المعلومات و النظام السياسي حتى نفهم معنى نظام المتلقي المفتوح الذي يكون فيه الفرد عضوا في نظام الجمهور. وكلما زاد انفتاح نظام الرسالة قلت القيود المفروضة عليها. [1]

يطرح أفقان متباينان مقاربتين متنوعتين لمسائل القيم الديمقراطية، ذلك أن الاختلافات بين الاتجاهات الاستمرارية المرجعية وتلك الإصلاحية التجديدية تكمن في الثقل المنسوب للعوامل الداخلية للمجتمع و للعولمة العالمية كعامل تبدل اجتماعي. بمعنى يمكن رصد وتحديد مسارات النمو المستقبلي المنظور للقيم الديمقراطية في الجزائر عبر دراسة محددات نموها وتطورها وكيف تأثرت بالسياقات الداخلية والخارجية.

و نكز في هذا البحث على توقع ما هو محتمل أن يكون وليس ما يجب أن يكون المعتمد في الأبحاث المعيارية و نتبنى توجه توفلر الذي يقول: « نحن نحتاج إلى تعددية في الرؤى والأحلام و التنبؤات وصور الغد المحتملة، وقبل أن نقرر– على نحو عقلاني– أي المسارات البديلة

---

[1]- بسيوني إبراهيم حمادة، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص158.**

نختار منها، وايّ الانماط الثقافية بجري متابعتها او تبنيها، فإننا يجب اولا ان نتحقق من انها ممكنة فعلا ».[1]

لذا تدعو الاستجابة للتحولات والتغيرات التي تطرأ على العالم المعاصر الجزائر –كأمة- للانخراط في هذا الفضاء العالمي الذي يتطلب البحث عن مضمون جديد للقيم التي تؤهلها للتكيف الإيجابي مع معطيات العولمة الإعلامية والاتصالية، وبالتالي الانخراط في مقتضيات التوسع الرأسمالي الذي يشكل الوجه الاقتصادي للديمقراطية التي تستدعي عدم التقوقع والانغلاق على الذات أو انغلاقه حسب طبيعة السلطة الحاكمة ومساحة المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمصير الدولة –الأمة.

---

[1]-عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، الكتاب الأول، ط2 كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص93.

أولا: السيناريو الاستمراري المرجعي

يعكس السيناريو الاستمراري المرجعي حالة التجربة الديمقراطية في الجزائر مستقبلا ووصولها إلى حالة من الضعف بفعل ضغوط وعوامل شديدة الحدة كانت ولا زالت تشكل عوائق تحول دون التحول الديمقراطي وإحداث أي نوع من أنواع التغيير في النظام السياسي الذي ينعكس بقيمة على النظام الإعلامي في الجزائر.

وكما ذكرنا سالفا أن النموذج الأفضل لإحداث تغيير في القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع يتحقق بالتطور الذاتي وفقا لظروف كل بلد، لذا فإن النموذج الذي يعرض من الخارج يصعب تحويله إلى عنوان عام أو مجرد شعار يعبّر عن عصر العولمة، حتى إذا كانت مفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني منتشرة في هذا العصر بفعل ثورة الاتصال والمعلوماتية.

ولا شك أن انتشار وسائل الاتصال الحديثة أمر حيوي وهام، ولكن التحول الديمقراطي عملية تحدث في الواقع وتتعلق بإحداث تغيير في أنماط القيم التي تحكم الأنساق السياسية والاجتماعية، وهي عملية تتسم بانها اقل سرعة من انتشار المفاهيم المذكورة في ظل العولمة الإعلامية والاتصالية، لأن التغير في الأنساق القيمية يكون أبطأ من التغير في الوسائل التقنية والتكنولوجية، لأن عملية التغير تنتاب أولا العناصر المادية، فيبدو التغير فيها بسرعة بعكس العناصر المعنوية التي يتم فيها التغير ببطء شديد.

وعادة لا يقبل الأفراد في مجتمعنا الجزائري التغير وترك القيم التي ألفوها، إلا إذا ظهرت لهم منافع ومحاسن الجديد وامتيازه وتفوقه على القديم، ذلك أن الجمود والتغير أمور نسبية تخضع لاختلاف المجتمعات وقيمها، لذا فانتشار مفهوم الديمقراطية وتبعاتها شديد الصلة بتطور المجتمعات وقيمها.

ويلاحظ المرء للوهلة الأولى غياب أي سلطة مضادة لعولمة التحول الديمقراطي إلا أنّ هناك معوقات وعراقيل تحول دون تحقق ذلك المنحى الذي يحمل توجها أحاديا في الفكر، ومن أهمهم جون فرانسوا كاهن (Jean_FRANCOIS KAHN) الذي خلص إلى « أن التوجه الفكري الأحادي كثيرا ما يكون مدعما بثنائية قطبية فكرية (Un bipolaire) »[1]. بمعنى أنه

---

[1]-Jean François. KAHN, **La pensée unique**, FAYARD, Paris, 1995, P84.

كلما وجد فكر أحادي يقابله فكر معادي ومضاد له، ألا يمكن تواجد فكر أحادي في الواقع يستجاب له سلبيا دون مقاومة؟

ويهتم التحليل النسقي للأنساق القيمية -في نفس السياق- بإبراز التشفير الذي هو رمز الاختلاف بين الأنساق ويذكر لومان (LUHMAN) بأن ذلك يتعلق باستخدام الشفرات السمنطيقية(Codes Sémantique) التي تضمن استقلالية الأنساق الوظيفية عن بعضها البعض، والتي تكون في شكل ثنائية للفظ إيجابي وآخر سلبي كالشفرة (نعم/لا) ،وتبرز حينها عملية تعامل النسق القيمي مع الأنساق الأخرى كاشتغال نظام الترموستا (Thermostat) الذي يعرض البديل عن بيئته وفقا للثنائية (حار/بارد) . [1]

يتصل هذا الطرح بما ذهب إليه ماكيفر(Robert MACIVER) في تصور المجتمع الواحد كنسق قيمي، ولكنه يعطي أهمية للعوامل الفكرية « فالمجتمع عنده مغلق يخضع لقانون مماثل لقانون القصور الذاتي في مجال العلوم الطبيعية، بمعنى أن عوامل التغير خارجية عن النسق وأن قوى النسق الداخلي تعمل- في حالة إخلال التوازن أو حدوث التغير- على إعادة التوازن للنسق الاجتماعي». [2] ولكن إعادة التوازن عند ماكيفر لا تعنى العودة بالضرورة إلى الشكل الأول للتوازن، وإنما تحقيق شكل جديد من التوازن، وبالتالي يكتسب التوازن طبيعة متغيرة.

ويذهب بعض العلماء أمثال بارسونز (Talcott PARSONS) أنه من الضروري التوصل إلى نسق ثابت في المجتمع يمكن اتخاذ نقطة مرجعية تقيس التغير على اساسها، حيث ان بداخل النسق الاجتماعي دافع إلى التوازن في مواجهة مؤثرات خارجية نابعة من البيئة المحيطة، ويقترب حينئذ المعنى من فكرة "إعادة التوازن"(Homostasis) في الكائن البيولوجي... وبالتالي هناك ميكانزمات ضبط تلقائية تقوم بالمحافظة على البناء السليم، وفي حالة فشل تلك الميكانزمات يتحلل البناء. [3]

يعد هذا السيناريو امتدادا منطقيا للوضع الحالي لسلم القيم الديمقراطية في الجزائر وإدارا حسب النظام السياسي والإعلامي القائم، وهناك من يطلق عليه السيناريو الامتدادي، وذلك لاعتبار أن الوضع القائم مستمر في خطوطه العامة.

---

[1] -Daniel CORNU, op. cit, P262..

[2] - محمد عاطف غيث، **الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق، ص119.**

[3] -المرجع نفسه ، ص122-126.

ولافتراض استقرار المجرى الرئيسي لحركة المجتمع نحو المستقبل...كذلك يظل هيكل القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهيكل النخبة السياسية الحاكمة محتفظا **بسماته** الأساسية التي تحكم مسار نمو القيم الديمقراطية داخل السيناريو.

1)المؤشرات الأساسية للسيناريو الاستمراري المرجعي:

أ_ فشل الإصلاحات بتحالف النظام السياسي مع النظام الرمزي:

إن القوى الاقتصادية في مجتمعنا عموما لم تصل بعد إلى الحدّ الذي يؤهلها لأن تكون طرفا فاعلا في تحالف القوى الاجتماعية، وخاصة وان نسبة لا يستهان بها من القدرات والمواد الاقتصادية مازالت تحت سيطرة الحكومة خاصة منها الاقتصاد الريعي ممثلا في المحروقات، بناء على ذلك فإن محور التحالف الرئيسي في منظومة القوى الاجتماعية لدينا يكون ما بين القوى السياسية الحاكمة والقوى الرمزية.

ورغم ذلك فقد حذر عدد من الخبراء وأساتذة وباحثين من الجزائر وبعض البلدان الإفريقية، إلى جانب ناشطين حقوقيين من أوروبا، في ندوة بعنوان "وسائل الإعلام في عالم شمولي"، نظمتها منظمة فريدريتش إيبرت (Friedrich EBERT) **يوم 30جانفي2010** استمرار سيطرة رجال المال ونافذين في السلطة على قطاع الصحافة المستقلة بعموم القارة الإفريقية، والجزائر على وجه الخصوص، وهو من أكبر التهديدات التي يواجهها مستقبل حرية التعبير والصحافة المستقلة في القارة السمراء. وفي هذا الصدد، شخص المدير السابق للتلفزيون الجزائري المرحوم عبدو بوزيان، واقع الصحافة المستقلة بالجزائر، باعتبارها توجد في وضع متأخر مقارنة بالأنظمة الإعلامية القوية، وأرجع السبب إلى سيطرة لوبيات المال وذوي النفوذ على المؤسسات الخاصة، بالإضافة إلى بقاء احتكار الدولة للإشهار، والطبع والتوزيع. [1]

وهو الوضع الذي اكدته الدراسة التي اعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان "الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا" عندما آمنت بضرورة الحد من سيطرة الحكومات على وسائل الاتصال وعلى صياغة الرسائل.... لذلك فالطابع الدعائي المباشر هو السائد في علاقة **السلطة الحاكمة** –في مجتمعاتنا- مع إعلامها الرسمي. [2]

---

[1]– رشيد حمادو، "**طالبوا بحق الممارسة الإعلامية للمعارضة وبقانون إعلام جديد :خبراء يدعون إلى تحرير الصحافة من لوبيات المال والنفوذ**"، جريدة الفجر:2010.01.31، -http://www.al fadjr.com/ar/national/140808.htm، تاريخ الزيارة 2010/06/15.

[2]- نبيل علي، مرجع سابق، ص351-352.

وتبين لنا من خلال استعراض مظاهر تطور القيم الديمقراطية في الجزائر الأهمية التي تعلقها السلطة السياسية على التلفزيون ، نظرا لما يعتمد عليه التلفزيون من إمكانيات اتصالية وقدرة على استخدام تقنيات الصورة وغيرها من المؤثرات، الأمر الذي يجعلها أفضل مجال تحقيق الوظائف الإعلامية ذات الطابع السياسي التي تستهدف السلطة.

وعند توصيف أوضاع النسق القيمي حاليا للانطلاق نحو استشراف تطوره المستقبلي، فإننا لا يمكن- بأي حال- الحديث عن مجموعة سياسات إعلامية محددة المعالم في مجال الإعلام والاتصال، فالسيناريو الاستمراري المرجعي يأتي ليشكل استمرارا له، فبينما تحُكم السلطة التنفيذية سيطرتها الكاملة على تخطيط السياسات الإعلامية ووسائل الإعلام الثقيلة، فإن الصحافة المكتوبة المستقلة تمثل مجال التنوع الأساسي ومعقل تجسّد بعض القيم الديمقراطية. على المستوى الذي يحكم رؤية النظام السياسي بأوضاعه الحالية، نجد أن التوقع المستقبلي محكوم إلى حدّ كبير برؤية النظام للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والاتصال في حياة الجماهير، حيث تحدد هي أجندة وسائل الإعلام التي تؤطرها(التلفزيون، الإذاعة والصحافة العمومية).

لا يمكن أن يتجسد حق المواطن في إعلام متنوع و المنصوص عليه في الدستور، في المناخ الحالي. ولهذا فإن تضييق السوق الإعلامي ومواردها يمكّن السلطة من التحكم فيها ويحرم وسائل الإعلام من منافعها. رغم أن قانون الإعلام لعام 1990 فتح الباب بوضوح للمبادرة الإعلامية وفي جميع مجالات الممارسة الإعلامية. ولكن السلطة تمنع -حتى اليوم بذرائع أمنية أو غيرها- تأسيس قنوات تلفزيونية أو إذاعات خاصة أو حتى جرائد إلكترونية. (1)

فرغم تأكيد وزير الاتصال عبد الرشيد بوكرزازة في أكتوبر2008 أن الحكومة الجزائرية تتجه لتعديل قانون الإعلام والصحافة الصادر في عام 1990 فقد صرح للصحافة -على هامش مناقشة البرلمان لقانون الميزانية لسنة 2009- ان الحكومة تهدف من خلال ذلك إلى

---

(1)- مصطفى هميسي،" **الإعلام أو العودة الدائمة لنقطة البداية: الضمانة الأساسية للحرية الإعلامية هي حرية العمل السياسي**"، يومية الخبر:09-06-2011، http://www.elkhabar.com/ar/autres/discution/255793.html، تاريخ الزيارة 15 /2011/07.

إعادة تنظيم القطاع الإعلامي في الجزائر. وشدد على أن بلاده غير مستعدة في الوقت الحالي لفتح المجال لإنشاء قنوات تلفزيونية او إذاعية خاصة موضحا ان الظروف المحيطة بالبلاد لا تساعد على خوض هذه المغامرة. (1)

وبخصوص فتح قطاع السمعي البصري في الجزائر على القطاع الخاص قال كاتب الدولة المكلف بالاتصال- آنذاك- عز الدين ميهوبي، خلال حفل إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة 3ماي2000، «أن الرؤية الحالية هي تطوير القنوات الموجودة حاليا وتحسين شبكاتها البرامجية وتقديم مادة تلفزيونية تحظى باحترام الجمهور».(2)

فإذا كان النظام السياسي في الجزائر صريحا في سيطرته على وسائل الإعلام الإلكترونية المرئية والمسموعة منذ ظهورها في الجزائر، فإن الوضع يختلف فيما يتعلق بالصحافة الخاصة والصحافة الحزبية، رغم هامش الحرية الممنوحة للصحافة فيعد ذلك أحد آليات التأكيد على ديمقراطية ناشئة فقط .

وفي ضوء هذا المعنى تثار إشكالية السلطة الرابعة كصفة يتسم بها الإعلام في الانظمة الليبرالية الغربية ولا نجد لها الأثر في مجتمعاتنا العربية والجزائر على وجه التحديد، لأن الإعلام عندما يكون سلطة من سلطات الدولة يعتمد بالطابع على العلاقة بينه وبين الدولة وأجهزتها «فمفهوم السلطة الرابعة غير جائز إذا كانت هنالك علاقة ما بين الإعلام أو أي شكل من أشكال التأثير للحكومة على الإعلام. تظهر هذه الحالة عندما تسيطر أجهزة الدولة على الإعلام وتشرف عليه وتسيره بما تراه مناسب لها. ومِثل هذا إعلام لا يمكن تسميته سلطة لأنّه تابع لأجهزة الدولة المستبدة». (3)

ولم يأت توسيم الإعلام بالسلطة الرابعة من فراغ ولكن لاعتبارات عدة منها حيازة هذه

---

(1) -وكالة كونا ، "الجزائر تتجه لتعديل قانون الإعلام والصحافة"،08-10-2008 http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=1942816&Language=ar، تاريخ الزيارة 2009/09/26.

(2) - مهدي إيدار، "الإعلام الجزائري تحت مجهر السياسة"، منصات :20-05-2009 http://www.menassat.com/?q=ar/news-articles/6546،تاريخ الزيارة2009/07/22.

(3) -الساعدي فالح ، "حرب الإعلام– الإعلام كسلطة رابعة"،01-11-2006، http://www.ankawa.com/forum/index.php?action=printpage;topic=62423.0 ،تاريخ الزيارة 2007/01/15.

الوسائل على المعلومات والأخبار حول القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة وتؤدي إلى المزيد من المراقبة والمحاسبة للمؤسسات والمنظمات، وبالتالي التأثير في القرارات المتخذة من قبل الدولة بسلطاتها الثلاث.

وقد شكل دور وسائل الإعلام العربية في الثورات العربية التي تشهدها بعض البلدان العربية، ندوة نقاش بمقر الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان بعنوان "وسائل الإعلام والثورات العربية"، أوضح خلالها رضوان بوجمعة (أستاذ من قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر) أنه لا يمكن فصل أزمة الإعلام عن الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعرفها البلدان العربية، مؤكدا ان المجتمعات الاقل حرية هي التي تعاني من نقص الإعلام، ورأى أن الخريطة الإعلامية في الجزائر تعيش عددية إعلامية وليست تعددية إعلامية، وحجته في ذلك غياب إعلام المواطنة بصفة عامة. (1)

فتقدم السلطة السياسية -في حقيقة الأمر- ذلك الوجه في كثير من البلدان العربية وفي الجزائر كذلك، لأن وسائل الإعلام كانت ولاتزال امتدادا للسلطة. إذ غالبا ما تقيد من حرية وسائل الإعلام من خلال العراقيل والقيود التي تفرضها على الإعلاميين لمنعهم بلوغ الحقيقة حفاظا على مصداقية النظام وديمومته.

ويعد الوصول إلى مصادر الخبر من المسائل المتصلة ببناء عملية إعلامية متكاملة، وفعلا فإنه من دون تمكن الإعلاميين من الوصول إلى مصادر الخبر وإلزام كل مؤسسات الدولة بتيسيره «سنظل نمارس إعلام النقد السياسي الاجتماعي الذي لا يزعج السلطة إلا نادرا». (2)

وقد اكد رالف لونشتاين وجون ميرل التناقض الضمني "للسلطة الرابعة" ذاتها لان الصحافة "كسلطة رابعة" تركز على افتراض مؤداه أن الصحافة جزء أساسي من نظام الحكم، وهذا يعني أنه جزء مكمل للسلطات الثلاث الأخرى التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهناك افتراض آخر يتمثل في أن الصحافة تقوم بدور المراقب على أداء الدولة وهذا يعزلها عن الحكومة

---

(1)- رشيد.ح، "مختصون في ندوة حول وسائل الإعلام والثورات العربية: الجزائر تعيش مرحلة عددية إعلامية وليست مرحلة تعددية إعلامية"، جريدة الفجر: 2011.08.13، -http://www.al-fadjr.com/ar/national/189768.html، تاريخ الزيارة 2011/08/20.

(2)- مصطفى هميسي،" الإعلام أو العودة الدائمة لنقطة البداية: الضمانة الأساسية للحرية الإعلامية هي حرية العمل السياسي"، مرجع سابق.

ويناقض فكرة "السلطة الرابعة" «فالصحافة ليست فرعا رابعا للحكومة ولا يوجد أي سبب يدعوها أن تعتبر نفسها ناقدا أو مراقبا للحكومة، إذا وعلى أي حال أليست حرية الصحافة تنطوي على منح الصحافة حرية بألا تكون فرعا رابعا للحكومة وناقدا لها؟ »[1]

ويبدو تدخل السلطة في الإعلام في صور كثيرة تتجلى في فرض قيود على حرية الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها وفرض قيود على حرية التملك وإصدار المطبوعات وفرض الرقابة على المطبوعات الداخلية والقادمة من الخارج، وفرض قيود على حرية الطباعة والتوزيع والتحكم في ظروف عمل الصحفيين والإعلاميين، من خلال قوانين جائرة تكرس مفهوم سيطرة السلطة وحرمان الأفراد من حق الاختيار.

ويصل تدخل السلطة في بعض الدول العربية إلى حدّ الاحتكار والسيطرة بمراقبة أداء المؤسسات الإعلامية، مما ينمّ عن تخلف السياسة الإعلامية عن التحولات السياسية والتكنولوجية التي بجتاح العالم من حولنا، إذ تهدف هذه السياسات في جوهرها إلى مواصلة أعمال تهميش المواطن وتقييد حريته وزيادة طغيان السلطة وتوسيع نطاق تدخلها في الميادين التي تتعلق مباشرة بصناعة الرأي العام، وبإمكانيات التحول الديمقراطي.

ب_ الثبات النسبي للقوانين المنظمة والمدعمة للقيم الديمقراطية:

يستند هذا السيناريو إلى الثبات النسبي للبنية التشريعية المنظمة للقيم الديمقراطية في الجزائر، أي يستمر بعد فترة من تشغيل هذا السيناريو تقترب من 10 سنوات، فضلا عن استخلاص الرصد والتحليل التي تسير في اتجاه تأكيد هذه الفترة الزمنية. فقانون الإعلام الصادر عام 1982 ظل حتى صدور قانون 1990، كما صدرت تعديلات تشريعية تزيد من ضغط السلطة على حرية التعبير، وذلك عام 2002 بصدور قانون دُعي بقانون العقوبات.

أما عن إدخال تعديلات جزئية على دستور 1996، فقد أكد رئيس الجمهورية خلال كلمته أمام القضاة خلال افتتاح السنة القضائية 2008-2009 أن هذه المبادرة ليست سوى تعديلا جزئيا استعجاليا أملاه تداخل السلطات في ممارسة مهامها، وحتى يُضمن التحكم في تسيير شؤون الدولة. وطبقا لأحكام الدستور فإنه يمكن إدخال تعديلات دستورية استعجاليه دون اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي. متى كان التعديل بسيطا لا يمس بتوازن السلطات وحقوق الإنسان

[1]- جون ميرل ورالف لونشتاين ، مرجع سابق، ص233.

والمبادئ التي تحكم المجتمع الجزائري، وهو الإجراء الذي اتبع سنة 2002 عند إدراج تمازيغت كلغة وطنية ضمن أحكام المادة الثالثة من دستور 1996.[1]

«وخص رئيس الجمهورية تعديل دستور 1996 في أربعة محاور أساسية وهي: حماية رموز الثورة المجيدة، إعادة تنظيم الصلاحيات والعلاقات بين مكونات السلطة التنفيذية، تمكين الشعب من ممارسة حقه المشروع في اختيار من يقود مصيره، وأخيرا إضافة مادة جديدة ترقية للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية».[2]

وبالرغم من أن تصريح بأن قرار رئيس الجمهورية بإجراء تعديل جزئي على الدستور لا يمكن أن يدرج إلا في إطار الارتقاء بالممارسة الديمقراطية وضمان انسجام صلاحيات السلطة، فإن هذا التعديل الدستوري نراه سطحيا ولم يتميز بالعمق الذي كان منتظرا، فنجده قد مس بحق الشعب في المشاركة السياسية وحرمه من التعبير عن رأيه، إلى جانب المساس بحق التداول على السلطة بتمكين رئيس الجمهورية من الترشح لعهدة ثالثة؛ وذلك بإدخال تعديل على الفقرة الثانية من المادة 74 من الدستور[3] التي لم تكن تسمح بتجديد انتخاب رئيس الجمهورية لأكثر من مرة واحدة، وعلى إثر هذا التعديل تم تأسيس مبدأ مفاده قابلية انتخاب رئيس الجمهورية دون تحديد لعدد الفترات.

ونرى أن اختصار فترة عمل التشريع الحالي تتسق مع الثبات النسبي، وإن كان ذلك يحول دون حدوث تغييرات وتعديلات عميقة في نصوص القوانين لتسيير النظامين السياسي والإعلامي على السواء.

صادقت الحكومة على بعض المراسيم سنة 2008 منها مرسوم تنفيذي محدد للنظام النوعي لعلاقات عمل الصحفي، الذي أعطت من خلاله الضوء الأخضر لوزارة الاتصال لفتح

---

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 02 – 03 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 هـ الموافق 10 أبريل سنة 2002**، **يتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية**، العدد 25، المؤرخة في01 صفر عام 1423 ه الموافق ل 14 أبريل 2002.

(2)- جريدة المساء، "صمام أمان"، 2008/10/29، -http://www.el massa.com/ar/content/view/13447/88، تاريخ الزيارة2010/09/23.

(3)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 08 – 19 مؤرخ في 17 ذي القعدة 1429 هـ الموافق ل 15 نوفمبر 2008 يتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية، العدد 63، المؤرخة في18 ذي القعدة 1429 ه الموافق ل 16 نوفمبر 2008.

ورشات مع رجال الإعلام للنظر في كل القضايا والمسائل محل نقاش في الساحة الوطنية، بما في ذلك ما تعلق بمعالجة الثغرات المترتبة عن صعوبة تنفيذ بعض بنود قانون الإعلام 1990 بسبب حل المجلس الاعلى للإعلام، قصد عصرنة المنظومة القانونية الخاصة بالمهنة لجعلها في مستوى تطلعات الصحافيين، ولم تستثن هذه الورشات معالجة الاختلالات الموجودة في قانون الإعلام الحالي، والناجمة اساسا عن حل المجلس الاعلى للإعلام منذ عام 1993. [1]

وجاء هذا المرسوم لوضع حد للفوضى التي تعيشها بعض الصحف لمعالجة جميع المشاكل العالقة، إذا علمنا أن بعض الصحف الوطنية لا تتوفر على اتفاقيات جماعية تحدد طبيعة العلاقة المهنية داخل المؤسسة.

ويبين هذا المرسوم أن الجزائر تولي أهمية كبيرة لموضوع تأمين كل شروط ضمان حرية التعبير، وهو لبنة تضاف إلى المنظومة القانونية الساري العمل بها. ورغم هذه المبادرة التي جاءت بها الحكومة لتنظيم مهنة الصحافة، فإن إمكانية إلغاء المادة (144) مكرر من قانون العقوبات التي تنص على سجن الصحافي تبقى محل نقاش حسبما صرح به وزير الاتصال وقتها، مشيرا إلى أن 97 % من القضايا المطروحة أمام العدالة رفعها مواطنون" أحسوا بأنهم تعرضوا للقذف من طرف الصحافة" وأن عدد القضايا التي ترفعها الهيئات الرسمية قليلة جدا، بل أن الكثير من المؤسسات تتحاشى رفع قضايا القذف أمام العدالة رغم ما تلحقه بعض الكتابات من أضرار بسمعتها. كما أن هذا المرسوم الأخير لم يتطرق إلى إمكانية الحكومة الإقدام على فتح المجال السمعي البصري أمام القطاع الخاص. [2]

وبقيت هذه المادة الشغل الشاغل للطبقة الإعلامية بالجزائر التي تطالب بإلغائها والتخلي عن ما يعرف بجنحة القذف وبجريم الصحفي وإدانته بعقوبة السجن بسبب كتابته، كونها تمس بحرية الرأي والتعبير التي تعد من الشروط الأساسية للديمقراطية، في الوقت الذي تطالب فيه هذه الطبقة بإعادة المجلس الاعلى للإعلام المحل ومجلس اخلاقيات المهنة الذي يفصل في النزاعات المهنية بعيدا عن غرف المحاكم. وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم يلزم جميع المؤسسات الإعلامية بتطبيق كل بنوده، غير أن هذا التطبيق يطرح بعض الصعوبات، الأمر الذي جعل الوزارة تطالب

[1]- زولا سومر، "الإعلام في التشريع الجزائري: تجربة فريدة في العالم العربي"، المساء:02-05-2009، http://www.el-massa.com/ar/content/view/20729/41، تاريخ الزيارة 2009/07/10.

[2]- المرجع نفسه.

الصحافيين وكل المنتمين للقطاع بما في ذلك مدراء المؤسسات بالعمل معها على تنفيذ كل محتوى رسوم.

وقد أثارت الإصلاحات التي أعلنها الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، الخاصة بقطاع الإعلام و الاتصال، ضمن جملة الإصلاحات السياسية و الاجتماعية التي كشف عنها في 15 أفريل 2011، مخاوف المهنيين والأكاديميين ، سيما فيما تعلق باحتمال التراجع عن مكاسب يكفلها قانون الإعلام 1990، خاصة الشق تضمن حرية إصدار نشورات كتوبة و "كبح جماح" الصحافة الإلكترونية الفتية بالبلاد، في وقت فضل الرئيس الفصل في مسألة مواصلة "احتكار" قطاع السمعي-البصري و حصره في نطاق الاستثمار الحكومي.

وانقسمت آراء هني بشأن النوايا علنة من قبل رئيس مهورية في اتجاه إقرار الإصلاح الإعلامي بالبلاد، بمراجعة قانون الإعلام بصفته التشريع الرئيسي المنظم لمهنة الصحافة و تنصيب لجنة مستقلة تضم خبراء لتقييم المجال السمعي البصري المحتكر من قبل الدولة منذ الاستقلال قبل نحو 50 عاما و رفع جنحة ر الصحافة.

وتراوحت مواقف الصحفي زائري ب مباركة و تثم لأكثر تفائل بالإصلاح المرتقب، بينما يعتبره الجناح الآخر طرحا مسبقا في غياب أجندة واضحة و تنظيم هيكلي مهني محدد المعالم لقيادة هذا الإصلاح، و بين هذا و ذاك يوجد تيار ثالث فضل الانتظار للفصل في مواقفه و تأجيل الكشف عن رأيه إلى حين. و يستند الإعلاميون الجزائريون في وصف مستقبل هنة في ضوء المراجعة المرتقبة لقانون الإعلام، إلى جملة من المؤشرات تميز الوضع الاجتماعي والمهني المتدهور الذي يعيشه الصحفيون الجزائريون منذ دخول البلاد عهد التعددية المنبثقة عن دستور 1989 .

زرع مضمون مشروع قانون الإعلام الجديد، الشك والريبة، ليس في الأوساط الإعلامية المهنيه فحسب، وإنما في الأوساط السياسية التي كانت تترقب تقريرا إيجابيا عما تكون عليه الإصلاحات بناء على المشاورات السياسية التي أجراها عبد القادر بن صالح، فتفاجأت بمضمون غير مرحب به يتعلق بقانون من قوانين الإصلاح الرئيسية التي وردت في قائمة الرئيس بوتفليقة في خطابه للأمة يوم 15 أفريل2011.

فلا يستبعد مدير درسة زائرية العليا للصحافة كومية، الدكتور إبراهيم براهيمي، أن تنفرد السلطات العمومية باقتراح مشروع قانون الإعلام المعدل الجديد في غياب إطار مهني

أو نقابي يتمتع بالشرعية و التمثيلية في الأوساط الإعلامية بالجزائر، موضحا أن:« الفوضى التي يعيشها الجانب الأكبر من القطاع الصحفي يجعل من فكرة المشاركة الفاعلة للمهنيين في صياغة قانون جديد جامع للإعلام شبه مستحيلة، رغم الدعوات المتكررة لوزارة الاتصال في هذا الاتجاه».[1]

يبدو أن مشروع القانون الجديد للإعلام، لا يذهب إلى إصلاح جوهري كما كانت تأمله العديد من الأطراف، التي لا تتوافق مع الإرادة الأولى التي عبرت عنها السلطة، تحت ضغط الاحتجاجات وتنامي إرهاصات الثورات العربية.

صرح كمال عماري، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين بأن النقابة لم تتوقف عند رفض حبس الصحفي فحسب "وإنما عارضت تعديل قانون الإعلام لسنة 90 من أصله، مباشرة بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوتفليقة يوم 15 أفريل 2011، والذي دعا فيه إلى قانون جديد للإعلام.[2]

عاد إبراهيم إبراهيمي إلى السياق السياسي الذي تم فيه تعديل قانون العقوبات في فبراير 2001 مشيرا إلى أن الصحفيين آنذاك لم يعلموا "أن هناك مادة في ذلك القانون سوف تعنيهم مباشرة .وقال:« بعد عدم تمكنها من فرض قانون ردعي جديد للصحافة، لجأت السلطات إلى المادة (144) مكرر من قانون العقوبات من أجل قمع الصحفيين". مضيفا بأن هناك "إلغاء العمل بهذه المادة كان النقطة الرئيسية في الورشة التي جمعت فيما بعد وزير الاتصال الهاشمي جيار - وقتها - بـ 17 خبيرا في الإعلام و الاتصال اجمعوا على أن المادة (144) مكرر هي العامل الأساسي في كل التحرشات والضغوطات التي واجهها الصحفيون، على المستوى القضائي والإداري اليوم. و بعد إسقاط عقوبة سجن الصحفيين، فإن مخاوف أخرى تثار بشأن احتمال إدراج مواد جديدة تكرس مبدأ "العقاب المفتوح"، في محاولة من السلطات الحكومية لتجاوز الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها- سيما على الصعيد الدولي- بعدما أعاد الإجراء المتخذ في

---

[1]-د.ب.أ، "**مخاوف و تشكيك و مباركة حول إصلاح الإعلام في الجزائر**"، الخبر: 18-05-2011، http://www.alkhabar.ma/%D9%85، تاريخ الزيارة2011/05/23.

[2]-محمد شراق **وآخرون ،" مشروع قانون الإعلام يلغي إرادة الرئيس في الإصلاحات :زرع الشك والريبة في الأوساط السياسية والإعلامية"** الخبر : 20 - 08 – 2011، http://www.elkhabar.com/ar/index.php?op=print&news=262648، تاريخ الزيارة 2011/10/15.

العام 2001 الجزائر إلى تذيل قائمة البلدان الأقل احتراما لحرية التعبير و الصحافة، بحجة الحد مما تسميه "تجاوزات الصحافة الخاصة".[1]

وأوضح عماري في تصريح لجريدة الخبر، «أن ما ورد في مسودة مشروع القانون العضوي للإعلام الذي تناولته الجريدة، لم يفاجئنا»[2]، وقال: « موقفنا ثابت ومفاده أن كل ما يتعلق بحبس الصحفي ، يجب أن يتم حذفه من القانون، لأن القضية مرتبطة بمجلس أخلاقيات المهنة، يعمل على امتصاص القضايا التي تطابق عقوبة الحبس، أما الآن وما دام أن هناك إبقاء على الحبس في حق الصحفي، فلا داعي لمجلس اخلاقيات المهنة».[3]

ووردت في مسودة مشروع قانون الإعلام الجديد، الذي يعتبر واحدا من قوانين الإصلاح المهمة، بنودا تنص صراحة على حبس الصحفي عكس توجهات الرئيس بوتفليقة الذي أوصى بإزالة التجريم عن الصحافة في خطابه يوم 15 أفريل 2011.

وبيّن رئيس نقابة الصحفيين أن النقابة أبدت معارضتها لتعديل قانون الإعلام لسنة 1990، مشيرا إلى « أن عريضة تم تحريرها وتوقيعها للدفاع عن القانون، أوصت بحذف المواد التي تجرم العمل الصحفي»، وأضاف قائلا:« لقد عبرنا عن رأينا بأن القانون الساري حاليا جيد ويجب تطبيقه لأنه لم يطبق أصلا. وتوقعنا العودة إلى الغلق وهذا ما يحدث حاليا».[4]

وتساءل عماري عن من يحدد نوعية المقال الذي يتعرض لمسألة الوحدة الوطنية، أو سر الدفاع الوطني أو المساس بأمن الدولة –مثلا-، قبل أن يؤكد على أن الإبقاء على الحبس يشجع الرقابة الذاتية، كما استغرب كيف تمت صياغة مشروع قانون مهم بسرعة، علما أن الإعداد لمثل هذا القانون يحتاج إلى أعوام ولا تكفي ستة أشهر، ونفى تلقي النقابة لأي دعوة من وزارة الاتصال للتشاور حول مسودة القانون، فقال: « تمت دعوة الناشرين وحضرت أنا وناقشنا محاور قانون للإعلام، لكن لم نناقش مسودة المشروع».[5]

---

(1)- د.ب.أ، "مخاوف و تشكيك و مباركة حول إصلاح الإعلام في الجزائر"، مرجع سابق.

(2)- محمد شراق وآخرون ،" مشروع قانون الإعلام يلغي إرادة الرئيس في الإصلاحات :زرع الشك والريبة في الأوساط السياسية والإعلامية". مرجع سابق.

(3)- المرجع نفسه.

(4)- المرجع نفسه.

(5)- المرجع نفسه.

ويبقى الإعلام الجزائري محكوما بقانون يبدو جديدا من حيث الشكل العام، لكنه من حيث المضمون فلا يزال يعاني من قصور يجعله لا يتلاءم مع الانفتاح الصارخ الذي كرسته تكنولوجيات الاتصال، ويخشى من ان لا يعتد بهذا القانون في المحاكم أمام قضايا □ر□ الصحافة، حيث أن الصحافي سيعاقب وفقا لقانون الإجرام لا قانون الصحافة وهو ما يعبر عن فقدان حرية التعبير والإعلام في الجزائر.

إن الاتجاه المرصود وفقا لهذا السيناريو هو التوسع النسبي و المحدود في هذا الاتجاه، إضافة إليه ما تسعى إليه ا□زائر كغيرها من الدول في ضبط الأنترنت بوضع قيود على ا□ضمون بشكل □ارسة ما يدعى بالرقابة الإلكترونية. وتعمل بذلك على التوفيق بين استفادتها من جني المزايا الاقتصادية لاحتكار تقديم خدمة الوصول إلى الأنترنت و تحقيق قدر من التحكم في تدفق ا□علومات داخل حدودها.

واعتبر خالد بورايو (الخبير... المحامي المتخصص في جنح الصحافة) قبل صدور القانون ا□ديد، أن مشروع القانون العضوي للإعلام- الذي أعدته وزارة الاتصال- غامضا، فقد تضمن محتواه نقاطا إيجابية أبرزها تكريس الحريات فيما يخص ممارسة مهنة الصحافة من طرف وسائل الإعلام. وورد في المواد 23 و26 و27 و29 إجراءات لتنظيم أجهزة الأعلام، إضافة إلى تدابير أخرى تمنع تسلط إدارات وسائل الإعلام وتمنع إغراق وسائل الإعلام بالإشهار، وتتوخى مراقبة ا□سابات الاجتماعية لأجهزة الإعلام، وتعمل على عدم التنازل عن العناوين الإعلامية. (1)

وأدخل ا□شروع أيضا تقنينا يخص وكالات الأنباء وأجهزة الإعلام الإلكتروني، حيث دعا المشروع إلى فتح السمعي البصري على الاستثمار الخاص، في هذا الجانب بالذات لم يأت بجديد لأن القانون 1990 يحمل رؤية لفتح السمعي البصري. (2)

ولكن لاحظنا استبدال المجلس الاعلى للإعلام في قانون الإعلام ا□ديد بسلطة الضبط والذي كان مخولا بمراقبة وتنظيم وسائل الإعلام وتم إلغاؤه لأسباب سياسية.

ويلاحظ خالد بورايو أن المشروع الجديد يستحدث سلطة ضبط تستثني مراقبة وسائل الإعلام السمعي البصري التابع للقطاع العام. ويلاحظ في المشروع أيضا رفع العقوبة عن عدة مواد. ولكن هناك تراجع عن حرية النشر، فا□ادة (14)من قانون الإعلام 1990 تقول

---

(1)- ا□رجع نفسه.

(2)- ا□رجع نفسه.

بخصوص مبدأ التصريح بالنشر، أن يمنح وكيل الجمهورية وصلا باستلام الطلب يتيح طبع النشرية. أما في المشروع الجديد المطلوب تقديم ملف لسلطة الضبط التي تمنح وصلا، وبعد 60 يوما تصدر الاعتماد. وبهذا عدنا إلى نظام الاعتماد وهذا فيه تراجع في الحريات. ومن جهة اخرى فإن سلطة الضبط تستثني مراقبة توجهات القطاع العام. فالمادة (50) تخضع رخصة كل خدمة اتصال سمعي بصري إلى إبرام اتفاق بين سلطة الضبط و وسائل الإعلام. وتستثني القطاع السمعي البصري من هذا الإجراء مما يبدو غريبا ولا مبرر له. إذا عدنا -مثلا- إلى المادة (59) من قانون الإعلام، بجد انها تنص على مراقبة حياد القطاع العام السمعي البصري. اما المادة (98)من المشروع الجديد فتتحدث عن ضمان استقلالية وحياد الخدمة العمومية للاتصال، وهذا مفهوم غامض في معناه. و يتضمن المشروع 15 مادة تسلط غرامات ثقيلة على الصحفي، و7 مواد منها تحمل تهديدا صريحا بالسجن. جاء ذلك في وقت توقع فيه الصحافيون إلغاء عقوبة السجن في القانون المرتقب. [1]

إذا أخذنا القانون الفرنسي للإعلام -مثلا- نلاحظ أنه يرفع عقوبة الحبس عن كل جرائم الصحافة باستثناء جنحة التحريض على أعمال العنف والإشادة بالعنف، وهذا أمر غير موجود في المشروع الذي رفع العقوبة عن تهمة الإسلام والديانات الاخرى والإفشاء بهوية القصّر. فهناك تناقض بين المادة (123) التي تتحدث عن هوية القصّر وتهدد بالغرامة، وبين المادة (132) التي تهدد بالسجن، مع أن الأمر يتعلق بنفس الموضوع ونفس الأشخاص. [2]

توجد مادة في قانون الإعلام1990 تحمي الصحفي من الاعتداء عليه أثناء تأدية مهمته، نلاحظ انها غائبة في المشروع الجديد، اليس هذا تراجعا اخر عن مكسب تحقق في السابق؟ المادة (78) من قانون الإعلام تحمي الصحفي من التعرض للقول الجارح و الاعتداء عليه، بتسليط عقوبة السجن. ولكن المادة (67) في المشروع الجديد التي تتناول هذا الجانب، تظهر غامضة، إذ تتحدث في المطلق عن التحرش بالصحفي، ولكن لا تحدد الأفعال ولا العقوبة. [3]

---

(1)- المرجع نفسه.

(2)- المرجع نفسه.

(3)- المرجع نفسه.

وإجمالا نرى –حسب- هذا التحليل القانوني أن مشروع قانون الإعلام الجديد غامض من حيث الصياغة وضبط المفاهيم وغير متماسك، مما لا يسمح باستيعابه بصورة سهلة، كما يمثل تراجعا في القيم الديمقراطية المنتظرة من الإصلاحات الإعلامية.

وحسب أراء المهنيين، يفيد الصحفي فيصل مطاوي من يومية "الوطن" بأن مشروع القانون « يعد تراجعا واضحا عن تعهدات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، و كانت وعوده مجرد مناورة لإعطاء انطباع بأن هناك إصلاحات في الجزائر، رغم أن شيئا لم يتغير منذ خطابه في أفريل2011 ». [1] كما يتحدث فيصل مطاوي في مقال نشره بجريدة "الوطن" الجزائرية الناطقة بالفرنسية تحت عنوان "رفع جنحة تجريم الصحافة..الشجرة التي تغطي الغابة"، «أن ما أقدم عليه رئيس الجمهورية في خطابه للأمة في أفريل 2011، برفع جنحة تجريم الصحافة ما هو إلا إجراء شكلي اقتضته الظروف موجه للرأي العام الخارجي». [2]

ويضيف مطاوي« أن القطاع بحاجة إلى إرادة صادقة وعزيمة قوية من شأنها أن تقضي على ممارسات غير قانونية توجه الصحافة الجزائرية في الخفاء، ووضع حد لعلاقات المحاباة و القرابة في تحرير اعتمادات إصدار صحف جديدة و منحها لغير المهنيين و كذا إلغاء الرقابة المفروضة على مراسلي و مبعوثي وسائل الإعلام الأجنبية انطلاقا من الجزائر. [3]

ومن جانب آخر يرى رئيس تحرير يومية "وقت الجزائر" محمد إيوانوغان بأننا في حاجة للانتقال إلى مرحلة اللاقانون للإعلام و أن قطاع الإعلام في الجزائر في حاجة إلى تحرير وليس إلى قانون جديد يخلف قانونا لم يطبق أصلا، والتحرير يعني الحق في النشر والطباعة لجميع الجزائريين". فنحن في حاجة للانتقال إلى مرحلة اللاقانون للإعلام كما في الدول المتقدمة في مجال الحريات وتطبيق باقي القوانين على المهنة، التجارية والاقتصادية وتقييدها بقانون أساسي للصحفيين كباقي المهن". [4]

أما الصحفي طارق حفيظ من يومية لوسوار دالجيري (Le soir d'Algérie) فيقول موضّحا بأن المسودة الأولية لمشروع قانون الإعلام الجديد توحي بأنه ما هو إلا قانون عقوبات

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - د.ب.أ، "مخاوف و تشكيك و مباركة حول إصلاح الإعلام في الجزائر"، مرجع سابق.

[4] -محمد شراق وآخرون ،" مشروع قانون الإعلام يلغي إرادة الرئيس في الإصلاحات :زرع الشك والريبة في الأوساط السياسية والإعلامية"، مرجع سابق.

آخر، لكنه معد خصيصا لمهنيي الصحافة ، وينعت الصحفي حسان وعلي من يومية الوطن (El watan) المشروع بـ "الذي تطغى عليه المقاربة القمعية".[1]

نستخلص من ذلك أن نظرة السلطة الجزائرية لملف الحريات والحقوق الإعلامية لم يتغير، ما يجعلها -رغم الوعود- بالإصلاحات الهامة تصر على مصادرة الحريات الإعلامية والحريات السياسية والاجتماعية والنقابية.

وبناء عليه تبنت النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين، أحد الفروع النقابية المهنية الناشطة بالجزائر بالإضافة إلى الفيدرالية الوطنية للصحفيين الجزائريين، عريضة تحذر فيها من مغبة اللجوء إلى إسقاط ما تسميه بـ "مكاسب قانون الإعلام 1990" الساري المفعول، الذي تعتبره النقابة بمثابة "العقد التأسيسي لحرية الصحافة بالجزائر " .[2]

واعتبرت النقابة - في عريضتها التي وقع عليها أكثر من 350 صحفيا جزائريا من مختلف وسائل الإعلام- أن النص الساري المفعول يستدعي الإثراء من قبيل تكييفه و إدراج مواد جديدة ليواكب التطورات التكنولوجية الجديدة التي أفرزت إعلاما إلكترونيا يتطلب وجود تأطير قانوني له. ويلفت نص العريضة إلى أن النقابة مجندة للتصدي لأي محاولة من قبل السلطات في اتجاه تعديل المواد القديمة للقانون، و انها تنتظر من السلطات في مقابل ذلك، الإشراف على تفعيل التدابير و الأحكام الواردة ضمن القانون الحالي بما فيها بعث المجلس الاعلى للإعلام. [3]

فلا يعني إصلاح القانون فرض رأي على آخر، وإنّما بمشاركة توافقية بين مختلف الآراء، حتى لا ينظر إلى قانون الإعلام الجديد على أنّه انكسار للمنظومة التشريعية وتقهقر في القيم الديمقراطية وما تتضمنه من حريات، لأن عدم الاتفاق على السبل المؤدية لإصلاحات حقيقية يعد أولى خطوات الفشل .

يعتبر إصلاحَ قانون الإعلام مُصالحة حقيقية بين السلطة ووسائل الإعلام، ومصالحة بين وسائل الإعلام فيما بينها، فكيف سنَتّفقُ على هذه الإصلاحات والسلطة عاجزة عن جمع كلّ

---

(1)- المرجع نفسه.

(2)- د.ب.أ، "مخاوف و تشكيك و مباركة حول إصلاح الإعلام في الجزائر"، مرجع سابق.

(3)- المرجع نفسه.

أصحاب المهنة في حوار وطني شامل؟ كيف نَتّفقُ على هذه الإصلاحات ووسائل الإعلام غير قادرة على الاجتماع فيما بينها، على الأقَلّ لجمع الشمل على كلمة سَوَاء بينهم وبين غيرهم؟ (1)

فعندما تتحدث السلطة عن تنصيب سلطة ضابطة بعد إصدار قانون الإعلام ا□ديد، فهذا قد يعني أن التفكير لا يتجه إلى تفعيل المجلس الاعلى للإعلام، بقدر ما يتجه إلى إنشاء تنظيم اشبه بالمجالس الاستشارية الملحقة برئاسة الجمهورية. و في هذه الحالة، ومن منطلق التجارب التي نعرفها عن هذه المجالس، فإن منظور السلطة التنفيذية لا يتعلق بسلطة ضابطة، وإنما يتعلق بسلطة انضباط، □افظ على سير المؤسسات الإعلامية بالخطوة الموزونة مثلما هو الشأن في الأسلاك النظامية. وعليه، فبدلا من إنشاء هذه السلطة الضابطة من قبل الإدارة وهو ما رفضه كل رجال الإعلام الذين شاركوا في ندوة جريدة "الخبر" حول قانون الإعلام الجديد، وهو ما يذهب إليه جل أهل مهنة ا□تاعب- فإن التمسك بالمس الأعلى للإعلام كسلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتمارس الصلاحيات المخولة لها في قانون الإعلام، هو الأفضل لمهنة المتاعب من جميع الجوانب، وهو الأفضل بالنسبة للنظام إذا كان جادا في الإصلاحات التي يعد بها، و الافضل كذلك للبلد في هذه الظروف التي تتقدم فيها بلدان عربية خطوات حقيقية باتجاه إرساء دعائم أنظمة ديمقراطية، ذلك أن التراجع عما حققه الصحافيون منذ أزيد من عقدين في مجال حرية التعبير، وتنظيم ممارسة حرية الإعلام يؤشر لانتكاسة ديمقراطية الواجهة التي يتباهى بها النظام. (2)

لا يعتقد حسن جاب الله أن النظام السياسي تغيرّ إلى درجة يقدم فيها طواعية على اتخاذ إجراءات تعكس رغبة في رفع القيود عن الممارسة الصحفية. فقد جاء قرار رفع التجريم عن الكتابات الصحفية بسبب ضغوط دولية، وبشكل أخص قوة عظمى مارست ضغوطا على السلطات بواسطة منظماتها، لتغيّر معاملتها إزاء ا□ريات، ومنها حرية الصحافة. لقد جاء قرار إلغاء عقوبة السجن بالنسبة للصحافيين، بناء على ضغط دولي للأسف، ولكن الحكام في الجزائر

---

(1)- رشيد حمليل، "**قانون الإعلام في الجزائر: بين أمل المهدي المنتظر وظهور المسيح الدجال**"، يومية الخبر: 12-06-2011، http://www.elkhabar.com/ar/autres/discution/256051.html ، تاريخ الزيارة 2011/07/20.

(2)- بشير حمادي ، **المجلس الأعلى للإعلام: سلطة ضبط .. أم سلطة انضباط؟** ،يومية الخبر: 09-06-2011، http://www.elkhabar.com/ar/autres/discution/255800.html، تاريخ الزيارة 2011/06/30.

لا يحبون الصحافة ويخشون الصحافيين، وهي حقيقة لا يمكن إغفالها. و النصوص التشريعية لا تزال في غير مصلحة الصحافيين، [1]

ويرى أحمد بجاوي -خلافا لذلك- بأن« رفع التجريم عن ممارسة الصحافة لم يأت بضغط خارجي، وإنما بضغط من الداخل. وكذلك الأمر بالنسبة لحركات الاحتجاج التي جرت في بلدان عربية، فقد جاءت عاكسة لحاجة داخلية. فالعرب ككل البشر يتوقون للحريات والديمقراطية والعدالة، ولكن المسؤولين في الجزائر غير مؤهلين للقيام بإصلاحات حقيقية». [2]

وتنظر لجنة حماية الصحفيين (cpj) إلى قانون الإعلام الجزائري الجديد على أنه لا يرتقي إلى مستوى ما وعد به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالإصلاح، كما أنه لا يفي بالمعايير الدولية لحرية التعبير. وتظهر أبحاث اللجنة أن هذا القانون المكون من 133 مادة يحتوي على 32 مادة على الأقل يمكن استخدامها لتقييد حرية التعبير. وتتسم عدة مواد بغموضها وتفرض قيودا غير ضرورية على إمكانية الوصول إلى المعلومات إضافة إلى غرامات باهظة ضد من ينتهك القانون. ويتيح القانون فرض غرامات على الصحفيين تصل إلى 500,000 دينار جزائري (ما يعادل 6,706 دولار أمريكي) التي ذكرت في المادة(118)، [3] وإمكانية إغلاق المطبوعات، إذا ما صدرت إدانة بحقهم بارتكاب جريمة التشهير وانتهاكات أخرى من بينها نشر معلومات حول تحقيقات جنائية أولية وإهانة رؤساء الدول والدبلوماسيين الأجانب. [4] وقد ورد ذلك في الباب التاسع من القانون العضوي و المخصص للمخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الإعلامي ابتداء من المادة(116) إلى المادة(126). [5]

يبدو من خلال معظم الآراء أن قانون الإعلام الجديد لم يقدم سوى تغييرات شكلية، بالرغم من احتوائه على بعض المواد الإيجابية كخطوة في الاتجاه الصحيح...إلا أنه يظل مقيدا

---

(1)–حميد. يس وآخرون، "ندوة الخبر تفتح النقاش مع مختصين حول قانون الإعلام الجديد"، مرجع سابق.

(2)–المرجع نفسه.

(3) – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 12–05 متعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، العدد02، المؤرخة في 18 صفر1433 ه، الموافق ل15يناير 2012 ،ص32.

(4)– لجنة حماية الصحفيين (cpj)، "قانون الإعلام الجزائري الجديد يخنق حرية التعبير"، نيويورك، 25 يناير 2012، http://cpj.org/ar/2012/01/018401.php، تاريخ الزيارة 2012/01/27.

(5)–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي12–05 متعلق بالإعلام، مرجع سابق، ص31-32.

لحرية الإعلام وحرية التعبير بصفة عامة، ولا يرقى لطموحات الإعلاميين في الجزائر في الحصول على مكاسب جديدة.

وقد نشأت الجوانب الملتبسة من القانون عن التعريفات الغامضة في القانون الجديد والتي تفرض على الصحفيين والمدونين قيودا لا ضرورة لها. حيث يعرف هذا القانون في مادته الثالثة (03) كما يبدو وسائل الإعلام على أنها أنشطة الإعلام فهي «كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو آراء أو أفكار أو معارف، عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية، وتكون موجهة للجمهور أو لفئة منه». [1]

رغم أن قانون الإعلام 2012 ينص في مادته الثانية (02) [2] على حرية ممارسة النشاط الإعلامي لكنه يؤكد بعدها المحددات التي لابد على الإعلاميين عدم تخطيها دون أن يوضحها، بل ساقها وفق تعاريف فضفاضة تجعل القيم الديمقراطية برمتها على المحك. وتكون الحرية –إذن- في ظل احترام "متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني" و"متطلبات النظام العام" و"المصالح الاقتصادية للبلاد"، و"سرية التحقيق القضائي"، "كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية"...

تتفق معظم آراء الصحفيين و الاكاديميين ونشطاء المجتمع المدني على أن قانون الإعلام الجديد لا ينسجم مع تطلعات أسرة الإعلام في تكريس حرية التعبير والحق في الإعلام والحق في الاتصال، فمازالت التشريعات المنظمة للقطاع الإعلامي تستند إلى الممارسة السياسية ولايزال الوصول إلى مصادر الخبر و المعلومات و البيانات من الهيئات مبتغى بعيد المنال بالنسبة للصحفيين.فهل يمكن للآليات القديمة للتشريع أن تغيرّ وتوضع آليات جديدة للخروج بالدولة الجزائرية إلى منظومة قانونية جديدة تحقق التغيير وتواكب التطورات التي تشهدها المنطقة والعالم؟

ويطرح إشكال آخر: هل كان قانون الإعلام الجديد -بما حمله من مواد تكرس حبس الصحفي- ينم و يؤشر على حقيقة ما ستكون عليه قوانين الإصلاح الأخرى وكذلك ماهية الدستور القادم، بتكريس سقف متدني من القيم الديمقراطية لا يرقى إلى المستوى الذي تحدث عنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أم أن هذا القانون كان مجرد جس نبض و رد فعل الطبقة السياسية التي دعت إلى وقف التضييق والانغلاق، بالانفتاح على الحريات والديمقراطية، والتي تبين لها شكل آخر يعاكس الأمل المعلق على إصلاحات مرتقبة.

---

[1]– المرجع نفسه، ص22.

[2]– المرجع نفسه، ص22.

ج_ عدم توافر المشاركة الواسعة للمواطنين:

وتعني المشاركة أن يكون كل المواطنين أعضاء مشاركين في العملية الديمقراطية وذلك عن طريق مشاركتهم الفاعلة في ضمان حريتهم في التعبير وكل القيم المرتبطة بتجسيد حقوق الإنسان، وتعد المشاركة الواسعة للمواطنين في العملية الديمقراطية من أهم الشروط لنجاح وترسيخ القيم الديمقراطية، وفي غياب المشاركة على أوسع نطاق يتم اتخاذ القرارات السياسية بعيدا عن رغبات وحاجات الإرادة العامة أو غالبية الشعب.

وقد عبرّ بيار روزونفالو (Pierre ROSANVALLON) في إعلانه عن الخطر الذي يداهم الديمقراطية والمتعلق بتراجع المشاركة الشعبية الممثلة للركيزة الرئيسية للديمقراطية في مؤلف له عنونه "بالديمقراطية غير التامة" (La démocratie inachevée) . [1]

إن القيم الدقراطية اقة لابد أن ينعم ظاهرها اتمع كله أو الغالبية العظمى من أفراده الذين يعيشون وضعا اقتصاديا وصحيا وتعليما مرتفعا، وبالتالي فممارسة مظاهر الديمقراطية تكاد تكون من ق لى كل فئ ات اتمع.

إن القدرات ادية اتقدمة لفئات قليلة تمكنها من ممارسة مظاهر الليبرالية السياسية غير أن الغالبية العظمى من الشعب وبسبب ضغط الظروف المعيشية لا يفكرون مطلقا في مظاهر هذه الليبرالية السياسية خاصة وان الوعي الديمقراطي متدني بها الامر الذي يعني ان ممارسة الدقراطية هنا ستكون مقصورة على النخبة.

وقد أشارت نظرية الهيمنة الديمقراطية للنخبة (La théorie de la domination démocratique de l'élite) على أن الديمقراطية لم تعد تعني في محتواها شكلا من الحياة يعكس المصالح العامة لكل الأفراد، ولا تعتبر إلا طريقة لاختيار القادة وتوابع جهاز القرار، وبعبارة أخرى فهي تعد كمنظم لعملية إرضاء المصالح الخاصة. وهذه الديمقراطية يمكن أن دث تقدما ولكن دون حرية، وعل بالإمكان عقد اتفاقات ب النخب اهيمنة عوضا من أن يكون هدفها عقلنة هذه الهيمنة بإفساح المجال للمواطنين للمشاركة في القضايا المصيرية التي تؤسس الإرادة. [2]

---

[1]-Alain . GARRIGOU, "**Le réformisme conservateur de pierre ROSANVALLON**: **Démocratie dépeuplée**", Le Monde diplomatique, N°563, Février 2001, P15.

[2]-Claudine . LELEUX, op.cit, P297.

لكن هذا الوضع يختلف عن ما جاءت به النظرية النخبوية (Elitist theory of democracy) للديمقراطية على أساس أن النظرية الديمقراطية الليبرالية لم تعد عملية، فالجماهير لا تستطيع إبداء الراي في المشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الحديث، الامر الذي يفرض دورا أكبر للنخبة واعتمادا أكبر على حكمة أفرادها وحسن تقييمهم الأمور. ومن ثم وصل هؤلاء إلى انقسام المجتمع إلى فئتين هما النخبة الحاكمة التي تمتلك درجة عالية من الالتزام والقدرة التنظيمية والمهارات اللازمة للحكم والمعرفة الضرورية لذلك، وجمهرة المواطنين التي لا تمارس دورا مباشرا في العملية السياسية. [1]

تتجسد أبعاد وعوامل أزمة المشاركة السياسية في الاختلال بين شرائح المشاركين وغير المهتمين والمتطرفين، فهناك تقلص في الشرائح الأولى وتضخم ملحوظ في الشرائح الثانية بفعل انتشار الفقر والأمية وغياب التنظيمات الوسطية، إضافة إلى الطابع الشكلي الموسمي غير المؤثر للمشاركة، حيث تقوم النخب السياسية باتخاذ القرارات ثم تدعو الجماهير للمشاركة من خلال التصويت في انتخابات واستفتاءات تخضع لكثير من صور التلاعب و التزوير. [2]

أما عن عوامل أزمة المشاركة السياسية، فقد حددت بالتفاوت الاقتصادي الاجتماعي الحاد، انخفاض درجة الوعي السياسي، ضعف المشاركة في المجالات غير السياسية، غياب الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى أو ضعفها، طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية، ضعف التنظيمات السياسية الوسيطية، احتكار السلطة وتآكل شرعيتها. [3]

ويشير المحللون إلى أن النظام السياسي الجزائري الحالي يراهن على نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 حيث تتخوف السلطات الجزائرية من حدوث موجة مقاطعة كبيرة للانتخابات التشريعية بسبب الاعتقاد السائد انها محسومة سلفا لصالح حزبي السلطة (جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي)، وهو ما قد يفشل ما تسعى السلطات الجزائرية إلى ترويجه داخليا وخارجيا من انها جادة في عملية الإصلاح، وان اية محاولات للثورة على النظام الحالي في ظل ما يقوم به من إصلاحات تدريجية يعد أمراً غير مقبول، ولن يلقى

---

[1]- بسيوني إبراهيم حمادة، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص119.**

[2]- إبراهيم الزمرة، **"عرض كتاب لثروت مكي: الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية"**، مجلة الفن الإذاعي، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، القاهرة، العدد182، أفريل 2006، ص173.

[3]- المرجع نفسه، ص174.

دعماً خارجياً.[1]

وسيحدد مستقبل الجزائر وفقا لسلوك النظام السياسي الحاكم خلال الانتخابات البرلمانية 2012، ويثبت ما إذا كانت رياح التغيير ستصل إليه أم لا، كما أنه سيحدد أيضاً أي نموذج ستتبناه القوى الجزائرية من أجل إحداث التغيير.

تساءل المراقبون قبل إجراء الانتخابات إن كانت المؤشرات الأولية تؤكد أنها ستجري على الطريقة الجزائرية المعهودة، خاصة وأن بدايات التزوير تمثلت في التسجيل الجماعي لأفراد الجيش بعد انقضاء الآجال القانونية، حيث تم تسجيل 33 ألف عسكري في القوائم الانتخابية بصفة جماعية في تندوف، أقصى الجنوب الغربي الجزائري، ما أدى إلى ارتفاع الوعاء الانتخابي للولاية من 30 ألف مسجل إلى 67 ألفاً دون أن يقوم هؤلاء الجنود بشطب أسمائهم المسجلة في أماكن مسقط رأسهم الأصلية.[2]

فضلاً عن ذلك، فقد أعلنت اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات قبل أيام تجميد جميع أعمالها لمدة ثلاثة أيام، بسبب ما وصفته بضعف الوسائل اللوجيستية الموضوعة تحت تصرفها، والتي لا تفي بالغرض للإشراف على الانتخابات، إضافة إلى تدخل وزارة الداخلية في تخصصاتها، حيث عاودت ممارسة عملها في ما بعد، فيما هدد محمد صديقي، رئيس اللجنة، بالاستقالة في حال ممارسة أية ضغوط عليه، فضلاً عن ذلك فقد أعلن التكتل الإسلامي بقائمته (الجزائر الخضراء) أنه بمشاركته في الانتخابات لا يعني أنه قدم صكاً على بياض، مهدداً بالانسحاب في أي لحظة يثبت فيها وجود تزوير.[3]

والحقيقة التي يجب ان يعترف بها الجميع هي ان انتخابات 10 ماي2012 لم تستقطب للتعبير أكثر من 7.5 مليون صوت حسب تصريحات وزارة الداخلية، ما يعني أن 34بالمائة من مجموع المسجلين للانتخاب ،وعددهم 21.6 مليون، أي أن 66 بالمائة من هؤلاء المسجلين لم يختاروا ممثليهم في البرلمان، وهو رقم مهم لا يسمح لنا بتحديد الفائز من المنهزم من وجهة النظر السياسية ولو أن المحدد الرقمي للتصويت يصب في صالح القطب

---

[1] - أيمن بريك ، "إنتخابات الجزائر.. بين غطرسة السلطة ورياح التغيير"، مجلة الأمان: 13-04-2012، http://www.al-aman.com/subpage.asp?cid=15371، تاريخ الزيارة2012/04/18.

[2] -المرجع نفسه.

[3] -المرجع نفسه.

الوطني–الوطني.[1]

لقد أثير جدل كبير حول نسبة المشاركة في الانتخابات، فمن بينهم من رأى أن نسبة المشاركة معقولة وهي في مستوى المشاركات في دول أخرى، ومنهم من رأى أن أكثر من نصف الجزائريين غير مهتم بهذه الانتخابات، لانها عملية دمقرطة شكلية امام الراي العام العالمي تسمح للنظام بالاستمرار باكتسابه للشرعية.

يتهم الرافضون للنتائج الإدارة بالتحيز بناء على معطيات عدة منها : تطور نسبة المشاركة منذ الساعة 10 صباحا، والتي لا تبدو معقولة بالنظر الى المشاهدات الميدانية، ونتيجة فوز حزب جبهة التحرير الوطني والتي هي الأخرى لا تبدو منطقية بالنظر الى الوضع المتأزم داخل الحزب وإلى نتائجه في الانتخابات السابقة ، بالإضافة إلى لخروقات التي شابت العملية الانتخابية في عدد من مراكز الاقتراع ، وأخيرا فهم خطاب رئيس الجمهورية عشية الانتخاب والذي ساق المعبرين عن اصواتهم للتصويت على حزب بعينه.[2]

وهناك من يرى أن نسبة المشاركة لم تتعد الـ25%، لكن السلطات ضخمتها وجعلتها تصل إلى 43%. ومن مفاجآت الانتخابات الفشل الكبير للتكتل الإسلامي في الحصول على مقاعد معتبرة. فقد كان قادة التحالف من حزب حمس والنهضة والإصلاح يراهنون، على اجتياح البرلمان، ويرى بعض الملاحظين كذلك كانوا يرون أن الإسلاميين سيدشنون الربيع العربي في الجزائر من خلال سيطرتهم على البرلمان. [3]

وقد أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة حصول 145 امرأة على مقاعد في البرلمان، ومن يقرأ هذا الرقم يظن أن المرأة في الجزائر لها حضور سياسي قوي، ولها نفوذ وسلطة في الفعل السياسي. صحيح أن الجزائر تعتز بوجود ناشطات ومناضلات، وهناك من ترأس حزبا سياسيا ومن رشحت نفسها للانتخابات الرئاسية، لكن كل هذا لا يفسر وجود 145 نائبة في البرلمان من أصل 462. فوصول المرأة للبرلمان لم يأت عن طريق النشاط السياسي، وإنما بقرار رئاسي

---

[1] - بشير مصيطفى،"**الانتخابات التشريعية في الجزائر .. قراءة هادئة للنتائج**"، شبكة الإعلام العربية محيط، http://www.moheet.com/2012/05/15، تاريخ الزيارة 2012/05/16.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - محمد قيراط، "**قراءة في الانتخابات البرلمانية الجزائرية**" ، http://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-05-18-1.1651715، تاريخ الزيارة2012/05/19.

أرغم الأحزاب السياسية والمستقلين وكل من يتقدم للانتخابات، على أن تمثل المرأة ما بين 30 إلى 40% من مرشحيه. و ما يجب الانتباه إليه في هذا السياق، هو أن البرلمان السابق 2007-2012 لم يسن ولم يصدر قانونا واحدا خلال عهدته، وجاءت معظم القوانين التي صادق عليها من قبل الحكومة. و ما دفع الشعب الجزائري للعزوف عن الانتخابات، هو وجود برلمان لا يسن قوانين، بل يبصم ويصادق على ما يُقدم له. [1]

فلم يتبلور رأي الناخب الجزائري خلال استحقاقات 10 ماي بالشكل الكافي، ويكمن السبب في أن إجهاض عملية الانتخاب منذ تأسيس التعددية الحزبية عام 1989 أعطت إشارة سلبية للشعب بأن لا جدوى من انتخابات لا تغير في واقعهم المتردي شيئا، ولا معنى لانتخابات مازالت تفرز هيئات تشريعية وتنفيذية عاجزة عن تحسين أوضاعهم المعيشية، والشعب يرى أن التغيير قد يكون في مجال اخر ولكن لا يسمح وعيه السياسي الان بتصور هذا المجال، وربما يتمكن من ذلك مستقبلا.

فجاءت النتائج محصلة لرأي عينة من الشعب ترى في القطب الوطني اللاعب الأساسي، ليس لأنه الأقوى، ولكن لأن منافسيه أبدوا ضعفا واضحا في قيادة المعارضة. لهذا فقد جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية 2012 مخّيبة لآمال من تطلعوا للتغيير في زمن الثورات العربية.

و تتجسد المشاركة الواسعة للجمهور –أيضا- من خلال تمتعه بحقه في الاتصال الذي عكست ملامحه ثورة الاتصال والمعلومات التي يصعب فيها على أية دولة حجب المعلومات عن مواطنيها. ولكن لا يجب الإغراق في الأوهام بخصوص حضارة الاتصالات... لأن الأمر يبدو أكثر قتامة في بلداننا ، حيث تنجح السلطات في إحاطتنا بسياج بوليسي للرقابة على المعلومات، فحتى الوعد الديمقراطي لثورة الاتصالات في إتاحة المعلومات للجميع وتسهيل التعرف على الآخر، مما يعد بتعزيز التفاهم بين الشعوب، يترجم عكسيا في كثير من مناطق العالم. [2]

إن شدة النظام السياسي السلطوي في الجزائر تكمن في اتجاهه الدائم والمستمر لسيطرة الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر على وسائل الإعلام باختلافها لأجل مراقبة تدفق المعلومات والقيام بعمليات تصفية وتنقية تَضِيق وتتسع حسب الموضوعات التي تساهم في استقراره أو

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- وسيم مزيك، "تبصرات في ملامح الطابع الكوني القادم"، مجلة أبواب، دار الساقي، بيروت، العدد25، 2000، ص74.

زعزعته. ويتأتّى ذلك بالهيمنة على الرأي العام وإعطائه تفسيرات أحادية للأحداث تتلاءم ومصالح السلطة السياسية وتسهم في تحقيق ديمومتها.

وتصبح حينها الديمقراطية مفهوما مفرغا إذا لم يتمكن المواطنون من الوصول إلى المعلومة او إلى مستوى المعرفة والاطلاع اللتان يمكنانهم من المشاركة في الحوار السياسي. وهذا ما يحدد بأن أقصى أهداف الديمقراطية ليس ضمان الاستقلالية الفردية (autonomie de l'individu) فحسب، وإنما ضمان اندماج الفرد ومشاركته داخل الجماعة التي لا يكون لها معنى سواه. [1]

و تكون العملية إعلامية وفقا للسيناريو الاستمراري المرجعي في شكل علاقة عمودية بين طرفي العملية الإعلامية (المرسل- المستقبل)، أي في اتجاه واحد من السلطة إلى الشعب. ويؤدي الإعلام بوسائله المكتوبة والسمعية البصرية أدواره كتابع للنظام السياسي السائد دون أن يكترث باتجاهات الرأي المختلفة، خاصة وأن المؤسسة الإعلامية في النظام الإعلامي الجزائري لا زالت لم تدخل معترك التنافس في السوق الذي يتصل بالسلوك الاقتصادي ذي العلاقة بالربح والخسارة، والمرتبط بعائدات الإشهار، فتمويل تلك المؤسسات تتحمله السلطة التي تعتبرها إحدى اجهزتها الحساسة.

يفترض الدور الاعتيادي لوسائل الإعلام أن تعمل على تقديم المعلومات والآراء والإرشاد والإعلام الأمر الذي يتيح الاختيار المنطقي للمواطن. ولكن الملاحظ غياب محيط عام في الجزائر يتم فيه تبادل الآراء والمعلومات بكل حرية. وينسحب أمامنا سؤال: هل يقتصر الاتصال على طاقة النشر الهائلة التي توفرها تكنولوجيات الاتصال والمعلوماتية عبر الفضائيات وشبكة الأنترنت؟

في الحقيقة أن انتعاش مفهوم "حق الاتصال" في المفاهيم الليبرالية يمكن قراءته في أدبياتنا على أنه "حق التعرض"... فرغم فاعلات العولمة الإعلامية والاتصالية التي ربما تعكس ظاهرة عادية فإنها ستصبح حالة سكونية جديدة ما دام الاتصال يعبّر عن "السطوة او قدرتنا على فرض ما نقول متجاهلين حيوية هذه العملية بين المرسل والمتلقي وطبيعة الرسالة. وإذا بقينا متجاهلين التفاعل المقطوع الذي يخلق السكونية، فإننا نجد أنفسنا أمام فراغ جديد يحيل العملية الاتصالية لنوع من القهر الدائم عبر عمليات التهجم والتلطيف أو المدح أو الرثاء. لأن أزمة الاتصال التي نلمسها ربما تعبر بجوهرها عن مدى معرفتنا بـ"حق الاتصال" كمسألة يترتب عليها أيضا احترام

---

[1]-ENCARTA Encyclopédie, CD Rom, op.cit.

الآخر في هذا الاتصال وليس الاستمتاع في "الإغراق" في المعلومة والرأي. [1]

لذلك يرى الأستاذ ابراهيم ابراهيمي «أن قانون الإعلام الجديد المصادق عليه في 12 جانفي 2012 قد تجاهل الحديث عن الحق في الاتصال، وهو خطأ يصعب تصحيحه في السنوات القادمة، لأننا لم نرق في تفكيرنا من الحق في الإعلام إلى الحق في الاتصال ، كما لابد أن يتماشى هذا القانون مع تطور التكنولوجيات الحديثة». [2]

ويلاحظ أن الهدف الرئيس لوسائل الإعلام في الدول النامية يكمن –عموما- في البث بقصد الإعلام في اتجاه واحد، حيث لا تولي أي اهتمام حقيقي لدور أفعال الجمهور (رجع الصدى). ومن هناك يمكن القول حسب ما أشار إليه صالح بن بوزة أنّه ربما كان المفهوم الأكثر دقة في التعبير عن مجموع الممارسات والأنظمة الإعلامية في العالم الثالث وهو "السياسة الإعلامية". وذلك استنادا إلى معيار عدم وجود مشاركة الجمهور أو من يهمهم الأمر في صياغة هذه السياسة، والذي يفترض أن يتوفر عند استخدام مفهوم "السياسة الاتصالية". [3]

وقد ذهب تقرير لجنة (ماكبرايد) في نفس الاتجاه، حيث أوصى بضرورة وضع سياسات الاتصال واستراتيجيات التنمية التي تضمن «تحويل الإعلام إلى وسائل اتصال. و نظرا لأن الاتصال يفترض سلفا توافر فرص الحصول على المعلومات والمشاركة فيها وتبادلها. فإن مختلف الوسائل ينبغي أن تشترك في عملية تحقيق ديمقراطية الاتصال. وهنا تتضح حلقات الاتصال بين تحقيق الديمقراطية في مجال الاتصال وتحقيقها في مجال التنمية، ولكن هذا المسعى يتوقف عمّا إذا كانت سياسات الاتصال تهدف اصلا إلى تحقيق ديمقراطية الاتصال، فإذا كان الامر كذلك، فإنه يتعين حينذاك أن يشترك المعنيون بالأمر (الجمهور) في أعمال البرمجة واتخاذ القرارات شريطة أن توجد الإرادة السياسية في المقام الأول». [4]

ولا ينبغي تجاهل الصعوبات القائمة في سبيل تحقيق الديمقراطية ، فمفاهيم الانتفاع

---

[1]- مازن بلال، "أزمة اتصال" ،مرجع سابق.

[2]- نبيلة. س، "البروفيسور إبراهيم إبراهيمي للجزائر نيوز: قانون الإعلام 2012 لا يضمن حرية الاتصال"، يومية الجزائر نيوز، 2012-05-02، http://www.djazairnews.info/on-the-cover/122-on-the-cover/38347-2012-.html، تاريخ الزيارة 2012/05/03.

[3]- صالح بن بوزة، "الأنظمة الإعلامية في العالم الثالث: بعض مظاهر الهيمنة والتبعية"، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، العدد112، 1996، ص26.

[4]- شون ماكبرايد وآخرون، مرجع سابق، ص42-443.

بالمعلومات والمشاركة والمساواة هي بمثابة مثل عليا لم تتحقق بعد إلا جزئيا برغم ما أحرز من تقدم ملحوظ في السنوات الأخيرة. ومَردّ ذلك إلى أن المصالح القومية والراسخة، سواء لدى من بيدهم أمر وسائل الإعلام الجماهيرية أو لدى الحكومات، كثيرا ما تقف حائلا دون تحقيقها، هذا فضلا عن مخاطر التلاعب السياسي أو الاقتصادي.[1]

وتعود بنا هذه النقطة إلى فكرة المواطنة بوصفها الإحداثي السياسي، لأن المواطنة هي المبدأ الذي في ظله تحدد الدولة هوية الفرد من خلال اشتراكه في الحياة السياسية باطلاعه على كل المعلومات.

وتتحدث لويزة حنون (الأمينة العامة لحزب العمال بالجزائر) -بصفة عامة- بأن المواطنة بمعناها الحديث محظورة على الجزائريين ويعد ذلك ممنوعا عليهم في تشكيل مؤسسام. وتكون حينها الديمقراطية شكلية فقط، إذا لم تستجب إلى هذه المسألة المركزية، فإذا لم يحصل أي شخص على الحقيقة هل يستطيع التعبير عن رأيه بكل حرية؟ ولهذا تعتبر لويزة حنون أن انفتاح وسائل الإعلام الجماهيرية على كل التيارات الفكرية والحزبية هو المسار الوحيد لبلوغ الحلول وليس بممارسة الرقابة والإهانة ومنع التعبير.[2]

وللإرادة السياسية دور هام في التحول الديمقراطي في الجزائر، يتجلى في إشكالية انفصام النظام بإرادته عن الشعب « فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا أقامت الجزائر إدارة للدولة وليس دولة سياسية تدعمها إدارة. فالشرطة كانت سياسية أما الدولة فلم تكن كذلك، وكذا الجيش الذي كان مؤسسة سياسية بالإضافة إلى الاقتصاد والدين ولكن الدولة لم تكن سياسية أبدا».[3]

إن مؤسسة الجيش في الجزائر موصولة –مبدئيا- بفكر الإرادة السياسة، والراجعة للطبيعة الاستثنائية للنظام الجزائري التي يتمفصل فيها الجيش مع الدولة والسلطة وهذا ما يؤدي لأن يكون

---

[1]- المرجع نفسه، ص42-443.

[2]- Ghania MOUFFOK, **Louisa HANOUNE une autre voix pour l'Algérie**, LADECOUVERTE, Paris, 1996, P237.

[3]-Lahouari . ADDI, **l'Algerie et la démocratie**: **pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine**, LA DECOUVERTE, Paris, 1994, P118.

ؤسسة الجيش سلوكيات سياسية أكثر منها عسكرية.[1]

ترى بعض الدراسات، ومنها ما ورد في مشاركة للباحث أحمد زايد في ندوة عن التجربتين المصرية والجزائرية، أن « النخبة السياسية وصلت مستوى من الخبرة السياسية يسمح لها بممارسة رقابة على وسائل الإعلام الجماهيري، حيث يصبح مستحيلا لأي فرد عادي دخول هذه النخبة. في الوقت نفسه، تتعوّد هذه النخبة على الممارسة السياسية، حيث يتولد لديها الاقتناع أو الاعتقاد أن وجودها ضروري، وأن تخلي أعضائها عن مناصبهم يشكل كارثة عليهم على حزبهم... ولهذا، وبسبب عدم وجود إمكانية للتغيير العادي، فإن..(الانقلاب النخبوي) يشكل وسيلة هامة تؤدي إلى أن تأخذ نخبة مكان نخبة أخرى، حيث تنتزع منها القوة والحكم...».[2]

وتدل كل المؤشرات وفق هذا التوجه أن أي تمثيل حقيقي للمجتمع وقواه لن يكون بمحتوى النخبة الحالية التي تبدي تخوفا من التغيير. كما أن السيطرة على الثروة يزيد من التباعد بين قمة الهرم وقاعدته؛ وهو ما يعني أن السلطة القائمة لن تفكر أبدا في أي انفتاح ديمقراطي، بدعم قوى خارجية ذات مصالح واسعة في الجزائر، وتملك أدوات فاعلة للتأثير في القرار.

لايمكن أن تقود مثل هذه النخب -ولعوامل متعددة أخرى، خاصة منها غياب رؤية بل غياب حتى الانشغال بموضوع بناء دولة المؤسسات والقانون- المجتمع إلى الديمقراطية ولا إلى الحداثة.

ومن الطبيعي أن يعمل النظام الإعلامي والنظام السياسي في الجزائر على تعميم امتثالية عميقة، قسرية الطابع، للحفاظ على الوضع القائم حتى درجة الجمود الكامل، وأن يبتعد عن القيام بأية بادرة أو حركة نحو التغيير والتطوير والارتقاء بالقيم الديمقراطية. لهذا يمكن القول أن استمرار النظام الإعلامي كنظام اجتماعي يفتقر للديمقراطية الحقة لأنه مرتبط بإرادة النظام السياسي وحاجاته ومتطلباته وليس باتجاهات ومواقف الراي في المجتمع المدني النخبوي، او برضا الجمهور وقبوله، أو بحاجاته المتنوعة لطلب المنتوجات والمضامين الإعلامية.

---

(1)- Zahir . FARÈS, **Algerie** :**Le bonheur ou son contraire** ,l'ARMATTAN ,Paris,1996, P209.

(2)- مصطفى هميسي، **"كلام آخر: لماذا يتمكن النظام من الاستمرار؟"**، يومية الخبر:14-06-2011، http://www.elkhabar.com/ar/autres/makal/256282.html، تاريخ الزيارة21 /2011/07.

نشرت الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي حول الحريات وحقوق الإنسان، جاء فيه ملاحظات سوداء عن سجل الجزائر في هذا المجال خلال عام 2010، وقليلا ما يشير التقرير إلى أمور إيجابية ،كنوايا الجزائر في توسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، لكنه في نفس الوقت يصور بشكل قاتم واقع نزلاء السجون، وتوسع دائرة الفساد، وتقييد حرية الصحافة والأحزاب ومراقبة الأنترنت وأيضا مصادرة حقوق العمال. [1]

فلازال النظام السياسي الجزائري يبحث عن الشرعية المستمدة من إرادة الشعب ،لأن فقدانه لها يؤجل-بطبيعة الحال- الحديث عن الديموقراطية وتطبيقها.

وكما يقول الصحفي غسان شربل في صحيفة الحياة البغدادية «لا معنى للربيع العربي إذا لم يفتح الباب لقيام دول طبيعية. ولا معنى له إذا أحلّ فكرة مستبدّة مكان حاكم مستبد. ولا معنى له إذا توسل صناديق الاقتراع لتجويف الديموقراطية وفرض الزي الموحد على غرار ما كان يفعل القائد الملهم من زاوية أخرى وبأساليب أخرى». [2]

2)المرتكزات الأساسية للقيم الديمقراطية داخل السيناريو:

أ- ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع:

إن غياب الإطار الديموقراطي- الذي يؤدي للطريق السليم للتنمية والترقية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية- يجعل الجزائر لا تتلمس بعد سبيلها نحو التفاعل مع قيم الديمقراطية بسبب تخلف بنية المجتمعات العربية التي تشكلت زمن تدهور الحضارة العربية الإسلامية، تم تراجعت زمن الاستعمار الفرنسي واستمرار الحديث عن الثوابت الوطنية في زمن تراجع الإيديولوجيات والأفكار والمرجعيات الشاملة والخطابات الرسمية الأحادية، فلم يتحصن وعي الفرد الجزائري بثقافة الديموقراطية التي تمنحه القدرة على المجابهة الحضارية.

لعل مكمن الإفلاس الديموقراطي في الجزائر يعود إلى أن الساحة السياسية لم تتشكل منذ

---

[1]- عاطف قدادرة، "في رد فعله على التقرير الأمريكي حول حقوق الإنسان في الجزائر قسنطيني يلاحظ مبالغة فاضحة ويفترض حسابات سياسية"، يومية الخبر: 10-04-2011، http://www.elkhabar.com/ar/politique/250092.html،تاريخ الزيارة 2011/04/10.

[2]- غسان شربل، "دولة طبيعية"، الحياة البغدادية: 16-05-2012، http://www.alhayatnews.net/news.php?action=view&id=343، تاريخ الزيارة2012/05/17.

البداية بمجالها الثقافي كشرط لازم لأية ممارسة للشأن العام، وكل ما حدث هو افتراض التعددية في الهوامش والأطراف مع بناء السلطة الفعلية في المركز والنواة. (1)

فيتجلى ضعف الثقافة الديمقراطية في ضعف تبني القيم الديمقراطية، وممارستها، حيث يرى معظم الباحثين أن الثقافة السياسية شرط أساسي يسبق الدعوة إلى الديمقراطية. لأن التنشئة السياسية هي عملية نقل القيم والمعايير والخبرات السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل، ومن ثم فإن التنشئة السياسية تساهم في تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع، الأمر الذي يساعد على بناء الهوية السياسية المشتركة لابناء المجتمع.

ويكون غياب الوعي الديمقراطي من أهم معوقات التحول الديمقراطي وترسيخ السيناريو الاستمراري المرجعي بالجزائر، وترجع جذور الأطروحات حول العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية إلى المفكرين السياسيين الكلاسكيين اليونان. وقد لفت أرسطو الانتباه إلى أهمية الاعتدال والتسامح وحذر من مخاطر التطرف السياسي ودعا إلى تحرير الشعوب. وكل تلك الأفكار لا يزال صداها يتردد في الكتابات المعاصرة. (2)

إن تطور الوعي السياسي لدى الشعب الجزائري لايزال ضعيفا، والدليل على ذلك موقف الأغلبية من الانتخابات التشريعية للعاشر من شهر ماي2012 وشروع السلطات في استخدام أدوات تحفيز المشاركة هي في غنى عنها في الحالات الطبيعية. ففي كل الدول الديمقراطية لا نجد لدى الحكومات أي برامج لتحفيز الناخبين على الانتخاب، ومثال ذلك الانتخابات الرئاسية الفرنسية لعام 2012 .

ويؤكد بشير مصيطفى (خبير و محاضر في الاقتصاد جامعة الجزائر) على « أن تشكيل وعي ثوري في الجزائر يتطلب توفر شروط بعيدة لحد الساعة وهي: تغير جذري في التوازنات المالية للبلاد، وتطور الوعي السياسي للطبقة الصامتة، و انخراط النخبة في سوسيولوجيا الثورة. ويبقى عنصر المفاجأة الذي لا ينبغي إهماله ويعني فشل السلطات - في المدى القريب – في تلبية مطالب الشباب الملحة في موضوع الشغل والسكن والقدرة الشرائية، حينها سنشهد احتجاجات

---

(1)- نور الدين ثنيو، " **الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديموقراطية**"، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي الثالث عشر30-08-2003،

http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=158، تاريخ الزيارة 2004/05/25.

(2)- لاري ديامond، مصادر الديمقراطية: **ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة، سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1994، ص19.

قوية ومدمرة وليس حراكا ثوريا بالمعنى السوسيولوجي للثورة، وهذا أخطر من الربيع على النحو العربي لأنه حراك غير مبني على بدائل سياسية قوية ». [1]

يعني هذا أن شيوع هذه الانتماءات يقلص من احتمالات حدوث التحول الديمقراطي بالجزائر لانها ترتبط بثقافة غير ديمقراطية تقوم على التعصب وليس التسامح والانغلاق بدلا عن الانفتاح والجمود لا المرونة.

و يشير علماء السياسة في هذا السياق أمثال غابريال ألموند (Gabriel AlMOND) وسيدني فيربا (Sidney VERBA) وألكس إنكليس(Alex INKELES) ودافيد سميث (David H.SMITH) إلى ضرورة توفر القيم والثقافة السياسية كعامل رئيسي يسبق عملية الانتقال الديمقراطي، مشيرين بذلك إلى الاعتدال والتسامح واللطف والفعالية والمعرفة والمشاركة. [2]

ليست القيم الديمقراطية الحقة تقليدا لنماذج مطبقة أو قرارا لسلطة منفذة اجتماعيا أو إملاء خارجيا لجهات أو مراكز للهيمنة على المستوى الدولي، وإنما هي ثقافة بالمعنى السوسيو أنثربولوجي لمفهوم الثقافة. «إنها منظمة متكاملة من القيم والرموز والمعايير والاتجاهات والمواقف والتصورات ورؤى العالم يستلزم بناؤها، ضرورة، استنباتها ذاتيا اي جعلها ضمن سيرورة منهجية، إرادية، قصدية، مخططة وهادفة من التربية والتعليم والتكوين والتنشئة السياسية والثقافية والاجتماعية تنبثق من خصوصيات الذات». [3]

لا يتم النظر إلى الديمقراطية- وفقا للتصور السوسيوثقافي- على أنها "سلعة للتصدير والاستيراد" أو النقل والتحويل... ولا حتى على اعتبار أنها "منهج أو آلية تقنية" ذات طابع شمولي وأداتي محايد لتوزيع السلطة وتدبير مقتضيات التعدد والاختلاف -مع عدم الإلغاء الكلي

---

[1]-احسن خلاص، "الخبير الاقتصادي الجزائري بشير مصيطفى : التغيير الحقيقي لن يأتي عبر الانتخابات"، جريدة الجزائر:02-05-2012،-http://www.eldjazaironline.net/02/index.php/national/3 2011-06-16-15-16-24/15466-2012-05-02-20-59-06.htmlK، تاريخ الزيارة 2012/05/11.

[2]-إسماعيل الشطي، "الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، العدد289، مارس 2003، ص116.

[3]-مصطفى محسن، "التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: مصاعب الحاضر ومطالب المستقبل"، مرجع سابق، ص39-40.

والعدمي لما للديمقراطية من أبعاد تبادلية وإجرائية وكونية- وإنما يجب النظر إليها على انها "ثقافة" بالمعنى الآنف، أي نسق قيمي-اجتماعي داعم، نظريا وممارسيا لتأصيل حقوق الإنسان، ولمسلكيات التسامح، وتقبل واقع الاختلاف والتعدد... وكل ما يمكن أن يساهم في بناء مواطنة (Citoyenneté) منفتحة على الذات، وعلى الآخر في آن، ومنخرطة في "سيرورة مثاقفة" ذاتية وكونية، حوارية ومتكافئة.[1]

إن حداثة التجربة الجزائرية الديمقراطية جعلت منها ظاهرة جديدة ودخيلة على البنية الاجتماعية التي بدات تتحرك ببطء صوبها، فهي مرحلة بذر للقيم الديمقراطية يحتاج إلى قدرات لاستيعاب واضح لما كنا عليه وما نريد أن نصبح عليه.... ذلك من أهم عوامل تحقيق ديناميكية التقدم الاجتماعي».[2]

والحقيقة المؤكدة ان الطبقة السياسية ليست بقادرة على تغيير المجتمع من هذا الاتجاه، لأن قوى تستمد أهميتها من الشرعية التاريخية وتحتل أكبر وزن في ميزان اللعبة السياسية، وحين تعمل على توسيع فضاءات التعبير والمشاركة التي تسترعي اهتمامها ومسؤوليتها المباشرة والمتزايدة في تعليم المواطنة للشعب، فإن ذلك يعد تناقضا في ذاته.[3]

إن المأزق الذي آلت إليه القوى السياسية في الجزائر أن الكل انصرف إلى التماس استحقاق السلطة من زاوية البحث في الشرعية الثورية التاريخية ، ولم يستطع أن يبلور برنامجه وخطابه ومفردات قاموسه من الواقع الفوري الذي يتجاوب مع الجماهير التي تبقى دائما هي المحك الحقيقي لاستحقاق السلطة.

و استمر حزب جبهة التحرير الوطني محملا بثقل لم يستطع التخلص منه لأنه مثل مبرر وجوده منذ البداية، فلم يفكر تفكيرا حضاريا واعيا لشروط تاريخية جديدة لكي يتجاوز الشرعية الثورية ويؤسس لنفسه مسارا جديدا في زمن الديموقراطية والشرعية الدستورية. وضاعت فرصة تأسيسية لاستدعاء جميع القوى السياسية والاجتماعية لتدشين عصر جديد اسمه عصر التعددية لفائدة الوحدة الوطنية.[4]

---

[1]- المرجع نفسه، ص40.

[2]-Saïd . ZAHRAOUI, **Entre L'horreur et l'espoir**, **1990–1999**: **Chronique de la nouvelle guerre d'Algérien** , ROBERT LAFONT, Paris, 2000, P248.

[3]- Ibid, P248.

[4]- نور الدين ثنيو،" **الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديموقراطية**"، مرجع سابق.

وهذا ما يعني أنه من غير المتوقع أن تساهم مؤسسة سياسية لا ديمقراطية في عقلنة وترشيد ودمقرطة أشكال توزيع السلطة وفرص المشاركة والمبادرة اللامركزية عن طريق بث الوعي الديمقراطي لاتخاذ القرارات الفردية والجماعية وتكريس قيم الحرية والحق في تلقي المعلومة وتدفقها بين الحاكم والمحكوم عن طريق وسائل الإعلام والاتصال المتاحة. لأنّ السلطة لا تكون كحامي للفضاءات العمومية (les éspaces publics) مثل حماية حركة المواطنين إلا إذا تمتعت بالشرعية اللازمة. و إلا سنعود للمرحلة الطبيعية التي أشار إليها هوبز (HOBBES) . [1]

وقد اتجهت بعض النظم السياسية كما في الجزائر إلى توظيف الأحزاب السياسية لخلق الرضا والقبول من جانب أبناء المجتمع واكتساب تأييدهم لسياسات النظام الأمر الذي يوفر الشرعية السياسية لاستمرار النظام المتمد بإبداء الرضا والقبول من المحكومين تجاه الحاكم « وأدى هذا الأمر إلى تحول الكثير من هذه الأحزاب إلى أجهزة للدعاية والترويج للسياسات التي يقوم بوضعها النظام السياسي في هذه الدول، وليس المشاركة في صنعها، وهو ما كان له أثر سلبي على التطور الديمقراطي في هذه الدول.

يقوم مستقبل الديموقراطية في الجزائر -وفقا لهذا السيناريو- على أن النظام هو الذي يحدد الأطراف التي يتعامل معها والتي يقصيها حسب مقتضيات الحالة السياسية ودائما في أفق الاحتفاظ بالحكم. لأن لعبة النظام متمثلة في التواري خلف الأحزاب وتوظيفهم في الأوقات المناسبة من أجل الاحتفاظ بالسلطة والاستئثار بالثروة.

فبين السلطة المطلقة والديمقراطية المشوهة التي طبعت الجزائر منذ إقبالها على التحول الديمقراطي، فإن الجزائر لا زالت تعيش أزمة للسلطة التي بدأت (ثورية) وقدمت الحد الأدنى من التنمية، وتشهد كذلك اللاممارسات التي سميت ديمقراطية في المجتمع وفي الاحزاب التي تقدم الحد الأدنى من الممارسة الديمقراطية.

وتظهر حينها الديمقراطية -في حالات- كعائق أمام السير الفعال والتقني "للنسق"، وتقوم في الوقت ذاته بمنع هذا "النسق" من أن يؤول أداؤه إلى نتيجة مفزعة. [2] بمعنى أن الأمر المؤكد أن الأنظمة الديمقراطية الشكلية هي أكثر الأنظمة تعرضا للاختراق وقلب القيم الديمقراطية فيها إلى نقيضها.

---

[1] -Lahouari . ADDI, op.cit, P141.

[2] -Yves. Michaud, op .cit, P8.

ب_ البنية الاجتماعية والإيديولوجية:

ولا يقتصر الأمر في الجزائر على تحديات الثقافة السياسية فحسب، بل إن ما يمكن طرحه هو الإطار الاجتماعي لنسق قيمي يحدد إبراز صورة القيم الديمقراطية في المجتمع الجزائري وفقا للبنية الفكرية المتأصلة والمبادئ الدينية التي تضبط صورة هذه القيم.

وإذا كانت الثقافة السياسية كما يرى لاري دا�وند(Larry DIAMOND) « من الافضل تصورها بانها ليست مجرد إرث من الماضي لشعب ما، بل كبنية جيولوجية ذات ترسبات من عدة مراحل وأحداث تاريخية»[1]،نإ عملية التحول الديمقراطي وتبنيّ القيم الديمقراطية عملية شائكة في ظل مزيج من ثقافتين إحداهما عميقة الجذور والأخرى حديثة وافدة تشكل قشرة رقيقة في العقل المسلم وتواجه تحديات الإحلال والاستبدال.

ولا شك أن تبني العالم العربي الإسلامي للحرية والديمقراطية منهجا وأسلوب حياة لا يمكن أن يحقق النقلة النوعية المطلوبة على أرض الواقع بصورة ميكانيكية وتلقائية أو عبر مبادرات فوقية وإجراءات تشريعية وحقوقية بحتة، وإنما يحتاج لكي لا يؤدي إلى انتكاسات خطيرة ونتائج عكسية، إلى إحداث تغييرات عميقة في القناعات وطرائق التفكير، ولا شك أن تحقيق الاقتران العضوي ب� استنباط مناهج اجتهاد جديدة عبر استثمار منجزات التقانيات وبين تحريك العقل والوجدان نحو استيعاب مبادئ الحرية وقيم الديمقراطية، وما ينجم عن ذلك الاقتران من علاقة جدلية دينامية، من شأنه أن يسرّع الصيرورات وأن يسهم إسهاما حاسما في جعل تلك المبادئ والقيم وقائع أساسية، ومنطلقات مستقرة ومغروسة في صميم النسيج الفكري العربي الإسلامي.[2]

وبحد فكرة الديمقراطية في بعديها الاجتماعي والفكري مقاومة من قبل المجتمع الجزائري من زاوية أن الديمقراطية ليبرالية تعكس أحد المفاهيم الأساسية للمنظومة القيمية الغربية. حيث أثرت التطورات الدينية الهامة التي حدثت في فترة السبعينات والثمانينات على التحول الديمقراطي في العالم وارتبطت بذلك الديمقراطية بالديانة المسيحية (الكاثوليكية والبروتستانتية).

وأكد يورجن هابرماس (Jürgen HABERMAS) على أن الديمقراطية تعتبر أيضا

---

[1]- إسماعيل الشطي، مرجع سابق، ص119.

[2]- فريال مهنا، مرجع سابق، ص590-591.

الممارسة العامة للقناعة حول كل المواضيع التي تمس الفرد في علاقاته مع الجماعة[1]، أي أن الديمقراطية ليست بالفكرة المجردة وإنما هي مرتبطة بالفرد ومعتقده، حيث ان « إيديولوجية الحداثة لا تتناسب في خصائصها مع الدين الإسلامي لانها تقيم الحوار العام انطلاقا من فكرة الاستقلالية الفردية والعدالة القضائية، والحرية السياسية، وكلها تتلاشى مع الاستدلال بالقدرة الإلهية من قبل المناهضين». [2]

ويبقى الإنسان سيّدا في اي حركة تغييرية تحدث في المجتمع انطلاقا من القيم السائدة، ومن سلم قيمي معرفي واضح داخل البنية الهيكلية للقيم داخل المجتمع الواحد «واصطلح العلماء تسمية "سلم القيم" (The value scale) للدلالة على تواجد ترتيب هرمي للقيم»[3]. لذلك فالأفراد يفضلون القيم العليا كالدين والأخلاق والخير والحق... التي تحتل أعلى مستوى في سلم القيم لانها تبقى مستقرة زمنا طويلا في نفوس الناس، وعليه فالديمقراطية بهذا المعنى تحتل ادنى سلم القيم.

وهكذا تتناقض بعض القيم والاتجاهات التقريبية مع المفهوم الديمقراطي للثقافة السياسية، فافراد المجتمع التقليدي قد يشعرون بعدم اهمية المطالب الفردية وان من الضروري على الفرد ان يتلاشى في شيء أعظم ،وعادة ما يعتمد هؤلاء في إشباع مطالبهم على صلات القرابة فلا يستطيعون ان يطلقوا العنان لشخصياتهم إلى مدى ارحب، وقد لا يتلاءم نمط العلاقات الاجتماعية بين هؤلاء الأفراد مع متطلبات المشاركة والمناقشات السياسية وما تتضمنه من أخذ وعطاء ومن دقة البرهان ومن قدرة المساومة والحلول التوفيقية والوسط . [4]

وقد يواكب ذلك افتقار المجتمع التقليدي إلى تحديد واضح للوظائف السياسية وللاداء الحكومي .وقد لاتوجد معايير يستند إليها السياسيون للحكم على أدائهم مما ينعكس على ممارسة السلطة.

إن التحول الديمقراطي في الجزائر ينظر إليه من قبل التمظهرات الاجتماعية لإيديولوجية الجماعية على انه ليبرالية المجتمع (liberaliration de la societé) ويقال أن التحديث لا يقبل

---

[1]- Lahouari. ADDI, op.cit, P162.

[2]- Ibid, P162.

[3]- فوزية دياب، مرجع سابق، ص28.

[4]- عبد الغفار، رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، مرجع سابق،** ص196.

في المجتمع إلا في مظهره التكنولوجي و الاقتصادي و يرفض من قبل تيارات أخرى في مظهره الإيديولوجي و السياسي الذي يتعلق بحرية الفرد، فحتى الحكام – هم أنفسهم – يظنون بأنهم حققوا التطور التكنولوجي و الاقتصادي للبلد محافظين في ذلك على السلوكيات الكلاسيكية (القديمة) في مجال العلاقات السياسية.[1]

فاحتمالات التحول الديمقراطي لدى هنتنجتون تزيد في الدول التي تقع في المستويات المتوسطة، و المتوسطة العليا من النمو الاقتصادي، لكن الثراء وحده لا يكفي لتحقيق الديمقراطية فالدول المنتجة للنفط لم تحقق في معظمها التحول الديمقراطي مما دفع هنتنجتون إلى إضافة شرط النمو الاقتصادي ذي القاعدة العريضة و ليس مجرد إنتاج النفط، كسمة للنظم المتوقع تحولها للديمقراطية، واهتم في تحليلاته بإبراز الأهمية الرئيسية التي تمتلكها الطبقة الوسطى.[2]

ويذكر هنتجتون أنه بحلول عام 1995 يكون ثلثا دول الموجة الثالثة قد ارتدت إلى الحكم الشمولي، في موجة مضادة كبرى -كما حدث في الموجتين الأولى والثانية- ويرتبط ذلك بعوامل عديدة، منها الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، أو أثر كرات الثلج حيث العدوى نتيجة انهيار نظم ديمقراطية اخرى، او ازمات اقتصادية، او ضعف في القيم والمعايير الديمقراطية السائدة، وربما كان ضعف أداء النظام الوليد قد أسهم بدوره، أو الميراث التاريخي والثقافي وآثاره الممتدة.[3]

وفي ظل ظهور الديمقراطية والليبرالية كإيديولوجيتين منتصرتين تبقى النزعة القومية (Le nationalisme) والإيديولوجيات المدافعة عن الهوية حاضرة في الحقل الإيديولوجي الجديد في مواجهة الفكر الأحادي للعولمة.

ويعود تخلف العالم العربي عن "التأقلم الإيديولوجي" إلى تراكمات الإخفاقات التي تلقتها التيارات الإيديولوجية بهذه المنطقة...ويمثل غياب صرخة ديمقراطية داخل الاحزاب السياسية و اتمعات والدول -بلا شك- أهم أسباب الأزمة الإيديولوجية العربية. و لا تشكل الديمقراطية القضية الوحيدة ولكن تبني ديمقراطية تقدمية وتطورية متلائمة مع المجتمعات العربية يساهم في توفر حوار خالص وبنّاء للتفكير بصوت مرتفع ومسموع مؤسس"لتجدد إيديولوجي"

---

(1)-Lahouari. ADDI, op.cit, PP129, 139.

(2)-عبد الغفار، رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مرجع سابق، ص20-21.**

(3)-المرجع نفسه ، ص24.

.(Renouveau idéologique)[1]

يعبر التيار القومي بمظهره السياسي-الديني عن ردّ فعل قومي على مستوى العالم الإسلامي تجاه الهيمنة الأوربية، ويعتبر إرنست جلنر (Ernest GELLNER)(1925-1995)[*] عصر النهضة كإصلاح ديني مصاحب لنشأة التيار القومي العربي[2]، **ويشكل التيار الإسلامي** في الواقع لب التيار القومي لأن الإسلام السياسي تعود جذوره للتاريخ المعاصر في عصر النهضة **الذي كان آخر ممثليه رشيد رضا و حسن البنا** (Hassan El BANNA)(1906-1949) **مؤسس المنظمة المصرية للإخوان المسلمين عام 1928.** وانشق التيار القومي في البلدان الإسلامية إلى اتجاهين، الاتجاه الأول يجعل من الإسلام وسيلة وهدف وإنشائه للإسلام السياسي مثل ما عبر عنه الإخوان في مصر وجمعية العلماء المسلمين في الجزائر خلال العشرينيات **والثلاثينيات من القرن العشرين والذي يطلق عليه تسمية تيار** "القومية الثقافية" أما الاتجاه الثاني فيمكن أن ندعوه بـ"القومية السياسية" المقتبس لأشكاله وخطابه من الغرب، يجعل من بين أهدافه تأسيس دولة حديثة ومحترمة على المستوى الدولي، وقد تبنت جبهة التحرير الوطني هذا الاتجاه الذي لعب دورا هاما في المجال الإيديويولجي **السياسي** (Ideologico-politique)**.** [3]

وللعودة للحديث عن رفض الديمقراطية من قبل التيار الإسلامي في الجزائر يبقى البحث عن أسباب ضيق المُفكّر فيه في الذهنية العربية **-بصفة عامة-** واتساع المفكَّر فيه، هو الذي سيحدد ولو جزئيا سبب جمود واستمرار الأطر الاجتماعية المعرفية السلبية التي تنبذ الديمقراطية، سواء كانت أحزابا قومية أو يسارية (دينية) أو اشتراكية.

ولا بد في ذلك من التذكير بآثار الاستعمار التي أدت إلى تشتت القيم الإيديولوجية في الجزائر وتضاربها، حيث جمد حالة التقدم التاريخي لهذه القيم وتشكيلها في صيغة متجانسة**.** وتَقوّت على إثرها القيم التقليدية أثناء فترة الاستعمار ولعبت دور قيم الملاذ حتى في السنوات

---

[1]-Khattar. ABOU DIAB, "**La panne idéologique**: **Au–delà de l'interaction entre idéologie et religion**", Revue Arabies, Paris, N°162 , Juin 2000 ,pp18_19.

[*]-انثروبولوجي أنجليزي.

[2]-Lahouari. ADDI, op.cit, P16.

[3]-Ibid, P15-16.

التي تلت مرحلة الاستقلال.[1]

ويشكل الميراث التاريخي عائقا في الوصول إلى إرساء دعائم "دولة مدنية عصرية" تتجاوز "دولة الجماعات" التي ارتبطت بخطابات شعبوية مشبعة بقيم التخلف مهيمنة استمرت ببقاء ما كان يسمى بـ"الدولة الوطنية" القائمة على "العسكر" ومنطق "القبيلة"، هذه الدولة التي كان من المنطق التاريخي أن تبقى مرحلة زمنية وتزول، ولكنها استمرت فخلقت "الدولة الهجينة" وتآكلت من الداخل وأفرزت نقائصها، نقائض تُفكّر بالآليات نفسها، فبقيت المرجعيات والمحددات التاريخية والعشائرية هي الحاضرة دوما عبر الاحتكام إلى المقدّس في حالات التنازل والتقاتل.[2]

إن تصورنا للسيناريو الاستمراري المرجعي عكسه أيضا البناء الفكري والإيديولوجي للمجتمع الجزائري والناجم عن ضعف مقومات الحوار مع القيم الديمقراطية والحريات وقيم المواطنة وأنظمة العقل المتحرر من المرجعية الذاكرية والمفاهيم الحداثية التي تشكل لب التحديات الراهنة والمستقبل المتوسط للقرن الواحد والعشرين وخاصة مع تنامي الحركات القومية والعرقية والدينية في العالم بأسره، والداعي إلى التفكك لا الاندماج في بوثقة إيديولوجية واحدة تدعو إليها العولمة والمتعلقة أساسا بالديمقراطية كقيمة عالمية.

ج_ الفجوة المعرفية والرقمية:

تبدو قدرة التغلغل والتجديد التي يمارسها الإعلام الحديث وفقا للسيناريو الاستمراري المرجعي بطيئة أكثر وأصعب مما يتوقع أحيانا لأن اكتساب قيم الحداثة مرتبط كما سبق ذكره بعوامل ذات طبيعة اجتماعية وثقافية وسياسية على وجه الخصوص و مع ذلك لا يجب أن نستثني دور العامل التقني في هذه العملية. حيث أن وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وضعت لأجل تدعيم الديمقراطية والقيم المرتبطة بها بتشجيع ميادين الإعلام والتعبير، لكنها يمكن ان تتحول إلى وسائل هيمنة وتعميق الهوة خاصة بين الذين لهم الإمكانيات لامتلاكها والاستفادة من التقنيات الحديثة والوصول فعلا إلى ضمان مشاركتهم وضمان الحق في الاتصال.

ويفسر انتشار وسائل الاتصال الجماهيري على نطاق واسع كمؤشر للعصرنة وللتطور الاجتماعي والثقافي المرتبط بتوافر التدفق المعلوماتي الحر والمتساوي... وإذا كانت القيم التكاملية للعصرنة وبلوغ حدّ الإشباع في التفاوت، المرتبطة أيضا بسهولة الوصول إلى وسائل الإعلام، تمثل

---

(1)-Ibid, P137.

(2)- بومدين بوزيد، مرجع سابق، ص148-149.

عنصرا بارزا بشكل عام، فإن نموذج الفجوات المعرفية يلفت إلى الوجه الآخر للعملة، إذ يرى أن الإعلام يعيد إنتاج اللامساواة الاجتماعية ويصّعدها وهو أداة للقفز فوق هذا التفاوت، وليس لتقليصه، إذ يصنع أشكالا جديدة ونافذة من اللامساواة ومن التطور التفاوت.[1]

ويشير فيدريكو مايور (Federico MAYOR) إلى الخطر المداهم للمجتمعات النامية في بقائها في خندق الحضارة المعلوماتية للتهميش الذي تعانيه كثير من البلدان ومليارات من الأفراد نتاج ما يدعى بالعنصرية التكنولوجية (techno-Apartheid) التي جزأت العالم إلى جزاين يضم قسم منها المجتمعات التي تستفيد من الثقافة الجديدة والقسم الثاني منها سيبقون على حافتي الطرق السريعة للمعلومات.[2]

و تتجلى أهم العراقيل المسببة لذلك في الإقصاء الذي تقوم عليه البنيات التحتية للحضارة المعلوماتية، وثانيها تفشي الفقر وقلة المهارة في التعامل مع هذه التكنولوجيات جعلتا الأفراد ضحايا الوصول إلى "مجتمع المعلومات "(La société de l'information) .[3]

وقد ورد في الوثيقة العربية للأنترنت الصادرة عن المؤتمر الإقليمي العربي "نحو مجتمع للمعلومات أكثر عدالة" الذي عقد في عمان الأردن خلال الفترة 13 و15 سبتمبر 2004 بأن الفجوة الرقمية ب الدول تقدمة والدول النامية ناة عن الاستبعاد نظم للمجتمعات الهامشية والنامية بسبب الاهتمام بالمصالح الفردية على حساب المصلحة العامة، وجنوح الكثيرين نحو احتكار هذه التكنولوجيا وبرمجياتها والتحكم باستخداماتها وطرق ووسائل توفيرها والرقابة عليها. وتزيد الفجوة الرقمية من عدم ساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ب الدول وداخل الدولة الواحدة، لأن سد الفجوة الرقمية هو الذي يجعل كل فرد يتمتع بالحق في الوصول للمعلومة والاستفادة منها علميا وتكنولوجيا واجتماعيا واقتصاديا.[4]

وطرحت نظرية الفجوات عرفية -في صياغتها الأصلية- مسألة أنه كلما ازداد تغلغل الإعلام المعلوماتي داخل نظام اجتماعي، يجنح قطاع الجمهور الذي يتمتع بوضع اجتماعي_اقتصادي مرتفع إلى اكتساب المعلومات بصورة أسرع من القطاع ذي المستوى

---

[1]- فريال مهنا، مرجع سابق، ص301.

[2]-Federico MAYOR & Jerôme. BINDÉ, op.cit, P294..

[3]-Ibid, P295.

[4]- مجلة علوم إنسانية www. Ulummisanie. Net العدد14، أكتوبر 2004، http:// www. Ulum. Nl/al 49.htm تاريخ الزيارة2007/01/20.

الاجتماعي -الاقتصادي الأكثر انخفاضا، وهكذا، فإن فجوة المعرفة بين القطاعين تميل إلى الاتساع بدلا من أن تتقلص.[1]

واعتبرت هذه النظرية في بدايتها أنه ثمة أربع فجوات للمعرفة: مستوى الرؤية والإعلان للقضايا التي ينشطها الإعلام ضمن سياق اجتماعي معين، مستوى التعليم لدى الأفراد، مستوى المعارف التي يمتلكها الأشخاص لموضوعات معينة، المتغير الزمني.[2]

فالواقع أن التقنيات الاتصالية الجديدة تتحرك كعوامل خلق وتوسيع التفاوت، فمسألة عدم المساواة المعلوماتية (Information inequity) تكتسب أهمية كبيرة، لأن انتشار التلفزة الكابلية والفضائية والكمبيوتر ومختلف أنواع النصوص البصرية التلفزية، يؤدي إلى تأثيرات اجتماعية خاصة، من زاوية الانتشار غير المتساوي اجتماعيا للمعرفة، ومن زاوية الأساليب والمستويات الجديدة نحو الأمية وللكفايات الاتصالية. ففي تحليل حول روائز تقنيات الاتصال الحديثة على أن كمية المعلومات المتاحة لكل فرد، اتضح أن الفائدة الأكبر تذهب إلى الأغنياء في المعرفة، الذين يتباعدون أكثر فأكثر عن فقراء المعرفة. ويمتلك أغنياء المعرفة أيضا إمكانيات أكبر في إدارة الأدوات التقانية بنجاح، ما يتيح لهم الحماية من التعرض لفائض معلوماتي مرهق، وهو ما يعد امتيازا آخر لهم.[3]

إن أغنياء المعرفة يتطلبون معلومات اختصاصية تستطيع تقنيات الاتصال الجديدة فقط أن تقدمها، وهذا الاتجاه يعمق الافتراق بين متلقي الإعلام التقليدي (Broadcasting) وبين متلقي التقنيات الإعلامية الحديثة (Narrowcasting).[4]

فكيف لوسائل الاتصال التكنولوجية وشبكة الأنترنت أن تدعم القيم الديمقراطية في ميادين الإعلام ومجالات التعبير والإبداع في الجزائر من دون أن يكون كل الأفراد يمتلكون ويستفيدون من تكنولوجيا الاتصال وتقنياته الحديثة. وتعد الفجوة الرقمية إحدى العوامل المضادة للديمقراطية التي تتسبب كل هذه العوامل المذكورة في تشكيل عوائق للتحول الديمقراطي وترسم ملامح السيناريو الاستمراري المرجعي بالإرث التاريخي ووجود الجماعات السياسية الأقلية

---

[1] - فريال مهنا، مرجع سابق، ص301.

[2] - المرجع نفسه، ص301.

[3] - المرجع نفسه، ص304.

[4] - المرجع نفسه، ص304.

والعسكرية والإرادة المرهقة للنخب وضعف إيمانها بالديمقراطية كقيمة وممارسة. وما يستتبع ذلك من انهيار في القيم الثقافية والرمزية ورفض النظام القائم ورجاله ،نظرا للهوة الكبيرة بين القمة والقاعدة وغياب القيمة التي تضمن الحق في الاتصال.

وكل هذه المعوقات مجتمعة تؤسس مرتكزات تحد من محاولات التجديد والتغيير، بل قد يجعل منها مجرد شعارات...من أجل الإبقاء على حالة ما يسميه الكتاب العرب "الديموكتاتورية".[1]

و يتجسد هذا التصور البديل للديمقراطية حسب نعوم تشومسكي في منع الجماهير من إدارة شؤوم وإبقاء الإعلام تحت هيمنة صارمة ضيقة. ربما يبدو هذا التصور منافيا للديمقراطية ولكن المهم جدا أن يدرك المرء أن هذا هو المفهوم السائد للديمقراطية.[2]

لقد كشفت المجتمعات المتقدمة كم هي بعيدة تلك الديمقراطية السياسية الشكلية السائدة حاليا، عن تلك التي شهدتها ساحات اثينا القديمة، او تلك التي بشرت بها حداثة التنوير. حيث أكد هذا المنحى توم. ج. فارور (Tom J. FARER) في مؤلف معنون ب "حقوق الإنسان والتطور العلمي والتقني" مشيرا إلى أن التكنولوجيات الحديثة يكون مفعولها سلبيا وإيجابيا على السواء، وتعد شبكة الإنترنت رمزا لهذه الازدواجية، ومثال ذلك الصين حيث تدعم مجموعة من الشركات Cisco و Nortel و Lucent البنية التحتية للأنترنت وتثني على الفوائد التي تجنى من استخدام الشبكة في مجال الديمقراطية التي يجسدها تدفق المعلومة دون أي ضغوط من قبلها. لكن الشركات ذاتها تعمل على حظر النقد الموجه من قبل المجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان. وتعمل سلطة النظام الصيني على مضاعفة الرقابة لقضايا التخريب وإفشاء أسرار الدولة. مشغلة شبكة الأنترنت والوسائل الممنوحة لها من طرف الشركات السابق ذكرها لعرقلة الوصول إلى المواقع السياسية المتمركزة بالخارج من أجل قمع كل تعبير سياسي معارض.[3]

وإذا كانت هذه حال من سبقونا في مجال التنمية السياسية، فما بال مجتمعنا و تدني مستوى الأداء الديمقراطي في معظم المجتمعات العربية لا يحتاج إلى مزيد من التاكيد؟ وهل لنا ان

---

[1]- بومدين بوزيد، مرجع سابق، ص151.

[2]- نعوم تشومسكي، مرجع سابق ، ص3.

[3]-Steve. WRIGHT, "**Droit humains import –export**",le Monde diplomatique, collection Manière de voir, Dossier «**Sociétés sous contrôle**», N°56, Mars-Avril 2001,P97.

نتفاعل مع من يزعمون أن الأنترنت سوف تسقط الحلقات الوسيطة بين الحكام ومواطنيهم محققة بذلك نوعا جديدا من الديمقراطية المباشرة، التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار، دون الحاجة إلى تمثيل نيابي توكل إليه هذه المهمة؟

أم هل لنا أن نقلق أشد القلق، مع من يرى في ديمقراطية الإنترنت هذه ضربا من الفوضى، سيؤدي إلى مزيد من تدخل الحكومة من أجل السيطرة على جماهيرها، خاصة أن الإنترنت توفر الوسائل العملية الفعالة لإحكام هذه السيطرة، حيث تسجل للمواطنين مواقعهم وأفعالهم لتكشف –بالتالي- عن أهوائهم السياسية والفكرية، مما يجعلهم أكثر عرضة لهذه الرقابة الإلكترونية. [1]

ففي البلدان النامية وبخاصة في الأنظمة غير الديمقراطية (non démocratique) تستغل تكنولوجيات الراقبة (Les technologie de surveillance) ثابة أداوت للرقابة السياسية (Contrôle politique) لتتبع العارض والدافع عن حقوق الإنسان، الصحفي وثلي الطلبة وقواد الاقليات والنقابات، وفي نهاية الامر هي وضع عدد كبير من افراد الشعب ت الرقابة. [2]

وتبقى الشرعية السياسية بالأساس وطنية، حيث نشهد انحطاطا وتضاؤلا فيما نسميه "القدرة على شراء الدقراطية" (Le pouvoir d'achat de la democratie)، بمعنى قدرة المواطن على الفعل الانتخابي، حيث يعتقد كثير من المواطنين بأن اختيارهم الانتخابي لا يزن أكثر من ظروفهم المعيشية..، لذا فينشأ تناقض صارخ بين تطوير شرعية الفكرة الديمقراطية من جهة وقلة فاعلية حق الانتخاب للمواطن من جهة أخرى. [3]

يرى إدقار موران (Edgar Morin) أن الدقراطيات حساسة جدا، فهي ليست معممة على كل البسيطة لوجود ديكتاتوريات ومقومات الشمولية للقرن العشرين التي كانت بنوا ىلد لطوية جد يدة، فا لدقو لطية تعـ ىش حا لة ـديد خلال القرن ادي والعشرين، كما أن الديمقراطيات المتواجدة تعد ناقصة وغير مكتملة، لذا هناك عمليات تراجع ديمقراطي يسعى

---

[1]- نبيل علي، مرجع سابق، ص90.

[2]- Steve. WRIGHT, "**Droit humains import –export** " , Manière de voir N°56, op.cit, P97.

[3]-Zaki. LAIDI, "**La mondialisation comme phénoménologie du monde**", op.cit, P48.

لتجريد المواطنين من المشاركة في القرارات السياسية الكبرى بدعوى انهم غير مؤهلين لذلك، لان مثل هذه القضايا تحتاج إلى خبراء، وتعمل على طمس كفاءتهم وتهدد التنوع وتعمل على تراجع الحقوق المدنية لهم (Le civisme) .[1]

فقد رُمي المواطنون خارج مجالات السياسة التي يشغلها الخبراء (Les experts)، وهيمنة "الطبقة الجديدة"(La nouvelle classe) التي تمنع _في الواقع _ دمقرطة المعرفة.[2]

وما يمكن تأكيده في النهاية -في ضوء هذا المشهد- أن الوضعية الأحادية للجزائر لا تسمح حتى الآن بالانتقال الكلي من الأحادية إلى التعددية بعيدا عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الثقافي وتبدو المراحل ضرورية لتجنب الخطر الذي يمكن أن يكون حاملا لتشنجات، بيد أن الأمر قد قضي فيه حيث يتوجه البلد نحو أحادية حزبية أخرى.«فإذا كان ذلك غير مؤكد اليوم فإنه يبقى أطروحة (افتراضا) يكون مستوى الاحتمال فيها كبيرا مع درجة تشتت التشكيلات السياسية التي تتطرق في منأى عن منطلق القطيعة بالنسبة للنظام الدستوري القائم».[3]

فتصبح دمقراطيات القرن الواحد والعشرين موجهة بمشاكل ضخمة تولدت عن التقدم الفائق للآلة والعلم والتقنية والبيروقراطية مجتمعة. جاعلة الهوة تتسع بعمق بين علم تقني (Technoscience) فائق التخصص(Hyperspécialisée) وبين المواطنين، حيث يزيد التباين بين العارفين (المتخصصين) والجاهلين الذين هم المواطنون، وكذلك نشوء انفصام اجتماعي جديد بين "طبقة جديدة" وبين المواطنين، ونفس الأمر قائم من حيث الوصول إلى تكنولوجيات الاتصال بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

من ذلك لا يستطيع الفرد الجزائري أن يتمتع بأطروحة حرية التعبير والحق في الإعلام والحق في الاتصال كأدوات من أدوات تكريس الديمقراطية الإلكترونية التي لا يزال المطاف بعيدا لتجسيدها وتحقيق انتقال الانتخاب من الصندوق إلى الشبكة. فالديمقراطية لم تكتمل معالمها ولا حتى المواطنة باعتبارها مكمن واجبات الأفراد والضمان الأسمى لحقوقهم.

---

(1)- Edgar . MORIN, op.cit , PP124-125.

(2)- Ibid, PP126-127.

(3) -L’hammed. BOUKHOBZA, **octobre 88 évolution ou rupture**, Edition BOUCHENE, Alger ,1991, p233.

ثانيا: السيناريو الإصلاحي التجديدي

يشير مصطلح الإصلاح إلى تغيير محدود أو واسع في السياسات الحاكمة للدولة وتغيير بعض بنود الدستور أو تغيير في الوجوه التي تحكم، وهذان هما شقي الإصلاح الذي تتصارع من اجلهما الاحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني، وينسحب هذا المفهوم على وسائل الإعلام التي تتاثر بما يحدث من تطور سياسي وديمقراطي وبمقدار الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام داخل المجتمع.[1]

إن إصلاح أحوال وسائل الإعلام يرتبط بالإصلاح السياسي كما هو مرتبط بثورة الاتصال الحديثة، وما لها من تأثيرات إعلامية وسياسية متداخلة، ولا يمكن الحكم على أن إصلاحا سياسيا ما قد حدث في اي من المجتمعات دون ان تطلق الحريات، وخاصة حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة، باعتباره واحدة من أهم آليات الممارسة الديمقراطية، جنبا إلى جنب مع باقي الحريات وخصوصا حقوق المشاركة السياسية، وحرية تداول السلطة في كل المستويات، فضلا عن حرية تدفق المعلومات والبيانات، وتنافس الآراء المختلفة وقبول الرأي المخالف واحترامه، ليس باعتباره مجرد معارضة شكلية أو حقيقية، بل باعتباره قوة تغيير نحو الأفضل، مما يؤسس لبناء ثقافة عامة، تؤمن بأن الديمقراطية وقيمها هي أنسب آليات الحكم الرشيد أو الحكم الصالح.

تحمل الشروط الخاصة بالسيناريو الإصلاحي التجديدي تحديدا خاصا للنخبة السياسية وتحمل مشروعا طموحا لدفع المجتمع في طريق النمو، كما انها تفسح مجالا واسعا لممارسة الديمقراطية كأساس لإطلاق طاقات التجديد والإبداع، مع التأكيد على حرية وسائل الإعلام وتوظيفها كآليات تصحيح داخل النظام، مع إتاحة فرصة مشاركة أكبر لمختلف جماعات المجتمع المدني، فضلا عن التفاعل الإيجابي مع أهم مظاهر العولمة الإعلامية والاتصالية وظهور مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة.

وعمدنا التحدث عن التحول والتغيير لأن الفترة التي نعيشها الآن هي فترة انتقالية تشهد تحولات كبرى في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى المستويات

---

[1] - علي عبد الباقي، "حرية الصحافة كمدخل للإصلاح في العالم العربي"، مفكرة الإسلام: 6-07 2006، http:// www. islammemo.cc/taqrer/one-news.asp ?dnews=898. تاريخ الزيارة2007/02/13

الإقليمية والدولية والمحلية. وقد يتم الإصلاح تحت تأثيرات داخلية أو مزيج من التأثيرات الداخلية والخارجية التي لابد من تكيف الانظمة معها حتى تحقق توازنها.

قدم كارل دوتش (Karl DEUTSCH) في تحليله النسقي مفاهيم جديدة ليجعلها أكثر كفاءة في التعرف على التغيرات الحادثة في الأهداف، وهي مفاهيم التعلم (Learning)، ويقصد بالتعلم قدرة النظام السياسي على تكييف نفسه وسلوكياته استجابة للمعلومات التي يتلقاها عن طريق عمل التغييرات الضرورية في عناصره الداخلية وعملياته، وقد يستحدث النظام عمليات جديدة مثل الأفكار المستحدثة(Innovations)، كما يدخل النظام في عمليات أخرى مثل النمو (Growth) والتحول الذاتي(Self transformation) أي قدرة النظام على تجديد مؤسساته وسياساته بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره. [1]

وترتبط الوظيفة الإبداعية للنظام بطاقة التعلم (Learning Capacity) فالتعلم هنا هو أي تغيّر بنائي داخل النظام يجعله قادرا على الاستجابة بشكل مبتكر وفعال لمنبه خارجي قديم (Stimulus)، وإذا كان التعلم يتكون من تغيرات بنائية داخلية يتبعها تغيرات بنائية خارجية، فإن قدرة النظام على التعلم ترتبط بحجم ونوع الموارد المتاحة للنظام. فكلما زاد حجم الموارد داخل النظام زادت قدرته على التوصل إلى حلول وسياسات جديدة لمشكلات قديمة[2].

ويقول دوتش (DEUTSCH) إن السيبرنيتيك في حقيقته، ينطوي على نقل الرسائل وفهم عمليات الضبط، فما هو إلا فرع من هندسة الاتصال وليس هندسة القوة، ومن ثم، فإنه ينظر إلى الحكم على أنه شبكة من الاتصال أو نسيج متغلغل من الأعصاب، وتقوم هذه الشبكة بحمل الإشارات من مراكز الضبط المختلفة إلى الوحدات التي تقوم بالأداء، ثم تعيد الرسائل منها إلى مراكز الضبط. [3]

تتوقف فعالية استقبال المعلومات على ظرفين: [4]

---

[1]- بسيوني إبراهيم حمادة ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، مرجع سابق** ، ص66.

[2]- المرجع نفسه، ص67.

[3]-المرجع نفسه، ص59.

[4]- المرجع نفسه، ص63.

الأول: أن تتسم بعض أجزاء النظام المستقبل بحالة توازن غير مستقر (Unstable State of equilibrium) حتى يمكّن الحجم القليل من الطاقة الحامل الإشارات أن يكون كافيا لاستثارة التغير بشكل كبير. ودون هذا الوضع فإن المعلومات لن يقدر لها إحداث تأثير ذي مغزى. و على العكس إذا كان النظام في حالة توازن مستقر، فإنه يحتاج إلى حجم كبير من الطاقة لنقل الإشارات اللازمة لبدء درجة ولو ضئيلة من التغير.

إن هذه العلاقة لها ما يوازيها في عالم السياسة إذ أن حجم التأثير الذي يمكن أن تحدثه المعلومات الجديدة في النظام السياسي يعتمد على حجم عدم الاستقرار الذي يتسم به النظام.

العامل الثاني: هو الانتقائية (Selectivity) التي تتأثر بنوع المعلومات المخزونة لدى المتلقي.

ويؤدي هذا السياق الموضوعي إلى اتساع فرص وجود المزيد من الأدوات الإعلامية المعبرة عن مختلف القوى التي يتشكل منها المجتمع الجزائري، وتمثل وسائل الإعلام القنوات التي تعبر بها هذه القوى عن توجهاتها وافكارها في ظل ظروف الاستقطاب، بل إن هناك قوى ومجموعات رأسمالية ستسعى لإنشاء مؤسسات إعلامية توظفها كآلية لتحقيق الربح في ظل السوق الإعلامي المفتوح.

إذا يحق لنا أن نتساءل في ضوء تطورات الثورة الاتصالية العظمى عن موضع مجتمعنا الجزائري في عملية الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ونحدد موقعنا في المستقبل بحيث سنكون منتمين إلى مجتمعات ما قبل الأنترنت أو سنلتحق بمجتمعات ما بعد الأنترنت، خاصة وأن الشبكة العنكبوتية أصبحت مصدرا هاما للمعلومات والمعرفة، وفضاء للاتصال الإنساني التفاعلي لأول مرة في التاريخ عبر الحدود القومية مخترقا الزمان والمكان.

وتلزمنا الأمانة أن نقرر أن هناك وعيا صاعدا بأهمية الإعداد للمستقبل، وربما يترجم هذا الوعي عن نفسه منذ أكثر من عقد في ضوء ما اصطلح على تسميته في الخطاب الفكري السياسي "دراسة وتحليل المتغيرات العالمية". [1]

---

[1]- السيد ياسين، **الديمقراطية وحوار الثقافات: تحليل للأزمة وتفكيك للخطاب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص267.

ويرى السيد ياسين أن ما أطلق عليه الثورة الكونية، للتعبير عن مجمل حركة الانقلاب في الأوضاع العالمية، ليست ثورة وحيدة البعد لكنها ثورة مثلثة الجوانب في الواقع، فهي ثورة سياسية شملت النظم السياسية المعاصرة والعلاقات الدولية بالتحول من الشمولية والتسلطية إلى الليبرالية، وهي ثانيا ثورة في القيم، وتحول من القيم المادية إلى القيم المعنوية، وهي ثالثا وأخيرا ثورة معرفية تنطوي على الانتقال من الحداثة إلى عالم ما بعد الحداثة. [1]

ويمكن القول إن معركة المجتمعات النامية لا تقل ضراوة عن معركة المجتمعات المتقدمة، في سبيل تطوير مؤسساتها وتحديث قيمها ، فإذا كان خط التطور العالمي الاول –كما حدد سماته الباحث المستقبلي نايبست "هو الانتقال الحاسم من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، فإن خط التطور الثاني هو الانتقال من التكنولوجيا الصناعية إلى التكنولوجيا رفيعة المستوى. [2]

ولن يتاح للجزائر كدولة نامية أن تخوض بنجاح هذا الاختبار العالمي في المنافسة الكونية، إلا إذا عدلت من نظرتها للتكنولوجيا، باعتبارها ليست مجرد ادوات متطورة، بقدر ما هي نسق اجتماعي متكامل، ينبغي أن يركز على تطوير نظام التعليم والتدريب وتشجيع الابتكار والإبداع وتحقيق حق الوصول العالمي. وهذا تعبيرا عن قابلية النظام للتغذية الاسترجاعية (Feed back) في تدفق القيم الجديدة والمتغيرات من البيئة إلى النظام والمنعكسة في نتائج قراراته والأفعال المتعلقة بتنفيذها.

وتتخذ التغذية الاسترجاعية أيا من الصور الآتية: [3]

***تغذية استرجاعية إيجابية** (Positive feedback) وتشير إلى تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج قرارته التي تدفعه إلى انتهاج السلوك نفسه وصولا إلى الهدف.

***تغذية استرجاعية سلبية** (Negative feedback) وتشير إلى تدفق معلومات إلى النظام عن نتائج قراراته، تدفعه إلى تعديل سلوكه إلى الاتجاه الذي يؤدي إلى بلوغ الهدف.

إن الافتراض الأساسي الذي يكمن خلف التغذية الاسترجاعية السلبية هو أن حالة عدم التوازن الداخلي التي تعمل كحافز للنظام تدفعه إلى التحرك في اتجاه يقلل من حالة عدم

---

(1) -المرجع نفسه، ص268.

(2) -المرجع نفسه، ص260.

(3)- بسيوني إبراهيم حمادة ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ،مرجع سابق ، ص64.**

التوازن، وبهذا فإن احد الافتراضات الاساسية لنظرية دوتش (DEUTSCH) للاتصال هو أن النظام السياسي لن يبلغ أهدافه بطريقة مُرضية إذا لم تعمل التغذية الاسترجاعية السلبية بطريقة مناسبة.

*تغذية استرجاعية تستتبع تغيير الهدف الأصلي (Goal Changing feedback) أي تدفق معلومات إلى النظام عن نتائج قراراته تحمله على تغيير هدفه الأصلي. فقد يجد النظام أن هدفه قد تحقق، فيضع لنفسه هدفا جديدا، وقد يجد أن هدفه الأصلي صعب التحقيق فيتحول عنه إلى هدف آخر.

وتفترض عملية الأخذ بالعوامل العالمية تطبيق الأفكار المستحدثة في مجالات السياسة والإدارة معا، ولعل التطور اللافت للنظر حقا هو الانتقال من فكرة التدرجية الرأسية إلى طريقة التنظيم على الشبكات التفاعلية، حيث يصاحب هذا التطور ثورة في مجال التفكير الذي لم يعد اختياره جامدا بين بديلين فقط، فأصبحت الطريقة السائدة الآن تقوم على أساس تعدد الاختيارات بـ بدائل متعددة. [1]

هي أنساق للتفكير مفتوحة تنطوي على عديد من البدائل عكس أنساق التفكير الجامد، كما تتيح الفرصة أمام الإدارة الإنسانية في الاتصال لكي تكون أكثر فاعلية من خلال الاختيار الرشيد، وخصوصا بعد ان سقطت الحتمية في العلم والمجتمع.

وهي المتعلقة بالنسق المفتوح (Le système Ouvert) المطور من قبل فون برتلانفاي (Von BERTALANFFY) ، والنسق المفتوح هو ذلك النسق الذي يتبادل المواد، الطاقة والمعلومات مع محيطه، وهذه التبادلات الكثيرة والمتنوعة تمكن النسق من الإنتاج الذاتي (Autoproduire) ويكون لديه المرجعية الذاتية (Autoréférences) والتمتع بالاستقلالية(Autonomie) والمقدرة على ممارسة التنظيم الذاتي (S'autoproduit)، وبهذا المعنى فإن النسق ينتج ذاتيا ويبحث في محيطه عن التغذية لاستيعاب العناصر الوظيفية للحفاظ على كينونته والاستغناء على العناصر غير الوظيفية. [2]

---

[1]- المرجع نفسه، ص263.

[2]-Daniel .DURAND, **La systémique**, Collection Que sais- je ? PUF, Paris, 1998, P45.

إن مستقبل القيم الديمقراطية وفقا لهذا السيناريو يتوقف على التفاعل بين الإصلاح السياسي والاتصالي. واعتمادا على آراء كارل دوتش في التحليل الاتصالي للنظم السياسية حاولنا إيضاح بعض منها في سبيل رسم السيناريو الإصلاحي التجديدي. حيث استحدث كارل دوتش(Karle DEUTSCH) [*] مدخلا جديدا للتحليل السياسي يقوم على نظرية الاتصال والتحكم، وقد عبر نوبرث فينر (Norbert WIENER) عن علاقة السيبرنتيك (Cybernetics) بالسياسة والاتصال عندما قال إذا أدركنا السياسة كنظام، فإن الاتصال هو العصب الذي يتحكم في هذا النظام، كما أن قدرة النظام على ممارسة السيطرة والتحكم ترتبط بقدرته على التعامل مع المعلومات، ولذا فإن فينر (WIENER) كان يرى أن الاتصال والتحكم معنَيان مترادفان، ففي الوقت الذي نقوم فيه بالاتصال نقوم فيه كذلك بالتحكم. [1]

ويكون السيناريو الإصلاحي التجديدي إجابة عن السؤال الآتي: ما هي الشروط المبدئية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يحتمل توافرها حتى يستطيع المجتمع الجزائري ان يكون في طائفة مجتمعات المعلومات والمعرفة في القرن الواحد والعشرين ويحقق خطوات في مسار التحول الديمقراطي الذي يعكس مدى تجسد القيم الديمقراطية ؟

1) المؤشرات الأساسية للسيناريو الإصلاحي التجديدي:

رغم ما يشهده العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من تغيرات لا يمكن إنكارها، إلا أن القيم الديمقراطية يجب أن تتدعم بقوى سياسية و اجتماعية وثقافية تدافع عنها، لأن التحول إلى الديمقراطية ليس كالتحول إلى الخصخصة التي جاءت نتيجة للأزمة الاقتصادية وطبيعة المناخ الدولي، فالحصاد نتاج تراكم عوامل داخلية حتى لا نجعلها مجرد ديكور تجميلي من دون مضمون حقيقي. **و من أهمها المتطلبات السياسية المتعلقة بأسلوب إدارة النظام السياسي و الاتصالي**، فنحن هنا لا نتوقع تجسيدا تاما للقيم الديمقراطية، بالتركيز على التعددية السياسية والإعلامية التي يشهدها مجتمعنا، كما لا نتوقع احتراما كليا لحقوق الإنسان، بل إننا نشير إلى

---

[*]- اقترح خريطة جديدة لتطبيقات النظرية العامة للأنساق (Systémique) في مؤلفه:
"the Nerves of government models of political communication and control 1963".

[1]-بسيوني إبراهيم حمادة ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص58-59.**

احتمال الانتقال من المركزية إلى اللامركزية بمعنى الابتعاد عن تركيز سلطات مطلقة في يد الدولة، بحيث يتم التوجه إلى تقليص الاعتماد عليها وفتح الباب أمام نشوء مؤسسات أخرى، غير الدولة تقوم إلى جانبها بتشخيص المشكلات وتساهم في التخطيط لمستقبل الأمة و**تعمل على تنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .**

فتوقعت الباحثة السويسرية إيزابيل وينفرالس حدوث انفتاح سياسي محدود في الجزائر خلال السنوات المقبلة، في محاولة من السلطة امتصاص آثار الأزمة المالية العالمية . وقالت الباحثة في محاضرة لها بعنوان "تشريح نظام الحكم في الجزائر" ألقتها بفندق السفير بالعاصمة في شهر مارس2009، في إطار النقاشات التي تنظمها جريدة الوطن الناطقة بالفرنسية، في خلاصة بحثها حول آفاق النظام السياسي القائم حاليا في الجزائر، أن من الخيارات المطروحة أمام السلطة إنشاء ما أسمتها صمامات، أي قنوات لتاطير المجتمع يضم حرية التعبير وإنشاء الجمعيات واحزاب. وتساءلت الباحثة ، إن كانت هذه الصمامات موجودة عمليا في هذه المرحلة، وردت إيزابيل وينفرالس بالإيجاب بان المجال سيفتح امام تنظيمات اخرى جديدة.[1]

إن التغيير أصبح ضرورة ملحة، وتبقى طرق الوصول إلى هذا التغيير متعددة، فكل طرف يرى طريقا خاصا به، وهو ما يفرض فتح نقاش وطني تشارك فيه كل الاطراف الفاعلة في المجتمع و القوى السياسية الحية لمناقشة إشكالية اختبار سبل التغيير المطلوب.

يمكن الإشارة إلى ثلاث فئات رئيسية من هذه الأطراف تشكل منطلقات لبدء تشغيل السيناريو الإصلاحي التجديدي هي: السياسيون الصحفيون و الجمهور.

أ–اتجاه القيادة السياسية لإصلاح النظام السياسي و الإعلامي:

الإصلاحات السياسية:

لقد جعلت التجربة ا□ريرة البلاد □اول تصحيح ا□سار دون التخلي عن ا□يار الد□قراطي الذي اعتبره الدستور من الأسس التي يقوم عليها المجتمع الجزائري. واكد رئيس الجمهورية في خطاب 15 أفريل 2011 على ا□ضي قدما و□شاركة القوى السياسية، قصد تعميق ا□سار

---

[1]- علي.م ، "**باحثة سويسرية تستشرف مستقبل الجزائر : النظام الجزائري يراهن على انفتاح سياسي لمواجهة الأزمة المالية**"، البلاد أون لاين: 27-03-2009، http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=2234، تاريخ الزيارة 2010/05/15.

الديمقراطي وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون ومشاركة القوى الاجتماعية أيضا، على اعتبار أن أي إصلاح سياسي لا يمكن أن يؤتي ثماره إذا لم تصاحبه تنمية اقتصادية واجتماعية.

يهدف الإصلاح- في حقيقة الأمر-إلى إرساء الدولة الجزائرية على أسس جديدة، استجابة للمقتضيات الجديدة الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي تشهدها الجزائر. حيث يتوخى هذا الإصلاح الشامل المدى تزويد الإدارة بالأدوات المكيفة والوسائل اللازمة كي تساند المسار الديمقراطي مساندة فعالة، و تجذير الحكم الراشد وعصرنة الاقتصاد وإفاضة التقدم الاجتماعي.

فرسمت الجزائر لنفسها- في هذه المرحلة الجديدة- استراتيجية و أنماط عمل معززة في ستة أهداف ذات أولوية، وهي تبذل جهودا حثيثة مكثفة لتحقيقها، حيث تبقى المصالحة الوطنية والاستقرار و الديمقراطية والتنمية الاقتصادية و التلاحم الاجتماعي المكونات الأساسية لمسعى التجدد الوطني الواجب استكماله. و تكون الأهداف الأساسية هي: (1)

الهدف الأول: إصلاح العدالة لتعزيز دولة الحق و القانون.

الهدف الثاني: مواصلة إصلاح هياكل الدولة و مهامها.

الهدف الثالث: تطوير الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الهدف الرابع: إصلاح قانون الأسرة.

الهدف الخامس: مواصلة الإصلاح التربوي.

الهدف السادس: تعميق الإصلاحات الاقتصادية و المالية.

فتكون بداية الإصلاح السياسي- وما يلحق به من حريات عامة في مستهلها حرية وسائل الإعلام- بالعمل على تعديل حزمة من القوانين التي يشكو منها المجتمع الجزائري كقوانين الانتخابات والأحزاب ومباشرة الحقوق السياسية والطوارئ والسلطة القضائية وحرية الصحافة والإعلام، وهي كلها قوانين تتشابك وتتقاطع وتتلاقى أحيانا في معظم موادها، وتتنافر أحيانا أخرى. ولم يعد من المقبول نظريا ولا عمليا أن تحتفظ هذه القوانين بمحتواها

---

(1)- المرادية،"مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر"،(سي آيلند (الولايات المتحدة الأمريكية ، 09 جوان 2004) ،http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite-memorandum.HTM تاريخ الزيارة23|02|2011.

الذي يشدد القبضة على الحريات العامة ويضيق عليها بأغلظ القيود ويعوق بالتالي حرية الرأي والتعبير... ذلك الذي كان بالأمس مستحيلا فأصبح اليوم ممكنا أحيانا وعصيا أحيانا أخرى، لكن الأهم أن القضية طرحت ولا زالت مفتوحة ويصعب غلقها على الإطلاق.

فردّ السياسيون في الجزائر على الاضطرابات في البلاد باقتراح سلسلة من الإصلاحات السياسية. أطلق زعماء الأحزاب السياسية، والمسؤولون في الجزائر، مبادرات تكميلية في إطار حزمة من الإصلاحات التي تعتزم الحكومة الجزائرية اتخاذها لتخفيف الغضب الشعبي.

وأعلن الوزير الأول أحمد أويحيى(الذي يشغل منصب الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي)- خلال اجتماع للأحزاب الثلاثة المشكلة للتحالف الرئاسي مع حركة مجتمع السلم الإسلامية وجبهة التحرير الوطني- في 16 فبراير2011 «أن إلغاء حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ 19 عاما سيتم قبل نهاية شهر فبراير2011 ، و أن قرارات هامة ستتخذ قبل نهاية الشهر في مجالات التشغيل والسكن والاستثمار التي تعاني منها البلاد..» [1] وسبق أن طالب سياسيون وناشطون بفتح حوار وطني موسع يتم خلاله طرح كافة المبادرات لإرساء سياسة اجتماعية عادلة، وكذا تنقية الأجواء السياسية ومنح الشعب حرية مراقبة الأداء السياسي للمسؤولين ومحاسبتهم على الأخطاء المرتكبة. [2]

وصرح رئيس حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني بأن الجزائر "التي دفعت ثمناً غالياً في التسعينيات لن تدفع فاتورة إضافية"، وقال بأن الجزائر "لن تغرق في الفوضى من جديد" وأضاف بان بلاده بإمكانها تجاوز رياح التغيير التي عصفت ببعض الدول العربية.

كما اقترح مهري أيضا إقامة ملتقيات للحوار تجمع المواطنين من مختلف التيارات الفكرية والسياسية الملتزمة بنبذ العنف والإقصاء السياسي، وإنشاء مجموعات تقييمية لإلقاء نظرة موضوعية على ما تم إنجازه منذ الاستقلال، وتحديد نقاط القوة والضعف فيه ورسم آفاق تطويره، بالإضافة إلى تشكيل جمعيات التضامن لمكافحة الفساد والرشوة. بدورها كشفت قيادة حركة الإصلاح الوطني عن مبادرتها السياسية تحت شعار "ميثاق الحقوق والحريات الديمقراطية في

---

[1]- وليد رمزي، "الشعب يطالب بإصلاحات سياسية في الجزائر"، http://magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2011/02/21/feature-02 تاريخ الزيارة2011/02/23.

[2]- المرجع نفسه.

الجزائر"، وتتعلق الوثيقة بشكل خاص بالحريات الديمقراطية و الحقوق الأساسية. وحسب ما جاء في الوثيقة فإن هذا الميثاق هو "بمثابة ميثاق شرف لحماية الحياة الديمقراطية في الجزائر يلتزم به كل عامل في القطاع السياسي". [1]

قال الرئيس بوتفليقة -في خطاب بثه التلفزيون الجزائري-: «إن التعديلات الدستورية تهدف الى تعزيز الديمقراطية في الجزائر، وانه سيشكل لجنة لتقديم مقترحات بشان تعديلات محتملة لكي تتم مناقشتها في البرلمان إدراكا منه للمسؤولية الواقعة على عاتقه للحفاظ على توازن السلطات فسيعمل على ادخال تعديلات تشريعية ودستورية من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية ببلادنا».[2]

وذكر الرئيس أنه بعد استعادة السلم والأمن واطلاق برامج تنموية طموحة وبعد رفع حالة الطوارئ قرر استكمال هذا المسعى ببرنامج إصلاحات سياسية الغاية منها تعميق المسار الديمقراطي وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم و مستقبل ابنائهم.[3]

قال عبد الحميد مهري[*] (الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر) أن هناك شعورا عاما بضرورة تغيير النظام، مؤكدا أن المسؤولين داخل السلطة يشعرون بذلك أيضا، ولكن المشكل القائم يتمثل في كيفية تحديد طرق وآليات تجسيد هذا التغيير، في ظل الجدل القائم حول هذه المسألة. وأضاف مهري في مؤتمر صحافي بالجزائر العاصمة في 01 مارس 2011 أنه وجه مبادرة إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تتضمن خطة للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد، موضحا أن هذه الخطة تتمثل باتخاذ مجموعة من الإجراءات والخطوات من أجل ضمان تغيير هادئ وسلمي لنظام الحكم. [4]

---

(1) - المرجع نفسه.

(2) - قناة bbc عربي ،"الرئيس الجزائري يعلن خططا لتعديل الدستور"، 15 -04- 2011،
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110415_alegerai_legislative_reforms.shtml

(3) - المرجع نفسه .

(*) - 84 سنة وهو من قياديي في الحركة الوطنية وحرب الاستقلال.

(4) -كمال زايت ، "الجزائر: مهري يدافع عن التغيير الهادئ ويرفض شعار 'إسقاط النظام"، جريدة القدس العربي:15-03-2011

وأوضح عبد ال□ميد مهري أن مبادرته لا تقوم على مبدأ إقصاء أي طرف، بما في ذلك السلطة التي قال انها يجب ان تكون طرفا أساسيا في الحل المنشود إلى جانب القوى الحية في المجتمع. وذكر أن الرئيس بوتفليقة وأجهزة النظام طرفان في معادلة التغيير التي يطرحها في مبادرته، ولكن هذه الأخيرة لا يمكن أن تصنع التغيير لوحدها إذا لم تُشرك قوى التغيير الحقيقية في المجتمع، مشيرا إلى ان هذا لا يعني ان اي طرف في المعادلة سيكون بإمكانه أن □لي شروطه على الاطراف الأخرى. وأوضح مهري ،أنه لا يحبذ شعار "إسقاط النظام" في مبادرته، وأنه يفضل مصطلح "تغيير النظام" بمشاركة كل الأطراف، بما في ذلك الرئيس، منوها الى أن ذلك لن يتأتى إلا عن طريق فتح نقاش وطني حول موضوع التغيير وآليات تحديد تصوراته وتنفيذه عن طريق خطوات محددة. [1]

وعليه قررت السلطات ال□زائرية تنظيم انتخابات تشريعية بعد عشرين عاما من إلغاء نتائج أول انتخابات تعددية. الجديد في الانتخابات البرلمانية الجزائرية هذه المرة انها تاتي في ظل رياح التغيير التي تهب على العالم العربي، والتي لم تكن دول المغرب العربي □نأى عنها، ما دفع الكثيرين إلى التساؤل عن مدى نزاهة هذه الانتخابات، وحظوظ الإسلاميين فيها، ومدى إمكانية أن تكون الجزائر استكمالاً لمرحلة التغيير الذي انطلق من (تونس).

وجرت الاستعدادات للانتخابات البرلمانية الجزائرية المقررة في العاشر من ماي2012، حيث بلغ عدد قوائم مرشحيها 2053، منها 1842 قائمة انتخابية تتبع 44 حزباً سياسياً، بينها 21 حزباً جديداً □ اعتمادهم منذ شهر جانفي ال□اضي، فيما قدم ال□ستقلون 211 قائمة، حيث بلغ عدد ال□رشح□ لشغل 462 مقعداً (عدد مقاعد البرلمان) 25800 مرشحا، فيما تعكف اللجنة ال□شرفة على الانتخابات على دراسة قوائم المرشحين حتى العاشر من أفريل2012، حيث □كن لأي قائمة يتم رفضها الطعن لدى ال□كمة الإدارية، وهذا استعدادا للحملة الانتخابية في 15 من نفس الشهر. [2]

---

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\15qpt930.htm&arc=data\\qpt930.htm، تاريخ الزيارة 2011/03/17.

[1]- ال□رجع نفسه .

[2]- أ□ن بريك ، "انتخابات الجزائر.. بين غطرسة السلطة ورياح التغيير"، مرجع سابق.

ويرى المراقبون في ذلك انطلاقا لسباق الحصول على ود الناخبين للدخول إلى قبة البرلمان، سيعرض خلالها المرشحون على حوالي 18 مليون ناخب برامجهم التي تدور حول : جزائر أفضل من اليوم. يبلغ عدد المرشحين أكثر من 25 الفا و يمثلون 44 حزبا، وأكثر من 200 قائمة مستقلة. وتعتبر انتخابات هذا العام مرحلة مهمة لمستقبل الجزائر كما يراها المتابعون، خاصة وأن أولى مهام البرلمان المقبل هي تعديل الدستور. (1)

وتعد الانتخابات التشريعية محطة هامة في الإصلاحات السياسية لأن البرلمان الجديد سيضطلع بمهمة تعديل الدستور الذي يؤسس لمرحلة جديدة للجزائر في ظل التحولات الإقليمية والدولية. كما أنه سيفسح المجال لدخول قوى سياسية جديدة. لذا فأهم ما يميز هذه الانتخابات هو العدد الهائل من المرشحين، وكذلك الانقسام في صفوف بعض الأحزاب الكبيرة مثل حركة مجتمع السلم، وحزب جبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى تشكيل أحزاب جديدة وقوائم مستقلة، وهو ما يجعل حصول أي حزب على الأغلبية في البرلمان أمرا مستحيلا.

تعتبر السلطة الانتخابات الجزائرية التشريعية 2012 وسيلة لترسيخ الشرعية ولفتح عهد جديد مع التغيير والانفتاح على الإصلاح والاستجابة لمطالب الفئات العريضة من الشعب، وكذلك لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، ذلك أن الجزائر لم تفلت تماماً من الربيع الديمقراطي العربي، حيث برزت فيها في الربع الأول من العام الماضي حركات مطالبة بالتغيير الجذري، ولكن النظام لما له من حنكة وبما يتوافر له من أدوات، استطاع امتصاص هذه الحركات، ومنحها بعض الإصلاحات، مثل رفع حالة الطوارئ، وإقرار قانون جديد للإعلام، وآخر للأحزاب السياسية، وأصبحت الانتخابات البرلمانية هي التي ستحدد ما إذا كانت استجابة النظام حقيقية أم شكلية.

فقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون(BAN KI-MOON) بالسير السلمي للانتخابات التشريعية التي جرت في العاشر من مايو وخصوصا التمثيل المتزايد للنساء في البرلمان الجديد. وجاء في بيانه بأنه « يشجع الحكومة الجزائرية وجميع الأحزاب السياسية في البلاد على التعاون السلمي من أجل المساهمة في تطبيق الإصلاحات السياسية والدستورية وتعزيز

---

(1)- قناة العالم،"**حراك مكثف بالجزائر على أعتاب الانتخابات التشريعية**"، 16-04-2012، http://www.alalam.ir/news/1076454، تاريخ الزيارة،2012/04/17.

العملية الديموقراطية في الجزائر، مع التزام الأمم المتحدة المتواصل في متابعة الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل دفع التطور الاجتماعي الاقتصادي والإصلاحات الديمقراطية».[1]

وأظهرت النتائج الرسمية المؤقتة للانتخابات التشريعية الجزائرية، التي أعلنها دحو ولد قابلية (وزير الداخلية) بعد ظهر الجمعة11 ماي2012 خلال مؤتمر صحافي عقده بفندق "الأوراسي" وسط العاصمة، فوز "حزب جبهة التحرير الوطني" و "التجمع الوطني الديمقراطي" في الاقتراع. وقد حصلت جبهة التحرير الوطني" بزعامة عبد العزيز بلخادم على 220 مقعدا من أصل 462، يليها "التجمع الوطني الديمقراطي" برئاسة أحمد أويحيى رئيس الوزراء بـ 68 مقعدا. [2]

وسجل الإسلاميون نكسة غير مسبوقة ولم يحصل تكتلهم "الجزائر الخضراء"، الذي يضم حركة "مجتمع السلم" بقيادة أبو جرة سلطاني و"النهضة " بزعامة فتحي ربيعي و"الإصلاح" بزعامة ميلود قادري سوى على 48 مقعدا، في حين كان يتوقع الكثيرون داخل الجزائر وخارجها إحرازهم فوزا كبيرا في سياق الثورات العربية التي وصل بفضلها الإسلاميون إلى الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا. وتعدنكسة الإسلاميين الجزائريين واضحة بحيث أن "حركة مجتمع السلم" كانت قد حصلت لوحدها على 52 نائبا في انتخابات 2007، ما جعلها شريكة في الحكم مع حزبي النظام الجزائري. وقد تحدث مسؤولو الحركة خلال الحملة قائلين إنهم يتوقعون إحراز ما لا يقل عن 70 مقعدا. [3]

وحققت الأحزاب الديمقراطية المعارضة نتائج لم تكذب التوقعات، حيث حلت "جبهة القوى الاشتراكية" التي يترأسها من جنيف حسين آيت أحمد (أحد كبار رموز حرب التحرير والمقاطع للانتخابات منذ 2002) على 21 مقعدا، غالبيتها في منطقة القبائل، فيما حصل "حزب العمال" اليساري بزعامة لويزة حنون على 20 مقعدا، وهو في تراجع مقارنة بانتخابات 2007 حيث فاز بـ 26 مقعدا. ولكن لا "القوى الاشتراكية" ولا "العمال" من شانهم فرض اية أجندة على الحكومة المقبلة، التي سيسطر عليها قطبا النظام. [4]

---

[1] - أ ف ب ،"بان كي مون يشيد بسير الانتخابات في الجزائر"، قناة france24 : 15-05-2012. http://www.france24.com/ar/node/788863، تاريخ الزيارة 15 /2012/05.

[2] - قناة france24، "النظام هو الفائز الأكبر في الانتخابات التشريعية والإسلاميون يصابون بنكسة"، http://iphone.france24.com/ar/2012/05/11-،تاريخ الزيارة 2012/05/11.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - المرجع نفسه.

ويعتبر الراضون بنتيجة الانتخابات الشعب سيدا وهو الذي صوت لصالح الأحزاب التي فازت بالأغلبية لأسباب عدة منها : ضعف القدرة التنافسية للأحزاب المتنافسة ، غياب البرامج القوية لديها، حاجة الشعب الجزائري الى ملاذ حزبي آمن في ظل التحديات الإقليمية والدولية، تمكن الأحزاب الفائزة من خطاب واقعي ومن تجربة تاريخية في الحكم. [1]

إن ما حدث في حقيقة الأمر، هو أن الشعب الجزائري، على عكس تونس والمغرب، جرب الأحزاب الإسلامية في أرض الواقع، وتعامل معها خلال ما يقارب ثلاثة عقود ولم يجن الكثير من ورائها، ولاحظ عقمها وعدم فعاليتها، وحتى ضعف أدائها ميدانيا. والدليل على ذلك هو المشاركة في التحالف الرئاسي من قبل حزب حمس (حزب جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب حمس)، والتي لم تحقق أية فوائد تذكر للإسلاميين. فحركة مجتمع السلم لم تعرف منذ دخولها المعترك السياسي في الجزائر، كيف تجد لها مكانا مرموقا في الجهاز السياسي الجزائري يوازي مكانتها في قلوب الجزائريين. أما بالنسبة للإسلاميين فيبررون فشلهم، بأن الانتخابات كانت مزورة وأن السلطة كانت دائما تضايق الأحزاب الإسلامية وتعمل على عرقلة عملها ومشاريعها. [2]

وقد اكتست هذه الانتخابات طابعا خاصا رغم تنوع التشكيلة السياسية إلا أن نتائج انتخابات 10 مايو 2012 فندت كل التكهنات، وأكدت أن المعارضة في الجزائر ما زالت ضعيفة وغير قادرة على كسر الاحتكار والتغلب على أحزاب السلطة.

وقد دخلت الأحزاب الخاسرة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في اجتماعات ماراطونية بهدف تشكيل قطب معارضة حقيقي، لإجبار السلطة على مراجعة تلك الانتخابات التي تصفها تلك الأحزاب بـ"المزورة". وتنوي هذه الأحزاب رفع سقف رد الفعل إلى حد مقاطعة جلسات البرلمان القادم. وتقدم مرشحون وأحزاب شاركوا في هذه الانتخابات التشريعية بـ165 طعنا في نتائج تلك الانتخابات بعد انقضاء المهلة القانونية لدى المجلس الدستوري. [3]

---

[1]- بشير مصيطفى،"**الانتخابات التشريعية في الجزائر .. قراءة هادئة للنتائج**"، **مرجع سابق.**

[2]- محمد قيراط، "**قراءة في الانتخابات البرلمانية الجزائرية**"، **مرجع سابق.**

[3]- كمال زايت، "**الجزائر: الأحزاب الخاسرة في الانتخابات أمام تحدي خلق قطب للمعارضة... و165 طعنا بنتائج امام المجلس الدستوري**"، جريدة القدس العربي :18-05-2012،
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C18qpt960.htm&arc=data%5C2012%5C05%5C05-18%5C18qpt960.htm، تاريخ الزيارة 2012/05/20.

و أعلن عدد من الأحزاب الجزائرية التي خسرت الانتخابات البرلمانية مقاطعة الجلسة الافتتاحية وإنشاء "الجبهة السياسية لحماية الديمقراطية". وجاء في بيان صادر عن اجتماع شارك فيه يمثلون عن 15 حزبا أن هدف الجبهة المذكورة هو مواجهة رفض السلطة لأي تغيير ولجوئها إلى التزوير الواسع الذي أعاد البلاد إلى الأحادية السياسية. وقد وقع على الوثيقة الصادرة عن الاجتماع ممثلوا 14 حزبا، من بينها الجبهة الوطنية الجزائرية وجبهة العدالة والتنمية و وحزب الفجر الجديد وجبهة التغيير. ولم تشارك في الاجتماع أهم أحزاب المعارضة، وهو "تكتل الجزائر الخضراء" (47 مقعدا) وجبهة القوى الاشتراكية (21 مقعدا) وحزب العمال اليساري (17 مقعدا). [1]

واستجابت السلطة لهذه الاحتجاجات الحزبية بقبول المجلس الدستوري الطعون المقدمة بعدما تبين له انها تستند الى اساس. وقد اسفرت القرارت المتخذة في هذا الموضوع عن إعادة توزيع المقاعد في المجلس الشعبي الوطني المنتخب بإعلان المترشحين الفائزين.

فقبل المجلس الدستوري 13 طعنا منها طعن واحد دون تأثير على نتيجة الاقتراع تقدم بها احزاب ومترشحون احتجوا على نتائج الانتخابات. وذلك في 12 دائرة انتخابية وقد كسبت 5 احزاب سياسية مقاعد جديدة في المجلس الشعبي الوطني المنتخب بعدما اعلن المجلس الدستوري مساء يوم الخميس24 ماي2012 عن نتائج الفصل في الطعون المقدمة له. ويتعلق الأمر بكل من حزب العمال الذي كسب 7 مقاعد جديدة، و جبهة القوى الاشتراكية التي تعزز رصيدها بـ 6 مقاعد جديدة، وتكتل الجزائر الخضراء بـ3 مقاعد، والحركة الشعبية الجزائرية والجبهة الوطنية من أجل العدالة والتنمية بمقعد واحد لكل منهما. [2]

وبناء عليه فقد حزب جبهة التحرير الوطني -وفقا للنتائج الجديدة- 13 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني المنتخب. فيصبح رصيد حزب جبهة التحرير الوطني بـ 208مقاعد بعدما كان يحوز 221 مقعدا. من جانبه فقد التجمع الوطني الديمقراطي مقعدين ليصبح رصيده الجديد

---

(1)- محيط- شبكة الإعلام العربية،" **نواب إسلاميون ينسحبون من الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجزائري الجديد"** http://www.moheet.com/2012/05/27/%D9، تاريخ الزيارة 2012/05/30.

(2)- وكالة الأنباء الجزائرية، **"الأفالان تفقد 13 مقعدا بعد إعلان نتائج الطعون من طرف المجلس الدستوري"**، الشروق أون لاين: 24-05-2012http://www.echoroukonline.com/ara/articles/130144.html، تاريخ الزيارة 2012/05/25.

68 مقعدا. أما تكتل الجزائر الخضراء وحركة المواطنين الأحرار والقائمة الحرة "رمز الأصيل " فقد خسر كل منهم مقعدا واحدا.[1]

الإصلاحات الإعلامية:

وجه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 2 من شهر مايو2009 وفي مناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، رسالة إلى الأسرة الإعلامية الجزائرية، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ توليه رئاسة البلاد عام 1999، و أكد في خطابه عشية الاحتفال باليوم العالمي لحرية التعبير، تقديره لما حققه الإعلام من مكاسب، على طريق تكريس مبادئ الحرية و الحق في التعبير، قائلا « و التوافق في خدمة الوطن و ترقية قيم المواطنة د اخل اتمع، و تعزيز الممارسة الديمقراطية من النشاط الطفيلي الذي كثيرا ما أساء إلى العمل الصحافي و إلى هدفه النبيل».[2]

وأضاف الرئيس بأن حرية الإعلام و التعبير الحر هما ركن حصين في المشروع الديمقراطي، ليعود للتذكير بوعوده التي قدمها للأسرة الإعلامية خلال عرضه لبرنامجه الانتخابي، خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات 9 أبريل 2009، و التي أكد خلالها بأنه سيعمل من أجل تكريس الاحترام و الدعم المتواصل، من أجل تسهيل ممارسة و تطوير المهنة، و ترقية أداء مختلف المؤسسات الإعلامية، المستقلة منها أو العمومية، مؤكدا أنه سيعمل من أجل وضع نصوص تشريعية تراعي التطور الذي فرضته ثورة الإعلام و الاتصالات الجديدة، و دعم المناهج الجديدة في مجال التكوين و تحسين الخدمات.[3]

كما دعا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حكومته و الأطراف المعنية بمجال الإعلام في البلاد، إلى مباشرة بحث معمق حول الأحكام القانونية، الكفيلة بالارتقاء بالصحافة إلى مستويات أعلى من الأداء المهني المطلوب، مؤكدا بأن عملية معالجة التشريع الإعلامي في البلاد، من شانها ان تكون منطلقا لوضع سياسة اتصال وطنية، مضيفا إلى ان الجزائر مطالبة اليوم بالتواصل مع التكنولوجيات الحديثة و الرقمية، و التي قال عنها رئيس الجمهورية بانها ليست خيارا بل حتمية. كما ختم الرئيس بوتفليقة رسالته الموجهة إلى الأسرة الإعلامية،

---

(1)- المرجع نفسه.

(2)- مهدي إيدار، "نحو مراجعة قانون الاعلام الجزائري"، مرجع سابق.

(3)- المرجع نفسه.

بحثهم على إرساء ثقافة أخلاقيات المهنة، و التعامل مع القضايا بالموضوعية و الحياد، لضمان مصداقيتها، التي قال بانها هي التي تضمن لها الاحترام و الديمومة. [1]

وما إن أعلن عز الدين ميهوبي، كاتب الدولة المكلف بالإعلام لدى الوزير الأول في الحكومة السابقة، نية السلطة تعديل قانون الإعلام بدأت علامات الاستفهام توضع خلف كل جملة يقولها، وخلف كل دعوة لملتقى حول مستقبل الإعلام، لأن مراجعة قانون الإعلام ليست مشروعاً شخصياً لمسؤول مهمته الأولى عرض برنامج الحكومة أسبوعياً على الصحافة، ولكنه مشروع سلطة، لكن الملاحظ أن كاتب الدولة لم يشرح ماهية هذا التعديل في كل تصريحاته معربا فقط عن نية السلطة في تعديله.

ويرى عز الدين ميهوبي أن مراجعة قانون الإعلام تحركه الرغبة في تنظيم المهنة، وهو ياتي لإثراء النص الحالي بنصوص جديدة من شانها ان تعمّر طويلا وتساير انشغالات الصحافيين وحاجات عمال القطاع، وأيضاً لسد النقائص التي تظهر في قانون الإعلام 1990. واعتبر أن التعديل محاولة لتحديث هذا الأخير حتى يستجيب للطموحات والأهداف التي تتطلع إليها الأسرة الاعلامية بمشاركة الصحافيين. وجاء الوزير ناصر مهل (المدير العام السابق لوكالة الأنباء الجزائرية) في التغيير الوزاري الذي أحدثه الرئيس في 28 ماي2010 ولم يؤكد إلا نيته المضي بمراجعة قانون الإعلام 07/90 من دون الخوض في التفاصيل. [2]

نرى أن تنفيذ برنامج الإصلاحات بقطاع الاتصال يكون من خلال مراجعة النصوص الجديدة المقترحة في قانون الإعلام، بهدف حماية اشمل لحقوق الصحفي و إيجاد صيغة قانونية لتسيير وسائل الإعلام الإلكترونية، مع تيسير الأداء المحترف للإعلاميين، لأن قطاع الإعلام يرافق كافة المشاريع التنموية الضخمة التي تشهدها كل القطاعات في البلاد.

وأعرب وزير الاتصال ناصر مهل -في حديث له-أن قطاع الإعلام يحظى باهتمام كبير لدى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ما ينعكس في قيمة الغلاف المالي المقدر بـ01

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- كراشة بسمة ، "السلطات الجزائرية تسعى إلى تغيير قانون الإعلام قبل تطبيقه والصحافيون يعتبرون الحريات... خطأً أحمر"، جريدة الحياة: 25 -07-2010، http://www.daralhayat.com/print/165892، تاريخ الزيارة 2010/09/12.

مليار دولار الموجه لتجسيد مشاريع دعم القطاع ضمن البرنامج الخماسي 2014/2010، و دفعه إلى ما يرقى و مستوى التحولات التي تشهدها البلاد على كافة الأصعدة، مؤكدا أن كل ما سيتم إنجازه في القطاع سيكون بمشاورة أهل المهنة، مُبديا عزمه على العمل بفكر متفتح. [1]

فقررت الحكومة تبني سياسة إعلامية جديدة، في إطار توجه يرمي إلى الانفتاح على المجتمع الجزائري واسترجاع زمام المبادرة في مجال التاثير وصناعة راي عام وطني، بعيدا عن تأثيرات وسائل الإعلام الأجنبية.

«وتتوجه سياسة الاتصال الجديدة المنتهجة من طرف الحكومة- بالنسبة لوسائل الإعلام الوطنية- إلى التحول من الوضعية الدفاعية والتقوقع إلى وضعية المبادرة والاستباقية [2]، كما أن هذا التحول تفرضه ثلاثة عوامل رئيسية، وهي التعديل العميق للدستور، المرتقب العام 2013 كأقصى تقدير، وتعميق الإصلاحات والاستعداد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وترتكز هذه السياسة على منح الأولوية لوسائل الإعلام العمومية، وفي مقدمتها التلفزيون الذي سيتعزز قبل نهاية العام الجاري بقنوات متخصصة، الهدف منها، إخراج المشاهد الجزائري من تأثير القنوات الأجنبية، في ظل غياب المصداقية عن الصحافة العمومية التي تعاني من سوء التسيير وضعف التأطير المهني الجيد للمنتسبين إليها». [3]

و تشير خلاصة دراسة حكومية -اطلعت عليها جريدة الخبر- والتي رفعت إلى السلطات العليا، وأدت إلى تسريع إصدار قرارات كانت بمثابة مفاجأة للعديد من المراقبين- إلى تهديدات تتعرض لها الجزائر بسبب استمرارها في خنق الحريات الإعلامية. [4]

فأوصت الدراسة بالإسراع في نفض الغبار عن قانون الإشهار المودع لدى البرلمان في

---

[1]- **موقع الإذاعة الجزائرية، "مهل يشدد على تنفيذ برنامج الإصلاحات الخاص بقطاع الاتصال"**،27-10-2010 http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=1032&catid=56&Itemid=109، تاريخ الزيارة 2011/02/23.

[2]- جلال بوعاتي ،"**دعا للإفراج عن قانون الإشهار وتبني اتصال مؤسساتي فعال: تقرير حكومي يحذر من استمرار خنق الحريات والتضييق على الصحافة"، جريدة الخبر**:09-05-2011. http://www.elkhabar.com/ar/politique/252868.htm، تاريخ الزيارة 2011/09/10.

[3]- **المرجع نفسه.**

[4]- **المرجع نفسه.**

1998 وقام بتجميده مجلس الأمة بقرار من رئيس الجمهورية، على الرغم من مصادقة نواب المجلس الشعبي الوطني عليه. وفي هذا الصدد، اشارت الدراسة إلى صلاحية النص التشريعي المذكور وأن كل ما يحتاج إليه هو بعض التحسينات بسبب ما سيطرأ على قانون الإعلام من تعديلات. غير أن الدراسة نصحت الحكومة والمشرفين على قطاع الاتصال بتبني تنظيم جديد في العلاقة بين وسائل الإعلام ووكالات الاتصال أو الإشهار، بحيث تحظر بشكل تام العلاقة العضوية بينهما، بمعنى أن تمنع على الوسائط الإعلامية امتلاك وكالات إشهارية والعكس صحيح.[1]

وينص مشروع قانون الإشهار على مجموعة من الأحكام، أهمها رفع القيود عن الإشهار من خلال تكريس حق المعلن من اختيار الطريق والوسائل التي يرغب بث إشهاراته بواسطتها وفي نفس الوقت تمكين من لهم الإمكانيات من الاستثمار في هذا النشاط من خلال إنشاء شركات أو وكالات في شكل تجاري.[2]

يعتبر قطاع الإشهار في الجزائر من القطاعات التي تثير جدلا بين مختلف الفاعلين في الحقل الإعلامي والسياسي وحتى الاقتصادي نظرا للأموال الضخمة التي يدرها سوق الإشهار و الغموض الذي يكتنف عملية توزيع الإشهار وطرق الحصول عليه، إلى جانب تأثيرات الإشهار في استقلالية الإعلام والصحافة واستخدامه للحد من مساحة حرية التعبير والرأي.

تعتزم وزارة الاتصال تنظيم جلسات وطنية حول الإشهار شهر سبتمبر القادم بمشاركة المعنيين، وحسب بيان للوزارة فإن هذه الجلسات تندرج ضمن مساعي مراجعة المنظومة التشريعية للإعلام، حيث جعلت الضبابية- التي تطبع قطاع الإشهار- الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يطلب من حكومته في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 02 ماي2011، اقتراح قانون للإشهار وسبر الآراء تكملة للإصلاحات المتوخاة في قطاع الإعلام والاتصال ونزولا عند أحد أهم مطالب رجال الإعلام والمعنيين بالقطاع ،خاصة في ظل الانفتاح الذي تشهده السوق الجزائرية ودخول العشرات من الشركات إلى الجزائر وحاجتها إلى الترويج لمنتجاتها، كما هو حاصل في سوق السيارات والاتصالات والمواد الغذائية و الاستهلاكية...الخ. مما دفع العديد من المعنيين والناشطين إلى

---

(1) - المرجع نفسه.

(2) -رياض هويلي ،"هل تعتزم الحكومة رفع الاحتكار عن الإشهار العمومي" جريدة صوت الأحرار:2011/08/22، http://sawt-alahrar.net/ara/national/3007.html،تاريخ الزيارة 2011/10/04.

الدعوة لتنظيم القطاع، وازدادت هذه الدعوات إلحاحا بعد دخول وكالات اتصال أجنبية إلى الجزائر مستغلة الفراغات القانونية، وباتت تسيطر على أزيد من 50 بالمائة من عائدات الإشهار. [1]

وقد شرعت المؤسسات الإعلامية العمومية في تطبيق قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بضرورة الانفتاح الإعلامي وفتح المجال امام الاحزاب السياسية للتعبير عن ارائها، حيث بث التلفزيون الجزائري يوم 19 فيفري2011 تصريحات مصطفى بوشاشي (أحد أعضاء التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية) ، وكانت تصريحاته منتقدة للسلطة وللنظام القائم دون لجوء مسؤولي التلفزيون إلى المقص أو ممارسة تعتيم إعلامي. [2]

هذا ما يؤكد –إذن- أن الجزائر بدأت – فعلا- تتجه نحو انفتاح إعلامي يمكن من نقل اهتمامات المواطن وتبليغ رسائل الطبقة السياسية وباقي الأحزاب السياسية المعارضة دون تمييز أو إقصاء عبر التلفزيون الرسمي الذي شرع في تطبيق قرارات رئيس الجمهورية.

وقد تناول مجلس الوزراء بالدراسة والموافقة مشروع تعديل قانون العقوبات المتعلق برفع التجريم عن الجنحة الصحفية في اجتماع ترأسه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم 02 ماي 2011. ويقترح هذا التعديل –أولا- إلغاء عقوبة الحبس والاكتفاء بالغرامة المالية المنصوص عليها في المادة (144) مكرر المتعلقة بالطعن في ذات رئيس الدولة. كما يقترح إلغاء عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادة (146)المتعلق بالإهانة والشتم والقذف في حق البرلمان والهيئات القضائية والجيش الوطني الشعبي وكافة الأسلاك النظامية والهيئات العمومية الأخرى. [3]

ويقترح المشروع هذا الإلغاء الكلي للمادة (144)مكرر1 التي كانت تتضمن العقوبات المطبقة في حال تناول رئيس الجمهورية بالسوء عن طريق منشور والتي تنص في هذا الإطار على

---

[1] -المرجع نفسه.

[2] - م.سعيدي ،"المؤسسات الإعلامية العمومية تشرع في الانفتاح"، جريدة صوت الاحرار:20-02-2011 http://sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=21035، تاريخ الزيارة 2011/02/27.

[3] - وكالة الأنباء الجزائرية ، "النص الكامل لبيان مجلس الوزراء (02-05-2011)"، http://www.aps.dz/ar/pageview.asp?ID=114663، تاريخ الزيارة 2011/05/03.

متابعة مسؤولي النشر والتحرير والمطبوعة بحد ذاتها . لدى تدخله عقب المصادقة على مشروع التعديل، حيث ذكر رئيس الدولة أن «الأمر هذا يتعلق بتحقيق الانسجام بين قوانيننا وقناعاتنا كما أنه رسالة تقدير موجهة لعائلة الصحافة الوطنية ».[1] وختم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالقول « أن حرية الرأي والتعبير مكسب يكفله الدستور. وسنسهر على تعزيزه كما أشرت إليه عندما أعلنت الاصلاحات السياسية». [2]

تأرجح موقف الباحثين والإعلاميين إزاء رفع التجريم عن الكتابات الصحفية بين إرجاع الأسباب إلى عوامل داخلية و خارجية، حيث عبر إبراهيم براهيمي عن موقفه « بأنه لم يكن ذلك بدافع تقديم هدية أو منحة للمهنيين، بل الأمر يتعلق بحصاد جاء نتيجة دخول عدد كبير من الإعلاميين السجن في وقت سابق. فهناك -بالفعل- تأثير للمحيط الدولي والإقليمي جراء ما حدث في تونس ما دفع السلطات إلى التراجع عن مسألة العقوبات بالسجن ضد صحافيين، ولكن الإجراء المعلن عنه هو محصلة نضال ومعارك بالأساس خاضها الصحافيون الجزائريون من أجل حرية الإعلام». [3]

ويرى سعد بوعقبة أن « بإعلان إلغاء التجريم عن الكتابات الصحفية تكون السلطة قد صححت الخطأ الذي ارتكبته في قانون العقوبات المعدّل في 2001، ونريد منها أن تصحح الخطأ الذي ارتكبته في قانون الإعلام بإلغاء العقوبات التي يتضمنها، ومنها المادتين 50 و76 في قانون الإعلام اللتان تهددان الصحفي بالسجن قد يصل إلى 10 سنوات في حال تم تكييف الأفعال المنسوبة إليه، على أنها مساس بأمن الدولة». [4]

أوضح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في رسالة وجهها بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمرأة المصادف ليوم8 مارس2012، أنه« انطلاقا من كون حرية الصحافة "ليست امتيازا" بل هي "حق "لأصحاب المهنة ،ومن خلالهم لكافة المواطنين فإنه "بات من الضروري فسح المجال لتكون الصحافة بحق وسيلة للنقد البناء ولإصلاح المجتمع وخدمة الإنسان والوطن

(1) - المرجع نفسه.

(2) - المرجع نفسه.

(3) - حميد. يس وآخرون، "ندوة الخبر تفتح النقاش مع مختصين حول قانون الإعلام الجديد"، مرجع سابق.

(4) - المرجع نفسه.

وذلك بالاحتكام إلى ضوابط الضمير المهني والنزاهة واحترام الخصوصيات». [1]

واعتبر السيد الرئيس في هذا الصدد، أن حرية الإعلام واستقلاليته تعد جزأ لا يتجزأ من الحريات العامة وحقوق الإنسان لاسيما في مجتمع يؤسس بثبات للتعددية بمختلف أشكالها، وأوضح رئيس الجمهورية في هذا الصدد بأن قانون الإعلام - إلى جانب القوانين الخاصة بالأحزاب السياسية و الجمعيات والولاية والمشاركة السياسية للمرأة على مستوى المجالس المنتخبة- جاءت لتمنح المواطنين مساحة أوسع من الحريات ومزيدا من الحقوق لاسيما في مجالات حرية الرأي والتعبير والممارسة الحزبية و الجمعوية ودور المرأة السياسي. [2]

وأشار السيد ناصر مهل (وزير الاتصال) أن فتح مجال السمعي البصري الذي ظل مغلقا منذ عديد السنوات في الجزائر يشكل حاليا مطلبا ديمقراطيا يستدعي الاستجابة له، موضحا أن الحرية تفرض بالضرورة المسؤولية. وأكد الوزير -على هامش محاضرة حول قانون الإعلام نشطها بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة منتوري بقسنطينة- أن سلطة الضبط التي كرسها قانون الإعلام الجديد تشكل ضمانا من شانه حماية المجال السمعي البصري ضد جميع أشكال المناورات والانزلاقات. كما بين وزير الاتصال أن مشروع قانون السمعي البصري سيوضح الأمور ويفرض ضمانات من شأنها أن تسمح للمجال السمعي البصري بأن يكون في منأى عن كل المناورات التي قد يكون مصدرها رؤوس الأموال على الخصوص . [3]

و أعلن رئيس الوزراء أحمد أويحيى أن قانون الإعلام الجديد سيسمح بإنشاء محطات تلفزيونية وإذاعية خاصة ليضع- بالتالي- حدا لقرابة نصف قرن من احتكار الدولة للقطاع

---

(1) - وكالة الأنباء الجزائرية، "الصحافة وسيلة للنقد البناء: الرئيس يؤكد على ضرورة جعل الصحافة وسيلة للنقد البناء في خدمة الوطن" ، 08-03- 2012

http://www.ministerecommunication.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=714&Itemid=1، تاريخ الزيارة، 2012/03/29.

(2) - المرجع نفسه.

(3) - وكالة الأنباء الجزائرية، "محاضرة حول قانون الإعلام: القانون الجديد حول الاعلام تضمن إشارات لتفادي غزو قوى المال للقطاع"،21-02-2012

http://www.ministerecommunication.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=710&Itemid=5، تاريخ الزيارة 2012/03/30.

السمعي البصري كما طالبت به المعارضة دوما. حيث يقترح نص قانون الإعلام 2012 فتح النشاط السمعي البصري على أساس اتفاقية تبرم بين الشركة الجزائرية التابعة للقطاع الخاص والسلطة الضابطة للمجال السمعي البصري بالإضافة إلى ترخيص يعطى من قبل السلطات العمومية على أن يتم لاحقا إصدار قانون خاص يتعلق بهذا المجال. [1]

يرى حسن جاب الله (أستاذ بكلية العلوم السياسية والإعلام) أنه لا مفر من فتح مجال السمعي البصري لمواكبة العصر الرقمي، والاكيد ان فتح المجال سيتم، ويامل –فقط- أن يكون هذا التأخر ليس للسماح للبعض لتحضير المشاريع ليكون الفتح محدودا أيضا. [2]

كما دعم هذا التوجه إبراهيم براهيمي قائلا:« يجب فتح وسائل الإعلام الثقيلة لكل التيارات وللمنافسة الحرة للإنتاج الوطني مع تقديم الإعانة للابتكار ،لأن فتح مجال السمعي البصري اصبح اكثر من ضروري، واتصور فتح هذا المجال في فضاء مغاربي كبير لمكن من إنشاء قوة قادرة على مواجهة قوة القنوات التلفزيونية المؤثرة في العالم وفي الفضاء العربي». [3]

فلا يمكن أن تحسم مسألة فتح قطاع السمعي البصري أو تعالج سطحيا أو ضمن أطر ضيقة، بل لابد ان تكون محور نقاش بين الاحزاب وما يعرف بالمجتمع المدني والمؤسسات المنتخبة كالبرلمان، ولابد في ذلك أيضا من إعداد العدة القانونية والتنظيمية الضامنة لتفادي أي انزلاق يهدد اموعة الوطنية.

ويرى إبراهيم براهيمي أنه « لا يمكن أن يمنح الفضاء الإعلامي لفئة أو جماعة أو تيار ينشغل بالربح التجاري على حساب القيم التي يتقاسمها المجتمع، فيحدث ما حدث للإعلام المكتوب الذي أصبح جانب كبير منه تحت هيمنة احتكار غير معلن، وهو ما تؤكده طريقة منح الاعتمادات. كما لا يمكن لغير الدولة من أخذ المبادرة بإطلاق عملية فتح السمعي البصري، بإنشاء قنوات إخبارية تنافسية عمومية أو شبه عمومية و موضوعاتية تلتزم المهنية». [4]

---

[1]- أ. ف. ب ،"الجزائر تبدأ عملية إصلاح وسط نشاط الثورات العربية"، جريدة الرياض:13-09-2011، http://www.alriyadh.com/net/article/667001، تاريخ الزيارة 2011/09/20.

[2]- حميد. يس وآخرون،" ندوة الخبر تفتح النقاش مع مختصين حول قانون الإعلام الجديد"، مرجع سابق.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- بوحنية قوي ،"التلفزيون العمومي الجزائري في ظل غياب فتح القطاع وسيادة منطق الخدمة العمومية"، مرجع سابق ،ص47-48.

وأكد الأستاذ الجامعي أحمد عظيمي أن فتح مجال السمعي البصري في الجزائر، بات واقعا لا مفر منه، سيما في ظل سرعة تدفق المعلومات، إن على مستوى الفضائيات أو الصحافة الإلكترونية، وفي ظل المستجدات الراهنة التي نعيشها ويعيشها الوطن العربي. وخلال تنشيطه لندوة من تنظيم مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية بالجزائر العاصمة، تمحورت حول "الخدمة العمومية في ظل التعدد السمعي- البصري" شدد الأستاذ عظيمي على أن فتح المجال أمام بروز قنوات تلفزيونية جديدة إلى جانب التلفزيون العمومي هو أمر ليس من باب الترف، وإنما ضرورة حتمية لضمان الأمن الداخلي للبلاد ونقل صورة إيجابية عنها للخارج.[1]

وأضاف أحمد عظيمي بأن هذه الضرورة أصبحت تزداد حدة اليوم بعد الآخر منذ سنوات التسعينيات التي عرفت بداية استقبال الجزائريين لمئات القنوات الفضائية التي أصبحت تؤثر في توجه الرأي العام، مشيرا إلى أن القنوات الخاصة لا تعني الاستغناء عن التلفزيون العمومي الذي يعد عنصر ربط بين مختلف مكونات المجتمع وحلقة الوصل بين النظام السياسي والمواطنين. وحتى تكون للتلفزيون العمومي القدرة على إدراك وفهم ما يحدث في محيطه يؤكد الخبير بأنه لا بد من التوجه نحو تغيير جذري في البرامج وإعادة ترتيب الأولويات عن طريق الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في المجال. كما دعا ايضا إلى إجراء دراسة علمية لطبيعة وتركيبة واتجاهات الجمهور الجزائري.[2]

يبدو أن جل الباحثين والإعلاميين اتفقوا على أن المنظومة الإعلامية تحتاج إلى الكثير من الإصلاحات، من بينها ضرورة فتح المجال السمعي البصري امام القطاع الخاص مع إيجاد إطار قانوني لذلك ،حيث أن التخوف من الانحراف ليس سببا مقنعا لغلق القطاع أمام الخواص، فيكفي سن قانون واضح وضابط ينظم المجال وفقا لدفتر اعباء تلتزم به القنوات وتشرف عليها هيئة مختصة .كما تلمسنا تأكيدهم على حاجة الجزائر الفعلية لفتح قطاع السمعي البصري الذي لا يزال يعيش حالة من التخلف بالإضافة أن المهنة الإعلامية غير مقننة ولابد من وضع استراتيجية واضحة المعالم تنظم القطاع، وتبني له أسسا متينة تمكنه من المنافسة الحرة والنزيهة

---

[1]- ش .ع، **"عظيمي يؤكد: القنوات الخاصة لا تعني الاستغناء عن التلفزيون العمومي"، جريدة صوت الأحرار:** 02- 11 – 2011، http://sawt-alahrar.net/ara/index.1.html، تاريخ الزيارة 2012/01/15.

[2]- المرجع نفسه.

وتقضي على الهيمنة الأجنبية على الرأي العام الجزائري من خلال غزو الفضائيات الأجنبية للبيوت الجزائرية.

ب_ بزوغ المجتمع المدني واتساع آفاقه وتنوع مؤسساته رمز الانفتاح السياسي والتحديث الاجتماعي:

وهي علامة حاسمة على الانتقال من السلطوية السياسية إلى الليبرالية بكل أبعادها، وخاصة التعددية السياسية والإعلامية، حيث يكتسب المجتمع المدني اهميته من حقيقة ان الدولة المعاصرة اخذت تنسحب من بعض المجالات الاجتماعية، ويتوسع مجاله إلى ظهور اتجاهات جديدة في مجال الممارسة الديمقراطية. [1]

حيث يُتوقع إحياء مؤسسات المجتمع المدني بفضل ظهور المجتمع المدني العالمي بتاثير من العولمة وبحلياتها المختلقة. وعَرَض ايمن عبد الوهاب[*]، في صدر دراسته ، مشيرا إلى أن عملية إحياء المجتمع المدني تنطوي على طرح عديد من القضايا الشائكة، وفي مقدمتها إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، خاصة في ظل هشاشة المجتمع المدني العربي نتيجة للقيود العديدة التي تفرضها الدول على أنشطة المؤسسات، غير أنه يمكن القول أن دور مؤسسات المجتمع المدني العربي بدا يتصاعد مع تعمق عملية التحول الديمقراطي العربي والتي تستند في الواقع إلى جانبين: مطالب الداخل وضغوط الخارج. [2]

إن المجتمع المدني يعمل على تكريس سياسات التعددية السياسية والفصل بين السلطات واحترام القضاء وتفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرارات على المستويات المختلفة إضافة ترويج نظام القيم، ولا سيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية والدفاع عن تكريس حقوق الإنسان في المجتمع.

لقد أشارت بعض الدراسات أن الجزائر تتوفر على أكثر من 53743 منظمة مدنية منها 823 جمعية تنشط على المستوى الوطني، كما شهدت الجزائر بعد الانفتاح السياسي بتحرك بعض رجال الأعمال نحو التنظيمات المدنية حيث أسس هؤلاء خمس منظمات

---

[1] - السيد ياسين، الديمقراطية وحوار الثقافات: تحليل الأزمة وتفكيك للخطاب، مرجع سابق، ص262.

[*] -استاذ خبير في العلوم السياسية والمسؤول عن المجتمع المدني في مرصد الإصلاح العربي.

[2] - المرجع نفسه، ص89.

لأرباب العمل، وتعتبر هذه الأرقام مؤشرات إيجابية على حركية ونشاط المجتمع في اتجاه مشاركة المواطن في المسار الديمقراطي والتنموي للبلاد، و لمعرفة مدى فاعلية هؤلاء الشركاء في الحياة الاجتماعية والسياسية. [1]

وتستطيع جماعات المجتمع المدني ان ترفع قدرات الافراد والقوى المختلطة على مقاومة آليات القمع التي ستخدمها النظام وكسر احتكار النخبة الضيقة للسلطة، من خلال توافق بين القوى السياسية والاجتماعية يمثل في حقيقته الأساس للتغير والإصلاح الديمقراطي. [2]

لهذا لا يجب ان نضع المجتمع المدني في تضاد وتصادم مع الدولة رغم الاتجاه الغالب في دراسات المجتمع المدني التي تركز على وجود تناقض بينهما.

واستنتجت بلقيس محمد جواد (رئيسية قسم النظم السياسية بكلية العلوم السياسية بجامعة بغداد) أن «المجتمع المدني هو جزء لا يتجزا من النظام الديمقراطي، تم إن المجتمع المدني ما هو إلاّ نتيجة للثقافة السياسة، وعليه فإن الثقافة السياسية هي التي تخلق مؤسسات المجتمع المدني، وهي أكثر من ذلك تخلق النظام الديمقراطي. [3]

فينبغي استغلال القنوات المتاحة للتعبير ورفض الأمر الواقع كي يتم إحياء الأمل في إمكانية التغيير السياسي والسلمي الذي ياتي من المجتمع، وللصحافة والنقابات دور كبير هنا، وبالتالي أحسن طريقة لتغيير قيمي ديمقراطي هادئ أن تقتنع القوى الإيجابية داخل النظام بأن الخلاص الوطني يمر عبر مَدَها للقوى الإيجابية في المجتمع... فلما تقتنع السلطة بفتح مجالات التعبير للمجتمع فهذا سيسمح ببروز النخب التي تحمل لواء التغيير وسيتم خلق ديناميكية وسط المجتمع عبر وسائل الإعلام الحرة... وتصبح حينها الانتخابات وسيلة فعالة للتغيير وتجديد النخب، ولن تبقى وسيلة روتينية تمنح الشرعية للديكتاتورية. [4]

دعت حركة مجتمع السلم -في بيان لها أصدرته عقب اجتماع في شهر فيفري سنة

---

[1] - محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية**، د ار أدد للنشر والتوزيع، سطيف –الجزائر،2010، ص81.

[2] -عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع، مرجع سابق**، ص119.

[3] - جاسم يونس الحريري، **آفاق الديمقراطية والمجتمع المدني في العراق"**، تقرير عن المؤتمر العلمي السنوي التاسع لمركز الدراسات الدولية، ، جامعة بغداد، ديسمبر، 2004، المستقبل العربي، العدد314 ، أفريل 2005، ص214.

[4] - محمود بلحيمر، **"التغيير ممكن"**، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 2464، 24نوفمبر2008، ص21.

2011- حكومة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الإسراع بإطلاق إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جادة وعميقة تلبي مطالب مختلف القوى السياسية والاجتماعية، كما ثمنت الحركة قرار الرئيس برفع حالة الطوارئ و القرارات المتعلقة بتمكين الأحزاب وفعاليات المجتمع المدني من وسائل الإعلام العمومية. (1)

وفي تصريح له بالقناة الإذاعية الأولى (الحكومية) أشاد رئيس الفيدرالية الدولية للصحفيين "مكتب الجزائر" نذير بن سبع بامتيازات الصحافي الجزائري، وفي مقدمتها إلغاء بنود قانون العقوبات المتعلقة بالقذف، متطرقا في الآن ذاته إلى دور النقابة الوطنية للصحافيين التي ساهمت كثيرا في إصدار القانون العضوي للصحافي، ونادت إلى دعم مدونة أخلاقيات المهنة التي اصدرتها النقابة مع كل الصحف ووزارة الاتصال عام 2004، فهذه الوقائع جعلت المشهد الإعلامي في الجزائر محاطا بالظروف المادية والقانونية المناسبة لممارسة مهنة الصحافة في الجزائر. (2)

وبخصوص البطاقة الوطنية للصحافي اوضح نذير بن سبع انها مندرجة في القانون العضوي للصحفي، لكن في الواقع لا توجد هناك هيئة لتطبيق هذا البند، بحيث أن لجنة البطاقة الوطنية للصحفي لم تتأسس بعد، مثمنا في ذات الإطار بعض الإنجازات التي تحققت في قطاع الإعلام، موضحا أنه منذ 2006 إلى يومنا هذا تراجعت المتابعات القضائية للصحافيين، وقد شهد عام 2006 إصدار مرسوم رئاسي يقضي بالعفو الشامل عن الصحافيين المتابعين قضائيا. كما شدد على ضرورة فتح نقاش حول تنظيم مهنة الصحافي بمشاركة الفاعلين من حكومة ومديرين وصحف ونقابة، فلقد آن الأوان لفتح نقاش شامل حول مهنة الصحافي. (3)

كانت البداية برئيس اللجنة الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان، فاروق قسنطيني، والذي طالب بضرورة إلغاء حكم الحبس ضد الصحافيين، و استبداله بالتعويض المدني، مشيرا إلى أن ما يقدمه الصحافي من حقائق، ساعد كثيرا في عملية مكافحة الفساد و

---

(1)- وكالة يو.بي.آي، "إخوان الجزائر يدعون بوتفليقة إلى إجراء إصلاحات سياسية جادة وعميقة"، 09-02-2011، http://www.14march.org/news-details.php?nid=Mjc1ODIw، تاريخ الزيارة 2011/02/23.

(2)- مهدي إيدار، "الاعلام الجزائري تحت مجهر السياسة"، مرجع سابق.

(3)- المرجع نفسه.

الرشوة في البلاد. وشدّد قسنطيني خلال ندوة صحافية في 3 ماي2009 على أن الهدف من مطالبة الرئيس بذلك هو تشجيع الصحافي على سرد أفكاره بكل حرية والمساهمة في مكافحة الرشوة والتبذير.[1]

و أكدت -من جهتها- الأمينة العامة لحزب العمال، لويزة حنون، في ندوة صحافية عقدتها بالمركز الدولي للصحافة بالجزائر العاصمة، ان الوقت حان لسن قانون يحمي الصحافيين، مطالبة هي الأخرى بإلغاء المادة (144)مكرر، و التي تجرم الصحافي، كما تحدثت لويزة حنون مطولا عن ما سمته بالدعم المالي الخارجي للصحافة الوطنية، و التي قالت بشأنه أنه يساعد على السيطرة على الصحافة في البلاد، ولا يضمن لها أدنى مستوى من الحرية و الاستقلالية".[2]

أما عن إمكان مشاركة النقابة في أية ورشة تتعلق بمراجعة القانون، فيوضح كمال عمراني الأمين العام للنقابة الوطنية للصحافيين أن النقابة ستشارك ولن تتفرج، على الأقل لنعرف ما الذي تحضره السلطة، لافتاً إلى أنه حتى الآن لا نستطيع إصدار أحكام مسبقة، إلا أن حرية الصحافة تبقى خطاً أحمر، مطالباً بتطبيق القانون الأساسي للصحافي الذي صدر العام الماضي، لكنه بقي حبراً على ورق إذ لم تصدر نصوصه التطبيقية حتى الآن. [3]

فاقترح عمراني تاسيس عدة مجالس تنظم مهنة الصحافة، بداية من تفعيل المجلس الأعلى للإعلام و المجلس الأعلى للسمعي البصري، وتشكيل لجنة إصدار البطاقة المهنية للصحفي ووضعها كأجندة لدى هيئة المشاورات من أجل الإصلاح السياسي ،فيما طالبت فوزية عبابسة (ممثلة الفدرالية الوطنية للصحفيين المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين) بوضع مرجعية قاعدية للأجور لدى القطاع الخاص، وإعادة النظر في قانون الإعلام ومراجعة بعض المواد الخاصة بقانون العقوبات وفتح مجال السمعي البصري. و شدد كمال عمراني الأمين العام للنقابة الوطنية للصحفيين يوم 18جوان 2011 على أن قانون الإعلام الساري المفعول ، الصادر في 1990 كفيل في كثير من جوانبه بتنظيم مهنة الصحافة ، فصرح

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

[3]-بسمة كراشة، "السلطات الجزائرية تسعى إلى تغيير قانون الإعلام قبل تطبيقه والصحافيون يعتبرون الحريات... خطاً أحمر"، مرجع سابق.

بأنه لا يمكن إصدار قوانين جديدة دون احترام القوانين الحالية.[1]

وعليه يبدأ مسار التغيير من النقطة التي يعرب فيها ما تبقى من قوى حية وأحزاب ورجال السياسة ونخب مختلفة عن عدم انخراطها في الأنساق التي تبينها السلطة، ورفضها لها يعني توسيع رقعة الوعي بضرورة التغيير. إلا ان بروز المجتمع المدني مؤشر إيجابي يجب عدم إغفاله يخضع المجتمع الجزائري إلى تجارب الانفتاح السياسي من أسفل عن طريق تنشيط جماعاته ومنظماته لكون نشاطه لا يتحدى سلطات النظام الجزائري مباشرة .

ج_ دور الصحفيين في ترسيخ القيم الديمقراطية:

يعد المثقفون حاملين للقيم الخاصة بمجتمع معين وليسوا مدافعين فقط عن القيم العالمية الإنسانية، فهم يعملون بمثابة حراس البوابة (Gates Keepers) للمعلومات والأفكار، فهم يختصرون الثقافات ويعتبرون حاملي الإيديولوجية ومنتقين للرموز، بحيث يباينون بين الأفكار المشروعة والأفكار الخطيرة المدمرة من خلال الصحافة التي ينشرون عبرها آراءهم المكثفة بالمعلومات وتحاليلهم التي يعتمدون فيها على فك الرموز الثقافية والكشف عن الأحداث ويفصلون في ذلك بين ما هو مهم وما هو ثانوي وبين ما هو عالمي وما هو خاص.[2]

يأتي بزوغ التحول في دور الصحفي كمثقف في ما يلي:[3]

الأول: فني أو تقني مع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وخصوصا مع انتشار التلفزيون، ثم الأنترنت والحاسبات، وصعود أهمية جمهور ضخم من المستقلين ينتشر عبر العالم دون اعتبار الحدود الجغرافيا أو الزمان.

الثاني: سياسي أو ديمقراطي تعددي حيث احترام الآخر، وبروز المؤسسات الديمقراطية التعددية التي تتصاعد من خلالها أهمية الجمهور، ودوره في الحياة السياسية، وحقه في الوصول إلى المعلومات الصحيحة والكاملة في توقيت ملائم.

لكن هذا ارتبط بخلق ما سمي "بأسطورة الصحافة الموضوعية" وهو ما يعني-بالمعنى

---

[1]- عاطف .ق، " **بن صالح يستقبل وفدا عن ممثلين لهيئات نقابية صحفية: نقابة وفدرالية الصحافيين يقترحان تفعيل مجلس الإعلام**"، جريدة الخبر ، الجزائر، العدد6390 ، 19جوان2011، ص6.

[2]-Gerard . LECLERC, **La mondialisation Culturelle**, op. cit, P461.

[3]-عبد الغفار رشاد القصبي، **الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي، مرجع سابق**، ص129.

التآمري- التلاعب بالصحافة، ولنتذكر أن الاعتبارات الديمقراطية، أو اعتبارات المناخ السياسي المحيط، قد تتغلب في النهاية بما يساعد على ترتيب الأولوية المطلقة لأحداث اللحظة، وتصنيفها، وبزوغ الأنباء أو صناعتها بشكل طبيعي، رغم ما يحمله من انتقائية تفرضها طبيعة الحدث وملامح المناخ أو السياق السياسي، ويظل للصحفي دورا مركزيا في عملية صنع الأنباء هذه.[1]

يعد الإعلام الحر المستقل ضرورة لتدعيم مبادئ الديمقراطية وحمايتها، وإن تعددية وسائل الإعلام في اتجاهاتها وملكيتها امر حيوي للمساهمة في نشر المعرفة والمعلومات وتحقيق المشاركة والمساءلة والمساهمة في تنوير الرأي العام وتشكيله باتباع المعايير المهنية وبالتزام الحقيقة، وعلى الإعلام أن يلعب دورا بارزا ومسؤولا في ترسيخ الديمقراطية ونشر الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان وحمايتها، كذلك ضمان الحق في حرية تاسيس منظمات المجتمع المدني والانضمام إليها وتوفير الإطار القانوني والبيئة المناسبة لعملها، تعزيزا لمبدأ الشراكة والمشاركة وتنظيمها الحراك الاجتماعي المؤثر، على أن يؤدي المجتمع المدني دوره بمسؤولية في إطار القانون ويلتزم بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وفي عملية التحول الديمقراطي تثار تساؤلات حول الصحفي، لكن ثمة قناعة راسخة بأهمية الدور المركزي والريادي الذي يؤديه الصحفي في حماية حرية الصحافة واستقلالها، ومواجهة العقبات التي تهدد الديمقراطية والمطالبة بالمساءلة والشفافية وفضح الفساد في المجتمعات الاخذة في التحول- في الدول النامية- وخصوصا تلك التي تتجه إلى عملية التحول حديثا. والمعروف أن سنوات التوتر والتحول السريع أو الحراك السياسي الأكثر قوة تشهد زيادة مضطردة في اهتمام الجمهور بالصحافة، خصوصا إذا تميزت بدور نقدي بارز.[2]

عموما يمكن تقديم بعض افتراضات بشأن العلاقة بين المناخ أو السياق السائد ونمط إدارة الإعلام العام منها:[3]

1- كلما ازداد احترام الصحفيين للمؤسسات السياسية، وقواعد العمل الصحفي المهنية، كلما ساد نمط للتعاون بين السياسة، ولقواعد العمل الصحفي المهنية، كلما ساد نمط

(1)- المرجع نفسه، ص129.

(2)- المرجع نفسه ، ص122-123.

(3)- المرجع نفسه، ص126.

للتعاون بين السياسيين والصحفيين، وإقبال من جانب السياسيين على هذا التعاون، وتكون عملية إدارة الأخبار أكثر تأثيرا وفاعلية.

2-كلما تعمقت روح فقدان الثقة في الصحفيين وفي الاتصال الجماهيري، كلما ازدادت مخاطر التغطية الإخبارية من وجهة نظر السياسيين، وازدادت رغبتهم ومحاولتهم للسيطرة على وسائل الاتصال لفرض رؤيتهم.

ولذلك فإنّ القوى السياسية والاجتماعية والفكرية النشطة والحريصة فعلا على الإصلاح الديمقراطي ومنهم الصحفيون مطالبون بالضغط من أجل تعديل حزمة القوانين من خلال الفترة القصيرة القادمة، دون الاكتفاء بالمقاطعة والمخاصمة والامتناع، وإنما بالإسهام الإيجابي والحوار الصريح والضغط المشروع والمبادرات الخلاقة، بتقديم النموذج الوطني الراغب في الإصلاح الحقيقي.

وقد اجتمع حوالي 80 صحفيا من القطاعين العام والخاص يوم 29 مارس2011 بالجزائر لمناقشة أرضية مطالب اجتماعية ومهنية، يسعون إلى رفعها إلى السلطات والجهات المعنية. ويطالب الصحفيون بإصدار قانون أساسي جديد خاص بالصحفي، وفتح نقاش رسمي مع الصحافة الجزائرية وإنشاء مجلس أعلى للإعلام، وإعادة تفعيل مجلس أخلاقيات المهنة، وعدم تجريم جنحة الصحافة، وتبني شبكة أجور جديدة بمهنة الصحفي. ويسعى الصحافيون إلى تلبية مبادرة صحافيين سميت بـ"المبادرة الوطنية من أجل كرامة الصحافة" عبر شبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك. (1)

وفي ضوء ما سبق، يمكن تصور وجود محددين أساسين لنمط القيم الديمقراطية المحددة للنظام الإعلامي لها في نطاق السيناريو الإصلاحي التجديدي:

التحول عن رؤية السلطة لوسائل الإعلام على انها مرفق من مرافق الدولة ،وتتاكد جوانب هذا الاتجاه في إيجاد الصيغ القانونية اللازمة لتأكيد حق الأفراد ومختلف الجماعات في الحق في الاتصال، وكل القيم الديمقراطية بما يمثل تحولا أساسيا في طبيعة البناء القانوني كمرحلة بدء فعاليات هذا السيناريو، ثم يؤدي بدء الفترة الثانية من عمر السيناريو إلى دعم فكرة

---

(1)-ب. س، **"صحفيون من القطاعين العمومي والخاص يحتجون بالعاصمة: يريدون إعداد لائحة مطالب وتسليمها للوزير الأول ووزير الاتصال"**، يومية الخبر: 30-03-2011، http://www.elkhabar.com/ar/watan/249000.html، تاريخ الزيارة 2011/03/31.

الملكية الخاصة لبعض الوسائل السمعية البصرية.

د- تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين:

هناك عوامل عدة لتعزيز المشاركة السياسية: [1]

-وجود علاقة إيجابية بين التنمية وكثافة نشاط الروابط التي تتصل بالمشاركة السياسية، فتعمل التنمية على زيادة العلاقات الوظيفية وربط النخبة بالعامة.

-تتضمن عملية التنمية ثقافة سياسية موحدة، فالتنمية الوطنية تتم في الدولة الأمة، حيث تميل علاقة الافراد بها للسمو فوق كل الولاءات الاخرى، وتتحسن بالتالي عملية المشاركة السياسية، ويمكن القول أن المشاركة السياسية قد تكون هدفا للتنمية كما أنها قد تكون من وسائلها أو نتائجها.

و تشير بعض الدراسات إلى ثلاثة محاور أساسية تفرضها تلك المعايير الدولية يتعلق أولها بأسس بناء رأي عام فعال والثاني بالمواطنة وما تفرضه وثالثا الحكم المقيد دستوريا. وتنشأ عادة روابط وثيقة بين المحاور الثلاث: الرأي العام والمواطنة والحكم المقيد دستوريا، فالرأي العام يقيد الحكم ويفرض المساواة بين المواطنين، والمواطنة تفرض ذلك أيضا، والحكم المقيد يحترم بطبيعته الرأي العام، ويقوم على أساس المساواة بين أفراد المجتمع، كما أن حرية الصحافة وتداول المعلومات الحر والمناقشات المفتوحة تعزز فاعلية الرأي العام، وتؤكد على مبدأ الدستورية للحكم، وتفرض المساواة والقانون، كما أن الشفافية والمساءلة وحرية التعبير من شانها ان تعظم دور الراي العام، وتعلي شان القانون، وتضع حدا يكبح تصرفات الحكم في إطار اتفاق عام يعبّر عنه المجتمع. [2]

ويراهن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أن« تساهم الانتخابات التشريعية 2012 - التي وصفها بـ"الهامة" - في فتح الباب على آفاق تسودها ديمقراطية متكاملة العناصر تكون هي السبيل إلى إعادة بناء ثقة المواطن في الهيئات النيابية على اختلاف مستوياتها». [3]

---

[1] -ابراهيم الزمر،" **عرض كتاب الإعلام والسياسة : وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**"، مرجع سابق، ص174.

[2] - عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع**، مرجع سابق، ص 104-105.

[3] - ANP/AFP،"**انتخابات تشريعية في الجزائر ربيع 2012 بعد 20 عاما من إلغاء أول انتخابات تعددية**"، 2011/12/23، http://www.rnw.nl/arabic/bulletin/%D8، تاريخ الزيارة 2011/01/05.

كما يرى برهان غليون ضرورة توجيه مساهمتنا في الأعوام القادمة إلى تنمية الحركة الديمقراطية التي سيكون الدافع الرئيسي لها شعور كل فرد ممن **يشارك فيها بالمسؤولية من أجل** تعزيز فرص الانتقال السلمي والتدريجي نحو نظام المساواة والحرية والتسامح... والاقتناع بأن **النظم الشمولية لا تملك الحل لأي مشكل من المشاكل المطروحة علينا وأن استمرار هذا** النمط من الحكم لم يعد ممكنا مع قوانين العولمة وتطور النظرة العالمية والتفاعل الإنساني.[1]

فالناس يميلون إلى الجمود والتمسك بما هو قائم إذا لم يشجعهم الفريق الأكثر إدراكا **للمخاطر وللمستقبل... ويستدعي النجاح بالانتقال السلمي للديمقراطية بث الثقة المتبادلة داخل المجتمع وتعليم الأفراد الخضوع للقانون الواحد والتعاون والعمل الجمعي...إن مشاكلنا** الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا حلّ لها من دون الانتقال إلى نظام المشاركة الجماعية.[2]

فالإيمان بحتمية الانتقال نحو صيغ أكثر تفتحا وانفتاحا على المواطنين ضرورة مؤكدة، فلا يعني التحول الديمقراطي في النهاية شيئا سوى القبول بالتعددية واحترام الآخر وضمان الحقوق والواجبات المتساوية للجميع ... فأصبح المثقفون والسياسيون والصناعيون وجميع أبناء الطبقات الوسطى المستقلين يرون بأن نظام الحرية والتعددية السياسية والفكرية هو وحده الذي يتماشى مع المصالح الوطنية لمجتمعاتنا، وهو وحده الذي يفتح **الطريق أمام تجديد الحياة السياسية وإعادة بناء القوى الاجتماعية المفتتة وإقامة النظم.**[3]

فالديمقراطية نموذج مؤسساتي عالمي يمكن استيراده ولكن مفاتيحه في أيدينا، وللغوص فيه لا بد من اتباع تقاليدنا وتجاربنا وعاداتنا، والاستزادة من العناصر الإيجابية فيها والتي **تجعل** مجتمعنا يتقدم صوب المثالي لمجتمع عادل **(Juste)، ومثلما يقول بول ريكور (Paul RICOEUR) «الديمقراطية ليست نظاما سياسيا بدون صراع ولكنه نظام تكون فيه الصراعات مفتوحة ومناقشة (négociables) حسب قواعد الحكم، وحسبه فإن الدولة** تركز على دورها في حماية الحريات **الخاصة والتضامن الجماعي وكذلك تشجع على التعاون**

---

[1] - برهان غليون وسمير أمين، **مرجع سابق، ص144.**

[2] - **المرجع نفسه، ص144.**

[3] - **المرجع نفسه، ص145.**

الوطني والجهوي والدولي. [1]

لقد أقامت مؤسساتنا الإعلامية مهمة الإبلاغ والتوجيه في مجتمعنا، وترسخت لدى المواطن عادة التلقي السلبي، والسؤال المطروح الآن: هل يحتمل إحداث النقلة النوعية للارتقاء بإعلامنا إلى مستوى التواصل؟

وهل يمكن لأجهزة التشريع الجزائرية أن تسن القوانين واللوائح المنظمة التي تكفل للمواطن الجزائري حقوقه الاتصالية بكل ما يتضمنه ذلك من حماية خصوصية بياناته، وتضمن له حذا ادنى من المساواة في النفاذ إلى شبكات الاتصال؟ فإذا لم نهتم بذلك فحتما سيصبح مواطننا مواطنا من الدرجة الثانية او ما دونها في عصر الاتصال التفاعلي الثنائي الاتجاه، من سيطرة المرسل إلى خيار المتلقي.

لقد اعتاد المتلقي في ظل سيادة المرسل، على الوجبات الإعلامية الرخيصة، فهل يمكن لنا في ظل توجه محورية المتلقي أن تعيد إليه حقوقه وهيبته وكما هو متوقع، لن تكون ميزة إضفاء الطابع الشخصي متاحة في البداية على الأقل، إلاّ للقلة القادرة على تحديد مطالبها المعلوماتية، ودفع ثمن هذه الخدمة الاتصالية المتميزة. [2]

وعلى صعيد آخر فإن توجه محورية المتلقي تتطلب تعديلات جوهرية في الجهاز الإعلامي الجزائري، سواء من حيث التنظيم أو أسلوب الإدارة والتسجيل، والأخطر من هذا وذاك، هو ضرورة توافر الإمكانات لإنتاج سلع إعلامية متميزة قادرة على المنافسة، بعدما أصبح سوق الإعلام الأجنبي سوقا للمتلقي له الكلمة العليا فيه. [3]

2) المرتكزات الأساسية للعمل داخل السيناريو الإصلاحي التجديدي:

يقوم السيناريو الإصلاحي التجديدي على اعتبار الديمقراطية حجر الأساس للتنمية، وفق الرؤية المتداولة في أعمال المؤسسات الدولية المعنية، ومنها السياسة والديمقراطية قادرة على تحقيق التنمية البشرية وحماية حرية جميع الافراد في المجتمع وصون كرامتهم، ومن هنا ضرورة تعميق وتوسيع مجال القيم الديمقراطية الذي يتضمن أبعاد ومؤشرات عديدة تتعلق

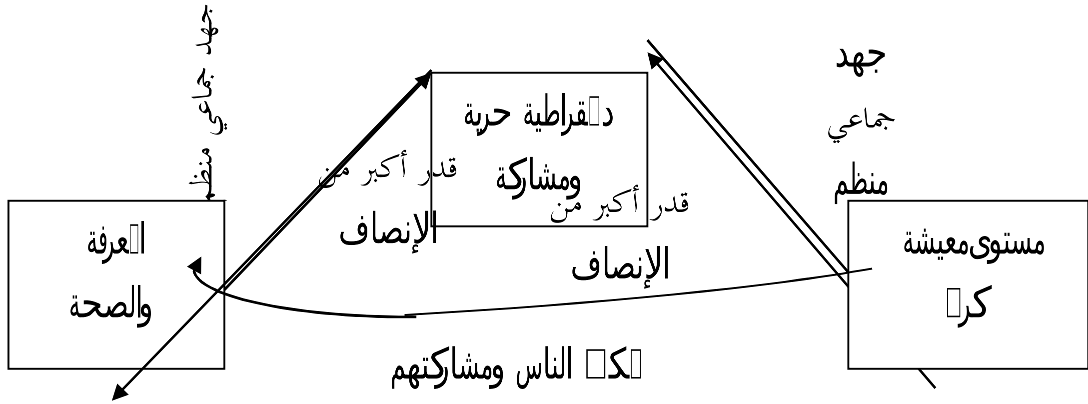
---

[1]- Federico. MAYOR & Jerôme. BINDÉ, op.cit, P461.

[2]- نبيل علي، مرجع سابق، ص367.

[3]- المرجع نفسه، ص368.

بالاستقرار السياسي وإجراءات وعمليات الانتخابات والمشاركة السياسية وموقع الأغلبية والأقليات وأهمية تفضيلات الرأي العام وحرية الصحافة والرقابة على الفكر والمعتقدات وغيرها، وقد اقترحت تقارير التنمية البشرية لذلك هذا الشكل:(1)



شكل يوضح موقع الديمقراطية من عملية التنمية الشاملة

إن اتجاهنا في رسم السيناريو الإصلاحي التجديدي لا يعني وجود صيغة موحدة للديمقراطية قابلة للتطبيق في كل مكان و زمان، لأنه لا وجود لوصفة عالمية واحدة للانتقال من نظام تسلطي نحو نظام ديمقراطي ولكن أهميتها ومغزاها تؤكدان حق كل أمة أو شعب في تحقيق الديمقراطية وفق معطيات تتوقف على تاريخه وظروفه ... ولكن القواسم المشتركة، أو المعايير الدولية للديمقراطية، تظل ذات صيغة أكثر عمومية، وتتعلق بمجموع الأسس التي لا تقوم ديمقراطية حقيقية بدونها، وهذه الأسس لا تخرج عن مبادئ احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية حسب تقرير التنمية العربية لعام 2004 .(2)

فصارت الديمقراطية تتحدد بوجود نسبة مقبولة من التنمية في سياق تطور اقتصادي وأوضاع اجتماعية معيشية تتحسن، إضافة إلى مختلف الخدمات التي تقدم إلى المواطنين. وبإمكاننا اليوم أن نقول أن الجزائر، بقيامها بالتوفيق بين المبادئ الديمقراطية العالمية و

---

(1) - عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع، مرجع سابق**، ص98.

(2) - المرجع نفسه ، ص102.

قيمها الثقافية والحضارية الخاصة، تصنع نظاما سياسيا يستجيب لمقتضيات الحداثة و التجذر ضمن المجتمع الجزائري. وهي تعتزم المشاركة في الانطلاقة الديمقراطية العالمية والمشاركة في رد الاعتبار لقيم الحرية و احترام حقوق الإنسان في كل مكان من العالم.

إن الجزائر-من منطلق وعيها بأن الإصلاح الاقتصادي لا بد أن يمر حتما بمرحلة انتقالية- ترافق انفتاحها بمجهود عمومي لدعم التنمية والنمو، المجهود المتوخى منه أن يفسح أكثر فأكثر مكانا للرأسمال الخاص. و هكذا فقد شهدت السنوات الخمس الماضية تقديم إسهام عمومي للاستثمار يقدر بقرابة 30 مليار دولار. و سيتواصل هذا المجهود على امتداد السنوات القادمة، الأمر الذي سيتيح سوقا مغرية للاستثمار الخاص، المحلي و الأجنبي على حد سواء. [1]

ومن خلال الترتيبات ذات الصلة لاتفاق الشراكة الذي يربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي، و من خلال انضمامها لآلية التقصي من قبل النظراء للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)، فإن الجزائر قد جعلت من احترام حقوق الإنسان و الحريات الديمقراطية و الحكم الراشد، عناصر أساسية لإرساء دولتها على أسس جديدة، بل و واجبات تتعهد السلطات باحترامها ليس إزاء الشعب الجزائري فحسب، بل وكذلك إزاء المجموعة الدولية. إلى جانب ذلك، فإن الجزائر، التي أخذت تتعافى من أزمتها الوطنية والتي يحدوها، أكثر من أي وقت مضى، العزم على المشاركة في الكفاح العالمي ضد آفة الإرهاب، تعكف حاليا على إزالة مخلفات الأزمة من خلال: [2]

- المعالجة الشفافة لملف المفقودين خلال الأزمة،
- تشجيع المجموعات الإرهابية الناشطة داخل البلاد على الرجوع عن غيها،
- ترقية مصالحة وطنية شاملة يحفظ بها المجتمع الجزائري وحدته الوطنية، في كنف اختلاف المشارب السياسية، ويرافق عصرنة البلاد، بعيدا عن كل غلو و تطرف.

أ_ تأسيس ثقافة للديمقراطية و الحداثة:

إن الديمقراطية الحقيقية ليست وصفة جاهزة تطلب من خبراء متخصصين، ولا تقليدا لنماذج مطبقة، أو قرارا فوقيا لسلطة نافذة اجتماعيا، أو إملاء خارجيا لجهات أو مراكز قرار

---

[1]- الإرادية، "مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر" ،مرجع سابق.

[2]- المرجع نفسه.

مهيمنة على المستوى الدولي، وإنما هي "ثقافة" بالمعنى السوسيو أنثروبولوجي، لمفهوم الثقافة، إنا منظومة متكاملة من القيم والرموز والمعايير والاتجاهات والمواقف والتصورات ورؤى العالم يستلزم بناؤها، ضرورة، استنباتا ذاتيا، أي جعلها ضمن سيرورة ممنهجة، إرادية، مخططة وهادفة من التربية والتعليم والتكوين والتنشئة السياسية والثقافية والاجتماعية –تنبثق من خصوصيات الذات. [1]

فلا يتم النظر للديمقراطية على انها "سلعة للتصدير والاستيراد" او النقل او التحويل ولا حتى على انها مجرد "منهج او الية تقنية" ذات طابع شمولي واداتي محايد لتوزيع السلطة وتدبير مقتضيات التعدد والاختلاف- مع عدم الإلغاء الكلي والعدمي لما للديمقراطية من ابعاد تبادلية وإجرائية وكونية وإنما يجب النظر إليها على انها "ثقافة"، بالمعنى الانف، اي نسق قيمي -اجتماعي دائم، نظريا وممارسيا، لتأصيل حقوق الإنسان، ولمسلكيات التسامح، وتقبل واقع الاختلاف والتعدد... وكل ما يمكن أن يساهم في بناء "مواطنة" (Citoyenneté) منفتحة على الذات، وعلى الآخر في آن ومنخرطة في "سيرورة مثاقفة" ذاتية وكونية حوارية ومتكافئة.. [2]

إن غياب الإرادة السياسية وكذا التنامي الكمي لعدد الأنظمة الديمقراطية لا يعني عملية التعمق النوعي للديمقراطيات. «حيث يقتضي التحول الديمقراطي في الجزائر تحولا جذريا للنظام السياسي وليس تغييرا للأشخاص في ذات النظام. بإحداث قطيعة حقيقية تحقق التحول كما أسماها الإسبانيون(Ruptura Pactada) والديمقراطية لا يتم إملاؤها وإنما هي نتاج للتفاوض»[3].

إن أنسب طريقة لتأسيس "ثقافة الديمقراطية" هذه هي التربية كما تمارس –في مضمونها الاجتماعي الشمولي- في إطار مختلف مؤسسات ومجالات المجتمع، بدءا من الاسرة، إلى المدرسة، ثم الجامعة، والجمعية، والنادي، والحزب، والنقابة، والمؤسسة الإنتاجية...الخ، بل

---

(1)- مصطفى محسن، "**التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: مصاعب الحاضر ومطالب المستقبل**"، مرجع سابق، ص3.

(2)-المرجع نفسه، ص40.

(3)-Lahouari, ADDI, op.cit, P175.

في مختلف العلاقات والتبادلات والممارسات الاجتماعية، المادية منها والرمزية. (1)

ولم يعد مفهوم "التربية على الديمقراطية" (Education sur la démocratie) فقط أحد أبرز المفاهيم المتداولة في سوسيولوجية التربية، وإنما أصبح مضمونه مطلبا اجتماعيا محليا وكونيا.

وهكذا فإن تحقيق "تربية ديمقراطية" يضمنها نظام تربوي تكويني عادل وجعل هذه التربية منطلقا لبناء المشروع المجتمعي الديمقراطي، فما هي اهم الشروط التي يجب توفرها في التربية لتكون قاطرة لنشر وتعميم وترسيخ هذه الثقافة ؟

1-تحديث مناهج التعليم وتطويرها باتجاه فتح مضامينها على ثقافة حقوق الإنسان، وعلى تكريس قيم التسامح والمشاركة، واحترام الغير ونبذ العنف، والاعتراف بالحق في التنوع والاختلاف، أي كل الحقوق والواجبات والأخلاقيات البانية "المواطنة" الواعية بذاتها وبشروطها الموضوعية محليا وكونيا...

2-إذا كان من غير المتوقع أن تساهم مؤسسة تربوية لا ديمقراطية وبالكفاءة المطلوبة، في بناء "ثقافة الديمقراطية" والعمل على نشرها بين زبائنها في إطار محيطها الاجتماعي العام، فإن دمقرطة المؤسسة، من المدرسة إلى الجامعة وغيرها، تصبح مطلبا أساسيا لا محيد عنه لرفد المسار الديمقراطي الشامل. ويستوجب ذلك عقلنة وترشيد ودمقرطة مجمل أشكال توزيع السلطة البيداغوجية والإدارية، وأنماط التقويم والتوجيه والجزاءات، وفرص المشاركة والمبادرة واللامركزية، وأساليب اتخاذ القرار الفردي أو الجماعي، وتدبير مختلف العلاقات و التبادلات والممارسات ...إلخ، وجعلها مكرسة لقيم التعاون والسلم، نابذة للتسلط والعنف بأشكاله المادية والرمزية.. (2)

يتطلب الأمر إذا، الارتقاء بهذه المؤسسة إلى مستوى متقدم وعقلاني من المأسسة (Institutionnalisation) قائمة، من جهة على احترام آليات وعدد التدبير الديمقراطي، ومن جهة أخرى، على نسق قيمي ثقافي مؤهّل في سياقه الاجتماعي والتربوي،

---

(1)- مصطفى محسن، **"التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: مصاعب الحاضر ومطالب المستقبل"**، مرجع سابق، ص40.

(2)-المرجع نفسه، ص41.

ومنفتح على مقومات الد□قراطية وا□داثة والتنمية البشرية والاجتماعية الشاملة.[1]

3-استنهاض وتعزيز دور مختلف المؤسسات الاجتماعية الموازية او مؤسسات المجتمع المدني من نوادي وجمعيات ونقابة وأحزاب، ووسائل الإعلام والاتصال... فمثلا على الرغم من أن الدور التربوي للحزب يعتبر حاسما في تجذير الوعي السياسي والاجتماعي، وفي التنشئة السياسية للمواطن، وبالتالي في تشكيل "ثقافة سياسية" انطلاقا **-على الأقل-** من منظوره السياسي الحزبي وتموضعه الاجتماعي، فإن جل الأحزاب السياسية في مجتمعنا لا تتحرك للتعبئة والتأطير إلا في فترات الاستحقاقات السياسية الموسمية، فتتحول وفق الهدف السياسوي الذي يحركها إلى ما يشبه "وكالات او دكاكين انتخابية" غالبا ما تنتهي انشطتها ومبادراتها بانتهاء ا□ملات الانتخابية.[2]

ولوسائل الإعلام أدوارا مهمة في تشغيل النظام الديمقراطي ومن هذه الأدوات التثقيف المدني والسياسي الذي يتيح للمواطنين المشاركة والتصويت **با□صول على معلومات مدققة** حول مختلف القضايا ذات الصلة بتقويم أداء حكومة ما وهنا يلعب الحق في المعلومات دورا مهما. كما ترتبط وسائل الإعلام بفكرة المجتمع المدني الذي يقدم بذاته معلومات قد لا يتاح نشرها او المعرفة بها من خلال المؤسسات الإعلامية البيروقراطية **العملاقة.**

يستند التأكيد على تواجد "ثقافة ديمقراطية" إلى افتراض أن "حظوظ التحول الديمقراطي" تزداد داخل مجتمع ما بازدياد درجة اندماجه الثقافي، أي بوجود ثقافة وطنية تتجاوز العوالم الجزئية الخاصة وتساعد على التواصل الحي بين السكان، فليس هناك تحول د□قراطي □كن من دون توفر ثقافة سياسية تسمح باستيعاب ا□فاهيم والقيم الأساسية للد□قراطية □عل من □قيقها غاية اجتماعية.[3]

يرى مالك بن نبي أن الديمقراطية « ليست في أساسها عملية تسليم سلطات تقع بين طرفين هما الحاكم والمحكوم، بل هي تكوين شعور انفعالات ومقاييس ذاتية واجتماعية، تشكل في مجموعها الاسس التي تقوم عليها الديمقراطية في ضمير المجتمع، قبل ان ينص عليها الدستور، والدستور ما هو إلا النتيجة الشكلية للمشروع الد□قراطي عندما يصبح واقعا سياسيا يدل عليه

---

(1) -ا□رجع نفسه، ص42.

(2) - ا□رجع نفسه، ص42.

(3) - ا□رجع نفسه، ص43.

نص توحي به عادات وتقاليد، ولا يكون عليه أي معنى لهذا النص إذا لم تسبقه العادات والتقاليد التي أوحت به، وبعبارة أخرى، المبررات التاريخية التي دلت على ضرورته، ومن هنا تبدو وبكل وضوح تفاهة تلك الاستعارات الدستورية التي تستعيرها اليوم بعض الدول الناشئة التي تريد إنشاء الوضع الجديد في بلادها، بالقياس على المنوال الذي تستعيره من الدول العريقة، إن هذه الاستعارة تكون تارة لازمة، ولكنها لن تكون وبكل تأكيد وحدها كافية إن لم تصاحبها الإجراءات اللازمة المناسبة لبث ما يستعار في نفسية المجتمع الذي يستعيره».[1]

فلا تكون عملية الديمقراطية بعيدا عن تحول المؤسسات التي تضبط النظام وتجعل المظاهر الاجتماعية والثقافية في بعدها الرمزي محل رهان، فهي عملية تتعلق بالرابط الاجتماعي لأنها لو تعلقت فقط بشكل أساسي بالعلاقات الرابطة بين الحكام والمحكومين فإن ذلك يجسد مظهرها السياسي، ولكنها تهتم بالعلاقات بين اعضاء الجماعة وهذا ما يبرز مظهرها الإيديولوجي، فالديمقراطية عملية صعبة التطبيق في مجتمعات العالم الثالث، لأن التحولات الإيديولوجية ذات ارتباط بالثقافة والتجليات الرمزية التي تستدعي وقتا طويلا كي تترسخ وفرضها بالقوة يؤدي إلى مقاومة تؤول إلى فشلها.[2]

ولتحقيق التقدم والتكيف مع الحداثة فإن القيم الإيديولوجية في حاجة إلى حرية التعبير والحوار العام الذين يبرزان مع الديمقراطية، ويستدعي الامر حينها إدراكها لا على انها انطلاقا لعملية تحول في قيمهم الإيديولوجية ولكنها بداية لهذه العملية التي ستشهد صراعات ومواجهات وتراجعات، لكن في المدى الطويل فهي تعمل على تراجع قيم الجماعة التي لا تتناسب مع دمقرطة الحياة العامة.

ويؤكد لهواري عدي (Lahouari ADDI) ذلك قائلا:« لا نشك أبدا في عدم تلاؤم فكرة الحرية والعدالة مع الواقع الاجتماعي والسياسي، لذا لا يجب إحداث قطيعة بين الخيال السياسي والظواهر الاجتماعية».[3]

تدعو عملية الديمقراطية إلى اكتساب ثقافة سياسية حديثة تسترعي تحولا نفسيا-اجتماعيا (Psycho- sociologique) لكن القوى السياسية الداعية للديمقراطية من

---

[1]- مالك بن نبي، **تأملات**، ط5، دار الفكر، الجزائر ، 1991، 71-72.

[2]-Lahouari .ADDI, op.cit, P123.

[3]-Ibid, P124.

تحقيق استراتيجية التحول الديمقراطي.[1]

إن تحديات الأزمة ليست المرور ببساطة إلى الديمقراطية، لأن التداعيات الاجتماعية هي التي تجعل منها عملية صعبة، وقد حان الوقت لتغيير الخطاب تجاه منحى الديمقراطية والتنمية(Démocratie et développement) .[2]

فهناك علاقة عضوية تميز التنمية كإطار للمنافسة الاقتصادية والثقافية وكوسيلة لتحرير الإنسان من المخاوف المادية (الأزمات المادية)، فاستقلالية الفرد هي دعامة للتعبير العادي عن حريته، لأن الفرد الذي يكون مستواه المعيشي تحت الحد الأدنى، من الطبيعي أن يكون رافضا للنظام القائم، فتتولد لديه رغبة في الانتقام والقطيعة، وفي هذا السياق تصبح الديمقراطية الإطار الشرعي لضبط العلاقات الاقتصادية والمؤسسية- الاجتماعية (Socio-Institutionnelles).[3]

ويؤكد هذا المنحى كذلك فيديريكو مايور (Federico MAYOR) الذي يرى بأن الحصول على بنيات تحتية للحضارة المعلوماتية يكون سهلا بفضل سياسات فعلية تجسدها مجهودات بعيدة المدى على المستوى الوطني كما على المستوى الدولي. فلماذا لا تتخذ إجراءات شجاعة لتسهيل حصول كل الأفراد على التعليم المستمر للتمكن من الوصول إلى حضارة المعلومات في أشكال ثقافة موصولة بالتكنولوجيا (La culture trébutaires de la technologie)، ويمكن بذلك إدماج الشعوب المهمشة بخاصة في مجال الاستفادة من البنيات التحتية المهمة لمجتمع المعلومات (الحصول على بريد الكتروني، الندوات (Télématique) وتوزيع المواد وخدمات المعلوماتية والعلمية والتقنية، التعليم عن بعد، التعاون بين الجامعات والمراكز الكبرى للبحث) والقضاء على الأمية في مجال الإعلام الآلي ومبادئ لغة "العالم الافتراضي".[4]

وتكون الديمقراطية نتاج عملية مطولة، وبدون جذور تتأسس عليها تجعلها غير قابلة للتراجع في عملية تكوين المواطن عبر برنامج تعليمي، لأن اكتساب الديمقراطية متعلق بكسب

---

(1)- Ibid, P129

(2)- Zahir . FARÈS, op.cit, PP250-251.

(3)- L'hammed. BOUKHOBZA, op.cit, P231.

(4)- Federico. MAYOR & Jerôme. BINDÉ, op.cit, PP 294-296.

المعارف والتمتع بقيم الحرية، فعملية تدريس حقوق الإنسان هي أساس تعليم القيم الديمقراطية، ولكن تعلم الديمقراطية لا يقتصر على معلميها، ولكن لا بد أن يتخذ على كاهل كل المدرسين في جميع التخصصات، وتكون المدرسة المعقل الأول الذي يستهل فيه المواطنون تحمل المسؤولية ومواجهة الاراء ويتعلمون فيها ايضا كيف يتواجد الفرد في المجتمع كمواطن.[1]

ولا بد أن يعمل التعليم على وصل التعليم بالمواطنة؛ أي المشاركة ووصل التعليم بالسلم أي التسامح، ولا بد أن يتعلم كل فرد احترام حقوق الإنسان والتفاهم الثقافي (بين الثقافات المختلفة) عن طريق توزيع واقتسام المعارف بين الثقافات والمجتمعات المختلفة ولوسائل الإعلام دور فعال في دعم القيم الديمقراطية، والتسامح أساسيات ثقافة السلم.[2]

ويعتبر التعليم المدني إحدى القضايا المتزايدة الأهمية في بداية القرن الحادي والعشرين، وذلك للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعني التعليم المدني (أو التعليم السياسي بمصطلح اخر) التشكيل الثقافي للفرد بهدف تكوين المواطن وإشاعة الديمقراطية وترسيخ التنمية المتواصلة.

ومثلما ننادي باستثمار الثورة العلمية التكنولوجية والإسراع بمعدلات التنمية الشاملة والمتواصلة، لا بد أيضا من تدريب أبنائنا على الممارسة الواعية والسلوك الرشيد كمواطنين لهم حق المشاركة في الانتخابات والحياة العامة واختيار الحكام والمفاضلة بين السياسات المطروحة، لأن التنمية والاستثمار وتحسين الإنتاجية، وثمار التقدم مهددة في حال غياب نظام سياسي ديمقراطي يضمن توسيع المشاركة في صنع القرار وحرية الاختيار القومي.

وتتوقف أبعاد هذا الدور على غاية العملية التعليمية في مختلف المراحل وعلى امتداد سني الدراسة من الطفولة فالصبا حتى الشباب في إطار فلسفة النظام السياسي.[3]

فيضع المستقبل أمام الحاضر كثيرا من التحديات بخاصة القيم التي توجه العلاقات بين

---

(1)-Azzedine. ABDEL MADJID, "**Ethnisation de la violence et construction de la paix**", Actes du colloque international sur «Formes contemporaines de violance et culture de paix» 20 au 22 Septembre 1997, Edition populaires de l'Armée, Observatoir National des droits de l'homme, Algérie, 1998, P152.

(2)-Federico. MAYOR & Jerôme. BINDÉ, op.cit, P457.

(3)-السيد عليوة، "**حكومة الغد والتعليم المدني**"، مجلة الديمقراطية، العدد4، مرجع سابق، ص160.

الأفراد في ظل استفحال تكنولوجيا الاتصال التي تلعب دورا مهما في تقريب الناس وتوفير فرص التفاهم والتبادل، ولكنها من جهة أخرى يقول بروس ميري الأستاذ بمعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا «بان التكنولوجيا ذاتها سوف تؤدي في الوقت ذاته إلى اختفاء كثير من القيم المتوارثة لدى كل شعب... بتوفير أرضية مشتركة من القيم و الأخلاقيات الكوكبية العامة».[1]

ففي حين نجد الجزائر تسعى إلى تأسيس القيم الديمقراطية بتشكيل ثقافة سياسية تسند المواطنة ،بجد التراجع الغربي في هذا المجال، « حيث تفضل العولمة "الزبون" في التعامل بدلا من المواطن، وبالأخص في عصر التجارة الإلكترونية، حيث يسبق مستخدم الأنترنت أي الشبكي(Netizen) صفة المواطن(Citizen). هكذا ينشط الناس عبر التشبيكة (Networking) بدلا من التصويت (Voting) التقليدي المعروف عبر صندوق الانتخابات».[2]

ب_ ثنائية التقليدية – التحديث وتكريس القيم الديمقراطية:

قد تلعب التقليدية في إثراء قوى وجماعات مضادة للتحديث والتغير وتلهم عناصر المجتمع بروح المقاومة لتقف حائلا دون المزيد من السير في طريق التحديث والتحول الديمقراطي. لكن الاتجاه الإصلاحي التجديدي لا يرى في التقليدية جمودا ونمطية كما هو الحال في السيناريو الاستمراري المرجعي الذي يُنظر فيه للديمقراطية على انها رافد غربي وافد لا يلائم واقع المجتمع الجزائري وخصوصياته الذاتية.

إلا أنّ منظور التقليدية قد يقف من هذه الفكرة موقف مساند على اعتبار أن فكرة الديمقراطية ترجمة لبعض المفاهيم كالشورى او البيعة فضلا عن مبرراتها الإنسانية والعملية في عصر يتميز بعناصر حيوية تفرض نفسها: من ثورة الاتصالات والمعلومات، وتحولات في اتجاه الحريات وحقوق الإنسان. [3]

فالنظم التقليدية ليست ثابتة لا تتغير لأنّه ثمة من يشير إلى أهمية التنوع والتعدد في أنماط العلاقة بين الأشكال التقليدية أو القديمة للمؤسسات والقيم والأشكال الحديثة أو

---

[1] -أحمد أبو زيد، "**أخلاقيات المستقبل: العلمانية الرشيدة**"، مجلة العربي، العدد548، جويلية 2004، ص18.

[2] - السيد عليوة، "**حكومة الغد والتعليم المدني**"، مجلة الديمقراطية، العدد4، مرجع سابق، ص159.

[3] -عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، مرجع سابق، ص32.

الجديدة منها. وهذا التنوع يفرض التخلي عن فكرة الاستقطاب (Polarity) بين التقليدي –الحديث للتغير الاجتماعي و السياسي.[1]

إن القيم الديمقراطية تتشكل وفق حاجات الحاضر ومطامح ومتطلبات موقف تقليدي، فالجزائر قد تلتزم بعناصر التقليدية والحداثة، وهذا بإحياء التقاليد والتراث واستقدام الحداثة وتحقيق توليفة تجمع الأصالة بالمعاصرة، وذلك من أجل سد الفجوة بين النخبة والجماهير. بين القرية والمدينة ... وعلى ذلك فإن وضع التقليدية والحداثة كل منهما ضد الآخر قد يتجاوز الحقيقة كما هي ماثلة في أرض الواقع.

ويفضل الباحثون استخدام مفهوم "تحديث سياسي" عن مفهوم "التنمية السياسية" أو التطور السياسي"، وقد يُعتقَد أن مفهوم التحديث أيسر فهما مقارنة بمفهوم التنمية. ذلك لأن التحديث هو تأثير الجديد على القديم، وليس استئصال القديم لإحلال الجديد محله، وغالبا ما تكون وسائل الحياة به أكثر راحة ومواءمة، وهكذا فإن التحديث ليس بالضرورة نتيجة الحداثة.[2] وكانت كتابات لوشيان باي (Lucian.W.PYE) قد أحلت مفهوم "التنمية السياسية" محل الديمقراطية ولعلّ من المفارقات أن مفهوم "التحول الديمقراطي" أخذ تدريجيا يحل محل مفهوم التنمية السياسية مع نهاية القرن.[3]

وتقوم الثقافة السياسية الديمقراطية على تأكيد المساواة والعقلانية ومواجهة القيم التقليدية السلبية وتحقيق التوافق والتعايش بين القيم التقليدية التي تعبر عن الأصالة والقيم التي تعبر عن المعاصرة، ويفترض كذلك توازن داخل المجتمع والتخلص من النمط الابوي للسلطة السياسية.

وهكذا فإن الثقافة السياسية الديمقراطية لا تفرض استئصال القديم أو القيم التقليدية بقدر ما تسعى إلى انتقاء العناصر القديمة الملائمة والمزاوجة بينها وبين العناصر الحديثة... فلا يمكن القول بأن جميع القيم التقليدية متناقضة ومعادية لجميع أبعاد ومتطلبات مفهوم الديمقراطية للثقافة السياسية. كما لا توجد مجتمعات اليوم ثقافتها عصرية تماما أو تقليدية، وإنما تكمن الاختلافات في الأهمية النسبية أو الوزن النسبي لكل من التقليدية والحداثة ونمط

---

(1)- المرجع نفسه، ص33.

(2)- المرجع نفسه، ص 38-39.

(3)- المرجع نفسه، ص 55.

ا□زج وا□زاوجة بينهما.[1]

لذا فإن قضية التقليدية والتحديث كما تثيرها الثقافة السياسية الديمقراطية ترتبط بنظرة المجتمع باسره للماضي والحاضر والمستقبل، وهو المنظور الذي يحدد مدى تركيز الأفراد على تاريخ مجتمعهم أم على متطلبات الحين أم على المخاطر التي يحملها الغد.

إنه تعثر في الثقافة السياسية نتيجة لوقوع الديمقراطية في دائرة "الكلام الديمقراطي" وليس "الخطاب الديمقراطي" والفرق بين الاثنين شاسع و كبير. حيث يخلق "الكلام الديمقراطي" نوعا من تخيل "الاقتناع" بالديمقراطية، في حين انها لم ترق إلى احتلال مكانة مركزية في الثقافة السياسية، لهذا تكون سريعة العطب وغير جديرة بالدفاع الجدي عنها. أما "ا□طاب الد□قراطي" -في المقابل- يعني نفاذ القناعات الديمقراطية إلى عمق الثقافة السياسية وتموضع تعبيراتها وبرامجها جنبا إلى جنب، مع المكونات الاساسية لتلك الثقافة...ومرتبطة بالأساس بدينامية اتصالية أفقية وعمودية بين "المخاطِب" و"المخاطَبِ ".[2]

يؤدي انغلاق مناهج التربية وعدم تطويرها بما يوازي التطور الذي يحدث في الممارسة السياسية وأحيانا التنظير الفكري للقيادات، إلى عدم اختراق ذلك التوجه لعمق البناء الفكري للفرد...« إذن فإدخال التعليم الديمقراطي إلى المناهج معناه انتقال "الحديث الديمقراطي" إلى "خطاب ديمقراطي" يهدف إلى تغيير المجتمع باتجاه الديمقراطية من اجل تطوير وترشيد المشروع ذاته ».[3]

إن الجزائر تعيش أزمة التواصل لعدم وجود نمط للتواصل سواء في علاقة الفرد بذاته، او بالاخرين او التواصل داخل الاسرة او داخل المجموعة (كنمط التواصل بين الدولة والمجتمع المدني)، لذلك فلا بد من بناء نظام تواصلي هو الذي يحقق الانسجام بين الناس. ففي غياب ثقافة التواصل والتبليغ ينحو الوضع إلى العنف.

تشجع ثقافة السلم التنمية بدعم مشاركة المواطنين في الحوار السياسي لجعلهم يتمفصلون أكثر ويكون ذلك بالخيارات المبدئية على مستوى الجماعة التي تسمح للتنمية

---

(1)- ا□رجع نفسه، ص196.

(2)- خالد ا□روب، "**الإسلاميون ومسألة الديمقراطية: من الحديث إلى الخطاب**"، مجلة أبواب، دار الساقي، بيروت، العدد 23، شتاء 2000، ص16.

(3)- ا□رجع نفسه، ص18.

والديمقراطية بالتقدم معا.[1]

إن إحدى أهم القضايا الرئيسية لتحديد المستقبل السياسي الذي ينعكس على النظام الإعلامي بالجزائر وأغلب المناطق العربية الإسلامية هو العلاقة بين قوى الإسلام السياسي وتطوير نظام ديمقراطي يستجيب للرغبة الشعبية في الموافقة على مشاركة جماهيرية أوسع في معظم الدول العربية الإسلامية.

ولقد حصلت بين الدعوات السياسية الدينية ذات الجذور الاجتماعية وبين هياكل الدولة الحديثة المطالبة بتحقيق التزاوج بين السياسي والتراثي على قبول واسع بعد أن فشلت إيديولوجيات النهضة في تقديم الإنجاز المبتغى... وظهرت تغيرات في فكر بعض الحركات الإسلامية فيما يتعلق بالنظر إلى الديمقراطية على اساس كونها مذهبا اجتماعيا وفلسفيا يحتوي على مكاسب مطلوبة، بما يتضمنه من التعايش السلمي والانتخاب، والأخذ بالرأي الآخر... ويجرى البحث عن توليفة بين الإسلام وبين الشكل الحديث للدولة الذي بدأت بواكيره في القرن الماضي ولا يزال مستمرا. وقد ظهر ذلك في كتابات محمد عبده في مصر، وأحمد خان في الهند، ومالك بن نبي في الجزائر، وقد تعددت مدارسه واجتهاداته وليس من المتوقع ولا من المعقول الحصول على شكل واحد من هذه الاجتهادات بل هي عملية تطور دائمة.[2]

3) تحولات القيم الديمقراطية المعربة عن بدء تشغيل السيناريو الإصلاحي التجديدي:

يثير كم التغيرات الخارجية الحادثة (Exogenous) في المحيط الدولي وعلى الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي علاقة تبادلية مع القيم التقليدية والمعاصرة في المجتمعات المختلفة، إذ يفرض منطق العولمة على المجتمعات نوعا من الاختيارات والبدائل بين القيم المرجعية لهذه المجتمعات والقيم الممثلة لطابع سياسات العولمة، بحيث تتمحور المعادلة التوفقية في هذا الإطار بين الاتساق الكلي مع قيم العولمة (Absolute Inconsistency) أو الاتساق الجزئي (Partial Inconsistency) .[3] وهذا الاخير يتطلب من المجتمع الجزائري إحداث ديناميكية تطورية في أنساقها القيمية بالشكل الذي يحقق وجود احتمال

---

[1]-Federico. MAYOR & Jerôme. BINDÉ, op.cit, P459.

[2]-علي الكواري، أزمة الديمقراطية في البلدان العربية: اعتراضات...، مرجع سابق، ص149-151.

[3]- محمد حسين أبو العلا ، مرجع سابق، ص236.

نسبي للمشاركة في المنظومة العولمية حسبما تمليه المنظومة القيمية القومية والمحلية.

أ– أبعاد جديدة للقيم الديمقراطية في ظل ثورة المعلومات:

ينبي رسم السيناريو الإصلاحي التجديدي على انعكاسات تطور تقنيات المعلومات في إحداث قفزة نوعية أخذت تبدل أساسات البنية الاجتماعية والسياسية (وبنية السلطة) في مجتمعاتنا حتى مع وجود وتيرة تغلغل بطيئة أكثر من المتوقع، فإن الاتجاه الغالب يسير من جهة نحو ضرب من الاقتران والتشابك الشامل (المستند إلى الميكرو إليكترونيات لإدارة المعلومات وعلى السوفت وير لربط خدمات متعددة، ومن جهة أخرى نحو تفتت على المستوى الفردي للإعلام الجماهيري التقليدي.

وإذا لم يحدث تطور في هذين المستويين، ثمة مخاطر في الاستمرار في التسلط نتيجة عدم الاكتراث بلزوجة الاجتماعي في عملية امتصاص المستجدات التقنية، وكذا الوعي بالمشكلات المتعلقة بنوع الرقابة التي تستطيع أن تمارسها المؤسسات الوطنية على الرسائل التي تغرقها، مصعدة مسألة أي أدوات يجب استخدامها من أجل احترام السياسات الاتصالية التي صاغت تلك المؤسسات.

ويرى ماكويل (Mac Ouail) أن النظريات الإعلامية المتعلقة بالسلطة تطورت بصورة أساسية، عبر الصلة التي تربطها بالرأي العام وبالفلك العام للسياسة، واليوم يفرض الإعلام الجديد تحديا ملحوظا تجاه هذين المعقلين. (1)

والملاحظ تقدم نحو الأساسات القائمة على الحرية والعدالة والتضامن بحيث أصبحت "أصوات الشعب" (La voi du peuple) أكثر استماعا. (2)

لقد انتقل العالم، مع تبلور المكونات الأساسية للنظام الكوني الجديد، إلى ما أصبح يعرف بـ"مجتمع الإعلام والاتصال والتواصل والمعرفة"، وهو مجتمع قوامه "ثورة معرفية وإعلامياتية" عارمة، سريعة التجدد والانتشار واكتساح الحدود الثقافية والجغرافية ... وقد تبلورت في ظل هذه الثورة "تقانة أو صناعة للمعرفة" تحولت معها الثروة والسلطة معا من

1- فريال مهنا، مرجع سابق، ص370.

(2)-Federico. MAYOR & Jerôme. BINDÉ, op.cit, P469

امتلاك للخيرات والمقومات المادية، إلى تملك لهذه الصناعة المعرفية وتوظيفها أو احتكارها. [1]

فكيف نستعد للمستقبل ولا نعير التنمية المستدامة أي اهتمام، لأن حماية المستقبل لا تكفي، لأن الحقيقة لا بد وأن نحضر للمستقبل، فكيف نحضر له دون ذكاء علمي أو بدون معرفة التعليم أو بدون قوة الإبداع، لذا يرى فيديريكو مايور ضرورة منح رجل المستقبل الخيارات والإمكانات المختلفة، «إن العالم القادم لن يكون إرثنا بل هو عبارة عن إبداعنا، لأن العالم الذي ننتظره ليس أن نصل إليه وإنما يجب أن نبنيه». [2]

ومثلما يقول الشاعر القواتيمالي أوتو روني كاستيلو (Otto René CASTILLO): «إنه لجميل أن نحب العالم بأعين الأجيال القادمة». [3]

إذ قال تيوسيديد (Thucydide) لا يجب أن يكون للقائد السياسي يدين نظيفتين فحسب بل يجب أن تكون لديه رؤية واضحة (Une clair voyance) . [4]

يرمز العصر الجديد إلى ثورة المعلومات وتقنياتها التي من شانها تعزيز عمليات التحول، من خلال ما تتيحه أمام فعاليات أوسع من المجتمع الجزائري، بما فيها المؤسسات الإعلامية والمجتمع المدني والمواطنين للتواصل مع العالم، وللوصول إلى المعلومات، واستخدام التقنيات الجديدة لتعزيز أنشطتها وفاعليتها.

فتستطيع ثورة المعلومات أن تصبح أحد العوامل المساعدة لعملية تحول حقيقي نحو درجات أعلى مؤشرات أو درجات الديمقراطية، ومهما بذلت النظم السلطوية من جهود الضبط وتقييد ومراقبة تدفق المعلومات، فإن آفاق المستقبل ترتبط بإمكانية أوسع للتحرر من قبضة النظم وتقييدها.

وقد يرتبط الواقع الحالي في سعي الأقطار المختلفة بفرض قيود أو إجراءات معيقة لتفاعل المواطن مع أدوات الاتصال الجديدة، خصوصا الأنترنت، وفي مقدمتها القوانين وحجب المواقع وتضخيم تكلفة الاتصال، لكن مع مرور الوقت تؤكد المؤشرات على تراجع تلك القدرة على فرض القيود، وتوسع مطرد في أعداد لمتعاملين مع الأنترنت ومستقبلي

---

[1]- ألفين توفلر، تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين، ج1، مرجع سابق، ص181.

[2]-Jean Claude. GUILEBAUD, op.cit, P364.

[3]-Federico. MAYOR & Jerôme. BINDÉ, op.cit, PP472-473.

[4]-Ibid, P467.

القنوات الفضائية.

إن تقنيات المعلومات تقف إلى جانب دعم عملية التحول، من المنظور طويل الأمد- بل و متوسط المدى أيضا، وفقا للتحليلات والبيانات المتاحة، وبالرغم مما قد تشير إليه من تباطؤ أو ارتداد، فقد تعمد بعض النظم إلى فرض المزيد من القيود والتعقيدات، لكن مثل هذه القيود لن تصمد أمام المد الهائل الذي خلقه العصر الجديد. (1)

في عصر تتعاظم فيه أهمية التكنولوجيا والمعلومات وتترسخ العلاقة بين التنمية والتكنولوجيا، فإذا تجاهل المجتمع التكنولوجيا فإنه يخاطر بتهميش نفسه. ولا بد من شراكة حقيقية بين التنمية والتكنولوجيا وتحسين أوضاع حياة البشرية وتعزيز معارفهم وحريتهم فيما يسمى اليوم بعصر الشبكات، فتواجه الجزائر في عصر الشبكات بعض التحديات منها نقص المهارات والخبرات الفنية وتدني مستوى الموارد المتاحة، فضلا عن الافتقار للوعي والاستراتيجيات ملائمة للتغلب على هذه التحديات فيلزم تطوير القدرات العلمية والفنية وتهيئة الاجواء للتعاون الدولي وتعبئة الاراء المحلية في اتجاه تعزيز وتوسيع دائرة استخدام التكنولوجيا الجديدة. (2)

♦ **احتياجات حماية الحقوق العالمية للأفراد:**

كانت حماية حقوق الإنسان في المجتمع الدولي الكلاسيكي مقصورة على الدول، ويعد إشكالا ترك القوانين الوطنية تتحكم في هذه الحقوق، وأصبح محل دراسة ضرورة بناء هيكل قانوني دولي مطبق على كل البشر يقع في نطاق العولمة.

وترى ميراي ديلماس مارتي(Mireille Delmas- Marty)(*) أن العولمة (Globalisation) تستخدم بالنسبة للاقتصاد، والعالمية (Universalisation) توظف بالنسبة لحقوق الإنسان، خاصة وأن حقوق الإنسان تخللت الإطار الدولي مع تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948، وأثارت العولمة ضرورة الحاجة للحماية أكثر من أي وقت مضى، لكن عملية تطبيق عولمة القانون ليست معولمة لأنها بقيت تحت

---

(1)- عبد الغفار رشاد القصبي، **الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص117.**

(2)- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، مرجع سابق، ص247**

(*)-قاضية juriste متخصصة في قضايا القانون الدولي.

ضمان الدول.[1]

فلا يمكن للحق العالمي (Le droit mondial) أن يعبر إلا عن وعد براغماتي فيكون بذلك مفهوما خادعا. وتقول ميراي ديلماس مارتي بهذا الشان: «لا يهدف القانون الدولي حقيقة إلى القضاء على تواجد الدول (Etats) والقانون الوطني، لأنه لا يمكن الاستغناء عنها لضبط امتدادات شبكات المصالح الخاصة وتنظيم حقوق الأفراد والجماعات». [2]

ولا بد من إحداث توازن بين سيادة الدول ومتطلبات الوضع على المستوى العالمي بخلق وعي عالمي (Une Conscience universelle) . [3]

وأصدر جيرالد لارو (Gerald. LARUE) عام 1998 كتابا بعنوان "قيم إنسانية للقرن الواحد والعشرين"، حيث وصف هذا القرن بأنه القرن الذي سيبلغ فيه النمو العلمي والتكنولوجي مستوى لم يعرفه تاريخ الإنسانية من قبل، ولكنه يلاحظ أن هذا النمو قد يؤدي إلى الفوضى والخلل والتفكك والحروب وانتشار المجاعات والاوبئة او للدخول في عصر من التعاون الإنساني والتنمية والتقدم والسلام، وإن ذلك يتوقف إلى حد كبير على نوع القيم التي سوف يختارها البشر أنفسهم ويعملون على تنميتها واستمرارها وترسيخ مشروعيتها، وعلى ذلك يتعين ان يحسن الناس اختيار القيم التي يرون اهميتها بالنسبة لمستقبل المجتمع الإنساني ككل.

إنها نظرة مغالية في التفاؤل بحيث يرى جيرالد لارو ان الاوضاع العالمية المتغيرة كفيلة بتحقيق هذه القيم الإنسانية أو (الهيومانية) خلال القرن الواحد والعشرين.[4]

بدأ مفهوم حرية التعبير يكتسب ملامح جديدة مع صعود نجم ثورة المعلومات، في ظل تغير طبيعة المؤثرات التي كانت تتحكم فيه، وظهر مفهوم جديد، هو حرية التعبير الإلكتروني، ومقابلها الرقابة الإلكترونية، كما بدأت تتغير طبيعة علاقته بمفهوم الحق في

---

(1)-Laurence. TUBIANA, "**Régulation et bien publics internationaux**", Revue Projet, Dossier "**Un seul monde… un monde pour tous** ", Paris, N°262, Eté 2000, PP102-106.

(2)-Jean –Claude. GUILLEBAUD, op.cit, P364.

(3)-Ibid, P264.

(4)-أحمد أبو زيد، "**أخلاقيات المستقبل: العلمانية الرشيدة**"، **مرجع سابق، ص19.**

الاتصال، إذ أزيلت أبرز العقبات التي كانت تقف حجر عثرة أمام ممارسته في ظل النظام القد مثل القيود السياسية، وقيود الوقت والساحة، والوف من الرقابة، وقهر حراس البوابة التقليديين...الخ وأصبح السؤال الآن هو إلى أي مدى يستفيد الأفراد من الآفاق الجديدة لحرية التعبير الإلكتروني؟ وإلى أي مدى يمكنهم الوصول إلى هذه الشبكات الرقمية الجديدة للتعبير عن أنفسهم بحرية ؟ وهل يتمتعون بنفس الحق في الاتصال في هذا العالم الافتراضي؟ وهل ثمة إمكانية لوضع قواعد منظمة لهذه الظاهرة الجديدة؟ ومن الذي سيحدد هذه القواعد؟ وما هي مسؤوليات الأفراد والؤسسات في حالة تمتعهم بهذا الحق؟

تبدو الأنترنت في ظل ثورة المعلومات، وسيلة واعدة وغير مسبوقة في مجال حرية التعبير، فلأول مرة منذ الميثاق العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، أصبح الأفراد قادرين على ممارسة حقهم في التعبير عن أنفسهم على أساس عالمي حقيقي، بغض النظر عن الحدود، واصبح بمقدور اي إنسان او اية مجموعة لها معتقداتها الدينية او السياسية او الاجتماعية ان تبث ما تعتقده عبرها، ووضع ما تريده من معلومات أو بيانات عليها، وأصبح بمقدور كل منهم، صناعة وسيلته الاتصالية الخاصة، ومنجزه التعبيري الحر، عن آرائه ومعتقداته وأفكار ه بدون تدخل يذكر حتى الآن على الأقل.

♦ **الحق في الاتصال و حق الوصول (Right to access) :**

من بين المفاهيم الجديدة في مجال الحق في الاتصال، والتي بدأت تتخذ أشكالا مغايرة في ظل ثورة المعلومات، مفهوم حق الوصول (Right to Access)، وهو مفهوم يطلق عليه أيضا مسمى الوصول العالي (Universal Access) أو الدمة العالمية(Universal Service)، وهو يدعو إلى جعل كل فرد بمقدراته الخاصة يستطيع أن يتمتع بالتكنولوجيات دون الضرورة إلى أن يكون له مهارات خاصة للتعامل معها، كما يسعى لجعل الأفراد متساوين من حيث مستوى الاستفادة من خدمات الهاتف والاتصالات بالتقليل من قيمة الاشتراكات، وهذا ما تعمل به الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

وبالرغم من أن الصورة القديمة لهذا الحق لم تتحقق بعد رغم سعي بعض المنظمات لتحقيق الأهداف كالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وصندوق النقد الدولي وغيرهم إلى جانب المنظمات غير الحكومية التي تسعى لذلك أيضا، تحالف ميثاق الاتصال

[1]-Erik P. BUCY, op.cit, PP 247-248.

للشعوب والمائدة المستديرة لماكبرايد، ومنبر الاتصال الديمقراطي، وأصوات 21 وغيرهم.

فما زال البلايين من البشر محرومين من هذا الحق، فإن المعالم الجديدة لهذا الحق تكشف عن وجود فجوة رقمية كبيرة بين دول الشمال ودول الجنوب، كما يكشف الواقع أنه بينما يعني حق الوصول في الدول المتقدمة تليفون لكل أسرة، فإنه يعني عادة في الدول النامية وجود تليفون على مسافة معقولة من سكن كل أسرة، وبينما يقر أنصار هذا المفهوم بأن تحقيق حق الوصول هو هدف اجتماعي واقتصادي ضروري لتحقيق التنمية، أنه يمثل شرطا أساسيا لضمان المشاركة في النقاش العام، فإن صعوبة تحمل تكلفة التمتع بهذا الحق يحرم الكثيرين من الانتفاع به.

ومن ناحية أخرى يعد حق الوصول شرطا مسبقا لتحقيق الحق في الاتصال ذاته، حيث يتعلق بمدى توافر موارد الاتصال، وهو أمر ضروري يترتب عليه مدى إمكانية التمتع بالحقوق الأخرى، من عدمه، مثل حق المشاركة والإعلام وتلقي وإرسال المعلومات، والمشاركة في العمليات الاتصالية، كما يتضمن عناصر مترابطة هي (حق الوصول لوسائل المعرفة والمعلومات) و(حق الوصول للتكنولوجيا) و(حق الوصول للشبكات) و(حق الوصول للمحتوى)، ويعد حق الوصول لوسائل المعرفة والمعلومات، الأساس لما يأتي بعده من حقوق.

ويشير حق الوصول إلى حق كل فرد في توفير خط اتصال تليفوني خاص به، بل يمتد إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية، باعتبار انها اصبحت اساسية في إتمام عمليات المشاركة في العديد من الاتصالات الإليكترونية، كما تطورت أبعادها بصورة تجعلها لا تقتصر على مجرد توفير الخدمة التلفزيونية. فمع نمو الانترنت ظهر حق كل فرد في الوصول إلى الفضاء الإلكتروني والاستفادة من ثورة المعلومات في مجالات متعددة، ويتمثل حق الوصول في إتاحة الخدمة التلفونية بشكل واسع، وسهولة الوصول إليها، بدون تمييز بين الأفراد، وأن يتم ذلك بتكلفة معقولة وخاصة في الدول النامية، وإن كان من الصعب ضمان تحقيق هذه الأهداف الثلاثة في الدول النامية.

فيجب على الفرد أن يعرف أولا كيفية استخدام التقنيات الحديثة، وأجهزة الكمبيوتر، وكيفية نقل البيانات والمعلومات وكيفية الاستفادة من الفرص المتاحة في مجتمع المعلومات، وهو ما يعني ضرورة توافر إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، سواء أكانت أجهزة ومعدات أم برامج، لكن يظل تحقيق هذا الحق غير كاف لضمان التمتع بحق الوصول، الذي يقتضي أيضا ضمان حق وصول الأفراد إلى الشبكات الإلكترونية والرقمية.

فمع طرح الأنترنت لمفاهيم الديمقراطية الإلكترونية و الحكومة الافتراضية ...إلخ، فإن هذه الشبكات لن تعمل بدون ضمان حق وصول كل فرد لمثل هذه الشبكات، وحتى لو تحققت إمكانية الاتصال بهذه الشبكات، فإن الامر يحتاج لضمان حق الوصول للمحتوى، بإعلام الفرد ومساعدته

على التفكير، وبناء الآراء والتعبير عن الرأي والاتصال بالعوالم الأخرى. أي أن عناصر حق الوصول مترابطة معا، في وقت لا يتوافر فيه لغالبية البشر، إمكانية تحقيق ذلك، حيث أصبح عنصر التكلفة والدفع المالي عنصرا أساسيا للتمتع بهذا الحق (Pay per Use)، وهو أمر يضرب مغزى الحق في الاتصال في العمق، باشتراطه ضرورة الدفع المسبق لضمان تمتع الفرد بحقوقه الاتصالية، في وقت تتزايد فيه الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وبين الذين يتمتعون بحقوقهم الاتصالية، وبين الذين لا يتمتعون بها، وأصبح السؤال المطروح هو كيف يمكن تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية لصناعة تكنولوجيا المعلومات وبين الاحتياجات الاجتماعية والاتصالية للأفراد؟

ومن بين الإشكاليات الأخرى المرتبطة بحق الوصول العالمي في علاقته بالحق في الاتصال بلغات متعددة، تلبي احتياجات أغلبية البشر، في وقت لا تستخدم فيه هذه الشبكات إلا لغة واحدة تقريبا، فـ 90% من قواعد البيانات على الأنترنت بالإنجليزية و77% من مواقعها بالإنجليزية، كما أن ارتباط طرح المفهوم بالمطالبة بخصخصة وتحرير قطاع الاتصالات السلكية، يؤدي إلى تغليب المصلحة التجارية على الصالح العام في فلسفة عمل هذه الشبكات، وهو ما يحرم الكثيرين من إمكانية الانتفاع بها، فضلا عن تركزها في بيئات معينة عن غيرها. [1]

ويتضح مما سبق وجود فجوة في تقنيات المعلومات والاتصال بين الدول المتقدمة والدول النامية، وان هذه الفجوة تزداد اتساعا، وانها سوف تكون عقبة كبيرة في طريق اندماج الدول الأخيرة، فيما يسمى مجتمع المعلومات، وأنه بالرغم من المنافع الاقتصادية لانتشار تقنيات المعلومات والاتصال، فإن توزيعها على مستوى العالم في الوقت الراهن غير متكافئ بدرجة هائلة، سواء في مجالات وسائل الإعلام التقليدية (الصحافة والتلفزيون والراديو)، أو(الكمبيوتر والحواسب)، أم في كفاءة الاتصال وسرعته أم محتوى الاتصالات واللغات المستخدمة على هذه الشبكات الرقمية الجديدة، أم في عدد خطوط التلفزيونات. وهو مؤشر مهم، حيث يعتبر توافرها أساسا للانضمام إلى عضوية النادي الرقمي، فضلا عن التفاوت في مستوى الدخل من الاتصالات، وحجم الاستثمارات وتباين نصيب الفرد في معالجة البيانات والمعلومات...الخ، بالإضافة إلى التباين في القدرات والمهارات الإدارية والفنية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الخلل في التدفق الإعلامي والمعلوماتي من الشمال الغني إلى الجنوب الفقير، وحرمان أبناء الجنوب من التمتع بحقوقهم الاتصالية، وإن كان يجب النظر إلى هذا الخلل في إطار أنواع أخرى من الاختلالات بين الشمال والجنوب على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أيضا، باعتبار أن الفجوة الرقمية هي جزء من فجوة أكبر، في مجالات

---

[1] - السيد أحمد بخيت ، مرجع سابق، ص31-32.

متعددة في ظل نظام دولي يسوده عدم التكافؤ وعدم التوازن وعدم العدالة في توزيع الموارد. (1)

♦ **وسائل تفعيل حرية التعبير الإليكتروني:**

لا تتطلب حماية الحق في الاتصال وحرية التعبير عبر شبكة الأنترنت وضع سياسات خاصة بهذه الشبكة تحترم الحقوق فحسب، بل تقتضي ايضا إيجاد بيئة تكفل حمايتها بوجه عام، فالقيود التي تعاني منها شبكة الأنترنت في كثير من البلدان لا تنبع من اللوائح التي تنظم استخدامها بقدر ما هي نابعة من قوانين العقوبات والصحافة والنشر والمحاذير غير الرسمية السابقة على دخول الشبكة، وحماية لهذه الحقوق وتعزيزا لها، يتعين الالتزام بالمبادئ الآتية لتفعيل حرية التعبير الالكتروني:

1- ضمان الحق الدولي في الاتصال وحرية التعبير بوجه عام، وضمان انسجام جميع اللوائح الخاصة بتنظيم الاتصالات الإلكترونية مع هذا الحق باعتباره من الحقوق المعترف بها عالميا.

2-اعتبار حرية الدخول على شبكة الأنترنت لتلقي المعلومات وتداولها جزءا لا يتجزأ من الحق في الاتصال وحرية التعبير، وتسيير سبل الانتفا ع بوسائل الاتصال الإلكترونية أمام المواطنين، وجعل تكلفتها في متناولهم جميعا دون أي تمييز.

3-وضع آليات الرقابة إن وجدت، في يد مستخدمي الشبكة وليس الحكومات: فعلى عاتق المستخدمين النهائيين للأنترنت وحدهم تقع مسؤولية تحديد ما يرغبون في حجبه أو غربلته من المواد التي يستقبلوها، واختيار الوسائل التي تحقق ذلك، حيث يمكن لمستخدم الشبكة، إن اراد، ان يختار من بين مجموعة واسعة متنوعة من البرامج الرقابية التي تنقي محتوى ما يستقبله من المواد المنقولة عن الأنترنت.

4-يجب عدم تحميل ناقلي البيانات، مثل الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت المسؤولية عن محتوى مواد الشبكة، وأن تقتصر المسؤولية على "مصدر" المادة أو مؤلفها وليس "ناقلها" أو موصلها.

5-لا ينبغي للرقابة الحكومية على الاتصالات الإلكترونية أن تخل بحق الفرد في أن تحترم خصوصياته، أو حقوقه المدنية، وأن تتبع الإجراءات القانونية الشرعية في ممارستها.

6-السماح للأفراد باستخدام نظم التشفير القوية، وإرسال واستقبال رسائل مُرمَّزة أو مشفرة تتوافق مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

7-حق الأفراد في إرسال واستقبال المعلومات دون الكشف عن أسمائهم، في حال استعمالهم الأنترنت وتبادلهم المعلومات والآراء عبرها، إلا في حالات الضرورة.

---

(1) - المرجع نفسه، ص31-43.

ب_ دور الدولة في عصر المعلومات:

لقد أصبحت قضية الدولة تحظى بأهمية خاصة في مطلع القرن الحادي والعشرين خاصة بعدما أثير موضوع انقضاء العهد الذهبي للدولة القومية في ظل عصر المعرفة والمعلوماتية. وقد بدأت الدولة الأمة تواجه تحديات متزايدة إلى حد دفع بعض العلماء إلى القول بنهاية حقبة الدولة- الأمة (القومية)، ففي عصر المعلومات أصبحت الاتصالات الحديثة تشكل قاعدة مجتمع مدني عالمي.

ويعرف أن دور الدولة في مراحلها التاريخية الحديثة المبكرة كان يرتكز على الأمن وحماية المجتمع من الاعتداء الخارجي وحماية الأفراد من بعضهم البعض، وفي الدولة المعاصرة اهتمت الدولة كذلك بضمان حريات الافراد وحماية حياتهم من التعسف، واخذت تبرز قضية تحديد سلطة الدولة ذاتها بمعنى تحرير المجتمع المدني من التدخل السياسي للدولة في ظل عدم تحديد سلطتها.

***مجتمع مدني كوني؟**

لقد فتحت العولمة المجتمعات التي اغلقت في السابق امام التجارة والمعلومات والافكار الجديدة، في عملية ستقود إلى تقوية الأفراد وإضعاف الأنظمة الفاسدة، ولقد أشار والتر ريستون (Walter RISTON) إلى أن "تكنولوجيا الأقمار الصناعية" قد غيرت العلاقة بين الحكومة والمواطن، وبين حكومة ذات سيادة وحكومة أخرى، وبين المؤسسات والمشرعين، وربما يكون تأثير تكنولوجيا المعلومات أكثر دراماتيكية في تلك الدول التي تعتمد فيها الهيمنة السياسية بشكل كبير على التحكم في وسيلة بلوغ المعلومات، ويضيف ريستون أن العولمة مساعدة على تنمية وتطوير نماذج كونية للديمقراطية وحقوق الإنسان. [1] وذلك باعتبار أن تكنولوجيا المعلومات غدت من أهم الجوانب التي تهدد بإضعاف النظم القمعية.

يرى الفيلسوف الفرنسي إدقار موران (Edgar MORIN) بأن الأخلاقيات (Ethics) تقوي مرونة (Dilapidated) الدولة الديمقراطية فيقول بأن «العلاقة بين النوع البشري والاحتياجات الخاصة تجعلنا نتحرك صوب المواطنة العالمية (Global citizenship) مواطنين يحسون بانهم مسؤولون في الارض ويهتمون بالاخرين. [2]

فكان يدعى "المواطن العالمي" في القرن الثامن عشر كل من يهتم بما يحدث في العالم، أما اليوم فالبشر كلهم "مواطنون عالميون" جعلتهم الكوزموبوليتية (Cosmopolisme) كذلك،

---

[1]- ريبيكا ر. مور، "**العولمة ومستقبل السياسة الأمريكية إزاء حقوق الإنسان**"، ترجمة أماني درويش، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت العدد 99، مارس /أبريل 2000، ص63.

[2]-Ann-Louise. MARTIN, "**Ethics and the future**", Sources Revue, UK, N°119, January 2000, P14.

والمثقف هو المواطن العالمي الأول الحقيقي فهو يهتم بالأحداث البعيدة التي قد لا تعني أبدا المواطن العادي. [1]

قد وجد التصور القائل أن بناء الديمقراطية أمر ضروري لتنشيط حقوق الإنسان صداه - منذ نهاية الحرب العالمية الباردة- في مؤسسات دولية عدة من بينها منظمة الأمن والتعاون في أوربا (Organisgation for security and cooperation in Europe) ومنظمة الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة لم تقر فقط بالعلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان ولكنها في السنوات الأخيرة شاركت أيضا في عدد من مهام بناء الديمقراطية بنفسها، فقد كان بطرس غالي اثناء عمله كسكرتير عام للامم المتحدة مشغولا بصفة خاصة بهذه العلاقة، وقد اشار إلى ذلك عام 1993 بقوله: «إن عملية الديمقراطية لا يمكن فصلها عن حماية حقوق الإنسان، وبصورة أكثر دقة فإن الديمقراطية هي الإطار السياسي الذي من خلاله يمكن لحقوق الإنسان أن تكون محمية بشكل أفضل ... إذ ليس من الممكن أن نفصل نشاط الأمم المتحدة في مجال تشجيع حقوق الإنسان عن تاسيس نظم ديمقراطية داخل المجتمع الدولي». [2]

***تراجع دور الدولة:**

يتم الاتفاق على أن الدولة هي فاعل رئيسي في النظام الإعلامي لوظائف تنظيم ورقابة بيئة النظام الإعلامي على المستوى المحلي (الوطني) فهي تمنح تراخيص إنشاء وإدارة وسائل الإعلام، وتقوم بالتشريع وسن القوانين وتنفيذها، ثم الرقابة على تدفق المعلومات عبر حدودها القومية.

لكن هذا الوضع الاحتكاري للدولة قد تعرض لهزة عنيفة نتيجة التقدم المذهل في تكنولوجيا الاتصال، ضاعف من آثارها وتداعيات تسارع عمليات عولمة الاقتصاد والدعوة إلى توحيد الأسواق والخصخصة، بما في ذلك خصخصة وسائل الإعلام والاتصال وتشجيع الاستثمارات الخاصة والمحلية والأجنبية على العمل في مجالات الاتصال والإعلام والمعلومات[3].

لقد أصبحت كثير من قوانين ونظم الرقابة على تدفق المعلومات عبر الحدود القومية مجرد نصوص فارغة لا معنى لها، ولا تأثير حقيقي لوجودها، بل أصبح مبرر احتكار الدولة لسلطة تنظيم بيئة الاتصال والمعلومات أمرا ينتمي للماضي البعيد، لا الحاضر أو المستقبل، فقد كانت الدولة تتدخل في حقل الإعلام لمنع الاحتكار ولاستخدام الإعلام في أدوار اجتماعية اعتمادا على ندرة

---

(1)-Gerard . LECLERC, op.cit, P460.

(2)-ريبيكا ر. مور، "العولمة ومستقبل السياسة الأمريكية إزاء حقوق الإنسان"، مرجع سابق، ص57.

(3)-محمد شومان، العولمة ومستقبل الإعلام العربي، مرجع سابق، ص41.

المجال (طبيعة موجات البث وقنوات التوصيل التي تبدو نهائية) .[1]

وأصبح المطروح على جدول أعمال الجدل والنقاش الخاص بعولمة الإعلام والاتصال والمعلومات هو: ما مستقبل دور الدولة؟ وهل يعني تقليص دورها في تنظيم بيئة الاتصال كفالة الحق في الاتصال وضمان حرية الإعلام، أم مزيدا من القيود و اللامساواة الناجمة عن سيطرة واحتكار الشركات متعددة الجنسية؟ وهل يمكن دعم دور المجتمع المدني كطرف ثالث يوازن الصراع الاحتكاري بين الدولة والشركات العملاقة ؟ [2]

قد أدت إمكانات التحول الديمقراطي -في إطار العوامل الخارجية - إلى إنهاء سيادة الدولة، وثمة علاقة توتر أساسية بين السيادة والديمقراطية، فالأولى تتضمن قوة أو سيطرة شاملة وملزمة تمارسها الحكومة، بينما تفترض الديمقراطية قوة أو سيطرة محدودة ظرفية وجماعية تمارسها هيئات عديدة، وبهذا المعنى فإن انتهاء السيادة يقدم فرصا للتحول الديمقراطي ودعمه. [3]

ويرى محمد شومان في إطار التوجهات النظرية المرتبطة بدراسة وتحليل تأثيرات وانعكاسات العولمة السياسية أن هناك العديد من الملامح التي تكرس لوجود مفهوم السيادة الجديدة (New Soverlignty) المؤثرة بالضرورة على إضعاف سلطة الدولة، ومن ثم تحجيم أدوارها. [4]

وعلى ذلك فإن الإشكاليات التي يطرحها وجود العولمة الإعلامية في مجملها تدور حول مدى قدرة الدولة على التحكم أو التأثير في التدفقات الإعلامية الوافدة، وكذلك إمكانية تحقيق العدل والمساواة في الاتصال بين المواطنين في ظل عالم تتسع فيه الفوارق الاجتماعية وتتعمق فيه الاختلافات.

فيرى أرنست أولريش فون فيزساكر (Ernest Ulrich Von WEIZSAICKER) أن التحدي الحقيقي للعولمة، يدعو إلى الاتجاه نحو أطر جديدة للإدارة السياسية وللرقابة عبر الوطنية والديمقراطية للقرارات. فلا يجب أن تكون العولمة مدعاة للإفلاس الديمقراطي، لأن الهدف الأساسي والجماعي تحقيق ديمقراطية عالمية دون دولة عالمية. [5]

***مجموعة الوظائف الاتصالية للدولة في عصر العولمة:**

---

[1] - المرجع نفسه ، ص41-42.

[2] -المرجع نفسه ، ص42.

[3] -محمد حسين أبو العلا ، مرجع سابق، ص183.

[4] -المرجع نفسه، ص181.

[5] – Kerstin. MÜLLER, " **Une gestion équitable**" , Revue Deutschland ,N°03 Juin/Juillet 2003,P57.

أوضحت بعض الدراسات أنه في ظل ثورة الاتصال والمعلومات يصعب على أي دولة حجب المعلومات عن مواطنيها، الأمر الذي يتطلب التركيز على تقديم المعلومات أيا كانت إلى المواطنين، مما يدعم مصداقية الدولة لدى مواطنيها، ويقوي ارتباطهم بها.

وأشارت دراسات أخرى أن الوظيفة الاتصالية للدولة في عصر العولمة تتمثل في وضع البنية الاساسية لمجتمع المعلومات ووضع القواعد والنظم القانونية التي تيسر انتقال وتداول وإنتاج المعلومات في المجتمع، بما يوفر التحول إلى مجتمع المعلومات. وتقوم الدولة بتحقيق الآداء بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، كما تعمل على تحقيق الربط والتكامل بين الدائرة الوطنية والإقليمية والعالمية في كافة المجالات. [1]

وهكذا يتسع نطاق مجموعة الوظائف الاتصالية للدولة في عصر المعلومات أفقيا ورأسيا وتتنوع في ذات الوقت توجهات وأهداف هذه الوظائف، وتتنوع كذلك الأساليب والأدوات اللازمة للقيام بهذه الوظائف.

أصبح من المهام الجديدة للدولة الجزائرية تجديد برامج ومحتويات التعليم بما يضمن الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر واستخدامها، لتوفير البنية التحتية الإلكترونية الجديدة، لإحداث ثورة في النظام التعليمي وتوسيع قاعدة مستخدمي الحواسب والشبكات عبر المجتمع، منها مشروع "حاسوب لكل أسرة" أعلن عنه مند عام 2005، مع إعطاء أولوية وسائل الإعلام والاتصال الإلكترونية وزيادة الاتجاه نحو إصدار صحف إلكترونية تعتمد على بث خدماتها من خلال شبكة المعلومات الدولية، وتزداد بذلك مواقع الصحف الجزائرية على شبكة الأنترنت.

وقد اهتمت الدول الغربية الليبرالية بالاتجاهات التي تعيد تعريف دور الدولة ومسؤوليتها الاجتماعية، وبدأ يبرز ذلك خلال السنوات الأخيرة في الدول الرأسمالية تحت اسم "الليبرالية الجديدة" أو ما عرف "بالطريق الثالث" (the third Way) كطريق لتجديد الليبرالية وبعض اتجاهات الاشتراكية الديمقراطية. [2]

وبغض النظر عن التسمية فإن الليبرالية الجديدة هي واحدة من الاتجاهات الفكرية والسياسية الحديثة التي بدأت تجتاح العالم لتعيد صياغة دور الدولة ومسؤوليتها في إقامة مجتمع يسوده أكبر قدر من العدالة الاجتماعية.

كما يتعلق دور الدولة في السياسة بالعلاقة بين قوة الدولة وبين الديمقراطية اللتين يضعهما

---

[1] -محمد سعد أبو عامود، "**الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة**"، مجلة الديمقراطية، العدد3، **مرجع سابق**، ص75-76.

[2] -**هالة مصطفى**، "**الدولة وجدت لتبقى**"، مجلة الديمقراطية، العدد3، **مرجع سابق**، ص9.

البعض موضع المقابلة، ذلك أن استمرار قوة الدولة لا ينطوي بالضرورة على عنصر سلبي بشأن التطور الديمقراطي ومستقبله، فليست هناك علاقة ضرورية بين الديمقراطية وضعف الدولة، ولا بين السلطوية وقوة الدولة، ذلك أن التطور الديمقراطي الناجح يحتاج إلى مجتمع قوي ناضج حديث، ولا يتعارض على هذا النحو من وجود دولة قوية ولكنها منفتحة وحديثة. [1]

فستظل الدولة الوحدة الأساسية في النظام العالمي والعلاقات الدولية على الأقل في المستقبل المنظور[2]، رغم ما شاع من احتمالات تخليها عن جزء من سيادتها للتكتلات الإقليمية، والشركات الاكبر من سيادتها لفترة طويلة، فالانتماء للدولة واضح محدد وله أساس واقعي، لأن الشعور بالانتماء هو أحد الاحتياجات النفسية الأساسية، وطالما يبقى هذا الاحتياج، لن يكون الاختيار بين الدولة والعولمة الإعلامية (مجتمع المعلومات) مثلما لا يمكن الاختيار بين الدولة والديمقراطية، لأن الدولة هي التي تعمل على مراقبة مدى تطبيق القيم الديمقراطية ومن سطو جهة وتمتعها بالحقوق أكثر من جهة أخرى.

وينتهي صادق العظم إلى خلاصة أن المشاهد اليوم في ظل العولمة ليست ضرورة إضعاف الدولة وانحلالها بقدر ما هو رفع إلى ترتيب أعلى « مع ما يمكن أن يستتبع ذلك من تعديلات في وظائفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية». [3]

ومن تم فإن المرجح ان لا تاتي العولمة بتجلياتها المختلفة على سيادة الدولة وادوارها، لان العولمة لم تلغ وجود الدولة. فيرى سمير أمين بأن مجال عمل قوانين تراكم رأس المال، وهو مجال أصبح عالميا، وأن مجال الإدارة السياسية والاجتماعية لا تزال محكومة قطريا. [4]

وقد عرضت الاتجاهات الحديثة فرصة للتوفيق بين حقوق الإنسان وحق السيادة التي تتمتع بها الدولة، إذ من الممكن أن يكون تاريخ حركة حقوق الإنسان العالمية نوعا من الكفاح المستمر والمتواصل للتغلب على السيادة المفترضة للدولة. ولكن الدولة وتدعيم سيادتها أمور ضرورية لحقوق الإنسان، لانه من دونهما لن تتواجد مؤسسات تستطيع ان تتحمل المسؤولية لضمان حماية تلك الحقوق.

وكان محقا بطرس بطرس غالي عندما قال متحدثا في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام

---

[1] -المرجع نفسه، ص11.

[2] - المرجع نفسه، ص12.

[3] - قايد دياب، المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب، سلسلة أطروحات جامعية (9)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007، ص301.

[4] -برهان غليون وسمير أمين، مرجع سابق، ص73.

1993: «إن الديمقراطية الموجودة داخل الدول ومجتمعات الدول تستطيع فقط أن تضمن بصدق حقوق الإنسان، فعبر الديمقراطية يمكن التوفيق بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية وبين حقوق الشعب وحقوق الأفراد. [1]

-الاتجاه إلى التأكيد على المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام:

وسيتم ذلك بمرور الوقت وبعد استقرار التجربة، حيث يتم ربط قضية الحرية والتعددية الإعلامية بقضية المسؤولية الاجتماعية، حيث تعد نظرية المسؤولية الاجتماعية تطويرا للنظرية الليبرالية، وقد بدأت أفكارها عندما قامت لجنة حرية الصحافة بالولايات المتحدة الأمريكية بوضع أسس هذه النظرية التي كانت أكثر اتساقا مع التحو لات التي وقعت في السوق الإعلامي. وتقوم نظرية المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility) على أساس أنه إذا كانت من حق الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام حرية وجود التعامل مع أحداث ومؤسسات وشخصيات المجتمع المختلفة فإن عليها في مقابل ذلك مسؤولية تتمثل في ضرورة حماية القيم والاسس التي يقوم عليها المجتمع وتلبي احتياجات افراد المجتمع الذي تعمل فيه. [2]

ولكن من المتوقع في ظل هذا السيناريو أن تتدخل الدولة لسد بعض الثغرات التي قد تظهر في الأداء الإعلامي الهادف إلى الربح من خلال مضامين ترفيهية، ويتم ذلك عبر تمويل وإدارة صحف تحقق مجموعة الأهداف التنموية وترتبط بخطة النهوض والنمو التي تستهدف النخبة الحاكمة بإنجازها.

قد يعكس الاتجاه الإصلاحي التجديدي النظام الاتصالي القائم على نظرية المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أكثر النظريات واقعية وأكثرها ملاءمة للتطبيق في الجزائر كبلد من البلدان النامية عموما، ذلك ان الدولة بحكم قوتها تعد الجهة القادرة على حماية المجتمع من تسلط بعض الافراد وكذلك حماية الافراد من طغيان المجتمع، فوسائل الاتصال يجب ان تكون لها مسؤولية إزاء تحقيق الأهداف القومية، وعلى رأسها التنمية والديمقراطية والاستقرار وحماية حقوق الإنسان بصفة عامة، ولا يعني ذلك أن تتحكم الدولة في وسائل الاتصال سواء بالملكية أو بالرقابة.

-الحق في الاتصال والحق في حماية الخصوصية:

يعد الحق في حماية الخصوصية من بين الحقوق التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية

---

[1] -ريبيكا ر. مور، **"العولمة ومستقبل السياسة الأمريكية إزاء حقوق الإنسان"**، مرجع سابق، ص67.

[2] - محمود خليل، هشام عطية عبد المقصود، " **مستقبل النظام الصحفي المصري : دراسة لعناصر وآليات تطور الصحافة المصرية (1982 – 2000) وسيناريوهات التطور المستقبلي (2000– 2020)** " مرجع سابق، ص53.

الخاصة بحقوق الإنسان، وهو يمثل بعدا أساسيا ضمن الحق في الاتصال، بيد أن هذا الحق يتعرض لتحديات عديدة في ظل ثورة المعلومات، كما بدأت تتغير ملامحه وأبعاده، مع انتشار أجهزة الحاسب الآلي والشبكات، وخدمات المعلومات الالكترونية، والبيانات الرقمية والأنترنت.

وأصبح السؤال يدور حول كيفية الحفاظ على الحق في الخصوصية، في وقت تتزايد فيه آليات اختراقها وكيفية العمل على تشجيع التطور التكنولوجي، ولكن ليس على حساب حماية الحياة الخاصة وكيفية السماح للافراد بإرسال وتلقي المعلومات بدون رقابة على حرية اتصالاتهم... بمعنى حق الفرد في أن يترك بمفرده وحقه في التحكم في نوعية المعلومات التي تقدم له، وحقه في التحكم في نوعية المعلومات الخاصة به، وحقه في معرفة كيفية توظيفها واستخدامها، وحقه في الاطلاع على ما يخصه من بيانات ومعلومات وتصحيحها، حتى حدد اليوم الخامس عشر من يناير من كل عام كيوم عالمي للدفاع عن الخصوصية على الأنترنت (Internet Privacy Day) بدءا من عام 2000.[1]

-الحق في الاتصال وحماية الملكية الفكرية :

ثمة علاقة بين الحق في الاتصال والحق في الملكية الفكرية، تتمثل في حق الفرد في التمتع بالمنافع العلمية والبحثية والمعرفية التي أنتجتها البشرية، وهو حق أشارت إليه المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان والحق في الاتصال، بيد أن هذا الحق بدأت تواجهه عدة تحديات في ظل ثورة المعلومات، حيث تغيرت النظرة إلى طبيعة حق الملكية الفكرية، وحق المؤلف في التمتع بممتلكاته وإبداعاته، وفي ذات الوقت حق المستخدمين في الاستفادة من الأعمال الفكرية والإبداعية للآخرين، وذلك في ظل تصور يسعى إلى تغليب العامل التجاري والاقتصادي على طبيعة العلاقة.

ومن ناحية اخرى، بينما زادت هذه الثورة بإمكانياتها التكنولوجية من وجود وإتاحة الأعمال العلمية والبحثية المعرفية، وسهلت سبل التعامل معها، ونسخها وتخزينها وإرسالها عبر الحدود...إلخ، فإنها ايضا يسرت وسائل عديدة للتعدي عليها، وانتهاك حقوق اصحا ، وهو ما أدى إلى سعي أصحاب المصالح التجارية والاقتصادية إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التي تمنع الافراد من الانتفاع بهذه المنتجات والخدمات المعلوماتية، سعيا منهم للحفاظ على ارباحهم.

وبالرغم من وجود بعض الاتفاقيات الدولية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية، فإن التطورات التكنولوجية الرقمية المتسارعة، وتغيير مفهوم التعامل مع هذه الحقوق، كسلع تجارية ومادية، استوجب استحداث بعض الاتفاقيات الدولية الجديدة التي تتماشى مع هذه البيئة الجديدة

---

[1] -السيد أحمد بخيت ،مرجع سابق، ص34.

... ومنها "المنظمة العالمية للملكية الفكرية" (WIPO) التي نفذت عدة اتفاقيات تشمل أحكاما تتعلق بالحماية التكنولوجية، والمعلومات الخاصة بإدارة حقوق النشر والتأليف، وحق الاتصال بالجمهور، وجميعها حقوق لا يمكن الاستغناء عنها من أجل ممارسة فعالة للحقوق الاتصالية والفكرية في البيئة الرقمية.[1]

فالتحدي الآن هو في كيفية صياغة إطار قانوني وأخلاقي يوازن بين حقوق المؤلفين والمبدعين، وبين الحق المواطنين في الاتصال والمعرفة والحصول على المعلومات، وفي ذات الوقت حماية الحريات والحقوق الأساسية في العالم الرقمي، ووضع شروط عمل مقبولة تسمح للجميع بالانتفاع من منتجات ثورة المعلومات والتمتع بحقوقه في الاتصال.

فلا يجد القانون الدولي حرجا في تلاقي مفهوم الحرية مع القانون، لأن حرية تدفق المعلومات (Free flow of information) تؤدي إلى العبثية إذا لم تضبط بالقانون، فالتناقض بينهما غير وارد، لأن اللاعدالة في الحرية هي المعادية في الأساس للقانون حسب ما يقوله الفيلسوف الفرنسي جان باستيت لاكوردير (Jean Bastit LACORDAIR) .[2]

ج_ التحديث والتحول الديمقراطي العالمي:

لا بد من الإشارة إلى ان المشكلة الحقيقية في مجال تطور المجتمع الجزائري تتمثل في عدم تحقيقه اهداف ومهام المجتمع الصناعي. بمعنى ان طرائق التفكير واساليب الاداء ما زالت متأثرة إلى حد كبير بطرائق تفكير المجتمعات التقليدية في حين ان مرحلة المجتمع الصناعي في المجتمعات الغربية المتقدمة وصلت إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي.

لذا فإن مجتمعنا لا زال متعثرا في الدخول إلى مجتمع المعلومات العالمي، لأنّه لا يرتكز فقط على البنية التحتية للمعلومات بأنماطها المتعددة، ولكنه في الواقع يعد نموذجا حضاريا متكاملا لا يمكن له أن يتأسس ولا أن يتجسد إلا في إطار نظام ديمقراطي في بعديه السياسي والاتصالي، حيث تسود حرية تداول المعلومات بنوع من الشفافية وتحقيق للمشاركة الفعالة للمواطن في صنع القرار السياسي.

ويمكن القول أننّا لا نستطيع أن ننتقل إلى نموذج مجتمع المعرفة، بغير أن تتوافر كافة الشروط المبدئية لإنجاز مهام مجتمع المعلومات العالمي، لأن مجتمع المعرفة مجتمع المستقبل، وليس مجتمع الحاضر يقوم على الإبداع كسمة تعمير مجتمع القرن الواحد والعشرين بكل صوره، ونعني الإبداع

---

[1]- المرجع نفسه ، ص38.

[2]-Jean. BILLEAU, op.cit, P80.

السياسي في حل المشكلات، والإبداع العلمي، والإبداع الفكري.[1]

والملاحظ أن معركة الجزائر مزدوجة فهي أولا تسعى لاستكمال الحداثة على الطريقة الغربية وثانيا فهي في محاولة للعبور إلى العالمية في عصر العولمة بكل ما تفرضه من شروط سياسية وقيود اقتصادية. لذا يتجه الجميع إلى مجتمع المعلومات العالمي (Global Information Society) كنوع لمجتمع إنساني بدرجات متفاوتة من البطء والسرعة وبمعدلات مختلفة من العشوائية والنظام.

وقد اشرنا إلى الاصول التاريخية لنشاة المجتمع المصنع الراسمالي الحديث، حيث قامت النهضة والتنوير في أوربا في ظل المشروع الحضاري للحداثة الأوروبية والتي في ظل قيمها الأساسية انطلقت عملية التحديث الكبرى لتنقل المجتمع الاوروبي من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، بكل ما يعنيه ذلك من انقلابات كبرى اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وفي هذا المجال يخلط بعض الباحثين العرب بين الحداثة (Modernity) التي هي مشروع حضاري له قيمه المعلنة، وبين التحديث (Modernization) والذي هو عملية اجتماعية واسعة المدى لنقل المجتمعات الزراعية لتكون مجتمعات صناعية حديثة.

ويقول السيد ياسين أنه لو أردنا رسم لوحة تخطيطية سريعة للخريطة المعرفية الحضارية لقلنا بان التغير يتمثل في الانتقال من المجتمع الصناعي الذي قام على اساس مشروع الحداثة وعملية التحديث، إلى مجتمع المعلومات العالمي الذي يتخلق أمام أبصارنا على أساس ما بعد الحداثة كمشروع حضاري وعملية ما بعد التحديث. بعبارة مختصرة ننتقل الآن من مفهوم "السوق" الذي كان علامة على المجتمع الصناعي إلى مفهوم "الفضاء المعلوماتي" (Cyberspace) الذي هو علامة على مجتمع المعلومات العالمي.[2]

ومن الواضح إذن ان الحداثة بهذا المعنى لا نهاية لها، وبالتالي فإن نبذ الحداثة معناه التنازل عن العمل المسؤول في سبيل صنع التاريخ، كما أن الدعوة بالأصالة لا تعني في هذه الظروف عدا محاولة إيقاف سير التاريخ عند مرحلته السابقة على الرأسمالية ونشأة الحداثة، وهو هدف طوباوي يتعذر تحقيقه، فليس هناك معنى للخيار بين الحداثة والأصالة الذي يؤدي بالضرورة إلى خلط المفهومين على أساس قبول الحداثة كما هي أي حداثة رأسمالية من جانب وتلوينها بألوان الأصالة من الجانب الآخر.

---

[1]-السيد ياسين، الديمقراطية وحوار الثقافات: تحليل للأزمة وتفكيك للخطاب، مرجع سابق، ص86-87.

[2]- المرجع نفسه، ص119.

و بالنتيجة هو قبول الوضع الراهن أي التبعية في المنظومة الرأسمالية، وليس ثمة بديل **صحيح** عدا العمل في سبيل تطوير الحداثة لا إنكارها وتلوينها، فالشعوب التي لا تشارك في تطوير الحداثة تتخلف بالضرورة حتى تهمش.[1]

ولعلّ الأنثروبولوجي أرجون أبادوري (Arjun APPADURAI) يكون قد خاطر بالحديث عن "الحداثة البديلة" (La modernité alternative) التي تربط بين ما بعد الحداثة (Post – Modernité) ودلائل ماقبل- صناعي (Préindustriel) .[2]

إنها دعوة تهدف إلى تحقيق طموح واحد هو النهضة والتجدد، لان عملية الحداثة تنشا في ظل سياقات سوسيو- ثقافية خاصة مستجيبة لحاجيات وطموحات المرحلة التاريخية، وخصوصيات الواقع والثقافة ولذلك فإن لكل مجتمع حداثته.[3]

وقد برز التيار الليبرالي المحدث (Libéral- moderniste) في الفكر العربي المعاصر المستمد من حضنة الحضارة الغربية الذي يهدف من خلال الفكر العلمي والعقلانية الفلسفية الليبرالية السياسية إلى خلق مجتمع حديث يحاكي المجتمع الاوروبي والامريكي. ويكون مندفعا إلى الأمام ومفتوحا على التقدم مع الحفاظ على الماضي المشبع بالتقاليد والممارسات التي لا تشكل حاجزا أمام المسلك المتخذ.[4]

عادة ما يفترض الباحثون والعلماء وجود علاقة قوية بين الديمقراطية والاتصال الجماهيري، فالديمقراطية لكي تكون ممكنة يلزم توفير إمكانية وصول المعلومات إلى المجتمع المدني بشان القضايا والبدائل المتاحة.

ومن الملاحظ في مطلع القرن الحادي والعشرين بروز أهمية وسائل الاتصال العالمية التي تتخطى الحدود القومية للدول أكثر من ذي قبل ... و الصعوبة بما كان فرض رقابة على وسائل الاتصال العالمية التي تصل إلى تلك الدول.

قد اعترف صامويل هانتنجتون بأهمية تأثير وسائل الاتصال الجماهيري العالمية، منذ

---

[1]- برهان غليون وسمير أمين، مرجع سابق، ص101-102.

[2]- Armand. MATTELART, "**La revanche des cultures**", Manière de voir N°27, op.cit, P81.

[3]- عبد الوهاب شعلان، "**خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر**"، مجلة المستقبل العربي، العدد300، فيفري 2004، ص65.

[4]- Anouar . ABDEL- MALEK, **La pensée politique arabe contemporaine**, collection politique, SEUIL, Paris, 1970, P13.

منتصف الثمانينات للقرن العشرين، في خلق ما أسماه "ثورة ديمقراطية عبر العالم" أضحت واقعا ماثلا في عيون وعقول الزعماء السياسيين والمفكرين على السواء، في معظم دول العالم... كما يؤكد هانتنجتون أهمية سياق ملائم يعد ضروريا لتعزيز عملية التحول الديمقراطي وتأكيد أثر الاتصالات الحديثة[1]

إن ثمة اتفاق بين العلماء على أن الاتصال الحديث يشكل نقطة تحول كبرى، تمهد لتحولات سياسية أساسية في اتجاه المزيد من الفاعلية للرأي العام والديمقراطية، وكان لنظم الاتصال الحديثة تأثيراتها في نهاية الثمانينات من القرن الماضي في انهيار النظم الشمولية السلطوية في شرق أوربا، ودفع فرانسيس فوكوياما إلى إعلان مقولته الشهيرة: «إن الديمقراطية الليبرالية تشكل خاتمة مطاف التطور الإيديولوجي للإنسانية، والصيغة الأخيرة لنظام الحكم البشري المنشود، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ». [2]

تميل معظم السيناريوهات المرسومة عن المستقبل إلى تسليط الأضواء على تغيير واضح ،لهذا ننضم إلى هؤلاء لأن افتراض الحالة السكونية للقيم الديمقراطية يعد ضربا من اللامعقول ويصور قولبة استراتيجية خاطئة بخاصة في عالم زاد فيه معدل التغيير في الاتصالات الإنسانية بفعل العولمة الإعلامية والاتصالية بحيث شكلت بيئة من وسائل الاتصال الرقمية التي نجحت في رسم ملامح جديدة على اتصالات المواطنين العالميين أو المحليين وظهور كيانات بديلة تغيرت لديها كثير من المفاهيم الموصولة بالاستبداد و التسلط والهيمنة إلى فضاء الانفتاح والتحرر والديمقراطية.

ولايزال الوقت مبكرا و الفضاء العام خادع ،لأن عمر الأنظمة الرقمية لازال صغيرا في مجتمعنا ولا يمكن الجزم بالتقدم اللازم والكافي للقيم الديمقراطية لارتباط هذه الأخيرة بالسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية .

---

[1] -عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مرجع سابق، ص193.**

[2] -فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص8.

﴿ استنتاجات استشرافية ﴾

1. هناك فرق هام بين عرض المستقبل من منظور معيشي (المحتمل أن يكون) و إبرازه كوعد أو تمني(لما يجب أن يكون)، وتماشيا مع حيثيات البحث تجنّبنا السيناريو الذي نتمناه لأنه يعكس احتمالية التغير التام لتكريس القيم الديمقراطية في الجزائر و ركزنا **بذلك على الخيارين المحتملين الآتيين**:

أ) **إما المحافظة على النسق القيمي السائد الذي** ينم عن استمرار الأوضاع الراهنة، حيث الاختلال في مأسسة البنى السياسة والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فهي في اتجاه تقوية الاستبداد والتسلط، **أو مايسميه** بعض الكتاب بتحديث السلطوية، بمعنى تقوية النظام السلطوي وتكريس قبضة السلطة-الدولة، والنتيجة الحتمية لهذا الموقف تراجع حاد في القيم الديمقراطية، من خلال محاولات استخدام **تكنولوجيا العصر الجديد ذاتها للتهديد بمصادرة الحقوق والحريات** -رغم محدوديتها- **إذا ما تجاوزت** الخطوط التي رسمتها السلطة الحاكمة لتامين استمرارها ، بالرغم من انهيار الشرعية ورفض قطاعات واسعة في المجتمع لنظام جامد اتبت فشله في تحقيق إنجازات حقيقية، رغم استمراره عقودا من الزمان في **قمة البناء السياسي والاجتماعي للدولة.**

ب) وإما الإصلاح والتجديد النسبي للنسق القيمي الذي يعنى بحقل القيم الديمقراطية، ويكون مفتوحا على جبهتين إحداهما جبهة التطور التدرجي الداخلي للنماذج القيمية وفقا لأبعادها المختلفة ولتكييفها مع الوقائع، وجبهة ضرورة إحداث التغيير بالتوازي مع التحولات البنيوية التي افرزتها العولمة الإعلامية **والاتصالية عن طريق توليد القدرة التكيفية**للنظامين السياسي والاتصالي الجزائري مع الظروف الخارجية **كالتطور التكنولوجي للتقنيات الاتصالية** والتأييد المتزايد الآخذ في الانتشار للديمقراطية في مختلف أنحاء العالم وفي كل مجتمع من فئات وطبقات **عديدة.**

2. إن المجتمع الجزائري في ظل السيناريو الاستمراري المرجعي يتعرض لمعوقات التحول الديمقراطي التي تؤخر الانفراج السياسي والإعلامي خلال الربع الأول من القرن الواحد و العشرين، وتزيد من **إحكام قبضة السلطة على قيم الحرية والديمقراطية جاعلة من الشرعية** الثورية التاريخية والأمن القومي **قيما تحتل أعلى مدارج السلم القيمي، بينما تُصَفّ القيم الداعمة للحريات والحقوق الفردية كحرية** التعبير والحق في الاتصال أدنى هذا السلم. وإذا بقيت القيم الديمقراطية في وضعية معرفية تعود للعوائق **المذكورة آنفا، فإن السلطة دائمة البحث** عن منابر جديدة تمارس الرقابة من خلالها ضد عملية الاتصال ذاتها. ويبقى الماضي حينها ملحق على هامش الحاضر، بل يهدد المستقبل، وهذا المسار معناه انهيار **التنمية الإنسانية.**

3. يتوقع البعض للسلطوية قدرا من الاستمرارية، وأغلب هذه النظم تطمح إلى إنجازات اقتصادية،

لكنها تحاول دائما تحقيق المزيد من مركزية السلطة، وحالما تتحقق هذه المركزية للسلطة، تتولد اتجاهات قوية لدى القوة السياسية لتخليد نفسها في مقاعد السلطة، وقد ترتبط بعوامل كالفساد، والإخفاق في الإنجازات الحقيقية، وتصبح المشكلات أكثر حدة بالنظر إلى السياق العالمي، **ومع ذلك قد يستمر مثل** هذا النظام لفترات قادمة تعطل ظهور السيناريو الإصلاحي التجديدي، والارتداد عن الإصلاحات السياسية والإعلامية أو التحولات في اتجاه المزيد من القيم الديمقراطية سمة واضحة في التطور السياسي في الجزائر، وستظل - في ضوء ذلك- **احتمالات بقاء مظاهر** السلطوية في النظامين السياسي **والإعلامي احتمالات قائمة.**

4. لكن رغم ورود احتمال قابلية استمرار هذا الوضع طوال الفترة الأطول من فترات السيناريو الاستمراري المرجعي تبقى إمكانية حدوث بعض التغيرات الهامشية التي لن تؤثر على جوهر هذه العلاقة (**علاقة السلطة بوسائل** الإعلام) من خلال إتاحة مساحة أوسع من الحرية لهذه الصحف للتعبير عن القضايا والمشكلات ذات الاولوية، مع عرض وجهات نظر متنوعة بشأنها، هو اتجاه نشهده في **الصحافة الجزائرية المكتوبة.**

5. لا يمكن لأحد أن ينكر تأثير التجديد التقني في قطاع الاتصال على القيم الإنسانية، و**لكن** الإشكال يتعلق بتحديد كيفية هذا التأثير وطرق ملاحظته ووصفه وقياسه في الزمان والمكان. بحيث **يطرح تحديا حول التناقض القائم بين التطور التكنولوجي وسلم القيم من حيث الأهداف، ذلك أن** الأول يعني التغيير في حين تنحصر مهمة القيم في التركيز والمحافظة على أنماط الحياة **وأنواع السلوك.** حسب الأفق الاستمراري المرجعي تبدو قدرة التغلغل والتجديد التي يمارسها الإعلام الجديد، بطيئة أكثر **وأصعب مما يتوقع أحيانا، خاصة وأن التبدل مرتبط، ليس بعوامل تقنية (تكنولوجية) فحسب، بل أيضا بعوامل ذات طبيعة اجتماعية وسياسية، على وجه الخصوص. ومن خلال تصور السيناريو الإصلاحي** التجديدي حاولنا الوصل بين الطاقة التغييرية للعولمة الإعلامية والاتصالية و فعل الثبات النسبي للنسق **القيمي بعرض أهم الاحتمالات الممكنة للتوفيق بين الحالتين.**

6. إن التغيير الإيجابي المحتمل الذي نراه يواجه السيناريو الاستمراري **المرجعي قد يحدث عنه** المهدي المنجرة وهو الذي يخص الفارق بين مرحلة تاريخية وأخرى، لأن من غير الممكن أن يرجع الإنسان إلى الوراء، أي إلى مرحلة (**l'irreversibilité)**، معتبرا ان الاستقرار مفيد لمجتمع متقدم من أجل تحصين مكتسباته خلال قرون، أما كلمة الاستقرار في مناطقنا (statu-quo) فشيء خطير في ظل واقع من الظلم والعنف والرشوة وعدم احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وما يناسبنا هو تغيير **الأوضاع، وليس الاستمرار الذي يعيق تطلعنا لاكتشاف آفاق جديدة.**

7. **وبقى جوهر السيناريو الإصلاحي التجديدي ينطلق من فرضية أساسية مفادها أن التطورات**

القيمية ترتبط بتحولات محلية وإقليمية وعالمية ناجمة عن الانخراط في ظاهرة العولمة الإعلامية والاتصالية التي ستدفعنا في اتجاه ضرورة إعادة النظر في عدد من الإجراءات التي تحكم النظامين السياسي والاتصالي وتدعم القيم الديمقراطية كحرية التعبير والحق في الاتصال ...إلخ مثلما حققته شبكة الإنترنت والفضائيات دون استئذان الحكومات والقوانين والسياسة الوطنية ،لأن جزءا من آليات تطوير هذه الوسائل يستجيب للتحديات الجديدة التي تفرضها هذه التحولات المحلية والدولية. -في ضوء ما سبق يمكن القول أن القيم الديمقراطية في الجزائر ستشهد صعودا في أهميتها مقارنة بحالتها في ظل السيناريو الاستمراري المرجعي لموقعية وسائل الإعلام والاتصال في مجتمع المعلومات المتشكل، حيث يبدأ تشغيل السيناريو الإصلاحي التجديدي في ظل الموروثات الإعلامية التي خلقتها الأوضاع التي سبقت إعمال السيناريو.

8. وفقا لآليات العملية الاجتماعية في إطار السيناريو الإصلاحي التجديدي وما ينجم عن تعدد المراكز، فإن ذلك سيؤدي إلى غياب ما يمكن تسميته مركزية موحدة وهو النمط السائد في ظل السيناريو الاستمراري المرجعي، ولكن في ظل هذا السيناريو تتعدد المراكز الإعلامية وتتنوع عناصر التشكيلة الاجتماعية والايديولوجية بتفعيل دور المجتمع المدني وزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرارات. إن التوجهات الأساسية داخل النظام السياسي في ظل هذا السيناريو تُعلي حيز الخيارات الديمقراطية المتاحة لفئات وقطاعات المجتمع المختلفة، مع دور اكبر في صناعة القرارات.

9. نؤكد أن التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال قد كرس الحق في الإعلام والحق في الاتصال من خلال شبكة الأنترنت والفضائيات بدون استئذان الحكومات والقوانين والسياسات الوطنية ولكن ما تبقى يتعلق بكيفية العمل على تجسيد هذه القيم وتحويلها إلى أداة مشاركة للمواطن.

10. هناك تخوف من انتقال الفساد إلى المجال الإعلامي بسيطرة ارباب المال على الإعلام في زمن الاحتكار السياسي والفساد الاقتصادي. ولكن تسعى الدولة لأن تؤسس اقتصاد إعلام حقيقي يعتمد على الاستثمار في قطاعي الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي البصري وفق ضوابط يطمئن أصحاب المهنة لها.

11. ونرى مثلما يعتقد ألفين توفلر على الرغم من أن ديمقراطية القرن الواحد والعشرين تدعو إلى لامركزية القرار (la décentralisation) فإن عملية "المشاركة في اتخاذ القرار" لن تكون سهلة المنال والانتزاع خاصة البلدان شديدة المركزية (hypercentralisation) كالجزائر.

12. ومن أهم المشاكل التي تواجه السيناريو الإصلاحي التجديدي تأخر النخبة السياسية عن المبادرة بإصلاح ذاتها وتبتعد عن تبني إجراءات شكلية لا تمثل اي إصلاح حقيقي. ففي معظم الحالات لا تتلاءم النماذج القيمية مع الواقع المحلي ولن تحظى بالقبول لدى القيادات والنخب والنظم

لان من شانها إزاحة من في السلطة ولو جزئيا وإفساح المجال للمشاركة امام قوى وقطاعات جديدة، وأيضا لا تتلاءم مع واقع وهوية وتراث الكثير من الدول النامية، فاقتصرت وظيفة تلك النماذج المستوردة في حالات كثيرة على "القناع أو الديكور" الذي يعطي انطباعا بالحداثة والديمقراطية رغم الجوهر الاستبدادي وغير الديمقراطي وتستمر العديد من المظاهر والسمات المرتبطة بدول الجنوب تعبر عن استمرارية تخلفها وتدني المستويات المؤسسية ودرجة التحول الديمقراطي . ويظل تلكؤ النظام السياسي الجزائري كباقي الدول العربية في طريق التحول متوقعا، لكي تستمر النخب في امتيازاتها المتراكمة في غياب كامل لأية آليات أو أدوات للمحاسبة والشفافية أو مكافحة الفساد وطريق التلكؤ يفرض تنبؤات قاسية. إن البديل الحقيقي الأكثر ملاءمة قد يكون التغيير الذي ينبع من الداخل وتتولى إدارته القوى الحية في المجتمع.

13. يبدو أن مشهد الربيع العربي لن يتكرر في الجزائر على المدى المتوسط، فهناك فرق بين الحالة الجزائرية والحالات العربية، ولكن قد يحدث في حالة تحرك الشعب على خلفية تطور في وعيه السياسي، وهذا لن يكون قبل وقت طويل، لأن أحداث أكتوبر 1988 مكنت الشعب من تعددية حزبية أكثر ديمقراطية رغم الأخطاء التي رافقتها وأدت إلى أزمة أمنية حادة مما رفع حاجة الشعب للأمن إلى مستوى أعلى من الحقوق السياسية والقيم الديمقراطية.

14. لا يمكن أن تكون الإصلاحات السياسية سوى رد فعل للحراك الثوري العربي الناشئ في البلدان العربية ،لأن صياغتها تمت بسرعة و لم تشارك فيها كل الأطراف الفاعلة كالنخب وممثلين عن المجتمع المدني في قيام حوار بناء، مما ادى إلى محدودية الاثر السياسي لنتائج المشاورات مع الطبقة الحزبية على المنظومة التشريعية المسيرة للحياة السياسية. وكان من المنتظر أن يحتفل الجزائريون بمرور نصف قرن عن الاستقلال على وقع تحول نوعي في الأجهزة التنفيذية والقضائية والتشريعية للنظام السياسي وفقا لتقاليد سياسية تبرز التغيير في أسلوب الحكم دون المساس بالشرعية التاريخية التي صنعت الاستقلال.

15. يرتبط نجاح الإصلاحات بتغير صاحب القرار السياسي في الحكم أي المستويات القيادية العليا داخل جهاز الدولة، لكن مبادرات الإصلاح والتغيير والتطوير لنظام الحكم في الجزائر نابعة من الجهة نفسها، لذا فإن النتيجة الحتمية لهذه الإصلاحات هي تكريس المركزية داخل الأجهزة الحكومية وهذا بدعوى تحقيق المزيد من الانضباط والانسجام والمحافظة على الوحدة الوطنية ، وبالتالي تقوية النفوذ وخنق عملية التحول الديمقراطي. ويعني هذا أيضا أن الإصلاحات السياسية قد تتعثر بسبب التحكم والتوجيه من أعلى، وتداخل السلطات، ومقاومة الإصلاحات التي تمس أصحاب الامتيازات، وغياب السلطة التشريعية التي تمارس الرقابة على أعضاء الحكومة وعدم مشاركة جميع الفئات في تشييد الإصلاحات الحقيقية التي تخدم مصلحة البلاد.

16. لا يعني أخذ النظام بالتحول الديمقراطي أنه قد أصبح محصنا ضد عوامل القلق والصراع، حيث يرتبط المجتمع في هذه النظم عادة بمشكلات تتعلق بالاقتصاد و الثقافة والتاريخ وكذلك الفقر و مظاهر لعدم المساواة وأحيانا مشكلات كالديون والتضخم والضغوط السكانية مما ينجم عنه تذبذب التحول الديمقراطي في الجزائر. إن الدولة العصرية والمفهوم الديمقراطي، يفرضان العلم ولا علم بلا علماء ،إلا أننا لازلنا نعيش عصر رجل السياسة والقانون والإدارة والبيروقراطية التي رسخت تقاليد روتينية بالية لا تشجع على الابتكار أو التجديد وتكبح إمكانيات الفرد وطموحاته وإبداعه .

17. كما يعيق السيناريو الإصلاحي التجديدي أن إعلامنا يعيش صدمة إعلامية على مختلف المستويات : السياسية و التنظيمية والاقتصادية و الفنية و علينا أن نُقرّ بأننا لم نرصد بعد مسارات ا□ربطة ا□يو-إعلامية الحديثة ، بضعف الاستجابة إلى عولمة الإعلام والاتصال. لقد فقد إعلامنا محوره، و أضحى مكبلا بقيود ارتباطه الوثيق بالسلطة بالرغم من مقاومة عناصر الاستبداد والشمولية.. حتى كاد - و هو المرسل بطبيعته - أن يصبح نفسه مستقبلا للإعلام المستورد ليعيد بثه إلى جماهيره. أما عن شبكة الأنترنت فيرُجى أن تزداد قدرتنا للحاق بمجتمع المعلومات، ولكن لازال الأمر مبكرا... و لا يمكن إنكار بعض المحاولات الناجحة لتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر التي لحقت مجالات الصحافة و الإذاعة و التلفزيون. وستتم معه مشاركات تطرحها السياسات الاتصالية التي تتيح عملية الاندماج داخل المنظومة الإعلامية العالمية.

18. إن اتجاهنا في رسم السيناريو الإصلاحي التجديدي لا يعني وجود صيغة موحدة للديمقراطية قابلة للتطبيق في كل مكان و زمان، فلا يوجد نموذج موحد ومثالي للديمقراطية يحاكي النموذج الأصلي الأثيني، فقد جعل الاكتساح الواسع للعولمة الديمقراطية مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، و تقوم على ضرورة استيراد النموذج الجاهز من الدول الغربية. لكن الديمقراطية تجربة عالمية يمكن الاستفادة منها حسب ظروف كل مجتمع و معطياته، فهي ليست مجرد انعكاس حتمي لعوامل اقتصادية و اجتماعية و ثقافية محددة فقط، و إنما هي بدورها تخلق الظروف المواتية لمناخ اجتماعي متطور و متجدد في سياق تاريخي متميز أيضا، فتأخذ لها مواصفات مميزة من بلد إلى آخر و من حقبة تاريخية إلى أخرى، لذا فإنّ الديمقراطية عملية معقدة لأن تأسيسها يسترعي الاهتمام بالتقاليد وخصوصية كل بلد حتى تتجذر وتتأسس على قواعد دائمة دون أن تزعزعها أمواج التهد□.

19. إن التطور المستمر وتعزيز المنظمات الإقليمية والدولية، إلى جانب انتشار الجهات الفاعلة غير الحكومية تشير إلى أن نظم الدول أصبحت في مواجهة مع العولمة، لكن ستظل الدول-الأمم الأطراف الفاعلة، فلديها شبكة مؤسسات ضخمة ومعقدة للغاية تنظم أو تتحكم في العديد من الموارد البشرية والمالية على حد سواء ، ويجب أن يؤخذ -بعين الاعتبار- تأثيرها في أي عملية تحول نحو الديمقراطية .

20. لا تملك المنظمات الدولية والدول والشركات الضخمة الموارد والقدرات، أو إرادة حل المشاكل العالمية بشكل مستقل. حيث توفر الشراكة بين الجزائر كدولة و هذه الأطراف وسيلة للشراكة –أيضا- في عملية صنع القرارات السياسية، ليتوسع مفهوم الحكم كمفهوم أوسع وأكثر شمولية في ظل العولمة، و هي إجراءات عادة ما تكون غير شفافة ، كما انها ليست بدافع العمل الديمقراطي، فهي بالأحرى تتم بدافع الربح. وهو ما يمكن أن يؤدي للفساد، وتقويض أسس التحول الديمقراطي.

21. إن الاتجاه نحو الإصلاح وتحقيق التنمية المستدامة يحتم الانتقال من التفكير على المدى القصير إلى التخطيط على المدى الطويل، وهو الذي اختصرناه في مفهوم السيناريو أو المشهد الذي يحتمل صياغته، في ضوء استشراف الآفاق والتخطيط للمجتمع على مدى ربع قرن من الزمن. فالمطلوب اليوم في الجزائر أن لا نقف عند حد التشخيص لواقع سلبي بالتركيز على التجليات فقط، بل يجب أن نمر إلى وضع الحلول الممكنة التي تنعكس إيجابا على الماهية الحقيقية لهذا الواقع، ويكون ببناء مؤسسات سياسية حقيقية، لأن الإعلام لا يمكن أن ينمو في ظل ممارسة العمل الحكومي والعمل البرلماني الحالي. فينبغي النضال -أولا- من أجل تحرير الساحة السياسية ووضع ما أمكن من ضمانات لممارسة الحريات ومنها الحرية الإعلامية. فلابد من إصلاح عام و جذري للدولة ومجموع الياتها للخروج من المنطق السلطوي إلى منطق دولة الحكم الراشد.

22. يتوفر النظام الجزائري على قدرة كبيرة على التكيف وإعادة إنتاج ذاته معتمدا على خطة عمل لما يجب القيام به للخروج من الوضع غير المستقر في البلاد لتحويل الأوضاع والقيام بإصلاحات يطمح المواطن أن تكون إصلاحات على أرض الواقع ، تشعره بمواطنته الحقة .حيث يطمح المواطن كذلك لأن يكون محور الإصلاحات السياسية في البلاد بتقوية السلطة التشريعية وتمكين البرلمان وممثلي الشعب من ممارسة الرقابة الفعلية على أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين بالدولة، ما يعني خلق ثقل سياسي فعلي في البلاد.

23. إن فسح المجال للعمل الديمقراطي وحرية التعبير عن الإرادة الشعبية -وفقا للسيناريو الإصلاحي التجديدي- يدعو لأن تكون هذه الديمقراطية حقيقية وليست شكلية ،لأن الديمقراطية الحقيقية هي التي تفرز منافسة حرة بين القوى السياسية المختلفة التي تتقبل قرار الشعب في انتخاب ممثليه. أما الديمقراطية الشكلية أو السلبية فتتمثل في وجود أحزاب بغير برلمان تتفاعل فيه الحياة السياسية مثلما كان عليه الوضع بعدما فسح النظام المجال للتعددية الحزبية بقصد استغلال الأحزاب لكي تكون له عونا في تنفيذ سياسته وإهدار الإرادة الشعبية.

24. نعترف جميعا أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية صعبة ومعقدة، وأن طرق الوصول إليها تثير من الجدل والاختلاف أكثر مما تفترضه من اتفاق أو إجماع . كما أنها عملية -عادة- لا تسير في

اتجاه واحد إلى الأمام ، بل إنها في مراحلها الانتقالية - وبحكم التعريف والتجربة - قد تتعرض للعثرات حتى تستقر في النهاية على قواعد ترتضيها الأغلبية. فكل تغيير يثير من المخاوف والشكوك ما يجعل الإقدام عليه يكتنفه الكثير من التردد . لذلك فإن الارتكاز على وجود بعض المؤشرات الأولية للتغيير باتجاه تكريس القيم الديمقراطية لا يكفي في ذاته للحكم علي سلامة تلك العملية وتحققها ورسوخها، فهي لا تقف عند حدود أو مستويات التغييرات الدستورية والقانونية والتشريعية فضلا عن عملية الانتخابات ذاتها . فهذه المستويات تعد من الكليات الظاهرة ولكنها قد تغفل المستويات التحتية الأكثر تأثيرا في عملية التحول الديمقراطي على الرغم من أهميتها و محوريتها والمقصود بها الثقافة السياسية التي يتمتع بها أي مجتمع والتي تعد هي البيئة الأشمل التي تحتوي بداخلها جميع القضايا الكبرى المتعلقة بعملية التحول الديمقراطي. فهذه البيئة إما أن تكون بيئة حاضنة لقيم الحرية والتعددية والإصلاح والتغيير التي تستوجبها تلك العملية، وإما على العكس تكون طاردة أو نافرة من تلك القيم.

خاتمة

لازالت العولمة تعيش تناقضا بين القيم المعلنة والممارسة الفعلية وهذا يتجلى لترسيخ تسلط المنظمات والشركات المالية الدولية والدول الكبرى لفرض شروطها غير العادلة على الدول والمجتمعات الفقيرة والضعيفة. حيث تهدد العولمة الحالية السيادة الوطنية وحرية القرارات الاقتصادية والسياسية. كما أن أحادية السيطرة لن تدوم طويلا، لأن تكتلات كبيرة أخرى هي في طور التكوين لتحد من الهيمنة الامريكية ؛ كالمجموعة الاوروبية وتكتلات بعض دول امريكا الجنوبية والاسيوية. شوهت هذه السيطرة الأمريكية وأيضا سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وعملائهم بشكل فاضح مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة. وتظهر القيم المزدوجة والانتقائية في مواجهة قضايا حقوق الإنسان، مما يجعل العولمة وقيمها (القيم الديمقراطية) تواجه أزمة الازدواجية والاختلال لانها تفرض على الشعوب شروطا سياسية واقتصادية وثقافية غير عادلة تؤخر التحول الديمقراطي في كثير من الدول.

يكمن موضوع التحول إلى الديمقراطية في الأنظمة الديكتاتورية أساسا في توفر إرادة التغيير عند الشعوب، مثل ما حدث في أوروبا الشرقية في التسعينات من القرن العشرين ،حيث تمت ونجحت بشكل سلمي تبعا لاستراتيجية التثقيف الديمقراطي المتواصل والعصيان المدني والمظاهرات والإضرابات. أما في الدول النامية فالطريق أكثر صعوبة لقلة وضعف الثقافة الديمقراطية، لأن تبديل أو تطوير الفكر والسلوك عملية شاقة وطويلة تحتاج إلى وعي كبير وصمود أكبر. فالقوى الفاشية التي "تملك" البلد وتستفيد من تسلطها السياسي والاقتصادي لن تتنازل عن "مكاسبها" وامتيازاتها بل سوف تقاوم بكل ما تتيحه لها الدولة من جبروت للبقاء،

وستحاول القضاء على المطالبين بالتغيير والإصلاح. وبالرغم من هذه الصعوبات الجّمة، فإن هناك بوادر إيجابية مساعدة لتسريع الوعي الديمقراطي للشعوب المستضعفة.

لقد أصبح الإعلام العالمي بلا حدود، متوفرا لكافة سكان الأرض لمساعدتهم لمقارنة الأنظمة فيما بينها وتبيان الفروق الكبيرة في احترام حقوق الإنسان وتجسيد القيم الديمقراطية. فبزوغ الأنترنت والصحافة العالمية وجملة القنوات التلفزيونية المحلية والفضائية فتحت أمام كافة الشعوب وخاصة المستعبدة منها من قبل حكوماتها، إمكانيات هائلة لا يمكن التكهن بتاثيرها على مدى بضع سنوات. حيث أن المواطن في هذه الدول في حال وصوله إلى هذه الوسائل سوف تتبدل نظرته إلى كثير من بديهيات سياسات بلاده بمقارنتها مع سياسات دول تحترم مواطنيها وتقدم لهم خدمات وشروط عمل وتتقيد باخلاقيات تسيير الدولة دون نهبها وتخريبها عن عمد أو جهل.

وقد لعب ظهور شبكة الأنترنت دورا هاما في تسريع نقل الأخبار والمعلومات وفي دمقرطة المعرفة والاتصال. كما ارتبط ظهور الأنترنت-عموما- بالوظيفة المتزايدة التي أصبح "العالم الافتراضي" يلعبها في الحياة اليومية للناس، باعتباره مجالا للتفكير والتأمل في بدائل مغايرة للواقع المعيش. يضاف إلى هذا أن الأنترنت- وعلى مستوى النقل السريع للمعلومات- رابطا جسر السرعة التي اجتاحت المجتمعات الحديثة حيث كسر العزلة الفردية و خلق عالما افتراضيا مشتركا بين الناس، يتعرفون داخله على بعضهم البعض ويتبادلون الأفكار والاقتراحات، وحوّل العالم بالتالي إلى قرية صغيرة افتراضية، ألغت المسافات والفروق بين القارات والهويات والأعراق والثقافات، قرية يعلن داخلها أي شخص كان حضوره وهويته، ويرسم البروفيل الذي اختاره لنفسه.

وقد لعبت وسائط الاتصال الاجتماعية، مثل "فايسبوك" و"تويتر"، دورا أساسيا في تعبئة الشباب وفي نشر التوعية السياسية وفي توحيد توجهاتهم بالشكل الذي يحولهم إلى جماعة ضاغطة حقيقية في الشارع، تنادي من أجل التغيير وتمارس مواطنتها بالشكل الذي تراه ملائما. لقد خلقت هذه الوسائط جيلا من الشباب ، الذين قد يبدون عموما ككائنات افتراضية، ما دامت بورتريهاتهم والمعلومات عنهم موجودة في عالم افتراضي ولا احد بإمكانه التحقق من صحتها، لكن هؤلاء الأشخاص، وهو ما تناساه الكثيرون، وخصوصا في الأنظمة السياسية التسلطية و أجهزا الأمنية، هم مجرد امتدادات لأشخاص موجودين بالفعل.

يشهد العالم العربي منذ نهاية عام2010 وبداية سنة 2011 مدا هائلا من الثورات، لم يشهدها من قبل ، ثورات مسرحها الشارع العام الذي انتقل إلى فضاء الاحتجاج بامتياز، من طرف قوى اجتماعية متعددة بطليعة شبابية استعملت وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة لنجاعتها وسرعتها في التعبئة والاتصال ونشر المعلومات .

ولابد من تجاوز مرحلة الانفعال العاطفي تحت تأثير الصورة والخبر والحكم على نتائج الثورات وتأثيرها على واقع الشعوب العربية، إلى مرحلة الدراسة الموضوعية المتأنية ، وهو ما يتطلب تباعدا زمنيا ومسافة مع الحدث ، يمكنان من رؤية الحدث في شموليته وفي صيرورته الكاملة وليس في جزء منها. إلا أننا مع ذلك نسجل حدثا أساسيا في بعض هذه الدول وهو سقوط أنظمة قوية ب أجهزا القمعية.

لقد أصبح هناك تقاربا عالميا حول قيم الديمقراطية كالحرية والمساواة، وصار من غير المقبول ان يلجا الحكام إلى استخدام الوسائل القمعية ضد المعارضين من شعوبهم (كالطائرات والدبابات). ورغم الاختلاف الحاصل على مستوى المرجعيات الإيديولوجية، نجد توافقا في مجموعة من القواعد التي أصبحت تحكم علاقة الحاكم بالمحكوم (كالانتخابات، الدستور، والأحزاب السياسية)، كما أن الشعوب لم تعد تقبل تلك الفوارق الفاحشة في الأجور والثروات، ولا التعامل التمييزي وغياب الشفافية على مستوى الصفقات المالية، وبالتالي يجوز القول إننا نسير نحو ما يمكن تسميته "المشترك الديمقراطي بين الشعوب".

إن عولمة الأفكار تسمح بالتعاون الدولي بين الناس في وضع مماثل، وفي مناطق جغرافية مختلفة، كما تعترف بالمصالح والاهتمامات المشتركة للمواطنين، وخلق وحدة الهدف والدافع المشترك. وعلى الرغم من أن كل بلد لديه مجموعة فريدة من الفرص والتحديات ، فإن توجه الناس لاستعادة السيطرة ليس فقط علامة مميزة للربيع العربي ، ولكنه السمة المميزة لجميع الحركات الشعبية تقريبا في جميع أنحاء العالم اليوم.

ما يجري في العالم العربي حاليا، لحظة تاريخية فاصلة سوف تشكل لا محالة موضوعا لمجموعة من الدراسات، التي ستتناولها في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وستقدم تفسيرات لهذا الواقع الذي يقف العالم مشدوها أمامه، وعاجزا عن استيعاب مختلف العوامل التي أدت إلى إشعال فتيل هذه الثورات، لكن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس التي يمكن تعميق البحث فيها خلال القادم من الأيام.

وهكذا فإن تكريس القيم الديمقراطية يحتاج إلى عمل متواصل و إلى وقت طويل وصبر اطول لان ثمار الديمقراطية لا بجنى على المدى القريب. فهي ثقافة تهذب الفكر والسلوك للعيش مع الاخرين واحترامهم رغم الخلافات العميقة بين طبقات المجتمع سياسيا و اجتماعيا. وقبول مبادئ انتقال السلطة من فئة إلى أخرى بشكل سلمي. تحرر العقول من الخوف يخلق أجواء أكثر ملاءمة لمقاومة إعادة الاستبداد والعمل لإصلاح الأمور في الدولة الديمقراطية الفتيّة. حيث من الصعب إيجاد حلول شاملة وسريعة في النظام الديمقراطي فإنه من الصعب جدا إن لم يكن من المستحيل، كما يبرهن لنا التاريخ الحديث، إيجاد حلول سليمة ودائمة في ديكتاتوريات سياسية وعسكرية تفرض حكم الأقلية عن طريق الأقلية ولصالح هذه الأقلية. العيش في نظام ديمقراطي حديث العهد، لا يعني أن مشاكل البلد سوف تحل تلقائيا وبشكل سحري، بل قد تتحول الأمور- في بداياتها غالبا، إلى صراعات طبقية ودينية... تبعا لمصالح اصحابها. ومن المحتمل ايضا أن تؤدي المسائل، بسبب سوء الإدارة السياسية والاقتصادية، إلى إحباط الناس من الديمقراطية التي لم تجلب معها تغييرا مرتجى.

ولا ينتظر من الدول الكبرى مساهمة نزيهة في الدفاع عن القيم الديمقراطية في البلدان العربية. لأن أمريكا –مثلا- يتمثل هدفها في الهيمنة العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والسيطرة على خيرات العرب وخاصة البترول و عائدات البترول التي تنفق في السوق الغربية. حيث أن مشروع بناء شرق أوسط جديد وديمقراطي، ضرب من الأوهام، لأنه لا علاقة له بالديمقراطية، هو يعني كما نراه ، تخريب البلاد العربية بتقسيمها إلى دويلات طائفية ودينية ضعيفة. هذا المخطط يخدم بشكل واضح مصلحة إسرائيل بهيمنتها العسكرية على الشرق الأوسط بالتلاحم الكامل مع الولايات الأمريكية وتبرير وجودها العنصري كدولة يهودية.

رفعت الدولة الجزائرية شعار الإصلاح السياسى استجابة لضغوط داخلية متنامية تعمل من أجل تحقيق مجتمع ديمقراطي، جنبا إلى جنب مع ضغوط خارجية رأى النظام ضرورة التجاوب مع المتطلبات الإقليمية في الوقت الراهن. ولكن لا ضمانة تلقائية لبقاء الديمقراطية. فالتاريخ يظهر انها يمكن ان تصعد وتهبط وتضمحل كاي قيمة إنسانية. لا ضمانة حتمية بان ثورات الشعوب العربية التي بدأت ضد الاستبداد في تونس ومصر وليبيا وسوريا عام 2011 ضد طغيان حكامها ستولد بشكل تلقائي أنظمة ديمقراطية. ولكن هو الطريق الصحيح والمستقل لبدء المسيرة الصعبة

والشاقة لبناء دول ديمقراطية حديثة تساعد على تقارب وتضامن عربي. فهي ضرورة للإصلاح السياسي والديمقراطي الذي تصبح فيه حرية الرأي والتعبير على رأس أولوياته.

إن تحرير الإعلام من تدخل السلطة في العالم العربي أحد أهم **محددات الإصلاح** السياسي والتصالح مع قيم العصر الذي نعيش فيه والسباحة مع تيار التحول الديمقراطي. **فلا يمكن ممارسة الديمقراطية دون إعلام حر ومستقل، مكتوب كان أو مرئي أو مسموع. يعكس** بمختلف اتجاهاته وجهات نظر الناس وتفكيرهم ويطرح عليهم آراء ومواضيع كثيرة للنقاش و **يوضح** ويشرح مشاكل المجتمع. كل هذا يؤدي إلى توعية كبيرة للمواطنين وتطور للديمقراطية.

كما لم يعد مطلب الإصلاح الدستوري باتباع قانون ديمقراطي مجرد بدعة اجتماعية **أو سلاح ضغط من المعارضة على الحكومة، ولكنه أصبح مطلبا اجتماعيا ينبع من حاجة وطنية عامة ويتسق ثانيا مع التطور العالمي المحيط بنا من كل جانب، مثلما أصبح ضرورة لتعزيز القيم** الديمقراطية وفي مقدمتها الحق في الاتصال من خلال سيادة القانون ونزاهة القضاء ونظافة الانتخابات وتدعيم الحق في تداول السلطة سلميا عبر صناديق الانتخابات الشفافة.

﴿ قائمة المصادر و المراجع ﴾

المصادر باللغة العربية :

1. القرآن الكريم : -سورة البينة، الآية 3 - سورة البينة ، الآية 5- سورة سبأ، الآية 46.
- سورة المجادلة، الآية 11

التشريعات:

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر 76–57 مؤرخ في 7رجب 1396 هـ الموافق لـ 5 يوليو1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني،** الجريدة الرسمية، العدد61، المؤرخة في 03 شعبان1396 ه الموافق لـ30 يوليو1976.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976: الصادر بأمر رقم 76 – 97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976،** الجريدة الرسمية، العدد 94، المؤرخة في02 ذو الحجة 1396 ه الموافق لـ 24 نوفمبر 1976
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الإعلام 1982،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989 الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 89 – 18 المؤرخ في 28 فبراير 1989**، الجريدة الرسمية، العدد 9، المؤرخة في 23 رجب1409 ه الموافق لـ 01 مارس 1989.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الإعلام 1990: رقم 90–07 مؤرخ في 08 رمضان1410هـ الموافق لـ 3أفريل1990،** الجريدة الرسمية، العدد14، المؤرخة في 09 رمضان 1410 ه الموافق لـ 4 أفريل1990.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 92 – 44 مؤرخ في 5 شعبان 1412 هـ الموافق لـ 9 فبراير 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ،** الجريدة الرسمية، العدد10، المؤرخة في 5 شعبان 1412 ه الموافق لـ 9 فبراير1992.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التشريعي رقم 93 – 02 مؤرخ في 14 شعبان عام 1413 هـ الموافق لـ 6 فبراير 1993، يتضمن تمديد مدة حالة الطوارئ،** الجريدة الرسمية، العدد8، المؤرخة في 15 شعبان عام 1413 ه الموافق لـ 7 فبراير1993.

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التشريعي رقم 93 -13 مؤرخ في 10 جمادى الأولى عام 1414 هـ الموافق لـ 26 أكتوبر1993المتعلق ببعض أحكام قانون الإعلام1990 رقم 90-07**، الجريدة الرسمية، العدد69، المؤرخة في 11 جمادى الأولى عام 1414 ه الموافق لـ 27 أكتوبر1993.

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 99-08 المؤرخ في13جويلية 1999يتعلق باستعادة الوئام المدني**، الجريدة الرسمية، العدد46، المؤرخة في 29 ربيع الأول 1420ه الموافق لـ 13 جويلية 1999.

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 02 – 03 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 هـ الموافق 10 أبريل سنة 2002 يتضمن تعديل الدستور**، الجريدة الرسمية، العدد 25، المؤرخة في01 صفر عام 1423 ه الموافق لـ 14 أبريل 2002.

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم05_ 278 مؤرخ في تاريخ 09رجب 1426الموافق لـ 14 أوت 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد 55، المؤرخة في 10رجب1420 الموافق لـ 15 أوت2005.

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون العقوبات**، الصادر عن الأمر رقم 66-56 المؤرخ في 18صفر1386 ه الموافق لـ08 يونيو 1966 الذي يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم،2007(pdf) .

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 08 – 19 مؤرخ في 17 ذي القعدة 1429 هـ الموافق لـ 15 نوفمبر 2008 يتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية، العدد 63، المؤرخة في18 ذي القعدة 1429 ه الموافق لـ 16 نوفمبر 2008.

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي 12-05 متعلق بالإعلام**، الجريدة الرسمية، العدد02، المؤرخة في 18 صفر1433 ه، الموافق لـ15يناير 2012.

المراجع باللغة العربية :

الموسوعات و القواميس:

16. المنجد الفرنسي- العربي ، ط 4، دار المشرق، بيروت ، 1975.

17. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسية، ج 4، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، بيروت، 1981.

18. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج 2، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، بيروت، 1981.

19. السابق جروان ،الكنزَ : قاموس أنجليزي – عربي ، دار السابق للنشر ، بيروت ، 1992.

20. زكي بدوي أحمد، معجم مصطلحات الإعلام(إنجليزي، عربي، فرنسي)، ط2، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت، 1994.

21. علي التهانوي محمد ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ج1 ، بيروت ، د.ت.

22. عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،1979.

23. مرتضى الزبيدي محمد ، تاج العروس ، مجلد ، دار الصادر، لبنان، 1966.

24. مذكور إبراهيم و آخرون ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، 1975.

الكتب:

25. أبو زيد فاروق، النظم الصحفية في الوطن العربي. عالم الكتب، القاهرة، 1986.

26. البشري طارق، دراسات في الديمقراطية المصرية، دار الشروق، القاهرة،1987.

27. أبوزيد فاروق ، انهيار النظام الإعلامي الدولي ، مطابع الأخبار ، جامعة القاهرة ، 1991.

28. المنجرة المهدي ، الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل، شركة الشهاب، الجزائر،1991.

29. أبو بكر إدريس و وافي أحمد، النظرية العامة للدولة، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1992.

30. أبو زيد فاروق، مدخل إلى علم الصحافة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1993.

31. إبراهيم حمادة بسيوني ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

32. الرشيدي أحمد وآخرون، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن :وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1996.

33. الإبراهيمي عبد ا□ميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

34. اليحياوي يحي، **العولمة : أية عولمة؟** دار إفريقيا الشرق ، ا□غرب - بيروت،1999.

35. السيد سليم محمد و صدقي عابدين السيد، **التحولات الديمقراطية في آسيا** ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1999.

36. أمين العالم محمود ، **من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل : مساهمة في بناء المشروع النهضوي العربي** ، دار المستقبل العربي، القاهرة ،2000.

37. أباه ولد السيد ، **اتجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة**، المركز الثقافي العربي، المغرب 2001.

38. أحمد الخضيري محسن ، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،2001.

39. أيزنشتات س.ن. ، **تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرار والتغير**، ترجمة بكير مها ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002.

40. الكواري علي، **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية : اعتراضات و تحفظات على الديمقراطية في العالم العربي**، دار الساقي، بيروت ،2004.

41. الدعمة محمد وآخرون، **أصوات مخنوقة :دراسة في التشريعات الإعلامية العربية، المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، البحرين** ، مركز حماية وحرية الصحفيين، منظمة أنترنيوز، عمان_الأردن،2005.

42. ابراهيم رمضان أحمد محمد ، **البحث العلمي :أسس وتحليل وتطبيقات**، دار ا□عرفة ا□امعية، الاسكندرية، 2007 .

43. إبراهيم محمد سعد، **تشريعات الإعلام في إطار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات**، دار الكتب العلمية ،القاهرة، 2008.

44. ا□نجرة ا□هدي ، **قيمة القيم**، المركز الثقافي العربي ، ط4، الدار البيضاء- بيروت، 2008.

45. بوحوش عمار، **دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية**، ا□ؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

46. بدر الدين أكرم، **في الديمقراطية الحديثة و نماذجها التطبيقية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1991.

47. بن نبي مالك، **تأملات**، ط5، دار الفكر، ا□زائر، 1991.

48. بن سعيد العلوي سعيد و آخرون ، **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1992.

49. بورجا فرنسوا ، **الإسلام السياسي: صوت الجنوب قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا** ، ترجمة لورين زكري ، دار العالم الثالث، المغرب،1994.

50. بركات حليم ، **المجتمع العربي المعاصر : بحث استطلاعي اجتماعي** ، ط5 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1996.

51. بيتر مارتين هانس و شومان هارولد ، **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية** ، ترجمة عباس علي عدنان، سلسلة عالم المعرفة، رقم 268، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998.

52. بدر أحمد و غريب عبده، **الاتصال بالجماهير، بين الإعلام والتطويع والتنمية**، دار قباء للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1998.

53. بخيت محمد السيد، **ثورة المعلومات والأبعاد الجديدة لمفهوم الحق في الاتصال: مع إشارة خاصة للحالة الإفريقية**، سلسلة دراسات مصرية إفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2002.

54. تشومسكي نعوم، **هيمنة الإعلام: الانجازات المذهلة للدعاية**، ترجمة، يحي الشهابي إبراهيم ، دار الفكر، دمشق، 2003 .

55. بلقزيز عبد الإله وآخرون، **الاحتلال الأمريكي للعراق صوره و مصائره**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

56. بسيوني عبد الحميد، **تنمية وبناء الدولة : الديمقراطية الإلكترونية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

57. بوضياف محمد، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية**، دار امدد للنشر والتوزيع، سطيف –الجزائر،2010.

58. توفلر ألفن ، **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين**، ترجمة، الريدي لبنى ، سلسلة الألف كتاب الثاني، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995.

59. توفلر ألفن، **تحول السلطة: العنف والثروة والمعرفة في بداية القرن الواحد والعشرين**، ترجمة الريدي لبنى ، سلسلة الألف كتاب الثاني، ج2، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، 1996.

60. جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992.

61. جلال كشك محمد، **الحوار أو خراب الديار، مصر، مكتبة** التراث الإسلامي، 1992.

62. جازع الشمري سليمان ، **الصحافة والقانون في العالم العربي والولايات المتحدة**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر 1993.

63. جيرفان نورمان ، **"مجتمعات في خطر ...التعامل مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية في منطقة الكرايبيي"** ، ترجمة فرج لطيف ، مجلد صراع الحضارات أم حوار الثقافات، تحرير فخري لبيب، منظمة تضامن الشعوب الأفروآسياوية ، القاهرة،1997.

64. جيدنز أنتوني ، **الطريق الثالث...تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة، زايد أحمد و محي الدين محمد، مراجعة الجوهري محمد، بالمجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999.

65. جراي جون ، **الفجر الكاذب** : **أوهام الرأسمالية العالمية** ، ترجمة بلبع أحمد فؤاد ، المجلس الأعلى للثقافة، مكتبة الشروق، القاهرة،2000.

66. جرابر دوريس و آخرون ، **سياسة الأخبار و أخبار السياسة** ، ترجمة نجاتي زين ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2004.

67. جبر سعيد سعاد، **القيم العالمية وأثرها في السلوك الإنساني**، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب ، الأردن،2008.

68. حسن حمدي، **مقدمة في دراسة وسائل و أساليب الاتصال**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987.

69. حنفي حسن و جلال العظم صادق، **ما العولمة** ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ،1999.

70. حرب علي، **حديث النهايات : فتوحات العولمة أو مأزق الهوية**، المركز الثقافي العربي، المغرب ،2000.

71. دياب فوزية ، **القيم و العادات الاجتماعية : مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان، 1980.

72. دياموند لاري، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة، فلو عبود سمية، دار الساقي، بيروت، 1994.

73. دليو فضيل و غربي علي، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، سلسلة العلوم الاجتماعية (المنهجية 3) ، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة ،1999.

74. دليو فضيل وآخرون ، **الجزائر والعولمة**، منشورات جامعة منتوري-قسنطينة، 2001.

75. دليو فضيل، **وسائل الاتصال و تكنولوجياته** ، منشورات جامعة منتوري - قسنطينة ، الجزائر ، د.ت.

76. دياب قايد، **المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب**، سلسلة أطروحات جامعية (9)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007.

77. ريفرز وليام م.ل وآخرون، **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، ترجمة إبراهيم إمام ،دار الفكر العربي ، القاهرة، 1975.

78. رشاد القصبي عبد الغفار، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، مكتبة الآداب ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

79. رشاد القصبي عبد الغفار ، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع** ، الكتاب الثاني، ط2، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

80. رشاد القصبي عبد الغفار، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، الكتاب الأول، ط2، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

81. رزيق المخادمي عبد القادر، **الشرق الأوسط الجديد: بين الفوضى و البناء و توازن الرعب**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2008.

82. رشاد القصبي عبد الغفار ، **الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي**، مكتبة الآداب، جامعة القاهرة، 2008.

83. سيد محمد محمد، **المسؤولية الإعلامية في الإسلام**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

84. سمولد رودني أ. ، **حرية التعبير في مجتمع مفتوح**، ترجمة عبد الرؤوف كمال ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1995 .

85. سالم بول ، **الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين: العرب والعولمة**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل 2000.

86. سليمان الطعيمات هاني، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ،2003.

87. سعد ابراهيم محمد، **تشريعات الإعلام في إطار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات**، دار الكتب العلمية ، القاهرة، 2008.

88. شومان محمد ، العولمة ومستقبل الإعلام العربي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 2000 .

89. شيللر هربرت أ ، المتلاعبون بالعقول، ترجمة رضوان عبد السلام، سلسلة عالم المعرفة 243، ط2، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1999.

90. صابات خليل، الصحافة: رسالة استعداد وفن وعلم، ط2، دار المعارف المصرية، القاهرة، 1967 .

91. صبري عبد الله إسماعيل، ألفاظ ومعان (الديمقراطية)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

92. صدام حسين عدي، عالم ما بعد الحرب الباردة (دراسة مستقبلية)، دار المنصور، بغداد، 2003.

93. طعمة جورج و حافظ سعد، الدراسات المستقبلية وتحديات العصر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر والمعهد العربي للتخطيط، دمشق-سوريا، 1988.

94. طالب الإبراهيمي أحمد، المعضلة الجزائرية: الأزمة والحل، ط2، دار الأمة، الجزائر، 1996.

95. علي محمد محمد و آخرون ،المجتمع و الثقافة الشخصية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1985.

96. عاطف غيث محمد، المدخل إلى علم الاجتماع، ط4، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1988.

97. عاطف غيث محمد، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (مصر)، 1990.

98. عزي عبد الرحمن، عالم الاتصال، سلسلة دراسات إعلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

99. عويد عدنان ، الديمقراطية بين الفكر و الممارسة ، مطبعة دار العلم ، عمان ، 1994.

100. عماد مكاوي حسن، أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

101. عزي عبد الرحمن ، الفكر الاجتماعي المعاصر والظاهرة الإعلامية والاتصالية: بعض الأبعاد الحضارية ، دار الأمة، الجزائر، 1995 .

102. عبد القادر حا محمد، **ديمقراطية الإعلام و الاتصال**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

103. عبد الله الخرعان محمد ، **ملكية وسائل الإعلام و علاقتها بالوظائف الإعلامية في ضوء الإسلام**، دار عالم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع، الرياض،1996.

104. عبد ا ميد محمد، **نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير**، عالم الكتب، القاهرة، 1997.

105. عبد السميع عمرو، **الديمقراطية: أحاديث الحرب و السلام و الديمقراطية**، الدار ا صرية اللبنانية، القاهرة، 1998.

106. عبد ا عبد ا الق ، **العولمة .. جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها**، مجلد الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ديسمبر1999.

107. عساف نظام، **مدخل إلى حقوق الإنسان: في الوثائق الدولية والإقليمية والأردنية** ، دون ذكر الناشر، عمان – الأردن، 1999.

108. عيد عبد الرزاق و عبد ا بار محمد، **الديمقراطية بين العلمانية و الإسلام**، سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر ا عاصر، دمشق – بيروت، 2000.

109. علي نبيل، **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، سلسلة عالم المعرفة رقم 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001.

110. عبد الرحمان عواطف، **النظرية النقدية في بحوث الاتصال**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.

111. عزي عبد الرحمن، **دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر إعلامي متميز**، سلسلة كتب المستقبل العربي (28)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

112. عبد الرحمن عواطف ، **الإعلام العربي وقضايا العولمة** ، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

113. عبد ا ميد محمد، **نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير**، ط 3، عالم الكتب، القاهرة، 2004.

114. عامر طارق، **أساليب الدراسات المستقبلية**، دار البازوري، عمان-الأردن، 2008.

115. غليون برهان و أمين سمير ، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة** ، سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر- دار الفكر ا عاصر، دمشق - بيروت ،1999.

116. فوكوياما فرانسيس، **نهاية التاريخ و خاتم البشر** ، ترجمة حسين أمين ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، 1993.

117. قيرة اسماعيل وآخرون، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر،** مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

118. كورنيش إدوارد، **الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل**، ترجمة يوسف حسن ، الدار العربية ناشرون، بيروت،2007.

119. ليوتار جان فرانسوا ، **الظاهرتية** ، ترجمة خليل الجر، سلسلة ماذا أعرف 43، PUF ، فرنسا، د. ت .

120. ميمون ربيع، **نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية و المطلقية**، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1979.

121. ماكليلاند دافيد، **مجتمع الانجاز : الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية** ، ترجمة الجوهري عبد الهادي و سعيد فرج محمد ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1980.

122. ماكبرايد شون وآخرون، **أصوات متعددة و عالم واحد : تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، (اليونسكو) ، الجزائر،1981.

123. ميزاري بول، **القيمة**، ترجمة عادل العوا، سلسلة زدني علما، منشورات عويدات، بيروت، باريس،1983.

124. ميدلتون جون، **نهوج في تخطيط الاتصال**، ترجمة اليونسكو، سلسلة دراسات في تخطيط الاتصال، اليونسكو ،فرنسا ، 1985.

125. محمد أحمد باناجة سعيد، **دراسة مقارنة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصوص الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وموقف التشريع الإسلامي منها**، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985.

126. ميرل جون و لونشتاين رالف، **الإعلام وسيلة و رسالة**، تعريب خضر العربي الحارثي ساعد، دار المريخ، السعودية ،1989.

127. المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية**، المنظمة، تونس، 1994.

128. معراف إسماعيل، **الإعلام حقائق وأبعاد، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية**، الجزائر، 1999.

129. مهنا فريال، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، دار الفكر، دمشق، 2002.
130. موسى يعقوب عبد الحليم، حرية التعبير الصحفي : في ظل الأنظمة السياسية العربية : دراسة تحليلية مقارنة للصحف و القوانين السودانية والأردنية في الفترة من 1989–1999، دار مجدلاوي ،عمان- الأردن، 2003.
131. مرقس سمير، الإمبراطورية الأمريكية : ثلاثية الثروة الدين القوة ،من الحرب الأهلية إلى ما بعد سبتمبر11، مكتبة الشروق، القاهرة ،د.ت.
132. محمود الهوش أبو بكر، الحكومة الإلكترونية : الواقع والآفاق، مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،2006.
133. نصر مهنا محمد، قضايا سياسية معاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.
134. نزار خالد، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الخبر، دار النشر الشهاب، الجزائر/ باتنة، 2002.
135. هنتنجتون صموئيل ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة علوب عبد الوهاب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية- دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993.
136. ياسين السيد، الزمن العربي والمستقبل العالمي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1998.
137. ياسين السيد، الديمقراطية وحوار الثقافات: تحليل للأزمة وتفكيك للخطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.
138. ياسين صباح، الإعلام :النسق القيمي وهيمنة القوة، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2006.
139. هلال علي الدين، تطور النظام السياسي في مصر (1803–1997)، مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1997.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

140. إسماعيل البستاني عبد الله،" حرية الصحافة: دراسة مقارنة في فرنسا–إنجلترا– العراق"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليا)، 1950 (غير منشورة).
141. إبراهيم حسن دياب أميرة ، "التحول الديمقراطي في المغرب و دور المؤسسة الملكية (1992 – 1998)" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002 (غير منشورة).

142. بن يوسف نبيلة، " **إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر(1992. 2002)**"، مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة)، 2003 (غير منشورة).

143. بومعيزة السعيد، "**أثر وسائل الإعلام على القيم و السلوكات لدى الشباب :دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة**"، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة)، 2005-2006 (pdf) (غير منشورة).

144. بن يوسف نبيلة ، "**الأساليب العنيفة لانتقال السلطة السياسية في الدول الإسلامية 1945 –2005** " ، أطروحة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 2008 (غير منشورة).

145. توازي خالد، "**الظاهرة الحزبية في الجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة)، 2005-2006 (غير منشورة).

146. جمال ثابت هالة، "**ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا (1986 – 1996):دراسة في الأسباب والنتائج**" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999 (غير منشورة) .

147. جمال عبد العظيم أحمد ، "**التحول الديمقراطي في الصين**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003 (غير منشورة).

148. حسين أبو العلا محمد محمد ، " **اتجاهات المثقفين نحو العولمة و علاقتها بأنساق القيم و البيئة في المجتمع المصري**" ، أطروحة دكتوراه في الفلسفة والعلوم البيئية، جامعة عين شمس ، مصر، 2003 (غير منشورة).

149. سالم صالح سليمان، " **مفهوم حرية الصحافة: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية و المملكة المتحدة في فترة من 1945–1985** " أطروحة دكتوراه، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1991 (غير منشورة).

150. سعيد صميخ المري علي، "**التحول الديمقراطي في دولة قطر**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2006 (غير منشورة).

151. سحاري مصطفى، "إشكالية التوزيع الصحفي في الجزائر الصحافة الخاصة نموذجا1990– 2006"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، كلية العلوم السياسة و الإعلام ،قسم علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة) 2006-2007 (غير منشورة) .

152. شيري محمد، "ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ1992_2004"، مذكرة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،(بن يوسف بن خدة) 2005_2006(غير منشورة).

153. علي العزبي رجاء ، "حرية الإعلام في القرن العشرين"، أطروحة دكتوراه في الآداب ، قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 1970 (غير منشورة) .

154. عز الدين أحمد عوني، " ظروف مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرها على حرية الصحافة بين 1945–1952"، أطروحةدكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1976 (غير منشورة).

155. عبد الحميد غائب حازم ،"حرية الصحافة في لبنان: دراسة تقيمية لطبيعة هذه الحرية" ، أطروحة دكتوراه في الإعلام ، قسم الصحافة ،كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، 1987 (غير منشورة).

156. عبده السيد نجيدة سعيد ،"حرية الصحافة في مصر في النظرية والتطبيق منذ صدور دستور 1923حتى مارس1954"، أطروحة دكتوراه في الإعلام، كلية الإعلام، قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 1991(غير منشورة).

157. عبد الحميد قطب شيم، " العوامل المؤثرة على مستقبل الصحافة الحزبية في مصر"، أطروحة دكتوراه في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005، (غير منشورة).

158. فيلالي ليلى ،"الاتصال الدولي والتجانس الثقافي"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر ،1999-2000 (غير منشورة).

159. قادم جميلة ، "الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب 1990–2001: دراسة مسحية على عينة من الصحفيين الجزائريين"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة) 2003، (غير منشورة).

160. قرحلي سليم ،"مفهوم الإرهاب الدولي"، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو،2000 (غير منشورة).

161. كريبش نبيل، "**دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية و إدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2007-2008 (غير منشورة).

162. محمد سمير عياد ، "**مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة) ،2003-2004 (غير منشورة).

163. نبيل عبد العزيز أحمد الأزرق نرمين ، "**التشريعات الخاصة بملكية الصحف في مصر: دراسة مستقبلية خلال العقدين القادمين**"، رسالة ماجستير، قسم الصحافة، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2002 (غير منشورة).

المؤتمرات:

164. العياري المنصف و عواسة محمد لمين،" **مفهوم مجتمع المعلومات: النشأة والتطور والتحديات**"، أشغال الملتقى الدولي، تونس 7و8 أفريل 2005.

165. بوعروج - لمياء، "**الأزمة المالية الحالية دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث و التداعيات على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد العربي**"، الملتقى الاقتصادي الدولي الأول، "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المنعقد يومي 05-06 ماي2009.

166. بوفليح نبيل و الحرتسي حميد عبد الله ، "**التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية**"، الملتقى الاقتصادي الدولي الأول، "**أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية**"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المنعقد يومي 05-06 ماي2009.

167. جيرفان نورمان ، "**مجتمعات في خطر ...التعامل مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية في منطقة الكرايبي**"، تحرير لبيب فخري ، مجلد صراع الحضارات أم حوار الثقافات، منظمة تضامن الشعوب الأفروآسياوية ، القاهرة، 1997 .

168. حسين محمد ليلى، "**عولمة مصادر الإعلام وانعكاساتها على تدفق الأخبار الأجنبية في الولايات المتحدة ومصر**"، المؤتمر العلمي الأول حول الإعلام العربي وتحديات العولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، أفريل 1999 .

169. رابح الصادق، "**مجتمع المعلومات: في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم**"، أشغال الملتقى الدولي، تونس ، 7و8 أفريل 2005.

170. غربي فوزية، "**أسباب الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية والجزائر**"، الملتقى الاقتصادي الدولي الأول، "**أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية**"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المنعقد يومي 05-06 ماي2009.

171. يوسف محمود، "**أخلاقيات ممارسة حرية الرأي عبر وسائل الإعلام من منظور إسلامي**"، المؤتمر العلمي السنوي السابع "**الإعلام وحقوق الإنسان العربي**"، مطبعة كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2001.

172. نصر سليم عصام ، "**حدود حرية الرأي في ساحات الحوار العربي عبر الأنترنت (دراسة تحليلية)**" ، المؤتمر العلمي السنوي السابع "**الإعلام وحقوق الإنسان العربي**"، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء2، مايو2001.

التقارير:

173. المرصد الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي (1994-1995).

174. التقرير السنوي للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الجزائر2001،الجزء20، 2002/03/02.

175. ***التقرير السنوي للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الجزائر2001،الجزء23، 2002/03/04.***

المطبوعات الجامعية:

176. بومعيزة السعيد ،" **مدخل إلى الإعلام و الاتصال** " مطبوعة محاضرات لطلبة السنة الأولى، معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1991-1992،(غير منشورة).

177. عزي عبد الرحمن، "وسائل الاتصال والعالم الدرامي: من الفلكلور إلى العرض الواحد"، مطبوعة منشورة، جامعة الجزائر، 1995.

المجلات المتخصصة :

178. الغازي سجاد ،" حرية الرأي والصحافة في الوطن العربي"،"مجلة الدراسات الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، العدد 58، جانفي- مارس 1990.

179. ابراهيم حمادة بسيوني،" الاتجاهات الحديثة في بحوث وضع الأجندة"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة . العدد 4 ، ديسمبر1998.

180. إبراهيم محمد، "قراءة في كتاب: الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي و العشرين"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد 101 أكتوبر – ديسمبر 2000.

181. اليحياوي يحي، "ملخص كتاب: التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية"، مجلة الدراسات الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة العدد118، يناير – مارس، 2005.

182. السعدني عبد القادر، "مفهوم جديد لحرية الصحافة وحق الإعلام والاتصال"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد 118، جانفي – مارس، 2005.

183. الزمرة إبراهيم، "عرض كتاب لثروت مكي: الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية"، مجلة الفن الإذاعي، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، القاهرة، العدد182، أفريل 2006.

184. المايدة جمال،" قمع الحريات الصحفية بعد 11 ديسمبر أخطر تحديات الإعلام العربي: الرقابة والتكنولوجيا الحديثة"، ندوة الإعلام والتكنولوجيا، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية والسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد109، أكتوبر-ديسمبر2002.

185. بن بوزة صالح ، "مناهج بحوث الإعلام، التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الخلافية " المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر العدد11 و12 ربيع وصيف 1995.

186. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، "وجهات نظر حول تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003"،مجلة السياسة الدولية،(UNDP) نيويورك-القاهرة ، العدد 153، يوليو 2003.

187. بن بوزة صالح، "**السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979– 1990)**"، الة ا□زائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة ا□زائر، العدد13، جانفي- جوان 1996.

188. بن يوسف نبيلة ، "**الدعاية السياسية أثناء الحروب دراسة حالة الدعاية السياسية في الحرب على العراق2003**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد4، 2011.

189. بوجلال عبد ا□، " **الإعلام والرأي العام في الأقطار النامية والعربية**" ، الة ا□زائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة ا□زائر، العددان 6 و7 ربيع وخريف 1992.

190. بوجمعة رضوان ،" **هوية الصحفي من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية**" ، الة ا□زائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة ا□زائر، العدد 17 ، جانفي جوان1998 .

191. بوحنية قوي، "**التلفزيون العمومي الجزائري في ظل غياب فتح القطاع وسيادة منطق الخدمة العمومية**"، مجلة الإذاعات العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس،العدد02_2011.

192. حافظ صلاح الدين، "**موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004: نحو الحرية في الوطن العربي**"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة العدد 119، أفريل – جوان 2005.

193. حس□ التائب مسعود ، "**حق الإنسان في الإعلام وأثره على الممارسة الديمقراطية**" ،مجلة البحوث الإعلامية، مركز البحوث والتوثيق الإعلامي، ليبيا، العدد33، 2006.

194. خليل محمود و عطية عبد المقصود هشام ، " **مستقبل النظام الصحفي المصري : دراسة لعناصر وآليات تطور الصحافة المصرية (1982 – 2000) وسيناريوهات التطور المستقبلي (2000– 2020)** " ، الة ا□صرية لبحوث الرأي العام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، الد الثاني ،العدد 03، جويلية - سبتمبر 2001 .

195. درويش اللبان شريف،" **حرية التعبير و الرقابة في الوسائل الإعلامية الجديدة : دراسة تحليلية مقارنة للتشريعات المنظمة للإنترنيت في الولايات المتحدة الأمريكية و الدول العربية**"، الة ا□صرية لبحوث الرأي العام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، الد الثالث ، العدد 01 ، جانفي-مارس 2002.

196. رابح الصادق، "تساؤلات حول علوم الإعلام والاتصال"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد103/102، جانفي- جوان 2001.

197. سعد أحمد ابراهيم محمد ، "الاتجاهات الحديثة في دراسات القائم بالاتصال" ، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة، العدد4 ،أكتوبر/ ديسمبر2000.

198. سليمان موسى عصام ، "إعلام الرقابة الذاتية: الإعلام الأردني ومستحقات المرحلة الانتقالية في الديمقراطية" ،مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد108، جويلية- سبتمبر 2002.

199. صالح سليمان ، "إشكالية الموضوعية في وسائل الإعلام: دراسة نقدية " المجلة المصرية لبحوث الرأي العام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، المجلد الثاني العدد 03، جويلية - سبتمبر 2001 .

200. صلاح الدين حسين خالد،" نحو استراتيجية إعلامية لنقل التراث إلى الأجيال" ،مجلة الفن الإذاعي ، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، القاهرة، العدد 173، جانفي 2004.

201. عامر صلاح الدين، "القانون الدولي في عالم مضطرب"، مجلة السياسة الدولية، (UNDP) نيويورك-القاهرة ، العدد 153، جويلية 2003.

202. عبد الرحمان عواطف،" حرية الإعلام المعاصر وتحديات العولمة " مجلة الدراسات الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، العدد 93 ، أكتوبر/ ديسمبر 1998.

203. عبد العاطي طه و نجم مصطفى ، "دراسات الإعلام وحقوق الإنسان "، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد15، أفريل- جوان2003.

204. عبد القادر لطفي، "حق المعرفة المفترى عليه"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد 124-125، جويلية- ديسمبر 2006.

205. فاروق عبد العظيم أحمد، "النموذج الأمريكي للديمقراطية: قراءة في فلسفة الخطاب"، مجلة السياسة الدولية،(UNDP) نيويورك-القاهرة ، العدد 153، جويلية 2003 .

206. قسايسية علي، "ملابسات الحق في الإعلام في القانون الجزائري" ، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد13، جامعة الجزائر، العدد13، جانفي- جوان 1996.

207. قسايسية علي، "التشريعات الإعلامية الحديثة في ظل مبادئ سوق الأفكار الحرة " الة الزائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الزائر، العدد14، جويلية- ديسمبر 1996.

208. مجلة الدراسات الإعلامية، "أحداث ثقافية"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد118، جانفي- مارس 2005.

209. مجلة الدراسات الإعلامية، ندوة الإعلام و التكنولوجيا : "قمع الحريات الصحفية بعد 11 سبتمبر أخطر تحديات الإعلام العربي : الرقابة و التكنولوجيا الحديثة"، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 109، أكتوبر – ديسمبر ، 2002.

210. نصر حسن، "أزمة حرية الصحافة في النظم الرأسمالية: عرض وتقديم كتاب سليمان صالح"، الة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد2، أبريل- جويلية 1997.

المجلات العامة:

211. إبراهيم الدسوقي أن ، "المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة – الحصار – الفتنة) "،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد 259 ، سبتمبر 2000،

212. أبو دية ياسر، "الخليج العربي و الديمقراطية : نحو رؤية مستقبليه لتعزيز المساعي الديمقراطية: كتب و قراءات لعلي خليفة الكواري"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد289، مارس 2003.

213. أبو زيد أحمد، "أخلاقيات المستقبل: العلمانية الرشيدة"، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت ،العدد548، جويلية 2004.

214. أحمد مصطفى عمر السيد، "إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد 256، جوان 2000.

215. ألهارت رونالد،" القيم المتغيرة و التنمية الاقتصادية و التغير السياسي" ، الة الدولية للعلوم الاجتماعية ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، العدد 145 ، 1995.

216. أمين سمير، "تحديات العولمة "،مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق ، بيروت ، العدد 81 ، 1998.

217. الصيداوي رياض، "الانتخابات والديمقراطية و العنف في الجزائر "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد 245 ، جويلية 1999 .
218. ا□روب خالد، "الإسلاميون ومسألة الديمقراطية: من الحديث إلى الخطاب"، مجلة أبواب، دار الساقي، بيروت، العدد 23، شتاء 2000.
219. إسماعيل عز الدين، "العولمة وأزمة المصطلح"، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، العدد 498 ، ماي 2000.
220. الزيات السيد،" الديمقراطية و جدل الإصلاح السياسي"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،العدد04، خريف2001.
221. الشطي إسماعيل ، "تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد283 ، سبتمبر2002.
222. الشطي إسماعيل، "الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد289، مارس 2003.
223. السعدي فرهود أحلام، "الواقع العربي: هل يستجيب لدعاوى الإصلاح" مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، العدد13،جانفي 2004.
224. الزيات السيد، "الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد311، جانفي 2005.
225. البشري طارق ،"حول الأوضاع الدستورية والسياسية في الوطن العربي: المؤتمر القومي– الإسلامي الخامس (ملف)"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد314 ، أفريل 2005.
226. بنعبد العالي عبد السلام ، "الفكر الغربي والتحديث"، مجلة أبواب ، دار الساقي، بيروت، العدد 26، خريف 2000.
227. بنعبد ا□ عبد السلام، " تحرير المستقبل من الماضي ؟ تحرير الماضي من المستقبل ؟" مجلة أبواب ، دار الساقي، بيروت، العدد25 ، صيف 2000.
228. بن بوزة صالح، "الأنظمة الإعلامية في العالم الثالث: بعض مظاهر الهيمنة والتبعية"، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة، ا□زائر، العدد112، 1996.

229. بوشوشة حميد، "**حرية الصحافة في التشريعات والقوانين الجزائرية** " مجلة المعيار، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد24، 2010.

230. جناحي عبد ، "**العقلية الريعية و تعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد 288، فيفري 2003 .

231. حنفي حسن،" **الجذور التاريخية لأزمة الحرية في وجداننا المعاصر**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد5، جانفي 1979.

232. حسن شافعي بدر، "**الديمقراطية في المغرب العربي**"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،العدد04، خريف2001.

233. خضر محسن، " **كيف تستشرف المستقبل العربي ؟** "، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، العدد 489 ، أوت 1999.

234. خليـــل محمـــود ،" **مـــأزق الأمـــن القـــومي العربـــي فـــي مرحلـــة مـــا بعد11سبتمبر2001**"،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، العدد149 ،جويلية 2002.

235. رابح الصادق،" **وسائل الإعلام و العولمة** "،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 243 ، ماي 1999 .

236. سعد أبو عامود محمد، "**الوظائف الجديدة للدولة، في عصر العولمة**"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد3، صيف 2001.

237. شعلان عبد الوهاب، "**خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد300، فيفري 2004.

238. شمال حسن محمود، "**النسق القيمي و خطاب الأزمة الاقتصادية** "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد 298 ، ديسمبر 2003 .

239. عبد أيد وحيد،" **الديمقراطية في الوطن العربي** "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 138 ، آب 1990.

240. عزي عبد الرحمان، "**الإعلام و البعد الثقافي : من القيمي إلى المرئي**"، مجلة التجديد العلمية ، امعة الإسلامية العاية اليزيا، العدد 01 ،جانفي 1997.

241. عبد الرحمان حمدي، "**عقبات التحول الديمقراطي في مصر**"، مجلة قضايا برانية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 35، فبراير 2000.

242. عبد الرحمن حسن حمدي ،"**العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي : رؤية عربية**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد258، أوت 2000.

243. عكاشة سعيد، "**بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن: تهديد الحريات باسم الدفاع عنها!!**"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 04، خريف 2001.

244. عليوة السيد،"**حكومة الغد والتعليم المدني**"،مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، العدد 04، خريف 2001.

245. عامر صلاح الدين ، "**القانون الدولي في عالم مضطرب**"، مجلة السياسة الدولية،(UNDP) نيويورك- القاهرة ، العدد 153، جويلية 2003،

246. غالب أحمد ميهوب ،"**العرب والعولمة : مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد 256، جوان 2000.

247. غليون برهان، " **منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية : مقدمة نظرية**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،العدد 213 ، نوفمبر 1996 .

248. غليون برهان، " **الديمقراطية المفروضة و الديمقراطية المختارة : الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية** "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 289، مارس2003.

249. فار .س وآخرون، "**متاعب في الديمقراطيات المتطورة**"، مجلة أبواب، دار الساقي، بيروت، العدد25 ، صيف 2000.

250. فيلالي ليلى،" **بناء حضارة جديدة: سياسة الموجة الثالثة**"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية والإنسانية، قسنطينة، العدد13، فيفري 2003.

251. قيراط محمد، "**حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق، العدد03- 04، 2003.

252. كامل السيد مصطفى، "**تحول ديمقراطي بطيء**"، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، العدد 02، ربيع 2001.

253. لعمراني آسيا، **دور الإتحاد الأوربي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: دراسة في مدى فاعلية آلية "الدمقرطة"**، مجلة المعيار، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 26، جوان 2011.

254. مؤتمر يورميد لوسائل الإعلام، "وسائل الإعلام و التفاهم بين الثقافات:تحديات و أجوبة"، مجلة Deutschland، ألمانيا ،العدد 4 ،أوت- سبتمبر 2007.
255. مجلة دوتشلاند (deutschland) "الانطلاق نحو الديمقراطية"، مجلة Deutschland، ألمانيا، العدد1، 2011.
256. محسن مصطفى، "التربية و مهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: مصاعب الحاضر و مطالب المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد 294 ، أوت 2003.
257. مور ربيكا ر، "العولمة ومستقبل السياسة الأمريكية إزاء حقوق الإنسان"، ترجمة أماني درويش، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد 99، مارس /أبريل 2000.
258. مزيك وسيم، "تبصرات في ملامح الطابع الكوني القادم"، مجلة أبواب، دار الساقي، بيروت، العدد25 ، صيف 2000.
259. مصطفى هالة، "السياسة الأمريكية بين المثالية والواقعية!!"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، العدد 04، خريف 2001.
260. مصطفى هالة، "الدولة وجدت لتبقى"،مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد03، صيف 2001.
261. هابرماس يورجن، "التقدم التكنولوجي وعالم الحياة الاجتماعية"، مجلة فكر وفن، ألمانيا، العدد34،1980.
262. هينتريدر بيتر،"عولمة الإصلاح" ، مجلة Deutschland، ألمانيا ،العدد1، 2011.
263. ياسين السيد، "التشكيلات الاجتماعية في عصر المعلومات"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 04، خريف 2001.
264. يونس الجربري جاسم، "آفاق الديمقراطية والمجتمع المدني في العراق: تقرير عن المؤتمر العلمي السنوي التاسع لمركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ديسمبر، 2004"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد314، أفريل 2005.
265. يانينغ يوزف،"مزيد من أوروبا، مزيد من الاستقرار؟"، مجلة Deutschland ، ألمانيا، العدد4، 2011.

الجرائد العامة:

266. ا□رر،" **استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية: مذهب بوش"، جريدة** الشروق اليومي، ا□زائر، العدد 579، 25 سبتمبر 2002.

267. بلحيمر محمود ، "**التغيير ممكن"، جريدة** الشروق اليومي، ا□زائر، العدد 2464، 24 نوفمبر 2008.

268. بن عبد الرحمان سليم، "**فيما قاربت موارد صندوق ضبط الإيرادات65 مليار دولار: احتياطي الصرف 155مليار دولار**"، يومية الخبر، العدد6226، 5جانفي2011 .

269. جريدة الخبر ،العدد6227، 06جانفي2011.

270. حمداني أحمد ،" **شباب غاضبون أضرموا النيران وقطعوا الطرقات: انتفاضة في تيبازة والعاصمة ضد التهاب الأسعار"**، يومية الخبر ،العدد6226، 5 جانفي2011.

271. حريشان عبد القادر ، "**الشارع يطيح بالرئيس التونسي ويدفعه للفرار إلى الخارج :سقط بن علي ولم يسقط النظام**"، جريدة الخبر ،العدد6236، 15جانفي 2011 .

272. زماموش فتيحة، "**حرية التعبير رهينة القوانين**"، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد250، من 13 إلى 19 ديسمبر 2003.

273. ش .أم□ ، وكلات، "**الخبر أعلنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما: المارينز يقضي على أسامة بن لادن**" جريدة النهار، العدد1083، 2011/05/03،

274. صواليلي حفيظ، "**البترول ساهم في ارتفاع مداخيل الجزائر**" جريدة الخبر، العدد 5496، 10ديسمبر 2008 .

275. عمارة مصطفى ،" **المتظاهرون حاصروا مقر الحزب الحاكم وقرروا المبيت في ميدان التحرير، آلاف المصريين يهتفون :يا جمال قول لأبوك كل الشعب بيكرهوك**" ،جريدة الشروق اليومي، العدد3185، 26جانفي 2011.

276. ق. عاطف،" **بن صالح يستقبل وفدا عن ممثلين لهيئات نقابية صحفية: نقابة وفدرالية الصحافيين يقترحان تفعيل مجلس الإعلام**"، جريدة الخبر ، الجزائر، العدد6390 ،19جوان 2011.

277. ل .ع، "**محمد البوعزيزي البطال الذي أطاح بالجنرال**"، جريدة الخبر ،العدد6236، 15جانفي 2011.

278. وكالات، "صور مفبركة حول مقتل بن لادن تثير الشكوك حول وفاته" ،جريدة النهار، العدد1083، 2011/05/03.

المواقع الإلكترونية باللغة العربية:

279. القمة العالمية لمجتمع المعلومات، /http://www.virtualactivism.net/hokookelettesal histhory.htm تاريخ الزيارة 10 /12/ 2005.

280. الشيرازي كامل ،" **انعكاسات سلبية لمرسوم أويحى...**"، جريدة البلاد:14-09-2006 ، ، http://www.el-bilad.com/article.php?codear=7103 ، تاريخ الزيارة 2006/09/15.

281. الخزرجي نضير ، "**الحرية عند فلاسفة الغرب...إضاءات في مدياتها وأشراطها**"، شبكة النبأ 19-03-2006، http://w w w. annabaa.org /nbanews/55/108/htm ، تاريخ الزيارة 2006/03/23.

282. الساعدي فالح ، "**حرب الإعلام- الإعلام كسلطة رابعة**"،01-11-2006، http://www.ankawa.com/forum/index.php?action=printpage;topic=624 23.0 ،تاريخ الزيارة 2007/01/15.

283. العبدلاوي عبد الكريم ، "**الإعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة: دراسات في البث الإعلامي في الأردن ومصر والمغرب**"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان(سلسلة قضايا الإصلاح١٥)، http://www.cihrs.org/Images/ArticleFiles/Original/96.pdf، تاريخ الزيارة2010/03/14.

284. الغمراوي أحمد ، علي محمود هاجر وآخرون، "**المدونات نوافذ جديدة للمشاركة والتغيير: دراسة تحليلية لمضمون عينة من المدونات المصرية خلال عام2009** ". http://anam3ahom.blogspot.com/2010/03/blog-post_27.html، تاريخ الزيارة 2010/10/23.

285. المساوي مصطفى ، "**دور وسائط التواصل الحديثة في التحولات العربية الراهنة: مواقع الأنترنت «تخلخل» المفاهيم العتيقة للثورة الجماهيرية**"،http://almassae.ma/node/16771،جريدة المساء : 12 - 02 – 2011،تاريخ الزيارة 2011/03/20.

286. الجزائر تايمز ، "**بمناسبة عيد الصحافة: حرية الصحافة تؤخذ ولا تعطى**"، http://www.algeriatimes.net/algerianews255.html، تاريخ الزيارة 2009/05/20.

287. المصريون،2011.03.17، "**أسانج: ويكيليكس سبب تفجر ثورات العالم العربي**"، http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=51839، تاريخ الزيارة 2011/03/20.

288. المفلح غسان ، **"الثورات التحررية العربية والغرب"**، الحوار المتمدن-العدد: 3307، 16-03- 2011 ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=250789 ، تاريخ الزيارة 16 /2011/03.

289. العبد الكريم فيصل ،**" تعثرها عن السداد سيكون شبيهاً بتساقط «قطع الدومينو: مخاوف من تحول الديون الأمريكية الى أزمة مالية عالمية جديدة"**، يومية الرياض، http://www.alriyadh.com/2011/07/04/article647376.html، تاريخ الزيارة2011/08/10.

290. أبو صالح علاء ، **"أزمة الديون الأمريكية والانعتاق من الدولار"**، القدس العربي، http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\11qpt698.htm%20&%20arc=data\2011\08\11qpt698.htm تاريخ الزيارة 2011/08/12.

291. الخلف عثمان ، **"عدوان تموز و الحرب الإعلامية: "مراقبون إسرائيليون : إسرائيل واجهت في الحرب خصماً اعلامياً ذكياً ومتطوراً"**، يومية الفرات: 20-07-2008، http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=24893974220080720003550، تاريخ الزيارة 2010/06/30.

292. أعمال ندوة، **"الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق"(2012/02/06)**،مركز دراسات الوحدة العربية، http://www.caus.org.lb/Home/latest_news.php?id=79، تاريخ الزيارة2012/02/08.

293. الاتحاد الدولي للاتصالات، المكتب الإقليمي العربي، الجزائر(2002-02-05): http//www.iturabic.org/ arab- country – report – asp? ، تاريخ الزيارة 2002/06/18.

294. العرب أون لاين: 06-12-2010، **"6ملايين متصفح لشبكة الأنترنت في الجزائر"**، http://www.alarabonline.org/algeriatoday/display.asp?fname=2010، تاريخ الزيارة2011/11/18.

295. العثماني إسماعيل ،**"أحداث 11 شتنبر عرفت الكثير من المبالغات في الإعلام الأمريكي"، جريدة** المساء: 17-03-2011، http://almassae.ma/node/18883 ، تاريخ الزيارة 2011/03/20.

296. إيدار مهدي ،**"نحو مراجعة قانون الإعلام الجزائري"، منصات** :20-05-2009 http://www.menassat.com/?q=ar/news-articles/6546،تاريخ الزيارة2009/07/22.

297. الدعمة محمد، **"أصوات مخنوقة :دراسة في التشريعات الإعلامية العربية: المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، البحرين "** ، مركز حماية وحرية الصحافيين بشراكة مع شبكة إنترنيوز، http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=310091،تاريخ الزيارة 2006/03/10.

298. الزرن جمال ، "**البيئة الجديدة للاتصال أو الإيكوميديا عن طريق صحافة المواطن**"، مجلة الباحث الإعلامي ،جامعة بغداد، العدد 17، 2012،ص22،
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65911، تاريخ الزيارة 01/02/ 2013.
299. الزرن جمال، "**صحافة المواطن: المتلقي عندما يصبح مرسلا**"، الة التونسية لعلوم الاتصال، العدد 51-52 ، 2009،
http://jamelzran.arabblogs.com/archive/2009/12/978946.html، تاريخ الزيارة 2013/01/03.
300. ازائر نيوز، "**الجزائر تقرر إنجاز مشروع رقابة إلكترونية على الحدود الجنوبية لمواجهة القاعدة**"،22-12-2009
http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=7657،تاريخ الزيارة 2010/05/10.
301. أ ف ب ،"**بان كي مون يشيد بسير الانتخابات في الجزائر**"،15-05-2012.
http://www.france24.com/ar/node/788863، تاريخ الزيارة 2012/05/15.
302. أ. ف. ب ،"**الجزائر تبدأ عملية إصلاح وسط نشاط الثورات العربية**"، جريدة الرياض:13-09-2011،http://www.alriyadh.com/net/article/667001 ، تاريخ الزيارة 2011/09/20.
303. العوفي عبد اللطيف دبيان ،"**ملخص كتاب: البحوث النوعية في الدراسات الإعلامية: اتجاهات منهجية جديدة**" /.../faculty.ksu.edu.sa ،تاريخ الزيارة 2012/07/15.
304. بوكبة عبد الرزاق -ازائر،"**التدوين في الجزائر وحالة الفتور**"، **الجزيرة.نت**: 25-07-2011، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/781F486F-3A3F-4E9C-9B55-699F0753B203.htm، تاريخ الزيارة2011/11/14.
305. بوعاتي جلال ،"**دعا للإفراج عن قانون الإشهار وتبني اتصال مؤسساتي فعال: تقرير حكومي يحذر من استمرار خنق الحريات والتضييق على الصحافة**"، جريدة الخبر:09-05-2011.http://www.elkhabar.com/ar/politique/252868.htm، تاريخ الزيارة 2011/09/10.
306. بايبس دانيال ، "**هدف الحرب على العراق**"، نيويورك صن(New York Sun) : 27-04-2004، http://ar.danielpipes.org/article/1808، تاريخ الزيارة 2005/04/16.
307. بيرييه فابيان - مجلة الاومانيتيه، "**استراتيجية الولايات المتحدة أمام الثورات العربية**"، ترجمة: ميس ضوماط ،http://www.assabeel.net،35759/html2011/03/19، تاريخ الزيارة 2011/03/20.

308. بريك أمين، "إنتخابات الجزائر.. بين غطرسة السلطة ورياح التغيير"، مجلة الأمان: 13-04-2012، http://www.al-aman.com/subpage.asp?cid=15371، تاريخ الزيارة2012/04/18.

309. باطر سامر ، "فضيحة الوثائق السرية لحرب أفغانستان"، أربيان بزنس:28 -07- 2010 http://www.arabianbusiness.com/arabic/593678 تاريخ الزيارة 2011/08/30.

310. بن حسين القوطالي عزالدين ،" لماذا أخفقت صحافة أمريكا في تغطية حرب العراق؟"، منتديات المعهد العربي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية :16-07-2009، http://www.airssforum.com/f308/t52960.html تاريخ الزيارة 2011/02/28.

311. بلال مازن ،" أزمة اتصال "، شبكة فولتير: 27-06-2006 http://www.voltairenet.org/article141368.html، تاريخ الزيارة 2006/10/15 .

312. بارودي سلام ، "الجزائر تنجح في امتحان حقوق الإنسان حول الأنترنت"،14-01-2007 http://bilad-13.maktoobblog.com/184840/%، تاريخ الزيارة /2007/02/14.

313. بندرن بول ، "مقاهى الأنترنت تزدهر فى الجزائر مع تراجع أعمال العنف"، http://www.masrawy.com/News/2005/Technology/Reuters/April/26/OEGIN-INTERNET-ALGERIA-MT31941625.aspx، تاريخ الزيارة 2007/08/26.

314. بن سعيد الفطيسي محمد ،" الغرب وتأسيس مناهج الدراسات المستقبلية في العصر الحديث"، الخليج للإعلام : 19-07- 2010 http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=opinions&id=1198680&lim=135&lang=ar&tblpost=2010_07&PHPSESSID ، تاريخ الزيارة :2011/07/20.

315. ب.أ . د، "مخاوف و تشكيك و مباركة حول إصلاح الإعلام في الجزائر"، يومية الخبر:18-05-2011، http://www.alkhabar.ma/%D9%85 ، تاريخ الزيارة2011/05/23.

316. ت .راضية ، وأج ، "خبراء يؤكدون أن نسبة مستخدمي الأنترنت في الجزائر غير كافية رغم أن العدد ارتفع من 50 ألف عام 2005 إلى 6 ملايين حاليا"، جريدة الفجر :07 - 12 – 2010، http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=168089%3Fprint، تاريخ الزيارة 2011/11/19.

317. ثنيو نور الدين،" الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديموقراطية: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي الثالث عشر" ،30-08-2003، http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=158، تاريخ الزيارة 2004/05/25.

318. جميل المخلافي عبده ،"**اليوم العالمي لحرية الصحافة: الانتهاكات والقيود مازالت قائمة**"، **مؤسسة دويتشه فيله** (DEUTSCHE WELLE)،2006-05-03 http://www.dw-world.de/dw/article/0,1990944,00.html، تاريخ الزيارة2010/05/03.

319. جـودي ياء /موقع الاذاعة الجزائرية، "**رفـع حالـة الطـوارىء.. خيـار اسـتراتيجي للجزائـر**" http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=4854:2011-02-23-14-01-03&catid=162:2011-02-23-08-51-26&Itemid=27، تاريخ الزيارة 2011/02/23.

320. جريدة المساء، "**صمام أمان**"،: 2008-10-29 http://www.el-massa.com/ar/content/view/13447/88، تاريخ الزيارة2010/09/23.

321. حمادو رشيد ، "**طالبوا بحق الممارسة الإعلامية للمعارضة وبقانون إعلام جديد :خبراء يدعون إلى تحرير الصحافة من لوبيات المال والنفوذ**"، جريدة الفجر:31-01-2010 ،

، تاريخ الزيارة http://www.al-fadjr.com/ar/national/140808.htm.2010/06/15

322. ح .رشيد، "**مختصـون فـي نـدوة حـول وسـائل الإعـلام والثـورات العربيـة: الجزائـر تعـيش مرحلـة عدديـة إعلاميـة وليسـت مرحلـة تعدديـة إعلاميـة**"، جريـدة الفجـر:13-08-2011، http://www.al-fadjr.com/ar/national/189768.html،تـاريخ الزيـارة 2011/08/20.

323. حداد عبد المالك ،" **واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الحديثة في الجزائر**" ، موقع الشهاب للإعلام: 07-06-2005،

، http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article& sid=923 تاريخ الزيارة،2008/01/27.

324. حداد عبد المالك ، "**الصحافة الجزائرية: الواقع والآفاق**" ، شبكة النبأ:29-11-2006 http://www.annabaa.org/nbanews/60/339.htmsid=1287،تاريخ الزيارة2006/12/05.

325. حمليل رشيد ، "**قانون الإعلام في الجزائر: بين أمل المهدي المنتظر وظهور المسيح الدجال**"، يومية الخبر:12-06-2011،

،http://www.elkhabar.com/ar/autres/discution/256051.html تاريخ الزيارة2011/07/20.

326. حمادي بشير ، **المجلس الأعلى للإعلام: سلطة ضبط .. أم سلطة انضباط؟** ، يومية الخبر:09-06-2011،http://www.elkhabar.com/ar/autres/discution/255800.html ، تاريخ الزيارة 2011/06/30.

.327

.328 خمري سعيد، "الإعلام والديمقراطية المحلية بالمغرب"، الحوار المتمدن: العدد 1824، 12-02-2007، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88483، تاريخ الزيارة 2008/03/14.

.329 خلاص احسن ، "الخبير الاقتصادي الجزائري بشير مصيطفى : التغيير الحقيقي لن يأتي عبر الانتخابات"، جريدة الجزائر: 02-05-2012،
http://www.eldjazaironline.net/02/index.php/national/3-15466.htmlK، تاريخ الزيارة 2012/05/11.

.330 خياري محمد ، "ثورات العالم العربي الحالية وتراجع الفكر السياسي الديني من بين الدروس المستخلصة من التحركات الشعبية الأخيرة"، المساء : 12 - 03 – 2011، http://almassae.ma/node/18596، تاريخ الزيارة 2011/03/20.

.331 ديلواني طارق، "التعتيم الإعلامي الأمريكي على ما يدور في أفغانستان..لماذا؟!"، مجلة العصر:10-04-2005،
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentid=6534، تاريخ الزيارة2005/06/23.

.332 د.ب.أ، "مخاوف و تشكيك و مباركة حول إصلاح الإعلام في الجزائر"، الخبر: 18-05-2011، http://www.alkhabar.ma/%D9%85، تاريخ الزيارة2011/05/23.

.333 رمزي وليد ، "الشعب يطالب بإصلاحات سياسية في الجزائر"،
http://magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2011/02/21/feature-02 تاريخ الزيارة2011/02/23.

.334 رزاقي عبد العالي ، "سيناريوهات التغيير في الجزائر"، موقع الجزيرة :20-03-2011
http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/7b85dd28-b69b-46c5-ba54-112357bae93c،تاريخ الزيارة 2011/04/02.

.335 زايت كمال، "الجزائر: مهري يدافع عن التغيير الهادئ ويرفض شعار 'إسقاط النظام"،جريدة القدس العربي:15-03-2011
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\15qpt930.htm&arc=data\\qpt930.htm، تاريخ الزيارة 2011/03/17.

.336 زايت كمال، "الجزائر: الأحزاب الخاسرة في الانتخابات أمام تحدي خلق قطب للمعارضة... و165 طعنا بنتائج امام المجلس الدستوري"، جريدة القدس العربي: 18-05-2012،
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C18qpt960.htm&arc=data%5C2012%5C05%5C05-18%5C18qpt960.htm، تاريخ الزيارة2012/05/20.

337. س .نبيلة. ،"البروفيسور إبراهيم إبراهيمي للجزائر نيوز: قانون الإعلام 2012 لا يضمن حرية الاتصال"، الجزايرنيوز: 02-05 - 2012، http://www.djazairnews.info/on-the-cover/122-on-the-cover/38347-2012-.html،تاريخ لزيارة 2012/05/03.
338. سعيدي .م ،"المؤسسات الإعلامية العمومية تشرع في الانفتاح"، جريدة صوت الاحرار:20-02-2011 http://sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=21035 ، تاريخ الزيارة 2011/02/27.
339. س .ب، "صحفيون من القطاعين العمومي والخاص يحتجون بالعاصمة: يريدون إعداد لائحة مطالب وتسليمها للوزير الأول و وزير الاتصال"، يومية الخبر:30-03-2011. http://www.elkhabar.com/ar/watan/249000.html،تاريخ الزيارة 2011/03/31.
340. سومر زولا، "الإعلام في التشريع الجزائري: تجربة فريدة في العالم العربي"،المساء:02-05-2009، http://www.el-massa.com/ar/content/view/20729/41، تاريخ الزيارة 2009/07/10.
341. وكالة انباء شينخوا، 2010-04-01، "تطور مجال استعمال الأنترنت في الجزائر" ،.com.cn/31659/6937529.html الزيارة 2011/02/15.
342. شهاب علي ،" إعلام حزب الله"، عرب تايمز:11 -08-2008 http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=no&ArticleID=12853، تاريخ الزيارة2010/10/10.
343. شفيق منير، "ظروف دولية وإقليمية مواتية لنجاح الثورات"، موقع الجزيرة: 16-02-2011 http://www.aljazeera.net ، تاريخ الزيارة 20011/02/22.
344. شراق محمد وآخرون ،" مشروع قانون الإعلام يلغي إرادة الرئيس في الإصلاحات :زرع الشك والريبة في الأوساط السياسية والإعلامية"، يومية الخبر : 20 - 08 – 2011، http://www.elkhabar.com/ar/index.php?op=print&news=262648، تاريخ الزيارة 2011/10/15.
345. شربل غسان ،"دولة طبيعية"، الحياة البغدادية : 16-05-2012 ،http://www.alhayatnews.net/news.php?action=view&id=343، تاريخ الزيارة2012/05/17.
346. شبكة النبأ، "المواقع الاجتماعية... بوابات رقمية تقود لتغيير العالم"، http://www.annabaa.org/nbanews/2011/04/28.htm، تاريخ الزيارة 2012/05/12.
347. شطاح محمد،"الصحافة الجزائرية: من الأزمة الأمنية الى المصالحة الوطنية" الجزائر، الشرق الإعلامي: 03-08-2006،

http://www.cdfj.org/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=2474&NrIssue=1&NrSection=3تاريخ الزيارة 2006/08/20.

348. شريف محمد ، سويس إنفو - جنيف ،24-10-2006، " **حرية الصحافة: تقدم في.. الجنوب وتراجع في.. الشمال!"**، ttp://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=5519978،تاريخ الزيارة 2007/06/15.

349. صواليلي حفيظ ،" **الخبير الدولي الدكتور كاميل ساري لـ"الخبر" "إفلاس الولايات المتحدة مستبعد ولا خطر على الأموال الجزائرية"**، يومية الخبر:01-08-2011،http://www.elkhabar.com/ar/economie/260757.html، تاريخ الزيارة 2011/08/21.

350. صواليلي حفيظ، "**أستاذ الاقتصاد محجوب بدة للخبر: قلة المديونية الجزائرية وتنوع احتياطي الصرف يحدّان من تأثير أزمة الديون الأمريكية**"، يومية الخبر:01-08-2011http://www.elkhabar.com/ar/economie/260756.html، تاريخ الزيارة2011/08/12.

351. صادق عواصم محمد ، الوكالات، "**بوش يبدأ الحرب على الإرهاب بقصف أفغانستان وقندهار**"، جريدة الشرق الأوسط:08-10-2001، http://www.aawsat.com/details.asp?section=1&article=60585&issueno=8350،تاريخ الزيارة 2002/01/30.

352. عبد العزيز ربيع محمد ، "**علاقة الإعلام بالحزبية و الديمقراطية**"، المرصد الإعلامي الحر: العدد51، 07-05-2005، http://www.freemediawatch.org/51-070505/3.htm، تاريخ الزيارة 2008/08/20.

353. ع . ش، "**عظيمي يؤكد: القنوات الخاصة لا تعني الاستغناء عن التلفزيون العمومي**"، جريدة صوت الأحرار : 02 -11 –2011، http://sawt-alahrar.net/ara/index.1.html ،تاريخ الزيارة 2012/01/15.

354. عبد الجبار محمد أحمد عمر،"**البحث النوعي**"، http://omar.socialindex.net/mnahej4.html، تاريخ الزيارة،2011/11/02.

355. عبد القادر حميد، "**العالم يريد إسقاط النظام الرأسمالي**"، يومية الخبر:2011/08/11، http://www.elkhabar.com/ar/autres/un_avis/261794.html، تاريخ الزيارة2011/08/12.

356. علي عبد الباقي، "**حرية الصحافة كمدخل للإصلاح في العالم العربي**"، مفكرة الإسلام: 6-07 ،2006،

http:// www. islammemo.cc/taqrer/one-news.asp ?dnews=898. تاريخ الزيارة 2007/02/13

357. عروة عباس ،" قناة الجزيرة بين مواجهة إعلام الحرب ومجابهة الحرب على الإعلام"، مؤسسة قرطبة بجنيف، 07 -05- 2008 ،

http://www.cordoue.ch/index.php?option=com_content&task=view&id=40&Itemid=21 ، تاريخ الزيارة 2010/03/10.

358. عبد الصادق عادل، "الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية"، مجلة الديمقراطية :01-04-2009،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96351&eid=501،تاريخ الزيارة 2011/05/24.

359. عبد العال حمدي ، "خبراء الإعلام: المواطن الصحفي هزم قيود الحكومة"، مركز صحفيون متحدون: 19 -12- 2010،

http://www.ujcenter.net/index.php?option=com_content&view=article&id=13536 ، تاريخ الزيارة 2012/02/25.

360. عفانة عزو ،" البحث النوعي"،

http://site.iugaza.edu.ps/eafana/files/2011/10/Copy-of، تاريخ الزيارة، 2012/10/15.

361. غمراسة بوعلام ،"الإعلام الجزائري، يقيم تجربة عقدين من تحريره من قبضة الدولة : جدل حول مدى حرية الصحافة في عهد بوتفليقة ،جريدة الشرق الأوسط:05-04-2010،

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11451&article=563970تاريخ الزيارة 2010/10/10.

362. قيراط محمد ، " العرب والحاجة للصحافة المدنية"،2010،

http://thearabhc.maktoobblog/com، تاريخ الزيارة 2011/10/23.

363. قيراط محمد ، "قراءة في الانتخابات البرلمانية الجزائرية" ،

http://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-05-18-1.1651715، تاريخ الزيارة2012/05/19.

364. قدادرة عاطف، "في رد فعله على التقرير الأمريكي حول حقوق الإنسان في الجزائر قسنطيني يلاحظ مبالغة فاضحة ويفترض حسابات سياسية"، يومية الخبر: 10-04-2011،

http://www.elkhabar.com/ar/politique/250092.html،تاريخ الزيارة 2011/04/10.

365. قناة bbc عربي ،"الرئيس الجزائري يعلن خططا لتعديل الدستور"، 15 -04-2011، http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110415_alegerai_legislat ive_reforms.shtml.

366. قناة العالم،"حراك مكثف بالجزائر على أعتاب الانتخابات التشريعية"،16-04-2012، http://www.alalam.ir/news/1076454، تاريخ الزيارة،2012/04/17.

367. قناة france24، "النظام هو الفائز الأكبر في الانتخابات التشريعية والإسلاميون يصابون بنكسة"، http://iphone.france24.com/ar/20120511-،تاريخ الزيارة 2012/05/11.

368. كيبل جيل ،" الثورات العربية تفنّد مزاعم هنتنغتون"، يومية الأيام: 18-03-2011 http://www.alayyam.ps/znews/site/template/article.aspx?did=161953&date=18/03/2011، تاريخ الزيارة2011/03/19.

369. كورتل فريد، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، 2008/12/22، http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/1/kourtel.pdf، تاريخ الزيارة 2010/10/10.

370. كراشة بسمة ، "السلطات الجزائرية تسعى إلى تغيير قانون الإعلام قبل تطبيقه والصحافيون يعتبرون الحريات... خطاً أحمر"، جريدة الحياة: 25 -07-2010، http://www.daralhayat.com/print/165892، تاريخ الزيارة 2010/09/12.

371. ك.ليلى ، "نحو رقابة شديدة على مقاهي الأنترنت"، جريدة البلاد، http://www.el- bilad.com/article.php?codear=4010 تاريخ الزيارة 2006/10/07.

372. كوفلد راشيل - دلائيت ديبرا ،" آليات الديمقراطية في عصر عولمة الحكم"، مجلة الديمقراطية- مؤسسة الأهرام: 02-05-2012، 862- http://ar.pukcc.org تاريخ الزيارة2012/05/15.

373. لجنة حماية الصحفيين(cpj)، "قانون الإعلام الجزائري الجديد يخنق حرية التعبير"، نيويورك، 2012/01/25،http://cpj.org/ar/2012/01/018401.php ، تاريخ الزيارة 2012/01/27.

374. حلوم ألفة، "الجزيرة ومنافساتها: استراتيجيات التأثير على الرأي العام العربي"،4-11-2010، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4677112C-886B-45F6-BB2B-BFCDAC8180CF.htm، تاريخ الزيارة2011/09/22.

375. محمد لسهليا توفيق،"غلطة حرب العراق الكبيرة" بي بي سي -لندن: 18 – 11-2005، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/press/newsid_4448000/4448014.stm ، تاريخ الزيارة 2007/12/30.

376. مجلة علوم إنسانية www. Ulummisanie. Net العدد14، أكتوبر 2004، http:// www. Ulum. Nl/al 49.htm تاريخ الزيارة 2007/01/20.

377. موسوعة ويكيبيديا،" **الاحتجاجات العربية 2010–2011**"
،http://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الزيارة2011/02/25.
378. محيط- شبكة الإعلام العربية ،" **نواب إسلاميون ينسحبون من الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجزائري الجديد**"http://www.moheet.com/2012/05/27/%D9 ، تاريخ الزيارة 2012/05/30.
379. موقع الإذاعة الجزائرية، "**مهل يشدد على تنفيذ برنامج الإصلاحات الخاص بقطاع الاتصال**"، 27 - 10- 2010،
http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=1032&catid=56&Itemid=109، تاريخ الزيارة 2011/02/23.
380. م. علي، "**باحثة سويسرية تستشرف مستقبل الجزائر : النظام الجزائري يراهن على انفتاح سياسي لمواجهة الأزمة المالية**"، البلاد أون لاين: 27-03-2009،
http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=2234 تاريخ الزيارة 2010/05/15.
381. مصيطفى بشير ،"**الانتخابات التشريعية في الجزائر .. قراءة هادئة للنتائج**"، شبكة الإعلام العربية محيط،http://www.moheet.com/2012/05/15، تاريخ الزيارة 2012/05/16.
382. موسوعة ويكيبيديا، / http://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الزيارة 01/30/ 2011.
383. منظمة أنترناسيونال كرايزس غروب(international crisis group) ، تقرير2002،
http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20- %20North%20Africa/North%20Africa/Algeria.aspx ، تاريخ الزيارة 2010/04/15 .
384. منظمة أنترناسيونال كرايزس غروب(international crisis group) ، تقرير شمال إفريقيا رقم29، 2004،
http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/North%20Africa/Algeria/029-islamism-violence-and-reform-in-algeria-turning-the-page.aspx، تاريخ الزيارة 2010/4/15.
385. مراسلون بلا حدود، "**حجب موقع إذاعة حرة: الجزائر على درب فرض الرقابة على الأنترنت؟**"
،http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=31697، الجزائر19-03-2010، تاريخ الزيارة 2010/10/20.
386. الرادية، "**مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر**"،(سي آيلند (الولايات المتحدة الأمريكية ، 09 جوان 2004)

http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite-memorandum.HTM،تاريخ الزيارة23|02|2011.

387. نعوش صباح، "خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي"، موقع الجزيرة:07-02-2008 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm، تاريخ الزيارة 2010/03/28.

388. نجيب عمر ، "عجز الميزانية الأمريكية مقامرة تهدد العالم بكارثة أزمة اقتصادية جديدة"،شبكة البصرة،http://www.albasrah.net/ar_articles_2010/0310/najib_280210.htm، تاريخ الزيارة 2011/08/11.

389. Euronews "أوباما : لا نحتاج الى وكالة تصنيف مالي لخفض العجز الأمريكي"، http://arabic.euronews.net/2011/08/08/america-still-a-triple-a-economy-insists-obama/ ،تاريخ الزيارة2011/08/12.

390. هميسي مصطفى ، "كلام آخر: لماذا يتمكن النظام من الاستمرار؟"، يومية الخبر:14-06-2011، http://www.elkhabar.com/ar/autres/makal/256282.html، تاريخ الزيارة21/2011/07.

391. هميسي مصطفى ،" الإعلام أو العودة الدائمة لنقطة البداية: الضمانة الأساسية للحرية الإعلامية هي حرية العمل السياسي"، يومية الخبر:09-06-2011، http://www.elkhabar.com/ar/autres/discution/255793.html، تاريخ الزيارة15/2011/07.

392. هويلي رياض ،"هل تعتزم الحكومة رفع الاحتكار عن الإشهار العمومي" جريدة صوت الأحرار:22-08-2011، http://sawt-alahrar.net/ara/national/3007.html،تاريخ الزيارة 2011/10/04.

393. وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، "إصلاح و تطوير قطاع الاتصالات في الجزائر"، http://www.itv.org/documents/algerienne. doc>(26/02/2008)، تاريخ الزيارة 2008/06/15.

394. وكالة كونا، "الجزائر تتجه لتعديل قانون الإعلام و الصحافة"، 08-10-2008 http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=1942816&Language=ar، تاريخ الزيارة2009/09/26.

395. وكالة الأنباء الجزائرية ، "النص الكامل لبيان مجلس الوزراء (02-05-2011)"، http://www.aps.dz/ar/pageview.asp?ID=114663، تاريخ الزيارة2011/05/03.

396. وكالة الأنباء الجزائرية ، "الصحافة وسيلة للنقد البناء: الرئيس يؤكد على ضرورة جعل الصحافة وسيلة للنقد البناء في خدمة الوطن" ،08-03- 2012

http://www.ministerecommunication.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=714&Itemid=1، تاريخ الزيارة، 2012/03/29.

397. وكالة الأنباء الجزائرية، "محاضرة حول قانون الإعلام: القانون الجديد حول الاعلام تضمن إشارات لتفادي غزو قوى المال للقطاع"،21-02-2012
http://www.ministerecommunication.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=710&Itemid=5، تاريخ الزيارة 2012/03/30.

398. وكالة الأنباء الجزائرية، "الأفالان تفقد 13 مقعدا بعد إعلان نتائج الطعون من طرف المجلس الدستوري"، الشروق أون لاين: 24-05-2012
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/130144.html، تاريخ الزيارة 2012/05/25.

399. وكالة يو.بي.آي، "إخوان الجزائر يدعون بوتفليقة إلى إجراء إصلاحات سياسية جادة وعميقة"، 09-02-2011، http://www.14march.org/news-details.php?nid=Mjc1ODIw، تاريخ الزيارة 2011/02/23.

400. يسرى السيد، "النقد الثقافي العربي في الفضاء المعلوماتي (المدونات المصرية نموذجاً)"، ندوة مجلة العربي/ الثقافة العربية في ظل وسائط الاتصال الحديثة، القاهرة، يناير 2010،
http://www.jehat.com/Jehaat/ar/AljehaAhkhamesa/10-9-10.htm، تاريخ الزيارة 2010/09/20.

401. يس .حميد وآخرون،"ندوة الخبر تفتح النقاش مع مختصين حول قانون الإعلام الجديد"، جريدة الخبر:26 -05-2011 ، http://www.elkhabar.com/ar/autres/nadwa/254461.htm، تاريخ الزيارة2011/05/27.

402. ANP/AFP،"انتخابات تشريعية في الجزائر ربيع 2012 بعد 20 عاما من إلغاء أول انتخابات تعددية"،23-12-2011 ،http://www.rnw.nl/arabic/bulletin/%D8، تاريخ الزيارة 2011/01/05.

المراجع باللغة الفرنسية:

الموسوعات والقواميس:

403. ATTALI . Jacques ,**Dictionnaire du XXIè siècle**, FAYARD ,paris , 1998.

404. ENCARTA encyclopédie (C.D),"**Démocratie** ",coll. Microsoft corporation, 2003 .

405. ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS (C.D)," **La démocratie comme exigence**" 2000.articl 1/50.
406. GRAND LAROUSSE ENCYCLOPEDIQUE,6éme Tome, Librairie LAROUSSE, Paris, 1962.

الكتب:

407. ABDEL- MALEK .Anouar, **La pensée politique arabe contemporaine**, collection politique, SEUIL, Paris, 1970.
408. ALBERT. Pierre, **lexique de la presse écrite**, DALLOS, paris, 1989.
409. ADDI .Lahouari, **l'Algérie et la démocratie**: **pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine**, LA DECOUVERTE, Paris, 1994.
410. ALIYAHIA .Abdenour, **Algérie raison et déraison d'une guerre**, édition l'Harmattan, paris, 1996.
411. Amnesty International, **Algérie** : **Le livre noir**, La DECOUVERTE, Paris ,1998.
412. ATTALI .Jacques, **Une brève histoire de l'avenir**, FAYARD,Paris, 2006.
413. BALLE. Francis, **Medias et société**, 3éme édition, MONTCHRESTIEN, Paris, 1984.
414. BOUKHOBZA. L'hammed, **octobre 88 évolution ou rupture**, Edition BOUCHENE, Alger ,1991.
415. BILLAUD .Jean, **L'homme et la culture**: **Racines et perspectives**, Collection Comprendre la société (l'essentiel), CHRONIQUE SOCIALE, Lyon (France) Février1996.
416. Brahim. BRAHIMI, **le pouvoir et les droit de l'homme en Algérie**, MARINOOR, Paris, 1996.
417. BRAHIMI .Brahim, **Le pouvoir**, **La presse et les droits de l'homme en Algérie**, Editions MARINOOR, Algérie, 1997.
418. BRETON. Philippe. et PROULX .Serge, **l'explosion de la communication** : **la naissance d'une nouvelle idéologie**, collection

Sciences et société , LA DECOUVERTE et BOREAL , Paris - Montréal , 1998.
419. BENYOUB. Rachid, **L'annuaire politique de l'Algérie 2000** , 3éme édition, ANEP, Alger ,2000.
420. CHAREF. Abed, **Algérie : le Grand dérapage**, édition de L'AUBE, Paris ,1994.
421. CORNU. Daniel, **journalisme et vérité : pour une éthique de l'information** , série LE CHAMP ETHIQUE N°27 , LABOR ET FIDES , Genève (suisse) , 1994 .
422. CUCHE. Denys , **La notion de culture dans les sciences sociales** ,LA DECOUVERTE ,Paris , 1996.
423. DEBRAY .Régis, **Vie et mort de l'image: une histoire du regard en occident**, GALLIMARD (Bibliothèque des idées), France, 1992.
424. DAHL. Robert, **De la démocratie**, traduit de l'Américain par BERRY. Monique, NOUVEAUX HORIZONS - Yale University (USA), 1998.
425. DURAND .Daniel, **La systémique**, Collection Que sais- je ? PUF, Paris, 1998.
426. FUKUYAMA. Francis, **la fin de l'histoire et le dernier homme** , traduit de l'anglais par ARMAND. Denis . CANAL ,FLAMMARION , paris , 1992.
427. FORCADELL .François & autre (Reporters sans frontière), **Le drame algérien : Un peuple en otage**, LA DECOUVERTE, Paris, 1994.
428. FELDEN .Marceau, **La démocratie du XXIème siècle : Quelques perspectives pour demain***,* coll. Bibliothèque du futur , Editions JEAN – CLAUDE LATTES , Paris , 1996 .
429. FARÈS. Zahir , **Algerie : Le bonheur ou son contraire**, l'ARMATTAN , Paris, 1996.

430. GRAWITZ .Madeleine, **Méthodes des sciences sociales** ,3ème édition , DALLOZ , Paris , 1976.
431. GUÉRIN .Serge, **La cyberpresse**: **la presse et l'écrit off line**, **on line**, HERMÈS, Paris, 1996.
432. GILLEBAUD .Jean Claude, **La refondation du monde** , Editions du SEUIL, Paris,1999.
433. GUEHENNO .Jean – marie, **L'avenir de la liberté** : **la démocratie dans la mondialisation**, série ESSAIS, Éditions FLAMMARION , Paris , 1999.
434. GÉLINAS . Jacques B, **La globalisation du monde** : **Laisser faire ou faire?**, Editions ÉCOSOCIÉTÉ , Montréal(CANADA) ,2000.
435. GOLDSMITH .Edward & MANDER . Jerry, **Le procès de la mondialisation**, Traduit de l'anglais par PIÉLAT .Thierry, FAYARD, Paris, 2001.
436. HABERMAS .Jürgen, **La technique et la science comme "idéologie"**, Traduit Par : LADMIRAL, GALLIMARD, Paris, 1975.
437. HAURIO. Endré, **Droit constitutionnel et institutions politiques** ,6éme édition, MONTCHRESTIEN, Paris,1975.
438. HUNTINGTON . P. Samuel, **le choc des civilisations** , traduit de l'anglais par FIDEL. Jean – Luc, ODILE JACOB , Paris , 1997.
439. KENNYDY .Paul , **Préparer le XXIè siècle** , ODILE JACOB, paris, février 1994.
440. KAHN. Jean François, **La pensée unique**, FAYARD, Paris, 1995.
441. LALANDE ,**Vocabulaire technique de la langue philosophique** , P.U.F , paris ,1968.
442. LAVENUE. Jean Jaques , **Algérie** : **la démocratie interdite**, édition L'HARMATTAN, Paris , 1993 .
443. LECLERC .Yves, **La démocratie cult**. **– de – sac**, Media –plus , Algérie, 1994.

444. LAÏDI .Zaki, **Malaise dans la mondialisation**, Collection Conversation pour demain , Editions TEXTUEL ,Paris ,1997.

445. LELEUX .Claudine, **La démocratie moderne : Les grandes théories**, CERF, paris, 1997.

446. LECLERC .Gérard, **la mondialisation culturelle : les civilisations à l'épreuve**, collection Sociologie d'aujourd'hui, PUF, paris, 2000.

447. MARCUSE .Herbert, **L'homme unidimensionnel : Essai sur l'idéologie de la société industriel avancée**, traduit par WITTIG .Monique, collection «ARGUMENTS », Editions DE MINUIT, Paris ,1968.

448. MACCIO. Charles, **Maîtriser les mutations techniques : l'humanité face aux changements**, collection SUNTHESE , Éditions CHRONIQUE SOCIALE ET VIE OUVRIÈRE, (Lyon, Bruxelles), 1990.

449. MATTELART. Armand, **La Communication – Monde : Histoire des idées et des stratégies**, série Histoire contemporaine, LA DECOUVERTE, Paris, 1992.

450. MACCIO .Charles , **Les sciences humaines en mouvement : l'humanité face aux changements aux changements (la personne change, la société change, le monde change)**, collection SUNTHESE, Éditions CHRONIQUE SOCIALE, Lyon (France), 1993.

451. MATTELART .Armand, **L' invention de la communication** , Série Histoire Contemporaine, LA DECOUVERTE , paris ,1994 .

452. MATTELART .Armand et Michèle, **Histoire des théories de la communication**, collection REPÈRES, LA DECOUVERTE, paris, 1995.

453. MONET .Dominique, **Le multimédia : un exposé pour comprendre, un essai pour réfléchir**, Collection DOMINOS, Edition FLAMMARION, Paris ,1995.

454. MICHAUD .Yves, **la violence apprivoisée**, collection Question de société (savoir- enjeux- Débats), HACHETTE, France, 1996.
455. MOUFFOK. Ghania, **Louisa HANOUNE une autre voix pour l'Algérie**, LADECOUVERTE, Paris, 1996.
456. MALTI .Djallal, **La nouvelle guerre d'Algérie** : **dix clés pour comprendre**, Editions LA DECOUVERTE, Paris, 1999.
457. MAQUART. Daniel et DELAPORTE. Mgr, **Maîtriser la mondialisation**, série Justice et paix, FAYARD, Centurion, France, 1999.
458. MAYOR .Federico & BINDÉ. Jérôme, **un monde nouveau**, Editions ODILE JACOB / UNESCO, Paris, 1999.
459. MORIN. Edgar, **les sept savoirs nécessaires à l'éducation du futur**, 2éme édition, SEUIL, Paris, 2000.
460. NORA .Dominique, **Les conquérants du cybermonde**, CALMANN- LEVY, Paris, 1995.
461. OLIVER .Jean-yves, **Démocratie mondiale** : **une logique au service de la paix**, **coll.** Synthèse, Edition CHRONIQUE SOCIALE, Lyon, 1994.
462. PINTO .Roger, **La liberté d'information et d'opinion en droit international**, Collection études juridiques comparatives et international, ECONOMICA, Paris, 1984.
463. PORCHER .Louis, **Vers La dictature des média?** Collection profil, Série Actualité, HATIER, Paris, 1985.
464. PETERELLA .Riccardo, **Écueils de la mondialisation** : **urgence d'un nouveau contrat social**, Collection Les grandes conférences, Éditions FIDES, Montréal- Québec, 1994.
465. POPPER .Karl &CONDRY. John, **La télévision** : **Un danger pour le démocratie**, Editions ANATOLIA, 1994.
466. RAMONET .Ignacio, **Géopolitique du chaos**, collection l'Espace critique, Editions GALILÉE, Paris, 1997.

467. RAMONET .Ignacio, **La tyrannie de la communication**, GALILÉE, Paris, 1999.

468. ROBERT .Jaques & OBERDOFF. Henri, **Libertés fondamentales et droits de l'homme : Textes français et internationaux**, 4ème Édition, MONTCHRESTIEN, Paris, 1999.

469. RÉMOND. René, **Regard sur le siècle**, collection La bibliothèque du citoyen, PRESSES DE SCIENCES POLITIQUES, Paris, 2000.

470. RABAH .M'hamed, **la presse Algérienne : journal d'un défi**, Editions CHIHAB, Alger, 2002.

471. SCHUDSON. Michael, **Le pouvoir des medias : Journalisme et démocratie**, Traduit par Monique BERRY, NOUVEAUX HORIZONS ,Paris, 1995.

472. STORA. Benjamin, **Du terrorisme : autopsie de la tragédie algérienne aujourd'hui**, ROCHER NOIR, Paris, 1995.

473. SINTOMER .Yves, **La démocratie impossible ? politique et modernité chez weber et Habermas**, LA DECOUVERTE ET SYROS , Paris , 1999.

474. STORA. Benjamin, **la guerre invisible : Algérie années 1990**, CHIHAB, Alger, 2001.

475. TOFFLER .Alvin et Heidi, **Créer une nouvelle civilisation :la politique de la troisième vague**, traduit par P.E DAUZAT& autre , FAYARD, Paris , 1995 .

476. TALEB IBRAHIMI .Ahmed, **le drame algérien : la voie de la réconciliation**, ROCHER NOIR. Paris, 1998.

477. WOLTON .Dominique, **War game : L'information et la guerre**, FLAMMARION, Paris, 1991.

478. WOLTON .Dominique & JAY .Oliver, **Internet: Petit Manuel de survie**, FLAMMARION, Paris, 2000.

479. ZAHRAOUI .Saïd , **Entre L'horreur et l'espoir**, **1990–1999**: **Chronique de la nouvelle guerre d'Algérien** , ROBERT LAFONT, Paris, 2000.

المجلات المتخصصة:

480. BENZAOUI .Abdesselam ," **la liberté de la presse en Algérie** : **mythes et réalités**", Revue algérienne de communication , Université d'Alger, N° 6 et 7 , printemps – Automne 1991.

481. BRETON .Philippe, "**Déclin de la parole**", Le Monde Diplomatique , collection Manière de voir, Dossier « **Révolution dans la communication** »,N°46 Juillet – Août 1999.

482. CASTORIADIS .Cornélius," **l'individu privatisée** ",le Monde diplomatique, collection Manière de voir, Dossier « **Révolution dans la communication** » , paris, N°46 juillet- août 1999.

483. C FRANK .Thomas, "**Le New York Times imagine notre avenir**", Le Monde diplomatique, Collection Manière de voir, Dossier " **L'empire des medias**",N° 63,Mai- Juin 2002.

484. GALEANO .Eduardo ," **vers une société de l' in communication**" ?, collection Manière de voir , dossier "**Penser le XXI ème siècle** ", le Monde Diplomatique ,N°52 , Juillet – Août 2000.

485. JOUSSELIN .Henri, "**à la découverte de l' Internet**" ,revue le guide d'Internet et du multimédia , édité par CONTINENTAL ONE , MEUDON (France) ,Hors – série, juillet -Août , 1996.

486. JOUSSELIN .Henri, "**Internet**, **naissance et croissance d'une galaxie**", Revue Le guide d'Internet et du multimédia, édité par ,MEUDON, Hors série, France ,Juillet - Août 1996.

487. MATTELART. Armand, "**La revanche des cultures**", Le Monde diplomatique, Collection Manière de voir, Dossier «**Média et contrôle des Esprits**», Paris, N°27, Août 1995.

488. RAMONET .Ignacio," **Internet ou mourir**" ,Le Monde Diplomatique ,coll. Manière de voir, Dossier « **Révolution dans la communication** »,N°46 Juillet – Août 1999.

489. RAMONET .Ignacio, " **le cinquième pouvoir**", le Monde Diplomatique, collection Manière de voir, Dossier "**Combats pour les médias**" ,N° 80 , Avril – mai 2005 .

490. ROBIN .Jacques, " **La société de l'information**", dans Jeremy . RIFKIN " **Voici venu le temps des réseaux** ", Le Monde diplomatique, Collection Manière de voir, Dossier " **L'empire des medias**", N° 63,Mai- Juin 2002.

491. SAMARAGO .José, "**S'attaquer au tabou de la démocratie**", Le Monde diplomatique, Collection Manière de voir, dossier " **pour changer le monde**" N°83, Octobre- Novembre 2005.

492. TORÈS .Asdrad, "**L'utopie des autoroutes de l'information**", Le Monde diplomatique, Collection Manière de voir 27, Dossier «**Média et contrôle des Esprits**», Paris, Août 1995.

493. VIRILIO .Paul, " **alerte dans le cyberspace**", Le Monde diplomatique, Collection Manière de voir 27, Dossier «**Média et contrôle des Esprits**», Paris, Août 1995.

494. WOLTON .Dominique, "**Sortir de la communication médiatisée**", le Monde diplomatique, collection Manière de voir, Dossier « **Révolution dans la communication** », Paris, N°46 juillet- août 1999.

495. WRIGHT. Steve, " **Droit humains import –export** ", le Monde diplomatique, collection Manière de voir, Dossier «**Sociétés sous contrôle**», N°56, Mars-Avril 2001.

المجلات العامة:

496. ABOUDIAB. Khattar, "**La panne idéologique**: **Au-delà de l'interaction entre idéologie et religion**", Revue Arabies, Paris, N°162 , Juin 2000 .

497. BOUNAJEM. Michel," **Les télévisions satellitaires arabes** : **retour aux sources** ", Revue Arabies, Paris, N° 161, Mai 2000.
498. Charte du droit à l' information ,"**Le droit à l'information**", Revue après demain , France , N °159, décembre 1973 .
499. CHARLES .Gilbert . & autres," **soyer high–tech** !", Revue L'EXPRESS, INTERNATIONAL, Paris, N°2527, 9 au 15 décembre 1999.
500. DIMARCO .Luis Eugenio, "**La globalisation vue du sud**", Revue Revue PROJET, Dossier "**Un seul monde…un monde pour tous**" ,Paris, N°262, Été 2000.
501. DOORNAERT. Nia, " **la liberté de la presse**, **un droits de l'homme** : **le droit à l'opinion**", revue Deutschland , Allemagne ,N°1 février/mars 2000.
502. FOREST. Philippe," **Du modernisme au post modernisme**" , Cahier Français , Revue spécialisée, Dossier "**culture et société**",La documentation Française, N°260 Mars-Avril, 1993.
503. GARRIGOU.Alain ,"**Le réformisme conservateur de pierre ROSANVALLON**: **Démocratie dépeuplée**", Le Monde diplomatique, Paris, N°563, Février 2001.
504. GUILLAUME .Gilbert Grand, "**Abdelaziz premier pas d'un président**", Revue Monde Arabe Machrek- Maghreb ,Paris , N° 166, Oct – déc,1999.
505. GOLUB. Léon , "**Notre nouveau mot d'ordre** : **Oxymoron** ! **La droite intellectuelle et le fascisme libéral**", Le Monde diplomatique, Paris, N°557, Août 2000.
506. HALIMI. Serge, "**La presse**, **censures de l'argent**", Le Monde diplomatique,Paris, N° 569, Août 2001.
507. HIRST. David, " **Al–Jazira**, **une chaîne libre au proche – orient** : **La télévision arabe qui dérange** " ,Le Monde diplomatique, Paris , N°557, Août 2000.

508. LAÏDI .Zaki, " **La mondialisation comme phénoménologie du monde**" ,Revue PROJET, Dossier "**Un seul monde…un monde pour tous**" ,Paris, N°262, Été 2000.

509. LANGENBUCHER. Wolfgang R, "**Liberté de la presse : Le 4ème pouvoir**", Revue DEUTSCHLAND, Allemagne, N°3 Juin- Juillet 2004.

510. LAUDANI. Raffael, "**Au Cœur du débat sur le totalitarisme**", Le Monde diplomatique, Paris, N°557, Août 2000.

511. MÜLLER. Kerstin, "**Une gestion équitable**" ,Revue DEUTSCHLAND , Allemagne ,N°03 Juin/Juillet 2003.

512. ROTTER. Gernot, " **La liberté d'expression et civilisation : un dialogue des cultures** ", Revue DEUTSCHLAND, Allemagne , N°1, Février -Mars 2000.

513. SHAPIRO. Andrew L," **TV Internet : La guerre de l'info**", Courrier international, Paris, N°407, du 20 au 26 Août 1998.

514. TUBIANA .Laurence, "**Régulation et bien publics internationaux**", Revue PROJET, Dossier "**Un seul monde… un monde pour tous** ", Paris, N°262, Eté 2000.

515. UIMONEN .Paula, " **Un réseau pour la démocratie : L'Internet et la liberté d'information**",Revue Deutschland , Allemagne ,N°1,février/mars 2000.

الجرائد العامة:

516. MOHAMED AL ANOUAR .Tahar, "**Internet : le grand bond en avant**", ELMOUDJAHID ,Algerie, N° 13081, 20/09/2007.

517. REZZOUG .Yousef, "**Ce n' est pas un coup d'état** ", Le Matin, Algérie, N°3005 , 10/01/2002 .

الملتقيات:

518. ABDEL MADJID .Azzedine, "**Ethnisation de la violence et construction de la paix**", Actes du colloque international sur «Formes

contemporaines de violance et culture de paix» 20 au 22 Septembre 1997, Edition populaires de l'Armée, Observatoir National des droits de l'homme, Algérie, 1998.

المراجع باللغة الانجليزية:

الكتب:

519. BOULDER (edited by) ,**Perspective**, LYNNE RIENNER publishers , London ,1999.

520. BERTRAND. Claude - Jean, **Media ethics and accountability systems**, TRANSACTION publishers, New Brunswick, New Jersey (USA), 2000.

521. BUCY. Erik p, **Living in the information age : a new media reader**, ,WADSWORTH- THOMSON LEARNING, Australia-united states, 2002.

522. BAKER. G.Edwin , **Media concentration and democracy : Why ownership Matters**, series communication society and politics, Cambridge University Press, London, 2007.

523. CRESWELL .John W, **Qualitative inquiry research design: choosing among five approaches**, SAGE publications, London,1998.

524. HELD .David, **Introduction to critical theory : HORKHEIMER to HABERMAS**, HUTCHINSON, London, 1980 .

525. HUNTINGTON. Samuel P, **The third wave: democratization in the late twentieth century**, Norman university of OKLAHOMA PRESS, USA, 1991.

526. HOLDEN. Barry, **Global democracy** , ROUTLEDGE , London , 2000.

527. JENSEN. Klaus Bruhn , **A hand book of media and communication research : Qualitative and Quantitative methodologies** , ROUTLEDGE , London – New York , 2002.

528. LICHTENBERG .Judith, **Democracy and the mass media**, Cambridge University press, United states of America, 1990.

529. MACPHERSON .C.B, **The real world of democracy**, OXFORD university press, new York and OXFORD, 1966.

530. MC QUAIL. Denis, **Mass communication theory: An introduction**, SAGE publication, LONDON _NEWDELHI, 1987.

531. MEYER. Thomas & HINCHMAN. Lew, **Media democracy : how the media colonize politics** (POLITY press- black well publishing LTD) United kingdom , USA , 2002.

532. NEGRINE. Ralph. & STANYER. James, (Edited by),**The political communication reader**, ROUTLEDGE, London- New York, 2007.

533. ROGERS .Everett M & others, **Research methods and the new media** , THE FREE PRESS, (new York, London) , 1988.

534. SCHILLER .Herbert .I, **Communication and cultural domination**, ME SHARPE, WHITE PLAINS ,New York (USA), 1979.

535. STREET. John, **Mass media politics and democracy**, PALGRAVE, New York, 2001.

536. THOMPSON. Kenneth , **Beliefs and ideology** , key Idea series ,ELLIS HORWOOD LIMITED and TAVISTOCK PUBLICATIONS LIMITED , London (England) , 1986.

537. WILKENFELD .Jonathan (edited by) , **conflict behavior and linkage politics** ,David Mc Kay company , INC, great Britain ,1973.

المجلات العامة:

538. KHOURI-DAGHER .Nadia," **Equal and different** ", review sources, N°119 , January , 2000.
539. MARTIN .Ann-Louise, "**Ethics and the future**", Sources Revue, UK, N°119, January 2000.

المجلات المتخصصة:

540. KUPER. Andrew . & KUPER. Jocelyn , " **Serving a new democracy** : **must the media speak softly ? Learning from south Africa**", International journal of public opinion research , Oxford university world association for public opinion research , Vol 13, N°4, winter 2001 .

الكتب باللغة الإسبانية:

541. Y.EUDES, **La colonización de las conciencias** : **Las centrales USA de exportación cultural**, GG Mass Media, Etutiones G ,GILISA ,México, 1984.

المواقع الإلكترونية باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

542. Arabic Network For Human Rights Information, http : // www. hrinfo.net / rights / opinion /, 2006/10/22تاريخ الزيارة.
543. BEKHECHI Mohamed Abdelwahab,¨ **remarque sur l'évolution du droit constitutionnel algérien**, **de l'indépendance à la révision constitutionnelle de 1996**¨, http://www cedroma.usj.edu.lb/pres/collo/colla.htm تاريخ الزيارة .2004/07/14.
544. BERBER .Myriam," **Les tabous se brisent sur le Web algérien**, **rfi service pro**",http://www.rfi.fr/fichiers/mfi/CultureSociete/779.asp , تاريخ الزيارة 2007/04/18.

545. BALLE .Francis ," **Mythes et réalités de la liberté de presse**", http://www.universalis.fr/encyclopedie/presse-mythes-et-realites-de-la-liberte-de-la-presse/ressources/ تاريخ الزيارة 2010/05/13.
546. CESARI. Jaclyne, **Algérie– chronique intérieure**, Paris,1993, p411. http://aan.mmsh.univ-aix.fr/volumes/1993/Documents/chro-Algerie.pdf, تاريخ الزيارة 2010/05/14.
547. faj ,http : //www.faj.org.eg/docs/confs/doc 10.doc تاريخ الزيارة 2006/05/13.
548. fco, http : //www .fco. gov.uk /servlet /front ? pagenam = open Market, 2007 /10/10 تاريخ الزيارة .
549. Internetworldstats," **INTERNET USERS, POPULATION AND FACEBOOK STATISTICS FOR AFRICA**",2012, http://www.internetworldstats.com/stats1.htm, تاريخ الزيارة 2012/04/25.
550. Michel .Barnier, **"La politique étrangère et de sécurité commune dans le traité d'Amsterdam"**.(1998-1999): http://www.senat.fr/rap/r98-167.htm ,2011/04/23 تاريخ الزيارة .
551. Profburp, "**Après la chasse aux couples ,l'inquisition gagne Internet** , http://www.profburp.com/~bertrand/document/presse/cybercaf.htm 2007/04/06 تاريخ الزيارة .
552. Reporters without Boarders ,"**Internet Under Surveillance, Algeria**" , http://www.rsf.org/article.php3?id_article=10730 تاريخ الزيارة 2006/08/13.

553. Wikipedia, http://www.fr. Wikipedia. Org /wiki / libert % c3%19- d’expression ,2008/08/01 تاريخ الزيارة.
554. wikipedia ,http://fr.wikipedia .org/ wiki/ Information et communication. تاريخ الزيارة 2008/ 04/05.

Résumé de l'étude intitulée :

La mondialisation de l'information et de la communication et les valeurs démocratiques en Algérie : étude prospective

L'objectif de la présente étude est de donner un regard prospectif aux valeurs démocratiques en Algérie à l'ère de la mondialisation de l'information et de la communication. Pour détailler ce thème plusieurs méthodes ont été utilisées : l'analyse prospective, l'analyse systémique, l'approche multiple et d'autres types analytiques en relation avec les approches précédentes comme : la phénoménologie, la description, la déduction, l'induction, l'analyse, la synthèse, la comparaison…

Globalement, la nature complexe et diversifiée du sujet a fait que répartition Soit faite sue en deux parties et en six chapitre : **la première partie** consacré au cadre méthodologique et épistémologique en quatre chapitres.

Dans **le premier chapitre**, nous avons présentés le cade méthodologique de la recherche.

Le deuxième chapitre consacré aux études semblables à notre thème ou aux méthodes qu'on a suivis dans la recherche.

Le troisième chapitre a été une démonstration de différentes représentations de la mondialisation de l'information et de la communication, dons nous avons caractérisé la société globale de l'information et le système de valeurs apparut.

Le quatrième chapitre été une présentation de la situation de la société de l'information entre les valeurs démocratique et la force de la pensée unique acharnée par la logique monopolistique, ainsi par la crise et les importants obstacles qui rencontre la démocratie et ses valeurs.

La deuxième partie a été consacré à donner un regard réel et prospective vers les valeurs démocratique en Algérie. Elle comporte deux chapitres (Le cinquième et le sixième).

Le cinquième chapitre a été question de transition démocratique et ses conséquences sur le système médiatique algérien en concentrent la vision sur les facteurs internes et externes, ainsi la situation des valeurs démocratique dans le système législative.

Le sixième chapitre a exposé une perspective futurologiste dons on a suggéré deux scénarios, le premier intitulé par :le scénario référencier continu, le deuxième : le scénario de réforme renouvelé

A la fin de notre étude nous l'avons terminé avec des résultats prospectives concernent les probabilités de réalisation de ses deux scénarios.